

د . عبد الإله نبهان

ابن يعيش النحوي

553 - 643 هـ

دراسة

منشورات اتحاد الكتاب العرب

١٩٩٧

الإهداء

=====

إلى روح جدّي:
الشيخ طاهر أحمد نبهان
الرجل الذي طلب العلم من المهد إلى اللحد
وعاش حياته كلها
يدرك الدنيا ولا يراها
نافذ البصيرة .. حديد الفهم
قارئاً " ... حافظاً " ... مقرأً "
متعلماً " ... عالماً " ... معلماً ; "

يأساهر الطرف في كتب يقلبها	ماذا رأيت من الآراء والحكم
خفض عليك فما ألفت من رشد	إلا التناقض في معنى وفي كلم
خير من الكتب عقل قد أنتج له	فهم يضيء سناه حلقة الظلم

فإلى روحه الطاهرة
أهدي هذا البحث
الذي هو ثمرة من غرسه .

*عبد الإله

مُقَدِّمَةٌ

خَلَّفَ العرب تراثاً نحوياً خصباً غنياً ، تجلّى في كتب النحو المفصلة الجامعة ، التي اتضحت فيها مذاهب النحاة في تقعيد قواعد النحو وصياغة حدوده واستنباط علله ، وظهرت فيها طرائقهم في تحليل بنية التركيب اللغوي ، وبيان ما يقتضيه ذلك من تأويل وحذف وتقدير . ويمكن للباحث في هذه الكتب - ومعظمها لشراح كبار - أن يتتبع غمو التفكير النحوي ، وتطور القضايا النحوية ، ومن ثم يمكنه دراسة هذا النمو ورصد ذلك التطور ، والبحث في صيرورتهما خلال القرون المتعاقبة .

وكان أن دفعتني ضرورات البحث النحوي إلى تحقيق الجزء الأول من الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي ، واقتضى ذلك مني الاتصال بذخائر من تراثنا النحوي، مخطوطه ومطبوعه . فلما اتجهت إلى متابعة البحث ، وجدتني أمام اختيارات عدة ، في كل منها للبحث متسع ، وللقول بحال ، فهناك القضايا النحوية

الكبيرة ، وهناك الشخصيات النحوية الهامة ، والمؤلفات الشائعة ، ولم أتردد طويلاً ليقع اختياري على ابن يعيش النحوي ، فقد لازمني كتابه " شرح المفصل " مدة طويلة ، وطول الملازمة يفضي إلى الألفة ، ونمو الخبرة ، ولقد وجدت فيه تحلياً رائعاً للنحو العربي في القرن السابع الهجري ، ورأيت أن صاحب هذا الأثر حري بالاهتمام ، جدير بالدرس ، لاسيما أنه لم يحظ بدراسة خاصة ، وكل ما كتب عنه في حدود ما اطلعت عليه لا يتعدى صفحات قليلة ، لا تفني بحقه ، ذكر فيها على نحو عابر ، ويصدق هذا على ما كتبه كل من الأستاذ الدكتور شوقي ضيف والأستاذ سعيد الأفغاني والدكتور محمود حسني محمود ، أمّا ما كتبه عنه كل من الدكتور ك فوليرز k : VOLLERZ بالإنكليزية ، والدكتور عبد القادر الفاسي بالفرنسية ^(١) ، فإنه لا يعد بحثاً في ابن يعيش خاصة ، وإنما هو بحث في الأصوات العربية ، استمد مادته من بحث الإدغام في شرح المفصل ، من دون أن يحرص أي منهما على بيان خصوصية رأي لابن يعيش أو إبراز موقف له . ومن هنا كان لدراستنا هذه أن تزعم لنفسها أنها من أولى الدراسات التي تناولت ابن يعيش بالبحث على نحو موسع مستفيض ، وحاولت أن تبرز ملامح شخصيته النحوية ، مع التزام جادة الموضوعية والحذر ما وسعها ذلك .

(١) كتب الدكتور ك فوليرز بحثاً بعنوان " نظام الأصوات العربية " دراسة معتمدة على سيويه وابن يعيش ونشره في الموسوعة البريطانية ، الجزء التاسع ٦١٤ وكتب الدكتور الفاسي أطروحة بعنوان : ((ابن يعيش : نصوص من المشرك ، تحليل ، ترجمة ومصطلحات فنية " . ويجب أن أشكر ههنا أخي الأستاذ محمد طالب سيد سليمان والدكتور عبد المعطي سويد لمساعدتهما لي في ترجمة النصوص المشار إليها .

وكان عملي في ابن يعيش شاقاً بقدر ما هو ممتع ، وكان عليّ أن أنجز عملاً ضخماً قبل الشروع في البحث ، فعكفت على قراءة شرح المفصل وفهرسته وتخرج شواهد الشعرية ، ومافيه من قراءات قرآنية ، وأحاديث نبوية ، واجتهدت في اكتشاف مصادره التي استمد منها الشارح العلامة مادته ، ودفعني ضرورات البحث إلى العمل في كتاب المفصل للزمخشري أيضاً ، وفي كتب أخرى مماثلة ككتاب الإيضاح العضدي واللمع وغيرهما ، وكان من ذلك كله هذا البحث ثمرة تلك السنوات الطوال .

وجعلت البحث في أربعة أبواب ، اشتمل كل باب منها على فصول ، فأما الباب الأول فقد جعل في فصلين ، خصص الأول منهما للبحث في عصر ابن يعيش ، واستقل الثاني بالبحث في سيرته وثقافته وشيوخه وتلاميذه ومصنفاته . أما الباب الثاني فقد أتى في أربعة فصول ، خصص الأول منها لتقديم خلاصة جامعة عن كتب تعليم العربية قبل المفصل ، فجاء بحثاً وجيزاً في كتاب سيبويه ومقتضب المبرد وأصول ابن السراج وموجزه ، وجُمِلَ الزجاجي وإيضاح أبي علي ولمع ابن جني وملحة الحريري .

وكان الفصل الثاني بحثاً موسعاً في كتاب المفصل للزمخشري ، تناول مؤلف الكتاب ودواعي التأليف وطريقته ومادته وشواهدة وشروحه ، وآراء الباحثين من المعاصرين ، إذ كان لهم فيه آراء ، وكان لهم فيه جدال .

وتناول الفصل الثالث شرح المفصل لابن يعيش ، فقدمت فيه وصفاً مسهباً للشرح ومواده ، مدعماً بالإحصاءات اللازمة لتوثيق ما ورد فيه من أحكام ، فتحدثت عن منهجه في شرح الشواهد ، وعن اهتمامه بشرح اللغة وتفسير غريبها ، وعن ظاهرة مزج النحو

بعلم المعاني ، وظاهرة الجدل النحوي ، وأبرزت أثر ثقافة الشارح في شرحه ، فجلوت أثر الثقافة الدينية والأدبية والتاريخية واللغوية والمنطقية وما إليها من مكونات ثقافته .

وبحث الفصل الرابع في الأثر الثاني لابن يعيش ، وهو شرح الملوكي ، فاتجه القول أولاً إلى التصريف الملوكي لابن جني مادة ومنهجاً ، ثم انتقل الحديث إلى شرحه ووصفه مادة ومنهجاً وتبيان مالمالشارح وما عليه ، والإفصاح عن مصادره . وانتهى الفصل بعقد مقارنة بين مادة الصرف التي اشتمل عليها شرح المفصل ، ومادة الصرف في شرح الملوكي .

وأما الباب الثاني فقد خصص للبحث في أصول النحو عند ابن يعيش ، وبدأ الباب بالبحث في المفهوم العام لمصطلح أصول النحو ، ثم جعل في فصلين : خصص الأول منهما في أدلة السماع وموقف الشارح منها ، فبين مدلول مصطلح السماع أولاً ، وتلا ذلك البحث في أدلته ، فكان بحثاً موسعاً في الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته وموقف الشارح من ذلك ، وتناول البحث الاحتجاج بالحديث النبوي وكلام العرب : شعره ونثره ، وكشف عن مواقف الشارح من هذه الأدلة جميعاً .

وخصص الفصل الثاني للاستدلال الذهني ، وفيه كان حديث مفصل عن القياس والعامل والعلة والإجماع ، تناول نشأتها وتطورها وموقف الشارح منها وتم البحث في تحلي هذه الأصول لدى الشارح ، وبيان اعتماده عليها .

أما الباب الرابع فقد أفرد للبحث في ابن يعيش والمذاهب النحوية ، وجعل في ثلاثة فصول :

تناول الفصل الأول المذاهب النحوية في القرنين السادس والسابع الهجريين ، وقد قصرت البحث فيه على دراسة مذاهب أربعة من كبار النحاة ، هم : ابن الحاجب ، والرضي الأستزبادي ، وابن مالك ، وأبو حيان الأندلسي .

وتناول الفصل الثاني ظواهر المذاهب النحوية لدى ابن يعيش ، فأبان عن المذهب البصري لديه ، ثم عن المذهب الكوفي .

واتجه الفصل الثالث إلى البحث في شخصية ابن يعيش النحوية ، وجاء في ثلاثة مباحث :

تناول المبحث الأول آراء ابن يعيش الاجتهادية وترجيحاته ، وكانت هذه الترجيحات تتم حسب أصول المذهب البصري ، وكذلك آراؤه إنما كانت في الفروع والعلل ، أي في القضايا القابلة للجدل ، وتجلى ابن يعيش في هذا المبحث نحويًا مجتهدًا في ظلال مذهبه البصري .

وتناول المبحث الثاني مواقف ابن يعيش من صاحب المفصل ، فهو - وإن كان يُجلّ الزمخشري وينتصر لآرائه ، ويذب عنها - قد خالفه في مسائل ، وقد رصد البحث هذه المسائل وناقش بعضها .

وعقد المبحث الثالث لتبيان أثر الشارح فيمن بعده من النحاة ، وعم اختيار طائفة من أعلامهم لبيان ذلك في آثارهم ، فكان بحث في تأثير ابن يعيش أو عدم تأثيره في كل من ابن الحاجب والاستزبادي وابن مالك وأبي حيان الأندلسي والسيوطي والبغدادی . . . وظهر أن منهم من لم يتأثر بابن يعيش ولم يعتن بآثاره كابن مالك وأبي حيان ، ومنهم من أكثر مناقشته والاقتباس منه والاستشهاد به كابن هشام والسيوطي والبغدادی .

وانتهى البحث بخاتمة تلخص أفكاره وتجمع خيوطه ، وتبرز بعض ما توصل إليه من نتائج .

أما مصادر هذا البحث فإنها تنوعت تنوع أبوابه وفصوله ، وكانت كتب التراجم وما كتب عن الدولتين النورية والأيوبية قديماً وحديثاً خير مصدر لي في الباب الأول ، أما في الباب الثاني فقد كان الاعتماد على كتب النحو الأساسية بدءاً من كتاب سيبويه وما نجم بعده وانتهاءً بمفصل الزمخشري ، واستعنت بطائفة من المراجع الأخرى التي جعلت من البحث في هذه الكتب وأصحابها موضوعاً لها ، فكان بين يدي كتبٌ عن سيبويه وكتابه ، وعن المبرد وكتبه ، وعن الفارسي ومسائله وغير ذلك .

أما في البابين الثالث والرابع فقد تنوعت المصادر والمراجع ، وكان لديّ - إلى جانب المصدر الأساسي وهو كتب ابن يعيش - مصادر كثيرة كمعاجم اللغة وكتب القراءات والتفسير والحديث وأصول الفقه ودواوين الشعراء وكتب الأمثال ، إلى جانب الدراسات النحوية الحديثة ، سواء ما تناول منها قضايا تاريخية أو بحثاً نحوية ، أو ما كان ذا طبيعة فكرية لها صلة بإغناء البحث وتعميق أفكاره .

د . عبد الإله أحمد زيهان



الباب الأول

عصر ابن يعيش وسيرته

الفصل الأول

عصر ابن يعيش

إن ما يهمنا في هذا الفصل هو أن نصور هذه الفترة المحددة التي عاش فيها ابن يعيش ، لنضع سيرة الرجل في سياق عصره .
ولذلك فإننا سنكتفي من القلادة بما أحاط بالعنق .

لمحة سياسية :

وإذا كان ابن يعيش قد عاصر دولة الزنكيين والأيوبيين ، فإن الغزو الأوربي كان قد وصل إلى بلاد الشام^(١) ، ثم اتسع مدّه ، وكون الفرنجة الإمارات ، وأصبحت بلاد الشام مسرحاً للمعارك الدامية بين العرب والأوربيين طوال قرنين من الزمان ، دارت فيهما الحروب سجّالا ، وعانت البلاد والعباد كل ضرّ ووبال . وإلى جانب هذه الحروب كانت هناك معارك داخلية بين ملوك المنطقة التي كادت تصبح كل مدينة فيها مملكة^(٢) .

(١) بدأت طلائع الغزو الأوربي تصل إلى مشارف الشام عام ٤٩١ هـ = ١٠٩٧ م
(٢) انظر الكامل في التاريخ ١٢ : ١٥٩ وما بعدها ومفرج الكروب ج ٣ ، وخطط الشام ١ : ٢٦٢ وما بعدها .

ودولة الزنكيين ولدت في الشام بدخول عماد الدين زنكي حلب سنة ٥٢٢ هـ ^(١) ، واتجه عماد الدين إلى توحيد الصف وجمع الكلمة ، وانتصر على الغزاة في عدد من المعارك ^(٢) ، ومهد الطريق للنصر أمام خالفه ^(٣) .

وكان فجراً أغر ساطعاً في جبين الدهر ، تسلم نور الدين بن عماد الدين زمام الحكم ^(٤) ، إنه كان " سر أبيه " ^(٥) ، سار على خطاه ، وخاض المعارك ، ففتح دمشق ^(٦) ، ونازل الحملة الأوروية الثانية عام ٥٤٣ هـ ، وردّها خائبة ^(٧) ، وفتح كثيراً من الحصون واستخلصها من الغزاة ^(٨) ، وفي عهده توحدت بلاد الشام وأضحت يداً واحدة ، وتهيأت أسباب الوحدة بين الشام ومصر ^(٩) . وكان نور الدين مهتماً ببناء المدارس والمستشفيات ، مشجعاً العلم والعلماء . واستمر حكمه من سنة ٥٤١ إلى سنة ٥٦٩ هـ وبوفاته انتهت دولة الزنكيين لتبدأ دولة الأيوبيين .

(١) كان دخوله حلب بصفته (أتابك) أي كان وصياً على الأمير ومديراً للمملكة .

وأصبح لقب أتابك لقباً يلقب به كبار الأمراء . تكمله المعجم العربية ١ : ٨٠ .

(٢) انظر كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ١ : ٥ - ٥٤٨ والخريدة : قسم شعراء الشام ١ : ١٠٨ وما بعدها ١٥٤ .

(٣) قتل عماد الدين على يد عماليكه وهو يحاصر قلعة جعبر سنة ٥٤١ هـ ، الكامل ١١ : ١١٠ .

(٤) انظر الكامل في التاريخ ١١ : ١١٢ .

(٥) تاريخ العرب العام لسيديو : ٢٢٦ وانظر المقدمة الهامة التي قدّم بها أستاذنا الجليل الدكتور شاكر الفحام لكتاب (ابن عساكر في ذكرى مرور تسعمائة سنة على ولادته) .

(٦) الكامل ١١ : ١٩٧ والحروب الصليبية لأرنست باركر : ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٧) انظر الروضتين ١ : ٥٥ .

(٨) انظر الكامل ١١ : ١٣١ ، ١٣٩ ، ١٦٣ ، ١٩٧ ، ٢٢٧ ، ٢٨٥ .

(٩) وذلك بسيطرة عامله أسد الدين شيركوه صلاح الدين على مصر ، انظر الكامل ١١ : ٣٣٥ ، ٣٤٢ والروضتين ١ : ١٥٤ .

وفي أيام نور الدين ولد ابن يعيش سنة ٥٥٢ هـ ، وكان عمره عند وفاة نور الدين ستة عشر عاماً ، وبذلك عاش مرحلة هامة من مراحل الطلب في ظلال الدولة النورية ، في رحاب مدارسها بحلب ، معاصراً بعض ما جرى فيها من أحداث .

وبدأ عصر الأيوبيين ، واستنَّ صلاح الدين بسنة سلفه ، فاستمرت حروبه الضارية للفرنجية ، وانتصر عليهم في حطين ^(١) ، وسار خلفاؤه - على الرغم من نزاعاتهم - على خطاه . وكذلك كان الأيوبيون يشجعون العلم والعلماء وينشئون المدارس ، ويجرون الجرايات . وفي عهدهم نبغ الكثير من العلماء .

وأهم ما يعنينا في دولة الأيوبيين مدينة حلب موطن ابن يعيش ، وكان الصالح بن نور الدين يحكم هذه المدينة في أثناء حكم أبيه ، فلما جاء صلاح الدين تسلمها صلحاً عام ٥٧٢ هـ وأقر الصالح على حكمه لها ، فاستمر حتى وفاته ^(٢) . ثم حكمها الظاهر غياث الدين غازي بن صلاح الدين بولاية من عمه العادل حتى توفي سنة ٦١٣ هـ ، وكانت مدة حكمه لحلب إحدى وثلاثين سنة " وكان فيه بطش وإقدام على سفك الدماء ثم أقصر عنه ^(٣) " وأوصى بالملك بعده إلى ابنه الصغير الملك العزيز غياث الدين محمد الذي حكم حلب حتى وفاته سنة ٦٣٤ هـ . وكان حسن السيرة في رعيته ، وإليه قدم ابن يعيش كتابه " شرح المفصل " . وتولى الحكم بعده الناصر يوسف وعمره نحو سبع

(١) معركة حطين في ١٧ رجب ٥٨٣ هـ وانظر الكامل ١١ : ٥٣٤ والروضتين ٢ :

٩٣ والفتح القسي ٥٨ .

(٢) انظر مفرج الكروب ٣ : ٢٤٣ و الكامل ٢ : ٣١٣ .

(٣) مفرج الكروب ٣ : ٢٤٣ وخطط الشام ٢ : ٧٩ .

سنوات ، وقام بتدبير الدولة شمس الدين لولو الأرميني ، وعز الدين عمر بن مجلي . وجمال الدين إقبال الخاتوني . والمرجع في الأمور إلى ضيفة خاتون بنت الملك العادل ^(١) .

حكم الناصر حلب من سنة ٦٣٤ هـ إلى سنة ٦٥٨ هـ ^(٢) . وفي أيامه هزم عسكر حلب أمام الخوارزمية سنة ٦٣٨ هـ ، ودخل الخوارزمية حلب وعاثوا فيها ، ثم حدثت معارك بين الخوارزمية والأيوبيه . ثم جاء البلاء الأعظم من التتر الذين دخلوا حلب سنة ٦٥٨ هـ وقتل الملك الناصر على يد هولاء ^(٣) .

لمحة اجتماعية اقتصادية :

ساد النظام الإقطاعي منطقة الشرق العربي منذ أيام البويهيين ٣٢٠ - ٤٤٧ هـ ، فلما وزر نظام الملك السلجوقي ٤٠٨ - ٤٨٥ هـ حاول إصلاح الفساد الشامل الذي ورثته دولته عن البويهيين ، فوزع البلاد إقطاعاتٍ على الجند ، وفرق إقطاع الجندي الواحد في بلاد مختلفة ^(٤) ، وانتقل هذا النظام الإقطاعي إلى الدولة الزنكية ٥٢١ - ٦٣١ هـ ، ثم إلى الأيوبيه ٥٦٩ هـ ثم إلى دولة المماليك ٦٤٨ هـ ^(٥) . وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الإقطاعات

(١) انظر تفاصيل هذا في مفرج الكروب ٣ : ٢٤٨ .

(٢) مفرج الكروب ٥ : ١١٤ .

(٣) خطط الشام ٢ : ١٠٥ .

(٤) النظم الإقطاعية : ٢٤ .

(٥) المرجع السابق : ٢٣ .

لم تكن تملكاً وإنما كانت استغلالاً . فإذا ورث الجندي أباه فإنه لا يرث إلا حق الاستغلال ^(١) .

وهذا النظام الإقطاعي كان محصلة للظروف الاقتصادية والعسكرية التي كانت المنطقة تضطرب في دوائها آنذاك . ورافق النظام الإقطاعي ما يقترن به عادة من ظلم وجور ، ولكن هذا النظام حقق الهدف منه و " أدى إلى قيام تنظيم عسكري قوي ودقيق تخرج فيه فرسان ومقاتلون ممتازون أمكنهم أن يصمدوا أمام فرسان أوروبا ونظمها العسكرية طوال الحروب الصليبية " ^(٢) .

وفي ظل هذا النظام انقسم المجتمع إلى عدد من الفئات ، ففي قمة الهرم الاجتماعي الاقتصادي أصحاب الإقطاعات من المتنفذين والأمرء ، تلحق بهم طبقة أصحاب الثراء وكبار التجار ، ثم تأتي طبقة سواد الشعب الذي يغلب عليه الفقر . وأرى أن التقسيم الدقيق الذي قدمه المقرئزي (ت ٨٤٥ هـ) للمجتمع وأقسامه في عهد المماليك ينطبق على ما كان عليه المجتمع أيام الدولتين النورية والأيوبية ، قسم المقرئزي المجتمع في مصر إلى سبعة أقسام هي:

- ١- أهل الدولة .
- ٢- أهل اليسار من التجار وأولي النعمة من ذوي الرفاهية .
- ٣- الباعة ، وهم متوسطو الحال من التجار ، ويلحق بهم أصحاب المعاش وهم السوق .
- ٤- أهل الفلح ، وهم أهل الزراعة والحرث ، سكان القرى والريف .
- ٥- الفقراء ، وهم جلّ الفقهاء وطلاب العلم والكثير من أجناد الحلقة ونحوها .

(١) المرجع السابق : ٢٢ .

(٢) الأدب في العصر الأيوبي : ٤٨ .

٦- أرباب الصنائع والأجراء وأرباب المهن .

٧- ذوو الحاجة والمسكنة . وهم الذين يتكفون الناس ويعيشون منهم^(١) .

هذه الحال الاقتصادية رافقها التفاوت الكبير بين الناس ،
وشيوع ظواهر اجتماعية متناقضة ، كالتصوف والزهد في جانب ،
والترف والبذخ في جانب آخر . وكان هناك أيضاً اهتمام بتشجيع
العلم والعلماء وبناء المدارس وربط الصوفية .

وازد هرت التجارة في مصر والشام ، ونشطت صناعات
محلية وكان للدولة دخل هام من المكوس التجارية ، إلا أن الهزات
الاقتصادية كانت أحياناً تعصف بالبلاد وتنتشر فيها الأوبئة
والجملعات إضافة إلى الحرب المتصلة التي أثقلت كاهل الناس بما
تطلبه من ضرائب وأموال^(٢) ، وقد عانى الناس كثيراً من الحروب
الداخلية وخلافات الملوك والأمراء ، كما صورت ذلك بعض
كتابات العماد الأصفهاني^(٣) . ومما قدمناه يمكن أن ندرك موقع
أهل العلم أو غاليبتهم ومنهم ابن يعيش في درجات السلم
الاجتماعي ، فهو ينتمي للفئة الخامسة التي جلها من الفقهاء وطلبة
العلم .

لحة عن العقائد والمذاهب الدينية:

كان للشيعة أيام الفاطميين شأن عظيم في مصر والشام^(٤) ،

(١) إغاثة الأمة : ٧٢ وما بعدها .

(٢) خطط الشام ٥ : ٦٣ .

(٣) انظر الفتح القسي : ٦٠٤ .

(٤) رحلة ابن جبير : ١٩٦ .

واستمر ذلك لهم حتى أيام صلاح الدين ، ثم انحسرت موجة التشيع هذه بعد انحسار ظلال الدولة الفاطمية أيام الزنكيين، ثم زوال رسومها أيام صلاح الدين .

وساد في أيام الزنكيين المذهب الحنفي ، وكان كل ملوكهم إلا واحدا على هذا المذهب ، وكذلك قضاتهم وقاضي قضاتهم^(١) .

أما صلاح الدين فإنه شجع المذاهب الأربعة ، وأسس لها المدارس . وفي أيام الأيوبيين انتشر المذهب الشافعي . وكان جميع ملوك الأيوبيين من الشافعية إلا الملك المعظم عيسى ، فإنه كان حنفياً^(٢) .

واعتنى علماء هذا العصر بعلم الكلام ، لأنهم كانوا محتاجين إلى مقارعة علماء العقائد الأخرى للمنافحة والذب عقلياً وجدلياً عن دينهم ومبادئه^(٣) .

وساد في هذه المرحلة ، الدولتين النورية والصلاحية ، المذهب الأشعري، وطمح على كل ماعداه من تيارات الفكر والعقيدة، وتصدى علماءه للرد على كل من خالفهم أو خالف أبا الحسن الأشعري^(٤) . ويمكن أن نعد جمهور علماء المسلمين آنئذ من الأشاعرة^(٥) .

(١) الأدب في عصر الدول المتابعة : ٨٥ .

(٢) المرجع السابق ٨٦ والنجوم الزاهرة ٦ : ٢١١ .

(٣) ذكر بعض هذه المناظرات ابن شداد في النوادر السلطانية : ٨٠ .

(٤) انظر على سبيل المثال كتاب " بيان كذب المفزي " لابن عساكر .

(٥) الحياة العقلية في العصر الأيوبي : ١٩٠ . (وفي ترجمة ابن عسرون في طبقات

الشافعية الكبرى ٤ : ٢٣٩ نسب إلى ابن عسرون أنه ليس بأشعري ، فعلق تاج

الدين السبكي بأنه لا أحد يتجرأ في ذلك الزمان على إنكار مذهب الأشعري لأنه

جادة الطريق . " توفي ابن عسرون سنة ٥٨٥ هـ) .

وكتب الأشاعرة الكتب الكثيرة في توضيح عقيدتهم والرد على مخالفيهم من الحنابلة وغيرهم .
والأشاعرة وهم جمهور أهل السنة - كما هو معلوم - كانوا ورثة المعتزلة ، فإمامهم أبو الحسن الأشعري كان تلميذاً للجبائي إمام المعتزلة ، وكان الناطق بلسانهم ، ثم أعلن في البصرة على رؤوس الأشهاد ، وفي مسجدها ، انسلاخه عنهم ، " وخلعهم عنه كما يخلع قميصه " ، ثم وضع عقيدته وطريقته في فهم النص ^(١) .
ولكن طرائق البرهان وأساليب الجدل التي كان استقاها طبع بها تفكيره . وكان الأشعري كان حجة العقل التي دُعم بها أهل الفقه والحديث في مجاباتهم ومجادلتهم الطويلة للمعتزلة ، كما تدل على ذلك خطبته في مسجد البصرة ، وكذلك كتبه وكتب علماء الأشاعرة من بعده حتى عصرنا هذا .

وتعد كتب العقائد والمناظرات الكلامية - من بعض الوجوه - ضرباً من الجهاد آنذاك ، لأنه في المعارك الكبرى التي تتلاقى فيها حضارات وشعوب مختلفة لا تشتجر السيوف والرماح وحسب ، بل تشتجر إلى ذلك الأفكار والعقائد والمذاهب ، فكان أمراً طبيعياً أن يناجز المسلمون أعداءهم فكرياً كما ينازلونهم في ساحات القتال ، فكتبوا يردون على معتقدات أعدائهم ويفندون مذاهبهم ، وينافحون عن عقيدتهم دفاعاً عنها وتأصيلاً لها ومحافظةً عليها ، وقد عبر عن هذا الأمر على نحو جلي تاج الدين السبكي بقوله : " وقد أمرنا الله بالجهاد في نصرته دينه ، إلا أن سلاح العالم علمه ولسانه ، كما أن سلاح الملك سيفه ولسانه ، فكما لا يجوز للملوك إغمد أسلحتهم عن الملحين والمشركين [كذلك] لا يجوز للعلماء إغمد ألسنتهم عن الزائفين والمبتدعين " ^(٢) .

(١) ابن تيمية " محمد أبو زهرة " : ١٨٥ .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٥ : ٩٠ .

وانتشر في ذلك العصر التصوف ، وكان هناك من الأسباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ما شجع على نموه ^(١) ، ولاريب في أن التصوف الإسلامي استند في أساسه إلى مبادئ استقاها من القرآن الكريم . لكن الروافد الثقافية التي انصبت في خضم الثقافة العربية كان لها - في نطاق التأثير والتأثير المتبادلين - أثر في تغيير بعض المفاهيم ، على ألا نهمل خطط السياسة في تشجيع اتجاه وإهمال آخر أو محاربه . وقد اقتضت المصالح السياسية في العصر الأيوبي تشجيع التصوف ، فبنيت الأربطة والزوايا والخوانق ^(٢) ، وكثرت الطرق الصوفية ^(٣) ، وبعضها اتجه إلى الغلو والانحراف عن مفاهيم الإسلام السني ^(٤) ، مما حدا بعض العلماء أن يكتبوا الردود المطولة في نطاق الدفاع عن الدين ^(٥) .

نخبة عن الفكر والأدب في عهد الدولتين :

اتجه الزنكيون والأيوبيون إلى تشجيع العلم والعلماء وإحياء الفنون وإنعاش ما نحيب ، يحفزهم إلى ذلك حافزان متحدان هما الحافز الديني والسياسي ، فإذا كانت الأمة تدافع في ساحة المعارك

(١) انظر رحلة ابن جبير ١١٩٩ . وانظر مقال الدكتور أبي العلا عفيفي : أثر الغزالي في

توجيه الحياة الروحية ضمن كتاب " أبو حامد الغزالي " : ٧٣٥ .

(٢) يراد بهذه (الأربطة والزوايا والخوانق) البيوت الخاصة بالصوفية . انظر تكملة

المعاجم العربية ٤ : ٥١٠ و ٧١ و ٣٩١ .

(٣) الأدب في عصر الدول المتابعة ٩٧ وما بعدها .

(٤) انظر الأخلاق عند الغزالي ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٥) المرجع السابق : ٢٥٢ وانظر تلبس إبليس ٣٣٥ وما بعدها .

عن وجودها ، فإنها في مجالس العلم تحافظ على ذاتها وشخصيتها
وكيانها ومعالم حضارتها الفكرية .

وإذا كان الإبداع العلمي قد شحب ضياؤه في تلك الفترة ،
فإن ظروف العصر الحضارية قادت اتجاه العلوم المختلفة إلى المحافظة
لا إلى الركود والجمود " والحق أنه لم يكن هناك ركود ولا جمود
ولا تعطل ذهني ، إنما كان هناك محافظة قوية بدافع الاحتفاظ
بالشخصية العربية أمام أعدائها المغيرين . . خشية أن تضعف أو
تضمحل أو يصيبها أي وهن من شأنه أن يؤثر على قوانا
العاتية" (١) .

لذلك كان نور الدين ثم صلاح الدين ثم أخوه الملك العادل
ومن بعده يبنون المدارس ويكرمون العلماء فأسسوا مدارس للفقهاء
والحديث وللطب . . . وكان بعض الحكام يخصص جائزة جزيلة
لمن يحفظ كتابا بعينه (٢) .

والنهضة المتجلية في المحافظة على العلوم العربية وتشجيعها
وعلاقة ذلك بمحاولة الحفاظ على تماسك الشخصية العربية ، يجب
أن تفهم في سياقها التاريخي لا بمقارنتها بعصر المأمون ، ولكن
بالنظر إليها في إطار عصر الغزوين الهائلين : الفرنجي والمغولي ،
وعصر التجزئة والتناحر بين الحكام ، وبين المذاهب . . . ومثل
هذا النظر المنصف يجعلنا ننظر إلى المحافظة نظرة تختلف عمن يقرنها
بالاضمحلال والتدهور والجمود (٣) " ولكن كيف يكون هذا

(١) د. شوقي ضيف : البحث الأدبي ٥٤ .

(٢) وضعت جوائز لمن يحفظ الجامع الكبير وأخرى لمن يحفظ الجامع الصغير ، وكذلك لمن
يحفظ الإيضاح العضدي ولمن يحفظ المفصل . انظر البداية والنهاية ١٣ : ٧٢
والحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية ١٥٣ - والأدب في العصر الأيوبي ٨٠ ،

٨١ والنجوم الزاهرة ٦ : ٢٦٧ .

(٣) تاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢١ .

الحمود والركود في عصر ردت إلينا فيه قوانا الحرية الضارية
وسحقنا الصليبيين والمغول سحقاً ذريعاً " ^(١) بل كيف يكون عصر
جمود وحمود وفيه ازدهر التصنيف والتأليف في مجالات العلم
والمعرفة ، وبعض أمهات الكتب ألفت في ذلك العصر ، كما
شهدنا في ذلك العصر أعلاماً كباراً - حتى عصرنا - من علماء
القرآن والحديث والفقه والأصول والأدب وسائر ألوان الثقافة
والمعرفة .

ففي مجال التاريخ شهد العصر نشاطاً كبيراً ، وكتب
المؤرخون تاريخ الدولتين وفصلوا القول فيه ، فمنهم ابن واصل
الحموي ^(٢) (ت ٦٩٧ هـ) وأبو شامة ^(٣) (ت ٦٦٥ هـ)
والعماد الأصبهاني ^(٤) (ت ٥٩٧ هـ) والقاضي ابن شداد (ت
٦٣٢) ^(٥) .

وفي الأدب ألف العماد كتابه العظيم " خريدة القصر وجريدة
العصر " ^(٦) ، وفي الأصول صنف الآمدي (ت ٦٣١ هـ) كتابه
الرائع الإحكام في أصول الأحكام ^(٧) .

(١) البحث الأدبي : ٥٤ .

- (٢) كتب ابن واصل كتاب مفرج الكروب في أخبار بني أيوب وهو مطبوع .
- (٣) كتب أبو شامة كتاب الروضتين في أخبار الدولتين وهو مطبوع .
- (٤) كتب العماد كتابيه : الفتح القسي وهو مطبوع . والبرق الشامي .
- (٥) قاضي صلاح الدين كتب النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية وهو مطبوع .
- (٦) طبع مجزئاً ، فقسم بدمشق وآخر في العراق وآخر بمصر وآخر بالمغرب .
- (٧) وهو مطبوع .

وازدهرت في هذا العصر العلوم الشرعية ، وتجلّى هذا الازدهار بالعناية بالقرآن الكريم حفظاً ودرساً ، وبنيت لأجل ذلك المدارس وخصصت الجرايات . وكان السلاطين يحرصون على سماع القرآن ويخشعون عند تلاوته كما ذكر عن صلاح الدين ^(١) .

وألفت في ذلك العصر تفاسير القرآن الهامة ، فقد ضم هذا العهد زهاء خمسين مفسراً ، تركوا أكثر من ثلاثين تفسيراً . ومنها: تفسير القرطبي ^(٢) (ت ٦٧١) وتفسير الرازي ^(٣) (ت ٦٠٦) ، ومن أعلام المفسرين آنذاك : ابن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ) ^(٤) والبيضاوي (ت ٦٩١ هـ) ^(٥) ، والزنجشيري (ت ٥٣٨) ^(٦) وسبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤ هـ) ^(٧) والمهذب الأسواني (ت ٥٦١) ^(٨) وعالي بن إبراهيم ^(٩) (ت ٥٨٢) والمرسي السلمي (ت ٦٥٥ هـ) ^(١٠) وابن منير السكندري (ت ٦٨٣) ^(١١) وغيرهم .

(١) النوادر السلطانية : ٩٠

(٢) انظر طبقات المفسرين ٢ : ٦٥ وشذرات الذهب ٥ : ٣٣٥ ومقدمة تفسيره المطبوع

في عشرين مجلداً بعنوان الجامع لأحكام القرآن .

(٣) انظر طبقات المفسرين ٢ : ٢١٣ برقم ٥٥٠ وتفسيره مطبوع في ثلاثين جزءاً .

(٤) طبقات المفسرين ١ : ٣٠٨ برقم ٢٨٨ .

(٥) طبقات المفسرين ١ : ٢٤٢ برقم ٢٣٠ وتفسيره مطبوع في مجلد كبير .

(٦) طبقات المفسرين ٢ : ٣١٤ برقم ٦٢٥ وتفسيره مطبوع .

(٧) طبقات المفسرين ٢ : ٣٨٣ برقم ٧٠٠ .

(٨) طبقات المفسرين ١ : ١٣٥ برقم ١٣٢ .

(٩) طبقات المفسرين ١ : ٢٢١ برقم ٢١٥ .

(١٠) طبقات المفسرين ٢ : ١٦٨ برقم ٥١٣ .

(١١) طبقات المفسرين ١ : ٨٨ برقم ٨٢ .

كما اعتني في هذا العصر بالحديث عناية جلييلة ، وكان للحديث دور خاصة ، وله حقاظه ، وكان للملك الأيوبيين " مسموعات على المحدثين " ^(١) ، وبرز عدد كبير من المحدثين وعلماء الحديث كابن الصلاح الشهرزوري (ت ٦٤٣ هـ) ^(٢) وابن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١ هـ) ^(٣) وأبو طاهر السلفي (ت ٥٧٦ هـ) ^(٤) وعبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠ هـ) ^(٥) وعبد العظيم المنذري (ت ٦٥٦ هـ) ^(٦) ومحيي الدين النووي (ت ٦٧٦ هـ) ^(٧) والشرف الدمياطي (٧٠٥ هـ) ^(٨) .

وكان علماء ذلك العصر يأخذون بحظ وافر من علوم القرآن ورواية الحديث مهما كانت اختصاصاتهم ، فلا عجب ان رأينا تأثير ابن يعيش بهما ، كما أن معظم شيوخه كانوا من المحدثين والقراء وليسوا من النحاة .

لمحة عن المنطق والفلسفة في عصر الدولتين:

إن نمو الفكر المنطقي والفلسفي في الحضارة العربية كان

(١) انظر ترويح القلوب : ٣٦٠

(٢) ذيل الروضتين ١٦، ٤٦ وحسن المحاضرة ١ : ٣٥٤

(٣) إرشاد الأريب ١٣ : ٧٣ وطبقات الشافعية الكبرى ٤ : ٢٧٣ وجمعت وزارة التعليم العالي بدمشق ما دججه المتقدمون والمتأخرون في ترجمة ابن عساكر في كتاب " ابن عساكر في ذكرى مرور تسعمائة سنة على ولادته " دمشق ١٩٧٩ .

(٤) طبقات الشافعية الكبرى ٤ : ٤٣ والعبر ٤ : ٢٢٧ وحسن المحاضرة ١ : ٣٥٤

(٥) ذيل الروضتين ١٦ ، ٤٦ وحسن المحاضرة ١ : ٣٥٤

(٦) طبقات الشافعية الكبرى ٥ : ١٠٨ وذيل الروضتين ٢٠١ وحسن المحاضرة ١ : ٣٥٥

(٧) طبقات الشافعية ٥ : ١٦٥ والبداية والنهاية ١٣ : ٢٧٨

(٨) طبقات الشافعية ٦ : ١٤٠ وفوات الوفيات ٢ : ٤٠٩ وحسن المحاضرة ١ : ٣٥٧

محصلة تفاعل حضاري ثقافي شامل ، ونتيجة تقدم فكري ثقافي عام كان ثمرة عدة قرون ^(١) ، من الثاني الهجري إلى السادس ، وبلغ هذا النمو أوجه في القرنين الرابع والخامس ، وفيهما برز سدة الفكر الكبار كالفارابي (ت ٣٣٩ هـ) ، وابن سينا (ت ٤٢٥ هـ) وأبي الحسن العامري (ت ٣٨١ هـ) وأبي سليمان المنطقي (نحو ٣٨٠ هـ) . وإخوان الصفاء ٠٠٠ ولم يتح لهذا الصعود الراقى الذي ناله البحث الفلسفي أن يستمر في مساره الصاعد وتقدمه المستمر ، فقد حاربت السلطة ^(٢) ، كما حاربه الفقهاء ، بل إن الاهتمام بالعلوم العقلية أصبح تهمة خطيرة " فقد كان كمال الدين ابن يونس يُتهم في دينه لكون العلوم العقلية غالبية عليه " ^(٣) . وسنحاول فيما يلي أن نلم إلمامة سريعة بملامح النشاط الفلسفي والمنطقي في هذا العصر .

وتمثل فتوى ابن الصلاح الشهرزوري (ت ٦٤٣ هـ) مدخلا قائما جدا لتاريخ المنطق والفلسفة في هذا العصر ^(٤) ، وإذا كان الفقهاء قد استساغوا على نحو ما سد باب الاجتهاد الفقهي ^(٥) ، فلم يكن غريباً أن تحارب السلطة منذ وقت مبكر

(١) المراتب المادية في الفلسفة الإسلامية ١ : ٨٩٢ - ٨٩٥ .

(٢) الفلسفة في الوطن العربي المعاصر ١٥٦ .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٥ : ١٦٢ .

(٤) انظر الفتوى في كتاب التمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية ٨٥ .

(٥) انظر تاريخ التشريع الاسلامي ٣٢٣ ومادة (اجتهاد) في دائرة المعارف الاسلامية .

تحت مظلة فتوى الفقهاء دراسة الفلسفة عموماً والمنطق خصوصاً^(١)، لأن المنطق مدخل الفلسفة ، لذلك نص ابن الصلاح على أن الفلسفة شر، وأن المنطق هو مدخل الفلسفة ، ومدخل الشر شر^(٢)، وليس الاشتغال بتعليمه وتعلمه من إباحة الشارع ، وسيؤيد ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) بعد ذلك هذه الفتوى ، ويؤلف كتابه " نقض المنطق " و " الرد على المنطقيين " وابن تيمية يجعل من المنطق علماً لا ضرورة له ، فهو علم " لا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به البليد " ^(٣) وجعله مفسدا للعقول والأديان ^(٤) .

وهذا الهجوم على المنطق والعلوم العقلية لم يلق في روعنا أن هذه العلوم انتهت أو أصبحت خيراً ، فإن العلماء دأبوا يقرؤون المنطق ، ويؤلفون فيه ونقع في كتاب طبقات الشافعية الكبرى على مواضع عدة تشير إلى استمرار هذا العلم وإلى استمرار التأليف فيه^(٥) ، بل إنه ذكر في ترجمة أحدهم أنه قرأ الفلسفة^(٦) ، بل إن أحد العلماء حاول أن يقرأ المنطق سراً^(٧) . ولكن الجو العام فيما يبدو في القرنين السادس والسابع لم يكن يشجع هذه الدراسات لذاتها ، وأن فتوى ابن الصلاح إنما كانت تقريراً لوضع اجتماعي

(١) النزعات المادية ١ : ٩٠٤ .

(٢) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية : ٨٥ .

(٣) الرد على المنطقيين : ٣ .

(٤) المرجع السابق : ٣١ .

(٥) انظر على سبيل المثال طبقات الشافعية الكبرى ٤ : ١٩٨ ، ٣٠٤ ، و ٥ : ٤١ ،

٤٢ ، ٤٤ ، ١٣٢ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ، و ٦ : ١٤٤ ، ١٤٧ وانظر ذكر تأليف

العلماء في المنطق في المرجع نفسه ٥ : ٤٣ ، ١٢٩ ، ١٥٥ ، و ٦ : ٨٦ .

(٦) المرجع السابق ٦ : ٤٨ .

(٧) المرجع السابق ٥ : ١٦٠ .

سياسي أكثر منها تقريراً لحكم ديني ، ولم أر فيما رجعت إليه خبر عالم عوقب أو منع من دراسة الفلسفة والمنطق لمجرد دراسته ، وإن ما نقرؤه من أخبار نكبات بعض الفلاسفة لا يعود إلى تفلسفهم أو منطقهم بقدر ما يعود - إذا دققنا النظر - إلى علاقاتهم السياسية أو سوء علاقاتهم بالسلطان " ومن أصيب منهم يوماً بمكره فإنما كان مصابه من كيد السياسة ، ولن يكن من حرج بالفلسفة أو حرج على الأفكار " (١) .

وإن مطالعتنا في بعض كتب التراجم المتصلة بهذه المرحلة تبين لنا انتشار علم الكلام بين العلماء ، وخاصة علماء الأشاعرة ، ومذهبهم يعتمد النظر والتمييز ، والمنطق أداة من أدوات النظر ، لاجدال في ذلك ، وقد نص الغزالي في غير ما موضع في كتبه على ضرورة فن المنطق ، والغزالي من كبار الأشاعرة (٢) ، وهو يرى ضرورة المنطقيات لكل علم من العلوم (٣) .

ومما تقدم يتبين لنا أن تيارين سادا في صفوف العلماء في ذلك العهد ، تياراً سلفياً يحظر المنطق ، وتياراً آخر يأخذ بالمنطق درساً ويستفيد منه أداة وهو التيار الغالب في صفوف الأشاعرة .

أما التيار الأول فيمثلُه الحنابلة والمحدثون على نحو خاص ، وأظن أن نفور هؤلاء لم يكن من المنطق ذاته ، بل من الفلسفة ومباحثها ، بل من مباحث الإلهيات على نحو محدد ، وكانوا

(١) التفكير لريضة إسلامية : ٦٨ .

(٢) انظر تبين كذب المفزعي : ٢٩١ .

(٣) انظر محك النظر : ٤ والمستقصى ١ : ١٠٠ ومقاصد الفلاسفة : ٣٢ ومعيار العلم : ٢٠ ، ٢٤ .

حريصين على بقاء هذه المباحث في أضيق نطاق دون أن تشيع وتذيع ، ولذلك ألف الغزالي " إجماع العوام عن علم الكلام" (١) .
كما أن هذا التيار يحرص على أن يبقى النص الديني المصدر الوحيد للمعرفة من دون ما جدل وأخذ ورد . لذلك حاربوا المنطق والفلسفة وتعصبوا عليهما وبلغ الأمر بالإمام الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) أن قال : " ومادواء هذه العلوم وعلمائها القائمين بها علماً وعملاً إلا التحريق والإعدام من الوجود " (٢) .
أما التيار الثاني فهو الغالب في صفوف الأشاعرة والمتكلمين والنحاة وعلماء الأصول ، وهؤلاء درسوا المنطق وتأثروا به في أساليب تفكيرهم وطرائقهم في البرهان ، وذلك لأن تأثير المنطق المشتبك بنسيج الثقافة العربية الموروثة ، أقوى من أن تزعزع مكانته فتوى فقيه أو منع سلطان " فالواقع أن تأثير هذا المنطق كان أعمق وأرسخ من أن يستطيع التخلص من سيطرته أحد من المشتغلين بمسائل الفكر والعلم - كل علم - مهما اختلفت اتجاهاتهم الفكرية" (٣) . ولكن بحسب الإشارة ههنا إلى أن المنطق الذي كان يدرس في هذا العصر هو المنطق الذي تشكل على أيدي المتأخرين بعد أن غيروا من اصطلاحه ، وأبقوا منه على ما يناسبهم ويحتاجون إليه ، قال ابن خلدون : " فتكلموا في القياس من حيث إنتاجه للمطالب على العموم لا بحسب مادة، وحذفوا النظر فيه بحسب المادة وهي الكتب الخمسة : البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة . وربما يلم بعضهم باليسير منها إماماً ، وأغفلوها كأن لم تكن ، وهي

(١) انظر مقالاً للدكتور أنبي العلا عفيفي ضمن كتاب (أبو حامد الغزالي) ص ٧٣٥

بعنوان : " أثر الغزالي في توجيه الحياة الروحية " .

(٢) عن كتاب (ابن تيمية) للدكتور محمد يوسف موسى : ٥٠ وقارن بالنزعات المادية

١ : ٩٠٦ .

(٣) النزعات المادية : ٩٠٧ .

المهم المعتمدة في هذا الفن " (١) ويمكن توضيح قول ابن خلدون السابق بقول حسين مروة موضحاً ما فعله أصحاب هذا التيار : " فقد عمدوا إلى عزل منطق أرسطو عن دلالاته المضمونية ، أي عن مادته المعرفية ، وحصروه في جانب وحيد هو الجانب الشكلي الصرف " (٢) . .

هذا هو الجانب الذي ازدهر في هذا العصر ، وبرز منطقيون كبار كفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) وأفضل الدين الخونجوي (ت ٦٤٦ هـ) وركن الدين الاسترابادي شارح الشمسية (ت ٧١٥ هـ) وغيرهم .

أمّا الدرس الفلسفي فلم يزدهر في هذا العصر ، وخاصة في الشام ومصر ، فالدولة لم تشجع هذا الاتجاه ، كما أن الاتجاه الديني كان ضده ، إضافة إلى العوامل الأخرى التي لم تكن تشجع عليه ، ومع ذلك فقد برز عدد من الأسماء عرفت بتعمقها ومعرفتها في علوم الأوائل ودون أن تنسب إلى الإبداع فيها كسيف الدين الآمدي (٣) واللبودي (٤) وكمال الدين بن يونس (٥) .

(١) مقدمة ابن خلدون : ٣٦٧ .

(٢) النزعات المادية ١ : ٩٠٧ .

(٣) هو صاحب الإحكام في أصول الأحكام ، واسمه علي بن أبي علي (٥٥١ - ٦٣١ هـ) فقيه أصولي متكلم منطقي . انظر معجم المؤلفين ٧ : ١٥٥ .

(٤) عرف عالمان واشتهرا باللبودي وهما محمد بن عبدان ٥٧٠ - ٦٢١ هـ وبجيبى ابن عبدان ٦٠٧ - ٦٦١ هـ وكلاهما معروفان بالعلوم الحكمية والطبية والرياضية ، انظر شذرات الذهب ٥ : ٩٦ والدارس في تاريخ المدارس ٢ : ١٣٥ ، ١٣٦ ، ومعجم المؤلفين ١٠ : ٢٧١ و ١٣ : ٢١١ .

(٥) كمال الدين بن يونس واسمه موسى ٥٥١ - ٦٣٩ هـ فقيه وأصولي ومفسر وحكيم رياضي وفلكي وطبيب ، انظر معجم المؤلفين ١٣ : ٥١ .

وقد اهتم النحاة بالمنطق ، وتأثروا به ، واستخدموا مادته وأشكال قياسه ، مما سيرد موضعاً لادن بحث علاقة ابن يعيش بالمنطق .

لمحة عن النشاط النحوي في عصر الدولتين :

ازدهر النحو في مصر والشام ، واتسعت حلقاته ، وكثر طلابه ومريده ، وبرز فيه أعلام كبار وأصبحت دمشق وحلب والقاهرة مركزاً لعلمائه كما كانت مركزاً لسائر العلماء .

واتخذ النشاط النحوي في هذا العصر منحىً تعليمياً محضاً ، فشيوخ النحو يدرسون في حلقاتهم كتاباً موجزاً في النحو يغنونه بشروحهم وتعليقاتهم ، فهذا يدرس الجمل وذاك يدرس اللمع وكان الفصل للزحشري في طليعة تلك الكتب التي تدرس .

واهتم نحاة العصر بكتب السابقين من النحاة ، وقرأها بعضهم على بعض ، ونقلوا منها الكثير ، وجعلوها عمدتهم في شروحهم الكبيرة التي دونوها ، فقد اهتموا بكتاب سيوييه وبأصول ابن السراج وبكتب الفارسي وابن جني ، وكذلك بكتب الفراء والأخفش والزجاج .

وأهم نحاة هذا العصر ممن خلفوا تراثاً يذكرون به ويذكر بهم: الحسن بن صافي الملقب بملك النحاة (ت ٥٦٨ هـ)^(١) وأبو اليمن

(١) إرشاد الأريب ٨ : ١٣٩ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٤ : ٢١٠ - والنجوم الزاهرة ٦ : ٦٨ وبغية الوعاة ١ : ٥٠٤ وانظر المسائل العشر في سفر السعادة ٢ : ٧٧٩ .

الكندي^(١) (ت ٦١٣ هـ) وابن معط يحيى بن عبد المعطي^(٢)
 (٦٢٨ هـ) وأبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب^(٣)
 (٦٤٦ هـ) وابن مالك محمد بن مالك الأندلسي^(٤) (ت ٦٧٢ هـ)
 هـ) وبهاء الدين بن النحاس^(٥) (ت ٦٩٨ هـ) وبدر الدين بن
 مالك^(٦) (ت ٦٨٦ هـ) وأبو الفتح عثمان بن عيسى البلطي^(٧) (ت
 ٥٩٩ هـ) وجمال الدين أبو محمد الحسين بن إياز^(٨) (٦٨١ هـ)
 وموفق الدين أبو القاسم بن عبد العزيز الإسكندراني اللخمي^(٩)
 (٦٢٩ هـ) ، ومن الطبيعي أن يعد بين هؤلاء ابن يعيش .
 وكان هؤلاء النحاة مصنفين ومدرّسين ، وبعض آثارهم
 لا تزال حتى الآن مراجع أساسية لا يستغنى عنها^(١٠) وما قدمناه
 على إيجازه يشير إلى حيوية النشاط النحوي تدريجاً وتصنيفاً ،

-
- (١) التكملة لوفيات النقلة ٢ : ٣٨٣ (الترجمة ١٤٩٨) والبداية والنهاية ١٣ : ٧١
 والنجوم الزاهرة ٦ : ٢١٦ ووفيات الأعيان ٢ : ٣٣٩ .
 (٢) إرشاد الأريب ٢٠ : ٣٥ وذيل الروضتين ١٦٠ وشذرات الذهب ٥ : ١٢٩ ، بغية
 الوعاة ٢ : ٣٤٤ .
 (٣) ذيل الروضتين ١٦٠ ، ١٨٢ ووفيات الأعيان ٣ : ٢٤٨ والنجوم الزاهرة ٦ :
 ٣٦٠ ، ٣٨٨ وبغية الوعاة ٢ : ١٣٤ .
 (٤) النجوم الزاهرة ٧ : ٢٤٣ وفوات الوفيات ٣ : ٤٠٧ وطبقات الشافعية الكبرى
 ٥ : ٢٨ ، وغاية النهاية ٢ : ١٨١ ونفح الطيب ٢ : ٢٢٣ وبغية الوعاة ١ :
 ١٣٠ .
 (٥) غاية النهاية ٢ : ٤٦ وشذرات الذهب ٥ : ٤٤٢ وبغية الوعاة ١ : ١٣ .
 (٦) شذرات الذهب ٥ : ٣٩٨ وبغية الوعاة ١ : ٢٢٥ .
 (٧) إرشاد الأريب ١٢ : ١٤١ وإنباه الرواة ٢ : ٣٤٤ وخريدة القصر ، قسم شعراء
 الشام ٢ : ٣٨٥ وانظر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد ٤٧ .
 (٨) بغية الوعاة ١٢ : ٥٣٢ .
 (٩) بغية الوعاة ٢ : ٢٣٥ .
 (١٠) من ذلك مثلاً كافية ابن الحاجب وشافيته مع شروحهما ، وألفية ابن مالك
 وشروحها الكثيرة .

فهناك العلماء الكبار والناس الراغبون في العلم والحكام
المشجعون على العلم ، كل هذه كانت عوامل دفعت بالنشاط
النحوي إلى قمة من قمم حيويته خلال تاريخه الطويل .

مكانة حلب في عصر الدولتين :

حمد ذكر حلب بعد زوال دولة بني حمدان ، فلما كان عصر
نور الدين اتخذها مركزاً أساسياً وعاصمة لدولته في الشام
وازدادت ازدهاراً في عصر الأيوبيين ، وأشار كتاب ذلك العصر إلى
عظمتها ^(١) .

وأول مدرسة أنشئت في حلب هي المدرسة الزجاجية ^(٢) سنة
٥١٥ هـ أو ٥١٧ هـ ، وأنشأ بها نور الدين المدرسة العسرونية سنة
٥٤٥ هـ نسبة إلى شرف الدين بن عسرون ^(٣) ، وعمّر نور الدين
المدرسة الحلاوية ، وهي من مدارس الحنفية ، قال ابن شداد : إنها
من أعظم المدارس صيتاً وأكثرها طلباً وأغزرها جامكية ^(٤) ، وفي
سنة ٥٤٤ هـ أنشأ نور الدين المدرسة النورية ، وتولى التدريس بها
القطب النيسابوري ^(٥) . ولما زار ابن جبير حلب سنة ٥٨٠ هـ
كان بها خمس مدارس أو ست .

(١) رحلة ابن جبير ١٧٧ .

(٢) إعلام النبلاء ٤ : ٢٥٠ - خطط الشام ٦ : ١٠٣ والأدب في العصر الأيوبي
١٣٣ .

(٣) انظر طبقات الشافعية الكبرى ٤ : ٢٣٧ ونكت الهميان ١٨٥ والروضتين ١ : ١٣
، ١٧ وخطط الشام ٦ : ١٠٣ ، وإعلام النبلاء ٤ : ٥٠٢ .

(٤) خطط الشام ٦ : ١٠٧ .

(٥) خطط الشام ٦ : ١٠٣ .

وبقيت حلب قليلة المدارس حتى جاءها القاضي ابن شداد في عهد الظاهر غازي سنة ٥٩١ هـ ، قال ابن خلكان : " وكانت حلب في ذلك الزمان قليلة المدارس وليس بها من العلماء إلا نفر يسير ، فاعتنى أبو المحاسن بن شداد بترتيب أمورها ، وجمع الفقهاء بها ، وعمرت في أيامه المدارس الكثيرة " ^(١) وأضحت فيما بعد عندما دخلها ابن خلكان عام ٦٢٦ هـ " مشحونة بالعلم والعلماء والمشتغلين " ^(٢) . وفي أيام ابن يعيش كان هناك أكثر من عشرين مدرسة ^(٣) قد رُتب لها المدرسون وأمها الطلاب وامتلأت خزائنها بالكتب . ولاشك في أن كثرة المدارس تدل دلالة بالغة على اهتمام الناس والحكام بالمحافظة على العلم ، والحرص على نشره وإذاعته ، وكل هذا يستدعي بذل المال ، وقد بُذل في بنائها وتجهيئتها الكثير منه . وإلى جانب هذه المدارس كانت هناك حلقات العلماء في المساجد ، يتحلق حولهم الناس والطلاب ، يدرسون العلوم الشرعية، وفي المسجد الجامع كانت هناك سارية خضراء يفيء إليها المشتغلون بالأدب ويتحلقون حولها .

ومما يدل على علو مكانة حلب آنذاك أنها كانت موطناً ومقرّاً إقامة لعدد كبير من الأعلام ، فوزيرها القفطسي معاصر ابن يعيش كان من كبار المصنفين ، وياقوت الحموي زارها غير مرة وبها توفي (٦٢٦ هـ) وحل بها ابن خروف الأندلسي شارح كتاب سيبويه

(١) وفيات الأعيان ٧ : ٨٩ والحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية ٧١ ، والأدب في العصر الأيوبي ١٣٣ .

(٢) وفيات الأعيان ٧ : ٤٨ .

(٣) انظر أسماء هذه المدارس وأسماء بناتها في خطط الشام ٦ : ١٠٣ ، ١٠٥ .

(ت ٦٠٩ هـ) وابن العديم (ت ٦٦٦ هـ) نابغة حلب
وصاحب تاريخها المشهور ، وابن خلكان الذي دخلها سنة ٦٢٦
هـ وابن مالك والشواء وابن الصلاح و

نخلص من كل ماسبق إلى أن حلب كان يسودها جو علمي،
هياً له استقرار سياسي نسبي ، وكانت مواردها تنهض بأعباء
الإنفاق ، وأصبحت حلب مقصد العلماء ومحط رحالهم ، وكان بها
جمهور واسع من طلبة العلم .

وفي هذه البيئة نشأ ابن يعيش وتلقى علومه ، ثم تبوأ مركز
العلم وتصدّر للتدريس ، وكان مجلسه يقصد من الآفاق .
واستمرت حلب في نشاطها هذا إلى أن سقطت وخربت
وانتهت على يد تيمورلنك سنة ٨٠٢ هـ ^(١) .



(١) عجائب المقدور : ٨٨ وخطط الشام ٢ : ١٦٦

الفصل الثاني

سيرة ابن يعيش^(١)

ابن يعيش هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن علي بن المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيان القاضي بن بشر بن حيان الأَسدي ، الموصلي الأصل ، الحلبي المولد والمنشأ ، موفق الدين النحوي ويعرف بابن الصائغ^(٢) .

على هذا النحو أورد ابن خلكان نسب ابن يعيش ، وكان

(١) ترجمة ابن يعيش في المصادر التالية : وفيات الأعيان ٧ : ٤٦ ترجمة رقم ٨٣٣ ، وإنباه الرواة ٤ : ٣٩ وسير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٤ والعبر ٥ : ١٨١ والنجوم الزاهرة ٦ : ١٧٤ والمختصر في أخبار البشر ٣ : ١٧٤ وتتممة المختصر ٢ : ٢٥٧ وشذرات الذهب ٥ : ٢٢٨ ومفتاح السعادة ١ : ١٩٧ والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ٢٨٩ وبغية الوعاة ٢ : ٣٥١ .

(٢) وفيات الأعيان ٧ : ٤٦ .

ابن خلكان دخل حلب سنة ٦٢٦ هـ ، وأخذ عن ابن يعيش وجالسه وقرأ عليه جزءاً من كتاب اللمع لا بن جني ، واقتصر القفطي على القول : يعيش بن يعيش العدل الخطيب النحوي الموصلّي الأصل الحلبي المولد والمنشأ^(١) . أمّا الحافظ الذهبي فقد ذكر نسب ابن يعيش^(٢) كما ذكره ابن خلكان مع خلاف في نقطة واحدة ، فقد ذكر ابن خلكان يحيى بن حيان القاضي بن بشر ابن حيان، أمّا الذهبي فإنه جعل بشر بن حيان هو القاضي . ونسبة ابن يعيش في نهاية النسب إلى بني أسد تدل على أنه كان عربي الأصل .

ولد ابن يعيش لثلاث خلون من شهر رمضان سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة للهجرة بحلب ، ولم تقدم لنا المصادر معلومات جزئية أو تفصيلية عن أسرته ، ولم نعرف من أسرته سوى أخيه التقي أحمد^(٣) الذي مر ذكره عرضاً في برنامج ابن جابر إذ ذكر في ترجمة عبد الملك بن عبد الرحمن بن العنيفة أنه سمع بحلب من فلان وفلان ومنهم التقي أحمد ، وهذا يشعر أنه كان محدثاً . وهذا الخبر يتيح لنا أن نقول : إن أسرة ابن يعيش كانت تهتم بطلب العلم ، وتدفع أولادها في هذه السبيل .

ويبدو لنا أن ابن يعيش نشأ منذ البداية نشأة علمية ، فقد رحل في صدر حياته قاصداً بغداد ليدرك أبا البركات عبد الرحمن ابن محمد المعروف بابن الأنباري فلما وصل إلى الموصل بلغه خبر

(١) إنباه الرواة ٤ : ٣٩

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٤ .

(٣) برنامج ابن جابر : ١٥٤ .

وفاته " وأبو البركات توفي سنة ٥٧٧ هـ . ومعنى ذلك أن رحلة ابن يعيش كانت وهو ابن أربع وعشرين سنة ، وهذا يتيح لنا أن نفترض أنه كان استفاد ما استفاده من شيوخه في حلب ، وأحب أن يقرأ على عَلمِ العصر في النحو ابن الأنباري فحالت المنية دون تحقيق رغبته . ولولا إتقان ابن يعيش النحو في تلك السن لما طمح ونحشم الرحلة للقاء ابن الأنباري والأخذ عنه .

كانت رحلته إلى الموصل إذن بين عامي ٥٧٧ - ٥٧٨ هـ ، ولما بلغه فيها خبر وفاة ابن الأنباري ، أقام فيها (مديدة) حسب تعبير ابن خلكان . وفي الموصل سمع الحديث من بعض علمائها ثم عاد إلى حلب .

وذكر ابن خلكان والقفطي أن ابن يعيش عندما عزم على التصدر للإقراء توجه إلى دمشق واجتمع بالشيخ أبي اليُمن الكندي زيد بن الحسن الذي أقر له بالعلم ، وعرف مكانته في النحو ، وكتب له ثناء بذلك . ولم يذكر ابن خلكان والقفطي تاريخ هذا اللقاء . وأبو اليمن توفي عام ٦١٣ هـ ، فالمقابلة تمت قبل هذا التاريخ ، بل قبله بزمان ، لأن أبا اليُمن بعد أن دخل الشام سنة ٥٦٣ هـ واستوطن حلب مدة ، ذهب إلى مصر ولازم مجلس القاضي الفاضل (تـ ٥٩٦) . وفي مجلسه التقى عز الدين فرُّخ شاه . وعز الدين هذا حكم بعلبك من سنة ٥٧٥ إلى سنة ٥٧٨ هـ وكان الكندي قد وثق صلاته بعد وفاة عز الدين بأخيه تقي الدين عمر المظفر الأول صاحب حماة وحاكمها من سنة ٥٧٤ إلى سنة ٥٨٧ هـ ، ويقولون إنه اختص به ، والاختصاص إنما يكون بالملازمة والقرب . . فكل ما ذكرناه يعد دلائل ظنية تشي بأن أبا اليُمن كان في تلك الفترة بالشام . ولا يبعد أن يكون ابن يعيش بعد أن عاد

من الموصل إلى حلب وأقام مدة قد عزم على التصدر للإقراء فأتجه إلى الكندي الذي كان مستقراً بدمشق في باب جيرون بدراب ابن العجمي ، ويتزدد إليه هناك طلبة العلم ، فالتقاء وعرفه امتيازاه ، ونال منه الثناء مدوناً . وربما كان ذلك بعد سنة ٥٨٠ هـ .

إننا لانستطيع أن نجزم بتاريخ حاسم لتحديد لقاء ابن يعيش أبا اليمن ، هذا يفوت علينا تحديد التاريخ الذي تصدر فيه ابن يعيش للتدريس في حلب ، ولكن مما لا شك فيه أنه كان سنة ٦٢٦ هـ " شيخ الجماعة في الأدب " وهذا النعت من ابن خلكان لابن يعيش يدل على أن موفق الدين كان قد سلخ عمراً مديداً في التعليم حتى أجاز القاضي لنفسه أن يصفه بشيخ الجماعة .

ومترجمو ابن يعيش لم يشيروا إلا إلى رحلتين ، الأولى إلى ابن الأنباري في بغداد ولم تتم ، وتحولت إلى إقامة " مديدة " في الموصل . ثم الرحلة الثانية إلى دمشق للقاء أبي اليمن الكندي ، ويبدو أنها كانت رحلة سريعة ، فلم يذكروا أنه سمع على أحد أو سمع منه أحد بدمشق . ولقاؤه أبا اليمن لم يكن لقاء تعلم وإنما بحالسة وسؤال ^(١) ، ورواية بعض الأحاديث . فالرجل كما تفيد

(١) خبر هذا اللقاء في وفيات الأعيان ٧ : ٤٧ فقد ذكر ابن خلكان أن ابن يعيش لما عزم على التصدر للإقراء سافر إلى دمشق واجتمع بأبي اليمن وسأله عن مواضع مشكلة في العربية وعن إعراب ما ذكره الحريري في المقامة العاشرة وهو قوله : " حتى إذا لألأ الأفق ذنب السرحان ، وآن انبلاج الفجر وحن " واستبهم الجواب على الكندي فقال له : " قد علمت قصدك ، وأنت أردت إعلامي بمكانتك من هذا العلم ، وكتب له خطه بمدحه والثناء عليه ، ووصف تقدمه في الفن الأدبي " وانظر تفصيل القول في المسألة في وفيات الأعيان ٧ : ٤٨ ومقامات الحريري ص ٧٠ في نهاية المقامة العاشرة وهي الرحبية وشرح المقامات للشريشي ١ : ١٧٠ ومعنى قوله : لألأ : نور . الأفق : أقطار السماء . ذنب السرحان : الفجر الكاذب .

تراجمه كان ملازماً لمدينة حلب طوال سني حياته ، كثير الاشتغال بعياله الكثيرين ، مواظباً على التدريس وإفادة الطلاب في مجلسه وفي بيته ، ولم ينقطع حتى وفاته بحلب سحر الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعين وستمائة .

أخلاقه وعقيدته :

أجمع مترجموه على أنه كان يملك صفات المعلم الحق ، فهو لطيف الكلام حسن التفهيم ، طويل الروح على المبتدي والمنتهي . وذكروا أنه أيضاً كان خفيف الروح ظريف الشمائل ، ونعته ابن خلكان بأنه كان " كثير المجون " .

وإن مفهومنا للمجون لا ينسجم مع حياة ابن يعيش ، فالرجل كان محدثاً سمع وسمع منه ولدينا سماعه مدوناً ^(١) ، لذلك لا أحب أن نفهم عبارة ابن خلكان فهماً حرفياً ، فابن خلكان كان قاضياً ، والقضاة عادة شديداً التزمت ، فما رآه ابن خلكان مجوناً قد لا يكون في حقيقة أمره أكثر من ميل إلى الفكاهة ، ولعل ما أسماه ابن خلكان مجوناً هو نفسه ماعناه الإمام الذهبي بقوله عن ابن يعيش: " طيب المزاج ، حلو النادرة ، مع وقار ورزانة " ، ولا يمكن أن نذهب في فهم مجونه أبعد من ذلك . فمن أمثلة حبه للمزاح والنادرة ما ذكره في شرح المفصل قال : " وسمع بعضهم قارئاً يقرأ: " ونادوا يامال ليقض علينا ربك " ^(٢) فقال : ما أشغل أهل النار عن الترخيم ، فقال : ذلك لأنهم لا يقدرّون على التلفظ بتمام الكلمة

(١) تنظر صورة سماعه في ترجمته في الأعلام للزركلي .

(٢) الزخرف : ٧٧/٤٣ .

لضعف قواهم" (١) . وكان شديد التحرج فيما يعرض له من قضايا تتصل بالعقيدة أو بقراءات القرآن ، ومن أمثلة تخرجه منعه لجملة صحيحة نحويًا ، لكن معناها لا يلائم كمال العقيدة . قال : " وتقول : إذا أقام الله القيامة عذب الكفار . ولا يحسن إن أقام الله القيامة . لأنه يجعل ما أخبر الله تعالى بوجوده مشكوكًا فيه" (٢) . أمّا عقيدته ومذهبه فلم يهتم أحد من مترجميه بذكر شيء عنهما ، إذ انحصرت شهرته بالنحو والأدب ، ولم يذكر إلا بين النحاة ، وقد ذكر اسمه عدة مرات في طبقات الشافعية الكبرى (٣) ، ولكنه كان ذكرًا عارضًا ، وفي مجال أن فلانًا قرأ عليه... وربما كان مذهبه الفقهي هو المذهب السائد آنذاك وهو الشافعي ، ومذهبه العقيدي هو الأشعري لأن أغلب أهل بلده كانوا كذلك .

شيوخه :

لا نستطيع أن نقدم ثبناً دقيقاً لكل من قرأ عليهم ابن يعيش أو روى عنهم ، ولدينا فقط أسماء عدد من الشيوخ نص مترجموه أنه قرأ عليهم أو سمع منهم أو روى عنهم ، من غير تحديد لكتاب بعينه . وقد استخلصنا أسماء أولئك الشيوخ بقدر ما أسعفتنا المصادر وذكرنا خلاصة عن كل منهم ، ورتبناهم بحسب وفياتهم ، وأخرنا من لم تسعفنا مصادرنا بتحديد زمن وفاته :

(١) شرح المفصل ٢ : ٢٢٠

(٢) شرح المفصل ٨ : ٤٠

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٤ : ٩٧ و ٥ : ١٤ ، ١٩ .

- أبو السخاء فتيان الحلبي الحائك النحوي المتوفي سنة ٥٦٠ هـ^(١) . قال القفطي : " إنه من عوام حلب وقرأ النحو على مشايخ بلده ، وفهم أوائله . وعدم في زمنه من يعرف هذا الشأن بسبب خراب حلب بنزول الفرنج عليها سنة ٥١٨ هـ وأقامت بعد ذلك برهة لاعالم بها ، فأخذ عنه الناس النحو بمقدار ما علمه " وبمقارنة تاريخ ولادة ابن يعيش ٥٥٣ بوفاة أبي السخاء يتبين أن موفق الدين قرأ عليه المبادئ الأولى في النحو وهو في السابعة . وقد نص القفطي على تلمذة ابن يعيش لأبي السخاء وتبعه الذهبي^(٢) .

- أبو الفضل عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد القاهر الطوسي الخطيب^(٣) بالموصل ٤٨٧ - ٥٧٨ هـ كان محدثاً ثقة فقيهاً أدبياً ، وشهر بالرواية ، وقصد لها من الآفاق ، ولد في بغداد وتوفي بالموصل . ذكر ابن خلكان أن ابن يعيش سمع عليه الحديث بالموصل^(٤) .

- أبو محمد عبد الله بن عمر بن سويذة التكريتي^(٥) تـ ٥٨٣ هـ ، وذكره ابن كثير والياضي باسم ابن سويد . كان عالماً بالحديث ، سمع بتكريت وبغداد وبالموصل وحدث . ذكر ابن خلكان أن ابن يعيش سمع منه الحديث^(٦) .

(١) ترجمة في إنباه الرواة ٤ : ١٢٢ وبغية الوعاة ٢ : ٢٤٣ .

(٢) إنباه الرواة ٤ : ١٢٢ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٤ .

(٣) ترجمته في وفيات الأعيان ٧ : ٨٥ والنجوم الزاهرة ٦ : ٩٤ وشذرات الذهب ٤ : ٢٦٢ .

(٤) وفيات الأعيان ٧ : ٤٧ .

(٥) ترجمته في التكملة لوفيات النقلة ١ : ٨٥ والبداية والنهاية ١٢ : ٣٣٢ وذكره في وفيات

٥٨٤ ورواة الجنان ٤ : ١٠٦ والكامل ١٢ : ١١ ولسان الميزان ٣ : ٣١٩ ولم يفرده

ابن خلكان ترجمة وإنما ذكره عرضاً في ترجمته لابن يعيش .

(٦) وفيات الأعيان ٧ : ٤٧ .

- أبو الفرج يحيى بن محمود الثقفي ^(١) ٥١٤ - ٥٨٤ هـ .
كان محدثاً ، سمع كثيراً وحدث بأصبهان والشام والجزيرة . وقيل :
إنه توفي سنة ٥٨٣ هـ في نواحي همذان غربياً . ذكر الذهبي وابن
خلكان أن ابن يعيش سمع عليه الحديث ^(٢) .

- أبو سعيد بن أبي عصرون ^(٣) ٤٩٢ - ٥٨٥ هـ ، عبد الله
ابن محمد بن هبة الله بن علي بن المطهر بن أبي عصرون ، فقيه
الشام ، وقاضي القضاة ، تفقه بالموصل وسمع بها ، وتوجه إلى بغداد
فقرأ القراءات ودرس النحو والأصليين وعلم بواسط ثم أقام في
سنجار ، وقدم حلب ودرس بها ، وأكرمه نور الدين ، وولي قضاء
حوران وسنجار مدة ، ثم قدم دمشق وولي القضاء لصالح الدين
ذكر الذهبي أن ابن يعيش سمع عليه الحديث ^(٤) .

- أبو البقاء موفق الدين خالد بن محمد بن نصر بن صقر
القرشي المخزومي ^(٥) ت ٥٨٨ هـ ، وزير للسلطان نور الدين ،
كان من أعيان الكتاب ، وله خط منسوب ، سمع الحديث بمصر ،
وتوفي بحلب ، ذكره ابن خلكان في شيوخ الحديث الذين سمع منهم
ابن يعيش ^(٦) .

(١) انظر برنامج ابن جابر ٢٠٥ ، ٢٦٥ والتكملة لوفيات النقلة ١ : ١٠٧ والنجوم الزاهرة
١٠٩ : ٦

(٢) وفيات الأعيان ٧ : ٤٧ وسير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٤ .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٤ : ٢٣٧ والتكملة لوفيات النقلة ١ : ١١٧ والنجوم الزاهرة
٦ : ١٠٩ والبداية والنهاية ١٢ : ٣٣٣ وشذرات الذهب ٤ : ٢٨٣ ومراة الجنان ٣ : ٤٣٠ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٤ .

(٥) البداية والنهاية ١٤ : ٣١ وشذرات الذهب ٤ : ٢٩٣ .

(٦) وفيات الأعيان ٧ : ٤٧ .

- أبو الحرم مكّي بن زيّان بن شبة بن صالح الماكسيّني^(١) تـ ٦٠٣ هـ نحويّ ضرير ، نزيل الموصل ، دخل بغداد وأخذ عن علمائها كابن الأنباري وابن العصار وابن الخشاب وابن الدهان . وأخذ القراءات عن أبي يحيى بن سعدون ، كذلك أخذ عنه اللغة والحديث ، وسمع منه كتاب الموطأ . وأحكم القراءات الأصول منها والشواذ ، وبرع في فنه ، وأقرأ الناس مدة طويلة وحدث عن أبي الفضل الطوسي خطيب الموصل ، وخرج إلى الشام ، وأخذ عنه أهلها ، وأقام بحلب مدة ، وعاد إلى الموصل وتوفي فيها . وقراءة ابن يعيش على أبي الحرم إنما كانت في الموصل بين عامي ٥٧٧ - ٥٧٨ هـ ، أي عندما أقام ابن يعيش مديدة فيها ، يدل على هذا قول ابن جابر في برنامجه " وكان ابن يعيش قد أخذ عن جماعة بالشرق منهم أبو الحرم مكّي بن زيّان بن شبة الماكسيّني ، ولم يذكر لأصحابه في خطه غير روايته عن أبي اليمن الكندي " ^(٢) قال قبل ذلك : « أنا الإمام أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الحلبي قراءة عليه من أوله - أي أول كتاب سيويّه - إلى باب الرء في الإمامة " .

- أبو اليمن الكندي زيد بن الحسن تاج الدين ^(٣) ٥٢٠ -

(١) إرشاد الأريب ١٩ : ١٧١ وإنباه الرواة ٣ : ٣٢ وذيل الروضتين ٥٨ ووليات الأعيان ٥ : ٢٧٨ وشذرات الذهب ٥ : ١١ وغاية النهاية ٢ : ٣٠٩ ونكت الهميان ٤٦ ، والتكملة لوليات النقلة ٢ : ١١٧ الترجمة ٩٨١ وبغية الوعاة ١ : ٢٩٩ .

(٢) برنامج ابن جابر ٢٨٥ .

(٣) وليات الأعيان ٢ : ٣٣٩ والتكملة لوليات النقلة ٢ : ٣٨٣ ورقم ترجمته ١٤٩٨ والبداية والنهاية ١٣ : ٧١ والنجوم الزاهرة ٦ : ٢١٦ وألرده بالتصنيف الدكتور سامي مكّي العاني والأستاذ هلال ناجي في كتابهما " أبو اليمن تاج الدين زيد بن الحسن الكندي البغدادي " .

٦١٣ هـ . بغدادى المولد والمنشأ ، دمشقى الدار والوفاة ، مقررئ نحوي أديب ، كان أوحد عصره في فنون الآداب وعلو السماع ، وشهرته تغني عن الإطناب في وصفه . هذا ماقاله ابن خلكان في بداية ترجمة الكندي . أخذ أبو اليمن عن جلة شيوخ عصره كابن الشجري وابن الخشاب والجواليقي ، وكان له شأن لدى بني أيوب . قصده ابن يعيش في دمشق ، وسمع منه ، وانتزع منه ثناء مكتوباً ليدل به على براعته في العربية ، وكان يعتز بروايته عن الكندي .

— ابن البوزوي أبو القاسم محمد بن عبد الله بن محمد الكلبي المقررئ الإشبيلي ^(١) . قال ياقوت : " كتب عنه السلفي شيئاً من شعره ، وقال : مقررئ مجود " . وقال ياقوت : " قدم البوزوي هذا حلب وأقام بها مدة يقرأ القرآن ، وقرأ عليه شيخنا أبو البقاء يعيش ابن علي بن يعيش ^(٢) " .

— أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الصمد الطرسوسي الحلبي ^(٣) ، كان زاهداً فاضلاً ، ذكره كل من ابن خلكان والذهبي فيمن سمع عنهم ابن يعيش الحديث ^(٤) .
— أبو العباس النيزوي ^(٥) .

ذكر ابن خلكان أن ابن يعيش أخذ عنه النحو ^(٥) .

(١) انظر معجم البلدان "بوزو" .

(٢) لم نقف على تاريخ وفاته . وذكرت المراجع أن وفاة ابنه محمد كانت سنة ٦٤١ هـ انظر العبر: ٥: ١٨٤ والتكملة لوليات النقلة ٣: ٦١٨ الترجمة ٣١١٤ ومراة الجنان ٤: ١٠٦ .

(٣) وليات الأعيان ٧: ٤٧ وسير أعلام النبلاء ٢٣: ١٤٤ .

(٤) لم نقف له على ترجمة .

(٥) وليات الأعيان ٧: ٤٧ .

وإن نظرة إلى مَنْ عرفنا من شيوخ ابن يعيش ، تبين لنا أنهم في جملتهم - عدا اثنين منهم - كانوا من شيوخ الحديث ورواته ، وقد قرأ عليهم وسمع منهم ، وهذا ما سيعلل لنا فيما بعد اتساع ثقافته الحديثية . ولم نجد لابن يعيش شيخاً كبيراً في النحو ، وهو لم يقرأ على الكندي وإنما لقيه ناضجاً فأخذ منه ثناء . فهل اكتفى ابن يعيش بما تلقاه في صباه من مبادئ ثم تابع العناية بالنحو بنفسه؟ ربما ، فإن المصادر التي بين أيدينا لا تقدم لنا شيئاً ذا بال في هذا المقام .

تلامذته ومن رروا عنه :

أخذ عن ابن يعيش عدد جم من الطلاب والمشتغلين كما نص على ذلك ابن خلكان والقفطي والذهبي ومن أخذ عنهم من المؤرخين .

وذكر القاضي ابن خلكان أن ابن يعيش كان يقرئ في جامع حلب في المقصورة الشمالية بعد العصر ، ويدرس بين الصلاتين في المدرسة الرواحية ، بل إنه كان يعقد مجلساً للعلم في داره . قال القاضي : " وكنا يوماً نقرأ عليه في داره فعطش بعض الحاضرين .. " ^(١) وذكر القفطي أن ابن يعيش كان مقصوداً وينشال عليه أجلة الأصحاب مستسقين لفضله استسقاء السحاب " ^(٢) فالرجل كان يدرس في غير ما مكان ، وتعدد الأماكن يعني

(١) وفيات الأعيان ٧ : ٤٩ .

(٢) إنباه الرواة ٤ : ٣٩ .

كثرة المستفيدين ، كما قد يعني اختلاف مستوى كل مجلس عن الآخر ، بدليل أن ابن خلكان ذكر أنه قرأ عليه اللمع أو شيئاً منه ، بينما نجد مجلساً آخر يُقرأ فيه كتاب سيبويه ^(١) .

وأناحت الحياة المديدة التي متع بها الموفق أن يقرأ عليه الجهم الغفير ، قال القفطي : " وطال عمره وشاع ذكره وغالب فضلاء حلب تلامذته " ^(٢) لذلك لا يمكن أن نقدم ثبناً بمن قرأ عليه فهذا أمر متعذر ، ولكننا تصيدنا من كتب التراجم أسماء من ذكر أنهم قرؤوا عليه أو رروا عنه ، فاجتمع لدينا عدد من أسماء الأعلام سنذكرهم مقدمين أقدمهم وفاة ومؤخرين من لم تتحدد سنة وفاته .

1- ياقوت الحموي ^(٣) : ٥٥٤ - ٦٢٦ هـ .

أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، جلس إلى حلقة ابن يعيش ، وكان لا يذكر اسمه إلا مسبوقاً بكلمة " شيخنا " ففي ترجمته لأبي نزار الملقب بملك النحاة قال : " وحدثني شيخنا أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي " ^(٤) . وقال كذلك : " وقدم البوزوي هذا حلب وأقام بها مدة يقرئ القرآن ، وقرأ عليه شيخنا أبو البقاء يعيش بن علي ابن يعيش " ^(٥) ، والغريب أن ياقوتاً لم يترجم لابن يعيش شيخه في إرشاد الأريب .

(١) برنامج ابن جابر : ٢٨٥ .

(٢) إنباه الرواة ٤ : ٣٩ .

(٣) ترجمته في وفيات الأعيان ٦ : ١١٩ ، والتكملة لوفيات النقلة ٣ : ٢٤٩ .

(٤) إرشاد الأريب ٨ : ١٢٨ .

(٥) معجم البلدان : بوزو .

٢- القفطي^(١) ٥٦٨ - ٦٤٦ هـ .

القاضي الأكرم جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف .
دخل القفطي حلب سنة ٥٩٨ هـ ، قال أخوه : واجتمع في هذه
المدة بجماعة من العلماء المقيمين والوارد ين ، واستفاد بمحاضرتهم
وفقه بمناظرتهم " ^(٢) وماندري أكان اجتماعه بابن يعيش لدن
قدومه أم بعد ذلك ، ومهما يكن من أمر ، فإن القفطي ذكر أنه "
كان يستفيد من ابن يعيش عندما كان في جواره ، فلما شطت الدار
وابتعد المزار أخذ يلتقط الفوائد من تلاميذه المشتغلين ، يلتقط
الفوائد من أصحابه المقيمين والمنتقلين " ^(٣) ونسب إليه صاحب
كشف الظنون كتاباً في شرح المفصل ^(٤) .

٣- ابن عمرو ^(٥) ٥٩٦ - ٦٤٩ هـ .

أبو عبد الله جمال الدين بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد
ابن عمرو الحلبي النحوي . سمع من ابن طبرزد ، وأخذ النحو عن
ابن يعيش وغيره ، وبرع به ، وتصدر لإقراءه ، وأخذ عنه
كثيرون . ذكر السيوطي نقلاً عن الذهبي أن ابن عمرو شرح
المفصل ^(٦) .

(١) ترجمته في إرشاد الأريب ١٥ : ١٧٥ ، ومعجم البلدان (جبل) وسير أعلام النبلاء ١٣ :

٢٧٧ و مرآة الجنان ٤ : ١١٦ والنجوم الزاهرة ٤ : ٣٨٣ وبغية الوعاة ٢ : ٢١٢ .

(٢) المحمّدون من الشعراء : المقدمة ج . ترجمة القفطي بقلم أخيه الوزير المؤيد إبراهيم بن

يوسف الشيباني القفطي .

(٣) إنباء الرواة ٤ : ٣٩ ، ٤٠ .

(٤) كشف الظنون ٢ : ١٧٧٥ .

(٥) بغية الوعاة ١ : ٢٣١ .

(٦) المرجع السابق

٤ - ابن العديم ^(١) ٥٨٨ - ٦٦٠ هـ . عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة . محدث ، كان من الكتّاب وأصحاب الخط ، ولد بحلب ورحل إلى دمشق وفلسطين والحجاز والعراق ، توفي بالقاهرة . ذكر الذهبي أن ابن العديم روى عن ابن يعيش . والرواية عند الذهبي تنصرف إلى رواية الحديث ^(٢) حصرا .

٥ - ابن هامل ^(٣) ت ٦٧١ هـ .

شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن عمار بن هامل الحراني ، عني بالحديث وكتب العالي والنازل . ذكر الذهبي أنه روى الحديث عن ابن يعيش ^(٤) .

٦ - ابن مالك ^(٥) ٦٠٠ - ٦٧٢ هـ .

محمد بن عبد الله بن مالك ، درس القراءة والنحو في الأندلس ، ورحل إلى المشرق فأخذ عن علمائه ، ودخل حلب ، فدرس فيها النحو على ابن يعيش وعلى تلميذه ابن عمرو . قال السيوطي : " وله شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبي ، ذكر ابن إياز في أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه " ^(٦) وقال البغدادي : " ومن مشايخه ابن يعيش الحلبي " ^(٧) . ولم نستطع أن

(١) ذيل الروضتين ٢١٧ ، والنجوم الزاهرة ٧ : ٢٠٨ وحسن المحاضرة ١ : ٦٦ وتاج

الترجم ٤٨ برقم ١٤٣ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٣) العبره : ٢٩٦ ، النجوم الزاهرة ٧ : ٢٤٠ ، ومراة الجنان ٤ : ١٧٢ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٥) سبقت الإشارة إلى بعض مواضع ترجمته .

(٦) بغية الوعاة ١ : ١٣١ .

(٧) حاشية على شرح بانث معاد ١ : ١٠٤ .

نحدد ما الذي أخذه ابن مالك عن ابن يعيش ، فقد أقرأ ابن يعيش كتاب سيبويه واللمع والمفصل وشرح كلام أبي علي الفارسي . . فهل اقتصر أمر ابن مالك على سماع دروس الشيخ أو هل قرأ عليه كتاباً بعينه ؟ وقد ذكر ابن الأثير أن ابن مالك حضر حلقة ابن يعيش ، مقتصراً على هذه الإشارة ^(١) . وذكر صاحب كشف الظنون أنه شرح المفصل ^(٢) .

٧- محمد الدين صاحب بن العديم ^(٣) ٦١٣ - ٦٧٧ هـ .

محمد الدين عبد الرحمن ، كان عالماً بمذهب أبي حنيفة ، عارفاً بالأدب ، وإليه انتهت رئاسة الحنفية في مصر والشام . ذكر الذهبي أن محمد الدين روى الحديث عن ابن يعيش ^(٤)

٨- ابن رزين ^(٥) ٦٠٣ - ٦٨٠ هـ .

محمد بن الحسن بن رزين العامري الحموي ، ولد بحماة ، واتجه إلى الفقه ، وحفظ المفصل والمستصفى وكتابي ابن الحاجب في الأصول والنحو . ثم سافر إلى حلب وذكر تاج الدين السبكي أنه قرأ المفصل على ابن يعيش ^(٦) . . وولي في دمشق إعادة دار الحديث بالأشرفية ، ثم ولي التدريس بالشامية البرانية ثم وكالة بيت المال بدمشق . ثم ذهب إلى القاهرة وعمل بالقضاء .

(١) غاية النهاية ٢ : ١٨١ وانظر نفح الطيب ٢ : ٢٢٣ .

(٢) كشف الظنون ٢ : ١٧٧٤ .

(٣) حسن المحاضرة ١ : ٤٦٦ والنجوم الزاهرة ٧ : ٢٨١ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٥ .

(٥) طبقات الشافعية الكبرى ٥ : ١٩ ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهاب ٢ : ١٨٧ برقم

٤٤٩ والعبر ٥ : ٣٣١ ، وشذرات الذهب ٥ : ٣٦٨ والنجوم الزاهرة ٧ : ١٢٣ ،

٣٥٣ .

(٦) طبقات الشافعية الكبرى ٥ : ١٩ .

٩- ابن خلكان ^(١) ٦٠٨ - ٦٨١ هـ .

أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي .
تفقه على والده بمدرسة إربل ، ثم انتقل إلى الموصل ، وحضر
دروس كمال الدين بن يونس ، ثم انتقل إلى حلب وأقام عند
الشيخ بهاء الدين أبي المحاسن يوسف بن شداد وقرأ النحو على ابن
يعيش . قال ابن خلكان " ولما وصلت إلى حلب لأجل الاشتغال
بالعلم الشريف . . . وهي إذ ذاك أم البلاد ، مشحونة بالعلماء
والمشتغلين ، وكان الشيخ موفق الدين المذكور شيخ الجماعة في
الأدب ، لم يكن فيهم مثله ، فشرعت في القراءة عليه ، وابتدأت
بكتاب اللمع لا بن جني ، فقرأت عليه معظمها ، مع سماعي
لدروس الجماعة الحاضرين وذلك في أواخر سنة ٦٢٧ هـ ومأتممتها
إلا على غيره لعذر اقتضى ذلك " ^(٢) وهذا يدل على أن ابن
خلكان قرأ على ابن يعيش وهو ابن ثماني عشرة سنة ، وامتدت
قراءته نحو السنة . توفي ابن خلكان بدمشق .

١٠- الشَّريشي النحوي ^(٣) ٦٠١ - ٦٨٥ هـ .

محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله سحمان أبو بكر الوائلي
الأندلسي الرحلة ، سمع كثيرا ، وبحلب من ابن يعيش توفي
بدمشق .

١١- ابن واصل الحموي ^(٤) ٦٠٤ - ٦٩٧ هـ .

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٥ : ١٤ ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢ : ٢١٢ برقم

٤٦٣ والبداية والنهاية ١٣ : ٣٨ ، والعبر ٥ : ٣٣٤ .

(٢) وليات الأعيان ٧ : ٤٨ .

(٣) بغية الوعاة ١ : ٤٤ ، وشذرات الذهب ٦ : ٦٣ .

(٤) بغية الوعاة ١ : ١٠٨ وشذرات الذهب ٥ : ٤٣٨ - وطبقات ابن قاضي شهبة

٢ : ٢٥٠ برقم ٤٨٧ .

محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم بن واصل القاضي جمال الدين . قرأ المذهب (الشافعي) والأصول على الشيخ نجم الدين بن الخباز ، والنحو على الموفق بن يعيش وبرع في العلوم الحكمية والفلسفية والرياضيات وأخبار الناس . قال ابن واصل : " في هذه السنة (٦٢٨ هـ) توجهت إليها (إلى حلب) للاشتغال فيها بالعلم على الشيخ نجم الدين ابن الخباز في المذهب والأصول ، وعلى الشيخ موفق الدين بن يعيش في علم النحو واللغة " (١) .

١٢- بهاء الدين النحاس (٢) ٦٢٧ - ٦٩٨ هـ .

محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي النحوي شيخ الديار المصرية في علم اللسان ، أخذ العربية عن ابن عمرو ، والقراءات عن الكمال الضرير ، وسمع الحديث من ابن الليث وابن يعيش وغيرهم ، ودخل مصر وأخذ عن شيوخها ، وولي تدريس التفسير بالجامع الطولوني .

١٣- ابن العنينة (٣) ٦١٧ - ٧٠٠ هـ .

عبد الملك بن الرحمن بن عبد الأحد بن العنينة ، محدث مكثر ، سمع بحلب من ابن يعيش بن علي بن يعيش وأخيه التقي أحمد (٤) وغيرهما ، ومات بطريق مصر .

١٤- علي بن أحمد الغرافي الحسيني (٥) ٦٢٤ - ٧٠٤ هـ .

(١) مفرج الكروب ٤ : ٣١١ .

(٢) غاية النهاية ٢ : ٤٦ ، وبغية الوعاة ١ : ١٣ وشنرات الذهب ٥ : ٤٤٢ .

(٣) شنرات الذهب ٥ : ٤٥٧ .

(٤) برنامج ابن جابر ١٥٤ . وسير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٥ .

(٥) شنرات الذهب ٦ : ١٠ . وفي معجم البلدان : غراف : نهر كبير تحت واسط بينها وبين البصرة .

يدعى تاج الدين وسيف الدين ، والغرافي نسبة إلى غراف من بلاد واسط ، ذكر ابن جابر نقلاً عن خطه أسماء بعض شيوخه ببغداد وحلب ودمشق والقاهرة والإسكندرية فذكر منهم يعيش بن علي بن يعيش النحوي ^(١) . . مات الغرافي بالإسكندرية .
١٥- ابن النحاس ^(٢) ٦٣٤ - ٧١٠ هـ .

إسحاق بن أبي بكر بن إبراهيم أبو الفضل . سمع الحديث عن ابن يعيش ^(٣) ، وهو حنفي المذهب .

١٦- أبو بكر أحمد بن محمد الدشتي :

ذكر الذهبي أنه روى الحديث عن ابن يعيش . وذكره نقلاً عن الذهبي طاش كبرى زاده ^(٤) .

١٧- أبو العباس بن الظاهري . ذكره الذهبي فيمن روى الحديث عن ابن يعيش ^(٥) .

١٨- سنقر القضائي . أيضاً من الذين ذكر الذهبي روايتهم الحديث عن ابن يعيش ^(٦) .

هؤلاء هم من عثرنا على أسمائهم ممن لهم رواية حديث أو قراءة نحو علي ابن يعيش ، ونلاحظ أن أحد عشر منهم كانوا رواة حديث عنه ، وسبعة قرؤوا النحو ، وهناك ثلاثة من هؤلاء السبعة ذكر في تراجمهم أنهم شرحوا المفصل ، وأحدهم قام بنظمه . فهل كان اتجاه هؤلاء إلى المفصل بسبب من تأثير شيخهم عليهم وإعجاباً

(١) برنامج ابن جابر ١٥٩ .

(٢) شذرات الذهب ٢ : ٦٦ .

(٣) برنامج ابن جابر ١٢٢ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٥ ومفتاح السعادة ١ : ١٩٧ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٢٣ : ٤٥ .

(٦) المرجع السابق .

منهم بشرحه وبسيرورة هذا الشرح وشهرته ؟ أو لأن المفصل كان الكتاب الذي يدرس في حلقات النحو فاتجهوا إليه ؟ أو لأن الأمرين معاً كانا من الدوافع التي حدت بتلاميذه أن يتجهوا إلى ما اتجه إليه فاهتموا بالمفصل ؟ .

على أنه مهما كانت الإجابة عن هذه التساؤلات ، فإن اتجاه ثلاثة من تلامذته إلى الاهتمام بالكتاب الذي شرحه ، يدل دلالة وافية على أنه أثر في توجيههم أو أنهم اقتدوا به ، وأن جلّ مانأسف له أن شروح هؤلاء في حكم المفقودة ، ولو كتب لها البقاء لاستطعنا مقارنتها بشرح الأستاذ ميينين مواضع التأثير ومواطن التأثير .

ثقافة ابن يعيش:

إن ما يهمننا من ثقافة ابن يعيش هو مدى ظهور أثرها في كتبه وتفكيره ، لذلك لن أتسع في الكلام عن ثقافته ، لأن في الكلام الذي سيعقد عن أثر ثقافته في شرحه ما يغني عن الاتساع ههنا ، وسنقتصر على ذكر المعالم الكبرى لثقافته .

وتعد الثقافة الدينية العمود الفقري للثقافة آنذاك ، فالقرآن وقراءاته وتفسيره وتأويله ومباحثه العقيدية وما اتصل بها من علم الكلام والنحو واللغة . . كل هذا من الأمور التي فيها حظ مشترك لعلماء ذلك العصر ، بعد هذا الحظ المشترك يختلف حظ كل عالم بمقدار التفاته واهتمامه بفرع من فروع العلم ، وكذلك أمر الحديث النبوي وما تعلق به رواية ودراية ولغة وعلم مصطلح . ثم هناك ذلك الحظ العام من الثقافة الفقهية وما يتصل بها من أصول . . فإذا نظرنا في هذه العلوم وربطنا بينها وبين الشيوخ الذين قرأ عليهم ابن يعيش وهم محدثون وقراء في معظمهم ، فإننا نرى أن الرجل قد نال

حظاً كبيراً من هذه الثقافة الدينية ، بل إن نصوص القرآن اختزنت في ذاكرته فتراه في شرحه ينتقل من آية إلى أخرى ، يذكر القراءات محلاً منافحاً ، حديث العارف المتمكن . ويحتج بالأحاديث النبوية وقد يخرجها . ويتبين لنا من استعراض أسماء تلاميذه - أو من عرفنا منهم - أنه كان مقصوداً لسماع الحديث ، واستمر طوال حياته المديدة يحدث ويُحدث عنه .

ولانستطيع أن نزعّم أن ابن يعيش كان من القراء المجازين بالقراءة ، فكتب طبقات القراء لم تذكره بينهم ، ولا ذكر في تراجمه أنه أجز بالقراءة ، ولكنه كان على حظ وافر من الإمام بها ، فإنه - على الأقل - كان عارفاً بالقراءات التي يحتج بها النحاة ، ويشيرون الجدل حولها ، عالماً بعللها ، ولم يكن بعيداً عن " المحتسب " لابن جني ، بل إن هذا الكتاب كان ماثلاً في ذهنه شأن سائر تراث أبي علي وابن جني .

فإذا ربطنا معرفة القرآن الكريم والحديث الشريف بما ارتبط بهما من معارف على صعيد اللغة والتفسير والتاريخ والعقائد . . فإننا سنطلّ من ثقافته الدينية هذه على ثقافة لغوية عميقة ، وثقافة تاريخية شاملة ، نمت بقراءاته على شيوخه وبتبحره في العلم بنفسه ، فهو طالب علم منذ صغره ، واستمر يتعلم ويعلم طوال حياته المديدة .

وثقافة النحاة الأدبية العامة ، ومعرفتهم باللغة ، وأيام العرب ، تكاد تكون حظاً شائعاً ، ولا سيما عند كبارهم . وكان ابن يعيش ممن عرفوا بهذه الثقافة وغلبت عليهم ، فقد نص القفطي على سعة أدبه وعلمه ، واعتذر عن وضعه بين النحاة لأنه على الرغم من كونه نحويّاً كبيراً فهو أديب كبير " ولو أنصفته ما أجرّيته في حلبة

النحاة ولولا أن النحو قنطرة الآداب لنزهته عن مشاركة مَنْ قصده ونحاه ، فإنني إنْ وصفته بالنحو فهو أديب أو بالبلاغة فهو خطيب أو بالعدالة فهو أبو ذرّها ، أو بالمعاني فهو مكنون ذرّها ، أو بالفضائل وجمعها فهو حالب ذرّها " (١) ، ولا يمكن أن ننظر إلى أحكام القفطي هذه على أنها أحكام أملاها السجع كأحكام الثعالبي في يتيمة الدهر ، وذلك لأن القفطي لم يسر على سنن الثعالبي في كيل المديح وإبراز الإعجاب لدن كل ترجمة ، وترجمة ابن يعيش من التراجم القليلة التي نحنا فيها هذا المنحى ، ولولا أن ابن يعيش كان كبيراً لما نعت القفطي بما نعت ، ولما قال عنه ابن خلكان " شيخ الجماعة في الأدب لم يكن فيهم مثله " (٢) وسنجلو أثر هذه الثقافة في شرحه فيما سنعقده بعدُ من كلام .

أمّا ثقافته النحوية فحديثنا عنه تحصيل حاصل ، لأن شرحه أكبر مثل شاخص عليها ، ورأى القفطي أن شرح ابن يعيش للمفصل فاق شروح غيره (٣) ، وقارئ الشرح يلمح ذهنًا وقادًا واستحضارًا عجيبًا ، ويستشعر وضوحًا أخاذًا . وقد نثر في شرحه كتب الفارسي التي خبرها درسًا وتدريسًا وجلّى غامضها لطلابه (٤) ، كما نثر كتب ابن جني كسر الصناعة والخصائص ، وكان كتاب سيبويه ماثلاً في ذهنه في كل خطوة من شرحه . . كل هذه دلائل تشير إلى عمق ثقافته النحوية ، وقد كان يدرس

(١) إنباه الرواة ٤ : ٣٩ وما بعدها .

(٢) وفيات الأعيان ٧ : ٤٨ .

(٣) إنباه الرواة ٤ : الموضوع السابق ، وفيات الأعيان ٧ : ٥٢ .

(٤) إنباه الرواة ٤ : الموضوع السابق .

كتب المتقدمين إلى جانب تدريسه لكتب المتأخرين ، مع معرفة واسعة بالخلاف ومذاهب النحاة والاحتجاج لها أو نقضها بالدليل والبرهان .

وأما ثقافته المنطقية فقد تألفت في شرحه ، وصبغته بصبغتها ، ولكن تراجمه لم تذكر لنا أنه قرأ المنطق على أحد ، إلا أنه لاشك قد قرأ المنطق ، وربما يكون قرأه بنفسه ، أو على بعض الشيوخ ممن لم يذكروا في تراجمه ، ولكنه كان على كل حال ممتلئاً به ، حافظاً له متطبعاً بطرائقه ، يحفظ عبارات " الشفاء " لأبي علي ابن سينا كما هي ، ويستخدمها في حدوده . وقد يكون حفظ العبارات من أبرز الأدلة وأشدّها سطحية ، ولكن الأشدّ دلالة منها هو بنية تفكير الشارح في حرصه الدائم على مبدأ الهوية ، وعدم التناقض ، والاطراد والتعليل . . صحيح أن أسلوب ابن يعيش كان يخفف من الجفاف الذي تتسم به الأساليب المنطقية ، ولكنه لا يلغي ولا يخفي البنية الذهنية المنطقية الصارمة التي كان عمادها تراث النحاة - والنحو منطق العرب - وعلم المنطق كما دونه الشراح المسلمون ، ونخص ههنا كتاب " الشفاء " بل قسم المنطقيات ذاته .

كان ماتقدم إلمامة هدفها تبيان المعالم الكبرى والمفاصل الأساسية لثقافة ابن يعيش التي كانت ثمرة لدراساته وشيوخه وقراءاته . ولاريب أن أثر هذه الثقافة وجوانبها المتعددة يجلو أيضاً كل ما كتبناه وسنكتبه عنه هذا البحث ، سواء في سيرة حياته أو في سائر الأبواب المتعلقة بالنحو وأصوله .

مؤلفاته :

اقتصر ابن يعيش على تأليف كتابين فقط طوال حياته المديدة
هما:

- شرح المفصل .

- شرح التصريف الملوكي .

وهناك كراسة في أربع ورقات أجاب بها عن أسئلة وجهت
إليه ، وسميت الأجوبة النحوية ، وكل ما فيها من شرح المفصل^(١) .

ونسب إليه بروكلمان كتاب " تفسير المنتهي من بيان إعراب
القرآن " وذكر أنه بالمدينة ، ولم يذكر أحد ممن ترجموا لابن يعيش
أن له كتابا في إعراب القرآن ، ولو كان له لما فاتهم ذلك^(٢) .



(١) هي عشر مسائل مخطوطة في المتحف البريطاني ، ونشرها رودلف زلهام في حوليات جامعة

القديس يوسف ببيروت في المجلد ٤٨ سنة ١٩٧٣ .

(٢) ذكر في نشرة أخبار التراث العربي ، العدد ٣٥ أن الأستاذ كاظم عبد السادة عيسى يعمل

في تحقيق الجزء الأول من " المستتهي في البيان والمنار للحيران في إعراب القرآن " لابن

يعيش الصنعاني محمد بن علي بن أحمد المتوفى سنة ٦٨٠ ، وهو يعتمد على نسخة الأصل

التي حصل عليها من المكتبة الحمودية بالمدينة المنورة . ولعل هذه النسخة هي التي ذكرها

بروكلمان ونسبها إلى ابن يعيش الحلبي .

الباب الثاني

من سيبويه إلى ابن يعيش

الفصل الأول

كتب تعليم العربية قبل المفصل

كان هدف الزمخشري من المفصل " إنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب ، مرتب ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي " (١) فالمفصل وضع بقصد تسهيل العربية على طالبيها ، كما وضعت شروحه من بعد لهذه الغاية ولغايات أخرى ، ولن تكون دراسة المفصل في سياقها الصحيح إن لم نتناول بالتعريف ولو على نحو موجز كتب النحو التي اعتمدت في تعليم العربية قبل المفصل .

بدأ التأليف النحوي قبل سيبويه ، وذكرت المصادر أن عيسى ابن عمر (تـ ١٤٩ هـ) ألف كتابين في النحو ، وهما الإكمال والجامع ، ولانعرف عنهما إلا أنهما " شمس وقمر " (٢) . وإذا كان كتاب " مقدمة في النحو " صحيح النسبة لخلف الأحمر (تـ ١٨٠ هـ) فإن ما ذكره صاحبه في مقدمته يدل على كثرة التأليف في النحو قبل هذا التاريخ ، قال : " لما رأيت النحويين وأصحاب

(١) المفصل : المقدمة .

(٢) مراتب النحويين : ٢٣ .

العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ . . " (١) ونحن نجعل كل شيء عن ذلك التطويل الذي أشار إليه خلف (٢) . وكتاب خلف هذا ألف للمبتدئين - وهم جديرون به - ويصح أن نفترض أنه ألف حقيقة من أجل اجتناب اللحن كما صرح مؤلفه . ولكن الشك في نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه - وهو شك له أسباب مقنعة - جعلت الباحثين لا يقيمون وزناً لما ورد فيه من إشارات . ولهذا السبب سنهمل الكتاب المنسوب إلى خلف وسنبداً بكتاب سيبويه ، أول كتاب كامل شامل وصل إلينا في هذه الصناعة .

كتاب سيبويه :

لابد لنا بادئ ذي بدء من تقرير حقيقة عبر عنها أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١ هـ) بقوله : " إن سيبويه عقد أبواب كتابه بلفظه ولفظ الخليل " (٣) أستاذه ، ومن هنا فإن كل ما يعقد من كلام عن كتاب سيبويه وآرائه ومصطلحه فهو يستهدف الخليل ، دون أن يلغي هذا الازدواج ما انفرد به كل منهما عن الآخر في واضع . استوعب كتاب سيبويه علوم العربية ، ويتفق القدماء والمحدثون على أن هذا الكتاب من أشمل كتب العربية وأكثرها استيعاباً ، ويعدونه

(١) مقدمة في النحو : ٣٤ .

(٢) انظر مقدمة التنوخي في الكتاب (مقدمة في النحو) : ٤ .

(٣) مراتب النحويين : ٦٥ .

فتحاً عظيماً مبتكراً في العربية^(١)، فإن سيبويه جمع فيه آراء شيوخه ورتبها ونظمها ونسب الرأي إلى صاحبه . والعربية في أيام سيبويه لم تكن نحواً فقط ، " وإنما كانت شاملة لكل ما يؤدي إلى سلامة اللغة في ألفاظها من حركة وبناء ، وفي تراكيبها من تقديم وتأخير ، وذكر وحذف ، وفي معرفة حقائقها وأسلوب الكلام على سمتها ، فكان في الكتاب نحو وصرف وبلاغة ، وكانت فيه نصوص أدبية من قرآن وشعر ونثر ، وكان فيه قراءات وأصوات ولهجات "^(٢) وروى سيبويه آراء شيوخه كيونس والأخفش الأكبر وأبي زيد الأنصاري ، أمّا الخليل فإننا نواجهه في كل صفحة من صفحات " الكتاب "^(٣) ، إضافة إلى كثيرين روى عنهم ولم يذكر أسماءهم^(٤) .

(١) قال ابن جني متحدثاً عن سيبويه في الخصائص ١ : ٣٠٨ " صاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه ، وشرع أوضاعه ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله ، وخلج شطآنه ، وبعج أحضانه ، وزم شوارده ، وأفاء لوارده » . وقال أيضاً في الخصائص ٣ : ٣١٢ : " وحسبنا من هذا الحديث سيبويه وقد حطب بكتابه وهو ألف ورقة ، علماً مبتكراً ، ووضعاً متجاوزاً لما يسمع ولما يرى . " .

(٢) الرمانى النحوي : ١١٠ .

(٣) أورد الأستاذ علي التجدي ناصف إحصاء لما وجدته في كتاب سيبويه من الروايات ص ٩٨ :

- عن الخليل ٥٢٢ مرة وواضح ههنا أن الأستاذ ذكر المواضع التي ذكر بها الخليل صراحة .

- عن يونس ٢٠٠ مرة .

- عن أبي الخطاب الأخفش ٤٧ مرة .

- عن أبي عمرو بن العلاء ٤٤ مرة .

- عن عيسى بن عمر ٢٢ مرة .

- عن أبي زيد الأنصاري ٩ مرات أيضاً ذكر هنا عدد المرات المصرح فيها باسمه .

- عن هارون بن موسى ٥ مرات .

- عن عبد الله بن أبي إسحاق ٤ مرات

- عن الكوفيين ٤ مرات .

(٤) شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٤٢ .

ومما يلفت النظر في " الكتاب " غزارة الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر ، وهذا يدل على جدية أخذ سيبويه بالمنهج الاستقرائي ، فهو لم يلخص كتابه من قواعد جاهزة أتم صياغتها من كانوا قبله ، وإنما كان يستنبط القواعد من نصوص اللغة الحية ، فهو يستمد نصوصه من القرآن الكريم ومن شعر العرب ، ومما سمعه من كلامهم من الرواة الثقات ، كما اشتمل كتابه على أبنية العربية، وأشار البغدادي إلى غنى الكتاب باللغة وأبنيتها فقال عن سيبويه : " وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع مافيهها ولا ردّوا حرفاً " وتداولها أصحاب المعجمات نقلاً عن " الكتاب " (١) .

ويقع كتاب سيبويه في قسمين متمايزين ، هما قسم النحو في مجلد (٤٩٢ صفحة) إضافة إلى ثمان وستين صفحة من المجلد الثاني، ثم قسم الصرف في (٣٦٣ صفحة) (٢) . فسيبويه جمع ما يتعلق بالنحو القائم على دراسة أواخر الكلم أو على دراسة عمل العامل في الكلمات ، وثنى بما يتعلق بالصرف الذي هو دراسة بنية الكلمة . وهذا التقسيم ليس قاطعاً ، لأن النحو والصرف يتداخل أحدهما بالآخر في كثير من مواضع الكتاب .

وبدأ سيبويه كتابه بأبواب عامة (١٢ صفحة) ، وتناالت بعد ذلك أبواب النحو : الفاعل ، المفعول ، عمل المصادر ، عمل الصفة المشبهة ، المفاعيل ، والظرف والحال والتوابع . . فما الفكرة وراء هذا الترتيب ؟ .

(١) خزانة الأدب ١ : ١٧٩ .

(٢) الإشارة ههنا إلى الكتاب في طبعة بولاق .

رأى الأستاذ علي النجدي ناصف أن فكرة العامل هي المستسرة الفعالة في ترتيب مواد كتاب سيبويه على هذا النحو ، لأن سيبويه كان مدار حديثه على العامل دائماً ، فهو عندما يعقد الأبواب للفاعل أو المفعول ، فإنه يدير الكلام بها على حال من أحوال الفعل نفسه ، وأحياناً يعقدها للفعل ويدير الكلام عليه ^(١) ولعل في كلام الأستاذ علي توضيحاً ما لقول أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ عن كتاب سيبويه : " إذ كان مؤلفه - رحمه الله - قد بناه على نسق نظر فيه إلى المقاييس والعلل وأصول أخرى من أصول ذا العلم عند المتقدمين " ^(٢) ويبدو لي أن تلك الأصول الأخرى هي ما نشره سيبويه في تضاعيف كتابه من أصول النحو كالحذف والاستغناء ، والتعويض ، والحمل على اللفظ ، والحمل على المعنى ، مما بنى عليه ابن جني فيما بعد كتابه " الخصائص " .

وكان سيبويه يكثر من الأبواب في المبحث الواحد ، إذ عقد باباً لإن وأن ^(٣) ، ثم عقد لها عدة أبواب بعد ذلك ، لبحث في كل باب جانباً معيناً من جوانب البحث وتركيب الجملة المتعلقة به ، ولم يحرص سيبويه على أن يكون حديثه في المسألة الواحدة في موضع واحد من كتابه ، وإنما كان ينثر الحديث نثراً ويفرقه تفريقاً ^(٤) على أنه يبقى للكتاب ترتيبه الأساسي من حيث قسماته : النحو ثم الصرف . وقد كتب الباحثون كثيراً عن ترتيب كتاب سيبويه ومنهجه ، واختلفوا اختلافاً كبيراً ، فمنهم من رآه منظماً ،

(١) سيبويه إمام النحاة : ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٢) فهرس شواهد سيبويه : ٥٥ .

(٣) الكتاب ١ : ٤٦١ ثم انظر الجزء نفسه ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ .

(٤) فهرس كتاب سيبويه : ١١ .

ومنهم من رآه لانظام له ، وليس هناك من فائدة ههنا للإفاضة في هذه القضية .

واتبع سيبويه منهجاً استقرائياً ، فكان يجمع مادته جمعاً شاملاً في حدود الإمكان ، ثم يأخذ في استنباط الأحكام وإبداء الرأي ، فهذا أحسن من هذا ، وهذا قبيح ، وهذا أكثر ، وهذا قليل في كلامهم ، وهذا من الشواذ وليس مما يقاس عليه^(١) ، وذا لا يحسر عليه إلا بسماع ، وسمعت من أثق به من العرب ..^(٢) .
فهو يتصور الباب تصوراً شاملاً ثم يستفيض بذكر الأمثلة والشواهد محلاً ومقارناً ومعللاً ، منطلقاً من أن العرب في لغتهم لا يضطرون إلى شيء " إلا وهم يحاولون به وجهاً "^(٣) ووظيفة النحوي أن يعرف موضع الاضطرار ، والوجه الذي يحاولونه ، ثم أن يعلل ويفسر^(٤) .

وسيبويه في مباحثه كلها يجري على ضرب من القياس القائم على الكثرة والاطراد والمشابهة والمماثلة ، وتبدأ فكرة القياس مع البحث من عنوانه ، كقوله " هذا باب حروف أجريت بحرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي ، وهي حروف النفي شبهوها بألف الاستفهام حيث قدم الاسم قبل الفعل لأنهن غير واجبات كما أن الألف وحرف الجزاء غير واجبة ، وكما أن الأمر والنهي غير واجبين ، وسهل تقديم الأسماء فيها لأنها نفي واجب "^(٥) .

(١) الكتاب ١ : ٢٩٨ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٥٨ .

(٣) الكتاب ١ : ١٣ .

(٤) انظر مثلاً تعليقه لقضية التقديم والتأخير ١ : ١٥ .

(٥) الكتاب ١ : ٧٢ .

وكان بين يدي سيويه لدن تأليف كتابه مصطلحات ثابتة قارّة ورثها عن الخليل وسائر شيوخه ، ولكن المصطلح النحوي لم يكن متكامل النمو ولا تام الاستقرار ، ولهذا وجدنا سيويه يستعمل أكثر من مصطلح للفكرة الواحدة^(١) ، أو يستخدم عبارة طويلة يفسر فيها مانسميه المصطلح^(٢) .

وشاع التعليل في " الكتاب " فكل ظاهرة نحوية بحاجة إلى تعليل ، فعّل سيويه كثيراً من الظواهر بالخفة^(٣) والفرق^(٤) والثقل . وكنا أشرنا إلى أن " الكتاب " بني على فكرة العامل مما يضح للنّاظر في أول الكتاب^(٥) ، ونجد عنده العوامل اللفظية والمعنوية مما سيرد تفصيله لدى حديثنا عن أصول النحو .

بعد سيويه :

تلقف الخالفون كتاب سيويه قراءة وفهماً وشرحاً ، ولما لم تكن غايتنا دراسة النشاط النحوي دراسة شاملة ، فإننا سنقتصر على دراسة الكتب التي تعد مفاصل رئيسية في تعليم النحو على نحو موجز .

(١) نجده مثلاً يسمي المفعول المطلق الحدث والحدثان ١ : ١٥ ويسميه الفعل ١ : ١١٨ ويسميه مصدرًا وتوكيداً ١ : ١٨٩ .

(٢) عبر سيويه عن اسم الآلة بقوله : هذا باب ما عاجلت به ، وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول ، كانت فيه هاء التانيث أو لم تكن ٢ : ٢٤٩ .

(٣) الكتاب ٢ : ١٣٦ ، ١ : ١٠٤ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٥) الكتاب ١ : ٣ .

- المقتضب :

ألف المبرد (ت ٢٨٥ هـ) كتاب المقتضب في شيخوخته وهو إمام زمانه في العربية ، ولم ينل من عناية العلماء واهتمامهم ما ناله غيره من الكتب ، ويمكن أن يعلل ذلك بكون النحاة منصرفين آنذاك إلى كتاب سيبويه الذي يتيح لهم من الإطناب في الشرح والتعليق ما لا يتيح المقتضب ذو العبارة السهلة والأسلوب المبسط قياساً على " الكتاب " ، كما أن المبرد لم يتمكن من وضع ترتيب جديد لأبواب النحو يغري طلاب العربية بالإقبال عليه والإعراض عن " الكتاب " .

تأثر المبرد بكتاب سيبويه ، ويطالعنا هذا التأثير من أول سطر خطه صاحب المقتضب ، وتدل تعليقات محقق المقتضب على الصلة الوثيقة بين الكتابين ، بل يمكن القول : إن المقتضب فرع على الأصل ، وإن كان هذا الفرع لا يخلو من أصالة .

واتهم المقتضب بأنه يخلو من الترتيب ، بل اتهم بالخلط وعدم التنسيق ، والحق أن المقتضب لم يرتب على نسق الكتب النحوية لدى المتأخرين ، لكن من الحق أيضاً أننا نلاحظ فيه ظواهر تنظيمية ، فهو مثلاً يحصر الإدغام في باب كامل^(١) ، وكذلك يصنع بالتصغير^(٢) وبالإمالة^(٣) وبالنسب^(٤) ، ويخصص باباً للهمز^(٥) ، لكن

(١) المقتضب ١ : ١٩٢ .

(٢) المقتضب ٢ : ٢٣٦ .

(٣) المقتضب ٣ : ٤٢ .

(٤) المقتضب ٣ : ١١٣ .

(٥) المقتضب ٢ : ١٥٥ .

بحوث النحو تتداخل مع بحوث الصرف ، وربما بحث الموضوع الواحد في موضعين كمبحث الفاعل . وربما - وهذا هو المرجح كما تشير مقدمة التحقيق - كان الكتاب في صورته التي وصل بها إلينا يختلف عن وضعه الأول الذي وضعه عليه مؤلفه .

واتجه المبرد في كتابه إلى تجريد القاعدة النحوية بقدر الإمكان، وكان يقدم لبحثه بالقاعدة ثم تأتي بعد ذلك المادة اللغوية ، فهو يتجه إلى طرد القواعد في اتجاه واحد ، ولايحتمل خلافاً للقاعدة ولو أدى به الأمر إلى تخطئة بعض القراء ورفض بعض القراءات^(١) مما سيرد بيانه ، ولايلتفت إلى الشاذ والنادر . ويلاحظ اهتمام المبرد بالتفريع والتشقيق ثم الجمع والتنسيق محاولة منه أن يتعد عن ظاهرة الاستطراد الملاحظة لدى سيبويه . وكان المبرد أشد ميلاً إلى العبارات الموجزة القصيرة في عنوانات كتابه منه إلى العنوانات المطولة التي وضعها سيبويه لأبواب كتابه^(٢) ، كما أنه كان يستطرد إلى شرح اللغة في مواضع^(٣) ، وذكر النسب في مواضع آخر^(٤) .

(١) المقتضب ١ : ١١٤ - ٢ : ٤٥٣ - ٤ : ٥٠٨ .

(٢) من ذلك مثلاً قول سيبويه ١ : ٢٩٨ : هذا باب ما ينصب نصب كم إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام ٠٠ : ثم في ١ : ٢٩٩ : هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير . أما المبرد فإنه جمع هذه الأبواب في باب واحد سماه باب التبيين والتمييز . انظر المقتضب ٣ : ٣٢٠ على أن المبرد لم يستطع أن يفعل هذا في العناوين كلها . فمثلاً قال سيبويه عن نائب الفاعل ١ : ١٩ باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول ٠٠٠ وعبر المبرد عن ذلك بقول قريب من قول سيبويه : هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعله . المقتضب ٤ : ٥٠ .

(٣) المقتضب ١ : ٥٦ .

(٤) المقتضب ٢ : ٤٦٥ - ٣ : ٣٢٠ ، ٣٢١ .

واستعمل في كتابه مقاييس الخفة والثقل كما استعملها سيبويه، وكذلك الأمر في معظم المصطلحات ، كما أنه تابعه في المصطلحات التي لم تكن قد استقرت بعد ، فسيبويه سمي الحرف المتحرك حياً^(١) ، فتابعه المبرد وقال عن الواو في مثل جدول وقسورة: إنها ظاهرة حية^(٢) ، كما سمي الحال مفعولاً فيها^(٣) ، وسمى التوكيد المعنوي نعتاً^(٤) ، " لقد كان المبرد حارساً أميناً على مصطلحات سيبويه ، وحفظ للمصطلح وجهه البصري الذي تضافرت جهود أئمة النحو على صناعته "^(٥) .

ومما يلاحظ في المقتضب بداية ظهور التأثير الكلامي والمنطقي على نحو واضح جلي ، في طريقة المعالجة وطبيعة التفكير ، ففي حديثه عن الإعراب والبناء في الأفعال يقول : " كان حدّها ألا يعرب منها شيء ، لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل ، فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل ، وكذلك لعوامل عواملها إلى مالا نهاية "^(٦) وواضح أن هذا يتصل بمبحث السببية والعلة والمعلول عند المتكلمين .

وأكثر المبرد من افتراض الأمثلة وبناء الصيغ مما لم يرد مثلاً له في كلام العرب ، وهذا المنحى للمبرد سيكون له ما بعده ، بل إنه

(١) الكتاب ٢ : ١٧٧ .

(٢) المقتضب ٢ : ٢٨٣ .

(٣) المقتضب ٤ : ٤٧٧ ، ٤٩٩ .

(٤) مقدمة المقتضب ١ : ١١٧ وأحال محققه إلى مواضع كثيرة من سيبويه انظر ١ :

١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ٢٧٤ ، ٣٧٨ ، ٣٩٥ ، ١٠٠٣٩٥ .

(٥) المصطلح النحوي : ١٥٩ .

(٦) المقتضب ٤ : ٤٠٨ .

يغرب في هذه الافتراضات على نحو لانبجده عند سيبويه ، فمن أمثلة ذلك قوله في " باب مسائل أي في الاستفهام : "
 "تقول : أيُّ مَنْ إن يأتنا يأتِه عبد الله ، التقدير : أيُّ الذين إن تأتونا يأتهم عبد الله . ولوقلت : أيُّ مَنْ إن يأت زيدا قائما يوم الجمعة أخوك ، لم يجز لأنك لم تأت للجزاء بجواب . ولكن لوقلت : أيُّ مَنْ إن يأت مَنْ إن يأتنا نعطه يأت صاحبك ، كان الكلام جيدا ، وكانت " أي " مرفوعة بالابتداء . وتأويل هذا " أي الذين إن يأتهم من يأتنا نعطه يأت صاحبك . فقولك : يأت ، وجواب الجزاء الأول ، و " صاحبك " خبر الابتداء . وتقدير هذا بلاصلة : أيُّ الذين إن يأتهم زيد يأت صاحبك ، لأن " من " الثانية وصلتها في موضع " زيد " . ولوقلت : أيُّ مَنْ إن يأت تآته تكرمهُ نأتي ، كان إعراب " أي " النصب ، وكان التقدير : أيُّهم نأتي" (١) .

وإن مثل هذه التقديرات والتأويلات البعيدة هي التي هيأت لسعيد بن سعيد الفارقي تأليف كتابه حول تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب ، وكان نموذجا لمسائل بلغت الغاية في التعقيد والإغراق في التجريد .

وإضافة إلى ماتقدم ، نلاحظ اعتناء المبرد بمسائل التمرين ، واختيار الأبنية الغريبة لذلك ، وهذا الاتجاه سيؤثر فيمن جاء بعده من تلامذته وغيرهم ، من أمثلة ذلك قوله : " ولكنك لوقلت مثل إوزة من " أويت لقلت : " إياة " فاعلم ، وكان أصلها إئواة ، فلما التقت الهمزتان أبدلت الثانية ياء لكسر ما قبلها ، كما ذكرت في جاء ونحوه ، فصارت ياء خالصة وبعدها واو فقلبتا لها ، لأن الياء ساكنة ، ولم تجعلها مدا لأنه اسم . (٢) .

(١) المقتضب ٢ : ٢٩٧ وانظر مدرسة البصرة النحوية ٨٩ ، ٩٠ .

(٢) المقتضب ١ : ١٧٩ .

وتكثر لديه أمثال هذه المسائل^(١) ، كما يكثر لديه التعليل والحجاج ، وكل حكم نحوي تصحبه علته ، وتكاد لا تخلو صفحة من صفحات المقتضب من هذه العلل ، ومن قياس الصيغ بعضها على بعض ، يقول مثلاً : وكل موضع يرتفع فيه المضاف فهو الموضع الذي يقع فيه المفرد منونا ، تقول : يأيها الرجل زيد ، على قولك : يأيها الرجل ذو المال ، لأن زيدا تبين للرجل كما كان "ذو المال" نعتاً للرجل^(٢) . وإذا كان سيويوه يقدم بين يدي بحشه حشداً من الشواهد ، فإن المبرد كثيراً ما كان يقدم الحكم الكلي الشامل ثم ينتقل إلى الجزئيات ، هذا التحول شفع بتطور كبير في فن التعليل ينطلق أحياناً من النظر العقلي السابق على الواقع اللغوي^(٣) ولا يلتزم بالموجود بالفعل ، وإنما يلتزم أسساً سابقة في الوجود على الموجود ومؤثرة فيه^(٤) . وبني المبرد كتابه على فكرة العامل كما فعل سيويوه . وعلى كل حال فإن المقتضب يبقى كما قال عنه محققه : " أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسطة "^(٥) .

الأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦) :

كتب ابن السراج كتابه " الأصول " لإعادة صياغة سيويوه بأسلوب جديد يتسم بالسهولة إذا قيس بأسلوب سيويوه ، واستطاع ابن السراج أن يجمع شمل ماتشتت في الكتاب وأن يعرضه في موضع واحد ، كما اتبع ترتيب سيويوه لأبوابه تقريباً بعد أن خلاصها من التداخل ، وجرى في ترتيبها على النحو التالي : "

(١) المقتضب ٤ : ١٩٩ .

(٢) المقتضب ٤ : ٢٢١ .

(٣) تقويم الفكر النحوي : ١٩٩ .

(٤) مقدمة محقق المقتضب : ٢٦٦ .

مرفوعات الأسماء ثم المنصوبات ثم المحرورات ثم التوابع . وانتقل
إلى العوامل في الأفعال ، بعدها إلى مسائل التصريف : الوقف ،
الهمز ، الجموع ، التحقير ، النسب ، التعجب ، الإمالة ، الأبنية ،
الإبدال والإدغام .

وكان ابن السراج مولعاً بالمنطق فلا جرم إذا وجدناه
حريصاً على حدود النحو ، وعلى تعليل الأحكام ، وذكر العلل ،
وربما كان هو الذي فتح الباب للزجاجي ليقسم العلل إلى علل
تعليمية ، وعلل ثوان وثالث^(١) ، وصرح في بداية كتابه (الأصول)
بهذه العلل ، وتحدث عن علة العلة قال : " واعتلالات النحويين
على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا : كل
فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة ، مثل أن يقولوا : لم
صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً ، ولم إذ تحركت الياء
والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً . . وهذا ليس يكسبنا أن
نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول
التي وضعتها ، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات "^(٢)
وكان في ذهن المؤلف قارئان للكتاب ، وهو يستهدف إفادتهما
معاً ، وهما العالم والمتعلم ، وهناك القواعد وهناك الأصول . . وفي
كل منها ، دربة للمتعلم ودرس للعالم "^(٣) .

وتجنب ابن السراج ذكر الخلاف النحوي ما وسعه ذلك ،
وذكر ذلك في منهجه الذي اختطه لكتابته قال : " وإنما تضمننا في
هذا الكتاب الأصول والوصول إلى الإعراب ، فأما ما عدا ذلك من

(١) الإيضاح في علل النحو : ٦٤ وما بعدها .

(٢) الأصول ١ : ٣٥ .

(٣) الأصول ١ : ٣٢٨ .

النظر بين المخالفين فإن الكلام يطول فيه ، ولا يصلح في هذا الكتاب ، على أنا ربما ذكرنا من ذلك الشيء القليل ^(١) . ولم يبلغ ابن السراج في إيراد الشواهد ^(٢) ، فلم تتجاوز المواضع التي احتج فيها بالقرآن الكريم ٣٦٣ موضع ، وبالحدِيث الشريف أربعة مواضع وبالأمثال ١٢ موضعاً وكان أكثر شواهد من الشعر والرجز ، بلغت معاً ٥٥٩ ومعظمها مما احتج به سيويه . وذكر الدكتور محمد محمود الطناحي نقطتين توقف لديهما في كتاب الأصول ورأى أنهما جديرتان بالتأمل :

"أولاهما : الفصل الواضح بين لونين من الدرس النحوي يعتمد أولهما إلى معرفة الطرق التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب ، والجري على سننها في التعبير أفراداً وتركيباً مما يجوز أن نطلق عليه النحو الوظيفي . ويخلص اللون الثاني إلى الكشف عن القواعد الكلية التي ترد إليها مسائل النحو والصرف طلباً لمعرفة أصول هذه اللغة وفضلها على سائر اللغات .

وثانيتهما أن هذا الكتاب يحمل سمات واضحة للتيسير ، ويكشف عن نوازع مبكرة عند النحاة الأوائل للفصل أيضاً في الدرس النحوي بين ماهو ضروري للشادي المبتدئ ، وبين ما يطيقه العالم المتمكن .. ^(٣) .

(١) الأصول ١ : ٣٨١ .

(٢) اعتمدنا في تعداد الشواهد على فهرس كتاب الأصول للدكتور محمد محمود الطناحي .

(٣) فهرس كتاب الأصول : المقدمة

وبذلك كان كتاب الأصول عملاً جاداً في تهذيب النحو
وتيسيره ليلي حاجة المتعلمين في عصره ، كما يلي حاجة المعلمين
والعلماء .

الموجز في النحو لابن السراج :

عرف ابن السراج بكتابه " الأصول " أمّا الموجز فهو مختصر
نحوي شديد الإيجاز ، الغرض منه أن يتلقاه الطالب ملخصاً مهذباً ،
وقيمة تكمن في أن مؤلفه جعل تنظيمه على نمط كتابه الأصول ،
فجعل المرفوعات في مجموعة واحدة بعنوان " الاسم المرتفع "
والمنصوبات في مجموعة واحدة ، وبعد ذلك أتى بالجر والأسماء
المحرورة . وتحدث عن التوابع والمصروف والمنوع ، ثم عن
الأفعال وانتقل إلى الصرف : الوقف ، الهمز ، الممدود والمقصور
والثنية والتصغير والنسب . . . واختتم كتابه بباب الإدغام . ولم
يكن ابن السراج في كتابه هذا يستهدف الجمع والاستقصاء ، بل
كان يهتم بالأساسيات ، والشواهد لديه محدودة جداً ، وبلغت
سبعة عشر شاهداً شعرياً منها اثنا عشر شاهداً من كتاب سيبويه .
واستشهد بسبع وعشرين آية فقط . وأهميته تكمن فيما ذكر
محققاه بأنه " كتاب مختصر مهذب تغلب عليه الصبغة التعليمية لأن
مؤلفه قد أملاه على تلاميذه مجلساً مجلساً ، وهو على اقتضابه لا يخلو
من دقائق النحو والصرف ، وبه كثير من خصائص كلام العرب
واختلاف لهجاتهم ، وهو - لإيجازه ووضوحه - يعين الباحث
المستعجل في العثور على غايته دون أن يضل في مهامه إطناب
الموسوعات " (١) .

ولابد لنا من الإشارة إلى التشابه بين عبارات الموجز وعبارات

(١) الموجز : ١٦ ، ١٧ .

الأصول ، وهذا أمر لاغرابة فيه لأن مؤلفهما واحد ، بل إن الموجز قد اقتضبت عباراته من الأصول كما ذكر أبو العلاء المعري قال : " وحكى لي الثقة أن أبا علي الفارسي كان يذكر أن أبا بكر بن السراج عمل من " الموجز " النصف الأول لرجل بزاز ، ثم تقدم إلى أبي علي بإتمامه . وهذا لايقال : إنه من إنشاء أبي علي . لأن الموضوع من الموجز هو منقول من كلام ابن السراج في الأصول وفي الجمل ، فكأن أبا علي جاء به على سبيل النسخ لا أنه ابتدع شيئاً من عنده " (١) .

ونحن نرى الآن أن قيمة الكتاب تاريخية أكبر من كونها علمية ، وأن الباحث اليوم يعود إلى الموجز لاليقرأ النحو ، وإنما ليلاحظ تطور التأليف النحوي ، ورغبة المؤلفين في إيجازه واختصاره ، وذلك من خلال المقارنة بين الموجز والأصول . ولم ينل الموجز اهتمام المتقدمين ولم يشع ذكره على الرغم من أن هناك من رواه ومن شرحه (٢) .

كتاب الجمل للزجاجي ٣٣٧ هـ :

حظي كتاب الجمل في النحو للزجاجي باهتمام الناس معلمين ومتعلمين وشراحاً في أيامه ، ويبدو أنه كان كتاب تعليم النحو فترة طويلة ، وذكر القفطي أن كتاب الجمل كان " كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس بـ

(١) رسالة الغفران : ٤٢٤ .

(٢) لهرسة ابن خير : ٣١٠ ، وذكر السيوطي في البغية ١ : ١٧٣ أن الرمانى شرح الموجز وذكر القفطي في الإنباه ٣ : ٢٩٥ أن أبا الحسن الأهوازي قد شرحه .

"اللمع" لابن جني و "الإيضاح" لأبي علي الفارسي^(١) .
وضع كتاب الجمل لينتفع به طلبه النحو من المبتدئين ،
ولذلك أحكم مؤلفه وضعه على نحو موجز مركز واضح مقرب
بالأمثلة ، فهو يعد الطالب للنظر في الأمهات بعد أن يعرفه معالم
هذا العلم وأساسه . فبه يفتتح طالب العلم النظر على حد قول ابن
السيد في الزجاجة و كتابه الجمل : " وإنه من أئمة هذه الصناعة ،
فإننا بكتاباه قد افتتحنا النظر في هذا العلم ، وهو الذي رشح بصائرنا
لما منحناه من الفهم " (٢) .

ونحن إذا ألقينا نظرة على كتاب الجمل وتنظيمه ، فإننا نجد
أن الزجاجي لم ينتفع بالتنظيم الذي سبقه إليه ابن السراج في
الأصول والموجز ، فإنه بدأ كتابه بأقسام الكلام ، باب الإعراب
.. معرفة علامات الإعراب ، الأفعال ، التثنية والجمع ، ذكر
الفاعل والمفعول به ، ما يتبع الاسم في إعرابه (النعت ، العطف ،
التوكيد ، البدل) ، أقسام الفعل في التعدي ، باب ما تنعدي إليه
الأفعال المتعدية وغير المتعدية ، الابتداء ، اشتغال الفعل عن المفعول
بضميره ، الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، الحروف التي
تنصب الاسم وترفع الخبر ، الفرق بين إن وأن ، حروف الخفض
.. الخ . ولاحظ محقق شرح ابن عصفور لجمل الزجاجي : أن
الصورة التي اختارها الزجاجي لترتيب أبواب كتابه هي من
اجتهاده ، إذ ليس في كتب النحاة الذين سبقوه ما يمكن أن نلاحظ
أثره في كتاب الزجاجي ، فلا كتاب سيبويه ولا المقتضب بل ولا
أصول ابن السراج شيخ الزجاجي يمكن أن نعهده نموذجاً تأثر به
الزجاجي في ترتيب أبوابه ، وكل ما يمكن ملاحظته في هذه السبيل

(١) انباه الرواة ٢ : ١٦١ .

(٢) الحلل في إصلاح الحلل : ٥٧ ، ٥٨ .

أن الزجاجي ، إيماناً منه بنظرية العامل ، عرض في أول كتابه مجموعة من الأبواب النحوية التي يتضح فيها أثر العامل ، كباب الإعراب والفاعل والمفعول به والتوابع وأقسام الأفعال في التعدي والنواسخ وحروف الخفض ونحوها من الأبواب التي يكون مدار القول فيها ما يحدثه العامل من رفع أو نصب أو خفض في الأسماء أو الأفعال .

بعد ذلك عرض لطائفة من الأبواب الصرفية ، كالتصغير والنسب ، ثم لمجموعة من الأبواب التي تتناول موضوعات لغوية كألف الوصل والمذكر والمؤنث . ثم رجع إلى أبحاث نحوية حول بعض الحروف من مثل : لولا وما ومن وأي وأم وأو ، وبعد ذلك عاد إلى معالجة بعض أبواب الصرف كجمع التكسير وأبنية المصادر واشتقاقاتها والإدغام وصفات الحروف^(١) . فكان الزجاجي يقسم كتابه إلى مجموعات ، كل مجموعة ذات عناصر يتصل أحدها بالآخر ، ولكن كان بالإمكان دمج بعض هذه المجموعات في بعض ، سعياً وراء مزيد من التنسيق والجمع ، ولكن يبدو أن هذا الأمر لم يكن آن أوانه بعد . ونحن لانوافق الدكتور عبد الفتاح شليبي في اتهامه للجمل بأنه مضطرب الترتيب والتنسيق^(٢) ولا يخضع لفكرة معينة ، لأن هذه المجموعات تكون حداً من التنسيق لا يمكننا إهماله ونحن نؤرخ لتطور التأليف النحوي .

ولم يكن الزجاجي ميالاً إلى النهج المنطقي - في كتاب الجمل على الأقل - الذي اتبعه أستاذه ابن السراج من حيث الحرص على الحد ، وإنما كان يصوغ حدوده على طريقة سيبويه ، فالحد يعني لديه تمييز الشيء لامعرفته ذاته . فهو مثلاً يعرف الاسم بقوله :

(١) انظر شرح الجمل : ٤٦ ، ٤٧ .

(٢) أبو علي الفارسي ٥٢٠ : ٥٢١ .

الاسم مآجاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض كالرجل والفرس وزيد وعمرو . وكان الزجاجي ينتقد النحاة الذين تجري حدودهم على أوضاع المنطق^(١) ، إيماناً منه بأن نهج النحاة وقياسهم يختلف من نهج أهل المنطق .

واستخدم الزجاجي في كتابه (الجمل) مصطلحات البصريين ، فإذا ذكر مصطلحاً كوفياً نص على ذلك ، قال : " باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد "^(٢) ، وإذا خالف ألفاظ البصريين نص على ذلك أيضاً ، قال : " إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين رفعت الأول منهما فأقمته مقام الفاعل وتركت الآخر منصوباً على حاله ، وذلك قولك : أعطي زيد درهما ، رفعت زيدا لأنه مفعول لم يسم فاعله ، ونصبت الدرهم لأنه مفعول ثان فبقي على أصله . وإن شئت قلت : نصبته لأنه تعدى إليه فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل وهو قول سيبويه . وتقريبه على المتعلم أن يقول ، نصبته لأنه خير ما لم يسم فاعله ، وليس هذا من ألفاظ البصريين ، ولكنه تقريب على المبتدئ "^(٣) ، فكأن هذا العلم قد استقرت أسس تعليمه حسب أصول البصريين ، حتى احتاج كل خروج عن مصطلحاتهم أو عباراتهم إلى نص على ذلك .

إذن قدم الزجاجي لعصره كتاباً لتعليم النحو شاملاً موجزاً موضحاً بالأمثلة ، مرتباً على طريقة أداه إليها اجتهاده ، وهي تعدد مرحلة من المراحل التي مر بها التصنيف النحوي قبل أن يصل إلى

(١) الزجاجي ، حياته وآثاره : ٥٥ .

(٢) الجمل : ١٥٣ وشرح ابن عصفور للجمل ٢ : ٦٥ وشرح ابن هشام للجمل : ٢٢٣ .

(٣) الجمل : ٨٩ ، ٩٠ وشرح ابن عصفور ١ : ٥٤٤ ، وشرح ابن هشام : ١٦٥ .

الترتيب الأمثل " وقلَّ أن نجد بين كتب النحو القديمة مثل كتاب
الجمال وضوحاً وبياناً " (١) فلا عجب إذن في أنه " أنجد وأغار ،
وطار في الآفاق كل مطار " (٢) .

ولابد من الإشارة إلى أن الدكتور « شوقي ضيف » جعل
الزجاجي في المدرسة النحوية البغدادية ، وحجته أن الزجاجي أخذ
عن الكوفيين والبصريين ، وأيد رأيه بعدة قضايا نحوية جزئية تابع
فيها الزجاجي الكوفيين ، وكأن مفهوم المدرسة لدى الدكتور
شوقي ضيف يتمثل في بعض قضايا جزئية ، إلا أن المنهج الذي
يتبعه النحوي هو الذي يحدد انتماءه ، أما الخلاف في بعض القضايا
الجزئية فلا يكون مدرسة . وإن تبني الزجاجي آراء البصريين يعود
إلى بصريته ، وأما عدم تعصبه على الكوفيين فإن ذلك يعود إلى
اتساع آفاقه وإلى حمود حدة المنافسة بين المذهبين ، ولا نجد أي
مسوغ لوضعه في عداد المدرسة البغدادية التي سنقف لديها .

الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تـ ٣٧٧ هـ:

كان ظهور الإيضاح سبباً في إهمال الجمل ، فإنه أضحى
مرجع المتعلمين ، وعليه المعول في تلقين النحو ، وربما كان أول
كتاب جامع بعد كتاب سيبويه ، إذ " اشتمل على بحوث النحو
والصرف اشتمالاً جامعاً " (٣) مركزاً موجزاً ، وهذا ما ساعد الشراح
فيما بعد على إطالة القول فيه ، وتشقيق الكلام حوله ، حتى بلغ

(١) الزجاجي : ١٨٠ .

(٢) الحلل في إصلاح الحلل : ٥٠ .

(٣) أبو علي الفارسي : ٥١٩ ، ح ١ .

أحد شروحه ثلاثين جزءاً^(١) ، وتنافس العلماء ذوو المكانة في شرحه .

ونال الحظ الوافر في حياة مؤلفه وبعد حياته ، واستمر تداوله في المشرق والمغرب حتى نهاية القرن السابع الهجري^(٢) وكان بعض أمراء الأيوبيين يدفع مكافأة سخية لمن يحفظ الإيضاح^(٣) ولاريب في أن مثل هذه العناية بالإيضاح لا تعود إلى شهرة مؤلفه فحسب ، بل إنها تعود إلى سبب رئيس فحواه أن العصر آنذاك كان بحاجة فعلاً إلى كتاب يصلح لتعليم النحو ، شامل سهل موجز ، فكم رأوا من قارئ لكتاب سيوييه يهمله التبجح بالرواية وهو أبعد ما يكون عن الدراية^(٤) ، فكان " الجمل " كتاباً سهلاً ميسراً ، لكنهم الآن مع كتاب أحكم تنظيماً من الجمل وأكثر شمولاً . ولننظر الآن في كتاب الإيضاح ، وهو الكتاب الذي سيؤثر في سائر كتب تعليم النحو اللاحقة .

وقبل الحديث عن الإيضاح لابد من الإشارة إلى أننا ننظر

(١) صنف الإمام عبد القاهر الجرجاني كتاب المغني في شرح الإيضاح ، البنية ٢ : ١٠٦ واختصره في كتاب " المقتصد في شرح الإيضاح " في مجلدين ، وذكر صاحب كشف الظنون أن المغني يقع في ثلاثين مجلداً ، الكشف ١ : ٢١٣ ، وذكر الجرجاني كتابه المغني في مقدمته للمقتصد ١ : ٦٧ .

(٢) أبو علي الفارسي ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ .

(٣) سبق ذكر هذا ص ٦٠ .

(٤) قال سعيد بن سعيد الفارقي في مقدمة كتابه : " تفسير المسائل المشككة من أول المقتضب " ١٠٠ إذ كان كثير من الطالبين لهذه الصناعة قد رضي لنفسه منها أن يقول : قرأت كتاب فلان ، وأخذت عن فلان ، غرضه تكثير الرواية ، وهو أبعد الناس عن الدراية ، لا يتحاشى أن يقرأ كتاب سيوييه وهو بالمدخل أحق وأولى وأخلق وأحرى " ١٠٠ " .

إلى الإيضاح وتكملته على أنهما كتاب واحد^(١) .

وينقسم الإيضاح إلى قسمين كبيرين ، الأول يشتمل على موضوعات النحو ، والثاني وهو المطبوع باسم " التكملة " يشتمل على موضوعات الصرف .

فكيف رتب أبو علي موضوعات النحو في كتابه وما الفكرة التي صدر عنها في هذا الترتيب ؟ قدم أبو علي لكتابه بمقدمة يسيرة ، تبين منها أنه ألف كتابه لعضد الدولة بناء على طلبه ، ووفق رسم رسمه له ، ولم يذكر أبو علي شيئاً عن ذلك الرسم . وبدأ كتابه بتقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام " اسم وفعل وحرف " وتحدث عن كل منها ، وعقد باباً لاختلاف هذه الكلم " الاسم والفعل والحرف " ثم عقد باباً حول حد الإعراب وعرفه بقوله : " الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل " تلا ذلك " باب من أحكام أواخر الأسماء المعربة " ثم عقد باباً للتثنية والجمع أعقبه باب لإعراب الأفعال .

وبعد أن انتهى أبو علي من هذه المقدمات بدأ بذكر المرفوعات من الأسماء : باب الابتداء ، خبر المبتدأ ، باب الفاعل ، باب الفعل المبني للمفعول به ، باب الأفعال التي لا تتصرف وهي نعم وبئس وفعل التعجب ، وتلا ذلك قسم المنصوبات فبدأ بذكر العوامل الداخلة على الابتداء والخبر وهي كان وأخواتها ، وإن وأخواتها وحسبت ونحوها ، ثم تحدث عن الأسماء التي أعملت عمل الفعل كأسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة باسم

(١) وهما موجودان فعلاً على أنهما كتاب واحد في مجلد نفيس قديم في مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ١٧٢٩ - عام .

الفاعل ، والمصادر التي أعملت عمل الفعل والأسماء التي سميت بها الأفعال .

ثم أخذ في الكلام عن الأسماء المنصوبة : المفعول المطلق ، المفعول به وههنا عقد بابا للفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ، ثم بابا للفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين . بعد ذلك تحدث عن المفعول له ، ثم عقد بابا لما انتصب على التشبيه بالمفعول فذكر الحال ثم التمييز ثم الاستثناء ، وقد ألحق الاستثناء بباب تحدث فيه عن أدوات الاستثناء ماعدا " إلا " وتلاه باب للاستثناء المنقطع . وبعده تحدث عن التمييز وعن " كم " تلا ذلك باب للنداء تبعه باب للترخيم وآخر للنفي بـ (لا) وبذلك انتهى أبو علي من المنصوبات وانتقل إلى المجرورات .

وفي مبحث المجرورات تحدث الفارسي عن المجرورات بـ (من ، وفي والباء ورب) ثم تحدث عن نوع آخر من حروف الجر وهو الواو والتاء وحتى ، وأفرد لحتى بابا خاصا وعقد حديثا للحروف التي تستعمل مرة حرف جر ، ومرة غير حرف جر ، تلا ذلك حديث عن منذ ومذ ثم تحدث عن القسم وعن الإضافة ، فشرع بباب الأسماء المجرورة بإضافة أسماء مثلها إليها ، وأتبعها بباب الإضافة التي ليست بمحضة ، وبذلك انتهى أبو علي من المجرورات ليعقد بابا للتوابع التي هي مشتركة بين المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ، فبدأ بباب كلي هو باب توابع الأسماء في إعرابها ، ثم تحدث عن كل تابع منها على نحو مستقل ، فبدأ بباب الصفة الجارية على الموصوف ثم باب وصف المعرفة ، وباب عطف البيان . فالبديل فحروف العطف . تلا ذلك باب لما لا ينصرف ، وكان وصفه في أول كتابه إلا أنه عاد ههنا ليفصل القول في الأسماء

الممنوعة من الصرف وفي أسباب المنع ، واشتمل هذا المبحث على عدة أبواب : باب ما كان على وزن الفعل ، باب الصفة التي لاتنصرف ، باب التأنيث ، باب ما كان في آخره ألف ونون مضارعتان لألف التأنيث ، باب التعريف ، باب العدل ، باب الجمع الذي لا ينصرف ، باب الأسماء الأعجمية ، باب الاسمين اللذين يجعلان اسماً واحداً .

أمّا تكملة الايضاح فإنه تضمن مباحث الصرف ، ولم يقحم فيه من مباحث النحو سوى مبحث العدد المذكر والمؤنث ، وذكر في مقدمته أنه ذكر مباحث النحو في الجزء الأول ، وأن هذا الجزء الثاني مخصص لذكر التغير الذي يلحق أواخر الكلم من غير أن تختلف العوامل ، أو يلحق أنفس الكلم وذواتها كما يحدث في التثنية والجمع والنسب وتخفيف الهمزة^(١) .

وبدأ أبو علي التكملة بباب حكم الساكنين إذا التقيا ، وأتبع ذلك بعدة أبواب لالتقاء الساكنين ، ثم عقد أبواباً لهمزة الوصل وأبواباً أخرى للوقف ثم الهمز وتخفيفه والتقاءه . ثم تحدث عن الجمع والتثنية وإضافة الاسم المنقوص وغير المنقوص إلى ياء المتكلم ، وعقد أبواباً للنسب وباباً للمقصور والممدود ، وللتأنيث وعلاماته ، ولجموع التكسير ثم التحقير ، ولأبنية الأفعال وزوائدها وللإمالة وللزيادات ، وتحدث عن الإبدال والإعلال ، واختتم كتابه بأبواب الإدغام .

هذا الاستعراض يظهر لنا اشتمال الإيضاح وتكملته على

(١) التكملة : ٣ ، ١٤

أبواب النحو والصرف ، وقد راعى أبو علي في ترتيبه أثر العوامل ، فبعد أن كان سيبويه ينظر إلى العوامل ويرتب بحوثة بمقتضاها ، أصبح النظر إلى أثر هذه العوامل ، وصنف الكلام بحسب أثر العامل فيه ، فهناك المرفوعات فالمنصوبات فالجرورات ، وأفرد كل موضوع باب ، وهذا الترتيب " أجمع للشمل وأعون على الربط من نسق سيبويه " (١) . وإن أبا علي كان مبتكراً في ترتيبه هذا ، ويصدق في وصفه قول الدكتور عبد الفتاح شلبي : " وابتكار أبي علي هذا الترتيب يعد تجديداً في التبويب له دلالة على ما يمتاز به أبو علي من قدرة على التنظيم . وهذا الترتيب المبتكر يبدو لنا الآن شيئاً لاخطر فيه لإلفنا له في كتب النحاة ، ولكنه من غير شك كان قدوة للمؤلفين من النحاة الذين خلفوه ، فساروا على نهجه ونظروا إليه مقتفين أثره ، وتوارثوه في كتبهم حتى هذا الزمان " (٢) .

امتاز الإيضاح بوضوح العبارة والبعد عن الإبهام والغموض ، وكان أبو علي يؤيد القواعد بالشواهد القرآنية والشعرية وأمثال العرب وبعض الأحاديث ، وسار على طريقة تقريرية ، فهو يقرر القاعدة أولاً ثم يأتي بالأمثلة التطبيقية عليها ، ففي باب الاستثناء المنقطع يقول : " الاستثناء المنقطع ألا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وذلك نحو : ماجاءني أحد الاحماراً ، فالاختيار فيه النصب وإن كان الكلام غير موجب ، ومن ذلك قوله : " وما باربع من أحد إلا أوارى " (٣) . فالأواري ليس من جنس أحد ،

(١) سيبويه إمام النحاة : ١٧٩ .

(٢) أبو علي الفارسي : ٥٢١ .

(٣) عجز بيت للناطقة الديباني من معلقته ، وصدره " ولقت فيها أصيلاً أناسها ، عيت جواباً ١٠٠ .

ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾^(١) . فعاصم فاعل ، ومن رحم معصوم ، والمفعول ليس بفاعل . ومنهم من يجعله استثناء متصلاً فيقول : إن عاصماً معناه : لا إذا عصمة إلا من رحم " .

فالفارسي إذن يسوق الشواهد لتأييد القواعد التي جردها من كتاب سيبويه ، وكان الإيضاح غنياً بشواهد القرآنية والشعرية وكلام العرب^(٢) . وتأيد القواعد المشار إليه يندرج تحته ماسيق لمجادلة الكوفيين أو توجيه مسلك إعرابي ، أو قياس مثال على نظيره^(٣) . ويلاحظ أن أبا علي ذكر بيتاً من الشعر لأبي تمام الطائي^(٤) ، فهل يُشتم من ذلك أن الفارسي أجاز الاحتجاج بالمحدثين؟

إن الرجوع بالبيت إلى سياقه في الإيضاح يؤكد أن أبا علي استأنس بذكره استئناساً بعد احتجاجة بحديث نبوي ، وقد أبان عن مذهب أبي علي في ذلك الإمام عبد القاهر بقوله " والشيخ أبو علي ليس ممن يحتج ببيت محدث في الإعراب ، وإنما يحتج بأشعار المولدين

(١) هود : ١١ / ٤٣ .

(٢) الشواهد القرآنية في الإيضاح ١٥٩ آية + ١٧١ آية في التكملة . وبلغت الشواهد الشعرية ١٢٨ شاهداً في الإيضاح + ٢٥٢ شاهداً في التكملة . والأمثال ٥ في الإيضاح + ٧ في التكملة وحديث واحد في الإيضاح .

(٣) أبو علي الفارسي ٥٢٦ .

(٤) بيت أبي تمام :

مَنْ كَانَ مَرَعَى عَزَمَهُ وَهَمُومُهُ رَوْضُ الْأَمَانِيِّ لَمْ يَزَلْ مَهْزُولًا

الإيضاح ١٠٢ وانظر المقتصد ١ : ٤١٢ وديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٣ :

٦٧ والشاهد في البيت هو رفع قوله : " مرعى عزمه " بالابتداء ، وروض الأماني

خبره والجملة خبر كان ، واسمها مضمرة فيها يعود إلى (مَنْ) في أول البيت .

في المعاني فقط ، لأن ذلك شيء مشترك وكان شيخنا - أي شيخ عبد القاهر - رحمه الله ، يحمله على أن يكون جرى في المجلس هذا الخبر ، فقال هو أو بعض الحاضرين : ومثل ذا بيت فلان تقريباً ، فألحق ذلك بـحاشية الكتاب ، ثم وقع في العمود ، فأما أن يكون دونه فلا " (١) .

واستعمل أبو علي المصطلحات التي استعملها سابقوه ، فهو يعبر عن المركب المزجي بقوله ، " باب الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعل اسماً واحداً " (٢) ويقول : " الفعل الذي لا يتعدى " (٣) تعبيراً منه عن الفعل اللازم ، كما يستخدم مصطلح المبني للمفعول تعبيراً عن المبني للمجهول (٤) ، كما يعبر عن الضمير بلفظ " الذكر والراجع " (٥) وقد يعبر عنه بلفظه . وهذا يدل على أن المصطلح النحوي لم يكن استقراره النهائي في عهد الفارسي، وإن كان أخذ يميل إلى التركيز والاختصار عما كان عليه .

وأبو علي بصري المذهب ، يستنتج هذا من طريقته في النظر ، ومنهجه في التفكير ، فإنه كان أحب إليه أن يخطئ في خمسين مسألة من اللغة ، ولا يخطئ في مسألة واحدة من القياس (٦) وكان معروفاً بإكبابه على كتاب سيبويه وتفرد في ذلك (٧) ، وهو دائم الانتصار لسيبويه ولآراء البصريين عامة . وههنا تثار مسألة بغدادية

(١) المقتصد ١ : ٤١٢ - ٤١٣ .

(٢) الإيضاح : ٣٠٦ .

(٣) الإيضاح : ٦٩ .

(٤) الإيضاح : ٦٩ .

(٥) الإيضاح ١٠٢ .

(٦) الخصائص ٢ : ٨٨ .

(٧) الإمتاع والمؤانسة : ١ : ١٣١ .

أبي علي التي ألح عليها الدكتور شوقي ضيف ، الذي اتخذ من موافقة أبي علي للكوفيين في بعض آرائهم ذريعة لإدراج أبي علي فيما سماه المدرسة البغدادية^(١) ، ونحن لانقرّ هذا التصنيف لعدة أسباب:

أولاً : نتساءل من هم البغداديون الذين يشير إليهم النحاة بهذا الاسم؟

وثانياً : هل عنى أحد النحاة بالبغداديين مرة أبا علي أو ابن جني أو غيرهما ممن سلك معهما ؟

وثالثاً : لماذا يعبر أبو علي وابن جني بضمير المتكلم عندما يتحدثان عن البصريين ، ثم ينصون على ذكر الكوفيين بالاسم ؟

ورابعاً : إن أبا علي يذكر البغداديين ويرد عليهم ويرفض رأيهم ، فكيف يفعل ذلك وهو منهم على رأي الدكتور شوقي ضيف وغيره ممن ذهبوا مذهبه ؟

والذي أراه أن بدعة التصنيف فيما يسمونه المدارس النحوية استفاضت في عصرنا ، فهناك مدرسة أندلسية وأخرى شامية ، وربما ستكون غداً مدرسة حلبيه وأخرى حموية . . . وربما غير ذلك مما يمكن أن نسمع به من عجائب الدارسين ، وكأن النحو انقلب بين أيديهم فناً شعبياً يختلف من بلد إلى بلد ، والسبب الباعث في ذلك كله هو شهوة القول ، وهي شهوة ليست بالحسنة بل قبيحة . لقد نشأ النحو وتأصل في البصرة وفيها نمت فروعها ، ثم جاء الكوفيون فتأثروا بما خالف فيه الأنخفش أصحابه ، وخالفوا في بعض الفروع والآراء الجزئية ، واتسعوا في قبول الشاذ ، فبالنحو الكوفي - في صورته التي وصل بها إلينا - لا يعدو أن يكون فرعاً على النحو البصري ، نما واستطال في اتجاه خرج فيه عن الأصل قليلاً ،

(١) المدارس النحوية " ٢٥٥ ، المدرسة البغدادية : ٢٦٠ .

وإمام الكوفيين غير منازع الفراء ، مات وتحت وسادته كتاب سيبويه^(١) ، وسائر النحاة - غير الفراء - ممن يسمونهم بالكوفيين ، عرفوا باللغة وشهروا بها ، ولم يعرف لأحدهم أثر يذكر في النحو ، سوى بعض الآراء التي اتسع فيها القدماء فأسموها بالمذهب الكوفي^(٢) واقتزن بها عدد من المصطلحات . وآراؤهم كلها مع مصطلحاتها لا تجعل من مذهبهم مذهباً يسامق المذهب البصري ، بل إنه يبدو بجانبه فرعاً على أصل .

إن كلمة " المدرسة " حديثاً تقابلها قديماً كلمة " المذهب " ، والمذهب له أصول ، واختلاف أصحاب المذهب الواحد في الفروع أو في جزئيات القضايا لا يعني خروج المخالف إلى مذهب جديد . لقد انفرد تلامذة أبي حنيفة مثلاً بكثير من الأقوال ، وربما خالفوا فيها إمامهم^(٣) ، وخالف بعضهم بعضاً في كثير من الأحكام ، لكن هذا لم يكن له ليخرجهم عن مذهبه . فكيف يُسيغ بعض الدارسين لأنفسهم إخراج كبار نحائنا عن المذهب الذي تأسس عليه النحو ليجعلهم في مذهب أرى أنه اسم بلا مسمى ، ومن الجميل في هذا الموقع مقال الدكتور إبراهيم السامرائي معلقاً على ما يسمى بالمذهب البغدادي : " ولا نعرف على وجه العلم الثابت

(١) مراتب النحويين : ٨٧ .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد ٢١ - ٢٢ ص : ١٤ .

(٣) من أمثلة هذا الخلاف في المذهب الحنفي أن الإقالة فسخ محض عن محمد بن الحسن إلا أن لا يمكن ، فتجعل بيعاً . وهي عند أبي يوسف بيع جديد ، إلا أن لا يمكن فتجعل فسخاً ، وهي عند شيخهما أبي حنيفة فسخ في حق العاقلين ، بيع جديد في حق الثالث . والإقالة من أقاله يقيه ، وتقابلاً إذا فسخا البيع وعاد المبيع إلى مالكه والتمن إلى المشتري إذا كان قد ندم أحدهما أو كلاهما . انظر كتاب الشروط وعلوم الصكوك ص ٢٢١ وأيضاً ص ٤٧ .

من هؤلاء البغداديون ، فقد تجدد فيهم ثعلب وابن قتيبة وابن السكيت وغير هؤلاء ، والتحقيق في هذا أن عبارة البغداديين تعني الكوفيين ، وذلك لأنهم عرفوا في بغداد ^(١) ويؤيد رأي السامرائي ما كان قاله أبو الطيب اللغوي : " فلم يزل أهل المصرين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريباً ، وغلب أهل الكوفة على بغداد وحدثوا الملوك فقدّموهم ، ورغب الناس في الروايات الشاذة وتفاخروا بالنوادر وتباهوا بالترخيصات ، وتركوا الأصول ، واعتمدوا على الفروع ، فاختلط العلم ^(٢) . وهذا التحديد للبغداديين كان واضحاً في أذهان النحاة ، فابن يعيش مثلاً يقول : " وقد استغرب البغداديون بناء ميت وهين ، فذهب بعضهم إلى أنه فيعل بفتح العين ، نقل إلى فيعل بكسرها وذهب الفراء منهم إلى أنه فعيل ^(٣) " وان تأمل ذلك الضمير في " منهم " يدل دلالة بالغة على البغداديين . وإن أدنى تأمل لخصائص الاتجاه المسمى بالبغدادية في ضوء كلام أبي الطيب اللغوي ومقارنته بمذهب أبي علي وتلميذه ابن جني يظهر لنا البون الشاسع بين مذهب البغداديين ومذهب البصريين الذي لم يجد أبو علي وتلميذه عن أصوله . كما أن الزبيدي وضع الفارسي في الطبقة العاشرة من البصريين ^(٤) ، وابن النديم ذكره كذلك في البصريين ^(٥) . وقد بسطت محققة " البغداديات " الأدلة على بصرية أبي علي وأوجزت حقيقة مذهبه بإيجازاً بارعاً في قولها : " وإذا كان أبو علي من أصحاب ابن السراج من حيث الزمن والتلقي فإنه كان ينزع إلى تقدير الخليل وسيبويه

(١) مجلة مجمع اللغة الأردني ، العدد ٢١-٢٢ : ٨

(٢) مراتب النحويين : ٩٠ .

(٣) شرح المفصل ١٠ : ٧٠ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين : ١٢٠ .

(٥) الفهرست : ٦٩ .

والأنحفش ، يدور في فلكهم ولا يخالفهم إلا قليلاً ، ويخالف من جاء بعدهم من النحاة بصريين كانوا أو كوفيين ، مما يدل على أنه كان إماماً بصرياً مستقلاً بآرائه في النحو^(١) ويمكن التعبير عن ذلك بلغة الفقه بأن أبا علي كان مجتهداً في المذهب البصري ، شأنه شأن أبي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر في المذهب الحنفي وابن تيمية في الحنبلي ، وابن حزم في الظاهري .

وقد رجعت البصر فيما وصل إليّ من دراسات الذين حققوا كتب أبي علي وقدموا لها ، فلم أجد أحداً منهم جنح إلى بغدادية أبي علي ، بل أصرّ بعضهم على بصريته إصراراً لا هوادة فيه ولا تردد^(٢) .

وتجدر الإشارة ههنا إلى ما زعمه الدكتور هادي النهر في بحث له عن بغدادية أبي علي وابن جني . . ثم كوفية العكبري ؟ وفي هذا البحث يقول : " ويمكن اعتبار أبي علي الفارسي حداً فاصلاً بين النحاة المتقدمين والمتأخرين ، وقد عدّت آثار هؤلاء في علم النحو رمزاً لتقارب المدرستين البصرية والكوفية وتلاقيهما وتوحيدهما من جديد . . " ^(٣) وواضح أن مثل هذا الكلام أدخل بباب الإنشاء منه في باب العلم ، لأنه لم يحمل إلا الأحكام التصنيفية دون استناد إلى حجة أو دليل ، ودون الاعتماد على استقراء ناجع .

لقد وقفت عند هذه القضية ، قضية بصرية أبي علي ، لعظيم أثره في النحاة الخالفين ، ومنهم ابن يعيش . وإن التأكيد على

(١) البغداديات : ١٥ بتحقيق رفاه طرقي .

(٢) المسائل العضديات ٣٠ الحجة في القراءات ١ : ١١١ المسائل البصريات ١ : ٧٣

المسائل العسكريات : ٢٣ ط . العراق . وانظر كتاب ابن جني النحوي لفقيه

تفنيذ جيد لما سمي بالمدرسة البغدادية : ٢٥١ .

(٣) مجلة آداب المستنصرية ص ٢٦٦ .

بصرية أبي علي ههنا إنما هو إشارة إلى استمرار المذهب البصري مما
سيرد بسطه فيما بعد .

اللمع لابن جني (٣٩٥هـ) :

وهو الكتاب المطبوع باسم اللمع في النحو ، والمعروف باسم
" اللمع في العربية " ومن المؤسف أن كتاب اللمع وصل إلينا من
غير ما مقدمة تبين أسباب التأليف ودوافعه .

وكتاب اللمع شبيه إلى حد بعيد بكتاب الإيضاح للفارسي
من حيث مادته وترتيبه ، ورزق كالإيضاح شهرة واسعة ، واعتنى
العلماء بشرحه ، وذكر له بروكلمان سبعة شروح ، وأضحى اللمع
إلى جانب الإيضاح من كتب تعليم النحو المعتمدة لدى العلماء .

وبمقارنة اللمع بالإيضاح يظهر لنا أن اللمع أشد إيجازاً من
الإيضاح ، كما أنه أكثر بساطة وسهولة ، ولعل ابن جني كان يبغي
تقديم كتاب موجز سهل لاتعترض المتعلم فيه صعوبة ما ، وكأنه
كان يريد لكتابه أن يحل محل الإيضاح ومحل الجمل وأن يغدو كتاب
التعليم الأساسي ، وما أقرببه في أسلوبه من خلاصات النحو
المدرسية المركزة الواضحة ، حتى الشواهد كانت فيه بقدر^(١) .

والتشابه كبير بين ترتيب المواد في كل من الإيضاح واللمع ،
بل إن ابن جني أخذ الترتيب العام من شيخه ثم تصرف في تقديم
بعض المباحث أو تأخيرها ، فأبو علي ذكر نعم وبئس في مبحث
الفاعل^(٢) ، أما ابن جني فإنه عقد لهما بابا خاصا في آخر كتابه في

(١) اشتمل اللمع على ٨٤ شاهداً شعرياً و ٥٠ آية من القرآن الكريم .

(٢) الإيضاح : ٨١ ، ٨٨ .

مبحث الأفعال^(١) ، وذكر الفارسي النداء في مبحث المنصوبات^(٢) وأخبره ابن جني إلى ما بعد مبحث التوابع^(٣) . ونقصت عدة أبواب اللمع عن الإيضاح عشرات الأبواب ، وسبب ذلك رغبة ابن جني في الإيجاز والشمول ، فالممنوع من الصرف ذكره ابن جني في باب واحد ، بينما وزعه أبو علي على عشرة أبواب^(٤) .

لن أطيل القول في بصرية ابن جني ، فإنه كان تلميذاً مخلصاً لأستاذه ومذاهبه في النظر والبحث ، وتقدم القول في أن أبا علي كان على مذهب البصريين ، وكذلك كان تلميذه ، وكل ما ذكره ابن جني في اللمع مستمد من الإيضاح . وبعدئذ نتساءل : ماذا قدم ابن جني للتأليف النحوي بكتابه اللمع ؟

يمكن القول إن ابن جني جمع في كتابه اللمع بين سهولة الجمل وترتيب الإيضاح ، بعبارة سهلة ميسرة ، وعلل مختزلة ، وحذف الخلافات ، وذكر الأمثلة والشواهد بقدر محدد ، وعلى الرغم أن اللمع ألف في ظلال هيمنة كتاب الإيضاح ، ولكنه كان خطوة جديدة على طريق تيسير تعليم النحو ، ولم يكن عبثاً اهتمام الشراح به وإكباب طلبة العلم على قراءته . ولعله آخر كتب تعليم النحو التي نالت الشهرة واهتمام الشراح قبل ظهور المفصل ، ولكن هذا لا يمنع من الإشارة السريعة إلى كتب أخرى ألقت لتعليم النحو وظهرت بعد اللمع ، وإن كانت لم تشتهر شهرته ، ولم تحظ بالاهتمام الذي حظي به .

(١) اللمع : ٥٧ .

(٢) الإيضاح : ٢٢٧ .

(٣) اللمع : ٤٣ .

(٤) الإيضاح : ٢٩٤ ، ٣٠٦ .

ملحة الإعراب للحريري ت ٥١٦ هـ:

منظومة نحوية على الرجز المزدوج ، صنفها الحريري ليسهل
حفظ القواعد والأحكام النحوية على المتعلمين . وبدأ منظومته
بباب الكلام:

حد الكلام ما أفاد المستمع	نحو سعي زيد وعمرو متبع
ونوعه الذي عليه ينسب	اسم وفعل ثم حرف معنى

ثم ذكر باب الاسم وتالت سائر الأبواب ، وتم الكتاب في نحو من
٥٤ باباً ، وراعى الحريري السهولة التامة في النظم ، حتى ليتمكننا
أن نزعّم أن منظومته يمكن أن تستغني عن الشروح ، ولكنها بما أنها
نظمت للتعليم فكان من الواجب شرحها ، ومن أمثلة ما ورد فيها:
فصل الأسماء الستة :

وستة ترفعها بالواو	في قول كل عالم وراوي
والنصب فيها يا أخي بالألف	وجرها بالياء فأعرف واعرف
وهي أخوك وأبو عمران	وذو وفوك وهو عثمان
ثم هنوك سادس الأسماء	فاحفظ مقالي حفظ ذي الذكاء

ويلي هذا النظم الشرح ، فيشر ما نظمه ، فيزيده تفصيلاً في
موضع ، ويدخل بعض التعريفات في موضع آخر ، لأن النظم
لا يتسع لكل ما يريده النحوي ، ولم يقحم الحريري خلافاً للنحاة
في منظومته ، وتم له نظم أبواب النحو في ٣٧٨ بيت . منها خمسة
للمقدمة وسبعة للخاتمة ، وكان استيعاب أبواب النحو في ٣٦٦
بيت .

واهتم نفرٌ من الشراح بملحة الإعراب ، وربما كانت تُكَاءُ بعض الشيوخ في تعليم النحو ، وعدّها حاجي خليفة نحواً من عشرة شروح^(١) ، عدا من اختصرها نظماً ثم شرحها ، ومن بين شراحها أعلام كبار كابن مالك النحوي (ت ٦٨٦ هـ) والسيوطي (ت ٩١١ هـ) .

وكان بالإمكان أن نقف لدن كتاب آخر من كتب تعليم النحو ، هو كتاب " الواضح في النحو " للزبيدي الأندلسي (ت ٣٧٩ هـ) ، وكان له شأنه عند أهل الأندلس ، وسار فيه مؤلفه على إهمال تفصيل القواعد التي لاهلاقة للمتعلّم بها ، وتجنب التعليل ، وامتاز كتابه بالسهولة واليسر ولكن هذا الكتاب لم يؤثر في تعليم النحو في المشرق ، لذلك سنتجاوزهُ مكتفين بالإحالة إلى الكتب التي عرفت به واهتمت بمنهج^(٢)ه ، لننتقل إلى كتاب المفصل ، الذي قدمنا ما قدمناه تمهيداً للوصول إليه .



(١) كشف الظنون ٢ : ١٨١٧ .

(٢) انظر تيسير العربية بين القديم والحديث للدكتور عبد الكريم خليفة ٤٧ ، ونشأة النحو في الأندلس حتى نهاية القرن السابع الهجري مع تحقيق كتاب الواضح في النحو للدكتور منى الياس .

الفصل الثاني

المفصل في صناعة الإعراب

عاش الزمخشري في ظلال الدولة السلجوقية^(١) التي بسطت سلطتها على بغداد من ٤٤٧ إلى ٥٨٩ هـ ، وعاصر دولة الخوارزمية^(٢) التي حكمت خوارزم بدءاً من سنة ٤٧٠ هـ واتصل الزمخشري بعدد من ملوك هاتين الدولتين وغيرهم ومدحهم بقصائد، ومنهم محمد بن أبي الفتح ملك شاه السلجوقي (ت ٥١١ هـ) والأمير خوارزم شاه محمد بن أنوشكين (ت ٥٢١ هـ) وأتت بن محمد بن أنوشكين ، وله ألف الزمخشري كتاب " مقدمة الأدب"^(٣) ونظام الملك (٤٨٥ هـ) وابنه مؤيد الملك . وابن وهاس من أمراء مكة وأشرفها . والتقى الزمخشري غير هؤلاء من

(١) تاريخ دولة آل سلجوق ٢٧٦ .

(٢) خوارزم : امپراطورية في العصور الوسطى بوسط آسيا ، عاصمتها أوجتتش . دخلت في الإسلام في القرن ٨ م تحت حكم السلاجقة الأتراك . أخضعت بخارى وسمرقند ومعظم فارس في القرنين ١٢ ، ١٣ م . غزاها جنكيز خان ١٢١٨ - ١٢٢٤ م .

لقب حكامها بخوارزم شاه قبل الفتح العربي وبعده . عن الموسوعة العربية الميسرة ٢٦٧ وانظر الكامل في التاريخ حوادث سنة ٤٩٠ وانظر الزمخشري لغوياً ومفسراً : ٢٣ .

(٣) كتاب مقدمة الأدب ألفه الزمخشري بالخوارزمية والعربية ثم ترجمه إلى الفارسية . انظر كتاب الزمخشري لغوياً ومفسراً ١٣٦ .

رجال عصره ومدحهم . وينحصر شعره أو يكاد في المديح ،
ويطغى هذا الغرض في ديوانه على سائر الأغراض .

وفي هذا العصر أُسس كثير من المدارس ، وبنى نظام الملك
السلجوقي المدارس النظامية ، وتنافس الحكام في تزيين مجالسهم
بالعلماء ، واستدعوا إليهم الشعراء وأهل الفضل ، ونبغ العدد الجم
من العلماء والحكماء ، وتسئم بعضهم مناصب رفيعة^(١) .

ورافق تفتت الدولة العباسية إلى دويلات ، تقلص جغرافي
لانتشار العربية ، وأخذت تحل محلها في عدد من الدويلات اللغات
المحلية القديمة ، وخاصة الفارسية " فقد شجع الصفاريون
والسامانيون العلماء والأدباء على الكتابة باللغة الفارسية وإحياء
تراثها ، وسادت الفارسية في شرق ما بين النهرين ، وأخذت العربية
تفقد مكان الصدارة في هذه البلاد قليلاً قليلاً ، وكان ذلك في
القرن الثالث والرابع^(٢) وهذا الأمر تؤكد ملاحظة ابن تيمية
فيما بعد ، بأن أهل فارس بعد أن تعلموا العربية " تساهلوا في أمر
اللغة واعتادوا الخطاب بالفارسية حتى غلبت عليهم ، وصارت
العربية مهجورة عند كثير منهم " ^(٣) وتؤكد قصيدة المتنبي التي على

(١) من نوابغ ذلك العصر على سبيل المثال لا الحصر:

أبو زكريا التبريزي ت ٥٠٢ هـ - الراغب الأصبهاني ٥٠٢ - الجواليقي ٥٣٩ هـ - ابن
الشجري ٥٤٢ - كمال الدين بن الأنباري ٥٧٧ هـ - الميداني ٥١٨ - ابن القطاع ٥١٥ -
ابن السيد ٥٢١ - الشهرستاني ٥٤٨ - ابن عساكر ٥٧١ - العماد الأصبهاني ٥٧٩ -
السمعاني ٥٦٢ الشريف الإدريسي ٥٤٨ - الغزالي ٥٠٥ - ابن باجة ٥٣٣ - ابن طفيل
٥٨١ - فخر الدين الرازي ٦٠٦ وابن رشد ٥٩٥ وعمر الخيام ، وذكر الثعالبي طائفة من
أدباء خوارزم وشعراتها في يتيمة الدهر ٤ : ١١٤ ، ١٧٦ .

(٢) الزمخشري لغوياً ومفسراً : ٥٩ .

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ٢٠٦ .

النون هذه النظرات^(١) ، وتدل على شيوع الفارسية وانحسار العربية في بلدان الخلافة الشرقية .

ومع ذلك فإن العربية ظلت لغة الدين والثقافة والعلم ، كما أنها ظلت اللغة الرئيسة للتأليف على الرغم من محاولات بعض الحكام الغض من شأنها على نحو غير مباشر .

وإن هذه الهجمة على العربية وإحياء لغات آخر غيرها ، تكمن وراء مقدمة الزمخشري للمفصل وما فيها من غضب على الشعوبية واعتزاز بالعرب والعربية ، بل إن هذه الهجمة ربما كانت سبب تأليف المفصل نفسه ، هذا الكتاب الذي كان رداً عملياً على أولئك الداعين إلى ترك العربية ، فجاء الزمخشري وحاول تسهيل الطريق إلى تعلمها بالمفصل والأنموذج " لما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب " ^(٢)

والزمخشري هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد جار الله ، أبو القاسم الزمخشري ، ولد في زمخشر في شهر رجب سنة سبع وستين وأربعمائة^(٣) ، وكانت ولادته في عصر السلطان أبي الفتح ملكشاه ، ووزيره نظام الملك الذي عرف بنائه للمدارس وتقريبه للعلماء^(٤) ، ولا يعرف شيء ذو بال عن أسرة الزمخشري إلا ما يلمح من خلال قصائده أو بعضها ، ولكن يمكن القول إنه تلقى

(١) الإشارة ههنا إلى قصيدته:

مغاني الشعب طيباً في المغاني
بمنزلة الربيع من الزمان
وليها يقول:

ولكن الفتى العربي فيها
غريب الوجه واليد واللسان

(٢) مقدمة المفصل .

(٣) إرشاد الأريب ١٩ : ١٢٧ ، نزهة الألباء : ٢٩٢ .

(٤) انظر تاريخ دولة آل سلجوق ٥٤ .

مبادئ العلم الأولى في قرينته وربما على والده ، ثم " إنه لما بلغ سن
الطلب رحل إلى بخارى في طلب العلم "(١)

وكانت بخارى آنذاك في عهد الخانات وهو امتداد ثقافي
للعهد الساماني ، ووصفها الثعالي بقوله " كانت في الدولة
السامانية مثابة المجد وكعبة الملك ومجمع أفراد الزمان ، ومطلع نجوم
أدباء الأرض ، وموسم فضلاء الدهر "(٢) ، وفي أثناء رحلته تعرض
لحادث ما أو مرض تسبب في بتر ساقه . وبذلك نشأ الزمخشري "
زَمِنًا مُبْتَلًى " وبعد إقامته في بخارى أو خوارزم وإمامه بعلوم العربية
والدين ، بدأ سلسلة رحلاته وتطوافه ، فذهب إلى خراسان ومدح
أصحاب الدولة والنفوذ فيها، ورحل إلى أصفهان ومدح هناك
السلطان السلجوقي محمد بن أبي الفتح ملكشاه ، ثم زار مرو ،
ولقي فيها الإمام السمعاني ، وصور ديوانه هذه اللقاءات خير
تصوير ، واستمرت مرحلة الطلب هذه حتى سن الخامسة
والعشرين تقريباً^(٣) . ومن أبرز شيوخ الزمخشري محمود بن جرير
الضبي الأصفهاني أبو مضر النحوي^(٤) ، وأبو علي الضرير^(٥) ، وأبو
السعد المحسن بن محمد ابن كرامة الجشمي البيهقي^(٦) ، وركن
الدين محمد الأصولي^(٧) .

وبعد مرحلة الطلب هذه بدأ الزمخشري مرحلة جديدة مفعمة

(١) وفيات الأعيان : ٢ : ١٢٨ .

(٢) يتيمة الدهر ٤ : ١٠١ .

(٣) الزمخشري لغوياً ومفسراً : ٩٣ .

(٤) إرشاد الأريب ١٩ : ١٢٣ ونزهة الألباء : ٢٩٠ وقد رثاه الزمخشري في ديوانه ص ٢٥١ .

(٥) الزمخشري لغوياً ومفسراً : ٩٦ .

(٦) مفتاح السعادة ١ : ٣٣ مقدمة . والزمخشري لغوياً ومفسراً : ٩٦ .

(٧) الزمخشري لغوياً ومفسراً : ٩٧ .

بالمطامح تائقة إلى المناصب ، متشوقة إلى السلطة والمجد تصبو إليهما، مع حرص على طلب العلم ولقاء العلماء ، لأن الزمخشري لم يكن يطلب المجد بالسيف وإنما بالعلم ، لذلك شفع سعيه إلى السلطان والمنصب بحرصه على العلم ، ولولا التراث العلمي الذي خلفه الزمخشري لما كان أكثر من شاعر مداحة من طبقة متوسطة على أبواب الأمراء . ولقي الزمخشري في هذه المرحلة عدداً من العلماء أخذ عنهم ، ولقيه عدد من طلبة العلم أخذوا عنه ، ومن أبرز من لقيهم من العلماء : أبو بكر بن طلحة اليابري الأندلسي (ت ٥١٨ هـ) وأبو منصور الجواليقي (ت ٥٣٩ هـ) صاحب المعرب . وفي هذه المرحلة سافر الزمخشري إلى مكة ومصر وغيرهما .

وفي سنة ٥١٢ هـ ، وكان الزمخشري بلغ الخامسة والأربعين، أصيب بمرض شديد ذاق به "مس السخطة" التي سماها "المرضة الناهكة المنذرة" فكانت "سبب إنايته وفئته ، وتغير حاله وهيئته ، وأخذه على نفسه الميثاق لله إن من الله عليه بالصحة أن لا يظأ بأخمصه عتبة السلطان ، ولا واصل بخدمة السلطان أذباله ، وأن يربأ بنفسه ولسانه عن قرض الشعر فيهم ، ورفع العقيرة في المدح بين أيديهم ، وأن يعف عن ارتزاق عطياتهم وافتراس صلاتهم" (١)

وهذا النص يصور لنا نقطة تحول أساسي في حياته ، إذ ما لبث أن ارتحل نحو مكة المكرمة وأقام فيها مجاوراً ، ولقب بجار الله ، محاولة منه غسل ذنوبه ، والتكفير عما يظن أنه ارتكبه بسبب طلب العلم للدنيا ومديح الأمراء ومناجاة النفس بطلب المنصب ، ونفث

(١) مقامات الزمخشري : مقدمة المقامات : ٨٠

ذلك شعراً^(١)

وفي هذه الإقامة لقي كل رعاية وتكريم من الأمير علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس ، وفيها قرأ كتاب سيويه على عبد الله بن طلحة اليابري .

وصنف الزمخشري في هذه المرحلة من جواره الأول بمكة مقاماته الخمسين سنة ٥١٢ هـ . وبدأ تأليف المفصل سنة ٥١٣ هـ و فرغ منه سنة ٥١٥ هـ ، وصنف الفائق في غريب الحديث و فرغ منه سنة ٥١٦ هـ . ويظهر أنه في هذه السنة عاد إلى خوارزم ، ورجع سيرته الأولى ونقض ماعاهد عليه ، وشرع يمدح الحكام من جديد ، ولعل الأمل بالغنى وأحلام السلطان عادت تراوده بعد زوال أسباب الضعف واليأس .

ومالبث كتب ابن وهاس أن وردت إليه من مكة تطلب عودته ، وكان الزمخشري قد نال حظوة عالية لدى خوارزمشاه محمد بن أنوشكين ولدى ابنه أترز . ويبدو أن الزمخشري أحس أنه يدلف إلى الكبر ، وعأوده الحنين إلى المجاورة بمكة فعاد إليها^(٢) ، وفي طريقه مر بدمشق ومدح تاج الملك . ثم دخل مكة مجاوراً جواره الثاني في كنف ابن وهاس ، وأنهى تأليف تفسيره "الكشاف" سنة ٥٢٨ هـ ، وبعد ذلك ألف "ربيع الأبرار" و"أساس البلاغة" و "أعجب العجب" وربما كان في أثناء إقامته الطويلة بمكة قد رحل وزار معالم الجزيرة ومناطقها وتعرفها "

(١) انظر ديوانه ص ٩٠ ، ٩١ وأول القصيدة ==

== قامت لثمنني المسير تقاضر
أنى لها ؟ وغرار عزمي باتر

وانظر كتاب منهج الزمخشري في تفسير القرآن : ٣٦ .

(٢) منهج الزمخشري في تفسير القرآن ٣٩ .

"ووطئت كل تربة من أرض العرب" (١)

وبعد إقامة استمرت عشر سنوات ، عاد الزمخشري إلى وطنه ،
وفي طريقه مر ببغداد ، وزاره هناك أبو السعادات هبة الله بن
الشمسري وكان ذلك عام ٥٣٣هـ (٢) . وتابع طريقه إلى بلاده
وأقام هناك مرجعاً للعلماء وموئلاً للطلاب حتى وفاته سنة
٥٣٨ هـ . ودفن بـجرجانية خوارزم .

ترك الزمخشري مؤلفات طبع أكثرها ، وربما كان ما طبع هو
أهم ما ألفه الزمخشري ، وإن نظرة فاحصة إلى مؤلفاته التي بين
أيدينا لتصور لنا مدى سعة ثقافته ، وسبب تربعه على عرش عدد
من العلوم . فإنه كان إماماً من أئمة المعتزلة في عصر زال منه
سلطانهم ، وكان يملك أدوات التفسير كلها من لغة ونحو وصرف
وبيان وعلم كلام ، بل كان إماماً فيها كلها . ولم يقتصر في علمه
على التلقي من الكتب والعلماء ، بل جمع إلى جانب ذلك سماعاً من
البادية ، إضافة إلى أنه كان يتقن غير ما لغة ، فهو يعرف لغة بلاده
الخوارزمية والتركية كما يعرف الفارسية (٣)

وخلاصة القول إن الرجل كان إماماً متميزاً في عصره وبعد
عصره ، وليس مجرد مصنف مكث ، ولا أظن أن أحداً خلال
عصور طويلة مضت ، حمل قول ابن مالك : " إن صاحب المفصل
نحوي صغير " (٤) على محمل الجد ، فمثل هذا الادعاء - إن صح
وروده عن ابن مالك - يتعارض بإقبال العلماء على المفصل

(١) مقدمته لأساس البلاغة

(٢) نزهة الألباء : ٢٩٠ .

(٣) الزمخشري لغويًا ومفسرًا ١٣٦ .

(٤) بغية الوعاة ١ : ١٣٤ .

وتنافسهم في شرحه ، كما يتعارض مع الآراء الحسنة التي أبدأها أناس في الزمخشري ، وهم من طبقة شيوخ ابن مالك ، فابن الأنباري صاحب الإنصاف قال عن الزمخشري " كان نحوياً فاضلاً^(١) وقال فيه السمعاني : كان يضرب به المثل في علم الأدب والنحو^(٢) . هذا إضافة إلى أن الزمخشري كان فقيهاً وأصولياً^(٣) ، كان الزمخشري واسع العلم ، حاد الذكاء ، عصبي المزاج ، حاد الطبع ، شديد الاعتداد بنفسه ، وتكاد هذه الصفات تكون السمات الأساسية لشخصيته كما توحى بها جملة أخباره ، ولا يلغها أو يخفف من غلوائها رجوعه إلى الحق في بعض مناقشاته .

لقد كتب الكثير عن الزمخشري^(٤) ، واجتزأنا ههنا بأمور تصور الزمخشري ومراحل حياته قبل أن نبدأ بكتاب المفصل .

المفصل في علم العربية^(٥) :

لا شك في أن المفصل يختلف عن كتب تعليم النحو التي ألفت قبله ، وسيوضح لنا هذا في حديثنا عنه ، وبواعث تأليف المفصل

-
- (١) نزهة الألباء ٢٩٠ وانظر ثناء البغدادي عليه في حاشيته على شرح بانث سعاد ١ : ١٠٨
- (٢) الأنساب : ٢٧٧ .
- (٣) تاج الزاجم في طبقات الحنفية : ٧٠ .
- (٤) من ذلك مثلاً كتاب منهج الزمخشري في تفسير القرآن لمصطفى الصاوي الجويني والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري للدكتور فاضل السامرائي وكتاب الزمخشري لغوياً ومفسراً لمرتضى آية الله زاده الشيرازي .
- (٥) طبعات المفصل : طبع في الإسكندرية سنة ١٢٩١ هـ . وفي دهلي سنة ١٨٩١ - ١٩٠٣ م . ونشره المستشرق الألماني بروخ سنة ١٨٥٩ م . ونشر في كلكتا بشرح المعول محمد عبد الغني سنة ١٣٢٢ هـ . ومع مقدمة بالهند وستانية في لكتو سنة ١٣٢٣ هـ . وفي القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ . ومع شرح شواهد محمد بدر الدين النعساني وعن هذه الطبعة صورت طبعاته المتأخرة .

تختلف في بواعثها السياسية والاجتماعية عما ألف قبله ، ومقدمة الزمخشري لكتابه هذا تصور موقفاً دينياً سياسياً تجاه ما كان يحدث في خوارزم وخراسان وغيرهما من بلدان الخلافة الشرقية من ترك للعربية وإقبال على اللغات المحلية^(١) ، وكان الزمخشري مستاءً جداً من ذلك ، ويبدو أن هذا الاستياء تجمع في نفسه ثم فاض رداً عملياً في طائفة من المؤلفات منها المفصل ، والمفصل وإن كان يظهر على أنه حلقة في سلسلة كتب تيسر العربية التي توالى ظهورها ، فإنه لم يكن مجرد كتاب لتعليم النحو ، - في نظره على الأقل - بل إنه كان رداً عملياً على الشعوبية التي كرهها ، وثمره اجتهادية ، لتسهيل تعليم العربية لطالبيها على ترتيب جديد وإيجاز فريد لم يسبق إليه ، ليكون إقبال الطلاب على تعلمها أبلغ رد على أولئك الذين زهدوا فيها وأهملوها ورغبوا في غيرها ، ولووا أعناقهم عن الآثار التي تحت على تعليم العربية والتكلم بها .

ترتيب الفصل :

أشرنا إلى أن الزمخشري رتب كتابه ترتيباً محكماً لم يسبق إليه ، وأكاد أرجح أن مطلع كتاب سيبويه هو الذي أوحى إلى الزمخشري بهذا الترتيب ، فقول سيبويه : " الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى " ربما كان وراء تقسيم الزمخشري لكتابه إلى هذه الأقسام الثلاثة ، ثم نظر فوجد بوجهاً صرفية تنطبق على أنواع الكلم الثلاثة ، فوضع قسماً رابعاً سماه : المشترك .

تحدث الزمخشري - بعد المقدمة - عن معنى الكلمة والكلام

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ٢٠٥ ومقدمة المفصل .

والاسم المعرب والمنوع من الصرف بصفتها مدخلاً إلى الكتاب ثم
بدأ بمبحث الأسماء وقسمه إلى أقسام:

أولاً ذكر المرفوعات ، وهي تشتمل على الفاعل ، المبتدأ
والخبر وما يتعلق بهما كتقديم الخبر ، وإن وأخواتها ، لا النافية
للجنس ، ما ولا المشبهتين بليس .

ثم ذكر المنصوبات : ذكر فيها المفعولات وأشباهاها كالمنادى
والاختصاص والتحذير والاشتغال والحال والتمييز والاستثناء ،
والخبر في كان وأخواتها .

ثم ذكر المحرورات فتحدث عن الإضافة وأنواعها .
وعقد باباً للتوابع وهي أسماء تعمل فيها العوامل الرفع
والنصب والجر ، فتحدث عن التأكيد والوصف والبدل وعطف
البيان والنسق . .

وانتهى الزمخشري من مباحث الاسم المعرب ، وانتقل إلى
الاسم المبني فبحث فيه المضمرات ، وأسماء الإشارة والموصولات
وأسماء الأفعال والأصوات والظروف والمركبات والكنائيات . وانتقل
إلى ما يتعلق بثنية الاسم وجمعه وتقسيمه من حيث التعريف
والتنكير ، والتذكير والتأنيث والتصغير والنسبة .

وتلا ذلك حديث عن العدد وعن المقصور والممدود ،
والمشتقات وختم مباحث الاسم بمبحث عقده لأبنية الأسماء ، فجعل
باباً للثلاثي وآخر للرباعي والخماسي . وبذلك أحاط الزمخشري
بمباحث الاسم النحوية والصرفية إحاطة شاملة باستثناء ما سيرد في
المشترك .

وانتقل الزمخشري إلى القسم الثاني من المفصل ، وهو قسم الأفعال ، فتحدث فيه عن الماضي وعن المضارع ووجوه إعرابه وعن الأمر ، وعن المتعدي واللازم ، والمعلوم والمجهول ، وعن أفعال القلوب والأفعال الناقصة ، وأفعال المقاربة والمدح والذم والتعجب . وتحدث عن الأفعال من حيث بنيتها الأصلية ومن حيث الزيادات الطارئة عليها ومعاني هذه الزيادات . وبذلك استوى للزمخشري أن يحيط إحاطة تامة بمباحث الفعل ، باستثناء المشترك .

وانتقل إلى القسم الثالث المخصص للحروف فتحدث عن حروف الإضافة والحروف المشبهة بالفعل ، وحروف العطف والنفي والتنبية والتصديق والإيجاب والخطاب والصلة والتحضيض والتقريب والاستقبال والاستفهام والشرط والتعليل والردع واللامات وتاء التأنيث والنون المؤكدة وهاء السكت وشين الوقف وحرف الإنكار والتذكير . . .

وفي القسم الأخير وهو المشترك تحدث عن الإمالة والوقف والقسم وتخفيف الهمز والتقاء الساكنين وحكم أوائل الكلم وزيادة الحروف وإبدالها وإعلاها وإدغامها . وبذلك استوفى الزمخشري مباحث النحو والصرف في كتابه مقسمة مبوبة على نحو متميز واضح . ولاشك في أن صنيع أبي علي في الإيضاح وترتيبه وتنسيقه وجمعه وشموله كان بين سمع الزمخشري وبصره ، وكان رائداً له يترسم خطاه ويجتهد في أن يطور تنظيمه إلى تنظيم أشمل وأعم وقد تم له ذلك^(١) فالآثار العلمية يتمم بعضها بعضاً ،

(١) أبو علي الفارسي : ٥٢١ .

ويستدرك اللاحق مافات السابق ، ويستطيع المتأخر أن ينظم المادة التي أبدعها واستنبطها المتقدم في ضوء نظرة كلية شمولية ، تستفيد من المعارف المجموعة والخبرات المتنامية ، ومن الطرق المستجدة في تنظيم العلوم الأخر ، ومن دواعي العصر وحاجاته ، فلا داعي إذن لمذهب إليه الدكتور حسن عون من أن تأليف المفصل كان " قفزة سريعة في ترتيب المؤلفات النحوية " ^(١) ، لأن المفصل لم يكن سوى حلقة متميزة في سلسلة حياة نامية ، كل حلقة تسلم إلى تاليتها وتنزل من حيث التطور في مكانها الطبيعي ، فتفردها الذي أشار إليه الدكتور حسن عون لم يكن تفرداً متحرراً من سياقه ، وإنما هو تفرد وتحديد مهّد له ما قبله من المؤلفات وخاصة كتاب الإيضاح للفارسي ، فبرز ثمرة ناضجة أنضجتها ثلاثة قرون من البحث النحوي ومن محاولات تحديد الترتيب ، وتسهيل التعليم وتبسيطه .

مادة الكتاب :

إن حديثنا عن ترتيب المفصل حدد لنا مادة الكتاب من حيث شمولها واستيعابها لموضوعات النحو والصرف ، ولكن لابد لنا من التطرق إلى طبيعة المادة في هذا الكتاب .

تمتاز مادة الكتاب بالإيجاز غير المخل ، وبالتركيز البالغ ، فالزنجشيري الذي درس سيبويه ، واطلع على أكثر من نسخة من كتابه ، وأكب على السيرافي ، ودرس كتب الفارسي واستوعب التراث النحوي ، ومخض هذه المادة الغزيرة ، واستخرج زبدتها فصاغها في قواعد مركزة ، دون أن يدع للاستطراد ولمغريات

(١) تطور الدرس النحوي : ٨٨ .

القياس والاتساع سبيلاً إلى أبحاثه ، لأن غرضه تقديم كتاب موجز شامل لتعليم النحو ، لذلك لم يستغرق في التبسيط و التعليل ، بل كان يشير إلى العلل إشارات عابرة لاتعوق الكتاب عن هدفه ، ولا تستنزف جهد المؤلف في ذكرها وتسويغها أو دفعها والرد عليها . وكان يرفد المادة النحوية في كتابه بشواهد تعد كافية وافية للاستدلال على صحة القاعدة والتمثيل لها . ويمكن أن نزجي الحديث عن مادة المفصل على النحو الوصفي التالي:

- القواعد النحوية : حرص الزمخشري على تصدير كل مبحث من مباحثه بالتعريف أو الحد ، فالكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع^(١) . . . ، والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الآخر^(٢) ، والاسم هو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران وله خصائص منها^(٣) . . . ، ومن أصناف الاسم اسم الجنس وهو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه ، وينقسم إلى اسم عين واسم معنى^(٤) . . . ، والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو بحرف ، أو محلاً^(٥) ، والفاعل ما كان من المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً^(٦) ، والمبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد . . والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل^(٧) ،

(١) المفصل : ٦٠

(٢) نفسه .

(٣) نفسه .

(٤) نفسه .

(٥) نفسه : ١٥٠

(٦) المفصل : ١٨٠

(٧) نفسه : ٢٣٠

والمفعول له هو علة الإقدام على الفعل وهو جواب لِمَ^(١) ، والاسم المبني وهو الذي سيكون آخره وحركته لابعامل ، وسبب بنائه مناسبة ما لا تمكن له بوجه قريب أو بعيد يتضمن معناه^(٢) . . . وهذا الولع بالحد سنبحث فيه حين الكلام على شرح المفصل .

وبعد التعريف الخاص بكل مبحث يورد الزمخشري القواعد المتصلة به في فقرات ، عنون كل فقرة بقوله " فصل " وتوحي الزمخشري أن تكون تلك القواعد شاملة محيطية ، ودقيقة موجزة ، وكل حكم يدعم بشاهد ، دون الإشارة لموضع الاستشهاد سواء في ذلك الآية القرآنية أو البيت الشعري أو المثل ، ولاعجب في ذلك فهو يقدم لنا متناً ، والمتن يجب أن يخلو من الاستفاضة ومن الفضول ، ففي مبحث المبتدأ والخبر يأتي بعد المقدمة بثمانية فصول تشتمل على الآتي:

- تقسيم المبتدأ إلى معرفة ونكرة ، وتقسيم الخبر إلى نوعين مفرد وجملة ، وفصل عن الراجع إلى المبتدأ في الجملة الخيرية ، وتقديم الخبر على المبتدأ ، وحذف الخبر والمبتدأ ، ومجيء المبتدأ والخبر معرفتين ، وتعدد الخبر ، ودخول الفاء على الخبر إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط .

فالترتيب والتقسيم ليس سمة من سمات الكتاب في كليته فحسب ، بل هناك تقسيم وترتيب ضمن المبحث الواحد ، في سرده لقواعده التي ينتظم من مجموعها هيكل المبحث .
ويظهر أثر الإيضاح لأبي علي في صوغ مادة المفصل على نحو

(١) نفسه : ٦٠ .

(٢) نفسه : ١٢٥ .

واضح كما أشرنا ، وكان اجتهاد الزمخشري يتجلى في تقديم صياغة أشد تركيزاً وإيجازاً ، وأكثر إحكاماً من صياغة أبي علي ، ثم وضع هذه الصياغة ضمن سياق أشد تنظيماً من تنظيم كتاب الإيضاح . ويتضح هذا للناظر من مقارنة أبواب الكتابين بعضها ببعض . انظر مثلاً إلى قول أبي علي في الإيضاح في باب الابتداء :

"الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به ، وصفة الاسم المبتدأ أن يكون مُعرّى من العوامل الظاهرة ، ومسنداً إليه شيء ، ومثاله : زيد منطلق وعمرو ذاهب ، والعلم حسنٌ والجهل قبيح ، فزيد ارتفع بتعريه من العوامل الظاهرة من نحو إنَّ وكان وظننت ، وإسناد الانطلاق والذهاب ونحو ذلك إليه" (١)

وقارنه بقول الزمخشري : " المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك زيد منطلق . والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي كان وحسبت وأخواتها ، لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع ، وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد ، لأنهما لو جردا " للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة " (٢)

وهذا التشابه نجده في كثير من أبواب الكتابين ، لنأخذ مثلاً مبحث المفعول فيه في الكتابين ، وكذلك الحال والاستثناء ، فإننا نجد التطابق حتى في الأمثلة ، ولكن الآيات الكريمة والشواهد الشعرية والنثرية أغزر في المفصل مما هي عليه في الإيضاح .

ويتجلى أثر الثقافة المنطقية المحكمة في مادة المفصل ، فإننا نجده في تنظيم هذه المادة في مجموعات ، وفي صوغها وفي استخدام

(١) الإيضاح : ٢٩ .

(٢) المفصل : ٢٣ .

المصطلح . وسيرد كلام مفصل في هذا لدن حديثنا عن شرح ابن يعيش ، ولكن لا بأس ههنا من الإشارة إلي بعض تلك الظواهر .
مربنا جعل الزمخشري الكلمة جنساً تحته ثلاثة أنواع ، وهذه الصياغة تشي بأن الكليات الخمس^(١) ماثلة في ذهنه على نحو تلقائي لشدة تمرسه بالمنطق . ولننظر في قوله في تعريف الصفة : "هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات" ، وهذا تعريف سيناقشه فيه ابن يعيش^(٢) ، كما أنه تبنى تلك المناقشة المتوارثة من ابن السراج ومن بعده أبي علي لهذه الجملة " يوسف أحسن إخوته"^(٣) وهي مناقشة أدخل في باب المنطق منها في باب النحو واللغة .

واشتملت مادة المفصل على عدد من آراء النحاة المتعارضة ، وكان يوردها من غير أن يعلق عليها أو يرجح رأياً على آخر ، فنجد مثلاً أنه ذكر في بحثه حول (لولاي ولولاك) الخلاف بين سيبويه والأخفش . قال : " واختلف في ذلك فمذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس أن الكاف والياء بعد لولا في موضع الجر ، وأن للولا مع المكني حالاً ليس له مع المظهر ، كما أن للذن مع غدوة حالاً ليست له مع غيرها . وهما بعد عسى في محل النصب بمنزلةتهما في قولك لعلك ولعلي ، ومذهب الأخفش أنهما في الموضعين في محل الرفع ، وأن الرفع في لولا محمول على الجر وفي عسى على النصب ، كما حمل الجر على الرفع في قولهم : ما أنا كأنت ، والنصب على الجر في مواضع"^(٤) .

(١) الكليات الخمس هي : الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام . انظر المعجم

الفلسفي ٢ : ٢٣٩ مادة : الكلي .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٤٧ .

(٣) المفصل : ٩٠ وانظر الأصول لابن السراج ١ : ٢٧٣ والبغداديات : ٥٨٧ ط . العراق ،

والإيضاح : ٢٧٠ .

(٤) المفصل : ١٣٨ .

وأوماً الزمخشري إلى مثل هذا الخلاف بين سيبويه والأخفش عدة مرات^(١) ، كما ذكر خلافاً بين يونس والخليل ولم يعلق ولم يرجح ، ففي الفصل الذي عقده للمندوب ذكر رأي الخليل في أن الصفة لاتلحقها ألف الندبة ، " فلا يقال : وازيد الظريفاه ، وعقب بقوله : ويلحقها عند يونس "^(٢) وفي مبحث النسب نجد قوله : "وتقول في بنت وأخت : بنوي وأخوي عند الخليل وسيبويه ، وعند يونس بنّي وأختي "^(٣) ولم يعلق ولم يرجح رأياً على رأي .

وفي مبحث المذكر والمؤنث ذكر رأياً للخليل وآخر لسيبويه قال : " وللبصريين في نحو حائض وطامث وطالق مذهبان ، فعند الخليل أنها على معنى النسب كلا بن وتامر ، كأنه قيل : ذات حيض وذات طمث . وعند سيبويه أنه متأول بإنسان أو شيء حائض كقولهم : غلام ربعة ويفعة على تأويل نفس "^(٤) واكتفى الزمخشري بعرض الآراء ، وأيضاً نجده في هذا المبحث نفسه يقول : " عزّهي عن ثعلب . وسيبويه لم يثبتته صفة إلا مع التاء "^(٥) بل إنه أورد رأياً أو أكثر للكوفيين بلا مناقشة ولا اعتراض ، قال : " ولا يقع كل وأجمعون تأكيداً للنكرات ، لاتقول : رأيت قوماً كلهم ولا أجمعين ، وقد أجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدوداً كقوله :

(١) الفصل : ١٧ ، ٢٧ ، ١٧٦ ، ٢٠٣ ، ٢١٧ ، ٢٨٣ ، ٣١٣ ، ٣٦٨ ، ٣٧٩ .

(٢) الفصل : ٤٤ .

(٣) نفس : ٢١٠ .

(٤) نفس : ٢٠٠ .

(٥) نفس : ٢٠٢ .

قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً^(١)

وفي مبحث تخفيف الهمزة نجد قوله : " ومنهم من يقول :
المرأة والكمأة فيقلبها ألفاً وليس بمطّرد وقد رآه الكوفيون مطرداً"^(٢)

على أن الزمخشري لم يكن دائماً يورد الآراء عارضاً إياها
عارضاً ، بل إنه تصدّى للرأي في مواضع ، وأظن أنه عندما يعرض
رأين متعارضين ولا يرجح أحدهما على الآخر ، فهو إنما يقبلهما
معاً ، وربما كان لديه لكل رأي دليل وتعليل ، ونجده في مواضع
يضعف ويرجح ويرد . ففي مبحث المنوع من الصرف اتجه إلى
الكوفيين وانتقدهم في منعهم الاسم من الصرف لسبب واحد في
الشعر ، قال : " وأما السبب الواحد فغير مانع أبداً ، وما تعلق به
الكوفيون في إجازة منعه ليس بثبت "^(٣) .

وقال في مبحث فعل الأمر : " وهو مبني على الوقف عند
أصحابنا البصريين ، وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمرة ،
وهذا خلف من القول "^(٤)

وقال في مبحث المحرورات : " وقضية الإضافة المعنوية أن
يجرد لها المضاف من التعريف ، وما تقبله الكوفيون من قولهم :
الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس
واستعمال الفصحاء . . "^(٥)

(١) نفسه : ١١٣ من رجز مجهول القاتل . وقبله : " إنا إذا خطأنا تقمقما " وقد أنشده صاحب
الإنصاف ٢ : ٤٥٤ ، المسألة ٦٣ وهو في الخزانة ١ : ٨٧ ، ٢ : ٣٥٧ والمجموع ٢ : ١٢٤ ،
والدرر ٢ : ١٥٧ والخطاف : ١٧ الجديدة المعوجة ، وتقعقع : سمع له صوت . وصرت :
صوتت . انظر شرح المفصل ٣ : ٤٤ ، ٤٥ .

(٢) نفسه : ٣٤٩ .

(٣) المفصل : ١٧ .

(٤) المفصل : ٢٥٧ .

(٥) المفصل ٨٣ .

فهذه المواقف وأمثالها في المفصل^(١) ذات أهمية بالغة لأنها تمثل رأي الزمخشري ، وتدل دلالة قوية على أن الزمخشري كان يرد ويعارض الآراء التي لا يأخذ بها ، ولعل في هذا ما يؤيد زعمنا السابق بأنه إذا ذكر رأيين متعارضين ولم يرد أحدهما فهما مقبولان لديه ، إذ لو لم يكونا لا يختار أحدهما كما فعل في مبحث المفعول فيه ، قال : " ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحيان ، تقول : سير عليه طويلاً وكثيراً وقديماً وحديثاً " ^(٢) وعرض في مبحث الاستثناء للمستثنى من كلام تام غير موجب فقال : " والثاني جائز فيه النصب والبدل ، وهو المستثنى من كلام تام غير موجب كقولك : ما جاءني أحد إلا زيدا وإلا زيداً ، وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوباً أو مجروراً ، والاختيار البدل " ^(٣) .

والآراء الكثيرة التي أوردها الزمخشري تدل على سعة استقراءه وشموله وإتقانه لصنعتة ، كما يدل إيراد بعض آراء الكوفيين وذكرها بلا مناقشة على سعة أفقه وعلى نبذه العصبية لمذهب معين، دون أن يلغي بصريته أو يتخلى عنها ، فعند حديثه عن (إن) النافية و (ما) النافية يورد رأي الفراء ولا يرده ولا يعلق عليه قال " وعند الفراء أنهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في إن زيدا لقائم " ^(٤)

ومن استعراض الآراء الكثيرة التي ذكرها بإيجازه الدقيق يمكن أن نقف عند اختيارات للزمخشري تمثل توجهه ومواقفه:

(١) انظر المفصل : ٢٠٠ ، ٣٠٢ ، ٤٣٩ ...

(٢) نفسه : ٥٥

(٣) نفسه : ٦٨

(٤) نفسه : ٣١٢

ففي بحث المصدر يقول : " ومن إضمار المصدر قولك : عبد الله أظنه منطلق ، تجعل الهاء ضمير الظن كأنك قلت : عبد الله أظن ظني منطلق ، وما جاء في الدعوة المرفوعة " واجعله الوارث منا " محتمل عندي أن يوجه على هذا " (١) .

ويقول في مبحث الظرف : " ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحيان ، تقول : سير عليه طويلاً وكثيراً وقليلًا وقد يمًا وحديثاً " (٢)

ويقول في مبحث التأنيث معارضاً أبا عثمان المازني : " عن أبي عثمان المازني : العرب تقول : الأجذاع انكسرت لأذني العدد، والجذوع انكسرت ، ويقال : لخمس خلون وخمس عشرة خلت ، وماذا بك بضربة لازب " (٣)

ويعرض في مبحث التعجب لرأي النحاة في أن صيغة " أفعل به " إنما هي فعل ماض أتى على صيغة الأمر لإنشاء التعجب فيقول : " وفي هذا ضرب من التعسف ، وعندي أن أسهل منه مأخذاً أن يقال : إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً ، أي بأن يصفه بالكرم ، والباء مزيدة " (٤) ويعرض للخلاف بين البصريين والكوفيين في إعراب " ما " في نحو " كيمه " فهي عند البصريين مجرورة ، وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر كأنك قلت : كي تفعل ماذا . وما أرى هذا القول بعيداً عن الصواب " (٥) .

ولما عرض لمبحث الفصل بين المتضايقين أورد الشواهد وأولها " بأنها على حذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني في نحو " إلا علالة أوبداهة سابح " وما يقع في بعض نسخ " الكتاب "

(١) نفسه : ٣٤ .

(٢) الفصل : ٥٥ .

(٣) نفسه : ٢٠١ .

(٤) نفسه : ٢٧٦ .

(٥) نفسه : ٣٢٤ .

من قوله :

فزوجتهم بمزجة زجّ القلوص أبي مزادة
فسيبويه بريء من عهده " (١) .

وذكر في مبحث الاستثناء عدا وخلا وقال : " وبعضهم يجر
بـ (خلا) وقيل : بهما ، ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد " (٢)

ويلاحظ في ثنايا مادة المفصل أن مؤلفه كان لا يني يذكر بين
موضع وآخر الصلة بين النحو والمعاني ، ففي مبحث التمييز يعرض
للتمييز المزال عن أصله ويعلل ذلك بقوله " والسبب في هذه الإزالة
قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد " (٣)

ويقول في مبحث التأكيد : " وجدوى التأكيد أنك إذا
كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع ، ومكنته في
قلبه وأمطت شبهة ربما خالجت ، أو توهمت غفلة أو ذهابا عما أنت
بصدده فأزلته " (٤)

وذكر في مبحث الصفة الأغراض المعنوية التي من أجلها تساق
الصفة : " والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في
الاسم ، ويقال : إنها للتخصيص في النكرات ، وللتوضيح في
المعارف ، وقد تجيء مسوقة لجرد الثناء والتعظيم كالأوصاف
الجارية على القديم سبحانه . . ، أو لما يضاد ذلك من الذم
والتحقير " (٥)

(١) المفصل : ١٠٢

(٢) نفسه : ٦٧

(٣) نفسه : ٦٧

(٤) نفسه : ١١٢

(٥) المفصل : ١١٤

الشواهد :

دعم الزمخشري مادة مفصلة وعززها بعدد كبير من الشواهد القرآنية والشعرية وكلام العرب ، إضافة إلى عدد من الأحاديث النبوية التي استشهد بها واحتج .

ونهج الزمخشري نهج مَنْ سبقه من النحاة تجاه الشواهد حذوك القذة بالقذة ، وكان بين يديه حشد هائل من آيات محكم التنزيل بقراءاته ، وحشد مثله من الشواهد الشعرية والثرية ، استمدها من كتب سابقيه من النحاة بالدرجة الأولى ، ومن مطالعته الواسعة ومن سماعه ، وإن كان السماع نادراً لتأخر زمن الزمخشري ، ولن نعرض وهنا لقضية الاستشهاد ومادته لأنها ستزد فيما بعد ، وسيكون حديثنا هنا وصفيّاً محضاً .

١- القرآن الكريم :

استشهد الزمخشري في المفصل في ثمانية وأربعين وثلاثمائة موضع بعدد مماثل من الآيات الكريمة ، وتكاد لا تخلو صفحة من صفحات المفصل من آية يسوقها المؤلف لتأييد قاعدة أو التمثيل لها ، وأحياناً لغرض لغوي ، فمن ذلك قوله في مبحث أسماء الإشارة : " ذا للمذكر ، ولثناه ذان في الرفع وذين في النصب والجر ، ويجيء ذان فيهما في بعض اللغات ، ومنه " إن هذان لساحران " (١) .

وفي مبحث الجزم نراه يقول : " إن لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه إما صفة كقوله تعالى : ﴿ فذهب

(١) نفسه : ١٤٠ والآية هي ٦٣ من سورة طه .

لي من لدنك ولياً يرثني ﴿^(١)﴾ أو حالاً كقوله تعالى : ﴿وَنذَرُهُمْ فِي طَغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ ﴿^(٢)﴾ وعلى هذا النمط توالى تقرير القواعد مدعمة بشواهد من الكتاب العزيز الذي كان أساساً في استنباط تلك القواعد مذ أن وضع النحو .

وكان الزمخشري يأخذ بالقراءات جميعاً على أنها مما يحتاج به، باستثناء مواقف له يميل فيها إلى عيب بعض القراءات أو الغض منها . فمن ذلك تعليقه على قراءة حمزة ﴿والأرحام﴾ ﴿^(٣)﴾ بقوله : وقراءة حمزة ليست بتلك القوية ^(٤) . وعلق على قراءة نافع ﴿ومحيائي ومماتي﴾ ﴿^(٥)﴾ بقوله : وهو غريب ^(٦) . وعلق على قراءة ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾ ﴿^(٧)﴾ بقوله : وقراءة أهل الجفاء ^(٨) . وعلق على قراءة أبي عمرو في الآية ﴿لبعض شأنهم﴾ ﴿^(٩)﴾ - وكان أبو عمرو يدغم الضاد في الشين - بقوله : فما برئت من عيب رواية أبي شعيب ^(١٠) ، وباستثناء هذه الملاحظ فإن الزمخشري يحتج بكل قراءة حتى الشاذة ^(١١) .

(١) سورة مريم : ٥٥ / ١٩ .

(٢) الأنعام ٦ / ١١٠ - المفصل : ٢٥٣ .

(٣) النساء : ٤ / ١٠ .

(٤) المفصل : ١٢٤ .

(٥) الأنعام : ٦ / ١٦٢ .

(٦) المفصل : ١٠٨ .

(٧) الإخلاص : ٤ / ١١٢ .

(٨) المفصل : ٢٩٦ وانظر كتاب سيبويه ١ : ٢٧ .

(٩) النور : ٢٤ / ٦٢ .

(١٠) المفصل : ٣٩٩ .

(١١) انظر فهرس شواهد المفصل ففيه تخريج للآيات وقراءاتها في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق

المجلد ٦١ الجزء ٣ ومعها تعليقات الدكتور شاكر الفحام ، وانظر تعقيب الأستاذ عاصم

بهيحة البيطار على هذا الفهرس في المجلد ٦٢ من مجلة المجمع ج ٢ .

٢- الحديث النبوي :

لن أثير ههنا مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي في كتب النحو ومباحثه مرجئاً ذلك إلى موضعه ، ولكن سأذكر أن الزمخشري احتج بعدد من الأحاديث النبوية وكلام الصحابة في معرض تقريره للقواعد والاستشهاد على صحتها ، وبلغ تعداد هذه الأحاديث وما جرى مجراها تسعة عشر حديثاً^(١) ، هذا عدد كبير بالقياس إلى حجم المفصل مقارناً بما ورد من الحديث في كتاب سيبويه . والفرق بينه وبين سيبويه أن الأخير كان يورد الحديث دون أن يشير إلى أنه حديث ، أما الزمخشري فهو يقول لنا : وفي الدعوة المرفوعة . . . وعن ابن عباس . . . وعن عمر . . . وعن زيد بن ثابت . . . وفي قوله عليه السلام . . . فنحن هنا أمام عملية واعية مقصودة تستهدف الاحتجاج بالحديث في النحو واللغة ، ونجد الزمخشري يضع الحديث جنباً إلى جنب مع ما روي عن العرب من أمثال وعبارات دأب النحاة على الاحتجاج بها ، مع أنها لم تتوفر لها من السند وتوثيق الرواية جزء ضئيل مما توفر مثله للأحاديث النبوية وكلام الصحابة .

٣- الشعر :

كان الزمخشري شأنه شأن سابقيه من النحاة في الإكثار من الاحتجاج بالشعر ، بل إن الشعر يبدو غزيراً بالقياس إلى حجم

(١) انظر هذه الأحاديث في المفصل : ١٥ ، ٣٤ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٨٩ ، ١٠٨ ، ١١٥ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٧٩ ، ٢٨٠ ، ٣٠٠ ، ٣٠٥ ، (٣٦٦ ، ٣٦٦) ، ٣٦٦ ، وسرد لاحقاً .

المفصل . والمفصل كله لا يكاد يبلغ عشر كتاب سيبويه ، ومع ذلك فقد اشتمل على ٤٥٦ شاهد شعري ، نسب المؤلف منها إلى أصحابها ١٦٥ مع حساب المكرر ، وتنطبق قواعد الاستشهاد على ١٦٤ شاهد منها ، أمّا الشاهد الذي لا تنطبق عليه هذه القواعد فهو بيت لأبي نواس ، ولم يأت به شاهداً ، وإنما ليشير إلى أن أبا نواس خطيء في استعماله إحدى الصيغ^(١) . وهؤلاء الشعراء الذين ذكرهم الزمخشري منهم سبعة وعشرون شاعراً جاهلياً ، وعشرون شاعراً ما بين مخضرم وإسلامي وأربعة وعشرون أموياً . مع أربعة مجهولين . أمّا الشواهد الشعرية التي لم ينسبها الزمخشري وعددها واحد وخمسون ومئتا شاهد فإن منها خمسة عشر ومائة شاهد من شواهد سيبويه ، أي بنسبة ٤٠ ٪ تقريباً ، وما احتج به سيبويه تنطبق عليه شروط الاحتجاج . أمّا الشواهد المتبقية وعددها سبعة وثلاثون ومائة شاهد فإن قائلها هم تسعة وثلاثون شاعراً جاهلياً ، وخمسة وخمسون شاعراً ما بين إسلامي وأموي ، وستة لم نستطع تحديد زمنهم وإن كانت أسماءهم مألوفة في الكتب القديمة .

وهناك شاهدان الأول لربيعة الرقي وهو شاعر عباسي^(٢) ، والزمخشري لم يحتج به ، وإنما أورد بيته ليمثل لأسلوب رفضه الأصمعي . وكان الفارسي ذكر هذا البيت في المسائل العسكرية^(٣) ، وما ذكره الزمخشري لم يخرج عما قاله الفارسي في البيت . أمّا الشاهد الثاني فهو لأبي مهدية ، وهو بدوي فصيح عاش أيام بني العباس وروى عنه أبو زيد في نواتره ، وله ذكر في المعجمات .

(١) المفصل : ٢٣٦ .

(٢) المفصل : ١٦٣ .

(٣) المسائل العسكرية : ٥٢ .

بقي هناك شاهد تصحّف اسم قائله واضطربت فيه المصادر ، وذكر الزمخشري أنه أخذه من كتاب الحروف لأبي عمرو الشيباني^(١) ، وقد وجدت أبا عمرو يرويّه عن غسان ولم يذكر قائله .

والشواهد الباقية التي لم نهتد إلى قائلها بلغت أربعة وأربعين شاهداً ، لكنها في الوقت نفسه من الشواهد التي كثر دورانها في كتب النحو ومعجمات اللغة ، وربما لم ينفرد الزمخشري بالاستشهاد بأي واحد منها ، فمعظمها ورد في مجالس ثعلب وكتب المبرد والزجاجي والفارسي وابن جني . . وحتى لو تراءى لي أن الزمخشري انفرد بإيراد بعض الشواهد ، فإنني لا أستطيع ولا أجرؤ أن أقطع بتفرده ، لأن تراثاً نحويّاً هائلاً سبق الزمخشري ، ولم يصل إلينا منه إلا جزء . فإذا كنا عثرنا على عدد لا بأس به من هذه الشواهد في كتب الفارسي التي نشرت وفي المنصف والمحتسب والخصائص ، فما الذي يمنع أن نعثر على سائر الأبيات في كتب نحوية لم تنشر بعد ؟ ، وإن مثل هذا البحث سينحصر أخيراً في شواهد لا تتجاوز في عددها أصابع اليد ، وما أهونه من عدد بالقياس إلى ما احتج به الزمخشري .

وهنا يجب أن نشير إلى أن نصف الشواهد الشعرية في المفصل هي مما احتج به سيبويه في كتابه ، وكان الزمخشري يشير إلى ذلك في مواضع كأن يقول : وبيت الكتاب ، وأنشد سيبويه ، إلا أنه لم يلزم نفسه بذلك ، بل كان يأتي بالشاهد في سياقه من غير أن يشير إلى أنه من سيبويه أو غيره^(٢) .

(١) المفصل ١٤٩ والبيت هو :

فسلم على أيهم أفضل

إذا ما أتيت بني عامر

وانظر كتاب الجيم ٢ : ٢٦٤ .

(٢) انظر فهرس أبيات المفصل في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد ٦١ ج ٤ - ٦٢ ج ١ . وقد خرجنا هذه الشواهد ونسبناها إلى أصحابها ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً .

٤- الأمثال و كلام العرب :

احتج الزمخشري بطائفة لا بأس بها من أمثال العرب في "المفصل" وبلغت نحواً من ستة وعشرين مثلاً ، وهذا عدد كبير بالنسبة لحجم المفصل ، وخاصة إذا تذكرنا أن ابن السراج احتج في أصوله بخمسة عشر مثلاً فقط . واحتج الزمخشري كثيراً بعبارات العرب ، وكان لديه ذخراً وافراً من قراءاته وسماعه ، وكثير من هذه العبارات مما كثر دورانه في كتب النحاة واللغويين كقولهم : سبحان ما سخر كن لنا^(١) ، وسبحان ما سبغ الرعد بحمده^(٢) ، واذهب بذي تسلم^(٣) ، ولا ها الله ذا^(٤) . وذلك إضافة إلى عشرات النماذج النحوية المقتبسة مما شاع استعماله في أهل اللسان أو مما سمع منهم .

شروح المفصل :

حل المفصل محل الإيضاح في مجالس التعليم ، ودأب العلماء في شرحه والتعليق عليه ونظمه واختصاره وتخصيص الكتب لشواهده ، وسنقدم فيما يلي ثبناً بما وقعنا على ذكره من شروح المفصل أو شواهده أو منظوماته لنرى كيف تجلّى اهتمام العلماء على مدى أجيال متتالية بهذا الكتاب .

١- شرح للزمخشري على المفصل (ت ٥٣٨) :

ذكره بروكلمان^(٥) ، وذكر أن منه نسخة بليدن ١٦٤ ،

(١) الفصل ١٤٦ والأصول ٢ : ١٣٥ .

(٢) الموضع السابق من المفصل .

(٣) الفصل ٩٩ والأصول ٢ : ١٥ .

(٤) الفصل ٣٤٨ والأصول ١ : ٣٩٥ .

(٥) تاريخ الأدب العربي ٥ : ٢٢٥ .

وثميننا ١٥٤ ، ويبدو أن ماسماه شرحاً هو نفسه ما أطلق عليه
البغدادي اسم " حواشي المفصل " ^(١) أو شرح بعض مشكلات
المفصل ^(٢)

٢- شرح رضي الدين الطباخي .

٣- شرح تاج الأئمة الحداوي .

٤- شرح أبي حنيفة .

٥- شرح يعقوب الجندي .

٦- شرح للإمام فخر الدين الرازي محمد بن عمر (تـ
٦٠٦هـ) :

ذكر القفطي هذا الشرح ، ووجه إليه سهام نقده وتجريحه ،
وأشار إلى صغر حجمه ^(٣) وذكر طاش كبرى زادة ^(٤) أن الإمام
الرازي لم يتم هذا الشرح . ووضع الدكتور محمد صالح الزركان
هذا الشرح ضمن الكتب المشكوك بصحة نسبتها للرازي . ولكننا
نرى أن نقد القفطي لكتاب الرازي وهما من وفيات قرن واحد
يدل على صحة هذه النسبة لقرب العهد بين الرجلين . وعلى كل
فإن الجدل حول هذا الكتاب عقيم لأنه مفقود ولم يرد له ذكر فيما

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ٢ : ١١٢ ، ١٤٤ . وفي الموضع الثاني قال البغدادي : " ونقل
ابن المستوفي عن الزمخشري في " مناهي " على المفصل .

(٢) حاشية على شرح بابت معاد للبغدادي ١ : ١٠٩ وبغية الوعاة ٢ : ٢٨٠ . ومن الجدير
بالذكر ههنا أن الدكتور عبد الرحمن العيمين ذكر في مقدمته لكتاب التخمير الشروح
التالية : شرح رضي الدين الطباخي وشرح تاج الأئمة الحداوي وشرح أبي حنيفة وشرح
يعقوب الجندي وقال : إن هؤلاء الشراح الأربعة من تلاميذ الزمخشري ، وإن الإمام
الإسفندري ذكر شروحهم في شرحه المسمى المقتبس / التخمير ١ : ٤٧ .

(٣) إنباه الرواة ٤ : ٤٢ ، ٤٣ .

(٤) مفتاح السعادة ٢ : ١١٨ .

اطلعنا عليه من فهارس المخطوطات^(١) .

٧ - شرح محمد بن سعد المروزي (ت ٦٠٩ هـ) :

ذكره القفطي ، ووصف شرحه " بأنه وقف مع الألفاظ النحوية والمعاني العربية ، ولم يتعرض لشرح العبارة الزمخشيرية"^(٢)

وسمى كتابه : المحصل . وذكر بروكلمان أن من هذا الشرح نسخة في بريل ١٣٤ أول - ٣٠٧ ثان^(٣) .

٨ - شرح المفصل للمطرزي (ت ٦١٠ هـ) :

ذكره البغدادي منتقداً شرح المطرزي لشاهد من شواهد المفصل^(٤) .

٩ - شرح الفضل بن أبي السعد العصفيري ت ٦١٤ هـ من علماء اليمن .

١٠ - شرح العكبري أبي البقاء (ت ٦١٦ هـ) :

سمّاه بروكلمان : المحصل^(٥) ، وذكر منه نسخاً عديدة في مكتبات العالم : جازيت ٣٢٧ - القاهرة ثان ٢ : ١٢٧ - طهران : سيبه سالار ٢ : ٣٨٢ ، ٣٨٤ ومنه مختصر باسم " المسترشد "

(١) انظر بحث جورج قناتي : " فخر الدين الرازي ، قهيد للدراسة حياته ومؤلفاته " وهو بحث منشور في كتاب " إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين : ١٩٣ " وانظر أيضاً كتاب فخر الدين الرازي للدكتور محمد صالح الزركان ص ١٢٩ وكتاب الدكتور محسن عبد الحميد : الرازي مفسراً ٤٤

(٢) إنباه الرواة ٤ : ٤٣ .

(٣) تاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٦ وانظر هدية العارفين : ٣٨ ، ٤١ وبغية الوعاة ١ : ١١١ وانظر التخمير ١ : ٤٨

(٤) خزنة الأدب ١ : ٨٤ وفي طبعة هارون ١ : ١٧٥

(٥) ذكره في مقدمة التخمير ١ : ٤٨

للعكبري نفسه : باتنه ١ : ١٦٤ رقم ١٦٠٥ بنكيور : ٢٠ :
٢٢٤ وفي مكتبة جستربيتي بدبلن برقم ٣١٢٨ باسم المحصل في
شرح المفصل^(١) . وفي مكتبة هافننس بكوننهامجن ١٧٦ نحو .
١١- شرح الخوارزمي أبي محمد مجد الدين القاسم بن الحسين
المعروف بصدر الأفاضل (ت ٦١٧ هـ)

وله على المفصل ثلاثة شروح : شرح سماه التخمير منه نسخة
في المتحف البريطاني ثان ٩٢٧ وفي المكتبة الظاهرية بدمشق ١٦٧
(عمومية ٧٥) ١٢٦ . وله شرح وسيط ومختصر^(٢) .

ونقل عنه البغدادي كثيراً . وعلق الأستاذ عبد السلام هارون
على اسم الخوارزمي بقوله : له على المفصل التخمير أو التخمير
والجمرة^(٣) . وذكر البغدادي أيضاً التحبير لصدر الأفاضل ، فهل
كتاب التحبير غير التخمير ؟ وذكر الأستاذ هارون كتاب شرح
آيات المفصل لبعض فضلاء العجم المسمى بالتخمير ، وعلق على
ذلك " بأن الراجح أنه صدر الأفاضل الخوارزمي "^(٤) والتخمير كما
وصفه فهرس مخطوطات النحو في الظاهرية كتاب في شرح المفصل
وليس في شرح آياته فقط^(٥) .

(١) تاريخ الأدب العربي ٥ : ٢٢٥ وانظر التخمير ١ : ٤٨

(٢) تاريخ الأدب العربي ٥ : ٢٢٥ وانظر تاج التراجم ٥٠ برقم ١٥٠ ونشر التخمير في
أربعة مجلدات بتحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين .

(٣) فهرس الخزانة ١٣ : ١٠٨ وانظر شرح آيات المغني للبغدادي ٢ : ١٤١

(٤) فهرس الخزانة ١٣ : ١٠٧

(٥) فهرس مخطوطات النحو في الظاهرية : ٨٣ وكذلك ورد وصفه في فهرس مخطوطات المتحف
البريطاني وذكر في خاتمته أنه انتهى من تأليفه سنة ٦١١ هـ والموجود منه في المتحف
البريطاني المجلد الثاني في ٢٨٧ ورقة .

١٢- شرح الخاوراني أبي الفضل أحمد بن أبي بكر (تـ ٦٢٠ هـ) ذكره ياقوت وقال إنه لم يره وإنما ذكر له^(١) .

١٣- شرح ضياء الدين بن العجمي (تـ ٦٢٥ هـ) منه نسخة في مكتبة (بني جامع) رقم ١١٠٢ وانظر التخمير ١ : ٤٩

١٤- شرح عبد اللطيف البغدادي (تـ ٦٢٨ هـ) له شرح أوائل المفصل . ذكر في مقدمة التخمير .

١٥- شرح ابن الخباز الموصلبي (تـ ٦٣٨ هـ) لم يتمه . ذكر في مقدمة التخمير .

١٦- شرح أبي العباس أحمد بن محمد المقدسي (تـ ٦٣٨ هـ) ذكر في مقدمة التخمير .

١٧- شرح البكري أحمد بن محمد أبي العباس الشريشي (تـ ٦٤٠ هـ) ذكره السيوطي^(٢) .

١٨- شرح سيف الدين الروزناني ٦٤١ هـ . له مختصر في مكتبة أيا صوفيا برقم ٤٥٣٣ ذكر في مقدمة التخمير

١٩- شرح أبي الحسين بن فتوح (تـ ٦٤٢ هـ) ذكر في مقدمة التخمير .

٢٠- شرح ابن يعيش (تـ ٦٤٣ هـ) وسرد الكلام عنه مفصلاً .

ذكر بروكلمان أن منه نسخاً مخطوطة في (سليم آغا ١١٦٨) ، وبنكيبور ٢٠ / ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ والقاهرة ثان : ٢ :

(١) لإرشاد الأريب ٢ : ٢٣٨ وبغية الوعاة ١ : ٢٩٩ .

(٢) بغية الوعاة ١ : ٣٦٠ .

١٣٦٠ . ونشره " يان " في ليبزج سنة ١٨٨٢ م وعن هذه النشرة أخذت طبعة القاهرة التي تتداولها ، وألحقت بها بعض الحواشي^(١) .

٢١- شرح السخاوي علم الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت ٦٤٣ هـ) :

وسمى شرحه " المفضل في شرح المفصل " ذكر بروكلمان له نسخة وهي في ليدن ١٦٥ وفي باريس ٤٠٠٤ قطعة منه . وفي الأسكوريال ثان ٦١ والقاهرة ثان ١٣٦ ، ١٦٢ ورامبور ١ : ٥٥٦ رقم ٢٥٨^(٢) . ووهم بروكلمان عندما عدّ كتاب (سفر السعادة وسفير الإفادة)^(٣) شرحاً للمفصل ، وهو لاهلاقة له به ، وتابعه على ذلك الدكتور فاضل السامرائي^(٤) ، وزاد الأستاذ هارون الوهم وهماً عندما علق على شرحي السخاوي فقال : "أحدهما هو سفر السعادة والآخر شرح أحاجي الزمخشري"^(٥) ، وهما لاهلاقة لهما بالمفصل . ونقل السيوطي عن هذا الشرح^(٦) وكذلك عبد القادر البغدادي^(٧) .

٢٢- شرح ابن النجار البغدادي ، محب الدين - أو مجيب الدين - أبي عبد الله محمد بن محمود (ت ٦٤٣ هـ) : ذكره حاجي خليفة^(٨) .

(١) تاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٥ .

(٢) تاريخ الأدب ٥ : ٢٢٥ .

(٣) نشره مجمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق الأستاذ محمد أحد الدالي .

(٤) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : ١٠٣ .

(٥) فهرس الخزنة ١٣ : ١٠٧ حاشية رقم ١ .

(٦) نقل عنه في كتابه الأشباه والنظائر في النحو . انظر فهرس الكتاب .

(٧) في كتابه شرح أبيات مغني اللبيب وفي الخزنة : انظر فهرس الكتابين .

(٨) كشف الظنون ٢ : ١٧٧٥ .

٢٣- شرح المنتجب بن أبي العز بن رشيد أبي يوسف
الهمداني المقرئ (ت ٦٤٣ هـ) : ذكره طاش كبرى زادة
وغيره^(١) .

٢٤- شرح أبي علي الشلوبين (٦٤٥ هـ) وهو حواش
وتعليقات على كتاب المفصل . منه نسخة في تشستريتي ٥٠٢٦
وأخرى في الزاوية الحمزاوية في المغرب ١٢٤٨ م . ذكر في مقدمة
التخمير وقد نقل عنه البغدادي في شرح أبيات المغني ٦ : ٢٥٥
وانظر فهارس الخزانة ١٣ : ١٠٧

٢٥- شرح ابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن عمر (ت
٦٤٦ هـ) : وسمى شرحه بالإيضاح ، ونقل عنه النحاة
كالسيوطي في الأشباه ، والبغدادي في الخزانة وشرح أبيات مغني
اللييب وحاشيته على شرح بانث سعاد . ومنه نسخ مخطوطة في
أنحاء العالم ذكرها بروكلمان^(٢) ولن نكرر ذكرها نظرا لنشر
الكتاب^(٣) . وإنما سنضيف ذكر مخطوطة هامة اكتشفت ضمن
مخطوطات عباس حلمي القصاب ووصفت بأنها نفيسة^(٤) .

٢٦- شرح القفطي ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف
(٦٤٦ هـ) :

نسب هذا الشرح إليه في كشف الظنون^(٥) ، ولم يذكر
القفطي لدن حديثه عن شروح المفصل أن له شرحا^(٦) .

(١) مفتاح السعادة ٢ : ٥٥٤ وانظر شذرات الذهب ٥ : ٢٢٧ .

(٢) تاريخ الأدب ٥ : ٢٢٥ .

(٣) نشر الجزء الثاني منه في بغداد عام ١٩٨٣ بتحقيق د . موسى بناي العلي . ولم أره .

(٤) مجلة المورد : المجلد السادس ، العدد ١ : ٢٦٠ .

(٥) كشف الظنون ٢ : ١٧٧٥ .

(٦) إنباه الرواة ٤ : ٣٩ وما بعدها .

٢٧- شرح عبد الظاهر بن نشوان (ت ٦٤٩ هـ) ذكره في مقدمة التخمير .

٢٨- شرح ابن عمرون الحلبي محمد بن محمد (ت ٦٤٩ هـ) :

نقل عنه البغدادي في شرحه لأبيات مغني اللبيب وفي حاشيته على شرح بانت سعاد^(١) .

٢٩- شرح الأنصاري عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني (ت ٦٥١ هـ) :

وسمى شرحه " المفضل " ذكر بروكلمان أنه منه نسخة في الأسكوريال . ثان ٦١^(٢) .

٣٠- شرح الأنصاري عبد الواحد الزملكاني ٦٥١ هـ . وهو الشرح المختصر واسمه " غاية المحصل في شرح المفصل " ومنه نسخة تامة في مكتبة فيض الله ٢٠٠٩ ذكر في مقدمة التخمير .

(٣١) شرح ابن أبي الحديد ٦٥٥ هـ . ذكر في مقدمة التخمير

٣٢- شرح المفصل للمظهري . فرغ من تأليفه سنة ٦٥٩ هـ :

وهو مظهر الدين محمد ، سمى شرحه " المكمل " وذكره البغدادي ونقل عنه . وذكر بروكلمان أن منه نسخة في الأسكوريال ٦٠ والجزائر ٤٣ وباريس ٦٤٣٨ والمتحف البريطاني ٦٥٢^(٣) .

(١) انظر حاشية على شرح بانت سعاد ١ : ٧١١ وبغية الوعاة ١ : ٢٣١ .

(٢) تاريخ الأدب ٥ : ٢٢٦ وبغية الوعاة ٢ : ١١٩ وهدية العارفين ١ : ٦٣٥ .

(٣) الخزائن ١ : ٥٣ ط هارون وفهارسها ١٣ : ١٠٨ وتاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٦ .

٣٣- شرح عبد الوهاب بن أحمد الزنجاني ٦٦٠ هـ ذكر في مقدمة التخمير .

٣٤- شرح علم الدين اللورقي الأندلسي القاسم بن أحمد (ت- ٦٦١ هـ) :

وسمى شرحه الموصّل ، ومنه نسخة بمكتبة سليم آغا ١١١٧ ونقل عنه السيوطي في الأشباه كما نقل عنه البغدادى^(١) .

٣٥- شرح أبي شامة المقدسي ٦٦٥ هـ . ذكر في مقدمة التخمير

٣٦ - شرح ابن مالك أبي عبد الله محمد بن عبد الله (ت- ٦٧٢ هـ) :

ذكر هذا الشرح حاجي خليفة ، ولم أر له ذكراً في منظومة الشيخ تاج الدين بن مكتوم التي نظم فيها مؤلفات ابن مالك ، واقتصر فيها على ذكر نظم ابن مالك للمفصل ، وسيرد ذكره . أما بروكلمان فإنه ذكر لابن مالك كتاباً باسم " ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل " - الظاهرية بدمشق ٦٤ ، ٥٥ رقم

(١) تاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٦ وفهارس الخزانة ١٣ : ١٠٧ ، ١٠٩ ، ومن الجزء الأول من هذا الشرح ثلاث نسخ ، الأولى في مكتبة أسعد أفندي في تركيا برقم ١٦٦ ونسخة في مكتبة شهيد علي في تركيا برقم ٢٤٨١ ونسخة في مكتبة آية الله مطهري " سبه سالار " سابقاً في طهران برقم ١١٨١ . ومن الجزء الثاني نسخة واحدة في دار الكتب المصرية ٢٩٢ نحو ومن الجزء الثالث نسخة واحدة في مكتبة شهيد علي برقم ٢٤٨٢ ومن الجزء الرابع نسخة واحدة في مكتبة شهيد علي برقم ٢٤٨٢ ومن الجزء الخامس وهو الأخير نسخة واحدة في مكتبة شيخ الإسلام أسعد أفندي بتركيا برقم ١٦٧ . والجزء الثالث من هذا الكتاب نسب خطأ إلى أبي البقاء العكبري في فهارس دار الكتب المصرية . انظر مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد ٣٢ ج ١ ص ١٣٦ . وقد جعل الدكتور عبد الباقى الخرجي من هذا الشرح موضوعاً لرسالة الدكتوراة في جامعة الأزهر .

٢٠. والمخطوط كتاب لغوي صغير يشرح معاني الكلمات الغريبة التي ذكرها الزمخشري في أبنية الأسماء^(١).

٣٧- شرح محمد بن علي بن يعيش ٦٨٠ هـ . ذكر في مقدمة التخمير .

٣٨- شرح أبي جعفر اللبلي ٦٩١ هـ . ذكر في مقدمة التخمير .

٣٩- شرح الشيخ أبي عاصم علي بن عمر بن الخليل بن علي الفقيهي ت ٦٩٨ هـ :

وسمى شرحه " المقتبس في توضيح مالتبس " ومؤلفه هو المعروف بالفخر الأسفيذاري نسبة إلى أسفيذار ، وهي بلدة كبيرة فيما وراء النهر . ونقل عنه البغدادي^(٢) .

٤٠- شرح محمد بن علي بن دهقان النسفي الكندي ٧٠٠ هـ سماه (المقاليد) الظاهرية ١٨١٢ عام . ذكر في مقدمة التخمير .

٤١- شرح الحسين بن علي الشيخ حسام الدين السنغافى الحنفي توفي بحلب ٧١١ هـ أو ٧١٠ هـ قال السيوطي : وله شرح المفصل ، ذكر في أوله أن قرأه على حافظ الدين البخاري سنة ست وسبعين وستمائة ، وذكر أنه سماه " الموصل " جمع فيه الإقليد والمقتبس^(٣) .

(١) كشف الظنون ٢ : ١٧٧٤ ومنظومة تاج الدين في بغية الوعاة ١ : ١٣١ في ترجمة ابن مالك . وأبنية الأسماء مخطوط في الظاهرية برقم ١٥٩٣ . وقد نشرناه محققاً في مجلة معهد المخطوطات العربية بالكويت ، المجلد ٣٣ ج ١ . سنة ١٩٨٩ وتاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٧ .

(٢) كشف الظنون ٢ : ١٧٧٦ - هدية العارفين ١ : ٧١٥ معجم المؤلفين ٧ : ١٥٨ ، لهارس الخزانة ١٣ : ١٠٧ .

(٣) بغية الوعاة ١ : ٥٣٧ وتاج الواجم ٢٥ برقم ٦٣ وانظر كشف الظنون ١٧٧٦ .

٤٢- شرح فخر الدين الصلغوري ٧١٣ هـ وهو الذي ينسب لفخر الدين الرازي (عرائس المفصل) ذكره في مقدمة التخمير .

٤٣- شرح يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم ، توفي باليمن ٧٤٥ هـ وهو مؤلف كتاب الطراز . وسمى شرحه " المحصل في كشف أسرار المفصل " أو : المحصل لكشف . . . " وكان تأليفه سنة ٧١٢ هـ . وذكر بروكلمان أن منه نسخة في برلين ٦٥٢١ ، والفاتيكان ثالث ١٠٢١^(١) .

٤٤- شرح عماد الدين يحيى بن أحمد الكاشي ٧٤٦ هـ . ذكره في مقدمة التخمير .

٤٥- شرح أحمد بن الحسين بن يوسف الجار بردي ٧٤٦ هـ منه نسخة في دار الكتب المصرية ٢٢ م نحو . ذكر في مقدمة التخمير .

٤٦- شرح المرادي بدر الدين الحسن بن قاسم (تـ ٧٤٩ هـ) :

ذكر هذا الشرح في ترجماته ، ويبدو أنه حتى الآن في حكم المفقود^(٢) .

٤٧- شرح محمد بن حسام الهروي توفي بعد سنة ٧٥١ هـ له نسخة في مكتبة (لاله لي) رقم ٣٤٤٩ ذكر في مقدمة التخمير

(١) البدر الطالع ٢ : ٣٣١ وكشف الظنون ٢ : ١٧٩٥ وتاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٦

والأعلام ٩ : ١٧٤ ط ٣ ومعجم المؤلفين ٣ : ١٩٥

(٢) بغية الوعاة ١ : ٥١٧ وحسن المحاضرة ١ : ٣٠٩ وكشف الظنون ٢ : ١٧٧٤ ومعجم المؤلفين ٣ : ٢٧١

٤٨- شرح محمد بن أبي بكر الهروي ، معاصر لسابقه . منه نسخة في مكتبة لاله لي برقم ٣٤٤٧ ذكر في مقدمة التخمير .
٤٩- شرح أبي القاسم اليميني ٧٦٠ هـ . ذكر في مقدمة التخمير .

٥٠- شرح أبي زيد محمد بن عبد الرحمن السدوسي اليميني سنة ٧٧٤ هـ ذكر في مقدمة التخمير .

٥١- شرح شمس الدين بن الصائغ تـ ٧٧٦ هـ (المجد المؤئل في شرح المفصل) ذكر في مقدمة التخمير .

٥٢- شرح جلال الدين التبانى الأندلسي تـ ٧٩٢ هـ ذكر في مقدمة التخمير

٥٣- شرح تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الخجندی (توفي في القرن الثامن) : نقل عنه البغدادي وسمى شرحه بالإقليد ، وذكر بروكلمان أن منه مخطوطات في : الأسكوريال ٦٢ وباريس ٤٠٠٣ والامبروز يانا ١٠٥ . وتصحف الخجندی في تاج التراجم وكشف الظنون إلى الجندی^(١) .

٥٤- شرح ابن هطيل علي بن محمد النجری الیمانی المتوفى في صنعاء سنة ٨١٢ هـ . شرح المفصل وسمى شرحه : التاج المکمل بجواهر الآداب في شرح المفصل . منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية رقم ١٥٦ نحو ، تیمور^(٢)

(١) لهارس الخزانة ١٣ : ١٠٧ . كشف الظنون ١١٥٥ - تاج التراجم ١٦ تاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٦ .

(٢) البدر الطالع ١ : ٤٩٣ - الأعلام ٥ : ٧٧ مجلة معهد المخطوطات المجلد ٣٢ ج ١ ص ١٤٠ .

٥٥ - شرح المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى (ت - ٨٤٠ هـ) : وسماه " التاج المكلل " منه نسخة في المتحف البريطاني ثان ٩٢٨^(١) .

٥٦ - شرح أحمد بن داود الخالدي اليميني ت - ٨٨٠ هـ ذكر في مقدمة التخمير .

٥٧ - شرح المفصل للمظفري : نقل عنه البغدادي^(٢) .

٥٨ - شرح الإمام المحقق نجم الدين عثمان بن الموفق الأذكاني: وسمى شرحه العقارب^(٣) .

٥٩ - شرح أحمد بن محمد بن لقمان اليميني ١٠٣٩ هـ . ذكر في مقدمة التخمير .

٦٠ - وهناك شرح نسب لمحمد عبد الغني سماه المؤول في شرح المفصل . وذكرت دائرة المعارف أنه طبع في كلكتا سنة ١٣٢٢ هـ . وربما كان محمد عبد الغني هو نفسه محمد بن عبد الغني الأردبيلي الذي ذكر بروكلمان أن وفاته كانت سنة ١٠٣٦ هـ ، وذكر خلافا كبيرا في تاريخ وفاته^(٤) .

٦١ - شرح محمد الطيب المكي الهندي: وسمى شرحه " الوشاح الحامدي المفصل على مخدرات المفصل " طبع بالهند سنة ١٨١٨ م^(٥) .

٦٢ - شرح عبد العزيز بن أبي الغنائم الكاشي ؟ هناك نسخة

(١) البدر الطالع ١ : ١٢٢ ، ١٢٦ ، تاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٧ معجم المؤلفين ٢ : ٢٠٦ .

(٢) فهارس الخزائن ١٣ : ١٠٧ .

(٣) كشف الظنون ٢ : ١٧٧٦ .

(٤) انظر دائرة المعارف الإسلامية ١٠ : ٤٠٤ . وتاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٨ .

(٥) تاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٧ .

- بخطه في مكتبة (ملي) بايران ١٣٩٢ ذكر في مقدمة التخمير .
- ٦٣- شرح لمجهول :
- منه قطعة من المتحف البريطاني برقم ١٠٣١^(١) .
- ٦٤- شرح في المكتبة الملكية بالرباط (مجهول) ذكره في مقدمة التخمير .
- ٦٥- شرح في مكتبة ابن يوسف في مراكش ناقص الآخر ذكره في مقدمة التخمير .
- ٦٦- شرح آخر في المكتبة نفسها ذكره في مقدمة التخمير
- ٦٧- شرح في مكتبة المتحف العراقي (الجزء الرابع) ذكره في مقدمة التخمير .
- ٦٨- شرح في مكتبة (رباط مظهر) بالمدينة المنورة (قطعة منه) ذكره في مقدمة التخمير .
- ٦٩- شرح لمجهول في المتحف البريطاني ، مؤلفه أندلسي كما يبدو ، رقمه ١٢٤٤ ذكره في مقدمة التخمير .
- ٧٠- شرح لمجهول في طهران في مكتبة (ملي) كتب سنة ٧١٦ هـ رقم ١٤٩٥ ذكره في مقدمة التخمير
- ٧١- شرح لمجهول في طهران في مكتبة فيضية ١٢٢٤ ذكره في مقدمة التخمير .
- ٧٢- شرح في مراد منلا ١٦٨٥ .
- ٧٣- حاشية جيدة جميلة الخط في المكتبة الوطنية بتونس .
- ٧٤- شرح لمجهول في قونية .
- هذه جملة الشروح التي استطعنا استخراجها للمفصل ، وهي

(١) تاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٨ ، وانظر مقدمة التخمير ١ : ٥٦ .

حتماً متفاوتة في قيمتها وفي حجمها^(١) ، ورأينا أن أحدها كان جمعاً بين شرحين^(٢) . وكما اهتم العلماء بشرحه كذلك اهتموا بنظمه وشرح شواهد ، وتلخيصه ، وهذه أسماء منظوماته التي ذكرت خلال تراجم الرجال من النحاة .

١- منظومة أبي نصر فتح بن موسى الخضراوي القصري (تـ ٦٦٣ هـ)^(٣) . وهو أندلسي الأصل ، رحل إلى المشرق ، وأولع بنظم العلوم فنظم المفصل وسيرة ابن هشام وإشارات ابن سينا وغيرها .

٢- منظومة أبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (تـ ٦٦٥ هـ)^(٤) .

٣- منظومة ابن مالك النحوي^(٥) .

٤- نظم المفصل لطاووس العراقي ذكره في مقدمة التخمير .
ومن مختصرات المفصل :

١- مختصر عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندراني (تـ ٦١٢ هـ)^(٦) .

(١) انظر إنباه الرواة ٤ : ٣٩ وما بعدها .

(٢) الإشارة إلى شرح الفخر الاسفيلاري . كشف الظنون : ١٧٧٧ .

(٣) طبقات الشافعية للأسنوي ٢ : ٤٥٢ برقم ١١٣٤ ، وبغية الوعاة ٢ : ٢٤٢ ونظمه للسيرة النبوية لايزال مخطوطاً ، ومنه المجلد الأول في ٨١٨٣ بيت في المكتبة الخديوية بمصر .
وانظر حسن المحاضرة ١ : ٢٣٤ وطبقات الشافعية للسبكي ٥ : ١٤٦ ومعجم المؤلفين ٨ : ٥٥٠ .

(٤) طبقات الشافعية للسبكي ٥ : ٦١ وللأسنوي ٢ : ١١٨ وبغية الوعاة ٢ : ٧٧ ومعجم المؤلفين ٥ : ١٢٥ .

(٥) بغية الوعاة ١ : ١٣١ .

(٦) بغية الوعاة ٢ : ١٠٧ وكشف الظنون ١٧٧٦ ومعجم المؤلفين ٥ : ٣١٩ .

٢- مختصر شمس الدين محمد بن يوسف القونوي (ت ٧٨٨ هـ)^(١)

أما الشروح الخاصة بشواهد المفصل فهي :

١- شرح أبيات المفصل لمكي بن ريان الماكسيني ذكره في مقدمة التخمير .

٢- شرح شواهد المفصل لفخر الدين الخوارزمي (ت ٦١٧ هـ)^(٢)

٣- شرح أبيات المفصل للمبارك بن المستوفى (ت ٦٣٨ هـ) ونقل عنه البغدادي^(٣) .

٤ - أمالي ابن الحاجب على أبيات المفصل (ت ٦٤٦ هـ) .
نقل عنه البغدادي^(٤) .

(١) كشف الظنون ١٧٧٦ ومعجم المؤلفين ٢ : ١٢٢ .

(٢) فهرس الخزانة ١٣ : ١٠٨ وتاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٧ . ومنه نسخة في الظاهرية حسب فهرس مخطوطات النجف رقم ٣٣٤٣ .

(٣) انظر فهرس شرح أبيات المغني ٨ : ١٠٨ وفهرس الخزانة ١٣ : ١٠٨ ومنه نسخة في ٢٣٤ ورقة في تركية : آقحصار ، زين الزادة ، رقم ٥١ ، انظر نوادر المخطوطات العربية في تركية ١ : ١٨٠ .

(٤) انظر فهرس شرح أبيات مغني اللبيب ٨ : ٤٤٣ وفهرس الخزانة ١٣ : ١٩ وحاشية البغدادي على شرح بانت معاد ١ : ٦٥٨ ونقل عنه الدلاني في نتائج التحصيل انظر على سبيل المثال المجلد الأول ، الجزء الثالث : ١٠٤٥ ، ١١١٩ ، ١١٧٥ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ .

٥ - شرح أبيات المفصل للصغاني رضي الدين حسن بن محمد (ت ٦٥٠ هـ) ^(١) .

٦ - شرح شواهد المفصل للمراغي نقل عنه البغدادي . جاء في مقدمة التخمير ١ : ٥٦ أن هذا الكتاب تعاون على تأليفه أحمد بن أحمد بن عطاء البخاري وشيخه عز الدين المراغي ت ٦٦٦ هـ وقال صاحب المقدمة إنه وقف على ثماني نسخ خطيه منه ^(٢) .

٧ - شرح شواهد المفصل للكرماني نقل عنه البغدادي ^(٣)

٨ - المفضل في شرح شواهد المفصل لبدر الدين النعساني الحلبي ^(٤) ، وهناك شروح للشواهد أيضاً لم تذكر أسماء مؤلفيها ^(٥) .

كما ذكرت حاشية للشلوين (ت ٦٤٥ هـ) على المفصل نقل عنها البغدادي وسمها التعليقة ^(٦) .

وصنف بعض العلماء كتباً في مأخذهم على المفصل وهم :

١ - الشرف محمد بن عبد الله المريسي (ت ٦٥٥ هـ) قال حاجي خليفة : " إنه أخذ على الزمخشري سبعين موضعاً أقام على خطئه البرهان " ^(٧) .

(١) بغية الوعاة ١ : ٥٢٠ وتاج التراجم ٢٤ برقم ٠٦١ وذكر الأستاذ عدنان الدوري جريدة المراجع التي ذكر فيها هذا الشرح في الحاشية ٢٥ في كتاب الشوارد في اللغة للصغاني ص ٥٧ وقال " :

ذكر ابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين (ورقة ١٢٣) أنه له - أي للصغاني - شرح المفصل ، والصواب : شرح أبيات المفصل ، حيث لم يذكر أحد من المتقدمين ذلك " .

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب ١ : ٣٧٦ .

(٣) شرح أبيات المغني ٨ : ٢٢ وانظر فهرس الخزانة ١٣ : ١٠٩ وبغية الوعاة ٢ : ٢٧٩ .

(٤) بدر الدين النعساني توفي بحلب سنة ١٩٤٣ وهو من أعضاء الجمع العلمي العربي بدمشق .

(٥) مثلاً هناك حاشية على المفصل ، وهي شرح لأبياته في الظاهرية ٨٥١٩ ، وهناك نسخة من

شرح شواهد بدون اسم المؤلف في الظاهرية أيضاً ١٨٢٢ .

(٦) فهرس الخزانة ١٣ : ١٠٧ وشرح أبيات المغني ٦ : ٢٥٥ .

(٧) بغية الوعاة ١ : ١٤٤ ولله المرمي ، وكشف الظنون ١٧٧٥ .

٢- أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي الأندلسي (تـ ٦٢٥ هـ) صنف كتاباً سماه " التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه " (١)

إن ما تقدم ذكره من شروح المفصل وشروح شواهدة ومنظوماته ومختصراته والمآخذ عليه ، يصور لنا مدى اهتمام العلماء بهذا الكتاب الذي أضحى الكتاب الأساسي لتعليم النحو في القرن السادس الذي تم فيه وضع تسعة عشر شرحاً ما بين سنة ٦٠٦ وسنة ٦٩٨ هـ واستمر تأثيره إلى ما بعد ذلك ، فإذا كان هذا مبلغ اهتمام المتقدمين بالمفصل ، فماذا رأى فيه المحدثون وما موقفهم منه؟

مناقشات حول المفصل في آثار المحدثين

اهتم المحدثون بالمفصل ، وكتبوا حوله البحوث الموجزة والبحوث الضافية ، وتباينت آراؤهم فيه بين المبالغة في قيمته والرفع من شأنه ، وبين الاعتدال في تقديره والحكم عليه بعين العدل والإنصاف .

وسأعرض فيما يلي آراء من وقفت لهم على رأي في المفصل ثم أعقب عليها .

آراء الدكتور حسن عون (٢)

وسأقف في البداية مع آراء الدكتور حسن عون ، الذي يرى أن الدراسات اللغوية شهدت عصرها الذهبي في الفترة الممتدة من

(١) بغية الوعاة ٢ : ٣٦٢ وكشف الظنون ١٧٧٦ .

(٢) الإحالات ههنا على كتابه " تطور الدرس النحوي " .

سيبويه إلى الزمخشري ، واستشهد بقول أحد الأساتذة الفرنسيين بأنه " لم تخدم أية لغة على ظهر الأرض بمثل ماخدمت به اللغة العربية في العصور القديمة والوسطى " وعقب الدكتور حسن على ذلك بقوله : " غير أن أضواء هذه الفترة لم تسلط على هيكل النحو كما سلطت على المباحث اللغوية الأخرى التي تخدمه وتدعمه وتشد من أزره ، فبقي تقريباً على عهدنا به لدى سيبويه ، حتى جاء الزمخشري فتمرد عليه وجدد فيه ، وأعمل في مباحثه ما يشبه عملية الهدم والبناء "^(١) ونستطيع أن نستنتج من كلام الدكتور حسن النتائج التالية :

أولاً : استمرار جمود النحو بعد سيبويه حتى مجيء الزمخشري .

وثانياً : الزمخشري كان متمرداً .

وثالثاً : الزمخشري كان مجدداً ، هدم وبنى .

وتابع الدكتور عون عرض رأيه بقوله : " كان الزمخشري فريداً في اتجاهه هذا من بين معاصريه الذين كانوا يحترمون القديم ، ويتمسكون به ويحرصون على الحفاظ عليه ، ومن أجل ذلك ساغ لنا أن نقول : إن الزمخشري صاحب مدرسة نحوية جديدة ، وإن هذه المدرسة كانت بالغة التأثير في الدرس النحوي ، بل إنها استطاعت أن تحل محل مدرسة سيبويه في الأوساط العلمية ، ومن أجل ذلك ساغ لنا أن نعدل عن تسمية المدارس النحوية بأسماء أماكنها إلى تسميتها بأسماء أصحابها وأئمتها "^(٢) ونخلص من قراءة هذه الآراء إلى أن الدكتور عون يرى ما يلي :

يرى أولاً أن الزمخشري لم يكن يحترم القديم ولم يكن يحرص عليه .

(١) تطور الدرس النحوي : ٨٠ .

(٢) تطور الدرس النحوي : ٨٠ .

ويرى ثانياً أن الزمخشري صاحب مدرسة نحوية جديدة .
ويرى ثالثاً أنه بناءً على ما تقدم يجوز للدارسين أن ينسبوا
النحو إلى أصحابه دون تحفظ .

ثم تحدث الدكتور عون عن تقسيم المفصل إلى أربعة أقسام —
بما تقدم ذكره - وعقب على ذلك بقوله : " وألف المفصل دون أن
يكون في ذلك متأثراً بنظرية العامل ولا بنظرية المعمول ، ولا
بالمفصل بين قضايا النحو وقضايا الصرف ، هذه النظريات التي
أربكت النحاة وسببت لهم الكثير من الخلط والاضطراب " (١)

والزمخشري - حسب عبارات الدكتور حسن - حسم الموقف،
ووضع منهجاً حديثاً جريئاً وبارعاً لم يسبق إليه ، وبذلك يكون
" المفصل الذي اعتبر من حيث مادته وتصنيفه وطريقة معالجته
للقضايا النحوية ، أعظم كتاب ظهر بعد كتاب سيبويه " ولعل أهم
مميزاته أنه تخلص عن كل ما كان يشوب المؤلفات النحوية من الحشو
والاستطراد وذكر الخلافات ، كما تخلص عن التعليقات العقلية أو
المنطقية " " وهكذا حل كتاب المفصل في الأوساط اللغوية في أثناء
القرن السادس والسابع من الهجرة محل كتاب سيبويه في القرون
السابقة على الزمخشري " ورأى الدكتور عون : " أن المفصل يمتاز
بالأصالة المتمثلة بمخالفاته الكثيرة لسيبويه بالنسبة لبعض المسائل
الجزئية " وتجلت أصالة الزمخشري أيضاً " في استشهاده بأحاديث
الرسول ضارباً صفحاً عن صنيع سيبويه الذي لم يستشهد في كتابه
بحديث واحد " .

(١) المرجع السابق : ٨٤ .

ورأى الدكتور عون " أن أبرز ما يصور شخصية الزمخشري كعالم لغوي عظيم هو اتصافه بالاجتهاد في النحو " وضرب أمثلة من هذا الاجتهاد ، منها أن الزمخشري أضاف (كافة) في قوله في مقدمة الفصل " محيط بكافة الأبواب " ومنها أن " من " بمعنى " بعض " تكون اسماً ويجرى عليها ما يجري على الأسماء ، ومنها وجوب اقتران خبر عسى بأن^(١) .

هذه هي جملة آراء الدكتور حسن عون في الزمخشري عموماً وفي المفصل خصوصاً ، وسأرجى مناقشة هذه الآراء إلى ما بعد استعراض رأي غيره من الباحثين .

رأي الدكتور شوقي ضيف :

عقد الدكتور شوقي ضيف في كتابه " المدارس النحوية " فصلاً بعنوان : المدرسة البغدادية^(٢) ، وهي تسمية لنا منها موقف وفيها رأي ، وتحدث عن نخبة صنفهم في عداد هذه المدرسة كالزجاجي والفارسي وابن جني . ثم ذكر من سماهم بالبغداديين من المتأخرين ، وعد منهم ابن الشجري وأبا البركات الأنباري والزمخشري وابن يعيش .

وذكر الدكتور ضيف أننا " إذا تعقبنا آراء الزمخشري وجدناه يمثل الطراز البغدادى الذي رأيناه عند أبي علي الفارسي وابن جني، فهو في جمهور آرائه يتفق ونخبة البصرة الذين نهجوا علم النحو ووطأوا الطريق إلى شعبة الكثيرة ، ومن حين إلى حين يأخذ بآراء الكوفيين أو بآراء أبي علي أو ابن جني ، وقد ينفرد بآراء خاصة لم

(١) هذه الآراء نثرت في الصفحات ٨٤ إلى ١٠٥ في كتاب تطور الدرس النحوي .

(٢) المدارس النحوية من ٢٤٥ إلى ٢٨٧ .

يسبقه أحد من النحاة إليها" (١) .

وهذا الحديث وإن كان يتجه إلى الزمخشري ، إلا أنه في فحواه يتجه إلى " المفصل " على نحو مباشر بدليل قوله : " ويكفي أن نرجع إلى المفصل فسنراه يضع كتاب سيبويه نصب عينيه حتى ليصبح ملخصاً له أحياناً على نحو ما يلقانا في باب المفعول المطلق وصوره الكثيرة ، وغالباً ما يتابعه في آرائه النحوية " (٢) ويقول : " وجعله تشرّب روحه للمذهب البصري يعبر عن البصريين كما عبر عنهم أبو علي الفارسي وابن جني باسم : أصحابه . فهو في أغلب أحواله إما أن ينزع عن قوسهم جميعاً وإما أن ينزع عن قوس بعضهم " (٣) . . " وللمزمخشري بجانب اختياراته من المذاهب البغدادية والكوفية والبصرية آراء كثيرة ينفرد بها ، من ذلك ذهابه إلى أن " إذ " قد تقع مبتدأ . . " (٤) ويمكن أن نرتب هذه الآراء التي نثرها الدكتور شوقي ضيف على النحو التالي:

- الزمخشري في جمهرة آرائه يأخذ بآراء علماء البصرة لأن روحه تشربت مذهبهم .

- والمفصل في بعض مواضعه يغدو وكأنه ملخص لسيبويه .

- والمؤلف يعبر عن البصريين بقوله " أصحابنا " .

وهو يأخذ بآراء أبي علي وابن جني وقد يأخذ بعض آراء

(١) المدارس النحوية : ٢٨٤ .

(٢) الموضوع السابق .

(٣) الموضوع السابق .

(٤) المرجع نفسه : ٢٨٦ .

الكوفيين ، واستناداً إلى هذا يصنفه الدكتور شوقي ضيف ضمن
البغداديين أو ما يسميه المدرسة البغدادية .

رأي الدكتور محمود حسني محمود :

عقد الدكتور محمود حسني محمود في كتابه " المدرسة
البغدادية في تاريخ النحو العربي " باباً للحديث عن سماهم
بالبغداديين المتأخرين ، وتوقف عند الزمخشري وقفة خاصة ، وقال:
إن الزمخشري " يطلق اصطلاح أصحابنا على البصريين في أكثر من
موضع ، وإن هذا لا يدل على البصرية بقدر ما يدل على الاتفاق
معه في الرأي الذي يذكر فيه هذا الاصطلاح " وكان الدكتور
محمود ذكر في البغداديين الربيعي وابن الشجري وابن الأنباري و
البراء العكبري وابن يعيش والرضي الاستراباذي .

وخلاصة ما يريده الدكتور محمود هو أن يصنف الزمخشري
في المدرسة البغدادية ، وأن يقول : إن الزمخشري " كان بغدادي
المذهب " ومن يعن النظر في مذهب الزمخشري النحوي يجد أنه من
أولئك النحويين الذين نهجوا نفس الطريق التي سار عليها الفارسي
وابن جني وغيرهما من النحاة الذين كانوا يقفون موقفاً معتدلاً بين
المذهبيين ، ولكن في ميل إلى المذهب البصري الذي عم بغداد وطغى
على أذهان الناس بعد القرن الرابع الهجري " " وسنجد أيضاً أن
هذه البغدادية تتجلى في منهجه السماعي والقياسي وفي انتخابه ما
راق له من آراء البصريين والكوفيين ، وتتجلى في اهتدائه إلى آراء
جديدة استقل بها " ويمكن أن نوجز هذه الآراء في نقاط محددة:

كان الزمخشري ميالاً إلى المذهب البصري ويسير على سنن
الفارسي وابن جني وهو عندما يطلق على البصريين " أصحابنا "

يعني أنه يوافقهم في الموضع فقط . وكان يقف موقفاً وسطاً بين المذهب البصري والكوفي مع ميل إلى البصري . وكان بغدادياً ينتخب ما راق له من آراء البصريين والكوفيين .
وإننا نجد أن آراء الدكتور محمود هي نفسها آراء الدكتور شوقي مع شيء من التحوير في العبارة والتعديل في الصياغة .

رأي الأستاذ سعيد الأفغاني :

ذكر الأستاذ سعيد الأفغاني رأيه في المفصل على نحو موجز فقال : " أما المفصل فقد أراد فيه جمع ما استطاع من قواعد وضوابط ، وأوجز عبارته إيجازاً شديداً ، والظاهر أنه وضعه لطبقة متقدمة من الطلاب حظيت بقدر وافر من الثقافة العامة حينئذ " (١)

رأي الدكتور مازن المبارك :

وخلاصة رأي الدكتور مازن المبارك أننا نجد في المفصل نحواً مصبوغاً بالصيغة النظرية لأن الزمخشري كان من كبار المعتزلة " فكان مفصل الزمخشري ككشافه ، نصاً منطقياً أبدع العقل في صياغته وإحكامه " (٢) .

رأي الأستاذ عبد الحميد حسن :

يرى الدكتور عبد الحميد حسن أنه ليس بين كتاب سيبويه وبين مفصل الزمخشري كتاب عالج المباحث النحوية علاجاً كاملاً

(١) من تاريخ النحو : ١٣٨ .

(٢) النحو العربي : العلة النحوية ١٣٣ .

شاملاً . . . أمّا كتاب المفصل " فيعتبر مرحلة تامة النمو وحلقة كاملة الوضع في سلسلة البحوث النحوية " (١) .

رأى الأستاذ مرتضى آية الله الشيرازي :

عرض الأستاذ مرتضى آية الله الشيرازي لمذهب الزمخشري النحوي من خلال المفصل فقال : " وكان الزمخشري ينحو نحو المذهب البصري في النحو ، وقد جمع آراء البصريين في كتابه المفصل ، وهو في عموميه صورة مفصلة ومبوبة لآراء سيويه في الكتاب ، ومع ذلك لم يكن يتعصب لمذهبهم على المذاهب الأخرى ، ويذكر الأستاذ الشيرازي أن الزمخشري أخذ عن الكوفيين في بعض المواضع ، ويشير إلى انفراده في مواضع أخرى (٢) .

مناقشة وتعقيب :

من استعراض الآراء السابقة يمكن جعلها في مجموعتين ، الأولى تشمل رأي أستاذنا الجليلين الأفغاني والمبارك ومعهما الشيرازي ، ويمكن أن نجمل معهم رأي الدكتور عبد الحميد حسن . ورأيهم أميل إلى الاعتدال في الحكم ، والرغبة في ألا يحملوا الكتاب مالا طاقة له به من جليل الثناء .

ورأي الدكتور عبد الحميد حسن قابل للنقاش ، فقد ظلم الكتب التي كانت قبل المفصل ومهدت له الطريق ، ثم ادعى الكمال المطلق للمفصل ، مع أن المفصل كانت عليه مأخذ جديدة

(١) القواعد النحوية ٢٦٧ .

(٢) الزمخشري لغويا ومفسرا : ٣٩٧ .

بالنظر والتدبر ، مما يقتضي الدكتور الحسن أن يعدل رأيه ، ويتخلى عما فيه من المبالغة^(١) .

أما المجموعة الثانية فتشمل رأي الدكتور حسن عون والدكتور شوقي ضيف والدكتور محمود حسني محمود ، وهؤلاء يميلون - كل بقدر - إلى المبالغة في تعظيم شأن الزمخشري وكتابه المفصل . وآراء الدكتور حسن عون تحتاج إلى وقفة طويلة لو أننا حملناها على محمل الجد ، ونظرنا إليها على أنها وليدة البحث والاستقصاء ، ولكن بما أنني أنظر إليها على أنها ضرب في التعبير الإنشائي المثير ، خالطته حماسة في غير محلها ، فإني رأيت أن أقف عندها بقدر .

رأي الدكتور حسن أن الزمخشري لم يكن متأثراً بنظرية العامل ، وهذا ادعاء ينقضه المفصل نفسه ، وأبواب المفصل صنفست بحسب أثر العامل ، والزمخشري صرح بالعامل كثيراً في كتابه المفصل وغيره ، فكيف يكون غير متأثر بنظرية العامل؟^(٢)

ووصف الدكتور حسن الزمخشري بالتمرد على النحو ، نحو سيبويه . وهذا وصف عجيب لرجل يصرح في شعره بأن حجره مأوى كتاب سيبويه ، ويفخر بأنه الراوية الوحيد لهذا الكتاب^(٣) ، وما ندري على من تمرد الزمخشري ؟ فهو لم يخلف لنا كتاباً

(١) انظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : ١١١ .

(٢) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٢١٩ .

(٣) انظر ديوانه ص ١٦٦ مخطوطة الظاهرية ولها :

فقل أين خلى سيبويه كتابه	يقول : ججر جار الله مأوى حالفنا
وماني رواة الكتب راوية له	سوى واحد فانظر فلست مصارفنا
ولو لم تكن لي غير هذي فضيلة	لبرزت سباق الأضاميم داعفنا

ككتاب ابن مضاء مثلاً ، وكل ما تفرد به أو زعم له ذلك إنما هو آراء جزئية لاتقيم مذهباً ولاتكون تياراً^(١) .

وادعى الدكتور حسن عون أن الزمخشري هدم وبنى ، أما أنه بنى فهذا ما لاشك فيه ، ولكن الشك يتطرق إلى الهدم ، فما الذي هدمه الزمخشري ، أحذف النحو وأتى بنحو جديد ، أصنف كتاباً نقد فيه آراء النحاة وقدم لها بديلاً ؟ .

وادعى الدكتور أيضاً أننا نستطيع بسبب الزمخشري أن ننسب النحو إلى صاحبه ونعدل عن تسمية المدارس النحوية ، ومعنى ذلك أنه سيكون لدينا نحو ابن مالك ونحو ابن هشام ، وابن خروف . . . ولأأريد أن أعلق على هذا الرأي خوفاً من جمحات القلم ، ولكن يكفي القول : إن النحو العربي هو ثمرة استنباط أجيال من العلماء ووضعهم ، وليست له طبيعة ذاتية كالشعر أو النثر الفني حتى ينسب لفلان وفلان . نعم يجوز أن يكون للنحوي رأي جزئي أو آراء ، أما أن يكون له نحو برأسه ينسب إليه فهذا حدث لم تعرفه العربية ، ولا غيرها من اللغات أيضاً .

وادعى أيضاً أن مدرسة الزمخشري حلت محل مدرسة سيبويه ، ولو أنه قال : إنها امتداد لمدرسة سيبويه لما جانب الصواب ، أو لو قال : إنها مدرسة نحوية تطورت في بلدان الخلافة الشرقية مستظلة بمظلة مدرسة سيبويه آخذة بتوجهاتها ، لكان القول أقرب إلى الاعتدال . أما قرأ الدكتور الفصل ورأى اسم سيبويه يتكرر ويتكرر ، أما رأى أن نصف شواهد الشعر في الفصل من كتاب سيبويه ، إذا كان لم ير كل هذا في الفصل فماذا رأى ؟ وزعم

(١) انظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ١٢٥ .

أيضاً أن سيبويه لم يستشهد بحديث واحد ، بينما الزمخشري استشهد بعدة أحاديث ؟ نعم صحيح أن الزمخشري استشهد بعدة أحاديث ، ولكن غير صحيح أن سيبويه لم يستشهد . لقد احتج سيبويه بعدد من الأحاديث وإن كان لم يذكر أنها أحاديث .

ومن الأمثلة التي ضربها الدكتور حسن عون ليصور اجتهاد الزمخشري في النحو قوله في مقدمة الفصل " محيط بكافة الأبواب"!!؟ .

على كل حال فإن ما زعمه الدكتور عون للزمخشري لانتقضه نحن ، بل ينقضه الزمخشري بشعره وينقضه بكتبه . فالزمخشري يحترم القديم ، ويعتز برواية كتاب سيبويه ، ولم يدّع لنفسه ولا ادعى له أحد من القدماء والمحدثين شيئاً مما ادعاه له الدكتور حسن عون ، فأساء إلى منهج البحث ولم يحسن إلى الزمخشري .
وسأجمل فيما يلي مناقشة رأي الدكتور شوقي ضيف والدكتور محمود حسني محمود:

ولن أكرر هنا ما كنت قلته في المدرسة البغدادية بصورتها المزعومة لدى بعض المحدثين ، وكلام الدكتور شوقي ينقض بعضه بعضاً ، فإذا كان الزمخشري في جمهور آرائه يأخذ بآراء أهل البصرة ، وإذا كان كتابه " الفصل " في بعض مواضعه يغدو ملخصاً لكتاب سيبويه ، كما يقول الدكتور شوقي ، فماذا يضير الزمخشري إن خالفهم في مسائل جزئية ؟ أخرج به هذا من المدرسة البصرية ذات الأصول الراسخة إلى مدرسة تسمى البغدادية تكاد تكون لا أصول لها حسب رأي أبي الطيب اللغوي ؟ . ويرى الدكتور ضيف أن الزمخشري انفرد بآراء لم يسبقه إليها أحد من النحاة ، وهذا لامانع منه ، ولكنه أمر يحتاج إلى استقراء شامل للتراث

النحوي كله قبل الزمخشري ، فهل هناك من يزعم لنفسه استطاعة ذلك حتى يومنا هذا وشروح سيبويه لم ينشر منها شرح واحد بعد ؟ .

أما الدكتور محمود حسني فلن أفرد له مناقشة خاصة ، فهو يدور في فلك الدكتور شوقي ، وسمى كتابه " المدرسة البغدادية " وأخذ يتصيد لها من هنا وهناك ، ولو كان له سبيل لجعل من سيبويه بغدادياً . والطريف لديه أنه يريد أن يجعل مصطلح " أصحابنا " عند الزمخشري خاصاً بالموضع الذي يوافق فيه البصريين . وقياساً على ذلك فإن بإمكانه أن يقول " أصحابنا " عن الكوفيين في الموضع الذي يوافقهم فيه ؟ وما ندري لم لم يفعل ذلك ؟ .

وخلاصة ما نذهب إليه ونراه بعد هذا التطواف أن الزمخشري استفاد مما صنفه النحاة قبله من الكتب الخاصة بتعليم النحو ، وخاصة كتاب الإيضاح العضدي ، حتى أتيح له أن يصنف المفصل . فكان المفصل في عصره الكتاب الذي أصبح تاج الكتب لتعليم النحو ، ومثل قمة التأليف من أجل التعليم ، سواء أكان ذلك من حيث المادة أم من حيث المنهج ، فقد تمسك بأصول البصريين وطرائقهم مع سعة في الأفق ، ورحابة في الصدر ، وقوة في الشخصية ، أتاحت له أن يدلي بملاحظاته واختياراته وآرائه ، ونأت به عن أن يتعصب على الكوفيين ، ودفعت به في طريق السلف الصالح : الحكمة ضالة المؤمن .



الفصل الثالث

وصف شرح ابن يعيش ومواده

وصف الشرح ومواده :

صنف ابن يعيش كتابه " شرح المفصل " في سني نضجه واكتماله ، ولانستطيع أن نحدد بالضبط متى بدأ كتابة الشرح ، ولكنه - وكما صرح في مقدمته - عاد إلى إتمام شرحه وإكماله وهو يدلف إلى السبعين ، وربما لم يتم له إكمال التأليف إلا بعد أن جاوز السبعين ، وهو متمتع بصحة ذهنية رائعة ، حية وقادة ، لاتستكين إلا للبرهان ، ولاتقعد عن طلب العلة والسبب ، ولا تتغافل عن مسألة عويصة أو شائكة . بل إنها تثير مثل هذه المسائل، وتفترضها افتراضاً ، وهي تمتح من صدر حوى أصول العلوم العربية الإسلامية وفروعها ، وتعتمد على فكر أتقن الحجاج والنقاش وتوليد القضايا ، وشحذته دراسة المنطق في أصوله ، وغذته مجادلات القرون السالفة ، وأمدته تراث عريق غني خلفه له النحاة السالفون .

و لهذا كله لم يكن همه في شرحه مقتصرأ على مجرد توضيح عبارة أو شرح شاهد ، بل إن المتن بين يديه ليس سوى منطلق ، ليشمل الشرح النحو العربي بأصوله وقواعده وعلله ومسائله وخلافات أئمتة ومجادلاتهم ، وهو في ذلك كله مستند إلى أصل ، آخذ بمذهب ، عنه ينافع وإليه يؤول ، مع احتفاظه لشخصيته بحقها ، ولرأيه بأصالته ، سواء أكان هذا الرأي ترجيحاً أم اختياراً أو رفضاً . وإذا كان الشارح قد جمع فأوعى ، وقرر فأفاد ، فإنه أيضاً حلل فجلى ، وناقش فأبدع " والبحث التقريرى نوع لم يعرفه تراثنا ، بل إن الشروح والملحقات ذاتها لم تكن مجرد جمع مادة أو إسقاط أخرى ، بل كانت محاولات فلسفية تزيد من نطاق التحليل الفعلى وبيان أسسها النظرية ، وهذا هو الشرح ، أو أن تركز على الأفكار الأساسية التي تبرز من خلال التحليلات والبراهين . . . وهذا هو التلخيص" (١)

وابن يعيش عني بهذا كله ، بالشرح والتفسير والتحليل والتعليل ، واستشهد بالقرآن والحديث والشعر وكلام العرب ، وبالنماذج النحوية ، متكئاً على ثقافة غنية ، تعينه على الاستطراد والاستيعاب ، آخذ بأصول منهجية تأخذ بيده وتهديه ، فتبعده عن التلفيق واصطناع المذاهب ، وتصونه من الولع بالخلاف وشهوة القول .

تألف مادة الشرح من أبواب النحو العربي وأبواب التصريف ، منسوقة على ترتيب الزمخشري : الأسماء ، الأفعال ، الحروف ،

(١) الزاوت والتجديد : ٧٠ .

قسم المشترك . مدعمة بالشواهد والعلل ، وسار الشارح على هذا الترتيب والتقسيم^(١)

وعمد ابن يعيش إلى شرح عبارة الزمخشري ، وإيراد آراء النحاة ، ومسائل الخلاف ، وشرح اللغات ، وأتى بشواهد غزيرة من القرآن الكريم والشعر وكلام العرب والحديث النبوي ، وربما خرج إلى بعض الترجيحات أو الاختيارات .

أما شرحه لعبارة الزمخشري فيلقانا في كل ثنية من ثانيا الشرح ، وغايته التوضيح والإبانة عن مقاصد المؤلف ، ودعمها بالشواهد ومناقشتها مقارنة بآراء الآخرين ، مع زيادة في التفصيل والتفريع ، وغالباً ما يثير تساؤلاً جديلاً ويجيب عنه ، فمن أمثلة ذلك قول الزمخشري في مبحث المنادى : " وانتصابه محلاً إذا كان مفرداً معرفة كقولك : يازيد وياغلام ويا أيها الرجل " .

قال الشارح : " وأما انتصابه محلاً ، فإذا كان المنادى مفرداً معرفة فإنه يبنى على الضم ، ويكون موضعه نصباً ، وذلك علي ضربين : أحدهما ما كان معرفة قبل النداء . والثاني ما كان متعرفاً بالنداء ولم يكن قبل كذلك . وذلك نحو : يازيد ويارجل ، فرجل نكرة في الأصل ، وإنما صار معرفة في النداء . وذلك أنك لما قصدت قصده ، وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إياه بالخطاب دون غيره . قال الأعشى :

(١) نشير ههنا إلى أن شرح المفصل طبع في ألمانيا في جزأين ، وفي مصر في عشرة أجزاء ، وهذه التجزئة الطباعية أمر شكلي لا قيمة له . والقسمة الاسامية هي التي اعتمدها المؤلف أي : الأسماء والأفعال والحروف وقسم المشترك .

قالت هريرة لما جئت زانوها ويلي عليك وويلي منك يارجل^(١)

لما أرادت رجلاً بعينه ، بناه على الضم^(٢)

ثم أثار قضية التعريف في المنادى المفرد العلم ، أكان هذا العلم معرفة وبقي على حاله بعد النداء كما كان قبل ذلك ، أو أن تعريفاً حدث فيه غير تعريف العلمية ؟ وأجاب ابن يعيش عن هذا بقول المبرد ، وعرض رأي ابن السراج المخالف لرأي المبرد وانتصر للمبرد . ثم تساءل عن الضمة في نحو قولك : " يا خالداً " أهـي ضمة إعراب أم ضمة بناء ؟ واستطرد في هذا استطراداً طويلاً . ولم يترك ابن يعيش شرح عبارة الزمخشري إلا في مواضع قليلة^(٣) ، وذلك لوضوحها وعدم تعلق أي خلاف بها .

واشتمل شرحه على شرح تام لشواهد المفصل الشعرية وغيرها ، فهو يذكر الشاهد الذي يورده الزمخشري ، وغالباً ما يذكر اسم صاحبه ، ثم يشرح ما فيه من ألفاظ صعبة ، وينثر معناه ، ويبدل على موضع الشاهد فيه ، فمثلاً أورد الزمخشري قول ذي الرمة:

وإن تعتذر باخل من ذي ضروعها إلى الضيف يجرح في عراقبها نصلي^(٤)

فقال الشارح : " فأما قول ذي الرمة . . فالشاهد فيه قوله :
" يجرح " والمراد يجرحها ، فحذف المفعول لما ذكرنا . يصف نفسه

(١) ديوان الأعشى ص ٥٧ ق ٢١ .

(٢) شرح المفصل ١ : ١٢٨ .

(٣) شرح المفصل ٧ : ١٥٨ .

(٤) ديوان ذي الرمة ١ : ١٥٦ ق ٢ ب ٣٣ .

بالكرم وقرى الضيف والتاء للتأنيث ، والضمير يعود إلى النوق
يقول : إن اعتذرت النوق بقلة اللبن لأجل المحل عقرتها للأضياف ،
والمراد بذئ ضروعها: اللبن، كما يقال: ذو بطونها، والمراد : الولد " (١)

وكنا أشرنا إلى ولع الشارح بشرح مفردات اللغة ، سواء
أكانت تلك المفردات مما ورد في نص الزمخشري أم في شواهد ، أو
مما ورد في شواهد الشارح واستدراكاته على الزمخشري . فمن
ذلك مثلاً قول الزمخشري : " والزيادتان المفترقتان في نحو :
حَبَّوْكَرَى وَخَيْتَعُورَ وَمَنْجَنُونَ وَجَحْنَبَارَ " (٢) فقد وقف
الشارح لدن هذه الأبنية وفسرها ، قال : " فالحَبَّوْكَرَى : الداهية ،
والخَيْتَعُورَ : الداهية ، وقيل كل ما يغرب ويخدع كالسراب ونحوه ،
والدنيا خيتعور لأنها لاتدوم . والجَحْنَبَارَ : الضخم . والمنجَنُونَ :
الدولاب " وأضاف الشارح أبنية أخرى وفسرها ، فذكر أن : "
الخَيْسَفُوجَ : شجر . والعَيْسَجُورَ من النوق : الصُّلْبَةُ . والعَيْطَمُوسُ
من النساء : التامة الخلق " (٣)

وأما الاحتجاج بالآيات الكريمة ، فإن الشارح سار على سنن
الماتن ، فأكثر من الاستشهاد بها ، وكان يدعم شواهد القرآن التي
أتى بها الزمخشري بنظائرها من القرآن ، فإذا أهمل الزمخشري أمراً
مما له بالقراءات تعلق ، عرج عليه الشارح مفصلاً القول فيه . ومما
تجدر الإشارة إليه ، أن ذكر الآية في الشرح قد لا يتعلق بالاحتجاج

(١) شرح المفصل ٢ : ٤٠ .

(٢) في اللسان : الحَبَّوْكَرَى : " الداهية والصبي الصغير ومعركة الحرب بعد انقضائها ، والخيتعور
: السراب والدنيا والذي ينزل من الهواء في شدة الحر أبيض الخيوط أو كتسج العنكبوت
، والجحنبار : الرجل الضخم . والمنجنون : الدولاب ووزنه فعلول " .

(٣) شرح المفصل ٦ : ١٤٠ .

النحوي فقط ، فالشارح يورد الشاهد ليشرح كلمة أو بيان أسلوب ، وما نحا نحو ذلك ، وسيأتي تفصيل هذا .

وإذا كنا بسبيل الوصف العام ، فيمكننا أن نلاحظ أن الزمخشري احتج في المفصل بالقرآن الكريم في حوالي / ٣٤٨ / موضع ، وأضاف الشارح حوالي (١٠٨٠) موضع . ومع افتراض حد من الخطأ النسبي في هذا الإحصاء ، فإن الأرقام في جملتها تبقى صحيحة وذات دلالة عامة على اتساع الشارح في اعتماده على الآيات الكريمة في شتى أنواع الاحتجاج والاستدلال .

واحتج الشارح بطائفة من الأحاديث النبوية ، وهي ستكون ذات دلالة هامة في بحث الاحتجاج ، على الرغم من قلة عددها بمقارنتها بعدد الشواهد القرآنية والشعرية ، ومما تجدر ملاحظته أن الشارح أضاف إلى ما ذكره الزمخشري من الأحاديث ، نحو أربعين حديثاً .

وأما شواهد الشعر في الشرح ، فهي غزيرة غزارتها في المفصل ، وطبيعي أن تتكرر شواهد المفصل في الشرح وهي (٤٥٦) شاهداً ، وأن يشرحها الشارح ويدل على موضع الاستشهاد ، وعلى صاحب الشاهد إن كان الزمخشري قد أهمله ، وأن يتبع كل شاهد بنظائره وبلغ تعداد المواضع التي احتج فيها بالشعر حوالي (١٣٣٨) موضع خالصة له .

وكان الزمخشري يريد أن يستوعب نماذج أبنية الأسماء جميعاً في كتابه ، ووقف الشارح لدى كل نموذج من نماذج الأبنية هذه ليذكر نظائره ، وكأنه يريد ألا يفوته بناء من الأبنية مع شرح لمعانيها . ومن أمثلة ذلك أنه بعد أن ذكر " إلمد " التي ذكرها

الزمنخشري قال : " ومثله إجرد ، وهو نبت ولا نعلمه جاء صفة " وبعد أن ذكر إصبع التي ذكرها الزمنخشري قال : " ومثله إبين " وهو موضع بعدن ، وإشفى الذي للإسكاف وهو المنخرز ، ولم يأت صفة " وبذلك اشتمل الشرح على كمية كبيرة من الأبنية ونوادرها^(١)

كما اشتمل الشرح على طائفة صالحة من كلام العرب وأمثالهم . ففي شرح خطبة المفصل مثلاً نقع على أربعة أمثال ، ثلاثة ذكرها الزمنخشري ، والرابع ذكره ابن يعيش وهو " أينما أوجه ألق سعدا "^(٢) . وفي أقسام العلم ذكر المثلين " دون عليان خرط القتاد "^(٣) و " لعن الله معزى خيرها خطبة "^(٤) وخطبة اسم معزى . وفي مبحث المبتدأ والخبر ذكر الزمنخشري المثل " شر أهر ذا ناب "^(٥) فدعمه ابن يعيش بمثل آخر هو " أمت في حجر لافيك "^(٦)

(١) انظر أمثلة كثيرة في شرح المفصل ٦ : ١١٢ وما بعدها .

(٢) كتاب الأمثال لابن عبيد : ١٤٧ برقم ٤١٧ ، وكان المفضل ينسبه للأضبط بن قريع

السعدي ومعنى المثل : كل الناس مثل قومي في حسدهم ساداتهم . وانظر المستقصى ١ :

٤٤٩ برقم ١٩٠٩ ومجمع الأمثال ١ : ٥٣ برقم ٢١٨ .

(٣) المستقصى ٢ : ٨٢ برقم ٢٩٩ ولفظه فيه : دون عليان القتادة والخرط ، وهو بلفظه كما

ذكره ابن يعيش في مجمع الأمثال ١ : ٢٦٩ برقم ١٤١٨ وفيه : غليان ، وهو اسم للفحل

كليب ، والخرط أن قر يدك على القتادة من أعلاها إلى أسفلها حتى ينثر شوكةا .

(٤) مجمع الأمثال ٢ : ١٨٠ برقم ٣٢٥٧ وهو مثل يضرب لمن له أدنى فضيلة إلا أنها خسيصة ،

(٥) المثل في كتاب سيويه ١ : ١١٦ والمستقصى ٢ : ١٣٠ برقم ٤٤٨ ومجمع الأمثال ١ :

٣٧٠ برقم ١٩٩٤ وهو مثل يضرب فيما يستدل به على الشر ، وانظر شرح الرضي

على الكافية ١ : ٢٣٢ و جـ ٢ : ٧٤ .

(٦) المثل في كتاب سيويه ١ : ١٦٦ والمستقصى ١ : ٣٦٠ برقم ١٥٤٨ ومعناه : جعل الله

اعوجاجا في حجر لافيك ، يضرب في دعاء الخير وانظر شرح الرضي على الكافية ١ : ٢٣٣ .

ثم ذكر مثلاً آخر هو " في بيته يؤتى الحكم " (١) .

وشرح ابن يعيش جميع الأمثال التي ذكرها الزمخشري ، لكنه لم يلزم نفسه أن يشرح الأمثال التي أوردها هو ، مع أن حاجة المتعلم والقارئ إلى شرح أمثال الماتن والشارح واحدة .

وأما كلام العرب الذي اشتمل عليه الشرح فغزير ، يكاد يطالعنا في كل حنية من حنايا الكتاب ، ولنأخذ مثلاً الحديث الذي ساقه على لسان حاتم الطائي عندما كان أسيراً في بلاد عنزة (٢) . وإذا كانت العبارة مروية عن العرب فإنه يقدم لها بقوله : " وفي كلام العرب " وأحياناً يقول : " وأما قولهم " كقوله : " فأما قولهم : جاءت الخيل بداد ، أي متبددة " (٣) " وقالوا : نعاء الرجل " (٤) " وقالوا : قضية ولا أبا حسن لها " (٥)

وأما أمثلة النحويين ونماذجهم التي يصنعونها للشرح والتوضيح والتمرين فهي من الكثرة الكثيرة . يمكن ، وبقانا العشرات منها في كل مبحث من مباحث الشرح .

وأما آراء النحاة فإنها مبثوثة في كل مسألة من المسائل ، وخاصة تلك المسائل التي كان للخلاف أو الرأي فيها نصيب ، وإذا كان الخليل بن أحمد يطالعنا في كل صفحة من صفحات كتاب سيبويه ، فإن سيبويه يلقانا عدة مرات أحياناً في الصفحة الواحدة

(١) كتاب الأمثال : ٥٤ برقم ٧٩ والمستقصى ٢ : ١٨٣ برقم ٦٢٠ ومجمع الأمثال ٢ : ٧٢ برقم ٢٧٤٢ .

(٢) انظر شرح المفصل ١ : ٨٢ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ٥١ .

(٤) شرح المفصل ٤ : ٥١ .

(٥) شرح المفصل ٤ : ١٢٣ والعبارة في كتاب سيبويه ١ : ٣٥٥ .

من صفحات الشرح ، فإذا تركنا سيبويه إلى غيره من النحاة فإننا نجد ابن يعيش يذكر آراء الكسائي والفراء ، أو يقول : " الكوفيون " كما يذكر الأخفش والجرمي والمازني والمبرد وابن السراج وابن درستويه والفارسي والسيرافي والرماني وابن جني .

فمن أمثلة ذلك أننا نراه في مبحث " نعم وبئس " يقرر أنهما فعلا ماضيان وضعا للمدح العام والذم العام ، ويستدل على فعلتيهما ويذكر رأي الكسائي في ذلك ويقول : " هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين ، وذهب سائر الكوفيين إلى أنهما اسمان مبتدآن . . " وذكر رأي الفراء ورده وفنده مبينا العلة في ذلك كله^(١) .

وفي مبحث أفعال القلوب ذكر رأي سيبويه في " أي " في الآية الكريمة (ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا)^(٢) فسيبويه يرى أن " أي " اسم موصول . ثم ذكر الشارح رأي الكوفيين وفحواه أنهم لا يعرفون الأصل الذي ذكره سيبويه ، وذكر رواية هارون في قراءتهم الآية بالنصب ، وأيد ذلك بما حكاه عن الجرمي^(٣) .

(١) شرح المفصل ٧ : ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢) سورة مريم ١٩ / ٦٩ ، وانظر كتاب سيبويه ١ : ٣٩٧ .

(٣) شرح المفصل ٧ : ٨٧ وانظر الرماني النحوي : ١٤٧ ومعجم القراءات ٤ : ٥٤ والبحر المحيط ٦ : ٢٠٩ . قال الشارح : وأما سيبويه فكان يذهب إلى أنه اسم موصول بمعنى الذي وقد حذف العائد من صلته ، وأصله : أيهم هو أشد ، وحين حذف العائد من صلته أشبه الغايات من نحو قبل وبعد . كذلك أيهم لما حذف من صلته العائد الذي هو من تمامها وبه إيضاحها صار كحذف المضاف إليه فثبت على الضم . . والكوفيون لا يعرفون هذا الأصل ، فإذا وقع الفعل عليها وهي بمعنى الذي نصبوها لاجالة . . وحكى عنهم هارون أنهم قرؤوا الآية بالنصب ويؤيد ذلك ما حكاه الجرمي قال : خرجت من الخندق — يعني خندق البصرة — حتى صرت إلى مكة فلم أسمع أحدا يقول : اضرب أيهم أفضل ، أي كلهم ينصب .

وعرض في مبحث الأفعال الناقصة لمسألة تقديم خبر ليس عليها، فذكر أنّ من النحاة من لا يُجيز تقديم خبرها عليها ولا على اسمها "ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها نحو : قائماً ليس زيد، وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين، وجماعة من المتأخرين كالسيراقي وأبي علي، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين ... ومنهم من منع من تقديم خبرها عليها مع جواز تقديمه على اسمها، وهو مذهب الكوفيين وأبي العباس المبرد .. وقال السيراقي وأبو علي لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها، وإنما الخلاف في تقديم الخبر عليها . وحكى ابن دُرستويّة في كتاب "الإرشاد" أنّ فيه خلافاً على ما تقدم" (١) .

وعرض الشارح في مبحث الإعلال للخلاف في نحو "مزَيْدٌ ومَرِيْمٌ" فقال : "فأما مَزَيْدٌ ومَرِيْمٌ فإنّ سيبويه وأبا عثمان يجعلانه من قبيل الشاذّ، والقياس الإعلال عندهما . وكان أبو العباس المبرد لا يجعله شاذّاً ويقول : إن مفعلاً إنما يعتلّ إذا أريد به الزمان والمكان أو المصدر، وأما إذا أريد به الاسم فإنه يصحّ .." (٢) .

وعرض في مبحث الإبدال للفظ "توراة" فذكر رأي البغداديين ورأي البصريين قال : "وقالوا : توراة، لأحد الكتب المنزلة، التاء فيه بدل من الواو، وأصله وَوْرَاة : فوعلة . من وري الزند . و"تَوَلَّج" (٣) هو كناس الوحش الذي يَلْجُ فيه، وتاؤه مبدلة من الواو، وهو فَوَعَلَ قال الراجز :

(١) شرح المفصل ٧ : ١١٤ .

(٢) شرح المفصل ١٠ : ٦٧ .

(٣) انظر كتاب سيبويه ٢ : ٣٤٨ ، ٣٥٦ .

مُتَّخِذاً فِي ضَعَوَاتٍ تَوَلَّجَا^(١)

يصف ثوراً في عِضَاه، وقال البغداديون^(٢) : تَوَرَاة : تَفْعَلَة، وَتَوَلَّج : تَفْعَل، والصحيح الأول لأن فوعلاً أكثر من تَفْعَل في الأسماء، ولو لم يقبلوا الواو في تَوَرَاة عندنا لزم قلبها همزة لاجتماع الواوين على حدٍّ أو اصل في جمع واصله، ولا يلزم ذلك عندهم لأن التاء عندهم زائدة وليست بدلاً .

وهذا الكلام في حقيقة الأمر لابن جني، تبناه الشارح وقدمه في سياق شرحه مع تصرف يسير. ونلاحظ أن قوله "عندنا" حلّ محلّ قول ابن جني "قولنا"^(٣) .

ويكثر ابن يعيش من ذكر النحاة المتقدمين، ويريد بهم نحاة القرنين الثاني والثالث، لأنه عندما يذكر النحاة المتأخرين فإنه يقول : كالسيرافي وأبي علي^(٤) . فنحاة القرن الرابع عنده من المتأخرين، أما نحاة القرن الخامس والسادس، فإننا نكاد لا نقع على ذكرهم^(٥)، مع أنه يأخذ عن كتبهم دون أن يذكر ذلك^(٦) . كما أنه يذكر كثيراً من الآراء ولا ينسبها لأصحابها، وتبدو في سياقها كأنها له، كما في النص السابق المتعلق بكلمة "توراة" وكما في مباحث

(١) الرجز لجريو وهو في ديوانه ١ : ١٨٧ ق ٢٣ ب ٩ وانظر المسائل العسكرية ١٢٦، والمنصف ٣ : ٣٨ والخصائص ١ : ١٧٢.

(٢) يريد ابن يعيش بالبغداديين، نحاة الكوفة الذين سكنوا بغداد، انظر شرح المفصل ١٠ : ٧٠.

(٣) شرح المفصل ١٠ : ٣٨ وقارن ما رُود فيه بما ورد في سر صناعة الإعراب ١ : ١٤٦.

(٤) شرح المفصل ٧ : ١١٤.

(٥) ذكر ابن بانشاذ (ت ٤٦٩ هـ) مرة واحدة ٤ : ٧٥.

(٦) انظر على سبيل المثال نقله عن الإنصاف لابن الأنباري "المسألة ٥" في شرح المفصل

١ : ٨٤.

الحروف^(١) . وسنعرض لهذه القضية في موضعها من البحث.

طريقته في الشرح :

تقيّد ابن يعيش تقيداً تاماً بعنوانات الزمخشري، وكانت طريقته تسير على نسق واحد في أبواب الكتاب كافة، فهو يثبت القطعة المراد شرحها من المفصل، ويصدرها بعبارة " قال صاحب الكتاب" ويورد العبارة كما هي إلى نهايتها، ثم يبدأ الشرح بقوله: "قال الشارح" . ولما كان منهج الزمخشري أنه يبدأ بحثه بالحدّ أو بالتعريف، فإنّ الشارح كان يبدأ شرحه بمناقشة تتجلى فيها أبعاد ثقافته المنطقية واللغوية، كما أنه تحدث عن الحد حديثاً مجرداً في بداية الشرح إذ قال : "اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء، وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً حدّوه بحدّ يحصل لهم الغرض المطلوب، وهذه طريقة الحدود، أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول"^(٢) وسنعود إلى الكلام في الحد لدن كلامنا عن أثر ثقافته المنطقية في شرحه.

١ - العناية بالحدّ :

وعني الشارح بمناقشة الحد^(٣)، واعترض في مواضع من شرحه على بعض حدود الزمخشري وانتقدها، كما انتقد حد الاسم مثلاً

(١) مباحث الحروف في الجزء الثامن من الشرح، ويكاد يكون ما فيه مأخوذاً من سر الصناعة لابن جني .

(٢) شرح المفصل ١ : ١٨ .

(٣) المصدر نفسه ٧ : ٤ .

(١)، لكنه غالباً ما كان يتبنى حدّ الزمخشري ويزيده تأييداً وتمكيناً بالحجج والعلل، فنراه مثلاً يفسر حدّ الزمخشري للفعل الماضي " وهو الدالّ على اقتران حدث بزمان قبل زمانك" بقوله : "فالماضي ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله : الدالّ على اقتران حدث بزمان قبل زمانك، أي قبل زمان إخبارك، ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه، ولولا ذلك لكان الحدّ فاسداً" (٢) .

والحدّ قد يأتي مفيداً للعموم وإن كان في سياقه مقيداً، فيوضح الشارح هذا الجانب، ففي مبحث النداء عرض بمبحث الترخيم، فعرفه الزمخشري بقوله : "والترخيم حذف آخر الاسم على سبيل الاعتبار" فعقب الشارح بقوله : "اعلم أن الترخيم في كلام العرب على ضربين، ترخيم يكون في باب التحقير، وهو حذف زوائد الاسم إن كانت فيه نحو قولك في أسود : سويد، وفي أزهر : زهير، وفي كتاب كتيب، وفي حمراء وصحراء : حمير وصحير، وهذا يوضح في فصله من هذا الكتاب، وترخيم يختص باب النداء، وهو ما نحن بصدد فسره وشرحه، وهو حذف آخر الاسم المفرد المعرفة في النداء" (٣) . فالشارح ههنا نحاً بالكلام من العموم إلى الخصوص الذي هو مقصود الباب .

وأهمّل الزمخشري الحدّ في مواضع مكثفاً بالتمثيل للباب، أو بذكر ضروب إعرابه كما فعل في مبحث الاستثناء إذ قال :

(١) المصدر نفسه ١ : ٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ٧ : ٤ .

(٣) شرح المفصل ٢ : ٢١ .

"المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب، أحدها منصوب أبداً وهو على ثلاثة أوجه .. " وفي هذا الموضع بادر الشارح إلى وضع حدٍّ للاستثناء بقوله : "هو صَرَفُ اللفظ عن عمومته بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول ، وحقيقته تخصيص صفة عامة"^(١) وكذلك حصل في مبحث التعجب، فالمفصل لم يعرض لتعريف التعجب، وبدأ البحث بالتمثيل له بقوله : هما^(٢) نحو قولك : ما أكرم زيداً، وأكرم زيداً" أمّا الشارح فبدأ البحث بقوله : اعلم أن التعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه، ويقلُّ في العادة وجود مثله"^(٣) .

وحلّ محلّ الحدّ عند الزمخشري في مواضع تعليل للتسمية، فأتى الشارح وأعاد صياغة ذلك التعليل على نحو أوضح مما كان . ففي مبحث حروف الإضافة قال الزمخشري : "سُميت بذلك لأن وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء" فأعاد الشارح صياغة هذا الكلام بقوله : "اعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمى حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، أي تخفضها"^(٤) .

وفي مبحث إبدال الحروف بدأ الزمخشري كلامه دون التعرض للحدّ، قال : «يقع الإبدال في الأضرب الثلاثة كقولك :

(١) المصدر نفسه ٢ : : ٧٥ ، ٧٦ .

(٢) هما : أي فعلا التعجب .

(٣) شرح المفصل ٧ : ١٤٢ .

(٤) المصدر نفسه ٨ : ٧ .

أجوه وهراق وألا فعلت » وبدأ الشارح البحث بقوله : " البديل أن تقيم حرفاً مقام حرف إما ضرورة وإما صنعة وإما استحساناً. وربما فرقوا بين البديل والعوض فقالوا : البديل أشبه بالمبادل منه من العوض بالمعوض " (١) وفصل الشارح القول في هذا، وميّز بين مبحثين متشابهين هما البديل والعوض مع ضرب الأمثلة الموضحة .

وحدّ الزمخشري يلامس الغموض في مواضع، كقوله في تعريف اسم الجنس " وهو ماعلق على شيء وعلى كلّ ما أشبهه " فأعاد الشارح صياغة هذا الحد على نحو أوضح بقوله : " اعلم أن اسم الجنس ما كان دالاً على حقيقة موجودة وذوات كثيرة، وتحقيق ذلك أن الأسم المفرد إذا دلّ على أشياء كثيرة ودلّ مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابهاً تاماً حتى يكون ذلك الاسم اسماً لذلك الأمر الذي وقع به التشابه، فإن ذلك الاسم يسمى اسم الجنس . " (٢)

٢ - تفسير المصطلحات :

اهتم الشارح بتفسير المصطلح النحوي وتوضيحه اهتمامه بالحد . وجرى على هذه الخطة في مباحث كتابه كلها، ولم يصرفه عن تفسير مصطلح ما كونه هذا المصطلح شائعاً متداولاً، وهو غالباً ما يشرح المصطلح شرحاً لغوياً أولاً، ثم يذكر معناه الاصطلاحي ثانياً : والاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل :

(١) شرح الفصل ١٠ : ٧

(٢) شرح الفصل ١ : ٢٦ .

إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد " (١)
والمصطلحات النحوية والصرفية وغيرها هي ألفاظ لغوية أخرجت
عن معناها الأصلي إلى معنى نحويّ اصطلاحى خاص بهذا العلم،
وهذه بعض أمثلة توضح طريقة الشارح :

قال الزمخشري : " وفلان وفلانة وأبو فلان وأم فلان كنايةات
عن أسامي الناس وغيرهم " قال الشارح : " اعلم أن المراد بالكناية
التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاستحسان
والإيجاز ... وهو مأخوذ من كنوت عن الشيء وكنيت - بالواو
والياء - إذا عبّرت عنه بعبارة أخرى تورية، والمضمرات كلها
كنايةات عمّا تقدّمها من الظواهر " (٢).

وفي مبحث القول في وجوه إعراب الاسم توقف الشارح
لدى كلمة : "إعراب " فقال : " اعلم أن الإعراب في اللغة البيان،
يقال : أعرب عن حاجته إذا أبان عنها، ومنه قوله عليه السلام :
" الثيّبُ تُعَرَّبُ عن نفسها " (٣) وهو مشتق من لفظ العرب ومعناه،
وذلك لما يُعزى إليهم من الفصاحة، يقال : أعرب وتعرب : إذا
تخلّق العرب في البيان والفصاحة، كما يقال : تمعّد " إذا تكلم
بكلام معد . والإعراب : الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم

(١) الكليات ١ : ٢٠١

(٢) شرح المفصل ١ : ٤٨

(٣) الحديث في سنن ابن ماجه ١ : ٦٠٢ وروي الحديث في كتب السنة بألفاظ مقاربة، انظر
صحيح البخاري ٤ : ١٣١ كتاب الحيل : باب في النكاح . وصحيح مسلم ٤ : ١٤٠
باب استدذان الثيّب . وورد الحديث في معجم مقاييس اللغة "عرب" وانظر الأشباه والنظائر
للسيوطي ١ : ١٦٤ .

لتعاقب العوامل في أولها " . (١)

ونجده أيضاً يقف لدى مصطلح " الترخيم " فيفسره تفسيراً لغوياً ثم يفسره تفسيراً اصطلاحياً يقول : " والترخيم مأخوذ من قولهم : صوت رخيم إذا كان ليناً ضعيفاً ، والترخيم ضعف في الاسم ونقص له عن تمام الصوت ، قال الشاعر :

ها بَشَرٌ مثلُ الحريرِ ومنطقٌ رَخِيمٌ الحواشي لاهراً ولا تَزُرُ . (٢)

ثم خصص الشارح هذا المصطلح بعد عمومته بقوله : " وهو حذف آخر الاسم المفرد في النداء (٣) وكان الرخشي استخدم في كلامه عن الترخيم مصطلح " الاعتباط " قال : " والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط " فقال الشارح : " يعني من غير علة موجبة ، وإنما ذلك لنوع من التخفيف من قولهم : اعتبط البعير : إذا مات من غير علة . قال أمية :

مَنْ لَمْ يَمُتْ عِبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا الموتُ كَأْسٌ والمرءُ ذَائِقُهَا " (٤)

ووقف الشارح في مبحث المفعول فيه ليشرح مفهوم الظرف لغة واصطلاحاً بقوله : " اعلم أن الظرف ما كان وعاءاً لشيء ،

(١) شرح المفصل ١ : ٧٢

(٢) شرح المفصل ٢ : ١٩ والبيت الذي الرمة سبق أن استشهد به الشارح في الجزء الأول : ١٦ ، وهو في ديوان ذي الرمة ١ : ٥٧٧ ق ١٥ ب ٢٥ وهو من شواهد النحاة انظر الخصائص ١ : ٢٩ و ٣ : ٣٠٢ والمختضب ١ : ٣٣٤ وشرح شواهد الشافعية ٤٩١ .

(٣) شرح المفصل ٢ : ٢١

(٤) شرح المفصل ٢ : ٢١ والبيت لأمية بن أبي الصلت وهو في ديوانه : ٤٢١ ق ٤٧ ب ٩ وانظر الخزانة ١ : ٤٥٧ وديوان أمية : ٥٨٠ ففيه تخريج مفصل له .

وتُسمى الأواني ظروفًا لأنها أوعية لما يجعل فيها، وقبل للأزمنة
والأمكنة ظروف لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها ...
واعلم أن الظرف في عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من
أسماء الزمان والمكان على الإطلاق، بل الظرف منها ما كان منتصباً
على تقدير " في " واعتباره بجواز ظهورها معه ^(١).

ونجد الزمخشري في مبحث الموصولات معدداً لها دون أن
يتعرض لحدها، بينما يقف الشارح مع المصطلح شارحاً فيقول : "
معني الموصول ألا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم
اسماً، فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة، يجوز أن
يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ومبتدأ وخبراً " ^(٢).

ونجد الزمخشري ينحو إلى القصد في تعريف الإمالة، فيقتصر
على القول : " وهي أن تنحو بالألف نحو الكسرة ليتجانس الصوت
" أما الشارح فإنه ينحو إلى التفصيل، فيقف مع المصطلح لغوياً، ثم
عُرفياً فيقول : " اعلم أن الإمالة مصدر أميلته أميله إمالة، والميل :
الانحراف عن القصد، يقال منه : مال الشيء، ومنه مال الحاكم إذا
عدل عن الاستواء، وكذلك الإمالة في العربية : عدول بالألف عن
استوائه وجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجُه بين مخرج الألف المفحمة
وبين مخرج الياء " ^(٣).

وأما في مبحث الإعلال فإننا نجد الزمخشري غير متعرض

(١) شرح المفصل ٢ : ٤١

(٢) المصدر السابق ٣ : ١٣٨

(٣) المصدر السابق ٩ : ٥٣، ٥٤

لمصطلح "الإعلال" لا يحدّ ولا بتفسير مما يدعو الشارح إلى التوقف
ليقول : "معنى الإعلال : التغيير، والعلة تغيير المعلول عما هو عليه،
وسُمّيت هذه الحروف حروف علة لكثرة تغييرها" (١).

وورد ذكر "الإشمام" عرضاً في كلام الزمخشري، فتوقف
الشارح عند هذا المصطلح ليفرق بينه وبين الروم فقال : "ومثله
انقيد واختير بمنزلة قيل وبيع، ويجوز فيه الأوجه الثلاثة، فتقول :
انقيد بالكسر، وانقيد بالإشمام، وانقود بالإخلاص واوا ... واعلم
أن الجماعة قد عبروا عن هذه الحركة بالإشمام وهي في الحقيقة رَوْمٌ.
لأنّ الروم حركة خفيفة، والإشمام تهئية العضو للنطق بالحركة من
غير صوت" (٢) ويريد ابن يعيش بالجماعة التي ذكرها ههنا
جماعة النحويين لاجتماع القراء، لأنّ القراء يفرقون بين
المصطلحين. (٣)

ومن نماذج شرحه للمصطلح أيضاً تفسيره لمصطلح "المضارع"
قال : "هذا القبيل من الأفعال يسميه النحويون "المضارع"
ومعنى المضارع : المشابه، يقال : ضارعه وشابته وشاكلته
وحاكيته إذا صرت مثله، وأصل المضارعة : تقابل السخلين على
ضَرْع الشاة عند الرضاع، يقال : تضارع السخلان إذا أخذ كل
واحد بحلمة من الضرع، ثم اتسع فقبل لكل مشتبهين متضارعين،
فاشتقاقه إذن من الضَّرْع لامن الرضع، والمراد أنه ضارع الأسماء أي

(١) المصدر السابق ١٠ : ٥٤

(٢) المصدر السابق ١٠ : ٧٤

(٣) النشر في القراءات العشر ١ : ٢٩٤

شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع " (١).

وإضافة إلى شرح المصطلح فإن الشارح كان يميز مصطلحات الكوفيين من مصطلحات البصريين، وهو في الأصل يعتمد المصطلح البصري، ولكن لما كان الكوفيون يعبرون في مواضع بمصطلحات أخرى، فإنه كان يذكر تلك المصطلحات الخاصة وينصّ على كونها كوفية . ومن أمثلة ذلك قوله في مبحث المحرورات : " والجرّ من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين " (٢) وقال في مبحث ضمير الفصل : " ويقال له : فصل وعماد، فالفصل من عبارات البصريين، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لاغير . والعماد من عبارات الكوفيين كأنه عمّد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده " (٣).

وقال في مبحث ضمير الشأن : " وذلك قولك : هو زيد قائم، ف "هو" ضمير لم يتقدمه ظاهر، إنما هو " ضمير الشأن والحديث " وفسره مابعد من الخبر وهو زيد قائم، ولم تأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ لأنها هو في المعنى، ولذلك كانت مفسرة له، ويسميه الكوفيون : الضمير المجهول، لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه " (٤) من مظاهر تفريقه بين المصطلحين الكوفي والبصري أيضا قوله في مبحث حروف العطف بأن الكوفيين يطلقون عليها حروف النسق، ويقدم الشارح تعليلين، الأول يعلل به مصطلح البصريين والثاني

(١) شرح المفصل ٦ : ٦ .

(٢) المصدر السابق ٢ : ١١٧ .

(٣) المصدر السابق ٣ : ١١٠ .

(٤) المصدر السابق ٣ : ١١٤ .

مصطلح الكوفيين قال : يقال " حروف العطف وحروف النسق، فالعطف من عبارات البصريين، وهو مصدر عطفت الشيء على الشيء إذا أملت إليه، يقال : عطف فلان على فلان، وعطفت زمام الناقة، وسمي هذا القبيل عطفاً لأن الثاني مثنى إلى الأول ومحمول عليه في اعرابه والنسق من عبارات الكوفيين، وهو من قولهم : نغر نسق، إذا كانت أسنانه مستوية، وكلام نسق إذا كان على نظام واحد، فلما شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه سمي نسقاً " (١) وقال أيضاً في مبحث حروف الصلة : " يريد بالصلة أنها زائدة . ويعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين " . (٢)

وما قدّمناه يوضح على نحو لابس فيه طريقة الشارح في تفسير المصطلح لغوياً واصطلاحياً، وهذا منهج التزمه في شرحه كله، كما وضحت لنا هذه النماذج من الأمثلة تمييز الشارح دائماً وفي كل موضع يستدعي ذلك، مصطلحات الكوفيين من مصطلحات البصريين وكأنه يريد لشرحه أن يكون موسوعة نحوية يُستغنى بها عن غيرها، ولا يستغنى غيرها عنها .

٣ - تفسير كلام الزمخشري:

كان ابن يعيش بعد أن يطمئن إلى ما فسرّه من الاصطلاحات ومناقشة الحدود، ينتقل إلى شرح كلام الزمخشري، فيأتي بعباراته ويفصل القول فيها، فينثر القواعد ويضرب الأمثلة، ويأتي بالشواهد

(١) المصدر السابق ٨ : ٨٨

(٢) المصدر السابق ٨ : ١٢٨ .

ويذكر آراء النحاة ويناقشها، ويقوم بمهمة الشارح المستقصي،
وتتحول أقباس الزمخشري إلى أضواء ساطعة واضحة، وتنقلب بلاغة
الإيجاز إلى بلاغة الإطناب، فكل عبارة من عبارات المفصل تحلل إلى
عناصرها وتدعم بالأمثلة والشواهد، ويمكن أن نضرب أمثلة يسيرة
توضح طريقته :

قال الزمخشري في مبحث أفعال المقاربة : " ومنها أوشك
يستعمل استعمال عسى في مذهبيها " فعقب ابن يعيش شارحاً :
" اعلم أن " أوشك " يستعمل استعمال " عسى " في المقاربة،
فيقال : أوشك زيد أن يقوم، فزيد فاعل و " أن يقوم " في موضع
المفعول ، والمراد قارب زيد القيام ، ويقال : أوشك أن يقوم زيد ،
فتكون أن وما بعدها في موضع مرفوع كما كانت عسى كذلك،
وقد أسقط من خبرها " أن " تشبيهاً بـ " كاد " نحو قولك : أوشك
زيد يقوم" (١) ثم شرح الشاهد الذي أورده الزمخشري وعلق عليه.
وقال الزمخشري : " ولام جواب القسم في نحو قولك والله
لأفعلن، وتدخل على الماضي كقولك : والله لكذب، وقال امرؤ
القيس :

خَلَفْتُهَا بِاللَّهِ خَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ (٢)

والأكثر أن تدخل عليه مع " قد " كقولك : والله لقد خرج
" فقال الشارح : " اعلم أن أصل هذه اللام لام الابتداء، وهي

(١) شرح المفصل ٧ : ١٢٦

(٢) ديوانه : ٣٢ ق ٢ ب ٢٣

أحد الموجبين اللذين يُتلقى بهما القسم، وهما اللام وأن، وهذه اللام تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، مثال الأول : والله لزيد قائم، كما تقول : والله إن زيدا قائم . وإنما قلنا : إن أصلها الابتداء لأنها قد تتعري من معنى الجواب وتخلص للابتداء، ولا تتعري من الابتداء، فلذلك كان أخص معنى معناها وذلك قولك : لعمرك لأقومن، ولعمر الله ماندرى .

ألا ترى أنها ههنا خالصة للابتداء إذ لا يصح فيها معنى الجواب، لأنَّ القسم لا يُجاب بالقسم . وأمّا الداخلة على الفعل فهي تدخل على الماضي والمستقبل، فإذا دخلت على المستقبل فلا بد من النون الثقيلة أو الخفيفة نحو قولك : والله لأقومن ، قال الله تعالى : ﴿وَتَاللّٰهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾^(١) وقال ﴿لَنَسْفَعُنَّ بِالنَّاصِيَةِ﴾^(٢) فاللام للتأكيد وإيصال^(٣) القسم إلى المقسم عليه، وتفصل بين النفي والإيجاب، ودخلت النون أيضا مؤكدة وصارفة للفعل إلى الاستقبال وإعلام السامع أن هذا الفعل ليس للحال كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٤) أي الحاكم . فإن زال الشك بغير النون استغني عنها قال الله تعالى : ﴿وَلَسَوْفَ تَسْأَلُون﴾^(٥) وقال : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ

(١) الأنبياء : ٥٧/٢١

(٢) العلق : ١٥/٩٦

(٣) في الأصل (واتصال) وهذا من قبيل الغلط المطبعي .

(٤) النحل : ١٢٤/١٦

(٥) الزخرف : ٤٤/٤٣

فترضني ﴿١﴾ لأنَّ سوف تختص بالاستقبال ، ولم تأت هذه اللام والنون إذا وليت المستقبل إلا مع القسم أو نية القسم . قال سيويوه : سألت الخليل عن قوله : " ليفعلن " إذا جاءت مبتدأة . قال : هي على نية القسم ، فإذا قلت : لتنطلقن فكأنك قلت : والله لتنطلقن . قال الله تعالى : ﴿ولتعلمن نبأه بعد حين﴾ ﴿٢﴾ أي : والله لتعلمن . " و أما دخولها على الماضي فإن الأكثر أن تدخل مع قد " .

وذلك أن أصل هذه اللام الابتداء ، ولام الابتداء لا تدخل على الماضي المحض ، فأتى بـ "قد" معها ، لأنَّ "قد" تقرّب من الحال ، والذي حسن دخولها على الماضي دخول معنى الجواب فيها ، والجواب كما يكون بالماضي كذلك يكون بالمستقبل ، فجواز دخولها على لفظ الماضي لما مازجها من معنى الجواب . ودخول "قد" معها قضاء من حق الابتداء ، وذلك نحو قولك : " والله لقد قمت " قال الله تعالى : ﴿تنا لله لقد آثرك الله علينا﴾ ﴿٣﴾ وربما حذفت اللام نحو قوله تعالى : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ ﴿٤﴾ أي لقد أفلح . وربما حذفت "قد" قال الشاعر :

خَلَفْتُهَا بِاللَّهِ خَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ ﴿٥﴾

أي والله لقد ناموا فاعرفه " ﴿٦﴾ .

(١) الضحي : ٥ / ٩٣

(٢) سورة ص : ٨٨ / ٣٨

(٣) سورة يوسف : ٩١ / ١٢

(٤) الشمس ٩

(٥) سبق ذكره ص ٩٢ .

(٦) شرح المفصل ٩ : ٢١

هذان نموذجان من شرحه لعبارة الزمخشري، ولن نطيل بذكر نماذج أخرى، لأن الشرح يسير على هذا النمط المطرد من التفسير الواضح والاستطراد الشامل والأمثلة الكثيرة، والشواهد الغزيرة، وكأن الشارح آلى على نفسه ألا يترك عبارة إلا بعد أن يشبعها بحثاً وتمحيصاً ليستوفي البحث حقه من اطرافه جميعاً .

٤ - شرح اللغة وذكر اللغات :

اهتم ابن يعيش في شرحه باللغة، وتجلى هذا الاهتمام في شرحه للمفردات، سواء المفردات التي وردت في المفصل أو المفردات التي وردت في شواهد الشارح، كما اهتم بذكر اللغات .

أ - شرحه للمفردات :

اشتمل الشرح على عدد كبير من الأبنية وغريب اللغة، كما ورد في الشواهد كثير من الكلمات التي رأى الشارح أنها بحاجة إلى توضيح وتفسير، فشرح كل ذلك وفسره، فمما ورد في المفصل مثلاً : إنقحل وانفخر . وشرحهما الشارح بقوله : " قالوا رجل انقحل، أي مسنّ يابس الجلد عليّ العظم من قولهم : قحل الشيء يَقْحَلُ إذا يبس . وقالوا : رجلٌ إنزَهُو للمزدهي، لأنّه من الزّهو وهو الفخر . وقالوا : إنفخر، وهو في معنى إنزَهُو فاعرفه .^(١)

وورد في المفصل أيضاً الكلمات : ضَهْيَاء، طَرْفَاء، قُوبَاء، عِلْبَاء، رَحْضَاء، سِيرَاء، وشرحها ابن يعيش بقوله :

الضَهْيَاء : الأرض التي لانبات فيها، وقد تكون صفة بمعنى

(١) شرح المفصل ٦ : ١٢

المرأة التي لا ينبت لها ثدي، وقيل : التي لا تحيض، وفيها لغتان :
القصر والمد الخ“ .

الطرفاء : ضرب من الشجر واحداته طرفة .

القوباء: داء معروفٌ ويداوى بالريق، وفيه لغتان، قوباء
بالفتح، وقوباء بإسكان الواو .

علياء : عصب العنق، وهما علباوان ...

الرحضاء : العرق في أثر الحمى .

سيراء : بُرد فيه خطوط . (١)

ويستمر في شرح سائر المفردات، ذاكرةً اللغات إن كان فيها
لغات، مستحضراً آراء بعض اللغويين، مصححاً مواضع غلط فيها
بعضهم، كقوله : ” وقرماء، بالقاف وتحريك العين : موضع،
والجوهرى ذكره بالفاء وهو مصحف، إنما هو بالقاف ” (٢)

وشرح ابن يعيش المفردات التي وردت في الشواهد، سواء
ماورد في شواهد المفصل أو ماورد في شواهد الشرح، فمن ذلك أن
الزحشري أنشد قول الراعي :

أشلى سلوقية باتت وبات بها بوخشٍ إصمّت في أصلاّ بها أوذُ (٣)

(١) شرح المفصل ٦ : ١٢٨ - ١٢٩ وسفر السعادة ١ : ٣٣٩، ٣٤٨، ٤٣٨، ٣٨١،
٢٨٣، ٣١٠ .

(٢) المصدر السابق ٦ : ١٢٩ وانظر الصحاح ” قرم“ وسفر السعادة ١ : ٤٢٦ وفي معجم
البلدان ٤ : ٣٢٩ قرما وقرماء .

(٣) ديوان الراعي : ٦٩ : ق ١٧ ب ٢٠ وانظر خزانة الأدب ٣ : ٢٨٤ واللسان والنجاش
”صمت“ ومعجم البلدان : إصمت .

فعلّق الشارح على البيت شارحاً المفردات متحدثاً عن الضمائر في البيت وعما تعود إليه فقال :

”قوله : أشلى أي دعا، يقال : أشلى الكلب إذا دعاه ، وآسده إذا أغراه بالصيد . والضمير في أشلى يعود إلى الصائد . وسلوقية : منسوبة إلى سلوق، وهي قرية باليمن ينسب إليها السيوف والكلاب . والضمير في باتت يعود إلى سلوقية، والضمير في بات يعود إلى الصائد . وإصمت : فلاة بعينها، كأنه في الأصل فعل أمر من صمت يصمت إذا سكت . كأن إنساناً قال لصاحبه : اصمت، يُسكّته لئسمع حساً، أو يكون في فلاة يسكّت المرء فيها صاحبه خوفاً . فسمّي المكان بالفعل خالياً من الضمير ولذلك أعربه ولم يصرفه للتعريف والتأنيث . والمسموع في مضارع صمت يصمت بالضم، والكسر هنا إما أن يكون لغة أو من تغيير الأسماء، كما قطعت الهمزة في التسمية، وذلك أن همزة الوصل إنما حقّها الدخول على الأفعال وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال نحو : انطلق انطلاقاً، واقتدر اقتداراً، فأما الأسماء التي ليست بجارية على أفعالها فألف الوصل غير داخلة عليها، إنما دخلت على أسماء قليلة نحو : ابن وابنة واثنين واثنتين وامرئ وامرأة واسم واست، وليس هذا منها .

و إذا نُقل الفعل إلى الاسم لزمته أحكام الأسماء، فقطعت الألف لذلك، وربما أثو فقالوا : إصمته، إيذاناً بغلبة الاسمية بعد التسمية . وشجعهم على ذلك تأنيث المسمّى وهو المفازة . والأصلاب جمع صُلب وهو الظهر . والأودد: الاعوجاج . والمراد

أنها ذات هبوط وصعود وهي موحشة " (١) .

وكان الزمخشري يمثل للأبنية بمثال أو مثالين، فيأخذهما ابن يعيش ويشرح معانيهما ثم يضيف أمثلة أخرى ويفسرها . فمن أمثلة ذلك أن الزمخشري مثل لزيادة النون بعد اللام بـ " صليان " (٢) فذكر معها الشارح : " بليان " (٣) و "عَنْظِيان " (٤) و "خِرْبَان " (٥) وقال : " فالصليان : نبت . والبليان : قالوا بلد ويقال : " ذهب بذئ بليان " (٦) أي حيث لا يدري . والعَنْظِيان : الجاني، وقيل : الشاب الطري . والخِرْبَان : الجبان " (٧) .

ب - اهتمامه باللغات :

واهتم الشارح بلغات العرب، وأشار في مقدمته للشرح إلى تداخل اللغات، وكرر هذه الإشارة في أثناء شرحه . (٨) ونسب مذكره من اللغات إلى أصحابه غالباً، فهذه لغة هُذَيْل وتلك لغة تميم، والثالثة لطيء، واكتفى في مواضع بنسبة اللغة إلى بعض العرب، ومن أمثلة ذلك ماورد في تعليقه على البيت :

(١) شرح المفصل ١ : ٣٠، ٣١ .

(٢) الصليان وزنها فعليان وقيل : فعْلان . انظر سيويه ٢ : ٣٢٤ والمتع ١ : ١٣٢ وشرح الشافية ١ : ٢٠٠ والمزهر ٢ : ٢٣ والصحاح : " صل " .

(٣) بليان وزنها فعليان . انظر سيويه ٢ : ٣٢٤ والمتع ١ : ١٣٢ ومعجم البلدان " بليان " .

(٤) عنظيان وزنه : فعْليان . انظر سيويه ٢ : ٣٢٤ والمتع ١ : ١٣٢ .

(٥) الخِرْبَان : وزنه فعْليان . انظر سيويه ٢ : ٣٢٤ والمتع ١ : ١٣٢ .

(٦) اللسان : (بلا) .

(٧) شرح المفصل ٦ : ١٣٢ .

(٨) شرح المفصل ١ : ١١، ٣١ وانظر ج ٧ : ١٥٤ .

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبِّي فَلَبِّي يَدِي مَسُورٌ^(١)

قال الشارح : " فجعل لبّي يدي مسور بالياء، وإن كان مضافاً إلى الظاهر الذي هو يدي، دليل على أنه تشية ، ولو كان مفرداً من قبيل لدى وكلا لكان بالألف . وبعض العرب يقول : لبّ لبّ، مبينة على الكسر، ويجعله صوتاً معرفةً مثل : غاق . كأنه على صوت الملبّي " ^(٢) وأشار في مبحث النداء إلى لغة عدّها أجود اللغات قال : " متى أضافوا المنادى إلى ياء النفس ففيه لغات، أجودها حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة وذلك نحو : يا قوم لا بأس، ويا غلام أقبل، وقال تعالى : ﴿يا عباد فاتقون﴾ ^(٣) .

٥ - شرح الشواهد الشعرية :

اهتمّ الشّارح بشواهد المفصّل الشعرية، فنسب ما أهمل الزمخشري نسبته، وأتم ما ذكر جزء منه، وكان في مواضع ينشد ما قبل الشاهد وما بعده، ليضعه في سياقه، وليشبع نزعه الأدبية، ويشرح الشاهد شرحاً مفصلاً، يقدّم له بشرح المفردات، ويثني بشرح معاني الشاهد، ويذكر موضع الاستشهاد، ويندر أن يهمل

(١) البيت من شواهد سيبويه ١ : ١٧٦ . ونسبة العيني إلى أعرابي من بني أسد . انظر هامش الخزانة ٣ : ٣٨١ . وانظر المختصّب ١ : ٧٨ و ٢ : ٢٣ والخزانة ١ : ٢٦٨ ، ٥٧٨ ، والجمع ١ : ١٩٠ والدرر ١ : ١٩٣ .

(٢) شرح المفصل ١ : ١١٩

(٣) شرح المفصل ٢ : ١١ والآية من سورة الزمر برقم ١٦ . وانظر أمثلة أخرى على هذا البحث في شرح المفصل ٢ : ٢٠ ، ١٢٢ . ٣ : ٤ ، ١٧ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ٦ : ١١٦ ، ١١٨ - ٩ : ٢٧ .

وهذا كله على سبيل المثال لا الحصر .

ذلك^(١) . ويمكن أن نختار عدداً من الأمثلة توضح طريقته في شرح الشواهد الشعرية، فمن ذلك أنّ الزمخشري أنشد في مبحث الإضمار على شريطة التفسير قول ذي الرمة :

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر^(٢)

قال الشارح : " البيت لذي الرمة - علماً أن الماتن ذكر ذلك - وقبله :

أقول لها إذ شمّر الليل واستوت بها اليد واشتدت عليها الحرائر^(٣)

وبلال هذا ابن أبي بردة قاضي البصرة، وأبو موسى جدّه . واسم أبي بردة عامر، واسم أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري، والشاهد فيه نصب " ابن أبي موسى " بفعلٍ مضمّر تفسيره " بلغته " كأنه قال : إذا بلغت ابن أبي موسى بلالاً بلغته . وربما رفع على تقدير فعل لم يسمّ فاعله كأنه قال : إذا بلغ ابن أبي موسى، لأن (إذا) فيها معنى الشرط فلا يليها إلا فعل، هذا هو الوجه . والمعنى أنه يخاطب ناقته يقول : إذا أوصلتني إلى بلال استغنيت عنك لأنّي أستغني به عن الرحيل إلى غيره . وقوله : " فقام بفأس بين وصليك جازر " دعاء . ولولا ذلك لم يجز دخول الفاء، ألا ترى أنك تقول :

(١) مثل هذا الإهمال حصل في المواضع التالية من شرح المفضل ٢ : ٢٤ - ٤ : ١٠٠ . ١٠ : ٢٤-٢٥ .

(٢) ديوانه ٢ : ١٠٤٢ ق ٣٢ ب ٦١ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٢ . وانظر الخزانة ١ : ٤٥٠ وسرد مرة أخرى في شرح المفضل ٤ : ٩٦ .

(٣) في الديوان : واستت بمعنى اطردت .

إن أتاني زيد أتيت، ولا يجوز فأتيت. وتقول : إن أتاني زيد فأحسن الله جزاءه، لأن فيه دعاء، والوصل واحد الأوصال . وقد عيب عليه ذلك . قالوا : كان سبيله إذا أوصلته إلى مقصوده ومطلوبه أن يعاملها بالحسنى، وينظر إليها لا أن ينحرها، فهو إذن إلى الهجاء أقرب، والحق أنه مديح والمراد ما ذكرناه من أنه تقع الغنية عنك".^(١)

وفي مبحث " كلا " أنشد الزمخشري قول الشاعر :

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقيل^(٢)

فقال الشارح : " وأما قول ابن الزبيري :

يا غراب البين أنعمت فقل
إنما تنطق شيئاً قد فعل
إن للخير وللشر مدى
وكلا ذلك وجه وقيل
والعطيات خمس بينهم
وسواء قبح مثير ومقل
كل عيش ونعيم زائل
وبنات الدهر يلعبن بكل

فالشاهد فيه إضافة " كلا " إلى مفرد يراد به التثنية، كما أضيف في الذي قبله إلى لفظ الجمع - يشير إلى كلانا - إذ كان

(١) شرح الفصل ٢ : ٣١

(٢) شعر عبد الله بن الزبيري : ٤١ وما بعدها ١٥ وابن يعيش أنشد الأبيات : ١، ٢، ٣، ٤. وخرج المحقق الأبيات على نحو مستفيض .

المراد به التثنية . (١)

وفي مبحث الموصولات قال الزمخشري : لم يثبت سيبويه "ذا"
بمعنى الذي إلا في قولهم " ماذا " وقد أثبتته الكوفيون وأنشدوا :

عَدَسٌ، مَالْعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ

أمنت وهذا تحملين طليق (٢)

قال الشارح : " البيت ليزيد بن مفرغ ، والشاهد فيه قوله :
وهذا تحملين، جعل هذا بمعنى الذي موصولا، وتحملين صلته أي
والذي تحميلته طليق . يصف أمنة بخروجه عن ولاية عباد ويخاطب
بغلته . فقوله : " عدس " : زجر للبلغة . كأنه زجرها ثم قال :
مبالعباد عليك إمارة أمنت .

ويجوز أن يكون " عدس " اسما للبلغة نفسها سميت بذلك لأنه
مما تزجر به كما قال :

إذا حملت بزتي على عدس (٣)

والصواب ما ذهب إليه أصحابنا (٤) . وماتعلقوا (٥) به لاحجة
فيه . (٦)

(١) شرح المفصل ٣ : ٣

(٢) شعر ابن مفرغ الحميري : ١١٥ ق ٣٩ ب ١ .

(٣) الرجز في المختص ٢ : ٩٤ والمختص ٦ : ١٨٣ و ٧ : ٨ والاعتضاب ٣٩٥ ولله قال ابن
السيد : هذا الرجز لا أعلم قائله . واللسان " عدس " .

(٤) أصحابنا أي البصريون .

(٥) الضمير في تعلقوا عائد إلى الكوفيين .

(٦) شرح المفصل ٤ : ٢٣-٢٤ .

وقال الزمخشري في مبحث حروف الإضافة : " و " حتى "
تكون عاطفة، ومبتدأ مابعداها في قول امرئ القيس :
" وحتى الجياد مايقدن بأرسان "
فقال الشارح : " وأما البيت الذي أنشده وهو :

سريتُ بهم حتى تكل مطيهم

وحتى الجياد مايقدن بأرسان^(١)
البيت لامرئ القيس والشاهد فيه قوله : وحتى الجياد
مايقدن بأرسان، فحتى : حرف ابتداء، ألا ترى أنها ليست حرف
خفض لوقوع المرفوع بعدها، وليست حرف عطف لدخول حرف
العطف عليها وهو الواو، فكانت قسما ثالثا، ولذلك وقع بعدها
المبتدأ والخبر، ولم تعمل فيما بعدها. والمعنى أنه يسري بأصحابه
حتى يكلّ المطي وينقطع الخيل وتجهد فلا تحتاج إلى أرسان^(٢) .
وأنشد الزمخشري في مبحث الوقف قول الأعشى :

ومن شائى كاسف وجهه إذا ما انتسبت له أنكرن^(٣)

قال الشارح : " ومن شائى وقبله :

فهل يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبَلَا

د مِنْ خَازِرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

أَلَيْسَ أَخُو الْمَوْتِ مَسْتَوْثَقَا

عَلَيَّ وَإِنْ قَلْتُ قَدْ أَنْسَانِي

(١) ديوان امرئ القيس : ٩٣ ق ٩ ب ١٦ وفيه : مطوت بهم .

(٢) شرح المفصل ٨ : ١٩

(٣) ديوان الأعشى : ١٥ ق ٢ ب ٥ .

والمراد أنكرني ويأتيني وأنساني، فحذف في الوقف كما قال تعالى : " أكرمن .. أهانن " والشانئ المبغض . والكاسف العابس . أي إذا حللت به تضيفته عبس، وإن انتسبت له أنكرني وإن كان عارفاً بي " (١)

٦ - مزج النحو بعلم المعاني :

استفاد نخاة العرب من إحاطتهم بمناحي الثقافة العامة، ومن معرفتهم وإتقانهم لعدد من العلوم الأخرى إلى جانب النحو، وكان لابد من تجلّي تلك الثقافة في شروحهم الكبيرة المبسوطة، ومتونهم المختصرة . فلا بدع إذن أن تحدثنا عن آثار منطقية وأخرى فقهية وأصولية وكلامية، ولاغربة إطلاقاً أن نتحدث عن مزج النحو بعلم المعاني في شرح المفصل . لأن علم المعاني إنما تجلّت ظواهره، وارتسمت معالمه في كتاب سيويه، ثم نما في كتب خالفه، إلا أن كتب النحو الموجزة والمتون المختصرة، تخففت من كثير مما سُمّي فيما بعد بعلم المعاني، واتجهت إلى تجريد القواعد والتمثيل لها على نحو من الإيجاز . وكان الشراح الكبار عندما يتناولون هذه المتون يعودون إلى وضع القواعد في سياقها، وربطها بأوضاع اللغة وأوضاع المتكلمين والسامعين، إعادة منهم للأمور إلى نصابها . وإذا كان الإمام عبد القاهر قد جرد علم المعاني من كتب النحو ليكون علماً قائماً بذاته، فإن الشراح من النخاة أو معظمهم - ممن عرفناهم - ساروا على طريقة كتاب سيويه في فهم النحو، والنحو عندهم هو انتحاء سَمَت كلام العرب في أساليبهم لا في قواعدهم فقط . وبذلك يعود للنحو رونقه وللقواعد روحها .

(١) شرح المفصل ٩ : ٨٦ . والاشارة هنا إلى الآيات ١٥، ١٦ من سورة الفجر .

وسنقدم فيما يلي أمثلة من شرح المفصل توضّح هذه الظاهرة، وصفحات الشرح تغص بالأمثلة، فمن ذلك ما قام به الشارح في مبحث الاختصاص من توضيح العلاقة بين أسلوب الاختصاص وما يرتبط به من معاني التعظيم والشتم . فالمنصوب على الاختصاص منصوب بفعل محذوف . وهذا من حيث الإعراب، أما من حيث الغرض فالأمر لا يتعلق بالقاعدة بل بالسياق، وفي هذه القضية يقول الشارح " وكذلك قولهم : نحن العرب أقرى الناس للضيف، فالعرب هم نحن، ونصب هذه الأسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتم بإضمار أريد أو أعني أو أختص، فالاختصاص نوع من التعظيم والشتم، فهو أخصّ منهما لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب، وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب.

وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم، وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر، وإنما المراد المدح أو الذم . فمن ذلك : الحمد لله الحميد ، والملك لله أهل الملك، وكلّ ذلك نصب على المدح، ولم ترد أن تفصله من غيره " (١)

وتحدث الشارح في مبحث ما أضمّر عامله على شريطة التفسير عن نصب الاسم بعد حرف الاستفهام في نحو قولك : أعبد الله ضربته ؟ قال : " النصب في ذلك هو الوجه المختار، والرفع جائز، فالنصب بإضمار فعل يكون الظاهر تفسيره، وتقديره :

(١) شرح المفصل ٢ : ١٩ .

أضربت عبد الله ضربه، وألقيت زيدا مررت به وأأهنت زيدا
ضربت أخاه، فالنصب مع الاستفهام بالعامل الذي يقدر بعد
الاستفهام، وهو في الاستفهام مختار كما كان الرفع مع الابتداء
مختاراً، وأما الرفع مع الاستفهام فجائز بالابتداء ومابعده الخبر، إلا
أنه مرجوح " .

وإلى هذا الحد عالج الشارح المسألة على نحو نحوي محض، فإذا
انتقل إلى تسويغ ترجيحه وتعليقه فإنه يستمد حججه من علم
المعاني، ويذكرنا النص التالي بما كتبه في الموضوع نفسه الإمام عبد
القاهر، قال الشارح : " وإنما كان النصب هو المختار من قبل أن
الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لا عن الاسم، لأن السؤال
إنما يكون عما وقع الشك فيه، وأنت إنما تشك في الفعل لا في
الاسم. ألا ترى أنك إذا قلت : أزيداً ضربه، فإنما تشك في الضرب
الواقع بزيد، ولست تشك في ذاته، فلما كان حرف الاستفهام إنما
دخل الفعل لا الاسم كان الأولى أن يليه الفعل الذي دخل من
أجله. وإنما دخل على الاسم ورفع الاسم بعده بالابتداء، لأن المبتدأ
والخبر قبل دخول الاستفهام يوجب فائدة، فإذا استفهمت فإنما
تستفهم عن تلك الفائدة " (١) .

وذكر الزمخشري حذف المفعول به في مثل قولهم : فلان
يعطي ويمنع، ويضرّ وينفع، ويصل ويقطع . قال الشارح :

(١) شرح المفصل ٢ : ٣٤ وانظر دلائل الإعجاز : ٨٣ تح د. الداية .

" والمراد: يعطي ذوي الاستحقاق، ويمنع غير ذوي الاستحقاق، وينفع الأوداء ويضر الأعداء . إلا أنه حذف ولم يكن ثم موصول يقتضي راجعاً، ولم يكن المراد إلا الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل لا غير، فصار كالفعل اللازم في الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل، وشبهه بالفعل إذا بني للمفعول من حيث لم يكن الغرض الإخبار عن الفاعل، وإنما كان الغرض بيان من وقع به الفعل، فصار الفاعل نسياً منسياً، واشتغل الفعل بالمفعول، وارتفع وتم الكلام به من غير تشوّف إلى سواه . فكذا قد يكون الغرض الإخبار عن الفاعل لا غير من غير تعرض لذكر المفعول " (١) وإلى مثل هذا كان الامام عبد القاهر قد جنح في دلائل الإعجاز عندما ذكر في مبحث الحذف أن الناس تختلف أغراضهم في ذكر الأفعال المتعدية، وأنهم يذكرونها تارة وهم يريدون أن يثبتوا المعاني التي اشتقت منها للفاعلين ولا يعينهم شأن المفعولين " فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديرًا . ومثال ذلك قول الناس : فلان يحلّ ويعقد، ويأمر وينهى ، ويضرّ وينفع ... " (٢)

وتوقف الشارح لدى الجمل التي ترد في مبحث التمييز كقولهم : طاب زيد نفساً، وتصيب عرقاً وتفقأ شحماً، وتحدث عنها من الوجهة النحوية، ثم رأى أن هذه العبارات يراد بها المجاز لأن زيدا لا يوصف بالطيب والتصيب والتفقؤ فعلم بذلك أن المراد

(١) شرح المفصل ٢: ٤٠ وانظر دلائل الإعجاز ١٠٩ .

(٢) دلائل الإعجاز : ١٠٩ .

المجاز، وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه، وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيداً . ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه فصار مسنداً إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى . والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ماهو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى . ثم لما احتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض، وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه، وأن يطيب قلبه بأن يصفو انجلاؤه تبين المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى فقيل : طاب زيد نفساً وكذلك الباقي، فهذا معنى قوله - أي الرخشري - والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد" (١)

وفي مبحث العطف، عطف جملة على جملة، نحو : قام زيد وقعد عمرو، وزيد منطلق وبكر قائم، ونحوها من الجمل، قدّم لنا الشارح مبحثاً طريفاً في الفصل والوصل قال : " ... والآخر عطف جملة على جملة نحو : قام زيد وقعد عمرو، وزيد منطلق وبكر قائم ونحوها من الجمل، والغرض من عطف الجمل ربط بعضها ببعض واتصالها، والإيدان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء، وذلك إذا كانت الجملة الثانية أجنبية عن الأولى غير ملتبسة بها، وأريد اتصالها بها فلم يكن بد من الواو لربطها بها، فأما إذا كانت ملتبسة بالأولى بأن تكون صفة نحو : مررت برجل يقوم، أو حالاً نحو : مررت بزيد يكتب ونحوها لم تحتج إلى الواو" (٢) .

(١) شرح المفصل ٢ : ٧٥ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٧٥ وانظر دلائل الإعجاز : ١٥٧ .

وفي مبحث الحروف المشبهة بالفعل ذكر الزمخشري "إنما" واقتصر على ذكر كونها كافة ومكفوفة . أما الشارح فإنه استوعب على نحو موجز ما قاله فيها النحاة وعلماء المعاني قال :

فأما إنما المكسورة فتقديرها تقدير الجمل كما كانت "إن" كذلك . و"ما" كافة لها عن العمل ويقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل . وهي مكفوفة العمل على ما ذكرنا ومعناها التقليل، فإذا قلت : إنما زيد بزاز، فأنت تقلل أمره، وذلك أنك تسلبه ما يدعى عليه غير البز، ولذلك قال سيويه في "إنما سرت" حتى أدخلها "أنك تقلل" ^(١)، وذلك أن إنما زادت "إن" تأكيداً على تأكيد فصار في معنى الحصر، وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره، فإن معنى ﴿إنما الله إله واحد﴾ ^(٢) أي ما الله إلا إله واحد نحو : ﴿لا إله إلا الله﴾ ^(٣) وكذلك ﴿إنما أنت منذر﴾ ^(٤) أي ما أنت إلا منذر . ومن ههنا قال أبو علي في قوله :

إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي ^(٥)
والمراد : ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا " ^(٦)

(١) كتاب سيويه ١ : ٤٦٦ .

(٢) النساء : ١٧١/٤ .

(٣) وردت في سورة الصفات ٣٧/٣٥ وسورة محمد ٤٧/١٩ .

(٤) الرعد : ١٣/٧٤ .

(٥) هذا عجز بيت للفرزدق وهو بتمامه كما في ديوانه ٢ : ١٥٣ .

أنا الصامن الراعي عليهم، وإنما . يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

وانظر المسائل الحلييات ٢٢٨ والمختضب ٢ : ١٩٥ وشرح أبيات المغني ٥ : ٢٤٨، ٢٥٥ .

وشرح الشواهد الكبرى للعيني ١ : ٢٧٧ .

(٦) كلام أبي علي المشار إليه ورد في المسائل الحلييات : ٢٢٨

وأما المفتوحة فهي تقدّر تقدير المفردات، وهي وما بعدها في تأويل المصدر كما كانت " أن " كذلك، فتفتحها في كل موضع يختص بالمفرد " (١) .

وتحدث الشارح في مبحث المرفوعات عن التقديم والتأخير وهو من مباحث علم المعاني قال : ألا ترى أنك لو قلت : ضرب زيد عمرو، بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول، ولو اقتصرنا في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقديمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب " (٢)

ولاشك في أن الشارح كتب ما كتبه وهنا وفي ذهنه قول سيبويه : " كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم بيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم " (٣) وهذا الأصل هو المدخل إلى هذا المبحث عند المتقدمين والمتأخرين على السواء (٤) .

٧ - الجدل النحوي :

ظاهرة الجدل رافقت نشأتها نشأة عدد من العلوم العربية الإسلامية كنشأة علم الكلام مثلاً (٥)، غير أن هذه الظاهرة سرت إلى سائر أصناف العلوم التي تحتمل الجدل ووسمتها بميسمها .

(١) شرح الفصل ٨ : ٥٦ وقارن بدلائل الإعجاز ٢٣٠ .

(٢) شرح الفصل ١ : ٧٢ .

(٣) كتاب سيبويه ١ : ١٥ .

(٤) انظر الخصائص : مبحث في شجاعة العربية ٢ : ٣٨٢ ودلائل الإعجاز : ٧٩ ، ٨٠ .

(٥) أبو حنيفة محمد أبي زهرة : ٨٤ ، ٨٥ وانظر الكلام والفلسفة ص ١٤ وما بعدها حتى ص

وكان النحو العربي ميداناً فسيحاً لجدل النحاة ونقاشهم وخصوصاتهم، على اختلاف البواعث والأسباب، ونلمس فيه هذه الظاهرة منذ أن استوى مكتملاً على يد الخليل وطبقته وتلامذته، ودون في كتاب سيبويه .

ولدى استعراضنا مفهوم الجدل، وخلاف العلماء في تحديده، وجدنا أن الجدل بمعظم مفهوماته ^(١) وقع منه نماذج في الجدل النحوي . فإذا فهمناه على أنه ضرب من الخصومة أو المناقشة فنحن واجدون ذلك فيه، وإذا فهمناه فهماً منطقياً بمعنى أنه " هو القياس المؤلف من المشهورات والمسلّمات، والغرض منه إلزام الخصم وإفحام من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان " ^(٢) فإننا نجد ذلك فيه أيضاً . وإذا فهمناه بمعنى " حُسن السؤال والجواب بغرض الارتقاء من تصوّر إلى تصوّر ومن قول إلى قول " ^(٣)، فما أكثر أمثله، وإذا فهم بمعنى الاستدلال المبني على الآراء الراجحة أو المحتملة " ^(٤)، فهذا موجود كثيراً أيضاً .

ونما الجدل في الكتب النحوية منذ كتاب سيبويه . وما كتب مجالس العلماء للزجاجي إلا مرآة تصوّر لنا على نحو تطبيقي نماذج حيّة للجدل الذي كان يخوضه النحاة، وهي مجالس هامة لأنها تجلّو لنا المنهج الذي كان يصدر عنه النحاة في جدالهم ومناقشاتهم . ولنأخذ مثلاً هذا المقطع من أحد المجالس : " قال محمد بن عبد الله

(١) المعجم الفلسفي لصليبا : ١ : ٣٩١ مادة : الجدل .

(٢) التعريفات : ٥١

(٣) المعجم الفلسفي : مادة الجدل والرأي الأخير لأرسطو .

(٤) نفسه .

ابن طاهر للمبرد وتعلب : فخراني عن همزة بين بين، ساكنه أم متحركة ؟ .

قال أحمد بن يحيى : لاساكنة ولا متحركة .

قال - ابن طاهر - : ماتقول يا محمد ؟ .

قلت : قوله : لاساكنة، قد أقر أنها متحركة، وقوله : ولا متحركة قد أقر أنها ساكنة، فهي ساكنة لاساكنة، متحركة لا متحركة .

قال : فلم سميت بين بين ؟ .

فقلت : لأنها إذا خففت فقد جعلت بين الهمزة وبين مامنه حركتها " . ^(١) فالمبرد نقض قول ثعلب " لأنه يترتب عليه اجتماع الضدين، وذلك محال، فما يقول به محال " ^(٢) . وكذلك كتاب الزجاجي " الإيضاح في علل النحو " كتاب قام على الجدل ومناقشة الحدود، وهو " يوضح لنا كثيراً من المسائل الجدلية التي أثارها كتاب سيبويه بين النحاة " ^(٣) .

وانبثت المسائل الخلافية مشفوعة بالحجاج والجدل في كتب النحاة، حتى أتى منهم من فكر بتجريدتها وإفرادها بالتأليف، فكان كتاب التبيين في خلاف النحويين لأبي البقاء العكبري ^(٤)، وكتاب مسائل خلافية في النحو ^(٥) له أيضاً، ثم جاء ابن الأنباري عبد

(١) مجالس العلماء : ١٢٣ وانظر مدرسة البصرة : ٨٨

(٢) مدرسة البصرة : ٨٨ ،

(٣) مقدمة الأستاذ الدكتور مازن المبارك لكتاب الإيضاح في علل النحو : ١٧ .

(٤) نشر بتحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين في دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٨٦ .

(٥) نشر بتحقيق المرحوم محمد خير حلواني بحلب .

الرحمن بن محمد كمال الدين، فجمع ماتفرق من مسائل الخلاف في كتابه الرائع : الإنصاف في مسائل الخلاف " ونظر ابن الأنباري في ظاهرة الجدل النحوي، فوجد مادتها متراكمة ناضجة، ووجد أنه آن الأوان ليكون لهذه الظاهرة قوانين وأصول تصدر عنها، فصنف لطلابه كتابه " الإغراب في جدل الإعراب " " ليكون أول ماصنف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب، ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناظرة سبيل الحق والصواب، ويتأدبوا به عند المحاوراة والمذاكرة عن المناكرة والمضاجرة في الخطاب " ^(١) ثم سرد تلك القوانين مع أمثلة موضحة .

وجاء ابن يعيش، وفاته أن يلتقي ابن الأنباري، إذ سبقته إليه يد المنون، لكن لم يفته أن يطلع على تراثه، على إنصافه وإغرابه ولمعه وغيرها، كما لم يفته أن يطلع على شروح النحاة السالفين، كشروحهم لسيبويه وأصول ابن السراج وإيضاح الفارسي ولمع ابن جني، وسائر كتب النحويين مما عرفناه وأدركناه، ومما لم نعرف عنه إلا الاسم، فكان أمراً طبيعياً أن حاول ابن يعيش استيعاب ذلك التراث الضخم في شرحه ليكون مشتملاً على ماتفرق، جامعاً ما انتشر، ملمماً ما انتشر، وملخصاً لما اتسع، واستطاع بمحنه وبراعته الأسلوبية أن يُدرج مسائل الخلاف في سياق الجدل ضمن شرحه الضخم . وإن اهتمامه بهذه المسائل، واستطراده الدائم إليها بعد شرحه لمادة المفصل، يشي بولعه بالجدل، وبقدرته على إيراد الحجج، سواء أكانت حجج السالفين أو حججه، فكلها تأتي في سياق واحد، في إطار التبيين التراثي الشامل، فكيف برزت الطريقة

(١) الإغراب في جدل الإعراب : ٣٥، ٣٦ .

الجدلية أو المنهج الجدلي الشامل لدى ابن يعيش ؟.

كان واضحاً في ذهن الشارح ماسي فعله في شرحه مذ أن خطأ مقدمة الكتاب، بل لعله خطها بعد أن أنجز قسماً من الشرح، إذ صرح بأنه " سيشرح مُشكِلاً المفصل ويوضح بمحمله، ثم سيتبع كل حكم منه حججه وعلله " (١) . وتحت هذه العبارة الأخيرة ينضوي كل ما قدمه الشارح من جدل . فهو بعد أن يشرح المشكل، ويوضح الغامض، ويضرب الأمثلة، ويأتي بالشواهد، ويستوفي الكلام على عبارة الزمخشري من أطرافها جميعاً، يقول : " فإن قيل . " وهي عبارة كثر دورانها في الشرح، ويتلوها عادة الآراء المحتملة للجدل والمسائل الخلافية التي نما حولها الجدل . وسنعرض فيما يلي نماذج من شرحه تتوضح من خلالها هذه الظاهرة :

نجد في مبحث اسم الجنس كلاماً على الاسم الصفة والاسم غير الصفة، وبعدئذ نجد ينتقل إلى الجدل ويثير مسألة اشتراط النحاة أن تكون الصفة مأخوذة من فعل، فما بالنأ نجد صفات وليست من فعل كبصري ومغربي ؟ فيجيب عن ذلك ويفرق بين الصفة وغير الصفة، قال : فإن قيل " اشترطتم في الصفة أن تكون مأخوذة من فعل، فما بالك حكمت على بصري ومغربي بأنهما صفتان وليس من فعل ؟؟ .

قيل : لما أضفتها حدث فيهما معنى الفعل لأنهما صاراً في معنى منسوب أو معزوف، والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى أن الصفة تدل على ذات وصفة نحو : أسود، مثلاً . فهذه

(١) شرح المفصل ١ : ٢

الكلمة تدل على شيئين، أحدهما الذات والآخر السواد، إلا أن دلالتها على الذات دلالة تسمية ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو من خارج . وغير الصفة لا يدلّ إلا على شيء واحد وهو ذات المسمى " (١) .

وتحدث في مبحث العلم عن شاهد لأبي ذؤيب الهذلي :

على أطرقا باليات الخيا م إلا التمام وإلا العصي (٢)

فشرحه وبين موضع الشاهد، ثم أثار مسألة أن يكون " أطرقا " محتملاً أن يكون جملة، ومحتملاً أن يكون أمراً، وقبل الاحتمالين وناقشهما وقال : " فإن قيل : فإذا سُمّي به وفيه ضمير فإنه يكون جملة، فينبغي أن يذكر مع الجمل المحكية في المركبات نحو : تأبط شراً، وشاب قرناها .

فالجواب أن " أطرقا " له جهتان : جهة كونه أمراً، وجهة كونه جملة، فأورده هنا من حيث أنه أمر، ولو أورده في المركبات من حيث هو جملة لجاز، وقد روى بعضهم : " علا أطرقا " (٣) بضم الراء كأنه جعله جمع طريق، ويجعل " علا " فعلاً من العلوّ وفيه ضمير كأنه قال : السبيل علا أطرقا . وعلى هذا يكون قد أنث الطريق لأنّ فعيلاً وفعلاً إنما يُجمعان على أفعل إذا كان مؤنثاً نحو عَنَاق وأعنق، وعقاب وأعقب . ويكون " باليات الخيام " صفة " أطرق " .

(١) شرح المفصل ١ : ٢٦

(٢) شرح أشعار الهذليين ١ : ١٠٠ ق ٧ب ٧ وديوان الهذليين ١ : ٦٥ والعيني ١ : ٣٩٧

والخزانة ٣ : ٢٨٧ وفي طبعة هارون ٧ : ٣٣١ .

(٣) انظر هذه الرواية في شرح أشعار الهذليين ١ : ١٠٠ .

وقيل : " أطرقا " بالكسر جمع طريق في لغة هذيل ^(١)، ويقوى هذه المقالة رواية من قال : " أطرقا " بالضم، ومجاز ذلك أن يكون مقصوداً من أطرقاء، كأنه جَمَعَ فِعِلاً على أفعلاء، كصديق وأصدقاء، ثم حذفت الألف الأولى التي للمد فعدت ألف التأنيث إلى أصلها وهو القصر . وينبغي أن تكتب الألف بالياء على حد كتبها في حباري وسماني ولا شاهد فيه على هذين الوجهين " ^(٢).

ومن أنماط الجدل النظري الذي هو أدخل في باب فلسفة النحو منه في علم النحو ماورد ليدن مناقشته لموضع الإعراب من الكلمة أين يقع قال : " فإن قيل : ولم كان الإعراب في آخر الكلمة ولم يكن في أولها ولا في وسطها ؟.

قيل : إنما كان كذلك لوجهين : أحدهما أن الإعراب دليل، والمعرب مدلول عليه . ولا يصح إقامة الدليل إلا بعد تقدم ذكر المدلول عليه، فلذلك كان الإعراب آخراً .

الوجه الثاني : أنه لما احتيج إلى الإعراب لم يخل من أن يكون أولاً أو وسطاً أو آخراً، فلم يجوز أن يكون أولاً لأنّ الحرف الأول لا يكون إلا متحركاً، فلو جعل الإعراب أولاً لم يُعلم إعراباً هو أم بناء . ومع ذلك فإن من جملة الإعراب الجزم الذي هو سكون في آخر الأفعال، فلو كان الإعراب أولاً لامتنع منها الجزم، إذ الأول لا يمكن أن يكون ساكناً . ولم يجعل وسطاً، لأنّ بوسط الكلمة

(١) انظر هذه الرواية في شرح أشعار الهذليين ١ : ١٠٠.

(٢) شرح المفصل ١ : ٣٢ .

يعرف وزنها هل هي على فَعَل كَفَرَس أو فَعِل كَكْتَفِر أو على فعل كعُضِد . مع أنّ من الأسماء ما هو رباعي لا وسط له . فلما امتنع الأول والوسط بما ذكرناه لم يبق إلا جعل الإعراب آخرًا فاعرفه " (١) .

ونلاحظ ههنا أنّ الشارح كرّر في القضية ذكر ما كان الزجاجي قد كتبه في إيضاحه (٢)، وأبو البقاء العكبري من بعده في مسائله (٣)، وكلام العكبري بدوره مكرّر عمّا سلف . فالشارح لم يخرع هذا الجدل، وإنما غير فيه زيادة وصياغة وتلخيصاً . وهذا يؤيد ما ذكرناه سابقاً من أنّ الشارح استوعب التراث النحوي، وجعل من هذه الطريقة الجدلية منهجاً له اختطه في شرحه، وفي بحوث هذا الشرح كافة . ولو استرسلنا في ضرب الأمثلة لأتينا بمعظم الشرح، وذلك لانتشار هذا الجدل في صفحات الشرح كلها، ومع ذلك فإن ضرب أمثلة آخر يمكن أن يرسم صورة أوضح عن الجدل المبثوث في الشرح .

عالج الشارح في مبحث الإضافة اللفظية قضية إضافة الصفة إلى فاعلها في مثل قولك : زيد حسن الوجه، وأثار مسألة إضافة الشيء إلى نفسه أهي جائزة أم لا، وقدم تعليلاً جوّز من خلاله استعمال العبارة على ضرب من التقدير . قال : " فإن قلت : إذا كان الحُسْنُ للوجه، والوجه هو الفاعل فكيف جاز إضافته إليه وقد زعمتم أنّ الشيء لا يضاف إلى نفسه ؟ .

(١) شرح المفصل ١ : ٥١

(٢) الإيضاح في علل النحو : ٧٦ .

(٣) مسائل خلافة في النحو : ١٠٦ وانظر التبيين عن مذاهب النحويين : ١٦١ .

فالجواب أنك لم تضيفه إلا بعد أن نقلت الصفة عنه وجعلتها للرجل دون الوجه في اللفظ، وصار فيه ضمير الرجل . فإذا قلت : حسن الوجه، كان الحسن شائعاً في جملة كأنه وصفه بأنه حسن القامة بعد أن كان الحسن مقصوراً على الوجه دون سائره، فلما أريد بيان موضع الحسن أضيف إليه بعد أن صار أجنياً، ألا تراك تنصبه على التمييز فتقول : مررت بالرجل الحسن وجهاً، والتمييز فضلة .. " (١) . ومن مظاهر هذا الجدل ماورد من كلامه في مبحث الصفة عن النعت بالمصدر قال :

" وتقول : هذا رجل حسبك من رجل، وهذا من رجل، وهذان رجلان حسبك بهما من رجلين، وهؤلاء رجالٌ حسبك من رجال، فيكون موحداً على كل حال، لأن المصدر موحداً لا يُثنى ولا يجمع لأنه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير، فاستغني عن تثنيته وجمعه، إلا أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيّز الصفات لغلبة الوصف به، فيسوغ حينئذ تثنيته وجمعه نحو قوله :

شهودي على ليلي عدولٌ مقانع (٢)

فإن قيل : فهذه مصادر مضافة إلى معارف، وإضافة المصدر صحيحة تعرف، فما بالكم وصفتم بها النكرة فقلتم : مررت برجل

(١) شرح المفصل ٢ : ١٢٠ .

(٢) البيت للبعث الجاشعي من قصيدة ذكرها القالي في أماليه ١ : ١٩٦ رواية عن ابن دريد وصدر البيت :

وبايعت ليلي في الخلاء ولم يكن

شهودي على ليلي عدول مقانع

وانظر شعر البعث الجاشعي ص ١٤ ق ٢٩ ب ٨ .

حسبك من رجل، وشرعك من رجل وهكذا وكذلك سائرهما ؟.

قيل : هذه وإن كانت مصادر فهي في معنى أسماء الفاعلين بمعنى الحال، وإضافة أسماء الفاعلين إذا كانت للحال أو الاستقبال لاتفيد التعريف نحو : هذا رجل ضاربك الآن أو غدا، قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مِمَّنَّزَلْنَا ﴾^(١) فوصف عارضاً وهو نكرة بممطرنا مع أنه مضاف . فلو لم يكن نكرة لما جاز ذلك منه، ومثله قول الشاعر :

ياربَّ غابطنا لو كان يطلبكم^(٢)

ألا ترى كيف أدخل "رب" وهي من خواص النكرات على قوله " غابطنا " وهو مضاف إلى معرفة وهو كثير . وكذلك هذه المصادر لما كانت في معنى اسم الفاعل لم تتعرف بالإضافة "^(٣) .

وكانت مناقشته وجدله وموازنته بين الآراء، تأتي كلها في سياق شرحه، ونحا مرة إلى ضرب من التهكم القاسي لدن عرضه لرأي الفراء في " لن " فسيبويه يرى أنها مفردة غير مركبة من شيء عملا بالظاهر، وذهب الخليل إلى أنها مركبة من : لا وأن الناصبة^(٤) . وانتصر الشارح لرأي سيبويه وأبدى إعجابه به، ولما عرض لرأي الفراء وخلاصته أن " لن " أصلها " لا " والنون فيها

(١) الأحقاف : ٤٦ | ٢٤

(٢) الشعر لجريز وهو في ديوانه ١ : ١٦٣ ق ١٥ ب ٣٨ وعجز البيت " لا قى مباعدة منكم وحرمانا " والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٢١٢ والمقتضب ٣ : ٢٢٧ ، ٤ : ١٥٠ ، ٢٨٩ والجمل : ١٠٣

(٣) شرح المفصل ٣ : ٥٠ .

(٤) انظر كتاب سيبويه ١ : ٤٠٧ .

بدل من الألف قال معلقاً : " وهو خلاف الظاهر، وهو نوع من علم الغيب " ^(١) ويبدو أن عدم وجود نظير لما ذهب إليه الفراء، وافتقار رأيه إلى الدليل هو الذي دفع الشارح إلى هذا التعليق الجارح .

ولم تخل مباحث الصرف في شرح المفصل من هذا الجدل، وإن كانت نسبته أقل مما في مباحث النحو، ففي مبحث إبدال الحروف تحدث الشارح عن حذف نون " إذن " وإبدالها في الوقف ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها من قبل مشابقتها الاسم والفعل " فإن قيل : إذا كنتم إنما أبدلتهم من نون " إذن " في الوقف ألفاً لشبهها بالاسم والفعل، فهلا أبدلتهم من النون الأصلية في الاسم نحو : " حسن وقطن " فكنت تقول : حساً وقطاً ؟ .

قيل : القلب إنما كان لشبه هذه النون بالتنوين ونون التأكيد، ونون حسن وقطن متحركة، فقويت بالحركة . وقلب التنوين والنون الخفيفة لأنهما ساكنان " ^(٢) .

ومن هذا الضرب من الجدل قوله في باب زيادة الحروف : " وكذلك قويت وضوضيت فإن الياء الثانية فيهما أصل لأنها الأولى كررت وأصلها : قَوَّوْتُ وضَوَّضْتُ، وإنما قلبوا الثانية منهما ياء لوقوعها أربعة على حد أغزيت وأدعيت . فإن قيل : فهلا كانت زائدة على حد زيادتها في سلقيت وجعبيت ؟ .

(١) شرح المفصل ٨ : ١١٢

(٢) شرح المفصل ١٠ : ٢١

قيل : لو قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وهو قليل،
وباب زلزلت وقلقلت أكثر، والعمل إنما هو على الأكثر .

فإن قيل : فاجعل الواو فيهما زائدة على حد صومعت
وحولت .

قيل : لو قيل ذلك لصارت من باب : " كوكب ودَدَن " مما
فاؤه وعينه من واد واحد وهو أقل من سلس وقلق " (١) .

ومن هذه الأمثلة ماعقده في باب الإعلال عند معارض
لإعلال الواو في نحو " قال "، فذهب إلى أنها على " فعل " ثم
تساءل لماذا كانت فَعَلَ، فافترض أنها فَعَلَ أو فَعِلَ ونقض ذلك من
خلال الجدل ليثبت أنها فَعَلَ قال : " فما كان من الواو فإن الأول
منه وهو " فَعَلَ " يأتي متعدياً وغير متعدٍّ، فالمتعدي نحو : قال
القول، وعاد المريض . وغير المتعدي نحو : قام وطاف، والأصل :
قَوْلَ وعودَ وقَوْمَ وطَوْفَ فإن قيل : ومن أين زعمتم أنها " فعل "
بفتح العين ؟.

قيل : لا يجوز أن يكون " فعل " بالكسر لأن المضارع منه
على يَفْعُل بالضم نحو : يقول ويعود ويقوم ويطوف والأصل :
يَقُولُ وَيَعُودُ وَيَطُوفُ، فنقلوا الضمة من العين إلى الفاء على
ماسندكر، ويفعل بالضم لا يكون من فَعَلَ إلا ما شدَّ من فضيل يفضل
ومات يموت، والعمل إنما هو على الأكثر . ولا يكون فَعَلَ بالضم
لوجهين :

(١) شرح المفصل ٩ : ١٤٩

أحدهما : أن فَعَلَ لا يكون متعدياً .

والوجه الثاني : أنه لو كان على فعل بالضم لجاء الاسم منه على فَعِيل كما قالوا في ظرف : ظريف وفي شَرُف : شريف . فلَمَّا لم يقل ذلك بل قيل : قائم وعائد دلَّ على أنه فَعَلَ دون فعل^(١) .

وأثار الشارح في مبحث الإدغام مسألة صوتيةً حول الجيم التي تنطق كالشين والشين التي تنطق كالجيم، ولمَ نظر إلى إحداهما على أنها حسنة وإلى الأخرى على أنها مستهجنة، قال : " وأما الجيم التي كالشين فهي تكثر في الجيم الساكنة إذا كان بعدها دال أو تاء نحو قولهم في " اجتمعوا والأجدر " : " اشمعوا والأشدر " فتقرب الجيم من الشين لأنهما من مخرج واحد، إلا أن الشين أبينُ وأفشى .

فإن قيل : فما الفرق بين الشين التي كالجيم حتى جعلت في الحروف المستحسنة، وبين الجيم التي كالشين حتى جعلت في الحروف المستهجنة ؟ .

قيل : إن الأول كُره فيه الجمع بين الشين والدال لما بينهما من التباين الذي ذكرناه، وأما إذا كانت الجيم مقدمة كالأجدر واجتمعوا، فليس بين الجيم والدال من التنافي والتباعد ما بين الشين والدال . ولذلك حسن في الأول وضعف في الثاني^(٢) .

وعلى هذا المنهج الجدلي بنى ابن يعيش شرحه، مستوعباً بجذله مسائل الخلاف وعلل النحو، وآراء النحاة، يقبل منها ما يقبل

(١) شرح المفصل ١٠ : ٦٤

(٢) شرح المفصل ١٠ : ١٢٧

بالحجة والبرهان، ويرفض ما يرفض بهما أيضاً، متبعاً أسلوباً مثيراً
للتشويق، ومثيراً للذهن، وجاذباً للقارئ، للعالم والمتعلم معاً . وربما
كان هذا من أسباب إقبال الناس على كتابه حتى يومنا هذا .

أثر ثقافة ابن يعيش في شرحه :

إنّ ماتقدّم من حديث عن ابن يعيش وحياته وشيوخه ووصف
لشرح وطريقته وماورد من إشارات عابرة إلى مصادره مما علمناه
عنها نقلاً أو استدلالاً، يدلّ دلالة قاطعة على عمق ثقافة الشارح
وعلى اتساعها، وعلى مقدرته الفذة في توظيف هذه الثقافة المتعددة
الجوانب في شرحه الكبير، وسنتتبع على نحو غير مخل أثر ثقافة
الشارح في شرحه للمفصل .

١ - أثر الثقافة الدينية :

كان شيوخ الشارح ممن وقعنا على أسمائهم وتراجهم من
المحدّثين والقراء والنحاة . وبرزت الثقافة الدينية في شرحه على نحو
بارز متجلية بثقافته القرآنية والحديثية والفقهية .

أ - ثقافته القرآنية وأثرها :

وهي أبرز من أن ندلّ عليها، فالشرح يتسم بغزارة
الاستشهاد بالآيات الكريمة، وبعض عبارات الشارح الصريحة تدلّ
على أن الكتاب العزيز كان ماثلاً في ذهنه حفظاً واستحضاراً، فهو
يقول لدن شرحه كلام الزمخشري في عمل المصدر وفيه الألف
واللام : " فنحو قولك : عجبت من الضرب زيد عمراً، أي من أن

ضرب زيد عمراً، ولا أعلمه جاء في التنزيل ^(١) ويكرر هذه العبارة الأخيرة في مبحث النواصب ^(٢) . ويستعين بالآيات محتجاً لقواعد النحو ولأساليب العرب، ولتوضيح معاني الأدوات . ومما يتصل بثقافته القرآنية معرفته بالقراءات ومعالجتها والموازنة بينها في ظل هيمنة معايير النحاة .

ب - أثر الثقافة الحديثية :

إنَّ مَنْ ينظر في تراجم شيوخ الشارح يتوقع أن تبرز ثقافته الحديثية على نحو جلي في شرحه، ولكن تتبع الشارح يظهر لنا أنه باستثناء الأحاديث التي احتجَّ بها الزمخشري وعلّق عليها الشارح، فإن الشارح شأنه شأن النحاة قبله، لم يعبأ اهتماماً خاصاً بالحديث النبوي، والمواضع الثلاثة والثلاثون ^(٣) التي احتجَّ فيها بالحديث قليلة جداً بالقياس إلى ضخامة الشرح . وهذه الأحاديث وردت إما شواهد على اللغة أو للاستدلال على قاعدة . ولم يبن عليها قاعدة أو يعترض بموجبها على قاعدة ^(٤) . ومن هنا كان صدى ثقافته الحديثية باهتاً في شرحه .

ج - أثر ثقافته الفقهية :

لم يكن ابن يعيش من الفقهاء، ولم يدوّن اسمه في طبقاتهم على كثرتها، ولم يُعَنَّ أحد ممن ترجموا له بذكر مذهبه الفقهي، على

(١) شرح المفصل ٦ : ٦٣ ، ٦٤ .

(٢) المصدر السابق ٧ : ٢٨ .

(٣) سزد كلها في مبحث الاحتجاج بالحديث .

(٤) انظر للاسراع في هذا الجانب : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث : ٢٢٦ .

الرغم من حرص كتب التراجم آنذاك على ذكر مذهب كل مترجم، لكن ذلك لا يعني بحال بُعد ابن يعيش عن تلك الثقافة وهي حظ شائع لدى دارسي العربية وغيرهم في تلك الأيام . وظهر بعض آثار هذه الثقافة في شرحه، ففي شرحه لخطبة المفصل ذكر حاجة الأصوليين للعربية، لأنهم يبنون معرفتهم على معرفة الكتاب والسنة، ولا يعرف معناهما ويوقف على مقاصدهما إلا بمعرفة العربية - وهذا متداول منذ أيام الشافعي^(١) - ولذلك كانت معرفتها شرطاً في صحة الاجتهاد . ثم دّل على شدة حاجة الفقيه إلى العربية فضرب أمثلة من مسائل فقهية لا يمكن الحكم فيها إلا بمعرفة العربية كقول القائل : " لفلان عندي مائة غير درهم - برفع غير - إن هذا القائل مقرّ بالمائة كلها، لأنه برفع " غير " جعلها وصفاً، ولو قال : " غير " - بالنصب - فإنه يكون مقراً بتسعة وتسعين درهما ... ومن ذلك لو قال أحدهم لزوجه : " إن دخلت الدار فأنت طالق " فإنه لا يقع الطلاق إلا بدخول تلك الدار المعينة . ولو قال : " إن دخلت داراً فأنت طالق " وقع الطلاق بدخول أي دار دخلتها، لأنه علّق الطلاق بدخول دار منكرة، ولشياعها تعم^(٢) .

وأطال الشارح القول في هذه المسألة وأشباهاها، وهي في حقيقة أمرها من المسائل الفقهية التي اعتنى بها النحاة قديماً وتداولوها في كتب المجالس، وهي تظهر الصلة الوثيقة بين العلمين : النحو والفقه، وتظهر حاجة الفقيه للنحو وافتقاره إليه .

(١) انظر كتاب الرسالة : الفقرات من ١٦٧ حتى ١٧٨ من صفحة ٤٩ إلى ٥٣ وانظر أيضاً

كتاب الصاحب : ٥٠ .

(٢) شرح مفصل ١ : ١١ .

ويظهر أثر هذه الثقافة الفقهية في مواضع على نحو خاطف، مما يدل على تأصلها في فكر الشارح، قال : " فإن قيل : فلم زعمتم أن المفرد أصل والجملة واقعة موقعه ؟ فالجواب : أن البسيط أول والمركب ثان ، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقع موقع الجملة، فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه، ونظير ذلك في الشريعة، شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل ^(١) . فهو يقيس اجتهاد النحاة في كون الجملة ذات المحلّ من الإعراب نائبه عن المفرد الذي هو الأصل، على مسألة شرعية ثابتة بالنص لا بالقياس . وهذا القياس الذي أورده الشارح - على طرافته - ليس في محله . إلا أنّ دلالة على تفقه الشارح وتأثر شرحه بتلك الثقافة تبقى ثابتة غير منتقص منها .

ومن أمثلة تأثير ثقافته الفقهية في شرحه أنه أراد أن يبين الفرق بين البدل وعطف البيان على نحو تطبيقي، فأتى بقضية شرعية فقهية قال : " ومن الفصل بين البدل وعطف البيان، أن المقصود في عطف البيان هو الأول، والثاني بيان كالتنعت المستغنى عنه . والمقصود بالحديث في البدل هو الثاني، لأنّ المبدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمى مترادفان عليه، والثاني منهما أشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه، وصار الأول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني . وعلى هذا لو قلت : زوّجتك بنّي فاطمة - وكانت عائشة - فإن أردت عطف البيان صحّ النكاح لأن الغلط وقع في

(١) شرح المفصل ٣ . ٥٤ .

البيان وهو الثاني، وإن أردتَ البدلَ لم يصحَّ النكاح لأنَّ الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثاني فاعرفه " (١)

ولاريب في أن استحضر هذا المثال الدقيق في هذا الموضوع
يجلو أثر الثقافة الفقهية خير جلاء في شرح ابن يعيش .

د - أثر الثقافة الكلامية :

علم الكلام كما ورد فيه التعريف : " هو علم يُقْتَدَر معه على إثبات الحقائق الدينية بإيراد الحجج ودفع الشُّبُه " (٢) وهو يسخر العقل والنقل للبرهان على صحة قضاياها، ومعلوم أن هذا العلم ازدهر أيما ازدهار أيام المعتزلة، وعلى أيديهم . وامتاز كبارهم كأبي الهذيل العلاف والنظام والجبائي بقوة الحجة وإفحام الخصم والذبّ عن حياض العقيدة بأدلة العقل وبراهينه . وأتقن هؤلاء طرائق البرهان والجدل، وكانت تلك المجادلات ثمرة للتطور الاجتماعي والفكري، وأدت رسالتها على خير وجه، ونهضت بعبء الأمانة التي نيّطت بها .

ولم يبق علم الكلام حِكْراً على المعتزلة، وبالأحرى لم يكن حِكْراً عليهم (٣) لكنهم كانوا فرسان الكلام، وسادة المنابر، وأعلام الحلقات . وآل علمهم فيما بعد إلى أعلام علم الكلام من السُّنّة، وعلى رأسهم اثنان : أبو منصور الماتريدي من الحنفية، وأبو الحسن

(١) شرح المفصل ٣ : ٧٤ وانظر الكوكب الدرّي للأسنوي : ٤٤٦ ، ٤٤٧

(٢) المواقف في علم الكلام : ٧ وانظر مفتاح السعادة ٢ : ١٥٠ .

(٣) انظر المناظرة بين عبد العزيز الكناني السني وبشر بن المعتمر المعتزلي في كتاب الحيدة من تأليف الكناني . وفيه يبدو تمرس الكناني بعلم الكلام كمناظره بشر بن المعتمر .

الأشعري من الشافعية . وكنا ذكرنا فيما سلف سيادة المذهب الأشعري وانتشاره، وعدل هؤلاء ماعدلوه من آراء المعتزلة، واستمرت ظاهرة الجدل حية لديهم، وأذكتها أيام ابن يعيش الظروف السياسية والتفاعلات الاجتماعية أيام الغزو الفرنجي . ولأحب أن أنساق ههنا وراء موضوع مُغرٍ مصادره غنية، بل إن ما يهمنا هو أن ندل على أن هذا العلم كان ذا أثر ما في غيره من العلوم وخاصة علم النحو . ويمكن أن نقف على أثر علم الكلام في شرح المفصل متجلياً في الأمثلة الآتية الدالة على أن ثقافة الشارح الكلامية أثرت في شرحه على نحو ما، مختلطة ممتزجة بالآثار المنطقية التي سيأتي الحديث عنها .

١ - الجدل النحوي :

يُعدّ الجدل النحوي من أبرز المظاهر الكلامية في الشرح، ونراه يطلُّ برأسه بعد كل قاعدة أو حكم مصدراً بعبارة فإن قيل . ويلي ذلك جواب أو جوابان . وتتبعها أحياناً عبارة " فإن قيل " أخرى . حتى غدت ظاهرة " الفَنَقلة " طابعاً عاماً في هذا الشرح . وغرض الشارح من ذلك أن يستوعب الشرح اعتراضات المعارضين، وأدلة المانعين والمخالفين، ثم الرد عليهم وتفنيد آرائهم . فكان الشارح يتخيل المعارض ويصوغ اعتراضه ثم يفند دعواه . وهذه الظاهرة تحدثنا سابقاً عنها ^(١) . ولكننا أشرنا إليها ههنا لعلاقتها الوثيقة بعلم الكلام من حيث الطريقة لامن حيث المضمون.

(١) انظر ص ١٩٦ من هذا البحث

من مظاهر علم الكلام الدقة في الصياغة، والاحتراز من الوقوع في الخطأ، وعلى نحو خاص في القضايا التي تمس العقائد . وإذا كان النحوي دقيقاً بمتطلبات علمه، فإن تأثره بعلم الكلام يكون فيه حساسية من نوع آخر تجاه كل ماله علاقة بالعقيدة الدينية، وفهم الصفات وسائر نصوص التنزيل، وما أكثرها في كتب النحو . ولنأخذ هذا النموذج على سبيل المثال لا الحصر :

يمكن للمؤلف المعاصر عندما يؤلف في النحو أن ينصّ على أن الاسم الصالح لجمع المذكر السالم يجب أن يكون علماً أو وصفاً لمذكر عاقل^(١)، والمعاصرون يقبلون ذلك ولاغضاضة . ولكن الزمخشري قال في المفصل : " إنه - أي جمع المذكر السالم - لمن يعلم " فقال الشارح : " وإنما قال : " لمن يعلم " ولم يقل لمن يعقل لأنّ هذا الجمع قد وقع على القديم سبحانه في قوله : ﴿والأرض فرشناها فنعم الماهدون﴾^(٢) وقوله : ﴿أم نحن الخالقون﴾^(٣) وقوله : ﴿أم نحن الزارعون﴾^(٤) وهو كثير، فلذلك عدل عن اشتراط العقل إلى العلم، لأنّ الباريء يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل، وإنما قال : لمن يعلم، ولم يقل لأولي العلم، لأنّ الباريء سبحانه عالم لذاته لا بعلم عنده . فجرى في العبارة على قاعدة مذهبه " (٥)

(١) الموجز في قواعد العربية : ١٢٣ .

(٢) الداريات : ٤٨ / ٥١ .

(٣) الواقعة : ٥٩ / ٥٦ .

(٤) الواقعة : ٦٤ / ٥٦ .

(٥) شرح المفصل ٥ : ٣ ويعني بمذهبه مذهب المعتزلة لأنّ الزمخشري كان منهم .

وواضح أن احتراز الزمخشري لا يقدم ولا يؤخر في قضايا النحو، ولكن اتصال قضايا العلوم بعضها ببعض هو الذي دفع بهم إلى هذه المضايق، وحفز الشارح إلى التنبه على كل دقيقة من تلك الدقائق سواء أكانت في صميم النحو أو على هامش النحو .

ولنتأمل أيضا مناقشة الشارح لآية كريمة في مبحث العطف أقامها الشارح على تقديرين، وكل تقدير له مقتضى، وقبل التقديرين كلا في سياقه قال : " فأما التسوية فهي أن الاسمين المسؤول عن تعيين أحدهما مستويان في علم المسائل، أي الذي عنده في علم أحدهما مثل الذي عنده في الآخر، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ ^(١) فهذا على التقدير والتوضيح، ومثله قوله تعالى ﴿أَهْمُ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾ ^(٢) فهو من الناس استفهام، ومن القديم سبحانه توقيف وتوبيخ للمشركين خرج مخرج الاستفهام ، ولاخير في واحد منهم ، إنما هو على ادعائهم أن هناك خيرا، فقرعوا بهذا على هذه الطريقة. ^(٣)

ومن أمثلة بروز الثقافة الكلامية إقحام قضية أفعال الله وأفعال العباد في قسم الأفعال، وهي قضية لاعلاقة لها بالنحو قال : " فإن قيل : ولم لقب هذا النوع فعلاً وقد علمنا أن الأشياء كلها أفعال الله تعالى ؟ قيل : إنما لقب هذا القبيل من الكلم بالفعل للفصل بينه

(١) النزعات : ٢٧ / ٧٩

(٢) الدخان : ٣٧ / ٤٤

(٣) شرح المفصل ٨ : ٩٨ .

وبين الاسم والحرف . وخصّ بهذا اللقب لأنه دالّ على المصدر،
والمصدر هو الفعل الحقيقي، فلقب بما دل عليه " (١) .

وناقش الشارح صراحةً بعض المتكلمين في مبحث الفعل وهو
بصدد تعريفه للزمان وتعداد لأقسامه ، قال : " وقد أنكر بعض
المتكلمين فعل الحال وقال : إن كان قد وجد فيكون ماضياً وإلا
فهو مستقبل . وليس ثمّ ثالث . والحق ما ذكرناه " وكان الشارح
ذكر قبل ذلك أن " الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت،
ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية
والآتية " (٢) ووضح أن الحال هو ما عبّر عنه بتلك الحركة الفاصلة
بين الماضي والآتي . وهذا منسجم مع مذهب الكلاميين، فهم يرون
أن " الزمان الحاضر موجود، وإلا لم يكن الزمان موجوداً، لأنه
منحصر في الحاضر والماضي والمستقبل، والماضي ما كان حاضراً،
والمستقبل ما سيصير حاضراً، وإذا كان لا حاضر فلا ماضي ولا
مستقبل، فلا وجود للزمان . وهو خلاف المفروض " (٣) .

وإذا كانت الثقافة المنطقية والكلامية قد جلّت عما سميّناه
بعنصر الدقة وغذته، فإنها أيضاً أمدّت الشارح بقوة المعارضة
وبالقدرة على مناقشة المسائل التي اضطربت فيها الدلاء، ومثال
ذلك مناقشته للآية الكريمة : ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذُ بِرَأْسِهَا﴾ (٤)

(١) شرح المفصل ٧ : ٣ .

(٢) المصدر السابق ٧ : ٤

(٣) المواقف في علم الكلام : ١٠٨، وانظر أيضاً غاية المرام في علم الكلام ٢٦٦ : الشبهة
الرابعة ودحضها المؤلف في ص ٢٧١ .

(٤) النور : ٤٠ / ٢٤ .

فالنفي ههنا كما رأى الزمخشري إنما هو نفي لمقاربة الرؤية، وهو أبلغ برأيه من نفي نفس الرؤية . ورد عليه الشارح هذا التفسير كما ردّ على غيره تفسيرهم، وناقشهم مناقشة مفسّر لمفسر قال : " قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية، فمنهم من نظر إلى المعنى وأعرض عن اللفظ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة، لأن كاد معناها قارب، فصار التقدير : لم يقارب رؤيتها، وهو اختيار الزمخشري، والذي شجّعهم على ذلك ماتضمنته الآية من المبالغة بقوله : ﴿ظلماتٌ بعضها فوق بعض﴾ ^(١) ومنهم من قال : التقدير : لم يرها ولم يكد، وهو ضعيف، لأن " لم يكد " إن كانت على بابها فقد نقض أول كلامه بآخره، وذلك أن قوله : " لم يرها " يتضمن نفي الرؤية وقوله : " لم يكد " فيه دليل على حصول الرؤية وهما متناقضان . ومنهم من قال : إنّ " يكد " زائدة . والمراد : لم يرها، وعليه أكثر الكوفيين . ^(٢)

و الذي أراه أن المعنى أنه يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها، والذي يدلّ على ذلك قول تأبّط شراً :

فأبّت إلى فهمٍ وما كدتُ آتياً ^(٣)

والمراد ماكدت أؤوب، كما يقال : سلمتُ وماكدتُ أسلم... ثم احتجّ الشارح على ماذهب إليه بقوله تعالى : ﴿فدبحوها

(١) النور : ٢٤ / ٤٠ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢ : ٢٥٥ . وقد أومأ الفراء إلى ما ذكره الشارح قال : فقال بعض المفسرين " لا يراها " وهو المعنى . ثم ذكر الفراء الرأي الآخر .

(٣) هذا صدر بيت وعجزه : وكم مثلها فارقتها وهي تصفر والضمير في مثلها يعود إلى قبيلة هذيل، شعر تأبّط شراق ١٢ ب ٦ .

وما كادوا يفعلون ﴿١﴾ وقد فعلوا الذبح بلا ريب (٢) .

فالشارح يناقش المفسرين، ويدلي بمالديه من حجج وشواهد يثبت بها ما يذهب إليه . لقد اختار القرطبي والفخر الرازي رأي الزمخشري (٣)، وضعف الفخر الرأي الآخر، وهو الرأي الذي اختاره الشارح فيما بعد، ولعل ابن يعيش كان يعني الفخر وغيره عندما قال : " والذي شجعهم على ذلك ماتضمنته الآية من المبالغة بقوله : ﴿ظلمات بعضها فوق بعض﴾ وإن مقارنة ماذهب إليه الشارح في هذه الآية مع ماورد في البحر المحيط تدلّ على أن ابن يعيش قد اجتهد في هذا الموضع اجتهد المفسرين . ونحن نجد أن ابن عطية (ت ٥٤٢ هـ) كان قد ذهب إلى أن " الفعل إذا كان بعد " كاد " منفياً دل على ثبوته نحو : كاد زيد لا يقوم، أو مثبتاً دل على نفيه : كاد زيد يقوم . و إذا تقدم النفي على كاد احتمل أن يكون منفياً تقول : المفلوج لا يكاد يسكن، فهذا تضمن نفي السكون، وتقول : رجل منصرف لا يكاد يسكن . فهذا تضمن إيجاب السكون بعد جهد " (٤)

فابن عطية ترك القضية في مجال الاحتمال، أما ابن يعيش فإنه قرّر تقريراً جازماً بأن " النفي إذا دخل على كاد قبلها كان أو بعدها، لم يكن إلا لنفي الخير، كأنك قلت : إذا أخرج يده يكاد لا يراها، فكاد هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير

(١) البقرة : ٧١ .

(٢) شرح المفصل ٧ : ١٢٤ .

(٣) انظر تفسير الرازي ٣ : ١١٦ وتفسير القرطبي ١ : ٤٥٥ .

(٤) البحر المحيط ٦ : ٤٦٢

واقع. و إذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع.
هذا مقتضى اللفظ فيها وعليه المعنى، والقاطع في هذا قوله تعالى :
﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ وقد فعلوا الذبح بلالريب " (١).

إن هذه المناقشة الدقيقة الصارمة لتفسير الآية تدل دلالة بالغة
الأهمية على قوة العارضة لدى الشارح، وعلى عقل قوي لا يستسلم
لآراء الآخرين، بل يناقشها بالحجة والبرهان فيقبل منها مايقبل ويردّ
مايردّ .

ومن أمثلة تأثير الثقافة الكلامية ماوقع في كلامه في مبحث
الصفة عند حديثه عن زيادة التاء للمبالغة في الصفة في نحو علامة
ونسابة .. قال : " ولاتدخل هذه التاء في صفات الله تعالى وإن
كان معناها المبالغة لوجود لفظ التأنيث، ولايحسن إطلاقه على
البارئ لأنها مبالغة بعلامة نقص " (٢) .

إنّ ماقدّمناه يُعدّ صوّى هاديةً تدل على تأثير الثقافة الكلامية
وماختلط بها في شرح المفصل، وإذا كانت بعض الأمثلة التي
ضربناها تبدو لنا في أيامنا وكأنها مقحمة على النحو، فإنّ الأمر لم
يكن كذلك في أيام الشارح . لقد كان من الضرورة بمكان من
وجهة النظر الأشعرية، توضيح تلك المسائل والتنبيه على هاتيك
القضايا، لكي تجري عبارة الشارح النحوي على نحو يرضي عنه
علماء النحو، وأيضاً يرضى عنه علماء الكلام من المدققين والمنقرين
وعلماء الأصول والتفسير .

(١) شرح المفصل ٧ : ١٢٤ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٥٦ .

٢ - أثر الثقافة اللغوية :

كنّا أشرنا إلى اتساع ثقافة الشارح اللغوية، ونزید ههنا أنّ ماورد من اللغة في شرح المفصل يكاد يكون معجماً لغوياً إذ اشتمل على شرح ماورد في المفصل وشواهد من المفردات والأبينة وزاد عليها أضعافاً مضاعفة . كما أنه أكثر من الأمثلة وكلام العرب والشواهد المتنوعة . ويمكن أن نقتصر ههنا على ذكر بعض الأمثلة، منها مايمثل شرحاً لغوياً لما أورده الزمخشري، ومعها مايمثل اتساعاً لغوياً من الشارح .

ذكر الزمخشري قول أبي الدرداء : " وجدتُ الناسَ اخْبِرُ ثَقْلَهُ " فقال الشارح : " وإنما ذلك على معنى وجدتُ الناسَ مقولاً فيهم ذلك . ويروي ثَقْلَهُ و ثَقْلَهُ " - بفتح اللام وكسرهما - لأنه يقال : قَلَيْ يَقلِي و يَقلِي . فمن قال : يَقلِي - بالكسر - قال : ثَقْلَهُ مكسوراً . والأصل ثَقْلَهُ، فلما جزم بالأمر حذفت الياء للجزم ثم دخلت هاء السكت فقلت : ثَقْلَهُ - بكسر اللام وسكون الهاء - ومن فتح وقال : يَقلِي، وهو قليل، جزم بحذف اللام وبقي ما قبلها مفتوحاً، ثم دخلت هاء السكت " (١) .

ومن الطريف هنا أن التفات الشارح إلى بيان أصل الفعل وحركة عين مضارعه قد أنساه أن يشرح معنى الفعل وهو الحريص على شرح كل ماورد في المفصل من ألفاظ، وكان قبل أسطر قليلة يشرح ألفاظ هذا البيت :

(١) شرح المفصل ٣ : ٥٣ .

حتى إذا جنّ الظلام واختلط

جاؤوا بمَذَقٍ هل رأيت الذئبَ قط ؟^(١)
فيقول : " ويروي بضّيح ، والضّيحُ بالفتح : اللبن الرقيق
الممزوج . يقال ضيحت اللبن أي مزجته ، والمذق والمذيق مثله "^(٢) .

وفي شرحه كلمة " دوايك " قال : " كأنه مأخوذ من
المداولة وهي المناوبة ، فدوايك تشنيه " دوال " كما أن " حوايك "
تشنيه " حوال " ودوال وقع موقع مداولة ، والمراد الكثرة لانفس
التثنية قال الشاعر عبدُ بني الحسحاس :

إذا شُقَّ برْدٌ شُقٌّ بالبرْدِ مثله

دوايك حتى ليس للبرْدِ لابسٌ^(٣)
فدوايك في البيت في موضع الحال ، ومعناه : إذا شق برْدٌ شُقٌّ
بالبرْدِ مثله ، دوايك أي متداولين . وذلك أنّ من عادة العرب
كانت إذا أرادت عقْدَ تأكيد المودة بين الرجل والمرأة لبس كلُّ
واحد منهما برْدَ الآخر ، ثم تداولا على تخريقه ، هذا مرة وهذه مرة ،
فهو يصف تداولهما على شقِّ البرْدِ حتى لا يبقى فيه ملبس "^(٤) .

(١) ديوان المعراج ٢ : ٣٠٤ ملحقات الديوان عن الخزانة ٢ : ٩٥ - ٩٦ وفيه " حتى إذا كاد
الظلام يختلط " وانظر الكامل : ١٠٥٤ والمختضب ٢ : ١٦٥ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٥٣ .

(٣) البيت في ديوان سحيم ص ١٦ والرواية فيه :

إذا شُقُّ برْدٌ شُقٌّ بالبرْدِ برقع دوايك ، حتى كلنا غير لابس

والبيت كما ذكره ابن يعيش في كتاب سيبويه ١ : ١٧٥ ومجالس العلماء ١٥٧ وفي الخزانة
١ : ٢٧١ برواية غير لابس .

(٤) شرح المفصل ١ : ١١٩ وهذا المعنى الذي ذكره ابن يعيش لجده في الخزانة ١ : ٢٧١ ،
صبح الأعشى ١ : ٤٠٧ ونهاية الأرب ٣ : ١٢٦ .

ويلاحظ أنه بدأ بشرح كلمة " دواليك " ثم استطرد إلى ذكر بيت سُحيم، ورواه كما ورد في كتب النحاة، ولم يحقق روايته كما فعل في موضع آخر سيرد ذكره، ثم شرح البيت معرجاً على ذكر عادة من عادات العرب . وهذا المثال أيضاً يصلح دليلاً على تأثير ثقافته الأدبية في شرحه، وعلى معرفته الواسعة بمعاني شعر العرب وعاداتهم وأخلاقهم .

وذكر في مبحث حروف الإضافة بيت المفصل :

حاشا أبي ثوبان إن به ضناً عن المَلْحاة والشَّتْمِ

وعلق عليه محققاً روايته، معيداً إياه إلى سياقه قال : " هكذا أنشده أبو العباس المبرد والسيرافي وغيرهما من البصريين، وفيه تخطيط من جهة الرواية، وذلك أنه ركب صدره على عجز غيره، وهذا البيت للحميح، وهو منقذ بن الطَّمَاح بن قيس بن طريف، أورده المفضل الضبي في مفضلياته ^(١) وأوله :

يا جَارَ نَضْلَةٍ قَدْ أَنَى لَكَ أَنْ
تَسْمَى بِجَارِكَ فِي بَنِي هِنَمٍ
مُنْتَظَمِينَ جَوَارَ نَضْلَةٍ يَأْ
شَاهَ الْوَجْهَ لِيَذْلِكَ النَّظْمِ
وَبَنُو رَوَاحَةٍ يَنْظُرُونَ إِذَا
نَظَرَ النَّوْدِيُّ بَأَنْفٍ خُشْمِ

(١) المفضليات : ٣٦٦ ق ١٠٩ ب ١ - ٥ .

حاشا أبي ثوبان إن أبا
قابوس^(١) ليس بكممة فذم
عمرو بن عبد الله إن به
ضنا عن الملحاة والشتيم
وتحدث عن مناسبة الأبيات وشرح هذه المفردات :
" شامت: قبحت، والشوه: قبح الخلقة . وقوله : منتظمين أي في
سلك واحد . وبنو رواحة فخذ من بني عبس . والنادي والندي :
المجلس، والمراد أهل الندي . والأنف الخثم : العراض ليست بشم .
وقوله : إن به ضنا أي يضمن بنفسه عن الملحاة والشتيم . والملحاة :
المفعلة من لحوت الرجل إذا ألححت عليه باللائمة . وعمرو بن عبد
الله بدل من " أبا قابوس ومنع قابوس من الصرف ضرورة لما فيه
من التعريف " ^(٢) .

ويلاحظ في هذا المثال اهتمام الشارح بتصحيح رواية البيت،
وإنشاده لقسم من القصيدة التي فيها البيت، وتعريضه على الصرف،
وذكره للمصدر الذي ورد فيه الشعر، فإذا جمعنا ما ذكرناه ههنا إلى
الأمثلة التي ضربناها عند الحديث عن طريقته في الشرح تكونت
لدينا صورة واضحة عن أثر ثقافة الشارح اللغوية في شرحه .

٣ - أثر الثقافة الأدبية والتاريخية :

ويتجلى أثر الثقافة الأدبية والتاريخية في ومضاتٍ من تعليقات
الشارح، وسطور من استطراداته، وبدا ذلك واضحا جليا منذ بداية

(١) في المفضليات : أبا ثوبان .

(٢) شرح المفضل ٨ : ٤٧، ٤٨ .

الشرح، إذ تأنق في شرحه مقدمة المفصل، واستشهد وتمثل، ولم يدع لفظاً إلا أشبعه شرحاً، ولا عبارة إلا مخضها، حتى ماوضح أثر أن يزيده وضوحاً وتوضيحاً، ومثال ذلك أنه شرح كلمة "الإيجاز" ثم أتبعها بذكر أبيات لابن الرومي على سبيل الاستئناس لا الاستشهاد قال: "الإيجاز: الإقلال. يقال: كلام وجز ووجيز وموجز وموجز، إذا قلّ مع تمام المعنى، وما أحسن قول ابن الرومي يصف المرأة بطيب الحديث:

وَحَدِيثُهَا السَّخَرُ الْحَلَالُ لَوْ أَنَّهُ
لَمْ يَجْنِ قَتْلَ الْمُسْلِمِ الْمُتَحَرِّزِ
إِنْ طَالَ لَمْ يُمَلَّ وَلَوْ أَنَّ هِيَ أَوْجَزَتْ
وَدَّ الْمُخْدِتُ أَنَّهُ لَمْ تَوْجَزْ
شَرَكُ الْقُلُوبِ وَفَتْةٌ مِثْلُهَا
لِلْمُطْمَئِنِّ وَعَقْلُ الْمُسْتَوْفِزِ^(١)
أرأيت إلى هذا الاستطراد؟ وإلى الذوق الفني المرفف في حسن الاختيار؟ لقد كان بإمكان الشارح أن يتجاوز لفظ "الإيجاز" وكان بإمكانه أن يكتفي بشرحه لغوياً، لكن نزعتة الأدبية وسعة محفوظه سهلاً عليه الاستئناس بأبيات ابن الرومي ليمزج جفاف النحو بنداوة الغزل.

ومر بنا قبل قليلٍ إنشاده أبيات منقذ بن الطمّاح وكان يكفي

(١) ديوان ابن الرومي ٣ : ١١٦٤ برقم ٩٤٤ وهناك خلاف في الرواية في بعض كلمات الأبيات، وفي ترتيبها، فالثالث عند ابن يعيش هو الثاني في الديوان. وكان ابن جني أنشد هذه الأبيات في الخصائص ١ : ٣٠.

تصحيح البيت رواية . ومن نماذج هذه النزعة ما ذكره الشارح لـ
أنشد الشاهد :

رُبَّ مَاتَكْرَهَ النَّفْسُ مِنْ الْأُمِّ

ر لـه فَرْجَةٌ كَحِلِّ الْعَقَالِ^(١)
فإنه شرح " الفرجة " وتحدث عن الشاهد، ثم أورد الخبر الآتي:
" وحكى أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء قال : أخافنا الحجاج،
فهربَ أبي نحو اليمن وهربت معه . فبينما نحن نسير وقد دخلنا أرضَ
اليمن لحقنا أعرابيٌّ على بعير ينشد :

لَا تَضِيقَنَّ بِالْأُمُورِ فَقَدْ يُكَرَّ

شَفَ غَمَاؤُهَا بِغَيْرِ احْتِيَالٍ
رُبَّ مَاتَكْرَهَ النَّفْسُ مِنْ الْأُمِّ
ر لـه فَرْجَةٌ كَحِلِّ الْعَقَالِ^(٢)
فقال أبو عمرو : وما الخبر ؟ قال : مات الحجاج . قال أبو
عمرو : وكنت بقوله : " فَرْجَةٌ " بفتح الفاء أشدَّ فرحاً مني بقوله :
مات الحجاج " (٢) .

غير أن هذه النزعة لدى الشارح لم تطغ على كتابه، ولم
تصيرَه كتاب أدب فيه شيء من نحو وإنما هي النتف تتناثر هنا
وهناك، استجابة لنزعة الشارح التي لا ينساق وراءها، ولا يطلق
لقلمه العنان في مجراها . فإنَّ جَنَحَ إلى ذكر حادثة تاريخية أو أبيات

(١) البيت في ديوان أمية بن أبي الصلت ص: ٤٤٤ ق ٦٦ ب ٢٢ وهو من شواهد ميبويه ٩ :

٢٧٠، ٣٦٢ وانظر تحريجه في الديوان .

(٢) شرح المفصل ٤ : ٣ .

فإنه سرعان ما يعود إلى موضوعه الأساسي في مجال النحو وعلله وجدله، ولنا أن نفترض أن شهوة الاتساع في الشرح . والرغبة في ألا يغادر صغيرة أو كبيرة، كانت تدفع به إلى شرح كل ما يرد، وإلى الاتساع في مواضع لا يستدعي المقام الاتساع في شرحها، كوقوفه مثلاً عند بيت الأخطل :

أَبْنِي كَلِيبَ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا

قَتَلَا الْمَلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ (١)

والشاهد فيه حذف النون من " اللذان " وحرص الشارح بعد ذلك على إخبارنا بتفاصيل كان بالإمكان الاستغناء عنها، فإنه أخبر " أن الشاعر الأخطل يفخر في هذا البيت على جرير - وهو من بني كليب بن يربوع - بمن اشتهر من بني تغلب كعمرو بن كلثوم قاتل عمرو بن هند الملك . وعاصم بن النعمان بن مالك بن عتاب أبي حَنْش بن حنش قاتل شَرْحَبِيل بن عمرو بن حُجْر يوم الكُلاب الأول، وغيرهما من سادات تغلب . وقيل أراد بعَمِيه هُذَيْل بن هبيرة التغلبي الشاعر، والهذيل بن عمران الأصغر الذي كان أخاً لأمه " (٢) .

وتبدو نزعة الأدبية أيضاً عندما ينجح إلى الاستشهاد ليبين لنا

(١) نسب الشارح هذا البيت للفرزدق وإنما هو للأخطل من نقيضته المشهورة التي أولها :

كَذَبْتَكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطَ غَلَسِ الظَّلَامِ مِنَ الرَّيَابِ خِيَالَا

وانظر نقائض جرير والأخطل ٧٣ وشعر الأخطل ١٠٨ ق ١٠ ب ١٥ والبيت من شواهد

سيبويه ١ : ٩٥ والمقتضب ٤ : ١٤٦ والنصف ١ : ٦٧ والمختضب ١ : ١٨٥ وورد في

الخزانة ٢ : ٤٩٩ و ٣ : ١٥٤ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ١٥٥ . وفي شعر الأخطل ق ١٠ ب ١٥ ونقائض جرير الأخطل : ٧٢

: عُصَم بن النعمان

معنى اللفظ في سياق استعماله في كلام العرب، كما فعل عندما تعرض لشرح معنى قولهم : " نشدتك الله إلا فعلت " قال : قولهم : نشدت الضالة إذا طلبتها، وأنشدوا لنصيب :

ظَلَلْتُ بِذِي دَوْرَانَ أَنْشَدُ نَافِي

ومالي عليها من قلوب ولا بكر^(١)
والناشد : الطالب . وأنشد الأصمعي عن أبي عمرو :

يُصَيِّخُ لِلنَّبَاةِ أَصْمَاعُهُ

إِصْاخَاةَ النَّاشِدِ لِلْمُنْشِدِ^(٢)
فهذه الشواهد وأمثالها لم تأت لغرض نحوي، وإنما لغرض لغوي وأسلوبى .

٤ - أثر الثقافة المنطقية :

إذا نظرنا إلى المنطق على أنه نظام فكري يعتمد المقدمات ليصل إلى النتائج، وأنه يهتم أساساً بقضية الهوية، وبالحدود الجامعة المانعة، وبالعلل والبراهين، فشرح المفصل هذا، كله قد بني على نسق منطقي رصين، أخضعت فيه المادة النحوية لمقتضيات الصياغة المنطقية والترتيب المنطقي . ونجد الأثر المنطقي في الشرح بارزاً وعلى قدر من الوضوح والجلاء بحيث أصبح الشرح كله مثالا لدى المنطقيين ونموذجا لامتزاج المنطق بالنحو . ولم يبق الأمر مجرد تأثر

(١) البيت في شعر نصيب بن رباح : ٩٢ ق ٧٣ ب ٦ وروايته مخالفة لما أورده الشارح . ورواية الشارح مطابقة لرواية أبي علي في الأمالي ٢ : ٢٠٦ . وانظر تحريجه في الديوان .

(٢) شرح المفصل ٢ : ٩٤ .

والبيت للمثقب العبدى كما في الكامل للمبرد ١٤٢، وغير منسوب في أمالي القالي ١ : ٣٤ .

بعبارة أو استخدام لمصطلح، مما دفع الدكتور عبد الرحمن بدوي إلى أن ينظر إلى الشرح من هذه الزاوية ويعدّه بناءً منطقيًا قال : " وبعدَ هذا القرن يَختلط النحو بالمنطق والمنطق بالنحو، وكذا البلاغة اختلطت بالمنطق، حتى إننا نجد نحواً فلسفياً قد أقيمت أركانه على يد ابن يعيش في القرنين السادس والسابع " .^(١)

وفي ضوء هذه النظرة الكلية العامة بإمكاننا أن ننظر إلى أثر الثقافة المنطقية التي وسمت الشرح، إنها ثقافة تأصلت في ذهن الشارح ، وكونت أساس تفكيره وبنيته، فلا فكاك له من أن تتسم بها عبارته وطريقته في معالجة النحو، والنحو منطق العرب، وبين النحو والمنطق من الملايسة والتلاقي ما يربط أحدهما بالآخر ربطاً وثيقاً . ولذلك فإنه بالإمكان أن نزعّم أننا في شرح المفصل نواجه بناءً منطقيًا متماسكاً مادته النحو العربي، فإذا أحببنا أن نتلمس أثر الثقافة المنطقية في هذا البناء فإننا واجدوه شاملاً عاماً، وإن شئنا البحث عنه والتنقيب في الجزئيات فإننا نواجهه في الشرح أنى توجهنا، في تقسيمات الكتاب وتفرعاته وحدوده وقياساته ومناقشاته وسنذكر فيما يلي أبرز جوانب التأثير المنطقي في الشرح.

أ - الحدود :

اهتم النحاة بعد سيبويه بقضية الحد، ولم يكن هذا الاهتمام مقصوراً على النحاة، بل إن سائر العلماء في العلوم الأخرى اهتموا بالحدود وصنفوا فيها، لكن تناولهم للحدّ اختلف باختلاف مواقفهم الفكرية .

(١) المنطق الصوري : ٣٧

وكان أرسطو قد عرّف الحد بأنه تحديد الشيء أو الفكرة بذكر الجنس أو الصنف الذي ينتمي إليه ذلك الشيء، أو تنتمي إليه تلك الفكرة كقوله : الإنسان حيوان . والفروق الخاصة التي تميزه أو تميزها من جميع أفراد الصنف : " الإنسان حيوان عاقل " وفي ضوء هذا التحديد للحدّ وضع أرسطو المقولات العشر^(١)، ومعنى ذلك أن غاية الحد الأرسطي الأساسية هي تصوير الماهية . وهذا يقتضي تحليل المعرّف إلى أجزائه ومقوماته، ثم إعادة تركيب هذه المقومات بدءاً من المشترك منها بين المعرّف وسواه، حتى الانتهاء إلى ما يخصّ المعرّف وحده^(٢) .

وهذا المفهوم للحدّ ردّه ابن تيمية وفنّده، ووضّح موقف المحققين من الإسلاميين منه، وذكر أنّ فائدة الحدّ عند هؤلاء المحققين إنما هي التمييز بين المحدود وغيره قال " إن المحققين من النظّار يعلمون أن الحدّ فائدته التمييز بين المحدود وغيره، كالأسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته، وإنما يدّعي هذا أهل المنطق اليونانيون أتباع أرسطو ومن سلك سبيلهم وحذا حذوهم تقليداً لهم من الإسلاميين وغيرهم، فأما جماهير أهل النظر والكلام من المسلمين فعلى خلاف هذا، وإنما أدخل هذا في كلام من تكلم في أصول الدين والفقهاء بعد أبي حامد في أواخر المائة الخامسة وأوائل السادسة، وهم الذين تكلموا في الحدود بطريقة أهل المنطق

(١) المقولات العشر هي : الجوهر والعرض، والكمية، والكيفية، والإضافة، والزمان، والمكان، والنسبة، والملك، والفاعل، والمنفعل، انظر التقريب لحد المنطق : ٤٣ والمواقف ٩٧ وحاشية حسن العطار على شرح مقولات أحمد السجاعي .

(٢) تقويم الفكر النحوي ١٢٦ وقصة الحضارة ٧ : ٤٩٦ ومنطق أرسطو ١٣٧ / ٤٤٩ .

اليوناني، وأما سائر النظائر من جميع الطوائف الأشعرية والمعتزلة والكرامية والشيعة وغيرهم فعندهم إنما يفيد الحد التمييز بين المحدود وغيره " (١) . والفرق كبير كما نرى بين أن يدلّ الحد على الشيء في ذاته ويحدد هُويّته، وبين أن يميزه بمجرد تمييز من غيره " فالحدّ التام يفيد تصور الحقيقة لدى المنطقيين " (٢) .

وفي حدود هذا الاتجاه الذي عبر عنه - فيما بعد - ابن تيمية، كانت تسير حدود النحو، فكانت في بدايتها بسيطة جداً، ويمكن القول : إنها كانت غير دقيقة، إذ كان الهدف المباشر للنحاة من وضعهم الحدود هو تمييز المحدود من غيره مما قد يختلط به أو يشترك معه (٣)، متأثرين في اتجاههم هذا - ربما - بعلماء الأصول قبل أبي حامد .

ويمكننا من ملاحظة اتجاهاتهم في بعض الحدود أن نُبين صحة ما ذهبنا إليه، فالكسائي مثلاً يعرف الفعل بقوله : " الفعل مادلّ على زمان " (٤) وسيبويه يعرفه بقوله : " أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى وما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع " (٥) وأيضاً عرفه بعضهم بقوله : " الفعل ما حسنت فيه التاء نحو : قمت وذهبت " (٦) ويظهر من أدنى تأمل لهذه

(١) الرد على المنطقيين ١٤، ١٥ وانظر تقويم الفكر النحوي ١٢٧ ومناهج البحث عند مفكري المسلمين ٩١، ٩٢ .

(٢) الرد على المنطقيين : ٧٣ .

(٣) تقويم الفكر النحوي : ٨٦ .

(٤) الصاحبي : ٩٣

(٥) كتاب سيبويه ١ : ٢ والصاحبي : ٩٣

(٦) الصاحبي : ٩٣

الحدود أنها أقرب إلى اجتهداتٍ تستهدف تمييز الفعل من غيره لأكثر ولأقل، ولاتنطع للزعم بأنها تريد الدلالة على الماهية، وهذه الملاحظة التي قدمناها على حدّهم للفعل تصدق أيضاً على حدّهم للاسم وعلى سائر حدودهم قال سيبويه : " الاسم نحو رجل وفسر " ^(١) وحكى عنه ناس أنه قال : " الاسم هو المحدث عنه " ^(٢) وروي عن المبرد أنه قال : " الاسم ماصِلح أن يكون فاعلا، وأيضا " كل ما دخل عليه حرف الجر فهو اسم فإن امتنع عن ذلك فليس باسم " ^(٣) ...

وفرق كبير بين هذه الحدود وماستؤول إليه على أيدي اللاحقين الذين توازت لديهم معرفة المنطق ومعرفة النحو، ومن ثم اتجهوا في حدودهم إلى تصوير ماهية الحدود ليقدّموا لنا صورة ذهنية عن حقيقته، وصرّح الزجاجي معبراً عن هذا الاتجاه بقوله : " وعندنا الحد هو الدال على حقيقة الشيء " ^(٤) أما ابن السّيد فإنه بعد أن استعرض عدداً من حدود الاسم للزجاجي والمبرد والأنخفش وابن السراج والزجاج والسيرافي والكسائي والفراء وهشام الضرير والرياشي وأبي عبد الله الطّوال ومعاذ الهراء وأبي على الفارسي وغيرهم وقف معقبا على حدودهم بقوله : " وجميع ماذكروه من هذه الأقوال لا يصح أن يكون حدا للاسم، وإنما هو رسم وتقريب، لأن شرط الحد أن يستغرق المحدود كما ذكرنا . وهذه الأقوال

(١) كتاب سيبويه ١ : ٢

(٢) الصاحبي : ٨٩

(٣) الصاحبي : ٨٩ والمقتضب ١ : ٣ .

(٤) الإيضاح في علل النحو : ٤٦ .

كلّها لاتستغرقه إلا أن بعضها أقرب للتحديد من بعض " (١) .

وهكذا نجد أن الحدّ النحوي اتجه اتجاها منطقيا - بغضّ النظر عن سلامة هذا الاتجاه أو عدمها - وأخذ النحاة يتبارون ويظهر كل منهم براعته في وضع الحد، وذكاءه في اعتراضه على حدّ الآخر ليضع حدّا أدقّ من حده (٢)، وبذلك تبوأ المفهوم المنطقي للحدّ مكان الصدارة في الحدّ النحوي، وتبنى النحاة عناصره من جنس وفصل ونوع وخاصة، وتركز مفهوم الحد على أنه معرفة الماهية . فالحد هو القول الدال على ماهية الشيء، وقيل إنه قول على ما به الشيء هو هو، وذهبوا إلى أن الحد إنما يكون تاماً عندما يعرف الماهية بجميع أجزائها الداخلة، فإذا عرفت الماهية ببعض أجزائها اللازمة فهذا حدّ ناقص " (٣) .

ومفهوم ابن يعيش للحدّ منسجم مع فهم المنطقيين له، يدلنا على ذلك إجراء مقارنة بين مفهوم الحد عنده ومفهومه لدى الفارابي . فالحدّ عند الفارابي هو " ما كان تركيبه تركيب تقييد يشرح المعنى المدلول عليه باسم ما، بالأشياء التي بها قوام ذلك المعنى، وهو ما كان لشيء وحده حيث يجاب به في جواب أيّ شيء هو، ويستعمل للدلالة على تمييز الشيء من كل ما سواه (٤) ويرى

(١) الخلل في إصلاح الخلل : ٦٢ .

(٢) انظر مثلاً مناقشة تعريف الاسم في تفسير الرازي ١ : ٣٤ وصاحبه عن النحاة وشراح الفصل . وفي كتاب الخلل في إصلاح الخلل ٦٢، وفي كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٥ : ٢٧ .

(٣) مقاليد العلوم في الحدود والرسوم : ق ٣ .

(٤) الفارابي في حدوده ورسومه : ٢٠٣ و ٢٠٥ .

ابن يعيش أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء من غيره تمييزاً ذاتياً حدّوه بحدّ يحصل لهم الغرض المطلوب، وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول، فالجنس يدل على جوهر الحدود دلالة عامة، والقريب منه أدلّ على حقيقة المحدود لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة " (١) وقال الشارح في موضع آخر مؤكداً هذا الاتجاه إلى الحدّ المنطقي : " والمراد من الحدّ الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها، إذ علة الشيء غيره " (٢) .

وكان ابن يعيش راصداً منطقياً بارعاً لكل الحدود التي قدّمها الزمخشري، وقد قدمت لنا مناقشاته لتلك الحدود تأييداً ودعمًا لما ذهبنا إليه من تبني الشارح للمفهوم الأرسطي للحدّ، واتخاذ ذلك المفهوم قياساً تقاس به الحدود، وقد سبق أن ذكرنا مناقشة الشارح لحدّ الفعل واسم الإشارة ومناقشة لحدّ الحرف مما يغني عن الإعادة، ومما تجدر الإشارة إليه أن مناقشته لحدّ الحرف من أمتع المناقشات في الحدّ، ومن أطرف ما فيها إشارته إلى أن النحاة يوردون كثيراً من التشكيكات لإثارة ذهن وتطلب الجدل، فإنه بعد أن ذكر مناقشة أبي عليّ لحدّ الحرف قال : " كأن أبا عليّ أورد هذه التشكيكات للبحث، وإذا أنعم النظر كانت غير لازمة " (٣) ولا شك لدينا في أن أبا عليّ أنعم النظر، لكنه كان شديد الولع بهذه الإثارات والمناقشات التي تثير الجدل وتستدعي الأخذ والرد . وهذا ولع

(١) شرح المفصل ١ : ١٨

(٢) المصدر السابق ٨ : ٢

(٣) شرح المفصل ٨ : ٣

شاركه فيه ابن يعيش الذي لم يلبث أن استرسل في الردّ على أبي علي . ومن أمثلة اهتمامه بصياغة الحدود إعاداته لصياغة حدّ المفعول المطلق، وكان الزمخشري حدّه بقوله : " هو المصدر، سمي بذلك لأنّ الفعل يصدر عنه، ويسميه سيبويه : الحدث والحدثان وربما سمّاه الفعل " ^(١) وتبنى الشارح هذا الحدّ، بمعنى أنه لم يعترض عليه، وإنما ذكره بصيغة أخرى أشدّ تحديداً مستخدماً عبارات المنطقة قال : " اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأنّ الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدلّ عليه " ^(٢) وهذا يدلّ على ملازمة المفعول المطلق لفعله سواء أذكر المفعول المطلق في الكلام أم لم يذكر، فكل حدث له مفعول مطلق مذكور أو محذوف . ولاشك في أن هذا الحد هو ثمرة التحليل المنطقي لبنية الجملة، فنحن عندما نقول : كتبنا الرسالة، فإن فعلنا وقع على المفعول الحقيقي الذي هو المفعول المطلق وهو الكتابة . وماقدمه الشارح ههنا استقاه من السيرافي في شرحه كتاب سيبويه . قال سيبويه : " واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه لأنّه إنّما يذكر ليدلّ على الحدث " فقال السيرافي : " يعني أن الفعل يعمل في مصدره، وإن كان لا يتعدى الفاعل كقولنا : قام زيد قياماً . والمصدر أصبح المفعولات، لأنّ الفاعل يخرج من العدم، وصيغة الفعل تدلّ عليه، والأفعال كلها

(١) انظر كتاب سيبويه ١ : ١٥، ١١٨، ١٦١ والإمتاع والمؤانسة ١ : ٢٥ والمصطلح النحوي ١٣٩.

(٢) شرح المفصل ١ : ١٠٩

متعدية إليه عاملة فيه " (١) وإن نظرة واحدة تكفي لأن نجد صدى كلام السيرافي في حدّ ابن يعيش، ومعنى هذا فيما يبدو أن الشارح تأمل حدود السابقين، وانتهى إلى تبني الحدّ الذي ذكرناه عنه، لانسجامه مع نظريته المنطقية إلى الحدّ، ولم يسترسل إلى مناقشة حدود آخر مكتفياً بما ضمنه لحدّه من عناصر استلهمها من السيرافي، عازلاً الحدود الأخر الممكنة جانباً، وذلك انسجاماً مع طريقته في الشرح .

ونلاحظ من استقراء الشرح أن الشارح لم يقدم حدوداً لكلّ ما ذكره من المصطلحات، فإنه أورد في مواضع عنوان البحث وتركه دون تحديد، وأخفق في حدّه وتمييزه على نحو دقيق، ففي مبحث حروف العطف ميّز العطف من سائر التوابع بقوله : " إن المعطوف لا يتبع إلا بواسطة، والتوابع تتبع بلا واسطة " وذهب إلى أنّ العطف هو إشراك الثاني في إعراب الأول، ثم افترض أن هناك من يجادله بقوله : إنّ التوابع كلها يشارك الثاني الأول في إعرابه فلم لاتسميها عطفاً ؟ فعلّل الشارح ذلك بالفرق (٢) . وقد كان معاصره ابن الحاجب أشدّ براعة عندما حدّد العطف بقوله : " العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة " (٣) . وأهمّل ابن يعيش الحدّ في غير ما موضع، فلم يضع حدّاً للاستقبال ولا للشرط مثلاً، وهذا يدل على أنه على الرغم من تمسكه بالبنية المنطقية للبحث، فإنه كان يبدى تساهلاً تجاه بعض

(١) كتاب سيبويه وبهامشه بعض شرح السيرافي ١ : ١٥ .

(٢) شرح المفصل ٨ : ٨٨ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢ : ٣٣١ والكافية : ١٠ .

المصطلحات، التي ربما كانت من وجهة نظره لا تحتاج إلى تحديد دقيق شأن المصطلحات الآخر . وهذا الأمر ربما كان مأخذاً منهجياً نأخذه على الشارح، ولكن يجب أن ننظر أيضاً إلى أن المادة النحوية يمكن ألا تخضع خضوعاً كلياً لمناهج المنطق، فلعل في هذا بعض العذر لا كله للشارح .

ب - التعلييل :

موضوع التعلييل سنسبسط القول فيه في موضع آخر من هذا البحث، ولكن سنكتفي ههنا بالقول : إن ثقافة الشارح المنطقية كان لها أثر كبير في مجال التعلييل النحوي والولع به جمعاً واستقصاءً وتوليداً، " وقد اتخذت العلة النحوية لبوس التعلييل المنطقي من حيث اتصافها لدى النحاة بالضرورة والغائية " ^(١) ونظروا إليها على أنها في غاية القوة والمتانة ^(٢) . وسنكتفي ههنا بمثال واحد يدل على أثر الثقافة المنطقية للشارح في شرحه عامة وفي مجال التعلييل خاصة، ويمكن أن نقف معه في مبحث الفعل الماضي ونستعرض ما أورده من علل : فإنه علل انقسام الأفعال بانقسام الزمان بقوله : " لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان " وعلل هذا الانقسام من خلال تعريفه للزمان ^(٣) وقال : " فلذلك كانت الأفعال ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، فالماضي ماعدم بعد وجوده فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، والمستقبل ما لم يكن له

(١) تقويم الفكر النحوي ١١٩ .

(٢) الخصائص ١ : ٤٨ .

(٣) ورد في ص ٢٧٧ من هذا البحث .

وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده، والحاضر هو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده " (١) .

ونلاحظ من بداية الأمر تبني الشارح للمفهوم الأرسطي عن الزمان دون أن يهتم باعتراضات الكلاميين من الإسلاميين، وعبارته عن الزمان تطابق عبارة أرسطو المترجمة حذوك القذة بالقذة مع تصرف في الكلام، قال صاحب المعجم الفلسفي : " لقد زعم أرسطو أن الزمان مقدار حركة الفلك الأعظم، وذلك لأن الزمان متفاوت زيادة ونقصانا، فهو إذن كم، وليس كمًا منفصلاً لا متنازع الجوهر الفرد، فلا يكون مركباً من آتات متتالية فهو إذن كم متصل، إلا أنه غير قارٍ، فهو إذن مقدار لحيثة غير قارة وهي الحركة " (٢) ولو قارنا بين عبارة ابن يعيش عن الزمان الحاضر، وعبرة الفارابي وهو أرسطي صارم، للاحظنا اعتماد شارح الزمخشري في تعليقه على عبارة المعلم الثاني شارح كتب المعلم الأول، قال الفارابي : " الزمان الحاضر هو الذي إذا أخذ له بُعدٌ محدود في الماضي من الآن الذي هو نهاية ومبدأ، وجمع إلى مثله من المستقبل، وكان بعدهما جميعاً من الآن الذي هو النهاية والمبدأ بُعداً واحداً في الماضي والمستقبل وجمعاً جميعاً، كان ذلك الزمان هو الزمان الحاضر " (٣) .

(١) شرح المفصل ٧ : ٤ .

(٢) المعجم الفلسفي ١ : ٦٣٦ مادة (الزمان) وانظر الإشارات والتنبيهات في القسم ٣، ٤ ص ٥٠٠ وما بعدها . وقد ذكر صاحب المواقف رأي أرسطو المشار إليه ثم ذكر رأي الأشاعرة، وخلاصة رأيهم أن الزمان متجدد يقدر به متجدد، وقد يتعكس بحسب ما هو متصور للمخاطب : ١١١، ١١٢ .

(٣) الفارابي في حدوده ورسومه : ٢٧٥ .

وهذا نموذج كاف للدلالة على ما نريد بيانه، وسنرد أمثلة كثيرة من هذا الضرب في موضعها لاحقاً مما يغني عن الاستكثار منها ههنا .

ج - طريقة التأليف :

وطريقة التأليف مظهر من مظاهر تأثير الثقافة المنطقية، وكنا بينا اتباع الشارح لصاحب المتن في الطريقة والترتيب . والأثر المنطقي في ترتيب المواد النحوية يكاد يكون حظاً شائعاً في مؤلفات النحاة آنذاك، فشرح الرضي للكافية يتجلى في تقسيماته هذا التأثير، إذ نجد باباً للمرفوعات وآخر للمنصوبات وثالثاً للمجرورات، لقد أخضعت أبواب النحو في تقسيماتها لأثر العامل، كما اتخذت عنواناتها طابع المصطلح الثابت المستقر^(١) . وأرى ههنا أن أوضح أنني لأعني بأثر الثقافة المنطقية في طريقة التأليف أن النحاة نقلوا هذه الطرائق، ولكنني أذهب إلى أن ثمرة الثقافة المنطقية ونضجها في فكر النحاة دفعت بالمؤلفات النحوية نحو هذا الترتيب القائم على تقسيم المادة إلى مجموعات، وكل مجموعة تشتمل على العناصر المتشابهة، فإن قلنا : إن المؤلفات النحوية نمت نموا ذاتياً واتجهت هذا الاتجاه، لم نكن مجانبين الصواب، على أن نضع في الحسبان أن هذا النمو الذاتي ساوقه نضج للنحاة في عدد من العلوم يأتي المنطق في رأسها . ومن هنا يكون تأثير الثقافة المنطقية في طرائق التأليف تأثيراً منهجياً، استدعاه الفكر النحوي القائم على

(١) انظر تقويم الفكر النحوي : ١٣٧ .

فكرة العامل، والمولع بطرد الأحكام . وجمع الأشباه إلى أشباهها،
والنظائر إلى نظائرها .

ولانريد أن نطيل في ذكر أثر هذه الثقافة المنطقية في شرحه،
لأننا لو سلكنا سبيل الاتساع لتحدثنا عن القياس وأنواعه والعلة
وأنواعها، وهذا وأشباهه سيرد التفصيل فيه في مواضعه وحسبنا
ههنا ما ذكرنا .

مصادر الشرح :

كتب ابن يعيش شرحه وقد استحصدت مرته، وطال باعه،
واستحكمت أصوله، واستكملت لديه أسباب الثقافة في عصره،
وكان يستمد من تراث عريق عبّ منه ماشاء أن يعبّ : قرآناً
وحديثاً وأدباً ولغةً ونحواً وفقهاً ومنطقاً، وتلاقت هذه الثقافات
كلها - كما بينا - في الشرح، وسخرها الشارح لخدمة المادة
النحوية . وسار الشارح على طريقة ليست مجهولة المعالم في تراثنا،
فلم يكن ينصّ دائماً في المواضع التي يأخذ فيها عن المصادر على
أسماء تلك المصادر، وأحياناً يكتفي بذكر أسماء مؤلفي هذه المصادر،
وقد يكون للواحد منهم أكثر من كتاب، وربما كان الشارح لا يعبأ
كثيراً بذكر المواضع التي ينقل منها لأنه ينظر إلى التراث على أنه
صناعة أمة، فهو ينقل من هذا الصرح العلمي النحوي، ولا يهتم
أكان من فلان أو فلان " لأنّ الجميع يبنون صرحاً عقلياً واحداً^(١) .
ويمكننا أن نذكر فيما يلي ما تمكّننا من معرفته من المصادر التي اعتمد
عليها الشارح .

(١) التراث والتجديد : ٦٩ .

المصادر اللغوية :

إنَّ المادة اللغوية الغزيرة التي اشتمل عليها الشرح تنبئ أن الشارح كان يعتمد في شرحه للألفاظ على معجم أو معجمات لا يذكر أسماءها، إلا أن تتبع الشرح يتيح لنا أن نحظى بأسماء هذه المصادر التي ذكرت على نذرة أو ذكر بعضها، فقد ذكر الشارح معجم "ديوان الأدب" ^(١) للفارابي أبي ابراهيم (ت ٣٥٠) مرة واحدة، وهذا كاف للدلالة على أن هذا المعجم كان بين يديه، وذكر كتاب "الحروف" ^(٢) لأبي عمرو الشيباني (ت ٢١٣ تقريباً) مرة واحدة، وكذلك ذكر مرة واحدة أيضاً "أمالي ثعلب" ^(٣) (ت ٢٩١) وذكر "كتاب العين" ^(٤) للخليل بن أحمد (ت ١٧٠)، وذكر "الصحاح" ^(٥) للجوهري (ت ٤٠٠) أربع مرات، ونقل عنه تسع مرات آخر عازياً الكلام إلى الجوهري ^(٦)، كذلك ذكر معجم "المحكم" ^(٧) لابن سيده الأندلسي (٤٥٨ هـ) مرة واحدة، وكذلك (النوادر) ^(٨) لابن الأعرابي (ت ٢٣١ هـ)

(١) شرح المفصل ٦ : ١٢٧ .

(٢) الشرح ٤ : ٢١ .

(٣) الشرح ٦ : ٤٨ .

(٤) الشرح : ٥ : ٩ - ٦ : ١١٠ - ٣ : ١٠ ، ٥ ، ١٢٨ .

(٥) الشرح : ١ : ٦٤ - ٤ : ٨٤ - ٦ : ٤ - ٩ : ١١٩ .

(٦) ذكر الجوهري في الشرح في المواضع التالية ١ : ٦٤ - ٤ : ٨٤ - ٥ : ٧٥ - ٦ : ٤ ،

٤٢ ، ٤٦ ، ٩٤ ، ١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٣٩ - ٨ : ١٢٤ - ٩ : ١١٩ ،

١٤٦ - ٩٧ .

(٧) الشرح : ١ : ٥ .

(٨) الشرح : ١ : ٣٨ .

أما (نوادِر) ^(١) أبي زيد (تـ ٢١٥ هـ) فإنه ذكرها أربع مرات، وذكر كتاب (مايلحن فيه العامة) ^(٢) للأصمعي (تـ ٢١٦ هـ) مرة واحدة، ذكر كتاب "إصلاح المنطق" ^(٣) لابن السكيت (تـ ٢٤٤ هـ) ثلاث مرات، مع أنه ذكر ابن السكيت في اثنين وعشرين موضعاً ^(٤)، وذكر الأزهري ^(٥) (تـ ٣٧٠ هـ) مرة واحدة وابن دريد ^(٦) (تـ ٣٢١ هـ) أربع مرات .

هذه هي المصادر اللغوية التي ذكرها الشارح، وهي تفي بحاجة الشرح وتنهض بعبء تفسير ماورد فيه ولاسيما أن فيها الصحاح والمحكم وديوان الأدب .

المصادر الأدبية والتاريخية :

نستطيع أن نتتبع مصادره الأدبية والتاريخية بتتبع تعليقاته على الشواهد الشعرية والأمثال على نحو خاص ، لأنه كان يستقصي القول في الشاهد ويشرح المثل ويذكر خبره ، وغالباً لا يذكر مصدره إلا أننا لانشك في أن عدداً من دواوين الشعراء وشروحها كان بين يديه، وذكر الشارح عرضاً بعض هذه المصادر ، فذكر (ديوان الحماسة) ^(٧) لأبي تمام (تـ ٢٣١ هـ)

(١) الشرح ٤ : ١٤٣ - ٧ : ٤٣ - ٩ : ٢٤ .

(٢) الشرح ١ : ١٨ .

(٣) الشرح ١ : ٤٧ - ٥ : ١٠١ - ٩ : ٤٦ .

(٤) ذكر ابن السكيت في المواضع التالية ١ : ٤٧ - ٢ : ١١٩ - ٤ : ٧٩ - ٥ : ٧٨ ،

١٠١ ، ١١٣ - ٦ : ١٠٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٤١ - ٨ : ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٩ - ٩ : ٩٠ ،

٤٦ ، ٩٥ - ١٠ : ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ٦٥ .

(٥) الشرح ٣ : ٥٠ .

(٦) الشرح ١ : ٥ ، ٣٨ - ٤ : ٨١ - ١٠ : ١٢٧ .

(٧) الشرح ١ : ٨١ ، ٨٢ - ٣ : ١١٧ ، ١٤٨ - ٦ : ٤١ - ٧ : ١٣ .

والدرعيات^(١) لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩) وكتاب (الكامل)^(٢) لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٥) و (المفضليات)^(٣) للمفضل الضبي (ت ١٧٨ هـ).

أمّا المصادر التاريخية فلم يصرح بها، لكن يدل على رجوعه إليها كثيرٌ من النقول المتعلقة بالأنساب، وبيعض الشخصيات، فنجد مثلاً في شرحه خطبة المفضل يذكر نسب الرسول محمد صلى الله عليه وسلم بطوله، ثم يحدثنا عن قريش البطاح وبطونهم، وعن ذي المنار أحد ملوك اليمن ويذكر لم سُمّي بذلك، وغير هذه الأمور مما تشتمل عليه عادة كتب السير والأنساب والتاريخ، وما يتصل منها بسبب ككتب الأدب العامة والتراجم الشاملة . وإذا كان بإمكاننا أن نعدد ما نزع من مصادره النحوية بسبب ذكره أسماء أصحابها، أو بسبب نقله عنها، فإنه يصعب ههنا أن نذكر غير ما ذكره، لأنّ ما أهمل ذكر مصادره من الأخبار كثير، وهذه الأخبار يمكن ردّ كل منها إلى عدد من المصادر، ولن نستطيع تحديد هذه المصادر بدقّة إلا إذا قيّض لهذا الشرح تحقيق جديد، يتبع كلام الشارح ويعزوه إلى مصادره، ونحن لانستبعد أن تكون هذه الاستطرادات الأدبية والتاريخية من ذاكرة المؤلف الواعية، فقد كان مكيناً في الأدب، حسب ترجمة القفطي له، ولكن لا مانع من تحديد المصادر التي اختزنتها تلك الذاكرة ولو على سبيل الترجيح لا القطع. ولاأظن إطلاقاً أن الشارح كان يعتمد إخفاء هذه المصادر،

(١) الشرح ٦ : ٤١

(٢) الشرح ٣ : ٧٩ - ٦ : ٢٧ .

(٣) الشرح ٨ : ٤٧ .

ولكنه كان يجري على عادة كثير من المتقدمين في ذلك .

المصادر النحوية :

لم يعن ابن يعيش أيضا بذكر مصادره النحوية، وجملة الكتب النحوية التي ذكرها صراحة لم تتعد عشرة الكتب، وابن يعيش ذكر سيويه (ت ١٨٠) كثيرا، وذكر كتابه صراحة نحو ثلاث وعشرين مرة^(١) . وذكر كتاب " الإرشاد في النحو " لابن دُرُسْتَوَيْه (ت ٣٤٧) مرة واحدة، وكتاب "الأصول" ^(٢) لابن السراج (ت ٣١٦) مرة واحدة، وذكر الإيضاح الشعري للفارسي ^(٣) (ت ٣٧٧) مرة واحدة، وشرح الأصول للرماني ^(٤) (ت ٣٨٤) مرتين، وسرّ صناعة الإعراب ^(٥) لابن جني (ت ٣٩٢) مرتين، وشرح ابن برّهان ^(٦) ويريد به شرح ابن برّهان العُكْبَرِيّ (ت ٤٥٦ هـ) لكتاب اللمع لابن جني ^(٧)، وذكر شرح السيرافي (ت ٣٦٨) كتاب سيويه ^(٨) مرة واحدة أيضا، كما ذكر المسائل الشيرازيات ^(٩) للفارسي مرة واحدة .

(١) انظر المواضع التالية في شرح المفصل ١ : ١٠، ٧٨، ٨٠، ١١١ - ٢ : ٢٤، ٤٠، ١١٦ - ٣ : ١٩، ٣١ - ٤ : ٤٧، ٧٦ - ٦ : ١١، ٦٤، ٦٥، ١٣٣ - ٧ : ٥٠، ٥١، ٩١ - ٨ : ٧٢، ٩٣ - ٩ : ٧٩ - ١٠ : ٤٩، ٥٥ .

(٢) الشرح ٧ : ١١٤ .

(٣) الشرح ٧ : ٩٩ .

(٤) الشرح ٨ : ٨٩ .

(٥) الشرح ٢ : ١٢٤ - ٨ : ١٣٧ .

(٦) الشرح ٨ : ٧٦، ٨٩ .

(٧) الشرح ٨ : ٨٩ .

(٨) نأكدنا من ذلك مقابلة ما ذكره ابن يعيش على شرح اللمع لابن برّهان ١ : ٢٢٧ .

(٩) الشرح ٢ : ١٢٤ .

(١٠) الشرح ١٠ : ١١١ .

إن ماقدّمناه من ذكر المصادر النحوية، وعدد المرات التي ذكر فيها كل مصدر، لا يعني أكثر من الإيماءة إلى مصادره النحوية، وهذا لا يصور مقدار أخذه عنها . إنه مثلاً ذكر سرّ الصناعة لابن جني مرتين، مع أنه بالإمكان أن نقول : إنّ سرّ الصناعة يكاد يكون كله منشوراً في شرحه، بفوائده وشواهد وعباراته، وقل الشيء نفسه عن كثير من النصوص التي أخذها من أصول ابن السراج دون ذكر للأصول ولا للمؤلفه، بل إن بعض كتب ابن الأنباري كمال الدين (ت ٥٧٧) التي لم يذكرها الشارح إطلاقاً ولم يذكر مؤلفها قد نثرت عبارتها نفسها أو عبارتها ملخصة في ثنايا هذا الشرح الكبير، وخاصة كتاب : الإنصاف في مسائل الخلاف، ولولا شخصية الشارح المتميزة، وأسلوبه المنطقي السلس، وآراؤه واختياراته التي تنبئ عن شخصية لها منهجها ونظرتها إلى النحو قلنا إن نسبة هذا الشرح إلى شارحه تكاد تكون مجازية، وكأن النحاة من متقدمين ومتأخرين اجتمعوا على الفصل وشرحوه وناقشوه، وناقش بعضهم بعضاً على يد ابن يعيش وبإشرافه وتحت رعايته .

إن أعلام النحاة الذين ذكرهم الشارح، أشد دلالة على مصادره النحوية من أسماء الكتب التي ذكرها، ويمكننا استعراض أعلام النحاة الذين ذكرهم ولم يذكر كتبهم، مع التذكير أيضاً أنه قد ينقل عنهم دون أن ينصّ على أسمائهم .

ذكر الشارح عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١٢٧ هـ) أربع مرات ^(١)، وأبا الأسود الدؤلي ^(٢) (ت ٦٩ هـ) ست مرات وهما

(١) شرح المفصل ١ : ٦٤ - ٩ : ١١٨ - ١٠ : ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) الشرح ١ : ٣٠ ، ٦٠ - ٢ : ٣٧ - ٣ : ١٠٦ .

من متقدمي النحاة، وهو يذكر ابن أبي اسحاق نحويًا وقارئًا .

وذكر الشارح ابن بابشاذ^(١) (ت ٤٦٩ هـ) مرة واحدة، وابن برهان العكبري^(٢) (٤٥٦ هـ) مرتين، وأولهما مؤلف المقدمة المحسبة وشارحها أيضًا، وثانيهما شارح اللمع كما تقدم .

وذكر أبا عمر الجرمي (ت ٢٥٥) خمساً وثلاثين مرة^(٣)، وابن جني^(٤) عشر مرات، وأبا حاتم السجستاني^(٥) (ت ٢٥٥) والحريري (٥١٦)^(٦) مرة واحدة . وذكر أبا الخطاب الأخفش الكبير^(٧) (ت ١٧٧ هـ) تسع مرات، أما الأخفش الصغير علي بن سليمان (٣١٥) فإنه ذكر مرتين فقط^(٨) بينما ذكر الشارح الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة^(٩) (ت ٢١٥ هـ) في أربعة

(١) ٧٥ : ٤ .

(٢) الشرح ١ : ٦٨ - ٨ : ٨٩ .

(٣) الشرح ١ : ٥٢، ٥٥، ٨١، ١٠٧ - ٢ : ٣، ٥٤، ٩٩، ١٠٢، ١٢٢ - ٣ : ٤٦ -

٤ : ٤٤، ١٤٠ - ٥ : ١٩، ٢٦، ٣٧، ٤٧، ٦٦، ٧٤، ٧٥، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٩ -

٦ : ٦، ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩ - ٧ : ٢١، ٨٧، ١٠٧، ١٤٩، ١٥٠ - ٨ : ٤٨، ٨٨،

١٣٥ - ١٠ : ٦ .

(٤) الشرح ١ : ٧٦، ٩٠ - ٨ : ٧٦، ٨٩، ١١٧، ١٤٣ - ٩ : ١١٠ - ١٠ : ٢٣،

١٠٧ .

(٥) الشرح ٤ : ٣٦ - ٥ : ١٢٣ - ٦ : ٧ - ٨ : ٨٠ - ٩ : ١٦ .

(٦) الشرح ١ : ١٧ .

(٧) الشرح ٢ : ٨١، ٥٨ - ٤ : ٣٠، ٣٤، ١١٨ - ٥ : ٨، ٧٤ - ٩ : ٧٥، ٨١ .

(٨) الشرح ٣ : ٩٤، ١٣٠ .

(٩) الشرح ١ : ٨، ٣٠، ٣٦، ٥٢، ٥٨، ٦٣، ٦٤، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٨١، ٩٩، ١٠٠،

١٠١، ١٠٦، ١٠٩، ١٢٠، ١٢٦، ١٣٠ .

٢ : ٣٠، ٣٤، ٤٩، ٥٢، ٦٧، ٧٨، ٩٦، ١١٥، ١٢٤، ١٢٥ .

٣ : ٩، ١٣، ٢٢، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٦٧، ٧٠، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٢١، ١٢٢ .

وأربعين ومائة موضع، وذكر خلفاً الأحمر (تـ ١٨٠) مرتين^(١) والخليل بن أحمد^(٢) (تـ ١٧٠) في ثلاثة عشر موضعاً ومائة وقد يتكرر ذكره في بعض المواضع. وابن درستويه^(٣) (تـ ٣٤٧) اثنتي عشرة مرة، والرماني^(٤) ست مرات، وأبا عمر الزاهد^(٥) (تـ ٣٤٥)

٤ : ٣٥، ٤٩، ١١٣، ١١٤، ١٢٢، ١٣٩ - ٥ : ١٧، ٢٠، ٤٢، ٤٧، ٨٤، ٩١، ١٠٧، ١١٧، ١١٤، ١١٦، ١٢٣، ١٣٦ - ٧ : ٨، ٦٥، ٦٦، ١٢٣، ١٢٧، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ٨ : ٩، ١٠، ١٣، ١٤، ٢٣، ٢٤، ٣٢، ٣٤، ٤٨، ٤٩، ٥٥، ٦٠، ٦٩، ٨٥، ٨٦، ٩٥، ١٠٨، ١١٥، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٢ - ٩ : ٣٤، ٣٥، ٦٩، ٩٩، ١٠٣، ١٠٥، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١٢٤، ١٢٨، ١٣١، ١٤٢، ١٥٨.

١٠ : ٥، ٢٤، ٣٠، ٣١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٥٨، ٥٩، ٦٧، ٧٠، ٧٨، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٩١، ٩٩، ١٠٣، ١١٥، ١٢٤.

(١) الشرح ١٠ : ٢٨، ٥٠.

(٢) الشرح ١ : ٢، ١٦، ١٧، ٢٤، ٣٠، ٤٣، ٤٣، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ١٣١.

٢ : ٣، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ٢٧ | ٦٢، ٩٥، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧ - ٣ : ٢٧، ٩٨، ١٠٠، ١٢١، ١٢٦، ١٤٧، ١٥٢.

٤ : ٨، ١٦، ٣٠، ٣٤، ٧٦، ١٢٨، ١٣٦.

٥ : ٩، ٨١، ١٠٠، ١٠١، ١١٦، ١١٧، ١٣٤، ١٤٦، ١٥٣، ١٥٤.

٦ : ٥، ٦، ٢٥، ٤٠، ٥٨، ٩١، ٩٨، ١١٠.

٧ : ١٥، ١٦، ١٨، ٣٨، ٤٢، ٤٣، ٤٧، ٤٩، ٥٥، ٥٦، ٨٧، ١٤٦، ١٤٩، ١٦١ - ٨ : ١٧، ٨٢، ١١١، ١١٢، ١١٦، ١٢٧، ١٤٧، ١٤٨.

٩ : ١٧، ١٨، ٢١، ٣٨، ٧٥، ٧٦، ٩١، ١٠٥، ١٠٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٥، ١٥٣.

١٠ : ٥، ٥٥، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ٧١، ٧٧، ٧٨، ٨٤، ٩١، ٩١، ١٠٠، ١٠٩، ١١٣، ١١٤، ١١٨، ١٢٤، ١٢٨ وفيها باسم صاحب العين، ١٣١، ١٣٣.

(٣) الشرح ١ : ٧٢ - ٣ : ١٦ - ٧ : ٧٧، ١٠١، ١١٢، ١١٤، ١٤٩، ١٥٨ : ١٠، ١١، ٣٦، ٨٩ - ٩٥.

(٤) الشرح ١ : ٨٨ : ٢ - ١٢٤ : ٣ - ٦٧ : ٨ - ١١٦ : ١٣٧ - ١٠ : ٨.

(٥) الشرح ٦ : ٨٨.

مرة واحدة، وأبا اسحاق الزجاج^(١) (تـ ٣١١) في أربعة وأربعين موضعاً، والزجاجي (تـ ٣٣٩ هـ) في موضعين^(٢) وأبا زيد الأنصاري^(٣) (تـ ٢١٥) في ثلاثة وخمسين موضعاً، وابن السراج^(٤) (تـ ٣١٦) في ستة وثلاثين موضعاً، أما سيبويه فإنه ذكر في أربع وأربعين وأربعمئة صفحة^(٥)، وكثيراً ما يذكر سيبويه في الصفحة الواحدة غير مرة. وإذا كان الشارح ذكر شرح السيرافي مرة واحدة فإنه كان قد أكثر النقل عن هذا الشرح وناقش آراءه بدليل ذكره للسيرافي إحدى وأربعين مرة^(٦)، و للسيرافي أثره في صاحب المفصل، فلا يبعد أن يكون له أثره في شارح المفصل.

- (١) الشرح : ١ : ٢٣ / ٥٢ | ٦٣، ٧٠، ٨٥، ١٠٦، ١١٦ - ٢ : ٢٦، ٤٩، ٥٩، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٧٦، ٨٥ - ٣ : ٩٤، ١٠٠، ١٣٠ - ٤ : ١٧، ٣٦، ٥٣، ١٠٣، ١٣٩ - ٥ : ١٢٣، ١٤٠، ١٥٣ - ٦ : ١٠٦، ١٢٤، ١٢٨ - ٧ : ٣٣، ٤٨، ٨٨، ١٣٠، ١٤٨.
- (٢) الشرح : ٧ : ١٥ - ٨ : ٤٦.
- (٣) الشرح : ١ : ٢٥، ٣٩، ٦٤، ١٢٢ - ٢ : ٨٥، ٩٥، ١٢٢ - ٣ : ٣٣، ١٤٥.
- (٤) : ٤ : ٤٨، ٤٩، ٧٢، ٨٤، ٤٣، ١٥٣ - ٥ : ١٢، ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٢٥، ٧٥، ٧٧، ٨٠، ٩٨ - ٦ : ١٠٨، ٣٣، ٤٥، ٤٦، ١٤١ - ٧ : ٤٣ | ٥٩، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٧ - ٨ : ٩٧ - ٩ : ٥، ٤١، ٦٦، ١٠١، ١١٦، ١١٧، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٣٠.
- (٥) : ١٠ : ١٣، ٢٦، ٣٣، ٤٤، ٨٤، ٨٦، ١٠٦، ١١٤.
- (٦) الشرح : ١ : ٢٢، ٦٨، ٧٣، ٩٠، ٩٦، ١٢٩ - ٢ : ٥٤ | ٥٩ - ٣ : ٥٦.
- (٧) : ٤ : ٤٤، ٧٢، ١٠٦، ١٣٩ - ٥ : ٨٧، ٩٨، ١٣٣ - ٦ : ٥٨، ١٤٣.
- (٨) : ٧ : ٩٩، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٥٢، ١٥٤ - ٨ : ٣، ١٣، ٢٧، ٤٤، ٤٩، ٨٩، ١٠٣ - ٩ : ٧٨، ١٠٤ - ١٠ : ٤، ٣٥.
- (٩) لم نذكر المواضع التي ذكر فيها سيبويه لأنه يكاد يذكر في كل صفحة.
- (١٠) الشرح : ١ : ٢٢، ٨٣، ١١٢ - ٢ : ٥٩، ١١٦، ١٢٤ - ٣ : ٥٦، ٦٧ - ٤ : ١٢٠، ١٢٢.
- (١١) : ٥ : ٨٣، ٨٧، ١٠٧، ١١٦ - ٦ : ٧٨، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٦ - ٧ : ٩٩، ١١٤، ١٣٢ - ٨ : ١٥٠ - ٩ : ٣٩، ٦٣، ٧٦، ٨٧.
- (١٢) : ١٠ : ٤٠.

وممن نقل عنهم ابن يعيش أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩ هـ) في تسعة عشر موضعاً^(١)، وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) نقل عنه أموراً تتعلق بالنحو وأخرى بالقراءات في تسعة وخمسين موضعاً^(٢)، وعن عيسى بن عمر (ت ١٤٩) في أربعة عشر موضعاً^(٣)، وذكر الفارسي في واحد وثلاثين موضعاً^(٤)، والفراء (ت ٢٠٧) في أربعة وتسعين موضعاً^(٥)، وقطرباً (٢٠٦) إحدى عشرة

(١) شرح المفصل ١ : ٦ - ٣ : ١٥، ١٩، ٢٥، ١٣٠ - ٤ : ٣، ٣٢، ٤٧، ٤٩، ٦٢ -

٥ : ٢٣، ٧٤، ١١١ - ٦ : ١٢٥، ٨ - ١٣٦ : ٩ - ١٥٣ : ١٠ - ١٦ : ٢٥، ٤٠.

(٢) شرح المفصل ١ : ٤٣، ٦٤ - ٢ : ١١، ١٣، ٢٤، ٨٢، ٨٥، ٩٤، ٩٩ : ٣ -

١٢٩، ١٤٧ - ٤ : ٣، ٤، ٦٧، ٨٨، ١١٥، ١٤٤، ١٥١ - ٥ : ٧٤، ٧٥، ٧٨

١١٣، ١٢١، ١٢٥، ١٢٦، ١٥٣ - ٦ : ١٧ - ٧ : ٢٥، ٨ - ٨ : ٢٧، ٤٨، ١٠٦

١٢٥، ٩ : ٧٥، ٨٣، ٨٥، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١٢٠.

١٠ : ٢٥، ٣٥، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٨٠، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠

١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٥.

(٣) الشرح ١ : ٦١، ٦٤ - ٢ : ٣، ٥٩ - ٣ : ٦٢، ١١٢ - ٤ : ٦٦.

٥ : ١٢٦، ١٢٥ - ٦ : ٥١ - ٧ : ٢٥ - ٩ : ٣٣، ٣٥ - ١٠ : ١٠٨.

(٤) الشرح، والإشارة ههنا إلى كل موضع ورد فيه اسم أبي علي أو نسبه سواء الفارسي أو الفسوي :

١ : ٥٨، ٦٥، ٦٨، ٨٨، ١٢٧ - ٢ : ٥٢، ٦٠ - ٣ : ٦، ٢٩، ٦٧، ٧٥ - ٤ : ١٢٩

٦ : ٨٥، ٩٠ - ٧ : ٦٢، ١١٤، ١٣٢، ١٥٢ - ٨ : ٣، ٥٦، ٨٩، ٩٦، ١٠٣، ١٣٥.

٩ : ٢٣، ٣٩، ٤١، ٤٣، ١٢٨، ١٢٩ - ١٠ : ١١١.

(٥) الشرح ١ : ٧، ٨، ٧٧، ٧٩، ٨٢، ٩٤، ١٠٤، ١١٧، ١٢١، ١٣١ - ٢ : ١٦،

٢٠، ٢١، ٢٨، ٦٩، ٧٦، ٨٢، ٨٥، ١٢٢، ١٢٣ - ٣ : ٩١، ٩٤، ١١٤، ١٢٢

١٤٦.

٤ : ٢٩، ٤٢، ٧٤، ١٤٠ - ٥ : ٥٣، ٤٦، ٦٥، ٧٣، ٨٠، ١١١، ١٣٧.

٦ : ٤، ٢٤، ٣٩، ٥٦، ٥٨، ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١١٨، ١٣١، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٣.

٧ : ١٢، ١٦، ٢١، ٨٧، ٨٨، ١٠١، ١١٣، ١١٤، ١٢٨، ١٣٨، ١٤٩.

مرة^(١) . وذكر الكسائي (تـ ١٨٩ تقريباً) خمساً وستين مرة^(٢) وابن كيسان (تـ ٣٢٠ هـ) ثلاث عشرة مرة^(٣)، وأبا عثمان المازني (تـ ٢٤٩) ثمانياً وخمسين مرة^(٤) والمسيدي (تـ ٢٨٥) ثمانياً وأربعين ومائة مرة^(٥) وذكر يونس النحوي

٨ : ١٧ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٣ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٥٥ ، ١٥٦ .

٩ : ١٠ ، ١٦ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٥٤ ، ٧٠ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١٥٣ .

١٠ : ٦ ، ١٣ ، ٥٠ ، ٧٠ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٢٣ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٥٤ .

(١) الشرح : ٣ : ٣٣ ، ٩٤ ، ١٣١ - ٤ : ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٤٢ - ٥ : ٨٩ .

٩ : ٦٥ ، ١٣٧ - ١٠ : ٤٢ ، ٤٥ .

(٢) ١ : ٨ ، ١٥ ، ١٧ ، ٦٤ ، ٧٧ ، ١١٧ - ٢ : ١٣ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٩ ، ٧٧ ، ٨٢

١٢٢ : ٣ : ٢٣ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٤٦ - ٤ : ١٢ ، ١٥ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ٨٢

٩٠ ، ٩١ ، ١٠٨ ، ١٤٨ ، ١٥١ - ٥ : ٩٨ ، ١٠٤ - ٦ : ٣٣ ، ٥٦ ، ٧١ ، ٧٧

١١٢ ، ١٤٣ .

٧ : ١٢ ، ٣٣ ، ٧٠ ، ٨٧ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٥٧ .

٨ : ١٧ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٦٩ ، ٨٤ ، ١٢٥ ، ١٣٥ - ٩ : ٢٤ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ .

١٠ : ٧٤ ، ١٠٣ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٦ .

(٣) الشرح : ١ : ٦٣ - ٢ : ٥٩ - ٣ : ٢٣ ، ٦ ، ١٠٠ - ٤ : ٥٣ ، ١٣٦ ، ١٣٩ .

٥ : ٦١ - ٧ : ١١٣ - ٨ : ٣٦ ، ١٣٤ - ٩ : ٩٥ .

(٤) الشرح : ١ : ٥٢ ، ٦٤ ، ٧٣ - ٢ : ٣ ، ٨ ، ٩ ، ١٦ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٨٥ ، ٩٢ ، ١٠٢ .

٣ : ٤٦ ، ٧٨ ، ٨٨ ، ١٠٠ ، ١٥٣ - ٤ : ١٥١ - ٥ : ٣٦ ، ٧٧ ، ١٠٦ ، ١١٠ ، ١٢١

١٣٩ ، ١٤١ - ٦ : ٣٦ ، ٧٣ ، ١٢٨ - ٧ : ٧ ، ٤٢ ، ٩٤ ، ١٠٧ ، ١٥٤ -

٨ : ٤٦ ، ٩٥ ، ١٢٨ ، ١٣٥ - ٩ : ٣ ، ٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٣٠ ، ١٤١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ .

١٠ : ١٤ ، ٢٢ ، ٤٧ ، ٥٥ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٩١ ، ٩٧ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٨ ، ١٤٥ ، ١٥٥ .

(٥) الشرح : ١ : ٢٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ٨١ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٢٣

١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩ .

٢ : ٣ ، ٦ ، ١٠ ، ١٦ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٩٢

٩٩ ، ١٠٦ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٢٧ .

(ت ١٨٥) سبعا وأربعين مرة ^(١) . هذا إضافة إلى ذكره المستمر للبصريين والكوفيين وسرد آرائهم ومناقشتها .

هذا الاستعراض الشامل للنحاة الذين ذكرهم الشارح يدل على أن كتبهم أو معظمها كانت بين يديه، يستمد منها مستعينا مقاربا، وهذا يعني أن التراث النحوي السابق لابن يعيش كان معظمه لديه، وخاصة نراث البصريين من متقدمين كأبي عمرو وسيبويه، ومتأخرين كالسيرافي والفارسي وابن جني . فإذا أردنا أن نصنع ثبنا بأسماء الكتب النحوية التي كانت من مصادره في إمكاننا وضع الثبت التالي في ضوء ما ذكره هو من أسماء الكتب وأعلام النحاة معا :

-
- ٣ : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٨ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٣٥ .
٤ : ١٥ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٣٥ ، ٥٣ ، ٦٤ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٥١ .
٥ : ١٢ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٨٤ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٢١ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ،
٦ : ٨ ، ١٢ : ٢٧ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٣٨ .
٧ : ٢١ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٤٩ ، ٨٨ ، ٩٥ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٢٣ ، ١٣٢ ، ١٤٤ ، ١٥٠ .
٨ : ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٦ ، ٢٧ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٨٧ ، ١٠٢ ،
١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٥٣ ، ١٥٦ .
٩ : ٣ ، ٢٥ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٨٧ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ،
١٤١ ، ١٤٣ .
١٠ : ٦ ، ٢٤ ، ٦٧ ، ٨٠ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ١٠١ ، ١٢٦ ، ١٣٧ ، ١٥٣ ، ١٥٥ .
(١) الشرح : ١٥ : ١ : ٦٤ ، ١١٤ ، ١١٩ .
٢ : ٣ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٣ ، ٣٦ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١٠٨ .
٣ : ٣٣ ، ١٢١ ، ١٤٦ - ٤ : ٤ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٩ ، ١٣٣ ، ١٣٦ .
٥ : ٧٨ ، ١٠٦ ، ١٢١ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ، ١٥٤ . ٦ : ٥ ، ٦ ، ١٢ ، ١٠٨ - ٧ : ٧ ، ٨٧ ، ٨٨ ،
٨ : ٢٧ ، ٨٠ ، ٩٧ ، ١٠٦ .
٩ : ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٧٥ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ١٣٧ .

الإدغام الكيـر	لأبي عمرو
الإرشاد في النحو	لابن دُرستَويه
أسرار العربية	لابن الأنباري كمال الدين
الأصول	لابن السراج
الإنصاف في مسائل الخلاف	لابن الأنباري
الإيضاح الشعري	لأبي علي الفارسي
الإيضاح في علل النحو	للزجاجي
الحروف	للرمانى
الخصائص	لابن جني
سر صناعة الإعراب	لابن جني
شرح الأصول	للرمانى
شرح تصريف المازني (المنصف)	لابن جني
شرح السيرافي لكتاب سيويه	لأبي سعيد السيرافي
شرح المقدمة المحسبة	لابن بابشاذ
مجاز القرآن	لأبي عبيدة
المسائل البغداديات	لأبي علي الفارسي
المسائل الحلييات	لأبي علي الفارسي
المسائل الشيرازيات	لأبي علي الفارسي
المسائل العسكرية	لأبي علي الفارسي

معاني القرآن	للأخفش سعيد بن مسعدة
معاني القرآن	للزجاج
معاني القرآن	للفراء
المقتضب	للمبرد

وكان بإمكاننا أن نلحق بهذا الثبت أسماء كتب أخرى، ككتب ابن كيسان : معاني القرآن، والمهذب في النحو ، والمختار في علل النحو، والبرهان والمسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون، وكذلك كتب قطرب وكتب الأمالي، أو الكتب التي تناقش مسائل النحو عرضاً كشرح النقائض لأبي عبيدة، وشرح النحاس للقصائد التسع وشروح التبريزي المتعددة . ولكننا اكتفينا بما ذكرناه كي لا نتزيد من غير دليل، وإن كنا نرجح أن أضعاف هذه المصادر النحوية كانت بين يدي الشارح . كما أن تلك المصادر لم تكن سواسية لديه من حيث أهميتها، ومن حيث اعتماده عليها، فمكان الصدارة كان لكتاب سيويه أولاً ثم تأتي كتب البصريين، كأصول ابن السراج ومقتضب المبرد وكتب الفارسي وابن جني وكتب ابن الأنباري كأسرار العربية والإنصاف وغيرها . أما المصادر الأخرى فقد كانت تالية في أهميتها، وتكاد كتب البصريين تكون المصدر الأساسي للشارح .

مصادر أخرى :

يمكن أن نعد في هذه المصادر كتب القراءات وكتب التفسير التي اهتمت بذكر القراءات، وكان الزمخشري ذكر عدداً من

القراءات واحتجّ بها، فأتى الشارح وبسط القول فيها وناقشها، وزاد أن احتجّ هو بقراءات أخرى وبدهي أنه كان يعول في ذلك على كتب هذا الفن^(١)

وتشير مناقشة الشارح للحدود وصياغته لها كما ذكرنا إلى أنه كان يستمدّ من مصادر منطقية، وليس أمراً عَرَضياً أن تتطابق بعض عباراته مع عبارات كتاب الشفاء لابن سينا^(٢)، ويمكننا أن نعدّ "الشفاء" في قسمه المنطقي على الأقل من مصادر ابن يعيش، إن لم يكن حصراً فعلى سبيل الترجيح .

ومن الكتب الأخر التي ذكرها الزمخشري، وفصل الشارح القول فيها كتاب "الإيمان"^(٣)، لمحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، وفي هذا الكتاب مسائل تمثل الصلة المنعقدة بين النحو والفقه منذ القرن الثاني . وذكر الشارح أمثلة من هذا الكتاب ليوضح الصلة بين مسائل العلمين وليدل على حاجة الفقيه إلى

(١) يمكن أن نذكر منها سبيل الترجيح كتاب الحجة في القراءات لأبي علي الفارسي، والمختضب لابن جني وكتاب السبعة لابن مجاهد والتيسير لأبي عمرو الداني

(٢) انظر شرح المفصل ١ : ١٩ وقارن بالشفاء : المنطق : المدخل ص ٤٧، ٥٤ .

(٣) الإمام محمد بن الحسن سبق أن أشار إليه ابن جني في الخصائص ١ : ١٦٣ . وكتاب الإيمان المذكور ههنا هو أحد الكتب التي ضمنها الإمام محمد كتابه "الجامع الكبير" وذكر الكوثري في كتابه عن الإمام محمد "بلوغ الأمان" ص ٧٩ مايلي : "وقال الإمام المجتهد أبو بكر الرازي في شرحه على الجامع الكبير : كنت أقرأ بعض مسائل من الجامع الكبير على بعض المبرزين في النحو - يعني أبا علي الفارسي - فكان يتعجب من تغلغل واضع هذا الكتاب في النحو ."

والفارسي من شيوخ الرازي المذكور ههنا وهو المشهور بأبي بكر الجصاص (ت ٣٧٠) انظر كتاب "الإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص" : ٨٦، ٨٧ وانظر الكلام في هذا الكتاب عن شرح الجامع الكبير : ١٠٤ .

العربية ، وبناء مسائل الفقه على مسائل النحو اتجّاه علمي نما
صُعُداً حتى تجلّى ناضجاً في كتاب " الكوكب الدرّي في تنزيل
الفروع الفقهية على القواعد النحوية " لجمال الدين الأسنوي
(٧٧٢ هـ) ^(١) .

ومن هذه المصادر الغزيرة بمادتها الغنية بمناقشاتها المتنوعة
بمعلوماتها، استمد الشارح مادة شرحه، متخذاً من عبارة المفصل
الدقيقة مدخلاً يدلف منه إلى قضايا النحو الموسعة، وإلى خلافاً
النحاة دقيقتها وجليها . وكان حريصاً على إيراد الآراء والموازنة
بينها في مواضع كثيرة. كما كان ينتصر لسيبويه وللبصريين عموماً،
مع احتفاظه لنفسه بحقها في الترجيح وإبداء الرأي ، كما يفعل
المجتهد في المذهب من الفقهاء .



(١) نشر هذا الكتاب في الكويت بتحقيق الدكتور عبد الرزاق السعدي ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ومن الكتب التي ظهر فيها امتزاج النحو بالفقه كتاب " معاني الأدوات والحروف " لابن قيم الجوزية المتوفى ٧٥١ هـ والكتاب لا يزال مخطوطاً .

الفصل الرابع

شرح التصريف الملوكي

عندما يتحدث القدماء عن بدايات علم العربية ، فإنهم غالباً ما يطلقون على ذلك اسم النحو ، وهم في حقيقة الأمر إنما يريدون معه الصرف ، بدليل أن المسائل التي أثاروها منذ نشأة هذه العلوم منها ماهو نحوي ومنها ماهو صرفي . قال ابن سلام الجُمَحِي : " قال /أبي/ : وقلت ليونس : هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً ؟ قال : قلت له : هل يقول أحد : الصَّويق ؟ يعني : السَّويق . قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وماتريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطَّرد وينقاس " ^(١) وهذا الخبر يدل على نشأة التصريف مع النحو منذ البدايات الأولى . وغلب مصطلح النحو فأطلق على النحو والتصريف معاً ، كما يمثل ذلك أصدق تمثيل كتاب سيبويه الذي عرف بأنه " قرآن النحو " ^(٢) وشَغَلَ الصرفُ معظم المجلد الثاني منه . واشتمال مصطلح النحو على مايسمى بالتصريف كان

(١) طبقات لحول الشعراء ١ : ١٥ .

(٢) مراتب النحويين : ٦٥ .

واضحاً لدى الخالفين لسيبويه ، حتى ممن أفردوا التصريف بالتأليف ، فهذا ابن جني مصنف الملوكي يعرف النحو بقوله : " هو انتحاء سمت كلام العرب ، في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ، ليلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها" ^(١) ووضح من هذا أن ابن جني دمج التصريف في النحو . وكذلك فعل الأسترابادي معاصر ابن يعيش إذ قال : " واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصنعة " ^(٢) .

ومع ذلك فإن غلبة مصطلح النحو لم تمنع الخالفين بعد سيبويه من إفراد التصريف بالتأليف وتمييزه بالتصنيف ، وإن كان هذا الاتجاه ضعيفاً قديماً وحديثاً ، فغالبا مايفضّل المؤلفون كتابة كتاب في النحو يشتمل على التصريف .

ونسبت أولية إفراد التصريف بالتأليف إلى أبي عثمان المازني بكر بن محمد بن بقية النحوي البصري (ت ٢٤٩ هـ) ، ونصّ طاش كبرى زاده وحاجي خليفة ^(٣) على " أن أول من دوّن علم الصرف أبو عثمان المازني ، وكان قبل ذلك مندرجا في علم النحو " . وقد بحث الدكتور فخر الدين قباوة قضية الأولوية المنسوبة للمازني ، وذكر عدداً من كتب التصريف التي صنفت قبل المازني ، وانتهى إلى أن أولوية إفراد التصريف بالتأليف إنما تعود إلى الأنخفش

(١) الخصائص ١ : ٣٤ .

(٢) شرح الشافية ١ : ٨ ، ٧ .

(٣) انظر مفتاح السعادة ١ : ١٣٢ وكتف الظنون ١ : ٤١٢ .

الأوسط سعيد بن مسعدة : ت ٢١٥ هـ " (١) . وربما كان أولئك الذين جعلوا الأولية في أفراد التصريف بالتصنيف للمازني قد أغراهم وجود كتاب المازني ، وفقدان ما كان قبله من كتب هذا الفن المستقلة ، فأهملوها ، وخصّصوا الموجود بالأولية ، ولاسيما أن أهمية كتاب المازني رَسَخَتْ وتضاعفت بسبب شرح ابن جني له . ولاأرى ههنا مسوغاً للتكرار والإعادة في قضية أشبعت بحثاً (٢) ، والمهم لدينا ههنا أن التصريف أفرد بالتصنيف وأن أقدم أثر وصلنا هو كتاب التصريف للمازني ، وتلاه بعض كتب التصريف الخاصة على استحياء ، فكتب الصرف لم يكن التصنيف فيها غزيراً كما هو الشأن في كتب النحو الجامعة .

مؤلف التصريف الملوكي :

هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصل (٣) ، كانت ولادته قبل سنة ثلاثين وثلاثمائة في الموصل . تلقى العلم ، وطوف في البلاد ، فزار الشام وحلب وواسط ، واتصل بالبويهيين ولازمهم ، وتوفي

(١) انظر كتاب ابن عصفور والتصريف ص ٣٠ وما بعدها وانظر إنباه الرواة ٢ : ٤٢ ومقدمة أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ لكتاب القوافي للأخفش : ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) أشبعها بحثاً الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه " ابن عصفور والتصريف " واشتمل كتابه على تاريخ مفصل لتاريخ هذا العلم .

(٣) انظر ترجمته في إرشاد الأريب ١٢ : ٨١ وإنباه الرواة ٢ : ٣٣٥ والكامل لابن الأثير ٧ : ٢١٩ وتاريخ بغداد ١١ : ٣٩١ والمختصر في أخبار البشر ٢ : ١٣٦ ووفيات الأعيان ٣ : ٢٤٦ وبغية الوعاة ٢ : ١٣٢ برقم ١٦٢٥ .

وكذلك صُدِّرت كُتُبُه المحققة بترجمات ضالفة له كمقدمة الخصائص تحقيقه الشيخ محمد علي النجار ومقدمة المنصف تحقيقه . وكتب عنه بالتفصيل الدكتور فاضل صالح السامرائي في كتابه " ابن جني النحوي " .

ببغداد سنة إحدى وتسعين أو اثنتين وتسعين وثلاثمائة . ومن أهم شيوخه أبو علي الفارسي ، وقد اتصل به عام سبعة وثلاثين وثلاثمائة ، ودامت ملازمته له طويلاً ، وعليه قرأ الكثير من أمهات الكتب ، وكان مرجعه في السؤال ، وكان شديد الوفاء لشيخه في حياته وبعد مماته .

أولع ابن جني بالتصنيف ، وصنف كتباً أضحت مراجع أساسية في علم العربية حتى يوم الناس هذا ، ككتاب الخصائص وسر صناعة الإعراب ، والمحتسب والمنصف . كما ألف كتباً مختصرة كاللمع والمذكر والمؤنث والتصريف الملوكي ، إضافة إلى ما ألفه من كتب المسائل والشروح . وبلغت مصنفاته نحواً من سبعة وستين مصنفاً في النحو واللغة والأدب .

التصريف الملوكي : (١) :

ألف ابن جني كتابه هذا بعد شرحه لتصريف المازني المسمى بالمنصف ، وبعد تصنيف كتابه سر صناعة الإعراب ، بدليل إحالته

(١) نشر Hoberg كتاب التصريف الملوكي عام ١٨٨٥ م مع ترجمة إلى اللاتينية وذكر بروكلمان في تاريخه للأدب العربي ٢ : ٢٤٨ أن الكتاب نشر بالقاهرة عام ١٣٣١ هـ - ١٩١٣ م . وبين يدي طبعة له قاهرة قديمة بعناية محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي لم يثبت عليها تاريخ النشر . فلعلها هي التي أشار إليها بروكلمان . ثم صدرت له طبعة في حماة سنة ١٩٧٠ م معتمدة على طبعة النعساني . ويمكن أن نعدّ المتن الذي صدر به ابن يعيش صفحات شرحه طبعة ثالثة مشفوعة بالشرح . وقد صدر في حلب بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

إليهما فيه ^(١) ، وسمي التصريف الملوكي أيضاً بمختصر التصريف ^(٢)

قدم ابن جني لكتابه هذا مقدمة في كُليّات ، يّين فيها أنه يقدم موجزاً لمن يطلب هذا الفن ، ثم جعل من شرح مصطلح التصريف مدخلاً لكتابه فقال : " معنى قولنا : التصريف ، هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغير فذلك هو التصريف فيها والتصريف لها " ثم انتهى إلى أن التصريف ، " ينقسم إلى خمسة أضرب : زيادة ، بدل ، حذف ، تغيير حركة أو سكون ، إدغام " ثم بحث هذه الموضوعات على نحو موجز ، فقدّم مختصراً لطيفاً واضحاً في التصريف لكنه ليس شاملاً ، كما أن مباحثه ليست بمستوفاة ، ومثل هذا الأمر لا يمكن أن يغيب عن ابن جني ، فلعله قصد إليه قصداً ، لأنه لم يرد تقديم كتاب فيه التصريف كله ، وإنما أراد تقديم مادةً تقلّ الكلفة على ملتمس الفائدة منها " ^(٣) لذا أتى باب الإدغام مقتصرًا على المشهور وكذلك باب الحذف .

ولم يهتم ابن جني في كتابه بإيراد الآراء المختلفة ، واكتفى بالإشارة إلى بعض خلافات العلماء ، وإلى بعض الآراء الخاصة ، فقد ذكر مثلاً أن الميم في " دلامِص " زائدة عند الخليل ^(٤) ، وأن الخليل كان يرى أن الهاء زائدة في " هِرْكولة " وأن وزنها :

(١) انظر التصريف الملوكي ص ١١ ، ١٢ وص ٣٢ .

(٢) إرشاد الأريب ١٢ : ٨١ .

(٣) التصريف الملوكي : ٥ .

(٤) التصريف الملوكي : ١٨ .

هَفْعُولَةٌ^(١) . وذكر أن مذهب الجماعة في تصغير (آل) : أهيل ، ومذهب يونس : أويل^(٢) . وقال في " هَنَاهُ " وهي فَعَالٌ من هَنُوكَ وأصلها هَنَاو ، فأبدلت الهاء من الواو ، هذا هو الصحيح لامارآه أبو زيد وأبو الحسن^(٣) . وقال في نحو " أول وأوائل وعُيِّل وعيائل " : ان الألف في " أوائل " لما اكتنفتها الواوان وقربت الأخرى من الطرف قلبت همزة وكذلك في عيائل . قال : هذا مذهب صاحب الكتاب - يعني سيويوه - وأبو الحسن يخالفه فلا يهمز إلا في الواوين خاصة " (٤) .

هذه جملة الخلافات التي ذكرها ابن جني ، أما سائر المتن فإنه جرى على نحو تقرير محض .

شروحه : اهتم بعض العلماء بهذا الكتاب على الرغم من صغر حجمه ، ووجدوا فيه من إيجاز العبارة ما يدعو إلى بسطها ، ومن بُعد الإيماء ما يستدعي تقريبها ، ولا سيما أنه كتاب يرغب فيه المتعلمون ، فيحتاجون إلى كتاب آخر يوضح ماورد فيه ويبسطه . وذكرت له الشروح الآتية :

١ - شرح عمر بن ثابت الثماني^(٥) (٤٤٢ هـ) وهذا الشرح ذكر صاحبه ابن يعيش في شرح الملوكي^(٦) مما يدل على أنه

(١) التصريف الملوكي : ٢٤ والمركولة هي المرأة العظيمة الأوراك لأنها تركل في مشيها .

(٢) التصريف الملوكي : ٣٩ .

(٣) التصريف الملوكي : ٤٥ ، ٤٦ .

(٤) التصريف الملوكي : ٨٣ ، ٨٤ .

(٥) انظر نزهة الألباء : ٢٥٦ وإرشاد الأريب ١٦ : ٥٧ والبلغة : ١٧١ برقم ٢٥٢ وبغية

الوعاة ٢ : ٢١٧ برقم ١٨٣٠ وكشف الظنون ٤١٣ .

(٦) شرح الملوكي : ٣١١ .

كان بين يديه .

٢ - شرح ابن الشجري هبة الله بن علي ^(١) (ت ٥٤٢ هـ) .

٣ - شرح قاسم بن القاسم الواسطي (ت ٦٢٦ هـ) ^(٢)

٤ - شرح ابن يعيش .

ولم يعثر حتى الآن إلا على شرح ابن يعيش ، أما سائر الشروح فإنها في حكم المفقود .

شرح الملوكي لابن يعيش :

صنف ابن يعيش هذا الشرح إبان شرحه للمفصل ، ويرجح أن يكون ذلك في الربع الأول من القرن السابع ، كما تدلّ مقدمته لشرح المفصل في حديثه عما أحدثته السبعون بين القلم والأنامل ^(٣) ، وقد ذكر ابن يعيش " شرح التصريف الملوكي " ، في شرح المفصل ست مرات ^(٤) ، وأحياناً يذكره مختصراً باسم شرح الملوكي . كما أنه ذكر شرح المفصل في كتابه شرح الملوكي . وهذا يدلّ على أنه كان يعمل في تأليفهما في آونة معا ، ويرجح أنه بدأ بشرح المفصل فقطع مرحلة فيه ، ثم إنه التفت إلى هذا المختصر يشرجه ، وفي الوقت نفسه كان يُتمّ ذاك ، كما تشي عبارته التي وردت في شرح

(١) إرشاد الأريب ١٩ : ٢٨٢ وبغية الوعاة ٢ : ٣٢١ برقم ٢٠٩٢ وكشف الظنون ٤١٣ .

(٢) إرشاد الأريب ١٦ : ٢٩٧ وبغية الوعاة ٢ : ٢٦٠ برقم ١٩٣٠ / وكشف الظنون ٤١٢ .

(٣) شرح المفصل ١ : ٢ ، ٣ .

(٤) شرح المفصل ٤ : ٧٠ - ٥ : ١١٠ - ٦ : ٤٣ - ٧ : ١٥٦ - ٨ : ٧٩ - ١٠ : ٢٣ .

الملوكي عندما قال : " وهذا يأتي مُستقصى مُحججه في شرح
المفصل " (١) .

بدأ ابن يعيش شرحه بمقدمة ذكر فيها أهمية فن الصرف
وحاجة النحوي إليه ، وقال : " إن المملق منه مملق من حقيقة
العربية " (٢) .

وسار الشارح في شرحه للملوكي على نسق شرحه للمفصل،
فهو يورد فقرة من كتاب ابن جني ثم يتبعها بشرحه وبسط علله .

بدأ كتابه بشرح ما ذكره أبو الفتح في معنى التصريف ، ففسر
كلام أبي الفتح في الملوكي بكلام أبي الفتح في المنصف ، فابن جني
يرى " أن التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، والنحو إنما
هو لمعرفة أحوالها المنتقلة " (٣) ويرى ابن يعيش : " أن التصريف
كلام على ذوات الكلم ، والنحو كلامٌ على عوارضها الداخلة
عليها " (٤) . ولكن نزعة ابن يعيش المنطقية لاتلبث أن تطلّ برأسها
، فبعد أن بين بكل وضوح وجلاء معنى التصريف قدّم لنا مارأى
أنه الحدّ المناسب قال : " وحدّه : دور الأصل في الأبنية المختلفة
والصور المتغايرة " (٥) وهو يرى " أن الأصل كالجوهر الذي
يتصرف في جميع ضروب الخلق والصور ، وجوهر كل شيء مادته

(١) شرح الملوكي : ٣١ .

(٢) شرح الملوكي : ١٧ .

(٣) المنصف ١ : ٤ .

(٤) شرح الملوكي : ١٩ .

(٥) شرح الملوكي : ١٩ .

وجنسه الذي يصوّر منه ذلك الشيء نحو الذهب والفضة" (١) وهذا يذكرنا بالمتكلمين وأهل المنطق عندما يتحدثون عن الجوهر والعرض والصورة والمادة .

بعدئذ تحدث الشارح عن الأسماء والأفعال والحروف ، فذكر أبنية الاسم الثلاثي العشرة مع مثالين لكل بناء ، للاسم مثالان وللصفة مثالان مع الاحتجاج بكلام سيبويه حيث يستدعي الموضع ذلك فعندما ذكر " فِعِل " ذكر مثالا له " إِبِل " وقال : قال سيبويه : وهو قليل ليس في الأسماء غيره " (٢) واستدرك عليه قول أبي الحسن بأنه " يقال للخاصرة : إطل وأَيْطَل " (٣) .

والملاحظ ههنا أن الشارح لا يشرح كلام الماتن ، وإنما يستطرد ، فابن جني يقول : " وسنوضح قولنا : الأصول " (٤) فأخذ الشارح نفسه بهذا التوضيح منذ البداية ، فتحدث عن الأسماء وأبنيتها ، وعن الأفعال والحروف ، ولم يعد إلى كلام ابن جني إلا بعد أن انتهى منها .

ويبدو أن الشارح لم يكن ينحو إلى الإحاطة والشمول في شرحه ، ففي أبنية الأسماء قال : " وليس في الأسماء فِعِل إلا دُئِل " (٥) ولو استهدف الإحاطة لما غاب عنه رُئِم ووُعِل (٦) وقال أيضاً :

(١) شرح الملوكي : ١٩ .

(٢) كتاب سيبويه ٢ : ١٧٩ ، ٣١٥ وانظر كتاب (ليس في كلام العرب) : ١٣ .

(٣) التصريف الملوكي : ٢٣ .

(٤) التصريف الملوكي : ١٨ .

(٥) التصريف الملوكي : ٢٣ .

(٦) انظر شرح الشافعية ١ : ٣٥ ، ٣٦ والمزهر ٢ : ٥٠ .

” وليس في الكلام ” ” فِعْل ” كأنهم كرهوا الخروج من الكسر الذي هو ثقيل إلى الضم الذي هو أثقل منه ” ^(١) ولو ابتغى الشارح الاستقصاء لما غابت عنه قراءة أبي مالك الغفاري : * (الحَبْك) ^(٢) بكسر الحاء وضم الباء ^(٣) . صحيح أن ابن جني ذكر هذه القراءة في المحتسب ولم يرضها وقال : ” وأما الحَبْك بكسر الحاء وضم الباء فأحسبه سهواً ، وذلك أنه ليس في كلامهم فِعْل أصلاً بكسر الفاء وضم العين ... أو لعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان بالكسر والضم ، فكأنه كسر الحاء يريد ” الحَبْك ” وأدركه ضم الباء على صورة ” الحَبْك ” وقد يعرض هذا التداخل في اللفظة الواحدة ” ^(٤) . وكان بإمكان الشارح ذكر هذه القراءة على أنها تمثل بناءً نادراً ثم يبين رأيه فيها كما فعل الأستراباذي ^(٥) لكن ابن يعيش لم يكن راغباً في الاستقصاء ومعالجة الأبنية الشاذة والنادرة . وقبل أن ينتقل الشارح إلى الرباعي كرّر كلام ابن جني بأن ” الثلاثي أعدل الأبنية ، لأنه حرف يُتدأ به لا يكون إلا متحركاً ، وحرف يوقف عليه لا يكون إلا ساكناً ، وحرف يكون حشواً في الكلمة فاصلاً بينهما ” ^(٦) والملاحظ أنه كعادته في كثير من المواضع لم يعز هذا الكلام إلى صاحبه .

وانتقل الشارح إلى أبنية الرباعي فذكرها ومثل لها ، ويلاحظ

(١) شرح الملوكي : ٢٤

(٢) الذاريات : ٧

(٣) انظر شرح الشافعية ١ : ٣٨ .

(٤) المحتسب ٢ : ٢٨٦ .

(٥) شرح الشافعية : ١ : ٣٨ .

(٦) شرح الملوكي : ٢٤ وانظر الكلام في الخصائص ١ : ٥٥ ، ٥٦ .

هنا أن الشارح لا يذكر معاني الكلمات التي يُمثل بها للأبنية ، فهو يذكر (سَلْهَبٌ وَخَلَجَمٌ وَحُسْبُرُجٌ وَجُرْشَعٌ وَكُنْدُرٌ) ^(١) وغيرها مما اضطرَّ محقق الكتاب أن يملأ الحواشي بشرح معاني هذه الأبنية . ويبدو لي أن الشارح كان وهو يشرح الملوكي يعيش في ذهنه على نحو دائم شرحه للمفصل ، فيهمل هنا ماشرحه هناك ^(٢) أو ينوي شرحه واستقصاء القول فيه ، ولذلك نراه عندما انتقل إلى أبنية الأفعال وقف لدى بناء ”فِعْلٌ“ وقفة عابرة وقال : ” وهذا يأتي مستقصىً بحججه في شرح المفصل ” ^(٣) مع أنه ليس ما يمنع أن يستقصيه بحججه هنا أيضا ، لأن شرح الملوكي عمل مستقل عن شرح المفصل .

ثم انتقل الشارح إلى الحروف فقسمها إلى ما يكون على حرف واحد كلام الجرّوبائه ، وعلى حرفين مثل مِنْ وَهْلٌ وَأَمْ ... وعلى ثلاثة أحرف نحو : نَعَمْ وَأَنْ وَلَيْتَ . وينكر الشارح أن يجيء الحرفُ على أربعة أحرف إلا إذا كان الرابع حَرْفَ لين نحو : حتّى وإلّا وأمّا .. أما ما كان نحو : كأَنَّ ولعلّ ولكن فكلّ منها مركبة . واستعرض الشارح أمثلة منها ^(٤) .

وذكر الشارح بعد هذا ثمانية أسطر من متن ابن جني حول تصرف الأصل فشرحها في نحو أربعين صفحة ، واشتمل هذا

(١) شرح الملوكي : ٢٥ وما بعدها .

(٢) انظر شرح الأبنية السابقة في شرح المفصل ٦ : ١٣٦ .

(٣) شرح الملوكي : ٣١ وانظر استقصاء الكلام في شرح المفصل ٧ : ٦٩ وما بعدها وفي ص ١٥٢ منه .

(٤) شرح الملوكي من ص ٣٢ إلى ص ٣٥ .

الشرح على تصرف الفعل الصحيح والمضاعف والمعتل بأنواعه . ثم انتقل إلى تصرف الفعل بزيادة ، وتحدث بالمناسبة عن الإلحاق ، وعن الموازن للرباعي من غير إلحاق نحو أفعل وفعل وفاعل ... وههنا استعرض الشارح معاني الزيادات بتفصيلاتها ، ثم انتقل إلى غير الموازن للرباعي ، فاستعرض أوزانه وذكر معاني الزيادات فيه . ثم ذكر تصرف الرباعي وزياداته . (١) .

ثم انتقل الشارح إلى تصرف الاسم فقال : إنه يتصرف على ضربين : صفة وغير صفة ، فالصفة على ثلاثة أضرب :

- أن يكون جارياً على فعله نحو ضارب واكل .

- ومنه ماهو موضوع للمبالغة نحو ضروب وضراب ومضراب وفقية وحذر .

وثالث الأضرب الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشجاع وصعب ...

أما الاسم الذي ليس بصفة فهو إما منقول نحو : زيد وجعفر . وإما شبيه بالوصف ، وهذا يكون مطّرداً نحو مجلس ومحبس ، وغير مطرد كالقارورة والخائبة والعذل والعديل (٢) .

وأشار ابن جني في سطرين من متنه إلى أن معنى التصريف هو التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها .

وأمام هذا المعنى أقام الشارح البرهان على ضرورة اختصاص

(١) شرح الملوكي من ص ٣٦ حتى ٩٠ .

(٢) شرح الملوكي من ص ٩١ إلى ص ٩٤ .

كل لفظ بمعنى ، ثم أورد تقسيم سيبويه للألفاظ إلى ثلاثة أقسام :
اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى
واحد ، واختلاف المعنيين . وقد شرح الشارح هذه الأقسام موزعة
الأمثلة ، وناقش أحمد بن يحيى الذي رأى أنَّ في كل لفظ زيادة
معنى ليس في الآخر ، ففي ذهب معنى ليس في مضى ، وردَّ
الشارح هذا الرأي بقوله : ” وهذا ليس بالسديد لأنه يطل
بالكنيات المضمرة ” . ثم استطرد إلى قضية التضاد ، وذكر رأي
المعارضين ، ويبدو أنه كان يميل منطقياً إلى رأي هؤلاء المضادين
لأنه قال : ” فينبغي ألا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً ” . إلا أنه
قبل ذلك على اعتباره لغاتٍ تداخلت ، ولأن أئمة اللغة قد
حكوه^(١) .

ثم انتقل الشارح إلى أقسام التصريف وهي : الزيادة والحذف
والتغيير بالحركة أو السكون ، والبدل والإدغام . وعلل هذا
التقسيم بأنه جاء ” لكيلا يتوهم أن التصريف فقط كما في (ضرب
يُضْرَب) فقد يكون بغيره كالحذف والإبدال ” ثم إن هذا التقسيم ”
يسهل حفظه على الطالب ويجعله يجري في ذلك مجرى الأبواب في
كتب الفقه والنحو ”^(٢) .

وبدأ الشارح أقسام التصريف ببحث الزيادة ، فتحدث عن
معناها ، وعن أصل حروف الزيادة وهي الألف والواو والياء ،
ونصّ على أن ” غير حروف المد من الزيادة مشبهة بها ومحمولة
عليها ” واستعرض هذه الحروف ليدل على أوجه الشبه بينها وبين

(١) شرح الملوكي من ص ٩٥ حتى ٩٨ وانظر كتاب سيبويه ١ : ٧ ، ٨ .

(٢) شرح الملوكي : ٩٩ .

حروف المد . " فالهمزة كثيرة الاعتلال والتغير ، وهي مجاورة الألف في المخرج ، فلما اجتمع فيها ماذكر من شبه حروف اللين اجتمعت معها في الزيادة " " وأما الميم فمشابهة للواو لأنهما من مخرج واحد ، وهو الشفة وفيها غنة تمتد إلى الخيشوم ، فناسبت بغنتها لين حروف اللين " " والتاء تشبه حروف المد واللين لأنها حرف مهموس ، فناسب همسه لين حروف المد واللين " وهكذا فعل الشارح مع كل حرف من حروف الزيادة ، ثم قرر أن هذه الحروف " منها مازيد لمعنى نحو ألف فاعل ، ومنها مازيد للإلحاق نحو : كوثر ، ومنها مازيد للبناء فقط كألف حمار وواو عجوز " ووضح ابن جني معنى الأصل والزائد ، فالأصل عنده هو الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها . وهذا الأصل يجري عند الشارح " بجرى الجنس للأنواع نحو الحياة للإنسان والفرس والطائر " و " كالمادة للمصنوعات نحو الخشب للباب والكرسي والذهب للحلقة والخاتم فالفروع كثيرة والأصل الذي هو الذهب أو الخشب واحد موجود في كل فرع منها لا بد من ذلك ، لأنه يجري بجرى المسبب والسبب ، فإنه يستحيل وجود المسبب من غير وجود السبب " ^(١) والنزعة المنطقية في هذا النص لا تحتاج إلى إشارة

وعقد بعدئذ كلاماً عن الميزان الصرفي ^(٢) وتساءل " لم اختاروا له الفاء والعين واللام ، ولماذا كرروا اللام في الرباعي ، ولماذا كان الميزان ثلاثياً . كل هذه أسئلة أثارها وأجاب عنها على

(١) شرح اللوكي : ١٠٩ .

(٢) شرح اللوكي : ١١٥ ، ١١٦ .

طريقته في شرح المفصل . ثم عاد وشرح معنى الحرف الزائد ، ليصل إلى مواضع الزيادة والأدلة عليها وهي الاشتقاق والمثال والكثرة ، واستعرض أحرف الزيادة ومواضع زيادتها في حوالي تسعين صفحة ^(١) ، وسنستعرض منها مبحثاً واحداً ، وليكن مبحث زيادة اللام ^(٢) ذكر أولاً كلام ابن جني حول زيادة اللام في أشياء محفوظة لا يقاس عليها كما في (ذلك وأولاً لك وعبدل وفحجل وزيدل وهنالك) .

بدأ الشارح كلامه بالحديث عن أن اللام أبعدُ حروف الزيادة شَبهاً بحروف المد واللين وهذا سبب قلة زيادتها . وذكر استبعاد الجرميّ أن تزداد اللام . وعلّق على ذلك بقوله : ” والصواب أنها زائدة ” ثم تناول الكلمات التي ذكرها ابن جني فحلل زيادتها وذكر علل الزيادة ، فزيادة اللام في أسماء الإشارة لتدل على بُعد المشار إليه ، فهي نقيضة (ها) التنبيه ، ولذلك لا يجتمعان فلا تقول : (هَذَا لك) لأن هناك تنافياً وتضاداً بين هاء القرب ولام البعد . واللام مزيدة في هيقل إذا أخذناه من الهيقل وهو الظليم ، وإن أخذناه من (الهقل) وهو الفتيّ من النعام فهو أصل .

وأيضاً في مبحث هذا الحرف تصدق ملاحظتنا السابقة وهي أن ابن يعيش شرح كلام ابن جني الموجز في الملوكي ، بكلام ابن جني في سر الصناعة . وكأني به أمام الملوكي يستمد شرحه من مصدرين أساسيين هما المنصف وسر الصناعة ^(٣) .

(١) شرح الملوكي : من ١٢٢ حتى ٢١٢ .

(٢) شرح الملوكي : من ٢٠٩ حتى ٢١٢ .

(٣) سر صناعة العرب : ١ : من ٣٢١ حتى ٣٢٤ .

وبعد باب الزيادة يأتي مبحث البدل ، وفيه حدّد ابن جني حروف البدل .

أما الشارح فقد بيّن معنى البدل ، وذكر الفرق بين البدل والعوض ، ومثّل للبدل بتخمة وتكّاة وهرّقت ، أما العوض فهو كتاء عدة وزنة ، وهمزة ابن واسم . ثم ذكر أن البدل ضربان ، أحدهما في الألف والواو والياء والهمزة أيضاً ، وهو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره ، على معنى إحالته إليه كقام من قوم ، وموسر من مُيسر . والآخر هو إقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتكّاة .

وقد نبه ابن يعيش على أن ابن جني لم يُرد إلى حصر الحروف التي يقع بها البدل ، وإنما ذكر في متنه الحروف التي كثر إبدالها . وبعد هذا المدخل إلى مبحث البدل ، وقف الماتن والشارح مع حروف البدل حرفاً حرفاً : إبدال الألف من الواو والياء ، إبدال الألف من الهمزة ، إبدالها من النون ، إبدال الياء إبدال الواو ، إبدال الهمزة ، إبدال النون ، إبدال الميم ، إبدال التاء ، إبدال الهاء ، إبدال الطاء ، إبدال الدال ، إبدال الجيم ، وسنختار حرفاً واحداً من هذه الحروف لاستعراضه بصفته مثالا عن هذا الباب ، وليكن حرف الياء ^(١) .

ذكر ابن جني في الملوكي كثرة إبدال الياء ، فعّلل الشارح

(١) شرح الملوكي : من ٢٣٩ حتى ٢٥٦ .

ذلك بقوله : لأنها حرف مهجور ، مخرجها من وسط اللسان ،
فلما توسط مخرجها الفم ، وكان فيها من الخفة ما ليس في غيرها ،
كثر إبدالها كثرة ليست لغيرها ، وإبدالها وقع على ضربين : مطّرد
وشاذ .

ثم ذكر الشارح إبدالها المطّرد من الألف في نحو مفتاح
ومُفَيْتِيح ، وقاتلت قَيْتالاً ، وعلل الشارح انقلاب الألف ياءً
بانكسار ما قبلها لضعفها وسعة مخرجها ولزومها المد فجرت لذلك
جرى المدة المشبعة عن حركة ما قبلها ، فلذلك لم يجوز أن تخالف
حركة ما قبلها مخرجها ، بل ذلك ممتنع مستحيل . وانتقل إلى إبدالها
من الواو في نحو ميزان وميعاد وريح وديمة وعلل ذلك بسكون الواو
وانكسار ما قبلها . ثم تحدث عن إبدالها من الهمزة في نحو ذئب ،
ذيب ، وإيلاف ، وإيمان : إئلاف ، إئمان .

ثم انتقل بعدئذ إلى القسم الثاني من إبدال الياء ، وهو
الإبدال الشاذ ، فعرض الأمثلة التالية :

دياج أصلها دِباج ، أملت الكتاب أصلها أملت ، لاوريك
أصلها لا وربك ، دينار أصلها دنار ، لبيت بالحج أصلها ليت ، لم
يتسنه أصلها لم يتسنى ، اتصلت أصلها ايتصلت ، دَهْدَيْتُ الحجرَ
أصلها دَهْدَهْتُها ، دَيَجُوج ودياجي أصلها دجاجي ، صهصيت
أصلها صَهْصَهْتُ ، قِراط أصله قِراط ، ديوان أصلها دِوان ، شيراز
أصله شَرَّاز أو شِوراز ، الثَّعالي أصلها الثعالب ، تسربت أصلها
ترررت ، الأرانى أصلها الأرانب ، قصيت أظفاري أصلها

قصصت، المثالي أصلها الثالث ، تقضي البازي أصلها تقضض
البازي ، السادي أصلها السادس ، تلعت أصلها تلعت ، إنسان
أصلها إيسان ، مكاكي أصلها مكاكيك .

وقد تحدث الشارح عن كل لفظة من هذه الألفاظ ، وذكر
في حديثه علل الإبدال في كل موضع ، وقدم الشواهد من آيات
كريمة وشواهد شعرية أو نثرية .

إن كل ما قدمه الشارح إنما هو ملخص أو مقتبس بتصريف من
سر صناعة الإعراب ، وصحيح أن الشارح ذكر ههنا (الثمانيني)^(١)
شارح الملوكي ، لكن اعتماده الأساسي كان على ابن جني في
منصفه وسر صناعته كما تظهر ذلك لنا المقارنة بين مادونه وبين
ما ذكره ابن جني . والفرق بينهما أن أبا الفتح ساق المعلومات في
هذا الموضع مرتبة حسب عنوانات وضعها لها : فهنا إبدال الياء من
الباء ، ثم إبدال الياء من الراء لكن الشارح أتى بكل هذه
المواد دون أن ينظم ورودها . ولنأخذ مثالا نقارنه بنظيره لدى ابن
جني .

قال الشارح : " وقالوا : (لاوربيك) يريدون لاوربك ،
فأبدل من الباء الثانية ياء لثقل التضعيف " ^(٢) قال ابن جني : "
وأخبرنا أبو علي أن أبا العباس أحمد بن يحيى حكى عنهم : لا ورّيك

(١) شرح الملوكي : ٣١١ .

(٢) شرح الملوكي : ٢٤٦ .

لأفعل ، أراد : لاوَرَّيْكَ لأفعل ، فأبدل الباء الثانية بياء لأجل التضعيف " (١) .

كذلك كان كلام الشارح عن (لييك) اختصاراً من سر الصناعة .

وبدأ بعد ذلك ماسماه فصل الحذف (٢) ، وهو يشتمل على الإعلال بالحذف وعلى الحذف السماعي الذي ورد في كلام العرب . وقد قدّم الإعلال ، فذكر الإعلال بالحذف في نحو ورد ووزن ووعد ، وفي مضارع هذه الأفعال ، وذكر علّة الكوفيين واتهمها بالفساد ، واستطرد إلى الحديث عن صحة الواو إذا انفتح مابعدھا نحو : يوعد ، يولد ، وعن إعلال المصدر لاعتلال الفعل في نحو عِدّة وزنة .

وذكر بعد ذلك إعلال الهمزة بحذفها في نحو أرى ويرى وأكرم ويكرم ، وميّز بين ما يحذف لعلّة ، وما يحذف لعلّة عارضة كالحذف للوقف - البناء على السكون نحو اغز - ، أو للجزم أو لالتقاء الساكنين نحو قمّ وبغ - . واستطرد الشارح إلى شرح أحوال بعض الكلمات مثل قاض ورام ، وجوار وغواش وناقش رأي الأحفش الذي ذهب إلى أنّ تنوين غواش وجوار هو تنوين عوض ، فرجّح الشارح أنه تنوين صرّف ، وهذا رأي الخليل وسيبويه . كما استطرد إلى مناقشة المذهب في الواو المحذوفة من مَقول ومبيع أهـ

(١) سر صناعة الإعراب ٢ : ٧٤٤

(٢) شرح اللوحي من ٣٢٣ إلى ٤٤٣ .

الأولى أم الثانية ، فذكر رأي أبي الحسن ورأي المازني ، ومذهب الخليل وسيبويه ، واعتذر عن ابن جني في عبارته ههنا اعتذاراً جميلاً فقال : وأما قول صاحب الكتاب " إنهم استثقلوا الضمة على الواو والياء في مقوول ومبيوع " فتقريب وتسهيل للعبارة والتحقيق ما ذكرناه ^(١) .

وكان ذكر أن إعلال نحو مَقُول ومَبِيع قد " وجب حملاً له على فعله لجريانه عليه حكماً وإن لم يجر لفظاً " ^(٢) ثم ذكر لغة تميم في مبيوع ومعيوب وعللها ، كما علل امتناعهم من نحو مقوول إلا في ألفاظ نحو : مقوود ومصوون . وإلى هنا ينتهي مبحث الإعلال القياسي بالحذف ليبدأ بالحذف السماعي ^(٣) ، فتحدث عنه حسب التسلسل التالي :

حذف الهمزة ، الألف ، الواو ، الياء ، الهاء ، النون ، الباء ، الحاء ، الخاء ، الفاء ، الطاء . وسنختار حرفين لاستعراضهما نموذجاً عما ورد في الشرح :

أ - حرف الهمزة :

بدأ الشارح بذكر حذف الهمزة ، فذكر حذفها في الكلمات التالية : الله ، ناس ، خذ ، مر ، ت ، يابافلان ، أرى ويرى ور ،

(١) شرح الملوكي : ٣٥٢ .

(٢) شرح الملوكي : ٣٥٣ .

(٣) شرح الملوكي : ٣٥٦ .

وسوائيه وسوائيه ، وأشياء ، وبراء ، ومرّت بعض الكلمات الأخرى
عرضاً نحو لم يك ، لأدر ، لك

– الله : ذكر الشارح أنّ بعضهم قد ذكر أن هذا الاسم
مرتبجل للعلمية ولا اشتقاق له ، ثم ذكر قولي سيبويه :

آ – الرأي الأول أن أصله إله ، وأدخلت عليه الألف والسلام
للتعظيم ودفع الشّيع ، فصار لفظه الإله ، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً
على غير قياس ، ولزمت الألف واللام كالبدل من الهمزة المحذوفة ،
وصارتا كأحد حروف الاسم لاتفارقانه ولا يجوز حذفهما منه .
واستعرض عدداً من التعليقات ، وذكر أن بعضهم رأى أنّ أصلها :
ولاه ، وذكر أن الزجاجي حكى هذا القول في أماليه .

ب – الرأي الثاني لسيبويه أيضاً أن الله أصلها لاه ثم أدخلت
الألف واللام عليه للتعظيم وجرى مجرى العلم نحو الحسن والعباس
وغيرهما مما أصله الصفة . وذكر أن ألف لاه منقلبة عن ياء (لَيْه) .
وذكر الشارح رأياً آخر مفاده أن (لاه) مقلوب من الولّه ،
وأصله وله ، قلب إلى لَوّه ثم قلبت الواو ألفاً فصار لاهاً . وأورد
ملاحظة تتعلق بالرسم وهي أن الألف التي قبل الهاء في الله تحذف
لكثرة الاستعمال . وكل ما قاله الشارح ههنا كان قد قاله في شرحه
لمقدمة المفصل .

– ناس : ذكر الشارح أن وزنه (عال) والأصل أناس ، وزنها
فعال . وذكر رأياً ثانياً وهو أن (ناس) أصله (فَعَل) من نوس ،
والهمزة في أناس زائدة . وعقب برأي للكسائي يذهب إلى أنهما
لغتان ، ليس أحدهما أصلاً للآخر . رجّح الشارح الوجه الأول ،

وهو مذهب سيوييه .

— خُذْ ، كُلْ ، مُرْ : أصله : أَوْخِذْ ، أَوْكُلْ ، أَوْمُرْ :

شرع الشارح ههنا بشرح قواعد بناء الأمر من المضارع ، فالفعل ، إذا سكن مابعد حرف المضارعة منه ، وأمرت منه المخاطب فإنك تحذف حرف المضارعة ، فيبقى مابعد ساكناً لايتبدأ به ، فتجيء بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق بالسكن فتقول : اضربْ ، اخرجْ ... وماكان فاؤه همزة تسكن في المضارع يصير إلى نحو إيت ، والأصل ائت ، وإيثم والأصل ائثم ... كل هذا كان توطئة ليقول لنا الشارح إنه قد شذ من هذا عن مقتضى القياس ثلاثة أفعال لاغير ، تسمع ولايقاس عليها هي : خذ وكل ومُرْ ، فقد حُذفت همزتها التي هي فاء تخفيفاً لاجتماع الهمزتين فيما يكثر استعماله ، فاستغني عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحرك مابعد وهو الخاء والكاف والميم في خذ وكل وممر ، ولزم هذا الحذف لكثرة استعمال هذه الكلم .

وقد استطرده الشارح ههنا إلى مراتب الحذف لكثرة الاستعمال فجعلها في ثلاث مراتب :

١ - مايكثر استعماله حتى يصير أغلب من الأصل حتى يُهجر فيه الأصل ويرفض مثل :
خُذْ وَكُلْ ، وَيَدْ ، وَدَمْ .

٢ - مايصير موازياً للأصل نحو : لم يكْ ، لأدرِ ، لأبَلْ .

٣ - مانقص عن مرتبة الأصل : نحو : ولاك ، أصلها ولكن ، ولاتأتي إلا في ضرورة شاعر .

وعقب الشارح على ذلك بمناقشة قوله تعالى : " وأمر أهلك بالصلاة " (١) . وعلل مجيء الهمزة في هذا الفعل لنقصه عن مرتبة (خذ) في كثرة الاستعمال .

- يابا فلان : علل الشارح حذف الهمزة بأمور منها ثقل الهمزة وإشار تخفيفها ، وطول الكلمة بكونها مضافة .. وهذا الاستعمال يجري مجرى لم يك في جواز استعمال الحذف والأصل .

- يرى ، ترى ، أرى : علل الشارح حذف همزته بأمرين : الأول : كثرة الاستعمال ، وقد قبل الشارح في هذا السياق القول بأن أرى اجتمعت فيه همزتان بينهما ساكن ، وهو حاجز غير حصين ، فكأنهما قد توالتا ، فحذفت الثانية على حدّ حذفها في أكرم ، ثم أتبع بذلك سائر الباب ، وفتحت الراء لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة ، وكثر هذا حتى غلب على الأصل الذي هجر ورفض .

والأمر الثاني : هو أن يكون حذف الهمزة للتخفيف القياسي ، بأن أُلقيت حركة الهمزة على الراء قبلها ، ثم حذفت على حدّ قوله تعالى (يخرج الخب) (٢) ولزم التخفيف والحذف ههنا لكثرة الاستعمال . وقد رجّح الشارح العلة الثانية فقال : وهو أوجه عندي لقربه من القياس ، وإنما ذكر مع الحذف غير القياسي ، لأن التخفيف لزم على غير قياس .

- سُوِّتْ سَوَايَةً وَأَصْلُهَا سَوَائِيَّةٌ : وبحث الشارح معها كلمة

(١) طه : ١٣٢ .

(٢) النمل ٢٥ وهذه القراءة لأبي عيسى انظر البحر المحيط ٧ : ٦٩ والمختص ١ : ١٠١ .

مَسَايَة الَّتِي أَصْلُهَا مَسَائِيَة . وَوزن سَوَايَة فَعَالَة حذفت منها اللام وقد ذكر الشارح ههنا قول سيبويه : وسألته - يعني الخليل - عن سُؤْتِه سَوَائِيَة فقال : هِيَ فَعَالِيَة بِمَنْزِلَةِ عَلَانِيَة وَالَّذِينَ قَالُوا : سَوَايَة بِالتَّخْفِيفِ ، حَذَفُوا الهمزة ^(١) ، وَأَصْلُهُ الهمز . ولم يذكر ابن جني مَسَائِيَة ، لكن الشارح ذكرها وفصل القول فيها :

أما مَسَائِيَة فَأَصْلُهُ مَسَاوِيَة ، وَوزنها : مفاعلة : قلبت اللام إلى موضع العين فأصبحت مَسَائُوَة عَلِي مَفَالِغَة ، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فأصبحت مَسَائِيَة : مَفَالِغَة ، فاذا حذفت الهمزة أَضْحَى وَزْنُهَا مَفَاعَة لِذَلِكَ = مَسَايَة ، وهذا مذهب الخليل ، وقد احتج ابن يعيش بقول سيبويه : " وسألته عن مَسَائِيَة فقال : هِيَ مَقْلُوبَة أَصْلُهَا مَسَاوِيَة ، فَكَرِهُوا الْوَاوَ مَعَ الهمزة " ^(٢) .

- أَشْيَاء : ذكر ابن جني كلمة أَشْيَاء فِي مَتْنِهِ قَالَ : " وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي أَشْيَاء : أَصْلُهُ أَشْيَاء ، كَأَصْدِقَاء ، فَحَذَفَتِ الهمزة الَّتِي هِيَ لَامٌ تَخْفِيفًا . وَأَخَذَهُ مِنْهُ الْفَرَاءُ فَقَالَ فِي قَوْلِ الْحَارِثِ ابْنِ حِلْزَةَ :
فَإِنَّا مِنْ قَتْلِهِمْ لُبْرَاء ^(٣)

قَالَ أَرَادَ بَرَاءً كظرفاء وشركاء ، ثُمَّ حَذَفَتِ الهمزة الَّتِي هِيَ لَامٌ تَخْفِيفًا وَلِهَذَا نَظَائِرُ " ^(٤) .

(١) كتاب سيبويه ٢ : ٣٧٩ .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٢ : ٣٧٩ . وشرح الملوكي : ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(٣) من بيت في معلقته وهو بتمامه :

أَمْ جَنَائِيَا بَنِي عَتِيقَ ، فَمَنْ يَغْـ _____
لَمْ فَنَا مِنْ قَتْلِهِمْ لُبْرَاء _____

وهو البيت ٤٦ من المعلقة برواية النحاس . انظر شرح القصائد التسع ٢ : ٥٨٤ .

(٤) شرح الملوكي ٣٧٣ .

وكلمة أشياء رشّحها بجيئها نكرةً غير موصوفة في القرآن الكريم " يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ" ^(١) ، رشّحها هذا لأن تكون موضع بحثٍ لدى النحويين والصرفيين ، فالكلمات التي أتت على مثالها كأصدقاء وأقرباء وماشابه ذلك كلها مصروفة ، فأخذ النحاة يبحثون عن العلة في منع أشياء من الصرف ، ومن هنا وقع حَوْطُها كلامٌ كثير ، وأضحت من المسائل الخلافية التي يُبحث فيها عن وزنها وأصلها وقلبها وتصغيرها .

ولم يكد الشارح يصل إلى كلام ابن جني المتقدم ذكره في المتن حتى بدأ بشرح مسألة أشياء :

– رأى أولاً أن ظاهر اللفظ يقتضي أن يكون جمع شيء ، وأن يكون وزنها أفعال ، لكنها لما وردت نكرة غير مصروفة تشعبت آراء الجماعة فيها . واستعرض الشارح الآراء :

– ذكر رأي الخليل وسيبويه ^(٢) في أن أصلها شيء على فعلاء ، قلبت إلى أشياء على لفعاء وذكر علة ذلك .

– ذكر رأي الأخفش في أن أصلها أشياء ، وحذفت لامها .

– ذكر رأي الفراء وهو كراي الأخفش ، إلا أن طريق العلة والقياس كان مختلفاً .

(١) سورة المائدة : ١٠١/٥ .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٢ : ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

- ذكر رأي الكسائي في أن أشياء على وزن أفعال . وقال :
إنه احتال لمنع الصرف .

- أيد رأي سيبويه والخليل ، وذكر الأقيسة والعلل المؤيدة
لذلك .

- أعجبه اجتهد الفراء ، لكن رآه يفتقر إلى الدليل ، فليس
هناك ما يدل على أن أصل شيء شيء مثل هين .

' - رفض رأي الكسائي .

- استطرد في مناقشة رأي القراء في قول الشاعر : "لبراء"
وأيد رأي البصريين بقوله :
"وقول البصريين أقرب إلى التحقيق لأنهم يجرونه على ظاهره
من غير تكلف حذف".

هذه هي الخطوط الأساسية من غير تفصيلات وعلل لما أورده
ابن يعيش في عدة صفحات دارت كلها حول كلمة "أشياء" .
ولو عدنا إلى " المنصف لوجدنا فيه مبحثاً عنونه المحققون بقولهم :
"اختلاف العلماء في ميزان أشياء" . ولو قارنا بينه وبين ماجاء في
شرح الملوكي لوجدنا أن ابن يعيش قد لخص وهذب ما أتى به ابن
جني هناك مبسوطاً مع تصرف في العبارة يسير ، وفي مواضع يكون
الأخذ حرفياً ، وسأضرب على ذلك مثلاً مقطوعاً واحداً :

قال ابن يعيش : " وذهب الكسائي إلى أن أشياء أفعال بمنزلة
أبيات وأشياخ ، إلا أنهم لما جمعوها على أشياوات أشبهت ما
واحدة ، فعلاء ، فلم تصرف ، لأنها جرت مجرى صحراء
وصحراوات ، كأنه تبع اللفظ ، وحمله على حي وأحياء ، واحتال
لمنع الصرف " .

قال ابن جني في المنصف : " وذهب الكسائي إلى أن "أشياء": أفعال ، بمنزلة أبيات وأشياخ ، إلا أنها لما جمعت على أشياءوات أشبهت ما واحده على فَعْلَاء ، فلم تصرف لأنها جرت مجرى صحراء وصحراوات ، وهذا إنما حمّله عليه وسوغه له ارتكابه اللفظ، لأن أشياء أشبهت أحياء جمع حيّ ، ثم احتال لامتناعها من الصرف فشبهها بفَعْلَاء ، وهذا الاعتلال في امتناعها من الصرف على ضعفه إنما يكون فيه بعض العذر لترك الصرف لو صحّ أنها أفعال ^(١)... الخ

وسأخذ حرفاً آخر من مبحث الحذف لاستعراضه وبيان طريقه الشارح في تناوله وقد اخترت ههنا حرف الطاء .
حذف الطاء ^(٢) :

قال ابن جني : " قالوا : قطُّ وأصله : قطُّ من قَطَطْتُ الشيءَ أي قَطَعْتُ " .

– ذكر الشارح أنها بمعنى حَسَبُ ، وأنها مبنية على السكون لوقوعها موقع الأمر ، وقارن بينها وبين (حَسَبُ) من حيث بناء قطُّ وعدم بناء (حَسَبُ) .

– ذكر اشتقاقها بأنها من قَطَطْتُ الشيء ، وأن أصلها قطّ ، وغلب فيها التخفيف على الأصل .

– أما قطّ بمعنى الزمان فهي مبنية على الضم ، وذكر رأي الكسائي في أصلها (قَطَطُ) وبين الشارح رأيه .

(١) المنصف ٢ : ٩٥ ، ٩٦

(٢) شرح الملوكي : ٤٤٠

- ذكر اللغات في قط وهي : قُطٌ ، قَطٌ ، قُطٌ .

- ذكر الشارح شاهدين أحدهما متعلق بقط التي هي اسم

فعل :

امثالاً الخوض^(١)، وقال قَطْنِي
مَهْلًا، رويداً، قَدْ مَلَأْتُ بَطْنِي^(٢)
والشاهد الآخر له علاقة بـ (قَدْ) التي هي اسم فعل :
قَدْ نَبِيٍّ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْيْنِ قَدِي^(٣)

على اعتبار أن (قط) حملت على نظيرها (قَدْ) .

انتقل الشارح بعد ذلك إلى مبحث يتعلق بإعلال الأجوف^(٤)،
فذكر الإعلال في مثل يقوم ويخاف ويبيع ، وذكر علة ذلك ، وهي
حَمْلُهَا عَلَى مَاضِيهَا لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ يَكُونُ الْفِعْلُ مَعْتَلًا فِي الْمَاضِي
وَفِي الْمَضَارِعِ صَحِيحًا . وَرَدَّ هَهُنَا عِلَّةٌ لَمْ يَرْضَهَا .

وعقد كلاماً موجزاً على الإدغام^(٥) ، كان عبارة عن مقدمة
لكراهة اجتماع الأمثال للاستثقال وذكر معنى الإدغام ، واستعرض
أمثلة الإدغام في نحو شَدَّ و مَدَّ وَ حَبَّذا واستعدَّ ويشدَّ ويمدَّ . وناقش
الإدغام وعَدَمَهُ فِي نَحْوِ : لَمْ يَغْضُ وَلَمْ يَغْضُضْ ، وَذَكَرَ لُغَةَ تَمِيمٍ فِي
ذَلِكَ . وَخَتَمَ كَلَامَهُ عَلَى الْإِدْغَامِ بِذِكْرِ الْإِتْبَاعِ فِي نَحْوِ : مُدَّ وَجَوَّازِ
: مُدٌّ

(١) انظر مجالس العلماء : ١٨٩ والخصائص : ١ : ٣٢ .

(٢) الرجز من شواهد سيويه : ١ : ٣٨٧ ونوادر أبي زيد : ٢٠٥ والمختضب : ٢ : ٢٢٣ .

(٣) شرح الملوكي : ٤٤٤ .

(٤) شرح الملوكي : ٤٥٠ .

والمبحث الأخير من الكتاب عُقد حول التخفيف والإتباع^(١)، استعرض فيه بعض الكلمات التي أسكن وسطها تخفيفاً نحو (لم يَلْدَه أبوان) ^(٢) و (انطلق زيد) بسكون اللام ، وعلل ذلك بتشبيهم (طلق) من انطلق بـ (كتف) فسكنوا اللام على حد تسكينهم التاء في كتف ، وذكر أيضاً الآية ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقُهُ﴾^(٣) بسكون القاف، ومن ذلك (اشترى) بسكون الراء . إضافة إلى كلماتٍ أخرى على هذا النسق ، مما يضعه علماء العروض في الضرورات الشعرية ، ويجتهد النحاة في تعليله ^(٤) .

بهذا المبحث تنتهي مباحث الكتاب ، ولم يشأ ابنُ جني أن يترك التصريف الملوكي بهذا الإيجاز ، فألحق بمادته عقوداً وقوانين مما يُنتفع به في التصريف ، وحسناً فعل ، صحيح أن هذه العقود تناثرت في كتابه العظيم الخصائص ، ووردت في مواضعها في كتابه المنصف ، وكثر تردها في كتب شيخه أبي علي ، لكن جمعها على هذا النحو في كتاب تعليمي صغير ، يُعدّ عملاً ذا فائدة جليلة ، إنه بمنزلة جمع القواعد الفقهية الأساسية في مقدمة كتاب (المجلة) ، إنها تبصّرنا بالكليات الشاملة ، وتدلّنا على التوجهات العامة ، ولا يضيرنا بعدئذ إن لم نكن من المتبحرين أن تغيب عنا بعض جزئيات القضايا بعد إلماننا بكلياتها .

(١) شرح الملوكي ٤٥٦ .

(٢) الإشارة هنا إلى الشاهد :

عجبتُ لمولود وليس له أب وذو ولد لم يَلْدَه أبوان

وانظر مغني اللبيب ١ : ١٤٤ برقم ٢٢٦ وخزانة الأدب ١ : ٣٩٧ .

(٣) سورة النور : ٥٢ . وانظر البحر المحیط ٦ : ٤٦٨ وشرح الشافية ٢ : ٢٣٨ ، ٢٤٠ .

(٤) الخصائص ١ : ٧٥ .

العقد الأول :

ذكر ابن جني أولاً قاعدة قلب الواو ياء للإدغام " متى
اجتمعت الواو والياء ، وقد سبقت الأولى بالسكون - أيتهما
كانت - قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء " وضرب لذلك
أمثلة : سيّد ، ميّت ، هيّن ، حيّر ^(١)

وتناول الشارح هذا العقد ، فبين سبب المماثلة بين الواو
والياء ، ودلل على ذلك باجتماعهما ردّ فين في القافية في قصيدة
واحدة " صُفونا ، المُحَجِّرينا " ^(٢) ثم علل سبب الانقلاب إلى الياء
دون الواو بأن الياء من حروف الفم ، والإدغام في حروف الفم
أكثر منه في حروف الطرفين ، ثم إن الياء أخفّ من الواو ، فهربوا
إليها لخفتها .

وكعادته في شرح المفصل افترض سؤالاً وأجاب عنه : فإن
قيل : اجتماع المتقاربين مما يميز الإدغام نحو " قد سمع ... "
فما بالكم أوجبتم ذلك في سيّد وميّت ؟ ثم أجاب بجوابين : أولهما
: أن تناسب الواو الياء كان من وصفٍ في أنفسهما وهو المدّ وسعة
المخرج .

والثاني : اجتماع المقاربة فيهما كمقاربة الدال والتاء ، فلما
اجتمع لهما ذلك لزم القلب والإدغام ، ثم استطرد إلى الخلاف في

(١) شرح الملوكي : ٤٦١ وانظر الخصائص ١ : ٢٥٢ .

(٢) انظر الخصائص ١ : ٨٤ والأبيات المشار إليهما هي :

وسيدٍ معشرٍ قد توجوه	بتاج الملّك بحمي المُحَجِّرينا
تركا الخيل عاكفةً عليه	مقلدةً أعنتها ، صُفونا

والبيتان هما ٢٢ و ٢٣ من معلقة عمرو بن كلثوم . انظر شرح القصائد التسع ٢ : ٦٣٠ .

وزن سيّد وميّت ، فأيد رأي المحققين ونقض رأي البغداديين ^(١)

وأصل هذه المسألة مما ورد في النصف ^(٢) ، فقد ذكر ابن جني رأي البصريين ورأي البغداديين ورد على البغداديين رأيهم بالدليل ، وهو الردّ نفسه الذي ذكره ابن يعيش بفصّه ونصّه وشاهده . إلا أن ابن يعيش ذكر مقدمة تبحث في الواو والياء وتقاربهما وسبب قلب أحدهما للآخر . وهو كلام يكثر وروده في كتب ابن جني والفارسي . . فقد ألف شارح الملوكي كلامه من مصادره مهذبا ملخصا مكثفيا بشواهد دالة ومحددة تكفي لتوضيح كلام الماتن وتفسيره ومنحه أبعاده .

العقد الثاني :

كان خاصا بقلب الواو المتطرفة ياء في الأسماء الظاهرة المتمكنة في مثل : أَحَقُّوْ وأدُلُّوْ ، قالوا : أَحَقِّيْ وأدُلِّيْ ، كما تقول : هؤلاء مسلمي . والعقد جمع الشارح شرحه من النصف والخصائص ^(٣) حتى البيت الذي ذكره الشارح :

رأى الأمر يُفْضِي إلى آخِرِ

فصيرَ آخِرَهُ أَوَّلًا

هو مما ذكره ابن جني عن الفارسي ثلاث مرات في الخصائص ^(٤) .

(١) شرح الملوكي ٤٦٤ وانظر الخصائص ١ : ٢٥٢ .

(٢) النصف ٢ : ١٧ .

(٣) النصف ٢ : ١١٨ - الخصائص ٢ : ٤٧٠ .

(٤) الخصائص ١ : ٢٠٩ - ٢ : ٣١ ، ١٧٠ .

العقد الثالث :

قلب الواو التي هي لام ياء في نحو : غازية ومَحنية . وكلام
الشارح في هذا العقد بقدر كلام الماتن ، فقد أثر ابن جني التفصيل
في هذا العقد ، وناقش قولهم : ثَوْرٌ وَثِيرَةٌ ^(١)

العقد الرابع :

قلب الواو التي هي لام فُعُول ياء في مثل عصي وُدِّيٍّ وَحِقِي
ومجيء بعض ذلك مصححاً كالنحو وقد ذكر الشارح كل ذلك
بالتفصيل مع علله من مصادره التي تقدم ذكرها .

العقد الخامس :

إبدال أولى الواوين همزة ، فكل واوين التقتا في أول الكلمة ،
قلبت الأولى منهما همزة نحو :

واصل ، تصغيره أو يصل والأصل وويصل . والأواقي أصلها
الوَوَاقِي . وقد ذكر الشارح ما جاء من الكلم مضعفاً في أوائله
شدوذا نحو دَدَن ، ثم شرح ما قدمه ابن جني وذكر له العلل .

العقد السادس :

إبدال الواو همزة في منتهى الجموع نحو أوائل . وقد شرح
الشارح هذا العقد وذكر العلل، وذكر كلمات حصل الخلاف فيها.

العقد السابع :

وتضمن قاعدة بناء اسم الفاعل من الفعل الأجوف " متى
اعتلت عين فعلٍ فوقعت بعد ألف فاعل همزت البتة لاعتلالها ، نحو

(١) الحصائص ١ : ١١٢ - المصنف ١ : ٣٤٧ - سر الصناعة ٢ : ٧٣٣ ، ٧٣٨ .

قائم وسائر وهائب " وقد قدم الشارح الدليل على أن الإعلال ههنا إنما سرى من الفعل الماضي إلى اسم الفاعل ، ثم ذكر نصاً لابن جني اقتبسه من المنصف ^(١) - ولم ينصّ الشارح علي المنصف وإنما على ابن جني - والنص يتضمن تعليلاً اجتهداً لأبي الفتح في إعلال اسم الفاعل من الأجوف . ولم يرض الشارح هذا التعليل .

العقد الثامن وهو الأخير :

عنوانه الإدغام بمنع قلب الواو والياء ونصه " الواو والياء متى أدغمتا احتمتا وتحصنتا من القلب نحو : عُيِّلَ وسُيِّلَ وصُومَ وصِيَّمَ واجلوّذ واخروّط " وقد قدم الشارح لشرحه هذا العقد تذكيراً بأن الياء الساكنة إذا انضم ما قبلها قلبت واوا نحو موسر ، وتقلب ياء للكسرة قبلها نحو ميزان . أمّا في الإدغام فتتحصن الياء والواو من القلب لأنهما بالإدغام بُعدتا عن الاعتلال ، ثم استعرض الكلمات التي ذكرها ابن جني واحدة واحدة وذكر عللها .

اختتم ابن جني - كما ذكرنا - كتابة بما يسمى مسائل التمرين ، وقد شرح هذا الفصل " فصل من التمرين " بإيجاز ، وهذه المسائل لا تخرج عن مسائل التمرين التي اختتم بها ابن جني كتابه المنصف ^(٢) ، لكنها وردت ههنا على سبيل الاختصار ، وكان ابن جني قد افتتح كتابه المنصف بالإشارة إليها ^(٣) .

(١) المنصف ١ : ٤٩٤

(٢) المنصف ٣ : ٩٧ .

(٣) المنصف ١ : ١٨٠ .

نقطة عن مواد الاستشهاد في شرح الملوكي :

١ - الآيات القرآنية : احتج الشارح بالآيات الكريمة في عشرة ومائة موضع ، من بينها ثلاثون موضعاً احتج فيه بقراءات معينة . وكان احتجاجه إما لغرض لغوي أو صرفي ، فقد احتج بآيتين كريمتين ليدل على أن يُملّ لغة في يملل : ﴿فهي تملّى عليه بكرة وأصيلاً﴾^(١) ، ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾^(٢) قال : فجاء التنزيل باللغتين معاً . وذكر الآية ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(٣) ليدل على أن افتعل تكون بمعنى فعل . وذكر قراءة ابن كثير ﴿عَمَّةٌ يَتَسَاءَلُونَ﴾^(٤) في مبحث زيادة الهاء ... أما ابن جني فلم يحتج في كتابه الملوكي بالآيات إلا في موضعين^(٥)

٢ - احتج بالشعر في أربعين ومائتي موضع ، أما ابن جني فقد احتج في متنه بالشعر في واحدٍ وأربعين موضعاً ، فإذا حذفناها من العدد الذي جاء به الشارح سلم له الاحتجاج في تسعة وتسعين ومائة موضع .

٣ - احتج بالأثر فقد ذكر حديثين عن الرسول صلى الله عليه وسلم وواحداً عن عمر رضي الله عنه وآخر عن علي رضي الله عنه .

٤ - احتج بكلام الفصحاء فذكر جملة للحجاج ، ومثلاً هو :

(١) الفرقاد ٥ / ٢٥٠ . وشرح الملوكي ٢٥١ .

(٢) البقرة ٢ / ٢٨٢ .

(٣) البقرة ٢ / ٢٨٦ .

(٤) عم : ١ . وانظر البحر المحيط ٨ : ٤١٠ .

(٥) التصريف الملوكي ص ٦٣ و ٨٢ .

حالَ الجَرِيضَ دونَ القريض ، وبعضَ العبارات الأخر . وهذه الشواهد النثرية من حديث ومثل وكلام فصيح وردت في أحدَ عشرَ موضعاً .

مصادر الشرح :

لدى عرضنا لمادة شرح الملوكي ، وتحليلنا بعضها رأينا مدى اعتماد الشارح على المنصف والخصائص وسر صناعة الإعراب ، وقد ذكر اثنين منهما صراحة في كتابه ^(١) ، وذكر أيضاً في كتابه: أمالي الزجاجي ^(٢) والعين ^(٣) كما ذكر الثماني ^(٤) مما يشير إلى اطلاعه على شرح الثماني للملوكي .

ويمكن أن نضيف إلى هذه المصادر كتاب سيبويه الذي كان ماثلاً في ذهن الشارح على نحو دائم سواء في شرحه للمفصل أو في شرحه للملوكي ، إضافة إلى كتب أبي علي التي كثيراً ما تشترك في مسائلها مع كتب ابن جني . فمصادر شرح الملوكي متداخلة مشتجرة مع مصادر شرحه للمفصل وخاصة أنه ألف الثاني في الوقت نفسه الذي كان يؤلف فيه الأول . وتدل تلك المناقشات التي ذكرها على تمكنه وسعة اطلاعه على مختلف الآراء وعلى مسائل الخلاف ، كما تدلّ تلك النصوص الشارحة التي أخذها من

(١) شرح الملوكي : ٢٣٩ ، ٣٥٨ .

(٢) شرح الملوكي : ٣٦٠ .

(٣) شرح الملوكي : ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٤) شرح الملوكي : ٣١١ .

المنصف وغيره على حسن تصرفه وعلى طول باعه في النقل .

مقارنة موجزة بين مادة الصرف في شرح المفصل وبينها في شرح

الملوكي :

كنا ذكرنا أن المفصل قسم إلى أربعة أقسام : الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، والمشتك . وقد استأثر قسم الأسماء بما يتعلق بها نحويًا وصرفيًا ، وكذلك قسما الأفعال والحروف ، وتجمعت القضايا المشتركة في قسم المشتك . ولما كان الشارح قد سار على ترتيب الزمخشري نفسه ، فقد تناثرت المادة الصرفية في أجزائه العشرة . فما تعلق بالاسم وزياداته وأبنيته نجده في قسم الأسماء ... وما تعلق بالفعل وتصرفه وزياداته ومعاني الزيادات نجده في قسم الأفعال وكذلك ما تعلق بالحرف ... وجمع قسم المشتك كل ما اشتركت فيه الأقسام السابقة من إمالة وإدغام وإبدال وإعلال

أما شرح الملوكي فهو كتاب خالص للصرف ، وجمعت فيه المادة ونسقت حسب تنسيق ابن جني أساساً ، وما جاء به الشارح من شروح واستطرادات ترتبط بمتن الكتاب ولا تبتعد عنه .

وقد كنا ذكرنا أن الشارح كان يكتب كتابيه في آن ، لذلك نجد في كل منهما إحالة إلى الآخر ، وسنعمد إلى مقارنة المادة الصرفية في الكتابين بعضهما ببعض على نحو يكفي لتصوير مدى الاتفاق والاختلاف بينهما .

ولنبداً أولاً بالسلب ، فشرح الملوكي خلا من باب للإمالة ومن باب لالتقاء الساكنين ومن باب للوقف . وهذا عائد للماتن ، فقد خلا متن الملوكي من هذه المباحث فأهملها الشارح ولم يستطرد إليها .

ثم هناك مبحث الإدغام الذي ذكر عنه ابن جني شيئاً موجزاً، فشرحه ابن يعيش ولم يشأ أن يتسع فيه ، فأتى شرحه ههنا بما يناسب إيجاز المتن ، فقد كتب خمس صفحات من طبعة شرح الملوكي ، أما في شرح المفصل فقد كتب فيه نحو خمس وثلاثين صفحة ، فإذا ذكرنا الفرق الطباعي بين شرح المفصل وشرح الملوكي ، وقدرناه قدره ، وجدنا أن ما كتب عن الإدغام في شرح المفصل يمكن أن يملأ أكثر من تسعين صفحة في شرح الملوكي . وهذا يعني أنه اكتفى في شرح الملوكي بمبادئ الإدغام وکلياته . كما أنه بإمكاننا أن ننظر إلى المقارنة نظرة سريعة على نحو كمي لنجد أن مادة الصرف الموزعة في شرح المفصل أكبر وأضخم مما جمع في شرح الملوكي . وسننظر الآن في المادة هنا وهناك :

نرى أن مقدمة الشارح لشرح الملوكي مكررة بمعناها في شرح المفصل ، وهي تتحدث عن الحاجة إلى التصريف ^(١) .

وفي أبنية الأسماء ذكر عشرة أبنية للاسم الثلاثي ، ونجد أنها تكرر بحيثها في شرح المفصل مرتين : الأولى في صيغ الجموع ولم يفصل القول فيها ، ولم يذكر فيها إلا الأسماء دون الصفات ، ثم خصّها بعنوان مستقل في أوزان الاسم الثلاثي ^(٢) . فذكر المادة نفسها التي ذكرها في شرح الملوكي بأمثلتها مع الشرح الموجز للأمثلة . مكرراً الملاحظة التي أخذها عن الخصائص والمتعلقة بكون الثلاثي أعدل الأبنية ^(٣) .

(١) شرح المفصل ٩ : ٥٣ .

(٢) شرح المفصل ٥ : ١٤ - ٦ : ١١٢ .

(٣) الخصائص ١ : ٥٥ ، ٥٦ .

وانتقل إلى شرح أبنية الرباعي ، فذكر الأبنية مع أمثلتها ، وذكر في شرح المفصل كل ما ذكره ههنا ، لكنه زاد عليه أنه شرح جميع الأبنية التي تحتاج إلى شرح ^(١) . فمثلاً ذكر في بناء فَعْلَل جعفر وجندل ومن الصفات سَلَّهَبٌ وَخَلَجَمَ . وقد ذكرها في شرح الملوكي ولم يوضح معانيها ولمَّا ذكرها في شرح المفصل - وقد ذكر فيه بدلاً عن جندل عنترًا - قال : جَعْفَرُ : نهر ، وقد سُمِّيَ به . والعنتر : الذباب الأزرق ، ونونه أصيل لأن الأصل عدم الزيادة ، والسَلَّهَبُ من الخيل الطويل ، والَخَلَجَمُ : الطويل ... فشرح الملوكي في مثل هذه المواضع يحوجنا إلى معجم ، لذلك اضطر محققة إلى شرح كل تلك الأبنية الكثيرة في حواشيه ، كما أشرنا . ويختلف نسق إيراد المواد في الكتابين ، ففي شرح المفصل يتحدث عن أبنية الثلاثي المجرد ، يتلو ذلك الكلام عن الزيادات التي تلحق المجرد ... وسار على النسق نفسه في الرباعي والخماسي ... أما في شرح الملوكي فإنه يتحدث عن المجردات أولاً ثلاثية ورباعية وخماسية ، ثم ينتقل بعدها إلى تصريف الأفعال .

وقد سار في أبنية الخماسي على نسق سيره في أبنية الرباعي ... المادة نفسها في الكتابين ، لكنه زاد شرح الأبنية في شرح المفصل . والملاحظة التي ذكرها حول ابن السراج في زيادته بناء "هُنْدَلِيعَ" وردت في الكتابين بالألفاظ نفسها . وكذلك ملاحظته على ما ذهب إليه الفراء والكسائي ^(٢) .

(١) شرح المفصل ٦ : ١٣٦ .

(٢) شرح الملوكي ٢٩ شرح المفصل ٦ : ١٤٣ .

الأفعال :

في شرح الفصل بدأ حديثه بالكلام عن قوة الأسماء وضعف الأفعال وعلل ذلك ^(١) . أما في شرح الملوكي فإنه ذكر الفعل الثلاثي . وهو ثلاثة أبنية ، فذكرها ومثل لها . وتوقف لدن " فِعْل " المبني لما لم يسم فاعله فذكره وقال : " وهذا يأتي مستقصى بحججه في شرح الفصل " .

واستطرد في شرح الفصل إلى ذكر ما يأتي متعدياً ولازماً من تلك الأبنية ، واكتفى في شرح الملوكي بما يتعلق بالمادة الصرفية ، ولم ينزلق إلى المادة النحوية التي كانت ماثلة في ذهنه وكان بالإمكان الانزلاق إليها من باب الاستطراد . ثم ذكر في شرح الفصل زيادات الثلاثي ومعنى تلك الزيادات ، وهذا أمر طبيعي لأنه كان يسير حسب ترتيب الزمخشري ، بينما لم يكن باستطاعته أن يفعل ذلك في شرح الملوكي لأنه كان يسير حسب ترتيب ابن جني .

وذكر في الرباعي مثلاً واحداً هو " فَعَّلَ " ... وكان العمل فيه على نسق ما قدمنا في الثلاثي . ويجدر بنا ههنا أن نذكر أن ابن يعيش لم يكن في شرح الملوكي يهتم بالحدود ، نعم قد يرد بعضها في مواضع ، لكنه لا يهتم بمناقشتها ولا يجعل إيرادها من همه كما فعل في شرح الفصل .

(١) شرح الفصل ٧ : ١٥٢ .

الحروف :

ماورد من كلامه عن الحروف في شرح الملوكي ، نثره على نحو أوسع في شرح المفصل ، وجملة ما ذكره في شرح الملوكي مأخوذ من سرّ الصناعة ، وهو لا يتجاوز صفحات قليلة . تحدث بعد ذلك عن تصرف الأصل ، وكان هذا مقدمة لما يلي من تصرف الفعل .

تصرف الفعل :

أ - تصرف الفعل الصحيح : فَعَلَ ، فَعِلَ فَعُلَ ومادته ذكرت كلها في شرح المفصل ^(١) .

ب - تصرف الفعل المضاعف : شرح معنى التضعيف ثم ذكر بناء الماضي والمضارع منه . ومثل هذا انتشر في شرح المفصل ، ولم أره مجموعا في موضع واحد ^(٢) .

ج - تصرف المعتل وقد قسم الكلام فيه إلى أقسام :

١ - المعتل الفاء ، والمادة في الكتابين واحدة ، ولكن هناك بعض زيادات اقتضتها طبيعة شرح المفصل ^(٣) .

٢ - المعتل العين ، وهنا أيضا المادة نفسها هي هي في الكتابين ، حتى قضية التعدي وال لزوم انتقلت إلى شرح الملوكي . واشتمل المفصل على استطرادات عدة تتعلق بالإعلال في الأفعال وأسماء الفاعلين والمفعولين ^(٤) .

(١) شرح الملوكي : ٣٨ شرح المفصل ٧ : ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٢) شرح الملوكي : ٤٥ شرح المفصل ٧ : ١٥٢ وما بعدها .

(٣) شرح الملوكي : ٤٨ - شرح المفصل ١٠ : ٥٩ ، ٦٢ .

(٤) شرح الملوكي ٥٢ - شرح المفصل ١٠ : ٦٤ ، ٦٥ .

٣ - المعتل اللام ، وقد ورد البحث فيه منظماً في شرح
الملوكي وتناثر في شرح المفصل^(١) .

وختم مبحثه بتصرف الفعل يفعل ، ووعد بذكره في كلامه
على حروف المضارعة . ثم تطرق إلى الفعل يعد . وذكر على نحو
عارض وسريع بناء فعل الأمر .

وأظن أن الأمر سيطول بنا إذا سرنا في المقارنة على هذا
النحو، وسنقع في التكرار لأن مادة الصرف التي اشتمل عليها شرح
الملوكي قد اشتمل عليها شرح المفصل ، لكنها - كما قدمنا -
تناثرت في شرح المفصل ، وأتت مجموعة بعضها على بعض في
شرح الملوكي وقد حُذف منها شيء من الجدل ، وتخفف الشارح
من الحدود ومناقشتها .. وقد فعل محقق شرح الملوكي حسناً عندما
أثبت في حواشي كل مبحث من مباحث شرح الملوكي ما يقابله في
شرح المفصل بذكره أرقام الأجزاء والصفحات ، فسَّهل بذلك
المقارنة بين مادتي الكتابين ، وهما في حقيقة الأمر مادة واحدة ،
اتخذت ترتيباً هنا يختلف عن ترتيبها هناك . وقد أطلق الشارح لقلمه
العنان في شرح المفصل ، بينما كان أشدَّ اقتصاداً وبعداً عن
الاستطراد في شرح الملوكي ، نعم قد نجد مواضع في شرح الملوكي
فيها من التفصيل مالا نجد في ما يقابلها من شرح المفصل ، إلا أن
ذلك يجب ألا يخذعنا عن أمر هام هو أن ما نجد مجموعاً في موضع
في شرح الملوكي يكون منشوراً في شرح المفصل في مواضع ومتوسعا
فيه . فقد كتب نحواً من صفحتين عن (رُبَّ) في شرح الملوكي

(١) شرح الملوكي : ٥٨ - شرح المفصل : ١٠ : ٩٨ .

تحت عنوان حذف الباء ، وهذا بنجده ونجد أضعافه في شرح المفصل في جزأين متباعدين ^(١) .

إن مادة الصرف في شرح المفصل كانت أغزر وأشمل ، وأنت مباحث الصرف فيه بتمامها لم ينتقص منها مبحث واحد . بينما انتقص منها في شرح الملوكي وبعضها أتى مختزلاً . لكن تبقى لشرح الملوكي فائدته التعليمية ، فقد اشتمل على جماع الأمور الهامة في الصرف ، وقد أوردها المؤلف متتالية على نسق ، مصفاة من الاستطراد بريئة من الاختلاط بالمباحث النحوية آخذاً بعضها برقاب بعض . ولعل هذا هو المسوغ الذي دفع الشارح إلى إفراد الملوكي بالشرح وتخصيصه بمصنف خاص .



(١) شرح المفصل ٥ : ١١٩ - ٨ : ٢٦ .

الباب الثالث
أصول النحو عند ابن يعيش

المفهوم العام لأصول النحو :

إن نشوء فلسفة لعلم من العلوم لا تتم إلا بعد نمو هذا العلم واكتمال مسأله وقضاياها ، ولذلك لم يكن من الممكن مثلاً أن تبرز مقدمة ابن خلدون إلى الوجود إلا ضمن الإطار الفكري الذي برزت خلاله ، فاشتملت على فلسفة للتاريخ حسب التسميات المعاصرة ، وعلى أصول علم التاريخ وعلم العمران إذا اقتدينا في التسمية بسنة العرب القدامى ، وأصول الفقه لم يتم إلا بعد نمو الفقه كما هو معروف ^(١) . والأصل لغة هو ” ما يثبت عليه غيره بأن يكون مادة له حقيقة ” ^(٢) ولهذا وجب أن يكون لكل علم أصل أو أصول ، إذ لا بدّ في بناء العلم من أصل يرجع إليه ، ويدعم به مسأله ويناقشها بموجبه . لذلك كان علم الأصول الخاص بكل علم ، يمثل فلسفة هذا العلم ويبين أسسه الفكرية . ولهذا كان في علومنا علم أصول الفقه وعلم أصول الدين ، وأصول اللغة ، وأصول النحو ، وقد ” كان التفكير العربي الإسلامي كلما نضج

(١) انظر تعريف الفقه وأصوله في المستصفى ١ : ٤ ، ٥ .

(٢) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ١ : ٨ بذيل المستصفى .

علم من العلوم أمامه عكف على دراسة أسسه النظرية ومبادئه العامة دراسة نقدية ، وكان كلما فعل ذلك أخذ اسم العلم وأضاف إليه كلمة أصول ، وهكذا كان ظهور أصول الفقه وأصول الكلام وأصول النحو ^(١) .

وإذا كان لأصول الفقه بروز شامخ مبكر تجلّى في كتاب "الرسالة" للإمام الشافعي ، فإن أصول النحو تأخر ظهوره ، بل لنقل إنه ظهر بالتدريج على نحو جزئي مستفيداً من نضج العلوم الشرعية وأصول الفقه ، وصوّر هذه النشأة المتدرجة الأستاذ سعيد الأفغاني بقوله : " ولم يكن لنا إلا محاولات جزئية في مسائل قام بها نوابغ أقوياء كالفارسي وابن جني لكنّ أحداً لم يحاول وضع تصميم لإحداث فنّ أصولي في اللغة كما فعل أهل الشرع ... حتى جاء ابن الأنباري " ^(٢) فابن الأنباري كمال الدين ، صاحب الإنصاف ، هو أول من جرد كتاباً نظرياً في أصول النحو على النمط الذي جرى عليه الأصوليون من تأليفهم كتباً في أصول الفقه ، ونص ابن الأنباري على ذلك منذ بداية كتابه إذ ابتدأه بشرح معنى أصول النحو وبيان فائدته فقال : أصول النحو : أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملة وتفصيله ، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على

(١) الأسلوبية والأسلوب للدكتور عبد السلام المسدي : ١٣٤ .

(٢) مقدمة الأستاذ سعيد الأفغاني لكتاب " الإغراب في جمل الإعراب " ١٩٠ .

الدليل . فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتباب ” (١) .

وبذلك اتخذ هذا العلم استقلاله النظري ، وأضحت له سماته وأقسامه ، وجعل ابن الأنباري أقسام أدلة هذا العلم ثلاثة : نقلا وقياسا واستصحاب حال (٢) .

وهنا أرى أن أشير بإيجاز إلى أمر سبق أن فصلت القول فيه ، وهو ادعاء جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) في مقدمة كتابه ” الاقتراح في أصول النحو ” أنه ” كتب في علم لم يسبق إلى ترتيبه ، ولم يتقدم إلى تهذيبه ” (٣) . وهذا ادعاء فضفاض ، لأن كتابه الاقتراح ماهو إلا كتاب لمع الأدلة لابن الأنباري مع فصول أخذها من كتاب الخصائص لابن جني ، وليس للسيوطي من كتابه إلا المقدمة (٤) .

وميز الدكتور عليّ أبو المكارم في بداية كتابه ” أصول التفكير النحوي ” بين اصطلاحين هما : علم أصول النحو ، وأصول التفكير النحوي . والأخير يعني لديه ” دراسة الخطوط الرئيسية العامة التي سار عليها البحث النحوي والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم على السواء ، وهذه الخطوط العامة قديمة جدا في البحث النحوي ، حتى إن من الممكن أن نردها إلى البداية الباكرة لنشأة

(١) لمع الأدلة : ٨٠ .

(٢) لمع الأدلة : ٨١ .

(٣) مقدمة السيوطي لكتابه الاقتراح : ٢١ .

(٤) الأشباه والنظائر في النحو (ص ٢٦) المقدمة رسالة ماجستير محفوظة في كلية الآداب بجامعة دمشق . وانظر مقدمة الأستاذ الأفغاني لكتاب الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة.

البحث في النحو العربي " (١) ويرى الدكتور أبو المكارم : " أن علم أصول النحو هو المحاولة المباشرة من النحاة لدراسة هذه الخطوط التي اتبعت في الانتاج النحوي . وهي محاولة متأخرة فترة طويلة عن الوجود الواقعي لأصول التفكير النحوي " (٢) .

ولاجدال مع الدكتور أبي المكارم في أن الخطوط العامة التي سار عليها البحث النحوي قديمة جدا ، وهذا أمر طبيعي ، ولكن ألا نرى أن البحث فيها لا يمكن أن يتم إلا متأخرا عن الوجود الواقعي لأصول التفكير ؟ وسواء أسمى بحثه أصول التفكير النحوي أم علم أصول النحو فالمباحث التي سيتطرق إليها لن تتغير ولم تتغير كما رأينا في مباحث كتابه . صحيح أنه كانت له مواقف نقدية وآراء خاصة ، ولكن هذا لا يعني أنه خرج عن العلم الرئيس إلى علم جديد .

وكان الدكتور أبو المكارم وجه تهمة إلى أصحاب " علم أصول النحو " فحواها " أن دراسات علم أصول النحو ذاتية تناول أنتجتها الثقافة الخاصة والأحكام المسبقة " (٣) . ومثل هذه التهمة يمكن أن توجه إلى كل علم أو رأي ، لأن أي رأي إنما هو نتاج الثقافة الخاصة ، ومهما كانت المعالجة موضوعية فلا بدّ فيها من حدّ أدنى من الذاتية ، وهذا ينطبق أيضا على آراء الدكتور أبي المكارم في كتابه هذا ، أما قضية الآراء المسبقة التي أشار إليها فإنني

(١) أصول التفكير النحوي : ٣ ، ٤ .

(٢) المرجع السابق : ٤ .

(٣) أصول التفكير النحوي : ٥ .

أجلّ علماءنا عن هذا ^(١) . ومع ذلك فهي تهمة لا يمكن الجزم بها ولا البرهان على صحتها على نحو مطلق ، فمن أين لنا وكيف السبيل إلى التهدي لمعرفة الآراء المسبقة للمعاصرين الذين نعرفهم ، فما بالنا بالغابرين وبيننا وبينهم مئات السنين ؟.

إن علم أصول النحو الذي يبحث في أدلة النحو ، ويجنح إلى التعويل على الحجة والتعليل ، هو بحث في صميم التفكير النحوي . ولم يكن من قبيل القسر - فيما أقدر - أن ترجم الدكتور عبد السلام المسدي مصطلح الا بستمولوجيا *Lepistemologie* بالأصولية ، وحدد موضوعها بقوله : " هذا اللفظ يعني إجمالاً فلسفة العلوم ، وعلى وجه التحديد يختص هذا الفرع من المعرفة الإنسانية أساساً بنقد المبادئ والفرضيات والمصادر التي ينبني عليها علم من العلوم مع محاولة ربطها على قواعد منطقية بنتائجها " ^(٢) وبناء على هذا فإنه يبدو لي أن الفرق بين الاصطلاحين اللذين حاول الدكتور أبو المكارم تمييز أحدهما من الآخر ، ليس بعيداً ولا شاسعاً إلى الحد الذي ذهب إليه ، وأن البحث في أصول النحو يعني ضمناً البحث في أصول التفكير النحوي . وسنتناول فيما يلي الأصول العامة للنحو العربي ، فنبحث في تاريخيتها وتطورها ، ثم نقف عند موقف شارحنا المتأخر منها ، ونرى طريقة تعامله معها .

(١) أنا أجلّهم والدكتور أبو المكارم يجلّهم أيضاً في موضع آخر من كتابه حيث قال ص ٥٨ " إن الاختلاف في المذهب ليس سبباً لرفض نقل ذوي الأهواء ... وعلق على ذلك بقوله : " ولعل هذا الموقف يكشف عن جانب أصيل في الفكر الاسلامي وهو موضوعية الأحكام دون التأثير بآراء مسبقة " فكيف ساغ له أن يتهمهم في أول كتابه بما برأهم منه بعد ؟.

(٢) الأسلوبية والأسلوب : ١٣٣ .

الفصل الأول السماع

السماع والرواية مصطلحان يُفْضِي أحدهما إلى الآخر ، فسماع الشعر وكلام العرب مآله إلى الرواية ، التي هي سماع عن الراوي ورواية عنه فيما بعد . وظاهرة السماع القصْدي عند العرب شاعت في عصر التدوين وقبله بقليل ، فأكثر علماء اللغة ذهبوا إلى البوادي ، وأقاموا بين ظهرائي الفصحاء ، يسمعون ويحفظون ويدونون ، أو كانوا يجتمعون إلى الأعراب الفصحاء الذين يأتون البصرة مثلاً فيخالطونهم ويأخذون عنهم ، فأبو عمرو ابن العلاء خرج إلى البوادي كما اجتمع إلى الأعراب في البصرة ، وكذلك الخليل بن أحمد ثم من بعده الكسائي والأصمعي وغير هؤلاء ، وجمعوا ما جمعوا ، وكانت مادة غزيرة ، وعلى الرغم من غزارتها قال أبو عمرو بن العلاء : " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير " (١) .

تلك المادة اللغوية ، شعرها ونثرها وأمثالها ، استفاد منها مفسرو الكتاب العزيز ، وشارحو الحديث الشريف ، كما استفاد

(١) طبقات فحول الشعراء ١ : ٢٥ .

منها أصحاب الرسائل اللغوية وأصحاب المعجمات ، ولم تكن استفادة النحاة منها بأقل من استفادة غيرهم ، بل إن معظم النحاة كانوا ممن جمّع اللغة سماعاً ، شأنهم شأن غيرهم ، لأنّ نصوص اللغة هي مادة استقراءهم ، ومنها يستنبطون أحكامهم وقوانينهم ، ثم يحتاجون لهذه الأحكام وتلك القوانين بنصوص اللغة " والنحوي بحاجة إلى الحجة ، فإن احتاج إلى الحجة العقلية لجأ إلى القياس ، وإن احتاج إلى الحجة النقلية وجد حاجته في السماع " (١) .

ووضع علماء اللغة شروطاً صارمة لقبول ما روي من اللغة ، فالنقل " هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة " (٢) كما حددوا القبائل التي تؤخذ عنها اللغة ، وهي : قيس وتميم وأسد " فإن هؤلاء هم الذين عنهم أخذ أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر قبائلهم " (٣) .

وأخذت اللغة من فصحاء الحضر، وهم الأعراب البداءة الذين أقاموا في الحواضر كبني عقيل في البصرة (٤) ، وبعض بطون قيس عيلان (٥) ، ومن أخذت عنهم اللغة أيضاً " نفر من أهل المدن الكبرى ، ثقفوا أنفسهم بمرويات اللغة ومأثوراتها ، وحفظوا القرآن

(١) الرماني النحوي : ٢٥٥ .

(٢) لمع الأدلة : ٨١ .

(٣) الافتوح ٥٦ نقلاً عن كتاب الحروف للفارابي .

(٤) الأغاني ٣ : ١٣٦ (أخبار بشار بن برد) .

(٥) معجم البلدان " البصرة " وانظر أصول التفكير النحوي : ٢٧ وانظر أسماء من عرف من هؤلاء الأعراب في كتاب " الأعرابيات " لخليل مردم بك .

والشعر واحتجّ النحاة بأشعارهم كعمر بن أبي ربيعة وكثير عزة^(١).
وعُدّ كلام الإمام الشافعي حجة في اللغة^(٢).

وحدد العلماء زمن أولئك الذين يحتج بكلامهم ، فقبلوا
الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية والمخضرمين والإسلاميين ، ونقل
ثعلب عن الأصمعي قال : " ختم الشعر بابن هرمة وهو آخر
الحجج^(٣) ، وأجازوا الاحتجاج بكلام المحدثين وأولهم بشار في
مجال المعاني ، أما في اللغة والنحو فلا . قال الإمام البغدادي : "
علوم الأدب ستة : اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع ،
والثلاثة الأولى لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب دون الثلاثة
الأخيرة ، فإنه يستشهد عليها بكلام المولدين لأنها راجعة إلى
المعاني ، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم ، إذ هو أمر راجع إلى
العقل ، ولذلك قبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحري
وأبي تمام وأبي الطيّب وهلمّ جرأً "^(٤).

وأعلى نصوص اللغة ثقة في مجال السماع ما تحقق له التواتر ،
وهي صفة تحققت للقرآن الكريم ، ولبعض نصوص السنة ولكثير
من كلام العرب أقوالهم وأشعارهم - مع خلاف للعلماء حول
شروط التواتر - وكان السبيل إلى السماع الرواية ، والقرآن
الكريم ينقل بالمشافهة ، ولا يضير هذه الطريقة وجود التدوين ، فلم

(١) أصول التفكير النحوي : ٢٩ .

(٢) أنظر الاقتراح : ٥٧ وآداب الشافعي ومناقبه ١٣٦ ، ١٣٧ ومقدمة الشيخ أحمد محمد
شاكر لكتاب الرسالة : ١٤ .

(٣) الاقتراح : ٧٠ .

(٤) خزائن الأدب ١ : ٣ وفي طبعة هارون ١ : ٥ وهذا الكلام ذكره البغدادي نقلاً عن أبي
جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعي (ت ٧٧٩هـ) من كتابه في شرح بديعية ابن جابر .

تكن تقبل الرواية من صُحُفي ، كما أن قارئ القرآن الكريم لا يعدُّ في القراء إلا إذا أخذ عن الشيوخ بالتلقي حتى يومنا هذا ، على الرغم من تدوين القرآن الكريم على أيدي كتبة الوحي منذ نزوله . ويُعدُّ القرآن الكريم أعلى وأدقَّ وأوثق نصٍّ يعتمد عليه في السماع ، وشرط التواتر تحقق فيه بلا خلاف ، وأخبار جمعه وتدوينه أولاً وثانياً ، مع تحري الدقة البالغة والأمانة المتناهية معروفة مشهورة ^(١) ، لذلك كله كان نصه برئياً من عيوب التصحيف أو التحريف التي وقعت في بعض ما روى عن العرب من شعر وغيره على ألسنة كبار العلماء ^(٢) .

تلك النصوص من قرآن كريم ، ومن كلام العرب شعرهم ونثرهم كانت بين أيدي النحاة ، بل لنقل : إنها كانت ملء أسماعهم وأبصارهم ، فاستلهموا منها القواعد ، واستمدوا منها الحجج على صحة ما استنبطوه وحاولوا تعليله من ظواهر تارة بالخفة والثقل وتارة بالفرق أو الاتساع أو الاستغناء أو الحمل على اللفظ أو على المعنى ... يحفظون لغة ورد بها سماع ولم تطرد ، ويقعدون لأخرى كثرت واطردت في كلام العرب . صحيح أن جمعهم للمادة اللغوية ربما شابته بعض الشوائب التي يأخذها عليهم بعض

(١) انظر البرهان في علوم القرآن ١ : ٢٣٣ حتى ٢٤١ والإتقان ١ : ٥٨ وما بعدها ومناهل العرفان ١ : ٢٣٢ وما بعدها . وتاريخ القرآن لعبد الصبور شاهين : ٩٩ وما بعدها وتاريخ القرآن للزنجاني : ٦٢ وما بعدها ومباحث في علوم القرآن : ٦٣ وما بعدها .
(٢) انظر أمثلة من ذلك في كتاب شرح ما يقع فيه التصحيف لأبي أحمد العسكري وإصلاح غلط المحدثين للخطابي .

أصحاب المناهج الجامعية في عصرنا^(١) ، لكننا - والحق يقال - إذا نظرنا إلى القوم بعين العدل والإنصاف ، وقدرنا حدود إمكاناتهم ، ووضعنا في التقدير والحسبان مدى تطور البحث العلمي واللغوي في عصرهم ، فإننا سنجد أنه لم يكن بالإمكان آتخذ أبدع مما كان .

وستتناول فيما يلي موادّ السماع مادة مادة لنبحث أولاً موقف النحاة منها ، ثم نعرض لموقف ابن يعيش إن كان له موقف متميز ، أو لنصوّر قبوله لها ونرى صداها في مادته النحوية .

وإنه لمن المهم أن نشير إلى تطور مفهوم السماع بعد أن تم التدوين ، وتوقف العلماء عن الأخذ عن الأعراب وغيرهم لفساد السلاّث ، وأصبح السماع معتمداً على تلك المواد التي دونها العلماء منذ عصر التدوين ، يقرؤها الطلبة على شيوخهم ويضبطونها عليهم ، وهذا الإلزام كان ومازال محتوماً في نص القرآن الكريم ، أما سائر المواد فإنه جرى التساهل فيها ، حتى إنه برز نحاة كبار لانعرف ما قرؤوه بالضبط على شيوخهم من الكتب الأصول ، فنحن عندما نتحدث عن السماع لدى المتأخرين فإنما نعني به مواقف هؤلاء المتأخرين من المادة المدونة التي أسست على السماع ، مع أن هذه المواقف أيضاً كانت محكمة غالباً بمواقف المتقدمين .

موقف ابن يعيش من السماع عامة :

كان ابن يعيش يحترم موادّ السماع ، ويقف عندها ويسلم

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر كتاب الدخايع عن القرآن : ١٠٢ وأصول التفكير النحوي : ٢٦ .

لها، فإذا خالفت المادة المسموعة شيئاً مما كثر واطرد حفظها ولم يبن عليها قاعدة ما ، وستظهر علائم هذا الاعتدال في موقفه عندما سنتحدث عن موقفه من القراءات ، أما ههنا فسنقصر حديثنا عن موقفه من السماع عامة ، وأحب أن أشير مقدماً إلى أن ابن يعيش كان قياسياً ؛ لكن سعة أفقه وفهمه لطبيعة اللغة ، جعلاه يفسح للمسموع - وإن خالف القياس - موضعاً رحباً من الحفظ والصون.

إن ما كتبه الشارح في آثاره ينبئ عن معرفة تامة بمذاهب العرب في كلامهم ، كما ينبئ عن استقراء واسع لنصوص اللغة ولكتب النحاة ، فنحن مثلاً نجد لديه أمثال هذه العبارة : ” ولا أعلم أحداً تعرض لتفسير ذلك إلا سيبيويه ”^(١) ويقول أيضاً : ” فلا يجوز أن تقول : سَقَيْكَ قياساً على وَيَحَكَ لأنَّ العرب لم تدع به ”^(٢) . ونجد أيضاً كثيراً من العبارات التي تأتي بعد قوله : ” لا يجوز ” وهذا ما يمكن أن نسميه الأساليب المرفوضة لمخالفتها أساليب العرب في كلامهم . ويمكننا أن نستعرض نصوصاً عدة تظهر لنا موقفه الأساسي من السماع .

يرى ابن يعيش أن لغة التنزيل العزيز أفصح لغات العرب ، فنجد في بحثه في اسم ” لا ” و ” ما ” المشتبهين بـ ” ليس ” انتهى إلى أن القياس يقتضي عدم إعمال ” ما ” عمل ليس ، لأن ” ما ” النافية تدخل على الأسماء والقياس ألا تعمل شيئاً ، ” لأنَّ عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال ، وكذلك عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء

(١) شرح المفصل ١ : ١٢١ .

(٢) الموضع السابق .

” أما لغة أهل الحجاز فهي جارية على إعمال ” ما “ عمل ليس فيقولون : ما زيد منطلقا ... وعلق على هذا بقوله : ” فاللغة الأولى أقيس ، والثانية أفصح ، وبها ورد الكتاب العزيز ، قال الله تعالى : ﴿ ما هذا بشراً ﴾ ^(١) وقال : ﴿ ما هن أمهاتهم ﴾ ^(٢) .

ويقف ابن يعيش في مواضع ضد الاتساع في القياس على ماسمع عن العرب ، ويرى الوقوف عند حدود السماع في مواضع ، فقد رفض - كما تقدم - أن يقال : سَقَيْكَ ، قياسا على وَيَحْكُ . وقال : ” وإنما وجب اتباع العرب فيما استعملوه ههنا ولم يجاوزوه ” ^(٣) وكذلك نرى مثل هذا التسليم للسماع في مبحث المفعول فيه إذ يقول : ” فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسما وظرفا إلا ما خصته العرب بالظرفية ولم تستعمله بجرورا ولا مرفوعا وذلك يؤخذ سماعا عنهم ” ^(٤) .

ويتضح موقفه على نحو أبرز من حيث تسليمه للمسموع في مبحث الخبر والاسم في بابي كان وإن فيقول في مثل : إن خير فخييراً أو إن خيراً فخييراً : ” واعلم أن هذا الحذف والإضمار لا يسوغ مع كل حرف لا يقع بعده إلا الفعل ، وإنما ذلك مسموع منهم ، تضرر حيث أضمرنا ، وتظهر حيث أظهرنا ، وتقف في ذلك حيث وقفوا ” ^(٥) .

(١) سورة يوسف : ٣/١٢ .

(٢) سورة المجادلة : ٥٨ / ٢ وانظر شرح الفصل ١ : ١٠٨ .

(٣) شرح المفصل ١ : ١٢١ .

(٤) شرح المفصل ٣ : ٤١ .

(٥) شرح المفصل ٢ : ٧٩ .

وهو يرى أن القرآن الكريم والشعر الفصيح منزهان عن الغلط ، وكان تصريحه بذلك عندما عرض لمبحث بدل الغلط فذهب " إلى أنّ مثل ذلك لا يكون في القرآن ولا في الشعر ، أما القرآن فهو منزّه عن الغلط وكذلك الشعر الفصيح ، لأن الظاهر من حال الشاعر معاودة مانظمه ، فإذا وجد غلطاً أصلحه ، وإنما يكون مثله في بدأة الكلام ومايجيء على سبيل سبق اللسان إلى ما لايريده ، فيلغيه حتى كأنه لم يذكره ^(١) .

ويحتج ابن يعيش لبعض الأحكام في مواضع بالسماع والقياس معاً ، ونرى ذلك لديه عندما عرض لمناقشة بيت المرّار الأسدي الذي أنشده سيويه :

أنا ابن التارك البكري بشر
عليه الطيرُ ترقُّبه وقوعاً ^(٢)
والمبرد رفض هذه الرواية وكان ينشده " بشراً " فقال ابن يعيش : " والقول ماقال سيويه ، للسماع والقياس ، فأما السماع فإن سيويه رواه مجروراً ، قال : " سمعناه ممن يوثق به عن العرب " ولاسبيل إلى ردّ رواية الثقة " ^(٣) .

وصرح في مبحث أسماء الأفعال بأن أسماء الأفعال في غير

(١) شرح المفصل ٣ : ٦٦ .

(٢) البيت في كتاب سيويه ١ : ٩٣ ، وانظر كلاماً مفصلاً عنه في الخزانة ٢ : ١٩٣ و ٣٦٤ و ٣٨٣ .

وفي طبعة هارون منها ٤ : ٥٨٤ و ٥ : ١٨٣ ، ٢٢٥ ، والبيت في أوضح المسالك برقم ٤١١ ، والأشباه والنظائر ١ : ٦٨٦ برقم ٢٨٩ .

(٣) شرح المفصل ٣ : ٧٣ .

الأمر قليلة وبابها السماع دون القياس^(١) ، فالشارح يحترم السماع ويقبله ، ويقدمه في مواضع على القياس ، وينعته بأنه أفصح ، ففي باب المتعدي واللازم ذكر الفعلين " علم " و " رأى " وذكر تعديهما إلى مفعولين ، فإذا نقلا إلى وزن أفعل تعديا إلى ثلاثة مفاعيل نحو : أعلمت عمراً زيدا قائماً . وأريت بكراً محمداً ذا مال ، ثم قال : " وهذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون أخواتهما ، وهو المسموع عن العرب ، فبعضهم يقف عند المسموع ولا يتجاوزه إلى غيره . وكان أبو الحسن الأخفش يقيس عليهما سائر أخواتهما فيجيز : أظن زيدا عمراً أخاك قائماً " قال الشارح : " والمذهب الأول لقلة ذلك " ^(٢) . فالشارح يرجح في هذا الموضع الاقتصار على السماع لقلة ورود مثل هذا الأسلوب عن العرب ، وصرح بالاكْتفاء بما ورد . ومما يتصل بهذا قوله معلقاً على كلمة " الإباء : " والإباء ممدود أيضاً ، فهذه مسموع فيها القصر والمد ، ليس للرأي فيها مساغ " ^(٣) .

ومن الوقوف عند حدود السماع موقفه من إبدال الهمزة هاء في نحو ﴿هَيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٤) قال : " وهذا الإبدال وإن كثر عنهم على ما ذكر فإنه نَزَرٌ يسير بالنسبة إلى ما يبدل ، فلا يجوز القياس عليه ، فلا تقول في أحمد : محمد ، ولا في إبراهيم : هيراهيم : ولا في

(١) شرح المفصل ٤ : ٣٥ .

(٢) شرح المفصل ٧ : ٦٦ .

(٣) شرح المفصل ٦ : ٤٣ .

(٤) الفاتحة : ٤ والقراءة المشار إليها هي قراءة أبي السوار الغنوي ولها روايتان عنه ، بكسر الهاء وفتحها ، انظر البحر المحيط ١ : ٢٣ وتفسير القرطبي ١ : ١٤٦ وانظر كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢ : ٥٦٩ والإبدال لابن السكيت : ٨٩ والمحرر الوجيز ١ : ١١٤ .

أترجّة : هترجّة ، بل تتبع ما قالوا وتقف حيث انتهوا " (١).

فإذا ورد عن العرب ما قلّ ودخل في باب الشذوذ فإنّ الشارح يقبله للحفظ ، وينص على عدم جواز القياس عليه ، ففي مبحث حروف الإضافة ذكر بيت الفرزدق :

ومنا الذي اختير الرجال سماعة

وجوداً إذا هبّ الرياح الزعازع (٢)

والشاهد فيه نزع الخافض " من " على تقدير : اختير من الرجال . قال الشارح : " وهذا الحذف وإن كان ليس بقياس لكن لا بدّ من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ولا تقيس عليه ، فلا تقول في (مررت بزيد) : مررت زيدا . على أنه حكى ابن الأعرابي عنهم : مررت زيدا ، وهو شاذ " (٣) . ومن قبيل ذلك أيضا مقاله لما عرض لبيت زيد الخيل الذي أنشده الزمخشري :

سائل فوارس يرثيوع بشدتنا

أهل رأونا بسفح القلاع ذي الأكم (٤)

وعلق على دخول همزة الاستفهام هل بقوله : " وهو قليل

(١) شرح المفصل ١٠ : ٤٣ .

(٢) ديوانه ١ : ٤١٨ وورد البيت مطلع قصيدة . وروايته (منا الذي) . بالخرم . والبيت في سيبويه ١ : ١٨ والمقتضب ٤ : ٣٣٠ ومجالس العلماء ١٩٣ والخزانة ٣ : ٦٧٢ .

(٣) شرح المفصل ٨ : ٥١ .

(٤) البيت في المقتضب ١ : ٤٤ - ٣ : ٢٩١ والخصائص ٢ : ٤٦٣ ومغني اللبيب برقم ٦٥٧ وشرح أبيات المغني للبغدادي ٦ : ٦٧ برقم ٥٦٩ والبيت من خمسة أبيات ذكرها البغدادي .

لا يقاس عليه " (١) . ومما هو قريب من هذا موقفه مما رواه أبو زيد أنه يجوز أن تقول في " فم " : فم وفم ، بضم الفاء وكسرها . وكان ابن يعيش جزم بأنها بفتح الفاء ، ثم ذكر قول أبي زيد وقال : " ليس ذلك فيها بالشائع ، والحكم إنما هو على الأكثر ، والكثير المشهور هو الفتح ، والضم والكسر قليل من قبيل الغلط " ثم ذكر مآتي ذلك الغلط وهي " اختلاف حركة الفاء لدن إضافة هذا الاسم إلى الضمائر في نحو : هذا فوك ، ورأيت فاك ، ومررت بفيك ، فعاملوه في حال الأفراد تلك المعاملة " (٢) .

ومن نظائر مواقف هذه ماورد في مبحث التفضيل ، فهو كسائر البصريين يمنع صياغة فعل التعجب من المزيد ومن الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب ، ثم قال : " وقد قالوا : ما أعطاه للدرهم وأولاه للخير ، فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه (٣) ، لا يميز منه إلا ما تكلمت به العرب ، فالتعجب من "فَعَلَ" قياس مطرد ، ومن " أفعل " مسموع لا يجاوز ماورد عن العرب (٤) . ثم ذكر الشارح مذهب الأخفش والمبرد في تجويزهما القياس على ذلك القليل المسموع ، وعلق على هذا بقوله : " وذلك ضعيف " ثم علل سبب الضعف (٥) وفي المبحث نفسه رأى " أن نقل الفعل الثلاثي بالهمزة في غير التعجب موقوف على السماع غير مطرد في القياس ، لأنه قد يكون بتشديد العين ، ألا ترى أنك تقول

(١) شرح المفصل ٨ : ١٥٣ .

(٢) شرح المفصل ١٠ : ٣٣ .

(٣) انظر هذا المبحث في كتاب سيبويه ٢ : ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٤) انظر كتاب سيبويه ١ : ٣٧ .

(٥) شرح المفصل ٧ : ١٤٤ .

: عرف زيد الأمر وعرفته إياه ولم يقولوا : أعرفته . وقالوا : غرم زيد وغرّمته ولم يقولوا : أغرّمته ، فلا يسوغ النقل بالهمزة إلا فيما استعملته العرب " (١) .

ونراه أيضاً في مبحث أبنية صفات الجموع ذكر وزن " فعال " ويذكر من أمثلته : صَعَب وصِعَاب ، فَسَل وفَسَال ، خَدَل وخَدَال ويقول : " وهذا هو الغالب المطرد ، وربما جاء فعول مثل كُهل " ويذكر تمام الأبنية وهي تسعة مع أمثلتها ويقول : " فجاءت أمثلته على تسعة أبنية ، منها بناء واحد مطرد وهو فعال ، والبواقي شاذة تسمع ولا يقاس عليها وبعضها أكثر من بعض " (٢) ونجد مثل هذه العبارة في مبحث صيغ الجموع (٣) ، وفي هذا المبحث أيضاً عرض لبناء فعلاء فقال : " قالوا : شاعر وشُعراء ، وجاهل وجُهلاء ، وعالم وعُلماء ، وصالح وصُلحاء ، شبهوه بفعيل الذي هو بمنزلة فاعل نحو : كريم وكرماء وحكيم وحُكماء ، لأنه إنما يقال ذلك لمن قد استكمل الكرم والحكمة ، وكذلك شاعر ، لا يقال إلا لمن قد صارت صناعته ، وكذلك جاهل فلما استويا في العدة وتقاربا في المعنى حُمِل عليه كما حُمِل بازل وبُزِل وصبور وصَبْر . وليس فَعْل وفعلاء فيه بمطرد فيقاس عليه لقلته ، وإنما يسمع ما قالوه ولا يتجاوز " (٤) وتكرر مثل هذا من الشارح في هذا المبحث (٥) . وافتتح الشارح مبحث جمع الجمع بقوله : " اعلم أن جمع

(١) شرح المفصل ٧ : ١٤٦ .

(٢) شرح المفصل ٥ : ٢٤ ، ٢٥ .

(٣) شرح المفصل ٥ : ٤٢ .

(٤) شرح المفصل ٥ : ٥٥ .

(٥) شرح المفصل ٥ : ٦٧ .

الجمع ليس بقياس ، فلا يجمع كل جمع وإنما يوقف عند ما جمعه من ذلك ولا يتجاوز إلى غيره " (١) .

وهو يقبل السماع ويؤوله بما ينسجم مع القواعد المطردة ، إن بدا ماسمع في ظاهره مخالفا لما عليه الأكثر في كلام العرب . فمن ذلك أن النحاة - يعدّون الصفة والموصوف شيئا واحداً لأنهما لعين واحدة ، فلا يجوز إضافة أحدهما إلى الآخر ، " فلا نقول : هذا زيدٌ العاقل ، وهذا عاقل زيدٍ ... وورد عنهم ألفاظ ظاهرها من إضافة الموصوف إلى صفته والصفة إلى موصوفها ، والتأويل فيها على غير ذلك . فمن ذلك قولهم : " صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وجانب الغربي ، وبقلة الحمقاء " فهذه الأشياء حقها أن تكون صفة للأول ، فالصلاة هي الأولى ... وإنما أزيل عن الصفة وأضيف الاسم إليه على تأويل أنه صفة لموصوف محذوف ، والتقدير صلاة الساعة الأولى ، يعني من الزوال . ومسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع ، وجانب المكان الغربي ، وبقلة الحبة الحمقاء ، فإن قلت : الصلاة الأولى والمسجد الجامع فأجريته وصفا له فهو الجيد والأكثر . وإن أضفت فوجهه ما ذكرناه وهو قبيح لإقامتك فيه الصفة مقام الموصوف وليس ذلك بالسهل " (٢) .

ولما ذكر عرضا حذف الجار رأى " أنه جاء في كلامهم وله وجه من القياس ، فأما مجيئه في نحو :

(١) شرح المفصل ٥ : ٧٤ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ١٠ ، ١١ .

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس^(١)

والمراد ورب بلدة ، وقولهم في القسم : الله لأفعلن . ويحكى عن رؤية أنه كان يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : خير عافاك الله ، يريد بخير^(٢) فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال وإن كان قليلاً ” فهو قد قبل المسموع بعد أن أخضعه لضرب من التأويل ومذهب من التقدير .

ولعل ما قدمناه كافٍ للدلالة على موقف ابن يعيش من السماع عامة ، إنه موقف النحوي البصري الذي يعتمد القياس ، لكنه لا يرفض السماع ، لأن هذا المسموع إن لم يكن صالحاً للقياس عليه ، فهو صالح للحفظ والتدوين . وسيزداد موقف الشارح جلاءً عندما نتحدث عن موقفه من أدلة السماع بالتفصيل .

القرآن الكريم :

ذكر الكفوي ” أن الأمة من السلف مجمعة على أن القرآن كلام الله تعالى ، وهو منتظم من الحروف والأصوات ، ومؤلف ومجموع من سور وآيات ، مقروء بالسنتنا ، محفوظ في صدورنا ، مسطور في مصاحفنا ، ملموس بأيدينا ، مسموع بأذاننا ، منظور بأعيننا“^(٣) ومعروف أن القرآن له قراءات ، وأجمع القراء على أن

(١) الرجز لجران العود وهو في ديوانه : ٥٢ برواية أخرى ، والبيت في كتاب سيويه ١ : ١٣٣ . ومعاني الفراء ١ : ٤٧٩ والمقتضب ٢ : ٣١٩ ، ٣٤٧ - ٤ : ٤١٤ والخزانة ٤ : ١٩٧ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٢٧ .

(٣) الكليات ٤ : ٣٦ .

أقوى القراءات ماتوافرت له الشروط الثلاثة المنصوص عليها :

١ - التواتر . ٢ - موافقة العربية ولو بوجه . ٣ - موافقة
رسم المصحف العثماني ^(١) .

وانصرف اهتمام القراء إلى التواتر ، واهتم النحاة بموافقة
القراءة للعربية ، وكان موقفهم من القرآن موقف سائر الأمة من
الخلف والسلف ، إنما هو التبجيل والتعظيم ، وإن ما نقل عن
بعضهم من طعن في بعض القراءات لا يستهدف الطعن بالقرآن
بحال، لأن النحوي الذي يطعن بقراءة ما هو نفسه الذي يقبل
قراءت أخرى. وإنما كان الطعن في بعض مفردات القراءات - وهي
معدودة - .

في ضوء المعايير النحوية التي استنبطت من الكلام العربي
الفصيح ^(٢) ، ومن القرآن ذاته فيما اشتهر من قراءاته ، وهم بذلك
إنما يريدون أن يحملوا القرآن الكريم على أوثق وجه من وجوه
العربية وأقواها ، ولا وجه لاتهامهم بأنهم " طغاة " وأنهم " تعصبوا
ضد القراءات القرآنية " ^(٣) . وعلى كل حال فإنني سأستعرض
بعض مواقف للنحاة من المتقدمين من بعض القراءات ، لأن هذه
المواقف سنجد صداها لدى الخالفين ومنهم الزمخشري وشارحه ابن
يعيش . فقدامى النحاة هم الذين نهجوا السبيل في الاحتجاج
بالقرآن وبالقراءات ، وهم الذين قبلوا ما قبلوه أو ذموا ما ذموه ،
فسار على سنتهم الخالفون . فلا بد أن نجد الجدل يدور حول

(١) النشر ١ : ٩ .

(٢) الأصول د . تمام حسان : ١٠٥ .

(٣) الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين : المقدمة .

قراءات بأعيانها في آيات معدودة ، ونجد المتأخرين يتبعون السابقين، مع زيادة في التعليل وقوة في الاحتجاج ، ونصرة مذهب على آخر ، أو تفضيل رأي على رأي حتى في بعض القراءات المعدودة في السبع أو العشر أو غيرها من القراءات المعروفة . وهذا يدل على أن النحاة أو أن بعضهم لم يكن ينظر إلى بعض القراءات المشهورة أو غيرها بأنه مما تواترت روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإلا لأذعنوا لها بالقبول ، ولأظهروا تجاهها الرضا والسماح ، أو على الأقل جعلوها مما يحفظ ولا يقاس عليه ، وخففوا عن أنفسهم عبء مهاجمتها والطعن فيها . ومما يجدر ذكره ههنا أن النحاة لم يخترعوا هذه الوجوه من القراءات ، ولم يسعوا وراءها ، بل إن قضيتها بدأت منذ أيام الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإننا مثلاً نجد عمر بن الخطاب ينكر قراءة حروف سمعها من هشام بن حكيم ، لم يكن عمر قرأها على الرسول صلى الله عليه وسلم ، فكاد عمر يساوره ، ثم ذهب إلى الرسول فأقر هشاماً وأقر عمر ، وقال لهما إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه^(١) . وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم اتجه الناس إلى سؤال الصحابة الذين تلقوا عن الرسول عن وجه القراءة " ومن أقدم ما وقع إلينا من ذلك ما أخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرک

(١) انظر الحديث بتمامه في صحيح البخاري ، كتاب فضائل القرآن ، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ٣ : ١٤٦ وانظر ملحقاً خاصاً بحديث الأحرف السبعة ورواياته في كتاب تاريخ القرآن للدكتور عبد الصبور شاهين ص ٢٢٩ ومابعدا وانظر البرهان علوم القرآن للزركشي ١ : ٢١٣ وكتاب فنون الألفان في عجائب علوم القرآن : ٧٦ والإبانة عن معاني القراءات ٧٨ إلى ٨٥ وتاريخ القرآن للزنجاني ٣٥ ومابعدا ومباحث في علوم القرآن : ١٠١ إلى ١١٦ ومناهل العرفان ١ : ٤٢٨ وانظر أيضاً النشر ١ : ١٩ ومابعدا والمحرر الوجيز ١ : ٣٣ ومابعدا .

بإسناده عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال : سألت معاذ بن جبل عن قول الحواريين ﴿هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء﴾^(١) أو " هل يستطيع ربك ؟ " فقال : أقراني رسول صلى الله عليه وسلم : " هل يستطيع " بالتاء . وقد صحح الحاكم الحديث ووافقه الذهبي ، ونسبه السيوطي في الدر المنثور إلى الطبراني وابن مردويه^(٢) ونواجه أيضا مثل هذه الأخبار التي تصور الخلاف فيما روى عن التابعين ومن تلاهم . قال محمد بن سلام الجُمَحِيُّ : " وكان عيسى بن عمر إذا اختلفت العرب نزع إلى النصب . كان عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق يقرآن : ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ . وكان الحسن وأبو عمرو بن العلاء ويونس يرفعون (نردُّ ونكذب ونكون) قلت لسيبويه : كيف الوجه عندك ؟ قال : الرفع . قلت : فالذين قرؤوا بالنصب ؟ قال : سمعوا قراءة ابن أبي إسحاق فاتبعوه^(٣) وهذه الروايات وأمثالها وردت في كتب التفسير والحديث وغيرها ، فلاداعي لتبعتها ، وإنما الغرض هو الإشارة إليها للإيماء إلى أن هذه الأحرف بخلافاتها إنما تعود إلى توسعة الرسول صلى الله عليه وسلم " على المسلمين في أول الأمر وإذنه لهم أن

(١) سورة المائدة : ١١٢/٥ . وقراءة " يستطيع ربك " قرأ بها الكسائي وعلي ومعاذ وابن عباس وعائشة ومجاهد وابن جبير . انظر البحر المحیط ٤ : ٥٤ وتفسير القرطبي ٦ : ٣٦٤ ومعاني القرآن للأخفش ١ : ٢٦٧ ومعاني الفراء ١ : ٣٢٥ ، وتفسير الرازي ٣ : ٤٦٧ والنشر ٢ : ٢٤٧ .

(٢) المستدرک للحاکم النیسابوری ٢ : ٢٣٨ والدر المنثور للسيوطي ٢ : ٣٤٦ ومحاضرات الأستاذ أحمد راتب النفاخ في دبلوم الدراسات العليا بجامعة دمشق ١٩٧٨/١٩٧٩ .

(٣) طبقات فحول الشعراء ١ : ١٩ ، ٢٠ وانظر الإتحاف ٢٠٦ والبحر المحیط ٤ : ١٠٢ وتفسير القرطبي ٦ : ٤١٨ ، وتفسير الرازي ٤ : ٢٨ والنشر ٢ : ٢٨٤ .

يقرأ كلُّ على حرفه ، أي على طريقته في اللغة " (١) أو كما قال الأستاذ النفاح : " وإنما يعود أمر الخلاف فيها إلى الإذن لأهل الصدر الأول أن يقرؤوا بما يجوز في لغاتهم إذا لم يؤدَّ إلى تغيير في جوهر اللفظ أو إحالة في المعنى " (٢) وقد قال العلامة الأسترابادي " ولاسلم تواتر القراءات " (٣) وقال في موضع آخر : " ولاسلم تواتر القراءات السبع وإن ذهب إليه بعض الأصوليين " (٤) وقال الشوكاني : " فمس قرأ بما يخالف الوجه النحوي فقراءته ردّ عليه " (٥) وقال أيضا في موضع آخر : " وقد ادّعي تواتر كل واحدة من القراءات السبع وهي قراءة أبي عمرو ونافع وعاصم وحمزة والكسائي وابن كثير وابن عامر دون غيرها ، وادّعي أيضا تواتر القراءات العشر وهي هذه مع قراءة يعقوب وأبي جعفر وخلف . وليس على ذلك أثارة من علم ، فإن هذه القراءات كل واحدة منها منقولة نقلا أحاديا كما يعرف ذلك من يعرف أسانيد هؤلاء القراء لقراءتهم ، وقد نقل جماعة من القراء الإجماع على أن في هذه القراءات ماهو متواتر وفيها ماهو آحاد ، ولم يقل أحد منهم بتواتر

(١) مباحث في علوم القرآن : ١٠٨ .

(٢) محاضرات الأستاذ أحمد راتب النفاح في دبلوم الدراسات العليا بجامعة دمشق ١٩٧٩ .

(٣) شرح الكافية ٢ : ٣٣٦ .

(٤) شرح الكافية ٢ : ٢٦٦ .

(٥) فتح القدير ٢ : ١٥٧ ويريد بالوجه النحوي الوجه الإعرابي بدليل مقاله في كتابه إرشاد الفحول : ٢٩ : والحاصل أن ما اشتمل عليه المصحف الشريف ، واتفق عليه القراء المشهورون فهو قرآن . وما اختلفوا فيه فإن احتمل رسم المصحف قراءة كل واحد من المختلفين مع مطابقتها للوجه الإعرابي والمعنى العربي فهي قرآن كلها . وإن احتمل بعضها دون بعض ، فإن صح إسناد ما لم يحتمله وكانت موافقة للوجه الإعرابي والمعنى العربي فهي الشاذة ، ولها حكم أخبار الآحاد في الدلالة على مدلولها ، وسواء أكانت من القراءات السبع أو غيرها . وانظر ما يتعلق بحكم أخبار الآحاد في إرشاد الفحول ٤٦ ، ٤٧ .

كل واحدة من السبع فضلاً عن العشر ، وإنما هو قول قاله بعض أهل الأصول ، وأهل الفن أخبر بفنهم " (١) . وقد وردت قراءات غير مشهورة وبطريق الآحاد وكان للعلماء منها مواقف ، كما مر بنا حديثنا عن قراءة من قرأ ﴿والسمااء ذات الحُبُك﴾ (٢) . كما وردت قراءات لاسبيل إلى قبولها ، قال أستاذنا العلامة النفاخ : "يَبْدُ أن فيما حكى من هذه الوجوه ما هو خطأ منكر ارتكبه ألفاف لأيعاج عليهم ، تعلموا القرآن من المصحف ، ولم يتلقوه سماعاً من الشيوخ - وهذا ماتنزهت عنه القراءات المشهورة التي لاشك أن أصحابها أخذوا القراءة عن شيوخ قرؤوا على من قبلهم - وفيها ما هو موضوع مفتعل ، ومن أمثلة ذلك قراءة جمعها محمد بن جعفر الخزاعي ونسبها إلى الإمام أبي حنيفة ، ومنها ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ (٣) كما أن فيها ما هو مظنة وهم ممن قرأ به أو رواه ، دعا إليه تشابه الحروف أو تضييع السماع ، حتى كان في الصحابة من لا يتردد في دفع بعضها وتخطئه قارئها" (٤) والنحاة المتقدمون ومنهم القراء ، وجدوا أنفسهم قبل جمع السبع على يد ابن مجاهد (تـ ٣٢٤ هـ) أمام عدد من القراءات كبير ، وكان هؤلاء يبنون قواعدهم ويستنبطونها من الكتاب العزيز ومن كلام العرب ، فواجهتهم بعض القضايا ، وكان لابد من ذلك ، فكان لهم كلام ومواقف سنعرض لبعضها دون استطراد ، ونقف ههنا عند موقفهم من بعض القراءات دون التعرض لخلافاتهم في إعراب بعض الآيات

(١) إرشاد الفحول : ٢٩ .

(٢) انظر ص ٢٦٦ من هذا البحث .

(٣) سورة فاطر : ٣٥ / ٢٨ وانظر في الخيط ٧ : ٣١٢ وتفسير القرطبي ١٤ : ٣٤٤

والكشف ٣ : ٤٨١ والفخر الرازي ٢٦ : ٢١ .

(٤) انظر كتاب المصاحف ٨٢ والدر المنثور ٣ : ٣٨ ومحاضرات الأستاذ أحمد راتب النفاخ .

المتفق على قراءاتها ، وسأخذ أمثلي ههنا عن سيبويه والقراء
والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة والمازني ثم عن بعض خالفهم
كالمبرد والفارسي ثم أقف مع الزمخشري .

مواقف للنحاة :

كنا تحدثنا عن احتجاج سيبويه بالقرآن الكريم ، وبيننا غزارة
مااحتج به ، وسنقف الآن مع مواقف له تجاه بعض القراءات
القرآنية التي وردت في كتابه :

احتج سيبويه بالآية الكريمة ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(١) واستشهد بها
على قراءة مَنْ رفع " فيكون " فقال سيبويه : " واعلم أن الفاء
لا تضم فيها (أن) في الواجب ، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع
... ومثله ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ كأنه قال : إنما أمرنا ذاك فيكون ، وقد
يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ، ونصبه في الاضطرار
من حيث انتصب في غير الواجب ، وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة
فمما نصب في الشعر اضطرارا قول الشاعر :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ

وَالْحَقُّ بِالْجَبَّازِ فَاسْتَرْيَحَا^(٢)

(١) سورة البقرة : ١١٧/٢ وانظر في قراءة هذه الآية التيسير ٧٦ والنشر ٢ : ٢١٢
والإتحاف : ١٤٦ والفخر الرازي ١ : ٤٥٤ والبحر المحيط ١ : ٣٦٦ . قال العلامة النفاخ
في فهرس شواهد سيبويه ١٤ " وقد اختلف في قراءة هذا الحرف بعد فعل الأمر " كن " في
سنة مواضع ، حرف البقرة هذا وآل عمران ٤٧ والنحل ٤٠ ومريم ٣٥ ويس ٨٢ وغالر
٦٨ فقرأ ابن عامر بالنصب في الستة ، ووافقه الكسائي في حرفي النحل ويس . وقرأ باقي
العشرة بالرفع فيها جميعاً .

(٢) البيت للمغيرة بن حنّاء ، ورد في سيبويه في موضعين ١ : ٤٢٣ ، ٤٤٨ والمقتضب ٢ :
٢٤ ، واحتسب ١ : ١٩٧ والخزانة ٣ : ٦٠٠ .

وقال الأعشى ، وأنشدناه يونس :

ثُمْتُ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ

ولكن سيجزيني الإله فيُعْقِبَا^(١)
وهو ضعيف في الكلام ”^(٢) .

وهذا الحكم بالضعف ، ليس على الشعر فقط ، وإنما على قراءة ابن عامر في ستة مواضع ، وعلى قراءة الكسائي في حرفي النحل ويس . ووافقه فيما بعد الفارسي في ” الحجة ” وأطنب في الحديث عن ضعف قراءة ابن عامر وقال : ” ... إلا ماروي عن ابن عامر ، وهو من الضعف بحيث رأيت ، فالوجه في يكون الرفع ”^(٣) . وجاء في سيبويه أيضاً قوله تعالى ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٤) فأن محمولة على كان كأنه قال : فما كان جواب قومه إلا قول كذا كذا ، وإن شئت رفعت الجواب فكانت (أن) منصوبة ”^(٥) .

فسيبويه يجوز القراءة بالرفع والنصب ، والنصب قراءة الجمهور ، ” وجاء الرفع في هذه الآية وفي مثيلتها من سورة العنكبوت عن الحسن ، وقد زاد أبو حيان في البحر المحيط نسبة

(١) البيت للأعشى في ديوانه ١١٧ ق ١٤ ٣٢ والبيت على رواية سيبويه أصابه الثلم والرواية في الديوان : هنالك لا تجزونني .

(٢) كتاب سيبويه ١ : ٤٢٣ .

(٣) الحجة للفارسي ٢ : ٢٠٧ .

(٤) النمل : ٢٧ / ٥٦ والعنكبوت : ٢٤ و ٢٩ وانظر في قراءة هذه الآية : الإتحاف : ٣٣٨ والبحر المحيط ٧ : ٨٦ واغتصب ٢ : ١٤١ .

(٥) كتاب سيبويه ٧ : ٦٨ .

الرفع في هذه الآية إلى ابن أبي اسحق . وأما في آية العنكبوت فزاد أبو حيان نسبته إلى سالم الأفطس " (١) ، فسيبويه لا يحتتم في هذه الآية الأخذ بقراءة الجمهور ، بل يجعل إلى جانبها في الجواز قراءة ليست من السبع ولا من الثلاث المتممة للعشر .

وذكر سيبويه الآية ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَىٰ نَاهُمْ﴾ (٢) وقال : إن بعضهم قرأها بالنصب " والنصب عربي كثير ، والرفع أجود ... " فهو يعد قراءة الجمهور - وهي الرفع - الأجود ، ويذكر كثرة قراءة النصب ، ونسب ابن خالويه هذه القراءة بالنصب إلى ابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي (٣) . وهي قراءة الحسن أيضاً ، وأحد وجهين في قراءة المطويعي عن الأعمش (٤) .

ويلاحظ أن سيبويه لا يهتم بنسبة القراءة ، وإنما المهم لديه هو الوجه النحوي الذي يتجه إليه الاحتجاج ، فهو يذكر قراءة أهل المدينة (٥) ، ويذكر أن ناساً يقرؤونها بالجر (٦) ، أو على قراءة مَنْ شدد النون (٧) ، وقراءة بعض القراء : ﴿وتلتقطه بعض

(١) البحر المحيط ٧ : ١٤٨ وانظر فهرس شواهد سيبويه : ٣٦ وقد استشهد بها سيبويه في ١ : ٤١ ، ٤٩ برفع ثمود وهي قراءة الجمهور ، وفي ١ : ٤٢ ، ٧٤ ذكر أن بعضهم قرأها بالنصب .

(٢) سورة فصلت : ٤١ / ١٧ وانظر الإنخاف ٤٦٧ والبحر ٧ : ٤٩١ والمعاني للفراء ٣ : ١٤ وتفسير الفخر ٢٧ : ١١٣ .

(٣) انظر مختصر في شواذ القراءات : ١٣٣ وفهرس شواهد سيبويه : ٤٣ .

(٤) الإنخاف : ٤٦٧ .

(٥) الكتاب ١ : ٤٢٩ .

(٦) الكتاب ١ : ٢٧٥ .

(٧) الكتاب ١ : ٤٥٢ .

السيارة ﴿^(١)﴾ فالمهم لديه أن تجري هذه القراءات على المقاييس المستنبطة من الكلام العربي ، مراعيًا علو الفصاحة والجودة ، مخالفًا ماذهب إليه إلقاء فيما بعد من الاعتداد بالقراءات جميعاً " لأنهم يعملون على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل والرواية ، لا على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية " ^(٢) .

ولم تختلف مواقف الفراء تجاه القراءات عن مواقف سيبويه فإنه ينهج نهجه ، وقد أوجز القول في موقفه الدكتور أحمد مكي الأنصاري بقوله : " إن الفراء استشهد كثيراً بالقراءات ، وهو ينسبها كثيراً ، وأحياناً يعفيها من النسب ، وهو يفتن في الاستعانة بالقراءات ، فتارة يستعين بها على رد إعراب لا يعجبه ، وأخرى يستعين بها على بيان مذاهب العربية في أسلوب التعبير .. ثم هو يفاضل بين القراءات لا على أساس السند والرواية ، بل على مدى اتفاقها أو اختلافها مع الأساليب العربية .. ثم هو يحتاج لكثير من القراءات ^(٣) وسنذكر ثلاثة نماذج أيضاً تمثل مواقفه المختلفة من القراءات ، ففي معرض حديثه عن قوله تعالى : ﴿متكئين على رفرف خضر وعبقري حسان﴾ ^(٤) قال : " ذكروا أنها رياض الجنة ، وقال بعضهم : هي المخاد ، وعبقري حسان : الطنافس

(١) سورة يوسف : ١٠/١٢ وانظر الكتاب ١ : ٢٥ وانظر مختصر في شواذ القرآن : ٦٢ ونسب ابن خالويه هذه القراءة " لتلقطه " إلى الحسن وعن ابن كثير وقشادة " : ٦٢ وانظر الإتحاف : ٣١٣ والبحر المحیط : ٥ : ٢٨٤ والقرطبي ٩ : ١٣٣ ومعاني الفراء ٢ : ٣٦ والفخر الرازي ١٨ : ٩٦ .

(٢) منجد المقرئين : ٦٥ .

(٣) أبو زكريا الفراء ومذاهبه في النحو واللغة : ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

(٤) سورة الرحمن ٥٥ / ٧٦ .

الثَّخَان . حدثنا أبو العباس قال حدثنا محمد قال : حدثنا الفراء قال :
وحدثني معاذ بن مسلم بن أبي سادة قال : كان جارك زهير
القرقي^(١) يقرأ : ﴿مَتَكْنَيْنِ عَلَى رِفَارِفٍ خَضِرٍ وَعِبَاقِرِي
حَسَانٍ﴾^(٢) قال : الرفارف قد يكون صواباً ، وأما العباقري فلا ،
لأن ألف الجمع لا يكون بعدها أربعة أحرف ولا ثلاثة صحاح^(٣)
فهو هنا يحتكم إلى قاعدة صرفية ويرد قراءة زهير .

وذكر أيضاً في معرض كلامه عن الآية ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾^(٤)
أنهم " ذكروا أنها ليلة المزدلفة ، وقد قرأ القراء " يسري " بإثبات
الياء . و " ينسر " بحذفها . وحذفها أحسبُ إليّ لمشاكلتها رؤوس
الآيات ، ولأن العرب قد تحذف الياء وتكتفي بكسر ما قبلها ،
أنشدني بعضهم :

كَفَّكَ كَفٌّ مَاتَلِقٍ دِرْهَمًا

جُوداً ، وأخرى تُغَطِّ بالسيف الدما^(٥)

وأنشدني آخر :

(١) ذكره ابن الأثير الجزري في غاية النهاية ١ : ٣٩٥ باسم زهير القرقي - بفاء ثم بقاف -
وفي معاني الفراء : القرقي - بقالين - وهو لحوي يعرف بالكساتي ، له اختيار في القراءة
يروى عنه .

(٢) انظر قراءات هذه الآية البحر المحيط ٨ : ١٩٩ والقرطبي ٧ : ١٩٢ والفخر الرازي ٩ :
١٣٧ .

(٣) معاني القرآن ٣ : ١٢٠ .

(٤) سورة الفجر : ٨٩ / ٤ وانظر في قراءات هذه الآية الإتحاف : ٥٤٠ والبحر ٨ : ٤٦٧ والقرطبي
٢٠ : ٤٢ وكتاب السبعة ٦٨٣ والفخر الرازي ٣١ : ١٦٤ والكشاف ٤ : ٥٩٦ .

(٥) ذكره في معاني القرآن ٣ : ٢٦٠ وهو في الخصائص ٣ : ٩٠ ، ١٣٣ وأما ابن الشجري
٢ : ٧٢ وفي اللسان (لبق) .

ليس تخفى يسارتي قَدْ رَ يَوْم

ولقد تُخَفِّ شيمتي إعساري^(١)

فهو يفاضل بين قراءة وأخرى ، وإحداهما أحب إليه
لمشاكلتها رؤوس الآيات . وكان سيبويه أكثر موضوعية عند ذكره
هذه الآية وقراءتها وتجويزه القراءة بهما على السواء قال :
"وما يختار فيه ألا يحذف في الفواصل والقوافي ، فالواصل قول الله
عز وجل ﴿والليل إذا يسر﴾ و ﴿ما كنا نبغ﴾ و ﴿الكبير
المتعال﴾^(٢) وأما القوافي فنحو قوله وهو زهير :

وأراك تَفَرِّي مـاخَلَقْتَ وبعـ

ض القوم يخلق ثم لا يفـ^(٣)

وإثبات الواوات والياءات أقيس الكلامين ، وهذا جائز عربي
كثير " ^(٤) ونجد ههنا أن سيبويه تجنب ذكر (أحب وأبغض)
واكتفى ببيان أيهما أقيس .

وقد يذكر الفراء غير ما قراءة للآية الواحدة ثم يقول : وكل
صواب . ففي الآية ﴿ولاتحاضن على طعام المسكين﴾ ^(٥) يقول :
" قرأ الأعمش وعاصم بالألف وفتح التاء ، وقرأ أهل المدينة :

(١) معاني القرآن ٣ : ٢٦٠ ولم ينسبه .

(٢) الآيات على التوالي : الفجر : ٨٩/٤ الكهف : ١٨/٦٤ وغافر : ٤٠/٣٢ والرعد : ١٣/٩

(٣) ديوان زهير شرح ثعلب ص ٩٤ وفيه : ولأنت تفري . وانظر كتاب سيبويه ٢ : ٢٨٩ ،

٣٠٠ وورد في فهرس العلامة النفاخ على أصله : لاتفري : ٩٦ .

(٤) الكتاب ٢ : ٢٨٩ .

(٥) سورة الفجر : ١٨/٨٩ وانظر الإنخاف : ٥٤١ والبحر ٨ : ٤٧١ وكتاب السبعة ٦٨٥

والقرطبي ٨ : ٤٧١ والفخر الرازي ٣١ : ١٧٢ والكشاف ٤ : ٥٩٩ والنشر ٢ : ٣٨٣

ومعجم القراءات ٨ : ١٤٤ .

" ولا تحضون " وقرأ الحسن البصري : " يحضون " و " يأكلون " من قوله : ﴿ وتأكلون التراث ﴾ ^(١) ، وقد قرأ بعضهم " تحاضون " برفع التاء ، وكل صواب ^(٢) .

وللفراء مواقف لا يرضى فيها عن قراءة حرف ما من إحدى القراءات بل إنه يجنح إلى الطعن ، قال عندما ورد ذكر الآية : ﴿ إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله ﴾ ^(٣) : " وفي قراءة عبد الله : " إلا أن تخافوا " فقرأها حمزة على هذا المعنى " إلا أن يخافا " ^(٤) ولا يعجبني ذلك " ^(٥) وكذلك طعن في قراءة وردت في بعض مصاحف أهل الشام ، وهي قراءة ابن عامر ، وأبدى عدم إعجابه بها ، وعدم رضاه عنها قال " ولم نجد مثله في العربية " ^(٦) . وكتاب الفراء غني خصب بالقراءات ومناقشاتها ، وما أجدره بالعناية الخاصة في هذا الباب .

وكانت للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة في كتابه " معاني القرآن " مواقف تجاه القراءات ، فهو يذكر بعض القراءات ويعللها

(١) سورة الفجر ٨٩ / ١٩ : وانظر في قراءاتها المواضع المذكورة في التعليق السابق .

(٢) معاني القرآن ٣ : ٢٦١ .

(٣) سورة البقرة : ٢ / ٢٢٩ وانظر القراءة المشار إليها ههنا في البحر ٢ : ١٩٨ والكشاف ١ : ٢٠٩ . ومعجم القراءات ١ : ١٧٥ .

(٤) انظر كتاب السبعة ١٨٣ والإتحاف " ١٨٩ والنشر ٢ : ٢١٩ والبحر ٢ : ١٩٨ والقرطبي ٣ : ١٣٧ ومعجم القراءات ١ : ١٧٥ .

(٥) معاني القرآن ١ : ١٤٥ .

(٦) معاني القرآن ١ : ٣٥٧ ، ٣٥٨ والمناقشة فيها حول قراءة ابن عامر في الآية " وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " الأنعام : ١٣٧ وانظر النشر ٢ : ٢٥٤ ففيه دلائل عن هذه القراءة وردة على الزمخشري الذي هاجمها .

ويفسرهما ، ويفضل بعضها على بعض ، بل إنه يرمي بعضها باللحن، وينعت بعضاً بأنه رديء ، فمن ذلك ماورد عند ذكره الآية ﴿ قل بفضل الله وبرحمته، فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون ﴾ ^(١) قال : " وقال بعضهم : " فلتفرحوا ، وهي لغة للعرب رديئة ، لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يُقدر فيه على " افعل " يقولون : ليقُل زيد ، لأنك لا تقدر على " افعل " ولا تدخل اللام إلا إذا كلمت الرجل فقلت : " قل " ولم تحتج إلى اللام " ^(٢) .

فهو ينعت قراءة نسبت - فيما بعد - إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعثمان وأبيّ والحسن وأبي رجاء وابن سيرين والأعرج وأبي جعفر - بخلاف - والسلمي وغيرهم ، بأنها رديئة ^(٣) . وهذا موقف سيكون له تأثيره في الخالفين . وقد ينسب الأخفش قراءة ما إلى اللحن . ففي الآية ﴿ وما أنتم بمصرخي ﴾ ^(٤) فتحت ياء الإضافة لأن قبلها ياء الجميع الساكنة التي كانت في " مصرخي " فلم يكن من حركتها بدّ ، لأن الكسر من الياء . وبلغنا أنّ الأعمش قال : " بمصرخي " فكسره ، وهذه لحن لم نسمع بها من أحد من العرب ولا من أهل النحو " ^(٥) .

ويمكن أن نذكر ههنا موقفاً للمازني الذي قيل فيه : " إنه

(١) سورة يونس ٥٨/١٠ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢ : ٣٤٤ .

(٣) انظر النشر ٢ : ٢٧٤ وانظر المختص ١ : ٣١٣ .

(٤) سورة إبراهيم : ٢٢/١٤ .

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢ : ٣٧٥ وانظر المختص ٢ : ٤٩ .

كان من أهل القرآن " (١) فإنه هاجم قراءة نافع كما هاجم قارئها نافعاً قال : " فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة " معائش " (٢) بالهمز فهي خطأ فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن يدري ما العربية وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا " (٣) ثم جاء ابن جني ودافع عن نافع القارئ لأعن هذه القراءة المنسوبة إليه ، ونسب هذه القراءة إلى خارجة بن مصعب قال : " قد اختلفت الرواية عن نافع فأكثر أصحابه يروي عنه " معائش " بلاهمز ، والذي روى عنه بالهمز خارجة بن مصعب " (٤) ونجد ابن الأثير الجزري يقول في خارجة هذا : " إنه أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو ، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه " (٥) ودافع أبو حيان الأندلسي عن قراءة نافع هذه المنسوبة إليه عن طريق خارجة ، بحجة فصاحة نافع ونقله للقراءة عن العرب الفصحاء (٦) .

فإذا تركنا هؤلاء من المتقدمين ، فإننا سنجد الخالفين يسيرون على نهجهم من حيث الاحتجاج بالآيات الكريمة وبالقراءات القرآنية ، ولكنهم أيضاً يطعنون في بعضها ، وقد يلحّنون القارئ أو

(١) مراتب النحويين : ٢٤ .

(٢) الأعراف : ١٠/٧ " وجعلنا لكم فيها معائش " وأيضاً الحجر : ٢٠ .

(٣) المنصف شرح تصريف المازني : ١ : ٣٠٧ .

(٤) المنصف ١ : ٣٠٨ .

(٥) غاية النهاية ١ : ٢٦٨ برقم ١٢١١ ، وذكر ابن مجاهد في كتاب السبعة ٢٧٨ : أن السبعة

قرؤوا (معائش) بغير همز . ثم ذكر (معائش) عن خارجة ، وهذا يعني أن خارجة انفرد

بروايتها عن نافع . ولذلك نعتها الشهاب الحفصاني بأنها شاذة غير متواترة . انظر كفاية

الراضي ٤ : ١٥٢ . وانظر ص ٣٥١ من هذا الكتاب ، الحاشية رقم ١٨٩ .

(٦) البحر المحيط ٤ : ٢٧١ ، ٢٧٢ .

يفضلون قراءة على أخرى . وقد ضرب العلامة محمد عبد الخالق عزيمة في مقدمته للمقتضب أمثلة لموقف المبرد من بعض القراءات، فذكر أن المبرد اقتدى بأستاذه المازني الذي طعن على القراء وسخر منهم ، وعدّهم من الجهلاء " الذين يتعلقون بالألفاظ ويجهلون المعاني " ^(١) ويمكن أن نذكر أمثلة من مواقف المبرد . قال : " وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال ﴿ثلاثمائة سنين﴾ ^(٢) وهذا خطأ في الكلام غير جائز ، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة " ^(٣) قال محقق المقتضب : " وهذه قراءة سبعية " ^(٤) .

وقال المبرد أيضاً : " وأما قراءة من قرأ ﴿ثم ليقطع فليُنظر﴾ ^(٥) فإن الإسكان في لام " فليُنظر " جيد وفي لام " ليقطع " لحن ، لأن " ثم " منفصلة عن الكلمة ^(٦) . قال محقق المقتضب : " وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي " ^(٧) .

(١) مقدمة المقتضب : ١١١ .

(٢) سورة الكهف : ٢٥ وانظر هذه القراءة في الإتحاف : ٣٤٨ قال : لحمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة ، أوقفوا الجمع في سنين موقع المفرد ، ومائة واحد وقع موقع الجمع لأن ميم الثلاثة إلى العشرة مجموع مجرور بقياسه ثلاث مئآت أو مئتي لكن وحد قياساً على العقد السابق . وميم المائة موحد مجرور بقياسه مائة سنة وجمع تنبيهاً على الأصل . وانظر البحر ٦ : ١١٧ وكتاب السبعة ٣٩٠ والفخر ٢١ : ١١٢ والنشر ٢ : ٢٩٨ ومعجم القراءات ٣ : ٣٥٩ .

(٣) المقتضب ٢ : ٤٥٣ .

(٤) انظر الحاشية رقم ١ ومقدمة المقتضب : ١١٢ .

(٥) سورة الحج : ١٥/٢٢ وانظر الإتحاف ٣٨٠ وكتاب السبعة ٤٣٤ والنشر ٢ : ٣١٢ ومعجم القراءات ٤ : ١٦٩ .

(٦) المقتضب ٢ : ٤١٦ .

(٧) مقدمة المقتضب : ١١١ .

وقال في الكامل : " والقراءة الجيدة ﴿مافعلوه إلا قليل﴾^(١) منهم ﴿١﴾ وقد قرئ " إلا قليلاً منهم " فهو يفاضل بين قراءتين سبعيتين ويفضّل إحداهما على الأخرى . وقراءة النصب هذه هي قراءة ابن عامر .

وسار على هذا النهج أبو علي الفارسي ، فضعف قراءة حمزة في الآية ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٢) فقال : " وأما مَنْ جرّ (الأرحام) فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء ، وهذا ضعيف في القياس ، وقليل في الاستعمال وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن ^(٣) .

وقال أيضاً : " فأما قراءة من قرأ : ﴿ومن وراء إسحاق يعقوب﴾^(٤) بالفتح ، فلا يخلو من أن تعطفه على الباء الجارة ، كأنه أراد أنها بشرت بهما ، أو تحمله على موضع الجار والمجرور على حدّ من قرأ ﴿وَحُورًا عِينًا﴾^(٥) بعد ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ﴾^(٦) . والوجه الأول ليس بالسهل لأنّ الواو عاطفة على

(١) سورة النساء : ٦٦/٤ وانظر الإتحاف ٢٢٧ والنشر ٢ : ٢٤١ والبحر ٣ : ٢٨٥ والكشاف ١ : ٤١٠ وكتاب السبعة ٢٣٥ والقرطبي ٥ : ٢٧٠ والفخر الرازي ٣ : ٢٥٤ ومعجم القراءات ٢ : ١٤٣ ، وانظر كتاب الكامل ٢ : ٦١٤ .

(٢) سورة النساء : ١ وانظر الإتحاف ٢٢٠ والسبعة : ٢٢٦ والبحر ٣ : ١٥٧ والقرطبي ٢ : ٥ والفخر ٣ : ١٣١ والنشر ٢ : ٢٣٩ ومعجم القراءات ٢ : ١٠٤ .

(٣) علي الفارسي : ٢٤٠ .

(٤) هود : ٧١/١١ وانظر الإتحاف ٢٢٠ والسبعة : ٢٢٦ والبحر ٣ : ٢٤٤ والسبعة ٣٢٨ والفخر ١٨ : ٢٦ والنشر ٢٧٩ والصريات ٢ : ٧٧٥ .

(٥) الواقعة : ٢٢/٥٦ وانظر النشر ٢ : ٣٦٦ والمسائل المشكّلة للفارسي ٢٢٠ والبحر ٨ : ٢٠٦ .

(٦) الصافات : ٤٥/٣٧ .

حرف جر ، وقد فصل بينها وبين المعطوف بها بالظرف ، والآخر أيضا كذلك ، وإن كان الأول أفحش . وهذا كما أعلمتك إنما تجده في الشعر . وعلى هذا قوله :

أبو حنّس يورقنا وطلق وعبدآ وآونة أثالا^(١)

ففصل بالظرف أيضا بينهما ”^(٢) .

ولاحظ الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلي بحق ” أن الفارسي أجرى مقاييس العربية على القراءات المروية ، وأصدر أحكام الحسن والقبح على هذه القراءات بمقدار ما لها من جريان على القياس ، فما اتفق من هذه القراءات مع تلك المقاييس كان حسناً ، وما لم يتفق كان رديئاً ، ثم إنه يعتد بآراء النحاة فيأخذ بها ، ولا يعتد بالقراء السبعة إذا خالفوا في قراءاتهم مذهبه النحوي ، متبعاً في ذلك مسلك القياس والنظر لامسلك الرواية والأثر ”^(٣) .

وحسبنا هذه الوقفة مع تلك النماذج ، فقد بينا مواقف بعض أعلام النحاة الكبار تجاه القراءات ، وإن القول ليطول بنا إذا

(١) البيت لمعرو بن أحر الباهلي وهو في شعره : ١٢٩ ق ٣٣ ب ١٨ وهو من شواهد سيويه ١ : ٣٤٣ وهو في أمالي ابن الشجري ١ : ١٢٦ ، ١٢٨ - ٢ : ٩٢ ، ٩٣ والخصائص ٢ : ٣٧٨ ، قال الأعلام : والشاهد فيه أن (أثالا) منصوب على محمول على الضمير المنصوب في قوله ” يورقنا ” عن تحصيل عين الذهب بهامش سيويه ١ : ٣٤٣ وشرح أبيات سيويه لابن السرياني ١ : ٤٨٧ كما ذكره أبو علي في المسائل العضديات ٢١٦ بلا نسبة . والمسائل البصريات ٢ : ٧٧٤ ، ٨٩٠ .

(٢) المسائل العسكرية : ٨٣ ، ٨٤ .

(٣) أبو علي الفارسي : ٢٤٢ . .

تتبعناهم واحداً واحداً ، وما هذا غرضنا وما إليه قصدنا ، ولم يعد يهمننا سوى الزمخشري ، ولم نقف عند ابن جني لأن مواقفه لا تختلف اختلافا جوهريا عن مواقف شيخه ^(١) ، صحيح أنها أكثر اعتدالا في مواضع أو أرق وألطف ، لكنه كان أيضا لا يتوانى عن دفع قراءة ما ولو كانت سبعية كما فعل في سر صناعة الإعراب عندما عرض لقراءة أبي عمرو ﴿ يغفر لكم ﴾ ^(٢) بإدغام الراء في اللام فقال : " إن ذلك مدفوع عندنا وغير معروف عند أصحابنا ، إنما هو شيء رواه القراء ، ولا قوة له في القياس " ^(٣) .

إن مواقف هؤلاء الأعلام ، كان لها الأثر الكبير في الزمخشري النحوي ، والزمخشري المفسر ، وفي ابن يعيش شارح المفصل والملوكي ، وسنخرج قليلا على مواقف الزمخشري لنقف بعدئذ عند الشارح .

يرى الزمخشري شأنه شأن علماء المسلمين أن القرآن الكريم " كتاب ساطع تبيانه ، قاطع برهانه ، عربي غير ذي عوج ، ومعجز دون كل معجز ، على وجه كل زمان ، دائر من بين سائر الكتب على كل لسان في كل زمان " ^(٤) وقد نهض الزمخشري بواجب تفسيره لإخوانه " من أفاضل الفئة الناجية ، العادلة ،

(١) انظر كتاب ابن جني النحوي ١٢٤ وما بعدها .

(٢) الأحقاف ٤٦ / ٣٩ وأيضا سورة الصف ١٢ . وإدغام أبي عمرو مروي عن الثوري ، وهناك من رواة أبي عمرو من روى الإظهار . وانظر النشر ١ : ٢٨٠ وما بعدها وكتاب (أثر القراءات ٦ : ١٧٦ و ٧ : ١٤٠ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١ : ١٩٣ .

(٤) مقدمة الكشف ١ : ١ .

الجامعين بين علم العربية والأصول الدينية " ^(١) كما أنه أكثر من الاحتجاج بآياته في كتبه اللغوية والنحوية . واتخذ هذا الاحتجاج صوراً يمكن أن نشير إلى بعض منها فيما يلي :

نجد أنه احتج على إعمال الأقرب دون الأبعد في مثل : ضربت وضربني قومك ، وهو الوجه المختار لديه في قوله تعالى : ﴿آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ ^(٢) و ﴿هَآؤُومَ اقْرَؤُوا كِتَابِيهِ﴾ ^(٣) وإليه ذهب أصحابنا البصريون ^(٤) .

واحتج بقراءة ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر بقوله تعالى : ﴿يُسَبِّحْ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رَجَالٌ﴾ ^(٥) شاهداً على أن الفاعل قد يجيء وفعله مضمّر ^(٦) .

واحتج على أنّ كلّ واو أو ياء لا تحذف فإنها تحذف في الفواصل كقوله تعالى : ﴿الكَبِيرِ الْمَتَعَالِ﴾ ^(٧) ، و ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ ^(٨) و ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾ ^(٩) . وقد تقدم ذكر القراءة في الآية الأخيرة ، أما (يوم التناد) فقد استشهد بها للسبب نفسه الذي استشهد لأجله سيبويه بها ، وهو الاحتجاج على أن جميع ما لا يحذف في

(١) مقدمة الكشف ١ : ك .

(٢) سورة الكهف : ١٨ / ٩٦ .

(٣) سورة الحاقة : ٦٩ / ١٩ .

(٤) الفصل : ٢٠ .

(٥) سورة النور : ٢٤ / ٣٦ ، ٣٧ وانظر النشر ٢ : ٣١٨ .

(٦) الفصل : ٢١ .

(٧) سورة الرعد ١٣ / ٩ وانظر الإتحاف ٣٢٤ .

(٨) سورة غافر ٤٠ / ٣٦ وانظر الإتحاف ٤٦٣ ومعجم القراءات ٦ : ٤٤ .

(٩) سورة الفجر ٨٩ / ٤ وانظر الإتحاف : ٥٤٠ .

الكلام ، وما يختار فيه ألا يحذف ، يحذف في الفواصل والقوافي . وهذا الحرف اختلف في قراءته فقرأه ابن كثير ويعقوب بإثبات الياء في الوصل والوقف جميعا ، وأثبتها في الوصل وحده ابن ورّدان عن أبي جعفر وورش عن نافع ، واختلف عن قالون عن نافع . وقرأ باقي العشرة بحذف الياء في الحالين ^(١) .

واحتج بقوله تعالى ﴿ حَمَلَةَ الْحَطَبِ ﴾ ^(٢) . بنصب حمالة على الدم والشم ، وهي قراءة عاصم وحده ، وقرأ الباقون رفعاً .

واحتج على إبدال الهمزة من الواو بقراءة سعيد بن جبير ﴿إِعَاءَ أَخِيهِ﴾ ^(٣) وهي قراءة شاذة ، ذكرها ابن خالويه .

واحتج بقراءتين لإحدى الآيات وقيل القراءتين معاً ، ففي كلامه عن إعمال (إذن) قال : وإذا وقعت بين الفاء والواو وبين الفعل ففيها الوجهان . قال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ لَا يَلْبَثُونَ ﴾ وقرئ ﴿ لَا يَلْبَثُوا ﴾ وهذه الأخيرة شاذة ذكرها ابن خالويه في مختصر شواذ القرآن وذكر أنها لأبي بن كعب . قال العلامة النفاخ : هذه قراءة شاذة عن رسم المصحف استشهد بها سيبويه على جواز النصب بإذن إذا تقدمها واو ، ولم يعزها إلى قارئ بعينه ، وإنما ذكر أنه بلغه أنها كذلك في بعض المصاحف وأنه سمع بعض العرب قرأها ، وقد نسب أبو حيان في البحر المحيط هذه القراءة إلى أبي بن كعب ، وذكر أنها كذلك في مصحف عبد الله . وهي في

(١) المفصل : ٣٤٠ وانظر فهرس شواهد سيبويه : ٤٣ والنشر ٢ : ٣٥٠ .

(٢) سورة المسد : ٤/١١١ . وانظر المفصل ٤٦ وفهرس شواهد سيبويه ٥٤ والنشر ٢ : ٣٨٧ .

(٣) سورة يوسف ١٢/٧٦ وانظر المفصل ٣٦٢ ومختصر في شواذ القرآن ٦٥ .

المصاحف العثمانية " وإذن لا يلبثون " بإثبات النون ^(١) .

ويَقْسَم الزمخشري إدغام اللام غير المعرفة في نحو هل وبهل إلى جائز حسن ، وجائز قبيح ، وجائز وسط ، وجعل من الجائز الوسط قراءة الآية : ﴿ هل ثوب الكفار ﴾ ^(٢) : هثوب ، استشهد به على إدغام اللام من هل في الشاء من ثوب . وهذا الإدغام رواه هارون عن أبي عمرو .

فالزمخشري في احتجاجه بالقرآن الكريم يحتاج بالقراءات المشهورة وبإحداها ، وقد يحتاج بالشاذة ، وقد يقبل قراءتين معاً متخذاً منهما حجة لإثبات الأحكام النحوية . ولكن الزمخشري كان كمن قبله من النحاة أيضاً ، فقد طعن في بعض القراءات التي رأى أنها لا تتفق وقوانين العربية ، حتى لو كانت هذه القراءة من القراءات السبعية . فقد ذكر في مبحث الإدغام أن الضاد لا تدغم إلا في مثلها كقولك : اقبط ضعفها . ثم قال : وأما مارواه أبو شعيب السوسي عن اليزيدي أن أبا عمرو كان يدغمها في الشين في قوله تعالى ﴿ لبعض شأنهم ﴾ ^(٣) فما برئت من عيب رواية أبي شعيب . وهذه القراءة ذكرت في النشر .

ولما ذكر قراءة نافع ﴿ ومحيى ومماتي ﴾ ^(٤) بتسكين الياء في (محيى) علّق بقوله : وهو غريب . ولما ذكر قراءة حمزة

(١) سورة الإسراء : ٧٦/١٧ . الفصل ٣٢٤ ومختصر في شواذ القرآن ٧٧ والبحر المحيط ٦ : ٦٦ . وفهرس شواهد سيبويه : ٣٠ .

(٢) سورة المطففين : ٨٣ / ٣٦ . والفصل ٣٩٩ وكتاب السبعة ١٢٠ وفهرس شواهد سيبويه : ٥١ .

(٣) سورة النور : ٦٢/٢٤ - الفصل ٣٩٩ - النشر : ١ : ٢٩١ .

(٤) سورة الأنعام : ١٦٢ - الفصل ١٠٨ وانظر كتاب السبعة : ٢٧٤ .

﴿والأرحام﴾^(١) قال عنها : إنها ليست بتلك القوية .

كما أنه يأخذ على الرواة قلة ضبطهم ، ويرى أن السبب في قلة الضبط قلة الدراية ، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو^(٢) ... وقال في قراءة الآية ﴿فهل ينظرون إلا الساعة أن تأتيهم بغتة﴾^(٣) . قرئ : بغنة بورن جربة ، وهي غريبة لم ترد في المصادر أختها ، وهي مروية عن أبي عمرو ، وما أخوفني أن تكون غلطة من الراوي على أبي عمرو ، وأن يكون الصواب : (بغتة) بفتح الغين ، من غير تشديد كقراءة الحسن فيما تقدم^(٤) .

ولا يهنا ههنا أن نستعرض ردود الذين ردوا على الزمخشري وغيره ، وظنوا أنهم نقضوا مذهب إليه ، أو أنهم نصروا مذهب الرواية على مذهب النحاة ... المهم لدينا أن الزمخشري كان كمن سبقه من كبار النحاة في موقفه من شواهد القرآن الكريم ، فقد كانت الآيات الكريمة عمدتهم في الاحتجاج ، ولها الصدارة في كتبهم . وإن طعنهم في بعض وجوه القراءة من التي ابتعدت عن الوجه الأقوى في العربية أو لم يكن لها وجه ، لا يجعل منهم أعداء للقراءات . فقد احتج الزمخشري بقراءة لابن عامر وبأخرى لأبي عمرو وبأخرى لنافع ، وبيعض القراءات الشاذة ... ولكن لا يمكن

(١) سورة النساء : ١/٤ الفصل : ١٢٤ وانظر كتاب السبعة ٢٢٦ .

(٢) الكشاف ١ : ٢٥٣ ، في تفسير الآية ٢٨٤ من سورة البقرة . وقد رد عليه أبو حيان في البحر ٢ : ٣٦١ ، ٣٦٣ .

(٣) سورة محمد : ١٨/٤٧ .

(٤) الكشاف ٤ : ٢٥٦ وانظر المحاسب ٢ : ٢٧١ والجربة معناها الجماعة . والبحر ٨ : ٨٠ ، ونفسه القرطبي ١٦ : ٣٤١ .

أن نطالب النحاة بأن يجعلوا فواعدهم وقوانينهم مفتوحة لكل راوٍ، أو قابلة لكل رواية، وإلا لانتقض عليهم أطراد الأحكام ولقال كل قوم بأهوائهم... وقد لاحظ الدكتور شوقي ضيف بحق أن "معارضة النحاة للقراءات إنما كانت محدودة في عدد قليل منها رأوها لا تطرد مع قواعدهم فردّوها ولم يأخذوا بها" (١).

ابن يعيش والاحتجاج بالقرآن والقراءات :

لم يكن موقف ابن يعيش يختلف عمن قبله من النحاة، فهو يحتجّ بالقرآن الكريم على نحو مطلق، يدعم القواعد بشواهد من آياته الكريمة، ويستدلّ على صحة الأساليب بقياسها على ماورد في الكتاب العزيز من أساليب. وله عبارات تنبئ عن استحضار دائم لآيات القرآن تدل على حفظ وعلى استقراء شامل، فقد صرح في غير ما موضع بقوله: "ولأعلمه جاء في التنزيل" (٢). ونرى القواعد في كتابيه شرح المفصل وشرح الملوكي تقرن بالآيات في معظم المواضع، ولا حاجة بنا ههنا للتدليل على ذلك بعد ما قدمناه في وصف الكتابين. ولكن الذي نريد بحثه ههنا هو موقفه من القراءات على وجه التحديد، فالحديث في القراءات غير الحديث في القرآن، لأنّ القرآن كلّ برأى ابن يعيش جملة واحدة كالسورة الواحدة (٣) يرتبط بعضه ببعض، ويؤخذ كله ولا يترك بعضه. أما القراءات فأمرها مختلف، وقد وضح الزركشي هذا الفرق بقوله: "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو

(١) المدارس النحوية: ١٩.

(٢) انظر شرح المفصل ١: ١٢٧ - ٦: ٦٤ - ٧: ٢٨.

(٣) شرح المفصل ٨: ١٠٩.

الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كفيته من تخفيف وتثقيل وغيرها " (١) ولقد بات من تحصيل الحاصل أن نتحدث عن الاستشهاد بالقرآن ، فهذا أمر غدا مفروغا منه ، وإنما سيكون الحديث عن الاستشهاد بالقراءات وموقف الشارح منها .

وقد رأيا النحاة قبل ابن يعيش يحتجون بالقراءات ، المشهورة والشاذة ، ويقبلونها ويفاضلون بين قراءة وقراءة . ولم تنج بعض القراءات التي خالفت القواعد الموضوعية على الأكثر في كلام العرب ، من الطعن ، وربما لم ينج أصحابها من التجريح .. وسواء في هذا موقف الزمخشري وموقف من سبقه من النحاة . فما موقف ابن يعيش ، وكيف تصدى وعالج هذه المادة السماعية ؟.

القراءات القرآنية التي وردت لدى ابن يعيش في شرح المفصل ذات مصدرين ، المصدر الأول هو المفصل ، فقد ذكر ابن يعيش جميع القراءات التي وردت في المفصل وبلغت نحو التسعين قراءة ، ونسب بعضها وتكلم عنها . أما القراءات الأخرى سواء في شرح المفصل أو شرح الملوكي فهي القراءات التي احتج بها الشارح ، وقد وردت في شرح المفصل في نحو خمسة وعشرين ومائة موضع . وكان بالإمكان الفصل في الكلام بين تعليقه على القراءات التي أشار إليها الزمخشري وبين تعليقه على القراءات التي يذكرها هو .

(١) البرهان في علوم القرآن ١ : ٣١٨ .

ولكن رأينا أنّ هذا لاداعي له لأننا نستهدف الحديث عن موقفه من القراءات عموماً ، سواء تجاه ما ذكره الزمخشري أو غيره ، وقد ننصّ إذا لزم على القراءات التي ذكرها الزمخشري إذا استدعت الضرورة المقارنة بين الماتن والشارح .

وإذا نظرنا إلى الأمر من حيث المبدأ ، فإننا نجد ابن يعيش يقبل القراءات المختلفة ، سواء السبعية أو العشرية أو الشاذة . ويحاول تعليلها وتخرجها إن احتاجت إلى ذلك ، وقد يقبل قراءتين معاً ويعللها . وقد يحتج بقراءة مالمقاعدة من القواعد . وقد يدافع عن قراءة هاجمها النحاة قبله ، مخففاً من عنف هجومهم ، أو ذاهباً مذهباً ما في قبول القراءة . وسنرى مصداق ماسبق في استعراض نماذج تدل على مواقفه وإن كانت لا تحيط بها ولا تشمل عليها ، وسنقدم ذكر بعض مواضع كان له فيها موقف ما ، ثم نعقب على ذلك بذكر نماذج مما قبله وعلله .

فمن القراءات التي احتج بها الزمخشري ﴿وقالتُ اخرج﴾^(١) بضم التاء إتباعاً لهزمة (اخرج) ، احتج بها ابن يعيش أيضاً شاهداً على أنه قد يُعدل من الكسر إلى الضم عند التقاء الساكنين ، قال : " فكذاك يكون الضم لالتقاء الساكنين ، وعدلوا عن الكسرة للإتباع على حدّ قوله تعالى : ﴿وقالت اخرج﴾^(٢) . ثم ذكرها مرة أخرى لذكر الزمخشري لها ، ولكن على القراءة الأخرى بكسر

(١) سورة يوسف : ٣١/١٢ وانظر الإنحاف ٣١٦ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ١٢٢ .

التاء. وعلق الشارح على هذه القراءة بقوله : وكان أبو العباس لا يستحسن الضم في هذا لأن فيه خروجاً من كسر إلى ضم ، وذلك مستثقل في لغتهم معدوم في كلامهم ^(١) . ولم يعلق الشارح على كلام المبرد ، فكأنه يقرّه على ما ذهب إليه .

واحتج الزمخشري بقراءة رواها اليزيدي عن أبي عمرو : ﴿فمن زحزح عن النار﴾ ^(٢) بإدغام الحاء في العين ، وهي لا يدغم فيها إلا مثلها . وعلق ابن يعيش على ذلك بقوله : فأما ماروي عن أبي عمرو في قوله تعالى : ﴿فمن زحزح عن النار﴾ بإدغام الحاء في العين فهو ضعيف عند سيبويه ، لأن الحاء أقرب إلى الفم ولا تدغم إلا في الأدخل في الحلق ، ووجهه أنه راعى التقارب في المخرج ^(٣) فقد قرر رأي سيبويه في تضعيف هذا الإدغام ، ثم حاول تسويغه بعله قرب المخرجين أحدهما عن الآخر .

وفي مبحث التقاء الساكنين احتج الزمخشري بقوله تعالى : ﴿ألم الله﴾ بفتح الميم ، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وحفص ... ^(٤) وعلق الشارح على هذه القراءة بقوله : وأما قوله تعالى "ألف لام ميم الله" فحرك بالفتح . شذ هذا الحرف عن القياس كما شذ قولهم : من الرجلين

(١) شرح المفصل ٩ : ١٢٨ .

(٢) سورة آل عمران ١٨٣/٣ وانظر الإنحاف ١٨٣ ومعجم القراءات ٢ : ٩٢ وآثر القراءات في الأصوات ص ١٤١ .

(٣) شرح المفصل ١٠ : ١٣٧ .

(٤) سورة آل عمران ١ : ١ وانظر السبعة : ٢٠٠ ، والإنحاف : ٢٠٢ والبحر ٢ : ٣٧٤ - ومعجم القراءات ٢ : ٤

ومن المؤمنين . وكان الأخفش يجيز فيه الكسر على ما يقتضيه القياس . ولم يره - أي الكسر - سيويه . ثم قدم الشارح تعليله للقراءة بالفتح بقوله : ووجه الفتح فيه التقاء الساكنين ، الميم واللام الأولى من الله ، ولم يكسروا لأن قبل الميم ياء (م ي م) وقبل الياء كسرة فكرهوا فيها الكسر ، كما كرهوا الكسر في أين وكيف . والثقل في الميم أبلغ لانكسار ما قبل الياء ^(١) . وهذا التعليل الذي ذكره ابن يعيش يكاد يكون التعليل نفسه الذي قدمه السيرافي وبلغظه . وكان سيويه قد علل هذه القراءة على نحو موجز فحواه أنه لما كان في كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا ولما كثر في كلامهم نحو : من الله ، من الرسول ، من المؤمنين .. وكان الفتح أخفّ عليهم فتحوا وشبهوها بأين وكيف ^(٢) .

وذكر الزمخشري إدغام الفاء في الباء في قوله تعالى ﴿نُحَسِّفُ بِهِمْ﴾ ^(٣) وقال : وهو ضعيف تفرّد به الكسائي . وقد شايعه ابن يعيش فنعت هذه القراءة بالشدوذ ، ولم يقدم لها تعليلاً ^(٤) .

ومن القراءات التي شايح ابن يعيش الزمخشري في موقفه منها

(١) شرح المفصل ٩ : ١٢٤ .

(٢) الكتاب ٢ : ٢٧٥ وبهامشه تعليل السيرافي .

(٣) سورة سبأ : ٩/٣٤ انظر النشر ٢ : ١٢ ، ٣٣٥ ومعجم القراءات ٥ : ١٤٥ .

(٤) شرح المفصل ١٠ : ١٤٦ .

قراءة نافع : " محياي ومماتي " ^(١) بسكون ياء محياي وتحريك ياء مماتي ، فقد نعتها الزمخشري بالغرابة لأنّ القياس فيها أن تكون مفتوحة . ورأى ابن يعيش أنها غريبة لخروجها عن القياس ولمخالفتها ماعليه الجمهور ^(٢) .

ومن القراءات التي هاجمها بعض النحاة ولم يشايعهم في ذلك ابن يعيش ، القراءة التي طعن بها الزمخشري وغيره ، وهي قراءة حمزة : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ^(٣) فقد ذكر الزمخشري أنها ليست بتلك القوية . ووضح أن الزمخشري كسائر البصريين لا يميز العطف على المضمحل المجرور إلا باعادة الجار ، إلا في الضرورة ولا ضرورة هنا ، وقد طعن المبرد في هذه القراءة وقال : " وهذا مما لا يجوز عندنا " ^(٤) .

ولابن يعيش ههنا موقف متميز ، لو أتيح له الاطراد لكان صاحبه سباقاً في الدفاع عن كل قراءة وردت . فهو هنا يدافع عن هذه القراءة لشهرتها ولكانة قارئها وغيره ممن قرؤوا بها ، ويقبلها لصحة روايتها للصحة قياسها . وقد علق على تحريم المبرد القراءة بها بقوله : " وهذا القول غير مرضي من أبي العباس ، لأنه قد رواها إمام ثقة ، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة ، مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد . وإذا صحّت

(١) سورة الأنعام : ١٦٢/٦ .

(٢) شرح المفصل : ٣ : ٣١ ، ٤ ، ٩ : ٣٨ .

(٣) سورة النساء : ١/٤ .

(٤) الكامل ٢ : ٩٣١ .

الرواية لم يكن من سبيل إلى ردها " . ثم يقدم ابن يعيش وجهين لقبول قراءة حمزة :

الأول : أن تكون الواو واو قسم ، وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها ، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم . ويكون قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ جواب القسم .

الثاني : أن يكون اعتقد أن قبله باءً ثانية حتى كأنه قال : " وبالأرحام " ثم حذف الباء لتقدم ذكرها كما حذفت في نحو : بمن تمرر أمرر ، وعلى من تنزل أنزل . ولم تقل : أمرر به ولا أنزل عليه لأنهما مثلها في موضع نصب ، وقد كثر عنهم حذف حرف الجر :

رسم دارٍ وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جليلة^(١)

والمراد : ربّ رسم دار وقفت في طلله . وكان رؤية إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : خير عافاك الله . أي بخير . فيحذف الباء لدلالة الحال عليه^(٢) .

وماموقف الشارح ههنا إلا صدى لموقف ابن جني في الخصائص ، فقد عقد باباً سماه : باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به ... وأنشد البيت السابق . وذكر كلام رؤية ثم قال : وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة ، وهي قوله سبحانه : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ

(١) ديوان جميل بثينة : ١٨٧ وأما القائي ١ : ٢٤٦ واللسان " جليل " وشرح المفصل ٣ : ٢٨ ، ٧٩ و ٨ : ٥٢ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٧٨ وانظر أيضاً ٣ : ٢٧ ، ٢ : ٥١ - ٨ : ٥٣ - ٩ : ١٠٥ .

والأرحام ﴿﴾ ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على مارآه فيها وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب ، وأخف وألطف ، وذلك أن حمزة أن يقول لأبي العباس : إنني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمم ، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية ، حتى كأنني قلت : وبالأرحام ثم حذف الباء لتقدم ذكرها ، كما حذف لتقدم ذكرها في نحو قولك : بمن تمرر أمرر وعلى من تنزل أنزل . ولم تقل أمرر به ولا أنزل عليه . لكن حذف الحرفين لتقدم ذكرهما^(١) .

وقد أثبت نصّ ابن جني بتمامه لنلاحظ تعقب ابن يعيش خطاه ، واحتجّاه بعلله ، واستخدامه أمثله نفسها . وقد قبلت قراءة حمزة لا لأنها متواترة أو سبعية ولكن لأنهم وجدوا لها تخریجا مقبولا لديهم وهو تقدير حرف جر محذوف دل عليه المذكور قبله فكان في حكم الملفوظ به .

وقد كثر الكلام واللغظ حول هذه القراءة في كتب النحاة وكتب المفسرين ، فمن متحمس لها أو مزر بها ، وأرى الأمر قد بولغ فيه كثيرا ، وكاد يدخل لدى أحدهم وربما بعضهم في حيز التعصب والغضب والحنق^(٢) . والأمر لا يعدو أنّ بعض النحاة رفضها على اعتبار لم يكن مقبولا ، ثم قبلها بعضهم على اعتبار آخر من التقدير يُجنبهم حملها على الضرورة لأن آيات الكتاب العزيز أجل من أن تحمل على الضرورة .

(١) الخصائص ١ : ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٢) انظر الدفاع عن القرآن : من ص ١ حتى ص ٣١ .

وقد يعترض ابن يعيش على قراءة حكيث عن أحد السبعة
فقد ذكر أنه حكى عن أبي عمرو (ع) الرعب بما أشركوا بالله (١)
يادغام الباء في الباء في (الرعب بما) وهذا يقع في الإدغام الكبير
الذي مداره على أبي عمرو فمنه أخذ وإليه أسند وعنه اشتهر بين
القراء السبعة (٢) . وقد علق ابن يعيش على هذا الإدغام بقوله :
وهو غير جائز عندنا للجمع بين ساكنين على غير شرطه وصحة
محملة على الإخفاء ، وأجازه الكوفيون (٣) .

وقد ذكر هذا الإدغام عن أبي عمرو أبو سعيد السيرافي قال :
وقد جمع - أي أبو عمرو - بين ساكنين في قوله : " الرعب بما "
وهذا مذهب أبي عمرو ... وحكى القراء عنه مثل هذا الجمع بين
ساكنين في حروف كثيرة .. وأباه سيبويه والبصريون . وحملوا
ذلك على الإخفاء من أبي عمرو . وأجاز الجمع بين ساكنين الفراء
والكوفيون (٤) .

فابن يعيش في رفضه لهذا الإدغام كان على مذهبه البصري .
والصلة بين كلامه وكلام السيرافي لا تحتاج إلى بيان .

وفي مبحث الإعلال ذكر الشارح أن حروف العلة في مقامة

(١) سورة آل عمران : ١٥١ " سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا بالله ... "

(٢) إبراز المعاني : ٦١ وانظر النشر ١ : ٢٧٨ وأثر القراءات في الأصوات : ١٢١ .

(٣) شرح المفصل ١٠ : ١٤٧

(٤) إدغام القراء للسيرافي : ٤ وانظر كتاب سيبويه ٢ : ٤٠٧ والبحر ١ : ٤٧ - القرطبي
١ : ١٦١ .

ومعونة ومعيشة عينات . وأصلهن الحركة ، فلما احتيج إلى تحريكهن في الجمع ردت إلى أصلها واحتملت الحركة لأنها قوية في الواحد بالحركة .. ثم ذكر قراءة نافع " معائش " ^(١) بالهمز . فقال: هي ضعيفة ، وإنما أخذت عن نافع ولم يكن يدري ما العربية ^(٢) .

وواضح أنه ههنا يرفض هذه القراءة متابعاً المازني وغيره ، وقد تقدم كلام في ذلك عندما تحدثنا عن موقف المازني . ومن الجدير بالذكر أن أستاذنا الجليل سعيد الأفغاني ذكر هذه القراءة وقال : إنها متواترة عن نافع وابن عامر ^(٣) ، مع أن ابن مجاهد نسبها لنافع عن طريق خارجة بن مصعب فقط . ونص على أن السبعة - ومنهم نافع وابن عامر - قرؤوا (معائش) بالياء ^(٤) كذلك نص ابن مهران على أن القراء كلهم قرؤوا " معائش " بغير همز ولم يختلفوا ^(٥) فيه ... لذلك نص الشهاب الخفاجي على شذوذ هذه القراءة - أي معائش - وعدم تواترها وإن كان قد قبلها بضرب من القياس ^(٦) . وما ذكره ابن مهران هام في بابه ،

(١) سورة الأعراف : ١٠ .

(٢) شرح المفصل ١٠ : ٩٠ ، ٩٧ وانظر هذا الكلام في موقف المازني ص ٣٣٣ من هذا البحث.

(٣) والعجيب في الأمر أن أجيالا وأجيالا غيرت تدرس كتابه (في أصول النحو) وتقرأ أنه هذه القراءة متواترة عن نافع ، وأستاذنا - سامحه الله - كان قد جعل مرجعه في هذا الأمر كتاب صبح الأعشى ١ : ٧٩ ولم يكلف نفسه مشقة تدقيق هذا الأمر في كتب القراءات وما كان أيسره .

انظر في أصول النحو : ٣٣ .

(٤) كتاب السبعة ٢٧٨ والمبسوط لابن مهران ٢٠٧ والقرطبي ٧ : ١٦٧ والإتحاف : ٢٦٤ .

(٥) المبسوط في القراءات العشر : ٢٠٧ .

(٦) : كفاية الراضي ٤ : ١٥٣ .

فقد ذكر أن أسيداً روى عن الأعرج وخارجة عن نافع أنهما همزا "معائش". قال ابن مهران: "فأما نافع فهو غلط عليه لأن الرواة عنه الثقات كلهم على خلاف ذلك، وقال أكثر القراء وأهل النحو والعربية: إن الهمزة فيه لحن، وقال بعضهم: ليس بلحن وله وجه وإن كان بعيداً" (١).

فنحن أمام كتابين من كتب القراءات المتقدمة المعتمدة تؤازر النحاة وتعضد رأيهم وتظهر لنا أنهم بنوا رأيهم على مارواه الرواة الثقات. فليت شعري من أين أتت دعوى تواتر هذه القراءة التي أنكر القراء أنفسهم نسبتها إلى نافع ونصوا على أنها غلط عليه (٢).

نعم قد يكون لقراءة "معائش" وجه تحمل عليه في العربية، تشبيه الأصلي بالزائد لكونه على صورته كما في مصائب والأصل: مصاوب، ومناثر والأصل: مناور. لكن هذا باب به الشذوذ والخروج عن الجادة والقياس (٣) فلا يعتمد أصلاً في قاعدة بناءً على رواية لم تثبت صحتها ولا نسبتها إلى صاحبها لدى أحدٍ من المتقدمين. وتلقفها بعض المتأخرين ودافع عنها بسيف القراءة والتواتر وفصاحة الرواة وأمانتهم، والمتقدمون من ذلك كله براء، بل كانوا أشد حرصاً على التحري والتأكد من صحة الرواية أو غلطها ومن صحة نسبتها إلى قارئها.

لقد كان موقف النحاة الذين رفضوا هذه القراءة - ومنهم

(١) المسوط: ٢٠٧.

(٢) انظر الإتحاف ٢٦٤ - تفسير القرطبي ٧: ١٦٧.

(٣) حاشية الحفاجي ٤: ١٥٣.

ابن يعيش - منسجما تمام الانسجام مع ماروي عن القراء من شذوذ هذه القراءة وعدم صحة نسبتها إلى نافع أو ابن عامر ومن اتهمهم خارجة ابن مصعب بالغلط على نافع . بل إن بعض كتب القراءات نكبت عن ذكرها جانبا وتجاهلتها^(١) .

وقد دافع أبو حيان عن هذه القراءة ، وهاجم نخاة البصرة ، ومع أنه قرر أن الجمهور قرأها " معايش " وذكر أن رواية " معائش " وردت فقط عن نافع في رواية خارجة عنه ، ونسبت في رواية لابن عامر ، وذكر أبو حيان أنها نسبت إلى الأعرج وزيد بن علي والأعمش ...^(٢) وراح يدافع عنها وكأنها الرواية الوحيدة التي وردت عن نافع وابن عامر .. وكان المهم لديه ليس أن يتأكد من صحة الرواية بقدر ما المهم لديه أن يهاجم نخاة البصرة ليقول : إنه ليس متعبدا بأقوالهم . ولو كان أبو حيان منصفاً لنظر في ضعف هذه الرواية عن نافع وابن عامر قبل أن يتهم على النخاة ، لأن هؤلاء النخاة وضعوا قواعدهم على الأعم والأكثر لا على الأقل والنادر والشاذ ، مع أنه هو نفسه ينزه القرآن الكريم أن يحمل على النادر^(٣) . ولم يقتصر أبو حيان على ذلك من مهاجمته للنخاة ، بل راح يموه على قراء تفسيره بقصة فصاحة ابن عامر وروايته القرآن عن عثمان بن عفان مع أنه لأحد يماري في ذلك ، ولكن هل كانت القراءة المذكورة قراءة ابن عامر ؟ لقد كان الأحرى به أن يأخذ بالرواية الموثقة التي وردت عن ابن عامر والتي ذكرتها عنه

(١) النشر ٢ : ٢٥٨ .

(٢) البحر المحيط ٤ : ٢٧١ .

(٣) البحر المحيط ٣ : ١٢٣ .

كتب القراءات ووثقتها وربما لم تذكر غيرها . وإذا كانت "ظاهرة" أبي حيان قد أثرت في موقفه تجاه بعض القراءات في تفسيره ، فإنها كانت جديرة ههنا أن تأخذ بيده إلى تدقيق صحة الروايات قبل أن يصب على النحاة جام غضبه ليؤازر قراءة لم تثبت نسبتها إلى الذين نسبت إليهم ، حتى إن ابن مجاهد الذي يعترف أبو حيان بأنه المرجوع إليه في باب القراءات لم يثبت شيئاً من ذلك ^(١) فلم لم يجعله عمدته في توثيق هذه القراءة ؟ ! .

إن موقف ابن يعيش ورفضه لهذه القراءات لا يتناقض مع ما ذكره سابقاً من أنه لاسبيل إلى رد نقل الثقة ^(٢) ، وذلك لأن هذه القراءة كما قدمنا لم تثبت نسبتها حتى إلى قارئها ، ففقدت عنصر التوثيق ، فكان موقفه أشد انسجاماً من الوجهة المنطقية من موقف أبي حيان . ولم يفت ابن يعيش أن يذكر وجهها لقبول "معائش" أتى به معللاً نقلاً عن الجوهري دون أن يقحم القراء والروايات والمفسرين في الموضوع .

وفي مبحث اللامات اعترض قراءة للكسائي وضعفها . فهو يرى أنه لا يجوز إسكان لام الأمر بعد (ثم) " فأما قراءة الكسائي : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ ^(٣) ﴿ ثُمَّ لِيَقْطَعْ ﴾ ^(٤) فضعيفة عند أصحابنا ، لأن ثم حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه ، فلو أسكنت ما بعده من اللام لكنت إذا وقفت عليه تبتدئ بساكن

(١) المرجع السابق ٣ : ١٢٣ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٧٣ .

(٣) سورة الحج : ٢٢/٢٩ وانظر كتاب السبعة ٤٣٤ .

(٤) سورة الحج : ٢٢/١٥ وانظر كتاب السبعة ٤٣٤ .

ودلك لا يجوز " (١) .

ولو عدنا إلى سر الصناعة لوجدنا أن ابن يعيش قد اقتبس كل كلامه ههنا منه بتصرف يسير ، فابن جني يرى " أن تسكين اللام بعد ثم كما في قراءة الكسائي غير جائز بإجماع ، فمن هنا دفعه أصحابنا واستنكروه فلم يجيزوه " كما يقول . وقد حاور ابن جني أستاذه الفارسي طمعا في إبداء رأي ما في جواز هذه القراءة ، فما كان من الفارسي إلا المنع . (٢)

وقراءة الكسائي هذه هي قراءة عاصم وحمزة ، قال ابن مجاهد: إن هؤلاء قرؤوا لام الأمر التي في كل القرآن إذا كان قبلها واو أو فاء أو ثم ساكنة . وذكر ابن مجاهد أن هذه القراءة وردت عن نافع في إحدى الروايات عنه (٣) .

ولم يناقش ابن يعيش منع أولئك الأصحاب لهذه القراءة واكتفى بتبني رأيهم ، مع أن في الأمر متسعا للنقاش فيما أرى .

وفد يذكر ابن يعيش قراءتين فيقبل إحداهما ، ويجرح الثانية وينعتها بالضعف . فقد ذكر الآية ﴿وقالت اليهود عزيز ابن الله﴾ (٤) فقد قرئ " عزيز " بالتنوين (٥) وبغير التنوين (٦) ، فمن نون جعله مبتدأ ، وابن الله الخبر حكاية عن مقال اليهود . ومن

(١) شرح المفصل : ٩ : ٢٤ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١ : ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(٣) كتاب السبعة ٤٣٤ وانظر المبسوط : ٣٠٦ والنشر ٢ : ٣١٣ .

(٤) سورة التوبة : ٣٠/٩ .

(٥) هي قراءة ورش . غيث النفع ١٢١ .

(٦) هي قراءة ابن عامر وابن كثير وحمزة ونافع وأبي عمرو .. وانظر البحر ٢ : ٣١ . والسبعة : ٣١٣ .

حذف التنوين منه جعله وصفا ، وقدر مبتدأ محذوفا تقديره : هو عزير بن الله . فيكون (هو) مبتدأ و (عزير) الخبر ، وابن الله صفة . وهذا فيه ضعف لأن (عُزَيْرًا) لم يتقدم له ذكر فيكتنى عنه ، والأشبه أن يكون أيضاً خبراً إلا أنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة ، وله نظائر نحو قوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ (١) بحذف التنوين من أحد . ومنه ما رواه أبو العباس عن عمارة بن عقيل أنه قرأ ﴿ ولا الليل سابق النهار ﴾ (٢) بنصب النهار على إرادة التنوين .

وذكر ابن يعيش قراءة هي من الشهرة والذيعوم . بمكان ، ثم قبلها بضرب من التأويل لسبب معنوي اعتقادي محض . فقد ذكر في مبحث التعجب أن التعجب معنوي يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ، ويقل في العادة وجود مثله ، وذلك المعنى كالدهش والحيرة . ثم ذهب إلى أنه لا يصح التعجب من القديم سبحانه لأنه عالم لا يخفى عليه شيء .

فأما قراءة من قرأ ﴿ بل عجبنا ويسخرون ﴾ (٣) بضم التاء ، فتأوله على ردّ الضمير إلى النبي عليه الصلاة والسلام . أي : قل بل عجبنا ويسخرون . أو أنه أخرج مخرج العادة في استعمال المخلوقين تعظيماً لأمره وتفخيماً له (٤) .

(١) سورة الإخلاص : ١/١١٢ ، ٢ وكتاب السبعة " ٧٠١ وهذه القراءة هي من رواية هارون عن أبي عمرو .

(٢) سورة يس : ٤٠/٣٩ - وانظر البحر ٧ : ٣٣٨ ومعجم القراءات ٥ : ٢٠٩ .

(٣) سورة الصافات : ١٢/٣٧ .

(٤) شرح المفصل ٧ : ١٤٢ وانظر السبعة ٥٤٧ والقرطبي ٦٥ : ٦٩ والبحر ٧ : ٣٥٤ ، والإنحاف : ٤٤٩ .

ومما نحا به هذا النحو ولم يقبله إلا بعد تأويله قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع ، فقد قرر الشارح أن الغرض بالنحو أن ينحو المتكلم به كلام العرب ، وسبيل مايجيء من ذلك - أي مما خرج عن كلام العرب - أن يتأول ويحمل على الشذوذ ، فمن ذلك قوله تعالى في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع : ﴿ وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ﴾ ^(١) .

ذهب ابن يعيش ههنا إلى أن الجار والمجرور ليس هو نائب الفاعل ، وإنما نائب الفاعل مفعول به مضمرة في الفعل يعود على الطائر في قوله ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ و ﴿ كِتَابًا ﴾ منصوب على الحال ، والتقدير " ويخرج له يوم القيامة طائره . أي عمله - كتاباً - أي مكتوباً - وهو محذوف في قراءة الجماعة ﴿ وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا ﴾ أي ونخرج له طائره أي عمله كتاباً . ويؤيد ذلك قراءة يعقوب (وَيَخْرُجُ) أي ويخرج عمله كتاباً ^(٢) . فقد حمل قراءة أبي جعفر على الشذوذ ، ثم قبلها بضرب من التأويل ، واحتج لصحة هذا التأويل بقراءة يعقوب .

وقد كنا ذكرنا موقف الأخفش من قراءة حمزة والأعمش ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرَخِينَ ﴾ ^(٣) بكسر الياء المشددة فعرض ابن يعيش لهذه القراءة وقال : إنها قليلة النظير جداً على أنه لم يذهب مذهب

(١) سورة الإسراء : ١٧/١٣

(٢) شرح المفصل ٧٤٠٧ ، ٧٥ - البحر ٦ : ١٥ ، والنشر : ٣٣٩ .

(٣) سورة إبراهيم : ٢٢ .

لالتقاء الساكنين ليدلوا بذلك أن الحركة لالتقاء الساكنين لا للبناء، فلم يراعوا أصل حرف اللين فاعرفه ^(١) .

وفي مواضع نشتم رائحة تشي بجنوحه إلى رفض قراءة ما ، لكنه مايلبت أن يعود إلى تعليلها وقبولها . فقد ذهب إلى أننا نقول : بالغداة والعشي ولانقول بالغدوة والعشي ... إلا في قراءة ابن عامر: ﴿ واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغدوة والعشي ﴾ ^(٢) .

ثم عاد إلى تسويغ قراءة ابن عامر ، فذهب إلى أن " غدوة " كثر استعمالها ، ولكثرة الاستعمال أثر في التغيير ، ألا ترى أنهم قالوا : أيش ، والمراد أي شيء . قالوا : ويلمه ... فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال ^(٣) . وهذه القراءة ليست فقط لابن عامر وإنما قرأ بها غيره أيضا ^(٤) .

وذهب ابن يعيش إلى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ضعيف جداً ، ولم يصح نقله عن سيبويه ، وذكر أن ابن كيسان يرى جواز ذلك إذا جاز السكوت على الأول منهما . ثم ذكر قراءة ابن عامر ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ

(١) شرح المفصل ٣ : ٣٦ وانظر كتاب السبعة ٣٦٢ ومعاني الأخفش ٢ : ٣٧٥ ومعاني الفراء ٢ : ٧٥ والقرطبي ٩ : ٣٥٧ والبحر ٥ : ٤١٩ . وقد عزيت هذه القراءة أيضا إلى غير الأعمش وحزرة وانظر الإنحاف : ٣٢٦ .

(٢) سورة الكهف : ٢٨/١٨ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ١٠٢ .

(٤) انظر السبعة ٣٩٠ والبحر ٦ : ١١٩ ، والإنحاف : ٣٤٩ ومعجم القراءات ٣ : ٣٦٠ .

أولادهم شركائهم ﴿^(١)﴾ بنصب الأولاد وخفض الشركاء . وقال :
" فهذا فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول " ^(٢) فابن يعيش لم
يرض هذه القراءة وإن كان لم يعلق عليها ، لأن قوله السابق
(ضعيف جداً) يدل على عدم رضاه ، كما يدل على ذلك قوله
اللاحق معلقاً عما حكى عن الكسائي : " أخذته بأرى ألف درهم
" فقد قال : وهذا أفحش مما تقدم ، لأنه أدخل حرف الجر على
الفعل ، وفصل به بين الجار والمجرور . ولا يقاس على شيء من
ذلك .

وهذه القراءة مما تعاور النحاة القدح فيها ، فقد ذكر
البغدادى أن الفراء هو الذي فتح ابتداء باب القدح فيها ^(٣) وذكر
أن الفارسي رماها بالقبح وقال : لو عدل عنها كان أولى ، وأن أبا
عبيد قال : لأحب قراءة ابن عامر لما فيها من الاستكراه . واشتد
الزنجشيري في نقدها في " الكشف " حتى أن البغدادى عد كلام
الزنجشيري طعناً فيما يعتقده البغدادى من المتواتر ^(٤) .

ووصف ابن يعيش القراءة في الآية ﴿ مثلاً مابعوضة ﴾ ^(٥)
برفع بعوضة ، بأنها قبيحة جداً لحذف ما ليس بفضله ^(٦) ، يعني
حذف المبتدأ بعد (ما) الموصولية . وقال في موضع آخر إن هذا

(١) الأنعام : ١٣٧/٦ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٢٣ .

(٣) خزانة الأدب ط هارون ٤ : ٤٢٢ .

(٤) المرجع السابق وانظر الدفاع عن القرآن : ١٠٤ ومابعدا .

(٥) سورة البقرة : ٢٦/٢ .

(٦) شرح المفصل : ٢ : ٨٥ .

الحذف - يعني في الآية على هذه القراءة - ضعيف جداً^(١) . وهذه القراءة نسبت لقطرب ورؤبة والضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة^(٢) .

وقد ذكر قراءة نسبها إلى بني تميم واحتج بها شاهداً على رفع الاسم بعد إلا على البدلية ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾^(٣) فهم يجعلون اتباع الظن علمهم ومنه قول الشاعر :

وبلدة ليس لها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس^(٤)

جعل اليعافير (أنيس) ذلك المكان ، ومثله قول النابغة :

وقفت فيها أصيلاً نأناً نأناً

عيت جواباً وما بالربع من أحد

إلا الأوراي لأبى ما أينتها

والنؤي كالحوض بالظلمة الجليد^(٥)

فمن رفع الأوراي جعلها من (أحد) ذلك المكان ... ويرى ابن يعيش أن الوجه النصب وعليه أكثر الناس^(٦) .

ووصف قراءة سبعة بأنها لاحجة فيها لقلتها ورفض الاحتجاج بها . فقد ذهب في كلامه عن الضمير (أنا) إلى أن الضمير هو الألف - الهمزة - والنون ، وهذا رأي البصريين .

(١) شرح المفصل ٣ : ١٥٢ .

(٢) انظر المحاسب ١ : ٦٤ والقرطبي ١ : ٢٤٣ - البحر ١ : ١٢٣ ومختصر في شواذ القرآن ٤ :

(٣) سورة النساء : ١٥٧/٤ .

(٤) تقدم تخريجه ص ٣١٩ .

(٥) ديوان النابغة بشرح ابن السكيت ص ٢ : ٣ : ق ١ ، ب ٢ ، ٣ .

(٦) شرح المفصل ٢ : ٨٠ .

والألف الأخيرة إنما أتى بها في الوقف لبيان الحركة . وذكر رأي الكوفيين وهو أن (أنا) بكاملها هي الاسم . وكان من جملة ما احتجّ به الكوفيون قراءة نافع ﴿أنا أحيي﴾^(١) بإثبات ألف (أنا) في حال الوصل . قال ابن يعيش : ولا حجة في ذلك لقلته ، ولأن الأعم الأغلب سقوطها ، وبجاز القراءة على إجراء الوصل مجرى الوقف . وهو بالضرورة أشبه^(٢) . ونحن نعلم أنهم يعدّون القرآن الكريم ليس موضع ضرورة .

وهذا الموقف عينه هو موقف أبي علي في كتابه الحجة ، قال : وقد يجرون الوقف مجرى الوصل في ضرورة الشعر ، فيثبتون فيه ما حكمه أن يثبت في الوقف . وليس ذلك ما ينبغي أن يؤخذ في التنزيل ، لأنهم إنما يفعلون ذلك لتصحيح وزن أو قافية ، وذاتك لا يكونان في التنزيل^(٣) .

وقد يذكر طعن النحاة في قراءة ما ، ويدع ذلك دون تعليق ، فقد ذكر الزمخشري في المفصل قراءة (ولا الضالين)^(٤) وذكر أنها هرب من التقاء الساكنين . فذكر ابن يعيش أن هذه القراءة رويت عن أيوب السخّتياني . ثم ذكر سؤال الميرد للمازني أقيس ذلك فأجابه : لا ولا أقبله . ولم يعلق الشارح بشيء . لكن مارواه بعد عن أبي زيد يوحى بأنه يقبله وإن لم يصرح بذلك . فقد ذكر أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ : ﴿فيومئذ لا يسأل عن ذنبه

(١) سورة البقرة : ٢٥٨/٢ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٩٣ وانظر كتاب السبعة ١٨٨ - البحر ٢ : ٢٨٨ .

(٣) الحجة للقراء السبعة للفارسي ٢ : ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٤) الفاتحة : ٦/١ .

إِنْسُ وَلَا جَانَ ﴿١﴾ فظننته قد لحن ، حتى سمعت العرب تقول :
شأبة . ومن ذلك قول الشاعر :

وَبَعْدَ بِيَاضِ الشَّيْبِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ عَلَانِيَتِي حَتَّى اشْعَالَ بَهِيمُهَا ^(٢)

وقد يحتجون بقراءة شاذة فيقبلها ويعللها ، فقد ذكر
الزمخشري من الأسماء التي صححت شدوذاً : مَكْوَزَة وَمَزِيد وَمَرِيَم
وَمَدَّيْن وَمَشْوَرَة ... وقرئ : ﴿ لَثْوَبَة مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) فذكر
الشارح أن هذه قراءة قتادة وأبي السَّمَّال . وقال : إن القياس :
مثابة . وذكر عدة أسماء وردت على أصلها عن أبي زيد ، وعلل
ماورد بقوله : كأنهم أخرجوا بعض المعتل على أصله تنبيهاً عليه
ومحافظة على الأصول المغيرة ^(٤) .

وقد يحتج الزمخشري بالقراءة الشاذة فيؤيده الشارح ، ويحتج
بهذه القراءة في غير ما موضع فقد ذكر الزمخشري أنه قد جاء قليلاً
أن يؤمر الفاعل المخاطب بالحرف ، ومنه قراءة النبي صلى الله عليه
وسلم ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا ﴾ ^(٥) . فذكر ابن يعيش أن الأمر قد
يجيء على أصله شاذاً ، فمن ذلك القراءة المعزوة إلى النبي صلى الله
عليه وسلم وهو قوله تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا ﴾ وقرأ بها أيضاً
عثمان بن عفان وأبي بن كعب وأنس بن مالك ^(٦) . وقد قبلها

(١) سورة الرحمن : ٣٩/٥٥ وانظر المختص ١ : ٤٦ ، البحر : ١ : ٣٠ - القوطي ١ : ١٥١ .

(٢) في اللسان " شعل " ولم يعزه . وروايته مخالفة لما ورد هنا .

(٣) سورة البقرة : ١٠٣/٢ .

(٤) شرح المفصل ١٠ : ٨٥ ، ٨٦ ، وانظر شواذ ابن خالويه : ٨ .

(٥) سورة يونس : ٥٨/١٠ .

(٦) شرح المفصل ٧ : ٦١ .

الشارح واحتجّ بها مرتين قبل ورودها في نصّ الزمخشري^(١) .
وهذه القراءة ذكرها ابن خالويه في شواذه عن النبي صلى الله عليه
وسلم^(٢) ، وعن الكسائي في رواية زكريا بن وَرْدَان وعن يعقوب
... وذكرها ابن جني في المحتسب ، وكلام ابن يعيش مختصر من
المحتسب^(٣) .

ويذكر قراءة ما ولا يذكر قارئها فيقبلها إن حُمِلت نحوياً
على وجه ، وينعتها بالشذوذ إن حملت على وجه آخر ، فقد ذكر
أن بعضهم قرأ ﴿وقولوا للناس حسنى﴾^(٤) قال : فإن حُمِل على
الصفة كان شاذاً ، والجيد أن يحمل على المصدر لما ذكرناه من أن
المصدر يكون معرفة ونكرة^(٥) . وهذا القراءة ذكرت عن الحسن
والأخفش وأبي وطلحة بن مصرف .

هذه معظم وجوه القراءات التي عرض لها ابن يعيش بالمناقشة،
فقبل بعضاً وعلله ، وضعف آخر . وربما قبل ضرباً منها بعد التأويل
والتقدير .. لكن وجوه القراءات المتبقية وهي الأكثر والأغزر والتي
لم نعرض لها ، كانت مقبولة عند الشارح احتجّ بها وعلّل قسماً
منها ، وقد يعرض للقراءتين في الآية الواحدة فيقبلهما ويعللها معاً
أو يعلل إحداهما دون أن يعرض للقراءة الأخرى بنقد أو لقارئها
بتجريح . وهذا هو الغالب على موقفه من القراءات التي يحتج بها

(١) شرح المفصل ٤ : ٥٠ - ٧ : ٤٦ .

(٢) شواذ ابن خالويه : ٥٧ .

(٣) المحتسب ١ : ٣١٣ .

(٤) سورة البقرة : ٨٣/٢ .

(٥) شرح المفصل ٦ : ١٠٢ وانظر البحر المحيط ١ : ٣٨٥ والإنحاف : ١٦٩ .

سواء أوردت في المفصل أم في الشرح :

احتجّ مثلاً على إبدال الهمزة من الهاء بقراءة شاذة ، نسبها ابن خالويه إلى أبي السوار الغنوي وهي ﴿ هَيَّاكَ نَعْبِدُ وَهَيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾^(١) وأشار إلى كثرة مثل هذا الإبدال^(٢) .

ومن ذلك أنه ذكر أن صيغة (القيّام) تكون بمعنى القيوم ، واحتج على ذلك بقراءة نسبت إلى ابن مسعود وابن عمر وعلقمة والنخعي والأعمش وعمر وهي ﴿ الْحَيِّ الْقَيَّامُ ﴾^(٣) .

وفي مبحث الجموع ذكر أسماء الجمع وهي أسماء مفردة دالة على الجمع وليست بجمع على الحقيقة ، فذكر منها الجامل وهو القطيع من الإبل ، وذكر الباقر وهو جماعة البقر ، واحتجّ لذلك بقراءة ذكرت في الشواذ هي " إِنَّ الْبَاقِرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا " ^(٤) .

واحتج بقراءة الكسائي في تمثيله للرّوم ، وقد ميز ابن يعيش الرّوم عن الإشمام بعد أن أشار إلى أنّ بعضهم يعدونهما شيئاً واحداً . " فالإشمام هو تهيئة العضو للنطق بالحركة من غير صوت ، أما الرّوم فهو حركة خفيفة " ^(٥) وضرب مثلاً لذلك قراءة الكسائي بالرّوم ، وهو : أن يشرب الكسرة ههنا شيئاً من الضمة " : ﴿ وَإِذَا

(١) الفاتحة : ٤/١ . وسبق تخرجها .

(٢) شرح الملوكي ٢٨٢ وشرح المفصل ١٠ : ٤٢ . شواذ ابن خالويه : ١ .

(٣) سورة البقرة : ٢٥٥/٢ وآل عمران : ٢ وشرح المفصل ٦ : ١٢٧ والبحر ٢ : ٢٧٧ والقرطبي ٣ : ٢٧٢ .

(٤) سورة البقرة : ٧٠/٢ وانظر شرح الملوكي ٣٧٦ وشرح المفصل ٥ : ٧٨ وشواذ ابن خالويه : ٦ ، والبحر ١ : ٢٥٣ والقرطبي ١ : ٤٤٦ .

(٥) شرح المفصل ١٠ : ٧٤ .

قيل لهم ﴿ و ﴾ و ﴿ غيض الماء ﴾ و ﴿ حيل ﴾ و ﴿ وسيق الذين كفروا ﴾ ^(١) . وعلل هذه القراءة بقوله : " وذلك أنهم أرادوا نقل حركة العين إلى الفاء لما ذكرناه من إرادة إعلال الفعل والمحافظة على حركة الفاء الأصلية فلم يمكن الجمع بينهما ، فأشربوا ضمة الفاء شيئاً من الكسرة فصارت حركة بين حركتين بين الضمة والكسرة " ^(٢) .

وقد ذكر ابن يعيش التداخل بين وزني يفْعُل ويفْعِل : ينصُر ويضرب . وكان قد ذهب إلى أن القياس أن يكون مضارع غير المتعدي بضم العين نحو : سَكَّتْ يسكْتُ ، ومضارع المتعدي بكسرها نحو : ضرب يضرب . ثم قال : " إلا أنهما قد يتداخلان ، وربما تعاقبا على الفعل الواحد وذكر أنه قد قرئ : ﴿ يعكُف ﴾ بضم الكاف وكسرها و ﴿ يعرُش ﴾ بضم الراء وكسرها أيضاً ^(٣) وهو بهذا يشير إلى قراءتين سَبْعَتَيْنِ ويقبلهما تسليماً ، ولا يرجح إحداهما على الأخرى ^(٤) .

وقد يذكر قراءة هي مما ورد في الشواذ فيسوي في المعنى بينها وبين قراءة سبعية مشهورة ، فإنه عرض لقراءة ابن مسعود ﴿ وفوق كل ذي عالم عليم ﴾ ^(٥) وهي مما ذكره ابن جني في المحتسب وابن خالويه في شواذه . فعللها ورأى أن الأشبه بالقياس أن يكون العالم

(١) الآيات على التوالي: البقرة: ١١/٢ - هود: ٤٤/١١ - مباء: ٤٥/٣٤ - الزمر: ٧١/٢٩ .

(٢) شرح المفصل ١٠ : ٧٤ .

(٣) سورة الأعراف: ١٣٧/٧ ، ١٣٨ وانظر كتاب السبعة ٢٩٢ والقرطبي ٧ : ٢٧٣

والبحر ٤ : ٣٧٧ والإنحاف ٢٧٣ والميسوط : ٢٠٣ .

(٤) شرح المفصل ١٠ : ٧٤ .

(٥) سورة يوسف: ٧٦/١٢ .

ههنا مصدرا كالفالج والباطل ، فكأنه قال : " وفوق كل ذي علم
عليم " فالقراءتان في المعنى سواء . ويجوز أن يكون على مذهب من
يرى زيادة ذي فيكون حاصله : ﴿ وفوق كل عالم عليم ﴾ ، ويجوز
أن يكون من إضافة المسمى إلى الاسم ، أي وفوق كل شخص
يسمى عالماً ، أو يقال له عالم .، عليم . وذلك على حد قول الشاعر

إليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء وألب

وكلام ابن يعيش ههنا كله مأخوذ من المحتسب . وقد رأينا
أنه لم يعرض لقراءة ابن مسعود بمدح ولا ذم وإنما ساوى بينها وبين
السبعة (١) .

واحتج بقراءة شاذة نسبها ابن جني في المحتسب إلى الأعمش ،
وابن خالويه في شواذه إلى ابن مسعود وهي قوله تعالى ﴿ وهذا بعلي
شيخ ﴾ (٢) برفع " شيخ " احتج بها على تعدد الخبر . وقد نسبت
هذه القراءة إلى المطوعي وأبي ، وناقشها ابن جني مناقشة مطولة في
المحتسب ، لكن ابن يعيش اكتفى بالوشل ، ولم يعرض لذكر
الوجوه المختلفة في رفع " شيخ " (٣) .

وقد يأتي بقراءة يحتمل إعرابها أكثر من توجيه ، فيذهب إلى

(١) شرح المفصل ١ : ٥٣ ، ٣ : ١٣ والمحتسب ١ : ٣٤٦ ، ٣٤٧ وشواذ ابن خالويه : ٦٥ ،
والبحر المحيط ٥ : ٣٣٣ .

والبيت المذكور بيت مشهور للكثير بن زيد وهو في شرح الماشميات ص : ٣٩ .

(٢) سورة هود : ٧٢ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ٣ : ٣٦٤ وشواذ ابن خالويه : ٦٠ والبحر ٥ : ٢٤٤
والقرطبي ٩ : ٧٠ ومعاني الأخفش ٢ : ٣٥٦ ومعاني الفراء ٢ : ٢٣ والإتحاف ٩ : ٢٠٩ .

وجه تدعّمه قراءة أخرى للآية نفسها . ففي مبحث الحال ذكر الآية ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(١) فجعل جملة " حصرت " حالة على تقدير " قد " . وقال : يؤيد ذلك قراءة من قرأ " حصرة " بالنصب وهي قراءة نسبها ابن مهران إلى يعقوب وحده ، وذكرت في معاني الأخفش ولم تعز فيه إلى قارئ بعينه^(٢) . وذكر ابن يعيش مذهب الأخفش والكوفيين في جواز مجيء الماضي حالا سواء أكانت معه (قد) أو لم تكن^(٣) . ومن الجدير بالذكر أن الفارسي نقل في البغديات عن المسائل الكبير للأخفش قولاً آخر يجعل فيه جملة (حصرت) صفة لموصوف محذوف : أو جاؤوكم قوم حصرت صدورهم^(٤) .

واحتج في مبحث الترخيم بقراءة نسبها ابن جني في المحتسب إلى علي بن أبي طالب وابن مسعود ويحيى والأعمش ﴿وَنَادُوا يَامَالَ لِيَقْضَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٥) . وقد خرج تعليق ابن يعيش على هذه الآية مخرج النادرة ، فزعم أن أحدهم سمع قارئاً يقرأ هذه الآية بالتخيم فقال : ما أشغل أهل النار عن الترخيم^(٦) . وكان ابن جني قد علل هذه القراءة تعليلاً يناسب ما فيه أهل النار من انشغال بأنفسهم عن الترخيم .

واحتجّ ابن يعيش بقراءة ابن مسعود على إجراء مصدر التنزيل

(١) سورة النساء : ٩٠/٤ .

(٢) انظر المبسوط : ١٨٠ والنشر : ٢ : ٢٤٢ . ومعاني الأخفش ١ : ٢٤٤ .

(٣) شرح المفصل : ٢ : ٦٧ .

(٤) المسائل البغديات : ٢٤٥ .

(٥) سورة الزخرف : ٧٧/٤٣ .

(٦) شرح المفصل : ٢ : ٢٢ .

على أنزل في قراءته إذ قرأ ﴿وأنزل الملائكة تنزيلاً﴾^(١) لأن معنى أنزل ونزل واحد ، ونسبت هذه القراءة أيضاً إلى أبي رجاء . وقراءة الجماعة ﴿ونزل الملائكة تنزيلاً﴾^(٢) .

واحتج أيضاً بقراءة ابن عامر ليستدل بها على شبه الجملة الفعلية بالجملة الأسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل . قال الله تعالى في قراءة ابن عامر : ﴿ولاتتبعان سبيل الذين لا يعلمون﴾^(٣) بتخفيف نون (تبعان) وكسرها . "فقوله (لاتتبعان) في موضع الحال ، فهو مرفوع والنون علامة الرفع ، وليس بنهي لثبوت النون فيه . ولاتكون نون التأكيد لأن نون التأكيد الخفيفة لاتدخل فعل الاثنين عندنا . والتقدير فاستقيما غير متبعين^(٤) .

فهذه قراءة انفرد بها من السبعة ابن عامر ، وقد قبلها ابن يعيش وعللها على الرغم من "أن القراءة بالنون المشددة هو الاختيار لصحته في المعنى والإعراب ولأن الجماعة عليه"^(٥) .

وقد كثر ذكر القراءات في مبحث الإدغام ، وقبل ابن يعيش معظمها ، وقدم لها تعليقات صوتية تدل على طول باعه في معرفة الأصوات وصفاتها ومخارجها . وأكثر من ذكر قراءات أبي عمرو ابن العلاء لأن أبا عمرو هو صاحب الإدغام الكبير كما تقدم النص

(١) سورة الفرقان : ٢٥/٢٥ .

(٢) شرح المفصل ١ : ١١١ وانظر البحر ٦ : ٤٩٤ - القرطبي ١٣ : ٢٤ .

(٣) سورة يونس : ٨٩/١٠ .

(٤) شرح المفصل ٩ : ٣٨ ، ٣٩ .

(٥) الكشف : ١ ٥٢٢٢ وانظر كتاب السبعة ٣٢٩ وكتاب سيويه ٢ : ١٧٢ والبحر ٥ :

١٨٧ ، والقرطبي ٨ : ٣٧٦ .

على ذلك . ولم يعترض على إدغام أبي عمرو إلا في مواضع محدودة.

فقد قبل قراءة أبي عمرو وحمزة شاهداً على إدغام التاء والطاء في الآية ﴿بيت طائفة﴾^(١) وعلّق على إدغام أبي عمرو الشين في السين في قوله تعالى ﴿إلى ذي العرش سيلاً﴾^(٢) والسين والشين في قوله تعالى ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾^(٣) لأنهما متواخيتان في الهمس والرخاوة ، وعلّق الشارح بقوله : " وليس هذا مذهب البصريين لأن للشين فضل استطالة في التفشي وزيادة صوت على السين ^(٤)

وذكر أنّ الضاد لا تُدغم إلا في مثلها ، وذكر قراءة أبي عمرو رواية عن أبي شعيب السوسي عن اليزيدي أن أبا عمرو أدغمها في الشين في قوله تعالى ﴿لبعض شأنهم﴾^(٥) وقد تقدم القول في حملها على الاختلاس لا على الإدغام .

(١) سورة النساء : ٨١/٤ وانظر الإتحاف ٢٢٨ والقرطبي ٥ : ٢٨٩ وكتاب السبعة ٢٣٥

والكشاف ١ : ٤١٨ ومعجم القراءات ٢ : ١٤٨ وأثر القراءات في الأصوات : ١٣٩ .

(٢) سورة الإسراء : ٤٢/١٧ وانظر غيث النفع ١٦١ وقال : ولم يقع في القرآن إدغام شين في سين إلا في هذا وعلله بقوله : من أجل زيادة الشين بالتفشي . ومعجم القراءات ٣ : ٣٢٤ .

(٣) سورة مريم : ٤/١٩ وانظر الكشاف ٣ : ٣ والفخر الرازي ٢١ : ١٨٠ ومختصر في شواذ القرآن : ٨٣ ومعجم القراءات ٤ : ٣٠ .

(٤) شرح المفصل ١٠ : ١٣٩ .

(٥) سورة النور : ٦٢/٢٤ وانظر غيث النفع ١٩٣ .

وبمثل هذا عامل ابن يعيش مارواه ابن جبير^(١) عن اليزيدي
من إدغام الضاد في الذال من قوله عز وجل ﴿لَكُمْ الْأَرْضُ
ذُلُولًا﴾^(٢) فحمل الشارح مثل هذا الإدغام على الإخفاء واحتلاس
الحركة لا على الإدغام^(٣).

وذكر ضرورياً انفرد بها بعض القراء وقبلها ولم يعلق عليها ،
فقد ذكر أن حمزة والكسائي اتفقا على إدغام لام بل وهل في التاء
والتاء والسين في جميع القرآن فقراً : ﴿بَتَوَثُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾^(٤) =
بل تَوَثُّونَ . و "هثوب" ^(٥) = هل ثوب و "بسّولت" ^(٦) بل
سولت وقرأ الكسائي وحده بإدغام لام بل وهل في الطاء والضاد
والزاي والظاء والنون ، وقرأ ﴿بل طبع﴾^(٧) و ﴿بل ضلّوا﴾^(٨)
و ﴿بل زين للذين كفروا﴾^(٩) و ﴿بل ظننتم أن لن ينقلبَ
الرسول﴾^(١٠) و : ﴿بل نتبع ما ألفينا﴾^(١١)
و ﴿من يفعل ذلك﴾^(١٢) فابن يعيش فيما يبدو قبل جمع هذه
القراءات وأقرها^(١٣).

(١) في الأصل ابن صقر ، والتصحيح عن الإدغام الكبير ، نسخة العلامة النفاخ .

(٢) سورة الملك : ١٥/٦٧ .

(٣) شرح المفصل ١٠ : ١٤٠ .

(٤) سورة الأعلى : ١٦/٨٧ .

(٥) سورة المطففين : ٣٦/٨٣ .

(٦) سورة يوسف : ١٨/١٢ .

(٧) سورة النساء : ١٥٥/٤ .

(٨) سورة الأحقاف : ٢٨/٤٦ .

(٩) سورة الرعد : ٣٣/١٣ .

(١٠) سورة الفتح : ١٢/٤٨ .

(١١) سورة البقرة : ١٧/٢ .

(١٢) سورة الفرقان : ٨٦/٢٥ .

(١٣) شرح المفصل ١٠ : ١٤٢ ، ١٤٣ .

وقد عرض للخلاف في إدغام الراء في اللام ، فذكر مذهب
سيبويه والبصريين في عدم جواز إدغام الراء في اللام ، وقال : لم
يخالف سيبويه أحد من البصريين في ذلك إلا ماروي عن يعقوب
الحضرمي أنه كان يدغم الراء في اللام في قوله عز وجل : ﴿ يَغْفِرُ
لَكُمْ ﴾ ^(١) . ثم ذكر حكاية عن ابن مجاهد أن أبا عمرو كان يدغم
الراء في اللام سواء أكانت الراء ساكنة أم متحركة ، فالساكنة نحو
قوله تعالى : ﴿ فَاغْفِرْ لَنَا ﴾ ^(٢) وقوله ﴿ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ ^(٣) و ﴿
يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ ^(٤) والمتحركة في قوله : ﴿ سَخَّرَ
لَكُمْ ﴾ ^(٥) و ﴿ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ ^(٦) ثم ذكر إجازة الكسائي
والفراء إدغام الراء واللام ، وذكر " أن الحجة في ذلك أن الراء إذا
أدغمت في اللام صارت لاما ، ولفظ اللام أسهل وأخف من أن
تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام . وهي مقاربة للفظ الراء ، فيصير
كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد .

ويبدو أنه قبل على نحو ما هذا الإدغام وذلك التعليل ، ولكنه
أوما في النهاية إلى أن ذلك انتهى في قراءة أبي عمرو فقط . وذكر
قول أبي بكر بن مجاهد : " لم يقرأ بذلك أحد علمناه بعد أبي
عمرو سواه ^(٧) .

(١) سورة الأحقاف : ٣١/٤٦ وغيرها .

(٢) سورة آل عمران ١٦/٣ وغيرها .

(٣) آل عمران : ١٥٩/٣ .

(٤) آل عمران : ٣١/٣ .

(٥) سورة إبراهيم : ٣٢/١٤ وغيرها .

(٦) سورة هود : ٧٨/١١ .

(٧) شرح المفصل ١٠ : ١٤٣ والقراءات المشار إليها ههنا لا يذكرها علماء القراءات في باب
فرش الحروف وإنما يشيرون إليها في مبحث الإدغام الصغير والإدغام الكبير انظر النشر ٢ :
٢ وما بعدها وكتاب السبعة ١١٣ وما بعدها .

وأظن أن ماقدمنا أصبح وافياً شافياً في تصوير موقف ابن يعيش من القراءات ، إنه موقف النحوي البصري المتأخر ، والمتمسك بأصول مذهبه ، وقد خمدت العصبية ، وهمدت الحدة ، فمال إلى الاعتدال والهدوء ، وتمسك بأصوله من غير رفض مطلق لآراء الآخرين ، فللكسائي مكان وللغراء مثله وحتى لابن كيسان ، لكن " كتاب سيبويه " تبقى له الصدارة ، وآراء البصريين لها الأفضلية ولها الحجة والبرهان .

وابن يعيش وإن وافق على تضعيف بعض القراءات فإنه لم يذهب مذهب المبرد في الطعن بها ، ولا مذهب الزمخشري في الخط من شأن بعضها ، ولم يذكر أحداً من القراء بالزراية والانتقاص . وماذكر في كتابه من أن نافعاً لم يكن يدري ماالعربية ، جاء عرضاً ، وربما ساقه إليه اتساعه في النقل ، وقد تقدّم أن هذا الكلام هو كلام المازني في نافع . ولم يصرح الشارح بعدم تواتر السبع وغيرها كما فعل الاسترابادي ، ولكن مواقفه من القراءات تشي بأنه كان يرى هذا ، شأنه شأن العلامة الأسترابادي .

وبعد كل ماتقدّم فإن القرآن الكريم بقراءاته يبقى مصدراً جليلاً وأساسياً لابن يعيش ، عوّل عليه واعتمده ، واستمد منه واستشهد به واستفتاه في مسائله ، واستنطقه في قضاياها ، وكانت آياته الكريمة تتلأل في كل صفحة من صفحات شرحه ، وفي كل سطر من سطورهما ، ولاسيما أنه كان قد أحكمه قراءة ودرسا وتدبراً ، فأياته مستحضرة ماثلة في الذهن ، ومعانيه في حباله الخاطر والفكر لاتندّ عنها . فلا عجب أن كان أعلى مصادر السماع وأعزّها ، وأغلاها وأهمها ، لالدى ابن يعيش فقط بل لدى النحاة قاطبة ، فإذا رموا فإنما به يرمون وعنه ينافحون ، وعن فصاحته

بفصاحته يجالدون . وإني لأجلّ النحاة - خدمة القرآن الكريم -
أن يُلَزَّوْا مع المستشرقين في قَرَن ، فَيُتَّهَمُوا بالتهجم على القرآن ،
وَيُنْعَتُوا بأنهم طُغاة ، وهم الذين كان همهم وسدْمُهم في نحوهم أن
يدرسوا النص القرآني ويستنطقوه ويستنبطوا قواعده ، وكان منهم
القراء والحفاظ ، فهم لا يقلُّون غَيْرَةً على النص القرآني من أي
منافع غيور ، ولعل غيرتهم وحرصهم على سلامة النص القرآني
هي التي دفعت ببعضهم إلى الطعن في بعض القراءات لا في القرآن ،
تنزه القرآن عن ذلك ، وجلّ النحاة أن ينزلوا إلى هذا الدُّرك .
ولكنها - وحسب تعبير العلامة محمود محمد شاكر - شهوة القول
وهي ليست حسنة بل قبيحة .

الحديث النبوي :

كان بالإمكان تجاوز مبحث الاحتجاج بالحديث النبويّ
الشريف لدن كلامنا عن السماع ، لأنَّ مسألة الاحتجاج بالحديث
لم تكن مطروحة على نحو نظري لدى النحاة ولم يلتفتوا إليها ، مع
أنهم كانوا يحتجّون بالحديث ولكن بمقدار وعلى نُدرة . فسيبويه
احتجّ بالحديث في عشرة مواضع ^(١) ، أما المبرد فإنه أكثر من
الاحتجاج بالحديث على قضايا لغوية وبلاغية في كتابه الكامل ^(٢) ،
واحتجّ فيه بالحديث فيما يقرب من أربعين ومائة موضع ، ولكنّ

(١) كتاب سيبويه ١ : ٧٣ ، ١٣٠ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢٣٢ ، ٢٥٧ ، ٣٥٦ ، و ٢ : ٣٥ ،
٤٠ ، ٢٥٩ . وذكر أستاذنا العلامة النفاخ ستة أحاديث في فهرسه لشواهد سيبويه : ٥٧ ،
٥٨ ثم دلني على حديثين آخرين هما : " لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة " ٢ : ٢٠ و " إن
الله ينهاكم عن قبل وقال " ٢ : ٥٣ ثم وقعت على التاسع في أثناء عملي في الفصل وهو "
الناس مجزيون بأعمالهم .. " سيبويه ١٢ : ١٣٠ و وقعت على العاشر في فهرس محقق سيبويه
الأستاذ عبد السلام هارون وهو " فيها ونعمت " ٢ : ٢٥٩ .

(٢) انظر فهرس الكامل : ٩٦ ، وما بعدها .

احتجاجة بالحديث في كتابه المقتضب كان محدوداً ، وربما لم يجاوز عشرة مواضع ^(١) . وأقلّ منه استشهاداً بالحديث كان ابن السراج الذي احتجّ بثلاثة أحاديث في أربعة مواضع ^(٢) ، أما الفارسي فإنّ استشهاده بالحديث يختلف كثرة وقلّة من كتاب إلى آخر ، ففي الإيضاح العضدي احتجّ بحديث واحد ^(٣) وكذلك في المسائل المنثورة ^(٤) بينما نجده يحتجّ بأحد عشر حديثاً في المسائل الحليّات ^(٥) وبسبعة أحاديث في " العضديات " ^(٦) وبخمسة أحاديث في المسائل البصريّات ^(٧) ، وبثلاثة في المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات ^(٨) ، ونجد ابن جني أكثر احتجاجاً بالحديث الشريف واستئناساً به من شيخه ^(٩) ، وذهبت الدكتورة خديجة الحديثي إلى أنّ " ابن جني أول من أكثر من الاحتجاج بالحديث كثرة فاقت مَنْ "

(١) انظر المقتضب ١ : ٣٤ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، و ٢ : ١٨٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٨ ، و ٣ : ٢٥٠ و ٤ : ٢٥٤ ، ٣١١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ وانظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٨٨ وما بعدها .

(٢) الأصول ١ : ١٣١ ، ٢٧٢ ، ٤٠١ ، و ٢ : ٤٤ .

(٣) الإيضاح : ١٠١ .

(٤) المسائل المنثورة : ٥١ .

(٥) المسائل الحليّات : ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، (٢) ٣٠ ، (٢) ٦٢ ، ٦٤ ، ٩٩ ، ٢٧٦ ، ٣٠٤ .

(٦) المسائل العضديات : ١٢ ، ١٥ / ٥٦ ، ١٤٦ ، ١٨٧ ، ٢١٦ .

(٧) المسائل البصريّات : ٢٧٠ ، ٢٨٣ ، ٣٧٨ ، ٧٤٢ ، ٧٦٤ .

(٨) المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات ٢٥٤ ، ٤١٦ ، ٤٩٨ .

(٩) انظر على سبيل المثال كتاب المختص ١ : ٨٨ ، ١٨٦ ، ٣٤٢ ، و ٢ : ١٦ ، ٣٣ ، ٣٤ ،

٤٣ ، ٤٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ٢٠٤ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، والنصف ١ :

٦١ ، ١٣٤ ، ٣٨٩ ، و ٢ : ١٨٣ ، ٣٢٦ ، و ٣ : ١٠ ، ١١ ، والخصائص ١ : ٢٥ ،

٢٥١ ، و ٣ : ٧٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، و كتاب الدكتورة خديجة موقف النحاة : ١٣٦

وما بعدها و كتاب ابن جني النحوي ١٣١ وما بعدها .

تقدمه ، ووصلت إلى أكثر من أربعة أضعاف الأحاديث التي احتجّ بها أبو عليّ الفارسي " (١) . ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه الأحاديث يرد في كتب النحاة وكأنه من كلام العرب ، فسيبويه لم يصرح بأي حديث ، وإنما يرد الحديث عرضاً شأنه شأن أي قول من أقوال العرب . وهذه الأحاديث التي وردت لدى النحاة لم تكن محور اهتمامهم ، ولا عقدوا حولها بحوثهم ولا بنوا عليها قواعد ولا ضوابط ، ولم يكن هذا استهانة منهم بها ، ولا استصغاراً منهم لشأن الحديث ، ولكن رواية الحديث ورواته أحاط بهم من الملابس ما أخرجهم بادئ ذي بدء خارج دائرة الاحتجاج النحوي إلا ماندر، وفي إطار هذه الندرة كان الاحتجاج ، والقدامى لم يثيروا هذه القضية ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث، وبالتالي لم يصرّحوا برفض الاحتجاج به " (٢) . ولذلك أشرنا إلى أنه كان بالإمكان تجاوز هذا المبحث لانعدام تأثيره في النحو ، ولكن المتأخرين أثاروا هذه القضية ، ثم اهتم بها المعاصرون نظرياً وتطبيقياً، ومنهم من ناقشها بحماسة واندفاع . ولما كان الزمخشري من الذين احتجوا بالحديث كما احتج به متقدمو النحاة، وتابعه الشارح فاحتجّ بأحاديث أخر زيادة عما أورده الزمخشري ، فإنه بات من اللازم أن نقف عند هذا المبحث لنوفيه حقه من النظر والبحث .

لاخلاف في فصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل جلّت فصاحته أن توضع موضع الشك ، وجلّ بيانه أن يُثار حوله جدال . وقد امتلأت معاجم المتقدمين بأحاديثه تحتجّ بها في اللغة ، وأفردت لمفردات أحاديثه وغريبها المعجمات الخاصة ، أما كتب

(١) موقف النحاة : ١٤٨ .

(٢) الحديث النبوي في النحو العربي : ١١٠ .

النحاة فإنها اقتبست من أحاديثه القليل ، والأحاديث المحتجّ بها في النحو إنما هي قلة نادرة بالقياس إلى ما احتجّوا به من آيات القرآن الكريم وأشعار العرب وكلامهم ولم يؤثر عن أحد من المتقدمين أنه رفض الاحتجاج بالحديث ، ولم تكن هذه المسألة - كما أشرنا - موضع بحث حتى جاء ابن الضائع أبو الحسن علي بن محمد (ت ٦٨٠هـ) فأثار هذه القضية عندما صرّح في شرحه للجمل أنه " قد تبين في أصول الفقه أنه يجوز نقل الحديث بالمعنى وعليه حُذِّق العلماء ، فهذا هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث ، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه من المقطوع به أنه أفصح العرب " (١) وتابع أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) إثارة هذه القضية عندما زعم في معرض مناقشته آراء ابن مالك في " شرح التسهيل " ورده عليه ، أن النحاة المتقدمين لم يحتجوا بالحديث ، وأخذ على ابن مالك احتجاجه بالحديث ، وزعم أنه أول من لهج بالاحتجاج بالحديث قال : " قد لهج هذا المصنف - أي ابن مالك - في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث من إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه ، ومارأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل " (٢) .

وعلل أبو حيان ما اعتقده من سبب لانصراف النحاة عن الاحتجاج بالحديث بأمرين هما : جواز نقل الحديث بالمعنى ،

(١) النحاة والحديث النبوي نقلاً عن شرح الجمل لابن الضائع ، مخطوط دار الكتب المصرية ق ٧٢ وانظر خزانة الأدب ١ : ١٠ .

(٢) موقف النحاة : ١٨ نقلاً عن شرح التسهيل . وانظر الخزانة ١ : ١٠ .

والثاني : وقوع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث . ويمكننا ههنا أن نثبت نصّ أبي حيان بتمامه لأهميته في هذا الباب قال : " وقد جرى الكلام في ذلك - أي سبب عدم الاحتجاج بالحديث - مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال : إنما تنكبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية به ، وإنما كان كذلك لأمرين :

أحدهما : أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى ، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فقال فيه لفظاً واحداً ، فنقل بأنواع من الألفاظ ، بحيث يجزم الإنسان بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل بتلك الألفاظ ، نحو ما روي من قوله عليه السلام " زوّجْتُكِهَا بما معك من القرآن " و " ملّكتُكِهَا بما معك " وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة ، فنعلم قطعاً أنه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لانجزم بأنه قال بعضها ، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف إذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى ، ولم يأتوا بلفظه صلى الله عليه وسلم ، إذا المعنى هو المطلوب مع تقادم السماع وعدم ضبطه في الكتابة والاتكال على الحفظ . فالضابط منهم من ضبط المعنى ، أما ضبط اللفظ فبعيد جداً ، لاسيما في الأحاديث الطوال التي لم يسمعها الراوي إلا مرة واحدة ، ولم تملّ عليه فيكتبها . وقد قال سفيان الثوريّ فيما نقل عنه : " إن قلت لكم إنني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى " ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم يروون بالمعنى .

الأمر الثاني : أنه وقع اللحن فيما روي من الحديث ، لأنّ

كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولاتعلموا لسان العرب إلا بصناعة النحو ، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك ، ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب . ونعلم قطعياً من غير شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس ، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأجزها . وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله له ذلك من غير معلم إنساني ولا ملقن لها من أهلها ، كحديثه عليه السلام مع النمر بن تولب ومع الوافدين عليه من غير أهل لغته ، والله درّ أبي عبد الله بن الأعرابي - رحمه الله - فإنه مرّ على قوم من الزنادقة وهم يتطلبون - على زعمهم - في القرآن لحناً فقال لهم : ويلكم ، هبكم شككتم في كونه نبياً ، أتشكون في كونه عربياً ؟ " (١) .

وكلام أبي حيان هذا فيه نظر ، ولن أقف عنده لأنه لا غرض لنا به ، إلا من حيث أنه أثار هذه القضية ، وبيّن أسباب عدم الاحتجاج بالحديث ، وانقسم العلماء بعد إثارة القضية إلى ثلاثة أقسام : فكان هناك المجوزون الذين يجيزون الاحتجاج بالحديث . يأخذون على المتقدمين إهمالهم ذلك ، ويردّون على المانعين أسبابهم . وكان هناك المانعون كابن الضائع وأبي حيان اللذين أثارا المسألة . وكان هناك مذهب المعتدلين الذين وقفوا موقفاً وسطاً بين المانعين مطلقاً والمجوزين مطلقاً كالشاطبي (ت ٧٩٠هـ) الذي وضع شروطاً للاحتجاج بالحديث ، وهاجم النحاة الذين احتجوا

(١) موقف النحاة : ٢٠ نقلاً عن شرح التسهيل . وانظر الخزانة ١ : ١٠ ، ١١ والاقتراح : ٥٢ .

بأجلاف العرب الذين يولون على أعقابهم ، وتركوا الاحتجاج بالحديث النبوي الذي اعتنى رواته بنقل ألفاظه وضبطها ، عنايتهم بمعانيه وأسانيده ^(١) . وتردد السيوطي بين المانعين والمجوزين ، واختلف كلامه من موضع إلى آخر ، ولم يكن له موقف ثابت فمن هنا نجد مَنْ ينسبه إلى المانعين ومن ينسبه إلى المجوزين ” ^(٢) .

وإذا تركنا كلام المتأخرين هذا وهو كلام تحكمه اعتبارات لم تكن مشاركة ولا مطروحة أمام المتقدمين - ونظرنا بعين العدل والإنصاف - قدّر المستطاع - إلى قلة ما احتج به النحاة من الحديث النبوي ، فإننا نجد قلة احتجاجهم منسجمة تمام الانسجام ، من وجهة نظر منهجية مع أصولهم ومصادرهم . فأعلى مصادرهم القرآن الكريم ، ثم كلام العرب شعراً ونثراً ، وكلام العرب هذا يجب أن يسمع من أعراب سليقين ينتمون إلى قبائل محددة وأماكن معينة ، لم يفسد الاختلاط بأهل المدن أو بغير العرب سلائقهم ، ولم يؤثر في فطرتهم اللغوية . ورواة الحديث لم يكونوا جميعاً كذلك فإذا كنا نجد بينهم من علّت فصاحته واشتهر بها وعرف كحمّاد ابن سلمة ، فإننا واجدون أيضاً إلى جانبه من لا يستطيع تجنب اللحن، وقد بلغ شياع اللحن بين المحدثين حدّاً دفع بابن قتيبة إلى التساهل في أمر اللحن ، ورفع الإصر عن المحدث إذا مازل في

(١) خزانة الأدب ١ : ١٢ .

(٢) موقف النحاة ٢٩ والحديث النبوي في النحو العربي ١٣٣ والسيوطي النحوي ٢٥٢ وما بعدها .

الإعراب^(١) ، وهذا موقف منه عجيب غريب . فإذا كان النحاة قد أقلّوا الاستشهاد بالحديث فإنّ هذا عائد إلى أن كثيراً من رواة الحديث لا تنطبق عليهم مقاييس الفصاحة والمستوى الصّوابي الذي استقر عليه أمر النحاة ، لا إلى رفضهم للحديث بحال . فلا لوم على النحاة ولا تثريب إذا تمسكوا بمنهجهم وكانوا شديدي الدقة في تحرّي مصادر سماعهم .

ومع ذلك فإنّ أحداً من النحاة لم يصرّح برفض حديث ثبتت صحته لفظاً ومعنى ، حتى أبو حيان الأندلسي الذي مثل بموقفه موقف المانعين للاحتجاج بالحديث ، احتجّ هو نفسه ببعض الأحاديث^(٢) ، ولم ير أنه باحتجاجه بها يتناقض مع موقفه ، لأنه إذا صحّ الحديث واشتهر فلا سبيل إلى رفض الاحتجاج به " كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ، وكتابه لمدان ولوائل بن حجر والأمثال النبوية " ^(٣) .

وقد تسرع بعض الباحثين من المحدثين إذ نسبوا إلى قدامى النحاة أنهم رفضوا الاحتجاج بالحديث ، ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر الدكتور مهدي المخزومي ، الذي أطلق حكماً

(١) تأويل مختلف الحديث / ٧٨ وقد شكّا ابن فارس من لحن المحدثين في الصاحبي ٥٦ قال : " ... حتى إنّ المحدث يُحدّث فيلحن " وتندر التوخي بلحن أحد المحدثين : نشوار المحاضرة ٢ : ٣٤٤ وذكر ابن حزم أنه لرض على المحدث أن يصلح الحديث وينشره إذا كان ملحوناً ولا يلتفت إلى ما وجد في كتابه من لحن ، ولا إلى ما حدث شيوعه ملحوناً | الأحكام ٢ : ٢٦٤ .

(٢) موقف النحاة : ٣٣٩ وانظر فهرس ارتشاف الضرب ٣ : ٥٨٦ لمستجد فيه ٣٥ حديثاً .

(٣) موقف النحاة : ٢٦ .

عجيباً متأثراً بما زعمه السيوطي في الاقتراح أن " الحديث لم يجوز اللغويون والنحاة الأولون كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد من البصريين ، والكسائي وهشام والفراء وغيرهم من الكوفيين الاستشهاد به في النحو . وحاكاهم المتأخرون من بغداد والأندلس ، اللهم إلا جماعة منهم في مقدمتهم ابن مالك وأبو حيان النحوي الغرناطي " (١) .

وهنا لم يحصر الدكتور المخزومي نسبة الرفض إلى القدماء فحسب ، بل نسب إلى أبي حيان وهو على رأس المانعين ، الاحتجاج بالحديث ومتابعة ابن مالك . ولو أن الدكتور المخزومي قام بما ينبغي عليه من الاستقراء آنذاك ، وبما يجب عليه من التدقيق في كلام البغدادي ، لما وقع في هذا التعميم . ونعتقد أنه بعد تحقيقه لكتاب العين قد غيّر رأيه ورأى أن الخليل وغيره من اللغويين القدامى كانوا يحتجون بالحديث النبوي ، ولاريب أن الاحتجاج بالحديث طالعه في أول مادة بدأ بها معجم العين ، كما أننا نعتقد أنه بعد أن رأى البحوث النحوية الخالفة ، نظر وأعاد النظر ليرى أن أبا حيان كان من الذين منعوا الاحتجاج بالحديث ، وأنه كان ثاني اثنين من الذين أثاروا هذه القضية من أساسها . ولأنحب أن نتبع سائر المعاصرين في هذا الأمر ، فكثير منهم تابع السابقين ، ونسب

(١) مدرسة الكوفة : ٥٢ وتكررت هذه الفكرة في الكتاب المذكور انظر ص ٥٠ ،

١١٧ وانظر كتاب الاقتراح : ٥٢ .

الأقدمين إلى عدم الاحتجاج بالحديث أو رفضه من غير استقراء ولا بينة^(١) ، وإن كان بعضهم أبدى لونا من الاحتياط وضرباً من الاحتراز .

إن عدداً من الدراسات الحديثة الجادة التي اعتمدت الاستقراء الشامل ، ومارس أصحابها تتبع الدقيق^(٢) ، والفهارس العلمية التي صدرت لعدد من كتب النحو كلها تبين لنا أن المتأخرين كانوا مخطئين فيما ادّعوه من رفض النحاة القدامى الاستشهاد بالحديث ، وكانوا واهمين حينما ظنوا أنهم هم أيضاً برفضهم الاستشهاد بالحديث إنما يتأثرون بخطاهم وينهجون نهجهم " (٣) .

(١) من هؤلاء مثلاً المرحوم طه الراوي قال : ومع ذلك نجد النحاة متقدميهم ومتأخريهم لم يعتمدوا عليه في الاحتجاج لتأييد قواعدهم ، نظرات في اللغة والنحو : ٢٠ . ومنهم الدكتور شوقي صيف الذي نسب إلى سيبويه أنه أسق بمدرسته (البصرية) في عدم الاستشهاد بالحديث الذي روى بالمعنى لا باللفظ ، المدارس النحوية : ٨٠ . وأنظر مواقف مشابهة في : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث " : ٣٦ ففيه ذكر لقول الدكتور عبد المنعم أحمد في دراسته عن ابن الشجري " أما في مجال النحو فقد رفض النحاة الأولون الاحتجاج بالحديث " وأنظر أيضاً كتاب مدرسة البصرة : ٢٥٥ ، ٢٥٦ وكتاب الأصول للدكتور تمام حسان ١٠٥ ومابعدها ، وكتاب في أصول النحو للاستاذ سعيد الأفغاني : ٤٩ ، ٥٠ وابن جني النحوي : ١٣١ وقد بدأ مؤلفه الدكتور فاضل السامرائي حديثه بقوله : " النحويون القدامى لا يحتجون بالحديث النبوي ولا يستشهدون به ورفضوه جملة " وكذلك كتب الدكتور أحمد مكي الأنصاري : " كان النحويون من رجال المدرستين يرفضون الاحتجاج بالحديث الشريف ، أبو زكريا الفراء ، ٣٩٤ .

(٢) أخص بالذكر ههنا كتاب الدكتورة خديجة الحديثي " موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف " وكتاب الدكتور محمود فبحال " الحديث النبوي في النحو العربي " وكتاب الدكتور حسن موسى الشاعر " النحاة والحديث النبوي " .

(٣) الحديث النبوي في النحو العربي " ١١٠ .

إن الصحيح في هذا الأمر ما قاله ابن الطيب المغربي في شرحه للاقتراح : " لانعلم أحداً من علماء العربية خالف العلماء في الاحتجاج بالحديث الشريف ، إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي - رحمه الله - فأولع بنقل كلامهما ، وألجج به في كتبه ، واعتنى باستيفائه في كتابه الموسوم بـ " الاقتراح في علم أصول النحو " وهو كتاب بديع ، رتبته على ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول وأبدى فيه نكتاً غريبة جعلها للفروع النحوية كالأصول ، واستوفاه فيما كتبه على المغني ولهج به في غيرهما من كتبه ظاناً أنه من الفوائد الغريبة متلقياً له بالقبول تقليداً ، غافلاً عن أنه في هذا الباب لا يسمن ولا يغني " (١) .

فالقدماء من اللغويين والنحاة لم يرفضوا الاحتجاج بالحديث ، بل إن الاحتجاج به كثير وغزير لدى اللغويين ، وإذا نظرنا في كتب النحاة الأوائل فإننا نجد الاحتجاج بالحديث قليلاً ، ولكن هذا يدل على قبول الاحتجاج بالحديث من حيث المبدأ ، وبما أن القضية لم تكن مثارة فإنه لم يكن وكدهم تتبع الأحاديث لتوثيقها ، بل إنهم احتجوا بما اشتهر منها ، ثم تداولوه في كتبهم - على قلته - إلى أن جاء من المتأخرين ابن خروف (تـ ٦١٠ تقريباً) ومن بعده ابن مالك فأكثر من الاستشهاد به ، فأنكر ذلك ابن الضائع أولاً ، وأبو حيان ثانياً ، وأثيرت المسألة .

وجاء معاصروننا ، وناقشوا المسألة وأعجبهم ما قاله ابن حزم

(١) الحديث النبوي في النحو العربي . ١١٣ نقلاً عن تحرير الرواية في تقرير الكفاية ٩٦ ، ٩٧

في لوم النحاة^(١) ، ومقاله الدمايني^(٢) ، وولجوا هذا المبحث بعقول إن لم تكن تمرست بأصول الفقه فإن أصوله رسخت فيها ، وأول أصوله القرآن الكريم ، ويليه السنة وعمادها الحديث ، فإذا كان الحديث النبوي هو الأصل الثاني في أصول الفقه فلم لا يكون هو الأصل الثاني في أدلة السماع في أصول النحو ؟ .

وأول مَنْ طرق هذا المبحث من المحدثين وأثاره - حسب علمي - هو الشيخ محمد الخضر حسين^(٣) ، شيخ الجامع الأزهر ، ونشر فيه بحثاً في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة^(٤) .

وذهب الشيخ بالأدلة التي رآها مقنعة إلى وجوب الاستشهاد بالحديث ، وتبع هذا البحث بحث آخر للعلامة طه الراوي^(٥) عام ١٩٣٦ - وطه الراوي حقوقي الثقافة شرعيها - وتحمس في بحثه للاستشهاد بالحديث ، وهاجم النحاة متكئاً على مقالته الدمايني ، ثم تساءل قائلاً : " ثم لأدري لم ترفع النحويون عمّا ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن ، والاستقاء من ينبوعه الفيض بالعذب الزلال ، فأصبح ربع اللغة خصياً ، بقدر ما صار ربع النحو منه جدياً : .

(١) قال ابن حزم في كتابه الأحكام في أصول الأحكام ٤ : ٥٤٠ ، ٥٤١ : ... إنه عليه السلام أفصح من امرئ القيس ومن الشماخ ومن الحسن البصري ، وأعلم بلفظ قومه من الأصمعي وأبي عبيدة وأبي عبيد لما في الضلال البعيد من أن يُحتج في اللغة بألفاظ هؤلاء ولا يحتج بلفظه فيها عليه السلام ... وقال كلاماً شبيهاً بهذا في كتابه الفصل في الملل والنحل : ٣ : ١٩٢ ورمى أهل النحو بالافتعال انظر الفصل ٥ : ٢٩ .

(٢) انظر كلام الدمايني في الخزانة ١ : ٦ وفي ١٦ ص ١٤ ط هارون .

(٣) محمد الخضر حسين ١٨٧٤ - ١٩٥٨ تولى مشيخة الأزهر ١٩٥٢ .

(٤) انظر البحث في كتابه " دراسات في العربية وتاريخها " : ١٦٦ .

(٥) طه الراوي ١٨٩٠ - ١٩٤٦ م .

وكان حالهما في الحكم واحدا

لو احتكما من الدين إلى حكم^(١)

ويعدّ هذان البحثان على إيجازهما المحرّض والموجه لمن تلاهما من المحدثين . ولم يلتمس أحد منهم العذر لتقدمي النحاة ، أو يبحث عن سبب نذرة استشهادهم بالحديث ، واكتفوا بما قاله الدماميني وغيره ممن تقدم ذكرهم .

وتبنت الآراء التي انتهى إليها الشيخ محمد الخضر حسين كتب أصول النحو الجامعية ، كما تبناها مجمع اللغة العربية بالقاهرة^(٢) ، وفتح هذا البحثان باب البحث في الاحتجاج بالحديث على مصراعيه ، فكتبت عدة كتب مستقلة فيه ، كما كتبت فيه مباحث فرعية في كتب الدراسات النحوية . ومن الطريف في هذه الفصول أن بعض أصحابها ، كان يدّعي كل منهم أسبقية الاحتجاج بالحديث النبوي للشخصية التي يكتب عنها . فالدكتور أحمد مكّي الأنصاري ادّعى هذه الأولوية لأبي زكريا الفراء ، زاعماً أن الفراء باحتجازه بالحديث إنما يدلّ " على أنه يؤسس مذهباً جديداً يغيّر المذهبين معاً وهو المذهب البغدادي " ^(٣) وذهب الدكتور عبد الفتاح شلبي إلى أن الفارسي " من حقه أن يوضع في أوائل الذين احتجوا بالحديث " ^(٤) وإذا كان ابن الضائع من المتأخرين قد ذهب إلى أن ابن خروف أول من أكثر الاستشهاد

(١) نظرات في اللغة والنحو : ٢٣ .

(٢) موقف النحاة : ٤١٨ .

(٣) أبو زكريا الفراء : ٣٩٤ .

(٤) أبو علي الفارسي : ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

بالحديث في النحو ، فإن الدكتور محمد عيد من المعاصرين يرى أن
" السهيلي سبق ابن خروف . وأن عمل السهيلي يعدّ مقدمة صالحة
لعمل ابن مالك " (١) .

ولو أنّ هؤلاء المعاصرين ، غضّوا النظر عن قضية الأولوية
هذه ، واكتفوا بالقول : إن صاحبهم كان ممن احتجّوا بالحديث ،
لكان هذا أدعى إلى سلامة البحث وموضوعية الموقف . ولاكتشفوا
بعد حين أن جميع اللغويين والنحاة من أبي عمرو بن العلاء إلى
الخليل وسيبويه ومن تلاهم من الخالفين ، حتى أبو حيان من
المانعين (٢) .. كانوا ممن احتجّ بالحديث ، ولكن الفرق بين واحدٍ
وآخر كان كمياً ، فابن خروف وابن مالك وابن هشام قد أكثروا
من ذلك فيما قيل (٣) أو ادّعيّ عليهم من غير إحصاء دقيق يدعم
الأحكام بالكثرة أو القلة ، ولفت نظري قول العلامة محمد عبد
الخالق عضيمة في رسالته إلى مؤلف كتاب الحديث النبوي في النحو
العربي قال : إنه تبين له من قراءة كتاب «شواهد التوضيح
والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» أنّ ابن مالك كان ذا
وجهين ، إذا تكلم في شواهد التوضيح عن مسألة قال : هذا مما
فات النحويين ، وإذا تكلم عن هذه المسألة في كتبه النحوية تكلم
بكلام النحويين ... وهذه ظاهرة شائعة في الكتاب (٤) . ويبدو لي
من هذا الكلام أن ابن مالك - برأي عضيمة - لم يستفد كما

(١) موقف النحاة : ١٩١ نقلاً عن أصول النحو للدكتور محمد عيد : ٥٣ .

(٢) احتج أبو حيان في ارتشاف الضرب بخمسة وثلاثين حديثاً. انظر ارتشاف الضرب ٣ :
٥٨٦ .

(٣) الخزانة ١ : ١٠ .

(٤) الحديث النبوي في النحو العربي : مقدمة الكتاب (د) .

شاع عنه - في كتبه النحوية من الحديث الشريف استفادة لها أثر
بين في النحو^(١) ، وأن جهوده هذه كانت في كتابه المشار إليه ،
وهو كتاب مختص بالحديث عن مشكلات البخاري فقط .

وذهب المُحدِّثون الذين أُتيح لي الاطلاع على بحوثهم إلى
وجوب الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو ، وانقسموا إلى
فريقين، الأول يرى جواز الاحتجاج بالحديث مطلقاً ، وقد عبّر عن
هذا الموقف الدكتور محمود فحّال الذي "ذهب إلى جواز
الاستشهاد مطلقاً سواء أكان الحديث مروياً باللفظ أم بالمعنى ، لأنه
لا ينتج ضرر عن الرواية بالمعنى ، لأن شرط الراوي بالمعنى أن
يكون من أهل الضبط والاتقان والحفظ .. وسواء أكانت الرواية
من رواية العرب أم العجم ، لأن النقاد والمحدثين لم يشترطوا أن
يكون عربياً ، وألا يكون من العجم ، بل الإجماع على جواز شرح
الشرعية للعجم بلسانها للعارف به ، ولأن جميع الرواة يتحرّون
اللفظ ، فإذا روى أحدهم بالمعنى أوجبوا عليه أن يقول : أو كما
قال .."^(٢) وهذا قريب جداً من رأي الأستاذ سعيد الأفغاني الذي
رأى أن وقوع اللحن في بعض الأحاديث المروية قليل جداً
- إن كان قد وقع - وأنه لا ينبغي عليه حكم"^(٣) وقريب أيضاً من
رأي الدكتور المخزومي الذي رأى أن ما رُوي من الأحاديث
بالمعنى إنما رواه العرب الخُص ، وما روته الأعاجم إنما روي

(١) ذكر ابن مالك في كتابه شرح الكافية ٧٨ حديثاً مقابل ١٢٥٠ موضعاً احتجّ فيها بالشعر

و ٦٧٠ موضعاً احتجّ فيها بالقرآن الكريم .

(٢) واحتج في كتابه التسهيل بالحديث في ١٥ موضعاً بـ ١٢ حديثاً وبـ ١٠٣ مواضع بالقرآن

الكريم وبـ ٦٦ موضعاً بالشعر .

(٣) في أصول النحو : ٤٨ .

باللفظ فلم يُسمح لهم بالرواية بالمعنى ، وعلى هذا فإنه يصحّ الاحتجاج بلفظ الحديث كما صح الاحتجاج بما نقله الرواة من اللغة ^(١) ، وإلى مثل هذا ذهب الدكتور محمد عيد الذي رأى أن نصوص القرآن والسنة - صحيحة أو غير صحيحة - ينبغي درسها من جديد باعتبارها مصدراً مهماً يمثل نثر الفصحى في عصر ظهور الإسلام وما قبله من لغة الجاهلية ^(٢) .

أمّا مذهب الفريق الثاني من المُحدّثين فهو منسجم مع مذهب الشاطبي الذي وضع شروطاً للحديث الذي يحتج به ^(٣) ، وعلى هذّيه وضع الشيخ محمد الخضر حسين شروطه للحديث الذي يقبل الاحتجاج به ^(٤) ، وعن بحثه هذا استقى جمع اللغة العربية بالقاهرة شروطه التي ذكرها في قراره المتعلق بالاستشهاد بالحديث ^(٥) . وأضاف الدكتور عبد الرحمن السيد شرطين آخرين ^(٦) ، وأضاف الدكتور محمد ضاري الحمادي نوعاً آخر من الأحاديث التي يحتج بها ^(٧) . وقد تابعت هؤلاء الدكتور خديجة الحديثي التي ذهبت إلى "جواز الاحتجاج بالحديث الثابت الصريح من هذه الأنواع التي أوردناها - وخاصة ما دوّن منه في الصدر الأول - لاستخلاص قواعد النحو والصرف التي وردت فيه مما خلا من أمثالها أسلوب

(١) مدرسة الكوفة : ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) موقف النخاعة : ٤٠٣ نقلاً عن كتاب الدكتور محمد عيد الرواية والاستشهاد باللغة ٢٦٢ .

(٣) خزانة الأدب ١ : ١٢ ط هارون .

(٤) دراسات في العربية وتاريخها ١٧٧ .

(٥) موقف النخاعة : ٤١٨ .

(٦) مدرسة البصرة : ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٧) موقف النخاعة : ٤٢١ .

القرآن الكريم ، وما جمعه اللغويون من كلام العرب منشوره ومنظومه ، وبهذا نعيد إلى الحديث النبوي مكانته ورفعته منزلته ، ونعيد الاطمئنان إلى نفوس المحتجين به المعتمدين عليه^(١) . وقد تبنى الأستاذ سعيد الافغاني رأي الشيخ محمد الخضر حسين وختم كلامه بنص من كلام الشيخ^(٢)

والحقيقة أنه لا يمكننا أن نُغفل هذه المدونات الحديثية الثمينة ، فقد اهتم بها اللغويون والمحدثون والمفسرون وسائر علماء الشريعة واللغة ، ولكن لا يمكننا أن نزعم أو ندّعي أن هذه المدونات ستقدم لنا قواعد نحوية جديدة ، إن القواعد الأساسية استنبطت واستقرت ، ولكن وعلى ضوء ما عرف من كتب البحث النحوي في الحديث النبوي نستطيع القول : إن الأحاديث النبوية قد يستنبط منها بعض القواعد الجزئية التي تحدّ من تعميمات بعض القواعد الكلية ، ويمكن أن تقدم لنا أساليب في القول قد لا نحظى بها في كلام العرب^(٣) .. وأرى أنه من الطموح المجاوز للحدّ أن نظن أننا سنظفر بالكثير ، ولكن الظفر بالقليل في هذا الميدان يعدّ ذا قيمة كبيرة ، ولا تخفض قلته من شأنه ، ولا تقلل من قيمته . وقد أشرت سابقاً إلى أثر الثقافة الشرعية في معاصرنا الذين أثاروا هذه القضية ، وبوؤوا الاستشهاد بالحديث مكاناً مرموقاً ، لأشير إلى أن الثقافة الدينية

(١) المرجع السابق : ٤٢٢ .

(٢) في أصول النحو : ٥٤ .

(٣) انظر التطبيقات في القسم الثاني من كتاب الحديث النبوي في النحو العربي ١٣٧ وما بعدها .

استمرّ تأثيرها في النحو على أيدي المعاصرين ، كما كان لها أثرها الكبير في النحاة الأقدمين وخالفهم ، وإنّ مَنْ يقرأ بحوث المعاصرين من النحاة في قضية الاستشهاد بالحديث لينحال أنهم من علماء أصول الحديث الأقحاح قبل أن يكونوا من علماء النحو الأثبات. وإذا كان ابن مالك قد فاقهم في الرواية ، فإننا نظنّ أنهم لم يقصروا عنه في الدّراية ، لبقى حاضر الأمة موصولاً بماضيها ، ويستمرّ حبل العلم ممدوداً بين سالفها وخالفها.

وبعد هذا التمهيد الذي نظنه أ لم بأطراف القضية قديماً وحديثاً يمكننا أن نتقل إلى ابن يعيش لنرى صدى الاحتجاج بالحديث النبوي في كتابه.

ابن يعيش والحديث النبوي :

رأينا أن الزمخشري احتجّ بالحديث النبوي الشريف والأثر ، وقد مرّ الشارح بهذه الأحاديث وعلّق عليها ، ولكنه أيضاً احتجّ بأحاديث أخر وآثار في أثناء شرحه لكلام الزمخشري. ولا نريد أن ندّعي ههنا أن الزمخشري وابن يعيش كانا من أوائل من احتج بالحديث ، أو ممن يرون الاحتجاج به . إن المسألة لم تكن قد أثرت في أيامهم ، وإنهم باحتجاجهم ببعض الأحاديث إنما كانا يسيران على سنن السالفين من متقدّمي النحاة وخالفهم ، من حيث الاحتجاج بالحديث ، ولكن باقتصاد شديد . وسنعرض الآن للأحاديث التي ذكرها الزمخشري ولموقف الشارح منها ، ثم نعقب على ذلك بذكر الأحاديث التي ذكرها الشارح في شرحه ، شرح المفصل وشرح الملوكي ، وسنعدّ من الأقوال حديثاً كل ما يشتمل عليه المفهوم التالي للحديث "يراد بالحديث الشريف أقوال النبي

صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله أو أحواله أو ما وقع في زمنه ، وقد تشتمل كتب الحديث على أقوال التابعين أيضاً كالزهرى وهشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز . والذي جعل بعض اللغويين والنحويين يشبتون أقوال التابعين هؤلاء مع الرسول والصحابة ثقتهم بصحة صدورها عنهم ، فيحتجون بها في إثبات مادة لغوية أو دعم قاعدة نحوية أو صرفية^(١) .

وبهذا تندرج أقوال الصحابة وما روي في المدونات الصحيحة من كلام التابعين تحت مفهوم الحديث ، وبهذه كلها احتج الزمخشري في مفسّله . ويجب ههنا أن نشير إلى أننا قد تمرّ بنا بعض العبارات الحديثية دون أن يشار إلى أنها أحاديث ، وقد لا نكتشف بعضها ، لأن اكتشاف كل شيء على وجه اليقين والقطع يحتاج إلى الزمن المديد ، وربما أسعفت به المصادفات أكثر مما يسعف به البحث والتدقيق أحياناً .

١ - ذكر الزمخشري حديث زيد بن ثابت مستدلاً به على تعريف الاسم المجموع بالواو والنون بالألف واللام قال : وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه " هؤلاء المحمدون بالباب " قال ابن يعيش : وأما المحمدون في حديث زيد بن ثابت فهم محمد بن أبي بكر ومحمد بن حاطب ومحمد بن طلحة بن عبيد الله ومحمد بن جعفر بن أبي طالب " واكتفى ابن يعيش بهذا القدر^(٢) .

٢ - احتج على حذف خبر (إن) بكلام ورد لعمر بن عبد العزيز قال : ومنه قول عمر عبد العزيز رضي الله تعالى عنه لقرشي

(١) في أصول النحو : ٤١ وانظر توجه النظر ص ٢ وما بعدها .

(٢) المفصل ١٥ وشرح المفصل ١ : ٤٦ .

مَتَّ إِلَيْهِ بِقَرَابَةٍ : فَإِنَّ ذَاكَ ، ثُمَّ ذَكَرَ حَاجَتَهُ فَقَالَ : لَعَلَّ ذَاكَ" وفسره الزمخشري بقوله : أي فَإِنَّ ذَاكَ مُصَدِّقٌ وَلَعَلَّ مَطْلُوبَكَ حَاصِلٌ . وقد علق الشارح على ذلك بقوله : فَإِنَّمَا سَاغَ حَذْفُ الْخَيْرِ ههنا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا لِلدَّلِيلِ الْحَالِ عَلَيْهِ كَمَا يَحْذِفُ خَيْرَ الْمَبْتَدَأِ عِنْدَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَنْ الْقَائِمُ ؟ فيقال : زَيْدٌ . أي زَيْدُ الْقَائِمِ . والجيد أَنْ يَقْدَّرَ الْمَحْذُوفُ ظَرْفًا نَحْوُ : إِنَّ لَكَ ذَاكَ ، أي حَقَّ الْقَرَابَةِ . وَلَعَلَّ لَكَ ذَاكَ . فالمعنى واحد ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ جَارٍ عَلَى مِنْهَاجِ الْقِيَاسِ " (١) .

وقد ذكر الزمخشري هذا الأثر بنصّه وتقديره في الفائق (٢) ، وعَلَّقَتِ الدُّكْتُورَةُ الْحَدِيثِي عَلَى كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي الْحَدِيثِ بِقَوْلِهَا : وَلَمْ يَتَحَدَّثْ أَحَدٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَيْهِ بِهَذَا الْقَوْلِ (٣) .

٣ - وقال في مبحث المفعول المطلق : ومن إضمار المصدر قولك : "عَبْدُ اللَّهِ - أَظْنَهُ - مِنْطَلَقٌ" تجعل الهاء ضمير الظن ، كأنك قلت : عَبْدُ اللَّهِ - أَظُنُّ ظَنِّي - مِنْطَلَقٌ . وما جاء في الدعوة المرفوعة "واجعله الوارث منا" محتمل عندي أَنْ يُوَجَّهَ عَلَى هَذَا .

وبعد أن شرح ابن يعيش كلام الزمخشري تعرّض للحديث بقوله : "وما جاء في الدعوة المرفوعة : "واجعله الوارث منا" يجوز أن تكون الهاء عائدة إلى ما تقدم ، لأن من جملة الدعاء : وَأَمْتِعْنَا اللَّهُمَّ بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا مَا أَحْيَيْتَنَا . فيجوز أن تكون الهاء عائدة إلى المذكور كأنه قال : واجعل الإمتاع الوارث منا . ثم ذكر رأي

(١) الفصل : ٢٩ - الشرح : ١ : ١٠٤ وانظر الفائق : ١ : ٦٢ .

(٢) الفائق : ١ : ٦٢ .

(٣) موقف النحاة : ١٦٦ .

الزّمخشري "ويمكن أن يوجّه على إضمار المصدر" كأنه قال :
واجعل الوارث منا - أي أعضاءنا إشارة إلى السمع والبصر -
جعلاً ، ثم كنى عن الجعل^(١) .

٤ - وفي مبحث التحذير أورد الزّمخشري من أمثلة المنصوب
باللازم إضماره هذا القول : "إيائي وأن يحذف أحدكم الأرنب"
أي نحني عن مشاهدة حذف الأرنب ، ونحّ حذفها عن حضرتي
ومشاهدتي . والمعنى : النهي عن حذف الأرنب . وقد ذكر هذه
العبارة صاحب اللسان على أنها مثّل حكاها سيويه^(٢) عن العرب .

وذكر ابن يعيش هذه العبارة وعلّق عليها بقوله : يعني يرميه
بسيّف أو ما أشبهه . فأن في موضع نصب كأنه قال : إيائي وحذف
أحدكم الأرنب . وقال الزجاج : إيائي وإياكم ودلّ عليه قوله :
وأن يحذف أحدكم الأرنب . ولو حذف الواو هنا لجاز مع (أن)
فيقال : أن يحذف أحدكم الأرنب . ولو صرّح بالمصدر لم يجز
حذف الواو ولا من . والفرق بينهما أن (أن) وما بعدها من الفعل
وما يعمل فيه مصدر . فلما طال جوزوا فيه من الحذف ما لم يجز في
المصدر الصريح^(٣) .

وقد رأيت هذه العبارة في أساس البلاغة للزّمخشري غير معزّوة

(١) الفصل ٣٤ - الشرح ١ : ١٢٤ وسنن الترمذي برقم ٣٤٩٧ وقال محققه : تفرد به
الترمذي . ونقله عنه ابن الدبيع في تيسير الوصول ٢ : ٧٧ وانظر غريب الحديث للخطابي
٣٤٣ : ١ .

(٢) الكتاب ١ : ١٣٨ .

(٣) الفصل ٤٩ - الشرح ٢ : ٢٦ .

أيضاً^(١) . وقد وضعتها ضمن الحديث والأثر استناداً إلى الدكتورة الحديثي التي صرّحت بأنها وجدت ابن الحاجب يصرّح بأن عبارة " إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب " من كلام عمر بن الخطاب ، وأحالت إلى شرح المفصل لابن الحاجب المسمى بالإيضاح . ولم يكن الزمخشري أول من تحدث في هذا الباب بالاحتجاج بهذه العبارة دون أن يذكر أنها حديث ، فقد رأينا أن العبارة وردت في كتاب سيبويه ، وربما حفظها عنه الزمخشري على أنها من عبارات العرب^(٢) .

٥ - ٦ واستشهد الزمخشري في مبحث الاستثناء بحديثين على إيقاع الفعل موقع الاسم المستثنى قال : وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم : نشدتك بالله إلا فعلت ، والمعنى ما أطلب منك إلا فعلك ، وكذلك أقسمت عليك إلا فعلت ، وعن ابن عباس : بالإيواء والنصر إلا جلستم . وفي حديث عمر : عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً . بمعنى إلا ضربت^(٣) .

وقد وقف ابن يعيش عند هذين الحديثين فقال : وأما قول ابن عباس " بالإيواء والنصر إلا جلستم " فهو حديث مشهور ذكره التوحيدي في كتاب " البصائر " ^(٤) وذلك أن ابن عباس دخل على بعض الأنصار في وليمة فقاموا فقال :

(١) أساس البلاغة : (حذف) . ولسان العرب (حذف) .

(٢) موقف النحاة : ١٦٦ ، ١٦٧ وأحالت الدكتورة خديجة على شرح المفصل لابن الحاجب المسمى بالإيضاح ص ٣٨ مخطوطة وزارة الأوقاف بالعراق وانظر كتاب السير الحديث ١ : ٢٠٤ .

(٣) المفصل : ٧٢ .

(٤) البصائر والذخائر ١ : ٣٩٨ .

بالإيواء والنصر إلا جلستم . وأراد بالإيواء والنصر قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا ﴾ ^(١) فاستعطفهم بما ورد فيهم وما هو من خصائصهم ^(٢) . وتابع الشارح إلى الحديث الثاني قال :
وأما حديث عمر : " عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً " ففي هذا الحديث رواية أخرى عن يحيى بن أبي كثير أن كاتباً لأبي موسى كتب إلى عمر بن الخطاب : " من أبو موسى " فكتب إليه عمر : " إذا أتاك كتابي هذا فاضربه سوطاً واعزله عن عملك " فقلوه : لما ضربت كاتبك بمعنى إلا ضربت أي لأطلب إلا ضربه . وقوله : عزمت عليك من قسم الملوك ، وكانوا يعظمون عزائم الأمراء ^(٣) .

وواضح أن الغرض من إتيان ابن يعيش بالرواية الثانية إنما كان من باب تفسير رواية برواية أخرى .

٧ - وفي مبحث الخبر في بابي كان وإن قال : ويضمّر العامل في خبر كان في مثل قولهم : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر ^(٤) .

ولم يعزه الزمخشري إلى أحد ، وأظن أنه حفظه من سيبويه ، وقد ذكره صاحب " كشف الخفاء " على أنه من الأحاديث التي وقعت في كتب النحاة كشروح الألفية وتوضيحها ، وذكره عرضاً في معرض كلامه عن الحديث : الجزء من جنس العمل . وذكره مرة ثانية في حرف النون . ووقعت له على تخريج في حاشية في

(١) سورة الأنفال : ٧٢/٨ .

(٢) شرح المفصل ٢ : ٩٤ . ٩٥ .

(٣) شرح المفصل ٢ : ٩٥ وانظر النهاية (لأ) .

(٤) المفصل ٧٢ .

كتاب الدكتور محمود فحّال قال : قال البغدادي في تخريجه أحاديث شرح رضي الدين للكافية ورقه ٦ " وأورد في خير كان حديث : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر " رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفاً . ورواه ابن مالك في التوضيح مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم المرء مجزي بعمله ... إلى آخره . كذا في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ، وهو من أمثلة النحويين . وأول من مثل به سيويه ... " (١)

وقد وقف الشارح عند هذا الحديث ، ولم يصرّح بأنه حديث ، بل أوردته على أنه من (قولهم) وأطال الكلام في أوجه إعرابه ، واختار أحدها وعلل اختياره (٢) .

٨ - وفي مبحث المنصوب بلا التي لنفي الجنس ، استشهد لحيء اسم (لا) مفرداً مفتوحاً ، وخبره مرفوع بعبارة " ولا إله غيرك " بعد أن قدم لها بقوله : ويقول المستفتح .

ولم يقف الشارح وقفة خاصة عند هذه العبارة ، وإنما أجمل الكلام عنها وعن النماذج التي ذكرت معها قال : " إذا قلت لارجل أفضل منك ولا أحد خير منك ولا إله غيرك " كان مبنياً مفتوحاً لوجود علة البناء وهو تضمنه معنى الحرف الذي هو (من) على ما تقدم ، إذا المراد العموم واستغراق الجنس ، ولم يوجد ما يمنع من البناء (٣) .

(٢) كشف الحفاء ١ : ٣٩٨ والمساعد ٣ : ١٤٤ ودقائق التصريف ٤٨٦ وشرح الكافية الشافية ٤١٨ والحديث النبوي في النحو العربي ٢٩٣ ولديه تخريج الحديث . وشواهد التوضيح : ٢٨ ط طه محسن وص ٧١ ط محمد لؤاد عبد الباقي ، وكتاب سيويه ١ : ١٣٠ .

(٢) شرح المفصل ٢ : ٩٧

(٣) المفصل ٧٥ الشرح ٢ : ١٠١ وانظر شرح الكافية الشافية ٥٣٦ ، وتيسر الوصول ٢ : ٦٨ والزمذي برقم ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

٩ - وأيضاً في مبحث " لا " أورد الزمخشري عبارة " قضية ولاأبا حسن لها " على تقدير التنكير ، لأن الاسم الذي تعمل فيه (لا) لا يكون إلا نكرة .

وقد ذكر الشارح هذه العبارة وقال : فالمراد علي بن أبي طالب رضوان الله عليه ، أي مثل أبي الحسن ، كأنه نفى منكورين كلهم في صفة علي ، أي لافاضل ولاقاضي مثل أبي الحسن . فالمراد بالنفي هنا العموم والتنكير لانفي هؤلاء المعرفين .

ولم يشر الشارح إلى كون هذه العبارة حديثاً ، وهي في حقيقة الأمر من العبارات التي احتجّ بها سيبويه . وقد لخص الزمخشري كلامه هنا من سيبويه . وعلق الدكتور فجال على هذه العبارة بقوله : وهو نثر من كلام عمر في حق علي كما في شرح الجامع ثم صار مثلاً للأمر المتعسر ^(١) .

١٠ - وفي مبحث أفعل التفضيل احتجّ بحديث نبوي صراحة قال : وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام : " ألا أخبركم بأحبّكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة ؟ أحاسنكم أخلاقاً ، الموطؤون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون . ألا أخبركم بأبغضكم إليّ وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة ؟ أساؤنكم أخلاقاً الثرثارون المتفيهقون " وقد علق عليه ابن يعيش تعليقا وافياً قال : هذا الحديث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يحث فيه على حسن الخلق ولين الجانب فالموطؤون : اللينون . من قولهم وطأت الفراش أي لينته ومهدته . والأكناف : جمع كنف وهو الجانب ومنه كنفا

(١) الفصل ٧٧ - الشرح ٢ : ١٠٣ - الكتاب ١ : ٣٥٥ ، الحديث النبوي في النحو العربي ٢٠١ موقف النحاة : ١٦٥ .

الطائر : جناحاه . وقوله : الذين يألّفون ويؤلفون : أي يصيحبون الناس بالمعروف فيرغب في لينهم ... الخ والشاهد فيه أنه وحّد (أحبكم) و (أقربكم) لأنه أراد المعنى الأول ، وهو أفعل الذي بمعنى التفضيل لأنه يكون في جميع الأحوال بلفظ واحد لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث . . وجمع أحاسنكم وهو جمع أحسن لأنه لم يرد به التفضيل ، وإنما المراد به الذات نحو الحسن وكذلك أبغضكم وأقربكم وحّدهما لأن المراد بهما التفضيل ، وجمع أساوتكم وهو جمع أسوأ لأنه بمعنى السوء .

وقد علقت الدكتورّة الحديثي على الاحتجاج بهذا الحديث بقولها : " ولم يسبق الزمخشريّ إلى الاحتجاج بهذا الحديث أحدٌ من النحاة على هذا الموضوع . وإن احتجّ ابن جني بقوله " إن أبغضكم إلي الثرثارون المتفيهقون : على أن الثرثار رباعي مشترك مع " ثرة " في اللفظ ومعنى الكثرة ^(١) .

ويظهر لنا من خلال هذا النقل اهتمام الشارح بالحديث النبوي وشدة احتفاله به ، فقد فسّره تفسيراً مفصلاً ، وذكر موضع الشاهد ، وذكر الصحابيّ الذي روى عنه الحديث . وكذلك فعل تجاه الحديث التالي .

١١ - ففي مبحث ماأضيف إلى ياء المتكلم عرض الزمخشريّ لما سّماه لهجة هذيل في قلب الألف ياءً وإدغامها بياء المتكلم ، في نحو : هواي : هويّ . وهُدّاي : هديّ .. قال : وفي حديث طلحة رضي الله عنه : " فوضعوا اللجّ عليّ قفيّ " .

(١) الفصل ٨٩ والشرح ٣ : ٥ ، ٧ والكمال ١ : ٨٨ والنصف ٢ : ١٩٩ وشرح الكافية الشالفة ١١٣٧ والمساعد ٢ : ٢٢٨ وموقف النحاة : ١٦٤ والحديث النبوي في النحو العربي : ٢٥٣ والزمذي ٦ : ٢٢٣ برقم ٢٠١٩ .

فقد وقف الشارح مع هذا الحديث وأعادته إلى سياقه ، فذكر أنه حدث يومَ الجمل حين قال عليُّ لطلحة : عرفتني بالحجاز وأنكرتني بالعراق فما عدا ممّا بدا ؟ فقال طلحة : بايعتُ واللجّ علي قَفِيَّ" أي مكرها . واللجّ : السيف . يشبّه السيفَ لكثرة مائه وبصيصه باللج وهو الماء الكثير .

ولم يقف الشارح عند الكلمة (قفي) التي هي موضع الشاهد، لأنه سبقها من الشرح ما أغنى عن إعادة القول فيها . وذكرت الدكتورة الحديثي أن الزجاجي سبق الزمخشري إلى الاحتجاج بهذا الحديث في موضع الاستشهاد نفسه . قلت : وقد ذكر الزمخشري هذا الحديث في الفائق وذكر هناك أن " قفي " لغة في قفائي طائية ^(١) .

١٢ - واحتجّ الزمخشريّ في مبحث وصف الجُمَل بقول الراجز :

"جاؤوا بِمَذْقِ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُ"

على أن الجُمَل التي لا يدخلها الصدق والكذب لا يوصف بها، ثم قال : ونظيره قول أبي الدرداء : " وجدت الناس أخْبِرُ تَقْلِهِ " أي وجدتهم مقولا فيهم هذا المقال .

وقد وقف الشارح عند هذا القول ، وفصّل الكلام في شرحه، ووقف عند الروایتين (تقله) بفتح اللام وكسرهما ، وذكر أنه يقال : قلّي يقلّي ويقلّي ، فمن قال يقلّي بالكسر ، قال تقلّه مكسوراً

(١) الفصل ١٠٨ والشرح ٣ : ٣١ والنهاية (قفا) وقد ذكر الزمخشري هذا الحديث في الفائق ٣ : ٤٣١ ولله أن القاتل لطلحة ليس علياً ، وإنما رجل قام إلى طلحة وهو بالبصرة فقال ... وانظر موقف النحاة ١٦٢ واللامات للزجاجي : ٩٦ وديوان الأدب ٣ : ١٨ .

والأصل تَقْلِيه حذفت الياء للجزم ودخلت هاء السكت . ومن قال: يَقْلِي بالفتح - وهو قليل - جزم بحذف السلام وبقي ما قبلها مفتوحاً ثم دخلت هاء السكت ، وهذا الحديث ذكره الزمخشري في الفائق وشرحه بقوله : أي مامنهم - أي الناس - أحدٌ إلا وهو مسخوط الفعل عند الخيرة .

وقد علّقت الدكتوراة الحديثي بقولها : لم يسبق إلى الاحتجاج به أحد من النحاة قبل الزمخشري ^(١) .

١٣ - واحتجّ الزمخشري في كلامه عن قلب الألف في (ما) الاستفهامية هاءً بحديث أبي ذؤيب الهذلي " قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام . فقلت : مه ؟ فقيل : هلك رسول الله .

وقد ذكر الشارح أن المراد بقوله " مه " هو : ما الخبر ؟ فقبلوا الألف هاء ، وحذفوا الخبر لدلالة الحال عليه ... ثم استطرد في ذكر خبر الحديث .

وأيضاً فقد قررت الدكتوراة الحديثي أسبقية الاحتجاج بهذا الحديث للزمخشري ^(٢) .

١٤ - واحتجّ الزمخشريّ على تعديّة " حيّهل " بالباء بالحديث " إذا ذكر الصالحون فحيّلاً بعمر " ولم يعلق عليه الشارح لأنه كان قد احتج به قبل أسطر وهو يتحدث عن اللغات في " حيّهل ، وذكر فيه الروايتين : حيّهلاً ، وحيّهلاً . وقد علّقت

(١) المفصل ١١٥ والشرح ٣ : ٥٢ والفائق ٣ : ٢٢٣ والنهاية : قلمي وموقف النحاة : ١٦٧

(٢) المفصل ١٤٦ والشرح ٤ : ٦ وموقف النحاة : ١٦١ والحديث في أسد الغابة ٦ : ١٠٢ برقم ٤٨٦٥ .

الدكتورة الحديثي ههنا بقولها : " وقد كان سيبويه أول من تكلم على " حيّهل " واحتج بـ " حيّ على الصلاة " لكن المبرد كان أول من احتج بـ : " حيّهل بعمر " وذكر الأوجه الجائزة في استعماله ، والصور التي ورد عليها من حيث الفتح والتنوين والوقف بالألف ، وهو موضوع غير الموضوع الذي احتجّ به عليه الزمخشري وهو تعديته بالباء " (١) .

١٥ - احتجّ الزمخشري على أن (حيّ) يستعمل وحده بمعنى أقبل . ومن ذلك قول المؤذن : " حيّ على الصلاة " واكتفى الشارح أيضا بإسناد القول إلى المؤذن ، ولم يشر إلى أنه حديث (٢) .
١٦ - في مبحث المركبات ذكر " بادي بدا " ، واحتج لجيئه مهموزاً بما ورد في حديث زيد بن ثابت " أما بادئ بدء فإني أحمدُ الله " وذكره الشارح ولم يعلق عليه (٣) .

١٧ - وفي مبحث التشية احتجّ على تشية الجمع بالحديث : " مثلُ المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين " .

قال الشارح : فإنه شبه المنافق وهو الذي يظهر أنه من قوم وليس منهم بالشاة العائرة وهي المترددة بين الغنمين أي بين القطيعين ، لاتعلم من أي القطيعين هي .

وقد ذهبت الدكتورة الحديثي إلى سبق الزمخشري في

(١) الفصل ١٥٣ والشرح ٤ : ٤٥ والمقتضب ٣ : ٢٠٥ وموقف النحاة ١٦٤ والحديث النبوي في النحو العربي : ١٥٠ ، ٢٦٩ والنهاية : هـ ، وانظر مسند أحمد ٦ : ١٤٨ .

(٢) الفصل ١٥٤ والشرح ٤ : ٤٧ والنهاية (حيي) وانظر سنن الترمذي برقم ١٩٨ وابن ماجه ١ : ٢٣٢ برقم ٧٠٦ كتاب الأذان والام للشافعي ١ : ٧٣ ولي سائر كتب الحديث في باب الأذان ولي مسند أحمد ٣ : ٤٠٨ ، ٤٠٩ وغير هذه المواضع .

(٣) الفصل ١٧٩ والشرح ٤ : ١٢٣ .

الاحتجاج بهذا الحديث ^(١) .

١٨ - وذكر الخضرّوات مجموعاً بالألف والتاء لجريه مجرى الاسم في قوله صلى الله عليه وسلم : "ليس في الخضرّوات صدقة" ولم يعلق عليه الشارح . وهذا الحديث بدأ الاحتجاج به المبرد ثم من جاؤوا بعده ^(٢) .

١٩ - واحتجّ الزمخشري بما سماه حديث عبد الله بن الزبير بقوله فيه " إنّ وراكبها " على إن (إنّ) بمعنى أجل . ولم يقف ابن يعيش عند هذا الحديث ، بل اكتفى بالإشارة إلى أنه ذكره في فصل المنصوب بـ (لا) وكان قد ذكر الخبر كله هناك ^(٣) .

٢ - وفي مبحث حروف الجواب ذكر أن كنانة تكسر العين من (نعم) وذكر أن عمر سأل قوماً عن شيء فقالوا : نَعَمْ ، بالفتح . فقال عمر : إنما النعم الإبل ، فقولوا : نَعِم .

وعلق الشارح على الحديث بقوله : إن الفتح والكسر في (نعم) لغتان فصيحتان ، وإن الفتح أشهر ثم ذكر أنّ الكسر ورد في كلام النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من الصحابة منهم عمر

(١) المفصل ١٨٦ والشرح ٤ : ١٥٥ والفاق ٢ : ٢٤ وموقف النحاة ١٦٥ والحديث النبوي في النحو العربي ٦٦ وأمثال الحديث : ٨٦ وصحيح مسلم ٨ : ١٢٥ ، كتاب صفات المناقين .

(٢) المفصل ١٩٥ والشرح ٥ : ٦١ والمقتضب ٢ : ٢١٨ وموقف النحاة : ١٦٣ والحديث النبوي في النحو العربي ١١٠ والتبصرة والذكرة للصيمري ٢ : ٦٧٣ . وسنن الترمذي برقم ٦٣٨ ونيل الأوطار ٤ : ٢٩ .

(٣) المفصل ٣٠٠ والشرح ٨ : ٧٨ وسبق أن ذكره ابن يعيش مع خبره في الشرح ٢ : ١٠٣ . وانظر النهاية (أنن) .

وعلي والزبير وابن مسعود. ولكنه لم يذكر شيئاً من أحاديثهم^(١).
٢١ - وذكر الزمخشري في مبحث اللامات أنّ أهل اليمن يجعلون الميم مكان الألف واللام ، ومنه " ليس من امير امصيام في مسفر ". ثم ذكر في مبحث الإبدال أنّ الميم أبدلت من اللام في لغة طيء في نحو ماروى النمر بن تولب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل ، إنه لم يرو غير هذا " ليس من امير امصيام في مسفر " .

وقد نقل الشارح كلام الزمخشري أولاً ، ونسب الحديث إلى النمر بن تولب ، ثم ذكر بعد كلام الزمخشري بأنّ النمر لم يرو إلا هذا الحديث . وعلق بقوله : وذلك شاذ - أي إبدال الميم من الألف واللام - لا يقاس عليه . ولما تكرر ذكره لم يعلق مكتفياً بما تقدم ، ثم أعاد تعليقه نفسه مرة ثانية . وقد علق الدكتور فجال على هذا الحديث تعليقا هاما سأورده بتصرف وإيجاز قال : " ومقاله فريق من النحاة كابن يعيش والزنجاني وابن هشام وغيرهم : " إن الذي روى الحديث هو النمر بن تولب وأنه لم يرو عن النبي إلا هذا الحديث : لم أجد له أصلا في كتب الحديث ، فما أدري من أين تم لهم ذلك " ونقل الدكتور فجال كلاما طويلا حول ذلك وذكر أن الإمام أحمد روى هذا الحديث في مسنده عن كعب بن عاصم " .

و إذا صحّ ما ذكرته الدكتور الحديثي من أن الزمخشري لم يسبق إلى الاحتجاج بهذا الحديث لهذه المسألة ، فإنّ تبعة الغلط في إسناد الحديث ، إلى النمر بن تولب تقع عليه أولاً ، ثم على الشراح

(١) المفصل ٣١١ والشرح ٨ : ١٢٥ .

الذين تابعوه بلا تدقيق ، إلى أن جاء البغدادي فقال ناقداً النحلة
الذين نسبوا الحديث إلى النمر : " وكلهم تواردوا على مالا أصل
له " (١) .

٢٢ - وفي مبحث إبدال الهمزة من الواو أشار الزمخشري إلى
قوله صلى الله عليه وسلم في حديث : أحّد أحّد .
وقد أعاد الشارح هذا الحديث إلى سياقه فقال : وفي الحديث
أنه قال لرجل أشار بسبابتيه في التشهد : أحّد أحّد . أي وحّد
وحّد (٢) .

ويلاحظ في كل ما تقدم تلقى الشارح لاحتجاج الزمخشري
بالحديث بالقبول ، كما تلاحظ شدة احتفائه أحياناً بذكر الحديث
والصحابي ، ثم حرصه على شرح الحديث شرحاً مفصلاً ، مما يدل
على القبول به ضمناً في ميدان الاحتجاج . وسننتقل الآن إلى
الأحاديث التي احتجّ بها الشارح لنرى موضع الاحتجاج وقيمته .
١ - في المقدمة عرض لشرح كلمة " طعان " قال : ورجل
طعان في أعراض الناس . وفي الحديث " لا يكون المؤمن طعاناً "
فكأنه ذكر الحديث استئناساً ليدلّ على أن هذه الكلمة بهذا المعنى
استخدمت في الحديث النبوي (٣) .

٢ - ثم احتجّ في المقدمة أيضاً بحديث آخر لغرض تاريخي

(١) الفصل ٣٢٦ ، ٣٦٦ والشرح ٩ : ١٧ ، ٢٠ ، ١٣٦ : ١٠ ، ٣٣ ، ٣٤ وشرح الكافية
الشافية ١٦٤ والمساعد ١ : ١٩٥ والحديث النبوي في النحو العربي ١٤٧ .

(٢) الفصل ٣٦٢ والشرح ١٠ : ١٤ ، ١٥ وانظر الفائق ١ : ٢٦ والرمذي برقم ٣٥٥٢ .

(٣) شرح الفصل ١ : ٥ وانظر سنن الرمذي : كتاب البر برقم ١٩٧٨ ومسند أحمد ١ :
٤٠٥ ، ٤١٦ والنهاية : (طعن) .

يتعلق بنسب الرسول فقد ذكر حديثه صلى الله عليه وسلم :
" كذب النسابون فيما بعد عدنان " (١) .

٣ - واحتجّ بالحديث " الثيبُ تُعْرَبُ عن نفسها " في صدد
شرحه لكلمة : الإعراب " بمعنى البيان ، تقول : أعرب عن حاجته
إذا أبان عنها . فاحتجّاه ههنا لغويّاً أيضاً (٢) .

٤ - وذكر الشارح أن (سائر) مأخوذ من السؤر وهو
البقية . قال ومنه الحديث : " إذا شربتم فأسئروا " أي اتركوا في
الإناء بقية ، هكذا ذكره الفارابي . والملاحظ أن احتجّاه ههنا
لغويّاً أيضاً (٣) .

٥ - واحتجّ على حذف الصفة بحديثه صلى الله عليه وسلم
" لاصلاةَ لجار المسجد إلا في المسجد " قال : والمراد لاصلاة كاملة
أو تامة ونحو ذلك (٤) .

٦ - واحتجّ على إلحاق ضمير الجمع باسم الفعل لقوة شبهه
بالفعل بالحديث " هاتوا رُبْعَ عشور أموالكم " (٥) .

(١) شرح المفصل ١ : ٦ قال السهيلي في الروض الأنف ١ : ٨ : الأصح في هذا الحديث أنه
من قول ابن مسعود ، وانظر نهاية الأرب ١٦ : ٣ وتاريخ دمشق ٢ : ١٦٩ لابن عساكر
ومختصر شرح الجامع الصغير ٢ : ١٥٠ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٧٢ وانظر سنن ابن ماجه ١ : ٦٠٢ برقم ١٨٧٢ كتاب النكاح ومسنند
أحمد ٤ : ١٩٣ وكشف الحفاء ١ : ٣٩١ برقم ١٠٤٩ .

(٣) شرح المفصل ٢ : ٤٧ . ولفظ الفارابي : ويقال : إذا شربت فأسئر . انظر ديوان الأدب ٤
: ٢٢٢ وانظر كشف الحفاء ١ : ٨٥ ومرّ فيه الحديث عرضاً في الحديث رقم ٢٠٥ وأسرار
العربية : ١٨ .

(٤) شرح المفصل ٣ : ٦٣ وانظر مختصر شرح الجامع الصغير ٢ : ٣٦٣ وانظر الحديث
وتخرجه في كشف الحفاء ٢ : ٥٠٩ برقم ٣٠٧٣ .

(٥) شرح المفصل ٤ : ٣٠ وانظر سنن ابن ماجه ١ : ٥٧٠ برقم ١٧٩٠ كتاب الزكاة .

٧ - ونسب الشارح إلى أبي الحسن "الأخفش" أنه يقول إن (أمين) اسم من أسماء الله تعالى ورفض ابن يعيش هذا القول مؤكداً الرأي بأن هذه الكلمة اسم فعل بمعنى استجب . واحتج بما جاء في الخبر أن موسى كان يدعو وأخاه كان يؤمن^(١) . فاستعمال يؤمن ههنا ينفي أن تكون "أمين" بالمعنى الذي ذهب إليه أبو الحسن .

٨ - واحتج بالحديث : "الكُبادُ من العبّ" في سياق شرحه لكلمة العبّ ، والعب : شرب الماء من غير مصّ ، فاحتجّاه لغوي^(٢) .

٩ - ولدن حديثه عن اسم الفعل "حسن" بمعنى أتألم ، استأنس بذكر حديث وردت فيه هذه الكلمة : "فأصاب قدمه قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : حسن ، كأنه تألم"^(٣) .

١٠ - وفي سياق كلامه عن "الآن" وأصله وعلة بنائه ذكر الحديث : "نهى عن قيل وقال" فاحتجّ على أن الخافض دخل على قيل وقال وتركهما على ما هما عليه . وقد أتى بهذا الحديث ليقس عليه مسألة أخرى تتعلق (بأن) رفضها فيما بعد . وقد أتى الاستشهاد بالحديث على لسان الذين سيردّ عليهم . وقد استشهد بهذا الحديث في موضع آخر^(٤) .

(١) شرح المفصل : ٤ : ٣٥ .

(٢) شرح المفصل : ٤ : ٥٦ وديوان الأدب : ٣ : ١١٧ وانظر مختصر شرح الجامع الصغير : ٤٧ .

(٣) شرح المفصل : ٤ : ٧٨ وانظر الفائق : ٤ : ١٠٦ والنهاية : ١ : ٢٦٠ .

(٤) شرح المفصل : ٤ : ١٠٣ ، ٥ : ١٢٣ وديوان الأدب : ٣ : ١٨ وإعراب الحديث ٣٥٣ برقم ٢٨٩ وكتاب مبيوه : ٢ : ٣٥ ومسند أحمد : ٢ : ٣٢٧ ، ٣٦٠ .

- ١١ - في شرحه كلمة " سواب " قال : إنها جمع سايباء وهو النتاج ومنه الحديث : تسعة أعشار البركة في التجارة وعشر في السائباء . والاحتجاج هنا لغوي ^(١)
- ١٢ - واحتج أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم : " فكأنما خيرت له الدنيا بحذافيرها " في سياق حديثه عن حذفار ، وأن جمعه حذافير ^(٢) .
- ١٣ - وفي كلامه على أن فيعل تكسر على أفعال وفعل وأفعل كأموات وجياد ، ذكر أنه يأتي من فيعل جمع السلامة نحو : هينون ... وفي الحديث : " المؤمنون هينون لينون " فالاحتجاج ههنا صرفي منصب على مجيء الصيغة في الحديث الشريف ^(٣) .
- ١٤ - وفي كلامه عن " است " وأن أصلها : ست قال : وربما حذفوا العين وأبقوا اللام التي هي هاء ، فقالوا : رجل سه ... وفي الحديث : العين وكاء السه " والاحتجاج ههنا صرفي أيضا ^(٤) .
- ١٥ - ومن الاحتجاج الصرفي ماورد في مبحث المذكر والمؤنث فقد ذكر أنه يقال : رجل ورجلة واحتج بما حكاه أبو زيد : " وكانت عائشة رضي الله عنها رجلة الرأي " ^(٥) .

(١) شرح المفصل ٥ : ٥٤ وانظر الفائق ٢ : ١٤٧ والنهاية : (سبي) والحديث بلفظ مختلف في مختصر شرح الجامع الصغير ١ : ٢٢٤ .

(٢) شرح المفصل ٥ : ٦٥ وانظر النهاية (حذف) قال : والحذافير : الجوانب أي فكأنما أعطي الدنيا بأسرها .

(٣) شرح المفصل ٥ : ٦٥ وانظر مختصر شرح الجامع الصغير ٢ : ٣٢٤ وغريب الحديث للخطابي ١ : ٤٥٣ والنهاية : هين ، وكشف الحفاء ٢ : ٤٠٢ برقم ٢٦٧٣ .

(٤) شرح المفصل ٥ : ٨٣ ، ٩ : ١٣٥ والنهاية : وكى . والعين في الحديث كتابة عن اليقظة وانظر سنن ابن ماجه ١ : ١٦١ برقم ٤٧٧ كتاب الطهارة وكشف الحفاء ٢ : ١٠٠ والمسند ٤ / ٩٧ .

(٥) شرح المفصل ٥ : ٩٨ وانظر النهاية : رجل .

- ١٦ - في كلامه عن إلحاق التاء بمثل طلحة وحمزة ، فسر كلمة " حمزة " بأنها بقلّة ، واحتج بحديث أنس " كنتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ببقلّة كنت أجتنيها " وكان يُكنى أبا حمزة . فنقلت إلى أسماء الأعلام . والاحتجاج لغوي ^(١) .
- ١٧ - وقد احتجّ في غير ما موضع بقوله صلى الله عليه وسلم " ارْجَعْنَ مَأْزوراتٍ غير مأجورات " فمأزورات أصله مؤزورات ، قلبت الواو ألفاً للتخفيف ^(٢) .
- ١٨ - ولدن شرحه كلمة " العاقب " احتج بالحديث " السيد والعاقب " فالعاقب مَنْ يَخلف السيّد ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : أنا العاقبُ أي آخر الأنبياء ^(٣) .
- ١٩ - ولدن تحدّثه عن فَعِيلِي وأنه أتى مُضَعَّفَ العين للمبالغة والتكثير ذكر حديث عمر : لولا الخِليفي لأذنتُ " أي لولا الخلافة والاشتغال بأمرها عن تعهّد أوقات الأذان لأذنت . يشير بذلك إلى فضل الأذان ^(٤) .

٢٠ - وفي سياق شرحه لأبيات زياد العنبري :

- (١) شرح المفصل ٥ : ٩٩ وديوان الأدب ١ : ٤٠ والنهاية " حمز " والحديث في تهذيب اللغة ٤ : ٣٧٩ .
- (٢) شرح المفصل ٥ : ١٥٤ ، ٩ : ٦٤ ، ١٠ : ١٩ وانظر من ابن ماجه ١ : ٥٠٢ كتاب الجنائز ومختصر شرح الجامع الصغير ١ : ٦٢ وكشف الحفاء ١ : ١١٧ برقم ٣١١ والأشباه والنظائر للسيوطي ١ : ٢٠ .
- (٣) شرح المفصل ٦ : ٥٢ وانظر غريب الحديث للخطابي ١ : ٤٢٥ ومسند الرمذي برقم ٢٨٤٢ ، ومسند أحمد ٤ : ٨٠ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٦ : ٢٥ .
- (٤) شرح المفصل ٦ : ٥٦ وديوان الأدب ١ : ٣٤٣ والفاثق ١ : ٣٩١ والنهاية : " خلف " وكشف الحفاء ٢ : ٢٣٠ برقم ٢١١٨ .

قَدْ كُنْتَ دَايَنْتَ بِهَا حَسَانًا مخافة الإفلاس والليانا

يحسن بيع الأصل والقيانا

قال : والليان مصدر اللي ، ومنه قوله عليه السلام " ليّ الغني ظلم " . فإنه أورد الحديث ههنا لغرض لغوي ولجحد الاستئناس^(١) .
٢١ - وأيضاً ذكر الحديث : البرقُ مخاريقُ الملائكة " ندن شرحه كلمة المخاريق جمع ومخراق ، وهو المنديل يلف ليضرب به^(٢) .

٢٢ - وذكر حديث عمر " إني لأكره أن أرى أحدكم سَبَهْلًا لا في عمل دنيا ولا في عمل آخرة : ليبين استعمال كلمة " سبهل " بمعنى الفأرغ^(٣) .

٢٣ - ولدن حديثه عن مجيء لام الأمر في مواضع مع فعل المخاطب كما في قراءة أبي " فبذلك فلتفرحوا " قال : وقد جاء في بعض كلام النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة : " لتأخذوا مصافكم " فأتى الحديث بمنزلة احتجاج لدخول لام الأمر على فعل المخاطب مراعاة للأصل^(٤) .

٢٤ - وفي كلامه عن الأفعال الناقصة ذكر أن أصل " كاد "

(١) شرح المفصل ٦ : ٦٦ وانظر ابن ماجة : ٢ : ٨٠٣ برقم ٤٤٠٤ وكشف الحفاء ٢ : ٢٤٥ برقم ٢١٦٠ وأيضاً ٢ : ٢٩٦ برقم ٢٣١٥ والنهاية : لوى والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٦ : ٢٤٢ .

(٢) شرح المفصل ٦ : ١٣٢ وانظر النهاية : خرق ، قال : وفي حديث علي : البرق مخاريق الملائكة .

(٣) شرح المفصل ٦ : ١٤٠ ، وانظر الفائق ٢ : ١٤٩ والنهاية سبهل .

(٤) شرح المفصل ٧ : ٤١ ، ٦١ والمساعد ٣ : ١٢٤ وتذكرة النحاة : ٦٦٦ وأسرار العربية : ٣١٨ . وفي الزمذي برقم ٣٢٣٣ : قال لنا : على مصافكم كما أنتم .

ألا يكون في خبرها " أن " لأن المراد بها قرب حصول الفعل ، ولكن قد تشبه " كاد " بـ "عسى " فيشفع خبرها بأن . وهنا احتج ابن يعيش بما ورد في الحديث " كاد الفقر أن يكون كفراً " (١) .

٢٥ - ٢٦ - وفي مبحث نِعَم وبُئس وحبذا ... ذكر أن (حَبَّ) و(أحب) لغتان . تقول : جبيت وأحببت ، إلا أن الثانية أكثر في الاستعمال . وأورد شواهد منها هذان الحديثان : وقال عليه السلام : مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ (٢) . وقال : أَحَبُّ حَبِيْبِكَ هَوْنًا مَا (٣) .

٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - وفي كلامه عن الواو ذكر أن قومًا قالوا إن واو العطف تدلّ على الترتيب ، واستدلوا :

آ - بما روي عن ابن عباس أنه أمر بتقديم العمرة . فقال الصحابة : لم تأمرنا بتقديم العمرة وقد قدّم الله الحج عليها في التنزيل . فدّل إنكارهم أنهم فهموا الترتيب من الواو .

ب - لما نزل قوله تعالى : ﴿ إِنْ الصِّفَا وَالْمَرْوَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ فقال الصحابة . بم نبدأ يا رسول الله ؟ فقال : ابدؤوا بما بدأ

(١) شرح المفصل ٧ : ١٢١ وانظر مختصر شرح الجامع الصغير ٢ : ١٤٨ وكشف الخفاء ٢ : ١٥٩ برقم ١٩١٩ .

(٢) شرح المفصل ٧ : ١٣٨ وانظر الترمذي برقم ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ و ٢٣١٠ ومختصر شرح الجامع الصغير ٢ : ٢٧٣ وكشف الخفاء ٢ : ٣٠٨ برقم ٢٣٥٦ والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث ١ : ٤٠٦ .

(٣) شرح المفصل ٧ : ١٣٨ وانظر الترمذي برقم ١٩٩٨ كتاب البر ، وكشف الخفاء ١ : ٥٤ برقم ١٣٠ ومختصر شرح الجامع الصغير ١ : ١٧ والنهاية : هون .

الله بذكره فدلّ ذلك على الترتيب ^(١) .

ج - بعضُ الأعراب قام خطيباً بين يدي النبي فقال في خطبته : من أطاع الله ورسوله فقد رَشَد ، وَمَنْ عَصَاهما فقد غوى . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : بئس خطيب القوم أنت . هلا قلت وَمَنْ عصى الله ورسوله . فلو كانت الواو للجمع المطلق لما افترق الحال بين القولين ^(٢) .

وقد فند ابن يعيش استدلال هؤلاء القوم بتقديم تفسير آخر للأحاديث التي احتجوا بها لينتهي إلى أن الواو للجمع من غير ترتيب .

٣٠ - وفي بحث القسم ذكر قول الفقهاء بأن القائل لو قال : أقسم أو أحلف أو أشهد ثم حنث وجبت عليه الكفارة ، لأنه يُصرف إلى معنى أقسم بالله ونحوه ، إذ كان يلزم المسلم إذا حلف أن يحلف بالله . ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : " مَنْ كَانَ حَالِفاً فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ فَلْيَصْمِتْ " .

فاحتجّاه ههنا لغوي أتى للدلالة على أن حلف بمعنى أقسم ^(٣) .

٣١ - وفي حديثه عن زيادة الحروف ذكر كلمة " معدّ " وأن الميم فيها أصلية لقولهم : تمعدد أي صار على خلق " معدّ " ومنه قول عمر رضي الله عنه : اخشوشنوا وتمعدّدوا ^(٤) .

(١) شرح المفصل ٨ : ٩٣ وانظر كشف الخفاء ١ : ٢٣ برقم ٣٢ .

(٢) شرح المفصل ٨ : ٩٣ .

(٣) شرح المفصل ٩ : ٩٥ وانظر الموطأ ٢٩٧ كتاب النذور : ١٤ ، والمسند ٢ : ٧ ، ١١ .

وعتصر شرح الجامع الصغير ٢ : ٣١٣ وزاد المسلم ٣ : ٢٣٨ برقم ٨٢٩ .

(٤) شرح المفصل ٩ : ١٥١ والنصف ١ : ١٢٩ والنهاية واللسان والتاج : (معدّ) والفاثق ٣ :

١٠٦ وكشف الخفاء ١ : ٦٩ و ٣٧٨ برقم ١٥٧ و ١٠١٨ .

٣٢ - وأيضاً في معرض الاحتجاج اللغوي أورد قوله صلى الله عليه وسلم " ليس لعرق ظالم حق " ليدل على أن العرق يراد به عروق الشجرة لامتدادها وانتشارها . والعرق الظالم هو أن يغرس الرجل غراسه أو يزرع في أرض غيره ^(١) .

٣٣ - ومن الاستشهاد اللغوي ماورد في شرحه لكلمة " التوى " بمعنى الهلاك : والتوى : الفرد ، ومنه الحديث : " الطوافُ تَوَّ والاستجمار تَوَّ " فهو من معناه ولفظه ، لأن الهلاك أكثر ما يكون مع الواحد ^(٢) .

هذه هي الأحاديث التي احتج بها ابن يعيش في شرح المفصل، فإذا حللنا احتجاجه وجدنا أنه يتجه إلى الاحتجاج بالحديث في اللغة في سبعة عشر موضعاً ، وفي النحو في ستة مواضع وفي الصرف في خمسة مواضع . وذكر حديثاً واحداً لأمر تاريخي يتعلق بالأنساب . وقد احتج في كتابه الآخر " شرح الملوكي " بستة أحاديث :

١ - الأول لم يذكره على أنه حديث ، ولم ينسبه إلى أحد وإنما قدّم له بقوله : قال " أضربه كي يلبّ ، وكى يقود ذا اللجب " والشاهد فيه استعمال " يلبّ " بفتح عينه على الأكثر . وهذا القول لصفية بنت عبد المطلب ^(٣) .

(١) شرح المفصل ١٠ : ٦٨ وانظر الموطأ : ٤٦٣ كتاب الأفضية ٢٦ ، والترمذي برقم ١٣٧٨ وكشف الخفاء ٢ : ٤٢١ برقم ٢١٤٦ والمعجم المفهرس ٤ : ١٩٨ .

(٢) شرح المفصل ١٠ : ١١٩ وانظر الفائق ١ : ١٥٧ والنهاية (تو) وغريب الحديث للخطابي ١ : ١٠١ ، ١٠٢ وصحيح مسلم ٤ : ٨٠ كتاب الحج : باب بيان أن حصى الجمار سيج .

(٣) شرح الملوكي ٤٧ . وقد نسب محققه القول لصفية وهو في الفائق ٣ : ٣٠٠ واللبب والجلب بمعنى . وانظر النهاية : (جلب ، لب) .

٢ - استدلل بما ورد في الحديث " شَكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فَلَمْ يُشْكِنَا " أي لم يفسح لنا في إزالة مانشكوه " على أَنَّ يُشْكِنَا مَضَارِعَ أَشْكَى الَّذِي هَمَزَتْهُ أَتَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْإِزَالَةِ ^(١) .

٣ - احتجّ بقول عمر : " اخشوشنوا وتمعددوا " وقد مرّ ذكره في شواهد الحديث في شرح المفصل برقم ٣١ .

٤ - في سياق شرحه للفظ الدَّقْعَاءُ قال : الدَّقْعَاءُ هِيَ الْأَرْضُ ، يُقَالُ : دَقَعَ - بِالْكَسْرِ - أَي لَصِقَ بِالتَّرَابِ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ : " إِذَا جُعُتْنِ دَقِيعُتْنِ " أَي خَضَعُتْنِ ^(٢) .

٥ - أَسْتَشْهَدُ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ " لِلْغَرَضِ نَفْسِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ بِرَقْمِ ٢٣ .
ذَكَرَ حَدِيثَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : " إِيَّاكُمْ وَالْعِضَّةَ ، أَتَدْرُونَ مَا الْعِضَّةُ ؟ هِيَ النَّمِيمَةُ " وَأَصْلُهَا عِضْهَةٌ " فِعْلَةٌ " مِنَ الْعِضِّ وَهُوَ الْبَهْتُ . وَتَجْمَعُ عَلَى عِضِينَ ^(٣) .

ويبدو أنه ذكر الحديث ههنا لمجرد الاستئناس لأن كلمة "العِضَّة" استعملت فيه .

فقد احتج للصرف بثلاثة أحاديث ، وبمحدثين للغة ، وبحديث للنحو ورد عرضاً .

(١) شرح الملوكي ٦٩ والنهاية واللسان والتاج : شكا ، وابن ماجه ١ : ٢٢٢ برقم ٦٧٥ ،

٦٧٦ ، والفاق ٢ : ٨٦ ومسند أحمد ٥ : ١٠٨ ، ١١٠ .

(٢) شرح الملوكي ١٦٤ وديوان الأدب ٢ : ٢٤١ والنهاية والتاج واللسان : دقع والفاق ١ : ٤٣١ .

(٣) شرح الملوكي ٤٢١ وانظر الفائق ٢ : ٤٤٣ والنهاية : عِضْه ، ومسند أحمد ١ : ٤٣٧ .

إن ابن يعيش في احتجاجه بالأحاديث الشريفة في شرحه -
شأنه شأن متقدمي النحاة - لم يبن على هذه الأحاديث قاعدة ،
ولم يردّ بها قاعدة ، بل إن كلّ همّه أنه استدل بها على صحة
القواعد المقررة ، وقوّى بذكرها أدلّته السماعية . وكان معظم
احتجاجه بها كما بينا يتجه إلى الاحتجاج اللغوي . ومع ذلك فإن
ورود نحو ثلاثين حديثاً في شرح المفصل زيادة عمّا ذكره الزمخشري
ينبئ عن أن ابن يعيش كان يحتج بالحديث من حيث المبدأ على
الأقل ، وإن كان لم يجعل من الأحاديث أساساً للقواعد . إن قضية
الاحتجاج بالحديث أو عدمه لم تكن قد أثّرت في أيامه ، لذلك
فإننا لانهضنا بأية ملاحظة نظرية حول هذه القضية . لكن وجود
هذه الكمية من الأحاديث تدل على أن الرجل كان يأخذ
بمبدأ الاحتجاج بها على نحو عملي تطبيقي ، ويرى أن الحديث
مما يحتجّ به اللغة والنحو كما يحتج به في الفقه وسائر أمور
الدين الآخر . وبناء على هذا فإنّ الشارح يمكن أن يعدّ
من النحاة الذين احتجّوا بالحديث وأكثروا - نسبياً - من
الاحتجاج به.

الشعر :

كان الشعر من الركائز الأساسية للنحويين في استنباط
القواعد ودعمها والتمثيل لها ، اهتموا به وبرواته ، وسعّوا إليهم ،
واستمعوا للأعراب وقصدوهم ، وكانوا لا يبالون إذا سمعوا من
أعرابي فصيح شعراً ألا يسمعه من صاحبه ، ثم لا يبالون أعرفوا
اسم ذلك الأعرابي أم لم يعرفوه ، وحسب سبويه أن يقول : هذا

بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به ^(١) ، أو ممن يوثق بعربيته، حتى يصبح هذا البيت من شواهد النحو ، ويرويه خالف عن سالف .

والنحاة لشدة اهتمامهم بشواهد الشعر أفردوها بالتصنيف ، فصنفوا مصنفات خاصة في شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، واستمر هذا الاهتمام ، فصنفوا في شواهد الجمل وشواهد الإيضاح وشواهد المفصل وشواهد المغني وشواهد شرح الكافية وغير ذلك ، حتى أضحى بين أيدينا تراث ضخم مرتبط بالشاهد الشعري في كتب النحاة ، بينما لانشطى بأثر ذي بال اختصّ بالشواهد القرآنية التي وردت في كتب النحاة على غزارتها ، وكأنهم تركوا ذلك لكتب التفسير ، أما الحديث النبوي فليس أحسن حظاً ، فباستثناء ماقدّمه عبد القادر البغدادي من تخريج للأحاديث النبوية الواردة في شرح الاسترأبادي على كافية ابن الحاجب ، فإننا نكاد لانقع على أثر آخر ، صحيح أن ابن مالك صنف كتابه " شواهد التوضيح والتصحيح " والعكبري صنف " إعراب الحديث النبوي " ثم صنف السيوطي كتاباً في إعراب الحديث ^(٢) أيضاً . إلا أن هذه الكتب جميعاً لم تجعل موضوعها الحديث النبوي الوارد في كتب النحاة ، وإنما عالجت قضايا نحوية في الأحاديث ذاتها .

وكان مفسرو الكتاب العزيز سبقوا إلى الاحتجاج بالشعر للاستشهاد

(١) انظر على سبيل المثال كتاب سيبويه ١ : ٣٦ ، ٤٤ ، ٢٠١ ، ٢١٤ وانظر أيضاً كتاب شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٢٥٠ .

(٢) الكتاب مخطوط في دار الكتب المصرية ١٩٦٩ ب باسم عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ، وسماه فهرس دار الكتب : إعراب الحديث . وقد صدر بأخرة بتحقيق الدكتور سلمان القضاة .

به لتفسير ألفاظ القرآن الكريم ، وذلك منذ زمن مبكر يرقى إلى عصر الصحابة أنفسهم ، والأمثلة على ذلك كثيرة مدونة^(١) .

ثم كان النحويون وأهل اللغة والمؤرخون ، فجعلوا همهم وسدّهم الاستشهاد بالشعر ، وخاصة في مجال اللغة ، ويندر أن نجد مادة مافي معجم من معجماتنا القديمة لم تقترن بعدد من شواهد الشعر تكثر أو تقلّ ، بدءاً من معجم العين ومروراً بالجمهرة والتهذيب والصحاح والتكملة والعباب وانتهاء باللسان ثم التاج . على أن ما يهمننا هنا هو الاحتجاج بالشعر في النحو ليس غير .

عندما تكون علم أصول النحو استنبط علماءؤه بالنظر والاستقراء الأصول المعتمدة من قبل النحاة في الاحتجاج بالشعر ، فوجدوا أن الشعراء الذين احتجّوا بشعرهم هم شعراء أزمنة بعينها فجعلوهم في طبقات زمنية^(٢) :

– الطبقة الأولى : طبقة الشعراء الجاهليين

– الطبقة الثانية : طبقة الشعراء المخضرمين

– الطبقة الثالثة : طبقة الإسلاميين (شعراء عصر بني أمية)

وآخريهم إبراهيم بن هرمة.

– الطبقة الرابعة : طبقة الشعراء المولّدين . " والمولد والمحدث

من الشعراء من لا يصحّ الاستشهاد بكلامه . وهو من جاء بعد عصر المئتين وأولهم بشار بن برد وأبو نواس ومنهم أبو تمام والبحرزي الطائيان والمتنبي "^(٣) .

(١) انظر إيضاح الوقف والابتداء ١ : ٦٤ ، ٦٥ ومصادر الشعر الجاهلي ١٥٢ .

(٢) انظر خزانة الأدب ١ : ٣ والاقتراح ٥٦ وفي أصول النحو : ١٧ وأصول التفكير النحوي ١٩ ، ٤٣ ، وأصول النحو العربي ٥٩ .

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ٣ : ٣٩١ .

واستقر الأمر على الاحتجاج بالطبقات الثلاث في مجال اللغة والنحو والتفسير وغير ذلك . أما الطبقة الرابعة فإنها لا يُحتج بشعرها إلا في مجال المعاني ، ولا قيمة لما ذكر من رفض بعضهم الاحتجاج بالطبقة الثالثة ، لأنه رفضٌ لم يؤخذ به ، وجرى النحاة واللغويون على الاحتجاج بشعر الفرزدق كما احتجوا بشعر زهير وامرئ القيس حذوك القذة بالقذة .

إضافة إلى تحديدهم زمن الاستشهاد ، فإنهم حدّدوا القبائل والمواطن التي تؤخذ عنها اللغة التي يحتجّ بها ، فوجدوا أن الأخذ كان عن قيس وتميم وأسد ، فمنهم أخذ معظم ماأخذ ، كما أخذ على نحو أقلّ عن هذيل وكنانة وبعض الطائيين . وقد نصّ الفارابي على العرب الذين لم يؤخذ عنهم ، فذهب إلى أنه لم يؤخذ من لخم ولا من جُذام ولا من غسان ولا قضاة ولا إباد ولا تغلب ولا النمر بن قاسط ولا بكر ولا عبد القيس ، لمجاورتهم غير العرب أو لمخالطتهم لهم ، كذلك لم يؤخذ من ثقيف وسكان الطائف لمجاورتهم تجار الأمم المقيمين عندهم

إن نص الفارابي الذي ذكره السيوطي ^(١) يحتاج إلى مناقشة واستقراء ، للتأكد من صحة أحكامه ، وللتثبت مما إذا كان الفارابي يريد بهذه الأحكام الحكم بالقلة أو بالكثرة ، أو الحكم على نحو مطلق أو تقريبي . وإنّ البحث في شعراء الشواهد وقبائلهم يبيح لنا أن نقول : إن الحكم على نحو مطلق لا يستقيم للفارابي ، لأننا نجد النحاة واللغويين منذ سيبويه ومن بعده ، قد احتجوا بشعر عدد من شعراء القبائل التي نص الفارابي أنه لم يؤخذ

(١) الاقتراح في أصول النحو : ٥٦ ، ٥٧ .

عنها ، فقد احتجوا بشعر أمية بن أبي الصلت وهو من ثقيف^(١) ، كما احتجوا بشعر أبي محجن الثقفي^(٢) . واحتجوا بشعر زياد الأعجم والأعور الشني والصلتان العبدي وغيرهم وهؤلاء من عبد القيس^(٣) ، وبشعر عدي بن زيد^(٤) وهو ممن خالطوا الأعاجم. أما إذا كان الفارابي يذهب بعدم الاحتجاج إلى ضالة كمية ما احتج به النحاة من شعر شعراء هذه القبائل فإن الأمر يبدو مقبولاً ولكن بتحفظ ، وذلك لأن استعمال المجاز في بحوث العلم أمر له حدود ، لأنه لا يصار فيها إلى المجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة ، والحقيقة ههنا غير متعذرة ، والفارابي ينصّ قطعياً على أنهم احتجوا ببعض وأهملوا بعضاً ، وهذا ما يلقي في النفس ظلالاً كثيفة من الشك على مصداقية نص الفارابي الذي تلقفته كتب أصول النحو وكأنه نصّ منزل ، إن توزيع الشعراء الذين احتج بهم سيويه إلى مجموعات بحسب قبائلهم ، أظهر لنا أن سيويه ومن بعده طبعاً سائر الخلفين احتجوا بشعر كثير من القبائل التي قال الفارابي إنهم لم يحتجوا بكلامها^(٥) فإذا زعمنا أن الاحتجاج بكلامها غير الاحتجاج بشعرها ، فإننا نقع في ضرب من التناقض المنطقي لأن

(١) احتج سيويه في عدة مواضع ١ : ١٦٤ ، ٢٧٠ ، ٣٦٢ ، ٤٢٠ ، ٤٣٩ ، ٤٧٩ و ٢ : ٢٥٠ ، ٥٩ .

(٢) احتج سيويه ١ : ٢١٢ ، ٣٥٠ .

(٣) انظر سيويه ١ : ١٥٢ ، ٤٢٨ - ٢ : ٢٨٧ ففي هذه المواضع احتج بشعر زياد الأعجم وفي ١ : ٣١ نجد بيتاً للأعور الشني وفي ١ : ٣٢٨ نجد بيتاً للصلتان العبدي .

(٤) استشهد به سيويه في عدة مواضع وهو من قيم انظر سيويه ١ : ٧٠ ، ٧٨ ، ٢٠٢ ، ٣٦٣ ، ٤٤٠ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ، و ٢ : ٣٦٩ .

(٥) انظر شواهد الشعر في كتاب سيويه : ٢٧٣ وما بعدها .

شعرها جزء من كلامها ، والفارابي لم يفرق في نصه بين شعر ونثر.

وربما كان من أسباب كثرة استشهادهم بشعر بعض القبائل ، وقلة استشهادهم بشعر بعضها يعود إلى موطن هذه القبائل بحسب قربها أو بعدها من موطن الرواة ، وهذا له أثر كبير لا يخفى ولا يحتاج إلى تأمل .

وقد استمدّ النحاة الأوائل - كاللغويين الأوائل - مادة استشهادهم من الشعر من مصدرين أساسيين هما : فصحاء الأعراب الذين كانوا يردون الأمصار ، أو الذين كان يلقاهم النحاة لدن خروجهم إلى البادية طلباً للغة والفصاحة ، واستمر ذلك إلى أوائل العصر العباسي - القرن الثاني وقسم من الثالث ^(١) .

والثاني هم الرواة الذين أخذوا عن الأعراب ، والنحوي يتحرى أن يكون هؤلاء الرواة من الثقات . وقد أثار الاعتماد على الرواة قضية الخلاف في إنشاد الشاهد على عدة أوجه ، وبعض الأوجه قد تلغي وجه الاحتجاج به . وتعرض النحاة لهذه المسألة وناقشوها وعالجوها علاجاً ينسجم وطبيعة اللغة ، فقبلوا كل الروايات التي وردت عن العرب والرواة الثقات ، قال ابن السيرافي : واعلم أنّ خلاف الإنشاد إذا وقع في مثل ذا الموقع ، لا ينبغي أن ينسبه أحد إلى اضطراب سيبويه ، وإنما الرواية تختلف في الإنشاد ، ويسمعه سيبويه ينشد على بعض الروايات التي له فيها حجة فينشده على ماسمعه ، ويرويه راوٍ على وجه آخر لاحجة فيه ، والرواة مختلفون ، إنما أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار ،

(١) انظر الخصائص ٢ : ٥ وفي أصول النحو : ٢٣ ، ٢٤ .

فالتغيير في الإنشاد واقع من جهتهم ، والشواهد في كل رواية صحيحة ، لأنّ العربيّ الذي غيّر الشعر وأنشده على وجه دون وجه ، قوله حجة ، ولو كان الشعر له لكان يحتج به ... ألا ترى أن الخطيئة راوية زهير ، وكثيراً راوية جميل ، والراوي والمرويّ عنه كلاهما حجة " (١) .

وأثيرت في سياق مناقشة الشواهد قضية الضرورات الشعرية ، فوجد ابن جني " أن العرب قد تلزم الضرورة في حال السّعة أنساً بها واعتياداً لها ، وإعداداً لها لذلك وقت الحاجة إليها " (٢) كما ذكر أنّ الشاعر إذا اضطرّ جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يرد به سماع (٣) ، وفسر أبو حيان الضرورة بقوله : " وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثري ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لامندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة لأنه مامن لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيّره " (٤) .

إن الشواهد الشعرية التي وردت في كتاب سيبويه ، ثم انضاف إليها ما ذكره الأخفش والفرّاء والمبرد والفارسي وابن جني وغيرهم ، أضحت المصدر الذي استمد منه النحاة المتأخرون شواهدهم بعد أن انسدت في وجههم سبل المصادر التي نهل منها المتقدمون . وسيسير المتأخرون على سنن المتقدمين على نحو عام ،

(١) شرح أبيات سيبويه ٢ : ١١٨ .

(٢) الخصائص ٣ : ٣٠٣ .

(٣) الخصائص ١ : ٣٩٦ .

(٤) الأشباه والنظائر في النحو : ١ : ٤٨٤ .

و إذا كان يهمننا من هؤلاء المتأخرين واحدٌ فقط هو ابن يعيش ، فإن باستطاعتنا أن نقدم جريدة إحصائية بالشعراء الذين احتج بهم حاذفين شواهد المفصل ، وذلك للتدليل على اتجاهات الشارح ، شارح المفصل والملوكي ، في الاحتجاج بالشعر والشعراء . ولن نقسم شعراءه إلى مجموعات حسب قبائلهم ، وإنما سنقسمهم إلى مجموعات حسب أزمنتهم مع بيان انتساب كل منهم إلى قبيلته ، وسأجعلهم في ثلاث طبقات :

١ - الشعراء الجاهليون .

٢ - المخضرمون والإسلاميون (الأمويون)

٣ - المولّدون والعباسيون

فالجاهليون هم الذين ولدوا وماتوا قبل الإسلام ، والمخضرمون سنفصلهم عن الجاهليين ونضعهم في الطبقة التالية وإن كان كثير منهم يعدّ جاهلياً من الوجهة الفنية كليد والخطيئة ، وسندمج شعراء صدر الإسلام مع شعراء بني أمية . أما الشعراء الذين لم نستطع تحديد زمانهم فسنفرد لهم قسماً خاصاً بهم .

وقد لاحظنا من إحصائنا أن الشعراء الجاهليين الذين احتجّ بهم الشارح في شرح المفصل بلغوا ٨٦ شاعراً ، إلا أن ما احتج به من شعر كل منهم متفاوت كمّاً ، فهو يحتج مثلاً ببيت واحد من شعر بشر بن أبي خازم ، ويمثله من شعر حاتم الطائي ، بينما نجده يحتج بتسعة عشر بيتاً من شعر امرئ القيس في خمسة وعشرين موضعاً ، كما يحتج بشعر شعراء من بكر ومن تغلب وثقيف وقضاة ، متابعاً في ذلك سنة من سبقة من النحاة . واحتجّ بكثير من شعر المخضرمين الإسلاميين والأمويين وبلغ تعدادهم ١٥٦ ، وهؤلاء ينتسبون إلى عدد كبير من قبائل العرب ، عدنائها

وقحطانيها ، صحيح أنه أكثر الاحتجاج بشعر التميميين والهلذليين ، ولكنه استشهد أيضاً بشعر شعراء ينتسبون إلى قضاة ويشكر ومدحج وكندة . وتفاوت الاحتجاج كمّاً تفاوتاً كبيراً ، فقد أكثر الشارح من الاحتجاج بشعر ذي الرمة والعجاج ورؤبة وجريز والفرزدق ، بينما نجده يحتج ببيت واحد لسراقة البارقي ، وبمثله لسوار بن المضرب السعدي وبمثله لسويد بن أبي كاهل ولصخر الغي ولضابي بن الحارث، وهذا راجع في تقديرنا إلى أن النحاة قبله أكثروا من الاحتجاج بشعر أولئك الشعراء ، وأقلوا من الاستشهاد بشعر هؤلاء ، ولما كان ابن يعيش يستمد منهم فإنه وجد لديهم مادة ناجزة فاتكأ عليها . وقد لاحظنا لدن تخريجنا للأبيات التي احتج بها في شرحه أنه لم ينفرد بالاستشهاد إلا بأبيات قليلة ، وهذا الانفراد المزعوم قد يزول لدى ظهور كتب نحوية ليست الآن بين أيدينا ككتب الفارسي والسيرافي والرماني وسائر النحاة الذين استمدّ منهم الشارح . ومما يلاحظ أنه كان يهتم بالكلام عن الأبيات التي احتج بها الزمخشري في المفصل ، أما ما يورده هو في الشرح فإنه كثيراً ما كان يهمل النص على اسم الشاعر . وإن مقارنة الجريدة التي ذكرنا فيها أسماء الشعراء المحتج بهم في شرحه للمفصل بفهرس الأعلام الذين ذكرهم في شرحه ، تظهر لنا أن إهمال ذكر أصحاب الشواهد هو الغالب ، وقد كان حريّاً به وهو الحريص على الاستفاضة في الحديث عن شواهد المفصل أن يكون أكثر اهتماماً ، أو أن يكون اهتمامه بشواهد مساوياً على الأقل اهتمامه بشواهد المفصل ، حتى لا يحتاج شرحه إلى حاشية . وربما كانت شهرة هذه الشواهد - في رأيه - وكثرة دورانها في كتب النحاة قبله مسوّغاً جعله يُعفي نفسه مما ألزمها به

تجاه شواهد الزمخشري ، ولكن شواهد الزمخشري لا تقل عن شواهد شهرة ودوراناً أيضاً وليس لذلك من تفسير إلا أن الرجل كان ملزماً بموجب منهجه في الشرح أن يهتم بشواهد الزمخشري ، ومنهجه لا يلزمه بذلك تجاه ما يحتاج هو به .

وابن يعيش ينظر إلى الشعر العربي الفصيح المستوفي شروط الاحتجاج على أنه منزّه عن الغلط ، شأنه شأن القرآن الكريم ، فإذا كان القرآن منزّهاً عن الغلط فكذلك " الشعر الفصيح ، لأن الظاهر من حال الشاعر معاودة مانظمه ، فإذا وجد فيه غلطاً أصلحه ، وإنما يكون مثله - أي بدل الغلط - في بداية الكلام ، وما يجيء على سبيل سبق اللسان إلى ما لا يريد فيلغيه حتى كأنه لم يذكره " ^(١) ، وبناء على ذلك فإن هذا الشعر مما يصلح لأن تستنبط منه القواعد ، ويحتاج به عليها ، فإن ارتكب الشاعر الفصيح مخالفة لما كثر وشاع واشتهر من لغة العرب ، فإن مخالفته هذه تحمل على باب الضرورة " والضرورة جائزة وإن لم تكن بالمختارة " ، و " للشاعر مراجعة الأصول المرفوضة " ^(٢) إذا احتاج إلى ذلك . ومثال ما قبله الشارح من الضرورات رجز ابن ميادة :

لَتَقْرَبَنَّ قَرَبًا جُلْدِيَا مادامَ فيهنَ فصيلٌ حيا
وَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فِهْيَا هِيَا ^(٣)

شرح المفصل ٣ : ٦٦ .

شرح المفصل ٩ : ١٦ .

(٣) شرح المفصل ٧ : ٩٦ والرجز في ديوانه ٢٣٧ ق ٩٢ ب ، ١ ، ٢ ، ٣ وانظر كتاب مسيوه ١ : ٢٧ والنوادر ١٩٤ والمقتضب ٤ : ٩١ وشرح أبيات مسيوه ١ : ٢٦٦ ، والصحاح : جلد ، واللسان : هيا ، والصاح : هوو والمخصص ٧ : ٤٩ والخزانة ٤ : ١٩ والقرب " سر الليل لورد الغد . والجلدي : الشديد ، والفصيل : ولد الناقة بعد قطامه ، وورد الرجز في موضع آخر من شرح المفصل ٤ : ٣٣ ، ٧ : ١١٥ .

" فإنه قدّم الجار والمجرور ، مع أنه لغو ، لأنه شعر . والشاعر له أن يأتي بالجائز وإن لم يكن المختار ، مع أنه قد أفاد بقوله " فيهن " المعنى المراد ، ولو حذف " فيهن " لكان على معنى آخر وهو التأييد ^(١) فالشاعر الفصيح يقبل شعره مطلقاً ، ولكن ما جاء على باب الضرورة لا يتخذ منه نموذج يقاس عليه ، بل يقبل للحفظ ، وذلك كقول الفرزدق في تقديمه الجار والمجرور على اسم التفضيل في قوله :

فقلت لنا : أهلاً وسهلاً ، وزّودت

جنى النحل ، أوّما زوّدت منه أطيب ^(٢)

فقد جعل الشارح هذا من قبيل الضرورة ^(٣) ، وكذلك موقفه من إضافة الكاف الاسمية إلى المضمر بعدها في قول العجاج :
غنى الذنابات شملاً كئباً وأمّ أوّعالٍ كئباً أوّ أقرباً ^(٤)
" فالشاهد فيه إدخال الكاف على المضمر ، وهو عندنا من قبيل ضرورة الشعر ، وحملها في ذلك على مثل لأنها في معناها ^(٥)

(١) شرح المفصل ٧ : ٩٦ .

(٢) ديوانه ٣٢ ط الصاوي . والمسائل الحليّات ١٧٧ ، ١٨١ . والمجمع ٢ : ١٠٤ والدرر ٢ : ١٣٧ والمقاصد النحوية ٤ : ٤٣ .

(٣) قانون بما ورد في المسائل الحليّات : ١٧٧ .

(٤) ديوان العجاج ٢ : ٢٦٩ وانظر سيبويه ١ : ٣٩٢ وشرح شواهد الشالية ٣٤٥ والخزانة ٤ : ٢٧٧ والمقاصد النحوية ٣ : ٢٥٣ وورد الرجز في مواضع من شرح المفصل ٨ : ١٦ ، ٤٢ ، ٤٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ : ٩٥ برقم ٣٩٩ والذنابات جمع : ذنابة وهي آخر الوادي ينتهي به السيل وقيل هي الجبال الصغار ، والكتب : القرب . وأمّ أوّعال : هضبة في ديار بني تميم .

(٥) شرح المفصل ٨ : ٤٤ .

وكذلك موقفه من الشواهد التي حذفت فيها الفاء من جواب "أما"
كما يحذفونها من جواب الشرط المحض ، وهو من قبيل الضرورة ،
قال الشاعر ، أنشده سيبويه :

فَأَمَّا الْقَتْلُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

ولكن سيراً في عراض المواقب^(١)
أراد فلا قتال ، فحذف الفاء ضرورة ، ومثله قول آخر :

فَأَمَّا صَدُورٌ ، لَا صُدُورَ لَجَعْفَرٍ

ولكن أعجازاً شديداً ضريرها^(٢)

أراد فلا صدور^(٣) ومايرد عن الثقات من الشعر لاسبيل
إلى رده ، فإن لم يطرد له قياس حفظ سماعاً ، أو التمس له نظائر
لتبرهن على اطراد قياسه ، فمن ذلك دفاعه عن بيت احتج به
سيبويه على إعمال فعل :

حَذِرْ أَمْوَرًا لَا تَضِرُّ وَأَمِنْ

مَالِيَسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ^(٤)

(١) البيت للحارث بن خالد المخزومي . ديوانه ٤٥ ق ١ ب ٢ وانظر الأغاني ١ : ٣٨

والمقتضب ٢ : ٧١ والمتصف ٣ : ١١٨ والأماشي الشجرية ١ : ٢٨٥ ، ٢٩٠ - ٢ :

٣٤٨ والمغني برقم ٨٥ وشرح أبياته ١ : ٣٦٩ والمقاصد النحوية ١ : ٥٧٧ ، ٤ : ٤٧٤

والمع ٢ : ٧٦ والدرر ٢ : ٨٤ والخزانة ١ : ٢١٧ .

(٢) نسبه ابن يعيش لرجل من الضباب وانظر الإيضاح العضدي ٨٦ والضرير المريض المهزول
وأسرار العربية ١٠٦ والرواية فيه صريها .

(٣) شرح المفصل ٩ : ١٢ .

(٤) انظر سيبويه ١ : ٥٨ والمقتضب ٢ : ١١٦ والجمل ١٥٥ والخزانة ٣ : ٤٥٦ وشواهد

الشعر في كتاب سيبويه ٧٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ .

فقد زعموا أنّ هذا البيت لم يصحّ عن العرب ، وروي عن المازني أن اللاحقي قال : سألت سيّويه عن شاهد في تعدّي " فعل " فعملت له هذا البيت ، ويروى أيضاً أن البيت لابن المقفع . وعلق الشارح على هذا الكلام بقوله : " إن سيّويه رواه عن بعض العرب ، وهو ثقة لاسبيل إلى ردّ مارواه " ^(١) ولما عرض لبيت يزيد بن الحكم الثقفي :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى

بأجرامه من قلّة النّيق منهوي ^(٢)

ذكر إنكار المبرّد لاستعمال " لولاي " وقوله : إن هذا خطأ ، ونعتّه لقصيدة الثقفي بأن فيها اضطراباً ، وعلق على ذلك بقوله : " وإنكار مثل هذا لا يحسن ، إذ الثقفي من أعيان شعراء العرب وقد روى شعر الثقات ، فلا سبيل إلى منع الأخذ به ، مع أنه قد جاء من غير جهة الثقفي نحو بيت عمر ^(٣) :

لولايك هذا العام لم أخجج ^(٤)

(١) شرح المفصل ٦ : ٧٣ .

(٢) استشهد به الشارح في عدة مواضع ، انظر شرح المفصل ٣ : ١١٨ ، ١١٩ ، ٧ : ١٥٩ - ٩ : ٢٣ والبيت في سيّويه ١ : ٣٨٨ والقالي ١ : ٨٦ والمقتضب ٣ : ٧٣ حاشية ، والقصيدة التي منها البيت ذكرها أبو علي الفارسي في المسائل البصريّات ١ : ٢٨٥ وما بعدها وعنه نقلها صاحب الخزانة ١ : ٤٩٦ وانظر شعراء أمويون ٣ : ٢٧٦ وطحت : هلك ، والأجرام مفرداً جرم وهو الجسم ، والقلّة : أعلى الجبل .

(٣) شرح المفصل ٣ : ١١٩ ، ١٢٠ .

(٤) صدر البيت : أومت بكفيها من المودج .

انظر ديوان عمر ٤٧٨ (الملحقات) وأما ابن الشجري ١ : ١٨١ والإنصاف ٢ : ٦٩٣ مسألة ٩٧ والمجم ٢ : ٣٣ والدرر ٢ : ٣٣ والخزانة ٢ : ٤٢٩ . وشرح المفصل ٣ : ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ .

ومن تنزيهه للفصحاء عن الغلط ، وأخذته بتوثيق الثقات ،
موقفه من تخطئة الأصمعي لذي الرمة في قوله :
وَقَفْنَا فَقَلْنَا : إِيَّاهُ عَنْ أَمِّ سَالَمَ

وما يزال تكليم الديار البلاقيع^(١)
فإنَّ الأصمعي كان يخطئ ذَا الرمة في هذا البيت " ويزعم أن
العرب لا تقول إلا إِيَّةً بالتنوين ، وجميع البصريين صَوَّبُوا ذَا الرمة ،
وقسموا "إِيَّاهُ" إلى معرفة ونكرة ، فالمعرفة "إِيَّاهُ" بلا تنوين ، والنكرة
"إِيَّاهُ" منونة ، وقالوا : خفي هذا الموضعُ على مَنْ عابه " (٢) ورأى
ابن يعيش أن إنكار الأصمعي له وجه ، وهو قلة الاستعمال ، ورأى
في موضع آخر أن الشاعر " أراد من "إِيَّاهُ" المعرفة ، وأن هذا المعنى
للطفه خفي عن الأصمعي " (٣) .

أما الشعر الذي لم تلبسه ضرورة ، ولم يعتزه شنود ، ولم
تجرَّح روايته ، بل توثقت ، فهو الكلام الذي يطرد القياس عليه ،
ويتخذ حجة للقاعدة ، وبرهاناً على صحتها ، فمن ذلك مثلاً
احتجاجة على ظرفية " سوى " بقول لييد :

وَابْـذُلْ سِوَاءَ الْمَسَالِ إِنَّ
نَ سِوَاءَهَا دُفْمًا وَجُونًا^(٤)

(١) ديوانه ٢ : ٧٧٨ ق ٢٥ ب ٢ ومجالس ثعلب ٢٢٨ والمقتضب ٣ : ١٧٩ وخزانة الأدب

٣ : ١٩ ، ٣١ وقد ذكره الشارح في أكثر من موضع انظر شرح المفصل ٤ : ٣١ ، ٧١

— ٩ : ٣٠ ، ١٥٦ . والبال : الشان والحال . والبلاقيع التي ارتحل سكانها فهي خالية .

(٢) شرح المفصل ٤ : ٧١ .

(٣) شرح المفصل ٩ : ٣٠ .

(٤) البيت لليد وهو في ديوانه ٣٢٤ ق ٤٩ ب ١٢ وفيه : وابذل منام القدر ، وإن سواءها
أي إنك ستصيب سواءها دهماً وجوناً .

وذلك لأن العامل " إنَّ " تخطاها وعمل فيما بعدها ، فنصب الشاعر " سواءها " على الظرف ، و " دُهماً " وهو اسم " إن " ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلا ما كان ظرفاً ^(١).

ومن ذلك احتجاجه على مجيء الظروف نحو : خلف وقدام وفوق وتحت متصرفه ، بقول الشاعر وهو ليبد :

فَفَدَتْ كَلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ

مولى المخافة خلفها وأمامها ^(٢)

فرفع " خلفها وأمامها " لأنه بدل من مولى المخافة " ^(٣) .

وكذلك احتج على اتساعهم في الظروف بأنهم فصلوا بها بين المضاف والمضاف إليه كما في قول ذي الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِهُنَّ بَنَّا

أواخر الميس أصوات الفراريج ^(٤)

والمراد أصوات أواخر الميس من يغالهن بنا ^(٥) ، ومن ذلك :

(١) شرح المفصل ٢ : ٨٣ .

(٢) البيت من معلقة ليبد . انظر ديوانه ٣١١ ق ٤٨ ب ٤٨ ، والضمير في غدت يعود على البقرة الوحشية . وكلا الفرجين : أي في كلا الفرجين ، والفرج : الواسع من الأرض ومولى : أولى ، كأنها تحسب أن كل فرج أولى بالمخافة من الثاني . وخلفها إما بدل من مولى أو خير لمبتدأ محذوف ، والبيت في ميبويه ١ : ٢٠٢ والمقتضب ٣ : ١٠٢ - ٤ : ٣٤١ والهمع ١ : ٢١٠ والدرر ١ : ١٧٨ .

(٣) شرح المفصل ٢ : ٤٤ .

(٤) ديوان ذي الرمة ٢ : ٩٩٦ ق . ٣٠ ب ٢٥ ، والميس : الرحل . وفي الديوان : أنقاض الفراريج أي أصوات الفراريج . والميس في الأصل : شجر يعمل منه الرحل . والبيت في ميبويه ١ : ٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣٤٧ والمقتضب ٤ : ٣٧٦ والخصائص ٢ : ٣٠٤ ولإنصاف ٢ : ٤٣٣ مسألة رقم ٦٠ ، والخزانة ٢ : ١٢٠ ، ٢٥٠ وذكره في شرح المفصل في مواضع انظر ١ : ١٠٣ - ٢ : ١٠٨ - ٣ : ٧٧ - ٤ : ١٣٢ .

(٥) شرح المفصل ١ : ١٠٣ .

كما خُطَّ الْكِتَابُ بِكُفٍّ يَوْمًا

يهودي يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(١)
ومن المعروف أن الحال تأتي نكرة مشتقة ، ولكنها وردت
مصدرا معرفة في الاستعمال الفصيح ، وذلك في قول لييد :
فَأَرْسَلَهَا الْعِرَّاكَ وَلَمْ يَذْذَهْهَا

ولم يُشْتَفَقْ عَلَى نَفْسِ الدَّخَالِ^(٢)
فكانه قال : اعتراكا . حسب تعبير سيويه^(٣) .
كذلك احتجَّ الشارح على الكنية من الأعلام ، وأنها تجري
مجرى الأسماء المضافة نحو عبد الله ، يقول الشاعر :

مازلت أفتح أبوابا وأغلقها

حتى أتيت أبا عمرو بن عمار^(٤)

(١) البيت لأبي حنيفة وهو في ديوانه ١٦٣ - المقطوعة ٥٦ ب ١ وانظر سيويه ١ : ٩١
والمقتضب ١ : ٢٣٧ - ٤ : ٣٧٧ والوشح ٣٥٥ والإنصاف ٢ / ٤٣٢ مسألة رقم ٦٠
والمقاصد ٣ : ٤٧٠ والمجمع ٢ : ٥٢ والنور ٢ : ٦٦ واللسان : عجم ، الخزانة ٢ : ٢٥٣
وتقدير البيت : كما خط الكتاب يوما بكف يهودي يقارب أو يزيل . وانظر شرح الفصل
١ : ١٠٣ . ومعنى قوله : يزيل أي يفرق .

(٢) ديوان لييد ٨٦ ق ١١ ب ٤١ وأرسلها العرّاك : أي جماعة ، ولم يلدها : لم يحبسها ،
والدخال : أن يشرب بعضها ثم يرجع ليزاحم الذي على الماء . والضمير يعود على الأتقن .
والبيت في سيويه ١ : ١٨٧ والمقتضب ٣ : ٢٣٧ والأمالى الشجرية ٢ : ١٦٤ والإنصاف
٢ : ٨٢٢ ، المسألة رقم ١١٩ / والخزانة ١ : ٥٢٤ والمقاصد ٣ : ٢١٩ وذكره ابن
يعيش في شرحه ٢ : ٦٢ - ٤ : ٥٥ - ٦ : ٨٥ .

(٣) شرح الفصل ٤ : ٥٥ .

(٤) ديوان الفرزدق ١ : ٣٨٢ ط الصاوي وانظر سيويه ٢ : ١٤٨ ، ٢٣٧ وشرح شواهد
الشالية ٤٣ وشرح أبيات سيويه ٢ : ٢٦١ فقرة ٥٠٨ والمخصص ١٤ : ١٧٢ ، ١٧٤ ،
واللسان : غلق ، ولفحة الاديبي : ١٤٠ .

" فحذف التنوين من أبي عمرو ، لأنه لو لم يكن عَلَمًا لما حذف بمنزلة حذفه من جعفر بن عمار " (١) .

وكذلك احتج على أنه من العرب من يبدل من الواو المكسورة همزة إذا كانت فاء لا غير نحو : وسادة وإسادة ، بقول ابن مقبل الذي أنشده سيويه :

أَمَّا الْإِفَادَةُ فَاسْتَلَوْتُ رَكَائِبُنَا

عِنْدَ الْجَبَابِرِ بِالْبَأْسَاءِ وَالنَّعَمِ (٢)

" ووجه ذلك أنهم شبهوا الواو المكسورة بالواو المضمومة ، لأنهم يستقلون الكسرة أيضا كما يستقلون الضمة " (٣) . كما احتج لمحيي (إن) بمعنى نعم بقول الشاعر :

بَكَرَ الْعَوَاذِلَ فِي الْمَوَّابِرِ

ح يَلْمُنَنِي وَأَلُو مُهْنَةً

وَيَقْلَنَ شَيْبَ قَدْ عَلَا

ك وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ : إِنَّهُ (٤)

وبقول الآخر :

(١) شرح المفصل ١ : ٢٧ .

(٢) ديوان تميم ٣٩٨ ق ٥٠ ب ٥ . والإفادة : الولادة . واستلوت أي : لوت بمعنى : رجعت وعطفت . والجبابير : الملوك . والبيت في سيويه ٢ : ٣٥٥ والنصف ١ : ٢٢٩ واللسان ولدا .

(٣) شرح الملوكي ٢٧٣ ، ٢٧٤ وشرح المفصل ١٠ : ١٤ .

(٤) البيتان لعبد الله بن قيس الرقيات وهما في ديوانه ٦٦ ق ٢٨ ب ١ ، ٢ وانظر سيويه ١ : ٤٧٥ ٢ : ٢٧٩ والبيان والتبيين ٢ : ٢٧٩ والأمل الشجرية ١ : ٣٢٢ واللسان : أنن والخزانة ٤ : ٤٨٧ . واحتج بهما ابن معش في مواضع من شرح المفصل انظر ٣ : ١٣٠ - ٨ : ٦ ، ٧٨ ، ١٢٢ ، ١٢٥ .

قالوا : غدرت ، فقلتُ : إن وربما

نال الغلا وشف الغليل الغادر^(١)

غير أنَّ بعض الشواهد الموثقة يختلف النحاة في فهمها ومن ثم في توجيهها. مع العلم أن روايتها لا تتغير . وهنا تبرز شخصية الشارح ممثلة بوجهة النظر التي تبناها والعلل التي يعلل بها ، مما يدل على مذهبه ويبرز توجهه . فمن ذلك مثلاً أن البصريين جعلوا معاني التصغير ثلاثة وهي : تصغير ما يجوز أن يتوهم أنه عظيم كقولك : رجيل وجميل ، وتقريب ما يجوز أن يتوهم أنه بعيد كقولهم : بُعيد العصر ، وقبيل الفجر والسَّقْف فَوْقَنَا ، وتقليل ما يجوز أن يتوهم أنه كثير كقولنا : دُرِيهَمَات ودُنْيَنِيَرَات . ثم ذكر أن الكوفيين أضافوا قسماً رابعاً أسموه بتصغير التعظيم ، واحتجوا له بقول الشاعر :

" وكل أناس سوف تدخل بينهم

دُونَهُنَّ تصفّر منها الأنامل^(٢)

فقال : دويهيّة والمراد تعظيم الداهية ، إذا لاداهية أعظم من الموت " وبقول الآخر وهو أوس بن حجر :

" فَوْقَ جَيْبِ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ

لَتَبْلَغَ حَتَّى تَكُلَ وَتَقْمَلَ^(٣)

(١) الأمالي الشجرية ١ : ٣٠٨ ، ٣٢٣ وانظر شرح الفصل ٣ : ١٣٠

(٢) البيت للبيد وهو في ديوانه ٢٥٦ . ق ٣٦ ب ١٠ والبيت في أمالي ابن الشجري ١ : ١٥ - ٢ : ٤٩ ، ١٣١ وفي الإنصاف ١١ : ١٣٩ المسألة رقم ١٥ / والخزانة ٢ : ٥٦١ وشرح شواهد الشالمة ٨٥ ومغني اللبيب برقم ٦٧ ، ٢٢٨ ، ٣٥٧ ، ١٠٦٣ وشرح أبيات المغني ١ : ٢٧٤ و ٣ : ١٥٦ ، ١٨٥ و ٧ : ٣١٢ .

(٣) ديوان أوس بن حجر ، وهو في ديوانه ٨٧ ق ٣٥ ب ٢٣ وأمالي ابن الشجري ١ : ١٥ وشرح شواهد الشالمة ٨٥ ومغني اللبيب برقم ٢٢٧ / وشرح أبيات المغني ١ : ٢٧٤ ، ٢٨٢ و ٣ : ١٧٩ .

فقال " جُبيل ، ثم قال : شاهق الرأس وهو العالي ، فدلّ على أنه أراد تفخيم شأنه " وهذه الشواهد التي استدلت بها الكوفيون لامطعن عليها من حيث الرواية ، فالبيت الأول للبيد من قصيدة موثقة ، وكذلك أمر الثاني فهو لأوس بن حجر من قصيدة تعدّ من أجود ما بقي من شعره وأكثره دوراناً في كتب الرواية واللغة ، فلا سبيل إلى الغض منها أو التقليل من شأنها . لذلك قبلها الشارح ورفض توجيه الكوفيين لما فيها من تصغير على معنى التعظيم ، وتبني توجيهها ينسجم وأصل البصريين الذين جعلوا معاني التصغير جميعاً راجعة في فحواها إلى معنى التحقير . لذلك وجه المعنى في البيتين بقوله : " فأما قولهم دُوِيْهية فالمراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأصول العظام ، فحتف النفوس قد يكون بصغير الأمر الذي لا يؤبه له . وأما قوله : فوق جبيل ، فالمراد أنه صغير العرض دقيق الرأس شاق المصعد لطوله وعلوه " ^(١) ، ومعنى التعظيم هذا في التصغير ، ذكره الاسترابادي ملحقاً بالمعاني الثلاثة السابق ذكرها وقدم له بقوله : " وقيل " وكأنه لا يقره ^(٢) ، وظاهر كلام ابن الأنباري أنه يقرّ هذا المعنى للتصغير ^(٣) ، وتوجيه الكوفيين معنى صيغة التصغير إلى التعظيم في مثل هذين البيتين يبدو مقبولاً ولا تكلف فيه ، أما توجيه ابن يعيش فهو أشد منطقية وأحكم صنعة .

واتجه كذلك إلى توجيه مخالفٍ للكوفيين في الشاهد الذي لامطعن في روايته :

(١) شرح المفصل ٥ : ١١٤ .

(٢) شرح الشافية ١ : ١٩١ .

(٣) الإنصاف ١ : ١٣٨ المسألة رقم ١٥

جارية في درعها الفضفاض

أبيض من اخت بني إياض^(١)
فقد احتج به الكوفيون لجواز التعجب من البياض والسواد ،
وذهب الشارح إلى أن التعجب هنا شاذّ معمولٌ على فسادٍ
للضرورة ، فلا يُجعل أصلاً يقاس عليه ، ولكن يحتمل أن تكون
أفعل ههنا هي التي مؤنثها فعلاء نحو أحمر وحمراء ، فتكون عندئذ
(من) صفة متعلقة بمحذوف وتقديره : كائنة من اخت بني إياض ،
أبيض مبتدأ تقدم خبره ، والتقدير في درعها الفضفاض جسد
أبيض^(٢) .

فهو قبل شاهد الكوفيين لأنه لا بدّ له من قبوله رواية ، ولكنه
فعل كما فعل ابن الأنباري ومن قبله من البصريين ، فوجهه وجهة
ينقض بها على الكوفيين ما ذهبوا إليه .

وبعض الشواهد لها روايتان ، يحتجّ بها على رواية ، ولا شاهد
فيها على الرواية الأخرى ، وفي مثل هذه المواضع نرى الشارح يأتي
بروايات الشاهد ويوازن بينها ، ويقبل منها ما يقبل ، ويرفض ما
يرفض بالحجة والبرهان ، فمن ذلك أنه أنشد بيت عنتر في مبحث
الموصلات في سياق عرضه لرأي الكوفيين بأنهم يقولون بأن " من "
تأتي زائدة مؤكدة كما تزداد " ما " ، كما في رواية الكسائي لبيت
عنتر :

(١) ديوان روبة ١٧٦ (الملحقات) وانظر الإنصاف ١ : ١٤٩ ، المسألة رقم ١٦ والجلد ١١٥ ،
والخزانة ٣ : ٤٨١ وشرح المفصل ٦ : ٩٣ و ٧ : ١٤٧ .
(٢) شرح المفصل ٧ : ١٤٧ وقارن بالإنصاف ١ : ١٥٢ مسألة رقم ١٦ .

ياشاة مَن قَنَصٍ لِمَن حَلَّتْ لَه

حَرُمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهُمَا لَمْ تَحْرُمُ^(١)

قال : أراد ياشاة ما قنص " فإن صحت روايتهم - أي رواية الكوفيين - حمل على أنها - أي مَن - موصوفة ، وقنص الصفة ، فهو مصدر بمعنى قانص ... والمراد ياشاة إنسان قانص " فهو يرفض زيادة " مَن " ويجعلها نكرة كـ " ما " في رواية البصريين^(٢) .

وفي مبحث إعمال المصدر عرض لقول الشاعر وهو مما احتج به الزمخشري :

لقد علمت أولى المغيرة أنني

كررت فلم أنكُل عن الضرب مِسْمَعاً^(٣)

قال الشارح : " فهو في الكتاب - سيويه - منسوب إلى المرار الأسدي ورواه بعضهم في شعر مالك بن زغبة الباهلي . ورواية البيت في كتاب سيويه " لحقت " مكان " كررت " والاحتجاج على رواية من روى كررت ، فيكون " مسمع " منصوباً بالضرب " وأما من روى لحقت ، فإن مِسْمَعاً يجوز أن يكون منصوباً به لا بالضرب " فلا يكون فيه حجة " ^(٤) .

(١) البيت من معلقة عنزة في ديوانه ١٥٢ والبيت هو التاسع بعد الخمسين في رواية ابن الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال ٣٥٣ والشاة في البيت كناية عن المرأة ، ومغني اللبيب برقم ٦١٥ وشرح أبيات المغني ٥ : ٣٤١ .

(٢) شرح المفصل ٤ : ١٢ .

(٣) البيت من شواهد سيويه ١ : ٩٩ والمقتضب ١ : ١٤ والجمل ١٣٦ والخزانة ٣ : ٤٣٩ ، والجمع ٢ : ٩٢ والدرر ٢ : ١٢٥ والمقاصد ٣ : ٤٠ ، ١٠٥ وشرح أبيات سيويه ١ : ٥٩ (فقرة ٢٤) وطرحة الأديب ٣٠ . وقد ذكره ابن يعيش في مواضع من شرحه ٦ : ٩٠ ، ٦٤ ، ٥٩ .

(٤) شرح المفصل ٦ : ٦٤ .

والشارح يأخذ بما صح من الرواية ، ويرفض ما لم يصح منها ،
فقد ذهب الكوفيون إلى جواز تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي اذا
كانت النكرة محدودة معلومة المقدار نحو يوم وشهر وفرسخ
واستدلوا على جواز ذلك بقوله :

يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ ^(١)

فجر "كله" على التأكيد لحول وهو نكرة . وأنشدوا أيضا :
إِذَا الصَّعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَّادَا
يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّهُ مَطْرَدَا ^(٢)
وقال الآخر :

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا ^(٣)

ورفض الشارح الاحتجاج بهذه الأبيات ، وذلك لقلتها
وشذوذها ، ومع ذلك فالرواية الصحيحة لها كما ذكر : " ياليت
عدة حول كله رجب " بالإضافة ، و إذا أضيفت كان معرفة .
والرواية في قوله : " يوماً جديداً كله مطرد " برفع " كل " على

(١) البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي من قصيدة له في شرح أشعار الهذليين ٢ : ٩١٠ ق ٢ ب
٤ وروىها على الباء المنصوبة (رجبا) وصدر البيت :

لكنه ساقه أن قيل ذا رجب

(٢) هذا الرجز لما لم يُعثر على قائله ، وقد أنشده صاحب اللسان في (طرد) وكذلك ابن
الأنباري في الإنصاف ٢ : ٤٥٢ في المسألة ٦٣ . والقعود : البكر من الإبل حين يركب
وحفد : فعل ماضٍ بمعنى خف وأسرع . واليوم المطرد : الطويل وانظر شرح الفصل
٤٥ : ٣ .

(٣) سبق ذكره ص

تأكيد المضمّر في "جديد" والمضمّرات كلها معارف . أما الشاهد الأخير " قد صرت " فهو مرفوض لديه لشذوذه ولأنه مجهول القائل . وهذه الحجج والروايات التي ساقها الشارح كلها مما تداوله البصريون قبله ، وهي مما نصّ عليه ابن الأنباري في الإنصاف ^(١) والشارح يرفض الاحتجاج بالشواهد المجهولة القائل ، أو التي لم يصحّ نقلها ولا روايتها ، من ذلك رفضه لشاهد نسب الاستشهاد به إلى سيبويه ، لأنه مما لم يصحّ نقله عن سيبويه ، ففي معرض كلامه على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ورد قول الشاعر :

فَرَجَحْتُهُ بِمَزَجَةٍ

زَجَّ القلوصَ أبي مزادة ^(٢)
 فعلق الشارح بقوله : " فإنه أنشده الأخفش في هذا الباب ، والشاهد فيه أنه أضاف المصدر إلى الفاعل ، وفصل بينهما بالمفعول وذلك ضعيف جداً لم يصحّ نقله عن سيبويه " ^(٣) .
 ونجد له مثل هذا الموقف في ردّه شاهداً مجهول القائل ، فإنه رفض ما استشهد به الكوفيون على ظهور "أن" بعد "لكي" في قوله :
 أردت لكيماً أن تطيرَ بقربتي
 وتزكها شئنا بيضاء بلقاع ^(٤)

- (١) شرح المفصل ٣ : ٤٥ وقارن بالإنصاف ٢ : ٤٥١ ، المسألة ٦٣ .
 (٢) سيبويه ١ : ٨٨ (في الحاشية) ومعاني الفراء ١ : ٣٥٧ ومجالس ثعلب ١٢٥ والخصائص ٢ : ٤٠٦ والإنصاف ٢ : ٤٢٧ والمسألة ٦٠ والخزانة ٢ : ٢٥١ والمقاصد ٤ : ٣٦٨ .
 (٣) شرح المفصل ٣ : ٢٢ ، ٢٣ وانظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ١٢١ .
 (٤) البيت مجهول القائل وهو في الإنصاف ٢ : ٥٨٠ ، المسألة ٨٠ ، وفي المغني برقم ٣٣٣ وشرح أبيات المغني ٤ : ١٥٧ والخزانة ٣ : ٥٨٥ والمقاصد ٥ : ٤٠٥ ، وأوضح المسالك برقم ٤٩٢ وشرح المفصل ٧ : ١٩ - ٩ : ١٦ .

وذكر أن هذا البيت " ليس بمعروف ولا قائله ، ولئن صح
كان حمله على الزيادة والبدل من كيما لأنه في معناه ، كما يدل
الفعل من الفعل إذا كان في معناه " (١) .

وكذلك كان موقفه من بيت أنشد الكوفيون شاهداً على
الجمع بين " يا " و " الميم " في اللهم وهو قوله :

إني إذا ما حدث ألتأ دعوتُ يا اللهم يا اللهم (٢)

فهذا البيت لا يعرف قائله ، وغاية ما فيه أنه يمكن حمله على
الضرورة (٣) ، وكذلك كان موقفه من شواهد الكوفيين في مبحث
التأكيد ، وفي مبحث الفعل المضارع . فهذه الأبيات يحكم عليها
بالشدوذ والخروج على ما عليه جمهرة كلام العرب من القواعد
والأصول ، وذلك كرفعهم المضارع بعد (لم) في بيت أنشد أبو
الحسن ولم يعزه إلى قائل :

لولا فوارسُ من نُعمٍ وأسرتهم
يوم الصلّيقاء لم يوفون بالجار (٤)
ومثله ما أنشدته الفراء عن القاسم بن معن :

(١) شرح المفصل ٩ : ١٦ .

(٢) البيت في ملحقات شعر أبي خراش في شرح أشعار الهذليين ٣ : ١٣٤٥ وانظر الإنصاف ١
: ٣٤١ ، المسألة ٤٧ والأمال الشجرية ١ : ١٤٤ - ٣ : ٩٤ ، ٢٢٨ والمختص ٢ :
٢٣٨ والخزانة ١ : ٣٥٨ - ٢ : ٧٦ واللسان : أله .

(٣) شرح المفصل ٢ : ١٦ .

(٤) انظر المختص ٢ : ٤٢ ومغني اللبيب برقم ٥٠١ و ٦٤٠ وشرح أبيات المغني ٥ : ١٣١ ،
والخزانة ٣ : ٦٢٦ والجمع ٢ : ٥٦ والدرر ٢ : ٧٢ واللسان : حلف .

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ^(١)

فالبصريون يعدّون هذا شاذّاً ، خارجاً عن القياس ، وسبيله عندهم على تشبيه " لم " بـ " لا " في البيت الأول . ويجعلون " أن " في البيت الثاني مخففة من الثقيلة للضرورة^(٢) .

وقد يسم بالشذوذ شاهداً صحّت روايته ورواه الثقات ، فإنه عرض للبيت :

أَتُوا نَارِي فَقُلْتُ مَنْوَنُ أَتُم

فقالوا : الجن . قلت : عُمُوا ظلاماً^(٣)

فهذا البيت من قطعة رواها أبو زيد الأنصاري في نوادره ، ونسبها لشمير بن الحارث الطائي ، وذكر الشارح أن قوله " منون " شاذ من وجهين " أحدهما أنه أثبت الزيادة في الوصل ، وهي إنما تكون في الوقف لا غير ، والثاني أنه فتح النون وحققها السكون^(٤) ونجد مثل هذا الموقف في الشرح كثيراً وذلك كقوله : " وهو قليل من قبيل الشاذ " ^(٥) وذلك شاذ قليل " ^(٦) وشاذ نادر " ^(٧) " وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه " ^(٨)

(١) المقاصد ٢ : ٢٩٧ .

(٢) شرح الفصل ٧ : ٩ .

(٣) سيبويه ١ : ٤٠٢ والواد ١٢٣ والمقتضب ٢ : ٣٠٧ والجل ٣٢٠ والخصائص ١ :

١٢٩ ، والحراة ٣ : ٢ والجمع ٢ : ١٥٧ ، ٢١١ والدرر ٢ : ٢١٨ ، ٢٣٧ ، والحيوان

١ : ١٧٦ ، ٣٢٨ - ١٩٧ : ٦ .

(٤) شرح الفصل ٤ : ١٦ ، ١٧ .

(٥) شرح الفصل ٤ : ٢٥ .

(٦) المرجع السابق ٨ : ٧٢ ، ٧٤ .

(٧) المرجع السابق ٨ : ٧٦ .

(٨) المرجع السابق ٨٠ : ٩١ ، ٩٢ .

"فشاذ قليل لا يعتد به" ^(١) "وهو شاذ قياساً واستعمالاً" ^(٢) وهو
مردود لا يعرف قائله" ^(٣) .

وهو يحكم في مواضع على بعض الاستعمالات في بعض
الشواهد بالقلة ، كحكمه على حذف لام الأمر في الشعر كما في
قوله فيما أنشده سيبويه لمتهم بن نيرة :

على مثل أصحاب البعوضة فاهمشي
لك الويل ، حرّ الوجه أويك من بكى ^(٤)
وقوله :

محمدُ تَفِدَ نفسَكَ كلُّ نفسٍ
إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبْالاً ^(٥)
أي لَتَفِدَ . قال الشارح : وهو قليل ^(٦) .

(١) المرجع السابق ٩ : ١٥ .

(٢) المرجع السابق ٨ : ٩٠ ، ٢ .

(٣) المرجع السابق ٢ : ٩ .

(٤) البيت من شواهد سيبويه ١ : ٤٠٩ والمقتضب ٢ : ١٣٢ والأماشي الشعرية ١ : ٣٧٥
والإنصاف ٢ : ٥٣٢ ، المسألة ٧٢ ومغني اللبيب برقم ٤١١ وشرح أبيات المعنى ٤ :
٣٣٥ ومعجم البلدان (البعوضة) والبعوضة اسم موضع .

البيت متنازع في نسبته إلى حسان أو أبي طالب أو الأعشى وهو من شواهد سيبويه ١ :
٤٠٨ ، والمقتضب ٢ : ١٣٢ ، والأماشي الشعرية ١ : ٣٧٥ والإنصاف ٢ : ٥٣٠ مسألة
٧٢ ومغني اللبيب برقم ٤٠٩ و ١٠٩٣ وشرح أبيات المعنى ٤ : ٣٣٩ و ٧ : ٣٥٢
والجرازة ٣ : ٦٢٩ و ٦٦٦ ، والمقاصد ٣ : ٤١٨ والمجمع ٢ : ٥٥ والدرر ٢ : ٧١ .

(٦) شرح المفصل ٧ : ٦٠ ، ٦١ وشعر ربيعة الرقي ص ٦٠ ق ٩ ب ٣ ط دمشق وق ١٨
ب ٣ ط بغداد .

أما شعر المولدين فإنّ الشارح لا يأخذ به ، ولا يجيز الاحتجاج
بشاعر من المولدين ، ويُظهر هذا موقفه من بيت ربعة الرقي :

لشّتان ما بين الـيزيدين في النّدى

يزيد سليم والأغر ابن حاتم^(١)
فإنه صرّح بأنّ ربعة هذا مولّد ولا يؤخذ بشعره^(٢) ، وكان
سبق لابن يعيش أن ذكر هذا الشاهد في موضع سابق^(٣) ، ولم
يعلّق عليه بمثل هذا التعليق ، فهل يعني ذلك أنه قبله هناك ورفضه
هنا ؟ والجواب هو أنّ ابن يعيش كان يسير في شرحه على نهج
مطرّد وأصول ثابتة ، وكل ما ورد في شرحه من شعر لشعراء
مولّدين ، إنما ورد في معرض التمثيل أو الاستئناس أو لردّ أسلوب
ما ، ولم يورد شعرهم لاستنباط قاعدة أو ليحتج على قواعد .
ويمكننا تتبع ذلك كله أو أمثلة منه .

فمن ذلك أنه ذكر بيتاً للبحرّي للاستئناس لقضية لاعلاقة لها
بالنحو ، وإنما ليورد فقط عبارة " قرّش الأباطح " ^(٤) .

وكذلك استأنس بقول أبي تمام " فعليقها الإسراج
والإلجام " ^(٥) في سياق شرحه لبيت لعلّمة الفحل .

أما أبيات الحيص بيص فإنه ذكرها في مقدمته إعجاباً بمعناها ،

(١) ديوانه ٦٠ ق ١٩ ب ٣ والكامل ٢ : ٧٦٣ والأغاني ١٦ : ٢٥٥ واللسان : شتت ،
والخزانة ٣ : ٤٥ .

(٢) شرح المفصل ٤ : ٦٩ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ٣٧ ، ٣٨ .

(٤) شرح المفصل ١ : ٧ .

(٥) شرح المفصل ٦ : ٤٥ . وانظر ديوان أبي تمام ٣ : ١٥٥ ق ١٣٣ ب ٣٢ .

كما ذكر أبيات ابن الرومي مُشْبَعًا نزعته الأدبية ، وكان سبق لابن جني أن أعجب بالأبيات نفسها . وأما بيت المعري " كَمُعْتَسِلِ أَعْلَى جُمَادَى بِيَارِدٍ " ^(١) فإنه أورده في سياق شرحه بيت مُرَّة ابن مَحْكَن السَّعْدِي :

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَّة
لَا يَصْرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلَمَانِهَا الطُّبَّا
فقال الشارح : وخصَّ جُمَادَى لأن الشتاء عندهم جمادى لجمود فيه . ثم ذكر بيت أبي العلاء استئناسا لما ذهب إليه من المعنى ^(٢) .

وأما الموضع الثاني الذي ذكر فيه المعري ، فسياقه أن الشارح ذكر رجلاً أنشده المعري ، وأبدي الشارح استقباحه لهذا الرجز ولم يبن عليه أمراً ^(٣) .

وأبو الطيب المتنبي ذكر مرتين ، فإن الشارح أنشد بيته :

هَذَا بَرَزْتُ لَنَا فَهَجْتُ رَمِيْسَا ^(٤)

وذلك في معرض توضيحه مذهب الكوفيين في تجويزهم حذف حرف النداء في مثل قولك : هذا أقبل ، على إرادة النداء ،

(١) شرح المفصل ٦ : ٤٠ ، ٤١ .

(٢) شرح المفصل ٦ : ٤٠ ، ٤١ .

(٣) شرح المفصل ٢ : ٩ .

(٤) شرح المفصل ٢ : ١٦ وانظر المغرب ٣٧ والمغني برقم ١٠٩٥ وشرح أبيات المغني ٧ :

٣٥٣ والمقاصد ٤ : ٢٣٣ وديوانه بشرح البرقوقي ٢ : ٣٠١ وعجزه : " ثم انثيت وماشفيت نسيسا " .

فذكر بيت المتنبي مثلاً على مذهبهم .

وذكره مرة ثانية في معرض حديثه في إبدال الحروف عن هاء السكت قال : " إن هاء السكت إنما تلحق في الوقف ، فإذا صرت إلى الوصل حذفتها البتة ، ولم توجد لا ساكنة ولا متحركة ، ولذلك رد قول المتنبي :

وَأَحَرَّ قَلْبَاهُ ثَمَّنَ قَلْبَهُ شَيْبُهُ

وَمَنْ بِجَسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ ^(١)

لكونه أثبت هاء السكت وحركها ^(٢) .

نخلص من كل ما ذكر إلى أنّ كلّ ما أورده الشارح من شعر للمولدين إنما أتى به للاستثناس أو التوضيح أو التمثيل ، وليس للاحتجاج به و استنباط القواعد منه . وابن يعيش كان يشرح ويعلم ويوضح ، ولم يكن يؤسس علماً ولا يؤصل فناً ، فلامانع لديه من الاستثناس ولا شبهة في التمثيل مادام هذا يخدم غرضه ويحقق ما يرمى إليه .

وورد في شرح المفصل خاصّة عدد كبير من أبيات الاستشهاد لم يذكر قائلها ، فتتبعها كلها واستطعت نسبة معظمها ، ومنها ما لم أقع على قائله ولكني عثرت عليه في كتب النحاة الذين تقدموا ابن يعيش وأخذ عنهم . ووجدت فيها عدداً من الشواهد التي لم يذكرها المرحوم عبد السلام هارون إلا في شرح المفصل وذلك لبعد تلك الكتب عن يده لدن إعداد فهرسه ، ولم يشمس عليّ من

(١) شرح المفصل ١٠ : ٤٤ وديوانه ٤ : ٨٠ .

(٢) شرح المفصل ١٠ : ٤٤ .

شواهدة إلا أبيات معدودة . وسأضرب مثالين فقط لتوضيح
ماذكرته وأولهما أنه أنشد بيتاً شاهداً على مجيء " عن " اسمية قال :
وقال الآخر :

وقلت اجعلي ضوئ الفراقـد كلها
يعيناً ، ومهوى النجم من عنـ ثالك
ولم يحل هارون إلا على ابن يعيش ، ووجدت هذا البيت في
أسرار العربية (١)

وثانيهما أنه أورد شاهداً في سياق كلامه عن الأعلام التي
جاءت بلفظ التثنية ، ومنها لفظ " عمّاتين " فاحتج بوروده في قول
الشاعر :

لو أنّ عضم عمّاتين ويذبـل
سمعا حديثك أنزلا الأوعالا (٢)
وأيضاً فإن فهرس هارون جعل ابن يعيش متفرداً بهذا الشاهد،
وقد وجدته في سر الصناعة والإيضاح الشعري وديوان جرير .

ونخلص من كل ماتقدم إلى أنّ ابن يعيش سار على سنن
البصريين في الاحتجاج بالشعر ، فهو يحتج بما أجمع عليه النحاة من
أشعار الجاهليين والإسلاميين ، ويستمدّ شواهدة من كتب النحاة
غالباً ، ومن دواوين الشعر . ولا يأخذ بشعر المولدين ويرفض
الاحتجاج بالشاذ المجهول القائل . ويقبل ما يرويه سيبويه والثقات

(١) أسرار العربية : ٢٥٤ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٤٦ والبيت لجرير في ديوانه ١ : ٥٠ ق ١ ب ١٣ وانظر الإيضاح
الشعري ١٥٣ وسر الصناعة ٤٦٢ .

من الرواة . ويردّ ماخالف القياس ، فإن صححت فيه الرواية حملة على الضرورة وجعله مما يحفظ ولا يقاس عليه . وجمع كتابه إضافة إلى ماورد في المفصل عدداً كبيراً من شواهد الشعر . وإن تتبع هذه الشواهد في مظانها من كتب النحو وغيرها ، دلنا على عدد من مصادر ابن يعيش التي اعتمد عليها ، إن لم يكن على سبيل القطع فعلى سبيل الرجحان.

كلام العرب وأمثالهم :

احتجّ ابن يعيش كما فعل الرمنشيري قبله وسائر النحاة بطائفة من نثر العرب ، من أمثالهم وأقوالهم مما رواه الرواة عنهم وسطروه في كتبهم ، ومما احتجّ به مَنْ قبله من النحاة من الأقوال التي جرت مجرى المثل أو الشاهد لكثرة تداولها . وتتسم مادة الاستشهاد بالنثر بغزارتها في شرح المفصل ، ناهيك عن أن النثر أداة مرنة للتمثيل والتوضيح ، فلا عجب أن يشتمل الشرح - إلى جانب اشتماله على الأمثال وكلام العرب - على مئات العبارات النثرية العادية مما كثر دورانه في كتب النحاة .

وهذا الاتجاه إلى الاحتجاج بكلام العرب من أمثال وأقوال عرف منذ نشأة النحو واللغة ، فإن عين الباحث تحظى في كل صفحة من صفحات كتاب سيبويه بشيء من كلام العرب النثري أو أمثالهم ، فنجد لديه على سبيل المثال ماروي من قول أحدهم " أغدّة كغدة البعير وموتاً في بيت سلولية " ^(١) ونجد كذلك قوله :

(١) كتاب سيبويه ١ : ١٧٠ .

وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له : أما بمكان كذا وكذا
وُجِدَ ؟ فقال : بلى وجازا . أي فأعرف بها وجازا " (١) وكقوله :
" قال بعض العرب : " اللهم أشركنا في دعوى المسلمين " (٢) كما
نجد لديه طائفة من الأمثال فهو يحتج بالمثل : " كل شيء ولا شئمة
حر " (٣) وبالمثل الآخر : " أمر مبيكانك لا أمر مضحكاتك " (٤)
وبقولهم : " تسمع بالمعيدي لا أن تراه " (٥) ونهج النحاة من بعد
هذا النهج من الاحتجاج بكلام العرب وأمثالهم وبما روي عنهم في
كتب اللغويين ومتقدمي النحاة ، لم يشذ أحد عن ذلك فيما نعلم ،
بل إن العلامة الاسترابادي زاد على ذلك أنه أكثر من الاستشهاد
بكلام الإمام على بن أبي طالب وآل البيت (٦) .

ولما كان ابن يعيش من المتأخرين ، ولم يحظ بالسماع عن
العرب ، ولا متع بمشافهتهم ، فإن كل ما أتى به من أقوالهم وأمثالهم
مستمدة من تلك الذخائر التي جمعها الأسلاف في كتب الأدب
والنوادير والأمثال ، وبما احتج به كثير ممن سبقه من النحاة
واللغويين .

(١) كتاب سيبويه ١ : ١٢٩ . والوجز : مكان بمسك الماء .

(٢) كتاب سيبويه ٢ : ٢٢٨ .

(٣) كتاب سيبويه ١ : ١٤٢ .

(٤) كتاب سيبويه ١ : ١٢٩ وكتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٢٣ برقم ٦٨٧ ومجمع الأمثال ١ :

٣٠ برقم ١١٦ والمستقصى ١ : ٣٦٢ برقم ١٥٥٧ وفصل المقال ٣١٩ .

(٥) كتاب سيبويه ٢ : ٣٢٩ وفي كتاب الأمثال لأبي عبيد ٩٧ برقم ٢٢٩ أن تسمع بالمعيدي

خير من أن تراه وانظر الفاخر ٦٥ والمستقصى ١ : ٣٧٠ برقم ١٥٩٨ ومجمع الأمثال ١ :

١٢٩ برقم ٦٥٥ والوسيط في الأمثال ٨٣ برقم ٥١ .

(٦) انظر فهرس شرح الكافية ٤٧ لفيد ثلاثون عبارة مقتبسة من نهج البلاغة .

احتجّ ابن يعيش بطائفة من الأمثال وردت في ثانيا شرحه ، ولم تبلغ هذه الأمثال من الكثرة مبلغ شواهد الشعر أو القرآن الكريم . وكان يأتي بالمثل إما بمناسبة شرحه للفظ من الألفاظ ، أو بيت من الأبيات ، أو إيراد استعمال شاذ ، أو تأييد حكم نحوي ، فمن ذلك أنه ذكر المثل :

"أُحْرِقُ مِنْ حَمَامَةٍ" ^(١) في سياق شرحه لبيت عبيد بن الأبرص :

عَيَّوْا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِيضَتِهَا الْحَمَامَةُ ^(٢)

واحتجّ بالمثل : إن في المعاريض لمدوحةً عن الكذب " ^(٣) وهو يشرح موانع الإمالة ، وكان الرنخشريّ ذكر أن كلمة " المعاريض " مما لا تجوز فيه الإمالة ، فعلق الشارح بأن " المعاريض هو التورية بالشيء عن الشيء " وذكر المثل استئناسا به . وذكر قولهم " إِنَّ الشَّقِيَّ وَافِدُ الْبَرَاكِمْ " ^(٤) وهو في سياق ذكره لخبر تحريق عمرو بن هند لمئة رجل من بني دارم .

(١) شرح المفصل ١٠ : ١١٧ وانظر كتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٦٦ برقم ١٢٣٩ ولفظه : إنه لأحرق من حمامة . وفي المستقصى ١ : ٧٨ برقم ٣٠٥ : أحرق من حمامة ولله ٩٩ برقم ٣٧٩ أخرق . والدرة الفاخرة ١ : ١٦٩ ، ١٧٣ برقم ٢٠٣ ومجمع الأمثال ١ : ٢٥٥ برقم ٥٨١٣ والحيوان ٣ : ١٨٩ .

(٢) ديوانه : ٣٦ ق ٤٨ ب ٨ ، ٩ وورد الشعر في كتب الأمثال في المواضع المذكورة في الحاشية السابقة .

(٣) شرح المفصل ٩ : ٥٩ ومجمع الأمثال ١ : ١٣ برقم ٢٦ .

(٤) شرح المفصل ٣ : ١٩ وكتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٢٨ برقم ١٠٨٣ ولله : راكب البراجم وانظر فصل المقال ٤٥٤ والمستقصى ١ : ٤٠٥ برقم ١٧٢٦ .

وذكر الزمخشري في المفصل لفظ "ملاع" في الأعلام المعدول بها عن فاعلة ، وهو مبني على الكسر ، فسنح لابن يعيش أن يستأنس بذكر المثل الذي ذكر فيه هذا اللفظ "أودت بهم عقابُ ملاع" ^(١) كما أنه أورد قولهم "أينما أوجّه ألقَ سعدا" ^(٢) وذلك لدى ذكره أن وجّه وتوجّه بمعنى واحد . وذكر أيضاً قولهم: " برح الخفاء " ^(٣) وهو يذكر كلمة الخفاء في الأسماء الممدودة " والخفاء ممدود من قولهم : خفي الأمر عليه خفاء ، ومنه برح الخفاء " كما أن تفسيره لكلمة جرائض جرّه إلى ذكر المثل " حال الجريض دون القريض " ^(٤) فالجرائض هو " البعير الضخم ، ويجوز أن يكون من الجرض وهو الغصص ، كأنه يجرض به كل أحد لثقله ومنه المثل ... " ومعظم ماورد في شرحه من الأمثال إنما ورد لغاية لغوية كقولهم : " دون عليّان خرّط القتاد " ^(٥)

-
- (١) شرح المفصل ٤ : ٦٣ كتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٤٠ برقم ١١٢٩ وفصل المقال ٤٦٧ والمستقصى ١ : ٤٢٨ برقم ١٨٢٠ ومجمع الأمثال ٢ : ٣٦٥ برقم ٤٣٦٩ ومابتنه العرب على فعال ٦٦ ، ولله طارت بهم .. لسان العرب : ملع .
- (٢) شرح المفصل ١ : ٩ كتاب الأمثال لأبي عبيد ١٤٧ برقم ٤١٧ ومجمع الأمثال ١ : ٥٣ برقم ٢١٨ ، والمستقصى ١ : ٤٤٩ برقم ١٩٠٩ واللسان : وجد .
- (٣) شرح المفصل ٦ : ٤٣ كتاب الأمثال ٦٠ برقم ٩٧ وفصل المقال ٦٣ والأمثال لأبي عكرمة ٨٤ برقم ٤٣ والفاخر ٣٥ والمستقصى ٢ : ٧ برقم ١٨ ومجمع الأمثال ١ : ٩٥ برقم ٤٦٠ واللسان : برج .
- (٤) شرح المفصل ٩ : ١٤٦ كتاب الأمثال ٣١٩ ، ٣٤١ برقم ١٠٤٨ وفصل المقال ٤٤٤ والفاخر ٢٥٠ والمستقصى ٢ : ٥٥ برقم ٢٠٢ ومجمع الأمثال ١ : ١٩١ برقم ١٠١٧ .
- (٥) شرح المفصل ١ : ٣٤ وعليان اسم علم لجمال كليب . وانظر المستقصى ٢ : ٨٢ برقم ٢٩٩ ومجمع الأمثال ١ : ٢٦٩ برقم ١٤١٨ .

وقولهم: " شرعك ما بلغك المحل " ^(١) و " فسا بينهم الظربان " ^(٢) و
" لعن الله معزى خيرها خُطّة " ^(٣) و " لقيته صحرةً بَحْرة " ^(٤) و
" مرعى ولا كالسعدان " ^(٥) .

واحتجّ بطائفة أخرى من الأمثال ليمثّل بها على بعض
أساليب العرب في الخطاب ، فمن ذلك أنه ذكر أنه " يجوز
أن تقول : من أنت زيدا ، لمن ليس اسمه زيدا على سبيل المثل ،
أي أنت بمنزلة الذي يقال له ذلك كما قالوا : أطري فإنك
ناعلة ^(٦) ، والصيف ضيعت اللبن ^(٧) ، فتخاطب الرجل بهذا وإن كان

-
- (١) شرح المفصل ٣ : ٥٠ واحتج به في صدد الوصف بالمصادر وانظر كتاب الأمثال ١٦٨ في
الحاشية والمستقصى ٢ : ١٣٢ برقم ٤٥٤ ومجمع الأمثال ١ : ٣٦٢ برقم ١٩٤٣ . .
(٢) شرح المفصل ١٠ : ٢٧ والمستقصى ٢ : ١٨٠ برقم ٦١٠ ومجمع الأمثال ٢ : ٧٤ برقم
٢٧٤٨ .
(٣) شرح المفصل ١ : ٣٤ وكتاب الأمثال ٣٥٥ برقم ١١٩٣ وفيه : قبح الله ... والمستقصى
٢ : ١٨٦ برقم ٦٢٧ ومجمع الأمثال ٢ : ١٨٠ برقم ٣٢٥٧ .
(٤) شرح المفصل ٥ : ١١٠ وكتاب الأمثال ٣٧٧ برقم ١٢٩٥ ومجمع الأمثال ٢ : ١٩٥
برقم ٣٣٦٢ واللسان : صحر ، بحر .
(٥) شرح المفصل ٦ : ١٣٠ وكتاب الأمثال ٣٧٠ وفصل المقال ١٩٩ والمستقصى ٢ : ٣٤٤
برقم ١٢٥٩ ومجمع الأمثال ٢ : ٢٧٥ برقم ٣٨٣٧ واللسان : سعد ، والأمثال للضبي
٥٤ .
(٦) شرح المفصل ٢ : ٢٨ وكتاب سيويه ١ : ١٤٧ وكتاب الأمثال ١١٥ برقم ٢٩٢ ومجمع
الأمثال ١ : ٤٣٠ برقم ٢٢٦٦ والمستقصى ١ : ٢٢١ برقم ٩٢٧ . وفصل المقال ١٦٩
واللسان : طرر ، ومعنى العبارة : اركب الأمر من الشديد فإنك قويّ عليه .
(٧) شرح المفصل ٢ : ٢٨ وكتاب الأمثال ٢٤٧ برقم ٧٨٨ وفصل المقال ٣٥٧ والفاخر
١١١ والمستقصى ١ : ٣٢٩ برقم ١٤٢٦ / ومجمع الأمثال ٢ : ٦٨ برقم ٢٧٢ واللسان
: صيف .

اللفظ للمؤنث ، وإنما يقال للرجل ذلك على معنى : أنت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا " فهو هنا يورد الأمثال ليعلل ويؤوّل استعمال أسلوب من أساليب الكلام.

كما احتجّ بطائفة من الأمثال على قضايا نحوية وصرفية ، فمن ذلك أنه ذكر المثل " استنوّق الحمل " ^(١) ضمن الألفاظ " الشاذّة في القياس القليلة بالنسبة إلى ما يُعلّل ، وذكر أنها جاءت كذلك تنبيهاً على أصل الباب " وذكر أيضاً المثل : " أمتٌ في حَجَرٍ لافيك " ^(٢) ليبين أن الاسم النكرة (أمت) هو " مما جاز الابتداء به لأنه ليس إخباراً وإنما هو دعاء على معنى ليكن الأمت في الحجارة لافيك ، والأمت انخفاض وارتفاع " وذكر قولهم في المثل " بعين ماأرينك " ^(٣) شاهداً على أن " ما " حرف تأكيد كاللام ، فلمّا شابّهت اللام لزمت الفعل بعدها النون في الشرط ، كما لزمت اللام في ليفعلن ، وصار الشرط في مواضع النون بعد أن لم يكن موضعاً لها . وقد جاءت أخبار مثبتة قد لزمها النون لدخول هذا الحرف أعني " ما " المؤكدة في أوئلهن وذلك قولهم : " بعين ماأرينك " .

(١) شرح المفصل ١٠ : ٧٦ وكتاب الأمثال : ١٢٩ برقم ٣٥١ وفيه : قد استنوّق ، ولفصل المقال ١٩٠ والمستقصى ١ : ١٥٨ برقم ٦٢٥ ومجمع الأمثال ٢ : ٩٣ برقم ٢٨٤٦ واللسان : نوق .

(٢) شرح المفصل ١ : ٨٧ وكتاب سيبويه ١ : ١٦٦ والمستقصى ١ : ٣٦٠ برقم ١٥٤٨ ، اللسان : أمت .

(٣) شرح المفصل ٩ : ٥ وكتاب سيبويه ٢ : ١٥٣ والمستقصى ٢ : ١١ برقم ٣١ ومجمع الأمثال ١ : ١٠٠ برقم ٤٩٤ .

واحتجّ بقولهم : " أَيْدِي سَبَا وَأَيْدِي سَبَا " ^(١) ليدلّ به على أن ألف " سبا " منقلبة عن همزة وفي مبحث زيادة الحروف ذكر أن التاء تدخل للمبالغة ولا يراد بها التأنيث كما في قولهم علامة ونسابة ، ومن أمثلة ذلك : فَرُوقَة للدلالة على الرجل الكثير الفرق وهو الخوف ، وذكر المثل " رَبَّ عَجَلَةٍ تَهَبُّ رَيْثًا وَرَبَّ فَرُوقَةٍ يَدْعَى لَيْثًا " ^(٢) كذلك ذكر أن التاء زیدت آخرًا في مثل مَلَكُوتٍ وَرَحْمَتٍ وذكر المثل : " رَهَبُوتٌ خَيْرٌ مِنْ رَحْمَتٍ " ^(٣) شاهدًا على ذلك .

واحتجّ بقولهم " عَسَى الْغُورِيرُ أَبْؤُسًا " ^(٤) شاهدًا على تصغير غار على غوير ، وفي مواضع أخر على استعمال الاسم " أَبْؤُسًا " في موضع الفعل " أن يكون " .

كما احتجّ بقولهم : " في بيته يؤتى الحكم " ^(٥) على تقديم المضمر على الظاهر لفظًا لأن النية به التأخير ، وبقولهم : " لو ذاتُ

(١) شرح المفصل ٦ : ٣٧ والمستقصى ٢ : ٨٨ برقم ٣١٨ .

(٢) شرح المفصل ٥ : ٩٨ وكتاب الأمثال ٢٣٢ برقم ٧٢٦ والمستقصى ٢ : ٩٧ برقم ٣٤٠

(٣) شرح المفصل ٩ : ١٥٧ وكتاب الأمثال ٣٠٩ في الحاشية ، ومجمع الأمثال ١ : ٢٨٨ برقم ١٥٢٧ .

(٤) شرح المفصل ٥ : ١٢٣ ، ٧ : ١٤ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٣ وكتاب سيويده ١ : ٢٤ ، ٧٩ وكتاب الأمثال ٣٠٠ برقم ٩٨٢ وفصل المقال ٤٢٤ والمستقصى ٢ : ١٦١ برقم ٥٤٦ ومجمع الأمثال ٢ : ١٧ برقم ٢٤٣٥ واللسان : غور ، بَأْس .

(٥) شرح المفصل ١ : ٩٢ وكتاب الأمثال ٥٤ برقم ٧٩ وكتاب الأمثال للسدوسي ٤٧ والفاخر ٧٦ والمستقصى ٢ : ١٨٣ برقم ٦٢٠ ومجمع الأمثال ٢ : ٧٢ برقم ٢٧٤٢ ، واللسان : حكم .

سيوار لطمتني" ^(١) على حذف جواب لو ، والتقدير : لانتصفت .
وذكر أن كلمة " وحده " لاتستعمل إلا منصوبة على الحال إلا ما
ورد شاذاً في قولهم : هو نسيج وحده ^(٢) وهو أمدح وأصله أن
الثوب إذا كان رفيعاً فلا ينسج على منواله معه غيره ، فكأنه قال :
نسيج إفراده ، يقال هذا للرجل إذا أفرد بالفضل .

ونلاحظ أن منحى احتجاجه بالأمثال - ومنها ماورد في
كتاب سيبويه - كان على نهج احتجاجه بسائر أنواع الشواهد ،
فهو يقبل ما شذ منها ولا يرفضه ، على أنه يحفظ ولا يقاس عليه ،
لأن هذه الأمثال لاتغير عما ورد به السماع ، أما ما طرد منها فإنه
تؤيد به القواعد وتستنبط منه ، ويعد من الكلام الذي يصح القياس
عليه .

أما كلام العرب فهو الكلام الذي روي عنهم وسمع منهم ،
ولم يجر مجرى الأمثال ، وإنما هو كلام سمعه الرواة من الأعراب في
عصر السماع فدوّنوه وتلقفه عنهم علماء اللغة والنحو ، لذلك
اشتملت كتب متقدمي النحاة على طائفة صالحة من كلام العرب ،
ونجد هذا في كتاب سيبويه ومقتضب المبرد ومسائل الفارسي
وخصائص ابن جني ثم نجده بعد ذلك في مفصل الزمخشري وشرحه
لابن يعيش يحتج في غير ما موضع بقول رؤبة عندما قيل له : كيف

(١) شرح المفصل ٩ : ٩ ، ١٠ ، وكتاب الأمثال ٢٦٨ برقم ٨٦٤ | وفصل المقال ٣٨١ ،
والمستقصى ٢ : ٢٩٧ برقم ١٠٥٠ ومجمع الأمثال ٢ : ١٧٤ برقم ٣٢٢٨ - واللسان :
سور .

(٢) شرح المفصل ٢ : ٦٣ والمستقصى ٢ : ٢٦٧ برقم ١٣٥٥ .

أصبحت ؟ فقال : خير عافاك الله ^(١) ليبيّن أنّ رؤية أراد حرف الجرّ ثم حذفه . ويحتج أيضاً ببعض العبارات النثرية التي كثر دورانها في كتب النحو كقولهم : "اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" ^(٢) و "ماز رأسك والسيف" ^(٣) و "لأبالك" ^(٤) و "سبحان الله وبحمده" ^(٥) و "اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الأصبع" ^(٦) وقولهم "لأنولك أن تفعل كذا" ^(٧) و "أهلك الناس الدرهم والدينار" ^(٨) و "سبحان ما سخر كن لنا" ^(٩) و "سبحان ما سبّح الرعد بحمده" ^(١٠) و "ضرب من مناً" ^(١١) و "حجر ضب خرب" ^(١٢) وأمثال هذه العبارات كثير وهي مما رواه ودونه أصحاب النوادر ، واستثمره النحاة في بناء القواعد والتمثيل لها ، ومن هذه العبارات ما أصبح يجري لكثرة تكراره مجرى المثل . ويقال في مثل هذه العبارات ما قيل في الأمثال ، فمنها ما يحفظ ولا يقاس عليه ويستعمل كما استعملته العرب ، أما ما اطرّد قياسه وصحّ

(١) شرح المفصل ٣ : ٢٧ .

(٢) كتاب ميبويه ١ : ٤٨٣ .

(٣) كتاب ميبويه ١ : ١٣٨ .

(٤) كتاب ميبويه ١ : ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

(٥) الزاهر ١ : ١٤٤ وسنن ابن ماجه ١ ص ٢٦٥ . الحديث رقم ٨٠٦ .

(٦) شرح المفصل ٢ : ٨٥ - ٨ : ٤٧ ، ٤٨ .

(٧) شرح المفصل ٢ : ١١١ ، ١١٢ .

(٨) شرح المفصل ٣ : ٥ .

(٩) شرح المفصل ٣ : ١٤٥ - ٤ : ٥ ، ٦ .

(١٠) شرح المفصل ٤ : ٥ ، ٦ .

(١١) شرح المفصل ٤ : ١٦ ، ١٧ .

(١٢) شرح المفصل ١ : ٧٩ .

وجهه فيقبل صالحاً للاستنباط منه والقياس عليه .

وأما عبارات النحويين وجملهم فهي كثيرة ، وكأن النحاة منذ نشأة النحو ، قد صاغوا لقواعدهم ولتبيينها والتمثيل لها كثيراً من العبارات ، بغرض التوضيح للمتعلمين ، وتنزلت في كتبهم وشروحهم بمنزلة الجمل الأساسية التي نمّطت وصيغت لتصبح نموذجاً للأساليب المقبولة التي يقاس عليها ، وتلقانا هذه العبارات بكثرة كاثرة في كل مبحث ، وذلك للتمثيل على كل قاعدة من القواعد . فنجد مثلاً أمثال هذه العبارات : هذا بُسراً أطيب منه رطباً^(١) ، قامت هند وقعدت زينب^(٢) ، عجبت من كلامك زيدا^(٣) ، كلّ يوم لك ثوب^(٤) ، ضرب الموسيان العيسيين^(٥) ، ضرب عيسى الكريم موسى^(٦) ، وأكل الكمثرى عيسى^(٧) ، وأتاني القوم ليس زيدا^(٨) ، وعندى راقود خلا^(٩) ، والله درّه فارسا^(١٠) ، وسير عليه ليل^(١١) ، ومررت برجل وحمار^(١٢) ،

(١) شرح المفصل : ١ : ١٣ - ٢ : ٦٠ .

(٢) شرح المفصل ١ : ١٤ .

(٣) شرح المفصل ١ : ٢٠ .

(٤) شرح المفصل ١ : ٢٨ .

(٥) شرح المفصل ١ : ٧٤ .

(٦) شرح المفصل ١ : ٧٢ .

(٧) شرح المفصل ١ : ٧٢ .

(٨) شرح المفصل ١ : ١٠٩ .

(٩) شرح المفصل ٢ : ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ .

(١٠) شرح المفصل ٢ : ٧٢ ، ٧٣ .

(١١) شرح المفصل ٣ : ٦٣ .

(١٢) شرح المفصل ٨ : ٩٣ .

وبعض هذه العبارات تمثل أسلوباً مقبولاً عند الكوفيين غير مقبول عند البصريين كقولهم مثلاً : جئتُك لكي أن تكرمني ^(١) ، ولأسيرن حتى أن أصبح القادسية ^(٢) ، فمثل هذه الاستعمالات يرفضها البصريون لأنهم - كما تقدم - لا يميزون إظهار " أن " بعد حتى وبعد لكي ، بينما يقبلها الكوفيون .

وواضح أن هذه العبارات وأمثالها ليست بقوة الشواهد الأخرى ، بل إنها ليست منها ، ولكنها أضحت تمثل أنماطاً أساسية يحتكم إليها ويقاس عليها .

*

(١) شرح المفصل ٧ : ١٩ .

(٢) شرح المفصل ٧ : ٢٠ .

الفصل الثاني

الاستدلال الذهني

أولاً القياس :

تعود نشأة القياس النحوي إلى بداية نشأة النحو ، فإنّ النحاة - وكانوا في البداية من اللغويين أيضاً - لاحظوا وهم يجمعون موادّ اللغة ويستقرونها أطراد بعض الظواهر في كلام العرب ، أو في الكثرة الكثيرة منه ، وقد اتخذت هذه الظواهر شكل القانون الجامع الذي ينتظم تحته عدد كبير من الجزئيات .

ويعدّ مذكره محمد بن سلام الجُمَحِيّ عن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي من أقدم ما وصل إلينا فيما يتعلق بنشأة القياس قال فيه : " وكان أول مَنْ بعَجَ النحو ، ومدَّ القياس والعلل " (١) وهذا يعني أن عبد الله اتسع في استنباط أحكام النحو " ووسع أصول قياس العربية وأحكامها وبين علل النحو " (٢) كما قال عنه

(١) طبقات فحول الشعراء ١ : ١٤ .

(٢) انظر تعليقات الأستاذ محمود محمد شاكر على الموضع السابق .

أيضاً : إنه " كان أشدَّ تجريداً للقياس " ^(١) أي " أشد معرفة بحقائقه واجتهاداً في ضبطه " ^(٢) ومن هذا المنطلق أخذ ابن أبي إسحاق يهاجم الشعراء الذين يخرجون في شعرهم عن سنن قياس العربية ، فنراه يهاجم الفرزدق وكأنه يحفزه لتصحيح شعره ، وذلك أن الفرزدق كان قد قال في مديح يزيد بن عبد الملك :

مُستقبلين نَمالَ الشامِ تضرَبنا بحاصِبِ كنديفِ القطَنِ منشور
على عمانمنا يُلقَى وأرْخُلنا على زواحف تُزجى مَحْها رير ^(٣)

فقال ابن أبي إسحاق : " أسأت ، إنما هي ريرُ ، وكذلك قياس النحو في الموضع " ^(٤) واهتدى ابن أبي إسحاق أيضاً إلى أن هناك من الظواهر مالا ينتظم تحت تلك القوانين الجامعة ، فهذا يحفظ ولا يقاس عليه ، لذلك قال ليونس عندما سأله : " هل يقول أحد الصَّويق ؟ قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها . وماتريد إلى هذا؟ عليك باب من النحو يطرد وينقاس " ^(٥) فهو يقبل اللهجة ويعزلها عما اطرد في القياس .

(١) الموضع السابق في الحاشية ١ .

(٢) الموضع السابق في الحاشية ٢ .

(٣) البيتان من قصيدة في ديوانه ص ٢٦٢ ط الصاوي و ١ : ٢١٣ ط صادر ، مطلعها :

كيف بيت قريبي منك مطلبه في ذاك منك كئابي الدار مهجور

وانظر طبقات فحول الشعراء ١٧/١ وخزانة الأدب ١ : ١١٥ والموشح ١٥٦ وصححت رواية

البيت الثاني في الديوان وانظر كلاماً مفصلاً في هذين البيتين في الموضع ١٥٦ ، ١٥٧ ،

١٥٨ .

(٤) طبقات فحول الشعراء ١ : ١٧ .

(٥) طبقات فحول الشعراء ١ : ١٥ .

” وكان يختار قراءاته على هدى تصوّره لمقاييس العربية ”^(١) ويَجْرى ماروي من أقيسة أبي عمرو بن العلاء هذا المجرى ، فهو يبني آراءه على الأصول التي استنبطها مما وقف عليه من كلام العرب .^(٢) كل ما ذكرناه إنما هو إشارة إلى البدايات التي رسمت معالم الطريق ، ونبهت إلى المسالك التي تقود إلى جمع شتات هذا العلم في قوانين جامعة ، إلى أن جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي فوطّد أركان النحو ، وكان ” كاشف قناع القياس في علمه ”^(٣) و ” بلغ القياس على يديه ويدي تلميذه سيويوه ذروة نمائه ”^(٤) ولن نفرق في حديثنا عن القياس بين الأستاذ وتلميذه ، لأننا سبق أن أشرنا إلى أن سيويوه عقد كتابه بلفظه ولفظ أستاذه الخليل^(٥) . ومأتى به الخليل من صور القياس إنما هو امتداد لما بدأ به ابن أبي إسحاق . ولكنه امتداد نما واغتنى وكثر واستفاض ، ودعم بشيء من العلل ، وبغير ما قليل من التفسير والتسويغ ، لكن استمر مفهومه العام لديهم سائدا ، وهو أنهم كانوا يرون أن ” أهم صور القياس أن يطلق على القاعدة أو القانون الذي يستنبط من استقراء الكلام ”^(٦) .

فمن صور القياس عند سيويوه أنه قال ” هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردة وليس بفاعل ولا صفة تشبّه بالفاعل كالحسن

(١) القياس في النحو : ١٣ وانظر طبقات النحويين للزبيدي ٢٧ .

(٢) القياس في النحو : ١٥ ، ١٦ .

(٣) الخصائص ١ : ٣٦١ .

(٤) القياس في النحو : ٢٢ .

(٥) انظر مراتب النحويين : ٦٥ .

(٦) القياس في النحو : ٧٩ .

وأشباهه وذلك قولك : مررت بحية ذراع طولها ، ومررت بشوب سبع طولهُ ، ومررت برجل مائة إبله ، فهذه تكون صفات كما كانت " خير منك " ^(١) صفة " وحتى الآن فإن سيبويه يقرر قاعدة استنبطها ، ويلى ذلك القياس ، فهو يقيس ماذهب إليه على عبارة مسموعة عن العرب فيقول " يدللك على ذلك قول العرب : أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائة ، فجعلوا مائة وصفاً .

وقال الشاعر :

لئن كنت في جبّ ثمانين قامَةً وردّيت أسباب السماء بسلم ^(٢)

فاختير الرفع فيه لأنك تقول : ذراعُ الطول ، ولاتقول : مررت بذراع طولهُ ، وبعض العرب يحره كما يحز الخزّ حين يقول : مررت برجل خزّ صفته " ^(٣) .

فهذه صورة من أبسط صور القياس المنتشر في كتاب سيبويه ، ونرى فيها تلازم القياس والسماع ، ونلمس ترجيح سيبويه لما كثر واطرد وشاع على ماقلّ ونذر وانحصر في بعض العرب . بل إن سيبويه رفض بعض ماأجازه النحويون قياساً ، لأن العرب لم تتكلم به ، وأهمية هذه المسألة تكمن في أنه كان من النحاة في القرن الثاني من يتّسع في القياس مجاوزاً به السماع قال : " وإنما كان المخاطب أولى بأن يُبدأ به من قبل أن المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يُبدأ به من الغائب والمخاطب إذا بُدئ بهما قبل

(١) إشارة سيبويه ههنا إلى مثال ورد في صفحة سابقة .

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٢٣ ق ١٥ ب ٣٢ .

(٣) كتاب سيبويه ١ : ٢٣٠ ، ٢٣١ .

المتكلم ، ولكنك إذا بدأت بالغائب قلت : قد أعطاه إياك . وأما قول النحويين : قد أعطاهوك وأعطاهوني ، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ، فوضعوا الكلام في غير موضعه ^(١) ومثل هذا القياس قبيح برأي سيبويه ، وقبحه ناشئ " من وضع الشيء في غير موضعه " أي لم يجر على قياس كلام العرب ، فلا يجوز القياس عليه ، ومثله في إهمال القياس عليه ما وقع فيما أسموه بالضرائر كحذف مالا يحذف تشبيهاً له بما يحذف ، وهذا يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام ، وذلك كقول جفاف بن ندبة السلمي :

كنواح ريش حمافة نجدية

ومسحت بالثين عصف الإثميد ^(٢)

يريد كنواحي ريش . ومثل هذا كثير في كتاب سيبويه ^(٣) ، ونجده كثيراً أيضاً في كتب خالفه ، إذ أصبح النحو يعني القياس ^(٤) وماقتن به من فكرتي الأصول والفروع والتعليل عند النحاة جميعاً على اختلاف طرائقهم في النظر أو اتفاقها ، وهذا الإمام الكسائي رأس أهل الكوفة في النحو والقراءة يقول :

إنما النحو قياسٌ يُتبعُ وبه في كلِّ أمرٍ يُتفعُ
فإذا مانصرَ النحوُ الفتى مرَّ في المنطق مرّاً فاتسَعُ ^(٥)

(١) كتاب سيبويه ١ : ٣٨٤ .

(٢) كتاب سيبويه ١ : ٩ والإنصاف ٢ : ٥٤٦ وضرائر ابن عصفور : ١٢٠ وعبث الوليد : ٥١٢ .

(٣) الكتاب ١ : ٩ .

(٤) انظر لمع الأدلة ٩٥ .

(٥) إرشاد الأريب ١٣ : ١٩١ .

وأمرَ بديهي أن هذه الأقيسة لم تأتِ عفوَ الخاطر ، وإنما كانت نتيجة التفكير الطويل والتأمل العميق ، ونموّ العلم من جيل إلى جيل بالتدرج ، لقد قسم النحاة الكلّم أولاً إلى اسم وفعل وحرف وجاء لمعنى ، ثم ذكروا مكتشفين مالا لاسم من خصائص عامة ينفرد بها جنسه ، ومبينين ماهنالك من خصائص خاصّة ينفرد بها كلّ نوع من أنواعه ، وكذلك فعلوا في قسم الأفعال والحروف ، فتوصلوا إلى فكرة الأصل والفرع ، فوجدوا أنّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، وأن البناء أصل في الأفعال فرع في الأسماء ، وأصل الحروف أن تكون مبنية ، فإذا خرج أحد الفروع عن أصله قيس بنظيره وشبيهه ، أو حمل على المعنى أو اللفظ ، أو روعي فيه الأصل الأبعد دون الأقرب ، وقرن هذا القياس بعلة مسوّغة ، وبذلك غدا القياس سلاحاً في أيدي النحاة ، ووسيلة يردّ بها بعضهم آراء بعض ، فنجد الرمانيّ مثلاً يستخدم قياس الشبه لنصرة رأي لابن السراج يعارض به رأي سيبويه ، قال : " واختلّفوا في كيمه ، فذهب سيبويه إلى أن بعض العرب جعلها بمنزلة لِمَه ، ويجب على قوله أن تضمّر بعدها أن ، كما تضمّر بعد اللام ، إلا أنه ظهر أنّ لا تظهر بعد كي بإجماع ، وتظهر بعد اللام . وخالفه ابن السراج في ذلك فذهب إلى أنه لا يضمّر بعدها أن ، وإنما تنصب الفعل بحقّ الأصل عند الجميع . إلا أن الذي قال كيمه ، شبهها بلمه ، من جهة الغرض الذي تكون كل واحدة منهما له ، إذا قلت : جئتكَ لتفعل وكي تفعل فالمعنى متفق " ويؤيد الرمانيّ مذهب ابن السراج فيقول : " ويقوّى قول ابن السراج أنه لو كانت بمنزلة اللام لجاز : المال كي زيد ، كما يجوز : المال لزيد . فكانت تدخل على الأسماء الظاهرة المتمكنة فتقع مواقع اللام .

فلما امتنع ذلك دلّ على الشبه في موضع مخصوص " ثم علّق
الرماني على هذا الخلاف مناصراً مذهب ابن السراج بقوله :
" ومذهب ابن السراج في هذا الباب أقوى ويقوّي مذهب ابن
السراج دخول اللام عليها في قولك جئتكَ لكي تفعل كذا ، وذلك
لأنها شبهت بأن من جهة موافقة المعنى في قولك : لأن تفعل ولكي
تفعل " ونجد ابن السراج يعلّق على القياس في هذه المسألة بقوله : "
وقد يشبّهون الشيء بالشيء وإن كان بعيداً منه : إلا أن هذا
القياس لم يسلم لابن السراج ولا لمناصره الروماني لأن البصريين
ردّوه بالنص" (١).

على كل حال فإن القياس الذي نما واتّسع على يد الخليل
وتلميذه سيبويه ، كان مختلفاً عما سيؤول إليه على أيدي الخالفين ،
وإن أهم صوره عندهما أنه " يُطلق على القاعدة أو القانون الذي
يستنبط من استقراء الكلام ، وهذا المعنى يكاد يكون هو المراد دون
غيره لدى الطبقات الأولى من النحويين " (٢) .

لقد اعتمد قياسُ الأقدمين ماسماه الدكتور عبد الفتاح شلبي بـ
" الحسن اللغوي " وطبيعة الأساليب العربية ، ويرى أنه قياس "
غلبت فيه الروح الفطرية على الصناعة الفلسفية أو المنطقية " (٣) .

إلا أنّ القياس لم يستمر على هذا النسق ، وإنما تغير مفهومه ،

(١) انظر المسألة في الكتاب ١ : ٤٠٨ والأصول لابن السراج ٢ : ١٤٧ والإنصاف ٢ :
٥٧٠ ، المسألة : ٧٨ والرماني النحوي ٢٥٦ ، ٢٥٧ وحاشية الصبان على الأشعري ٣ :
٢٥٥ .

(٢) القياس في النحو : ٧٩ .

(٣) أبو علي الفارسي : ٢١٩ .

واستبدت به فكرة القاعدة ، وأضحى يدل عند الخالفين " على العملية التي يتم فيها إلحاق بعض الظواهر أو النصوص ببعض ، فأخذ طابعاً شكلياً أقرب ما يكون إلى المفهوم المنطقي وكأنه امتد منه وتفرع عنه " ^(١) وأضحى القياس الركن الأساسي في أصول النحو ولذلك قال أبو علي : " أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس " ^(٢) ونوع أبو علي " في أشكال القياس وتوسع فيه متعمقاً حتى أصبح القياس عقلياً منسجماً مع الصناعة المنطقية ، كما أنه حكّم القياس فيما هو ثابت بالنقل والأثر " ^(٣) وانتقل تأثيره إلى مَنْ بعده من النحاة ولا سيما أن تلميذه عبقرى العربية ابن جني عمل على إشاعة طرائق أستاذه ، وفصل القول فيها وضرب لها الأمثال . وأضحى القياس صناعةً تتخذ ، لها أهميتها وتعدّ لها عدتها ، ولا سيما أنّ المنطقيين اتسعت آثارهم في تلك الآونة بل إن ابن سينا تـ ٤٢٨ هـ " أفرد للقياس كتاباً خاصاً به في كتابه " الشفاء " فضلاً عن الحديث عنه على نحو نظري وتطبيقي في كتب الفقهاء والأصوليين والمتكلمين ، فكان أمراً طبيعياً جداً أن يتأثر القياس النحوي ويكتسب مفهوماً جديداً بسبب تمازج علوم العربية بعضها ببعض من جهة ، واتصالها بعلم المنطق واكتسابها طرائقه من جهة أخرى . وفي هذا المجال برز المفهوم الجديد للقياس الذي عبر عنه ابن الأنباري بقوله : " وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : هو

(١) أصول التفكير النحوي ٧٣ .

(٢) الحصائص ٢٠٨ .

(٣) أبو علي الفارسي ٢١٩ ، ٢٣٠ .

حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع " (١) بل إن شكل القياس اتخذ شكل القضايا المنطقية فهو يقول : " لا بد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم ، وذلك مثل أن تتركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول :

" اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع " (٢) .

فنحن هنا أمام عناصر أربعة هي : الأصل وهو الفاعل ، والفرع وهو نائب الفاعل ، والعلة وهي الإسناد ، ثم الحكم وهو الرفع ، وحلت عبارة الأصل والفرع محلّ عبارة المنطقيين المقيس عليه والمقيس (٣) .

ولانصل إلى عصر ابن يعيش إلا بعد أن يكون القياس قد شهد تطوراً حياً خلاقاً ، تطبيقياً ونظرياً ، وورث ابن يعيش هذا كله ، واستفاد منه واستخدمه في مصنفاته ، وأغنى قياس سيويه بطرائق قياس أبي علي وعلمه : ومذهب ابن يعيش لم يكن في حقيقة الأمر إلا امتداداً لمذاهب أبي علي الفارسي وابن جني ومدرستهما في هذا الباب " (٤) وسنحاول فيما يلي تلمس صور القياس لدى ابن يعيش .

لمع الأدلة : ٩٣ .

(٢) لمع الأدلة ٩٣ .

(٣) انظر الأصول للدكتور غام حسان : ١٨٣ .

(٤) القياس في النحو : ١٤٠ .

ومن أكثر صور القياس وأشدّها شياعاً قياسُ النظيرِ على نظيره
لعلّة جامعةٍ ، أو شبه ظاهرٍ أو خفيٍّ ، وذلك "أنّ العربَ تؤثرُ من
التّجانس والتّشابه ، وحملُ الفرع على الأصل ، ما إذا تأملتّه ،
عرفتَ منه قوةَ عنايتها بهذا الشأن" ^(١) لكنّ هذا التشابه يكون على
درجات ، فليس كلّ شبهٍ يُوجب القياس ويستدعيه فـ "الشيء إذا
أشبه الشيء أُعطي حُكماً من أحكامه حسب قوة الشبه ، وليس
كلّ شبهٍ بين شيئين يُوجب لأحدهما حُكماً هو في الأصل للآخر ،
ولكن الشّبه إذا قوّي أوجب الحكم ، وإذا ضعف لم يوجب ،
فكلما كان الشبه أخصّ كان أقوى ، وكلّما كان أعمّ كان
أضعف ، فالشبه الأهم كشيء الفعل بالاسم من جهة أنه يدلّ على
معنى ، فهذا لا يوجب له حكماً لأنه عامّ في كلّ اسم وفعل" ^(٢)
وبناء على هذا نراه يقيس توسّعهم وتصرفهم في استعمال "إنّ"
الشرطية لأنها تدخل في مواضع الجزاء كلها ، على همزة الاستفهام
التي هي أعمّ تصرفاً وأقوى في باب الاستفهام ، فتوسّعوا فيها أكثر
مما توسّعوا في غيرها من أدوات الاستفهام ^(٣) ووجه الشبه بينهما أن
الهمزة هي أمّ الباب في الاستفهام كما أنّ "إنّ" هي أمّ الباب في
الشرط ، وكلّ منهما له الصدارة ، وهما مشتركتان في النوع وهو
الحرفية.

ومن أمثلة قياس النظير قياسه (ما) النافية العاملة على "ليس" .
ووجه الشبه بينهما "أنهما جميعاً لنفي ما في الحال. وأن "ليس"
مختصة بالمبتدأ والخبر ، فإذا دخلت "ما" على المبتدأ والخبر أشبهتها

(١) الحصائص ١: ١١١.

(٢) شرح المفصل ١: ٥٨.

(٣) شرح المفصل ١: ٨٢.

من جهة النفي ومن جهة الدخول على المبتدأ والخير" (١) .

ولكن شبه الفرع بالأصل أو المقيس عليه لا يعطي الفرع حقوق الأصل كاملة ، إنه يمنحه حقوقه بشروط ، ف (لا) النافية المشبهة بـ "ليس" والتي لها حكمها في الشبه والإعمال ، لا تعمل عمل "ليس" إلا بشروط ، فإن لم تتوافر هذه الشروط بطل إعمالها (٢)

ومن ذلك أيضاً قياسه المنادي المضارع للمضاف كقولك :
"يا خيراً من زيد ، ويا ضارباً زيداً ويا مضروباً غلامه ، ويا حسناً وجه الأخ ، ويا ثلاثة وثلاثين" على المضاف بجامع الشبه بينهما من ثلاثة أوجه :

أولها : كون الأول عاملاً في الثاني كما كان المضاف عاملاً في المضاف إليه .

وثانيها : اختصاص الاسم الأول بالثاني كما أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه .

والثالث : أن الاسم الثاني من تمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف .

فإن اعترض معترض على الشبه الأول فقال : إن المضاف يعمل في المضاف إليه الجر ، والنداء ههنا عامل نصباً أو رفعاً فقد اختلفا . وهنا يجب الشارح قائلاً : "إذا أشبه الشيء الشيء من جهة فلا بد أنه يفارقه من جهات أخرى ، ولولا تلك المفارقة لكان

(١) شرح الفصل ١ : ١٠٨ .

(٢) شرح الفصل ١ : ١٠٩ .

إياه ، فلم تكن المفارقة قاذحة في الشبه" ^(١) وهذا الضرب من القياس كثير في كلام الشارح ، لأننا لانعدم نظيراً نقيس عليه إلا نادراً ، وسيرد الكلام فيما بعد عن هذا الضرب.

ومن قياس النظير على نظيره ما ورد في مبحث التحذير ، فإنه ذكر هذا المثال "إياك والأسد" وذكر أن ظهور العامل في مثل هذا التركيب يُعدّ من الأصول المرفوضة ، وأنّ اختلاف المعنى بين (إياك) وبين (الأسد) لا يمنع من عطف الأسد عليه "لأنّ العامل قد يعمل في المفعولين وإن اختلف معناه ، ألا تراك تقول : أعطيتُ زيداً درهماً" فيتعدى الفعل إليهما تعدياً واحداً ، وإن كان زيداً آخذاً والدرهم مأخوذاً "فهما مختلفان من جهة المعنى ، فكذلك ههنا ، إذا عطفت "الأسد" على "إياك" شاركه في عمل الفعل المحذوف وإن اختلف معناه ، فالمخاطب حذرٌ خائف ، والأسد محذور منه مخوف ، وإن كان الفعل قد تعدّى إليهما ، إلا أن تعديه إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف" ^(٢) فهو هنا يقيس تركيباً على تركيب يناظره من حيث حكم العامل . ولا أريد ههنا أن أعرض لقضية العلة التي تعدّ من مباحث القياس الهامة لأننا سنخصصها بالحديث.

وبعض التراكيب قد يحتمل أكثر من قياس لكثرة نظائره ، وكلها جائز له وجهٌ ، فمن ذلك أن الزمخشري ذكر أن التعبير "

(١) شرح المفصل ١ : ١٢٨.

(٢) شرح المفصل ٢ : ٢٥.

لاحول ولا قوة إلا بالله " (١) فيه ستة أوجه ، واستعرض الشارح هذه الأوجه وذكر عللها وقياسها على نظائرها من شواهد وتراكيب :

فالوجه الأول هو البناء على الفتح، وتكون (لا) الثانية نافية كالأولى. والوجه الثاني أن تفتح الأول وتنصب الثاني نصباً صريحاً بالتنوين فتقول : " لاحول ولا قوة إلا بالله ، ونظير ذلك قول الشاعر :

لَا نَسَبَ الْيَوْمِ وَلَا خُلَّةَ

اتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ (٢)

فهنا كما في " لاحول ولا قوة... " عطفنا المنصوب المنون على المركب ، إمّا على فتحة البناء لشبهها بحركة الإعراب ، وإما على عمل "لا" في المنفي ، وحقه أن يكون منوناً إلا أن البناء منعه .

أما الوجه الثالث فهو : " لاحول ولا قوة إلا بالله " فهنا عطف الثاني على موضع "لا" واسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء . وهنا يأتي الشارح بالنظير فيقول : " ونظير ذلك : كل رجل ظريف في الدار ، إن شئت خففت ظريفاً على النعت لرجل ، وإن شئت رفعت على النعت لكل . وإن شئت عددت (لا) الثانية بمعنى ليس ، وقدرت لها خبراً منصوباً .

(١) انظر مسند أحمد ٥ : ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٧ وإعراب الحديث النبوي ١٧٤ برقم ١٠٣ .

(٢) شرح المفصل ٢ : ١٠١ ، ١١٣ ، ٩ - ١٣٨ .

والبيت لأنس بن العباس السلمي انظر سيبويه ١ : ٣٤٩ ومغني اللبيب برقم ٤١٣ ، ١٠٢٤ .

وشرح أبيات المغني ٤ : ٣٤٤ برقم ٣٧٣ والمؤتلف والمختلف ١٢٧ وفرحة الأديب ١٢٦

والمقاصد النحوية ٢ : ٣٥١ وشرح أبيات سيبويه : لابن السرياني ١ : ٥٨٣ والمجم ٢ :

١٤٤ ، ٢١١ - والدرر ٢ : ١٩٨ ، ٢٣٨ .

أما الوجه الرابع فأن ترفعهما جميعاً فتقول : " لاحول ولا قوة
إلا بالله " قياساً على نظيره الذي ورد في القرآن الكريم ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ
وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾^(١) وقياساً على قول الراعي :

وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلَنَةً
لَنَاقَةَ^(٢) فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ^(٣)
ويمكن أن نعدّ " لا " ههنا بمعنى " ليس " ويكون الظرف الخبر ،
ويمكن أن تكون نافيةً ومابعداً مبتدأ وخبر .

أما الوجه الأخير فهو أن نرفع الأول ونفتح الثاني ، على أن
الأول اسم " لا " التي بمعنى " ليس " أو على الابتداء به على الرغم
من أنها غير مكررة ، و " لا " الثانية مشبهة بـ (إن)^(٣) .

ولم يأت بنظير لهذا الوجه الأخير ، واكتفى بمناقشته على
ضوء القواعد الناجزة ، ومن أمثلة هذا قبوله إضافة غير الزمان إلى
الفعل لجريانه مجراه في مثل قولهم : " أتيتني بآية قام زيد " فأضافوا "
آية " إلى الجملة لأنها بمنزلة الوقت وعلل ذلك بقوله : " وذلك أن
الآية العلامة ، والأوقات علامات لمعرفة الحوادث وترتيبها في كونها
ما يتقدم منها وما يتأخر ، وما يقترن وجوده بوجود غيره . والمقدار
الذي بين وجود المتقدم منها والمتأخر ، فصار ذكر الوقت علماً له .

(١) البقرة : ٢٥٤/٢ .

(٢) شرح المفصل ٢ : ١١١ ، ١١٣ وديوانه ١٩٨ ق ٥٣ ب ٤ وسيبويه ١ : ٣٥٤
والأصول لابن السراج ١ : ٣٩٤ والموجز لابن السراج ٥٤ ومجالس نعلب ١ : ٢٨
ومجمع الأمثال ٢ : ١١٤ ، والمستقصى ٢ : ٢٦٧ وتفسير القرطبي ٣ : ٢٦٧ والرواية في
الديوان : وما صرحتك ، وفي بعض المصادر الأخرى كذلك .

(٣) شرح المفصل ٢ : ١١٣ . وهذه خمسة أوجه من جهة اللفظ وهي ستة أوجه من حيث
التقدير وجعل (لا) بمعنى ليس .

ألا ترى أنها تكون علاماتٍ لحلول الديون وغيرها ، فصَحَّ إضافة الآية إلى الفعل ، كما تضيف الوقت لأنهما في التحصيل يؤولان إلى شيء واحد : فإننا نجد الشارح في هذا المثال يبحث عن التشابه بين كلمة ” آية ” وبين الزمان ، فلمَّا وقع عليه قاس استعمال ” آية ” مضافة على إضافة الزمان إلى الفعل مما هو وارد ومشهور .

ومن هذا الضرب قياسه عدم جواز الفصل بين المتضايفين على عدم استحسان الفصل بين التنوين والمنون ، وذلك لأن المضاف والمضاف إليه ” كالشيء الواحد ، فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه ، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما ” ومن هنا رفض الشارح القياس على الفصل بين المتضايفين وقال : ” والقياس يدفعه ” كما قال ” ولا يقاس على شيء من ذلك ، أما ماورد من الشواهد فإنه حملها على ضرب ارتضاه من التأويل والتقدير .

وبالحمل على النظر قبل الشارح قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ الذي تساءلون به والأرحام ﴿﴾^(١) على أن هناك جارا محذوفاً ، وأن التقدير وبالأرحام ، وذلك لأنَّ حذف الجار قد ثبت في الاستعمال وإن كان قليلاً ، ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين (حرف الجر والمضاف) . فكان حمله على ماله نظير أولى ، وهو من قبيل أحسن القبيحين ”^(٢) فالشارح ههنا قبل وجهها من وجوه القياس على المسموع القليل الذي يحفظ عادة ولا يقاس عليه ليحد

(١) النساء : ١/٤ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٢٧ .

وجهاً مقبولاً لقراءة حمزة ، فكأنه قياس ضرورة ، أو كما يقول الفقهاء : يُتَحَمَّلُ الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى ^(١) ، فقد لجأ الشارح إلى أحسن القبيحين وأهون الشرين فقدّر العامل - حرف الجر - محذوفاً كي لا يُقَرَّ عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض متابعاً في ذلك أصحابه البصريين ^(٢) ، مؤولاً - كما أولوا - سائر النصوص التي احتجّ بها الكوفيون على هذا التوجيه .

ومن طرائف القياس على النظر لديه أنه يقدم قياساً لكل لغة من اللغات في القضية الواحدة ، إذ كان أهل كل لغة " لهجة " إنما يعملون على قياس لغتهم . فنجدته يتحدث عن الكسرة قبل ياء المتكلم ناظراً إليها على أنها عارضة في الاسم وليست كسرة بناء ، وإذا كانت عارضة فإنّ الكلمة لاتصير بها مبينة ، ونظير ذلك حركة التقاء الساكنين نحو : " لم يقيم الرجل " و " لم تذهب الجارية " فهذه الحركة ليست إعراباً لأنّ " لم " لاتعمل الكسرة ، وإنما عملها الجزم الذي هو سكون ^(٣) . ثم عرض لقولهم : عصاي وهُدَاي وبشرَاي ، وذكر وجوب تحريك الياء بالفتح لسكون الألف قبلها ، وعلل ذلك بقوله " فلماً وجب تحريكها كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى من اجتلاب حركة غريبة ، ثم ذكر لغة لبعض العرب يقلبون فيها هذه الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم فيقولون بدلاً من : هوَاي وعَصَاي وهُدَاي : هَوَيَّ وَعَصَيَّ وهُدَيَّ ، فوجد الشارح لهذه اللغة قياساً صالحاً فقال : " وله وجه صالح في

(١) انظر المجلة : المادة : ٢٦ .

(٢) شرح الفصل ٢ : ٣٧ وأيضاً ٧٧ والإنصاف ٢ : ٤٦٣ والمسألة : ٦٥ .

(٣) شرح الفصل ٣ : ٣٢ .

القياس ، وذلك أنه لما كانت ياء المتكلم أبداً يُكسر الحرفُ الذي قبلها إذا كان حرفاً صحيحاً نحو : هذا غلامي ، ورأيت غلامي ، ومررت بغلامي ، وكانت الياء وسيلة الكسرة في نحو : أخيك وأهلك ، وفي التثنية والجمع من نحو الزيدَين والزيدَين ، وجب ألا يقولوا رأيت عصاي بإثبات الألف ، كما لم يقولوا: رأيت غلامي بفتح الميم ، فأبدلوا من الألف ياء كما أبدلوا من الفتحة كسرة فقالوا : هذه عَصِيٌّ وهُدْيٌ كما قالوا : صاحبي وغلامي وهو كثير ، قال أبو ذؤيب :

سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوا هَوَاهُمُ

فَتُخِرِمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ^(١)
ثم احتج أيضاً بكلام نسب إلى طلحة " حين قال له عليّ كرم الله وجهه : عَرَفْتَنِي بِالْحِجَازِ وَأُنْكَرْتَنِي بِالْعِرَاقِ فَمَا عَدَا مِمَّا بَدَا . فقال طلحة : بَايَعْتُ وَاللَّجُّ عَلَى قَفِيٍّ " ^(٢) كما احتج بقراءة ابن أبي اسحاق وأبي الطفيل والجحدري ﴿يَابُشْرِيَّ هَذَا غَلَامٌ﴾ ^(٣) .

وابن يعيش يقرن القياس بالتعليل ، على الرغم من إتيانه

(١) شرح المفصل ٣ : ٣١ ، ٣٣ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ٧ ق ١ ب ٧ وفي ديوان

الهذليين ١ : ٢ والمفضليات ق ١٢٦ ب ٦ وسيبويه ١ : ٧٦ وأما ابن الشجري ١ :

٢٨١ والمقرب : ٤٦ والعيني ٣ : ٤٩٣ والمجم ٢ : ٥٣ والدرر ٢ : ٦٨ .

قال ابن جيب : هويٌّ : لغة هذيل ، وكذلك : قفيٌّ وعصيّ ، وجميع المقصور ، يريد هوي وعصاي . وأعنقوا . تبع بعضهم بعضاً . عن شرح السكري .

(٢) سبق تخريجه في الكلام على الاستشهاد بالحديث .

(٣) شرح المفصل ٣ : ٣٢ ، ٣٣ ، والآية من سورة يوسف ١٩ ، وانظر في هذه القراءة إملاء

مامن به الرحمن للمكبري ٢ : ٢٨ والبحر المحيط ٥ : ٢٩٠ والمختص ١ : ٣٣٦ ومعاني

القرآن للعراء ٢ : ٣٩ . وانظر المسائل المسكيات : ٨١ .

بنظائر لما ذهب إليه ، وبشواهد عالية من حيث السماع التزاماً
بمنهجه الذي نصّ عليه في مقدمته للشرح .

ومما يتصل بهذا قياس (لا) على ليس لما علمت عملها في قول
سعد بن مالك :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ^(١)

ثم قاسها على (إنّ) لما وجدها تعمل عملها في مواضع فقال :
" وإنما استحققت أن تكون عاملةً لشبهها بـ(أنّ) الناصبة للأسماء ،
ووجه الشبه بينهما أنها داخلة على المبتدأ والخبر كما أنّ " أن "
كذلك ، وأنها نقيضه (إنّ) لأن (لا) للنفي و (إنّ) للإيجاب ، وحقُّ
النقيض أن يخرج على حدّ نقيضه من الإعراب .. فلما أشبهت (لا)
(إنّ) وكانت (إنّ) عاملة في المبتدأ والخبر ، كانت (لا) كذلك
عاملة في المبتدأ والخبر لأن (لا) تقتضيهما جميعاً كما تقتضيهما
(إنّ)^(٢) . ثم قاسها في موضع آخر على (لم) من حيث المعنى دون
العمل في نحو قوله تعالى ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾^(٣) أي : لم يقتحم
.. حملوا (لا) في ذلك على (لم) إلا أنهم لم يغيروا لفظ الفعل بعد
(لا) كما غيروه بعد " لم " لأن (لا) غير عاملة^(٤) .

نرى مما سبق أنهم قاسوا (لا) وهي متغيرة الوضع من موضع
لآخر على أمور ثابتة مطردة ، فمن هنا كثر التصرف بـ (لا) لأنها
لم ترقّ في استعمالها إلى درجة الأصل المطرد الذي يقاس عليه غيره

(١) شرح المفصل ١ : ١٠٩ .

(٢) شرح المفصل ١ : ١٠٥ .

(٣) البلد : ٩ .

(٤) شرح المفصل ٨ : ١٠٨ .

فنحن نجدها أيضاً في حروف العطف في مثل قولنا : جاء زيدٌ
لا عمرو^(١) ، بينما لا يجوز العطف بـ (ليس) على الرغم من شبهها
بـ (لا) من حيث المعنى ، لأنها فعلٌ والأفعال لا يُعطف بها ، كما
لا يجوز العطف بـ (ما) لأنّ (ما) لها صدر الكلام ، وحرف العطف
لا يقع إلا تابعاً لشيء قبله ، فلا يجوز ذلك بالإجماع^(٢) .

فنحن في مسألة قياس (لا) أمام ضربٍ من قياس المجهول على
المعلوم ، وإلحاق غير المطرد بالثابت المطرد .

ومن قياسه هذا اعتماده التشابه بين الهمزة وحروف اللين علة
لقياس الهمزة عليها في الزيادة ، أما مواضع الشبه فهي " أن الهمزة
تُصور بصورة حروف المدّ واللين ، فتكون تارة ألفاً وتارة واواً
وتارة ياءً ، وصورتها في الأصل ألف ... يدلّك على ذلك أنها إذا
وقعت موقعاً لا تكون فيه إلا محققة لا تكون إلا ألفاً ، وذلك إذا
وقعت أولاً نحو : أحمد وإبراهيم وأترجة ، فتكون ألفاً في كل حال
وأن اختلفت حرّكاتها ، لأنها إذا وقعت أولاً لا يمكن تخفيفها ، لأنّ
في تخفيفها تقريباً من الساكن ، فكما لا يتبدأ بساكن كذلك لا يتبدأ
بما قرب منه ، وهي كثيرة الاعتلال والتغير وهي مجاورة الألف في
المخرج . فلما اجتمع فيها ما ذكر من شبه حروف المد واللين
اجتمعت معها في الزيادة " ^(٣) .

وابن يعيش يقيس في مواضع الشيء على نظيره ، ثم يقرر أن
مثل هذا قليل في القياس والاستعمال ، فمن ذلك دخول الألف

(١) شرح المفصل ٨ : ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) شرح المفصل ٨ : ١٠٥ .

(٣) شرح الملوكي ١٠٢ ، ١٠٣ وانظر شرح المفصل ٩ : ١٤١ .

واللام على " الجَوْتُ " وهو دعاء للإبل لتشرب ، ويقال : جَوْتُ
جَوْتُ ، وهو من الأصوات المحكية ، فلما أدخلوا عليه الألف واللام
أبقوه على حاله كما في الشاعر :

دَعَاهُنْ رَدِي فـارْعَوَيْنَ لَصَوْتَهُ

كما رعت بالجَوْتُ الظماء الصَّوَادِيَا^(١)

فهذا شاهد على صحة الاستعمال . وقد قاس الشارح قوله
" بالجوت " وإبقاءه إياه على حاله من الحكاية والبناء ، لأنَّ إلحاق
الألف واللام الأسماء المبنية لا يوجب لها الإعراب ، على ما ذهبوا إليه
في الآن والذي والتي ونحوها " فكلها دخلت عليها اللام ولم توجب
لها إعراباً ، فكذلك الألف واللام في " الجوت " زائدة على حدِّ
زيادتها فيما ذكر .. وهذا قليل قياساً واستعمالاً^(٢) .

وقد يتشابه تركيبان في كون العامل فيهما نائباً عن الفاعل ،
فيقيس الشارح أحدهما وهو المختلف في عامله ، على مالا خِلاف
في العامل فيه ، فمن ذلك قولهم : " ضرباً زيداً " فإنَّ " كثيراً من
النحويين يقولون : العاملُ في زيد " ضرباً " والذي عليه المحققون أنَّ
العامل فيه الفعلُ الذي نصبَ المصدرَ ، وتقديره : اضرب ضرباً زيداً
" وهنا يتدخل الشارح ليبدلي برأيه وينصر رأيَ من أسماهم بالمحققين
فيقول : " ولا يبعد عندي أن يكون هذا المصدر عاملاً في زيد لنيابته
عن الفعل لا بحكم أنه مصدر . وجاء كقولك : زيد في الدار قائماً .
فالعامل في الحال الظرف الموجود لا الفعل العامل فيه ، وذلك

(١) شرح المفصل ٤ : ٧٥ ، ٨٢ وانظر الخزانة ٣ : ٨٦ وما بعدها ، وللبغدادي فيه كلام
مفصل ، وانظر شعر عوفى القواقي في (شعراء أمويون) ٣ : ١٥٤ .

(٢) شرح المفصل ٢ : ٨٢ ، ٨٣ .

لنيابته عن الفعل ، وكذلك ههنا^(١) . فوجه التشابه هنا أن النيابة عن العامل الحقيقي حصلت في كل من التركيبين ، فقيس أحدهما على الآخر ، وقبل الأول على التقدير الذي قبل عليه الثاني.

وكما قاس الشارح النظائر بعضها على بعض : كذلك قاس صيغ المفردات بعضها على بعض ، ومثل هذا نراه في مبحث الجموع ، فهو يقيس صيغة على أخرى ، كما فعل عند كلامه عن الاسم الذي في آخره ألف التأنيث التي تقع لازمة غير منفصلة من الكلمة ، لذلك نزلوها منزلة ما هو من نفس الكلمة كحُبلى وسكرى وعلقى وذفرى ، وقالوا في جمعها علاقى وذفارى ، وفي جمع حُبلى حُبالى وسكرى سكارى . وهنا يشير إلى أن حبالى وذفارى بمنزلة جخادب ودَراهم ، فالألف في حبالى وأمثالها ليست للتأنيث كما كان شأنها في حبلَى ، لان الألف في حبالى منقلبة عن ياء ، ولأن امتناع حبلَى من الصرف كان لأنها صفة منتهية بألف التأنيث ، أما امتناع حبالى من الصرف فكامتناعه في مساجد وجعافر ، أي لكونها على صيغة منتهى الجموع^(٢) . ونجد أمثلة كثيرة تمثل صنيعه هذا في البحث لكل صيغة عن نظير لقياسها عليه^(٣) فهو يقيس التكسير على التصغير بجامع أننا في كل منهما نغيّر الحرف الأول ، إلا أن تغيير أول المكبّر بالفتح ، وتغيير أول المصغر بالضم . ففتحة الميم في مساجد ليست هي فتحة الميم في

(١) شرح المفصل ٦ : ٥٩ .

(٢) شرح المفصل ٥ : ٥٨ .

(٣) انظر شرح المفصل ٥ : ٥٩ ، ٦١ ، ٨٢ .

مسجد ، لأن فتحة الباء في برائن أتت لأجل الجمع وكذلك في زبارج ^(١) .

ويطول بنا الأمر لو ذهبنا نستعرض أقيسته ، فهو يقيس الخبر على الفاعل بجامع الشبه بينهما من حيث اختصاص الخبر بالمبتدأ والفاعل بالفعل ^(٢) و يقيس الحروف المشبهة بالفعل على الأفعال ^(٣) و يقيس تخفيف لكنّ على تخفيف إنّ ^(٤) و يقيس عمل الحروف على عمل الفعل ^(٥) ، والأفعال الناقصة على أفعال القلوب ^(٦) ، وحبذا على نعم ^(٧) ، فقد كثر هذا القياس ، وكثرته هذه تنبئ عن عقلية الشارح المنطقية التي كنا أشرنا إليها ، وإن كان معظم هذه الأقيسة لا يتخذ سمّت قياسات المنطق في أشكالها المعروفة ، بل هو أكثر قرباً في شكله من القياسات الفقهية التي اعتمدت هذا الضرب من التمثيل على نحو موسّع . وقد بيّن ابن سينا الفرق بين قياسات المنطق وبين القياسات الفقهية والعقلية : وسمّاها قياسات مثالية "وهي أن تحكم فيها على شبيهه بحكم موجود في شبيهه المأخوذ من صاحب الشريعة" وواضح أنّ الشاهد الذي يعود إلى عصر الاحتجاج مما قبله النحاة ، مساو لديهم للشاهد المأخوذ عن

(١) شرح المفصل ٥ : ١١٨ .

(٢) شرح المفصل ٨ : ٢٣ .

(٣) شرح المفصل ٨ : ٥٤ .

(٤) المصدر السابق ٨ : ٨٠ .

(٥) المصدر السابق ٨ : ١٢١ .

(٦) المصدر السابق ٧ : ٨٩ .

(٧) المصدر السابق ٧ : ١٤٠ .

صاحب الشريعة عند الفقهاء" ويسمى الشبيه أصلاً ، وما يتشابهان به معنى وعلة ، وما ينقل عن الشبيه إلى شبيهه حكماً" (١) .

وإن هذا الاتجاه إلى طلب النظائر للقياس عليها عند النحاة وغيرهم يمكن رده إلى نزعة طبيعية في الإنسان تحفزه دائماً إلى ربط الأمر المعروف بأمر معروف آخر ، وربط معرفة المجهول بمعرفة المعلوم أولاً ، ليقاس المجهول على المعلوم والغائب على الشاهد ، فإن الأشياء المجهولة تقرب إلى الإنسان بقياسها له على أشياء لديه "فإذا أخبر الإنسان بما لم يدركه أو حدث بما لم يشاهده ، وكان غريباً عنده ، طلب له مثلاً من الحسن" (٢) ومعروف أن ما يعرفه الإنسان يتنزل بمنزلة ما يحسه . وإن هذا التوجه العام إلى هذا الضرب من القياس يبين لنا سبب حرص شارح وحرص غيره من النحاة عليه ، ويمكن أن نقول : إن معظم أقيسة النحاة تكاد تقول إليه .

وابن يعيش كان مولعاً بالقياس ، ولكن إلى الحد الذي يقف فيه عند السماع ، ولكن إذا طرد له القياس واستقام ، فإنه يندفع فيه إلى نهاياته ولو أدى به ذلك إلى مخالفة سيبويه . فمن مواقفه في الوقوف عند حدود السماع موقفه من صيغة "فعال" فإن سيبويه طرد القياس في صياغة "فعال" من كل فعل ثلاثي (٣) ، ولكن

(١) القياس لابن سينا : ٥٥٥ .

(٢) الموامل والشوامل ٢٤٠ .

(٣) قال سيبويه ٢ : ٤١ : واعلم أن "فعال" جاتزه من كل ما كان على بناء فعل أو فعل أو فعل ، ولا يجوز من أعلت لأننا لم نسمعه من بنات الأربعة ، إلا أن نسمع شيئاً فتجزه فيما سمعت ولا تجاوزه فمن ذلك قرأ وقرأ .

الشارح وجد أن القياس في ذلك أن تكون صيغة "فَعَال" تعني :
إِفْعَلْ ، فإذا لم تعن ذلك لم تجز صياغتها ، فلا يقال قوام ، في معنى
قَمْ ولا قَعَادِ في معنى اقعد "وهو القياس ، لأن فَعَال اسم وضعت
العرب موضع افعل ، وليس لأحد أن يبتدع اسماً لم يتكلم به
العرب" ^(١) فهو هنا يحد من شمولية القياس الذي ذهب إليه سيبويه
بقياس له ضوابط ، وهذه الضوابط تتمثل في معنى الصيغة المرادة ،
وفي مدى استعمال العرب لها . وكان الشارح واعياً العلة التي من
أجلها جرى طرد الحكم عند سيبويه ، وهي كثرة الثلاثي ، ومع
ذلك فإنه رأى أن يكون لها ضوابط تحد من شياع القياس فيها .

ومما يتصل بهذا القياس بسبب ، القياس الذي يتجه إلى
التوجيه أو "التخريج" وقوامه الاجتهاد في إلحاق لفظ غامض
الأصل ، بالأصل الذي تهدي إليه الأقيسة المستنبطة من كلامهم" ^(٢)
فمن أمثلة ذلك كلمة فم ، وجمعها "أفواه" يدل على أن أصلها
"فوه" إلا أن النحاة اختلفوا في تقدير وزنها ، ويرى الشارح أنها
على زنة "فَوْز" "يدلك على ذلك قولك في تكسيه : "أفواه" وفي
تصغيره : "فويه" فلامه هاء ، والهاء مشبهة بحروف العلة لخفائها
وقربها في المخرج من الألف ، فحذفت كحذف حرف العلة ،
فبقيت الواو - التي هي عين - حرف الإعراب ، وكان القياس
قَلْبَهَا أَلْفًا لتحركها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها . ثم يدخل
التنوين على حد دخوله في نحو : عصا ورحى ، فتحذف الألف
لالتقاء الساكنين ، فبقي الاسم المعرب على حرف واحد ، وذلك

(١) شرح المفصل ٤ : ٥٢ .

(٢) القياس في النحو ٩٣ .

معدوم النظير ، فلمّا كان القياس يؤدي إلى ما ذكر ، أبدلوا من الواو ميما ، لأنّ الميم حرف جلدٌ يتحمل الحركات من غير استئصال ، وهما من الشفتين ، فهما متقاربان ، وقلت : هذا فم ورأيت فمًا ومررت بفم" (١) .

ومثل هذا التوجيه اتجه إليه الشارح في بحثه أصل (ذو) ، فالأصل فيه ذوا مثل : عصا وقفا . ورجّح الشارح أن تكون لامه ياء ، لأنّ هذا أمثلُ من أن تكون واواً لأن القضاء عليها بالواو يصيرها من باب القوة والهوة ممّا غينه ولامه من واو واحد ، والقضاء عليها بالياء يصيرها من باب شويت ولويت ، وهو أكثر من الأول ، والعمل إنّما هو على الأكثر" (٢) . فتوجيه القياس في أصل (ذو) كان نحو الأكثر الذي ينسجم مع الاستقراء وما يترتب عليه من استنباط ، فإذا كان الاستقراء قد دلّ على أن باب شويت ولويت أكثر من باب القوة والهوة ، كان القياس عليه أمثل وأقوم من القياس على القليل.

والقياس في مواضع قد يكون محلّ نزاع ، ففي مبحث النسب نجد الشارح يذكر رأي سيبويه بأن "فَعُولَة" حكمها حكم "فَعِيلَة" فكما تسقط الياء عند النسب إلى فعيلة كذلك تسقط الواو عند النسب إلى فعولة ، واحتج سيبويه بقول العرب في النسبة إلى شئوة: شَيْءِي ، فعلى هذا يقال في رَكُوبَة : رَكَبِي ، وفي حُلُوبَة : حَلَبِي (٣)

(١) شرح المفصل ١ : ٥٣ وانظر المسائل البغداديات ١٤٩ ، ١٥٠ والمخصص ١ : ١٣٤ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٥٣ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ١٤٦ وانظر كتاب سيبويه ٢ : ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ .. والمقتضب ٣ : ١٣٣ ، والخصائص ١ : ١١٦ .

ومنع أبو العباس المبرد القياس على شئنيّ ، على أنه من الشاذ الذي لا يقاس عليه لأسباب ذكرها . قال الشارح : " وقول أبي العباس متين من جهة القياس ، وقول سيبويه أشدّ من جهة السماع وهو قولهم : شئني . وهذا نصّ في محل نزاع ^(١) فنحن نرى في هذا النص أن سيبويه اعتمد صيغة سماعية غير مطردة وقاس عليها ، مما دفع المبرد إلى الاعتراض على هذا النمط من القياس ، لأنه يريد للقياس أن يطرّد ، ولا يسمح بالقياس على النادر أو غير المطرد . فنحن مثلاً لا نقول في النسبة إلى ضرورة : ضرريّ ، ولا بالنسبة إلى حرورة : حرريّ ، وإنما نقول : ضروريّ وحروريّ ^(٢) ، وقد قبل الشارح وجهة نظر المبرد ، ولم يرفض وجهة نظر سيبويه ، وأكتفى بقوله : " وهذا نصّ في محل نزاع " وقد أطلق الدكتور أبو المكارم على هذا القياس : قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه ^(٣) . ومن هذا الضرب من القياس قياسهم عمل "لات" العاملة عمل "إن" على "لا" العاملة عمل "إن" مع أنها ليست من حيث الأصلالة بموضع يجعلها مقيساً عليه ، فقد جعلها الشارح بمنزلة "لا" وقد دخلت عليها التاء لتأنيث الكلمة ^(٤) وشبهها بتاء "ثمت" أو بناء المبالغة في نحو علامة ونسابة ، وقدر الآية الكريمة ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ^(٥) على هذا النحو : "ولات حين نحن فيه حين مناص"

(١) شرح المفصل ٤ : ١٤٦ .

(٢) قال المبرد في الكامل ٣ : ١١٠١ : والنسب إلى مثل حروراء : حروراويّ ، وكذلك كل ما كان في آخره ألف التأنيث المملودة ، ولكنه نسب إلى البلد بحذف الزوائد فقيّل الحروريّ .

(٣) أصول التفكير النحوي : ٩٣ .

(٤) شرح المفصل ١ : ١٠٨ .

(٥) سورة ص : ٣/٣٨ .

فالاسم محذوف ، إلا أن عملها مختصّ بالحين "فللات حال مع الحين ليست لها مع غيره كما كان لـ "لدن" مع "غدوة" حين نصبها نحو "لدن غدوة" ^(١) . ففي هذا الضرب نجد الشارح ومن قبله النحاة يقيسون فرعاً على فرع لم يتخذ سمة الأصل الذي هو مستحق للحكم بذاته ، وقد يشعر هذا التوجه بضعف هذا الضرب من القياس ، ونزوله عن درجة قياس الفرع على الأصل ، ولكن التأمل والنظر يبيحان أن نسوغ مثل هذا القياس في قياس الفرع على الفرع بجامع تشابههما في العمل ، وإن كان المقيس عليه لم يتمكن تمكن الأصل ، لأن اللغة - علي الرغم من منطقتها الصارم - أوسع وأعمّ من أن تخضع خضوعاً مطلقاً وصارماً لقواعد المنطق ^(٢) .

ومن ضروب القياس قياس الشيء على ما يساويه ، فمما ورد من ذلك ما جاء في مبحث تخفيف الهمز ، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة إلا إذا كانت عيناً مضاعفة نحو رأس وسأل ، وتلتقي الهمزتان في كلمتين ، وعندئذ فمن العرب من يخفف الأولى ويحقق الآخرة كما قال أبو عمرو ، واستدلّ بقوله تعالى ﴿ فقد جاء أشراطها ﴾ ^(٣) و ﴿ يا زكرياء إنا ﴾ ^(٤) و يقيسون ذلك على التقاء

(١) شرح المفصل ١ : ١٠٩ .

(٢) انظر حول هذه الفكرة كتاب اللغة لفندريس : ١٥٣ .

(٣) سورة محمد : ٤٧ / ١٨ وقرأها أبو عمرو وقالون والبيز بإسقاط الهمزة الأولى مع القصص

والملة انظر انحاء فضلاء البشر : ٤٨٤ وغيث النفع ٢٢٤ ومعجم القراءات ٦ : ١٩٠ و

٢ : ٣٦٤ ، اثر القراءات في الأصوات في النحو العربي ١١٠ ، ١١١ .

الساكنين بجماع "أن التغير يقع على الأول منهما دون الثاني كقولك : ذهبت الهندات ولم يقم القوم" ^(١) وسُمع العكس عن العرب ، أي سمع تحقيق الأولى وجعل الثانية بين بين ^(٢) . و"تحقيقهما جائز لأنهما منفصلتان في التقدير" ^(٣) . وقد شُبّه تليين الهمزة الثانية وجعلها بين بين في الكلمتين بما حصل لهمزة آدم ^(٤) وآخر ، إذ "وقع التغير والبدل في كلمة واحدة على - الهمزة - الثانية" فكذاك إذا كانتا في كلمتين ، وعلى هذا قاس الشارح إنشاد سيبويه :

كَلُّ غُرَاءَ إِذَا مَسَا بِرَزَتْ
تُرْقِسِبُ الْعَيْنُ عَلَيْهِمَا وَالْحَسَنَةُ ^(٥)

(٤) سورة مريم ١٩/٧ ولأبي عمرو في هذه الآية وجهان من القراءة الأول بتحقيق الهمزة الأولى في زكريا وتسهيل الثانية كالياء . والثاني بتحقيق الأولى وإبدال الثانية واوا مكسورة . انظر الإتحاف ٣٥٩ وغيث النفع ٢٨٤ ومعجم القراءات ٤ : ٣٢ وأثر القراءات في الأصوات ١١٠ ، ١١١ .

(١) شرح المفصل ٩ : ١١٨ .

(٢) بين بين أي : بين مخرج الهمزة وبين مخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة وهذا القياس في كل همزة متحركة ، لأن فيه تخفيفا للهمزة بإضعاف الصوت وتليينه وتقريبه من الحرف الساكن مع بقاء من آثار الهمزة ليكون ذلك دليلاً على أن أصله الهمزة ، ويكون فيه جمع بين الأمرين . شرح المفصل ٩ : ١١٢ .

(٣) شرح المفصل ٩ : ١١٨ .

(٤) البدل لازم في نحو (آدم) لاجتماع الهمزتين ، ومعنى اللزوم أنه لا يجوز استعمال الأصل ، شرح المفصل ١٩/١٠ .

(٥) كتاب سيبويه ٢ : ١٦٧ ، ١٦٨ . والشاهد في البيت تخفيف الهمزة الثانية في قوله «غُرَاءَ إِذَا» وجعلها بين بين ، لأنها مكسورة بعد فتحة ، فتجعل بين الهمزة الياء ، وتحقيقهما جائز لأنهما منفصلتان في التقدير لا تلزم إحداهما الأخرى ، فلنلزم إحداهما البدل . انظر تحصيل عين الذهب ٢ : ١٦٧ .

فقد أنشده سيبويه بتليين الثانية ، وجعلها بين بين لأنها مكسورة بعد فتحة (١) .

ومن ذلك أيضاً وفي المبحث نفسه قياسه إدخال ألف بين ألف همزة الاستفهام وبين الهمزة على إدخالهم الألف للفصل بين النونات في مثل قولهم : اخشينان كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة ، وعلى هذا خرّج قول ذي الرمة :

فِي ظِلِّهِ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ

وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتَ أَمْ أَمْ سَلَامٌ (٢)

ففي قوله : أنت " أدخل الألف بين الهمزتين ، كراهية اجتماع الهمزتين ، كما دخلت بين النونات في قولهم : اضربنن كراهية اجتماعهما " (٣) .

ومن صور القياس قياس الشيء على عكسه ، لأنّ الشيء قد يحمل على نظيره كما يحمل على نقيضه ، مثال ذلك " لما " وأصلها مركبة من لم وما النافية ، فهي حرف يعمل الجزم ، وإذا وقع بعدها الماضي في قولك " جئت لما جئت " ومعناه حين ، وهو الزمان المبهم ، وهو مبني لإبهامه واحتياجه إلى جملة بعده كبناء إذ وإذا فإنه يحصل لـ " لما " بالتركيب معنى لم يكن لها وهو الظرفية ، فخرجت بذلك إلى حيز الأسماء ، فاستحالت بالتركيب من الحرفية

(١) شرح المفصل ٩ : ١١٩ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٩٤ ، ٩٥ - ٩ : ١١٨ ، ١١٩ ديوان ذي الرمة ٢ : ٧٦٧ ق ٤٢

ب ٤٤ وسيبويه ٢ : ١٦٨ والمقتضب ١ : ١٦٣ والكامل ٢ : ٩٥٢ والقبالي ٢ : ٥٨

والخصائص ٢ : ٤٥٨ والأمل الشجرية ١ : ٣٢٠ والإنصاف ٢ : ٤٨٢ المسألة ٦٧

وشرح شواهد الشافية ٣٤٧ والمجمع ١ : ١٧٢ والدرر ١ : ١٤٧ .

(٣) شرح المفصل ٩ : ١١٩ .

إلى الاسمية " وهنا يقيسها الشارح على " إذ " الظرفية التي تستحيل من الاسمية إلى الحرفية بدخول " ما " عليها ، وتغير معناها بالتركيب من المضي إلى الاستقبال ^(١) .

ومن هذا الضرب من القياس أي حمل الشيء على نقيضه ، حمل " كم " الاستفهامية في بنائها على الهمزة لتضمنها معنى حرف الاستفهام ووقوعها موقعه " فإذا قلت : كم غلاماً لك أو كم مالك؟ فمعناه : عشرون غلاماً لك أم ثلاثون ونحوهما من الأعداد - لأنه يُسأل بها عن جميع الأعداد . فأغنت كم عن همزة الاستفهام ^(٢) . وإذا كانت " كم " خبرية كان بناؤها حملاً على " رب " لأنها بلفظ الاستفهامية وتقع في الخبر موقع رب ، ورب حرف ، فضارعتها كم في الخبر فبنيت كبنائها ، والمراد بمضارعتها لها أن رب لتقليل الجنس ، وكم في الخبر لتكثيره ، وكل جنس فيه قليل وكثير ، فالكثير مركب من القليل ، والقليل بعض الكثير ، فهما شريكان لذلك ، وبنيت على الوقف ، لأن أصل البناء على الوقف " ^(٣) .

ومما يجري هذا المجرى في حمل الشيء على نقيضه ، إلحاق عدمت وفقدت بأفعال القلوب ، فإنه ذكر إجراء العرب لـ "عدمت وفقدت" مجرى ظننت ونحوه من الأفعال التي يجوز إلغاؤها ، فهم يقولون : " عدمتني وفقدتني " ، وذلك لأن معناها يؤول في التحصيل إلى معناها ، ألا ترى أن معنى عدمت الشيء : علمته غير موجود ، إذا كانا في معنى العلم أجرياً مجراها ، مع أن النظر يحيل عدمتني ، ألا ترى أنك إذا قلت : عدمتني ، فمعناه : علمتني غير

(١) شرح الفصل ٤ : ١٠٦ .

(٢) شرح الفصل ٤ : ١٢٥ .

(٣) شرح الفصل ٤ : ١٢٦ .

موجود ، ومحال أن تعلم شيئاً وأنت غير موجود ، لأنك إذا علمت كنت موجوداً ، وصحته على الاستعارة ، وأصله : عدمني غيري ، وإنما استعير إلى المتكلم " (١) .

ومن ذلك إجراؤهم " كثر ما يقولون ذلك " بجرى قلماً ، إذ كان خلافه ، كما قالوا : صَدَيَّانَ وَرَيَّانَ ، وَغَرَّانَ وَشَبَعَانِ" (٢) .

ومما يذكر في بحث القياس أن بعض الصيغ تأتي مخالفة للقياس ، فيقوم الشارح بتعليلها وإيجاد نظير لها مما ورد سماعاً ، بمعنى أنه يستعمل القياس حتى فيما خالف القياس ، ففي مبحث الاسم المرفوع أنشد بيت ابن نهيك النهشلي :

لِيَبْكُ يَزِيدُ ، ضَارِعٌ لْخَصْرُمِيَّةِ

وَمَخْتَبِطٌ لِمَا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ (٣)

وقال : " الطوائح جمع مطيحة ، وهي القواذف ، يقال " طوحت الطوائح أي ترامت به المهالك . والقياس أن يقال : المطاوح ، لأنه جمع مطيحة ، وإنما جاء حذف الزوائد كما قال الله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ﴾ (٤) والقياس : مَلَاقِحَ ، لأنه جمع مَلْقَحَةٍ ، وإنما جاء محذوف الزوائد " (٥) .

(١) شرح المفصل ٧ : ٨٨ وانظر الأشباه والنظائر ١ : ٤٢٢ .

(٢) شرح المفصل ٨ : ١٣٢ .

(٣) شرح المفصل ١ : ٨٠ وانظر سيويه ١ : ١٤٥ ، ١٨٣ والمقتضب ٣ : ٢٨٢ والخصائص ٢ : ٣٥٣ والمختص ١ : ٢٣٠ وخزانة الأدب ١ : ١٤٧ قال الأستاذ عبد السلام هارون : والأصح أن هذا البيت لنهشل بن حري كما في الخزانة ، ونسب أيضاً إلى لبيد ومزرد والحارث بن ضرار النهشلي . وانظر شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف : ٢٠٨ .

(٤) الحجر : ٢٢/١٥ . في البحر المحيط ٥ : ٤٥١ ولواقح جمع لاقح ، يقال : ربح لاقح : جاثيات بخير من إنشاء سحب ماطر ، كما قيل للقي لا تأتي بخير بل شر : ربح عقيم . وملاقح أي حاملات للمطر .

(٥) شرح المفصل ١ : ١٨٠ .

وإذا كان الأصل في القياس أن يقاس الفرع على الأصل
ويقدر بقدره ، فإنّ الأمر ينعكس في مواضع ، ويقاس الأصل على
الفرع ويُعطى حكمه ، فمن ذلك استواء الجر والنصب في المظهر
المثنى كقولك : رأيت الرجلين ومررت بالرجلين . وقد قاس
الشارح ذلك على قولهم في الإضمار نحو : ضربتك ، وغلّامك .
و"النصب" أخو (الجر) ، وإنما كان أخاه لأنه يوافقه في كناية
الإضمار نحو : ضربتك ، وغلّامك ، فالكاف في ضربتك في موضع
نصب ، وهي في غلامك في موضع خفض . فلما اتفقا في الكناية
حمل أحدهما على الآخر ، ثم إن المثنى المجرور شريك المنصوب ،
لأن الفعل يصل إلى كل منهما لأن كلا منهما فضلة ، غير أنه يقع
على المنصوب بلا واسطة ، ويقع على المجرور بوساطة حرف الجر .
ففي هذا النص نجد الشارح يقيس المظهر وهو أصل ، على
المضمّر وهو فرع ، فالمضمّر أصلٌ في عدم الإعراب لأنه مبني ،
والأصل في المظهر الإعراب ، فحملنا المظهر عليه لأنه فرع في
البناء^(١) .

ومما نخافه هذا النحو من تشبيهه الأصلي بالزائد ، ومن ثم
قياسه الأصل على الفرع وحمله عليه ، ماورد في مبحث النسب :
فإنهم قالوا في نحو : ملهى ومغزى وهو مفعّل وما ألحق به نحو أرطى
ومغزى : ملهى وأرطى ، ومغزى .. فحملوا الألف ههنا وهي
أصلية على الألف في نحو : حبلى وسكرى وهي زائدة " فشبهوا
الأصلي بالزائد وكذلك ما كان ملحقاً به " ^(٢) .

(١) شرح المفصل ٤ : ١٣٩ وانظر الخصائص ٢ : ٣٥٥ والأشباه ١ : ٤٢٨ .

(٢) شرح المفصل ٥ : ١٥٠ وانظر الخصائص ٢ : ٣٥٥ وما بعدها ، والأشباه ١ : ٤٣٤ .

بل إننا نجد الشارح يحمل المصدر في العمل على الفعل ،
والمصدر أصل الأفعال ، وكان المقتضى أن تحمل عليه الأفعال .
ولكن النحاة شبهوا الأصل في مواضع " بالفرع في المعنى الذي أفاده
ذلك الفرع من ذلك الأصل " ^(١) فترى الشارح يعلل عمل المصدر
بأنه في معنى الفعل ولأنه " تضمن حروف الفعل فجرى مجرى اسم
الفاعل ، فعمل عمله ، ألا ترى أن " أن " وما بعدها من الفعل لما
كانت في تأويل المصدر أعطيت حكمه ، فوُجعت فاعلة ومفعولة
ومضافاً إليها نحو قولك : أعجبني أن قمت ، فأن وما بعدها من
الفعل في موضع مرفوع بأنه الفاعل . وتقول : أكره أن تقوم ،
والمعنى : أكره قيامك . كذلك المصدر إذا كان مقدراً بـ أن
والفعل ، كان له حكم الفعل في العمل . والمصدر المنون أقيسُ
الضروب الثلاثة العاملة من المصادر " في العمل ، وذلك لشبهه
بالفعل " ^(٢) .

وفي مبحث القياس تثار قضية الشاذ ، أيقاس عليه أم لا يقاس؟
وهنا يجب الإشارة إلى معنى الشذوذ وإلى موقف الشارح منه .

أما مصطلح " الشاذ والشواذ " فمما استعمله سيبويه ، ويعني
به القليل الذي لا يقاس عليه ، فيقول : " لا ينبغي لك أن تقيس على
الشاذ المنكر في القياس " ^(٣) وأرجع ابن جني معنى الشذوذ إلى
التفرق والتفرد ، ومعنى الاطراد إلى التابع ومن ذلك " جعل أهل
علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع

(١) الخصائص ١ : ٣٠٣ .

(٢) شرح المفصل ٦ : ٦٠ .

(٣) كتاب سيبويه ١ : ٣٩٨ وانظر ٢ : ٢٢٧ .

الصناعة مطّرداً ، وجعلوا مافارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً " (١) .

وفرق الجاربردي من المتأخرين / تـ ٧٤٦ هـ / بين الشاذ والنادر والضعيف ، فجعل الشاذ ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقَوْد . والنادر هو ما قلّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس كـ " خَزَعَال " ، والضعيف هو ما يكون في ثبوته كلام كـ " قُرطاس " - بضم القاف - (٢) .

ونجد الشارح يسير على سنن النحاة ، فهو يرفض القياس على الشاذ المخالف لما اطّرد من الأحكام ، فقد ذكر أنه " حكي عن بعضهم ضم النون في التثنية نحو : الزيدان والعمران " فعلق على هذا بقوله : " وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس غيرهما عليهما " فالشارح يحفظ لما استعمل حقه من الحفظ ، ولكن يمنع القياس عليه ويدعه مجسوراً في أضيق نطاق . وكذلك كان موقفه من قول الراجز الذي أنشده سيبويه :

كَأَنَّ خُصِيَّهَ مِنْ التَّدْلِيلِ

ظَلَمْتُ عَجُوزَ فِيهِ نِتْنًا حَنْظَلِي (٣)

فقوله : " خُصِيَّه " بحذف تاء التأنيث فيه شذوذ من جهة القياس دون الاستعمال ، وكذلك فيه شذوذ آخر في قوله :

(١) الخصائص ١ : ٩٧ .

(٢) شرح الشافية ١ : ١٩ ومخطوط الظاهرية ق ٦ والأشباه والنظائر ١ : ٤٩٦ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ١٤٣ ، ١٤٤ والرجز خطام المجاشعي ، انظر سيبويه ٢ : ١٧٧ ، ٢٠٢ ، والمقتضب ٢ : ١٥٦ والنصف ٢ : ١٣١ وإصلاح المنطق ١٨٩ والخزانة ٣ : ٣١٤ ، ٣٦٧ . والمجمع ١ : ٢٥٣ والدرر ١ : ٢٠٩ .

"حنظل" لأنّ القياس أن يقول : " حَنَظَلْتَان " ومما استعملته العرب وجاء في أشعارهم قولهم : " ياصاح " وقولهم في المثل : "أطرق كرا" فهم يرخمون " صاحبي وكروانا " وهما ليسا علّمين ، والترخيم بابّه الأعلام كقولهم : " ياحار " . ويرى الشارح " أن ترخيم هذين الاسمين شاذ قياساً واستعمالاً ، فالقياس لما ذكرناه من أنّ الترخيم بابّه الأعلام ، وأما الاستعمال فظاهر لقلة المستعملين له ، ففي قولهم : " أطرق كرا " شذوذ من وجهين :

أحدهما : حذف حرف النداء منه وهو مما يجوز أن يكون وصفاً لـ " أي " نحو : يأبها الكروان والوجه الثاني : أنه رخمه وهو نكرة ليس فيه تاء تأنيث وذلك معدوم ^(١) .

ومما لا يقاس عليه لقلته ولأنه من " قبيل الغلط " بناءً مثل تَمَسْكَنَّ وَتَمْدَرَع ^(٢) . غير أن قلة الاستعمال ليست دائماً علة قاذحة في القياس ، فقد يقل استعمال الشيء ويقبله القياس ، فإن العرب قالت : " مَوْحَدٌ وَمَثْنَى " فأما مَثَلثٌ وَمَرْبَعٌ إلى العقد فقياس ولم يُسمع . ونظير ثَلَاثٌ وَرُبَاعٌ في الصفة والوزن أحادٌ وثنَاءٌ وقد سُمعا ، قال الشاعر :

مَنَنتُ لَكَ أَنْ تُلَاقِيَنِي الْمَنَيا

أَحَادٌ أَحَادٌ فِي شَهْرِ خَلَالٍ ^(٣)

(١) شرح المفصل ٢ : ٢٠ ، ٢١ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٥٧ . وانظر كتاب ليس في كلام العرب ص : ٥ .

(٣) شرح المفصل ١ : ٦٢ والبيت في مجاز القرآن ١ : ١١٥ منسوب لصخر الغي وهو في

شرح أشعار المهذلين ٢ : ٥٧٠ لعمرؤ ذي الكلب من القصيدة ١ ب ٢١ وكذلك في

ديوان المهذلين ٣ : ١١٧ وفي جمهرة اللغة ٢ : ١٢٧ وفي اللسان (متى ، بغير عزو) وانظر

المخصص ١٧ : ١٢٤ .

وأما ماوراء ذلك إلى عُشار ، فغير مسموع ، والقياس لا يدفعه ،
على أنه قد جاء في شعر الكميت : خِصَلاً عُشاراً^(١) .

ومما جاء على هذا السمت ما روى بعضهم من أن بعض
العرب تقول : "مضى أمسٌ بما فيه" لأنهم يعتقدون فيها التنكير ،
فيربونها ويصرفونها ويجرونها مجرى الأسماء المتمكنة. وصرح
الشارح بأن هذا غريب في الاستعمال دون القياس^(٢) . أما ما جاء
من الشواهد على خلاف القياس فإن الشارح يحملها على الضرورة
، وقد تقدّم القول فيها لدن حديثنا عن شواهد الشعر .

مما سبق تجلّى لنا مدى اعتماد الشارح على القياس ، في شتى
صوره ، وللقياس صور ، فإذا كان الأصل في القياس أن تقيس
الفرع على الأصل ، فإن النحوي يضطر أن يقيس الأصل على
الفرع في مواضع ، كما يضطر أن يقيس الفرع على الفرع . وقد
يلجأ إلى القياس ليجلو العماية عن لفظ غمض أصله فيلحقه بما
ظهر .

والشارح أتبع منهج أبي علي وابن جني في طرائق القياس
مستعينا بأقيستهما ، متسعا في ذلك ما أتيح له الاتساع ، معللاً كلّ

(١) شرح المفصل ١ : ٦٢ والإشارة ههنا إلى بيت الكميت بن زيد :

فلم يستريثوك حتى رميت لوق الرجال خِصَلاً عُشاراً

قال أبو عبيدة : ولا تجاوز العرب رُبَاع ، غير أن الكميت بن زيد الأسدي قال - وأنشد البيت -

فجعل عُشار على مخرج ثلاث ورُبَاع . مجاز القرآن ١ : ١١٦ والبيت في ديوانه ١ : ١٩١

ق ٢٤٠ ب ٣ والزينة ٢ : ٣٨ والخصائص ٣ : ١٨١ ومختصر تهذيب الألفاظ ٣٥٦

والأغاني ١٥ : ٧٨ ، وتفسير القرطبي ٥ : ١٦ والصحاح واللسان (عشر) .

(٢) شرح المفصل ٤ : ١٠٧ وانظر فيه ٨ : ١١٦ الشاذ قياساً واستعمالاً وفي ٩ : ١٢٣ الشاذ

في القياس وكذلك في ١٠ : ٧٧ .

حكم على شتى وجوهه الجلية والمفترضة ، مستعرضاً أقيسة من سبقه من النجاة ، يقبل منها ما يقبل ويرد ما يرد ، حتى تجلّى النحو في كتابه قياساً ، والقياس نحواً ، فكان الأمر كما قال ابن الأنباري: "النحو كلّهُ قياس" ^(١) وقد نصّ الشارح على الشواذّ بعباراتها وشواهدا ، وذكر رأيه في قبولها ومنع القياس عليها .

ولعلّ من أهمّ الاتجاهات التي لاحظناها لدى الشارح - وهو اتجاه ملاحظ عند أبي علي أيضاً - أنه على الرغم من اعتماده القياس واتساعه فيه ، فإنه لم يَجُرْ على السماع ولم يتجاوزهُ ولم يرفضه ، ولم يطرد القياس في المواضع التي توقف عندها العرب ، بل كان اتجاهه أنه يسعُنَا في ذلك ما وسعهم ، وأنه ينبغي أن نقف حيث وقفوا ، لذلك لم يسمح بقياس "لذن بكرة" ^(٢) على "لذن غدوة" مثلاً . ولم ترعه الشواهد الكثيرة لديه ، والتي شذت عما اطرده من الأحكام ، فحملها على الضرورة أو الشذوذ أو مراجعة الأصول المرفوضة التي يُفسح للشعراء مراجعتها ^(٣) . فكانت مواقفه كلها منسجمة تمام الانسجام ومذهبه البصري ، فتجلى لديه الاتساع في القياس واحترام السماع ^(٤) ، والحرص على ما يطرد وينقاس مع اتساع في التعليل وذكر العلل مما سيلي لاحقاً .

(١) لمع الأدلة : ٩٥ .

(٢) شرح المفصل ٤ : ١٠٢ وكذلك رفض قياس مَنْ على أي ٤ : ١٧ ورفض قياس أبي حاتم شتان على سبحان ٤ : ٣٦ وتحدث عن خروج الحجازيين في لغتهم عن القياس والتزام بني تميم بقياس لغتهم ٤ : ٢٠ .

(٣) شرح المفصل ٦ : ٢٣ .

(٤) انظر وقوف البصريين في همز الواو المكسورة على السماع دون القياس ١٠ : ١٤ وكذلك مواقف مشابهة ١٠ : ٤٣ ، ٤٩ ، ٥٣ .

ثانياً - العلة :

رافق التعليل نشأة النحو التي عرفناها ، فمنذ البدايات رأينا النحاة يقرنون كل حكم بعلة تسوغه ، ولا نصل إلى عصر الخليل حتى يصبح التعليل مما يقصد إليه قصداً ، ويجتهد فيه اجتهاداً على نحو واع . والتعليل قائم على معنى السببية المتحصل من اقتران الظواهر بعضها ببعض . ويعدُّ النص الذي رواه الزجاجي عن الخليل ابن أحمد نصاً رائعاً ورائداً في وضوحه وصراحته ، ودلالته على حرص النحاة على العلل وطلبهم لها واجتهادهم في تحصيلها ، واعتقادهم أن العرب عرفت علل كلامها وإن لم يُنقل ذلك عنها . قال الزجاجي : " وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو ، فقليل له : أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيته وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها ، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعل كذا وكذا ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك . فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعللة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة . إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح

لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها" (١) .

وقد نقلت هذا النص بتمامه لإقْدَمِهِ ، ولأنّه يمثل اتجاهاً واعياً قاصداً إلى استنباط العلل النحوية ، ولأنّ الخليل لم ينظر إلى علله على أنها الغاية التي لا مطمح وراءها ، بل إنه ترك باب الاجتهاد في استنباط العلل مفتوحاً لمن جاء بعده ، كما نرى في النص إشارة إلى جواز وجود أكثر من علة للحكم ، منها ما نعرفه ومنها ما يعرفه غيرنا . وهذا الاتجاه إلى التعليل بدا على نحو جليّ بارز في القرن الثالث في كل مجال من مجالات المعرفة ، حتى إنهم أخذوا يبحثون عن علل أمور كانت تقبل كما هي قبلاً (٢) .

وتناثرت علل الخليل النحوية في كتاب سيبويه ، وانضمت إليها تعليقات تلميذه واضع الكتاب وما حصله سيبويه من شيوخه . فمن تعليقات الخليل مما ذكره سيبويه قال : " وسألته عن أيّهم لم لم يقولوا : أيّهم مررت به ؟ فقال : لأنّ أيّهم هو حرف الاستفهام ، لا يدخل عليه الألف ، وإنما تركت الألف استغناءً ، فصارت بمنزلة الابتداء . ألا ترى أن حدّ الكلام أن تؤخر الفعل فتقول : أيّهم رأيت ، كما تفعل ذلك بالألف ، فإن قلت : أيّهم زيدا ضرب ، فبح كما قبح في متى ونحوها . وصار أن يليها الفعل هو الاصل ، لأنها من حروف الاستفهام ، ولا يحتاج إلى الألف ، فصارت كمتى وأين . وكذلك مَنْ وما لأنهما تجرّيان معها ولا

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٥ ، ٦٦ وانظر النص أيضاً في الاقواح ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٢) انظر كتاب الحيوان للجاحظ ١ : ٢٨٤ ففيه تعليل لسبب النوم في الليل مثلاً .

تفارقانها . تقول : مَنْ أمةَ اللهَ ضربَها ، وما أمةَ اللهَ أتاها . نصبٌ في كل ذَا ، لأنه أنْ يليَ هذه الحروفَ الفعلُ أولى" (١) .

ولاشك في أنَّ التمرس بالقياس يتصل بادئ ذي بدءٍ باكتشاف العلل وتحصيلها ، على أن نراعي في مفهوم العلة في بداياته ما راعيناه عند بحثنا في القياس ، فمفهوم العلة عند الخليل وسيبويه لم يخرج من المعنى العام "الذي كان بعض المتقدمين يريدونه منه ، وهو مختلف الأحكام النحوية مع ما يرونه من الأسباب الداعية إلى تلك الأحكام" (٢) فقد تقترن العلة بمعنى السبب ، لأنَّ كلاَ منهما يحتمل بأن يفسر " بأنه ما يحتاج إليه الشيء فلا يتغيران" (٣) والسبب هو ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت ، أما العلة فهي ما يثبت الحكم بها" (٤) . وسيبويه جعل عنوانَ بابٍ من كتابه على هذا النحو : "هذا باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله عن نفس الحرف" (٥) فمن العلل التي ذكرها أن "الهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعداً فهي مزيدة أبداً عندهم.

ألا ترى أنك لو سميت رجلاً : بأفكل وأيدع لم تصرفه ، وأنت لا تشتق منهما ما تذهب فيه الألف ، وإنما صارت هذه الألف عندهم بهذه المنزلة وإن لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقاً ،

(١) الكتاب ١ : ٦٤ .

(٢) القياس في النحو : ٢٥ .

(٣) الكليات ٢ : ٢٢١ .

(٤) الكليات ٢ : ٢٢١ .

(٥) الكتاب ٢ : ٣٤٣ .

لكثرة تبينها زائدة في الأسماء والأفعال ، والصفة التي يشتقون منها ما تذهب فيه الألف ، فلما كثر ذلك في كلامهم أجروه على هذا "فالعلة في هذا الموضع لدى سيبويه كانت لعدم تبين ذهاب الألف في المشتقات وكثرة ذلك في كلامهم . ثم زاد دليلاً آخر يقوي ما ذهب إليه فقال : ومما يقوي على أنها زائدة أنها لم تجئ أولاً في فعل فيكون عندهم بمنزلة دحرج ، فترك صرف العرب لها ، وكثرتها أولاً زائدة ، والحال التي وصفت في الفعل يقوي أنها زائدة" (١) .

ومن تعليقات الخليل وسيبويه ما ينحو إلى التعليل بالاستثقال والاستخفاف ، وهي علل صرفية ، يُتجه بها إلى تعليل التغيرات التي تطرأ على الكلام على ألسنة الناطقين به بغير ما شعور منهم ، لأنّ المتكلم عادة ينحو إلى الاقتصاد ، والتخفيف ضرب من الاقتصاد في الجهد العضلي ، فمن أمثلة ذلك ما ذكره سيبويه في تصريف الفعل الثلاثي المثال قال : "تقول : وعدته أعدّه وعُدّاً ، ووزنته فأنا أزنه ووزناً ، ووأدته فأنا أئذه وأدّاً ، كما قالوا : كسرتّه فأنا أكسیره كسراً ، ولا يجيئ في هذا الباب يَفْعُل ، وسأخبرك عن ذلك إن شاء الله" وبعد أن قرر سيبويه هذا الحكم وهو حكم يؤدي إليه الاستقراء انتقل إلى ما نسميه العلة ، فذكر أنّ الأصل في هذه الأفعال أن تعامل معاملة غيرها مثل : قَتَلَ يَقْتُلُ وضَرْبُ يضرب ولكن "لما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا : ياجل وييجل ، كانت الواو مع الضمة أثقل ، فصرفوا هذا الباب

(١) الكتاب ٢ : ٣٤٣ .

إلى يفعل ، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء ، فحذفوها كأنهم إنما يحذفونها من يفعل ، فعلى هذا يجري ما كان على فعل من هذا الباب^(١) ومن أمثلة ذلك ما ذكره في قولهم : مَيّت وهَيّن ولَيّن بالتخفيف^(٢) فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هائر ، لاستثقالهم الياءات ، كذلك حذفوها في كينونة وقيدودة وصيرورة^(٣) فهذه العلة وهي طلب الخفة فراراً من الثقل نجدها منثورة في كتاب سيبويه ثم في كتب خالفه ، وقد لاحظ الدكتور مازن المبارك أن التعليقات في هذه المرحلة تتسم "بكونها بعيدة عن الفلسفة ، قريبة من روح اللغة، تلتزم موافقة الإعراب للمعنى ، وقد وردت بأسلوب أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الفرض والتخيّل والجدل..."^(٤) ورأى أن سيبويه سار على طريقة شيخه إلا أنه كان له "فضل في التوسع والإكثار مما كان نذراً قليلاً عند شيوخه المتقدمين"^(٥).

فإذا ما تركنا سيبويه وكتابه ، فإننا سنجد كتباً نجمت بعده ، وجعلت من العلة موضوعاً خاصاً لها ، فقطرب تلميذ سيبويه ألف كتاب "العلل في النحو"^(٦) وكذلك المازني ألف كتاب "العلل في النحو"^(٧) وإذا فاتنا أن يصل إلينا هذان الكتابان فقد وصل إلينا كتاب الزجاجي "الإيضاح في علل النحو" . ونجد الزجاجي يقسم

(١) الكتاب ٢ : ٢٢٢ .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٧٢ .

(٣) انظر النحو العربي ٥٧ حتى ٦٨ بتصرف .

(٤) انظر النحو العربي ٥٧ حتى ٦٨ بتصرف .

(٥) الفهرست : ٥٨ .

(٦) إرشاد الأريب ٧ : ١٢٢ .

علل النحو إلى ثلاثة أضرب :

١ - علل تعليمية وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ، كقولك لمن قال لك : بم رفعت زيدا في قولك : جاء زيد؟ : إنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه .

٢ - علل قياسية كقولك لمن قال : "لم نصبت زيدا بـ إن" في قوله "إن زيدا قائم" ولم يجب أن تنصب "إن" الاسم ؟ فالجواب في ذلك "أنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول ، فحُمِلت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً ، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك" .

٣ - علل جدلية نظرية ، وهي كل ما يعتل به في باب "إن" بعد ما سبق ذكره ، كأن نسأل إذا كانت إن قد شُبِّهت بالفعل ، فبأي الأفعال شُبِّهت ، وإذا كانت قد شُبِّهت بالفعل فلماذا شُبِّهت بما تقدّم مفعوله على فاعله ؟ "وهلاً أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها ، كما أجزتم ذلك في المشبه به في قولكم : ضرب أخاك محمد ... الخ" وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً من هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر" (١) .

ولاشك أننا نجد أنفسنا عندما نقرأ الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، تجاه بحث منهجي في العلل ، فهو قد جمعها ثم أفردتها بالتصنيف ، وقسمها إلى ضروب متميزة ، وإذا كانت العلة حتى الآن لم تصطبغ على نحو جلّي بالتفكير الفلسفي فإنّ الامر سيختلف

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٤ ، ٦٥ والاقواح ١٣٣ ، ١٣٤ .

فيما بعد. ويعد حكم الدكتور مازن المبارك على العلة في هذه المرحلة من أدق ما وقعت عليه من أحكام الدراسين ، فإنه وجد أنّ العلة النحوية "وجدت على السنة النحاة منذ وجد النحو ، وأنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان ، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها ، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي" (١) .

وعلى الرغم من اعتماد العلل عند المتقدمين على الفطرة والحس ، فإننا نقع في تعليلاتهم على العلل ذات الطبيعة العقلية التي لا تعتمد على ما يسمى بالخفة أو الفرق ، وإنما على تحليل المعنى الأساسي للجملة ، كما فعل سيبويه مثلاً في تعليله عدم الاختصار على أحد المفعولين دون الآخر في باب ظن (٢) ، وكما فعل في باب الإخبار عن نكرة بنكرة (٣) .

وأتى القرن الرابع ، وقد اكتمل النحو واستوى ، وبدأ عهد الشروح الكبيرة ، والمسائل الدقيقة ، واهتم العلماء بالعلة أيما اهتمام ، لأن استنباط العلل هو مجلى الذكاء ، ومناط البراعة ، وارتبط التعليل كما ذكرنا سابقاً بالثقافة المنطقية ، وبرزت إلى الوجود عبارة "علة العلة" (٤) وهو مصطلح نجده عند الفلاسفة

(١) النحو العربي : ٦٩ .

(٢) الكتاب ١ : ١٨ والقياس في النحو ٥٥

(٣) الكتاب ١ : ٢٦ والقياس في النحو ٥٧ .

(٤) الأصول لابن السراج ١ : ٣٥ وانظر الخصائص ١ : ١٧٣ .

والمتكلمين ^(١) . وقد دَلَّ ابن جني على نُبلِ قَدْر أبي علي ونباوة محله بقوله : "أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا" ^(٢) وإذا كنا لا نستطيع أن نجتهد رأياً يبيِّن : كيف تمكن ابن جني من تحديد علل أبي علي بثلاث العلل ، فإن قول ابن جني هذا أمام الملأ وسكوتهم عنه ، يدلّ على اعترافٍ بكثرة ما قدّمه أبو علي في هذا الميدان .

وتابع ابن جني جهود شيخه في ميدان التعليل واستنباط العلل بل وتعليل العلل ، وكتب في ذلك بحوثاً في العلة ^(٣) ودفاعاً عنها لا يزال عليها معول الدارسين حتى يومنا هذا . وكان يذهب - كما ذهب الخليل قبله - إلى أن العرب كانوا لقوة طباعهم أحسّوا بتلك العلل وقصدوا إليها . وصرّح بذلك بقوله : "والذي يدلّ على أنهم قد أحسّوا ما أحسّسنا ، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنا إلا أنه في أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا" ^(٤) وضرب ابن جني أمثلة كثيرة مفصّلاً القول :-

ونشر الفارسي علله فيما صنفه من كتب المسائل ، وفي كتابه "الحجة للقراء السبعة" وكان أحياناً يعلل بما يحضره الحال ، كما فعل عندما علل نصب الاسم الواقع بعد "إلا" أمام عضد الدولة

(١) قال الفارابي في دعائه : "اللهم إني أسألك يا واجب الوجود وباعلة العلل" مبادئ الفلسفة القديسة : يد (المقدمة) وانظر المباحث المشرقية ١ : ٤٥٩ .

(٢) الخصائص ١ : ٢٠٨ .

(٣) الخصائص ١ : ٢٠٨ .

(٤) الخصائص ١ : ٢٤٥ .

في الميدان ^(١) ، وكان يقلّب النظر في الحكم ، فيتغير حكمه حسب قوة العلة . قال ابن جني : ” وكان أبو علي - رحمه الله - يقول في هيهات : أنا أفتي مرة بكونها اسماً سُمّي به الفعل كصه ومه وأفتي مرة بكونها ظرفاً ، على قدر ما يحضرني في الحال ، وقال مرةً أخرى : ” إنها وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سمي به الفعل ” ^(٢) .

ومن علل أبي علي تعليله قصور الفرع عن مرتبة الأصل وهو يتحدث عن ”ما“ النافية المشبهة بـ ”ليس“ قال : ”ألا ترى أن هذه الفروع العوامل لم يُتسع فيها اتساعهم في الأصول ، فلم يُتسع في اسم الفاعل الاتساع الذي في نفس الفعل ، ولا في المشبهة باسم الفاعل اتساع اسم الفاعل فكذلك هذا الحرف - أي ما - لا يتسع فيه اتساع ”ليس“ في تقديم الخبر ، فكان أحد الشبهين يقاومه هذا الاتساع الذي هو تقديم الخبر ، فيبقى شبه واحد وهو الدخول على المبتدأ والخبر ، فلا يعمل حينئذ عمل ليس ، كما أنه في نقض النفي لما بقي شبه واحد لم يعمل عملها . فمن ههنا اجتمع تقديم الخبر ونقض النفي في إبطال عمل ”ما“ فيهما ، إلا أن هذا الوجه - الذي هو تقديم الخبر - وإن كان قد قاوم أحد الشبهين تقديم الخبر ، فقد بقي المعنيان جميعاً في الكلام ، ولم يبطل أحدهما ، كما بطل في نقض النفي أحدهما ، فصار لذلك أبعد من إبطال عمل ”ما“ فيه من الوجه الذي يُنقض فيه معنى النفي ، ولذلك أعمله الشاعر في الضرورة ، فنصب الخبر مقدماً كما نصبه مؤخراً في :

(١) الإنصاف ١ : ٢٦٣ المسألة رقم ٣٤ .

(٢) الخصائص ١ : ٢٠٦ .

مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ^(١)

.....

لأن أحد المعنيين وإن كان قد قاومه الاتساع الذي ذكرناه من تقديم الخبر ، فلم يَبْطُل البتة من الكلام ، كما يبطل في نقض النفي ، فهذا يكشف مذهب سيوييه في حمله ذلك على تقديم الخبر دون غيره^(٢) .

ونشير ههنا أيضاً إلى مناقشته عدم جواز قولهم : "زيدٌ أفضلُ إخوته" لما تؤدي إليه من الفساد ، لأنه يلزم أن يكون أخا نفسه^(٣) ، وذلك لندلل على مذهب أبي علي في اتساعه في العلل ، ولنشير إلى طبيعة تلك المناقشات العقلية التي سيطرت على منطق التعليل لديه ووجهته . وهذا الإرث الكبير الذي خلفه أبو علي حمله تلميذه أبو الفتح بن جني ونماه وتوسع فيه وحملته عنه أجيال النحاة من بعده . وابن جني جعل العلل ضربين :

ضرب واجب لا بد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره . وذلك لأنه لا بد للطبع منه ، كقلب الألف واوا للضممة قبلها ، وياء للكسرة قبلها كما في سائر وسوثير وضارب وضوثير . وأما الياء فنحو قولك في تحقير قرطاس وتكسيه : قريطيس وقراطيس ، "فهذا ونحوه لا بد منه ، من قبل أنه ليس في القوة ولا احتمال الطبيعية

(١) من بيت للفرزدق وهو بتمامه :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

والبيت في ديوانه ١ : ١٨٥ وكتاب سيوييه ١ : ٢٩ والمقتضب ٤ : ١٩١ ومجالس العلماء

١١٣ ، والخزانة ٢ : ١٣٠ ومغني اللبيب برقم ١٢٨ ، ٦٨٠ ، ٩١١ وشرح أبيات المغني

٢ : ١٥٨ ، برقم ١١٨ .

(٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ٥٩٥ ، ٥٩٦ - وانظر كتاب سيوييه ١ : ٢٩ .

(٣) المسائل المشكلة ٥٨٧ ، ٥٨٨ .

وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة ، فقلب الألف على هذا الحدّ علته الكسرة والضمة قبلها . فهذه علة برهانية ولا لبس فيها ولا توقّف للنفس عنها^(١) .

وأما الضرب الثاني من العلل ، وهو ما يمكن تحمله على تجشّم واستكراه ، فهو كقلب واو عصفور ونحوه ياءً إذا انكسر ما قبلها نحو : عصيفير وعصافير . فإنه بالإمكان أن نقول : عصيفور وعَصافُور ، إلا أنّ ذلك لا يكون إلا مع المشقّة^(٢) . ويرى أن الحكم قد يكون معلولاً بعلتين كالاسم الممنوع من الصرف^(٣) ، كما يرى أن علل النحويين بلغت من المكانة والقوة ما يجعلها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء ، لأن النحاة يحيلون على الحسّ ، ويحتجّون بثقل الحال وخفتها على النفس^(٤) ، بل إنه يرى أن الشيء الواحد قد يتعاوره حكمان مختلفان إذا دعت إليهما علتان مختلفتان ، كإعمال أهل الحجاز "ما" النافية للحال ، وترك بني تميم إعمالها^(٥) . وهو يرى أن هناك علةً موجبةً وعلةً مجوّزةً ، وهي التي يسميها السبب ، ومن ثم فرق بين العلة والسبب . والسبب هو علة مجوّزة ، وذلك كالأسباب الستة الداعية إلى الإمالة^(٦) ، وكلُّ مُمالٍ لعلّةٍ من تلك الأسباب الستة لك أن تترك

(١) الحصائص ١ : ٨٨ .

(٢) الحصائص ١ : ٨٨ .

(٣) الحصائص ١ : ١٧٧ .

(٤) الحصائص ١ : ٤٨ .

(٥) الحصائص ١ : ١٦٧ .

(٦) قال اس يعيش في شرح المفصل ٩ . ٥٥ : إن الإمالة لها أسباب وتلك الأسباب ستة وهو : أن يقع بقرب الألف كسرة أو ياء قبله أو بعده ، أو تكون الألف منقلبة عن ياء أو كسرة ، أو مشبهة للمنقل ، أو يكون الحرف الذي قبل الألف يكسر في حال إمالاته لإمالاته . فهذه أسباب الإمالة وهي من الأسباب المجوّزة لا الموجبة وانظر الحصائص ١ : ١٦٩ وشرح الشافية ١ : ٤ .

إمالاته مع وجودها فيه ، فهذه علة الجواز لا علة الوجوب^(١) .
ويعترف ابن جني أن علل النحاة لا تبلغ قَدْرَ علل المتكلمين . ولا
عليها براهين المهندسين^(٢) .

إن فنّ التعليل نما بأبعاده جميعاً على يدي أبي علي وابن جني،
سواء في ذلك العلل التعليمية والعلل الثواني والعلل الجدلية
- حسب تعبير الزجاجي - وتأثر بهما معاصروهما وخالفوهما ،
وكان أبو علي يتباهى بهذه البراعة ، فنراه يصرح في معرض المباحة
بأن جميع علماء النحو من معاصريه تأثروا به ، وقالَ عن أبي سعيد
السيراfi وهو مَنْ هو : "إنه تعلم مني وأخذ عني هو وغيره ممن ينظر
اليوم في شيء من هذا العلم" وإن كان السيرافي لم يقرأ عليه ، لأنه
قد يتعلم منك مَنْ لا يقرأ عليك وقد يقرأ عليك مَنْ لا يتعلم منك"
حسب تعبير أبي علي^(٣) .

وهذه العلل بدرجاتها متفاوتة لارمت كل حكم من أحكام
النحاة ، بل إن النحاة قد يتفقون في الحكم ويختلفون في العلة .
وتبوّأت العلة مكانة رفيعة في مبحث القياس ، لأنها ركن من
أركانها ، ولا يتم قياس بدون علة ، سواء أكانت ظاهرة جليلة أم
غامضة خفية ، لأن بعض العلل لا يظهر بيناً ، مما يضطر النحوي
إلى أن يجنح "إلى طريق الاستخفاف والاستثقال ، فإنه لا يعدم هناك
مذهباً يسلكه"^(٤) .

(١) الخصائص ١ : ١٦٤ وانظر شرح المفصل ٩ : ٥٥ .

(٢) الخصائص ١ : ٨٨ .

(٣) انظر المسائل الحليّات ١٥٩ .

(٤) الخصائص ١ : ٧٨ .

ويرى الدكتور أبو المكارم أن العلة "انتقلت من بحث هامشي في مرحلة الاستقراء إلى عنصر محوريّ في مرحلة القياس" ^(١) وبرز أثر المنطق على نحو بارز في تعليل الفارسي والسيرافي ومن تلاهما على الرغم من تهجم الفارسي والسيرافي على المنطق وإزرائهما بأهله ^(٢).

هذا التراث النحوي بعلمه وأقيسته ، وما حققه من نماء ونضج خلال قرون من السنين ، متأثراً بمختلف التيارات الفكرية ، كان كله ماثلاً أمام ابن يعيش ، حاضراً في ذهنه . فإذا كان شرحه للمفصل موسوعة نحوية ، فإنه كان أيضاً مستودعاً للعلل النحوية ، على اختلاف درجاتها وصورها ، وليس الجدل النحوي الذي ذكرناه في منهجه إلا وسيلة يدلف بها إلى ذكر العلل والأقيسة المختلفة ، يردّ بعضاً ويقبل بعضاً ، متبعاً منهج الفارسي وابن جني مستهدياً بهديهما ، بانياً على ما أسساه ، وإذا كان لم يكثر ذكرهما في كتابه ، فإن كتبهما كانت منشورة في هذا الكتاب.

وكانت قضية العلة والتعليل في صلب منهج ابن يعيش ، فإنه لما باشر شرح كتابين في العربية ، مما قصد به التعليم - وكانت تلك الكتب بحكم منهجها ووظيفتها تتجه إلى ذكر الأحكام بأوجز لفظ - خطّ لنفسه مسلكاً في كلا الكتابين ، وجعل من مستلزمات شرحه أن يذكر الحجج والعلل ، ففي مقدمته لشرح المفصل ذكر

(١) تقويم الفكر النحوي : ٩٠ .

(٢) تقويم الفكر النحوي ٩٦ .

أنه سيتبع كل حكم حججه وعلله ^(١) ، وفي شرحه للملوكي صرح بأنه سيقيد كل فصل منه بحججه وعلله ^(٢) وسار على هذا النهج ، وقرن كل حكم بعلة ، فقدم نحواً معللاً ترابطت أحكامه بحججها ، ولعل هذا مادفع الدكتور عبد الرحمن بدوي - كما سبقت الإشارة - إلى تسميته بالنحو الفلسفي ^(٣) . والشارح كان حريصاً على العلل كافة ، سواء منها التعليمية أو العلل الثواني أو الجدلية ، بل إنه يذكر عللاً تكاد تكون متخيلة ، كما فعل عندما تحدث في مبحث إبدال الحروف عن " بقوى " ومانحاً نحوه من الأسماء ، كالتقوى والرعوى والشروى قال : أما الصفة فتترك على حالها نحو خزيًا وصدّيًا وريًا ، ويعلل ذلك بأنهم فرّقوا بين الاسم والصفة ، فأبدلوا في الاسم ولم يبدلوا في الصفة " والياء غلبت الواو في أكثر المواضع من سيّد وميت ، وشويته شيا ... فأرادوا أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها ، فيكون ذلك كالقصاصي ، فقلبوا الياء واواً هنا " ^(٤) فمثل هذا القصاص لا يكون إلا متخيلاً لتسوية الحكم . ولكن مثل هذه العلة لاتقنع عقلاً ولا تلزم خصماً إلا إذا دعمت بحجة أخرى من الضرب الجدلي ، لذلك جنح ابن يعيش إلى ابن جني فتبنى علة التي ساقها في هذا الموضع فقال : " وإنما اختصّوا هذا القلب بالاسم دون الصفة ، وذلك لأن الواو أثقل من الياء ، فلما عزموا على قلب الأخف إلى الأثقل لضرب من الاستحسان ، جعلوا ذلك في الأخف لأنه أعدل من أن يجعلوا الأثقل في الأثقل .

(١) شرح المفصل ١ : ٢ .

(٢) شرح الملوكي : ١٨ .

(٣) المنطق الصوري والرياضي : ٣٧ .

(٤) شرح المفصل ١٠ : ٣٢ .

والأخفّ هو الاسم ، والأثقل هو الصفة لمقاربتها الفعل وتضمنها ضمير الموصوف "(١)".

وتنتشر التعليقات الصوتية في شرحي ابن يعيش ، وهي تعليقات تجنح إلى الاعتلال بثقل الحال أو خفتها ، وهذه التعليقات لا تقتصر على مباحث الصرف بل إنها تتناثر في كل موضع ، فنحن نلقاها في مباحث النحو كما نجدها في مباحث الصرف ويستند مثل هذا الاعتلال إلى ما يسمى بقانون الاقتصاد اللغوي ، إذ إن " المتكلم يميل بطبعه إلى الاقتصاد في تأديته لكلامه . أي يحاول - بدون ما شعور منه - أن يقلل من الجهود الذي يبذله ليبلغ غرضه ... ويسمى اللغويون العرب هذه الظاهرة بالتخفيف "(٢) ويرى الدكتور عبد الرحمن حاج صالح " أن الاقتصاد اللغوي لا يقتصر فقط على الجهد العضلي ، بل يشمل أيضاً الجهد الذاكري "(٣) كما في مباحث الحَمَل . غير أن هذه الاقتصاد اللغوي مقيد ، فلا يجوز ولا يمكن التماذي فيه إذا أدى ذلك إلى الإجحاف بالمعنى أو الإخلال به ، لأنه عندئذ ينقض الغرض منه ، لذلك نجد النحاة يقولون في أصولهم : إن اختصار المختصر إجحاف "(٤) .

والاقتصاد اللغوي الذي ينحو إليه المتكلم إنما يتم "إذا أمكن له أن يستغني عن بعض العمليات العضلية دون أن ينتج عن ذلك

(١) شرح المفصل ١٠ : ٣٢ وانظر سر صناعة الإعراب ٢ : ٥٩١ .

(٢) محاضرات الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في اللسانيات : ٢٤ .

(٣) المرجع السابق : ٢٧ .

(٤) الأشباه والنظائر في النحو : ١ : ٧٤ .

أي إجحاف في العناصر الصوتية ^(١) لأن الغرض من هذه العناصر تأدية المعنى ، فإذا حصل أن نتج إخلال بالمعنى نتيجة لبعض هذه التغييرات أو لبس فإن المتكلم عندئذ ينجح إلى إبقاء الشيء على أصله واستثائه من القاعدة ، ومثال ذلك أن الإدغام واجب بين المتماثلين في مثل مَدَّ وشدَّ ، ولكن المتكلم ينبذه في مثل : دَدٍ ومَهْدَدٍ وقرَدَد ، لأنه يفوت الغرض الذي من أجله أتى بهذا البناء . وتحت هذا الأصل الذي هو التخفيف أو الاقتصاد اللغوي تندرج عمليات الإعلال والإبدال والإدغام وتخفيف الهمز وماشابه ذلك .

فمن التعليقات الصوتية التي ذكرها الشارح ما وقع له في مبحث المضمرات عندما عرض لتعليل سيويه حذف نون الوقاية في " إني وأني " بأنه إنما كان لكثرة الاستعمال واجتماع النونات وأن العرب يستقلون التضعيف ، فاعترض بقوله : " فإن قيل : فإذا كانوا إنما حذفوا نون الوقاية لثقل التضعيف واجتماع النونات فما بالهم حذفوها في لعل وليتي ولم يجتمع في آخرها نونات ؟ " وهنا يلجأ الشارح إلى معرفته بالأصوات ومخارجها وصفاتها وأحكام إدغامها ، فيرى في لام لعللي - وهي مضاعفة - شبيها بالنون ، بدليل أنها تدغم فيها في نحو " من لدنه " فلما كانت هذه اللام مضاعفة ، وهي شبيهة بالنون ، فإنهم تركوها على حالها وتخففوا بحذف نون الوقاية منها ، وعلى هذا تكون " لعللي " أخف من " لعلني " . فلما انتقل الشارح إلى " ليتني " وليس فيها لام كلام " لعل " تساعد على التعليل جئنا إلى أن ذلك من قبيل الضرورة ^(٢) .

(١) محاضرات الدكتور عبد الرحمن ٢٥ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٩٠ ، ٩١ ، ١٢٣ .

وكان يمكن له - فيما أرى - أن يعلل ذلك بحمل الحذف في " ليتي " على مثله في " لعل " لقوة المشابهة في المعنى والعمل بينهما .

ومما يتصل بحذف نون الوقاية ههنا ما ذكره في تعليقه زيادة نون الوقاية في نحو ضربني وخاطبني وحدثني ، فالنون ههنا زائدة ، والاسم هو الياء وحدها ، ولا يكون ما قبلها إلا مكسوراً إذا كان حرفاً صحيحاً " والأفعال لا يدخلها جرّ ، والكسر أخو الجرّ لأن معدنهما واحد ، وهو المخرج ، فلما لم يدخل الأفعال جرّاً آثروا ألا يدخلها ما هو بلفظه ومن معدنه خوفاً وحراسة من أن يتطرق إليها الجرّ ، فجاءوا بالنون مزيدة قبل الياء ليقع عليها الكسر ، وتكون وقاية للفعل من الكسر " ثم عللّ علة تخصيص النون بالزيادة بأنها إنما اختصت بذلك " لقربها من حروف المد واللين " وذلك بدليل أنها تكون إعراباً في الأفعال الخمسة كما تكون حروف اللين إعراباً في الأسماء الستة ^(١) ولكن الأمر لا ينتهي في حدود هذه العلة التعليمية والعلل الثواني ، بل لابدّ من العلة الجدلية التي تفرضها التساؤلات ، فإذا كان الفعل لا يدخله جرّ ولا كسر ، فما بالهم كسروا الفعل في مثل قولهم : " اضرب الرجل " ولم يحصّوه بالنون أو غيرها ؟ وهنا يعلل الشارح ذلك باللقاء الساكنين ، وأن الكسرة وإن كانت موجودة " فلا يعتد بها موجودة " لأنها عارضة ، والدليل على صحة هذه العلة أننا في قولنا : " بغت الأمة " كنا قد حذفنا ألف " بغت " لالتقاء الساكنين ، فلما تحركت التاء بالكسر لالتقاء الساكنين لم نعد الألف وكأنّ الحركة العارضة غير

(١) شرح المفصل ٣ : ١٢٣ .

موجودة.

ومن هذه العلل الصوتية المتصلة بأصل الاستخفاف ، ماذهب إليه الشارح في تعليله لتسكين بعض العرب العين في قولهم : " أحد عشر " فيرى أن ذلك إنما كان لأنهم " لما ركّبوا الاسمين اسماً واحداً توالى في " أحد عشر " ست متحركات ، وفي ثلاثة عشر وخمسة عشر ، خمس متحركات ، ولايتوالى في كلمة أكثر من ثلاث حركات إلا أن يكون مخففاً من غيره ، فيجتمع فيه أربع متحركات نحو : غَلِيطٌ وهُدَيْدٌ ، وأصلهما غلابط وهدايد " فحذفت الألف تخفيفاً ، فلا يجتمع في كلمة أكثر من أربع متحركات ، فلما اجتمع في أحد عشر ست متحركات وفي خمسة عشر خمس متحركات أسكنوا الحرف الذي بتحريكه يكون الخروج عن منهاج الأسماء وطريقها " ^(١) وبذلك استقام له تعليل تلك اللغة باستثقال توالى الحركات والعدول عنه إلى إسكان العين ، ولم يفته وهو يعلل هذه اللغة في " أحد عشر " أن ينبه إلى أن أصحاب هذه اللغة لايسكنون العين في " اثني عشر " كي لايلتقي ساكنان ، ولأنه لم يتوال فيها من المتحركات ماتوالى في أحد عشر .

والتعليل الصوتي قد يجتمع مع العلة النحوية القياسية في موضع واحد كالحمل على المعنى . ويذكرهما الشارح ويقبلهما معاً ، لأن كلَّ علة لها وجه . ففي مبحث صيغ الجموع يذكر الشارح أن فعلاً يُكسّر على أفعل قياساً ، وأنه من الشاذ أن نكسر فعلاً على أفعال كقولهم : رَأَدَ وأرَادَ ، وزَنَدَ وأزَنَادَ وفَرُخَ وأفراخ

(١) شرح المفصل ٤ : ١١٣ . الغَلِيطُ : كل غليظ غليط . والهْدَيْدُ : اللبن الخاثر جداً ، والحَفَشُ أيضاً .

وأنف وآناف . فعلى الشارح هذا الشذوذ بأنهم " جمعوا هذه الأسماء على أفعال حملاً لها على ماهي في معناه ، وذلك أن رأداً في معنى ذقن ، وزند في معنى عود ، وفرخ في معنى طير أو ولد وأنف في معنى عضو ، فكما قالوا أذقان وأعواد وأطيار وأعضاء فكذلك قالوا : أرآد وأفراخ وأزناد وآناف ، لأنها في معناها فأعطوها حكمها" ^(١) وبهذه العلة يردّ الشارح هذه الصيغ التي نعتت بالشذوذ إلى ضرب من القياس لا تأباه اللغة بل ربما كان هو الأصل الذي جنح إليه الناطقون باللغة بضرب من سليقتهم ، وتوجه من فطرتهم اللغوية ، حتى إنّ نعت هذه الصيغ بالشذوذ أمرٌ فيه نظر ، لأن قبول علة الحمل على المعنى فيها يمكن أن يخرجها ويرئها من الحكم عليها بالشذوذ . ولم يقف الشارح عند هذه العلة المقنعة القوية بل اتجه إلى دعمها بعلة صوتية ، وإن كانت العلة الأولى أقوى لأنها ترقى إلى مستوى العلة البرهانية ، أما العلة الصوتية فقد صدّرها بقوله : وقيل ، وهي عبارة تضعيف قال : "وقيل : إنّما قالوا أرآد لأن الهمزة مقاربة للألف ومن مخرجها فعاملوها معاملةً في الجمع ، فكما قالوا : باب وأبواب وناب وأنياب ، كذلك قالوا : رآد وأرآد . والنون في زند وأنف ساكنة ، فهي غنة فجرت لغتها مجرى المتحركة . والراء في "فرخ" حرف مكرر ، فجرى تكريره مجرى الحركة فيه ، فلذلك قالوا : أفراخ . وربما توارد البناءان على الاسم الواحد منها . قالوا : أرند وأزناد" ^(٢) ولم يوازن الشارح بين العلتين ، وقد اتضح من سياق كلامه أن العلة المعتمدة هي الأولى ،

(١) شرح المفصل : ١٦٥

(٢) شرح المفصل : ١٦٥ وانظر مثلاً آخر في شرح الملوكي ٣٠

وأن الثانية على ما فيها يمكن أن تكون مقبولة على نحو ما .

ومع أن مبحث الجموع وصيغها القياسية والشاذة بحث واسع منتشر ، فإن الشارح سلك فيه بتؤدة ورفق ، ولم تصرفه كثرة ما فيه من شذوذ عن التماس العلة في كل موضع ، حتى إنه توصل إلى ما يمكن أن نسميه بالعلة الجامعة التي يتهدى بها إلى غيرها من العلل ، ويمكن عدها أصلاً في باب العلة . فمن ذلك هذه الخلاصة المركزة التي قدمها في صيغة علة جامعة : ” وفي الجملة إن الأسماء الثلاثية لما اشتركت في عدة واحدة وأصل واحد جاز أن يشبه بعضها ببعض فيدخل كل واحد منها على الآخر ، ولزوم فعل - مفتوح العين - لأفعال ، وبنائوه عليه أكثر من لزوم فعل ساكن العين لأفعل ، وذلك لخفة فعل وكثرته ، توسعوا فيه أكثر من توسعهم في فعل ، ولذلك كان الشاذ في جمع فعل أقل من الشاذ في جمع فعل ”^(١) ومثل هذه العلة الجامعة لا تخطئ أمثالها لدى الشارح ، إلا أنها على دقتها تحتاج إلى ضرب من التحقيق الدؤوب والإحصاء الدقيق ، وذلك للتأكد من صحة ما يذهب إليه الشارح من كثرة هذا البناء وقلة ذاك . صحيح أن الشارح ربما كان تبني ههنا رأي من سبقه من النحاة ، إلا أن هذا لا يعفي من تحقيق هذه الأحكام للتأكد من صحتها . وكذلك حكمه بأن فعل أخف من فعل ، هو حكم بحاجة إلى قياس للتأكد من هذه الخفة ، لأن الخفة والثقل حالان يكون ظهورهما جلياً في مواضع يدرکها الناطق بحسه وسليقته ، ويكون خفيفاً ضعيفاً في مواطن آخر ، مما يحتاج في إثباته إلى قياس الجهد المبذول في كل موضع لتحديد درجته من الخفة والثقل .

(١) شرح المفصل ٥ : ١٨٠ .

ومن المواضع التي تتضح لنا فيها قوة الاعتلال بالاستثقال والاستخفاف ماذهب إليه لدن ذكره أنّ المضاعف يجمع في القلة على أفعله نحو : كنان وأكنّة ، وعنان وأعنة وخلال وأخلة . وذكر أنّ العرب استغنوا ببناء القلة عن بناء الكثرة في المضاعف هذا ، فاقترضوا على أكنّة وأعنة ولم يقولوا : كُنن وعُنن " فيكرروا النون من غير إدغام كأنهم استثقلوا ذلك ، وكان عنه مندوحة وهو الاجتزاء ببناء القلة " ^(١) وقيس اجتزاءهم ببناء القلة في هذا الموضع على موضع آخر حيث لا ضرورة ، فهم إذا كانوا " قد اجتزؤوا ببناء القلة حيث لا ضرورة نحو : زمان وأزمنة ومكان وأمكنة ورسن وأرسان ، كان مع الضرورة أولى " ^(٢) فإن قيل : " فهلا أدغموه وقالوا : كنّ ، وعُنّ قيل : لو فعلوا ذلك لم ينفك من ثقل التضعيف " ولاشك في أن الاعتلال بالثقل والخفة في هذا الموضع أوضح على نحو جلّي منه في بنائي فَعَل وفَعْل ، لأنّ الحسن يقع عليه على نحو مباشر .

ويكثر التعليل الصوتي لديه في مباحث الهمز والإعلال والإبدال وماجرى مجراها ، بل إن مثل هذا التعليل هو المعوّل عليه وحده في مثل هذه المباحث ، لأن مدار الأمر كلّه فيها على الاستثقال والاستخفاف ، ولن يحتاج الباحث أن يبحث عن مثال أو نموذج لهذه العلل ، لأنها منتشرة في كل موضع ومصّرّح بها . ففي مبحث الإبدال مثلاً يقرر الشارح أن السين إذا وقعت قبل الدال ساكنة أبدلت زايا خالصة نحو : يزدر في يسدر إذا تحيّر .

(١) شرح المفصل ٥ : ٤٣ .

(٢) الموضع السابق .

ويزُدل في يُسندل ثوبه إذا أرخاه ” والعلة في ذلك أن السين حرف مهموس ، والدال حرف مجهور ، فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه ، ولم يمكن الإدغام ، فقربوا أحدهما من الآخر ، فأبدلوا من السين زايًا لأنها من مخرجها ، وأختها في الصغير ، وترافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان^(١) . ومثل هذه العلة الصوتية في وضوحها وجلالتها ما ذكره في مبحث إبدال الطاء ، وذلك أن فاء افتعل إذا كانت صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً قلبت تاؤه طاءً كاصطَلَح واضطرب وقد لزم هذا الإبدال ووجب حتى ” صار الأصل فيه مرفوضاً لا يتكلم به البتة ”^(٢) وعلل الشارح لزوم مثل هذا الإبدال بقوله : ” والعلة في مثل هذا الإبدال أن الصاد والضاد والطاء والظاء من حروف الاستعلاء ، وهي مطبقة ، والتاء حرف مهموس منفتح غير مستعل ، فكرهوا الإتيان بحرفٍ بعد حرفٍ يضادّه وينافيه ، بأبدلوا من التاء طاءً ، لأنهما من مخرج واحد ، ألا ترى أنه لولا إطباق الطاء لكانت دالا ، ولولا جهر الدال لكانت تاء ، فمخرج هذه الحروف واحد ، إلا أنّ ثمة أحوالاً تفرق بينهم من الإطباق والجهر والهمس ، وفي الطاء استعلاء وإطباق يوافق ما قبله ، ليتجانس الصوت ، ويكون العمل من وجه واحد ، فيكون أخفّ عليهم ”^(٣) . فالشارح في مثل هذه المواضع يوظف كل ماتوصل إليه النحويون وعلماء التجويد من وصف للحروف وتصنيف لها ليصوغ منه علةً يعلل بها ظاهرة إبدال الصاد

(١) شرح المفصل ١٠ : ٥٢ .

(٢) شرح اللوكي . ٣١٧ .

(٣) شرح اللوكي : ٣١٧ ، ٣١٨ .

ونظائرها من حروف الاستعلاء المطبقة تاء . ونحن نجد مثل هذا الاعتلال لدى ابن جني^(١) الذي ذهب به مذهب شيخه الفارسي ، وتابعهما ابن يعيش . وقد أشرنا إلى متابعتهم لهما في العلل والاتساع فيها ، وإن كان لا يصرح بالأخذ إلا نادراً . كما فعل مثلاً لدى تعليله لورود حرف العلة ثابتاً في موضع الجزم ، والقياس حذفه كما في قول أبي عمرو للفرزدق :

هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِراً
مَنْ هَجَوَ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ^(٢)
فأثبت الواو في تهجو ، وكقول الآخر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَمِي
بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ زِيَادِ^(٣)
وكما ورد في قراءة ابن كثير ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ﴾^(٤)

(١) انظر مر صناعة الإعراب ١ : ٢١٧ .

(٢) المنصف ٢ : ١١٥٠ والأهمالي الشجرية ١ : ٨٥ والإنصاف ١ : ٢٤ المسألة ٢ وشرح شواهد الشافية ٤٠٦ والمجم ١ : ٥٢ والدرر ١ : ٢٨ .

(٣) البيت لقيس بن زهير وهو من شواهد سيويه ١ : ١٥ ، ٢ : ٥٩ وانظر النوادر ٢٠٣ والجمل ٣٧٣ والخصائص ١ : ٣٣٣ ، ٣٣٧ والمختضب ١ : ٦٧ ، ١٩٦ ، ٢١٥ والمنصف ٢ : ٨١ ، ١١٤ ، ١١٥ وشرح شواهد الشافية ١ : ٨٤ ، ٨٥ ، ٢١٥ والإنصاف ١ : ٣٠ المسألة رقم ٢ والمغني برقم ١٦٤ و٧١٨ وشرح أبيات المغني ٢ : ٣٥٣ والمجم ١ : ٥٢ والدرر ١ : ١٢٨ .

(٤) سورة يوسف ٩٠/١٢ قال ابن مجاهد : قرأ ابن كثير وحده : " إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِر " بياء في الوصل والوقف فيما قرأت على قنبل . وقرأ الباقون بغير ياء في وصل ولا وقف . انظر كتاب السبعة ٣٥١ .

وعلل الشارح ذلك بأنه قدّر ههنا ضمةً منوياً في الرفع ، فلما دخل الجزم ، حذفت تلك الضمة المقدرة في الأصل ، وأسكن الحرف ، كما هو العمل في الحرف الصحيح ^(١) وهذه علة قوية مقبولة يمكن أن نعلل بها الشواهد الكثيرة التي تضافر ورودها سواء في القراءات أو في الشعر المحتج به أو في بعض الأحاديث النبوية ، ولكن ما لبث ابن يعيش أن قدم لنا علة أخرى لابن جني تتعلق بثبات لام الفعل (تري) بعد الجازم في قول عبد يغوث الحارثي :

وتضحك مني شبيخة عبثـمـية

كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً ^(٢)
ونحن نعلم أن ترى أصلها ترى ، وحذفت عين الفعل حذفاً غير قياسيٍ للتخفيف ، فلما ناقش ابن جني بيت عبد يغوث وجد سبيلاً إلى تعليل ثبات الألف في الجزم بعلةٍ نظر فيها إلى أصل الفعل فقال : " إنه قد جاء مخففاً على " كأن لم ترأ " ثم إن الراء لما جاورت الهمزة وهي متحركة ، صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة ، واللفظ بها " كأن لم ترأ " ثم أبدل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها على حدّ راس وفاس ، فصارت : ترى . فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل ، واللام محذوفة للجزم على مذهب التخفيف ^(٣) ولم يعلق الشارح على علة ابن جني هذه ، مع أنّ أثر التكلف والبراعة ظاهر فيها ،

(١) شرح المفصل ١٠ : ١٠٥ .

(٢) البيت لعبد يغوث الحارثي من قصيدة له في المفضليات ١٥٨ وفي الأغاني ١٦ : ٣٣٣ و

٣٣٤ ، وانظر الجمل ٢٥٧ والقالي ٣ : ١٣٢ واختسب ١ : ٦٩ والمغني برقم ٥٠٣

و ٥٠٦ وشرح أبيات المغني ٥ : ١٣٢ ، ١٣٧ .

(٣) شرح المفصل ١٠ : ١٠٦ ، ١٠٧ .

وكان ذكره لها لا يعدو تحقيق رغبته في استقصاء العلل النحوية وذكرها ، مع أنه يعرض في مواضع لمناقشة العلة ولا يقبلها كما سنذكر بعد^(١) .

ويطول بنا الأمر ولن ينتهي ، إذا ألقينا الحبل للقلم على غاربه ، وتركناه يتتبع العلل الصوتية ، لأنّ الشارح والحق يقال ، جمع فأوعى ، ولم يترك موضعاً يمكن النفاذ منه إلى ذكر هذه العلل إلا انسرب إليه ، ناثراً مألديه من تراث خصب غني ، مقدّماً تلك العلل لطلبة العلم في عصره وبعد عصره بأسلوبه النديّ الجميل الواضح ، لذلك كان لا بد أن نقتصر على ما قدمناه في هذا المجال ، لنلتفت إلى مظاهر التعليل لديه في مجالات آخر .

ومن أطرف مظاهر التعليل والبحث عن العلة لدى ابن يعيش، حرصه على تعليل ما يسميه الحسن والقبح ، فالنحاة استقبحوا أموراً كما استحسّنوا أخرى ، وقد يقرر بعضهم الاستقبح أو الاستحسان من غير ذكر لعلة ذلك — أما الشارح فإنه قرن كل تقبيح أو استحسان بعلة . وقضية الحسن والقبح في أصلها من قضايا علم الكلام والأصول والفقه والأخلاق وغيرها . وحدّ الحسن والقبح موضع نزاع واسع بين المعتزلة والأشعرية^(٢) . ولا موضع هنا لتفصيل ذلك ولكن يمكن أن نستفيد من مناقشاتهم الكلامية وحدودهم أمرين يتعلقان بموضوعنا : الأول : فكرة الكمال والنقص ، فالحسن مقترن بالكمال ، والقبح مقترن بالنقص .

(١) شرح الفصل ٤ : ١١٤ .

(٢) المواقف : ٣٢٣ وشرح المواقف ٢ : ٣٩٣ وانظر أيضاً الحيط بالتكليف ٢٣٩ ونظرية التكليف ٤٣٤ والمعجم الفلسفي للدكتور صليبا ٢ : ١٨٥ .

والثاني : ملاءمة الغرض ومنافرته ، فالحسن ملائم للغرض ،
والقبیح منافر له ^(١) ، وفي ضوء هذا يمكن أن نلج إلى علل الحسن
والقبیح لدى الشارح ، ولكن لابد لنا من الإشارة إلى أن هذين
المصطلحين قد استعملهما النحاة بدءاً من الخليل وسيبويه ومن
تلاههما ، فسيبويه يقول مثلاً : " فاستحسن مااستحسنه العرب
وأجره كما أجرته " ^(٢) وتمر بنا لديه مثل هذه الأحكام : " كلام
قبیح ضعيف " ^(٣) و " قليل خبيث " ^(٤) وهو لا يفصل القول في علة
الاستحسان أو الاستقباح ، وإنما يشير إليها في مواضع كتعليقه على
هذه العبارة : " مررت بـ قائماً رجل " فهذا أحبث من قبل أنه
لا يفصل بين الجار والمجرور ، ومن ثم أسقط : ربّ قائماً رجل ،
فهذا قبیح ضعيف فاعرف قبحه ، فإنّ إعرابه يسير ، ولو استحسناه
لقلنا هو بمنزلة : فيها قائماً رجل ، ولكن معرفة قبحه أمثل من
إعرابه " ^(٥) . وابن يعيش استحسن كثيراً واستقبح كثيراً ،
وسنعرض بعضاً من ذلك .

يُعدُّ عطف الاسم الظاهر على المضمّر المستكن في الفعل
موضع ضرورة ، كما في بيت عمر بن أبي ربيعة :

قلتُ إذ أقبلتُ وزَّهر تهَـادَى

(١) المواقي ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٥٢ .

(٣) الكتاب ١ : ٢٧٧ .

(٤) الكتاب ١ : ١٩٤ ، ٢٧٢ ، ٣٦٣ .

(٥) الكتاب ١ : ٢٧٧ .

كنعاج الملا تعسفن رَمَلاً^(١)

أي هي وزهر ، ورأى الشارح أنّ مثل هذا قبيح " ويتفاوت
قبحه ، فقولك : زيد ذهب وعمرو ، أو قمّ وعمرو ، أقبح من
قولك : قمت وعمرو ، لأن الضمير في قمت له صورة ولفظ ،
وليس له في قولك : قم وعمرو ، صورة وقولك : قمت وزيد أقبح
من قولك : قمنا وزيد ، لأن الضمير في قمت على حرف واحد ،
فهو بعيد من لفظ الأسماء ، والضمير في " قمنا " على حرفين ، فهو
أقرب إلى الأسماء ، وعلى هذا كلما قوي لفظ الضمير وطال ، كان
العطف عليه أقل قبحاً " ^(٢) ولا تشعب هذه العلة نهم الشارح إلى
التعليل ، فلا يلبث أن يتبعها بعلة أخرى في سياق ماسميناه بالجلدل
النحوي فيتساءل : ولم كان العطف على الضمير المرفوع من غير
تأكيد قبيحاً ؟ ^(٣) .

وعلل الشارح هذا بأن ضمير الرفع وهو الفاعل ، لما اتصل
بالفعل ، صار كأنه حرف من حروفه للتلازم بين الفعل والفاعل ،
و إذا كان هذا الفاعل بمنزلة حرف من حروف الفعل وجزء منه
فإنه يقبح العطف عليه " لأنه يصير كالعطف على لفظ الفعل ،
وعطف الاسم على الفعل ممتنع " ^(٤) وهذا الحكم الأخير لا بدّ له من

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ملحقات ديوانه ٤٩٨ والبيت في مسبوكه ١ : ٣٩٠ .

والخصائص ٢ : ٣٨٦ والإيضاح ٢ : ٤٧٥ ، ٤٧٧ المسألة : ٦٦ وفي شرح المفصل ٣ :

٧٦ ، ٧٤

(٢) شرح المفصل ٣ : ٧٦ ، ٧٧

(٣) شرح المفصل ٣ : ٧٧ .

(٤) شرح المفصل ٣ : ٧٧ .

تعليل ، إذ ما المانع من عطف الاسم على الفعل ؟ .

ويجيب الشارح بأن " المراد من العطف الاشتراك في تأثير العامل ، وعوامل الأفعال لاتعمل في الأسماء ، كما أن الفعل قد يكون مبنياً ليس له عامل ، فكيف تعطف عليه ما يحتاج إلى عامل ؟ لذلك قبح أن تقول : قمت وزيد حتى تقول : قمتُ أنا وزيدٌ ، فتؤكده فيكون التأكيد منها على الاسم ، ويصير العطف كأنه على لفظ الاسم المؤكد ، وإن لم يكن في الحقيقة معطوفاً عليه ، إذ لو كان معطوفاً عليه لكان تأكيداً مثله ، وليس الأمر كذلك ، لأنَّ المراد إشراكه في عمل الفعل لا في التأكيد " (١) .

وفي مثل هذا التعليل نجد الشارح يصل علةً بعلةٍ ، ويبيّن واحدة على الأخرى ، ليبين لنا سبب الاستقباح وعدم قبول هذا الأسلوب ، على الرغم من ورود شواهد يحتج بها له ، إلا أنه لم يبلغ من الكثرة والشيوخ ما يكفل له الاستحسان ، ولأنَّ صورته الظاهرة التي توجي بعطف الاسم على الفعل تبعده عن أن يكون مقبولا بله حسناً ، ومما يتصل بهذا الضرب بسبب وإن كان تعليلاً للحسن لا للقبح ، استحسان الشارح لحذف الموصوف وإقامة الصفة (الجملة) مكانه في بيت النابغة :

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَيْشٍ
يُقَعِّعُ خَلْفَ رَجْلَيْهِ بِشْنٍ (٢)

(١) شرح المفصل ٣ : ٧٧ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٦١ ، ٣ : ٥٩ ، ٦٠ وانظر : ديوان النابغة : ١٢٦ ق ٢٣ ب ١٠ وكتاب سيويه ١ : ٣٧٥ والمقتضب ٢ : ١٣٨ ، والخزانة ٢ : ٣١٢ .

أي كأنك جمل يقع ، ويرى الشارح : " أن الذي حسن هذا الحذف للموصوف ههنا كونه خيراً ، والخبر يكون جملة وجاراً ومجروراً نحو قولك : إن زيدا أبوه قائم ، وإن زيدا من الكرام ، فأبوه قائم ، في موضع الخبر ، وكذلك الجار والمجرور " ونرى أن التعبير الدقيق ههنا يتجه إلى أن يكون سبب الاستحسان إنما هو الاختصار بالحذف ، لأن المحذوف " الموصوف " مفهوم من السياق ، ولالبس في حذفه ، كما أنه لافائدة من ذكره .

ومما استقبحوه في الأساليب ، إيلاء الفعل الماضي لـ (إذ) الدالة على الماضي ، فتعاقب الدالتان ، فالمضارع يحسن تقديمه وتأخيره في نحو : جئتكَ إذ يقومُ زيدٌ ، وإذ زيدٌ يقوم .

وأما الماضي فلا يستحسنون تأخيره " فلا يكادون يقولون : إذ زيدٌ قام " وذلك لأن " إذ " ظرف زمان ماض ، فإذا كان معك فعل ماض استحبوا إيلاءه إياه لتشاكل معنهما " (١) ولاشك في أن مثل هذا التعليل يعتمد على رصيد كبير من السماع والاستقراء ، فإذا كان قد صحَّ نحويًا فإنه يستقبح ذوقياً ، لأنه لم يجر على ماكثر وشاع في لسان العرب . وتعليل الحسن والقبح أمر يطول فيه الكلام ، لذلك سنجعل آخر كلامنا فيه مذكره الشارح من تعليل حسن الشين التي كالجيم ، وقبح الجيم التي جعلت كالشين ، يقول : " فما الفرق بين الشين التي كالجيم حتى جعلت في الحروف المستحسنة ، وبين الجيم التي كالشين حتى جعلت في الحروف المستهجنة ؟ .

(١) شرح المفصل ٤ : ٩٦ .

” قيل : إن الأول كره فيه الجمع بين الشين والذال لما بينهما من التباين .. وأما إذا كانت الجيم مقدمة كـ ” الأجدر ” و ” اجتمعوا ” فليس بين الجيم والذال من التنافي والتباعد ما بين الشين والذال ، ولذلك حسن الأول وضعف الثاني ”^(١) .

إن التعليل والتماس العلة لدى ابن يعيش يبدأ دائماً من بداية كل مبحث وينتهيان بانتهايه ، لذلك نجده ، يبدأ بتعليل التسمية والمصطلح في بداية كل بحث ، ويتابع نهجه هذا في كل جزئية من جزئيات بحثه ، فنجد مثلاً يعلل لم سميت حروف الجر بحروف الإضافة فيقول : ” لأنها تضيف معنى الفعل الذي هي صلتها إلى الاسم المجرور بها ، ومعنى إضافتها معنى الفعل إيصاله إلى الاسم ، فالإضافة معنى ، وحروف الجر لفظ ، وهي الأداة المحصلة له ”^(٢) . كما يعلل تسمية الظروف بالغايات بأن ” غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء ، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه ، لأنّ به يتم الكلام وهو نهايته ، فإذا قطعت عن الإضافة ، وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام ، فلذلك من المعنى قيل لها غايات ”^(٣) وبعد أن انتهى من تعليل تسميتها راح يعلل بناءها على الضم لدن قطعها عن الإضافة ، فهي من الأسماء الإضافية التي لا يتحقق معناها إلا بالإضافة ، فإذا قطعت عن الإضافة أي حذف ما أضيفت إليه مع إرادته صارت كأنها ”

(١) شرح المفصل ١٠ : ١٢٧ .

(٢) شرح المفصل ٢ : ١٢٧ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ٨٦ .

بعض الاسم ، وبعض الاسم مبني لا يستحق الإعراب^(١) وذلك لأن المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد ، ثم يتابع تعليل بنائها على الضم الذي هو غريب عنها ، أي إن الشارح يدخل الآن فيما سماه الزجاجي بالعلل الثلاث وهي الجدلية ، وهي علل ذهنية تحتاج إلى كدّ وقياس واستنباط ، ويحرص عليها حذاق النحاة من المتقنين لأنها تدلّ على طول باع ورسوخ قدم وحدة ذهن ، ولأنها تتيح للنحويّ أن يبدع شيئاً ما جديداً بعد أن انتهى سابقوه من تقعيد القواعد وصياغتها .

واهتم الشارح بتعليل بعض ما يرد من القراءات القرآنية في أثناء شرحه تعليلاً نحوياً ، فمن ذلك أنه عرض لقراءة عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي في قوله تعالى ﴿وَمَاعَمَلْتَ أَيْدِيهِمْ﴾^(٢) بغير هاء ، فذكر أن سائر القراء قرؤوها وماعملته ، فقال : " فمن أثبتّها فهو الأصل ، ومن حذفها فلطول الأمر بالصلة حذفت الهاء تخفيفاً ، ويكون التقدير : ليأكلوا من ثمره وماعملته أيديهم فـ " ما " في موضع خفض بالعطف على ثمره ، ويجوز أن تكون " ما " نافية ، ويكون المعنى : ليأكلوا من ثمره ولم تعمله أيديهم ، فيكون أبلغ من الامتنان^(٣) وكنا عرضنا في موضع سابق موافقه من القراءات وتعليلها فلاحاجة لتكرار ماسبق ، ويمكن أن

(١) شرح المفصل ٤ : ٨٦ .

(٢) سورة يس ٣٥/٣٦ قال ابن مجاهد : واختلفوا في إثبات الهاء وإسقاطها من قوله تعالى " وماعملته أيديهم " فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم : (وما عملته) بالهاء . وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي " وماعملت أيديهم " بغير هاء . كتاب السبعة ٥٤٠ .

(٣) شرح المفصل ٢ : ٣٩ ، ٤٠ .

ننظر أمثلة أخرى من هذا الضرب في شرحه على سبيل المثال^(١) .

وبرزت في تعليقاته النزعة الكلامية ، فهو يقف عند علة الفاعلية والمفعولية وأصالة التذكير ، وعلة بناء الفعل ، وعلة كون النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، والعلل في كل ما ذكرناه وغيره علل ذات طبيعة عقلية برهانية ، استمدت منها ما استمدته من تراث النحاة ، وصاغه وهذبه ونماه ، وقدمه إلينا مصطبغاً بصبغة كلامية .

فمن ذلك تعليله رفع الفاعل بعللة الإسناد على وجه التقريب ، وجعل ذلك على وجه التقريب لأن الإسناد معنى ، ولاخلاف في أن عامل الفاعل لفظي ، ثم ينتقل إلى العلل الثواني ثم الجدلية فيتساءل : ولم كان حق الفاعل أن يكون مرفوعاً ؟ ويستوعب في تعليله هذا كل ما ذكره النحويون قبله مع زيادة في التفصيل وضرب الأمثلة ، وقد ذكر لذلك ثلاث علل : أولها أن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول ، الذي لولا الإعراب لجاز أن يتوهم أنه فاعل .

وثانيها أن الفاعل إنما يختص بالرفع لقوته ، والمفعول بالنصب لضعفه . والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه ، وليس المفعول كذلك .

وثالثهما أن الفاعل أقل من المفعول ، إذ الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة^(٢) .

ولم يقتصر ابن يعيش على هذه العلل العقلية ، بل أتبعها بعللة صوتية مستفيدة من عبارة ابن جني في هذا السياق " فرفع الفاعل

(١) انظر شرح المفصل ٢ : ٣٤ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٥١ ، ١١٣ - ١٠ : ٨٢ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٧٥ وانظر الإيضاح في علل النحو ٦٩ والخصائص ١ : ٤٩ .

لقلته ، ونصب المفعول لكثرتة ، وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون ” (١) فاتخذ الشارح من هذه العبارة مدخلاً إلى علة لها أصل في كلام النحاة . وما أدري أصرح بها أحدهم قبله أم لا ؟ .

وتقوم هذه العلة على أن الفاعل أقوى من المفعول ، والمفعول أضعف ، والضمّة أقوى من الفتحة ، وذلك لأن الضمة من الواو ، والفتحة من الألف ، والواو أقوى من الألف لأنها أضيّق مخرجاً ، فناسبوا بأن أعطوا الأقوى الأقوى ، والأضعف الأضعف ” (٢) ونرى أنه ليس من الصعب نقض هذه العلة ، أو ممحاكة الشارح في حججه ، ولكننا نلتمس له العذر في التماس أمثالها ، لأنه أتى وقد ملأ النحاة قبله مئات الصحف بعللهم ، فلم يجد أمامه إلا هذه المداخل الضيقة ، فلجأ إلى اصطیاد العلل وماشرد منها بما خطر له ، متهدياً بقول ابن جني : ” فكلّ مَنْ فَرَّقَ له من علةٍ صحيحة وطريق نهجةٍ ، كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره ” (٣) .

ومما اتسع فيه الشارح العلل القياسية ، وهذه علل ترتقي لتصبح عله وجوب ، كما في مبحث المفعول له الذي يشترط فيه أن يكون مصدراً وفعلاً لفاعل الفعل المسوَّغ ، ومقارناً له في الوجود ، فإن الشارح اتجه إلى تعليل وجوب نصب هذا المفعول عندما تجتمع له هذه الشرائط المذكورة ، وذلك لأنه ” أشبه المصدر الذي يكون من لفظ الفعل نحو : ضربتُ ضربةً وضرباً ، فكما

(١) الحصائص ١ : ٤٩ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٧٥ .

(٣) الحصائص ١ : ١٩٠ .

نصبتَ ضربةً وضرباً بضربت ، من حيث أن الفعل كان متضمناً ضروب المصادر ودالاً عليها ، فكذلك نصبت المفعول له إذا اجتمع فيه الشرائط المذكورة نحو : ضربته تأديباً ، وصار في حكم أدبته تأديباً ، وجرى مجرى ما ينتصب به من المصادر ، إذ كان نوعاً من الأول وان لم يكن من لفظه نحو رجع القهقري وعدا الجَمْزَى^(١) ومن هذا الضرب أيضاً تعليله للاستثناء بـ " عدا وخلا " تعليلاً قياسياً بمقارنتهما بـ " ليس " فإنه استثنى بهما " وإن لم يكن لفظهما جَحْداً ، لما فيهما من معنى المجاوزة والخروج عن الشيء ، فجرى في هذا المكان مجرى " ليس " و " لا يكون " وصار لذلك منصوبهما هو المرفوع في التقدير كما كان كذلك في ليس ولا يكون^(٢) كما أنه علل مجيء الألف واللام فيما إضافته لفظية قياساً على دخولهما على النكرة غير المضافة ، تقول : مررت بزيد الحسن الوجه ، وهند الجائلة الوشاح ، وعلل ذلك بأنه " ساغ من قبل أن الإضافة لا تكسوها تعريفاً ، من حيث كان النية فيها الانفصال ، إذ التنوين مراد ، والمضاف إليه في نية المرفوع ، إذ كان فاعلاً في المعنى ، فلما كانت الإضافة لا تكسوها تعريفاً ولا تخصيصاً لم يمتنع دخول الألف واللام إذا احتيج إلى التعريف ، كما لا يمتنع دخولهما على النكرة غير المضافة " ^(٣) .

هذه العلل القياسية وما جرى مجراها تستقر في شرحية ، كأنها في كل موضع ضربة لازب، وكأن القاعدة لاتستقيم إلا بهذه

(١) شرح الفصل ٢ : ٥٤ .

(٢) شرح الفصل ٢ : ٧٨ .

(٣) شرح الفصل ٢ : ١٢٢ .

العلل، وإذا كنا أحياناً نضيق بها في مواضع كما ضاق بها ابن حزم ومن بعده ابن مضاء ، إلا أنها والحق يقال لم تكن إلا ثمرة تطور الفكر العربي ونضجه على مر العصور ، وإن هذا الاتجاه إلى التعليل والإغراق فيه لم يكن إلا نتيجة منطقية لما سبقه من مقدمات ، وقد كَوَّن تياراً جازفاً ، لذلك لم يلتفت أحدٌ من نخبة المشرق والمغرب معاً - حسبما نعلم - إلى ما رددته ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ) من أن علل النحاة ضعيفة وفاسدة " ولا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة ، وإنما الحق من ذلك أنَّ هذا سُمع من أهل اللغة الذين يُرجع إليهم في ضبطها ونقلها ، وما عدا هذا فهو مع أنه تحكم فاسد متناقض ، فهو أيضاً كذب ، لأنَّ قولهم : كان الأصل كذا ، فاستثقل فنقل إلى كذا ، شيء يعلم كلُّ ذي حسٍّ أنه كذب لم يكن قط ، ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت إلى ماسمع منها بعد ذلك " ^(١) . وكذلك لم يلتفتوا إلى ما رددته ابن مضاء القرطبي "ت ٥٩٢" مقتفياً أثر ابن حزم موسّعاً مابدأه ، لذلك لم نجد لدى ابن يعيش إشارة ما إلى هذا المذهب الذي ينكر القياس ويذهب إلى إبطاله ، وينكر العلل ويدّعي فساده ، بل إن ما رددته ابن حزم كان سبق إلى أذهان النحاة فذكروه وأبطلوه ، وقد وضع ذلك الفارسي وابن جني ، وبيّنا أنَّ النحويين لم يقولوا إن العرب كانت مدة على ذلك ثم استثقلوا فنقلوه إلى كذا ، وإنما عرفوا بحكمتهم ما يؤول إليه الأمر ، فكانوا كما قال الحكيم :

رأى الأمر يُفْضَى إلى آخر

(١) التقريب لحد المنطق ١٦٨ وانظر الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤ : ٥٤٠ ، ٥٤١ .

فصل آخر ————— رة أولاً^(١)

ونرى أن الاعتراض على علل النحو واستثقالها مع أنها نشاط ذهني لابد منه في التفكير اللغوي ، يرجع إلى سبب رئيس ، هو النظرة إلى النحو من وجهة نظر تعليمية فقط ، ولأظن أحداً في عصرنا أو في عصور غبرت طالب أن يُعلّم النحو بعلة على نحو مطلق ، بل إننا نجد قديماً وحديثاً كتباً تعلّم قواعد النحو فقط بمجردة من العلل ، أو مع بعض العلل التعليمية ، وكتباً أخرى للمختصين تقدم النحو بعلة ، وفيها يظهر النحاة براعتهم وقوة عارضتهم ، بل إننا نرى أن الأستاذ المرحوم عباس حسن الذي تعاطف مع ابن مضاء ودعوته ، فهاجم علل النحاة ، وعدّ العمل بها إضاعة للجهود والوقت في عبث لفظي^(٢) ، عاد فأتكأ على هذه العلل في كتابه ” النحو الوافي ” وجعلها في القسم الخاص بالمختصين . وهناك بعض علماء اللسان من المعاصرين من يأخذ بتعليلات النحاة ويتبناها لا طرادها وانسجامها وإظهارها حكمة العرب في لغتهم^(٣) ، وهذا يدل على مصداقية قول أبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس فيما نقله عنه السيوطي بأن اعتلالات النحويين صنفان :

” علة تطرد في كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم . وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم .

وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشدّ تداولاً ، وهي واسعة

(١) الخصائص ١ : ٢٠٩ - ٢ : ٣١ ، ١٧٠ ، والمختضب ١ : ١٨٨

(٢) اللغة والنحو ١٨٦ .

(٣) محاضرات في اللسانيات : الملحق ١٣ وما بعدها .

الشُّعْب ، إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً " (١)
وعدّد الدينوري الجليس هذه العلل التي استخرج أسماءها المتناثرة ،
حتى اتخذت لديه وضع المصطلح ، ويمكننا على ضوءها أن نتبع
أنواع هذه العلل فيما صنفه ابن يعيش ، وذلك على ضرب من
الإيجاز ، ولا سيما أن منها ما مررنا به لدى الاستعراض الشامل
للعلل عنده .

العلة الأولى علة السماع ، وذلك بأن يقتصر في ذكر علة
الحكم على السماع دون تسويغ عقلي ، وقد مرت بنا أمثلة من
ذلك في بحث السماع ، ويمكن أن نمثل هنا بقبوله لجمع الجمع على
أنه سماعي وليس بقياس ، وإنما يوقف عند ما جمعه من ذلك
ولا يتجاوز إلى غيره " ومن ذلك تعليله بحيء " ينعمن " - بكسر
العين ، بالسماع اكتفاء منه بقول سيبويه : سمعنا من العرب من
يقول : وهل ينعمن ، والفتح في هذا كله هو الأصل (٢) .

والعلة الثانية علة التشبيه وذلك كتعليله عمل " إن " وأخواتها
بمشابقتها للفعل من حيث اختصاصها بالأسماء وكونها على لفظ
الأفعال إذ كانت على أكثر من حرفين ، وأنها مبنية على الفتح
كالأفعال الماضية ، ويتصل بها المضمرة المنصوبة (٣) . ومن هذا
الضرب تعليله مشابهة الفعل المضارع للاسم من حيث وقوعه موقع
الأسماء وتأديته معانيها نحو قولك : زيد يضرب ، وزيد ضارب ،
ودخول لام التأكيد عليه ، وإبهامه وذلك لصلاحه لزمان حال

(١) الاقتراح : ١١٥ .

(٢) شرح الملوكي ٤٢ وشرح المفصل ٧ : ١٥٣ وكتاب سيبويه ٢ : ٢٢٧ .

(٣) شرح المفصل ١ : ١١٢ .

والاستقبال ، مما يجعله بحاجة إلى التخصيص ليخلص لواحد منهما ^(١) وكتعليله مشابهة الحال للمفعول والظرف ^(٢) ومشابهة " الآن " للحروف ^(٣) وشبه المضمرات للحروف ^(٤) .

والعلة الثالثة علة استغناء قال سيويه : " لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء " ^(٥) وقد تتبع النحاة هذا الأصل ، ونصوا عليه في مواضع كثيرة ^(٦) ونجد ابن يعيش يستخدم هذه العلة في مواضع من شرحه ، فمن ذلك تعليله بأن العلم الخاص لا يجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه وذلك لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر ^(٧) ، ومن ذلك استغنائهم بجمع السلامة في قولهم: رَجُلُ الشعر ورجُلون عن جمع التكسير وذلك لقوة الجمع السالم في الصفة ، واستغنوا بظلمات وسيات ولم يقولوا : ظبون ولاسيون ، كأنهم استغنوا عنه بالألف والتاء ^(٨) .

والعلة الرابعة علة استثقال ، وقد سبق ذكر أمثلة عنها ، وذلك كاستثقال الواو في يَعدُّ ويزن لوقوعها بين ضمة وكسرة ، ويجري ذلك في المتعدي واللازم ليحري الباب على منهاج واحد في التخفيف بحذف الواو ^(٩) .

(١) شرح المفصل ٦ : ٧ .

(٢) شرح المفصل ٥٥ : ٢ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ١٠٣ .

(٤) شرح المفصل ٣ : ٨٥ .

(٥) كتاب سيويه ١ : ٤٧٧ ، ٢ : ٢٤٩ .

(٦) انظر الخصائص ١ : ٢٦٦ والأشباه والنظائر ١ : ١١٣ .

(٧) شرح المفصل ١ : ٤٤ .

(٨) شرح المفصل ٥ : ٣٧ وانظر أيضا ٥ : ٤٨ ، ٦٦ - ٩ : ١٢٣ .

(٩) شرح الملوكي ٤٨ ، ٥٠ .

والعلة الخامسة علة فَرْق . وبهذه العلة علّل النحاة كثيراً من الأحكام ، واستعان بها ابن يعيش كثيراً ، وبها علل الفصل بين الفاعل والمفعول " لأن العلة الموجبة لإعراب الأسماء الفصل بين فاعلها ومفعولها " ^(١) وبها علل رفع الفاعل ونصب المفعول ^(٢) ، وفتح نون جمع التصحيح وكسر نون المثني ^(٣) ، وحذف ألف هاء السكت للفرق بين الاستخبار والإنخبار ^(٤) ، وكذلك فإن تاء التأنيث تدخل الاسم المؤنث للفرق بينه وبين المذكر ^(٥) ، وقد تحذف التاء للفرق بين الجمع والواحد كقلنسوة وقلنس ، وقمحدوة وقمحد ^(٦) . وكذلك علل الفصل في التسمية لدى سيبويه بين حركات البناء وحركات الإعراب للفرق بينهما ^(٧) .

والعلة السادسة علة تعويض ، وابن جني تحدث عن التعويض مطولاً في الخصائص ^(٨) ، وبه استعان الشارح في مواضع كثيرة من شرحه . فمن ذلك تعليقه دخول الميم على لفظ الجلالة في قولنا: " اللهم " بأنها عوض عن حرف النداء ، " ولذلك لا يجتمع " يا " مع الميم في " اللهم " إلا في شعر أنشد الكوفيون ولا يعرف قائله ، ويكون ضرورة ، وذلك قوله :

(١) شرح المفصل ٤ : ٧ .

(٢) شرح المفصل ١ : ١٠٢ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ١٤١ .

(٤) شرح المفصل ٩ : ٤٥ .

(٥) شرح المفصل ٥ : ٥٧ .

(٦) شرح المفصل ٥ : ٣٥ .

(٧) شرح المفصل ١ : ٧٢ .

(٨) الخصائص ٢ : ٢٨٥ وانظر الأشباه والنظائر ١ : ١٣٤ .

إني إذا ما حدث ألماً دعوت يا اللهم يا اللهما ^(١)

فجمع للضرورة بين " يا " و " الميم " ^(٢) ومن ذلك تعليله وزن المصادر على الفعللة في نحو دَخَرَجَ وسرهف ، دَخَرَجَةٌ وسرهفة . فإنه علل دخول التاء بأنه عوض عن الألف التي تزداد قبل الآخر في نحو الإعطاء والاكرام ^(٣) .

والعلة السابعة علة تأكيد ، وبها علل الشارح إذ خال نون التوكيد على فعل الأمر والنهي والاستفهام كقولك : اضربن زيدا ، ولا تخرجن ياعمرؤ ، وهل يقومون ، فإنه أثبتتها للتأكيد ^(٤) .

والعلة الثامنة علة نظير ، وهو أن يُحمل الشيء على نظيره ليثبت له حكمه لعلة جامعة ، وبها علل ابن يعيش تحريك أحد الساكنين إذا التقيا بالكسر بعلل منها أنه رأى " الجزم مختصاً بالأفعال ، فصار الجزم نظير الجر من حيث كان كل منهما مختصاً بصاحبه ، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة نظيره وهي الكسر ^(٥) .

والعلة التاسعة علة نقيض ، والعرب قد يحملون الشيء على نقيضه كما يحملونه على نظيره ، قال ابن إياز : " ربما جعلوا النقيض مشاكلاً للنقيض ، لأن كل واحد منهما ينافي الآخر ولأن

(١) سبق ذكره ص ٤٤٧ .

(٢) شرح المفصل ١٦ : ٢ ، ١٧ .

(٣) شرح المفصل ٤٩ : ٦ وانظر أيضا ٥١ : ٢ - ٩ ، ١٧ ، ١١٧ - ٣ : ٤٥ .

(٤) شرح المفصل ٩ : ٤٣ .

(٥) شرح المفصل ١٢٧/٩ .

الذهن يتنبه لهما معا بذكر أحدهما " (١) فمن هذا الضرب لدى ابن يعيش تعليله عمل (لا) النافية للجنس بشبهها بـ (إنّ) الناصبة للأسماء ، ووجه الشبه بينهما أنها داخلة على المبتدأ والخبر ، كما أنّ "إنّ" كذلك ، " وأنها نقيضة إنّ ، لأنّ " لا" للنفي و (إنّ) للإيجاب ، وحتى النقيض أن يخرج على حدّ نقيضه من الإعراب ، نحو ضربت زيدا ، ما ضربت زيدا ، والإعراب في هذين المثالين لا يختلف من حيث هو فعل وفاعل ومفعول ، مع أن الجملة الأولى إيجاب والثانية نفي . " فقد أعربته إعرابه من حيث كان نقيضه يشعر بمعنى الرفع له " (٢) .

ومن ذلك حمله " كم" على " ربّ " فـ " كم " الخبرية معناها الكثير ، و" رب" معناها التقليل ، " فضارعتها " كم" في الخبر ، فبنيت كبنائها ، والمراد بضرارعتها لها أن " رب" لتقليل الجنس ، و" كم" في الخبر لتكثيره ، وكل جنس فيه قليل وكثير ، فالكثير مركب من القليل ، والقليل بعض الكثير ، فهما شريكان لذلك " (٣) .

والعلة العاشرة علة حمل على المعنى ، وهذه العلة كثر التعليل بها ، وهي من بواكير العلل التي استخدمها النحاة ، واتسع القول فيها واستفاض ، فمن ذلك تأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، وتصوير معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على

(١) الأشباه والنظائر : ١ : ٤٢١ .

(٢) شرح المفصل ١ : ١٠٥ وانظر الأشباه والنظائر : ١ : ٤٢١ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ١٢٥ ، ١٢٦ وانظر الأشباه والنظائر : ١ : ٤٢٢ .

لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً عليه^(١). وكنا ذكرنا أمثلة من هذا الضرب في مبحث القياس ، ويمكن أن تمثل لهذه العلة في هذا الموضع بمثال آخر ، فمن ذلك ما ذكره في مبحث الجوازم بصدد حديثه وتعليقه لجزم جواب الأمر قال : " لأن العلة في جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ، وإذا كان من جهة المعنى لزم في كل ما كان معناه معنى الأمر ، فمن ذلك قولهم : اتقى الله امرؤ وفعل خيراً يُثَبُّ عليه ، لأنَّ المعنى ليتق الله وليفعل خيراً " ^(٢)

والعلة الحادية عشرة وهي علة المشاكلة ، وذلك كما مالتهم في الآية ﴿والشمس وضحاها﴾ ^(٣) والقياس يأبى الإمالة ، لأن الضحا من الواو وليس فيه كسرة " وإنما أمالوه حين قرن بـ " جلاها " و " يغشاها " وكلاهما مما يمال ، لأن الألف فيهما من الياء لقولك : جلته ، وكذلك ألف " يغشى " لقولك في التثنية : يغشيان ، فأرادوا المشاكلة ، والمشاكلة بين الألفاظ من مطلوبهم ، ألا ترى أنهم قالوا : أخذ ما قدم وما حدث ، فضموا فيها ، ولو

(١) انظر الخصائص ٢ : ٤١١ والأشباه والنظائر ١ : ٤٠٦ .

(٢) شرح المفصل ٧ : ٤٩ وانظر ١ : ٣٧ ، ١٢٠ - ٢ : ٩٤ ، ٩٥ ، ٥ : ١٦ - ٧ : ٤٩ .

(٣) الشمس : ١/٩١ وقراءة الإمالة لحمزة والكسائي وأبو عمرو وخلف وورش وجاء في الحاشية (١) ص ١٥٧ من معجم القراءات ج ٨ نقلاً عن تحرير التيسير ١٩٧ : وأمال حمزة والكسائي وخلف وأبو عمرو وآخرون هذه السور كلها إلا قوله تلاها وطحاها . لأن حمزة وخلفاً فتحاهما . وأبو عمرو : وجمع ذلك بين بين . والباقون بإخلاص الفتح وانظر كتاب السبعة ٦٨٨ والتيسير ٢٢٣ والنشر ٢ : ٤٦ والإتحاف ٥٤٢ والحجة لابن خالوية ٣٧٢ وتفسير الرازي ٣١ : ١٨٩ ومعجم القراءات ٨ : ١٥٧ .

انفرد لم يقولوا إلا : حَدَّثَ - مفتوحاً - ومنه الحديث : ارجعني مآزوراتٍ غير مآجورات ^(١) ، والأصل مَوَزورات . فقلبوا الواو ألفاً مع سكونها لتشاكل مآجورات . ولو انفرد لم يقلب ، وكذلك الضحى إذا انفرد لم يُمَل ، وإنما أميل لازدواج الكلام حين اجتماع مع مايمال " ^(٢) .

والعلة الثانية عشرة علة المعادلة ومثال ذلك ماجاء في مبحث العدد ، فإن عدد المؤنث من ثلاثة إلى عشرة بغير هاء نحو : ثلاث نسوة وأربع جوار وعشر ليال ، وعدد المذكر بالهاء نحو خمسة أبيات وسبعة ودراهم وعشرة دنائير ، وعلل الشارح ذلك بأنه لما " أريد الفرق بين المذكر والمؤنث ، وكان المذكر أخف من المؤنث أسقطوا الهاء من المؤنث ليعتدلاً " ^(٣) .

ومن المعروف أن مالا يحتاج إلى علامة أخف من المحتاج إليها، لذلك كان المذكر أخف من المؤنث ، فإذا أثبتنا تاء التأنيث في العدد مع المعدود المؤنث اجتمع فيه ثقلان ، لذلك تخففوا من أحدهما بإعطاء علامة التأنيث للعدد مع المعدود المذكر فحصل التعادل ^(٤) .

والعلة الثالثة عشرة علة المجاورة ، وتقوم هذه العلة على تأثير

(١) سبق تخريجُه ص : ٤١٧ .

(٢) شرح الفصل ٩ : ٦٤ .

(٣) شرح الفصل ٦ : ١٩ .

(٤) وانظر أمثلة أخرى في شرح الفصل في باب النسب ٥ : ١٤٦ والتصغير ٥ : ١١٥ وانظر الأشباه والنظائر ١ : ٢٣١ .

الكلمة بما يجاورها ، فجعل النحاة من هذه المجاورة علةً لهذا التأثير قال : " ومما يدل على رعايتهم جانب القرب وحرمة المجاورة أنهم قالوا : جُحِرُ ضُبْ خَرِبٍ ، وماءُ شَنِّ بَارِدٍ ، فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليّهِ ، ألا ترى أن الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة ، وإنما هما من صفات الجُحُر والماء . ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم : خَشِنَتْ ^(١) ب صدره وصدر زيد ، فأجازوا في المعطوف وجهين ، أجودهما الخفض ، فاختير الخفض هنا حملاً على الباء وإن كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة " .

وقد جرت علة المجاورة في كتب النحاة مجرى العلل المقبولة والمعول عليها ، مع أن سيبويه أشار عند ذكر قولهم " هذا جحر ضبٍ خرب " أنه جرى نعتاً على غير الوجه ، وأن الوجه هو الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس ^(٢) ، ويبدو أن تواتر أمثلة هذه المجاورة بوأها هذا الموضع في كتب النحاة .
والعلة الرابعة عشرة علة الوجوب ، وهي " ما يجب وجود المعلول عندها ويتوقف عليها وجود الشيء " ^(٣) ونجد أمثال هذه العلة في تعليلهم وجوب رفع الفاعل ونصب المفعول ^(٤) ووجوب نصب المفعول له عند اجتماع الشرائط الثلاث ^(٥) ووجوب رفع المبتدأ ^(٦) .

(١) نقول : خَشِنَتْ صدره تخشينا : أوغرت . عن اللسان : خشن . شرح المفصل ١ : ٧٩ .

(٢) كتاب سيبويه ١ : ٢١٧ والخصائص ٣ : ٢١٨ والأشباه والنظائر ١ : ٣٢٢ .

(٣) التعريفات ١٠٤ .

(٤) شرح المفصل ١ : ٧٤ ، ٧٥ .

(٥) شرح المفصل ٢ : ٥٤ .

(٦) شرح المفصل ١ : ٨٥ .

والعلة الخامسة عشرة علة الجواز ، وهي خلاف السابقة ،
بمعنى أنها ليست موجبة ، وقد مثل لها الشارح بعلل الإمالة وهي
ست ، فبعد أن عددها قال " فهذه أسباب الإمالة ، وهي من
الأسباب المحوِّزة لا الموجبة ، ألا ترى أنه ليس في العربية سبب
يوجب الإمالة لابد منها ، بل كل ممال لعلة لك ألا تميله مع
وجودها فيه ، ونحو ذلك مما هو علة للجواز الواو إذا انضمت ضما
لازماً نحو: وقتت وأقتت ، ووجوه وأجوه ، فانضمام الواو أمر يجوز
الهمزة ولا يوجبها " (١) .

والعلة السادسة عشرة علة التغليب ، والتغليب أسلوب شائع
في العربية ، وشواهد كثيرة في الكتاب العزيز وكلام العرب (٢) .
وبه علل الشارح جمع " الأحاوص " في بيت الأعشى :

أتاني وعيد الحوص من آل جعفر

فيا عبد عمرو لو نهيت الأحاوصاً (٣)

فقد قال الأحاوص تغليباً لجانب العلمية (٤) . وبالتغليب علل
قولهم " العُمران والقمران " لدلالة الأول علي أبي بكر وعمر ،
والثاني علي الشمس والقمر بلا التباس ، ولاتضاح الأمر فيهما
وعدم الإشكال (٥)

(١) شرح المفصل ٩ : ٥٥ وفارن بالخصائص ١ : ١٦٤ .

(٢) انظر الأشباه والنظائر ١ : ٢٨٨ ومجالس العلماء ٣٧ والكلبيات ٢ : ٤٨ ومغني اللبيب ٢ : ٧٦٤ .

(٣) شرح المفصل ١ : ٢٩ ، ٣٠ ، ٥ : ٦٢ ، ٦٣ والبيت في ديوانه ١٤٩ ق ١٩ ب ٥ والخزانة ١ : ٨٨ .

(٤) شرح المفصل ٥ : ٦٤ .

(٥) شرح المفصل ٤ : ١٣٨ .

والعلة السابعة عشرة علة الاختصار ^(١) ، وهي علة استعان بها النحاة كثيراً لتسوية بعض الأحكام ، وقبول بعض التراكيب ، وتعليل وضع أحد أنواع الكلم . فالشارح مثلاً يعلل وضع المضمرات بأنها " وضعت نائبة عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضرب من الإيجاز والاختصار ، كما جيء بحروف المعاني نائبة عن غيرها من الأفعال . فـ " ما " نائبة عن أنفي ، والهمزة نائبة عن أستفهم " ^(٢) بل إنهم مبالغون في الإيجاز والاختصار جعلوا بعض الحروف المتصلة في النية كالضمير ، وذلك " كحروف المضارعة التي تدل على المضمرين ، كما في قولك : أفعل وتفعل : أي أنا وأنت " ^(٣) . والأعلام عنده " إنما أتى بها للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات - ألا ترى أنه لولا العلمُ لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب ، فأغنى العلم عن ذلك أجمع ^(٤) كما أنه علل تفريق سيبويه بين ألقاب حركات البناء وألقاب حركات الإعراب بأن في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار " لأن ذلك أغنى عن القول : ضمة حدثت بعامل ، أو فتحة حدثت بعامل ^(٥) ، وكذلك علل استخدامهم لصيغة التثنية بأنها " أوجز عندهم من أن يذكروا الاسمين ويعطفوا أحدهما على الآخر " ^(٦) .

(١) انظر الأشباه والنظائر ١ : ٦٦ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٩٢ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ١٣٨ .

(٤) شرح المفصل ١ : ٢٧ .

(٥) شرح المفصل ١ : ٧٢ .

(٦) شرح المفصل ٤ : ١٣٧ .

والعلة الثامنة عشرة علة التخفيف ، وهذه العلة من أكثر العلل انتشاراً في كتب النحاة ، وقد وضَّح معناها أبو البقاء العُكْبَرِي بقوله : "الخفيف من الكلمات ما قلَّت مدلولاته ولوازمه، والثقيل ما كثر ذلك فيه" وعلل خفة الاسم بدلالته على مسمى واحد لا يلزمه غيره ، وثقل الفعل بكثرة مدلولاته ولوازمه ، فمدلولاته : الحَدَث والزمان . ولوازمه : الفاعل والمفعول والتصرف^(١) .

ونجد أمثلة ذلك عند ابن يعيش لدى حديثه عن الأصول والفروع ، فالنكرة أصل ، "ولا تتحول إلى معرفة إلا بعد لوازم تلحقها من تعريف بآل أو الإضافة أو الإشارة .. فالنكرة سابقة والمعرفة لاحقة ، وما خلا من اللوازم هو الأصل لخفته منها"^(٢) ويمكن أن نلحق بعلة التخفيف هذه جميع العلل الصوتية التي تحدثنا عنها وذكرنا أمثلة منها^(٣)

والعلة التاسعة عشرة علة الأصل ، وبها علل النحاة استعمال ما استعمل على أصله خلافاً لاستعمال أهل اللغة له ، فالممنوع من الصرف لا يجوز صرفه في سَعَةِ الكلام ، فلما صرفه الشعراء في ضرورة الشعر ، أجاز النحاة صرفه لهذه الضرورة ، ورأوا "أن ضرورة الشعر تبيح كثيراً مما يحظره النثر واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة ، فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين ، وهو من

(١) انظر الأشباه ١ : ٣٣٩ .

(٢) شرح المفصل ٥ : ٨٥ .

(٣) وانظر شرح المفصل ١٠ : ١٢١ .

أحسن الضرورات ، لأنه ردّ إلى الأصل" ^(١) وقد وجد النحاة أشياء شذت عن القياس كقولهم : استحوذ واستنوق واستصوب ، فهي على تغدها شاذة في القياس ، وقليلة بالنسبة إلى ما يعلّ ، وجاءت تنبيهاً على أصل الباب" ^(٢) وكذلك علل بهذه العلة قراءة أبي السّمّال في قوله تعالى ﴿الْمَثُوبَةُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ ^(٣) والقياس : مثابة ، قال : "كأنهم أخرجوا بعض المعتل على أصله تنبيهاً عليه ومحافضة على الأصول المغيرة" ^(٤) وهذه العلل هي علل ابن جني نفسها ، تبنّاها ابن يعيش ، ولم يقبل ما قدمه أبو العباس المبرد من تعليلات أخر في الموضع نفسه ، وبهذه العلة علل مجيء المضارع من أكرم على أصله يؤكرم بدلاً من يكرم ^(٥) .

والعلة العشرون علة الأوّلى ، وذلك كتعليله بأنّ المبتدأ أولى بالتقديم من الخبر ، لأن حقّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ ، وأن يكون الخبر النكرة ^(٦) ، وكتعليله كون الفاعل أولى بالتقديم من المفعول ^(٧) .

العلة الحادية والعشرون هي علة دلالة الحال أو ما يقتضيه السياق ، وبها علل حذف المبتدأ وحذف الفاعل وغيرهما في

(١) شرح المفصل ١ : ٦٧ .

(٢) شرح المفصل ١٠ : ٧٦ ، ٧٧ .

(٣) البقرة : ١٠٣/٢ وانظر مختصر في شواذ القرآن : ٨ والمختص : ١ : ١٠٣ .

(٤) شرح المفصل ١٠ : ٨٦ .

(٥) شرح الملوكي ٣٣٩ .

(٦) شرح المفصل ١ : ٨٥ .

(٧) شرح المفصل ١ : ٧٤ .

مواضع ، كما في مبحث التحذير مثلاً^(١) وكقولهم : القِرطاسُ
والله ، أي أصبت القِرطاس ، على طريق التفاؤل والحُدس لصحة
التسديد "فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ودلالة الحال عليه"^(٢)
كما حذفوا المبتدأ في قولهم : المسكُ والله ، وقول المستهلّ : الهلالُ
والله ، أي هو المسك وهذا الهلالُ ، وذلك لوجود قرينة حالية تغني
عن النطق به فحذف^(٣) .

العلة الثانية والعشرون علة الإشعار ، وتبدو هذه العلة في مثل
قولنا : رمَوْا وغَزَوْا ، والأصل رميوا وغزّوا "فتحركت الياء والواو
وانفتح ما قبلهما فقلبا ألفين ، ثم وقعت الواو التي هي ضمير الفاعل
بعدها ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحة قبلها
تدل على الألف المحذوفة" فهذه الفتحة هي علة إشعار بالألف
المحذوفة^(٤) .

العلة الثالثة والعشرون علة التضادّ ، وتتمثل في وجوب إعمال
أفعال القلوب إذا أكدت ، لأن في إلغائها تضاداً للتأكيد بها ، فإذا
تقدمت لم يكن بدّ من إعمالها ، لأن المقتضى لإعمالها قائم ، لم
يوجد ما يوهي الفعل ويسوّغ إبطاله ، وكذلك إن بدأت بالمصدر
كان الإلغاء قبيحاً ممتنعاً في قولك : ظني زيد ذاهب اليوم^(٥)
وكذلك حذف المضاف إنما هو ضدّ الغرض الذي قصد إليه من

(١) شرح الفصل ٢ : ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) شرح الفصل ٢ : ٢٩ .

(٣) شرح الفصل ١ : ٩٤ .

(٤) شرح الفصل ٧ : ٦ .

(٥) شرح الفصل ٧ : ٨٥ ، ٨٦ .

ذكره وهو التعريف أو التخصيص ففي حذفه نقض للغرض الذي يذكر من أجله^(١)، وكذلك حذف الموصوف والصفة^(٢).

العلة الرابعة والعشرون علة التحليل ، وذلك كاستدلال البصريين ومعهم الكسائي من الكوفيين على فعلية "نعم وبئس" بنفي اسميتها بدليل أنك بضمير فيهما كما في قولك : "نعم رجلاً زيد" وربما برز ذلك الضمير واتصل بالفعل كما يتصل بسائر الأفعال كقولك "نعماً رجلين" و "نعموا رجالاً" كما حكى ذلك الكسائي عن العرب ، كما تلحقهما تاء التأنيث نحو : نعمت المرأة هند ، وهنا كسر الشارح ناقضاً علل الكوفيين الذين ذهبوا إلى اسميتهما ، وعلل عدم تصرف نعم وبئس "بأنهما نقلاً عن الخبر إلى نفس المدح والذم ، والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف ، فلما أفادت فائدة الحروف خرجت عن بابها ومنعت التصرف كـ "ليس وعسى"^(٣).

ونجد هذه العلة في كلامه على كيف ، فإنه استدل على اسميتها بنفي فعليتها ، وعلل عدم كونها فعلاً لأنها تفيد مع الفعل نحو : كيف أصبحت ، والفعل لا يفيد مع الفعل ولا يكون منهما كلام. ولم تدخل عليها حروف الجر لأنها سؤال عن الأحوال، والأحوال لا تدخل عليها حروف الجر ، ولا على ما ناب عنها^(٤).

(١) شرح المفصل ٧ : ١٢٧ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٥٩ .

(٣) شرح المفصل ٧ : ١٢٧ .

(٤) شرح المفصل ٤ : ١٠٩ ، ١١٠ .

هذه هي جملة أنواع العلل النحوية التي ذكرها النحاة ، أتينا على نماذج منها وضروب مما تنأثر في شرحي ابن يعيش ، وكان عليها معول الشارح . أما مسالك هذه العلل فإن الشارح استوعبها جميعاً ، بدءاً من علة الإجماع وانتهاء بالسير والتقسيم والاخلال - أي المناسبة - مروراً بالنص على العلة والإيماء إليها ^(١) .

ومسالك الإجماع تذكرها كتب النحاة دون أن تنص عليها غالباً لأنه لا خلاف فيها ، كإجماعهم على أن الأسماء المقصورة تعرب بحركات مقدرة ^(٢) ، وكاستحالة التقاء الساكنين في درج الكلام ^(٣) . وقد ينص العربي على العلة كما ذكر عن أبي عمرو ابن العلاء أنه سمع رجلاً يقول : فلان لغوب ، جاءته كتابي فاحتقرها . فقلت : أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم أليس بصحيفة ^(٤) ؟ .

كما ذكر الإيماء إلى العلة في الحديث الذي ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم عندما قال لقوم أتوه من العرب : من أنتم ؟ فقالوا : نحن بنو غَيَّان . فقال : أنتم بنو رَشْدَان ^(٥) .

أما السير والتقسيم فهو من أكثر المسالك التي طرقها الشارح

(١) انظر الاقتراح ١٣٧ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٥٢ .

(٣) شرح المفصل ٩ : ١٢١ .

(٤) الخصائص ١ : ٢٤٩ والاقتراح ١٣٧ .

(٥) الخصائص ١ : ٢٥٠ والمختص ١ : ٨٨ والاقتراح ١٣٨ وفي الاشتقاق ٥٢١ أن بني جرم وفدوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أنتم بنو رَشْد ، فهم إلى اليوم يسمون بني رَشْد . وانظر الإصابة ترجمة بسيسة بن عمرو ١ : ١٤٧ برقم ٦٤٠ وسنن أبي داود باب تفسير الأسماء من كتاب الأدب ٥ : ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

إلى العلل ، كتعليله فعلية نعم وبئس واسمية كيف ، ورفع الفاعل والمبتدأ . وهو يبدأ عادة بالتساؤل ويجيب ، ويتبع ذلك بقوله : فإن قيل . كما أشرنا إلى ذلك عندما تحدثنا عن ظواهر الجدل النحوي .

ثالثاً - العامل :

تعدّ فكرة العامل من الأصول الأساسية التي قام عليها النحو العربي ، وإنه ليصعب علينا اليوم أن نتصور النحو مجرداً عن فكرة العامل ، على الرغم من كل ما كتب وقيل فيها ، سواء أكان هجوماً عليها أو دعوة لإلغائها أو نقداً لها .

ظهرت فكرة العامل مبكرة ، وتجلت واضحة في تاريخ النحو قبل الخليل بن أحمد ، في أخبار عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ومن تلاه . وإن خير عبد الله هذا مع الفرزدق له دلالة البليغة على تمكن فكرة العامل في أذهان النحاة وفحوى الخبر أنّ ابن أبي إسحاق سمع قول الفرزدق :

وعضّ زمان يابن مروان لم يدع

من المال إلا مُسححتاً أو مُجَلَّفٌ^(١)

(١) ديوانه ٢ : ٢٤ وطبقات فحول الشعراء ١ : ٢١ وفيه : أو مجرف ، والجمل ٢١٣ والخصائص ١ : ١٩٩ والخزانة ١ : ٢٣٧ ، ٢ : ٣٤٧ والإنصاف ١ : ١٨٨ المسألة ٢٣ والاشتقاق ٥٠٩ . وشرح المفضليات لابن الأنباري ٣٩٥ واللسان : جلف والموشح : ١٦١ ، ١٦٠ وانظر قصة مشابهة في مجالس ثعلب ٤٠ ، ٤١ والمسحت : المستأصل . والجلف . الذي قد بقيت منه بقية .

فقال للفرزدق : بم رفعتَ أو مجلف ؟ فقال : بما يسوءك
وينوءك علينا أن نقول ، وعليكم أن تتأولوا ^(١) .

إنَّ صيغة التساؤل : بم رفعت ؟ تدل على تنبّه ابن أبي
إسحاق إلى فكرة العامل ، وإنْ كانت - على تمكّنها في نفسه -
لاتزال غائمةً على نحو ما ، وغير مضبوطة في مصطلح يعبر عنها .
كما كان شأنها لدى أبي عمرو بن العلاء ، فإننا نجد أخباراً تتصل
به ، وتدّل على رسوخ فكرة العامل في تفكيره وإن لم يصرح
بمصطلحها ، فمن ذلك هذا الخبر الذي نقله أبو عبيدة معمر بن
المثنى عن أبي عمرو في قول كعب :

تسعى الوشاةُ جَنَائِيَهَا وقيل هُمُ

إنَّكَ يا ابن أبي سُلمى لمقتول ^(٢)
قال : "سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : معناها : ويقولون ،
كذا كل شيء من هذا المنسوب كان في موضع "فعل" أو "يفعل"
كقولك : "صبراً ، ومهلاً ، وحلاً أي : اصبرْ وامهل وتحلل" ^(٣) .

فأبو عمرو ههنا يقدر العامل الذي عمل النصب ، لأنَّ
النصبَ إنما كان بفعلٍ تركت العربُ إظهاره في مثل هذا الموضع .

ونقع على مثل هذا التوجه إلى العامل أيضاً عند عيسى بن
عمر ، معاصر أبي عمرو بن أبي إسحاق ، وكان عيسى فيما أخبر
عنه ابن سلام ينزع إلى النصب إذا اختلفت العرب ، وكان يقرأ :

(١) انظر الموشح : ٦٠ ، ٦١ .

(٢) ديوان كعب : ١٩ وفيه : يسعى الوشاةُ بجَنَائِيَهَا . وما أنشده أبو عبيدة رواية أخرى ومعنى
قوله : جنائيه أي حوايلها .

(٣) مجاز القرآن ١ : ١٢٣ .

﴿هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرَ لكم﴾^(١) ومثل هذا النصب في هذه القراءة لا يمكن قبوله وتفسيره إلا بما ذهب إليه فيما بعد ابن جني ، إذ جعل (هَنّ) خبراً لـ "بناتي" وجعل "أطهرَ" حالاً من "هَنّ" أو من "بناتي" على أن يكون العامل في الحال معنى الإشارة كقولك : هذا زيد هو قائماً أو جالساً ، فعلى هذا مجازه . وهذا كقراءته أيضاً ﴿حمالة الخطب﴾^(٢) بالنصب ويعمل ذلك بأنه ذم لها ، هذا مانعير عنه بأنه المنصوب على الذم بتقدير عامل (فعل) تقديره : أذم^(٣) . وهذا أيضاً كتقديره النصب على المدح في قول الشاعر :

لَقَدْ حَمَلَتْ قَيْسُ بْنُ عَيْلَانَ حَرْبَنَا
على مستقيلٍ للنوائبِ والحروبِ
أخاها إذا كانت غضاباً سَمَالِهَا
على كلِّ حالٍ من ذلولٍ ومن صَغْبٍ
قال سيبويه : " فجعله ثناءً وتَعْظيماً ونصبه على الفعل ،

(١) سورة هود : ٧٨ وانظر طبقات فحول الشعراء ١ : ٢٠ وهذه قراءة سعيد بن جبير ، والحسن (بخلاف) ، ومحمد بن مروان ، وعيسى الثقفي وابن أبي إسحاق . انظر كتاب سيبويه ١ : ٣٩٧ والمختضب ١ : ٣٢٥ ، ٣٢٦ وطبقات الزبيدي ٤١ .

(٢) المسد : ٤ وانظر المختصر في شواذ ابن خالويه ١٨٢ والقراءة المنسوبة إلى ابن أبي إسحاق فيه : ومريته حمالة الخطب . وانظر مجاز القرآن ٢ : ٣١٥ ، وفي النشر ٢ : ٣٨٧ ، والتيسير ٢٢٥ والإتحاف ٥٤١ : وامراته حمالة النصب قراءة عاصم وحده وقرأ باقي العشرة بالرفع . وانظر سيبويه ١ : ٢٥٢ ، ٢٨٨ .

(٣) مجاز القرآن ٢ : ٣١٥ .

(٤) انظر ديوان ذي الرمة (ملحق الديوان) ٣ : ١٨٤٧ وقال محققة : " في كتاب سيبويه ١ : ٢١٣ وقبله فيه : وزعم عيسى أن ذا الرمة ينشد هذا البيت نصباً : وهذه العبارة ترجح أن البيت ليسا لذي الرمة ، وإنما أنشدهما أمام عيسى بن عمر .

ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهاره " (١) فنحن إذن أمام أخبار كثيرة ، عميقة الدلالة على أن هؤلاء النحاة قبل الخليل و سيبويه ، كانوا في استنباطهم قوانين الكلام ، يهتمون بتحليل التركيب وبالقرائن اللفظية ، ليربطوا بينها وبين الحركة الإعرابية معتمدين على فكرة العامل بالتضمنين لا بالتصريح ، ثم نجد هذا الأصل مأخوذاً به مصرحاً بمصطلحه لدى الخليل و سيبويه ومن تلاهم ، فتكون فكرة العامل قد مرت بأطوارها جميعاً وتكونت حتى تجلّت بما هي عليه من وضوح ورسوخ ، وتم أرساؤها على نحو عملي ونظري في كتاب سيبويه .

وفكرة العامل تطالعنا واضحة جلية في مطلع الكتاب ، فقد ذكر سيبويه مجاري أواخر الكلم من العربية فقال : " وهي تجري على ثمانية مجار ، على النصب والجرح والرفع والجزم ، والفتح والكسر والضم والوقف ، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب والفتح في اللفظ ضربٌ واحد ، والجرح والكسر ضربٌ واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف . وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لافترق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحروف ، وذلك حرف الإعراب " (٢) ويتكرر لفظ العامل باشتقاقاته المختلفة في كتاب سيبويه على نحو واسع ، ويفهم من تتبع مواضع

(١) الكتاب ١ : ٢٥٠ .

(٢) الكتاب ١ : ٣ .

منه أن سيبويه يرى أن العمل الإعرابي إنما يتم نتيجة للاقتزان بين عامل ومعمول ، وليست العلاقة بينهما علاقة آلية مجردة ، وإنما هي علاقة يقتضيها منطق العقل ، وتمليها طبيعة الحس ، وتفرضها طبيعة تركيب اللغة . فمن ذلك أننا نجد أن العمل أصل في الأفعال ، ولا بد للفعل من فاعل ، فالفعل يرفع فاعله ولا خلاف في ذلك ، ولكن إذا حدث الفعل وظهر أثره واختفى فاعله ، فهل سيبويه الفعل بلا فاعل ؟ لاشك في أن هذا مرفوض ، ولذا نجد سيبويه يذهب إلى رفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، وذلك " لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل " (١) وعلاقة الاقتزان هذه بين العامل ومعموله تخضع في طريقة تركيبها من الوجهة النفسية والعقلية إلى مرامي المتكلم وغاياته من كلامه ، فإذا كنا نعدّ المفعول به أدنى مرتبة من الفاعل ، وأن الفاعل من حقه أن يتقدم على المفعول به فإننا لن نبذل جهداً كبيراً لنقع على عشرات التراكيب الفصيحة العالية في فصاحتها والتي تقدم فيها المفعول على الفاعل ، لأنّ العرب كانوا كما قال سيبويه " يقدّمون الذي بيانه لهم أهم ، وهم بيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم " (٢) فتغير علاقات الاقتزان بين معمولين وعاملهما من حيث التقديم والتأخير ليست من تأثير العامل وهو الفعل ، وإنما يتم هذا التغير بناء على أغراض معنوية أيضاً إلى جانب علاقات الاقتزان اللفظية . فقد تدفعنا تلك الأغراض المعنوية إلى إلغاء عمل العامل الظاهر وتقدير عامل آخر مناسب للمعنى الذي يتجه إليه مقصود المتكلم ، لأن مدار النحو أولاً وآخره على المعاني .

(١) الكتاب ١ : ١٤ .

إن هذه النظرية تعدّ من أهم ما اعتمده الخليل ^(١) وسيبويه ،
لأنها غدت الأساس الذي بُنيَ عليه النحو العربي ، وجرى وفقها
تقسيم بحوثه .

و سيبويه ميز بين نوعين من العوامل ، فهناك العامل اللفظي ،
وذلك كالمبتدأ الذي يعمل الرفع في الخير ، والفعل الذي يرفع
الفاعل وينصب المفعول ، وأدوات الجزم وعملها الجزم ، والحروف
المشبهة التي تعمل النصب والرفع ^(٢) ، وهناك العامل المعنوي ، وهو
عامل غير مصرح به ، وسيغدو - فيما بعد - موضع خلاف بين
النحاة ، وذلك كالاتداء الذي يرتفع به المبتدأ ^(٣) ، والعامل اللفظي
عند الخليل و سيبويه يعمل محذوفاً كما يعمل ظاهراً ، قال سيبويه :
وسألت الخليل عن قوله :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

يَسْدِلْ عَلَيَّ مُحْصَلَةً تُبَيِّنُ ^(٤)

فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلاً
خيراً من ذلك ، كأنه قال : ألا ترونني رجلاً جزاه الله خيراً ^(٥) .

(٢) كتاب سيبويه ١ : ١٥ .

(١) انظر كلام الخليل على عمل حروف الجزاء في كتاب سيبويه ١ : ٤٣٥ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٠ .

(٣) الكتاب ١ : ٢٧٨ .

(٤) البيت لعمر بن قعاس وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٥٩ وانظر النوادر لأبي زيد ٥٦ .

والخزانة ١ : ٤٥٩ - ٢ : ١١٢ ، ١٥٦ - ٤ : ٤٧٧ . ومغنى اللبيب برقم ١١٢ ،

٤٥٨ ، ١٠٢٥ والمحصلة هي التي التي تحصل الذهب فتميزه من تراب المعدن . وأراد تبين

عنده للزنا عن شرح أبيات المغني ٢ : ٩٥ - ٣٤ : ٥٥ و ٢٦٥ : ٧ وقصائد نادرة من كتاب

منتهى الطلب للدكتور الضامن ص ٤٣ .

(٥) الكتاب ١ : ٣٥٩ .

وهذا العامل قد يحذف على الوجوب كما في أساليب الاختصاص والتحذير والتعظيم والمدح والذم. وأورد سيبويه شواهد كثيرة على ذلك من الكتاب العزيز ، ومن شعر العرب وأقوالهم ^(١) .

والمهم في الأمر - كما قدمنا - أن نظرية العامل أرسيت واستقرت على يد الخليل و سيبويه ، وغدت أصلاً من الأصول التي قام عليها النحو العربي ، وقد أفردت العوامل بالتصنيف والشرح والتعليق واستمر هذا إلى أزمنة متأخرة ^(٢) .

وهذه العوامل التي أقرها النحاة وأصلوها في بحثهم الكلام وتوجيههم له ، لم تكن كلها موضع وفاق وتسليم ، فإن بعض هذه العوامل اختلف النحويون في شأنها ، بل إن الخلاف في العامل تصدر بعض المسائل الخلافية ، فقد اختلفوا في رافع المبتدأ والخبر ، وفي العامل في الاسم المرفوع بعد لولا ، وفي عامل النصب في المفعول وفي غيرها ^(٣) .

ومن الملاحظ أن الخلاف في العامل لا يغير شيئاً من الحكم اللفظي ، فالكوفيون والبصريون متفقون على رفع الاسم بعد لولا ، ولكن الخلاف يكمن في عامل الرفع ، وهم متفقون على أن المبتدأ والخبر مرفوعان ، ولكن الخلاف في عامل الرفع. وأدى بهم هذا الخلاف إلى جدل طويل ، كالذي دار مثلاً بين أبي عمر الجرمي وأبي زكريا الفراء ، وحفظه لنا أبو البركات بن الأنباري ، فأبو

(١) الكتاب ١ : ٢٤٨ .

(٢) انظر كشف الظنون ٢ : ١١٧٩ .

(٣) انظر المسائل التالية في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف :

٨٥، ٨٤، ٧٩، ٧٦، ٧٥، ٥٦، ٥٥، ٣٤، ٣٠، ٢٢، ١٩، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٦، ٥ .

عمر والفراء اختلفا في عامل الرفع في المبتدأ ، وتجادلا طويلاً ليثبت كل منهما للآخر أن ما يقوله مُحال ، لأنه لا يظهر ولا يتمثل^(١) ، ومثل هذا الجدل هو الذي دفع بأخيرة أبا حيان الأندلسي أن يقول إنه جدل "ليس فيه كبير جدوى ، لأن الخلافَ في ذلك لا ينشأ عنه حكم نطقي فينبغي ألا يُتساغل به"^(٢) .

وكان من الطبيعي أن تتأثر نظرة النحاة بعد سيبويه إلى العامل النحوي بثقافتهم المختلفة ، حتى غدا العامل عند بعضهم وكأنه شيء حسي يفعل كما تفعل السكين ، فالعامل عند الرضي هو "الشيء الذي يختلف آخر المعرب به ، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب ، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين ، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب ، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة ، وإن كان علامة لا علة ، ولهذا سَمَّوه عاملاً"^(٣) . كما أنهم تجادلوا جدالاً نظرياً حول العامل نفسه ، أهو الذي يعمل الرفع والنصب والجزم أو المتكلم^(٤) ؟ وعدّ ابن جني العوامل المعنوية أقوى من اللفظية ، وذهب إلى أن العوامل كلها في الحقيقة راجعة إلى أنها معنوية "وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ، ليروك أن بعض العمل مسبب عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمراً قائمٌ ، وبعضه يأتي عازياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ،

(١) الإنصاف ١ : ٤٩ المسألة رقم ٥ .

(٢) أبو حيان النحوي ٣٩٨ نقلاً عن مخطوط التذييل والتكميل (باب الإعراب) ج ٥ ص ٨٤ ب وانظر الأشباه والنظائر ١ : ٥١٩ وجمع المواع ١ : ١٦٥ .

(٣) شرح الكافية ١ : ٥٧ .

(٤) انظر الرد على النحاة : ٧٦ ، ٧٧ .

ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول^(١) ومثل هذا التوجه إلى المعنى هو ما لحظه النحاة بعد ابن جني ، فتراهم يجعلون تأثير العامل ذا تعلق بالمعنى التركيبي كما في قول الدلائي "ت١٠٨٩" : "العامل ما أثر في آخر الكلمة أثراً له تعلق بالمعنى التركيبي ، فخرج به مثال التقاء الساكنين"^(٢) ، ويجدر بنا هنا وقد ذكرنا ابن جني أن نقف وقفة قصيرة ذات علاقة ماسّة ببحثنا ، لأن ابن مضاء نسب إلى ابن جني أنه ذهب إلى أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره^(٣) ، وتبنى من المعاصرين الأستاذ أحمد أمين هذه المقولة وبنى عليها أن "ابن جني أراد أن يؤسس نحواً آخر ، غير النحو العربي المعتمد على العامل" ورأى الأستاذ أن "ابن جني حسم هذه النظرية لأنه قال : إن العامل الحقيقي هو المتكلم"^(٤) .

إن المتأمل كلام ابن جني في موضعه وسياقه ليدرك أن الرجل لم يذهب خلاف ما ذهب إليه النحاة كما أراد ابن مضاء ، ولم يخطر بباله يوماً أن يؤسس نحواً آخر كما أراد له الأستاذ أحمد أمين ، وإنما كان ابن جني يشير بهذه العبارة التي اقتطعها كل من ابن مضاء ومن بعده أحمد أمين من سياقها ، إلى أمر يتعلق بعقيدته وهو معتزلي . فالقول بأن العامل الحقيقي هو المتكلم يرجع إلى أصل في عقيدة المعتزلة ، فحواه أن المكلف خالق لأفعاله^(٥) ، وهذا لا يعني

(١) الخصائص ١ : ١٠٩ .

(٢) نتائج التحصيل ١ : ٣٦٠ .

(٣) الرد على النحاة : ٨٧ .

(٤) ظهر الإسلام ٢ : ١١٧ .

(٥) انظر المحيط بالتكليف ٣٤٠ ونظرية التكليف ٤١٩ .

بحال أن المتكلم لا يراعي في كلامه قوانين الكلام ، وإن كان هو
الفاعل للكلام. ثم إن نظرية العامل كانت أساساً في فكر ابن جني
وكتبه ، فليس صحيحاً بحال أن نزعّم أنه هدمها وقال بخلافها ^(١) ،
بل إنه في الموضع نفسه كان يتحدث عن العامل اللفظي والعامل
المعنوي كما ذكرنا ، وهو لا يختلف إطلاقاً في موقفه من العامل عن
سائر النحاة ، وليس في كتب ابن جني ما ينصر رأي ابن مضاء ولا
أحمد أمين ^(٢) .

ويرى بعض الباحثين أن مصدر فكرة العامل إنما هو علم
الكلام والمنطق ^(٣) ، لأنه وجد أن صفات العامل في النحو هي
صفات العلة في علم الكلام تقريباً ، فكل معمول لابد له من عامل ،
كما أن كل معلول لابد له من علة ، وليس للمعمول الواحد أكثر
من عامل ، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ^(٤)

ولست أرى خطأ في هذا الكلام ، إنما هو اجتهاد محمود
لأصحابه ، ولكن يكاد يستقر لديّ أن انبثاق فكرة العامل في أذهان
النحاة لم تتأخر عن انبثاق فكرة "الصانع" ^(٥) لدى المتكلمين
إن لم تكن متقدمة عليها ، وهي فكرة تعود في أصلها إلى عقيدة
التوحيد ذات الجذور القديمة التي رسخها الإسلام ، وتنطلق من
الاعتقاد بوجود فاعل لكل فعل ، أي عامل لكل معمول ، فلما

(١) انظر على سبيل المثال الخصائص ١ : ٣٧ ، ١٠٣ ، ١١٠ ، ١٢٥ - ٢ : ٣٩١ والمنصف
٤ : ١ .

(٢) انظر ابن جني النحوي ١٩٣ .

(٣) إحياء النحو ٣١ ، وابن جني النحوي ١٩٢ .

(٤) ابن جني النحوي ١٩٣ .

(٥) حول الصانع انظر المحيط بالتكليف ٨٤ ، ١٤٥ والمواقف ٢٦٦ .

رأى النحاة تغير الحركات لتغير المعاني ، طلبوا هذا العامل وألحوا في طلبه ، حتى استقامت لهم فيه نظرية متماسكة ، وأضحى العامل أصلاً من أصول النحو حتى غدا من الصعب علينا - كما قدمنا - أن نتصور نحواً بلا نظرية في العامل. لذا لم تفلح الجهود التي بذلها بعضهم منذ ابن حزم وابن مضاء الذي أخذ بتوجيهاته العامة ، وهاجم نحو المشرق وعامله وعلله وخفف من شأنها ، أقول لم تفلح تلك الجهود من التخفيف من شأن العامل النحوي ، وبقيت آراء ابن مضاء مجرد مماحكات لفظية حدث بالأستاذ سعيد الأفغاني إلى القول "وأراد ابن مضاء المتوفى بعد ابن حزم بـ ١٣٦ سنة أن يزيد على ما قال ابن حزم ، فلم يصنع شيئاً وخلط"^(١) . كما لم تفلح جهود معاصرنا^(٢) في ذلك أيضاً ، بل إننا نجد الأستاذ عباس حسن الذي شايح ابن مضاء في ثورته على العامل^(٣) ، لا يلبث لدى تدوينه كتابه "النحو الوافي" أن يعود إلى بناء النحو على هذه النظرية في أبواب الكتاب جميعاً.

وبهذا نجد أن ابن مضاء ومن تابعه في الدعوة إلى الغاء العامل، لم يستطع أحد منهم أن يقدم البديل المقنع "الذي يقوى على تفسير هذه الظواهر وصياغتها في مبادئ وقوانين محددة ، يطرد بناء الكلام عليه ، وكذلك الأمر في سائر الأصول التي بنى عليها الخليل

(١) نظرات في اللغة عند ابن حزم ٣٢ .

(٢) انظر على سبيل المثال إحياء النحو ٣١ وانظر الرد عليه للأستاذ عباس محمود العقاد في

كتابه "أشئآت مجتمعات" ١٩ .

(٣) اللغة والنحو : ١٨٦ .

منهجه" (١) .

كل ما تقدم كان لابدّ منه لنلج إلى فكرة العامل عند ابن يعيش ، لنرى موقفه منها إن كان له موقف ما .

بادئ ذي بدء نرى ابن يعيش يتبنى مذهب سيويه في الفصل بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء للفرق بينهما ، فإذا قيل : هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور " فإنه يُعلم بهذه الألقاب أن عاملاً عمل فيه يجوز زواله ودخول عامل آخر يحدث عمله ، ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ ، وأغنى عن أن يقول : ضمة حدثت بعامل ، أو فتحة حدثت بعامل ، أو كسرة حدثت بعامل ، فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار" (٢) . ثم ذكر ابن يعيش مخالفة الكوفيين لسيويه في التسمية تلك ، ورأى أن "الصواب مذهب سيويه لما فيه من الفائدة" (٣) .

فهو منذ البداية يتخذ من العامل نظرية يبنى عليها ويفسر بها كثيراً مما يواجهه من قضايا ، فبه يعلل تقديم الفعل على الفاعل في الجملة الفعلية ، فالفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبراً " إذ لو كان الأمر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو : زيد قائمٌ وعبد الله ذاهبٌ ، فلما لم يجب ذلك في كل خبر ، علم أنه إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبراً ، وهو كونه عاملاً فيه ، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ، وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه ، كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام في قولك : أين زيد ؟

(١) القياس في النحو .

(٢) شرح المفصل ١ : ٧٢ .

(٣) شرح المفصل .

ونظائره، سبب أوجب تقديمه" (١) .

وتنقسم العوامل لديه كما عند سائر النحاة إلى عوامل لفظية وعوامل معنوية ، فمن العوامل اللفظية المختصة بالمبتدأ والخبر مثلاً "أفعال وحروف ، فأما الأفعال فنحو كان وأخواتها ، والحروف نحو إن وأخواتها وما الحجازية" (٢) .

أما العوامل المعنوية فكمعامل الابتداء ، لأن شرط المبتدأ أن يتجرد من العوامل اللفظية، لأنه يجب أن يكون مرفوعاً ، وإذا لم يتجرد تلاعبت به هذه العوامل فجعلته منصوباً تارة ، مرفوعاً أخرى ، فيخرج عن حكم المبتدأ والخبر إلى شبه الفعل والفاعل. وذكر الشارح رأي البصريين في كون الابتداء عاملاً للرفع في المبتدأ، وذكر خلافهم في تفسير الابتداء ، كما ذكر رأي الكوفيين في أن المبتدأ والخبر يترافعان ، وعدّه فاسداً ، وقدم رأياً في ذلك يدعم به رأي البصريين فقال : "والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لثان كان خبراً عنه ، والأولية معني قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقاً به ، وكانت رتبته مقدمة على غيره ، وهذه القوة تشبه به الفاعل ، لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل، وأن الفاعل قد أسند إليه غيره كما أن المبتدأ كذلك ، إلا أن خبر المبتدأ بعده ، وخبر الفاعل قبله ، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء" (٣) فالشارح ههنا يقدم لنا رأياً اجتهادياً في تفسير هذا العامل المعنوي الذي اتفق نحاة البصرة على القول به ، لكنهم اختلفوا في

(١) شرح المفصل ١ : ٧٤ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٨٣ .

(٣) شرح المفصل ١ : ٨٥ .

تفسيره، ولا يخفى أن تفسيره هذا مستمد من تعمقه في فهم كتاب
سيبويه، وحسن تأتبه لمعانيه، واستخدامه لإشارته وإيماءته،
كإشارته إلى تقديم العرب في كلامهم لما يهمهم وما يعنيههم^(١)،
أي لما هو أقوى في نفوسهم. فأحسن الشارح استخدام هذه اللفظة
الهامة من سيبويه، وقدم اجتهاداً جديداً يدعم به ما ذهب إليه
البصريون.

وعرض بعد ذلك للعامل في رفع الخبر، وذكر أن كثيراً من
البصريين ذهبوا إلى أن عامل الرفع في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معاً،
ورأى أن هذه الحجة لا تنفك من ضعف، وذلك لسبب منطقي،
ذلك لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل، والمبتدأ اسم، فالأصل ألا
يعمل، أما الابتداء فقد ثبت لديه بما كان قدمه من حُجج أنه يعمل
وأن له تأثيراً، "فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له"
وبهذه الصيغة المنطقية نفى أن يكون المبتدأ أو الابتداء معاً عاملاً
لرفع الخبر، فما العامل إذن؟.

يعود ابن يعيش ليتبنى رأي الزمخشري بأن الابتداء هو رافع
المبتدأ والخبر، وذلك بموجب قوله: "وكونهما مجردين للإسناد هو
رافعهما" ويقدم الشارح تعليلاً جميلاً يبرهن به أن العامل في الخبر
إنما هو الابتداء وحده، إلا أن هذا الابتداء عمل في المبتدأ، وإن لم
يكن للمبتدأ أثر في العمل، إلا أنه كالشرط في عمله "ويرى
الشارح أن ذلك بمنزلة تسخينك الماء الذي لا يتم إلا عند وجود
القدر، فالماء يسخن بالنار عند وجود القدر لا بها"^(٢). وقد صرح

(١) شرح المفصل ١ : ١٣.

(٢) شرح المفصل ١ : ٨٥. وهذا الاجتهاد لابن الأنباري. انظر الإنصاف ١ : ٤٧، المسألة : ٥

في موضع آخر بأن عامل الابتداء ليس بلفظ^(١) .
وتبنى ابن يعيش أيضاً رأي جمهور البصريين بأن علة إعراب
الفعل المضارع إنما هي مضارعتة للاسم ، وأن عامل رفعه هو
وقوعه موقع الاسم ، فهذه المشابهة خرجت به عن أصل البناء الذي
للأفعال ، وأعطته الإعراب الذي اختصت به الأسماء ، ورأى
الشارح أن هذه المشابهة تقع للمضارع من ثلاث جهات :

أولها : أنه مبهم لأنه يصلح للحال والاستقبال ، ولا يخلص
لواحد بعينه إلا إذا خصصناه بحرف الاستقبال ، كما أن (ال
التعريف) تخلص (الرجل) من تنكيره وتخصصه بواحد بعينه ،
"فاشتبها بتعيينهما ما دخل عليهما من الحروف بعد وقوعهما أولاً
مبهمين.

وثانيتهما : وقوع المضارع موقع الاسم ، كما في قولك : زيد
يضرب ، وزيد ضارب.

وثالثتها : أنه تدخل عليه لام التأكيد التي هي في أصلها
للاسم ، لأنها في حقيقة أمرها لام الابتداء ، كما في قولك : إن
زيداً يقوم^(٢) .

وما ساقه الشارح ههنا ليدعم به وجهة نظر البصريين ، هو

(١) شرح المفصل ٣ : ٤٣ وهذا الاجتهاد لابن الأنباري انظر الإنصاف. الموضع السابق .

(٢) شرح المفصل ٧ : ٦ ، ١٢ .

نفسه ما ذكره ابن الأنباري^(١) ، ويبدو أن ابن يعيش اقتبس منه بألفاظه نفسها . وهنا لابدّ من الإشارة إلى أن عامل الرفع في المضارع هو مما اختلف فيه على سبعة أقوال^(٢) ، وقد علق عليها أبو حيان الأندلسي بقوله : ”فهذه سبعة مذاهب في الرفع للفعل المضارع .. وليس لهذا الخلاف فائدة ، ولا ينشأ عنه حكم نطقي“^(٣) ومن الملاحظ أن ابن يعيش تبنى رأي البصريين وعللهم ، ولم يعرض للخلاف بين النحاة في ذلك .

ومن (الخلاف) جَعَلَ الكوفيون عاملاً معنوياً ثالثاً ، وفسره ابن يعيش بقوله : ”معنى الخلاف عندهم عدم المماثلة“^(٤) ، وهم يجعلون من هذا (الخلاف) عاملاً معنوياً لنصب المضارع بعد (أو) وبعد (الفاء) وبعد الواو في الأجوبة الثمانية^(٥) ، كما جعلوا (الخلاف) عاملاً للنصب في المفعول معه في قولهم : استوى الماء والخشبة ، وذلك لأننا إذا قلنا : استوى الماء واستوت الخشبة لا يحسن تكرير الفعل ، لأن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي ، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل ، نصب على الخلاف . وقد رفض الشارح هذا العامل ورأى أن الصواب ما ذهب إليه سيبويه

(١) الاتصاف ٢ : ٥٥٠ رقم المسألة : ٧٤ .

(٢) الأشباه والنظائر في النحو : ١ : ٥١٩ .

(٣) الأشباه والنظائر في النحو : ١ : ٥١٩ .

(٤) شرح المفصل ٢ : ٤٩ ونسب أبو حيان القول بهذا العامل (الخلاف) إلى الفراء وبعض الكوفيين . أما الكسائي ومن وافقه من أصحابه والجرمي فإنهم ذهبوا إلى أن الناصب هو هذه الأحرف نفسها . انظر الارتشاف ٢ : ٤٠٧ .

(٥) انظر الأشباه والنظائر ١ : ٥١٩ والأجوبة الثمانية المشار إليها هي : الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والترجي .

من أن العامل الفعل الأول لأنه وإن لم يكن متعدياً ، فقد قويَ بالواو النائية عن (مع) فتعدى كما تعدى الفعل المقوَّى بحرف الجر نحو : مررت بزيد^(١) ثم تابع نقضه لما ذهب إليه الكوفيون .

ويرى الشارح أن العامل في المفعول به إنما هو معمول الفعل ، لأنه هو الذي يقع عليه فعل الفاعل^(٢) ، ولم يشر الشارح إلى رأي بعضهم بأن العامل في المفعول به معنوي^(٣) ، وهو معنى المفعولية ، فهو لا يقرّ بوجود هذا العامل ، كما أنه رفض أن يكون عامل الرفع في الفاعل معنوياً ، لأن رافعه "هو ما أسند إليه من الفعل أو ما كان في معناه من أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين"^(٤) ويرى أنه لاختلاف في أن عامل الفاعل لفظي^(٥) أما قول بعضهم : "إنّ الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه ، إنما هو تقريب ، وهو في الحقيقة غير جائز"^(٦) كما أنه لم يشر إلى ما ذهب إليه الأخفش من أن "عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان معنوي ، وهو كونها تابعة"^(٧) بل إنه ذهب إلى "أن التوابع هي الثواني المساوية للأول في الإعراب ، بمشاركتها له في العوامل ، ومعنى قولنا : ثوان ، أي فروع في استحقاق الإعراب لأنها لم تكن

(١) شرح المفصل ٢ : ٤٩ وانظر الإنصاف ١ : ٢٦٢ رقم المسألة : ٣٤ .

(٢) شرح المفصل ١ : ١٢٤ .

(٣) الأشباه والنظائر ١ : ٥٢٠ والإنصاف في مسائل الخلاف ١ : ٧٩ المسألة رقم ١١ .

(٤) شرح المفصل ١ : ٧٤ .

(٥) شرح المفصل ١ : ٧٥ .

(٦) شرح المفصل ١ : ٧٤ .

(٧) الأشباه والنظائر ١ : ٥٢٠ .

المقصودة ، وإنما هي من لوازم الأول كالتممة له“ (١)

نخلص من كل ما سبق إلى أن ابن يعيش قبل من العوامل المعنوية عاملين فقط هما عامل الابتداء وعامل رافع المضارع . وسلط الأول على المبتدأ والخبر ، وعلى الضمير المنفصل المرفوع ، وعلى الاسم المرفوع بعد لولا . ورفض ما ذهب الكوفيون إلى تسميته بالخلاف ونقضه ، وتجاهل العاملين الآخرين اللذين أشرنا إليهما وهما المفعولية والتبعية فلم يذكرهما . فالشارح أقر من العوامل المعنوية ما قال به البصريون ، وهما عاملان لم نعثر لهما على ثالث ، وقد يوهم بعض كلام سيويه في مواضع من كتابه بأنه يقول بعامل الخلاف ، فقد ذكر في مبحث الاستثناء في باب ”لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً لأنه مُخرَج مما أدخلت فيه غيره“ فالمستثنى هنا نصب لمخالفته لما قبله ، لكن سيويه لم يلبث أن نصّر على أن العامل فيه إنما هو ما قبله (٢) . وعلى هذين العاملين المعنويين اقتصر الجرجاني لدى تعداده للعوامل المعنوية .

أما العوامل اللفظية فهي الأفعال والأفعال الناقصة ، وما يشبه الأفعال كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل والمصدر والمضاف والحروف المختصة والأسماء التي أشبهت الحروف كأسماء الشرط ، والأسماء التي تنصب على التمييز أسماء نكرات ، وأسماء الأفعال ، فهذه كلها يظهر عملها في المعمول الذي تصحبه ، وذلك كظهور الجزم والنصب في المضارع مقترناً بدخول الجازم والناصب . وهذه العوامل اللفظية يطول تتبعها لكثرتها وانتشارها ،

(١) شرح المفصل ٢٠ : ٣٨ .

(٢) كتاب سيويه ١ : ٣٦٩ وانظر مدرسة البصرة : ٣٠٢ .

لذلك سنجمل القول فيها إجمالاً مستعينين بتصنيف الإمام عبد القاهر لها إلى مجموعات. وسنبداً بماسماه الإمام بالعوامل القياسية^(١).

فالعوامل القياسية هي الفعل مطلقاً وما عمل عمله كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل والمصدر العامل عمل فعله والاسم المضاف إلى اسم آخر ، والاسم الجامد الذي ينصب التمييز لأنه فرع على اسم الفاعل في العمل .

يرى ابن يعيش أن الفعل يعمل في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياهما ، لذلك قُدم في المرتبة عليهما ، لأن مرتبة العامل قبل مرتبة المفعول ، وكونه عاملاً فيهما يوجب تقديمه أولاً ، فيكون الترتيب بحسب المراتب أن يأتي الفعل أولاً والفاعل بعده ثم المفعول ، إلا إذا اقتضى الغرض البلاغي تقديم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام ، والنية فيه التأخير^(٢) .

وقرر الشارح أن العاملين لا يجتمعان على معمول واحد خلافاً للفرء ، ففي قولك : ضربني وضربت زيداً ، يكون زيد من حيث المعنى فاعلاً للأول ومفعولاً للثاني ، فلا يجوز أن يكون مفعولاً للفعلين لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الاسم الواحد مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة وذلك فاسد ، وإذا لم يجوز أن يعمل معاً فيه وجب أن يعمل أحدهما فيه ، وتقدر للآخر معمولاً يدلّ عليه المذكور^(٣) وذهب النحاة إلى إعمال أي الفعلين شئت ، إلا أن

(١) العوامل في النحو .

(٢) شرح المفصل ١ : ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ .

(٣) شرح المفصل ١ : ٧٧ .

البصريين رجحوا أن يكون الأعمال للفعل الثاني لأنه أولى ، لأن الإضمار قبل الذكر ورد عنهم كثيراً على شريطة التفسير . أما الكوفيين فإنهم رجّحوا الأعمال بالأول من حيث المعنى، ففي المثال السابق ينصب "زيد" بالفعل ضربت الثاني ، ولم نعمل الأول فيه لفظاً وإن كان المعنى عليه^(١) .

وابن يعيش رجح مذهب سيويه - كعاداته - في إعمال الثاني ، لأن إعمال الأقرب هو ما يقتضيه القياس^(٢) . وناقش رأي الكوفيين في وجوب إعمال الأول وذلك بمناقشته لبيت عمر ابن أبي ربيعة الذي أنشده الزمخشري :

إذا هي لم تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكِيَّة
تُنْخَلْ فَاسْتَاكْتُ بِهِ عَوْذُ إِسْحَلْ^(٣)
فقد رأى الكوفيون أن رفع "عود" بالفعل الأول ، والتقدير :
تُنْخَلْ عَوْذُ إِسْحَلْ فَاسْتَاكْتُ بِهِ . وحسب الرأي الثاني أي إعمال
الثاني يكون التقدير : تُنْخَلْ فَاسْتَاكْتُ بِعُودِ إِسْحَلْ .

ويرى الشارح أن هذا لا دليل فيه للكوفيين على وجوب إعمال الأول ، لأن فيه ما يدل على جواز إعمال الأول والثاني ، أما أنه يدل على الأولية فلا . ثم ينتصر لحجة البصريين في إعمال الثاني لأنه أقرب إلى المعمول ، فيكون في إعماله رعاية للجانب

(١) شرح المفصل ١ : ٧٧ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٧٨ .

(٣) كتاب سيويه ١ : ٤٠ والبيت في ديوان عمر ورد مفرداً ص ٤٩٨ والأصح أنه لطفيل الغنوي كما ذكر الأصمعي ، وقد ورد ضمن قصيدة في ديوانه ص ٦٤ ق ٦ ب ١٥ وانظر المقاصد النحوية ٣ : ٣٣ .

القرب وحرمة المجاورة ، كما راعوا ذلك في قولهم : هذا جُحْر ضِبْ خرب ، وهذا شُنْ ماء بارد^(١) . فالشارح يقرآن يعمل أحدُ الفعلين فقط لفظاً ومعنى ، ويعمل الآخر من جهة المعنى لا غير .
وكان مما احتجّ به الكوفيون أيضاً على أن الإعمال للفعل الأول قول امرئ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة
كفاني ولم أطلب قليل^(٢) من المال^(٣)
فردّ عليهم الشارح بأن هذا البيت ليس مما يحتجّ به في هذا الباب "لأنّ شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجهاً إلى ما وجّه إليه الآخر ، وهو الاسم المذكور ، وليس الأمر في البيت كذلك لأن الفعل الأول موجه إلى القليل من المال ، والثاني موجه إلى الملك ، ولم يجعل القليل مطلوباً وإنما كان مطلوبه الملك ، وتلخيص معنى البيت : أنني لو سعت لمنزلة دنيّة كفاني قليل من المال ، ولم أطلب الكثير ، ألا ترى أنه قال في البيت الثاني :
ولكنّما أسعى بمجد مؤثّل

وقد يُنْزَلُ المجد المؤثّل أمثالي^(٤)
ولو نصب "قليلاً" بـ "أطلب" استحال المعنى^(٥) والشارح في

(١) شرح المفصل ١ : ٧٨ ، ٧٩ :

(٢) ديوانه : ٣٩ ق ٢ ب ٥٢ والبيت في سيويه ١ : ٤١ والمقتضب ٤ : ٦٧ والخصائص ٢ :

٣٨٧ والإنصاف ١ : ٨٤ المسألة ١٣ والمغني برقم ٤٥٩ ، ٤٨٣ ، ٨٩٨ ، وشرح أبيات

المغني ٥ : ٣٥ والخزانة ١ : ١٥٨ ، ٢٢١ والجمع ٢ : ١١٠ والدرر ٢ : ١٤٤ .

(٣) ديوانه ٣٩ ق ٢ ب ٥٣ .

(٤) شرح المفصل ١ : ٧٩ .

هذا الموضع يستمد مباشرةً من ابن الأنباري^(١) ويقدم لنا حججه متبنياً رأيي البصريين مخالفاً ما عداه ناقضاً له .
ففي هذه المجموعة نلاحظ أن العمل للفعل بالأصالة "لأن أصل العمل إنما هو للأفعال"^(٢)، ولسائر عناصر المجموعة بالفرعية، وذلك حسب قوة الشبه بينها وبين الفعل ، لأن ما يعمل من المصادر هو "ما كان مقدراً بأن والفعل كقولك : أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً"^(٣) فأما قولهم : ضرباً زيداً ، فالعامل في "زيد" عند المحققين كما يقول الشارح هو نفسه الفعل الذي نصب المصدر ، ولا يستبعد الشارح أن يكون هذا المصدر عاملاً في زيد ، لا بحكم أنه مصدر ، ولكن لنيابته عن الفعل^(٤) . وأقوى المصادر عملاً ما كان منها منوئاً والتنوين يدل على التنكير فهو في المعنى موافق للمعنى الفعل^(٥) ، ويليه في القوة عملاً المصدر المضاف ، وأضعف المصادر ما كان فيه الألف واللام^(٦) .

واسم الفاعل كذلك يعمل عمل الفعل بشروط ، لأنه فرع عليه في الإعمال "لأن الفروع تنحط أبداً عن درجات الأصول"^(٧) ، فإذا أريد باسم الفاعل "ما أنت فيه وهو الحال أو الاستقبال صار مثله - أي مثل الفعل - من جهة اللفظ والمعنى ، فجرى مجراه

(١) انظر الإنصاف ١ : ٩٢ رقم المسألة : ١٤

(٢) شرح المفصل ٦ : ٧٨ .

(٣) شرح المفصل ٦ : ٥٩ .

(٤) الموضع السابق .

(٥) انظر الأشباه ١ : ١٨٥ مبحث : الأفعال نكرات .

(٦) شرح المفصل ٦ : ٦٠ .

(٧) شرح المفصل ٦ : ٧٨ .

وحمل عليه في العمل ، ولقوة مشابهته الفعل أعمل عمله مقدماً ومؤخراً ، فتقول : هذا ضاربٌ زيداً ، وهو عَمراً مكرمٌ^(١) وجرت مبالغات اسم الفاعل مجراه في الإعمال .

أما الصفة المشبهة باسم الفاعل ، فهي دون اسم الفاعل في المنزلة ، لأن المشبه بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحكم ، فلذلك ضاق نطاق عمل الصفة المشبهة حتى انحصر في شيئين لا غير ، هما ضمير الموصوف ، والثاني ما كان من سبب الموصوف ، ولا تعمل في الأجنبي^(٢) . تقول مررت برجل حسن ، فيكون في حسن ضمير يعود إلى الموصوف ، وهو في موضع رفع بحسن ، وتقول : مررت برجل حسن وجهه ، فترفع الوجه بحسن ، ولولا الهاء العائدة على رجل من وجهه لم تجز المسألة^(٣) .

أما العامل في الإضافة فهو حرف الجر مذكوراً أو مقدراً ، وليست الإضافة هي العاملة للجر ، وإنما هي المقتضية له . ويرى الشارح أن العامل يختلف عن المقتضي "فالمعنى بالمقتضي ههنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما ، إذ الإعرابُ وُضع للفرق بين المعاني"^(٤) وبناءً على ذلك يكون عاملُ الجرِّ في الإضافة لفظياً حتى لو كان مقدراً ، فإن المقدّر في حكم الملفوظ .

وآخر عامل من هذه العوامل اللفظية القياسية الأسماء الجامدة العاملة في التمييز لشبهها باسم الفاعل ، فقولك : هذا راقودٌ خلاً

(١) شرح المفصل ٦ : ٨٠ .

(٢) شرح المفصل ٦ : ٨١ ، ٨٢ .

(٣) شرح المفصل ٦ : ٨٢ .

(٤) شرح المفصل ٢ : ١١٧ .

وَمَنَوَان سَمْنًا ، إِذَا نَوْنَتْ نَصَبَتْ مَا بَعْدَهَا عَلَى التَّمْيِيزِ الَّذِي هُوَ شَبِيهَ
بِالْمَفْعُولِ ، لِأَنَّهُ يَأْتِي آخِرًا بَعْدَ اسْتِقْلَالِ الْفَاعِلِ بِفَاعِلِهِ ، كَمَا تَقُولُ :
ضَارِبٌ زَيْدًا ، فَإِذَا أَسْقَطْنَا التَّنْوِينَ ، فَإِنَّ التَّمْيِيزَ يَصْبِحُ مَجْرورًا
بِالإِضَافَةِ ، كَمَا أَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ بَعْدَ اسْمِ الْفَاعِلِ يُجَرُّ بِالإِضَافَةِ فِي
قَوْلِكَ : هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ . وَيَرْفُضُ الشَّارِحُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي
التَّمْيِيزِ مَعْنَوِيًّا ، لِأَنَّ التَّمْيِيزَ شَبِيهَ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَالْمَعَانِي لَا تَعْمَلُ فِي
الْمَفْعُولِ بِهِ ^(١) .

وهذه العوامل القياسية سميت بذلك لأن كل واحد منها يصح
أن يقال فيه : كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا ، كقولنا : غلام
زيد، لما رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علته قست عليه : ضَرْبُ
زيدٍ وَثُوبٌ بَكْرٍ ^(٢) .

أما العوامل اللفظية السماعية فقد جعلها الإمام عبد القاهر في
اثنى عشرة مجموعة ، تشتمل كل مجموعة على عدد من العناصر
تشترك في العمل نفسه ، وإن اختلفت معانيها في أنفسها ،
والمقصود بالعوامل السماعية " هو ما صحَّ أن يقال فيه : هذا يعمل
كذا ، وهذا يعمل كذا ، وليس لك أن تتجاوز " ^(٣) ، فليس لنا مثلاً
أن نقول : إِنَّ " إِلَى " تَجَرُّ ، فَلَمْ لَمْ تَجْزَمْ ؟ بل نقتصر في إعمالها على
ما جرى عليه اللسان العربي .

وأولى هذه المجموعات حروف الإضافة والجر ^(٤) ، وهي

(١) شرح المنصل ٢ : ٧١ .

(٢) التعريفات : ٩٧ .

(٣) التعريفات : ٩٧ .

(٤) حروف الجر تنقسم إلى ثلاثة أقسام : منها تسعة حروف لازمت الحرفية هي : من ، إلى ،
حتى ، في ، الباء ، اللام ، رب ، واو القسم ، تاء القسم ، وخمسة منها قد تستعمل أسماء هي
: على ، عن ، الكاف ، منذ ، مد ، وثلاثة منها مشتركة بين الفعلية والحرفية وهي : حاشا ،
عدا ، خلا .

حروف إضافة لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، وتسمى بحروف الجر لأنها تجرّ ما بعدها من الأسماء . وهذه الحروف وهي سبعة عشر حرفاً متساوية في إيصال الأفعال إلى ما بعدها ، وعمل الخفض ، وإن اختلفت معاني بعضها عن بعض ، وقد استخدمها العرب لأنّ بعض الأفعال ضعفت في العرف والاستعمال عن أن تفضي إلى الأسماء بعدها ، فاحتاجت إلى ما تستعين به إلى الوصول ، فاستعانت بحروف الخفض هذه ، فهذه الحروف إنما جيء بها مقوية ومُوصلة لما قبلها من الفعل أو ما في معناه إلى الاسم بعدها ، ولا بدّ لها من تعليق بالفعل ، وهي إنما عملت لشبهها بالأفعال واختصاصها بالأسماء ، ويرى الشارح أن حرف الجر يتنزل منزلة جزء من الاسم من حيث كان وما بعده في موضع نصب ، ويمتدّ جزء من الفعل من حيث تعدّى به ^(١) ، والملاحظ هنا أن الشارح تبنى رأي ابن جني وردد كلامه ^(٢) وإن لم يشر إليه كعادته ، كما ذكرنا ذلك قبل.

وثانية هذه المجموعات هي الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وعملها فرع على عمل الفعل ، لأنها تشبّهه ، وهذا الشبه من وجهين : أحدهما من جهة اللفظ ، وهو بناؤها على الفتح ، وكونها على أكثر من حرفين ، وكون المضمّر يتصل بها . والآخر من جهة المعنى ، من قبل أن هذه الحروف تطلب الأسماء وتختص بها ، فتنصب وترفع ، كما أن الفعل يرفع وينصب ، لذلك شبّهت بالأفعال التي تقدّم مفعولها على فاعلها ^(٣) ، ولا يجوز تقديم اسمها

(١) شرح المفصل ٨ : ٧ ، ٨ .

(٢) مر الصناعة ١ : ١٢٤ .

(٣) شرح المفصل ٨ : ٥٤ وانظر ١ : ١٠٢ .

عليها ولا خبرها ، ولا تقديم الخبر على الاسم ، وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعاً على الأفعال في العمل ، فانحطت عن درجة الأفعال ، فجاز التقديم في الأفعال ، ولم يجوز في هذه الحروف إلا إذا كان الخبر شبه جملة^(١) .

أما المجموعة الثالثة من هذه العوامل فهي من حرفين يرفعان الاسم وينصبان الخبر ، وهما (ما) و (لا) المشبهتان بليس ، وكان القياس ألاّ تعمل شيئاً لأنهما تدخلان على الأسماء والأفعال ، وعوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء ، إلا أن أهل الحجاز شبهوا "ما" بـ "ليس" فأعملوها عملها ، لأنها تشبهها من جهة النفي ، ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر ، وبها ورد التنزيل ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٢) و ﴿مَا هُنَّ أَمْهَاتِهِمْ﴾^(٣) ولأنها ليست في قوة "ليس" فإنهم اشترطوا شروطاً لإعمالها ، فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، ولا دخول حرف الاستثناء بين الاسم والخبر ، وذلك لانحطاطها عن رتبة الأصل . أما "لا" فإن حكمها حكم "ما" ولا تعمل إلا بشروط أيضاً ، وشبهها بـ "ليس" أيضاً كشبه "ما"^(٤) .

أما المجموعة الرابعة فهي حروف تنصب الاسم المفرد فقط ، وهي واو المعية ، وإلاّ وأدوات النداء "يا وهيا وأيا وأي والهمزة" .

(١) شرح المفصل ١ : ١٠٣ .

(٢) يوسف : ٣١/١٢ .

(٣) المجادلة ٤٢/٥٨ قال ابن مجاهد : قرأ عاصم في رواية المفضل "ما هن أمهاتهن" رفعاً ، ولم يختلف في أن الحرف نصب في لفظ حفص "ما هن أمهاتهن" ولم يروه عن عاصم غيره . وقرأ

الباقون "ما هن أمهاتهن" نصباً . كتاب السبعة ٦٢٨ .

(٤) شرح المفصل ١ : ١٠٨ ، ١٠٩ .

وسبق لنا أن ذكرنا في مبحث العوامل المعنوية ما ذهب إليه الكوفيون من أن عامل النصب في المفعول معه هو " الخِلاف " وبيننا هناك رأي الشارح الذي هو مذهب سيبويه أيضاً ، والذي يذهب إلى أن العامل في المفعول معه هو الفعل وإن لم يكن متعدياً إلا أنه قوي بالزاو^(١) .

أما الاستثناء فالعامل فيه هو الفعل المقدم ، وإنما كان عمله بواسطة إلا ، لأنها لما دخلت الكلام قوت الفعل ، وأحدثت فيه معنى الاستثناء ، ولم يجز أن تعمل إلا بنفسها ، لأن العامل يجب أن يكون له اختصاص ، ولما لم يكن إلا لا اختصاص بالاسم لم يجز أن تعمل فيه^(٢) وهنا أيضاً يؤيد الشارح مذهب سيبويه ، وينقض رأي الكوفيين وبعض البصريين فيما ذهبوا إليه خلافاً لسيبويه .

وأما المنادى فإن العامل فيه فعل مضمر ، تقديره : أنادي أو أريد أو أدعو " ولا يجوز إظهار ذلك ولا اللفظ به ، لأن " يا " قد نابت عنه ، ولأنك إذا صرحت بالفعل وقلت : أنادي أو أريد كان إخباراً عن نفسك ، والنداء ليس بإخبار ، إنما هو نفس التصويت بالمنادى ، ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد ، فتقول : ناديتُ زيداً^(٣) فالعامل في المنادى إذن ليس أداة النداء النابتة عن الفعل كما ذهب المبرد ، وليس أداة النداء التي هي من أسماء الفعل كما ذهب الفارسي في بعض كلامه ، إنما العامل هو الفعل المضمر المقدر . وهذا مذهب سيبويه ، وهو ما أيده الشارح والماتن معاً .

(١) شرح المفصل ٢ : ٤٨ وانظر ص ٣٠٥ من هذه الرسالة .

(٢) شرح المفصل ٢ : ٧٦ .

(٣) شرح المفصل ١ : ١٢٧ .

ونلاحظ أن هذه المجموعة من العوامل ، ليست هي العاملة ذاتها ، وإنما هي نائبة عن العامل الأصلي الذي هو الفعل ، ونسبة العمل إليها إذا وقعت إنما هي على المجاز ، وإن كان هناك من النحاة من عدّها عاملة بأنفسها ، والشارح اعتمد في آرائه التي قدمها على تحليله للكلام ، وإعادته بالتقدير إلى بنيته العميقة الأصلية ، حيث ظهرت له العلائق التركيبية من مقاصد المتكلم ، فوجد العامل الحقيقي ظاهراً في التقدير ، يدلّ على هذا ما نراه لديه من تحليل للجمل ، وتقدير لما حذف منها ، ووضع للكلم في مواضعه من السياق .

أما المجموعة الخامسة من العوامل ، فهي عوامل نصب المضارع ، وهي عوامل لفظية ، وهي : أنْ وَلَنْ وَكَي وَإِذَنْ ، وهذه الأربعة تنصب الفعل بنفسها ، وما عداها فياضمار (أن) وأصل هذه العوامل هي (أن) وسائر النواصب محمولة عليها ، وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال ، واختص عملها بالنصب لشبهها بـ "أن" المخففة من الثقيلة "أن" الناصبة للاسم ، وهي تشبهها لفظاً ، كما تشبهها معنى من قبل أن كلا منهما تكون مع ما بعدها في تأويل مصدر ^(١) .

أما المجموعة السادسة فهي عوامل جزم المضارع ، وهي قسمان ، حروف وأسماء وسنقتصر ههنا على ذكر القسم الأول ، وهو الحروف الجازمة لأنها الأصل في عمل الجزم "وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال دون الأسماء ، والحرف إذا اختصّ عمل فيما

(١) شرح المفصل ٧ : ١٥ .

يختصّ به" ^(١) وهذه الحروف هي لمّ ولما ولام الأمر ولا الناهية وإن الشرطية ، ويرى الشارح أن هذه العوامل "قد أثرت في الأفعال تأثيرين ، وذلك أنّ "إنّ" نقلت الفعل إلى الاستقبال والشرط ، و"لم" نقلته إلى الماضي والنفي ، و"لما" كذلك ، إلا أنّ "لما" لنفي فعل معه قد ، و(لم) لنفي فعل ليس معه قد" ^(٢) وتابع الشارح تعليل عمل هذه الحروف الجزمّ بما لسنا بسبيله ههنا .

وفي المجموعة السابعة تأتي عوامل جزم المضارع الاسمية ^(٣) ، فالأسماء هي : مَنْ وما ، ومهما وأيّ ، والظرفية هي : أنى ، وأين ، ومتى وحيثما والحرفية هي : إذا ما وإذا ما .

وهذه الأسماء لم تعمل في المضارع بأصالتها في أنفسها ، وإنما عملت فيه لتضمنها معنى (إنّ) الشرطية بدليل أنّ "مَنْ" إذا خرجت عن معنى "إنّ" إلى الاستفهام أو إلى معنى (الذي) لم تجزم . وكذلك سائرهما ^(٤) .

وأما المجموعة الثامنة من العوامل فهي أسماء تنصب على التمييز أسماء نكرات بعدها ، وهي الأعداد المركبة ، من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وكم في الاستفهام ، وكأين وكذا في نحو : كأين رجلاً عندك ، وعندك كذا درهماً .

وواضح أنّ التمييز بعد الأعداد المركبة لا يكون إلّا منصوباً ، وهو مشبّه في ذلك بالمفعول ، كما هو مشبه بالحال ، لأنه يرفع

(١) شرح المفصل ٧ : ٤٠ .

(٢) شرح المفصل ٧ : ٤١ .

(٣) شرح المفصل ٧ : ٤٤ .

(٤) شرح المفصل ٧ : ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ .

الإبهام ويزيله ، وهو يشبه المفعول من حيث كونه يقع آخرًا ، فهو يأتي فضلة بعد تمام الكلام ^(١) ويستخلص من كلام الشارح أن العامل في التمييز في هذا الموضع هو أن أحدَ عشرَ وما جرى مجراها إنما عملت فيما بعدها لأنها في حكم المنون ، إذا كان المراد منه العطف ، وإنما حذف التنوين منه للبناء الذي أوجب سقوطه ، وكذلك مشابهته للحرف.

وأما "كم" الاستفهامية فإنها تعمل وكأنها عدد منون ، أو فيه نون ، نحو : أحد عشر ، وعشرين ، فإذا قلت : كم درهما لك ، فتعمل كم في الدرهم كما تعمل العشرين " وكل ما حسن أن تعمل فيه العشرين تعمل فيه كم ، وإذا قبح للعشرين أن يعمل قُبِحَ ذلك في كم لأن مجراها واحد ^(٢) .

وأما "كأين" فإنها تعمل فيما بعدها النصب : كأين رجلاً أتاني ، ويقصد بها الكثير ، و"إنما نصبوا بها للزوم التنوين لها ، والتنوين مانع من الإضافة ، فعدل إلى النصب لأنها للتكثير ، بمنزلة "كم" في الخير ، تخفض مميزها عند قوم وتنصبه عند آخرين ، والخفض هنا ممتنع ، قال سيبويه : لأن المجرور بمنزلة التنوين ، فلذلك نصبوا ما بعدها ، وأكثر العرب لا يتكلمون بها إلا مع "مِنْ" نحو قوله تعالى ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ ^(٣) .

(١) شرح المفصل ٧ : ٤٠ .

(٢) شرح المفصل ٤ : ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩ .

(٣) الحج : ٤٥/٢٢ . قال ابن الأنباري : الكاف في موضع نصب بفعل مقدر يفسره هذا المظهر ، وتقديره : وكأين من قرية أهلكتها أهلكتها . إلا أنه اكتفى بقوله : (أهلكتها) وهذا إنما يصح إذا جعلت (أهلكتها) خيراً ، فإن جعلتها صفة لـ (قرية) لم يجوز أن تكون مفسرة لفعل مقدر .. انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢ : ١٧٧ ، ١٧٨ .

وحمل الشارح "كأين" في العمل على "كم" فكأنها بمنزلة
"كم" في الخبر ، ولم يفصل القول فيها ، وإن كان قد أشار إلى
عملها ^(١)

ونجد أن أصل العمل في هذه المجموعة إنما يعود إلى كون هذه
العوامل منونة أو في حكم المنونة ، وكنا رأينا أن المنون إنما عمل
لشبهه باسم الفاعل الذي يعمل في نحو ضاربون زيداً ، كما تقدم
في العوامل القياسية.

وأما المجموعة التاسعة من العوامل فهي أسماء الأفعال ، منها ما
يعمل النصب وهي : رويدَ وبَلَّةَ ودونكَ وعليكَ وها وحيَّهل ،
ومنها ما يعمل الرفع وهي هيهات وشتان وسرعان .

ويرى الشارح أنها عملت للشبه الواقع بينها وبين الأفعال ،
وذلك لأنها لما كانت عوضاً عن اللفظ بالفعل ، ونائبة عنه أعملت
عمله ، فسا ناب منها عن الفعل المتعدي تعدَّى نحو قولك : رويدَ
زيداً ، وما ناب منها عن اللازم كان لازماً نحو : شتان زيدٌ
وعمر ^(٢) .

وأما المجموعة العاشرة فهي الأفعال الناقصة "كان وأخواتها"
وهي من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ، وسميت بناقصة لعدم
دالتها على الحدث ، فهي ليست أفعالاً إلا من جهة اللفظ
والتصرف ، وفائدتها أنها تفيد زمان وجود الخبر ، فهي تشبه أفعال
اليقين والشك من حيث دخولهما على المبتدأ والخبر ، ومن حيث
تعلقهما بالخبر " قال سيبويه في التمثيل : تقول : (كان) عبد الله

(١) شرح المفصل ٤ : ١٣٦ .

(٢) شرح المفصل ٤ : ٢٥ .

أنحاك ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت كان لتجعل ذاك فيما مضى ، وذكرت الأول ، كما ذكرت الأول في ظننت" (١).

ولما كانت هذه الأفعال مُشبهةً للفعل من جهة اللفظ ، وجب لها أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، تشبيهاً للفعل في رفع الفاعل ونصبه المفعول به ، فإن قيل : لم يذكر الشارح هذا في باب الفاعل والمفعول ؟ قيل : لأن الفاعل والمفعول متغايران ، والمبتدأ والخبر متحدان .

فالشارح ههنا يدعم ما أوماً إليه سيويه وأيده الزمخشري من أن عمل الأفعال الناقصة ليس بأصالتها ، وإنما لشبهها بأفعال القلوب (٢) .

وأما المجموعة الحادية عشرة فهي أفعال المقاربة ، وعملها هو عمل الأفعال الناقصة ، فهي في عملها محمولة على باب كان في رفع الاسم ونصب الخبر ، والجامع بينهما الدخول على المبتدأ والخبر ، وإفادة المعنى في الخبر (٣) .

وأما المجموعة الثانية عشرة فهي أفعال المدح والذم "نعم وبئس" ، ولا بد لها من فاعل لضرورة انعقاد الكلام واستقلال الفائدة ، فهي ترفع فاعلاً ، ولا يكون فاعلها الظاهر إلا جنساً ليكون عاماً ، وليدل على أن المدح والمذموم مستحق للمدح والذم في ذلك الجنس ، فإذا لم يكن الفاعل ظاهراً فإنها ترفع فاعلاً

(١) شرح المفصل ٧ : ٨٩ .

(٢) شرح المفصل ٧ : ٩٠ . وانظر كتاب سيويه ١ : ٢١ .

(٣) شرح المفصل ٧ : ١١٥ .

مضمرأ كما في قولك : نعم رجلاً زيد ، وبئس غلاماً عمرو^(١) .

وأما المجموعة الثالثة عشرة والأخيرة من العوامل السماعية فهي أفعال القلوب ، المعروفة بأفعال الشك واليقين ، وهي ظننت وحسبت وخيلت وزعمت ورأيت ووجدت ، وهي أفعال غير مؤثرة ، وإنما هي أمور تقع في النفس ، وهي ضعيفة في العمل في المفعولين "وإنما أعملت لأن فاعلها قد تعلق ظنه أو علمه بمظنون أو معلوم ، كما أن قولك : ذكرت زيدا يتعدى إلى زيد ، لأن الذكر اختص به ، وإن لم يكن مؤثراً فيه ، فلذلك تعدت هذه الأفعال وإن لم تكن مؤثرة "وتدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر ، ومعناها متعلق بهما جميعاً لا بأحدهما وتنصبهما ، "لأن الفعل إذا اشتغل بفاعل ورفع ، فجميع ما يتعلق به غيره يكون منصوباً ، لأنه يصير فضلة"^(٢) .

هذا استعراض شامل للعوامل جميعاً ، وهي عوامل نص عليها سيبويه ومن بعده ، وأتى شارح المفصل فتبناها ووضح عملها وطبيعته ، ورد على الكوفيين ما انفردوا به من القول ببعض العوامل التي لم يقرها البصريون .

وتطرق ابن يعيش كثيراً إلى خلاف النحاة في العامل ، وسبق أن ذكرنا أن النحاة قد يتفقون في الحكم ، ويختلفون في العامل ، كما يختلفون في العلة . وكان الشارح يجد في مواضع الخلاف في العامل مجالاً رحباً لذكر الآراء ولترجيح ما يذهب إليه ، ففي

(١) شرح المفصل ٧ : ١٣٠ ، ١٣١ .

(٢) شرح المفصل ٧ : ٧٨ .

مبحث المضارع اختلفوا في عامل رفعه ، - وكلهم مجمعون على الرفع - فمنهم من ذهب إلى أن التجرد هو العامل ، ورفض الشارح هذا ، وذلك لأن التجرد عامل عدمي محض "لأن التعرّي هو عدم العامل ، والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول ، والعدم نسبته إلى الأشياء كلها نسبة واحدة ، لا اختصاص له بشيء دون شيء ، فلا يصح أن يكون عاملاً" ^(١) ورأى الكسائي أن عامل الرفع في المضارع هو الزوائد الأربعة في أوله ، ولم يغفل الشارح هذا "لأن هذه الزوائد إذا دخلت الفعل صارت من نفس الفعل ، كحرف من حروفه ، وجزء الشيء لا يعمل في باقيه ، لأنه يكون عاملاً في نفسه" ^(٢) .

كما عرض لخلافهم في العامل في البدل ، فقد أكد الزمخشري أن البدل مستقل بنفسه ، وأنه ليس من تنمة الأول ، فهو مستقل بعامله ، فإذا قلت : رأيت أخاك زيدا ، فتقديره : رأيت أخاك رأيت زيدا "فذلك المقدر هو العامل في البدل ، إلا أنه حذف لدلالة الأول عليه ، فالبدل من غير جملة المبدل منه . هذا مذهب أبي الحسن الأخفش وجماعة من محققي المتأخرين ، كأبي علي والرماني وغيرهم" ^(٣) وأيد هؤلاء ما ذهبوا إليه بكون عامل البدل ظهر في مواضع ، في مثل قوله تعالى ﴿وقال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا ، لمن آمن منهم﴾ ^(٤) فقوله :

(١) شرح المفصل ٧ : ١٢ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) شرح المفصل ٣ : ٦٧ .

(٤) الأغراف : ٧٥/٧ .

"لمن آمن منهم" بدل من الذين استضعفوا ، وهو بدل بعض من كل "فلو كان العامل في البديل هو العامل في المبدل منه لأدّى ذلك إلى محال ، وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان ، وهما اللام الأولى واللام الثانية" ^(١) ثم يعرض الشارح رأي سيبويه والمبرد والسيراfi في كون العامل في البديل هو العامل في المبدل منه كالنعت والتأكيد ، ويرفض الشارح هذا المذهب ، لتضافر الأدلة لديه على تأييد المذهب الأول.

إن ابن يعيش لا يختلف عن النحاة ممن كانوا قبله أو جاؤوا بعده في موقفه من نظرية العامل ، فإنه أخذ بها ، وجعلها أصلاً وعماداً في النحو ، فهو يأخذ بالعامل المعنوي ، ويقول بعاملين معنويين فقط ، هما الابتداء والمضارعة ، وسائر العوامل لديه من الضرب اللفظي ، وهو يعلل عمل كل منها ، ولا يدعها غفلاً من العلل ، ونستطيع القول إنه يقدم لنا العامل المعلن عمله . ولم يعرض ابن يعيش لما عرض له أبو الفتح بن جني من أن المتكلم هو عامل الرفع والنصب ... وذلك لأنه لا جدوى من إثارة هذه المسألة ذات الأساس الكلامي ، ولأنه كان يدرك مرامي ابن جني ، فهو يعرف أن أبا الفتح يقول بالعوامل اللفظية والمعنوية ، وأن عمل العوامل لا يكون إلا بالاقتران للدلالة على المعاني ، وأنه لم يصرح بما صرح به إلا بتأثير مذهبه الاعتزالي ، والشارح في غنى عن إثارة مسألة من مسائل المعتزلة في عهد سادت فيه عقيدة الأشاعرة وأصبح جمهور أهل السنة منهم.

وكذلك لا نجد في شرح ابن يعيش تأثيراً لما ذهب إليه ابن

(١) شرح المفصل ٣ : ٦٧ .

حزم ومن بعده ابن مضاء من محاربة علل النحو وعوامله . وإنما كان يسير على سنن المتقدمين في ذلك ومن تلاهم من المتأخرين .

إن فكرة العامل في أساسها إنما كانت سبيلاً إلى جلاء المعاني والكشف عنها ، وإنما نشير إلى هذا كي لا يُتوهّم أن النحاة - ومنهم الشارح - يقولون بعوامل لفظية لا علاقة لها بالمعاني ، فقد رأينا في مواضع كثيرة أن المعنى هو الذي يحدد الأعمال أو الإلغاء أو التعليق ، كما في مبحث أفعال القلوب ، التي لا تعمل مطلقاً ، بل تتعرض للإلغاء ويعلق عملها إذا تطلب المعنى مثل هذا الإلغاء أو التعليق ، وقد تقتصر على مفعول واحد إذا انتزعت عنها دلالة الشك أو اليقين .

واسم الفاعل عامل لفظي ، ولكنه لا يعمل إلا إذا أُريد به معنى الفعل المضارع ، والحروف المشبهة بالفعل لم تعمل إلا لمشابتها الفعل لفظاً ومعنى . وإن تأمل كلام الشارح في هذه العوامل اللفظية وتعليقه عملها يعيد إلى ذاكرتنا قول ابن جني المتقدم ذكره ، وهو أن هذه العوامل اللفظية راجعة في حقيقتها إلى أنها معنوية .

ونحن لا يهمنا اليوم كثيراً أو قليلاً الخلاف في هذه العوامل ، ولا الجدال فيها ، ولكن لنا أن نحصد نتائجها ونتبنى منها ما هو أكثر عمقاً ونفعاً في تحليلنا للكلام وفهمنا له ، لأن فهم الكلام في نهاية التحليل وخاتمة المطاف إنما يتوقف على معرفة العلائق بين مفردات التركيب .

رابعاً - الإجماع :

الإجماع من مصطلحات أصول الفقه ، ويعني لدى الأصوليين "اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر على أمر ديني" ^(١) فلما استخدمه النحاة اتجهوا به إلى أن المراد منه "إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة" ^(٢) واتخذ التعبير عن اتفاق الآراء والإجماع في كتاب سيبويه عبارة ما اتفق عليه لدى العرب ، وأجمعوا على قوله ، كأن يقول : والعرب تقول ، وسمعنا العرب الفصحاء يقولون ^(٣) ، ولا نعلم أحداً يوثق بعلمه قال خلاف ذلك ^(٤) . وكذا قول العرب وقول الخليل ^(٥) ، وليس من العرب أحدٌ إلا يقول في تصغير ناس : نويس ^(٦) ، ولا يقولون ودع ، استغنوا بترك ^(٧) ، ويرى المبرد في إجماع النحويين أصلاً ، وقال : " إن إجماعهم حجة على من خالف منهم " ^(٨) أما ابن جني فلا يرى في إجماع أهل البلدين "البصرة والكوفة" حجة " إلا إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه .. وإنما هو علمٌ منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فرق له عن علةٍ صحيحة وطريق نهجةٍ كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره " ^(٩) إلا أن ابن جني

(١) التعريفات وانظر المستصفى ١ : ١٧٣ وكشف الأسرار ٣ : ٩٤٦ .

(٢) الاقتراح ٨٨ .

(٣) كتاب سيبويه ٢ : ٧٧ .

(٤) كتاب سيبويه ٢ : ٨٥ .

(٥) كتاب سيبويه ٢ : ١١٢ ، ١٦٤ .

(٦) كتاب سيبويه ٢ : ١٢٥ .

(٧) كتاب سيبويه ١ : ٧ .

(٨) المقتضب ٢ : ١٧٥ .

(٩) الخصائص ١ : ١٨٩ ، ١٩٠ والاقتراح ٨٨ .

لا يلبث أن يقول بأنه لا يسمح لمن يريد الخلاف " بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها .. إلا بعد أن يناهضه إتقاناً ويثابته عرفاناً ، ولا يخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكيره" (١) ورأى السيوطي أن إجماع العرب حجة (٢) ، ولكنه لم يلبث أن اعترف بالعجز عن إدراكه فقال : "ولكن أني لنا بالوقوف عليه ، ومن صورته أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه" (٣) وكذلك نجد في كتب أصول الفقه اعتراضاً على هذا الأصل ، بل إننا نجد أن منهم من ذهب إلى أن "الإجماع لا يوجد إلى يوم القيامة" (٤) لتعذر ذلك ، وأنكر بعض المتكلمين هذا الأصل لأن "انتشار أهل الإجماع في مشارق الأرض ومغاربها يمنع نقل الحكم إليهم عادة ، فإذا امتنع ذلك امتنع الاتفاق" (٥)

ولكن الأصوليين عموماً يرون أن الإجماع "لما كان متصوفاً في الأخبار المستفيضة يكون متصوفاً في الأحكام أيضاً ، لأنه كما يوجد سبب يدعو إلى إجماعهم على الأخبار المستفيضة ، يوجد أيضاً سبب يدعو باعتقاد الأحكام" (٦) .

فإذا ما نقلنا هذا الأصل إلى المجال النحوي ، فإننا نجد أن الأصل عند النحاة هو الاتفاق في الأحكام المستفيضة ، وهي

(١) الخصائص ١ : ١٩٠ والاقتراح ٨٨ .

(٢) الاقتراح ٨٨ .

(٣) المرجع السابق : ٨٩ .

(٤) كشف الأسرار ٣ : ٩٤٦ وانظر المستصفى ١ : ١٧٣ .

(٥) كشف الأسرار ٣ : ٩٤٧ .

(٦) كشف الأسرار ٣ : ٩٤٧ والمستصفى ١ : ١٧٣ .

الأحكام الأساسية المنصوص عليها ، فالإجماع منعقد مثلاً على رفع الفاعل ونصب المفاعيل وجرّ المضاف إليه ، ورفع المبتدأ والخبر ونصب الحال والتمييز ، وما شابه ذلك ، ومثل هذه الأحكام لا تحتاج إلى نص على الإجماع عليها ، لذلك تأتي على أنها من القواعد المقررة ، لأنها من المجمع عليها ولم نقف على خلاف فيها . أما إذا طلبنا الإجماع على العلة فهذا ما لا يكاد يوقف عليه لأن باب الاجتهاد في العلة مفتوح ، ولم يقتصر الخلاف في العلة على البصريين والكوفيين ، بل كان أيضاً بين البصريين أنفسهم ، وبين الكوفيين أنفسهم أيضاً . وكذلك أمر الخلاف في الأحكام الفرعية يصعب أو يستحيل أن تصل فيه إلى الإجماع .

على كل حال فإننا لا نجد صدى واسعاً لهذا الأصل في كتب النحاة ، وإنما ينحون إلى الاحتجاج بكثرة الاستعمال وكأنها تمثل ضرباً من ضروب الإجماع في نظرهم ، وقد يعبرون عن إجماع مذهبي ، كأن يقولوا : ذهب أصحابنا ، أو : أكثر أصحابنا البصريين^(١) ... ومن ذلك ما وجدناه لدى ابن يعيش في عبارة "مجمع عليه" في مبحث المبتدأ^(٢) ، فهو يذكر أن الخبر عندما يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة باسم الفاعل ، فإنه يكون فيه ضمير مرفوع بأنه فاعل لا بد منه ، لأن هذه الأخبار في معنى الفعل ، وذلك في قولك : زيد ضارب ، وعمرو مضروب وخالد حسن .. "وتحمل هذه الأخبار الضمير مجمع عليه"^(٣) ومما هو

(١) شرح المفصل ٢ : ٦١ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٨٨ .

(٣) الموضع السابق .

قريب من الإجماع موافقة الأكثرية ، فنجده يقول : وعليه الأكثر من أصحابنا".

وقد يتقرر الإجماع الجزئي سلباً بنفي الخلاف ، فمما هذه سبيله ما ذكره من أن الخبر إذا وقع "ظرفاً أو جاراً أو مجروراً نحو زيد في الدار وعمرو عندك ، ليس الخبر بالظرف على الحقيقة ، لأن الدار ليست من زيد في شيء ، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه ، والتقدير زيد استقر عندك أو حدث أو وقع ونحو ذلك . فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين" ^(١) وقد يعبر عن الإجماع بقوله : "قال النحويون" ^(٢) وعبر عما ذهب إليه ابن جني من جواز القياس على عودة الضمير المتأخر لفظاً ورتبة في مثل قوله :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ

جزاء الكلاب العاوييات وَقَدْ فَعَلَ ^(٣)

أقول : ذهب إلى أن هذا خلاف ما عليه الجمهور ^(٤) .

وفي باب إعمال الفعلين ، ذكر لنا الإجماع على جواز إعمال أيهما شئت ^(٥) ، ولكن الخلاف حصل في الأوليّة. وكذلك نقل لنا الإجماع على مفهوم الفاعل ، فالفاعل في عرف النحويين " كل

(١) شرح المفصل ١ : ٩٠ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٢٧ .

(٣) في نسبة البيت خلاف انظر الخزانة ١ : ١٣٤ وانظر الخصائص ١ : ٢٩٤ وأما ابن الشجري ١ : ١٠٢ وجمع الهوامع ١ : ٦٦ .

(٤) شرح المفصل ١ : ٧٦ .

(٥) شرح المفصل ١ : ٧٧ .

اسم ذكرته بعد فعل ، ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وذلك في الإيجاب والنفي سواء^(١) . والإشارة إلى الاطراد والكثرة إشارة إلى الإجماع أو ما يشبهه كقوله : وهذا الحذف والإضمار وإن كثر فهو فاش في كلام العرب مطرد^(٢) ، أو يقول : لكثرة استعماله في كلام العرب^(٣) ، ولا حجة في القليل^(٤) .

ولا نجد لابن يعيش رأياً نظرياً في الإجماع ، وإنما نلمح أثره في أثناء ترجيحاته وموازناته .



(١) شرح الفصل ١ : ٧٤ .

(٢) شرح الفصل ١ : ١١٥ .

(٣) شرح الفصل ١ : ٩٢ .

(٤) شرح الفصل ١ : ٩٣ .

الباب الرابع
ابن يعيش والمذاهب التحوية

الفصل الأول

المذاهب النحوية في القرنين السادس والسابع

لا نريد بالبحث في المذاهب النحوية في عصر ابن يعيش أن نعود إلى أصول هذه المذاهب ، لندرس نشأتها وتطورها وأعلامها والمؤثرات فيها ، فإن هذا كله أشبع بحثاً ودرساً وفحصاً في عدد من المؤلفات الجامعية والبحوث الرصينة ^(١) ، وإنما نريد أن ننطلق مما استقر عند الباحثين جميعاً من مسلمات أولية مستندة إلى ما سبقها من الدراسات ونتائجها ، بعد فحصٍ وتأملٍ ومناقشةٍ لهذه النتائج.

وكنا في حديثنا عن كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ، ألحنا إلى أننا لا نؤيد الاتساع في التعددية في مذاهب النحو ، بله نسبة مذهب نحوي خاص لكل نحوي كما اقترح أحد الباحثين ^(٢) . وموقفنا هذا ينطلق من مفهومنا للمذهب ، فالمذهب هو طريقة في التفكير والتطبيق ، تعتمد مجموعة مترابطة من الأصول ، تكون

(١) نذكر على سبيل المثال كتاب المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ومدرسة الكوفة

للدكتور مهدي المخزومي ومدرسة البصرة للدكتور عبد الرحمن السيد.

(٢) تطور الدرس النحوي : ٨٠ .

وحدة عضوية منسقة ومتناسكة . ووحدة المذهب^(١) لا تعني أن يتطابق أصحابه في آرائهم كلها ، فهم متفقون على الأصول ، لكنهم كثيراً ما يختلفون في الفروع ، بل إن أحدهم قد يتبنى قضية ما أو مسألة ما من مذهب آخر دون أن يخرج هذا عن مذهبه ، كما هو واضح عند أهل الفقه وأصحاب الكلام .

فإذا كنا ننطلق من هذا المفهوم للمذهب ، فإننا نجد أنفسنا أمام مذهب أساسي في النحو العربي ، هو المذهب البصري ، ففي كنفه وعلى يد أعلامه تم إرساء أصول النحو العربي ، وتقعيد قواعده ، واستنباط علله ، ووضع حدوده . ثم ولد المذهب الكوفي ونما متأخراً زمنياً عن المذهب البصري ، وقد تتلمذ أعلامه على كتاب سيبويه وآراء البصريين ، وأكثروا من الخلاف ، وما كان لنا أن نعدّه مذهباً مستقلاً - وإن كان في أساسه فرعاً على أصل - لولا اختلافه في المنهج وطريقة التقعيد عن المذهب البصري ، ويمكننا أن ندلّ بإيجاز على الاختلاف الأساسي بين المذهبيين :

فالكوفيون والبصريون يأخذون بالقياس ، ولكنّ القياس لدى البصريين يجب أن يكون على الأعمّ والأكثر تداولاً ودوراناً في كلام العرب. أما الكوفيون فإنهم يعتدّون بالشاهد الواحد ويعممون قاعدته^(٢) ، ويجعلونه نصاً يقيسون عليه ، ثم هم لا يتثبتون من روايتهم ، وخير الكسائي مع أعراب الحطمية أشهر من أن يذكر^(٣) . فالبصريون كانوا أكثر دقة وأشدّ حيطة لأمرهم في

(١) انظر تفصيل القول في كلمة "مذهب" المعجم الفلسفي ٣٦١/٢ .

(٢) انظر مدرسة البصرة ١٤٥ وما بعدها ومدرسة الكوفة ٣٧٦ وما بعدها وأبو حيان النحوي : ٢٩٨ .

(٣) مجالس العلماء : ٤ .

قبول الشواهد ، وذلك لأنها الأساس الذي ستبنى عليه قواعد العلم الذي يقومون ببنائه ، ونخير أبي عمرو مع أبي خيرة ذو دلالة هامة^(١) ، فهو يثبت أن البصريين كانوا يمتحنون الأعراب والرواة حتى الثقات منهم ، وذلك للتأكد من سلامة سليقتهم وعدم فسادها بمخالطتهم أهل المدن وغيرهم. ثم هم بعد ذلك يستنبطون القواعد المطردة . وهذه النزعة إلى طرد القواعد ظهرت معالمها عندهم مبكرة ، وتجلت في قول ابن أبي اسحاق ليونس وقد سأله : هل يقول أحد الصويق ؟ يعني السويق . قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس^(٢) . فهم يجمعون الشواهد الكثيرة ، من الرواة الثقات ، ويستنبطون قاعدتهم لتشمل الأعم الأكثر من كلام العرب ، ويرفضون تعميم الظاهرة الفردية المسموعة في أبيات شاذة أو مجهولة القائل ، أو منسوبة لأناس لا يعتد بروايتهم ، فإن ثبت لهم شذوذ في نصّ فصيح ، فإنهم يقبلونه ويحفظونه ولكنهم لا يقيسون عليه ، فنجد سيبويه مثلاً يقبل تحقيق الهمز في لغة الحجازيين في "نبي" ويراها مما يحفظ ، ولكنه يرى هذا رديفاً قليلاً على الرغم من وروده في قراءة قرآنية^(٣) . فالبصريون كانوا ينهجون نهجاً علمياً في التثبت من الرواية ، وفي شمول الاستقراء ، وفي القياس على الأكثر ، واستنباط القواعد مما كثر لتطرد في سائر ما يولد من الكلام على نسقها ، وقد لاحظ العلماء من المتأخرين ذلك ، فإننا نجد السيوطي مثلاً يصرح بأنهم اتفقوا "على أن البصريين أصبح قياساً لأنهم لا يلتفتون

(١) مجالس العلماء : ٥ .

(٢) طبقات فحول الشعراء ١ : ١٥ وانظر طبقات النحويين للزبيدي : ٢٦ .

(٣) كتاب سيبويه ٢ : ١٧٠ .

إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية^(١) ونقل عن علم الدين اللورقي قوله في شرحه للمفصل : "الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه"^(٢) وهذا المذهب هو الذي حدا بالدكتور المخزومي أن يعبر عن إعجابه الشديد بالمذهب الكوفي بقوله : "بأنه أبعد ما يكون عن الأخذ بأسباب المنطق ، أو التعلق بأساليب الفلاسفة"^(٣) .

وإن هذا الاختلاف المنهجي بين البصريين والكوفيين هو المسوّغ الوحيد للنظر إليهما على أنهما مذهبان مختلفان، على الرغم من أنّ ما اتفقا فيه من الأحكام الكلية والجزئية أكثر مما اختلفا فيه .

وقد استطاع النحاة إحصاء مسائل الخلاف وصنّفوا فيها ، وما عدا هذه المسائل يدخل فيما اتفقوا عليه أو فيما لم يختلفوا فيه . فلا يمكننا إذن أن ننسب نحويّاً إلى المذهب الكوفي لأنه يقول إنّ "مِنْ" تأتي لابتداء الزمان^(٤) ، والبصريون يقولون إنها لابتداء المكان^(٥) ، أو لأن هذا النحوي يقول : إن أصل الاسم من الوسم وليس من السموّ مثلاً ، إنّ المسوّغ الوحيد - في نظرنا - لنسبة

(١) الاقتراح : ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٢) الاقتراح : ٢٠٢ .

(٣) مدرسة الكوفة : ٣٨٠ .

(٤) انظر مثلاً إعراب الحديث النبوي : ١٢٠ رقم الحديث ٥٤ ونصه : هذا أول طعام آكله أبوك من ثلاثة أيام . وذهب العكبري إلى أن (من) ههنا لابتداء غاية الزمان ، وهذا ما منعه أكثر البصريين ، وهو جائز عند الكوفيين وانظر شرح المفصل ٨ : ١٠ ، ١١ .

(٥) انظر الانصاف ١ : ٣٧٠ - المسألة : ٥٤ - والبيان في غريب إعراب القرآن ١ : ٤٠٥ وشواهد التوضيح والتصحيح ١٢٩ ، ١٣٠ - وشرح المفصل ٨ : ١٠ ، ١١ ومغنى اللبيب ١ : ٣٥٣ .

نحوي ما إلى مذهب معين هو اتباعه أصول ذلك المذهب . وبهذا الفهم المنهجي سننظر إلى المذاهب النحوية ، وفي نسبة النحاة إلى كل منها.

وبعد تكوّن المذهبيين البصري والكوفي ، برز في كتب النحاة مصطلح البغداديين ، وذلك بعد نشوء مدينة بغداد ، وانتقال النحاة من البصرة والكوفة إليها . ونما هذا المصطلح في أذهان بعض الدارسين المعاصرين ، حتى جعلوا من البغداديين أصحاب مذهب نحوي خاص بهم ، وصنف أحدهم كتاباً بعنوان " المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي " والطريف في هذه المدرسة أن الباحث قسم نحاتها إلى قسمين :

القسم الاول : هم البغداديون الكوفيون ومنهم أبو موسى الحامض وكراع النمل والأخفش الأصغر ونفطوية وأبو بكر بن الأنباري وابن شقير وابن الخياط وابن كيسان .

والقسم الثاني : هم البغداديون البصريون : ومنهم الزجاج وابن السراج والسيرافي والرماني والزجاجي والفارسي وابن جني .
ثم ذكر قسماً ثالثاً سماه بالبغداديين المتأخرين وجعل منهم الربيعي وابن الشجري وأبا البركات بن الأنباري والعكبري والزمخشري وابن يعيش والرضي^(١) .

ونحن إذا تأملنا الأصول المستنبطة لهذه المدرسة فإنه يلفت نظرنا أمران ، أولهما الزعم بأن هذه المدرسة تحتج بشعر المولدين ، ونسب مثل هذا الاحتجاج إلى الفارسي والزمخشري ، وهذا موقف إن صحّ - وهو لا يصحّ - له سمة الموقف الفردي لا المذهبي .

(١) المدرسة البغدادية ٤٦٢ وما بعدها .

والثاني وهو أهم أصول هذه المدرسة هو الانتخاب من المذهبين البصري والكوفي ^(١) ، فإذا كانت المسائل المنتخبة لدى هؤلاء النحاة إنما هي مسائل جزئية لاتمسّ الأصول الكلية ، بل إنه يمكن لأصحاب المذهب الواحد أن يختلفوا بشأنها دون أن يخرج أحدهم عن مذهبه ، فإننا ننفي نفياً منهجياً أن يكون هناك مذهب بغدادى في النحو ، وللسبب نفسه ننفي أن يكون هناك مذهب مصري وآخر أندلسي . أما مافعله السيوطي ^(٢) من تجميع لشتى الآراء في كتبه فهو عمل معرفي هدفه الجمع والاستقصاء ، ولكنه لا يمثل مذهباً بأي مفهوم منطقي .

إن المعنى بالبغداديين - كما ذكرنا - حصراً عند النحاة هم الكوفيون الذين سكنوا بغداد ، ولا يمكن أن تنصرف دلالة اللفظ إلى غيرهم ، وكان سبق أن ذكرنا قولاً لأبي علي وآخر لابن يعيش يقطعان بهذه الدلالة ^(٣) ، ومن ثم يدعمان مذهبنا إليه من نفى لوجود ماسمي بالمذهب البغدادى .

(١) المدارس النحوية ٢٤٥ والمدرسة البغدادية ١٤٦ .

(٢) كما فعل في كتابه معجم المصنفين وفي كتابه الآخر الأشباه والنظائر في النحو .

(٣) انظر ذلك فيما كتبناه عن الإيضاح لأبي علي ص ٨٠ ونضيف ههنا قولاً آخر لأبي علي ، فهو يذكر رأياً للبغداديين وينكره ، وهذا الرأي في حقيقته للفراء . قال أبو علي " ومن البغداديين من قال في قوله " لم يكن له كفواً أحد " إن في " يكن " مجهولاً ، وإن " كفواً " انتصب على الحال ، لما تقدم على الاسم وكان نكرة ، وهذا ينبغي أن يكونوا حملوا الكلام فيه على المعنى ، لأنه إن لم يحمل على المعنى فحش وامتنع ، لأن الجملة التي تقع بعد المجهول توجب ، فإذا كان كذلك صار " له كفواً أحد " بمنزلة " له أحد كفواً . فهذا عظيم " ثم يجد أبو علي وجهاً لهذا بضرب من الحمل على معنى النفي ، والمهم في الشاهد ههنا أن أبا علي كان يناقش البغداديين كما سماهم ، وهو في حقيقة الأمر إنما يناقش الفراء . انظر المسائل الحلييات ٢٥٤ وقارن بمعاني القرآن للفراء ٣ : ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

ونستطيع أن نطمئن إلى أننا تجاه النحو العربي حتى عصر ابن يعيش ، إنما نقف إزاء مذهبين فقط هما البصري والكوفي ، وقد خمدت حدة العصبية بينهما منذ قرون بعد أن انقضت أسبابها وهي أسباب لم تكن لها علاقة بالعلم ، وإنما أرثتها مصالح الحياة ولقمة العيش . بل إننا نستطيع القول بأن المذهب الكوفي لم يستطع حتى وهو في أوج نموه لدن حياة مؤسسه الحقيقي أبي زكريا الفراء أن يكون منافساً حقيقياً أو معادلاً على وجه ما في ميزان العلم للمذهب البصري ، فلا غرابة أن عفى الزمن على ذلك المذهب واستمر المذهب البصري حياً متطوراً في حلقات العلم وكتب المؤلفين ، مع أخذ كثير منهم ببعض آراء الكوفيين الجزئية . ويرى الدكتور مهدي المخزومي على نحو من الجزم والتقدير أن النحاة المتأخرين لم يعد منهم بصري أو كوفي " فلم يبق بين النحاة المتأخرين من كان يعتنق مذهباً نحوياً أو ينطق في وعي عن مذهب نحوي بعينه ، وصارت النسبة إلى بغداد أو الكوفة أو البصرة قضية تاريخية ليس لها معنى يرتبط بواقع ، بالرغم من اصطناع المتأخرين الانتساب إلى هذا الفريق أو ذاك ، فقد نجد في كلام الزمخشري ، أو في كلام ابن الحاجب أو غيرهما ما يدل على انتصار للبصريين ، أو انتساب إلى مذهبهم ، فليس ذلك في رأينا إلا متابعة خالصة وتقليداً محضاً ، لأن أسلوب الدرس البصري أو الكوفي كما كان لم يعد له وجود ، لأن مصادر الدرس التي كان يصدر عنها الدارسون لم يعد لها وجود ، والاختلاف في المذهب إنما يقوم - فيما نرى - على أساس أسلوب الإفادة من المصادر الحية في استخراج الأصول العامة في الدرس ، أو بعبارة أدق على أساس أسلوب الإفادة منها في ذلك . أما المتأخرون من النحاة فلم يجدوا أمامهم إلا مصنفات في

النحو تضمنت وجهات نظر مختلفة ، فراحوا يختارون هذا الجانب أو ذاك بحسب ملاءمته لأسلوب الدرس الذي اصطنعوه^(١) إن رأي الدكتور المخزومي هذا وجه بعض الدارسين المحدثين إلى القول بأن النحاة المتأخرين أخذوا بما سمي بالمنهج الاختياري^(٢) . إننا نرى في نطاق مفهومنا للمذهب أن المتأخرين من النحاة عموماً ونعد منهم الرنخشري والرضي وابن يعيش وابن الحاجب والعكبري وأبا حيان وابن مالك ... كانوا يسرون على منهج رصين واضح ، لأنه لاسبيل للعلم بغير منهج ، وإن تلك المصنفات التي نعتها الدكتور المخزومي بأنها تضمنت وجهات نظر مختلفة ، ماهي إلا مصنفات ذات مناهج ، واختلاف الآراء لا ينفكي المنهج الناظم لها ، ثم إن الدكتور المخزومي لم يقدم لنا إحصاءاً للآراء في أي كتاب من كتب هؤلاء المتأخرين ليبرهن أن آراء المذهبين اختلطت على نحو ضاعت فيه معالم هذين المذهبين ليظهر مكانهما مذهب جديد أو منهج مغاير . على كل حال وبما أننا بسبيل دراسة شارح نسبه بعض الباحثين إلى المدرسة البغدادية ، أو إلى المزج بين المذهبين ، فإننا سنجعل منه نموذجاً لهؤلاء المتأخرين ، لنختبر صدق تلك الأحكام من خلال استعراض شامل لكل من المذهبين لديه .

وقبل هذا أرى أن نقف قليلاً أمام تلك الأحكام الشاملة التي قدمتها الدراسات التي تصدت للبحث في نحو القرنين السادس والسابع . ونحن لا نبغي الغرض من شأن تلك الأحكام ولا نستهدف ذلك ، وإنما نريد التروّي في سبيل مزيد من الدقة ، وذلك لأن هذه الأحكام الشاملة انطلقت اعتماداً على أمرين ، أحدهما قياس

(١) الدرس النحوي في بغداد : ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) مجلة آداب المستنصرية العدد : ٢ : ٢٦١ : مناهج واتجاهات الدراسات النحوية.

الغائب على الشاهد ، وذلك أنها اكتفت بالقليل الذي بين يديها من تراث هذين القرنين فأخذته ونظرت فيه وعممت أحكامها ، والثاني اعتمادها على مانقل من تراث هذين القرنين في كتب المتأخرين كالسيوطي وخاصة في كتابه همع الهوامع ، فأخذت هذه الشذرات والنقول وبنت أحكامها بموجبها .

إن هذه الآراء أو تلك الأحكام ، قد تملك رصيذاً كبيراً من المصادقية ، كما أن قياس الغائب على الشاهد أمر مقبول عقلياً ، لكن هذا لا ينفي أن الحكمة تقتضي التريث في التعميم ، وذلك ريثما تتم معرفة جانب من ذلك التراث ، لأنه لا يجوز الحكم عليه اعتماداً على تراث نحوي واحد أو اثنين من النحاة .

وبناء على هذه المقدمات فإن بحثنا في المذاهب النحوية في عصر ابن يعيش لن يكون شاملاً إلا في حدود ما أتيح لنا الاطلاع عليه من دراسات ونصوص . فإذا ما تركنا ابن يعيش لأننا سنقف معه مطولاً فإننا سنختار أربعة من أعلام النحو لننظر إلى النحو في هذين القرنين من خلال آثارهم ، لذلك فإننا اخترنا ابن الحاجب (تـ ٦٤٦) وابن مالك (تـ ٦٧٢) ورضي الدين الاسترابادي (تـ ٦٨٨) وهؤلاء جميعاً من معاصريه ، ونختار واحداً من خالفه هو أبو حيان الأندلسي (تـ ٧٤٥) وسننظر في الاتجاه النحوي " المذهب " لدى كل منهم على نحو من الإيجاز غير المخل ، وسنرتب حديثنا عنهم حسب تسلسل وفياتهم^(١) .

أما ابن الحاجب فبين أيدينا نقول " من كتابه " الإيضاح في شرح المفصل " وخلاصته الكافية في النحو والشافية في الصرف .

(١) ان مسوغ اختيار هؤلاء النحاة هو وجود آثارهم بين أيدينا .

وتلك الكافية صيغت صياغة موجزة منطقية صارمة ، ولم يكن بجانب الصواب لما سَمّاها الخلاصة . وطبيعي في خلاصة كهذه أن تكون قواعدها مجردة بلا تعليل ولا تفسير ، نظراً لشدة إيجازها ، وكذلك نجدتها تخلو أو تكاد من ذكر خلافات النحاة إلا مواضع ، فهو يصرح بخلافه للكوفيين في مواضع ثلاثة ^(١) وفي مثلها للكسائي والفراء ^(٢) ، ويقول في موضع " وماأجازهُ الكوفيون ضعيف " ^(٣) وقد ذكر رأياً للمذهبيين وتركه بلا ترجيح وذلك في مبحث التنازع فإنه اكتفى بقوله " يختار البصريون إعمال الثاني والكوفيون الأول " ^(٤) ، وهو لم يصرح إطلاقاً بخلافه للبصريين عامة ، وإنما خالف سيبويه في موضعين وكذلك خالف المبرد في مثلهما ^(٥) ، ويونس في موضع واحد ^(٦) ، كما أشار إلى الخلاف بين البصريين أنفسهم في موضع ^(٧) وذكر خلافه للزجاج في موضعين ^(٨) وخلافه للمازني في موضع ^(٩) هذه جملة المواضع التي صرح فيها بالخلاف ^(١٠) ، وسائر أحكامه جارية على ما استقرّ من القواعد بمصطلحات البصريين ومذهبهم . ونراه فيما نقله عنه السيوطي يعلل مذهباً لسيبويه في حذف الخبر مع الأول في نحو : زيد وعمرو قائم ، مع أن مذهبهم -

(١) الكافية في النحو ١٩ ، ٢٠ .

(٢) المرجع السابق : ٤ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٧ .

(٣) المرجع السابق : ٩ .

(٤) المرجع السابق : ٤ .

(٥) المرجع السابق : ٩ ، ١٠ ، ١١ - ٩ ، ١٠ .

(٦) المرجع السابق شرح الكافية ١ : ٤٢١ .

(٧) المرجع السابق : ٥ .

(٨) المرجع السابق : ٧ ، ١٣ .

(٩) المرجع السابق : ٨ .

(١٠) نلحق بهذه المواضع خلافاً لابن كيسان : ١٨ والاخفش : ٣ : ١٩ .

أي سيبويه - في نحو "زيد زيد اليعملات" ^(١) هو أن الحذف من الثاني ، فقال ابن الحاجب "إنما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما ذهب ، وأما هنا فلو كان "قائم" خبراً عن الأول لوقع في موقعه ، إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخير ، إذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو : زيد قائم وعمرو ، من غير قبح في ذلك" ^(٢) .

كما نلاحظ حرص ابن الحاجب على التعليل ، كتعليله بمجيء "أي" للتوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام ، كما نلاحظ احتجاجه لما يذهب إليه برأي الفارسي وذلك أنه لا يعدد "أما" من حروف العطف لدخول العاطف عليها ، لأنهم لا يجمعون بين حرفي عطف ^(٣) .

ونراه يؤيد البصريين في إعمال "ما" الحجازية في الخبر ، وهو منصوب بها خلافاً للكوفيين الذين يجعلون الخبر منصوباً بنزع الخافض ، كذلك يذهب مذهبهم في جواز تقديم الخبر على المبتدأ قال "وإنما حسن تقديم الخبر على المبتدأ لأن المتكلم إذا قال : "زيد قائم" تعلق بنفس السامع احتمالات شتى من أنه قائم أو قاعد إلى ما لا يحصى ، فإذا قدم الخبر ارتفع هذا الإشكال" ^(٤) . وهو يستحسن رأي البصريين في عامل المفعول معه وهو الفعل الذي قبله

(١) العبارة من بيت من شواهد سيبويه وهو بتمامه :

يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل .

(٢) الأشباه والنظائر ١ : ٦٦٨ .

(٣) الأشباه والنظائر ١ : ٦٧٥ .

(٤) آداب المستنصرية العدد ٢ ص ٢٦٨ نقلاً عن الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب

بتوسط الواو ، ويؤيد الأخفش بأن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو : جئت معه ، ويرفض رأي الكوفيين الذين جعلوا من الخلاف عاملاً للنصب ^(١) . كما يؤيد البصريين بأن "ما" في التعجب مبتدأ ، وهي نكرة بمعنى شيء ، وذهب الأخفش إلى أنها موصولة ، وقال الفراء بأنها استفهامية دخلها معنى التعجب ، وذهب الكسائي إلى أنها لا موضع لها من الإعراب . وقد نعت ابن الحاجب رأي الأخفش بالتعسف "لأنه يحتاج فيه إلى تقدير خبر محذوف ، ونحن نقطع باستقلاله كلاماً من غير نظر إلى أن "ما" استفهامية دخلها معنى التعجب ، وما بعده خبره ، وكان الأصل : أي شيء أحسن زيدا ، وليس بجيد لأن صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل إلى آخر باختلاف صيغ الإخبار فإنها تنقل إلى الأشياء كثيراً ، فثبت أن الوجه ما صار إليه سيبويه ، إذا لا يلزم فيه ما يلزم في غيره" ^(٢) كما نجده مؤيداً البصريين معارضا الكوفيين في "نعم وبئس" فهو يقول بفعليتهما لأنه يجوز فيهما ما يجوز في الأفعال من إلحاق العلامة في المؤنث ، وامتيازه بجواز حذفها ، وإن كان مؤنثاً حقيقياً" ^(٣) .

ونلاحظ تأييده للبصريين في عامل المستثنى بعد إلا . والمغروف أن الكوفيين ليسوا على قول واحد في هذا العامل . فأشهر ما ذهب إليه الكوفيون هو رأي الفراء ومن تابعه في أن "إلا" مركبة من إن ولا . فالعامل إذا نصبت "إن" ، وإذا رفعت لا . وذهب بعض الكوفيين وتابعهم المبرد إلى أن العامل هو (إلا) نفسها لأن معناها

(١) الموضع السابق.

(٢) المرجع السابق نقلاً عن الإيضاح في شرح المفصل ١٦٥/ظهر.

(٣) المرجع السابق نقلاً عن الإيضاح في شرح المفصل ١٦٤/ظهر.

أستثني . وذهب آخرون إلى أن العامل هو (إنّ) بعد (إلا) كأنك قلت: إلا أنّ زيدا. أما رأي البصريين فهو أن العامل هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط إلا .

قال ابن الحاجب : "وهو المذهب الصحيح ، لأنك إذا قلت : جاء القوم إلا زيدا فقد وقع زيد فضلة ، وقد توصلت إليه في معنى الإخراج من قولك : جاء القوم بـ "إلا" فقد صار كقولك : جاء القوم بواسطة (إلا) في زيد ، معنى هو الاستثناء " ثم ردّ ابن الحاجب آراء الكوفيين بالتفصيل " فالقول الأول "ليس بشيء لأنه غير مستقيم لفظاً ومعنى، أما اللفظ فإنك لو لفظت به لم يستقم ، وأما المعنى فعلى خلاف ذلك " ، ورد القول الثاني بقوله : "إن الأمر لو كان كذلك لوجب ألا ينفك عن النصب" وكذلك رفض الثالث^(١) .

ويبدو أن ابن الحاجب يسير على نمط غيره من الشراح الكبار في تأييد آراء البصريين واستنباط ما يستطيعه من العلل. ويقتصر اجتهاده الشخصي على مواضع تمس الجزئيات ولا تمس كليات المذهب وأصوله حتى وإن خالف المبرد أو سيبويه أو غيرهما من البصريين فإن هذا لا يؤثر في توجهه العام.

وننتقل إلى ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) وهو نحوي كبير لا تزال كتبه وآثاره حية متداولة ، وهو على الرغم من أصله الأندلسي فإن آثاره انجزت وانتشرت بالشرق ، إضافة إلى أنه قرأ على علماء المشرق ومنهم ابن يعيش كما قدمنا ، وكذلك فهو مصنف لمتون

(١) المرجع السابق نقلاً عن الإيضاح في شرح المفصل ٦٣/١ ظهر . وانظر في هذه المسألة المقتضب ٤ : ٣٩٠ والخصائص ٢ : ٢٧٦ والإنصاف ١ : ٢٦٠ المسألة ٣٤ .

تناولها الشراح بالشرح المسهب وبنوا عليها كتباً كبيرة كالتذيل والتكميل في شرح التسهيل^(١) والمساعد على تسهيل الفوائد^(٢) ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل^(٣) . وسأقصر كلامي على مذهبه النحوي معتمداً على كتابه التسهيل^(٤) .

وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد متن نحوي شديد التركيز والإيجاز ، صعب المرتقى ، عالي التجريد ، تغمض عبارته في مواضع فلا تفهم إلا مقترنة بالشرح والتحليل ، وقد حرص ابن مالك على الإشارة إلى مواضع الخلاف في كل موضع دون تفصيل ، مستحضراً هذه المواضع في أماكنها استحضاراً مدهشاً . والناظر في الكتاب لن يطول بحثه طويلاً ليكتشف أن المسحة البصرية هي الغالبة ، وأن مخالفة الكوفيين تكاد تكون دأب المؤلف من أول الكتاب إلى آخره^(٥) ، وقد لا تخطئ العين مخالفته للبصريين في مواضع محددة ، ولكنها قليلة لم تجاوز خمسة مواضع أو ستة^(٦) ، بينما تربو مخالفته للكوفيين على الستين . كذلك نلاحظ عنده مواضع ينص فيها على خلافه للخليل^(٧) ولأبي زيد^(٨) ولسيبويه^(٩)

(١) هذا الكتاب ضخيم جامع ولازال مخطوطاً وبين أيدينا منه مصورة عن نسخة الأحمدي بحلب .

(٢) نشر هذا الكتاب بتحقيق د . محمد كامل بركات بجامعة الملك عبد العزيز سنة ١٤٠٠هـ .

(٣) نشر من الجزء الأول منه ثلاث مجلدات في ليبيا ، انظر ثبت مراجع التحقيق .

(٤) نشر بتحقيق محمد كامل بركات مصر ١٩٦٨ . ولهذا الكتاب نحو من ستة وثلاثين شرحاً .

انظر المساعد على تسهيل الفوائد المقدمة : ب .

(٥) انظر التسهيل : ١٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٩

١١٠ ، ١٢٤ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٧٤ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧

٣٢٩ ، ٣٠٣ ، ٢٩٧ ، ٢٧٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٠ ، ٢٣٨ ، ٢٣٦ ، ٥

(٦) انظر التسهيل ١٠٣ ، ١٥٩ ، ١٨٣ ، ٢٢٤ ، ٢٩١ .

(٧) التسهيل : ٨٣ ، ٢٢٩ .

وللأخفش^(١) وللمبرد^(٢) ولابن السراج^(٣) ولأبي علي^(٤) ولابن جني^(٥) وغيرهم^(٦) ، ولكن المواضع التي خالف فيها الكسائي^(٧) والفراء^(٨) تفوق كثيراً مواضع خلافه للبصريين . وهو - على الرغم من خلافه للبصريين في بعض أحكام جزئية - يتبنى أحكامهم وعللهم ، وقد توحى كثرة إشارته إلى الخلاف أنه حقاً ممثل لما سمي بالانتهج الاختياري ، لكننا - وكما سبق أن ذهبنا - لا نجد مسوغاً لهذه التسمية ، لأن الخلاف في الأحكام الجزئية أو بعضها لا يمس الأصول الكلية الجامعة التي يتكون منها ما يستحق أن نسميه

(٨) التسهيل : ٢٦٥ ، ٢٨٧ ، ٣١٢ .

(٩) التسهيل : ٢٦ ، ٤٢ ، وتجدد وفقاً لسيويده في : ٢٥ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٤٣ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٣٧ .

(١) التسهيل : ٣٧ ، ٤٤ ، ٥١ ، ٥٧ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٨١ ، ٩٢ ، ١٠٨ ، ١١٨ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٦٤ ، ١٧٤ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٧٩ ، ٣٠١ ، ٣٢٢ ، وتجدد فيه ما وافق فيه الأخفش في ٤٥ ، ٤٩ ، ٦٥ ، ٧٧ ، ١٠٧ ، ١٤٣ ، ١٦٥ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ .

(٢) التسهيل : ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١٦ ، ١٢٩ ، ١٩١ ، ٢٢٩ ، ٢٦٣ ، ٢٧٩ ، ٢٨٦ ، ٣٠٤ .

(٣) التسهيل : ٣٦ ، ٤٨ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٤ .

(٤) التسهيل : ١٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ٢٢٢ .

(٥) التسهيل : ٩٩ .

(٦) انظر على سبيل المثال خلافه للزجاج ، التسهيل : ٩٤ ، ٩٩ ، ١١٢ ، ١٩٦ وللجرجاني : ٩٩ ولابن برهان ٢٢٢ ولابن السيد ٨١ ولابن الأنباري ٦٤ ، ٢٢٨ ، ٢٨٧ ، وللأصمعي ١٨٠ .

(٧) التسهيل : ١٦ ، ١٧ ، ٢٩ ، ٤٧ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٣٩ ، ١٥٦ ، ١٧٠ ، ١٩٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ .

(٨) التسهيل : ٥٤ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٧ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ١٢٦ ، ١٣٨ ، ١٤٩ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٧٤ ، ١٨٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٧ ، ٢٦٩ .

بالمذهب ، وقد لاحظ محقق التسهيل بحق النزعة البصرية الغالبة على الكتاب^(١) ، وابن مالك في التسهيل يجتزئ بالتصريح بمخالفة الكوفيين ، دون أن يتبع هذه المخالفة تعليلاً أو توضيحاً ، وذلك لطبيعة الكتاب الذي أريد له أن يكون مشتملاً على رؤس مسائل الخلاف ، فمن ذلك مثلاً أنه يرى أن الجملة الاسمية والفعلية لا يمتنع كونها طلبية خلافاً لابن الأنباري وبعض الكوفيين^(٢) ، ويرى أنه ربما وقع خيراً الزمان الموقوع في بعضه ، ويفعل ذلك بالمكاني المتصرف بعد اسم عين ، راجحاً إن كان المكاني نكرةً ، ومرجوحاً إن كان معرفة ، ولا يخص رفع المعرفة بالشعر ، أو بكونه بعد اسم مكان خلافاً للكوفيين^(٣) ويرى أن " نعم وبئس " فعلان لا يتصرفان للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، وليس باسمين خلافاً للفراء^(٤) وهو يرى أن الابتداء يرفع المبتدأ " والمبتدأ هو ما عدم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً من مخبر عنه ، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى ، والابتداء كون ذلك كذلك ، وهو يرفع المبتدأ " ^(٥) ولكنه يخالف البصريين فيجعل من المبتدأ رافعا للخبر ، ويخالف أيضاً من قال بترافعهما^(٦) ، وهو في باب التنازع يؤيد البصريين في إعمال الأقرب دون الأبعد ، ويقرر أن " العامل في المعمول أحد الفعلين لا كلاهما خلافاً للفراء " ^(٧) .

(١) التسهيل : ٤٥ (المقدمة)

(٢) التسهيل : ٤٨ .

(٣) التسهيل : ٤٩ .

(٤) التسهيل : ١٢٦ .

(٥) التسهيل : ٤٤ .

(٦) التسهيل : ٤٤ .

(٧) التسهيل : ١٢٦ .

ويطول بنا الأمر إذا رحنا نتبع مواضع الخلاف والوفاق لدى ابن مالك ، لأنّ كلّ ما يهمننا ههنا منهجه الشامل ، فهو يبقى على الرغم من كثرة الخلاف على فلان وفلان من البصريين والكوفيين ، بصريّ المنهج والتوجه ، وهو يمثل نمواً حقيقياً للمذهب البصري متمثلاً في الانفتاح على الآراء الأخرى الجزئية ، مستفيداً من التراث النحوي بمجمله ، غير متعصب لرأي بعينه أو شخص بذاته . فهو يخالف سيبويه كما يوافقه ، وكذلك كان شأنه مع الفراء والأخفش والمبرد وغيرهم كما تقدم . وكل هذا لا ينقض توجه العام لهذا النحوي سواء في شرح التسهيل أو غيره من كتبه التي عرفناها . ويجدر ههنا أن نعرض لما ذهب إليه الدكتور هادي النهر من أن ابن مالك ينتمي لأولئك النحاة الذين يميلون إلى المذهب الكوفي ^(١) ، نعم إنه لأحد ينكر أو يستطيع أن ينكر أن ابن مالك وغيره من النحاة المتأخرين أخذوا ببعض آراء الكوفيين ، وذلك لأن الحق لا يمكن أن يكون مع البصريين على نحو مطلق في الكليات والجزئيات ، ولكن الأخذ ببعض الآراء شيء وادّعاء الميل إلى المذهب الكوفي أمر آخر يحتاج إلى برهان ، ونحن نعتقد أن الإحصاء الذي قدمناه عن مواقفه في كتاب التسهيل أشد دلالة وأقوى برهاناً من ست مسائل قدمها الدكتور النهر ليثبت بها ميله إلى الكوفيين . لأننا نستطيع أن نضع مقابلاً لها ستين مسألة على الأقل من كتاب التسهيل وحده ، وقف ابن مالك منها موقف البصريين والمؤيد لهم .

فإذا ماتركنا ابن مالك لنقف مع رضي الدين الاسترآبادي

(١) مجلة آداب المستصرية ، العدد ٢ ص ٢٧٧ .

(٦٨٨هـ) فإننا نجد أنفسنا تجاه نحوي كبير ، ينتمي إلى طبقة الشراح من مؤلفي الموسوعات النحوية والصرفية ، فالرضي جمع مسائل النحو ودقائقه وعلله وافتن في صياغه حدوده في كتابه شرح كافية ابن حاجب ، كما جمع قضايا الصرف بعللها وخلافاتها في كتابه الآخر شرح شافية ابن الحاجب ، وليس له في النحو والصرف إلا هذان الكتابان اللذان بُنِيا على متني الكافية والشافية لابن الحاجب ، والرضي هذا من النحاة الذين جعلهم الدكتور النهر من النحاة الذين اختاروا من آراء الكوفيين ، ومالوا إلى مذهبهم ^(١) ، ونحن نقرّ للدكتور النهر أن الرضي اختار بعض آراء للكوفيين ، أما أنه مال إلى مذهبهم إلى حد أن نعدّه منهم فهذا أمر فيه نظر ، ويتطلب بحثاً وتدقيقاً.

وإن قارئ شرح الكافية للرضي لا يمكنه إلا أن يخرج بالانطباع التالي وهو أن الرضي رجل منطق صارم ومنهج دقيق ، وقد اتسع في القياس وأنواعه ، ودقق في مصادر السماع حتى بلغ به الأمر أن صرح بما لم يصرح به غيره ، وسبق أن ذكرنا تصريحه هذا وهو قوله بأن القراءات ليس بالمتواترة ^(٢) ، وذلك لأنه لا يأخذ إلا بالقراءة التي تنسجم ومقاييس العربية ، ورد بعض القراءات . ونحن نعلم أن الكوفيين لا يسلكون هذا المسلك ، ولا يتشدّدون مثل هذا التشدد تجاه مصادر السماع ، وبسبب من نزعتة الجدلية كان ينظر إلى أمور النحو على أن أكثرها ظني ^(٣) ، وهذا يذكرنا تلقائياً

(١) مجلة آداب المستنصرية ، العدد : ٢ ص ٢٧٧ .

(٢) شرح الكافية ٢ : ٢٦١ و ٢٣٦ .

(٣) شرح الكافية ٣ : ٢١١ .

بابن جني وماذهب إليه من أن علل النحاة فوق علل الفقهاء ودون علل المتكلمين . وأنها لاتسلم لك إلا إذا أعطاك خصمك يده وسلم لك مقادته ، وإلا فإن بإمكانه أن يرد عليك كل ماتقدمه من علل^(١) ، والذين يميلون بنسبة الرضي إلى المذهب الكوفي يقولون إنه وسع دائرة السماع وعبر أحدهم عن هذا بقوله ” وهكذا يحطم الرضي القاعدة البصرية التي تقول : لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم ”^(٢) ودليلهم على ذلك أنه احتج بكلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وبشعراء من المولدين .

والرضي استشهد بكلام علي بن أبي طالب في نحو من ثلاثين موضعاً^(٣) ، منها مااستأنس به استئناساً ومنها مااستدل به على صحة بعض الأساليب ، وهذا كل ما في الأمر . ثم إن علياً كرم الله وجهه وهو مَنْ هو في فصاحته إنما ينتمي لعصر الاحتجاج أصلاً ، فإذا كان قد ثبت للرضي نسبة هذا الكلام إلى الإمام فلا تشريب عليه إن احتج به ، ولكن هل احتج الرضي حقاً بالشعراء المولدين؟.

لقد راجعت أبيات المولدين كلها في شرح الكافية فلم أجده ، أورد بيتاً من أبياتهم على سبيل الاحتجاج ، فهو لم يستنبط قاعدة ولم يدعم قاعدة بهذه الأبيات ، لقد أنشد بيت أبي نواس :

(١) الخصائص ١ : ٨٥ .

(٢) منهج الرضي الاسرادي : ٤١٢ .

(٣) انظر فهارس الكافية : ٤٧ ، ٤٨ .

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن^(١)
مرتين^(٢) ، وهو إنما أتى به مثلاً لاشهاداً كما قال البغدادي^(٣) ، أما بيت أبي تمام :

على مثلها من أربع وملاعب
أذيلت مصونات الدموع السواكب^(٤)
فإنما ذكره استطراداً لتوضيح المعنى الذي ذهب إليه في شرح
قولهم "سلام عليك ، من أن تأخير الخير إنما هو للمبادرة إلى المراد،
وخشية أن يوضع في مكان المبتدأ لو قدّم الخير شيء غير المقصود
"^(٥) وكذلك يقال في بيت بشار^(٦) وبيت آخر لأبي نواس^(٧)
وبيت للمتنبي^(٨) وآخر لأبي تمام^(٩) .

والاستئناس والتمثيل وتوضيح بعض المعاني بشعر لا ينتمي إلى
عصر الاحتجاج ، ظاهرة نلمسها عند المتأخرين عموماً ، وكنا
وقفنا على مثلها لدى الفارسي في بيت واحد ولدى الزمخشري وابن
يعيش ، ويؤننا أن هذا لا يعني توسيع عصر الاحتجاج ولا استنباط

(١) لم أجده في ديوان أبي نواس المطبوع بتحقيق الغزالي وذكره صاحب الخزانة منسوباً لأبي نواس ١ : ١٦٧ .

(٢) شرح الكافية ١ : ٢٢٦ - ٤ : ٢٩٠ .

(٣) خزانة الأدب ١ : ١٦٨ قال البغدادي : هذا البيت لأبي نواس ، وهو ليس بمن يستشهد بكلامه ، وإنما أورده الشارح مثلاً للمسألة .

(٤) ديوانه ١ : ١٩٨ ق ١٥ ب ١ وهو مطلع قصيدة يمدح بها أبا دلف .

(٥) شرح الكافية ١ : ٢٣٥ .

(٦) شرح الكافية ٢ : ٤٢ .

(٧) شرح الكافية ٤ : ٣٩٠ .

(٨) شرح الكافية ٢ : ٤٦٥ .

(٩) شرح الكافية ١ : ٢٥٨ .

قواعد جديدة لم تكن قبل ، وإنما يعني استثناساً أو تمثيلاً ، بل إن النحوي يأتي أحياناً بمثل هذه الأبيات لتخطيطتها في مواضع ، فلا يجوز لمن شاهد اسم أبي نواس أو أبي تمام أو المتنبي أو بشار أو غيرهم في كتاب نحوي أن يسارع إلى القول بأن المؤلف احتجّ بشعر المولدين ، بل لابد من النظر إلى هذه الأبيات في سياقها وتحري مقاصد المؤلف من الإتيان بها ، وتأمل كلام الشراح وأقوالهم فيها . لأن ليس من الحق أن نصنف النحاة في مذاهب حسب نظرة سطحية في أسماء الشعراء وحسب أهوائنا ، ولا يكفي أن يخالف النحوي رأياً للبصريين لنعده في الكوفيين والعكس صحيح ، بل لابد أولاً من اكتشاف منهج النحوي والأصول الثابتة التي استقر عليها ، وهذا ما يحدد مذهبه . أما الخلافات الفرعية فما أكثرها بين أصحاب المذهب الواحد .

وإننا نزعم أن منهج الرضي في شرحه إنما كان منهجاً بصرياً في أصوله ، مع نزعة اجتهادية في الفروع والجزئيات التي اتفق بعضها في مواضع مع الكوفيين ، حتى إن دارس الرضي الذي ذكرنا أنه قال إنه حطم قاعدة البصريين رجح ليقرر بأن " انتصار الرضي للبصريين كان أكثر وأن النزعة البصرية لديه أقوى " (١) وإن مانراه هو أن الأمر ليس أمر نزعة أو رغبة في هذا المذهب أو ذاك ، بل الأمر أمر منهج واتجاه في تحري تطبيق هذا المنهج وإغنائه ، وما أبعد أصحاب المناهج في صرامتهم من ذلك الذي يسمونه " المنهج الاختياري " (٢) ، وكأن الأمر أمر مصلحة أو تسوية . لقد كان الرضي صاحب منهج متجرداً له في عصر زالت فيه المنافسة

(١) منهج الرضي : ٤١٣ .

(٢) منهج الرضي : ٤١٤ .

بين المذهبين ، فلم يبق منهما إلا ما ينتفع به الناس ، لذلك لم يكن هناك ما يدفعه عما يطوله منهجه ويشتمل عليه وينطبق من آراء الكوفيين وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين . وكان لسيبويه المكانة الأولى في الشرح ، يأتي بآرائه ويحتجّ بها ويثني عليه ، وأحياناً يأخذ برأي غير رأي سيبويه ، ولا يذكر معارضته له ^(١) . وفي مواضع قليلة ضعف مذهب سيبويه . أو خالفه في تأويل بعض الشواهد ^(٢) . وهذا كله كان في إطار الجزئيات والقضايا القابلة للاجتهاد ، ولم يخرج الرضي من هذا الإطار البصري الاجتهادي إلى إطار آخر . وأيد الرضي بعض آراء جزئية للكوفيين أو وافق عليها . ومن أمثلة ذلك قوله في باب الحال : " والأخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا " قد " في الماضي المثبت ، ظاهرة أو مقدرة ، استدلالاً بنحو قوله :

وإنّي لتغوّنسي لذكراك هــزة

كما انتفض العصفور بالله القطر ^(٣)
وقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ^(٤) .
وغيرهم أوجبوه لما مضى . والأول قريب " ^(٥) فهو ههنا لا يرى بأساً من الأخذ برأي الأخفش والكوفيين - غير الفراء - ولكنه

(١) منهج الرضي : ١٨٦ .

(٢) انظر مثلاً كلامه في شرح الشالية ٣ : ٦٥ في مناقشته (ذا) في بيت لبيد :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب ليقضى أم ضلال وباطل

وانظر كذلك ٣ : ١٧٣ و ١ : ٣٥٣ .

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي ، انظر شرح أشعار الهذليين ٢ : ٩٥٧ وشرح الكافية ٢ : ٤٥ ،

وخزانة الأدب ١ : ٥٥٢ .

(٤) النساء : ٩٠/٤ .

(٥) شرح الكافية ٢ : ٤٥ .

لا يدعمه ولا يعلله ، كما أنه أيد مذهب إليه الفراء أو الكسائي في مواضع ، فنراه في حدّ العامل يذكر أن " العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر ، على مذهب الكسائي والفراء ، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر " ^(١) ثم نصّ في باب المبتدأ والخبر بعد أن عرض رأي البصريين على أنه " قوّى مذهب إليه الفراء والكسائي في حدّ العامل " ^(٢) مع العلم أنه لم ينقض مذهب إليه البصريون ، بل سوغه أيضاً بإجابته للمعتزين عليه ^(٣) .

وإن هناك أمثلة كثيرة في شرحه تصور تأييده لرأي كوفي هنا ورأي للفراء هناك ، ولكن هذا كله لم يخرج به إلى مذهب جديد ، ولم يجعله أميل إلى الكوفيين أو إلى ما يسمى المزج بين المذهبين ، والعين لا تخطئ منذ النظرة الأولى في كتابه ، صرامة المنطق ودقة المناقشة في الحدود ، وتجريد القياس ، على نحو لا نجد إلا في كتب المنطق ، وهذه الاتجاهات كلها نفيت عن المذهب الكوفي ^(٤) . وإن شرح الرضي لجدير أن يعد تطوراً للمذهب البصري نحو مزيد من التجريد والصياغة المنطقية الصارمة ، وهو اتجاه وجدت أصوله عند أوائل البصريين وتابع حياته ونموه على يد أعلامهم كالرمانى والفارسي والسيرافي وابن جني وسار على نهجهم ابن يعيش . أما الاسترابادي فإنه كان أشدّ تأثراً بلغة المنطقيين وطرائقهم في التعبير ، وكأنه منطقي مكلف بصياغة النحو ، واصطبغ أسلوبه بأسلوبهم ، واستمد منهم مصطلحاتهم ، بل إنه عبر صراحة مرة باستمداده من

(١) شرح الكافية ١ : ٦٣ .

(٢) شرح الكافية ١ : ٢٢٧ .

(٣) نفسه .

(٤) مدرسة الكوفة : ٣٨٠ .

كتب الأصوليين قال : " والحكم في اصطلاح الأصوليين : ماتوجه العلة " ^(١) وكان سبق لنا أن ذكرنا استمداد الأصوليين مصطلحاتهم من كتب المنطق بدءاً من أبي حامد الغزالي . ولا نريد أن نتسع ههنا أكثر من ذلك لأن الإمام الاستربادي يستحق أكثر من دراسة مطولة .

ويمكننا أن نقف آخر وقفة لنا مع نحوي كبير أيضاً هو أبو حيان الأندلسي ، ونسوّغ وقفنا لديه على الرغم من وفاته في القرن الثامن (٧٤٥ هـ) بأنه عاش نصف حياته في القرن السابع ، وذلك لأن ولادته كانت سنة ٦٥٤ هـ أي بعد وفاة ابن يعيش بأحد عشر عاماً ، وبأنه ترك آثاراً هامة لا يمكن تجاوزها في إطار حديثنا عن المذاهب النحوية في هذين القرنين . وأول ما نلاحظه عند أبي حيان أول وهلة مايوهم تمرده على المذهب البصري في أقوال كثر نقلها عنه ، وانتشرت في شتى كتبه - فمن ذلك قوله : والذي نذهب إليه أن ماصحت الرواية به من إثبات القراءة ، وجب المصير إليه وإن خالف أقوال البصريين ورواياتهم ، وقد استقرأ هذا اللسان البصريون والكوفيون ، فوجب المصير إلى ما استقرؤوه ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ " ^(٢) وقال في موضع آخر : " وليس العلم محصوراً ولا مقصوراً على ما نقله وقاله البصريون ، فلا تنظر إلى قولهم : إن هذا الأمر لا يجوز " ^(٣) وقال أيضاً في موضع آخر :

(١) شرح الكافية : ١ : ١٠١ .

(٢) ارتشاف الضرب ١ : ٣٣٩ .

(٣) البحر المحيط ٢ : ٣١٧ ، ٣١٨ .

"ولسنا متعبدین باتباع مذهب جمهور البصريين بل نتبع الدليل" (١)
 فإن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط ،
 والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه ، بل القراء من
 الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة " (٢) ومثل هذه الأقوال
 - إذا لم تعد إلى سياقها في مواضعها من كلام أبي حيان - توهم
 أننا أمام نحوي متمرد على البصريين ثائر عليهم ، ولكن حقيقة
 الأمر غير ذلك ، فأبو حيان في بحمل آرائه واتجاهاته كان بصريّ
 النزعة ، شديد التحري للمسموع ، وقد عاب على ابن مالك " أنه
 استشهد بأبيات لشعراء من لحم وخزاعة وقضاعة ، وهو يرد على
 الكوفيين اتباعهم الشاذ من كلام العرب " (٣) وهو لا يقبل القياس
 على القليل أو الشاذ قال : " ... وهو منقول عن العرب لكنه شاذ
 قليل لا يقاس عليه " (٤) وكان يعظم كتاب سيويه ، ويعتز بتحصيله
 النحو في كتاب سيويه على شيخه أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن
 الزبير الثقفي (٥) ، وكان يرى أن كتاب سيويه " هو المرقاة إلى
 فهم الكتاب - القرآن الكريم - إذ هو المطلع على علم الإعراب ،
 والمبدي من معالمة مدارس ، والمنطق من لسانه ماخرس ، والمحیی من
 رفاته مارمس ، والراد من نظائره ماطمس ، فجدير لمن تاقت نفسه
 إلى علم التفسير ، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير ، أن يعتكف
 على سيويه ، فهو في هذا الفن المعول عليه والمستند في حل

(١) النهر الماد ٢ : ١٤٦ بهامش البحر .

(٢) البحر المحيط ٢ : ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

(٣) أبو حيان النحوي : ٢٨٩ .

(٤) ارتشاف الغرب ٢ : ١٧١ .

(٥) البحر المحيط ١ : ٦ .

المشكلات إليه ^(١) لكن هذا لا يعني تبعية أبي حيان للبصريين في كل حكم أو جزئية ، لقد كان شأنه شأن ابن مالك والاسترابادي وغيرهما من كبار النحاة ، أي كانت له مخالفات كثيرة للبصريين وخاصة فيما يتعلق ببعض القراءات أو الآراء الجزئية، أما ماعدا ذلك فإننا نعهده بصريّ المنهج ولكن في غير ماتعصب ولاهوى ، ودليلنا على ذلك أنه رجح كما أُلحنا بعض آراء للكوفيين في مواضع من كتبه ، فمن ذلك أننا نبجده في بحثه عن عامل الرفع في الخبر والمبتدأ يعرض رأي البصريين ثم يقول : " وذهب الكوفيون إلى أن كلا منهما رفع الآخر ، كذا أطلق النقل عنهم ابن مالك ، وقيده غيره فحكى أن المبتدأ مرفوع بالذكر ، أي الذي هو في الخبر ، فإن لم يكن ثم ذكر ترافعا ، أي رفع كل واحد منهما الآخر ، قال : وهذا مذهب الكوفيين ، وأقول : الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ، وهو أنهما يرفع كل منهما الآخر وهو اختيار ابن جني ^(٢) وكذلك نبجده يرجح رأي الكوفيين في تجويز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وذلك لدن تفسيره قوله تعالى : ﴿ وفي خلقكم ومايث من دابة آيات لقوم يوقنون ﴾ ^(٣) فإنه جعل : ما " معطوفة على الضمير في " خلقكم " قال : " ومن أجاز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض أجاز في " ومايث " أن يكون معطوفاً على الضمير في

(١) البحر المحيط ١ : ٣ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢ : ٢٨ ، ٢٩ وماأدري من أي مصدر استمد أبو حيان مانسبه إلى ابن جني . وابن جني يقول في اللمع : ١٠ عن المبتدأ أنه مرفوع بالابتداء ، ويقول عن الخبر انه مرفوع بالمبتدأ ص ١٠ وانظر شرح اللمع لابن برهان ١ : ٣٣ .
(٣) الجاثية : ٤/٤٥ .

"خلقكم" وهو مذهب الكوفيين ويونس والأخفش وهو الصحيح ، واختاره الأستاذ أبو علي والشلوين^(١) ويمكن أن تحصر موافقاته للكوفيين ، أما موافقاته للبصريين فهي الأعم والأغلب ، فهو يصرح مثلاً بموافقة للبصريين في كون المصدر أصلاً للمشتقات وهو مذهب الجمهور من البصريين " والفعل واسم الفاعل واسم المفعول وسائر الأسماء التي فيها مادة المصدر فروع اشتقت من المصدر خلافاً للكوفيين " ^(٢) ويدعم في مواضع ما يذهب إليه بكونه مذهب سيبويه فيقول : " وهذا هو مذهب المحققين من أصحاب سيبويه " ^(٣) وقد يذم رأياً مافيقول " إنه مخالف لما ذهب إليه سيبويه والجمهور " ^(٤) فأبو حيان لا يختلف عن النحاة الذين تحدثنا عنهم قبله إلا في أمر واحد ، وهو تعاطفه مع ابن مضاء القرطبي في النظر إلى العلل النحوية الجدلية التي لا تغير من الحكم النحوي شيئاً ، على أنها لا حاجة إليها ، فنجد لديه مثلاً هذه التعليقات كقوله معلقاً على خلافات النحاة في علامات إعراب المثني وجمع المذكر السالم : " وهذا الخلاف الذي في هذه الحروف وهذه النون ، ليس تحته طائل ولا ينبي عليه حكم " ^(٥) . وكذلك علق على خلافاتهم في باب المعرف بالأداة ، فقد عرض لخلافهم في " أل " وذكر فيها مذهبين :

(١) البحر المحيط ٨ : ٤٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢ : ٢٠٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣ : ١٧ وانظر ٢ : ٢٤٦ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢ : ٢٠٤ .

(٥) ارتشاف الشرب ١ : ٢٦٥ .

أحدهما : أنها أحادية الوضع وهي اللام والألف وصل جيء بها وصلة إلى النطق بالساكن.

والثاني : ينحو إلى انها ثنائية الوضع نحو قد وهل ، وهمزتها همزة قطع .

فعلّق أبو حيان : " وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى ، وبعض الألسن خال من أداة التعريف كلسان الترك ، وبعضهم فيه أداة التنكير ، وحذفها علامة التعريف كلسان الفُرس ، وبعضهم مختلف الأداة في التعريف بالنسبة إلى التذكير والتأنيث ، وهذه كلها أوضاع لاتعلل " (١) .

ولكن يلاحظ أن أبا حيان - على الرغم من هذه المواقف هنا وهناك - كان يكثر من ذكر العلل كغيره من النحاة ، ولاتأتي مثل تلك التعليقات إلا بعد أن يكون قد استوفى العلل وناقشها ، فموقفه لم يكن موقف من يدعو إلى نبذ العلل ، وإذن كان عليه أن ينبذها ، ولكنه موقف المعلم المنبه الذي يلفت النظر إلى أن مثل هذه العلل النظرية لهذا الحكم الواحد عادمة الجدوى . ونجد له موقفاً أوضح مما مربنا تجاه العلل ، فهو يرى أن علم العربية من الوضعيات ، ولا يحتاج فيه إلى تعليل " فلا يقال : لم جاء هذا التركيب هكذا ... فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه ويهزأ من حاكيه فضلاً عن مستنبطه ، فهل هذا كله إلا من الوضعيات ، والوضعيات لاتعلل: (٢) . ولاشك في أن هذا الموقف من العلل في العربية إنما هو صدى لموقف ابن حزم الظاهري الذي اتجه إلى محاربة

(١) ارتشاف الضرب ١ : ٥١٣ ، ٥١٤ .

(٢) أبو حيان النحوي ٣٩٤ نقلاً عن منهج المسالك ٢٣٠ .

التعليل فقال : " لا يحلّ التعليل في شيء من الدين ، ولأن يقول قائل لم حرم هذا وأحل هذا ^(١) .

وعلى كل حال فإن مهاجمة أبي حيان علل النحو إنما هي مهاجمة نظرية ، يعقب بها أحياناً على بعض العلل في مواضع من كتبه ، وهو في الوقت نفسه يملأ صفحات وصفحات من هذه العلل ويناقشها ، وكأن تيار التعليل والاتجاه إليه كان من القوة والثبات بحيث لا يستطيع أبو حيان ولا غيره أن يتصدى له أو يواجهه أو يستغي عنه ، وذلك على الرغم مما تصوره لنا تعليقاته العابرة من كونه غير مقتنع بهذه العلل . وله مواقف مشابهة تجاه بعض العوامل مما سبق أن أشرنا إليه .

ويمكننا الآن في ضوء ماتقدم أن ننظر إلى الاتجاه المذهبي النحوي العام خلال هذين القرنين متهددين باتجاهات هؤلاء النحاة الكبار من شراح ومصنفين ، ولا ننسى أننا كنا سابقاً قد تحدثنا عن الزمخشري بالتفصيل وهو من نخبة القرن السادس .

وإن أبرز ما نلاحظه عند هؤلاء النحاة جميعاً هو وحدة المنهج ووحدة الأصول المعتمد عليها لديهم جميعاً ، وإن الخلافات فيما بينهم إنما هي في الأحكام والمسائل الجزئية لا في الأصول والقواعد الكلية . ويمكننا أن نقول بثقة واعتماداً على ماتقدم : إن المذهب البصري كان يحيا ويتطور ويغتنى على أيدي هؤلاء النحاة من مصنفين وشراح . وأما ما بقي من المذهب الكوفي فإنما حفظ وصين لأنه كان يذكر في مجادلاتهم ومقايساتهم . وإن مأخذه هؤلاء

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٤ : ١٤٦٣ وانظر فيه باباً كاملاً حول هذه القضية بعنوان : إبطال القول بالعلل في جميع أحكام الدين ٤ : ١٤٢٦ .

النحاة من المذهب الكوفي من آراء وتبنوها ، لا يخرج بهم عن المذهب البصري إلى منهج آخر كوفي أو اختياري ، لأن الاختيار كان في نطاق الأحكام والجزئيات وليس في باب الأصول والكلّيات، وهذا أمر معروف في سائر المذاهب ، فالمعتزلة مثلاً كلهم يقولون بالأصول الخمسة ^(١) ، ثم نجدهم فرقاً متعددة ، فهناك الواصلية والهديلية والنظامية والخابطية والبشرية والجاحظية ^(٢) ، وغيرها وكلها ذات آراء خاصة جزئية ، ولم تخرجهم هذه الآراء خارج نطاق المعتزلة ، وكذلك الأمر في مجال الفقه ومذاهبه كما أشرنا .

ولهذا فإننا لانرى أن يصنف ابن مالك والاسترابادي والعكبري في مجموعة يقال عنها إنها تميل في اختيارها إلى الكوفيين لمجرد أن ابن مالك وصاحبيه قد اختاروا أقوالاً محددة للكوفيين وقالوا بها . فالمهم في الأمر أولاً وأخيراً هو منهجهم الذي حكم اختيارهم. والعكبري أبو البقاء الذي لم نقف عنده اتجاه معظم دارسيه إلى انه بصري الاتجاه والمنهج ^(٣) وكان حكم من ذهب إلى كوفيته لاصحة له لأنه اعتمد على توجيهات كوفية في شرح لديوان المتنبي ^(٤) ، نسب إلى العكبري وثبت أنه ليس له ^(٥) ، ومابني على الباطل فباطل مثله . فنحن إذن مع هؤلاء النحاة أمام

(١) الأصول الخمسة هي : ١ - التوحيد . ٢ - العدل . ٣ - الوعد والوعيد . ٤ - أن مرتكب الكبيرة في منزلة بين المؤمن والكافر . ٥ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . انظر ابن حنبل لأبي زهرة ١١٩ .

(٢) انظر الملل والنحل للشهرستاني ١ : ٥٧ وما بعدها .

(٣) التبيين : ١٠٢ وما بعدها والنحاة والحديث النبوي : ١٧ وما بعدها .

(٤) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : ١٨٠ .

(٥) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق : مجلد ٢٢ ، العدد ١ ، ٢ .

منهج ذي أصول واحدة واختيارات جزئية جمّة ، واجتهادات فرعية كثيرة ، وقد زالت حدة التعصب للمذهب ما أو شخص ما ، وانحصر نشاط النحاة في الشرح والتعليق ، واقتصر إبداعهم على ترجيح رأي على رأي ، وحدّ على حدّ أو وضع حدّ جديد واستنباط علة جديدة ، ويمكننا الآن أن نقف مع ابن يعيش لنرى لديه ملامح المذاهب النحوية .



الفصل الثاني

المذاهب النحوية لدى ابن يعيش

١ - المذهب البصري

إنّ كل كلام عن المذهب البصري لدى ابن يعيش ، يرتبط تلقائياً بالمذهب الكوفي ، لأن قضية المذهبية لا تثار إلا عند ذكر القضايا الخلافية ، ومع ذلك فإننا سنحاول من أجل جلاء وجه الدراسة أن نفصل أحدهما عن الآخر ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً . ثم إن الحديث عن المذاهب النحوية لدى الشارح يبين لنا حتماً عن جوانب من شخصيته النحوية ، وهنا نقول أيضاً : إننا سنتجنب البحث في شخصيته النحوية ماوسعنا ذلك لنفرد لها بعد فصلاً خاصاً بها ، وإن كانت هذه الفصول على تعددها وانفصالها في الظاهر تكوّن في النهاية بحثاً واحداً .

وإننا لن نحتاج بعد كل ما قدمناه إلى القول : إننا عندما نتحدث عن المذهب البصري لدى ابن يعيش فإننا نتحدث عن نحوي بصريّ المذهب أيضاً ، فمن تحصيل الحاصل أن يكون المذهب

البصريّ الذي هو مذهبه ، طاغياً في شرحه ، وابن يعيش يصرح بهذه المذهبية كما فعل الزمخشري ، فالزمخشري يقول في مبحث الأمر : ” وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين . وقال الكوفيون : هو مجزوم باللام مضمرة : وعقب الشارح بقوله : ” اعلم أن فعل الأمر على ضربين مبني ومعرب ، فإذا كان للحاضر مجرداً من الزيادة في أوله كان مبنياً عندنا خلافاً للكوفيين ” ^(١) ثم يستطرد في رد كلام الكوفيين مستفيضاً في ذلك مستعيناً بعبارة ابن الأنباري ^(٢) ، ومن ذلك قوله مثلاً : ” يجوز قصر الممدود في الشعر ولا يجوز مد المقصور عندنا ” ^(٣) .

وتكثر أمثال هذه العبارات التي تدل صراحةً على بصريته إضافة إلى منهجه الصريح ومواقفه الواضحة حتى في كثير من جزئيات الأحكام . ولانريد ههنا أن نكرر ونعيد في قضية المنهج ، فمنهج الرجل بصري ، وأصوله أصولهم ، فلذلك لن نقف لدى هذه القضية لأننا أشبعناها مناقشة في مبحث الأصول عنده ، لذلك سنلتفت إلى المظاهر الأخرى للمذهب البصري لديه .

إنّ أول مظهر من مظاهر هذا المذهب يطالعنا من تأييد الشارح لسيبويه على نحو يكاد مطرداً ، ولولا أنه خالفه في مواضع قليلة جداً سنعرض لها بعدُ لقلنا : إن الأصل عند الشارح هو موافقة سيبويه والدفاع عن آرائه وتعليل ما يذهب إليه ، وقد يستشهد

(١) شرح المفصل ٧ : ٦١ .

(٢) انظر أسرار العربية : ٣١٥ .

(٣) شرح المفصل ٦ : ٣٨ .

بنصوص ينقلها حرفياً من كتابه في مواضع كثيرة من شرحه^(١).
 فنراه يؤيد ما ذهب إليه سيبويه من الفصل بين ألقاب حركات
 الإعراب وألقاب حركات البناء، ويذكر خلاف الكوفيين له
 وتسميتهم الضمة اللازمة رفعاً والفتحة والكسرة نصباً وجراً،
 ويرى الشارح أن "الصواب مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة"^(٢)
 ونراه أيضاً يؤيد مذهب سيبويه في "كلتا" ويرفض رأي الجرمي.
 فقد عرض لقوله تعالى ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾^(٣) فقال: "وقد
 اختلف العلماء في هذه التاء، فذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث
 والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها:
 فعلى، كذكرى وحفري"^(٤)، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن التاء
 للتأنيث والألف لام الكلمة كما كانت في "كلا" قال الشارح:
 "والأوجه الأول - أي مذهب سيبويه - وذلك لأمرين:

أحدهما: ندرة البناء وأنه ليس في الأسماء فعتل.

والثاني: أن تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها
 مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة. وكلتا اسم مفرد عندنا،
 وما قبل التاء فيه ساكن، فلم تكن تاءه للتأنيث، مع أن تاء
 التأنيث لا تكون حشواً في كلمة. فلو سميت رجلاً بـ "كلتا" لم
 تصرفه في معرفة ولا نكرة كما لو سميت بذكرى وسكرى لأن

(١) انظر على سبيل المثال: شرح الملوكي ٤٤، ٤٧، ٤٨، ٦٦، ٦٧، ٧٥، ٨٢، ٨٤،
 ١٢٠، ١٤٨، ١٨٩.

وشرح الفصل ٢: ١١، ١٨، ٢٣، ٤٥، ٤٧، و ٧: ١١٤، ١١٥، و ٩: ٣٩، ٥٩، ٦٢.

(٢) شرح الفصل ١: ٧٢، ٧٣ وانظر سيبويه ١: ٣.

(٣) الكهف: ٣٣/١٨.

(٤) الجفري: اسم نبت. ديوان الأدب ٦: ٢.

الألف للتأنيث" ^(١) والشارح ههنا لم يؤيد رأي سيوييه فحسب بل إنه راح يعلل ويبرهن على صحة ما ذهب إليه وهو من آراء البصريين عامة. وأيضاً نراه ينتصر لرأي سيوييه علي الكسائي في مبحث التنازع في مثل قولنا : ضربني وضربت زيدا ، فـ "زيداً" انتصب بالثاني ، ولم نعمل فيه الأول لفظاً وإن كان المعنى عليه "وذهب سيوييه إلى أن في ضربني فاعلاً مضمراً دلّ عليه المذكور ، وحمله على القول بذلك امتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ. وذهب الكسائي إلى أن الفاعل محذوف دلّ عليه الظاهر، وكان الفراء لا يرى الإضمار قبل الذكر" ^(٢) وقيمة هذا الخلاف أيضاً أن أثره يظهر في التثنية ويفرض أسلوباً معيناً ينسجم ومقولة كل مذهب ، لذلك راح الشارح يوضح ذلك بقوله : "فتقول على مذهب سيوييه في التثنية : ضرباني وضربت الزيدتين، وفي الجمع ضربوني وضربت الزيدتين ، فتظهر علامة التثنية والجمع لأن فيه ضميراً. وتقول على مذهب الكسائي : ضربني وضربت زيدا ، وفي التثنية : ضربني وضربت الزيدتين، وفي الجمع : ضربني وضربت الزيدتين ، فتوحد الفعل الأول في كل حال لخلوه من الضمير" ^(٣) وقد أيد الشارح رأي سيوييه وعلمه قال : "والصحيح مذهب سيوييه لأن الإضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير "وضرب لذلك مثلاً ضمير الشأن والقصة ، وإضمار فاعل نعم في قولهم : "نعم رجلاً زيداً" ورأيه : "أن الحمل على

(١) شرح المفصل ١ : ٥٥ وانظر المسألة في الإنصاف ٢ : ٤٣٩ برقم ٦٢.

(٢) شرح المفصل ١ : ٧٧.

(٣) شرح المفصل ١ : ٧٧.

الإضمار بشرط التفسير أولى إذا كان له نظير في كلام العرب فكان أقل مخالفة^(١) ومن هذا الضرب تأييده لمذهب سيبويه في منع دخول الفاء في خبر "كأن وليت ولعل ولكن" لأنها عوامل تغير اللفظ والمعنى، "فهي جارية مجرى الأفعال العاملة، فلما عملت في هذه الموصولات والنكرة الموصوفة بعدت عن الشرط والجزاء فلم تدخل الفاء في خبرها كدخولها في خبر الموصولات إذا لم يكن فيها أدوات الشرط ولا يعمل فيها ما قبلها من الأفعال وغيرها"، ولكن سيبويه لا يرى منع دخول الفاء في خبر "إن" خلافاً للأخفش الذي يمنع دخول الفاء في خبر "إن" لأنها عاملة كأخواتها، أما سيبويه فيجيز دخول الفاء لأن "إن" وإن كانت عاملة كأخواتها فإنها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر، ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء" ويرى الشارح أن رأي سيبويه أقرب إلى الصحة، ولا سيما أن التنزيل ورد به قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا: رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٢) وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ...﴾ إلى أن قال: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٣) وقال: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَقِيكُمْ﴾^(٤) فأدخل الفاء في الخبر، وحمل الأخفش الفاء في ذلك كله على الزيادة. والأول - أي رأي سيبويه - أظهر، لأن الزيادة على خلاف الأصل، وسيوضح ذلك^(٥) كما عرض الشارح للخلاف

(١) الموضع السابق .

(٢) الأحقاف : ١٣/٤٦ .

(٣) آل عمران : ٢١/٣ .

(٤) الجمعة : ٨/٦٢ .

(٥) شرح المفصل ١ : ١٠١ .

بين يونس وسيبويه في الياء التي في "لبيك" فإنَّ يونس يراها كالياء في عليك، ويرى أن الياء منقلبة عن ألف (لبي) وذلك لأنها أضيفت كما في عليك ولديك ، ولكن سيبويه يرى أن هذه الياء إنما هي للتثنية المراد بها الكثير ، واحتجَّ على يونس بأن الياء لو كانت "في لبيك بمنزلة ياء لديك وإليك لوجب أنك متى أضفتها إلى ظاهر أقررت ألفها بحالها ، كما أنك إذا أضفت لذي وعلى وإلى ، إلى الظاهر أقررت ألفها وكنت تقول : هذا لبي زيد ، ولبي جعفر كما تقول لذي زيد وإلى عمرو وأنشد :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّيْ فَلَبيْ يَدِي مِسُورٌ^(١)

فجعل "لبي يدي مسور" بالياء وإن كان مضافاً إلى الظاهر الذي هو يدي ، ودليل على أنه تثنية ، ولو كان مفرداً من قبيل لذي وكلا لكان بالألف^(٢) وابن يعيش وإن لم يصرح هنا بانتصاره لسبويه إلا أنه في تقريره للقواعد على رأي سيبويه ، ثم بإيراده حجة سيبويه على يونس ، إنما يقدم لنا ترجيحاً واضحاً معللاً رأي سيبويه . وكذلك نراه يرجح رأياً لسبويه على رأي لأبي علي الفارسي، فقد ذكر أن الفارسي كان يذهب في بعض كلامه إلى أن: يا "ليس بحرف" وإنما هو اسم من أسماء الفعل ، والمذهب الأول، وهو مذهب سيبويه^(٣) أي إن يا حرف نداء ناب عن فعل النداء الذي لا يجوز إظهاره. ويرى أيضاً أن الصواب إلى جانب سيبويه في مذهبه أن عذيرك" وردت على معنى عاذرك "فكأنه قال:

(١) من شواهد سيبويه ١ : ١٦ وسبق ذكره ص ٩٦ .

(٢) شرح المفصل ١ : ١١٩ .

(٣) شرح المفصل ١ : ١٢٧ .

هات عاذرك أو أحضر عاذرك ، وهو مذهب سيبويه ، وهو الصواب ، لأنه وضع موضع الفعل ، والمصدر يطرد وضعه موضع الفعل نحو رويدك وحذرك" (١).

كما أنه رجع رأي سيبويه على أقوال عدد من النحاة في الآية ﴿أَيْحَسِبَ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ ، بلى قادرين على أن نسوي بنانه (٢) فسيبويه يرى أن قادرين انتصبت بفعل محذوف تقديره : نجمعها قادرين ، وقد دل على ذلك قوله : تعالى : ﴿أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ بينما ذهب الفراء إلى أن قادرين انتصبت بفعل محذوف دل عليه الفعل المذكور أولاً ، وهو قوله : أَيْحَسِبَ الْإِنْسَانُ ، وتقديره : فليحسبنا قادرين ، فتكون "قادرين" ، عندئذ مفعولاً ثانياً .. وذهب بعضهم إلى أن تقديره : نقدر قادرين "وهو ضعيف أيضاً لأن اسم الفاعل إذا وقع حالاً لم يجوز أن يعمل فيه فعل من لفظه ، لا تقول : قمت قائماً وأنت تريد الحال ، لأن الحال لا بدّ فيها من فائدة إذا كانت فضلة في الخبر ، وليس في ذلك فائدة لأنك لا تقوم إلا قائماً. والوجه الأول . وهو مذهب سيبويه" (٣) وإننا حتى الآن نلمح اتجاهها يكاد يكون مطرداً لدى الشارح ، وهو تأييده لسيبويه سواء أكان الخلاف بين سيبويه وبعض الكوفيين ، أم بين سيبويه وبعض البصريين ، لا فرق في ذلك ، فهو غالباً ما يؤيد سيبويه على المبرد في مواضع الخلاف ، وكذلك الأمر مع الكسائي والفراء ،

(١) شرح المفصل ٢ : ٢٧ .

(٢) القيامة ٣/٧٥-٤ وانظر سيبويه ١ : ١٧٣ .

(٣) شرح المفصل ٢ : ٦٩ وانظر سيبويه ١ : ١٧٣ ومعاني القرآن للفراء ٣ : ٢٠٨ ويلاحظ أن ما نسب للفراء هنا من قول ليس هو قوله في معاني القرآن .

فقد ذهب الفراء والكسائي مثلاً إلى أن الأصل في الاسم الثلاثي ، وأن الرباعي فيه زيادة حرف وأن الخماسي فيه زيادة الحرفين ، وجنح الشارح إلى أن المذهب الحق هو مذهب سيبويه القاضي بأن "الأسماء المتمكنة على ثلاثة أضرب ، ثلاثي ورباعي وخماسي ، فلا تكون أصلاً على أكثر من الخمسة لثقله ولثلا يتوهم أنه مركب من ثلاثين وكذلك ما زاد"^(١) . وكذلك يتجه الشارح إلى تأييد سيبويه تجاه رأي المبرد والأخفش في اسم التفضيل ، فإن سيبويه ذهب إلى جواز بناء "أفعل" من كل فعل ثلاثي قياساً نحو : ما أكرم زيدا ، من كرم . وما أضرب محمداً ، من ضرب . وما أعلم جعفراً ، من علم . وبعضهم يجيزه أيضاً مما كان من أفعل وهو مذهب سيبويه وذلك قولهم : هو أعطاهم للدينار والدرهم وأولاهم للمعروف ، وأنت أكرم لي من زيد ، أي أشد إكراماً والمكان أفقر من غيره ، إنما هو من أفقر ، ومن ذلك المثل السائر : هو أفلس من ابن المذلق .. والمثل الآخر : أحرق من هبنقة . واتسع أبو الحسن الأخفش في قياس بناء اسم التفضيل وتابعه المبرد فأجاز بناء : أفعل من كذا ، من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد قلت أو كثرت كاستفعل وافتعل وانفعل لأن أصلها ثلاثة أخرى قال "وإنما قالوا : ما أعطاه للمال وأولاه للخير ، لأنه ثلاثي الأصل ، وهذا المعنى موجود في انطلق ونحوه مما فيه زيادة" ورأى الشارح أن ما ذهب إليه الأخفش وتابعه عليه المبرد إنما هو فاسد ، وعلل ذلك من "قبل أن مافي أوله همزة يجوز استعماله بغير همزة ، ثم تدخل الهمزة للنقل وغيره نحو قول امرئ القيس :

(١) شرح المفصل ٦ : ١١٢ .

وَتَعْظُمُ بِرَخْصِي غَيْرِ شَيْئٍ كَأَنَّهُ

أَسَارِيْعُ ظُلُمِي أَوْ مَسَاوِيْكُ إِسْحَلٍ^(١)

وإذا كان أصله أن يستعمل بغير همزة وإنما الهمزة داخله عليه، فجاز أن يعتقد عدم دخولها وتقدر الهمزة محذوفة غير موجودة . وليس كذلك استخرج وانطلق فإن الكلمة منهما بُنيت على هذا البناء فاقترن أمرهما ، فلم يجوز أن يقاس على أعطى وأولى وبابه ، فعلى هذا يكون قولهم : هو أعطاهم للدينار والدرهم ، وأولاهم للخير شاذاً من جهة الاستعمال لا القياس " فهو لم يتجه فقط إلى معارضة ما ذهب إليه الأخفش والمبرد ، ولكنه اتجه إلى تفسير ما ذهب إليه سيبويه معللاً إجازته له بأنه شاذ من جهة الاستعمال لا القياس " . كما عرض الشارح لخلاف النحويين لسيبويه في بناءين من أبنية مبالغة اسم الفاعل وهما : فَعِل كجَذِرَ وفَعِيل كـ كريم . فقالوا : هذان بناءان "موضوعان للذات والهيئة التي يكون عليها الإنسان ، لا لأن يجري مجرى الفعل ، وحملوا ما احتجَّ به من الأبيات على غير ما ذكره " . وكان سيبويه احتج بالبيت الذي نسب إلى أبان بن عبد الحميد وسبق ذكره وبيت آخر للبيد وثالث لساعدة بن جؤية ، فأولوها على غير ما ذهب إليه سيبويه ، فعلق الشارح بقوله : "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه وهو القياس ، لأن صفات المبالغة إذا كانت معدولة جاز أن تتعدى ، فمن ذلك : فعول ومفعال وفَعَّال ، فهكذا سبيل فعيل إذا كان معدولاً كقولك : رحيم من راحم ، وعليم من عالم ، فيجوز : زيد رحيم عمرا ،

(١) ديوانه : ١٧ ق ١ ب ٣٨ .

كما تقول : راحم عمراً ، لأنه معدول عنه . هذا مع السماع^(١) وراح الشارح بعد ذلك يناقش الشواهد التي أشرنا إليها وينقض ما ذهب إليه من سماهم : أكثر النحويين " مؤيدا ما ذهب إليه سيبويه . وكذلك أيضا أيد سيبويه في أن الميم منجنيق أصلية والنون بعدها زائدة ، وذلك لقولهم في الجمع : مجانيق ، فسقوط النون في الجمع دليل على زيادتها " وإذا ثبت أن النون زائدة قضى على الميم بأنها أصل لثلاثا يجتمع زائدان في أول الاسم ، وذلك معدوم إلا ما كان جاريا على فعله نحو : منطلق ومستخرج . هذا مذهب سيبويه والمازني ، ووزنه عندهما : فنعليل كعنتريس " ثم عرض لرأي غيرهما في أن الميم والنون معاً زائدتان وذلك لأن من العرب من يقول " جنقناهم ، أي رميناهم بالمنجنيق " ويعلق الشارح بأن الصحيح في هذا إنما هو مذهب سيبويه ، لما تقدم من قولهم في التفسير مجانيق ، وأما قولهم جنقونا ، فهو من معناه لا من لفظه ، كدَمِث ودِمِثر وسَبِط وسَبِطَر " واحتج الشارح برأي للفراء دعم به ما ذهب إليه سيبويه فإن الفراء ذكر " جنقناهم " وزعم أنها مولدة وقال : ولم أر الميم تزداد على نحو هذا . قال الشارح : " ومعنى قوله : مولدة ، يعني أنه أعجمي معرب ، وإذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه لأنه ليس من كلامهم . وقوله : فلم أر الميم تزداد على نحو هذا ، إشارة إلى عدم النظير . وهذا يقوّي أن الميم أصلية والنون زائدة^(٢) . وكذلك الأمر كان عندما عرض لحروف البدل ، فإنه ذكر أن بعضهم أضاف اللام إلى حروف البدل ، فأصبحت بذلك

(١) شرح المفصل ٦ : ٧٣ .

(٢) شرح الملوكي ١٥٥ وشرح المفصل ٩ : ١٥٢ .

اثني عشر حرفاً يجمعها قولهم : "طال يوم أنجذته" وذلك لأنهم رأوها أبدلت من الفاء في قوله :

مال إلى أرطاة حقف فاطجع^(١)

يريد اضطجع ، ومن النون في قوله :

وقفست فيها أصيلاً أسائلاً

عيت جواباً وما بالربع من أحد^(٢)

يريد أصيلاً . وأصيلاً تصغير أصيل على غير قياس كـ
مغيربان. وذكر أن الرماني أضاف إلى حروف البدل الصاد والزاي
لقولهم : الصراط والزراط في السراط وقد قرئ بهما . وقد علق
الشارح على هذه الآراء بقوله : "والأول الصحيح" أي إخراج اللام
والصاد والزاي من حروف البدل ، وهو مذهب سيبويه ، وعلل
ذلك بكثرتة^(٣) . والطريف ههنا أن الشارح يناقض نفسه ، فهو في
شرح المفصل يثبت ما ينكره ههنا . وسبب ذلك أن ابن جني لم
ينص على أن اللام من حروف البدل في التصريف الملوكي ، ونص
على شذوذ إبدالها من الضاد في قوله : "واضطجع" وجعل إبدالها
من النون في أصيلاً سماعياً ، ولم أره يذكر صراحة أنها من
حروف البدل ، وربما أهمل ذكرها في التصريف لقلّة إبدالها
وشذوذ^(٤) ، بينما نجد الزمخشري ينص صراحة على أنها تبدل ،

(١) الرجز المنظور بين مؤثد وانظر الخصائص ١ : ٦٣ ، ٢٦٣ ، ٢ : ٣٥٠ و ٣ : ١٦٣ ،
والنصف ٢ : ٣٢٩ ، والمختضب ١ : ١٢٤ .

(٢) سبق ذكره .

(٣) شرح الملوكي : ٢١٦ ، ٢١٧ وشرح المفصل ١٠ : ٤٥ ، ٤٦ .

(٤) انظر سر الصناعة ١ : ٣٢١ .

فقدم الشارح شرحه في هذا الاتجاه ولم ينص ههنا على ما نصّ عليه في شرح الملوكي .

وأيضاً يكاد يكون انتصاره لسيبويه على المبرد مطرداً إلا في مواضع ، ومن فضول القول الإشارة إلى أن الخلاف بين سيبويه والمبرد إنما هو خلاف في نطاق المذهب الواحد ، فمن أمثلة هذا الخلاف أن سيبويه "لا يرى الإضمار مع كاف التشبيه ولا مع مذ ، ولا يميز : كه ولا كي قال : استغنوا عن ذلك بمثله ومثلي ، وعن مذهبه بـ مذ ذاك . هذا رأي سيبويه . وكان أبو العباس المبرد يميز إضافة ما منع سيبويه إضافته إلى المضمر في هذا الباب ولا يمنع منها ، ويقول : إذا كان ما بعد حتى منصوباً إياه ، وإذا كان مرفوعاً حتى هو ، وإذا كان مجروراً حتاه وحتاك ، ويقول في منذ ذلك إذا كان ما بعدها مرفوعاً مذ هو ، وإذا كان مجروراً مذه ومذك" ووضح أن هذا الخلاف مبني على اتساع المبرد في طرد القياس ، وتقييد سيبويه بما ورد واطرد في كلام العرب . لذلك رأى الشارح أن "الصحيح ما ذهب إليه سيبويه لموافقة كلام العرب"^(١) والحقيقة أن ما ذهب إليه المبرد وردت له شواهد في لسان العرب ، ولكن هذه الشواهد وضعت في باب الضرورة الشعرية ، وذلك كبيت العجاج :

وأم أوعالٍ كهأ أو أقربا^(٢)

وكذلك ذهب هذا المذهب عندما عرض للخلاف بين سيبويه والمبرد في "من" الزائدة في النفي في قولنا : ما جاءني من رجل . "فذهب سيبويه إلى أن "من" تكون فيه زيادة مؤكدة . قال : ألا

(١) شرح المفصل : ٨ : ١٦ .

(٢) سبق ذكره ص ٤٣٣ .

ترى أنك إذا أخرجت "من" كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بـ "من" لأن هذا موضع تبويض ، فأراد أنه لم يأت بعض الرجال. وقد رد ذلك أبو العباس فقال : إذا قلنا : ما جاءني رجل احتمل أن يكون واحداً وأن يكون الجنس ، فإذا دخلت مِنْ صار للجنس لا غير "ورأى الشارح أن ما اعترض به المبرد غير لازم" لأنه إذا قال : ما جاءني رجل ، جاز أن ينفي الجنس بهذا اللفظ كما ينفي في قولك : ما جاءني أحد . فإذا أدخل "مِنْ" لم تحدث ما لم يكن وإنما تأتي تأكيداً^(١). وابن يعيش وإن كان ههنا يدافع عما ذهب إليه سيبويه ويرد اعتراض المبرد ، إلا أنه لم يخف تردده في الحكم على مثل هذا التركيب ، وقد ظهر ذلك من إيراد قوله لابن السراج من غير أن يعلق عليه ، قال ابن السراج : "حق الملقى عندي ألا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يلغى من الجميع ، ويكون دخوله كخروجه ، لا يحدث معنى التوكيد" . واستغرب أن تكون هذه الخوافض زائدة لأنها عاملة . قال : ودخلت لمعان غير التأكيد^(٢) . وكذلك نجد عندنا ناقش الكاف في رويدك ، فإنه نقض ما ذهب إليه بعضهم من أن هذه الكاف "اسم موضعه من الإعراب رفع ، وقال آخرون : موضعها نصب. وذهب سيبويه إلى أنها حرف مجرد من معنى الاسم للخطاب كالكاف في : ذلك وأولئك والنحاءك" ورأى أن الصحيح هو مذهب سيبويه ، وذلك "لأنها لو كانت في موضع بأنها فاعل لم يجوز حذفها ، وأنت قد تقول : رويد زيدا فتحذفها ، وتجعل في رويد ضميراً مرفوعاً في النية

(١) شرح المفصل ٨ : ١٣٧ .

(٢) شرح المفصل ٨ : ١٣٧ وقارن بكتاب الأصول لابن السراج ١ : ٤١٠ .

يجوز أن يؤكد وأن يعطف عليه بحسب ما يجوز في ضمائر الفاعلين نحو قولك : رويدكم أنتم وزيد ، ورويدكم أجمعون كما تقول : قم أنت وعبد الله ، وقوموا أجمعون. فلما ساغ فيها ذلك دلّ على أن الكاف فاعله. ولا تكون أيضاً في موضع نصب لأن رويد اسم أرود ، وأرود إنما يتعدى إلى مفعول واحد ، فلو كانت الكاف في محل نصب لكنت إذا قلت : رويدك زيدا معدّياً إلى مفعولين أحدهما مضمّر وهو الكاف والآخر ظاهر وهو زيد . ولو جاز ذلك لجاز : رويد زيدا خالداً . ولا نعلم أحداً قاله . ولو كانت منصوبة أيضاً لجاز أن تقول : رويدك نفسك ، إذا أردت تأكيد الكاف وكذلك لو كانت مجرورة لجاز أن تقول : رويدك نفسك . على أنه تأكيد . ولا يسمع مثل ذلك^(١) فابن يعيش أتبع تأييده لرأي سيبويه بطائفة من العلل والأدلة التي تمنع ما ذهب إليه بعضهم من اسمية هذه الكاف وعلل ذلك بعدم السماع.

وكذلك نجده في مبحث حروف الزيادة يذكر الهاء ضمن هذه الحروف ويتحدث عن صفاتها ويقول : إنها لما وجد فيها من شبه حروف اللين وافقتها في الزيادة ، ثم عرض لما ذهب إليه المبرد من إخراج الهاء من تلك الحروف بحجة أنها لم تزد إلا في أواخر الكلم للوقف نحو : ارمه واغزه واخشه. ويجنح الشارح إلى القول بزيادتها ويقول : "وهو مذهب سيبويه لأنها زيدت فيما ذكر ، وقد زيدت في مواضع آخر"^(٢) .

والملاحظ في هذا الموضع أن المؤلف لا ينقل رأي المبرد عنه

(١) شرح المفصل ٤ : ٤٠ .

(٢) شرح الملوكي ١٠٥ وانظر شرح المفصل ٨ : ١٤٣ .

مباشرة وإنما يأخذ عن ابن جني^(١) ، وذلك لأننا نجد المبرد في المقتضب^(٢) ينص صراحة على أن الهاء من حروف الزيادة ، على خلاف ما نسبته إليه ابن جني وتلقفه عنه من بعده سائر النحاة كابن عصفور وابن يعيش والرضي^(٣) ، وربما كان هذا الرأي في كتاب المبرد الذي صنفه للرد على سيبويه ثم رجع عنه؟.

وقد كنا ذكرنا جنوحه إلى رأي سيبويه في عامل المفعول معه وتأنيده ، وتضعيف رأي الأخفش ، وكذلك رجح رأي سيبويه على رأي الأخفش لدن مناقشته كيفية النسب إلى شية ودية فقال : "وتقول على مذهب سيبويه : وشويّ وفي دية ودويّ ، وذلك أن أصله وشية وودية ، فألقت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت الواو لأن الفعل قد اعتل بحذفها في يشي ويدي فبقي شيه وديه كما ترى ، فلما نسبت إليهما حذفت منهما تاء التأنيث على القاعدة فبقي الشين والياء ، ولا عهد لنا باسم على حرفين الثاني منهما حرف مد ولين ، ووجب زيادة حرف ليصير إلى ما عليه الأسماء المتمكنة ، فكان رد المحذوف أولى من زيادة حرف غريب ، فردت الواو مكسورة على أصلها وبقيت العين مكسورة أيضاً ، ثم أبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألف ، ثم قلبت الألف واواً كما فعلت في عم وشج فقلت : عمويّ وشجويّ" ثم يعرض لرأي أبي الحسن الأخفش الذي يرد الكلمة إلى أصلها عند رد ما سقط منها "فكأنه ينسب إلى وشية فيقول : وشيّ كما تقول في ظبية : ظبي. وحجته

(١) مر صناعة الإعراب ٢ : ٥٦٣ .

(٢) المقتضب ١ : ٥٦ ، ٦٠ - ٣ : ١٦٩ .

(٣) انظر المتع ٢٠٤ وشرح الشافية للرضي ٢ : ٣٨٢ وشرح شواهد الشافية : ٣٠١ .

أن العين أصلها السكون ، وإنما تحركت عند حذف الفاء منها ،
فاذا أعيد ما سقط منها عادت إلى أصلها وهو السكون " ويرى
الشارح "أن"المذهب ما قاله سيبويه لأن الشين متحركة والضرورة لا
توجب أكثر من رد الحرف الذاهب فلم تحتج إلى تغيير البناء" (١).

ومما جاء على هذا المنهاج مناقشته قضية إبدال الهمزة من
الألف للتأنيث في نحو : صفراء وصحراء ونحوها ، وابن جني يرى
أن الهمزة في ذلك ونحوه بدل من ألف التأنيث كالتي في حبلى
وسكرى ، وقد أيد الشارح مذهب ابن جني وعلق في النهاية بأن
هذا مذهب سيبويه والمعتمد عليه فقال : "اعلم أن الهمزة في صحراء
وأصدقاء وصفراء وعُشراء ونحو ذلك إنما هي ألف التأنيث كالتي في
حبلى وبشرى وسكرى ، وقعت بعد ألف زائدة للمد . فالتقى
ألفان زائدتان ، فلم يكن بدّ من حذف إحداهما أو حركتها ،
لأنك لو حذف الأولى لزال المد ، وقد بُنيت الكلمة ممدودة ، ولو
حذفت الثانية لزال علم التأنيث وهو أقبح من الأول ، فلم يبق إلا
تحريك إحداهما ، فلم يجز تحريك الأولى لأن حرف المد متى حرك
فارق المد فوجب تحريك الثانية ، فلما حركت انقلبت همزة فقلت:
حمراء وصفراء . هذا مذهب سيبويه وعليه المعول" (٢) .

كما نرى أنه يخالف الزمخشري في معنى "أو" التي ينتصب
بعدها المضارع ، فالزمخشري جعلها بمعنى إلى ، وسيبويه قدرها
بمعنى إلا أن ، وهو ما اختاره الشارح وأيده بطائفة من العلل
والبراهين (٣) مما سيأتي في فصل لاحق.

(١) شرح المفصل ٤ : ٦ .

(٢) شرح اللوحي ٢٦٧ وانظر شرح المفصل ١٠ : ٩ ، ١٠ .

(٣) شرح المفصل ٧ : ٢٢ ، ٢١ .

ونرى أن ما أوردناه من أمثلة ومواقف صورت تأييده لسيبويه كافٍ للدلالة على هذا الموقف الذي اتخذته الشارح في كثير من مواضع شرحيه ، علماً أن في شرحيه أضعاف هذه المواقف المؤيدة لسيبويه . وسيبويه إمام البصريين في النحو بعد الخليل غير مدافع ، وكتابه إمامهم به يهتدون واليه يؤولون ، وقد أسموه بـ "قرآن النحو"^(١) تعظيماً له. وتعدّ مواقف الشارح هذه من سيبويه من أبرز معالم المذهب البصري في شرحيه، ولكنها ليست هي المظهر الوحيد، بل كانت هناك مظاهر أخرى ستتضح فيما يلي من البحث. وإذا كنا لم نعرض للخليل في هذا الموضع على نحو منفرد فالسبب كنا ذكرناه قبلاً ، ونذكره الآن وهو أن سيبويه عقد كتابه بلفظه ولفظ أستاذه الخليل^(٢) ، ولا يمكننا تمييز ما لأحدهما من الآخر إلا عندما يصرح سيبويه بذلك . ومع هذا فإننا نرى ابن يعيش يحتجّ بقول الخليل ويفسره ، فقد ذكر في مباحث العدد أنه "يستغنى بجمع الكثير عن القليل لأنه داخل في معناه ، فعلى هذا لا تقول : عندي ثلاثة كلاب لأن له بناء قلة وهو أكلب ، إلا في ضرورة الشعر. قال الخليل : شبهوه بثلاثة قروء ، يريد بذلك أنهم شبهوا ما يستعمل فيه القليل بما لا يستعمل فيه القليل"^(٣) وأيضاً نجده يرد على سيبويه حجته في أن "الن" مفردة وليست مركبة من (لا وأن) كما روي عن الخليل في أحد قوليّه . ويدفع عن الخليل بقوله :

(١) مراتب النحويين : ٦٥ .

(٢) مراتب النحويين : ٦٥ .

(٣) شرح المفصل ٦ : ٢٥ .

”وللخليل أن يقول إنهما لما ركبَا زال حكمهما عن حال
الإفراد“^(١).

فإذا تركنا سيويه والخليل فإننا نجد ابن يعيش يقف موقفاً
وسطاً مع سائر أئمة البصريين فهو كما يؤيد الميرد في مواضع فإنه
يردّ عليه ويعترض في مواضع ، وكذلك شأنه مع ابن السراج
والفارسي وابن جني ، وهو غالباً ما يرجح آراءهم على آراء
الكوفيين ويحتجّ لها ويعللها ، وهذه المواقف منشورة في صفحات
شرحيه كما ألقينا ، ولن نقف مع كل منها ، وحسبنا سيويه
نموذجاً ، وإنما سنقف مع نماذج من قضايا أعم من مسألة الخلافات
الجزئية ، وأعني بها مسائل الخلاف المذهبية المعروفة والمشهورة بين
البصريين والكوفيين لنرى موقف الشارح ولنبين بالدليل أيضاً بروز
المذهب البصري لديه . ومن المعروف أن مسائل الخلاف النحوي
أفردت بالتصنيف أسوة بمسائل الخلاف الفقهي كما صرح ابن
الأنباري^(٢) . ويمكننا أن تستعرض نماذج من مسائل الخلاف هذه
لنبين اتجاه الشارح وموقفه منها .

ونقف أولاً مع مسألة اشتقاق الاسم أمن السمو أم من
الوسم ، فقد اختلف البصريون والكوفيون في ذلك . فذهب
الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة ، وذهب
البصريون إلى أنه مشتق من السمو وهو العلو . وعلل كل من
أصحاب المذهبين رأيه . أما الشارح فإنه استحسّن رأي البصريين

(١) شرح المفصل ٧ : ١٦ وانظر له احتجاجاً برأي الخليل في شرح المفصل ٥ : ٨١ - ٦ : ٥ .

(٢) مقدمة الإنصاف ١ : ٥ .

والكوفيين معاً ، إلا أنه وجد أن الحجة ترجح رأي البصريين قال :
 "وكلاهما حسن من جهة المعنى ، إلا أن اللفظ يشهد مع البصريين
 ألا ترى أنك تقول : أسميته إذا دعوته باسمه أو جعلت له اسماً ،
 والأصل : أسموته فقلبوا الواو ياءً لوقوعها رابعة على حد أدعيت
 وأغزيت ولو كان من السمة لقليل : أوسمته . لأنّ لام السمو واو
 تكون آخرأ ، وفاء السمة واو تكون أولاً "ثم ساق الشارح حججاً
 أخرى منها أن تصغير اسم : سُمي ، ولو كان من الوسم لقليل :
 وسيم . وأن تكسيره أسماء وأصلها أسماو . ولو كان من الوسم لقليل
 أوسام" فلما لم يُقل ذلك دلّ على صحة مذهب البصريين" (١) .

وفي مسألة الخلاف في إعراب الأسماء الستة ذهب الكوفيون
 إلى أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات ، فإذا قلت : هذا
 أخوك فهو مرفوع ، والواو علامة الرفع والضمّة التي قبلها ، وإذا
 قلت : رأيت أخاك فالألف علامة النصب والفتحة التي قبلها ، وإذا
 قلت : مررت بأخيك فالياء علامة الجر والكسرة التي قبلها .
 وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف
 والياء هي حروف الإعراب . وعقب الشارح على رأي الكوفيين
 بقوله : "وهو قول ضعيف من قبل أن الإعراب أمانة على المعنى
 وذلك يحصل بعلامة واحدة ، ولم يكن لنا حاجة إلى أكثر منها" (٢)
 وكنا ذكرنا مسألة القول في الخلاف في عامل الرفع في المبتدأ

(١) شرح المفصل ١ : ٢٣ وشرح الملوكي ٣ ، ٤ - وانظر المسألة في مشكل إعراب القرآن

١ : ٦ ، وأما ابن الشجري ٢ : ٦٦ ، ومسائل خلافة في النحو : ٥٨ . والتبيين :

١٣٢ ، والإنصاف ١ : ٦ - المسألة رقم ١ . ورسالة الملائكة ١٣٣ ، وتفسير أرجوزة أبي

نواس ١٨٤ والمخصص ٧ : ١٣٤ وتفسير القرطبي ١ : ١٠٠ والبحر المحيط ١ : ١٤ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٥٢ والإنصاف ١ : ١٧ - المسألة ٢ والتبيين ١٩٣ .

والخير، ويمكن ههنا أن نشير مرة أخرى إلى أن الكوفيين قالوا بترافعهما ، والبصريين قالوا بارتفاع المبتدأ بعامل معنوي هو الابتداء. ثم اختلف البصريون في رافع الخير ، فذهب بعضهم إلى أنه يرتفع بالابتداء ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء. وتمّ للشارح بنزعته المنطقية أن يدمج ما ذهب إليه البصريون في رأي واحد وينتصر له بعد أن نقض قول الكوفيين . وقد سبق لنا ذكر هذا الرأي في مبحث العامل^(١) .

ومن هذه المسائل مسألة تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ . فقد ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً ، يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ كقولك : زيد أخوك وعمرو غلامك ، وإليه ذهب عليّ بن عيسى الرماني من البصريين . أما البصريون فإنهم ذهبوا إلى أنه لا يتضمن ضميراً^(٢) .

وذهب ابن يعيش في هذه المسألة إلى أن الخبر المحتمل للضمير ” هو ما كان مشتقاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وما كان نحو ذلك من الصفات نحو : زيد ضارب وعمرو مضروب ، وخالد حسن ، ومحمد خير منك ، ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لا بدّ منه ، لأن هذه الأخبار في معنى الفعل “ فلا بدّ لها من مستلزمات الفعل من اسم مسندٍ إليه ” ولما كانت مسندة إلى المبتدأ في المعنى ، ولا يصح تقديم المسند إليه على المسند ، أسند إلى ضميره ، وهذا هو التحقيق .

(١) شرح المفصل ١ : ٥٨ ، والإنصاف ١ : ٤٤ ، والمسألة ٥ : ٥ . وأسرار العربية : ٦٦ ، والتبيين : ٢٢٤ ، ٢٢٩ .

والذي يدل على تحملها الضمير المرفوع أنك لو أوقعت موقع المضمر ظاهراً لكان مرفوعاً نحو : زيد ضارب أبوه ، ومكرم أخوه ، وحسن وجهه ، وإذا عملت في الظاهر لكونه فاعلاً ، عملت في المضمر إذا أسندت إليه لكونه فاعلاً ”ومثل هذا مجمع عليه ولا خلاف فيه ، ولكن الخلاف كما قدمنا في تحمّل الخبر الضمير إذا كان اسماً جامداً“ فالخبر إذا كان اسماً محضاً غير مشتق من فعل نحو : زيد أخوك وعمرو غلامك ، فهذا لا يتحمل الضمير لأنه اسم محض عار من الوصفية ”وذكر ابن يعيش هنا مذهب الكوفيين والرماني في أنه يتحمل الضمير“ لأنه اسم ، وإن كان اسماً جامداً غير صفة إلا أنه في معنى ما هو صفة ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أخوك وجعفر غلامك ، لم تردّ الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء ، وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة ، ومعنى الغلامية وهي الخدمة ، إليه . وهذه المعاني معاني أفعال“. وجنح الشارح إلى أن الصحيح هو المذهب الأول ، أي مذهب البصريين ، ”وعليه الأكثر من أصحابنا ، لأن تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى ، وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل ، وهو معدوم هنا“. وابن يعيش في عرضه لهذه المسألة يتبنى كل ما أتى به ابن الأنباري من موافقة البصريين وعرض حججهم ، حتى الأمثلة التي ذكرها هي أمثلة ابن الأنباري نفسها ^(١) ، ونجد مثل هذا الموقف لديه في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ ، فقد ذهب الكوفيون إلى منع جواز ذلك ، وحجتهم أن هذا يؤدي إلى تقديم

(١) شرح المفصل ١ : ٨٨، ٨٧ ، والإنصاف ١ : ٥٥ - المسألة رقم ٧ ، والبيان : ٢٣٦ .

ضمير الاسم على ظاهره ، فإذا قلت : قائم زيد ، كان في قائم ضمير زيد ، ودليل ذلك ظهوره في التثنية والجمع في قولك : قائمان الزيدان وقائمون الزيدون" ولو كان خالياً عن الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها . وكذلك إذا قلت : أبوه قائم زيد" وكانت الهاء في "أبوه" ضمير زيد "فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره"^(١) ويرجع ابن يعيش المذهب الذي قرره أساساً وهو مذهب البصريين ، وذلك "لكثرة تقديم الخبر على المبتدأ في كلام العرب كقولهم : مَشْنُوْءٌ مِّنْ يَشْنُوْكَ ، وتَمِيْمِيٌّ أَنَا . فمن يشنؤك مبتدأ ، وقوله : مشنوء : الخبر . وهو مقدم ، وكذلك تميميٌّ أَنَا . أنا : مبتدأ ، وتميميٌّ : خبر مقدم . ألا ترى أن الفائدة المحكوم بها إنما هي كونه تميمياً لا أنا المتكلم" ويرد على الكوفيين رفضهم مثل هذا التقديم بقوله : "إن تقديم المضمرة على الظاهر إنما يمتنع إذا تقدم لفظاً ومعنى نحو : ضرب غلامه زيداً . وأما إذا تقدم لفظاً والنية به التأخير فلا بأس به نحو : ضرب غلامه زيد ، ألا ترى أن الغلام ههنا مفعول ، ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل ، فهو وإن تقدم لفظاً فهو مؤخر تقديراً وحكماً"^(٢) .

كما أيد البصريين في عامل الاسم المرفوع بعد لولا^(٣) مما

(١) شرح المفصل ١ : ٩٢ وانظر التبيين : ٢٤٥ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٩٢ .

(٣) شرح المفصل ١ : ٩٦ والإنصاف ١ : ٧٠ المسألة ١٠ والتبيين : ٢٣٩ .

تقدمت الإشارة إليه في بحثنا في العامل وكذلك في مبحث
التنازع^(١) والعامل في المفعول به^(٢) والاشتغال^(٣) .

وكذلك نراه في مسألة نعم وبئس ، يذهب مذهب البصريين
في كونهما فعلين ، ويرد مذهب الكوفيين المزعوم^(٤) في اسميتهما ،
فنراه يقرر أن نعم وبئس فعلا ماضيان ، فنعم للمدح العام وبئس
للذم العام . ودليل فعليتهما أننا نضمّر فيهما في مثل قولنا : نعم
رجلا زيد ، ونعم غلاماً غلامك ، وربما برز ذلك الضمير واتصل
بالفعل في قولنا : نعماً رجلين ، ونعموا رجلاً كما حكى الكسائي
عن العرب . ومن أدلة فعليتهما لحاق تاء التأنيث الساكنة بهما
وصلاً ووقفاً : نعمت الجارية هند ، وبئست الجارية جاريته ، كما
تقول : قامت هند وقعدت ، وأيضاً فإن آخرهما مبني على الفتح
من غير عارض عرض كما تكون الأفعال الماضية كذلك . ثم علل
منعهما من التصرف في المضارع والأمر بكونهما تضمنتا ما ليس
لهما في الأصل ، لأن الأصل في إفادة المعاني هي الحروف ، فلما
أخرجت هذه الأفعال من الخبر إلى نفس المدح والذم ، أفادت فائدة
الحروف فأخرجت من بابها ومنعت التصرف كـ ليس وعسى ،
وهذا موجز ما عرضه ابن يعيش وهو مذهب البصريين ومعهم من
الكوفيين الكسائي . أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى اسميتهما وإلى أنهما
اسمان مبتدءان بحجة مفارقتهما للأفعال بعدم التصرف ، وبدخول

(١) شرح المفصل ١ : ٧٩ وانظر التبيين ٢٥٢ والإنصاف ١ : ٨٣ ، المسألة : ١٣ .

(٢) شرح المفصل ١ : ١٢٤ والإنصاف ١ : ٧٨ - المسألة ١١ والتبيين ٢٣٦ .

(٣) شرح المفصل ٢ : ٣٠ والتبيين : ٢٦٦ .

(٤) ستوضح هذا الزعم فيما يلي من البحث .

حرف الجر عليهما ودخول حرف النداء ، وحجتهم في ذلك قول حسان بن ثابت :

أَلَسْتُ بِنَعَمِ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ

أخا قلة أو معدم المال مصرما^(١)
وما حكاه الفراء عن العرب أنَّ أحدهم بُشِّرَ بمولودة فقيل له :
نعم المولودة مولودتك . فقال : والله ما هي بنعم المولودة . وحكوا
يا نعم المولى ونعم النصير" .

واتجه ابن يعيش إلى أنَّ الحقَّ هو ما ذكره البصريون ، ووجه
دخول حرف الجر على "نعم" في قول حسان بأنه على معنى
الحكاية ، والمراد فيه : أَلَسْتُ بِجَارٍ مَقُولٍ فِيهِ : نعم الجار ، وكذلك
البواقي ، وأما النداء في قولهم : يا نعم المولى ، فعلى تقدير حذف
المنادى والمعنى يا مَنْ هو نعم المولى ونعم النصير ، كما قال تعالى :
﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾^(٢) والمراد : ألا يا قوم اسجدوا^(٣) .

ونلاحظ أنَّ الشارح أوجز القول في هذه المسألة ، وإن كان
أحاط بها من جوانبها ، ولكنه لم يفصل القول كثيراً ، واكتفى
بعدد من الشواهد التي أكثر منها ابن الأنباري ، لكنَّ الحجج في
الكتابين واحدة ، والشواهد التي ذكرها الشارح هي نفسها شواهد
الإنصاف . والمهم في الأمر ههنا تبنيه رأي البصريين واحتجاجه له ،

(١) ديوانه ٤٢٥ وعجز البيت فيه : لذي العرف ذا مال كثير ومعدما . وفي أمالي ابن الشجري
١٤٧ : ٢ : "أخا قلة أو معدم المال مصرما" كما في ابن يعيش والإنصاف ١ : ٩٧ ، المسألة
١٤ وأسرار العربية : ٩٧ .

(٢) النمل : ٢٧/٢٥ .

(٣) شرح المفصل ٧ : ١٢٧ ، ١٢٨ والإنصاف ١ : ٩٧ المسألة : ١٤ .

ورفضه رأي الكوفيين . ولم يختلف موقفه في مسألة أفعل التعجب
أسم هو أم فعل عن موقفه من مسألة نعم وبئس ، فإنه قرر أن أفعل
التعجب إنما هي فعل ماض غير متصرف لا يستعمل إلا بلفظ
الماضي ولا يكون منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل ، فلا تقول
في: ما أحسن زيدا ، ما يُحسن زيدا ولا نحوه . وذهب الكوفيون
إلى أن أفعل في التعجب إنما هو اسم بمنزلة أفعل في التفضيل لأنه
صُغِر في قول الشاعر :

يَما أَمِيلُحْ غِزْلا نَاشِدْنا

من هؤلاء الذين الضال والسمر^(١)
ولو كان فعلاً لما دخله التصغير . واستدلوا على اسميته أيضاً
بأن عينه تصح في التعجب فتقول : ما أقوله وما أبيعه . وهذا
التصحيح يكون في الأسماء كقولك : زيد أقوم من عمرو وأبيع منه،
ولو كان فعلاً لاعتل بقلب عينه ألفا نحو : أقال وأباع ، وهنا يبين
الشارح موقفه ثم يتجه إلى تعليله فيقول : والحق ما ذهب إليه
البصريون وذلك لأمر :

الأول : أنها تدخل عليها نون الوقاية نحو : ما أحسنني
عندك ، وما أظرفني في عينك ، وما أعلمني في ظنك . ونون الوقاية
تدخل على الفعل لا على الاسم . ودخولها على الاسم في مواضع
إنما هو من قبيل الشاذ الذي لم يلتفت إليه .

الثاني : أن أفعل التعجب ينصب المعارف والنكرات كقولك :

(١) البيت في ديوان مجنون ليلى : ١٦٨ ق ١٥٣ ب ٦ . ونسب لغيره وانظر أمالي ابن
الشجري ٢ : ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٥ والإنصاف ١ : ١٢٧ ، المسألة : ١٥ والخزانة : ١ :
٤٥ ، ٤ : ٩٥ وشرح شواهد الشافية ٨٣ ومغني اللبيب ٢ : ٧٦ برقم ١١٦٦ :

ما أحسنَ زيداً وما أجملَ غلاماً اشتريته ، وأفعلَ التفضيل لا ينصب إلا نكرة على التمييز نحو : زيد أكثر منك مالا . ولو قلت : زيد أكثر منك المال والعلم لم يجوز .

والثالث : أنه مبنيّ على الفتح من غير موجب .

فكلّ هذه الدلائل دلت على أفعل التعجب . ثم أخذ الشارح يردّ حجج الكوفيين ، فبيّن لهم أن عدم تصرف أفعل التعجب لا يدل على اسميته ، لأن ثم أفعالاً لا ريب في فعليتها وهي غير متصرفة نحو : عسى وليس . وعلة منع أفعل التعجب من التصرف هي العلة نفسها التي منعت نعم ويئس وسبقت الإشارة إليها . وأمر ثان أيضاً يعلل منع تصرفه ولزومه صيغة الماضي ، وهو أن المضارع يحتمل زمانين هما الحال والاستقبال ، وأنّ التعجب إنما يكون مما هو مُشاهدٌ موجود "والماضي قد يُتعجب منه لأنه شيء وجد وقد يتصل آخره بأول الحال ، ولذلك جاز أن يقع حالا إن اقترن به ، فلو استعمل المضارع لم يعلم التعجب ممّ وقع من الزمانين فيصير اليقين شكاً . وأما التصغير فإنما دخله - وإن كانت الأفعال لا تصغر - من قبل أنه مشابه للاسم من حيث لزم طريقة واحدة وامتنع من التصرف ، وكان في المعنى : زيد أحسن من غيره ، فلذلك الشبه حمل عليه في التصغير" (١) .

ويستطرد ابن يعيش معللاً اختصاص هذا الفعل ببناء أفعل على نحو مفصل . والملاحظ ههنا أيضاً أن الشارح يورد ما أورده ابن الأنباري من آراء وشواهد ومناقشات ، فكأنه ينشر كتابي

(١) شرح المفصل ٧ : ١٤٣ وما بعدها ، والإنصاف ١ : ١٢٦ ، المسألة ١٥ ، وأسرار العربية ١١٢ :

الأنصاف وأسرار العربية في تضاعيف كتابيه ، وفي كل موضع يقتضي ذلك ، كما أنّ طريقة عرضه للقضايا تكسبه سِمة مذهبية بارزة ، فهو يعرض رأيه أولاً وهو رأي البصريين ، ويعقب عليه برأي الكوفيين ، ثم يتجه إلى نقض رأيهم وتأييد ما ذهب إليه وهو رأي البصريين . ونرى أن ابن الأنباري كان - من حيث الظاهر فقط - أكثر موضوعية في إظهار نفسه في موقف المحايد أولاً والقاضي ثانياً . وقد قلت من حيث الظاهر فقط ، لأن منهج ابن الأنباري كان قائماً أساساً ومسبقاً على نقض رأي الكوفيين إلا في مسائل ، وتأييد رأي البصريين في جمهور المسائل الخلافية.

ومما يتصل بمسألة التعجب خاصة مسألة جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان ، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، فيجوز عندهم أن تقول : هذا الثوب ما أبيضه ، وهذا الشعر ما أسودّه . وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان . واستدل الكوفيون على ما ذهبوا إليه بقول الشاعر :

جاريةٌ في درعها الفضةُ باض

أبيضٌ من أخت بني إباح^(١)
ووجه استدلالهم أنه قال : أبيض من أخت بني إباح " وأفعل من كذا وما أفعله مجراها واحد في أن لا يستعمل أحدهما إلا إذا استعمل الآخر.

ورفض ابن يعيش هذا الاستدلال ، وقال عن الشاهد : "إنه

(١) سبق ذكره ص ٤٤٦.

شاذّ مَعْمُول على فساد للضرورة ، فلا يُجعل أصلاً يُقاس عليه " ثم وجه الشاهد مؤولاً بإياه على نحو ينقض به على الكوفيين وجه الاستشهاد به ، لأنه يرى مع البصريين أنه "لا يقال في الأفعال الثلاثية المستعملة في الألوان والعيوب : أَفْعَل. فلا يقال : ما أسمره وما أحمره ونحوهما من الألوان ، ولا ما أعوره ولا ما أحوله ونحوها من العيوب" (١) .

ونفهم من هذا الكلام ومما ورد في الإنصاف أن الكوفيين يتفقون مع البصريين في منع التعجب من الألوان والعيوب ، ولكن الخلاف محصور فقط في مسألة التعجب من السواد والبياض ، فالبصريون يطردون القاعدة المتفق عليها على جميع الألوان والعيوب ، أما الكوفيون فإنهم يخرقونها لشاهدٍ استقرّ بين أيديهم . وقد ردّه عليهم الشارح ، كما ردّه عليهم مَنْ قَبْلَهُ من النحاة ، بل إنه عندما قبله وجهه على نحو آخر كما ذكرنا قبل .

وكذلك وجدنا الشارح يؤيد البصريين في أن "إن وأخواتها" ترفع الخبر ، وينقض رأي الكوفيين الذي يجنح إلى أن "إن وأخواتها" لا ترفع الخبر وإنما تنصب المبتدأ ، ويبقى الخبر مرفوعاً على حاله كما كان من قبل مع المبتدأ . ويرى الشارح أن مذهب الكوفيين ههنا مذهب فاسد وذلك "لأن الابتداء قد زال به ، وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر ، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه ، ومع ذلك فإننا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ عمل في خبره نحو : ظننت وأخواتها ، لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر ،

(١) شرح المفصل ٧ : ١٤٦ ، ١٤٧ ، والإنصاف ١ : ١٢٦ - المسألة ١٥ وأسرار العريضة ١٢١ والتبيين : ٢٩٢ .

وكذلك كان وأخواتها لما عملت في المبتدأ أعملت في الخبر ، وليس فيه تسوية بين الأصل والفرع ، لأنه قد حصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع^(١).

ومما يتصل بباب "إن" مذهبُ البصريين في تجويزهم إعمال "إن" المخففة من الثقيلة ، وقد منع الكوفيون إعمالها بحجة زوال المشابهة بينها وبين الفعل لنقص لفظها ، ويرى ابن يعيش أن ما قدمه من شواهد يكفي للرد على الكوفيين ، وكان قد احتج بقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾^(٢) فذكر أن هذه قراءة حكاها سيبويه في كتابه قال "حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب وقراء أهل المدينة هذه القراءة" وهم بذلك يجرون إن في الإعمال على أصلها ، ويشبهونها بفعل حذف بعض حروفه وبقي عمله نحو: لم يك زيد منطلقاً ولم أبل زيدا^(٣) ونلاحظ في هذه المسألة غلط الشارح في استشهاده بالآية الكريمة التي ذكرها على هذا النحو ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ لأن صواب القراءة "وإن كل" ولم أجد فيما رجعت إليه من كتب القراءات القراءة التي أشار إليها ، لأن خلاف القراء في هذه الآية محصور في "لما" فمنهم من قرأها بالتشديد ومنهم من قرأها بالتخفيف. وكذلك فإن عبارة الشارح صريحة بأنه أخذ هذه الآية على هذه القراءة من كتاب سيبويه ، ولدى مراجعتنا كتاب سيبويه وجدناه يحتج بهذه الآية في

(١) شرح الفصل ١ : ١٠٢ والإنصاف ١ : ١٧٦ ، المسألة ٢٢ والتبيين ٣٣٣.

(٢) يس : ٣٦/٣٦ .

(٣) شرح الفصل ٨ : ٧٢ ، ٧٤ وكتاب سيبويه ١ : ٢٨٣ ، والإنصاف ١ : ١٩٥ ، المسألة

١٤ والتبيين : ٣٤٧ .

ثلاثة مواضع^(١) وليس في موضع منها تلك القراءة "إن كلاً" وإنما كان سيبويه يحتجّ بآية أخرى قال : "وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لمنطلقاً ، وأهل المدينة يقرؤون ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤَفِّينَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾"^(٢) يخففون وينصبون ، كما قالوا :

كأن تدييه حُقَّان^(٣)

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله ، كما لم يغير عمل لم يك ولم أبل حين حذف^(٤) ونستطيع أن نسوّغ غلط الشارح في استشهاده بآية مكان أخرى بتشابه الآيتين أولاً ، وبكوفهما في موضع واحد في كتاب سيبويه لا يفصل بينهما أكثر من سطرين ، وقفزة بصرية ضئيلة تزل بالناقل من موضع الثانية إلى موضع الأولى ولا سيما أن موضع الشاهد متشابه : وإن كلاً ، وإن كل.

وكذلك نجد يرد على الكوفيين ويؤيد البصريين في القول في زيادة لام الابتداء في لكن ، فإنه قرر أن لكن "حرف نادر البناء لامثال له في الأسماء والأفعال، وألفه أصل لأننا لا نعلم أحداً يؤخذ

(١) كتاب سيبويه ١ : ٢٧٣ ، ٢٨٣ ، ٤٧٥ .

(٢) هود : ١١١/١١١ وقراءة أهل المدينة هذه لأن مخففة وتخفيف الميم من "لما" هي قراءة نافع وابن كثير ، ولحواها قراءة أبي بكر عن عاصم إلا أنه يشدد الميم من لما وهما يخففانها. انظر كتاب السبعة ٣٣٩ والبسوط ٢٤٢ والنشر ٢ : ٢٨٠ والتيسير ١٢٦ والإتحاف : ٣١١ وفهرس شواهد سيبويه : ٢٨ .

(٣) سيبويه ١ : ٢٨٦ ، ٢٨٣ والمختص ١ : ٩ والمنصف ٣ : ١٢٨ وأمالى ابن الشجري ١ : ٢٣٧ - ٢ : ٣ ، ٢٤٣ - والإنصاف ١ : ١٩٧ ، المسألة ٢٤ والخزانة ٤ : ٣٥٨ .

(٤) كتاب سيبويه ١ : ٢٨٣ . ومناقشة هذا الموضع والتنبه لهذا الغلط لدى الشارح هو مما استفدته من أستاذي الجليل أحمد راتب النفاخ.

بقوله ذهب إلى أن الألفات في الحروف زائدة“ وذكر ابن يعيش أن مذهب الكوفيين في لكنّ ينحو إلى أنها مركبة، وأن أصلها أنّ زيدت عليها لا والكاف ، ونراه يستحسن رأي الكوفيين هذا على غير عادته فيقول : ”وهو قول حسن لندرة البناء وعدم النظير ، ويؤيده دخول اللام في خبره كما تدخل في خبر أن على مذهبهم ومنه :

ولكنني من جبهها لعميد“^(١)

وإلى هنا يوهم موقف الشارح أنه يقف في هذه المسألة عند حدّ استحسان ما ذهب إليه الكوفيون ، ولكنه لا يلبث أن يلغي كل هذا بقوله : إن المذهب هو الأول - يعني مذهب البصريين - وهذا المذهب لا يرى تركيب لكنّ ، وذلك لضعف تركيب ثلاثة أشياء وجعلها حرفاً واحداً ، ويعدّ ذلك الشاهد الذي ذكره الكوفيون من القليل الشاذ^(٢) . والشارح يكاد أيضاً يوافق الكوفيين في أن اللام الأولى في لعلّ أصلّ ، وأنّ لعلّ وعلّ لغتان ، وأن الزيادة نوع من تصرف وهو بعيد في الحروف . ويقول الشارح بأن هذا القول جنح إليه جماعة من متأخري البصريين“ وهو قول شديد لولا ندرة البناء في الحروف وعدم النظير“ ويذهب الشارح إلى تأييد المبرد^(٣) وجماعة من البصريين في أن الأصل : علّ، واللام في لعلّ

(١) الإنصاف ١ : ٢٠٩ وله : لعميد ، المسألة : ٢٥ وشرح الكافية للرضي ٤ : ٣٦٣ ومغني اللبيب ١ : ٢٥٧ برقم ٤٢٢ و٤٤٩ وشرح أبيات المغني ٤ : ٣٥٦ برقم ٣٨١ ، والخزانة ٤ : ٣٤٣ والمجمع ١ : ١٤٠ والدرر ١ : ١١٦ .

(٢) شرح المفصل ٨ : ٧٩ ، ٨٠ والإنصاف ١ : ٢٠٨ ، المسألة ٢٥ .

(٣) انظر المقتضب ٣ : ٧٣ ، ٧٤ ونسب ابن السراج هذا الرأي إلى أصحابه البصريين وذهب هو إلى أن لعلّ وعلّ لغتان . الأصول ٢ : ٢٢٠ .

زائدة على حدّ زيادتها في قوله تعالى : ﴿وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام﴾^(١) وفي قراءة مَنْ فُتِحَ وهي قراءة سعيد بن جبّير، وعلى حدّ قول الشاعر :

مَرَوْا عَبَّالِي فَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبُكُمْ

قال الذي سألوا : أَمْسَى لَمْجَهُوداً^(٢)
واحتجوا لزيادة اللام في لعل بأن هذه اللام قد حذفت كثيراً
كما في قوله مثلاً :

عَلَّ الْهَوَى مِنْ بَعِيدٍ أَنْ يَقْرُبَهُ

أَمْ النُّجُومُ وَمَرُّ الْقُومِ بِالْعَيْسِ^(٣)
فابن يعيش يؤيد مذهب البصريين لورود السماع وكثرته
ولأنّ ما ذهب إليه الكوفيون معدوم النظر. بينما تقاس زيادة اللام
في لعل على نظائرها في مذهب البصريين^(٤).

ومن مسائل الخلاف التي كثر تداولها ودورانها وشاع القول
فيها مسألة القول في أصل الاشتقاق، أمن الفعل أم من المصدر؟.

وكان سيبويه قد ذكر رأي البصريين في ذلك في أول كتابه

(١) الفرقان : ٢٥/٢٠ . قال أبو حيان : وقرئ "أنهم" بالفتح على زيادة اللام ، وأن مصدرية ،
التقدير إلا أنهم يأكلون ، أي ما جعلناهم رسلاً إلى الناس إلا لكونهم مثلهم . وزاد العكبري
: ويجوز أن تكون في موضع الحال ويكون التقدير أنهم ذوو أكل . البحر المحيط ٦ : ٤٩٠
وإملاء ما من به الرحمن ٢ : ٨٨ .

(٢) مجالس ثعلب ١٢٩ والخصائص ١ : ٣١٦ _ ٢ : ٢٨٣ والخزانة ٤ : ٣٣٠ ، والجمع ١ :
١٤٤ والدرر ١ : ١١٧ .

(٣) ديوان جرير ١ : ١٢٦ ق ٩ ب ٩ .

(٤) وانظر المسألة في شرح المفصل ٨ : ٨٧ والإنصاف ١ : ٢١٨ ، المسألة ٢٦ .

عندما قال : "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ، ولما لم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع" و"الأحداث نحو : الضرب والقتل والحمد"^(١) وهذا نصٌ صريح من سيبويه في أن المصدر هو أصل الاشتقاق. ثم فصّل الزجاجي القول في المسألة^(٢) وتعاورها النحاة بعد ذلك . وذكر ابن يعيش هذه المسألة مفصّلاً القول فيها راداً على الكوفيين ما ذهبوا إليه وهو "أن الأفعال هي الأصل والمصادر مشتقة منها ، واحتجوا في ذلك بأن المصادر تعتل باعتلال الأفعال وتصح بصحتها كقولك : قام قياماً، فيعتل عاملاً في المصدر ، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ومقدماً عليه".

ويردّ الشارح آراء الكوفيين واحداً تلو الآخر فيقول : "وهذا الذي ذكروه لا حجة لهم فيه أما قولهم : أنه يعتلّ باعتلال الفعل ويصح بصحته فلا يدل على أن المصدر فرع ، لأنه يجوز أن يعتل الفرع باعتلال الأصل لما بينهما من الملازمة طلباً للتشاكل ، ولا يدل على أنه أصل . ألا ترى أنّ بعض الأفعال قد تعتلّ باعتلال الآخر ولا يدلّ ذلك على أن بعضها أصل لبعض. ألا ترى أنك قلت : أقام وأقال فأعللتهما بقلب عينهما ألفاً بالحمل على (قام وقال) حين اعتلّا لتجري الأفعال على سنن واحد ومنهاج واحد في الاعتلال والصحة " وأما قولهم : إنّ الأفعال تكون عاملة في المصادر

(١) كتاب سيبويه ١ : ٢ .

(٢) الإيضاح في علل النحو : ٥٦ وانظر الإنصاف ١ : ٢٣٥ ، المسألة ٢٨ وأسرار العربية ٦٩ والتبيين ١٤٣ .

فنقول : يجوز أن تكون عاملةً فيها ولا تكون أصلاً لها ، لأننا قد أجمعنا على أن الأفعال والحروف عاملة في الأسماء ، ولم يقل أحد إنها أصل لها وكذلك ههنا " (١) .

وابن يعيش يأخذ برأي سيبويه ويقدمه مدعماً بالعلل فيقول عن المصدر : " ويسميه سيبويه : الحدث والحدثان ، وذلك لأنها أحداث الأسماء التي تحدثها ، والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون ، وربما سماه الفعل من حيث كان حركة الفاعل . ثم يقول : " وأعلم أنّ الأفعال مشتقة من المصادر ، كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ، ولذلك قال : لأن الفعل صدر عنه " وعلل ابن يعيش ذلك بأن المصادر تختلف " كما تختلف سائر أسماء الأجناس ، ألا تراك تقول : ضربت ضرباً وذهبت ذهاباً وقعدت قعوداً وكذبت كذاباً ، ولم تأت على منهاج واحد ، ولو كانت مشتقة من الأفعال لجرت على سنن واحد في القياس ، ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين " فلما اختلفت المصادر كاختلاف أسماء الأجناس نحو رجل وفرس وغلام ولم تكن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين والمفعولين دلّ على أنها الأصل " ويرى الشارح أن يقدم برهاناً آخر على أنّ المصادر هي الأصل فيقول : " ومما يدل على أنّ المصادر أصل وأنّ الأفعال مشتقة منها أن الفعل يدل على الحدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول ،

(١) شرح المفصل ١ : ١١٠ ، ١١١ .

وكذلك كل مشتق يكون فيه الأصل وزيادة المعنى الذي اشتق له. فلما لم تكن المصادر كذلك علم أنها ليست مشتقة من الأفعال" (١).

وهذه الأدلة التي ذكرها الشارح كلها أدلة البصريين ، وقد تداولتها كتب الخلاف باتساع وإيجاز ، ولا تزال هذه المسألة حيّة على أقلام بعض المعاصرين يتجادلون بشأنها ، وبلغ من اهتمام الدكتور مصطفى جواد بها أنه استنبط ثلاثة عشر دليلاً لينقض بها دعوى سيبويه ، ومن ثمّ دعوى سائر البصريين بأن أصل المشتقات هو المصدر مستنداً إلى مقولة أن اللغات في نشوئها وتطورها سارت من الإشارة إلى العبارة ، ومن التجسيد إلى التجريد ، فالفعل يمثل المجسّد والمصدر يمثل المجرد ، وذلك لأنّ الفعل يحتوي على الحدث والزمان والفاعلية ، ويحتوي أحياناً على المفعولية (٢) ... الخ وأدلة الدكتور جواد كلّها على هذا النمط ، وكل واحد منها قابل للجدل وربما للنقض ، لأن بعضها يحمل نقيضه في ذاته ، ولا يمكن أن يكون دليلاً قطعياً . وإننا نرى أن سيبويه والبصريين عندما جعلوا الأصالة للمصدر في الاشتقاق لم ينظروا إلى سبق وجوديّ بين الفعل والمصدر ، وإنما نظروا إلى المعنى المستقر في النفس ، ذلك المعنى الذي تصدر عنه صيغة الفعل . وقد لا يشكّ أحد في أن الناس في كلامهم قد استخدموا الفعل قبل المصدر ، ولكن هذا لا قيمة له ، لأن الاتجاه في تقرير الأصالة - كما يستشف من كلام سيبويه -

(١) شرح المفصل ١ : ١١٠ .

(٢) دراسات في فلسفة النحو والصرف : ٥٧ .

متجه إلى تلك المعاني القارّة التي تنتج عنها الصيغ المختلفة للأفعال^(١) .

ولن أقف عند كل مسألة خلافية لأنه سبق لنا أن عرضنا لبعض هذه المسائل في مبحث العامل والعلة ، ورأينا رفض ابن يعيش للعوامل وللعلل التي انفرد الكوفيون بالقول بها ، ورأينا تأييده لعوامل البصريين وعللهم . وسنقتصر فيما يلي على اختيار نماذج من مسائل خلافية أُخر لنفي البحث حقه من الشمول .

فمن هذه المسائل مسألة فعل الأمر وقد قال فيه الزمخشري : " وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين ، وقال الكوفيون : هو مجزوم بلام مضمرة ، وهذا خلف من القول " وابن يعيش فصل القول فيما أجمله الزمخشري ، فعرض رأيه - وهو رأي البصريين - ثم ذكر قول الكوفيين وكر عليه بالنقض والإبطال ، فذكر أن فعل الأمر على ضربين مبني ومعرب " فإذا كان للحاضر مجردا من الزيادة في أوله كان مبنيا عندنا خلافاً للكوفيين ، وإنما قلنا ذلك لأن الأصل في الأفعال كلها أن تكون مبنية موقوفة الآخر ، وإنما أعرب الفعل المضارع منها بما في أوله من الزوائد الأربع وكيونته على صيغة ضارع بها الأسماء ، فإذا أمرنا منه ونزعنا حرف المضارعة من أوله فقلنا : اضرب واذهب ، فتتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم فعاد إلى أصله من البناء استصحاباً للحال الأولى " ثم بسط رأي الكوفيين في أن الأمر معرب مجزوم بلام محذوفة هي لام الأمر،

(١) انظر في هذه المسألة : كتاب سيويه ١ : ٢ والإيضاح في علل النحو : ٥٦ والمنصف ١ : ٦٥ والخصائص ١ : ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢١ والإنصاف ١ : ٢٣٥ ، المسألة ٢٨ ، وأسرار العربية ٦٩ ، ٧١ ، ١٧٦ ، ومسائل خلاص في النحو : ٧٢ .

فإذا أمرت أحداً وقلت له : اذهب فإنما الأصل لتذهب ، وإنما حذفت اللام تخفيفاً ، وما حذفت للتخفيف فهو في حكم الملفوظ به ، فكان معرباً مجزوماً بذلك الحرف المقدر ، وأيدوا قولهم هذا بقياسه على المضارع المعتل الآخر نحو يرمي ويغزو ويخشى . فإذا أمرت من هذه الأفعال قلت : ليرم وليغز وليخش ، والبناء لا يوجب حذفاً .

ثم شرع الشارح ينقض كلام الكوفيين ، فنقض مذهبهم في كون الأمر معرباً بتذكيرهم بالأصل وهو أن الأصل في الأفعال البناء ولا يعرب الفعل إلا لعلّة ، وقولهم بأن الأمر مجزوم بلام محذوفة فاسد، وذلك " لأنّ عوامل الأفعال ضعيفة فلا يجوز حذفها وإعمالها كما لم يجوز ذلك في لم ولن ونظائرها ، وذلك لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، لأن الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب ، فكانت الأسماء أمكن وعوامل الأصل أقوى من عوامل الفرع . وعوامل الأسماء على ضربين : أفعال وحروف ، فما كان من الأفعال فقد يجوز حذفه وتبقيّة عمله نحو : لولا زيد ، وهلا عمرو ، ويجوز : زيدا ضربته وأشبه ذلك ، وما كان من الحروف نحو أنّ وأخواتها وحروف الجر فإنه لا يجوز حذف شيء من ذلك وتبقيّة عمله ، فكان ذلك في الفرع الذي هو أضعف أولى بالامتناع " ويضيف ابن يعيش إلى ما سبق أن كلام الكوفيين لو كان صحيحاً لثبت حرف المضارعة في الأمر كما بقي في قول الشاعر :

محمدٌ تفدِ نفسك كل نفس^(١)

(١) وتام البيت : إذا ما خفت من أمر تبالا . والبيت مختلف في نسبته انظر مسيويه ٤٠٨ : ١ والمقتضب ٢ : ١٣٢ والأمالى الشجرية ١ : ٣٧٥ والإنصاف ٢ : ٥٣٠ المسألة : ٧٢ وأسرار العربية : ٣١٩ ومغني اللبيب ١ : ٢٤٨ برقم ٤٠٩ ورقم ١٠٩٣ وشرح أبيات المغني ٤ : ٣٣٩ و ٧ : ٣٥٢ والخزانة ٣ : ٦٢٩ ، ٦٦٦ .

وكما قال الآخر : أو يلكِ مَنْ بكى^(١) .

فلما حذف حرف المضارعة وتغيرت بنية الفعل دلَّ على أن فعل الأمر مبني على الوقف ، أما قياسهم حذف حرف العلة من آخر الفعل المعتل نحو : ارم واغز واخش فإن تعليله أنه لما استوى لفظ المجزوم والمبني في الصحيح نحو : لم تذهب واذهب ، أرادوا أن يكون مثل ذلك في المعتل ، فحذفوا آخره في البناء ليوافق آخره آخر المجزوم^(٢) .

ومن مسائل الخلاف خلافهم في طبيعة " رب " ونرى الشارح يعالجها حسب طريقته ، فيقرر حرفيتها ويذكر معناها والفروق بينها وبين كم ، والملاحظ ههنا أن معظم كلامه في " رب " مقتبس من كتاب الأصول لابن السراج^(٣) . واستدل ابن يعيش على حرفية ربّ بأدلة منها : أنّ كم الخبرية يخبر عنها في مثل قولك : كم رجل أفضل منك ، بينما لا يصحّ مثل ذلك في رب ، ومنها أنّ " رب " حرف لأن معناها في غيرها ، ورب لا يدخل عليها حرف الجر كما يدخل على كم ، كما أن رب توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر فتقول : رب رجل عالم أدركت ، فهنا أوصلت ربّ معنى الإدراك إلى الرجل ، كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى زيد في قولك : مررت بزيد ثم ذكر أن الكسائي ومن تابعه من الكوفيين ذهبوا إلى أنّ رب اسم

(١) سبق ذكره.

(٢) شرح المفصل ٧ : ٦١ ، ٦٢ ، والإنصاف ٢ : ٢٥٤ والمسألة : ٧٢ ، وأسرار العربية

٣١٧ ، ومسائل خلافة في النحو : ١٢٤ .

(٣) الأصول في النحو ١ : ٤١٦ .

مثلها مثل كم . وعلة ذلك لديهم أنهم حكوا عن بعض العرب أنهم يقولون : رب رجل ظريفٌ على أن : ظريف " خبر رب ، وقد علق الشارح بأن الصواب هو مذهب البصريين ، وماتعلق به الكوفيون من سماع إنما هو من الشاذ . وقال عنه ابن السراج : إنما هو من قبيل الغلط والتشبيه ، يريد التشبيه بكم ، أما تقديمها وتخصيصها بالصدارة فذلك أنه لما كان معناها التقليل كانت لاتعمل إلا في نكرة ، فصارت مقابلة كم الخبرية التي يجب تصدرها لشركتها كم الاستفهامية ^(١) .

ونراه في مسألة تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً يقف إلى جانب البصريين المانعين مع أن المبرد والمازني وافق الكوفيين على جواز مثل هذا التقديم ، واستدلوا بقول الشاعر :

أَتَهْجُرُ سَلَمَى بِالفراق حَبِيبَهَا

وما كَادَ نَفْساً بِالفراق تَطِيبُ ^(٢)

أي وما كاد تطيب نفساً بالفراق ، ورأى الشارح أنه لاحجة في ذلك لقلته وشذوذه ، وذكر أن الرواية الصحيحة في هذا البيت هي ما نقل عن أبي اسحاق : " وما كاد نفسي بالفراق تطيب " وبناء على هذه الرواية يكون لاشاهد لهم في هذا البيت . كما أن تقديم التمييز في مثل هذا التركيب لا يجوز لأن أصله فاعلٍ من حيث المعنى ، لأن قولنا : تصبب زيدٌ عرقاً ، وتفقاً شحماً تقديره : تصبب عرق زيدٍ وتفقاً شحمه ، فإذا قدّمنا التمييز وهنا فإنه يقع

(١) شرح المفصل ٨ : ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، والأصول : ١ : ٤١٨ ، والإنصاف ٢ : ٨٢٣ ، المسألة ١٢١ وأسرار العربية : ٢٦١ .

(٢) البيت في شعر المخبّل السعدي ق ٣ بما في مجلة المورد ، المجلد ٢ ، العدد ١ والبيت في الخصائص ٢ : ٣٨٤ والمقتضب ٣ : ٣٧ والمجلد ٢٤٦ والأصول ١ : ٢٢٤ والإيضاح العسدي ٢٠٣ ، والإنصاف ٢ : ٨٢٨ ، والمسألة ١٢٠ وأسرار العربية ١٩٧ .

موقعاً لا يقع الفاعل في مثله وإلا خرج عن أن يكون فاعلاً^(١) .

ومن المسائل ما يوجب رأيه فيه إيجازاً دون أن يتعرض لمناقشته ، فمن ذلك أنه يذهب إلى أن الأسماء المتمكنة ثلاثة أضرب : ثلاثي ورباعي وخماسي ، ولا تكون أصلاً على أكثر من الخمسة لثقله ولثلاثا يتوهم أنه مركب من ثلاثين ، بينما رأى الكسائي والفراء أن الأصل هو الثلاثي ، وأن الرباعي فيه زيادة حرف والخماسي فيه زيادة حرفين . ويرى الشارح أن المذهب هو ما قرره مسبقاً موافقاً به سيويه قال : " والمذهب الأول وهو رأي سيويه " (٢) .

ومن هذه المسائل أيضاً مسألة وزن كلمة " خطايا " ونحوها ، وهي من الكلمات التي اهتم بها الصرفيون وقام الخلاف بين المذهبين حول وزنها ، فالبصريون يقولون إن وزنها فعائل ، والكوفيون يرون أن وزنها فعالي . ورأى الشارح في هذا الموضع أن يكتفي بتقرير مذهب البصريين مهماً الرأي الآخر ، قال : " وأما خطايا فإنه جمع خطيئة على طريقة فعائل ، جمع على الزيادة جمع الرباعي ، ثم تدرج في ذكر تحولات الكلمة التي افترضها الصرفيون ، فذكر أن أصلها : خطائي بهمزتين لأنك همزت ياء خطيئة في الجمع كما همزت ياء قبيلة وسفينة حين قلت : قبائل وسفائن ، إلا أن الفرق بينهما أن موضع اللام من خطيئة مهموز فاجتمع همزتان ، فقلبت الثانية ياء لاجتماع الهمزتين فصارت : خطائي ثم استقلوا الياء بعد الكسرة مع الهمزة فأبدلوا من الكسرة

(١) شرح المفصل ٢ : ٧٤ والإنصاف ٢ : ٨٢٨ ، المسألة ١٢٠ وأمرار العربية ١٩٦ .

(٢) شرح المفصل ٦ : ١١٢ .

فتحة ومن الياء ألفا فصارت خطاء بهمزة بين ألفين ، فصرت كأنك جمعت بين ثلاث ألفات لقرب الهمزة من الألف ، فقلبوا الهمزة ياء فصارت خطايا وإنما جعلوها ياء ولم يجعلوها واواً لأن الياء أقرب إلى الهمزة من الواو فلم يريدوا إبعادها عن شبه الحرفين اللذين اكتنفاهما " (١) .

وناقش ابن يعيش مسألة ضمير الفصل من حيث كونه يمتلك محلاً من الإعراب أو لا يمتلك هذا المحل . وتبنى موقف البصريين ودعّمه بالحجج ، وعرض لموقف الكوفيين دون أن يصرح بذكرهم واكتفى بقوله : " وقد ذهب قوم إلى أن هو ونحوها من المضمّرات لا تكون فصلاً وإنما هي في هذه المواضع وصف وتأكيد وهي باقية على اسميتها ، وقد بينّا فساد ذلك بوقوعه بعد الظاهر والمضمّر ، ولا يؤكد به الظاهر ، وبدخول لام التأكيد عليه " (٢) .

وابن يعيش فصل القول في هذه المسألة التي أوجز القول فيها ابن الأنباري ، وعرض للنظر في احتمالات هذا الضمير ، وقلّب مختلف الأوجه ، فذكر أن مصطلح ضمير الفصل من عبارات البصريين ، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وأذن بتمامه ، وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخير لا غير . والعماد من عبارات الكوفيين ، كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخير بعده . والغرض من دخول الفصل في الكلام هو إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله وأن الذي بعده خبر وليس بنعت ، والحق أن ابن يعيش لم يكن متشدداً في مناقشة هذه المسألة التي اختلف فيها الكوفيون

(١) شرح المفصل ٩ : ١١٧ ، الإنصاف ٢ : ٨٠٥ ، المسألة ١١٦ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ١١٣ ، ١١٤ .

أنفسهم ، واكتفى برفض وجهة نظرهم في مواضع . وعرض موقف البصريين ، ولم يقف عند ما نسبته إليهم ابن الأنباري من القول بأن ضمير الفصل لا محلّ له من الإعراب ، وإنما ناقش وجهات نظر أخرى وبين التباس ضمير الفصل بالتأكيد والبدل ، وبين جواز اعتبار ضمير الفصل مبتدأ ومابعه خبر له ، ثم يكون للجملة حقها من الإعراب ، ففي قولك مثلاً : ما ظننت أحداً هو خير منك ، وأحداً مفعول به ، أول ، وقولك : هو خير منك : مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني .

وبين الشارح أن ما يفارق به المبتدأ الفصل في هذا الموضع وأمثاله هو أن الضمير إذا نظر إليه على أنه مبتدأ فإنه يغير إعراب مابعه فيرفعه البتة على أنه خبر المبتدأ ، أما ضمير الفصل فإنه لا يغير الإعراب عمّا كان عليه بل يبقى على حاله فتقول : كان زيداً هو القائم . ففي مثل هذا الموضع سلبتنا الضمير معنى الاسمية وأصرناه إلى حيز الحروف ، وألغيناه إلغائها ، ومثل الشارح لذلك بإلغاء "ما" في قوله تعالى : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾^(١) ووجد له نظيراً في ذلك الإهمال تلك الكاف التي في ذلك وأولئك ورويدك والنجاءك . ولعلّ تفصيل القول في هذه المسألة لدى الشارح سببه أن وجد ابن الأنباري قد أوجز القول فيها ، وكان جعل دأبه أن يوجز المسائل التي استفاد ابن الأنباري في شرحها ومناقشتها ، فلمّا رآه ههنا قد أوجز أطال هو ليوفي المسألة حقها .

ومما هو من جنس هذه المسألة التي اكتفى فيها بعرض رأي البصريين وتبنيه ، ثم عرض رأي الكوفيين دون تعليق عليه موقفه

(١) آل عمران : ١٥٩/٣ .

من مسألة مراتب المعارف ، فنراه يجعل ترتيب المعارف في المعرفية على هذا النحو : المضممرات وهي أخصّ المعارف ، وذلك لأننا لانضمّر الاسم إلا بعد تقدم ذكره ، ومعرفة المخاطب على من يعود ومن يعني^(١) . ثم العلم ، ثم المبهم ، ثم ماأضيف إلى معرفة من المعارف فحكمه حكم ذلك المضاف إليه في التعريف لأنه يسري إلى مافيه من التعريف . ثم مافيه الألف واللام . وهذا الذي قدمه الشارح هو مذهب سيبويه . ثم عرض آراء آخر منها رأي الكوفيين ، وهو أن الاسم المبهم هو أعرف المعارف لأنه يتعرّف بشيئين هما القلب والعين ، بينما الاسم العلم لايعرف الا بالقلب وحده ، فكان مايتعرف بشيئين أعرف مما يتعرف بشيء واحد .

والملاحظ ههنا أن ابن يعيش كان على غير ديدنه ، فلم يلج في مخاصمة الكوفيين وتفنيذ آرائهم ، وإنما اجتزأ بعرض رأيهم بعد أن بين لنا ترتيبه المعتمد ، وهو ترتيب سيبويه^(٢) .

ومما يتصل بمبحث الضمائر هذا مبحث النحاة في " إياك " وقد اختلفوا فمنهم من ذهب إلى أن " إياك " كلها ضمير ، وبعضهم ذهب إلى أن " إيا " وحدها هي الضمير . ويبدو أن ماتبناه البصريون ونسب إليهم إنما هو رأي أبي الحسن الأخفش ، وقد عبر عن ذلك ابن يعيش بقوله : " اعلم أن هذا الضرب من المضممرات فيه إشكال ، ولذلك كثر اختلاف العلماء فيه ، وأسدّ الأقوال إذا أمعن النظر فيها ماذهب إليه أبو الحسن الأخفش وهو أن إيا اسم مضمّر ومابعده من الكاف في إياك والياء في إياي والهاء في إياه ، حروف مجردة من مذهب الاسمية للدلالة على أعداد المضممرين

(١) انظر كتاب سيبويه ١ : ٢٢٠ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٥٦ وانظر الإنصاف ٢ : ٧٠٧ ، والمسألة ١٠١ وانظر كتاب سيبويه ١ : ٢١٩ ، ٢٢٠ .

وأحوالهم لاحظ لها في الاعراب " (١) . ثم يقدم لنا جدالا طويلاً معللاً يبرهن به على أن الضمير هو إيّا وأن الكاف إنما خلعت عنها دلالة الاسمية لتبقى لمجرد الخطاب كحالتها في كلمة ذلك ، وأما إيّاه وإياها فإنها تقاس على إياك فتجرد الهاء من معنى الاسمية وتخلصها لدلالة الحرفية ، لأنه لم يسمع عنهم تأكيداً في هذه المواضع .

ورفض الشارح ما نقل عن الخليل والمازني من أن " إيا " في إياك مضمّر مضاف إلى الكاف ، وذلك اعتماداً على ما رواه سيويه قال : " حدثني من لا أتّهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيّا الشواب " وذكر الشارح أنّ أبا الحسن الأخفش استقل هذه الحكاية ولم يجز القياس عليها . وسار على هذا الرأي جمهور البصريين حتى نسب إليهم (٢) .

ثم ذكر الشارح رأياً نسبته إلى " بعضهم : وهو الرأي الذي نسبته ابن الأنباري إلى الكوفيين ، وخلاصته أن الياء والكاف والهاء في إياي وإياه ، هي الأسماء ، وإيا عماد لها : وذلك لأنها هي الضمائر في أكرمتني وأكرمتك ، فلما أريد ذلك فصلها عن العامل إما بالتقديم وإما بتأخيرها عنه ، ولم تكن مما يقوم بنفسه لضعفها وقتلتها ، فدعمت بإيا وجعلت وصلة إلى اللفظ بها ، فأيا عندهم اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمّر كما أن " كلا " اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمّر في قولك : كلاهما " .

ويرفض ابن يعيش هذا القول ويراه واهياً " لأن إيا اسم

(١) شرح المفصل ٣ : ٨٦ .

(٢) الإنصاف ٢ : ٦٩٥ ، المسألة : ٩٨ و سيويه ١ : ١٤١ و شرح المفصل ٣ : ٦٩ ،

مضمّر منفصل بمنزلة أنا وأنت ونحن وهو ، في أنها مضمّرات منفصلة ، فكما أن أنا ونحن وأنت مخالف لفظ المرفوع المتصل نحو التاء في قمت والنون والألف في قمنا وهي ألفاظ آخر غير ألفاظ المضمّر المتصل ، وليس شيء منها معمولاً بل هو قائم بنفسه ، فكذلك إيا اسم مضمّر منفصل ليس معمولاً به غيره . وكما أن التاء في أنت وإن كان لفظها لفظ التاء في قمت فهي ليست إياها معمولاً بما قبلها ، وإنما الاسم ما قبلها وهي حرف معنى وافق لفظ الاسم ، كذلك ما قبل الكاف في إياك هو الاسم وهي حرف خطاب " وأما تشبيه الكوفيين إيا بكلا فيراه الشارح غير صحيح ، وذلك لاختلاف طبيعة الكلمتين ، لأنّ " كلا " اسم ظاهر مفرد يدل على الاثنين وليس بوصلة إلى المضمّر ، لأنه اطردت إضافته إلى الظاهر اطرادها إلى المضمّر ، ولو كانت وصلة إلى الضمير لم تضاف إلى غيره . والطريف في هذا المبحث أن الشارح أورد في نهايته قول سيبويه بأن إيا اسم لا ظاهر ولا مضمّر بل هو مبهم كني به عن المنصوب وجعلت الكاف والياء والهاء بيانا عن المقصود ، وليعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لها . قال الشارح : ويعزى هذا القول لأبي الحسن الأخفش .

ورفض ابن يعيش القول بأن إيا بين الظاهر والمضمّر فهو لا يريد أن يجعلها بين بين وإنما قرر بأن الدلالة قد قامت على أنه اسم مضمّر بما فيه مقنع^(١) .

وإن الأمر ليطول بنا إذا رحنا نتبع مسائل الخلاف في الشرح

(١) انظر كتاب سيبويه ١ : ١٤١ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ وشرح المفصل ٣ : ١٠٠ ، ١٠١ - والإنصاف ٢ : ٦٩٥ ، والمسألة ٩٨ .

واحدة تلو الأخرى ، وهي مسائل تنيف على المائة ، وماعرضناه حتى الآن يمثل لنا طريقة مطردة لابن يعيش تتجلى بأنه يلتزم دائما بجانب البصريين ، ويذكر رأي الكوفيين ويكرّر عليه بالنقض والإبطال مؤيدا ومناصرا وجهة نظر البصريين ، ويكاد يطرد هذا في شرحه ، وأقول : يكاد ، لأننا سنجد مواضع قليلة نادرة يعدل فيها من موقفه كما سنرى ، ولكنها لا تخرجه عنه ولا تكسر القاعدة التي ذكرنا اطرادها .

٢ - المذهب الكوفي

بعد كل ما قدمناه أصبحت صورة المذهب الكوفي واضحة لنا لدى ابن يعيش ، سواء في شرحه للملوكي أو في شرحه للمفصل ، إن المذهب الكوفي لديه بارز أشد البروز ، لكن على وجه السلب ، وذلك لأنه المذهب المستهدف للردّ عليه في كل موضع ، فأراؤه تنقض وتفند ، كما تردّ غالبا آراء أعلام الكوفيين كالكسائي والفراء . فإذا تذكرنا هنا مواقف معاصريه الذين تحدثنا عنهم كابن مالك والاسترابادي وابن الحاجب ، وتذكرنا مواقف أبي البركات من قبلهم في الإنصاف وأسرار العربية وهو المناصر دائما إلا في سبع مسائل للبصريين^(١) ، وتلك المسائل السبع منها ما اختلف فيه البصريون أيضاً ، لأنه عندما خالف الكوفيين فإنه كان يؤيد مذهب بعض البصريين^(٢) ، إذا تذكرنا هذا كله - فإننا ندرك أن ابن يعيش لم يكن بعيدا عن ابن الأنباري وغيره في موقفه ، فقد نشر كتب ابن

(١) هي المسائل : ١٠ ، ١٨ ، ٢٦ ، ٧٠ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٦ .

(٢) انظر المسألة رقم ١٨ و ٧٠ و ٩٧ .

الأنباري في كتبه ، وتبنى آراءه سواء أنسبها إليه أم لم ينسبها ،
فقول ابن يعيش مثلاً : إن رافع الخبر إنما هو الابتداء بواسطة المبتدأ
إنما هو قول لابن الأنباري^(١) . وإننا نرى أن مواقف النحاة الذين
عرفناهم من المذهب الكوفي ليست عبارة عن موقف فلان وفلان ،
وإنما هو موقف العصر أو العصور المتتالية من هذا المذهب ، الذي لم
يتح له أن يشتدّ عودُه بعد أن فجّج بالفراء ، فكأنه مذهب ابتداء
وانتهى في جيل واحد ، فبقي تجاه المذهب الآخر غضّاً طريّاً هشّاً ،
لا قدرة له على مجابهة منطق البصريين وثقافتهم في العقلية ، ولم
يتح له من الأئمة والعلماء مثل ما أتيح للمذهب البصري ، وحبسنا
أن نذكر أن ثعلباً أحمد بن يحيى الذي كان رأس الكوفيين في القرن
الثالث إنما كان حنبلي المذهب^(٢) ، وكرهية الحنابلة للعلوم العقلية
والمنطقية معروفة مشهورة ، بينما كان أئمة البصريين معظمهم على
مذهب المعتزلة أو من المتمكنين في العلوم العقلية ، وقد خبروا المنطق
والكلام وأساليب الحجاج والنظر والمجادلة . إلا أننا وعلى الرغم من
الموقف السلبي للشارح تجاه المذهب الكوفي ورجاله ، نقع له في
مواضع على مواقف يؤيد فيها وجهة نظر كوفية ، أو يغض النظر
عنها ولا يشغل نفسه بتفنيدها ، فمن ذلك ما أورده في مبحث
الخبر والاسم في بابي كان وإن ، قال : "قال سيبويه : وسألته -
يعني الخليل - أما أنت منطلقاً أنطلقُ معك . فرفع ، وهو قول أبي
عمرو ويونس ، ولو كان جزاء لجزمه ، ثم قال : "والكوفيون
يذهبون إلى أن (أن) المفتوحة هنا في معنى الشرط و(ما) زائدة ،

(١) شرح المفصل ١ : ٨٥ والإنصاف ١ : ٤٦ .

(٢) طبقات الحنابلة ٨٣ (لابن أبي يعلى) .

والفعل الناصب محذوف على ما ذكرنا، حكى ذلك أبو عمر الجرمي عن الأصمعي ، ويحملون قوله تعالى : ﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ ^(١) على ذلك ، وتؤيده قراءة حمزة : ﴿إِنْ تَضِلَّ﴾ ^(٢) بكسر الهمزة ، المعنى عندهم واحد "ثم أنشد بيت العباس بن مرداس :

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفي
فإن قومي لم تاكلهم الضبيع ^(٣)
وقال بعد توضيح الشاهد : "واعلم أنّ البيت يقوّي مذهب الجزاء في "أمّا" لأنه ليس معك ما يتعلق به (أن) كما كان معك في قولهم : أمّا أنت منطلقا انطلقت معك ، ولا يجوز إظهار الفعل بعد أمّا هنا لما ذكرناه من كون ما نائبه عنه ، وإن أظهرت الفعل لم تكن "إما" إلا مكسورة نحو قولك : إما كنت منطلقا انطلقت معك فيكون شرطاً محضاً ، ولا يجوز حذف الفعل بعد إما المكسورة كما لم يجز إظهاره بعد أمّا المفتوحة . وذلك أنّ أمّا المفتوحة كثر استعمالها حتى صارت كالمثل الذي لا يجوز تغييره" ^(٤) .

وكل ما أتى به الشارح ههنا من تأييد للكوفيين في (أمّا) وكون "ما" عوضاً عن الفعل إنما استمده من ابن الأنباري ،

(١) البقرة : ٢٨٢/٢ .

(٢) قال ابن مجاهد : قرأ حمزة وحده (إن تضل) بكسر الألف .. وقرأ الباقون : (أن تضل) كتاب السبعة : ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٣) سيويه ١ : ١٤٨ ، والخصائص ٢ : ٣٨١ والنصف ٣ : ١١٦ والإيضاح العضدي ١٠٩ والأماشي الشجرية ١ : ٣٤ ، ٣٥٣ - ٢ : ٣٥٠ والإنصاف ١ : ٧١ ، المسألة ١٠ والمغني برقم ٤٥ ، ٨٧ ، ٨٠٨ ، ١١٨٥ وشرح أبياته ١ : ١٧٣ والخزانة ٢ : ٨٠ ، ٤٢١ .

(٤) شرح المفصل ٢ : ٩٨ ، ٩٩ ، كتاب سيويه ١ : ١٤٨ .

ولاسيما أنّ ابن الأنباري كان - على غير عادته - مؤيداً للكوفيين في هذه المسألة^(١). وتأيد ابن يعيش هذا للكوفيين من النادر الذي يصعب الوقوع عليه ، ومثله لديه تحسين قول الكوفيين في لكنّ قال : "وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة وأصلها أن زيدت عليها لا والكاف ، وخففت الهمزة فصارت لكن ، وهو قول حسن لندرة البناء وعدم النظير ، ويؤيده دخول اللام في خبره كما تدخل في خبر إنّ نحو قول الكوفيين :

ولكنني من حُبّها لَعَبِيدُ^(٢)

إلا أنه بعد هذا التحسين لم يلبث أن رجع إلى مذهب البصريين كما تقدم^(٣).

وفي مبحث المصدر ذكر المصادر التي زيدت فيها زوائد للإيذان بكثرة المصدر وتكريره وذلك في قولهم في الهدر : التهادر بمعنى الهدر الكثير ، وفي اللعب : التَّلْعَابُ ، وفي الصفق : التصفاق وفي الرد : الترداد ، وفي الجَوْلَان : التَّجْوَال ، وفي القتل : التَّقْتَال ، وفي السير التَّسْيَار ، وليس في هذه المصادر ما هو جار على فعله "لكن لما أردت التكاثر عدلت عن مصادرها وزدت فيها ما يدلّ على التكاثر ، لأنّ قوّة اللفظ تؤدّن بقوة المعنى ، ألا ترى أنهم يقولون : خَشُنَ الشيء ، وإذا أرادوا الكثرة والمبالغة قالوا : اخشوشن. وقالوا: عشبت الأرض وإذا أرادوا الكثرة قالوا : اعشوشبت ، فهي مصادر جرت على غير أفعالها "ثم عرض قولاً

(١) الإنصاف ١ : ٧١ ، المسألة : ١٠ :

(٢) سبق تخريجه ص : ٦٥٥ .

(٣) ص ٦٥٥ من هذا البحث وشرح المفصل ٨ : ٦٤ ، ٧٩ وشرح الملوكي ٣٥ .

للكوفيين يرضى عنه قال : "وقال الكوفيون : التَّفعَال هنا بمنزلة التفعيل ولا بأس به ، لأنَّ التفعيل مصدر فعَّل ، وهو بناء كثرة ، فلم يأتوا بلفظه لئلا يتوهم أنه منه ، فغيروا الياء بالألف وبقوا التاء مفتوحة" (١) .

ومن نوادر تساهله تجاه بعض آراء الكوفيين ، أنه ذكر رأيهم في الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية ولم يعقب عليه ، والبصريون لا يقرّون رفعه على الابتداء ، لأن إذا فيها معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفعل ، فيقدر البصريون رفعه بتقدير فعل يفسره المذكور ، ومثل لذلك بقوله :

إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بلغته

فقام بفأس بينِ وصليكَ جازراً (٢)

والمراد إذا بلغ ابنُ أبي موسى بلالاً بلغته ، وعليه قوله تعالى : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (٣) وقوله ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفطرت﴾ (٤) فالسمااء في الآيتين رفعت بإضمار فعل يفسره الظاهر كما ذهب البصريون. أما الكوفيون فانهم أجازوا وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا لأنها ليست شرطاً في الحقيقة . ولم ينقض الشارح رأي الكوفيين هذا مكتفياً بذكره (٥) . ومثل هذا الموقف نراه للشارح عندما ذكر مذهب الكوفيين في (هذي) فقال على مقتضى مذهبه أولاً : "فأما الياء في

(١) شرح المفصل ٦ : ٥٦ ، ٥٧ والخصائص ٣ : ٢٦٤ .

(٢) انظر تنجيحه في ص ٩٧ من هذا البحث .

(٣) الانشقاق : ١/٨٤ .

(٤) الانفطار : ١/٨٢ .

(٥) شرح المفصل ٤ : ٩٦ ، ٩٧ والإنصاف ٢ : ٦٢ ، والمسألة ٨٥ .

هذي فليست علامة للتأنيث كما ظن وإنما هي عين الكلمة ،
والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة ، وعلى قياس مذهب الكوفيين
تكون الياء للتأنيث لأنّ الاسم عندهم (الذال) وحدها ، والألف من
ذا مزيدة ، وكذلك الياء مزيدة للتأنيث ، فالمؤنث ما وجد فيه
إجدى هذه العلامات^(١) ولكن لم يخدعنا هنا هذا الموقف المتساهل
من الكوفيين أو من قياس مذهبهم كما قال ، لأنه كان سبق له أن
نعت مذهب الكوفيين هذا بالفساد في موضع آخر حيث قال :
"وذهب الكوفيون إلى أن الاسم إنما هو الذال وحدها والألف
مزيدة لتكثير الكلمة ، قالوا : والدليل على ذلك قولهم في التثنية :
ذان وذين ، فحذفوا الألف لقيام حرف التثنية مقامها في التكثير
وهذا فاسد ، لقولهم في التحقير : ذيا ، فأعادوه إلى أصله وهذا شأن
التصغير ، وأما ذهاب ألفه في التثنية فلم يكن لما ذكر من الاستغناء
عنه بحرف التثنية ، إنما حذفه لالتقاءه مع حرف التثنية ، فحذف
لالتقاء الساكنين ، ولم يقلبوه كما قلبوه في رحيان لبعده من
التمكن وعدم تصرفه"^(٢) ويبدو أن الشارح لم يعقب على رأي
الكوفيين في الموضع السابق لأنه كان قد نقض هذا الكلام فتحاشى
النقض مرة ثانية تجنباً للتكرار. وفي مبحث المذكر والمؤنث عرض
لقولهم : ملحفة جديد ، فذكر رأي الكوفيين بأنها على فعيل بمعنى
مفعول أي محدودة وهي المقطوعة عن المنوال عند الفراغ من
نسجها. ثم ذكر رأي البصريين في أنها بمعنى فاعلة، أي جدّت
يقال : جدّ الشيء يجد إذا صار جديداً وهو ضد الخلق ، فسقوط

(١) شرح المفصل ٥ : ٩١ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ١٢٧ .

الهاء عندهم شاذّ شبه بالمفعول^(١) ويبدو أن ابن يعيش عندما يذكر رأياً للكوفيين ويغضّ النظر عنه فإنما يعبرّ بذلك عن قبوله . ومن هذه المواقف النادرة ما نجده في مبحث التصغير ، فقد عرض لأيام الأسبوع نحو الثلاثاء والأربعاء وقال : إنه لا يُحقّر شيء منها وكذلك أسماء الشهور ، نحو المحرم وصفر "وذلك لأنها أعلام على هذه الأيام فلم تتمكن تمكن زيد وعمرو ونحوهما من الأعلام، لأن العَلَمَ إنما وُضع على شيء لا شريك له ، وهذه الأسماء وضعت على الشهور والأسبوع ليعلم أنه الشهر الأول من السنة واليوم الأول أو الثاني من الأسبوع ، وذلك لا يختلف فيصغر بعضها عن بعض" ثم ذكر رأي الكوفيين وأبي عثمان المازني وأبي عمر الجرّمي ، وهم يميزون تصغير ذلك ، وأورد الشارح هذا الرأي ولم يعلق عليه فكأنه يقبله^(٢) ونراه يفعل الشيء نفسه في مسألة تقديم خبر ليس وما زال ، فإنه بعد أن ذكر مذهب سيبويه والبصريين في أنه لا يجوز تقديم أخبارها عليها فلا يقال : قائماً ما زال زيد ، وهو أيضاً رأي الفراء، عاد فذكر مذهب الكوفيين بقوله : "وأجاز الكوفيون، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، فيقولون : قائماً ما زال زيد وكذلك ما كان في معناها من أخواتها"^(٣) .

وموقف الشارح تجاه الآراء الفردية لرجال المذهب الكوفي لا يختلف عن موقفه تجاه آرائهم المشتركة ، فإنّ الرد على الكسائي والفراء يكاد يكون المطرد السائد ، ولا ينقض هذا الاطراد بعض

(١) شرح المفصل ٥ : ١٠٢ .

(٢) شرح المفصل ٥ : ١٣٩ .

(٣) شرح المفصل ٧ : ١١٣ ، ١١٤ .

مواقف يحتج فيها بقول الفراء أو يميل إليه ، بل إن رده على الفراء قد يعنف في مواضع أو يتخذ طابع التهكم ، كما فعل عندما علق على رأي الفراء في لن ولم وأن أصلهما : لا ، وإنما أبدلت من ألف لا النون في لن والميم في لم ، فقال الشارح : ولا أدري كيف اطلع على ذلك ، إذ ذلك شيء لا يطلع عليه إلا بنص من الواضع" (١) إلا أن هذا لم يمنع أن يحتج بقول للفراء عندما بحث في جمع كلمة حديث ، فإنهم جمعوه على أحاديث ، والقياس كما يرى الشارح أن يجمع على حوادث ، وذلك على حدّ قُلُوص وقلائص وسفينة وسفائن ، "إلا أنهم قالوا : أحاديث ، وكأنهم جمعوا أحوثة في معنى الحديث وإن لم يستعمل . قال الفراء : وهو جمع أحوثة واستعمل في الحديث" (٢) .

ولكن أمثال هذا الموقف قليلة نادرة ، لأن الأصل عند الشارح - كما ألحنا - يكاد يكون مهاجمة الفراء وغيره من الكوفيين ، فنراه يرفض رأيه في أن حبّذا من حبيب كظرف ، وكان الفراء قد استدل على ذلك من قولهم : حبيب كـ ظريف ، ورد عليه الشارح ما ذهب إليه ، لأن (حبيب) فعل متعد ، و(ظرف) فعل لازم ، وفَعْل لا يكون متعدياً ، فدلّ هذا على أن حبّذا من حب" (٣) ونراه يعترض على رأي الكسائي فيما ذهب إليه من "جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ، وأن يقال :

(١) شرح المفصل ١٦ : ٧ .

(٢) شرح المفصل ٥ : ٧٣ .

(٣) شرح المفصل ٧ : ١٣٧ .

هذا ضاربٌ زيداً أمس ، واحتج بأمور منها قوله تعالى : ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾^(١) فأعمل (باسط) في الذراعين وهو ماض، ومن ذلك ما حكاه عن العرب : هذا مارٌّ بزيد أمس، فأعلموه في الجار والمجرور، ومن ذلك قولهم : هذا معطي زيد درهما أمس ، ومن ذلك قوله سبحانه : ﴿فالق الإصباح وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسبانا﴾^(٢) ومن ذلك : هذا الضارب زيداً أمس ، تعمله إذا كان فيه الألف واللام لا محالة وما قدمناه هو وجهة نظر الكسائي وأدلته ، ولكن رأي سيبويه والبصريين غير ذلك ، وهذا ما وضحه الشارح في اعتراضه على الكسائي وتوجيهه القول في الشواهد التي قدمها الكسائي على مقتضى مذهب البصريين فيقول : والجواب : أما الآية الأولى وهي قوله تعالى ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾ فحكاية حال ماضيه كقوله : ﴿ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها فوجد فيها رجلين يقتتلان﴾ ثم قال : ﴿هذا من شيعته وهذا من عدوه﴾ والإشارة بهذا إنما يقع إلى حاضر، ولم يكن حاضراً وقت الخبر عنه ، وأما قولهم : هذا مارٌّ بزيد أمس ، فإنما أعمله في الجار والمجرور ولم يعمله في مفعول صريح ، والجار والمجرور يجري مجرى الظرف ، والظروف يعمل فيها روائع الأفعال.

وأما ما فيه الألف واللام من نحو : هذا الضارب زيداً أمس ، فإنما عمل لأن الألف واللام فيه بمعنى الذي ، واسم الفاعل المتصل

(١) الكهف : ١٨/١٨ .

(٢) الأنعام : ٩٦/٦ .

بها بمعنى الفعل. فلما كان في مذهب الفعل عمل عمله ، فهو اسم لفظاً وفعلٌ معنى ، وإنما حول لفظ الفعل فيه إلى الاسم لأن الألف واللام لا يجوز دخولهما على لفظ الفعل ، فكان الذي أوجب نقل لفظه حكماً أوجب إصلاح اللفظ ومعنى الفعل باق على حاله "ثم ذكر ابن يعيش رأي الأخفش في هذه المسألة ، وخلاصته أن زيدا في قولك : هذا الضاربُ زيدا في الماضي إنما ينتصب على التشبيه بالمفعول وليس على المفعول الصريح ، فهو ينتصب كما ينتصب الوجه في قولك : هذا الحسن الوجه "والشارح لا يرى هذا ولا رأي الكسائي ، وإنما يرى أن ما ذهب إليه هو ، هو الصحيح وهو مذهب سيويه ^(١) كما رد على الفراء مذهب في (الآن) ^(٢) ونعت حكايته بالشذوذ في مبحث أسماء الأفعال ، فقد ذكر الشارح مذهب بني تميم في التثنية والجمع في قولك : هلمّا يا رجلان وهلموا يا رجال ، وهلمي يا امرأة ، وهلممن يا نسوة ، وهذا مذهب البصريين وأكثر الكوفيين ، "وزعم الفراء أن الصواب أن يقال : هَلُمَّنْ ، والذي أوجب ذلك أن هذه النون التي هي ضمير الجماعة لا توجد إلا قبلها ساكن ، فزادوا نونا ثانية قبلها ليقع السكون عليها وتسلم فتحة الميم في هَلَمَّ ، فتكون وقاية لها من السكون كما قالوا : مني وعني ، فزادوا نونا ثانية لتسلم نون من وعن من الكسر، إذ كانت ياء المتكلم أبداً تكسّر ما قبلها ، وحكي عن بعضهم : هَلَمَيْنَ يا نسوة ، يجعل الزائد للوقاية ياء ، وهذا شاذ" ^(٣).

(١) شرح المفصل ٦ : ٧٧ .

(٢) شرح المفصل ٤ : ١٠٣ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ٤٢ .

ومن مواضع احتجاجه بأقوال الفراء ما ذهب إليه من موافقة أبي الحسن الأخفش على إضافة بناء سادس إلى الأسماء الرباعية ، وهو بناء فَعْلَل ، وسيبويه لا يثبت هذا الوزن ، ويورد بناء جُخْدَب على مثال بُرْثَن ، والأخفش يجعلها جُخْدَب ، ويرى ابن يعيش أن الرأي ما ذهب إليه أبو الحسن بدليل ما حكاه الفراء من قولهم : بُرْقِعَ وَبُرْقِعَ ، وَطُحِّلَ وَطُحِّلَ ، وَقُعْدَدَ وَقُعْدَدَ ، وَدُخِّلَ وَدُخِّلَ "فهذا وإن كان الضم فيه المشهور إلا أن الفتح قد جاء عن الثقة فلا سبيل إلى رده" (١) . ويحتج في موضع آخر راضياً بما رواه الفراء في "حم" بالهمز، قال : وحم وحمء مهموز ، حكاه الفراء وأنشد :

قُلْتُ لِسَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهُـ

تَسْذَن ، فَبَنَى حَمُوهَا وَجَارُهُـ (٢)

وهذان الموضعان فقط هما ما وافق فيه الشارح الفراء في كتابه شرح الملوكي ، وكاد يوافقه في موضع ثالث استجاد فيه قوله إلا أنه وجده بلا دليل قال "وأما ما ذهب إليه الفراء من أن أصل شيء شَيْءٌ بالتشديد، فهو جيد لو أن عليه دليلاً" (٣) . ونراه في الموضع نفسه ينعت رأي الكسائي في منع صرف أشياء بالتعسف ، ومذهب الكسائي فيها أنها منعت الصرف لأنها أشبهت ما واحده "فعلاء" فلم تصرف ، لأنها جرت مجرى صحراء وصحروا ، وجعل الشارح هذا تعسفا لا يصار إليه ما وجد عنه مندوحة (٤) .

(١) شرح الملوكي : ٢٦ .

(٢) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي وهو في الجنى الداني ١١٤ ومغني اللبيب ١ : ٢٤٩ برقم ٢١٤ ، وشرح أبيات المغني ٤ : ٣٤٠ والمقاصد النحوية ٤ : ٤١٤ .

(٣) شرح الملوكي : ٣٨٠ .

(٤) شرح الملوكي : ٣٨٠ .

ولما عرض لكلمة (إنسان) ذكر أن وزنها فعلاً ، وأنّ الأصل في وزن (ناس) : عال ، والأناس : الفعال . وذكر رأياً آخر يذهب إلى أن (ناس) وزنه فَعَلَ في الأصل من ناس ينوس إذا اضطرب ، والهمزة في الأناس زائدة . دلّ على ذلك قولهم في التصغير : نويس . ثم ذكر الشارح رأي الكسائي بأنهما لغتان ليست إحداهما أصلاً للآخرى . لكن ابن يعيش أخذ بالوجه الأول الذي هو مذهب سيبويه ^(١) .

ونرى أن ما ذكرناه حتى الآن أصبح كافياً للدلالة على وضع المذهب الكوفي لدى ابن يعيش ، ولن نفرد بالبحث ما أسموه بالمذهب البغدادي ، لأن الشارح يعدّ هؤلاء البغداديين من الكوفيين ، ويعدّ الفراء منهم ^(٢) ومع ذلك فإنه لا يضير البحث في شيء أن ننظر في مواقفه - على قلتها - من أولئك الذين أسماهم بالبغداديين في مواضع محدودة .

فمن ذلك مثلاً أنه ذكر أن البغداديين يسمون باب مالا ينصرف : باب مالا يجري ^(٣) ، وينقل عنهم حكاية قول عن

(١) شرح الملوكي ٣٦٣ وشرح المفصل ٩ : ٥ و ١٢١ : ٥ والإنصاف ٢ : ٨٠٩ المسألة ١١٧ وشرح شواهد الشافية ٢٩٦ ، ٢٩٧ والخزانة ١ : ٣٥١ ، ٣٥٧ والصحاح واللسان والتاج : أنس .

(٢) شرح المفصل ١٠ : ٧٠ .

(٣) انظر المصطلح النحوي : ١٦٦ . وهذا المصطلح الكوفي استعمله البرد في المقتضب إذ عقد باباً سماه " باب ما يجري ومالا يجري " ٣ : ٣٠٩ ونسب هذا المصطلح للفراء كما في فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٨ : ٤٨٤ وقد استعمله الفراء في معاني القرآن ٢ : ١٩ ، ١٧٥ وصنف ثعلب كتاباً جعل عنوانه : ما يجري ومالا يجري ، الفهرست : ٨١ . وقد نسب السهيلي هذا المصطلح إلى سيبويه على سبيل التوهم ، أمالي السهيلي : ٢٩ وانظر : أبو زكريا الفراء : ٤٥٢ .

العرب هو : تيدك زيدا بمعنى : تيد زيدا . ويوجه الشارح الكاف في تيدك إلى انها يمكن أن تكون اسما في موضع خفش ، ويكون انتصابه على المصدر بمنزلة : ضرب زيد عمرا ، ويجوز أن تكون للخطاب مجردة من معنى الاسمية بمنزلة رويدك زيدا^(١) .

وكذلك ذكر الشارح البغداديين في مبحث التثنية لدى حديثه عن كسر نون المثني واطراد ذلك ثم قال : " إنَّ من العرب من يفتح نون التثنية في حال الجر والنصب ، ويجري الياء وإن كانت غير لازمة مجرى الياء اللازمة في نحو : أين وكيف فيقول : مررت بالزידين ومبررت بالزידين ، وضربت الزيدين " وهذه الحكاية نسبت إلى البغداديين الذين أنشدوا دليلاً على ذلك قول أبي ذؤيب :

فَلَمَّا اجْتَلَاهَا بِالْإِيَّامِ تَحْمِيزَ

ثَبَاتاً عَلَيْهَا ذَلَّهَا وَانْكَسَارَهَا^(٢)

وحكوا أيضاً : سمعت لغاتهم " وعقب الشارح على البغداديين كما يعقب على الكوفيين تماماً ، فذكر أنه لاجحة للبغداديين فيما حكوه ، وذلك لاحتمال أن يكون (لغات وثبات) واحداً ، فأصل ثبة : ثبوة ، وأصل لغة : لغوة مثل نقرة وثغرة ، وإن كان استعمالها بحذف اللام إلا أنهم تمموها لقولهم : حلاة وحلى ومهاة ومهى . وقال أبو الخطاب : واحد الطلى : طلاة ، فكذلك

(١) شرح المفصل ٤ : ٣٠ .

(٢) البيت لأبي ذؤيب ، وصواب إنشاده : " عليها ذلَّها واكتئابها " وهو في شرح السكري ١ : ٥٣ ق ٢ ب ٢٥ وقد أنشده ابن يعيش على الصواب في شرح المفصل ٥ : ٤ ومعنى اجتلاها : طردها ، والإيَّام : دخان ، وتحيرت : بقيت لا تدري أين تذهب ورواها الأصمعي تحيزت : أي تفرقت وتميزت . والثبات جمع ثبة وهو القطعة من القوم . والضمير في اجتلاها يعود إلى النحل .

(لغاتهم) تكون على فعلة " ثم يستطرد لينقض أدلة البغداديين واحداً تلو الآخر ، ولم يلن موقفه ، ولم يُبدِ شيئاً من التساهل على الرغم مما يحكوه من عبارات سمعت أو عبارة وردت في كتاب العين^(١) .

وكذلك ذكر رأيهم بأن وزن تواراة : تَفَعَّلَة ، ورجح عليه رأي البصريين بكونها فوعلة^(٢) ، وكذلك ردّ على البغداديين تجويزهم الإدغام في " ايتمن " وهي بناء افتعل من (أمن) وقد احتج البغداديون بقراءة من قرأ : ﴿فليؤد الذّمتن أمانته﴾^(٣) . ولم يرض ابن يعيش ما ذهبوا إليه ، وقال : والقياس مع أصحابنا^(٤) ، وكذلك عارض البغداديين (والفراء منهم) في مسألة سيّد وميّت^(٥) .

إن كلّ ما ذكرناه وضح لنا على نحو جليّ اتجاه الشارح وموقفه من مذهب الكوفيين ، وصور لنا وضع النحو الكوفي في شرحي ابن يعيش ، إنه يكاد يكون موقف المعارض على نحو مطلق أو شبه مطلق ، حتى بلغ به الأمر أن المسائل التي وافق فيها ابن الأنباري الكوفيين لم تجد لها قبولاً لدى ابن يعيش ، وابن الأنباري شديد التمسك بنحو البصريين فقد " كان نحوه بصرياً بكلّ ما لهذه

(١) شرح المفصل ٩٠، ٨٠ : ٥ .

(٢) شرح المفصل ٣٨ : ١٠ وانظر مر الصناعة ١ : ١٤٦ .

(٣) البقرة : ٢٨٣/٢ قال في البحر ٢ : ٣٥٦ : وقرأ عاصم في شاذّه : اللذمتن ، يادغام التاء المبدلة من الهمزة قياساً على اتسر في الافتعال من اليسر .

(٤) شرح المفصل ٦٤ : ١٠ .

(٥) شرح المفصل ٩٥ ، ٧٠ : ١٠ .

الكلمة من دلالة ، بل كان في دراسته النحوية غالباً كلّ الغلوّ في اتباع حرفية المنهج البصري " (١) . وعلى الرغم من ذلك فقد كان أشدّ تساهلاً وتسامحاً من ابن يعيش عندما انتصر للكوفيين في الإنصاف في سبع مسائل مقابل أربع عشرة ومائة مسألة كان الفلج فيها إلى جانب البصريين .

وابن يعيش الذي تبنى مادة كتاب الإنصاف وأسرار العربية ، ونثرها في كتابيه ، كان على درجة من الحذر الشديد تجاه تلك المسائل النزرة التي ناصر فيها ابن الأنباري الكوفيين فلم يتابعه ، وإنما أيد وجهة النظر البصرية ، فإن لم يؤيد صراحة فإنه يغض النظر عن الرد على الكوفيين ويورد رأيهم على سبيل الحكاية كما فعل في مسألة تقديم خبر مازال عليها .

ولابدّ لنا قبل أن نختم كلامنا عن المذهب الكوفي لدى الشارح ، أن نقرر حقيقة هامة تجلت لنا في أثناء المراجعات الكثيرة لمراجع الشارح ، ومقارنة ما فيها بما ورد لديه ، وخلاصتها أن الشارح لم يكن ينقل آراء الكوفيين من كتبهم ، وإنما مما بين يديه من مصادر بصرية ، لأنه ليس من باب المصادفات المحض أن تتطابق عبارته عن آراء الكوفيين مع عبارة ابن الأنباري ، بل إنه كان ينقل آراء بعض أئمة البصريين دون أن يتحقق من وجودها في كتبهم ، وقد مرّ بنا مثال من هذا الضرب ، وذلك عندما نسب رأياً للميرد ووجدنا نقيضه في المقتضب ، ونسب إلى الفراء رأياً ووجدنا نقيضه

(١) مدرسة الكوفة : ٣٦١ .

في معاني القرآن . والسبب في ذلك أنه كان ينقل رأي المبرد عن ابن جني ، ورأي الفراء من كتب البصريين . إن مانأخذه على ابن يعيش هو المأخذ نفسه الذي أخذه الدارسون المحدثون على ابن الأنباري وغيره من متأخري النحاة ، وذلك أنهم جعلوا من كتب البصريين مصادر للنحو الكوفي . وجرى ابن يعيش على سنن ابن الأنباري ونسب إلى الكوفيين أنهم يقولون : إن الاسم من الوسم وليس من السمو ، ولم يكلّف نفسه عناء التحقيق في نسبة هذه المسألة التي أخذ النحاة المتأخرون من النصف الثاني من القرن الرابع ينسبونها إلى الكوفيين ، مع أن نصوص أئمة الكوفيين لاتشير إلى ذلك ولا تصرح به ، بل إن مانقله ابن السراج عن المبرد عن أصحاب الفراء يدل على أن الكوفيين لم يكونوا مخالفين للبصريين في هذه المسألة ، فقد نقل أن أصحاب الفراء زعموا عنه " أنه يقول في بنات الحرفين من الاسماء نحو : أخت وبنت وقلة وثبة ، وجميع هذا المحذوف : أن كل شيء حذفت منه الياء فأوله مكسور ليدل عليها ، وكل ما حذفت منه الواو فأوله مضموم ليدل عليها " (١) وهذا النص وإن لم ترد فيه كلمة اسم إلا أن نظائرها قد وردت واشتمل عليها قوله : " وجميع هذا المحذوف منه " وكذلك نقل عن ثعلب أنه كان يقول : " من قال سم بضم السين ، أخذه من سموت أسمو ، ومن قال بالكسر أخذه من سميت أسمي ، وعلى اللغتين قوله :

(١) الأصول لابن السراج ٣ : ٣٢٠ .

وعامنا أعجبنا مقدمه

يُدعى أبنا السمع وقرضاب سمة^(١)
ولو أنّ الشارح أراد تتبع هذه المسائل في أصولها ، ولم يعتمد
النقل عن ابن الأنباري ، لوصل إلى أن بعض هذه المسائل ، كمسألة
(اسم) مثلاً ، مما لاتصح نسبة القول به إلى الكوفيين ، لأن ابن
الأنباري كان قد نقل هذا الكلام أيضاً عن شيخه ابن الشجري
الذي نقله بدوره عن مكّي القيرواني الذي قال عن الاسم : " وهو
عند الكوفيين مشتق من السمة ، إذ صاحبه يعرف به ، وأصله :
وسم ، ثم أعلّ بحذف الفاء ، وحركت العين على غير قياس أيضاً "
وعقب مكّي بعد أن ذكر رأي كل من البصريين والكوفيين بقوله "
وقولهم أقوى في المعنى ، وقول البصريين أقوى في التصريف " ^(٢)
وتناقل المتأخرون من النحاة هذه المسألة على النحو الذي استقرت
عليه من الوهم ، ونسبوا إلى الكوفيين مسألة لم يقولوا بها .

ومن تلك المسائل التي تتطلب التحقيق لتحريّر القول فيها ،
مسألة القول باسمية نعم وبئس المنسوبة للفراء ، وقد راجعت
مواضعهما في كتابه معاني القرآن ، فما وجدت تصريحاً بذلك ولا
تلميحاً إليه ، بل إن ما ذكره الفراء يستنبط منه على وجه القطع
واليقين أنه يقول بفعلية نعم وبئس ، وسأذكر نصه في ذلك ،

(١) المنصف ١ : ٦٠ والأماي الشجرية ٢ : ٦٦ والإنصاف ١ : ١٦ ، المسألة ١ واللسان :
قرضب وبرك وسمو . وانظر الدرّ المصون للسمين الحلبي ١ : ١٩ وتفسير القرطبي ١ :
١٠٠ والخلاف النحوي : ٢١٦ .

(٢) الأماي الشجرية ٢ : ٦٧ والإنصاف ١ : ٤ . وانظر مشكل اعراب القرآن ١ : ٦
ومسائل خلافة للعكري : ٥٨

قال: "وقوله : ﴿فساء قرينا﴾^(١) بمنزلة قولك : نعم رجلا ، وبئس رجلا . وكذلك ﴿وساءت مصيرا﴾^(٢) و ﴿كبر مقتا﴾^(٣) ، وبناء نعم وبئس ونحوهما أن ينصبا ما وليهما من النكرات ، وأن يرفعا ما يليهما من معرفة غير موقّنة ، وما أضيف إلى تلك المعرفة . وما أضيف إلى نكرة كان فيه الرفع والنصب .

فإذا مضى الكلام بمذكر وقد جعل خبره مؤنثا مثل : الدار منزل صدق ، قلت : نعمت منزلا ، كما قال ﴿وساءت مصيرا﴾^(٤) وقال : ﴿وحسنت مرتفقا﴾^(٥) ولو قيل : وساء مصيرا ، وحسن مرتفقا لكان صوابا ، كما تقول : بئس المنزل النار ، ونعم المنزل الجنة ، فالتذكير والتأنيث على هذا ، ويجوز : نعمت المنزل دارك ، وتؤنث فعل المنزل لما كان وصفا للدار . وكذلك تقول : نعم الدار منزلك ، فتذكر فعل الدار إذ كانت وصفا للمنزل . وقال ذو الرمة :

أَوْ حَرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبَجَاءٌ مُجَفَّرَةٌ

دَعَاتِمِ الزَّوْرِ نَعَمَتْ زُورْقُ الْبَلَدِ^(٦)

ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول : بئسا رجلين ، وللقوم : نعم

(١) النساء : ٣٨/٤ .

(٢) النساء : ٩٧/٤ .

(٣) الصف : ٣/٦٩ .

(٤) النساء : ٩٧/٤ .

(٥) الكهف : ٣١/١٨ .

(٦) البيت للذي الرمة في وصف الناقة ، وهو في ديوانه : ١٧٤ ق ٤ ب ١٥ والحرة : الكريمة ،

والعَيْطَل : طويلة العنق . والثَبَجَاء : ضخمة الشج وهو الوسط والمُجَفَّرَة : ضخمة الوسط .

ودَعَاتِمِ الزَّوْرِ : الضلوع . والزور : عظم الصدر ويجوز نصب دعاتم على التشبيه بالفعل .

والبلد : المغارة . جعل الناقة زورقا وسفينة على التشبيه . وانظر الحزانة ٤ : ١١٩ .

قوما ونعموا قوماً . وكذلك الجمع من المؤنث . وإنما وُحِّدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يُرد منهما مذهب الفعل ، مثل قاما وقعدا . فهذا في بئس ونعم مطرد كثير . وربما قيل في غيرهما مما هو في معنى بئس ونعم . وقال بعض العرب : قلت أبياتاً جاد أبياتاً ، فوَحَّد فعل البيوت . وكان الكسائي يقول : أضْمِرُ : جاد بهن أبياتاً ، وليس ههنا مضمّر وإنما هو الفعل ومافيه " (١) .

ونعتقد أن هذا النصّ صريح الدلالة على أنّ الفراء يرى نعم وبئس فعلين ولا يقول باسميتهما وقد صرح بذلك وقاسهما على الفعل ساء ، ثم تحدث عن عملهما للنصب والرفع ، وأجاز لحاق تاء التأنيث بهما مع المؤنث ، كما أجاز إلحاق الضمائر بهما ، وعلل جمودهما بخروجهما عن معناهما الأصلي (٢) .

وليس معنى كلامنا هذا أن البصريين افتروا ادعاء اسميتهما على الفراء وعلى الكوفيين افتراءً ، فإن تلاميذ الفراء نقلوا عنه قول بعض العرب " ماهي بنعم الولد " فرمما ذهب الرجل إلى اسمية نعم في هذا الموضع وتناقلوه عنه . وكان الجدير بالنحاة وهم أصحاب تحقيق أن يجعلوا الأصل في نقلهم لهذه المسألة وأمثالها كلام الفراء المدون في كتبه لذلك الكلام الذي تناقله تلاميذه ، ثم نسب إلى مذهب بتمامه . وقد بلغ من نفوذ كتب البصريين أن مؤلف كتاب " الموفي في النحو الكوفي " جازت عليه هذه المسألة ولم يحقق النظر

(١) معاني القرآن ١ : ٢٧٦ ، ٢٦٨ وقوله : جاد بهن يريد أن الفاعل عنده محذوف وهو

(بهن) والباء زائدة ، والفراء يرى أن الفاعل ضمير مستتر في الفعل .

(٢) انظر أيضاً معاني القرآن ١ : ٥٦ ، ٥٧ و ٢ : ١٤١ ، ١٤٢ .

فيها فقال : " نعم وبئس كلها أسماء عند الجمهور - أي الكوفيين - أفعال عند الشيخ - أي الكسائي - " ^(١) ولو تأمل المؤلف كلام الفراء السابق ذكره لكانت أحكامه مختلفة ، بل كانت ستبدو أكثر دقة وأشد إحكاما . وإن ابن يعيش ليس الوحيد الذي جازت عليه هذه المسائل ، بل إنه في الأصل أخذها عن ابن الأنباري الذي أخذها بدوره عن ابن الشجري وهذا بدوره أخذها عن مكّي ، وتناقلها النحاة ^(٢) .

وهناك مسائل أخرى من هذا الضرب نسبت إلى الكوفيين ، ولو أنصف النحاة من المتأخرين وحققوا القول فيها - وهو سهل ميسور عليهم - لحذفوا هذه المسائل التي أطالوا القول فيها من غير ماسبب غير حبّ المجادلة ، ولكنهم آثروا سهولة النقل على وعورة التحقيق ، فاستفاضوا في القول ، وملأوا صفحاتهم بتلك الخلافات التي كان من الميسور تحاشي الكثير منها .

ولهذه الأدلة التي تقدم ذكرها قلنا إن الشارح لم يدون مذهب الكوفيين من كتب الكوفيين ، وإنما من كتب أصحابه البصريين

(١) الموي في النحو الكوفي : ٨٦ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ١ : ٦٢ والأمل في الشجرية ٢ : ١٤٧ والإنصاف ١ : ٧٩ المسألة ١٤ وشرح الكافية ٤ : ٢٣٧ وارتشاف الضرب ٣ : ١٥ وانظر نموذجاً من تحقيق بعض هذه المسائل في كتاب الخلاف النحوي : ١٨٣ وما بعدها ومن هذه المسائل : اشتقاق لفظ اسم ونعم وبئس وإلا والفصل بين المضاف والمضاف إليه ومجيء إلا بمعنى الواو والعطف على الضمير المتصل المحرور . ومن الكتب الهامة في هذا الموضوع كتاب : ابن الأنباري وكتابة الإنصاف .

الذين حفظ كتبهم وآراءهم ، وتنزلت في نفسه منزلة اليقينيّات ، ولم يكن الشارح بدعاً في ذلك ، فإن من عرفنا آثارهم من معاصريه ومن بعدهم كانوا على سيرته ونهجه ، وليس في هذا عذر له ولا لهم ، ولعل إعادة تحقيق هذه المسائل بعد أن أصبح قسم من كتب الكوفيين بين أيدينا ، يكون سبيلاً لاختصار مسائل الخلاف وحصرها في عدد محدود.



الفصل الثالث

شخصية ابن يعيش

لعل ما قدمناه في دراستنا حتى الآن قد أثبت على نحو قاطع مذهبية ابن يعيش البصرية ، وأنه نقل ماشاء من تراث البصريين ، وكانت مناقشاته تسير في كنف أصولهم ، لا يجيد عنها قيداً أثملاً . ولكن وعلى الرغم من أن الشارح العلامة لم يكتب مؤلفاً خاصاً به ، وأن أعماله اقتصرت على شرح كتب غيره ، فإننا وجدنا له ملامح شخصية نحوية متميزة ، طبعت شرحيه وصبغتهما بصبغتها ، ولكنها لم تجعل له نحواً خاصاً به كما يقال ، ولا مذهباً محصوراً فيه أو مقصوراً عليه ، إن جلّ ما يمكن أن يقال في صنيعة هو أن المذهب البصري الذي بلغ أوجه على يدي السيرافي والفارسي والرماني وابن جني ، قد نما لدى ابن يعيش وجمع ، واغتنى بالعلل والحدود التي استعملت فيها ألفاظ المناطق . ولكن هذا الاتجاه على قوته لدى الشارح ، لم يُفقد أسلوبه نداوة الأدب ، ولا جمال العبارة وسهولتها ، ويتمثل لنا وكأنه ابن جني يعيد كتابة النحو في القرن السابع . وإني لأعجب أشد العجب من ذلك الحكم الذي رماه به يوهان فك JOHANN FUCK وهو يتحدث عن انحطاط المستوى

اللغوي والثقافي العام في القرنين السادس والسابع فقال : "وحتى النحوي ابن يعيش يتنازل في شرحه للمفصل عن التظاهر بالأدب ، فيكتب في أسلوب عادي ركيك"^(١) . وليت يوهان فك قد ذكر المقياس الذي يشاؤه للركاكة لنحتكم إليه ، وقد بحثنا عن تعريف للركاكة - مع علمنا أنها مما يحس بها متذوق اللغة وإن لم يعرف أسبابها غالباً - فوجدنا لها هذا التفسير الذي قدمه الدكتور عبد العزيز الأهواني بقوله : "إن الركاكة تنشأ من عدم تمكن الأديب من اللغة التي يكتب بها لافتقاره إلى معرفة أصولها ، وإدراك أسرارها ، ولقلة بصره بالفروق الدقيقة بين دلائل المفردات ومعاني التراكيب ومناسبات الجمل وروابطها ، إن ما نسميه بالركاكة ليس بشرط أن يكون خطأ في اللغة واستعمال مفرداتها فيما وضعت له ، وإنما هو في العجز عند التصرف باللغة بحيث تؤدي الأفكار وتعبّر عن الإحساس تعبيراً مرهفاً ، وبحيث يكون تأليفها محكماً متيناً ، ونظمها متساوياً منسجماً ، إن المثل الواقعي للركاكة هو ما يحسه ابن اللغة فيمن يكتب أو يتكلم بلغته من أبناء اللغات الأجنبية ، حين يكون هذا الأجنبي قد درس اللغة بعيداً عن وطنها الأصلي . والركاكة بهذا المعنى لا يحسها إلا من كان حظه من إتقان اللغة عظيماً"^(٢) وقد عرضت ما كتبه ابن يعيش على هذا المقياس للركاكة ، فلم أجد لديه إلا الأسلوب الناصع ، والبيان الجلي ، والبصر بالفروق الدقيقة بين دلالات المفردات ، والقدرة على التصرف باللغة تصرف الأديب المتمكن والعالم المتبحر ، وما أدري كيف أحس يوهان فك بركاكة أسلوب ابن يعيش ولم يحس بها

(١) العربية : ٢٢٩ .

(٢) ابن سناء الملك ومشكلة العقم والابتكار في الشعر : ٣٧ .

غيره من الباحثين القدماء والمحدثين ، أولئك الذين أثنوا على الرجل وعلى أدبه وعلى أسلوبه .

وشخصية ابن يعيش النحوية يمكن أن تتضح على نحو جلي - وإن كانت معالمها البارزة قد اتضحت فيما سبق - من خلال ثلاثة أمور سنعرض لها دون إطالة مملّة ولا إيجاز مخل ، وتمثل هذه الأمور الثلاثة في آرائه وترجيحاته أولاً ، وفي مواقفه التي خالف فيها الزمخشري ثانياً ، وفي مدى تأثيره في النحاة الخالفين ثالثاً .

١ - آراؤه وترجيحاته

أتى ابن يعيش وقد بلغ النحو العربي من النضج مبلغاً رائعاً ، وكثرت مصنفاته كثرة مستفيضة ، وشاء الشارح أن يتجه إلى التأليف الموسوعي ، فكان أبرز مظهر من مظاهر شخصيته تلك الإحاطة الشاملة والاستيعاب الدقيق ، والاستحضار المعجب ، والصياغة المحكمة . ولا شك في أننا لن نجد كما ألحنا مسبقاً ما يمكن أن يقال عنه إنه جديد لدى الشارح بالمعنى المطلق للجدة ، ولكننا مع ذلك نجد عنده شيئاً ما يشبه إلى حدّ ما ما نجده لدى متأخري الفقهاء من ترجيح رأي على رأي أو اختيار رأي معين من جملة الآراء ، أو إبداء رأي في مسألة قد يكون مسبوقاً إليه أو لا يكون ، ولكنه ينصّ عليه أنه رأيه ، وهذا أحد الجوانب التي تتجلى فيها شخصيته في تفرداها عندما لا يتحدث على لسان المذهب البصري . وسنعرض فيما يلي نماذج من مواقفه واجتهاداته وآرائه .

إن ما قدمناه عندما تحدثنا عن المذهب البصريّ لدى الشارح

أوحى دون شك أنه كان متعبداً بكلام سيويه ، ولكن الحقيقة أن الشارح على الرغم من متابعتة لسيويه واحتجاجه بكلامه قد كانت له مواقف تنبئ عن شخصيته النحوية الجدلية ، وتتمثل هذه المواقف في مخالفته لسيويه ومجادلته بالحجة والبرهان في مواضع محدودة ، وهذه المخالفة تتخذ طابع ترجيح رأي آخر على رأي سيويه ، وليس بالضرورة أن يكون هذا الرأي رأي الشارح ، ففي مبحث التصغير ذكر ابن يعيش أن تصغير مثل : متعد ومتسر ومتزن إنما هو : مويعد وميسر وموزن ، " فعدت إلى الأصل ، لأن متعداً من الوعد ، ومتزناً من الوزن ، ومتسراً من اليسر " وإنما قلبت الفاء تاء منها لوقوع تاء الافتعال بعدها ، فإذا صغرتها حذفتم ، لكون الاسم بها خمسة أحرف . وإذا حذفتم التاء عادت الواو والياء إلى أصلهما لأن القلب إنما كان لأجل التاء ، هذا مذهب أبي إسحاق الزجاج " وتبنى الشارح هذا المذهب مخالفاً سيويه الذي لا يرى رد هذه الكلمات إلى أصلها ويقول فيها : متيعد ومتيزن ومتيسر وذلك " لأن قاعدة مذهبه أنه إذا وجب البدل في موضع الفاء والعين لعل ثم زالت العلة بالتصغير لم يغير البدل ، كأن التصغير قام مقام العلة ، فمتعد بمنزلة مغتسل ، فإذا صغرت حذفتم التاء الافتعال وبقيت التاء الأولى على حالها " ^(١) ويرى الشارح أن مذهب أبي إسحاق هو الأقيس ، فلذلك تبناه وقدمه في الذكر على مذهب سيويه . ولا شك في أن مثل هذا الترجيح ينبئ عن اتجاهه العقلي نحو القياس والرغبة في اطراد القواعد . فهو يفضل مذهب الزجاج لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها عند النحاة ، ففضل اطراد هذا الأصل نأياً به عن الشذوذ .

(١) شرح المفصل ٥ : ١٢٣ وانظر كتاب سيويه ٢ : ١٢٩

ويخالف سيبويه مؤيداً الزجاج في موضع آخر ، مرجحاً رأيه على رأي سيبويه للسبب نفسه ، وهو كون رأي الزجاج أقرب إلى القياس ، وذلك لدى بحثه في تصغير كلمة أولاء ، ورأى الشارح أن أولاء وزنها فعال كغراب ، وقياس تصغيره لو صغر على حد الأسماء المتمكنة أن تقول : هذا أولي كما تقول : عطّي ، إلا أنهم لما لم يغيروا أوله عن حاله أرادوا أن يزيدوا في آخره الألف كالعوض من ضمة التحقير في أوله ، فلم تسخ زيادتها بعد الهمزة لئلا يتحول الممدود عن لفظه ، وقد بنوه على المد فزادوا ألف العوض قبل الهمزة فصار " الياء " على لفظ الياء . هذا رأي سيبويه وهو مذهب المبرد " ثم عرض الشارح رأي الزجاج فوضح أنه كان يقدر الهمزة في آلاء ألفاً في الأصل ، فإذا صغر دخلت ياء التصغير ثالثة بعد اللام ، فتنقلب الألف الأولى ياء لوقوع التصغير قبلها على حد قلبها في غلام وعناق فتقول : غليم وعنيق ، ثم أدخلوا الألف المزیدة للتصغير آخرأ فاجتمع ألفان في التقدير ، فقلبت الثانية همزة لاجتماع الألفين على حد قلبها في حمراء وصحراء . ويرى الشارح أن هذا الرأي أقرب إلى القياس لاعتقاد زيادة ألف التصغير آخرأ على منهاج سائر المبهمات . وموطن الضعف في هذا يتأتى من جهة تقدير الهمزة بالألف " (١) .

إن شخصية الرجل في الموقفين السابقين تتجلى في إقدامه على الموازنة بين آراء سيبويه وآراء الزجاج ، وفي خروجه عما قرره سيبويه ، وإن كان في حقيقة الأمر لا يخرج عن مذهبه ، فهو يوازن بين آراء تنتمي لمذهب واحد ، ويختار منها ما هو أقوى في القياس .

(١) شرح المفصل ٥ : ١٤٠ كتاب سيبويه ٢ : ١٢٦ .

وكذلك نراه يخالف سيبويه في مسألة (مِنْ) التي حصر سيبويه معنى الابتداء فيها في المكان ^(١) ، أما المبرد فإنه جعلها لابتداء كل غاية ، وإلى ذلك ذهب ابن درستويه وغيره من البصريين ، وإليه ذهب الكوفيون ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿المسجد أسس على التقوى من أول يوم﴾ ^(٢) ويقول الشاعر :

لِمَنِ الدِّيارُ بَقْنَةَ الحِجرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ ^(٣)

ومن لم ير استعمالها في الزمان فإنه يتأول بأنَّ ثمَّ مضافاً محذوفاً تقديره : من تأسيس أول يوم ، ومن مرَّ حجج ومرَّ دهر ، لكن هذا التأويل لا يحجب عن الشارح حقيقة المعنى ، فيرى أن (مِنْ) بعد التأويل استعملت في غير مآقره لها سيبويه وهو المكان : وذلك لأنَّ التأسيس والمر مصدران وليسا بزمانين ، وإن كانت المصادر تضارع الأزمنة من حيث هي منقضية مثلها " ^(٤) وهو في مخالفته سيبويه في هذه المسألة لا يؤيد الكوفيون فحسب وإنما يؤيد أيضا المبرد وابن دستويه وجمهور البصريين .

وكذلك نراه يستدرك على سيبويه في جوازم الفعل المضارع ، فيقول : فأما (إذاما) فإنَّ سيبويه لم يذكرها في الحروف

(١) قال سيبويه : وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن . وذلك قولك : من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا . وتقول إذا كتبت كتابا : من فلان إلى فلان ، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها . كتاب سيبويه ٢ : ٣٠٧ .

(٢) التوبة : ١٠١/٩ .

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه بشرح الأعلام ١١٠ ق ١٠ ب ١ وفيه : ومن شهر وديوانه بشرح ثعلب : ٨٦ وفيه : ومن دهر . وانظر الجمل ١٥٠ وشرحه لابن عصفور ١ : ٤٨٩ والإنصاف ١ : ٣٧١ ، المسألة ٥٤ وشرح الكافية للرضي ٤ : ٢٦٤ والخزانة ٤ : ١٢٦ والمغني ١ : ٣٧٣ برقم ٦٣٣ وشرح أبياته ٦ : ٢٣ برقم ٥٤٩ .

(٤) شرح المفصل ٨ : ١١ ، ١٢ وانظر الإنصاف .

والقياس أن تكون حرفاً كإذما ، ولذلك لا يعود إليها ضمير مما بعدها كما يعود إلى غيرها مما يجازى به من نحو من وما ومهما^(١) . وكذلك نجده يناقش الخليل في أصل خطايا ورزايا وأشباهاها ، وكان الخليل ذهب إلى أن أصلها خطايئ يياء قبل الهمزة ، وابن يعيش لم ير هذا الرأي وذهب مذهب أكثر النحويين كما تقدم وذكر التقلبات النظرية المفترضة^(٢) .

وفي إطار هذه المناقشات والترجيحات ورد ما كنا ذكرناه حول مناقشة سيبويه في جعله حكم فعولة في النسب كحكم فعلية فيقول في شنؤة : شَنئِي . أما المبرد فإنه يرى أن تخالف فعولة حكم فعلية للفرق بين الواو والياء . وهنا تبدو شخصية الشارح في أخذه بالأقيس مع حرصه على السماع ، فيرى أن قول سيبويه قوي من جهة السماع ، إلا أن قول المبرد متين من جهة القياس^(٣) .

وكذلك نجد الشارح يقر مخالفة سيبويه في حمله (قَرَقَارٍ وعَرَعَارٍ) على العدل لخروجهما عن الباب الذي هو الثلاثي ، وقد جعلهما مخالفوه على أنهما حكاية للصوت دون أن يكونا معدولين ، وأيد الشارح هذا الرأي ورأى أنه القياس " لأن بناء فعال إنما يجيء من الثلاثي ، وهذا العدل إنما جاء فيه ، فأما الرباعي نحو قرقار وعرعار فهو : فَعْلَالٍ وليس بفعال "^(٤) ونرى أن هذه المخالفة لسيبويه تنسجم منهجياً مع مخالفاته السابقة لسيبويه ، لأنه ينحو دائماً نحو ما هو أشد أصالة في ميدان القياس . وفي هذا الموضع

(١) شرح المفصل ٧ : ٤٧ .

(٢) شرح المفصل ١٠ : ١١٣ .

(٣) شرح المفصل ٥ : ١٤٧ وكتاب سيبويه ٢ : ٧٠ ، ٧٤ .

(٤) شرح المفصل ٤ : ٥٢ .

أيضاً نجد الشارح يخالف النحاة في طردهم اشتقاق فعال من كل فعل ثلاثي لكثرة ماورد عنهم ، وهو مذهب سيبويه . إلا أن الشارح يرى أن القياس في هذه المسألة " أن يقتصر على ما سُمع عن العرب من هذا الوزن ، لأنه لا يقال : قوام في معنى قم ، وليس لأحد أن يتدع اسماً لم يتكلم به العرب " (١) .

وإننا لنعجب من موقف الشارح تجاه هذه القضية ، ومن تضييقه مجال القياس ، وحصره المقبول من هذه الصيغة بما سُمع عن العرب ، مع أنه لا وجه لهذا الحظر حسب مقتضيات منهجه الذي أصبح النحو بموجبه قياساً ، وربما كان السبب في تضييق مجال القياس في هذا الموضع ، وحصر المقبول من الصيغة بما ورد عن العرب ، أن الشارح لم يجد تلك الكلمات المفترضة كقواعد وقوام مستساغة ، وأحسن في ذوقه وسليقته نبواً عنها ، ولكن هذا لا يسوغ الاختصار في هذه الصيغة بما سُمع عن العرب ، وإننا نجد في هذا الموقف صدى لمواقف الفارسي ، فالفارسي الذي عرف بمنهجه القياسي كانت له مثل هذه المواقف التي اقتصر فيها على السماع ووقف عند حدوده لا يعدوه (٢) .

وسبق أن رأينا تصدي الشارح لتردد سيبويه والأخفش في (إيا) فقد جعلها سيبويه اسماً لا ظاهراً ولا مضمراً ، فذكر ابن

(١) شرح المفصل ٤ : ٥٢ .

(٢) انظر المسائل الحلييات ٢٢٦ قال أبو علي : ولو لم يعاضد القياس السماع حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس ، لوجب أطراح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع ، ألا ترى أن النطق بالقياس من غير مراعاة السماع منه ، يؤدي إلى الخروج عن لغتهم والنطق بما هو خطأ في كلامهم .. فالقياس أبداً يترك للسماع - وإنما يلجأ إليه إذا عدم في الشيء السمع ، فأما أن يترك السماع للقياس فخطأ فاحش .

يعيش أنه ثبت لديه بالأدلة أنها اسم مضمّر ^(١) . وكنا ذكرنا خلافه لسيبويه في العامل في البذل ^(٢) ، وهو يرى كما رأى الفارسي والرماني من محققي المتأخرين - على حد تعبيره - أن البذل مستقل بنفسه . فهو مستقلّ بعامله ، على خلاف ماذهب إليه سيبويه ^(٣) .

فإذا تركنا مخالفاته لسيبويه ، وهي بحد ذاتها - وعلى الرغم من قلتها - مواقف تنبئ عن شخصيته ، فإن الشارح لم يكن ينطلق من التسليم بالمسائل لأنها وردت عند سيبويه أو غيره ، ولكنه كان يناقشها حسب مقتضيات المذهب البصري كما استقرت أصوله لدى سيبويه أولاً ولدى أعلام المذهب من المتأخرين ثانياً ، ويتحرى مواضع الرأي حسب مقتضيات ذلك المنهج ، وإننا لانجد أنفسنا مع ابن يعيش تجاه نحوي يدعي التجديد والاستقلالية ، وإنما هو نحوي شديد التبعية لمذهبه ، لكن هذه التبعية لم تفقده استقلاليته وقدرته على المناقشة والتزجيج والرفض مما رأينا نماذج منه في مخالفاته لسيبويه ، ونرى نموذجاً آخر منه في موقفه مما ذهب إليه ابن جني في تعليله وجوب همز عين اسم الفاعل ، فهو يرى أنه " إنما وجب همز عين اسم الفاعل ، لأن العين لما كانت اعتلت فانقلبت في قال وباع ألفا ، فلما جئت إلى اسم الفاعل ، وهو على فاعل ، صارت قبل عينه ألف فاعل ، والعين كانت قد انقلبت ألفاً في الماضي . فالتقت في اسم الفاعل ألفان ، فلم يحز حذف إحداهما ، فيعود إلى لفظ قام ، فحركت الثانية التي هي عين ، كما حركت راء

(١) شرح المفصل ٣٠ : ١٠١ .

(٢) انظر ص ٥٨٦ من هذه البحث .

(٣) شرح المفصل ٣ : ٦٨ .

ضارب، فانقلبت همزة، لأن الألف إذا حركت صارت همزة^(١) .

وابن يعيش لا يوافق ابن جني على تعليله هذا ، لأن تعليل ابن جني يؤدي إذا طرد القياس عليه إلى أشياء لم يقل بها أحد ، وذلك لأنه يؤدي إلى أن نصوغ اسم الفاعل من أقام وأخاف على محض ومقعم ، لأن الألف نقلت من الماضي إلى اسم الفاعل ، ثم حركت بالكسر ، فصارت همزة ، وهذا لا قائل به^(٢) .

ومن هذا الضرب من الترجيحات والموازنات موازنته بين ما ذهب إليه أبو زيد في ضَيَّفَ من أن وزنه : فيعل ، فتكون النون فيه أصلاً وذلك لقولهم : ضَفَّنَ الرجل يَضْفِنُ إذا جاء مع الضيف ، وذهب المازني إلى أن وزنه فَعَلَن . وهنا علق الشارح بأن مذهب أبي زيد أقوى قياساً وذلك لكثرة بناء فَيَعَلْ كَصَيَّرَف ، وقلة فَعَلَن نحو : عَلَجَن . ورأى أن مذهب أبي عثمان أقوى من جهة الاشتقاق^(٣) .

كما يناقش ابن جني في مسألة جواز حذف الخبر إذا كان استقراراً تعلق به الظرف ، قال : " وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره ، والقول عندي في ذلك : أنه بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف ، لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً^(٤) . فإذا ما تركنا سيويه وابن جني

(١) شرح اللوكي : ٤٩٤ .

(٢) شرح اللوكي : ٤٩٤ .

(٣) شرح اللوكي : ١٨٦ .

(٤) شرح المفصل ١ : ٩٠ .

فإننا نجد أن شخصية ابن يعيش النحوية تنحصر من حيث تقديم الرأي والاجتهاد في إطار ترجيح رأي على رأي ، أو تقوية مذهب وتضعيف آخر ، أو استحسان أسلوب دون آخر ، فمن ذلك تضعيفه مذهب إليه المازني والجرمي في إعراب الأسماء الستة ، وكان الجرمي قد ذهب إلى أن الانقلاب في هذه الأسماء بين الواو والياء والألف إنما هو بمنزلة الإعراب . ويرى الشارح أن هذا الرأي " فيه ضعف لأنه يلزم أن تكون في حال الرفع غير معربة ، لأن الواو لام الكلمة في الأصل ، ولم تنقلب عن غيرها " وهنا نلمس النزعة المنطقية الصارمة لدى الشارح ، فإذا كان الانقلاب هو علامة الإعراب كما يقول الجرمي ، فإن هذا يقتضي أن يقتزن الانقلاب بالإعراب ، فإذا لم يحصل الاقتزان ، وهو غير حاصل في حالة الرفع ، فإن هذا يؤدي إلى فساد مذهب إليه الجرمي . أما رأي المازني فينحو إلى أن الأسماء الستة معربة بالحركات " وأن الباء في (أبيك) وأمثالها هو حرف الإعراب ، أما الواو والألف والياء فليست إلا إشباعاً حدث عن الحركات ، وإشباع حركات الإعراب حتى ينشأ عنها هذه الحروف كثير في الشعر وغيره . وتؤيده عنده لغة من يعرب بالحركات في حال الإضافة نحو : هذا أبك ، ورأيت أبك ومررت بأبك " ويرى الشارح أن هذا المذهب ضعيف أيضاً ، لأن ما احتج به المازني لا يكون إلا في ضرورة الشعر ، والضرورة ليست موضع احتجاج ، إضافة إلى أننا لو أخذنا به لترتب عليه أن يكون لنا " اسم ظاهر معرب على حرف واحد وهو فوك وذو مال ، وهذا معدوم " وهكذا راح الشارح يفند هذه الآراء : رأي الجرمي والمازني والزيادي وعلي بن عيسى الرّبّعي ،

وينقض أدلتهم دليلاً دليلاً ، مستخدماً منهجه الجدلي ، حتى استقام له أن يقيم الدليل على صحة مااستقر عليه رأي معظم النحاة من أن هذه الأسماء معربة بالحروف ^(١) .

ونراه كذلك لايوافق من يسميهم " بعضهم " على ماذهبوا إليه من أن لفظ المكان مأخوذ من (كان يكون فهو مفعل منه كالمقام والمراح " ولايرى هذا صحيحاً ، لأن هذه الميم تظهر أصالتها وصحتها في قولك : تمكّن ، ووزنها تفعل ، ولو كان المكان من الكون لقليل : تكون ، ولو كانت الميم زائدة في (تمكّن) لكان وزنها تمفعّل ، وهذا الوزن لم ترد عليه إلا أبنية قليلة سمعت ولايقاس عليها كقولهم : تمسكن وتمدرع ^(٢) ، وقد قال عنه ابن يعيش : إنه من قبيل الغلط ولايقاس عليه ^(٣) ، وذهب الجوهري إلى أنّ (مكان) من مفعّل ، وإلى أن الميم زائدة ، فلما كثر استعمالها عوملت معاملة الأصلية : ونجد أن الأرجحية في هذه المسألة تميل إلى جانب ابن يعيش ، فإن الميم لو كانت زائدة كما ذهب بعضهم لكانت (تمكّن) على وزن تمفعّل . والكلمات التي جاءت على هذا الوزن قليلة محدودة العدد ، وقد أحصاها ابن خالويه ولم يذكر (تمكّن) بينها . كذلك فإننا نجتمع المكان على أمكنة ووزنها أفعله ، ولايأتي بعد همزة أفعله حرف زائد ^(٤) .

وهذا الرأي في اشتقاق كلمة (مكان) شديد الدلالة على استقلالية رأي ابن يعيش ، وعلى تحريره صحة القياس . ويدلنا على

(١) شرح المفصل ١ : ٥١ ، ٥٢ .

(٢) ليس في كلام العرب : ٥ .

(٣) شرح المفصل ١ : ٥٧ .

(٤) انظر الصحاح واللسان : كون ، ومكن .

ذلك أننا إذا عدنا إلى المعجمات فإننا نجد الأزهري والجهري على سبيل المثال ، يجعلان كلمة المكان من كون ، وكذلك أحمد بن يحيى ثعلب فيما نقله عنه صاحب اللسان ، فلما وردت لديهم كلمة أمكنة ، سارعوا إلى القول بأن هذه الميم زائدة وعملت معاملة الأصلية لما كثرت ، ولذلك أجروها بحرى فعال ، وكان اللغويون في غنى عن هذه الافتراضات لو جعلوا المكان من مادته الأصلية وهي " مكن " وهو رأي يعضده السماع والقياس كما رأينا.

ومن مناقشاته التي تبرز شخصيته النحوية مناقشته لابن السراج في مبحث الممنوع من الصرف ، فقد ذكر أن ابن السراج كان يقول : " لو صححت الرواية في ترك صرف مالا ينصرف ما كان أبعد من قوله :

فإنه يشري دخله قال قاتل

لمن حمل دخو الملائم نجيب^(١)

إنما هو : بينا هو ، فحذف الواو من هو ، وهي متحركة من نفس الكلمة ، وإذا جاز حذف ما هو من نفس الحرف ، كان حذف التنوين الذي هو زيادة للضرورة أولى . واعترض ابن يعيش اعتراضا وجيها على ما ذهب إليه ابن السراج ، وذلك لأنه لا يجوز لديه قياس حذف التنوين على حذف حرف من الكلمة ، وذلك " لان التنوين حرف دخل لمعنى ، فإذا حذف أخلّ بذلك المعنى ، وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة ، ألا ترى أنه لما

(١) كتاب سيبويه ١ : ١٤ في الحاشية ، والتكملة للفارسي : ٣١ وأما ابن السجري ٢ : ٢٠٨ والخزانة ٢ : ٣٩٦ وفي طبعة هارون ٥ : ٢٥٧ ونسب البيت للعجيز السلولي أو المخلب الهلالي .

اجتمع التنوين مع ياء المنقوص في مثل قاض ، ومع المقصور في مثل عصا ، واقتضت الحال حذف أحدهما ، حذف لام الكلمة وبقي التنوين ؛ لأن حذف التنوين ربما أوقع لبساً وليس كذلك حذف الواو من قوله. ” فييناه يشري رحله “ .

ثم وضع ابن يعيش موقفه تجاه هذه المسألة ، وأظهر شيئاً من المرونة في قبوله مامنه سيويه والزخشي ، وحجته في ذلك قوة الشواهد الواردة في هذا الباب ، قال : ” واعلم أنّ النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل ، والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء إذا كان فيه علة واحدة من العلل التسع للضرورة ، حتى لو اجتمع معها علة أخرى امتنع الصرف في حال الاختيار والسعة ، فللضرورة اعتبر مطلق الثقل ، وفي حال الاختيار اعتبر ثقل مخصوص . فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاماً معارف ، فامتنع الصرف للضرورة بسبب واحد من سببين . فلو جاء مثل : رجل وفرس وأريد منعه الصرف للضرورة لم يجز عندي . وأما صاحب الكتاب - أي الزخشي - فإنه اختار منع جواز صرف مالا ينصرف في الضرورة ، وهو مذهب سيويه والأكثر من البصريين ” ^(١) فنحن نجد الشارح هنا يقف موقفاً وسطاً في هذه المسألة ، فهو لا يعمط النصوص التي أوردها الكوفيون حقها ، ولا ينكر حقهم في الاحتجاج بها ، بل يراها جديرة بالنظر والتدبر ، ولكن هذه النصوص لم تقده كما قادت الكوفيين إلى إطلاق القول في جواز منع المنصرف من الصرف للضرورة ، بل إنه قيد ذلك بالأعلام في مجال الضرورة ، وذلك لأن الأعلام اشتملت على علة واحدة من العلل التسع ،

(١) شرح المفصل ١ : ٦٩ .

فواءم في هذا الرأي بين رفض سيبويه وأكثر البصريين لهذا المذهب، وبين قبول أبي علي والأخفش وابن البرهان له ^(١).

ومن مناقشات المنطقية ما ناقش به الفراء عندما ذهب إلى أن (ما وإن) جميعاً للنفي، كأن (ما) تزداد ههنا على النفي مبالغة في النفي وتأكيداً له، وذلك كزيادة اللام تأكيداً للإيجاب كما تقول: إن زيدا لقائم. قال الشارح: "وغالى في ذلك حتى قال: يجوز أن يقال: لا إن ما، فيكون الثلاثة للنفي وأنشد:

إلا الأورائي لا إن ما أينهما

والنوي كالحوض بالظلمة الجلد ^(٢)
والبيت على هذه الرواية يجمع بين ثلاثة من أحرف النفي. ويرى الشارح أن الصواب ما ذهبت إليه الجماعة من أن "إن" بعد (ما) زائدة، و(ما) وحدها للنفي، إذ لو كانت (إن) أيضاً للنفي لانعكس المعنى إلى الإيجاب، لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً ^(٣). ومن نظراته الخاصة ما ذهب إليه من جواز الابتداء بالساكن، فإنه ذكر أن "أصحابنا يقولون إن الابتداء بالساكن لا يكون في كلام العرب، وقد أحاله بعضهم ومنع تصوره: وهذا هو المتداول المعروف، لكن الشارح يرى أن العرب وإن كانت لم تبدأ بساكن إلا أنه لا شبهة في الإمكان، ألا ترى أنه يجوز الابتداء بالساكن مدغماً نحو "ثأقلتكم واتخذتم" ويتخذ دليلاً على ذلك "أن

(١) شرح الفصل ١: ٨٦، ٦٩.

(٢) البيت للناطقة وهو في ديوانه: ٣ ق ١ ب ٣ ط د. شكري لمصل ومن ١٥ ق ١ ب ٣ ط دار المعارف عصر وشرح القصائد الصنع المشهورات ٦: ٧٣٥ ولم أقع على هذه الرواية المعزوة إلى الفراء.

(٣) شرح الفصل ٨: ١٢٩.

العرب لم يخففوا الهمزة إذا وقعت أولاً بأي حركة تحركت ، نحو :
أحمد وإبراهيم ، ونحو قول الاعشى :

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعَشَى^(١)

لأنّ في تخفيفها تضعيفاً للصوت وتقريباً له من الساكن ،
فامتناعهم من تخفيف الهمزة مع إمكان تخفيفها والنطق بها دليل
على أن ذلك من لغة العرب " ^(٢) .

ومن مواضع التحقيق لديه وبروز الرأي ما تجلّى في مناقشته
لمسألة سبب بناء الظرف " الآن " . فقد ذكر أنّ جماعة " ممن ينتمي
إلى التحقيق والحدق بهذه الصناعة ذهبوا إلى أنه مبني لتضمنه لام
التعريف ، وتلك اللام غير اللام الظاهرة فيه على حدّ بنائه في أمس ،
وتلك اللام المقدرة هي المعرفة ، وذلك لأنه معرفه ، وتعريفه لا يخلو
إما أن يكون تعريفه بما فيه من اللام ، لأننا استقرينا جميع ما فيه لام
التعريف ، فإذا إسقاط لامه جائز نحو : الرجل ورجل ، والغلام
وغلام . ولم يقولوا : فعل آن ذلك ، كما قالوا الآن . فدلّ ذلك
على أنّ اللام فيه ليست للتعريف ، وإذا لم تكن للتعريف كانت
زائدة على حدّ زيادتهما في الذي والتي ، ألا ترى أن تعريف الذي
والتي بالصلة لا بما فيه من اللام ، يدلّ على ذلك أنّ (مَنْ) و (ما)
معارف وليس فيها لام ، فعلمت بذلك أنّ التعريف بالصلة
لا باللام ، وإذا ثبت أنها زائدة لم تكن المعرفة ، وليس بمضمّر لأن
المضمّرات محصورة ، وليس الآن منها ، وليس بعلم لأن العلم يقع
على كل شيء بعينه ، والآن يقع على كل وقت حاضر لا يخص

(١) وتمة البيت : " أضربه ريب المنون ودهر مفند خيل " ديوانه ص ٥٥ ق ٦ ب ١٠ وهو
من معلقته .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٨٢ ، ٨٣ .

بعض ذلك دون بعض ، وليس من أسماء الإشارة لما ذكرناه من دخول اللام عليه ، واللام لا تدخل على أسماء الإشارة ، وليس بمضاف لأننا لا نشاهد مضافاً إليه ، وإذا ثبت أنه معرفة وليس من أنواع المعارف الأربعة تعين أن يكون معرفة باللام المقدرة فيه كما قلنا في أمس لتعذر أن يكون التعريف بهذه اللام الظاهرة فيه " وقد عرض الشارح كل هذا الاحتجاج المفصل لمن سماهم " جماعة ممن ينتمي إلى التحقيق والحدق بهذه الصناعة " ليرد عليهم رأيهم الذي ذهبوا إليه . وذكر ابن الأنباري أن صاحب هذا الرأي الذي عرضه الشارح إنما هو أبو علي الفارسي ، ويتلخص رد ابن يعيش على الفارسي في نبذة بسيطة ومقنعة لا تكلف فيها ، فهو يرى أن تعريف الآن إنما هو بما فيه من اللام الظاهرة ، وسبب لزومها له هو إرادة معنى التعريف فيها ، بخلاف الرجل والغلام فإن اللام لم تلزمهما لأنهما يستعملان معرفة ونكرة ، فإذا أريد النكرة لم يأتوا باللام ، وإذا أرادوا المعرفة ألحقوهما باللام وكذلك نظائرها . وأما الآن فلما أريد به المعرفة البتة لزمته أدواته ، ويرى الشارح أن علة بنائه إنما هي لإبهامه ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة ، فإذا انقضى لم يصلح له ، ولزمه حرف التعريف فجرى مجرى الذي والتي ^(١) . والشارح في هذه المسألة يجتهد رأياً هو أقرب إلى البساطة والحس اللغوي مما ذهب إليه أبو علي ، فأن نقول إن تعريف الآن بلام هي غير اللام الظاهرة فيه ، قول فيه من التكلف مافيه ، لذلك جعل ابن يعيش اللام المعرفة هي لام الآن ، وجعل لزومها بسبب إرادة معنى التعريف الدائم ، وهذا ما جرى عليه الاستعمال وجاءت به النصوص . وهذه المسألة تمثل نموذجاً من اجتهادات الشارح ضمن

(١) شرح المفصل ٤ : ١٠٤ ، والإنصاف ٢ : ٥٢٠ ، والمسألة ٧١ .

المذهب ، فهو لم يذهب في (الآن) مذهب الكوفيين ^(١) ، وإنما وافق البصريين في كليات المسألة ، وأدلى برأيه في الجزئيات ، شأنه في هذا شأن السيرافي والمبرد والفارسي ^(٢) . وشبيه بهذا الموقف ما ذكره عند حديثه عن كيف ، فقد ذهب قوم إلى إجراء (كيف) بحرى الظروف وإلى تقديرها بحرف الجر ، فإذا قلت : كيف أنت فتقديره على أي حال ، ويرى الشارح أنها ليست بظرف ، وأن الصحيح " أنها اسم صريح غير ظرف وإن كان قد يؤدي معناها معنى : على أي حال " واستدل على ذلك أننا نبدل منها الاسم فنقول : كيف أنت أصحيح أم سقيم ؟ ويقع الجواب بالاسم فنقول في جواب مَنْ قال : كيف أنت ؟ صحيح أو سقيم . ونحوهما من أحواله . ولو كانت ظرفاً لوقع البدل منها والجواب عنها بالظرف . ألا ترى أن (أين) لما كانت ظرفاً لم يجب عنها إلا بظرف نحو : أين أنت ؟ فيقال : في المسجد ، أو في السوق ، ولو قال في جواب مَنْ قال : كيف أنت ؟ على حال كذا ، لم يمتنع وكان الجواب معنويًا لا علي اللفظ " ووجد الشارح أيضاً أنّ من مؤيدات كونها اسماً لا ظرفاً أن حروف الجر لا تدخل عليها كما تدخل على أين ومتى .

وهذه الفكرة الأخيرة تبدو غريبة ، لأنه من خصائص الأسماء دخول حروف الجر عليها وقبولها لها ، فكيف يستدل على اسمية (كيف) بأنها لا تدخل عليها حروف الجر ؟ .

ولم يكن هذا التساؤل بعيداً عن ذهن الشارح ، لذلك

(١) الإنصاف ٢ : ٥٢٠ ، المسألة ٧١ ورأي الكوفيين هو ١ ، (الآن) مبني لأن الألف واللام

دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم " آن يتين " أي حان وبقي الفعل على فتحه .

(٢) انظر الموضع السابق في الإنصاف .

سرعان ماتصدي للإجابة فبيّن أن "أين لما كانت سؤالاً عن الأمكنة ونائبه عن اللفظ بها ، وكانت الأمكنة المنوب عنها مما تدخلها حروف الجر فتقول : من السوق ومن الجامع ، وإلى السوق وإلى الجامع ، جاز أن تدخل على ما ناب عنها وقام مقامها ، وأما كيف فإنما هي سؤال عن الأحوال ، والأحوال لا تدخل عليها حروف الجر ، ألا تراك لاتقول : أمن صحيح ولأمن سقيم ، فكذلك سائر الأحوال ، فلم تدخل على كيف كما لم تدخل على ماناب عنه " ورأى ابن يعيش أن دخول حرف الجر عليها فيما حكاه قطرب في قولهم : انظر إلى كيف تصنع ، إنما هو من الشاذ ^(١) .

وإن هذه الاجتهادات في الرأي في حدود أصول المذهب ، تمثل جانباً هاماً من جوانب شخصيته النحوية ، وتبرز أصالة فكره في مناقشة تلك المسائل التي طال النقاش والجدال حولها وكثر وغزر، وفي موازناته بينها وترجيحه رأياً على آخر ، أو اختياره رأياً من جملة الآراء الكثيرة بعد أن يعضده بالحجة ويقويه بالبرهان ويشد أزره بالعلل .

وإن من أهم جوانب شخصيته النحوية إلى جانب اختياراته وترجيحاته ، هو الجانب الجدلي الذي تجلّت فيه ثقافة الشارح المنطقية والكلامية ، وهي ثقافة كان لها أثر كبير في اختياراته وترجيحاته . وكنا وفينا البحث حقه في تلك الجوانب ، ورأينا اندفاع الشارح إلى تعليل كل حكم أو قاعدة ، حتى المسميات والمصطلحات كانت تعلل . وإذا كنا لانقدم على المجازفة فتنسب إليه أموراً لنَدّعي أنّه تفرّد بها في النحو ، فإننا نستطيع أن نؤكد أن

(١) شرح المفصل ٤ : ١٠٩ / ١١٠ .

معظم الآراء التي تبناها وذهب إليها ورجحها ، تملك من أدلة الرجحان ما لا يملكه غيرها ، وذلك لما حشده لها من العلل والأدلة العقلية والنقلية ، حتى إننا إذا سمينا كتابه "النحو المعلن" فإننا لن نخطئ التسمية ، ولن نخطئ التسمية موقعها .

٢ - مواقف من الزمخشري

ومن معالم بروز شخصية ابن يعيش النحوية ، بعض مواقفه من الإمام الزمخشري صاحب المفصل ، وهو وإن كان يسير عموماً على سنن الزمخشري ، إلا أنه كانت له مواقف عارض فيها الزمخشري ، كما عارض ابن جني في مواضع كنا عرضنا لبعضها ، إلا أنه لم يجعل دأبه معارضة الزمخشري كما زعمت دائرة المعارف الإسلامية التي نصت على أن ابن يعيش " كان يعارض الزمخشري في أغلب الأحيان " (١)

إن ابن يعيش أثنى على الزمخشري في مقدمته للشرح كما أثنى علي كتابه " المفصل " ووضّح طبيعة عمله في شرحه قال : " استخرت الله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكله ، وأوضح مجمله ، وأتبع كلّ حكم منه حججه وعلله ، ولا أدعي أنه رحمه الله أحلّ بذلك تقصيراً عما أتيت به في هذا الكتاب ؛ إذ من المعلوم أن مَنْ كان قادراً على بلاغة الإيجاز كان قادراً على بلاغة الإطناب " (٢)

(١) دائرة المعارف الإسلامية ١ : ٤١٦ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٢ .

فالعلامة الشارح يوضح موقفه منذ المقدمة ، إنه موقف الشارح المتواضع أمام الماتن . وهو أيضاً موقف المتأدب العارف فضل من تقدمه ، ومهّد له الطريق وذلّلها . وإن الشرح من أوله إلى آخره يخلو من أي تهجم على الزمخشري أو تجريح أو اعتراض لمجرد الجدل والمماحكة ، بل إن المواضع التي خالف فيها ابن يعيش الزمخشري تبدو قليلة العدد محدودته إذا ما قورنت بحجم الشرح وما اشتمل عليه من تفصيل . ولا شك لدينا في أن ابن يعيش كان يتوخى من خلال معارضته بعض آراء الزمخشري - في مادة نشأ فيها وحولها جدال كثير وخلاف كبير - أن يعرض ما يرى أنه الحق والصواب من وجهة نظره ، ويمكن أن نعدّ أن موافقة الشارح للماتن هي الأصل في هذا الشرح ، وأما الاعتراضات والاستدراكات فهي الفرع على ذلك الأصل . وإن قول نصير الدين الطوسي في مقدمته لشرح الإشارات والتنبيهات لابن سينا ليمثل تمام التمثيل موقف ابن يعيش من الزمخشري قال : " ومن شرط الشارحين أن يبدّلوا النصرة لما قد التزموا شرحه بقدر الإمكان والاستطاعة ، وأن يذبّوا عما قد تكفلوا بإيضاحه ، بما يذبّ به صاحب تلك الصناعة ، ليكونوا شارحين غير ناقضين ، ومفسرين غير معترضين ، اللهم إلا إذا عثروا على شيء لا يمكن حمله على وجه صحيح ، فحينئذ ينبغي أن ينبهوا عليه بتعريض أو تصريح ، متمسكين بذيل العدل والإنصاف ، متجنبين عن البغي والاعتساف " ^(١) ويمكننا الآن أن نستعرض ما وقعنا عليه من

(١) الإشارات والتنبيهات ١ : ١٦٢ ، ١٦٣ وانظر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد ٥٦ ص : ٥١ .

المواضع التي وقف فيها ابن يعيش من الزمخشري موقف الناقد أو المستدرك .

وأول مأخذ ابن يعيش عليه مأخذه على ما ورد من قول الزمخشري في خطبة المفصل : " لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب " فأخذ عليه ابن يعيش قوله " بكافة الأبواب " وقال : " وقوله بكافة الأبواب شاذ من وجهين :

أحدهما : أن كافة لا تستعمل إلا حالاً ، وههنا قد خفضها بالباء ، على أنه ورد منه شيء في الكلام عن جماعة من المتأخرين كالفارقي الخطيب والحريري وقد عيب عليهما ذلك . والذين استعملوه لجؤوا إلى القياس ، والاستعمال ما ذكرناه .

والوجه الثاني : أنه استعمله في غير الأناسي ، والكافة : الجماعة من الناس لغة ^(١) ونرى أن الشارح لم ينصف الزمخشري وذلك أن الحكم بمجئ " كافة " على صورة واحدة إنما هو حكم مبني على استقرار ناقص ، فقد استعملت (كافة) بضرورة بعلى في كتاب عمر بن الخطاب " على كافة بيت مال المسلمين ^(٢) أما كون كافة هي لجماعة الناس فقط فهذا أمر لم تجمع عليه المعجمات ، بل إن صاحب اللسان ينص أولاً على أن الكافة هي الجماعة ، ثم يتبعها بقوله : وقيل الجماعة من الناس ^(٣)

والمأخذ الثاني مأخذ منطقي يتعلق بحد الاسم ، وهو حدّ يختلف فيه كثيراً كما مر بنا ، وقد حدّه الزمخشري بقوله " الاسم

(١) شرح المفصل ١ : ١٧ .

(٢) تاج العروس : كَفَفَ ، وفي التاج أدلة أخرى .

٣ اللسان : كَفَفَ وانظر حول هذا الموضوع معجم الخطأ والصواب في اللغة ٢٣١ ، ٢٣٢ .

مادل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتزان " وأخذ عليه ابن يعيش عدم الدقة في قوله ما دل " قال " وأما قول صاحب الكتاب في حده " مادل " فقوله : " ما دل " ترجمة عن الحقيقة التي يشترك فيها القبيل الثلاث نحو كلمة ، ولو صرح بها لكان أدل على الحقيقة لأنه أقرب إلى المحدود ، إذ (ما) عام يشمل كل دال من لفظ وغيره ، والكلمة لفظ ، والاسم المحدود من قبيل الألفاظ ، لكنه وضع العام في موضع الخاص " (١)

وقال الزمخشري في مبحث الأسماء التي تمنع من الصرف :
" حَضَاجِرٌ وَسِرَاوِيلٌ فِي التَّقْدِيرِ جَمْعُ حَضَجَرٍ وَسَرَوَالَةٍ " .

وعقب عليه ابن يعيش بقوله إن ما أورده الشارح إنما هو " إشكال أورده على نفسه ، لأنه قد تقدم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعاً لا نظير له في الآحاد ... وسراويل اسم مفرد لهذا اللباس ، فكان في ذلك هدم هذه القاعدة بإيراد نظير لهذا الجمع من الآحاد (٢)

وكان الزمخشري قاس منع الصرف وجوازه في نحو " نوح ولوط ، على نظيره في هند ودعد " ولم ير الشارح صحة هذا القياس فعقب على الزمخشري بقوله : " وصاحب الكتاب لم يفرق بين هند وجُمْل وبين لوط ونوح ، وجعل حكم نوح ولوط في الصرف ومنعه كهند ودعد ، وهو القياس إلا أن المسموع ما ذكرنا " وابن يعيش يرى أن الاسم الأعجمي الساكن الوسط مصروف ،

(١) شرح المفصل ١ : ٢٣ وانظر تفسير الرازي ١ : ٣٤ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٦٤ .

وأن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة بدليل السماع^(١).

وفي مبحث المبتدأ والخبر قسم الزمخشري الجملة وجعلها على أربعة أضرب : فعليه واسمية وشرطية وظرفية ، وعلق الشارح بأن هذه القسمة هي قسمة أبي علي ، وقال إنها قسمة لفظية . وهو يرى أن تقسم الجمل إلى ضربين : فعليه واسمية ، لأن الشرطية ما هي لدى التحقيق إلا مركبة من جملتين فعليتين : الشرط فعل وفاعل ، والجزاء فعل وفاعل ، . والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل^(٢) .

وفي مبحث خبر (ما) و (لا) المشبهتين بليس ، ذكر الزمخشري أنه " لا يصح دخول الباء إلا على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول : زيد بقائم " وعقب ابن يعيش على هذا الرأي بقوله : " يريد أن ما بعد (ما) التيمية مبتدأ وخبر ، والباء لا تدخل في خبر المبتدأ ، وهذا فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين وليس بسديد . وذلك لأن الباء إن كان أصل دخولها على ليس ، و (ما) محمولة عليها لا اشتراكهما في النفي ، فلا فرق بين الحجازية والتيمية في ذلك ، وإن كانت دخلت في خبر (ما) بإزاء اللام في خبر إن ، فالتيمية والحجازية في ذلك سواء . ويدل على ذلك مسألة الكتاب وهو قولهم : " ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعَبَأُ به " ^(٣) يرفع شيء على البذل من موضع الباء لتعذر الخفض والنصب ^(٤) .

(١) شرح المفصل ١ : ٧٠ ، ٧١ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٨٨ .

(٣) انظر كتاب سيويه ١ : ٣٦٢ .

(٤) شرح المفصل ٢ : ١١٦ .

وفي مبحث المجرورات قال الزمخشري " والعامل هنا غير المقتضي كما كان ثم ، وهو حرف الجر أو معناه " .

وتوقف ابن يعيش لدى هذه العبارة فقال معلقاً بأدب الشارح " فكذاك العامل في المضاف إليه حرف الجر المراد لا معناه ، وقوله " أو معناه " تسامح لأن المعاني لا تعمل جراً " (١) .

وأنشد الزمخشري في مبحث الإضافة اللفظية قول عبد الرحمن بن حسان :

أيها الشامي لتحب مثلي

إنما أنت في الضلال تهيم (٢)

شاهداً على أن الشاتم لما أضيف إلى ياء المتكلم حذفت منه النون . ولم ير ابن يعيش ههنا موضعاً للشاهد الذي أراده الزمخشري فعقب على ذلك بقوله : أنشده شاهداً على ما ادعاه ، وزعم أن الياء في موضع جر ، والصواب أنها في موضع نصب وذلك على رأي سيبويه وأبي الحسن جميعاً (٣) .

وأيضاً نجد الزمخشري في مبحث الإضافة اللفظية يرى أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير إلا مجرور وعلق ابن يعيش على هذا بقوله « ولا أعرف هذا المذهب » ثم رأى أن يجد للزمخشري سنداً فقال : وقيل : إنه رأى لسيبويه وقد حكاه الرماني في شرح الأصول . ثم

(١) شرح المفصل ٢ : ١١٨ .

(٢) انظر لرحمة الأديب : ١١٧ والخزانة ٤ : ٤٦٣ وفي طهارة ١١ : ١٥٨ .

(٣) شرح المفصل ٢ : ١٢٤ .

وضَّح ابن يعيش المشهور من مذهب سيبويه كما ذكره أبو سعيد السيرافي في شرحه فقال : « إن سيبويه يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب فيقول : الكاف في ضاربوك في موضع مجرور لا غير ، لأنك تقول : ضاربو زيد ، بالخفض لا غير ، والكاف في الضاربك والضاربوك يجوز أن تكون في موضع جر وهو الاختيار ، وأن تكون في موضع نصب لأنك قد تقول : الضاربو زيدا على من قال :

الحافظو عورة العشرة^(١)

بالنصب ، وهو الاختيار ، وإذا قلت : الضاربك ، كانت في موضع نصب لا غير ، لأنك لو وضعت مكانه ظاهراً لم يكن إلا نصباً نحو الضارب زيدا » ثم يذكر ابن يعيش مذهب الأخفش الذي يجعل المضمر إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال . ويقول : « فهذان المذهبان . فأما ما ذكره صاحب الكتاب - أي الزمخشري - فمذهب ثالث لا أعرفه »^(٢) .

وزهد الزمخشري في مبحث إقحام المضاف إلى أن المضاف مقحم في الشواهد الآتية : في قول لبيد :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكم^(٣)

(١) البيت لعمر بن أمية القيس الخزرجي وهو في سيبويه ١ : ٩٥ والمقتضب ٤ : ١٤٥ والنصف ١ : ٦٧ والإيضاح العضدي ١٤٩ والمسائل البصريات ٢ : ٨٦٢ وتهذيب اللغة ١٠ : ٣٩٣ والمختص ٨٠ : ٢ والخزانة ٢ : ١٨٨ ، ٣٣٧ ، ٤٨٣ ، ٣ : ٤٧٣ .

(٢) شرح المفصل ٢ : ١٢٤ .

(٣) وتمة البيت : « ومن يك حَولاً كاملاً فقد اعتذر » والبيت ديوانه ٢١٤ ق ٢٨ ب ٧ وأما الزجاجي ٦٣ والخصائص ٣ : ٢٩ والنصف ٣ : ١٣٥ وشرح الكافية للرضي ٢ : ٢٤٢ والخزانة ١ : ٢١٧ .

وفي قول ذي الرمة :

داع يناديه بأسم الماء مغموم^(١)

وقوله أيضاً :

تداعين باسم الشيب في متلهم^(٢) ... الخ

والزحخشري يعتقد أن في هذه الشواهد زيادة مضاف ، وابن يعيش يعتقد فيها حذف مضاف ويقدره بقوله : إلى الحول ثم معني اسم السلام عليكما . ثم علق على رأي الزحخشري بقوله : " وصاحب الكاتب قد اعتقد زيادة المضاف الذي هو (اسم) هنا ، ولم يعتقده في الذي قبله ، فكأنه مذهب ثالث ، والحق ما ذكرناه"^(٣) .

وقال الزحخشري يحدّ الصفة " هي الاسم الدالّ على بعض أحوال الذات " .

ولم يرقّ هذا الحد للشارح ، ولم يجده جامعاً ولا مانعاً فعلق عليه بقوله : " وقوله الاسم الدال على بعض أحوال الذات ، فتقريب وليس بحدّ على الحقيقة ، لأن الاسم ليس بجنس لها ، ألا ترى أن الصفة قد تكون بالجملة والظرف نحو : مررت برجل قام ،

(١) صدر البيت " لا ينعش الطرف إلا ما تحونه " والبيت في ديوانه ١ / ٣٩٠ ق ١٢ ب ١٨ والخصائص ٣ : ٢٩ ، والمنصف ١ : ١٢٦ - ٣ : ١٤٣ وشرح الكافية ٢ : ٢٤٢ والخزانة ٢ : ٢٢٠ - ٣ : ٨٦ والبغام : صوت الظبية .

(٢) وتتم البيت " جوانبه من بصرة وسلام " والبصرة والسلام حجارة وانظر ديوانه ٢ : ١٠٧٠ ق ٣٣ ب ٤٦ والخزانة ١ : ٥ - ٢ : ٢٢ - ٣ : ٨٩ واللسان : شيب بصر .

(٣) شرح المفصل ٣ : ١٣ ، ١٤ ، ١٥ . ويشير ابن يعيش بقوله : ولم يعتقده في الذي قبله أي في إضافة المسمى إلى اسمه في نحو قولهم : لقيته ذات مرة . وقوله : إليكم ذوى آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء وألب

ومررت برجل أبوه قائم وبرجل في الدار ، ومن الكرام ، فقولنا : لفظ ، أسدٌ لأنه يشمل الاسم والجملة والظرف . وقوله الدالّ على بعض أحوال الذات ، لا يكفي فصلاً ، ألا ترى أن الخبر دالّ على بعض أحوال الذات نحو زيد قائم وإنّ زيدا قائمٌ وكان زيدا قائما فإن أضاف إلى ذلك (الجاري عليه في إعرابه ، أو التابع له في إعرابه) استقام حداً ، وقضيه عن الخبر ، إذ الخبر لا يتبع المخبر عنه في إعرابه " (١) .

وذكر الزمخشري في مبحث البدل أن المضمّر يدل من المضمّر كقولك : مررت بك بك . ووضح هذا ابن يعيش بقوله : " وتقول: مررت به به فالضمير الثاني بدل الأول ، وأعدت حرف الجر لما ذكرناه من أن المجرور لا منفصل له " .

ولكنه لم يلبث ان اعترض على المثال الذي ضرب به الزمخشري فقال : " والأقرب في هذا أن يكون تأكيداً لا بدلاً ، لأنك إذا أبدلت إسماً من اسم وهما لعين واحدة ، كان الثاني مرادفاً للأول ، ليعلم السامع بمجموعهما ، فأما إعادة اللفظ بعينه فمن قبيل التأكيد " (٢) .

ويتحدث الزمخشري في مبحث المضمرات عن التقاء الضميرين ويتبنى رأي سيبويه فيقول : " وينبغي إذا اتصل أن تقدم منهما ما للمتكلم على غيره ، وما للمخاطب على الغائب فتقول :: أعطانيك وأعطانيه زيد . والدرهم أعطاكه زيد ، وقال الله تعالى : ﴿ أنزل مكموها ﴾ (٣) .

(١) شرح المفصل ٣ : ٤٧ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٦٩ ، ٧٠ .

(٣) هود : ١١١ / ٢٨٠ .

وابن يعيش يقر هذا الترتيب في حالة من حالات الكلام ،
ويجئ إلى التفصيل في سائر الحالات فيقول : وإذا اتصل الضميران
بالمصدر فالأول هو الفاعل والثاني هو المفعول على الترتيب الذي
ذكره من " تقديم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب من نحو : عجبت
من ضربيك وضريه ومن ضربكة على الترتيب الذي أورده
الزمخشري " بينما يرى غير ذلك في حالات أخر :

فإذا اتصل المضميران بفعل وكان أحدهما فاعلاً والآخر
مفعولاً لزم تقديم الفاعل على كل حال من غير اعتبار الأقرب نحو:
ضربتك وضربتني وضربته وضربني وضربك . فإذا كان المتصل به
الضميران مصدراً نحو : عجبت من ضربني إياك ، ومن ضربيك ،
فلك من الثاني وجهان :

١ - أن تأتي بالمتصل نحو : عجبت من ضربيك .

٢ - وأن تأتي بالمنفصل نحو : عجبت من ضربني إياك .

وأتى ابن يعيش بأمثلة أخر ثم عقب بقوله :

" وقد اشترط صاحب الكتاب أنه إذا التقى ضميران متصلان
بدئ بالأقرب إلى المتكلم من غير تفصيل ، والصواب ما ذكرته^(١) .

وكذلك نجد الزمخشري في مبحث أسماء الأفعال والأصوات
يورد هذين المثالين للتمثيل لاسم الفعل فيقول : وحذرَكَ بكَراً
وحذارِكَ " والشارح يخالف الزمخشري فيما ذهب إليه ويقول بأنه
لا يرى في " حذرَكَ بكَراً وحذارِكَ " أسماء أفعال ، وإنما هي من
مصادر مضافة إلى ما بعدها فهي من باب عمرَكَ الله ، وقعدَكَ الله .

(١) شرح المفصل ٣ : ١٠٤ ، ١٠٥ .

وإنما أوردناها الزمخشري ههنا لأن فيها تحذيراً كالتحذير في : وراءك وأمامك ونحوهما ^(١) .

وفي مبحث المركبات ذكر الزمخشري ضربين منها ، الأول يقتضي تركيبه أن يبنى الاسمان معا ، وضرب لا يقتضي تركيبه إلا بناء الأول منهما . وذكر من الضرب الثاني قول العرب : (افعل هذا بادي بدا ، وذهبوا أيدي سبا " .

وعلق ابن يعيش على هذا الرأي بقوله " وقد ذكر صاحب الكتاب : بادي بدا وأيادي سبا ، من هذا الضرب ، وليس منه ، وإنما هو من الضرب الأول ، لأنهما ليسا علمين ، وسيوضح أمرهما إن شاء الله " ^(٢) .

ويخالف الشارح الزمخشري في تقدير بيت الفرزدق :
كم عمّة لك يا جوير وخالة
فدعاء قد حلبت عليّ عشاري ^(٣)
وذكر الزمخشري أن الرفع على معنى : كم مرة حلبت عليّ عمّاتك .
وقدّره ابن يعيش بقوله : كم مرة أو حلبّة عمّة لك قد حلبت عليّ عشاري .
ثم قال : « وصاحب الكتاب فسّره في حال الرفع بالجمع ، وفيه نظر ، والصواب ما ذكرته لك » ^(٤)
وفي مبحث إعراب ما يجمع بالواو والنون قال الزمخشري : «

(١) شرح المفصل ٤ : ٧٥ .

(٢) شرح المفصل ٤ : ١١٢ ، ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٣) ديوان الفرزدق ١١٢ : ٤ ، ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٤) شرح المفصل ٤ : ١٣٤ .

وقد يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون ، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر ، ويلزم الياء إذ ذاك . قالوا : أنت عليه سنين . وقال :

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سِينَهُ
لَعْنَنْ بِنَا شَيْباً وَشَيْبِنَا مُرْدَاً^(١)

ومـاذا يـلـذـرـي الشـعـراء مـنـي
وقـد جـاء زـيـت حـد الأـعـين^(٢)
وقد أخذ ابن يعيش على الزمخشري إطلاقه الحكم ، وكان عليه أن يقيده في نوع من الكلمات قال : " اعلم أن من العرب من يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون ، وذلك إنما يكون فيما يجمع بالواو والنون عوضاً من نقص لحقه نحو قولك : سنون وقلون وثبون ، والشيخ قد أطلق ههنا . وألحق ما ذكرته " ^(٣)

وفي مبحث الجموع قال الزمخشري : " وحكم المؤنث مما لا تاء فيه كالذي فيه التاء ، قالوا : أَرْضَات وأَهْلَات في جمع أرض وأهل .. " قال ابن يعيش : " وأما أهلات فهو جمع أهلة بالتاء ،

(١) نسبة الشارع لسحيم وهو للصمة بن عبد الله من قصيدة رواها المجرى في التعليقات والنوادر : ١ : ١٦٤ برقم ٢٧٤ وهي في ديوانه ٥٩ ق ١٣ ب ٥ وانظر الأمالي الشجرية ٥٣ : ١ : ١٦٩

(٢) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي ، ورد في الأصمعيات ص ٣ ق ١ ب ٦ وورد البيت في المقتضب ٣ : ٣٣٢ - ٤ : ٣٧ الحزاة ٣ : ٤١٤ و المقاصد ١ : ١٩١ والمجمع ١ : ١٤٩ .
الأسرار ١ : ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٣) شرح المفصل ٥ : ١١ .

وليس يجمع أهل كما ظنه صاحب الكتاب ، ألا ترى أن أهلاً
مذكر يجمع بالواو والنون نحو أهلون " (١)

وفي مبحث الجموع أطلق الزمخشري حكمه ، فوجد الشارح
نفسه مضطراً إلى تقييد ذلك الحكم قال الزمخشري : " ويجمع
الجمع فيقال في كل أفعل وأفعله : أفاعل . وفي كل أفعال : أفاعيل
نحو : أكاليب وأساور وأناعم " .

فعقب الشارح بقوله : " اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس فلا
يُجمع كل جمع وإنما يوقف عند ما جمعه من ذلك ولا يتجاوز إلى
غيره ، وذلك لأن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة ، وذلك
يحصل بلفظ الجمع ، فلم يكن بنا حاجة إلى جمع ثان . قال سيبويه :
اعلم أن ليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع
كالأشغال والحلوم (٢) ، وقال أبو عمر الجرمي . لو قلنا في أفلس :
أفالس وفي أكلب : أكالب ، وفي أدل : أدال ، لم يجوز ، فإذا جمع
الجمع شاذ ، وأما قول صاحب الكتاب : فيقال في كل أفعل وأفعله
أفاعل ، وفي كل أفعال أفاعيل ، فتسمُّح في العبارة والصواب ما
ذكرناه . فأما تمثيله بأكالب فكأنه قاسه وما أظنه ورد ، ولذلك
قال الجرمي : لو قلت : أكالب لم يجوز ، على أن الجوهرية قد
حكى أكالب في جمع أكلب (٣)

وقال الزمخشري في مبحث الاسم المصغر : " ومنهم من قال :

(١) شرح المفصل ٥ : ٣١ .

(٢) كتاب سيبويه ٢ : ٢ .. ٢ وعبارته : " ليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع :
كالأشغال والعقول والحلوم والألباب ، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر ، كما
أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو : التمر .

(٣) شرح المفصل ٥ : ٧٤ ، ٧٥ والصحاح : كلب .

فُريزق : وجُحِيش ، بحذف الميم لأنها من الزوائد ، والدال لشبهها بما هو منها وهو التاء ، والأول الوجه ، قال سيويه لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع ، فإنما حذف الذي ارتدع عنده (١) .

فقال الشارح : " فأما قول صاحب الكتاب في جَحْمَرَش : جُحِيش ، بحذف الميم فليس بصحيح ، وأظنه سهواً ، لأن الميم وإن كانت من حروف الزيادة فهي بعيدة من الطرف غير مجاورة له ، فلم يحسن إلا حذف الشين نحو : جحيمر " (٢) .

وواضح هنا أن الشارح العلامة تعجّل المأخذ على الزمخشري الذي كان يروي قول بعضهم ويردّ عليه بقول سيويه ، مفضلاً الوجه الأول وهو تصغير جحمرش على جحيمر .

وفي مبحث الاسم المصغر : وذهب الزمخشري إلى أن الألف إذا كانت مقصورة رابعة ثبتت نحو : حُبيلي .

قال ابن يعيش : وقول الشيخ : " إذا كانت مقصورة رابعة : فيه زيادة قيد لا حاجة به إليه ، لأنها إذا كانت رابعة لا تكون إلا مقصورة " (٣) .

وفي مبحث النسب قال الزمخشري : " .. وتقول في كلتا : كلّتي وكتوي على المذهبين " يعني مذهب يونس ومذهب سيويه .

قال ابن يعيش : وقوله : " تقول كلّتي وكتوي على المذهبين

(١) انظر كتاب سيويه ٢ : ١٢١ .

(٢) شرح المفصل ٥ : ١١٧ .

(٣) شرح المفصل ٥ : ١٢٩ .

" يعني يونس وسيبويه ، وليس بصحيح لأن سيبويه يقول :
كَلَوِي" (١) .

وفي مبحث مواضع الزيادة ذكر الزمخشري اجتماع الزيادتين
وفصلهما بين العين واللام قال : " وبين العين واللام في نحو : كَلَاءُ
وَحُطَّافٌ وَحِنَاءٌ وَجُلُوعٌ وَجُرْيَالٌ وَعِصْوَادٌ وَهَبِيخٌ وَكِدْتُونَ وَبَطِيخٌ
وَقَبِيضٌ وَقِيَامٌ وَصَوَامٌ وَعَقْنَقَلٌ ... الخ . "

قال ابن يعيش : و (القِيَام) بمعنى القيوم ، وقُرئ : ﴿ الْحَيُّ
الْقِيَامُ ﴾ (٢) وذكره في هذا الفصل كالغلط ، لأن هذا الفصل
يتضمن اجتماع الزائدتين ، وأن يفصلا بين العين واللام ، والقيام :
فيعال ، أصله : قيوام ، فلما اجتمعت الواو والياء ، وسبق الأول
منهما بالسكون قلبوا الواو ياءً وأدغموا الياء في الياء " . (٣)

وفي المبحث نفسه قال الزمخشري : " والزيادتان المفترقتان في
نحو : حَبْوَكْرِي وَخَيْتَعُورٌ وَمَنْجُنُونَ وَكَنَابِيلٌ وَجَجِنْبَارٌ " .

قال الشارح : " وأما المنجنون فلا أرى هذا الفصل موضع
ذكره ، وذلك لأنه ضمنه أن يذكر فيه ذوات الزيادتين المفترقتين
من الرباعي ، ومنجنون فيه قولان :

أحدهما : أنه من ذوات الثلاثة ، والنون الأولى فيه زائدة ،
والواو وإحدى النونين الأخيرتين زائدتان ، ويجمع على هذا على

(١) شرح المفصل ٦ : ٦ وانظر كتاب سيبويه ٢ : ٢٨ .

(٢) البقرة : ٢٥٥/٢ قال أبو جعفر النحاس في معاني القرآن ١ : ٢٦٠ : وقرأ عمر بن

الخطاب : القيام ونسب ابن جني هذه القراءة في آل عمران ٢ ، إلى عمر بن الخطاب وعثمان

ابن عفان وابن مسعود وإبراهيم النخعي والأعمش وغيرهم . المختص ١ : ١٥١ وزاد

المسير ١ : ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٣) شرح المفصل ٦ : ١٢٧ ، ١٢٨ .

مجانين ويكون من الثلاثة وفيه ثلاث زوائد وموضعه ما تقدم .

والثاني : أنه رباعي ، والنون الأولى أصل ، والواو زائدة وإحدى النونين ، ويجمع حينئذ على مناجين ، وهو المسموع عن العرب . وعلى هذا وإن كان رباعيا وفيه زيادتان فليستا مفترقتين على ما شرط في هذا الفصل .^(١)

وفي بداية القسم الثاني من المفصل ، هو القسم المخصص للأفعال ، كان لابن يعيش اعتراض على حدّ الزمخشري للفاعل ، وكان الزمخشري حده بقوله : " الفعل مادلّ على اقتران حدث بزمان " ورأى ابن يعيش أن قول الزمخشري رديء من وجهين :

أحدهما : أن الحدّ ينبغي أن يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتي ، وقوله : (مادلّ) ف (ما) من ألفاظ العموم ، فهو جنس بعيد ، والجيد أن يقال : كلمة أو لفظة أو نحوهما لأنهما أقرب إلى الفعل من (ما) . فإن قلت (ما) ههنا وإن كان عاما فالمراد به الخصوص ، ووضع العام موضع الخاص جائز .

قيل : حاصل ما ذكرتم المجاز ، والحدّ المطلوب به إثبات حقيقة الشيء فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة .

والآخر قوله : (على اقتران حدث بزمان) لأن الفعل لم يوضع دليلا على الاقتران نفسه ، وإنما وضع دليلا على الحدث المقترن بالزمان ، والاقتران وجد تبعا ، فلا يؤخذ في الحدّ على ما تقدم . ثم هذا يبطل بقولهم " القتال اليوم " فهذا حدث مقترن

(١) شرح المفصل ٦ : ١٤٠ ، ١٤١ وانظر كتاب سيبويه ٢ : وفيه منجنون : فتعلول وفعلول وانظر أيضا ٢ : ١٢٠ ، ٣٤٤ .

بزمان ، وليس فعلاً ، فوجب أن يؤخذ في الحد "كلمة" حتى
يندفع هذا الاشكال ^(١) .

وفي مبحث نواصب الفعل المضارع ذكر الزمخشري (أو)
وجعلها بمعنى إلى ، وذكر ذلك ابن يعيش قال : " ومن النحويين
من يقدر (أو) هذه بـ (إلى) ويجعل مابعد (أو) غاية لما قبلها ،
وإياه اختار صاحب الكتاب - أي الزمخشري - . واعترض ابن
يعيش على هذا الاختيار مفضلاً عليه الوجه الأول الذي هو اختيار
سيبويه ، وهو أن تكون (أو) بمعنى : إلا أن ^(٢) .

وفي مبحث أفعال القلوب يجد الشارح نفسه مدفوعاً لتعديل
صياغة الزمخشري ، فقد قال الزمخشري : " ولك في المفعولين
المتغايرين أن تسند إلى أيهما شئت ، تقول : أعطى زيد درهماً ،
وكسى عمرو جبةً ، وأعطى درهم زيدا ، وكسيت جبةً عمراً ، إلا
أن الإسناد إلى ما هو في المعنى فاعل أحسن ، وهو زيد لأنه عاطٍ ،
وعمره لأنه مكتسٍ . "

قال الشارح منتقداً صوغ الزمخشري : " وأعلم أن صاحب
الكتاب قد أطلق العبارة من غير تقييد ، والصواب أن يقال : ما لم
يكن هناك لبس أو اشكال . فإن عرض في الكلام لبس أو إشكال
امتنع إقامة الثاني مقام الفاعل ، وذلك إذا قلت : أعطى زيد محمداً
عبده ، أو نحوه مما يصح أخذه فإن هذا ونحوه مما يصح منه الأخذ ،
إذا بنيته لما لم يسم فاعله لم تقم مقام الفاعل إلا المفعول الأول
فتقول : أعطى محمد عبداً ، ولا يجوز إقامة العبد مقام الفاعل

(١) شرح المفصل ٧ : ٣ .

(٢) شرح المفصل ٧ : ٢١ ، ٢٢ .

فتقول: أعطي عبد محمداً ، لأن العبد يجوز أن يأخذ محمداً كما يجوز لمحمد أن يأخذ العبد فيصير الآخذ مأخوذاً ، فأما ، : أعطي درهم زيدا ، فحسن لأن الدرهم لا يأخذ زيدا ، فإن رفع فلا تتوهم فيه أنه آخذ لزيد^(١).

ومن هذا الضرب أي انتقاد الإطلاق والجنوح إلى التقييد ، موقف الشارح من عبارة الزمخشري في حديثه عن فاعل نعم وبئس قال " وفاعلها إما مظهر معرف باللام أو مضاف إلى المعرف به " . وقيد الشارح هذا الكلام بقوله " . يريد تعريف الجنس لا غير ، وأما إطلاقه فليس بالجيد . فإن قيل : ولم لا يكون الفاعل إذا كان ظاهراً إلا جنساً ؟ قيل لوجهين :

أحدهما : ما يحكى عن الزجاج أنهما لما وضعا للمدح العام والذم العام جعل فاعلهما عاماً ، ليطابق معناهما ، إذ لو جعل خاصاً لكان نقضاً للغرض ، لأن الفعل إذا أسند إلى عامٍ عمٍّ ، وإذا أسند إلى خاصٍ خصٍّ .

والوجه الثاني : أنهم جعلوه جنساً ليدل أن المدح والمذموم مستحق للمدح في ذلك الجنس . فإذا قلت : نعم الرجل زيدا ، أعلمت أن زيدا ، المدح في الرجال من أجل الرجولية وكذلك حكم الذم .. " .^(٢)

وجنح الزمخشري في مبحث فعلي التعجب إلى اعتبار صيغة (أفعل به) فعل أمر لا فعلاً ماضياً جاء على صورة الأمر ، وقد عبر الزمخشري عن اعتراضه على النحاة بقوله : " وفي هذا ضرب من

(١) شرح المفصل ٧ : ٧٧ .

(٢) شرح المفصل ٧ : ١٣٠ .

التعسف ، وعندِي أن أسهل مأخذاً أن يقال : إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريماً " . ورفض الشارح ما ذهب إليه الزمخشري مفضلاً عليه مذهب سيويه والجماعة ، ثم ذكر أن ما عزاه الزمخشري إلى نفسه من الرأي ، إنما هو شيء يحكي عن أبي إسحاق الزجاج . وقد ذكر الزمخشري في الباء وجهين :

١ - أحدهما : أن تكون مزيدة للتأكيد على حدّها في قوله تعالى : * (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) ^(١) والمراد أيديكم .

٢ - والوجه الثاني : أن تكون للتعدية ، ويكون معنى (أكرم يزيد) صير الكرم في زيد ، كما يقال : نزلت الجبل ، أي في الجبل .

وعلق الشارح على آراء الزمخشري هذه بقوله : " وذلك بعيد عن الصواب ، وذلك لأمر منها : أنه وإن كان بلفظ الأمر فليس بأمر ، وإنما هو خبر محتمل للصدق والكذب فيصح أن يقال في جوابه : صدقت أو كذبت لأنه في معنى : حسن زيد جداً .

ومنها : أنه لو كان أمراً لكان فيه ضمير المأمور ، فكان يلزم تثنيته وجمعه وتأنيثه على حسب أحوال المخاطبين .

ومنها : أنه كان يصح أن يجاب بالفاء كما يصح ذلك في كل أمر نحو : أكرم بعمر فيشكر وأجمل بخالد فيعطيك ، على حدّ قولك : أعطني فأشكر . فلما لم يجز شيء من ذلك دلّ على ما ذكرناه " ^(٢) .

(١) البقرة : ١٩٥ قال في الكشف ١ : ١٧٩ : الباء في " بأيديكم " مزيد ، مثلها في أعطى بيده للمنقاد ، والمعنى : ولا تقبضوا التهلكة أيديكم ، أي لا تجعلوها آخذة بأيديكم مألكة لكم .

(٢) شرح المفصل ٧ : ١٤٨ .

ولما ذكر الزمخشريّ حروف الخلق في مبحث الفعل الثلاثي جعل الخاء قبل الغين ، ولم يناقش الشارح هذا الأمر مناقشة مفصلة واكتفى بالقول : والغين قبل الخاء ، لا على مرتبتها صاحب الكتاب^(١) .

وأيضاً فإنه يأخذ عليه تسامحه في العبارة وعدم تحديدها بدقة ، فقد ذهب الزمخشري في مبحث الفعل الثلاثي إلى أن " أبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب : موازن للرباعي على سبيل الإلحاق ، وموازن له على غير سبيل الإلحاق ، وغير موازن له ، فالأول على ثلاثة أوجه :

ملحق بدحرج نحو : شَمْلَلٌ وَحَوَقْلٌ وَبِطَرٌ وَجَهْوَرٌ وَقَلْنَسٌ وَقَلْسَى .

وملحق بتدحرج نحو : تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم ..

قال الشارح : فأما قوله في تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك أنها ملحقات بتدحرج فكلام فيه تسامح ، لأنه يوهم أن التاء مزيدة فيها للإلحاق ، وليس الأمر كذلك لأن حقيقة الإلحاق في تجلبب إنما هي بتكرير الباء ، ألحقت جلبب بدحرج ، والتاء دخلت لمعنى المطاوعة ، كما كانت كذلك في تدحرج ، لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة ، إنما يكون حشواً أو آخراً ، وكذلك تجورب وتشيطن وترهوك ، الإلحاق بالواو والياء ، لا بالتاء على ما ذكرنا .

وأما تمسكن وتغافل وتكلم فليست الزيادة فيها للإلحاق وإن كان على عدة الأربعة ، فقولهم : تمسكن ، شاذ من قبيل الغلط ،

(١) شرح المفصل ٧ : ١٥٣ .

ومثله قولهم : تندرع وتمندل ، والصواب : تسكن وتدرع وتمندل .
وكذلك تغافل ليست الألف للإلحاق ، لأن الألف لا تكون
حشواً ملحقة لأنها مدّة محضة فلا تقع موقع غيرها من الحروف ،
إنما تكون للإلحاق إذا وقعت آخرًا لنقص المد فيها مع أن حقيقة
الإلحاق إذا وقع آخرًا إنما هو بالياء ، لكنها صارت ألفا لوقوعها
موقع متحرك وقبلها فتحة .

وتكلم كذلك لأن تضعيف العين لا يكون ملحقا . فإطلاقه
لفظ الإلحاق هنا سهو^(١)

وقال الزمخشري في مبحث الحروف المشبهة بالفعل :

" ولأن محل المكسورة وما عملت فيه الرفع ، جاز في قولك :
إن زيدا ظريف وعمرا ، وإن بشرا راكب لا سعيدا أو بل سعيدا ،
أن ترفع المعطوف حملا على المحل " .

فقال ابن يعيش معلقا على قول الزمخشري " إنه ليس بسديد ،
لأن (إن) وما عملت فيه ليس للجميع موضع من الإعراب لأنه لم
يقع موقع مفرد ، وإنما المراد موضع (إن) قبل دخولها ، على
تقدير سقوط (إن) وارتفاع ما بعدها بالابتداء ، وهو شبيه
بقوله :

ولا ناعب إلا بين غرائها^(٢)

(١) شرح المفصل ٧ : ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) صدر البيت " مشاتيم ليسوا مصلحين عشيرة " وهو للأخوص الرياحي أو الفردوق ، انظر
سيبويه ١ : ٨٣ ، ١٥٤ ، ٤١٨ والخصائص ٢ : ٣٥٤ والإنصاف ١ : ١٩٣ ، ٣٩٥ ،
المسائل ٢٣ ، ٥٧ ، والخزانة ٢ : ١٤٠ - ٣ : ٥٠٧ ، ٦١٣ .

على توهم دخول الباء في المعطوف عليه إذ كان تقع فيه كثيراً ، توهم سقوط (إنّ) ههنا " (١)

وفي مبحث حرفي الشرط قال الزمخشري :

" وللاستفهام صدر الكلام ، لا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه لا تقول : ضربت أزيداً ، وما أشبه ذلك " .

وعلق الشارح على هذا الكلام بقوله : " والجيد أن تقول : زيداً أضربت ، فتقدم المعمول على الهمزة ، لأنك إذا قدمت شيئاً من الجملة خرج عن حكم الاستفهام ومن تمام الجملة " (٢) .

وفي مبحث التنوين جعل الزمخشري التنوين على خمسة أضرب :

١ - الدال على المكانة .

٢ - الفاصل بين المعرفة والنكرة .

٣ - والعوض من المضاف إليه .

٤ - والنائب مناب حرف الإطلاق .

٥ - والتنوين الغالي .

وابن يعيش يرى أن التنوين النائب مناب حرف الإطلاق والتنوين الغالي إنما هما نوع واحد . قال : " وصاحب الكتاب جعل هذا الغالي قسماً غير الأول (أي النائب مناب حرف الإطلاق) والصواب أنه ضرب منه ويجمعهما التزم ، إذ الأول إنما يلحق القوافي المطلقة معاقباً لحروف الإطلاق ، والثاني وهو الغالي

(١) شرح المفصل ٨ : ٦٧ .

(٢) شرح المفصل ٨ : ١٥٥ .

إنما يلحق القوافي المقيدة " (١) وستردد بعض كتب النحو بعد ابن يعيش هذا الرأي وتناقشه فيه كما سيرد في القسم الأخير من هذا الفصل .

وأيضاً نجد الشارح يتتبع الزمخشري في مبحث التنوين ، فإنه أخذ عليه إخلاله بتنوين المقابلة . فقال : " وقد أخلّ بتنوين المقابلة وهو قسم من أقسام التنوين ذكره أصحابنا ، وذلك أن يكون في جماعة المؤنث معادلاً للنون في جماعة المذكر ، وذلك إذا سمي به نحو امرأة ، سميتها بـ (مسلمات) ففيها التعريف والتأنيث ، فكان يجب ألا ينون لاجتماع علتين فيه ، لكن التنوين فيه بإزاء النون التي تكون في المذكر من نحو قولك : المسلمون . فسموه بتنوين المقابلة (٢) .

وكان الزمخشري قد سمى القسم الرابع من المفصل بالمشترك ، وتوقف الشارح لدى هذه التسمية وعدها مما " فيه نظر " ثم حاول توجيهها قال " :

وفي تسميته بالمشترك نظر ، لأن المشترك اسم مفعول ، وفعله : اشترك ، ولا مفعول له إذ كان لا زماً ، ولا ييني من اللازم فعل للمفعول إلا أن يكون معه ما يقام مقام الفاعل ، من جار ومجرور أو ظرف أو مصدر . وأحمل ما يحمل عليه أن يكون أراد المشترك فيه ، وحذف حرف الجر وأسند اسم المفعول إلى الضمير فصار مرفوعاً به ، وأما أن يكون قد حذف الجار والمجرور معاً فليس بالسهل ، لأن ما أقيم مقام الفاعل يجري مجرى الفاعل ، فكما لا يحسن حذف الفاعل كذلك لا يحسن حذف ما أقيم مقامه " . (٣)

(١) شرح المفصل ٩ : ٣٤ .

(٢) شرح المفصل ٩ : ٣٤ .

(٣) شرح المفصل ٩ : ٥٣ .

وأيضاً نجد الشارح ينتقد الزمخشري في مبحث تخفيف الهمزة، فإن الزمخشري ذهب إلى أنه " في (اقرأ آية) ثلاثة أوجه ، أن تقلب الأولى ألفا ، وأن تحذف الثانية وتلقي حركتها على الأولى ، وأن تجعلاً معاً بين بين وهي حجازية " .

واعترض الشارح على الوجه الثالث فقال : " وأما قول صاحب الكتاب " أن تجعلاً معاً بين بين " فليس بصحيح ، وهو وهم ، لأن الأولى ساكنة ، والهمزة الساكنة لا تجعل بين بين ، لأن معنى جعلها بين بين ، أي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها ، وإذا لم تكن متحركة فلا يصح فيها ذلك مع أن الغرض من جعلها بين بين تخفيفها بتقريبها من الساكن ، وإذا كانت ساكنة فقد بلغت الغاية في الخفة ، إذ ليس وراءه خفة ، فأما لو قلت : قرأ آية ، بتحريكها ، جاز أن تجعلاً بين بين معاً . وذلك على لغة أهل الحجاز وعلى لغة غيرهم لأنهما مفتوحتان بخلاف : اقرأ آية " (١) .

وذهب الزمخشري في مبحث حكم أوائل الكلم إلى أن العرب (ليس من لغتهم الابتداء بالساكن) . وعقب الشارح على ذلك قائلاً :

" ربما فهم منه أن ذلك مما يختصّ بلغة العرب ، ويجوز الابتداء بالساكن في غير لغة العرب وليس الأمر كذلك ، بل إنما كان ذلك لتعذر النطق بالساكن ، وليس ذلك مختصاً بلغة دون لغة " (٢) وقد

(١) شرح المفصل ٩ : ١٢٠ .

(٢) شرح المفصل ٩ : ١٣٦ .

مر بنا أن الشارح وإن كان يرى أن العرب لا تبتدئ بساكن إلا أنه يرى أيضاً أنه لا شبهة في إمكان ذلك ^(١) .

وذهب الزمخشري في مبحث زيادة الحروف إلى أن التاء في كلمة (تولج) وهو كناس الوحش ، زائدة . فقال الشارح إن تولج عند البغداديين وزنها تَفْعَل ، والتاء عندهم زائدة ، وكأن صاحب هذا الكتاب - أي الزمخشري - نحاً نحو ذلك ولذلك استثنى من أن تكون أصلاً ، وعدّها مع ما هي فيه زائدة ، وليس الأمر فيها عندي كذلك ، لأن (تفعل) معدوم في الأسماء ، وفوعل كثير ، والعمل إنما هو على الكثير " : ^(٢) .

وفي مبحث الإعلال عدّ الزمخشري هذه الألفاظ : القَوَد ، الحَوَكة ، الخونة ، الجورة ، ألفاظاً شذت فصحت ولم تعل ، وكأن العرب أخرجوها منبهةً على أصل الباب ، ثم قاس عليها : حال جَوَلاً .

واعترض عليه الشارح بقوله : " وقد جعل صاحب الكتاب (جَوَلاً) جارياً على الفعل : ، وأخرج صحته على الشذوذ من نحو القود والحوكة ، والوجه ما بدأنا به لأنه على القياس " وكان ابن يعيش علل صحة الواو في (الحَوَل) لمخالفة بنائها بنية الأفعال ^(٣) .

وفي مبحث الإدغام عدّ الزمخشري فصلاً في صياغة (أفعالاً من الحوة على احواوى فذهب إلى أنهم لم يدغموا الواوين وقلبوا الواو الثانية ألفاً لأن الإدغام كان يصيرهم إلى ما رفضوه من تحريك

(١) شرح المفصل ٣ : ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) شرح المفصل ٩ : ١٥٨ .

(٣) شرح المفصل ١٠ : ٨٣ وانظر المتع ٢ : ٤٦٦ .

الواو بالضم في نحو : يغزو ويسرو لو قالوا : احواوّ يحواوّ . فقال ابن يعيش : ليس بصحيح لأن الواو المشددة لا تثقل عليها حركات الإعراب نحو : هذا عدوّ وعتوّ^(١) .

وفي مبحث الإدغام أيضاً ذهب الزمخشري إلى أنهم " لم يدغموا نحو (تذكرون) لئلا يجمعوا بين حذف التاء وإدغام الثانية".

وعلق الشارح على هذا بقوله إن ما ذكره الزمخشري " إشارة منه بأنه كان يسوغ الإدغام لولا الحذف ، وليس ذلك صحيحاً ، لأن هذا النوع من الإدغام لا يسوغ في المضارع لما ذكرناه من سكون الأول ودخول ألف الوصل ، وذلك لا يجوز^(٢) " .

إن ما قدمناه عن مواقف ابن يعيش التي عارض فيها الزمخشري ، يبرز معالم شخصية نحوية حذقت الصنعة ، وعرفت مداخلها ومخارجها ، فهي لم تمر بنص الزمخشري مرور الكرام ، بل إنها وقفت لدى كل شاردة وواردة لتعطيها حقها من الشرح والتعليق والتعقيب ، ولم يقف الشارح موقف الموافق للزمخشري على كل ما أورده ، بل أيده حيث يجب التأييد ، وخالفه حيث يجب الخلاف ، ولم يكن مولعاً بالخلاف على الزمخشري ولع أبي حيان بالخلاف على ابن مالك ، بل كان أميل إلى تبجيل الزمخشري واتباع رأيه عموماً ، إلا في المواضع التي اقتضت المخالفة ، وأهمها كما لاحظنا ما يسميه الشارح : تسمّح الزمخشري في العبارة في مواضع ، والشارح يريد للعبارة دائماً أن تكون غير ملتبسة ، وأن

(١) شرح المفصل ١٠ : ١٢٠ وانظر المتع ٢ : ٥٨٨ .

(٢) شرح المفصل ١٠ : ١٥١ ، ١٥٢ .

يكون صَوغها دقيقاً وفي منتهى الدقة ، واقتضى منه هذا المنهج أن يعارض الزمخشري في بعض حدوده ، وأن يعيد صوغ تلك الحدود، كما خالفه في بعض الأحكام ، وصحح له بعض الأوهام . وكل هذه المواقف تنبئ عن شخصية نحوية حاذقة ، سيطرت على المتن ، ولم تدع له مجالاً للسيطرة عليها ، فهي تسير في نهجه ما استقام ، فإن ظهر فيه ميل هنا أو انحراف هناك هبّت إليه مقومة مصححة منبهة . على أنه وعلى الرغم من كل ذلك فإن ما أخذه ابن يعيش على الزمخشري يبقى عبارة عن مآخذ في مواضع معدودة، وعلينا لكي نحظى بواحد منها أن ننقر عنه تنقيراً ، وهذا فيما نرى ينفي ما ذهبت إليه دائرة المعارف الإسلامية من أن ابن يعيش كان يعارض آراء الزمخشري في أغلب الأحيان ، ولو أنها قالت : عارض بعض آراء الزمخشري لكان صواباً ، وذلك لأن معارضاته له لم تبلغ الخمسين موضعاً ، وما نحسب أنه يقال عن هذه المواضع إنها (أغلب الأحيان) بل أنها مواضع قليلة في خضم شرح واسع مستفيض .

٣- ابن يعيش والنحاة الخالفون

كان ابن يعيش مسبقاً بعشرات المؤلفات في النحو وشروحه إن لم يكن بمئاتها ، وكانت الخزانة النحوية في أيامه مكتظة بشروح سيويه وشواهده وشروح الإيضاح واللمع والجمل وغيرها ، وكان بإمكان النحوي الكبير والصغير في القرنين السادس والسابع أن يمر بمعاصريه ومن سبقهم مرور الكرام ، لأنه كان بالإمكان تجاوز ما قدموه والعودة إلى الينابيع نفسها التي استقى منها معاصروه من المتأخرين . ومعنى ذلك أنه ليس بالضرورة أنه يكون لكل نحوي

من المتأخرين أثر في الخالفين ، فقد يهمل هؤلاء الخالفون نحويّاً ويهتمون بآخر ، بل إن أحدهم قد يهتم بنحوي متأخر فينقل عنه ويناقش آراءه في مصنف ، ثم يعرض عنه أو يكاد في مصنف آخر من مصنفاته . بل إن التلميذ قد يهمل شيخه فلا يذكره ولا يعود إلى كتبه . ولكن هذا لا يلغي تأثير التعليم وطريقة توجيهه لهذا التلميذ . وبناء على هذا نقول إنه إذا كان قد أتيح للفارسي مثلاً بعبريته النحوية الفذة أن يؤثر في خالفه جميعاً أو في معظمهم فليس بالضرورة أن يؤثر ابن يعيش في خالفه جميعاً ، وحسبه أن يرجع إليه بعضهم يقرؤون كتبه ويناقشون بعض آرائه أو ينقلون بعضاً من كلامه ، أو يقلدونه ، ويسيروا على نهجه وخطته في شرح المفصل أو غيره .

وإننا في حقيقة الأمر لا نستطيع أن نفى هذا المبحث حقه من البسط لسبب بسيط جداً خلاصته : أن التراث النحويّ الذي صنف بعد ابن يعيش ، وخاصة شروح المفصل الكثيرة ، إنما هو بين مخطوط يعزُ الحصول عليه ، ومفقود قطع الأمل أو كاد من العثور عليه ، لذلك فإن مبحثنا هذا يعدّ مدخلاً إلى هذا البحث الذي يمكن أن يتنامى مع الزمن ومع ظهور الآثار النحوية أو بعضها مما أشرنا إليه . ونستطيع أن نجمل ظهور أثر ابن يعيش في الخالفين من أمرين :

١ - أولهما التفات بعضهم إلى مناقشة آرائه .

٢ - وثانيهما اهتمام بعضهم بالنقل عنه والاستشهاد بآرائه .

وسنعرض لكلا الأمرين فيما يلي من هذا البحث ، دون فصل أحدهما عن الآخر ، وذلك ضمن الحدود التي تسعفنا بها

المصادر المتاحة لنا . وسنبداً برضي الدين الاسترابادي وكان سبق لنا الحديث عن مذهبه النحوي . والاسترابادي لم يعتمد كثيراً على ابن يعيش ، ولكن لا شك لدينا في أنه قرأه واستفاد منه ، وتردد صدى ذلك في مواضع من شرحه الكبير للكافية وفي شرحه للشافية . فنراه ينتقده وينعته بالتكلف في مبحث المستثنى ، فالرضي يرى أن في المفعول المطلق " إذا كان للتأكيد ووقع بعد « إلا » إشكالاً كقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾^(١) وذلك لأن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مقدر معرب بإعراب المستثنى ، مستغرق لذلك الجنس ، حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ، ثم يخرج بالاستثناء ، وليس مصدر نظن محتملاً مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه » ثم يجد له الرضي ضرباً من التخريج على أنه محتمل من حيث توهم المخاطب ، فإذا كان قولك : ضربت ، محتملاً للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه في قولك : ما ضربت إلا ضرباً ، كالمعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم ، فكأنك قلت : ما فعلت شيئاً إلا الضرب . قال « الأعشى » :

أحـلّ لـه الشـيب أثقاله

وما اغـزّه الشـيب إلا اغـزارا^(٢)

(١) الجاثية : ٣٦/٤٥ .

(٢) ديوان الأعشى : ٤٥ ق ٥ ب ٩ وفيه وما غزّه .. الا اغزارا . والمسائل الحلييات ٢٢٩ ،

٢٧٩ ، ومغني اللبيب ١ : ٣٢٦ برقم ٥٤٩ وشرح أبياته ٥ : ٢٠٩ برقم ٤٨٧ وخزانة

الأدب ٢ : ٣٠ .

ثم أورد الشارح رأي ابن يعيش قال : « قال ابن يعيش : هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير ، أي إن نحنُ إلا نَظُن ظناً ، وما اغتره إلا الشيب اغترارا » وعلق عليه بقوله : وهو تكلف . وعلق البغدادي بأن ما نسبته الرضي إلى ابن يعيش من تقدير إنما هو في حقيقته للفارسي ، وابن يعيش مسبوق به ، ثم ذكر رأي الفارسي نقلاً عن المغني لابن هشام ، وخلاصته « أن إلا قد توضع في غير موضعها مثل : ﴿ إن نَظُن إلا ظناً ﴾ ^(١) وقوله « ما اغتره الشيب اغترارا » لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي " ^(٢) .

ولم يبين الرضي وجه التكلف في تقدير ابن يعيش أو الفارسي ، وكان الأمر على كل حال لا بد فيه من تقدير ، فإما أن تقدر الكلام بالتقديم والتأخير كما فعل ابن يعيش وأما أن تقدر صفة محذوفة كما فعل غيره . والإمام الاسترابادي كان يفضل التقدير الثاني. فنعت الأول بالتكلف.

ومن المواضع التي عرض فيها الاسترابادي لابن يعيش منتصرا لابن الحاجب ، ما ذهب إليه في معرض تعقيبه على ابن يعيش في مبحث تنكير الأعلام ، وكان ابن يعيش ذهب إلى أن اسم العلم ((إذا ثني نقل من التعريف إلى التنكير ، وزال عنه تعريف العلمية لمشاركة غيره له في اسمه ، ولصيرورته بلفظ لم يقع به التسمية في

(١) الجانية : ٤٥ / ٣٢ .

(٢) انظر المسألة في شرح الكافية للرضي ٢ : ١٠٣ ، ١٠٤ وشرح المفصل ٧ : ١٠٧ ،

١٠٨ وخزانة الأدب ٢ : ٣١ وفي طبعة هارون ٣ : ٣٧٤ ومغني اللبيب ١ : ٣٢٦

وشرح أبيات مغني اللبيب ٥ : ٢٠٩ وانظر رأي أبي علي المشار إليه في المسائل الحلبيات

٢٢٩ ، ٢٧٩ وإلى مثله ذهب الزمخشري في الكشف ٤ : ٢٣١ .

الأصل فيجري بحرى رجل وفرس ، فإذا أردت تعريفه كان ذلك بالألف واللام والإضافة نحو : الزيدان والعمران وزيداك وعمراك ، فتعريفه بعد التثنية من غير وجه تعريفه قبل ^(١) ((

والعلامة الرضوي لا يخالف ابن يعيش مطلقا فهو يرى مثله ((أن العلم إذا ثني أو حُمع فلا بد من زوال التعريف العلمي)) ولكنه يذهب مذهب ابن الحاجب في وجوب ((جبر ذلك التعريف الفائق بأخصر أداتي التعريف وهي اللام ، فلا يكون مثنى العلم ومجموعه إلا معرفين باللام العهدية ، كما قلنا في نحو قولك : خرج القاضي ، إذا لم يكن في البلد غيره ، أو كان أشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ إليه)) ويعلق الاستزبادي بعد ذلك بقوله : ((وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائق من المثنى والمجموع ، بل يميز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة ، والاستقراء يقوي ما ذهب إليه المصنف - أي ابن الحاجب - مع القياس)) ^(٢) .

كما نجده يعقب على ابن يعيش فيما ذهب إليه من أن خبر (إن) المحذوف لم يأت (إلا ظرفاً أو جاراً ومجروراً وأن الجيد أن يقدر في : إن ذلك ، ولعل ذلك ، الظرف أيضاً ، أي إن لك ذلك ولعل لك ذلك)) ^(٣) .

ويرى الاستزبادي أنه (لا ملجئ إلى جعل جميع الأخبار المحذوفة ظروفًا ، فلم نرتكبه ؟ بل نقدر ما يستقيم به معنى الكلام ، ظرفاً كان أولاً)) ^(٤) .

وكذلك نجده يعترض على ابن يعيش بعنف واستنكار لما

(١) شرح الفصل ١ : ٤٦ .

(٢) شرح الكافية ٣ : ٢٥٨ .

(٣) شرح لافصل ١ : ١٠٣ .

(٤) شرح الكافية ٤ : ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

ذهب إليه من ((أن الاستفهام سادّ مسدّ الخبر ، كسدّ جواب لولا مسدّ خبر المبتدأ ، وفيه أيضاً ، لأن محل خبر (شعري) الذي هو مصدر ، بعد جميع ذيوله ، من فاعله ومفعوله ، فمحله بعد الاستفهام ، فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ، ومقامه بعده ، بل هو خبر وجب حذفه بلا سادّ مسده ، لكثرة الاستعمال))^(١).

كذلك يعقب على ابن يعيش بعد أن يذكر رأيه في أن ((عمرك الله ما فعلت كذا ، وقعدك .. لا يستعملان إلا في القسم. ويرى الرضي أنهما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالأمر والنهي كما قال متمم :

فـيـدك ألا تُسـمـعني ملامـة

ولا تنكـسي قـرح الفـؤاد فيـجـعاً))^(٢)

وفي مبحث الأسماء الستة مع ياء المتكلم يذكر الرضي ما نقله ابن يعيش عن المبرد من جواز ردّ اللام في أب وأخ وحم وهن لدى إضافة هذه الأسماء إلى ياء النفس ، فتقول : هذا أخي وأبي وأنشد :

قـدراً أحـلـك ذا الجـاز وقـد أرى

وأبي مـالـك ذـو الجـاز بـدارٍ^(٣)

والشاهد في البيت قوله (أبي) بياء مدغمة على إعادة الياء المحذوفة؟ ورد ابن يعيش ما بناه المبرد على هذا الشاهد من

(١) شرح الكافية ٤ : ٣٧٨ ونظر شرح المفصل ١ : ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) البيت في الشرح الرضي ١ : ٣١١ - ٤ : ٣٠٨ وهو من قصيدة لمتمم بن نويرة في الفضليات ٢٦٩ ق ٦٧ وانظر الخزانة ١ : ٢٣٤ وفي طبعة هارون ٢ : ٢٠ . وانظر شرح الكافية ١ : ٣١١ ، ٣١٢ - وشرح المفصل ، والصحاح : قعد

(٣) البيت لمؤرج السلمي وهو في مجالس ثعلب : ٥٤٤ وفيه : قدر أحلك ذا البخيل .. والأهالي الشجرية ٢ : ٣٧٠ ومغني اللبيب ٢ : ٥٢ برقم ٨٤٦ وشرح أبياته ٧ : ٣٠ وبرقم ٧١١ .

احتجاج بقوله : ((ولا حجة في ذلك لا حتمال أن يكون أراد جمع السلامة لأنهم يقولون : أب وأبون وأخ وأخون ثم أضاف هذا الجمع الذي هو (أبين) فقال : (أبي) كما تقول : مسلمي ، كقوله :

وقد شئت بها الأقوام قبلي

فما شئت أبي ولا شئت^(١)

فعلى هذا تكون الياء المدغمة ياء الجمع دون أن تكون منقلبة عن الواو التي هي لام في قولك : أبوان ، لأن هذا الموضوع لما كان يلزمه الإعلال بالقلب واستمر فيه الحذف أمضى ذلك فيه ولم يرد ما كان يلزمه الإعلال له)) ولم يعجب الرضي ما ذهب إليه ابن يعيش ، ولم يتجه إلى نقضه ، بل اكتفى بأن علق عليه بقوله : ((والمذهب لا يثبت بالمحتملات))^(٢) . وكأن الاستزابادي كان يتوقع من ابن يعيش تأييداً أو نقضاً لمذهب المبرد ، وهذا ما لم يقم به هو نفسه . والرضي كان دائماً في شرحه للكافية يميل إلى مناقشة ابن يعيش والاعتراض عليه في معظم المواضع التي ذكره فيها ، علماً أن اسم ابن يعيش لم يرد في ذلك الشرح الضخم إلا مرات معدودة^(٣) . ونجد الرضي في شرحه للشافعية يتجه إلى

(١) قال ابن دريد في الجمهرة ٣ : ٤٨٤ وقال آخر ، قصي بن كلاب :

فمن يك سائلاً عني فاني
بمكة مولدي وبها ريت
وقد ريت بها قبلي زماناً
فما شئت أبي ولا شئت

شئت : مبهت . والبيتان في العضديات للفارسي ٦٣ ، وهما في الخصائص

١ : ٣٤٦ ، والرواية فيه كما شرح المفصل ٣ : ٣٧ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٣٦ ، ٣٧ ، وشرح الكافية ٢ : ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٣) انظر أيضاً اعتراضه على ابن يعيش في شرح الكافية ٣ : ٤٥٨ .

الاستشهاد برأي ابن يعيش وكأنه يعتد به ، فلدى ذكر المُحَرَضَة ، هي مما ذكره الزمخشري قال الرضي : وفي الصحاح : المحرضة بكسر الميم وفتح الراء ، وكذا قال ابن يعيش : لا أعرف الضم فيها^(١)

ونجده كذلك يحتج بكلامه لتقييد ما أطلقه سيويه . قال : ((وقد أطلق سيويه وقال : تقلب الهمزة التي تجعل عند أهل التخفيف بين ألفا إذا انفتح ما قبلها ، وياء إذا انكسر ما قبلها ، وواوا إذا انضم ما قبلها)) قال الرضي : ((والحق أن يقيد كما قال ابن يعيش ، فيقال : الهمزة المفتوحة والمفتوح ما قبلها تقلب ألفا ، والمكسورة المكسور ما قبلها تقلب ياء ، والمضمومة المضموم ما قبلها تقلب واوا))^(٢) .

إلا أنه لم يلبث أن أخذ على ابن يعيش عدم تقييده الواو والياء المقلوب إليهما بالسكون ((والأولى أن يقال : ياء ساكنة وواو ساكنة كما قدمنا . فعلى هذا لا يقلب نحو لؤم وسئم ألفا لا في ضرورة ولا في غيرها .^(٣)

وكذلك نراه يحتج بابن يعيش ويجعل كلامه في كفة مقابلة لما ذهب إليه سيويه ، وينقض بكلامه ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن (تيحان) هو بفتح الياء كما قال سيويه ، قال الرضي : ((وقال ابن يعيش : يجوز كسر الياء في تيحان وهييان . فتفعلان غير

(١) شرح الشالفة ١ : ١٩٧ وشرح المفصل

(٢) شرح الشالفة ٣ : ٥٠ وانظر شرح الملوكي ٢٢٩ وشرح المفصل ٩ : ١٠٧ ، ١١٤ ، والصحاح : حرض .

(٣) شرح الشالفة ٣ : ٥٠ وما أخذه الرضي على ابن يعيش يسقط عنه بما جاء به من تقييد في شرح الملوكي ٢٢٥ . وانظر شرح المفصل ١٠ : ١٦ ، ١٩ .

موجودة وفعلان موجودة كهَيَّان ، فلذا حكمنا بزيادة ياء تيحان ، وهذا مما يثبت فيه الاشتقاق الظاهر ، وعرفت الزيادة به ، إذ يقال في معناه : مُتَّيَح ، وتِيَّاح ، ويجوز أن يكون تيحان وتيهان وعَيَّان : فيعلان : لا فعَّلان كقَيَّبان وسيسبان)) .^(١)

أما أبو حيان النحوي فلا يذكر ابن يعيش إلا نادراً - وذلك فيما عرفناه من كتبه النحوية - فهو لم يذكره في اللوحة البدرية مثلاً ، وذكره مرة واحدة في كتابه الارتشاف وهو بصدد ذكر التنوين الغالي ، وهو تنوين يلحق الروي المقيّد ((أثبتته الأخفش وسماه التنوين الغالي ، وسمى الحركة قبلها الغلو ، وتدخل فيما دخل فيه التنوين الذي قبله من الاسم المتمكن ذي أل وغيره ، والمبني من الاسم والحرف وفي الفعل . والمشهور أنه قسم برأسه مغاير لتنوين التزعم . وذهب بعضهم إلى أنه ضرب من تنوين التزعم ، واختار هذا القول أبو البقاء بن يعيش))^(٢) . وذكره مرة أخرى في كتابه تذكرة النحاة فذكر أن له شرحاً على المفصل في خمسة أسفار^(٣) . ثم نقل عن المجلد الرابع ملخصاً لمسائل نحوية تتعلق بحتى وكى والشرط وغيرها . ولم يغلق أبو حيان على هذه المسائل ولم يبد رأياً ما ولم نلمس لديه في آثاره التي عرفناها اهتماماً بابن يعيش ، فقد كان منصرفاً إلى ابن مالك . وابن مالك أيضاً لم نلمس لديه اهتماماً بابن يعيش على الرغم من جلوسه في حلقة ، ولم يذكر له رأياً ولم يورد له ذكراً لا في التسهيل ولا في شرح الكافية الشافية .

ونجد الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩) مهتماً بابن

(١) شرح الشافية ٢ : ٣٩٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ١ : ٣١٢ وانظر رأي الأخفش في كتابة القوالي : ٤٢ .

(٣) تذكرة النحاة : ٤٣٨ .

يعيش، يستشهد ببعض كلامه ، وينقل عنه ، ويخالفه الرأي في مواضع . فهو يستدرك عليه مثلاً ما ذهب إليه من أنه ((لا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجر في الإيجاب غير هذا الحرف)) يعني قولهم : بحسبك زيد . وعقب المرادي على هذا بقوله : ((قلت : جعل بعض المتأخرين الباء في قولهم : كيف بك وكيف بنا : زائدة مع المبتدأ ، والأصل : كيف أنت وكيف نحن))^(١) .

ونقل عن ابن يعيش في قوله في زيادة (من) الجارة : اشترط سيويه لزيادتها ثلاث شرائط :

أحدها : أن تكون مع النكرة .

والثاني : أن تكون عامة .

والثالث : أن تكون في غير الواجب .

واعترض المرادي على الشرط الثاني فقال : ((وفي اشتراط كون النكرة عامة نظر ، لأنها قد تزداد مع النكرة التي ليست من ألفاظ العموم)) وكان المرادي قد قدم شواهد كثر حولها الجدل بين النحاة تؤيد ما ذهب إليه .^(٢)

ومن الطريف مخالفة المرادي لابن يعيش في فهم عبارة من عبارات الزمخشري في المفصل وذلك في مبحث (كأن) فمن أحكامها أنها تخفف وإذا خففت لم يبطل عملها ، وقال الزمخشري في المفصل : وتخفف فيبطل عملها ، قال الشاعر :

وغبر مُشرق اللون .

(١) الجنى الداني ٥٣ ، وشرح المفصل ٨ : ٢٣ .

(٢) الجنى الداني ٣١٩ وشرح المفصل ٨ : ١٢ ، ١٣ .

كأن نديناه حقان^(١)

ومنهم من يعملها ، وحمل ابن يعيش قوله ((يبطل عملها)) على معنى يبطل ظاهراً وتعمل في ضمير الشأن^(٢) وكأن المرادي عقب بهذا لأنه يرى أنّ عبارة الزمخشري لا تحتل ما حمّله إياها ابن يعيش فاكتمى بهذه الغمزة .

هذه هي المواضع التي عقب بها المرادي على ابن يعيش ، أما في سائر المواضع الأخرى فقد كان يحتج بكلامه أو ينقل عنه ، فنجد مثلاً يذكر الحديث المروي عن النمر بن تولب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ((ليس من أمير امصيام في امسفر)) فيذكر بعده قول ابن يعيش : ((لم يرو النمر عن النبي غير هذا الحديث)) وقول ابن يعيش هذا فيه نظر^(٣) ، لكن المرادي ذكر قوله محتجاً مستشهداً ، كما ذكر رأيه في التنوين الغالي بأنه ضرب من الترنم^(٤) . وكذلك نقل عنه أنه نقل عن المبرد وابن درستويه موافقتهم للكوفيين في مجيء (من) لابتداء غاية الزمان^(٥) .

وكذلك نقل عنه في مبحث خصائص (رب) ، فقد ذكر المرادي أنّ من خصائص (رب) أن عاملها يكثر حذفه لأنها جواب لمن قال لك : ما لقيت رجلاً عالماً ، أو قدرت أنه يقول .

(١) سبق ذكره .

(٢) الجني الداني ٥٧٣ ، وشرح المفصل ٨ : ٨٢ .

(٣) الجني الداني ١٤٠ وشرح المفصل ١٠ : ٣ وسرد تفصيل القول فيه نقلاً عن شرح شواهد الشافية : ٤٥٤ ، ٤٥٥ .

(٤) الجني الداني : ١٤٧ وشرح المفصل ٣٣ : ٣٤ .

(٥) الجني الداني : ٣٠٨ ، ٣٠٩ وشرح المفصل ١٠ : ١١ .

فتقول في جوابه : رب رجل عالم ، أي قد لقيت . ثم استشهد بقول ابن يعيش : ((ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل ، حتى إن بعضهم قال : ((لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر)).^(١)

ونقل عنه المرادي ما ذكره في (علي) الاسمية ^(٢) ، ويبدو أن المرادي اعتمد شرح المفصل مصدراً أساسياً استمد منه الكثير مما له علاقة بكتابه ، بل إنه قد يستغني به في مواضع عن الرجوع إلى المصادر الأساسية ، فهو نقل عنه رأي المبرد كما سبق ، كما نقل رأي الفراء عنه في الاسم المرفوع بعد منذ ومذ . قال يذكر الرأي الرابع بأن الاسم المرفوع بعدهما خبر مبتدأ محذوف ((وهو قول لبعض الكوفيين ، وتقديره : ما رأيته من الزمان الذي هو يومان . ونقله ابن يعيش عن الفراء . قال : لأن منذ مركبة من (من) و (ذو) التي بمعنى الذي ، و (الذي) توصل بالمبتدأ والخبر)) .^(٣) وكذلك ينقل عنه في بحث (لعل) قوله مفرقاً بين الترجي والتمني قال : (قال ابن يعيش : والفرق بين الترجي والتمني ، أن الترجي توقع أمر مشكوك فيه أو مظنون ، والتمني طلب أمر موهوم الحصول ، وربما كان مستحيل الحصول نحو : ﴿ يا ليتها كانت القاضية ﴾^(٤) وتنزلت أقوال ابن يعيش في الجني الداني منزلة الأقوال المحتج بها ، فرى المرادي في (لكن) يورد رأي البصريين ثم يذكر تفصيلات الرأي بلسان ابن يعيش قال : ((ومذهب

(١) الجني الداني : ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، وشرح المفصل ٨ : ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) الجني الداني ٤٧٥ ، ٤٧٦ وشرح المفصل ٨ : ٢٨ ، ٢٩ .

(٣) الجني الداني : ٥٠٢ وشرح المفصل ٤ : ٩٥ .

(٤) الحاقّة : ٢٧/٦٩ . وانظر الجني الداني ٥٨١ ، ٥٨٢ ، وشرح المفصل ٨ : ٨٦ .

البصريين أن (لكن) بسيطة ، وهو حرف نادر البناء لا مثال له في الأسماء ولا في الأفعال ، قال ابن يعيش : وألفه أصل لأننا لا نعلم أحداً يؤخذ بقوله ذهب إلى أن الألفات في الحروف زائدة . فلو سميت به لصار اسماً ، وكانت ألفة زائدة ، ويكون وزنه (فاعلاً) لأن الألف لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة من الأفعال والأسماء)) ثم يذكر رأي الفراء وقبول ابن يعيش له ثم رده وتفضيله المذهب الأول وهو مذهب البصريين)) .^(١)

ومن النحاة الذين وجدنا عندهم لابن يعيش ذكراً ابن هشام في كتابه مغني اللبيب ، فإنه نقل عن ابن يعيش رأيه في التنوين الغالي^(٢) كذلك نقل عنه في مبحث ما يجب فيه تعلق الظرف والجار والمجرور بمحذوف ، فذكر الوجه الرابع وهو أن يقعا خبراً نحو : زيد عندك أو في الدار ، وقال : ((وربما ظهر في الضرورة كقوله :

لك العز إن مولاك عزوان يهن

فأنت لدى بمحوة الهون كائن))^(٣)

ثم نقل عن شرح ابن يعيش قوله : إن متعلق الظرف الواقع خبراً ، صرح ابن جني بجواز إظهاره ، وعندني أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً . فأما إن ذكرته أولاً فقلت : زيد استقر عندك فلا يمنع مانع منه)) واكتفى ابن هشام بالتعليق على هذا الرأي بقوله : وهو غريب^(٤)))

(١) الجني الداني ٦١٧، ٦١٨ وشرح المفصل ٨ : ٧٩ ، ٨٠ .

(٢) مغني اللبيب ١ : ٣٧٨ .

(٣) مغني اللبيب ٢ : ٢٩٧ ، برقم ٨١٩ والبيت مجهول القائل : انظر شرح أبيات المغني ٦ :

٣٤٢ وشرح المفصل ١ : ٩٠ .

(٤) مغني اللبيب ٢ : ٤٩٧ .

ونراه يحتج في مبحث المتعلق الواجب الحذف أفعلّ هو أم وصف بقول ابن يعيش فيقول : ((لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة ، لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين ، قال ابن يعيش :)) وإنما لم يجز في الصلة أن يقال : إن نحو : جاء الذي في الدار ، بتقدير مستقر على أنه خبر محذوف على حدّ قراءة بعضهم : ﴿تماماً على الذي أحسن﴾^(١) بالرفع لعله ذاك واطراد هذا^(٢) .

وعلى كل حال فإننا لانجد صدى واسعاً لابن يعيش في مغني اللبيب ، ولم تتجاوز المرات التي ذكره فيها ابن هشام عدد أصابع اليد .

فإذا ما تركنا ابن هشام إلى السيوطي فإننا نجده يكثر النقل عن ابن يعيش في كتابه ((الأشباه والنظائر في النحو)) في حين لا نجد ظهوراً لابن يعيش في كتابه الآخر همع الهوامع الذي جعل عمدة مصادره فيه التذييل والتكميل لأبي حيان والتسهيل لابن مالك وأكثر من الرجوع إليهما كثرة مفرطة^(٣) . وما نقله السيوطي في الأشباه عن شرح المفصل كثير ، وهو يورد منه ما يلائم الباب المعقود ، ولا يورد للآراء المبثوثة مناقشة أو اعتراضاً . وليست هناك من فائدة لنقل نصوص مما نقله السيوطي إلا إثبات أن ابن يعيش نثر كثيراً من الأصول النحوية والقواعد الكلية في شرحه ،

(١) الأنعام ١٥٤/٦ وفي الإتحاف : ٢٦١ ، وعن الحسن والأعمش (الذي أحسن) بالرفع على أنه خبر محذوف ، أي هو أحسن فحذف العائد وإن لم تطل الصلة وهو نادر .

(٢) مغني اللبيب ٢ : ٤٩٨ وشرح المفصل ٣ : ١٥٢ .

(٣) السيوطي النحوي : ٤٤٢ .

وهذا ما تقوم به الإحالات . وما يهمنا ههنا هو أن شرح المفصل لابن يعيش كان من المصادر الأساسية التي عوّل السيوطي على النقل منها في استخراج كتابه الفريد في موضوعه وبنائه في تراثنا النحوي . وكان شرح المفصل شأنه في الأشباه شأن الخصائص ، وشرح التسهيل لأبي حيان والمغني لابن فلاح ، وشرح المفصل للأندلسي علم الدين اللورقي ، والبسيط لضياء الدين بن العليج وغيرها من أمهات المصادر النحوية.

أما الإمام عبد القادر البغدادي فإنه نقل كثيراً عن شرح المفصل في خزانة الأدب وشرح أبيات مغني اللبيب وفي شرحه لشواهد الرضي في شرحه لشافية ابن الحاجب ، ولم يقتصر على النقل بل ناقش بعض آراء لابن يعيش واحتج ببعضها الآخر ، وسنعرض لما ناقشه فيه أو انتقده وذلك ليكون هذا الجزء من البحث ممثلاً لا انتقادات النحاة لا بن يعيش وما أخذهم عليه ، ومعبراً في الوقت نفسه عن اهتمامهم به وبآرائه .

أنشد البغدادي الشاهد التاسع بعد الثلاثين وهو قوله :

نبئت أخوالي بني يزيد ظلماً عليهم لهم فديد

والشاهد فيه مجيء يزيد علماً محكياً لكونه سمي بالفعل مع ضميره المستتر من قولك : المال يزيد ... ثم قال ((واعلم أن الرواية (يزيد) بالثناة التحتية ، ورواه ابن يعيش بالثناة الفوقية . قال ابن الحاجب في الإيضاح : ومن رواه بالفوقية فقد تنطع وتبحح بأنه قد علم أن في العرب (تزيد) بالتاء الفوقية ، وإليه تنسب البرود التزيدية ، وهو مردود من وجهين :

أحدهما : أن الرواية هنا بالتحتيّة .

والثاني : أن تزيد بالفوقية في كلامهم مفرد لا جملة ، قال :

يَعْتَرُونَ فِي حَادِ الظُّبَاتِ كَانَهُمَا

كُتِبَتْ بِرُودَ بَنِي يَزِيدَ الْأَذْرَعُ .^(١)
فاستعمله كالجمله خطأ)) هذا ما نقله البغدادي عن ابن الحاجب في تخطئه الرواية التي اعتمدها ابن يعيش ، وراح البغدادي يشقق القول ويفصله ، ويعدد من اسمه يزيد ، وصحح كلام ابن الحاجب بأن الصواب الموداج التيزدية وليس البرود التيزدية ، والمهم في كلامه ما نقله عن القدماء بشأن هذه الرواية ، وفيه ما يبيح لا بن يعيش أن يرويه هكذا ، وليس الأمر خطأ محضاً كما زعم ابن الحاجب . قال البغدادي : ((ورأيت في شرح أشعار هذيل للسكري في نسخة بخط أبي بكر القارئ ، وقد قرأها ابن فارس على ابن العميد وعليها خطهما ، قال في تفسير هذا البيت : العامة تقول : بني يزيد ، بنقطين من فوق ، ولم أسمعها هكذا ورأيت في شرحها أيضاً للإمام المرزوقي في هذا البيت : روى الأصمعي : بني يزيد ، أي بالتحية ، وقال : هم تجار كانوا بمكة ، وروى أبو عمرو : بني يزيد أي بالفوقية ، وقال : هو يزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة))^(٢) ولا ندرى لم سارع ابن الحاجب وطعن في رواية البيت على النحو الذي رواه عليه ابن يعيش ، مع أن رواية البيت موضع خلاف ، ولكل وجه .

(١) البيت لأبي ذؤيب من عينيه المشهورة ، وهو في المفضليات ٤٢٥ ق ١٢٦ ب ٣٦ وفي

شرح أشعار الهذليين ١ : ٢٥ ق ١ ب ٣٥ وصدر البيت فيه يعترون في علق النجيع)) .

(٢) خزانة الأدب ١ : ١٣٣ وفي طبعة هارون ١ : ٢٧٥ وشرح المفصل ١ : ٢٨ . ((وفي

جوهرة أنساب العرب : يزيد بن حيدان))

وأورد البغدادي نقداً لابن يعيش وجهه إليه الدماميني ، وذلك في سياق إعرابه للأبيات التي كان ابن يعيش أوردتها في مقدمته لشرح المفصل :

إن ترفقي يا هند فالرفق أئمن
وإن تحرقني يا هند فالحرق أشأم
فأنت طلاق ، والطلاق عزيمة

ثلاثاً ، ومن يجني أعق وأظلم^(١)
قال البغدادي : « وروى الجماعة : ومن يخرق ، فقال ابن يعيش : من : شرطية ، ورد عليه الدماميني بأنه يلزمه حذف الفاء والمبتدأ من جملة الجزاء ، والتقدير : فهو أعق وأظلم » ويرى البغدادي أن ما وجهه الدماميني من نقد لابن يعيش ليس بمتعين ، وذلك « لجواز أن تكون (من) موصولة ، وتسكين القاف للتخفيف كقراءة أبي عمرو : ﴿ وما يشعركم ﴾^(٢) باسكان الراء ، و (أعق) خبر (من) الموصولة ، فلا حذف ولا ضرورة ولا قبح)) .^(٣)
كذلك وجه البغدادي نقداً لنسبته رجزاً إلى رؤبة بن العجاج ، وهذا الرجز هو قوله :

أقسم بالله أبو حفص عمر

قال البغدادي : وزعم ابن يعيش في شرح المفصل أن الرجز

(١) انظر مجالس العلماء للزجاجي ٣٣٨ ومغني اللبيب : ٥٤ ، الشاهد ٧٨ وانظر الخزانة ٢ : ٧٥ ، ٦٩ .

(٢) الأنعام : ١٠٩/٦ قال ابن مجاهد بأن أبا عمرو كان يختلس حركة الراء من (يشعركم) كتاب السبعة ٢٦٥ وقال في الإنحاف ٢٥٥ : وقرأ (يشعركم) بإسكان الراء وبإختلاس حركتها أبو عمرو من روايته .

(٣) خزانة الأدب ٢ : ١٧ ، وطبعة هارون ٣ : ٤٦٣ ، وشرح المفصل ١٢١ .

لرؤبة بن العجاج ، وهذا لا أصل له ، فإن رؤبة مات في سنة خمس وأربعين ومائة ، ولم يعدّه أحدٌ من التابعين فضلاً عن المخضرمين . وهذا الرجز منسوب لأعرابي ، قاله لعمر بن الخطاب ونسبه ابن حجر في الإصابة لعبد الله بن كيسة النهدي^(١) وشبيه بهذا النقد ماوجه له البغدادي بعد أن ناقش قول الراجز:

قَدَنِّي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيِّينِ قَدِي

ليس الإمام بالشحيح الملحد^(٢) قال : ((وقيل : قائل الشعر المذكور أبو مجلة قاله ابن يعيش في شرح المفصل ولا أعرف هذا)) ، ونسب إليه العيني في المقاصد والسيوطي في شرح شواهد المغني أنه نسبها لأبي مجدة^(٣) . وواضح أن في نسخ شرح المفصل التي ينقلون عنها تحريفاً ما ، وليس ابن يعيش ممن يفوته معرفة قائل هذا الشاهد لتداوله وشهرته . وانتقد البغدادي ابن يعيش لقوله بأن (إصمت) في بيت الراعي منعت الصرف لأنها نقلت من فعل الأمر وجُردت من الضمير ، وبيت الراعي :

أَشْلَى مَلُوقَةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا

بَوْحَشٍ إِصْمَتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدًا^(٤)

قال ابن يعيش : « وإصمت : فلاة بعينها ، كأنه في الأصل

(١) خزانة الأدب ٢: ٣٥٣ وفي طبعة هارون ٥: ١٥٧ وشرح المفصل ٣: ٧١ والإصابة.

(٢) البيت من شواهد سيويه ١ : ٣٨٧ ، ونوادير أبي زيد ٢٠٥ والمختضب ٢ : ٢٢٣ والامالي الشجرية ١ : ١٤ و ٢ : ١٤٢ وانظر الخزانة ٢ : ٤٤٩ و ٣ : ٣٤ وشرح المفصل ٢ : ١٢١ ، و ٣ : ١٢٤ و ٧ : ١٤٣ .

(٣) ورأيت السيوطي نسب البيت في شرح شواهد المغني ١ : ٤٨٧ إلى حميد الأرقط .

(٤) سبق ذكره .

فعل أمر من صمت يصمت إذا سكتَ ، كأنَّ إنساناً قال لصاحبه :
اصمت، يسكته ليسمع حساً ، أو يكون في فلاة يسكَّت المرء فيها
صاحبه خوفاً ، فسمي المكان بالفعل خالياً من الضمير ، ولذلك
أعربه ولم يصرفه للتعريف والتأنيث ... وإذا نقل الفعل إلى الاسم
لزمته أحكام الأسماء فقطعت الألف لذلك ، وربما أنشوا فقالوا :
أصمَّتَ ، إيذاناً بغلبة الاسمية بعد التسمية ، وشجعهم على ذلك
تأنيث المسمى وهو المفازة»^(١) . وقد تعجب البغدادي مما ذهب إليه
ابن يعيش مرجحاً على ما ذهب إليه وجهاً آخر قال « والعجب من
ابن يعيش فإنه وجه منع الصرف في (إصمت) بما ذكرنا مع القول
بالنقل ، وكونه علمَ جنس أظهر من كونه علمَ شخص لبقعة معينة ،
كما هو ظاهر من استعمالهم . والصحيح أن العلم إنما هو (إصمت
وإصمَّتة) لا بمجموع وحش إصمت ووحش إصمَّتة بدليل أنه يقال :
بلد إصمت ، وصحراء إصمت . ولم يقل أحد بعلمية المجموع فيه
وما يضاف إليهما من وحش وبلد وبلدة وصحراء أيضاً . كما نقله
صاحب القاموس ، إضافة للتخصيص »^(٢) وواضح أن خلاف
البغدادي لابن يعيش إنما هو من باب الجدل النحوي الذي لا يترتب
عليه حكم جديد ، وإنما هو اجتهاد بالرأي لتعليل سبب منع الكلمة
(إصمت) من الصرف .

كذلك انتقد البغدادي ما ذهب إليه ابن يعيش وذلك في
سياق مناقشته لقول الشاعر :

(١) شرح المفصل ١: ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ .

(٢) خزانة الأدب ٣: ٢٨٥ وفي طبعة هارون ٧: ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

على أطرقا باليات الخيا

م إلا التمام وإلا العصى^(١)

وكان الزمخشري ذكره في المنقول من فعل الأمر مع (إصمت) قال البغدادي : ((وظاهره أنه كإصمت غير منصرف ، وأنه من التسمية بالفعل ، دون ملاحظة الضمير البارز الفاعل . ولو لاحظته لذكره في العلم المركب من جملة أو غيرها ، والصواب ذكره في قسم المركب ، لأنه جملة مركبة من فعل وفاعل قطعاً)) هذا هو رأي البغدادي ، ثم عرض لرأي ابن يعيش بأنه (أطرقا) لها جهتان: جهة كونه أمراً ، وجهة كونه جملة ، فإيراده هنا من حيث أنه أمر ، ولو أورده في المركبات من حيث هو جملة لجاز^(٢) .

ويرى البغدادي أن هذا التقسيم فيه نظر لأنه فاسد ، وذلك ((لأن كل تقسيم صحيح ذكرت فيه أنواع باعتبار صفات مصححة للتقسيم ، يجب أن تكون صفة كل قسم منتفية عن بقية الأقسام ، وإلا لم يصح التقسيم باعتبارها ، وههنا التقسيم قد ذكر فيه المركب ، فيجب أن يكون التركيب منتفياً عن بقية الأقسام))^(٣).

وواضح أن البغدادي يعترض على النظرة الاحتمالية التي نظر من خلالها ابن يعيش إلى الشاهد ، وهذا يذكرنا بموقف للرضي الاستربادي سبق ذكره ؛ رفض فيه موقفاً احتمالياً لابن يعيش . كما أخذ عليه في موضع آخر أنه ذكر أن أحد الشواهد يحتمل وجوهاً ، ولم يذكر إلا وجهاً واحداً ، ففي الشاهد:

(١) سبق ذكره .

(٢) شرح المفصل ١ : ٢٩ ، ٣١ .

(٣) خزائن الأدب ٣ : ٢٨٧ وفي طبعة هارون ٧ : ٣٣١ .

متى ما تلقىني فريدين ترجف

روانف ألتيفك وتسطارا^(١)

فقد نقل البغدادي عن ابن يعيش أنه قال : قوله : (وتسطارا)
يحتمل وجوها : أحدها : أن يكون مجزوماً بحذف النون ، فالضمير
للروانف ، وعاد إليهما الضمير بلفظ التثنية ، لأنها تثنية في المعنى .

والثاني : أن يكون عائداً إلى الإليتين .

والآخر : أن يكون الضمير مفرداً عائداً إلى المخاطب ،

والألف بدل من نون التوكيد .

وذكر البغدادي أن العيني نقل كلام ابن يعيش ولم يعزه إليه ،
ورأى البغدادي أن هذا الكلام لا يخفى اختلاله ، لأن الشارح ذكر
أنه سيورد وجوهاً ، ولم يورد إلا الجزم ((وكان يجب أن يقابله
بالنصب كما فعل غيره ، ويقول بعده : والضمير للمخاطب ،
والألف للاطلاق ، ويدرج عود الضمير إلى الإليتين في صورة
الجزم. أو يقول : وتسطارا : مجزوم ، في مرجع ضميره ثلاثة أوجه ،
وجعله تعدد احتمال مرجع الضمير وجوهاً مقابلة للجزم فاسد فإن
الثلاثة محتملة في صورة الجزم فتأمل)) .^(٢)

وتتبع البغدادي لابن يعيش في هذا الموضع يعدّ في منتهى
الدقة، ومن الغريب أن يفوت مثل هذا على ابن يعيش ، ولا شك
في أنه ضرب من السهو .

(١) البيت لعنزة وهو في ديوانه : ٧٥ وانظر شرح شواهد الشافية : ٥٠٥ .

(٢) خزائن الأدب ٣ : ٣٦٢ وفي طبعة هارون ٧ : ٥١٢ ، ٥١٣ وشرح المفصل ٢ : ٥٥ ،

٥٦ : ١١٦ و ٨٧ : ٦ .

وكذلك نرى البغدادي يستدرك استدراكاً قريباً من هذا على ابن يعيش ، ففي معرض حديثه عن الشاهد :
لنا إبلان فيهما ما علمتم^(١)

ذكر قول ابن يعيش بأن ((القياس يأبى تثنية الجمع ، وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة ، والتثنية تدل على القلة ، فهما معنيان متدافعان ، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة ، وقد جاء شيء من ذلك عنهم في تأويل الأفراد ، قالوا : إبلان وغنمان وجمالان . وحكى سيبويه : لقاحان سوداوان ، وإنما لقاح جمع لقحة))^(٢) .

وهنا تصدى البغدادي ليصحح ما ذهب إليه ابن يعيش ، وكأنه يتهمه ضمناً بعدم إدراك ما ذهب إليه النحاة بعبارتهم : ((تثنية الجمع)) قال : ((المراد من تثنية الجمع تضعيفه يجعله مثلين من نوعين ، فلا تدافع بين التثنية والجمع إلا إذا توجهها إلى مفرد))^(٣) . وتعقب البغدادي ابن يعيش في شرحه لشاهد من شواهد سيبويه ، والشاهد قوله :

شَمَّ مَهْـلَاوِينَ أَبْدَانُ الْجَزُورِ مَخَـ

مِصُّ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورُ وَلَا قُزَمٌ^(٤)

(١) وقع هذا الشطر في الأصمعيات ١٩٢ ق ٥٩ ب ١ على أنه مطلع قصيدة لعوف بن عطية وفيه :

هما إبلان فيهما ما علمتم فاذوهما إن شتتم أن نسالما

ووقع في شرح الكافية ٣ : ٣٦٣ برقم ٥٦١ صدر البيت لشعبة بن نُمير وهو يتماه :

لنا إبلان فيهما ما علمتم فمن أيهما ما شتتم فتنكبوا

(٢) شرح المفصل ٤ : ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٣) خزنة الأدب ٣ : ٣٨١ وفي طبعة هارون ٧ : ٥٦٤ .

(٤) البيت للكُميت بن معروف وهو من شواهد سيبويه ١ : ٥٩ .

وبين البغدادي أن ابن يعيش تبع الأعلام الشنتمري في شرحه وتعليقه على هذا البيت فقال : ((الأبدان جمع بدنة ، وهي الناقة المتخذة للنحر ، يريد أنهم يسمنون الإبل فينحرونها للأضياف ، وعليه يقتضي أن يكون من إضافة أحد المترادفين إلى الآخر)) وهنا يعقب البغدادي بما يوضح به معنى البيت ، ويزيل الوهم الذي وقع فيه الأعلام ومن أخذ عنه فيقول : ((ولم يسمع جمع بدنة على أبدان ، وإنما ورد جمعها على بدنات وبدن ، بضمين وإسكان الدال تخفيفاً ، والصواب جمع بدن ، وهو من الجسد ما سوى الرأس واليدين والرجلين ، وإنما أثر ذكره على غيره لإفادة زيادة وصفهم بالكرم ، فإنهم إذا فرقوا أفضل لحم الجزور فتفريق ما سواه يكون بالطريق الأولى ، والإضافة حينئذ من إضافة البعض إلى الكل . والبدنة : ناقة أو بقرة ، زاد الأزهري : أو بعير . قالوا : ولا تقع على شاة))^(١) وأخذ عليه أيضاً في موضع آخر متابعته للأعلام الشنتمري في التعليق على قوله :

غير أنا لم تأتسبا بيقينٍ فترجى ونكثوا التأميلاً^(٢)

قال الأعلام : الشاهد فيه قطع ما بعد الفاء ورفعها ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن .

وعقب البغدادي على هذا بقوله : ((وتبعه ابن يعيش في شرح المفصل ، ولم يتنبه لفساده)) والبغدادي يذهب ههنا مذهب أبي علي في أن الفعل بالرفع)) وكذلك الصواب لأنهم إنما رجّوا

(١) خزائن الأدب ٣ : ٤٤٩ وفي طبعة هارون ٨ : ١٥٢ . وشرح المفصل ٦ : ٧٤ ، ٧٦ .

(٢) البيت لبعض الحارثيين وانظر سيبويه ١ : ٤١٩ والخزانة ٣ : ٦٠٦ ، وشرح أبيات المغني

٧ : ٥٩ برقم ٧٢٨ .

وأملوا ما لم يأتيهم بيقين ، ولو أتاهم بيقين لآل إلى الترجي والتأميل
ببيقينه)) . (١)

ويبدو أن متابعة ابن يعيش للأعلم في بعض الشواهد لفتت
نظر البغدادي ، فتبعه ولم يخله من وخزاته في كل موضع سنح له ،
فقد أنشد ابن يعيش بيت الأخطل هذا وهو من شواهد سيبويه :

وقال رائدهم : أرسوا نزاولها

فكل حنف امرئ يجري بمقدار^(٢)
وعلق عليه بقوله : ((والشاهد فيه رفع نزاولها على القطع
والاستئناف ، ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز)) وهنا يحتكم
البغدادي إلى علم المعاني ليثبت غلط من ذهب إلى جواز الجزم قال :
((وهذا البيت أورد في علم المعاني مثالا لكمال الانقطاع باختلاف
الجمليتين خبراً وإنشاءً ، لفظاً ومعنى . ولهذا لم يتعاطفا ، فإن
(أرسوا) : إنشاء لفظاً ومعنى ، و (نزاولها) : خبر كذلك .
فوجب ترك العطف ولم يجعل نزاولها مجزوماً جواباً للأمر ، لأن
الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة ، والأمر في الجزم بالعكس .
أعني يصير الإرساء علة المزاولة كما في ((أسلم تدخل الجنة)) .
كذا قرره التفتازاني . وبه يعرف ما في قول الأعلم ، وتبعه ابن
يعيش ((ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز)) من الضعف ، وتبعه
أيضاً ابن المستوفى ((ويين البغدادي موضع الغلط بقوله : وإنما
استشهدوا به لأنه لا يمكن جزم (نزاولها) . (٣)

(١) خزانة الأدب ٣ : ٦٠٦ وفي طبعة هارون ٨ : ٥٣٨ وانظر شرح المفصل ٧ : ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه ١ : ٤٥ وانظر الخزانة ٣ : ٣ : ٦٥٩ .

(٣) خزانة الأدب ٣٠ : ٦٥٩ وفي طبعة هارون ٩ : ٨٨ وشرح المفصل ٧ : ٥١ ، ٥٢ .

وواضح جداً أنَّ البغدادي كان يعود إلى شرح المفصل لدى تعليقه على شواهد الرضي ، ويقف على كلام ابن يعيش في كل شاهد ، ولا سيما أن الشارحين ، شارح الكافية وشارح المفصل ، تواردا على عددٍ من الشواهد ، وهذا ما أتاح للبغدادي أن يقارن بين ما ذهب إليه الرضي وغيره وبين ما ذهب إليه ابن يعيش . ومن هذه المواضع أيضاً قوله في الشاهد :

تَنفَكُ تَسْمَعُ مَا حَيَّ — تَ بِهِالِكِ حَتَّى تَكُونَةُ^(١)

وكان الرضي احتجَّ به على أن حرف النفي محذوف ، والتقدير : لا تنفك . وعلق البغدادي بأن ظاهر الكلام يفيد " أن حذف النافي ، أيَّ حرف نفي كان ، يجوز حذفه من هذه الأفعال ، سواء وقعت جواب قسم (كالأية والبيت الذي بعده) أم لا ، كهذا البيت . فإنه لم يتقدمه شيء . وهو الظاهر أيضاً من كلام الزمخشري في المفصل ومن كلام ابن هشام في سي ((شرح الشواهد)) . لكن ابن يعيش قيد حرف النفي بكونه (لا) وأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا إذا وقعت جواب قسم . قال : إن حرف النفي قد يحذف في بعض المواضع ، وإنما يسوغ حذفه إذا وقع في جواب القسم وذلك لأمن اللبس كقوله :

تَزَالُ حَبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أَعْدَهُنَّ

لَهَا مَا مَشَى يَوْمًا عَلَى خَفِّهِ جَمَلٌ^(٢)
ولا يجوز أن يحذف من هذه الحروف غير (لا) ، لأنه لا يجوز

(١) البيت لخليفة بن براز ، انظر الإنصاف ٢ : ٨٢٤ والمسألة ١١٩ والخزانة ٤ : ٤٧ .
وشرح المفصل ٧ : ١٠٩ ، ١١٠ .

(٢) البيت لأمرأة سالم بن قحطان ، انظر الخزانة ٤ : ٤٨ والحماسة ١٧٢٧ بشرح المرزوقي .

حذف لم وما ، لأن (لم) عاملة فيما بعدها ، ولا يجوز أن تحذف وتعمل ، وكذلك (ما) قد تكون عاملة في لغة أهل الحجاز .

واستنبط البغداديّ من كلام ابن يعيش أنه لا يجوز حذف (إنّ) النافية لأنها قد تعمل عمل (ليس) . ووجد أنّ كلام ابن يعيش فيه نظر « وذلك لأنه قد مثل بهذا تبعاً لصاحب المفضل . و (تنفك) فيه ليس جواب قسم . ولأن الكلام في حروف النفي الداخلة علي الأفعال ، وما الحجازية داخلة على المبتدأ والخبر ، فأين هذا من ذاك ، وهل هو إلا اشتباه » ؟^(١)

ونراه أيضاً يرد على ابن يعيش وأبي علي ما ذهبوا إليه في قول الشاعر :

رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبَ لِفَتْ هَيْضَلٍ^(٢)

فقد نقل البغداديّ عن قطرب أن العرب تقول : « رُبَّ بالتشديد ، ورُبَّ بالتخفيف ، ورُبَّ رجل فيسكنون الباء ، ثم يقولون : رَبَّتَ رجل ورُبَّتَ رجل ، ورُبَّ رجل فيفتحون الراء ويشددون ، وربما رجل مشدّد ومخفف ، ورَبَّتْما فيفتحون » . وعدّ البغدادي هذا النقل الذي نقله عن قطرب ردّاً على ما

(١) خزائن الأدب ٤ : ٤٨٠ ، ٤٧ وفي طبعة هارون ٩ : ٢٤٢ ، ٢٤٣ وانظر شرح المفضل ٧ : ١٠٩ ، والانصاف ٨٤٢ .

(٢) الشعر لأبي كبير الهذلي صدره : « أزهري إن يشب القذال فإنه » والبيت من قصيدة في شرح أشعار الهذليين ٣ : ١٠٧٠ وانظر شرح الأبيات المشككة الإعراب الفارسي . الإيضاح الشعري ٨٥ والمختص ٢ : ٣٤٣ والأمل الشجرية ٤ : ٣٠٢ ، ٢ : ١ : ٢٨٥ ، المسألة : ٣٧ والخزانة ٤ : ١٦٥ .

ذهب إليه أبو علي الفارسي وتابعه عليه ابن يعيش أنهم قالوا :
رُبّ، بضم الراء وفتح الباء خفيفة ، ويحتمل ذلك وجوها - والعبارة
ههنا منقولة من شرح المفصل - :

أحدها : أنهم حذفوا إحدى الباءين تخفيفاً كراهية التضعيف،
وكان القياس أن يسكن آخرها لأنه لم يتلق فيه ساكنان ، كما
فعلوا بأنّ ونظائرها حين خففوها ، إلا أن المسموع : رُبّ بالفتح
نحو قوله :

رُبّ هَيْضَلٍ لَجِبَ لَقَفْتُ بِهِضَلٍ

كأنهم أبقوا الفتحة مع التخفيف دلالة على أنها كانت مثقلة
مفتوحة .

ويمكن أن يكون إنما فتح باء ربّ لأنه لما لحقه الحذف وتاء
التأنيث ، أشبهت الأفعال الماضية ففتحت .

وقيل : إنهم لما استثقلوا التضعيف حذفوا الحرف الساكن .
وقد قالوا : رب بالتخفيف ، وسكون الباء على القياس ،
حذفوا المتحرك لأنه أبلغ في التخفيف)) . وعقب البغدادي على
ذلك بقوله : ((وقد نقض أول كلامه بآخره))^(١) والتدقيق في نص
ابن يعيش يبيّن أن الشارح لم ينقض أول كلامه بآخره كما ذهب
البغدادي، وإنما كان بسبيل إيراد احتمالات متعددة ، وكل احتمال
له مقتضى يعتمد عليه ، فلا وجه لا دعاء التناقض .

ونجده أيضاً ينتقد ما ذهب إليه ابن يعيش من أن نفي الماضي
بـ (لا) قليل ، وأنها معه بمعنى (لم) سواء تكررت أم لا ، حملوا
(لا) في ذلك على (لم) إلا أنهم لم يغيروا لفظ الفعل بعد (لا)

(١) خزائن الأدب ٤ : ١٦٥ ، ١٦٦ وفي طبعة هارون ٩ : ٥٣٥ ، ٥٣٦ وانظر شرح
المفصل ٥ : ١١٩ ، ٨ : ٣١ .

كما غيروه بعد (لم) لأن (لا) غير عاملة و (لم) عاملة ،
فلذلك غيروا لفظ الفعل إلى المضارع ليظهر فيه أثر العمل .
وذكر البغدادي أن قول ابن الشجري في أماليه كقول ابن
يعيش ، لم يقيد النفي بالقلة ، إلا أنه قال : ((وأجود ما يجيء ذلك
مكرراً)) .

ورأى البغدادي أن ما ذهب إليه ابن يعيش وابن الشجري
ليس بشيء ، لاقتضائه جوازه قياساً ورأى أن الجيد في هذا الباب ما
قاله ابن هشام بأن ترك التكرار شاذ .

وكذلك انتقده البغدادي واتهمه بالاضطراب في مبحث (أم)
قال : ((ومن ذهب إلى أن أم عاطفة ، ابن يعيش ، ثم اضطرب
كلامه في نحو : أم هل ، وفي : أم كيف ، فتارة ادعى تجريد أم من
الاستفهام ، وتارة ادعى التجريد عن هل . قال في فصل حرفي
الاستفهام : ((ومن المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد ، فإن قيل :
فقد تدخل على هل أم وهي استفهام نحو :
أم هل كبيرٌ بكى ^(١)

فالجواب أن أم فيها معنيان ، أحدهما : الاستفهام ، والآخر
العطف ، فلما احتيج إلى معنى العطف فيها مع هل ، خلع منها
دلالة الاستفهام ، وبقي العطف بمعنى بل للترك . ولذلك قال
سيبويه : إن أم تجيء بمعنى لا بل ، للتحويل من شيء إلى شيء ،
وليس كذلك الهمزة لأنها ليس فيها إلا دلالة واحدة)) . ^(٢)
وذكر البغدادي أن ابن يعيش في قوله : ((من المحال اجتماع

(١) وتمة البيت : ((.. لم يقض عبوته إثر الأحبة يوم البين مشكوم)) والبيت لعلامة بن عبدة
من قصيدة المفضليات ٣٩٧ ق ١٢٠ وديوانه ٥٠ ق ٢ ب ٢ والبيت من شواهد سيبويه ١
: ٤٨٧ والمقتضب ٣ : ٢٩٠ وانظر الخزانة ٤ : ٥١٦ ، ٥١٩ .

(٢) خزانة الأدب ٤ : ٥١٦ وفي طبعة هارون ١١ : ٢٨٧ وشرح المفصل ٨ : ١٥٢ ، ١٥٣ .

حرفين بمعنى واحد)) إنما هو تابع لا بن جني ، وكان سبق لنا أن ذكرنا أن كتاب ابن جني سر الصناعة يكاد يكون كله منشورا في شرح المفصل ، وليس الأمر مقصورا فيه على العبارة التي ذكرها البغدادي . ولا نرى كذلك في كلام ابن يعيش الاضطراب الذي لمح البغدادي ، وذلك أن الشارح كان يعالج معاني هذه الأدوات بما يلائم سياق النصوص التي وردت فيها ، ولم يقل أحد إن حروف المعاني يلزم كل منها معنى واحدا لا يرسم عنه ؟. بل من المعروف أن معنى الأداة يتغير من موضع إلى آخر ، كذلك شأن هل وأم . والموضع الأخير الذي نقد فيه البغدادي ابن يعيش هو نسبة الشارح رواية أحد الشواهد إلى الاخفش وذلك قول الشاعر :

لَتَغْنِيَّ عَنِّي ذَا إِنَّا تَك أَجْمَعَا^(١)

قال البغدادي : ((إن في (لتغني عني) رواية أخرى ، وهي فتح اللام والياء على إرادة النون الخفيفة ، ونسبها ابن يعيش في شرح المفصل إلى الأخفش)) قال البغدادي : ((ولم أرَ من نسبها إليه غيره ، والمنسوبة هي الرواية بكسر اللام وفتح الياء على المشهور . قال ابن يعيش : ((أنشده أبو الحسن بفتح اللام للقسم ، وفتح آخر الفعل على إرادة نون التوكيد ، وحذفها ضرورة))^(٢) وكان البغدادي بتعليقه هذا ينكر رواية ابن يعيش عن الأخفش وإن الرجوع إلى السياق الذي ورد فيه البيت لدى الأخفش ولدى الفارسي في العسكريات يرجح أن ما ذهب إليه ابن

(١) الشعر لحريث بن عَنَاب وهو من قصيدة له في مجالس ثعلب ٥٠٦ ، ٦٠٦ وصدر البيت : إذا قال : قلت : آليت حلفة . قال ثعلب : قطني : حسبي ، أي قلت : قد حلفت أن تشرب جميع ما في إنائك . وانظر مغني اللبيب ١ : ٣٣١ ، الشاهد ٣٧٩ ، ٧٥٩ وفيه : إذا قلت قدني . وشرح أبيات المغني ٤ : ٢٧٦ برقم ٣٤٣ وخزانة الأدب ٤ : ٥٨ .

(٢) خزانة الأدب ٤ : ٥٨٢ وفي طبعة هارون ١١ : ٤٤٠ وشرح المفصل ٣ : ٨ .

يعيش من الرواية هو الصحيح . قال الأخفش : ((وقال ﴿ يحلفون بالله لكم ليرضوكم ﴾ .^(١) و (سيحلفون بالله لكم ليرضوكم) ولا أعلمه إلا على قوله : ليرضنكم ، كما قال الشاعر :
إذا قلت : قدني ، قال : بالله حلفاً

لتغني عني ذا إنائك أجمعاً^(٢)
أي : ليغني عني ، هو نحو : ﴿ ولتصغي إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة ﴾ .^(٣) أي ((لتصغين)) .^(٤)

وإنشاد البيت بكسر لام (لتغني) يجعل البيت لا شاهد فيه ،
ورواية الفتح هي التي أرادها الأخفش وذكرها الفارسي .^(٥)
ونجد البغدادي يتبع ابن يعيش أيضاً في شرحه شواهد الرضي
في شافية ابن الحاجب ، فمما أخذه عليه تفسيره للقضيم في بيت
النابعة بالجلد الأبيض يكتب فيه . قال النابعة :

كأن مجرّ الراسات ذيوهها

عليه قضيم غقتـه الصوانع^(٦)
فإن البغدادي ذهب مذهب شارح ديوان النابعة بأن القضيم ههنا
حصير من جريد أو آدم ترملة الصوانع ، أي عمله وتخززه . ثم
قال : ((ومن فسّر الأديم بجلد أبيض يكتب فيه كالأندلسي وابن
يعيش والجاربردي لم يُصِبْ ، فإن الصوانع جمع صانعة ، والمعهود

(١) التوبة : ٦٢/٩ .

(٢) سبق ذكره

(٣) الأنعام : ١١٣/٦ .

(٤) معاني القرآن . للأخفش ٢ : ٣٣٤ ، الشاهد ٢٤٧ .

(٥) انظر المسائل العسكرية : ٦٠

(٦) ديوان النابعة ٣٩ ق ٢ ب ٥ ط مصر وفي ط دمشق ٤٣ ق ٣ ب ٥ وشرح شواهد
الشافية ١٠٦ .

في نساء العرب : النسيج وما أشبه لا الكتابة ، والمعنى يقتضيه
أيضاً، فإن الرمل الذي تمرّ عليه يشبه الحصير المنسوج)) .^(١)
وكذلك نجد البغدادي ينتقد الشارح لتعميمه بعض الأحكام،
فقد ذكر البغدادي أبيات الرجز التي أولها :
لقد خشيت أن أرى جـدّاً

في عامناً ذا بعداً مأخضاً^(٢)
والشاهد في الأبيات هو أن تحريك المضعف للوقف كثير . ثم قال
البغدادي : ((وهو في هذا تابع لقول المفصل :)) وقد يجري
الوصل مجرى الوقف ، منه قوله :

مثل الحريق وافق القصباً

ولا يختص بحال الضرورة ، يقولون : ثلثه ربعة . وفي التنزيل :
﴿ لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾^(٣) قال البغدادي : ((وبالف ابن يعيش في
شرحه فعمم ، قال : قد يجري الوصل مجرى الوقف ، وبابه الشعري ،
ولا يكون في حال الاختيار ، من ذلك قولهم : السببُ والكلكلا ،
وربما جاء ذلك في غير الشعر تشبيهاً بالشعر ، ومن ذلك ما حكاه
سيبويه من قولهم في العدد : ثلثه ربعة ، ومنه ﴾ لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ
رَبِّي ﴾^(٤) في قراءة ابن عامر بإثبات الألف ((هذا كلامه ، وهو غير
جيد ، وحرره ابن عصفور في كتاب الضرائر))^(٥) فالبغدادي

(١) شرح شواهد الشافية ١٠٧ وشرح المفصل ٦ : ١١٠ ، ١١١ .

(٢) انظر المختص ١ : ٧٥ وشرح شواهد الشافية ١٣٠ وملحقات ديوان رؤية ١٦٩ .

(٣) الكهف : ٣٨/١٨ .

(٤) الكهف : ٣٨/١٨ . فقال في التبصرة : ٢٤٩ ، قرأ ابن عامر ((لا كنا)) بألف في الوصل
وقرأ الباقيون بغير ألف ، وكلهم وقف بألف .

(٥) شرح شواهد الشافية ٢٥٥ ، ٢٥٦ وشرح المفصل ٨٢٩ وضرائر الشعر : ٥١ قال ابن
عصفور : ((فشدد آخر (سبب) و (القصب) و (التهب) ضرورة ، وكأنه شدد
وهو ينوي الوقف على الباء نفسها ، ثم وصل القافية بالألف ، فأجتمع له ساكنان ، فحرك ،
الباء وأبقى الضعيف ، لأنه لم يعتد بالحركة لكونها عارضة ، بل أجرى الوصل مجرى الوقف .

يأخذ على ابن يعيش التعميم في هذا الموضع وعدم التفصيل في موضع يقتضي ذلك .

وكذلك انتقده البغدادي وانتقد غيره من النحاة فيما تواردوا عليه من الاحتجاج بالحديث المنسوب إلى النمر بن تولب : ((ليس من امير امصيا في امسفر)) فقال البغدادي : وقد اشتهر أنها رواية النمر بن تولب وليس كذلك . وقد تقدم الكلام فيه .^(١)

هذه هي المواضع التي تتبع فيها البغدادي ابن يعيش ، وواضح أن معظمها يتعلق بآراء جزئية اجتهادية ، حول توجيه بعض الشواهد ، وإطلاق بعض الأحكام أو تقييدها ، ومعظم هذه المآخذ وردت في قضايا احتمالية ، تختلف باختلاف التقدير أو وجهة النظر إلى المعنى المراد . وإن هذا التبع الذي قام به البغدادي لابن يعيش يدل دلالة هامة على مدى اهتمامه بشرح المفصل وآراء ابن يعيش المبثوثة فيه . وإذا كنا في النقول السابقة اقتصرنا على مآخذ البغدادي على ابن يعيش ، فإن باستطاعتنا أن نملأ عشرات الصفحات نسرد فيها ما اقتبسه البغدادي من كلام ابن يعيش مستأنساً أو مؤيداً لبعض الآراء ، أو محتجاً لبعضها الآخر . كما اقتبس عنه في شرحه لأبيات مغني اللبيب واحتج بآرائه . وقد جاوزت نقوله في الخزانة عن ابن يعيش ستين نقلاً ، هذا عدا ما خالفه فيه مما تقدم ذكره ، وبلغت نقوله عنه في شرح شواهد المغني نحو خمسة عشر نقلاً ، . ولا أحسب أننا سنستطرد إلى تتبع تلك النقول الكثيرة التي وردت في أشباه السيوطي وكتب البغدادي وغيرها ، فحسبنا الإحالة إليها أو إلى بعضها ، وإنما يهمنا منها دلالتها على اهتمام المتأخرين بالشرح ونقلهم أقواله . وليس من باب المصادفات أن ينقل عنه السيوطي في الجزء الأول من الأشباه

(١) انظر شواهد الشافية ٤٥٤ ، ٤٥٥ وشرح المفصل ونتائج التحصيل ٩٠١ : ٩٠٢ .

وهو جزء في الأصول والقواعد الكلية أكثر من عشرين نقلاً زد على ذلك ما نقله في الأجزاء الأخرى .

وواضح مما قدمناه أن ابن يعيش عومل من النحاة الخالفين معاملة ملتهم لحذاق النحاة الذين تنقل أقوالهم ويستشهد بآرائهم وتناقش اجتهاداتهم ، وإذا كان هناك مَنْ نقل عنه بغير ما تحفظ كابن قاسم المرادي ، فإن هناك من نقل عنه وتبَّعه وقيد إطلاقاته ، ونقد آرائه كالبغدادى ، وإذا كان هناك من أقلَّ النقل عنه كالدلَّائى ، فهناك من أكثر كالسيوطى . وإذا تذكرنا أن العلماء في عصر ابن يعيش كانوا يؤلفون في شتى الفنون ، من تفسير وأصول ونحو وحديث وأن ابن يعيش ألف في فن واحد فقط ، لم يتعده ولم يكثُر من التأليف فيه ، فإننا ندرك إلى أيِّ حد كان عمله متميزاً حتى عُرف به في عصره وبعد عصره . ومن هنا تتجلى شخصية ابن يعيش شخصية نحوية موسوعية ، تجلّى فيها وفي آثارها نضج المذهب البصرى وجمال الأسلوب ، وتواضع العالم ، والاقتصاد في الاجتهاد ، والاقتصار فيه على جزئيات المسائل ، والابتعاد عن التفرع المملّ الذي ستقع فيه بعد موسوعات نحوية أخرى . وبذلك كان شرحه للمفصل من كتب تراثنا النحوي المتميزة بالجمع والتدقيق والمناقشة ، وسعة الأفق ، وصرامة المنطق ، ونداوة الأدب مما يبيح لنا أن نقول : إن سلامة هذا الكتاب ووصوله إلينا يُعدُّ كسباً كبيراً للتراث العربى ، عوضه شيئاً ما عمّا خسره خلال القرون المتعاقبة والنكبات المتوالية . وسيكون النفع به أكبر ، والانتفاع أعم ، يوم يُتاح لهذا الشرح أن يخرج محققاً ناضراً ، وقد رُدَّتْ نقوله إلى أصولها ومصادرها ، وقورنت بها ، وذيل بالفهارس المفيدة ، التي تيسر الانتفاع به والرجوع إلى مسائله المتناثرة وشواهد الكثرة وآرائه المبثوثة .



خاتمة

هذا بحث صنعه عن ابن يعيش وهو يعدّ في المتأخرين ، ولكنه ترك أثراً بعده جعله مرجعاً في بابهِ حتى يومنا هذا ، شأنه شأن معاصره الاسترأبادي .

وجاء البحث في أربعة أبواب ، ألم الباب الأول منها بالأحداث الكبرى التي كانت تموج بها بلاد الشام آنذاك ، وقد غدت حلبةً من حلبات الجهاد ، وفي الوقت نفسه كانت موطناً للعلماء وموتلاً لهم . كما توضحت صورةً للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على نحو مجمل ليكون ذلك مدخلاً إلى سيرة الرجل ، ولتوضع سيرته في سياقها من عصره . كما تمّ الإمام المقتصد بالحياة الفكرية والأدبية في عهد الدولتين النورية والأيوبيه ، لأن تصوير هذا النشاط يمثل الوسط الذي ينتمي إليه الشارح . وأظهر البحث ازدهار الحياة الأدبية عامة ، وانحسار الفلسفة والمنطق وانزواءهما إلى ما وراء الستور ، حتى باتا يدرسان سراً ، وخصّت حلب بالحديث عنها لأنها بلد ابن يعيش لم يغادرها إلاّ مديّنةً في صباه .

وألّم الفصل الثاني بسيره ابن يعيش ، بدءاً من نشأته في حلب ، وتحدث عن رحلته التي لم تتمّ إلى بغداد ، وعن إقامته في الموصل مدة قصيرة قرأ فيها الحديث ، ثمّ عودته إلى حلب ، وعزمه على التصدر للتدريس ، فذهب إلى دمشق ، وانتزع ثناء على علمه من أبي اليمن زيد بن الحسن الكندي ، وتصدر لتدريس العربية .

وعرض الفصل بعد ذلك لشيوخ ابن يعيش ، هؤلاء الشيوخ الذين تمّ استخراج أسمائهم مما تناثر من ترجماته وتراجمهم في شتى المصادر ، ومعظمهم من المحدثين والقراء . ثمّ أتبع البحث أسماء تلامذته بشيوخه ، فذكر أولئك الذين قرؤوا عليه أو سمعوا منه ، ومنهم أعلام كبار كالقنطري وابن العديم وابن خلكان وابن واصل الحموي ، مما يبين مكانته ويبرز مستوى حلقة تدريسه وإقرائه . وتكفي الإشارة إلى أن ثلاثة من تلامذته في حدود من عرفنا ، قام كل منهم بشرح الفصل وأحدهم نظمه

نظماً . وعرض البحث بعد ذلك لثقافة الشارح فبين مدى اتساع ثقافته في اللغة والقرآن والحديث كما بين اهتمامه بالمنطق والكلام . فرسمت لنا بذلك صورة واضحة عن ثقافته ذات الطابع الشمولي ، مما سيكون له أثر في مؤلفاته .

وانتجه الباب الثاني لرصد تطور التأليف النحوي في مجال التعليم ، من بدايته الكبرى إلى ظهور المفصل ، لذلك وسم بعنوان من سيبويه إلى الزمخشري ، وكان الابتداء بالمعلمة النحوية الأولى في تراثنا العربي ، ولم يكن الغرض من بحث هذا التطور التعرض للمادة النحوية نفسها ، فهذا أمر غير مطلوب لأن المادة النحوية واحدة ، وإنما كان اتجاه البحث إلى بيان طريقة عرض تلك المادة ، وبيان تطور تلك الطرائق ، وكسر هذا الباب على أربعة فصول :

في الفصل الأول تم استعراض الكتب التي اعتمدت لتعليم النحو قبل المفصل ، بدءاً من كتاب سيبويه وانتهاءً بمُلححة الإعراب ، وجرى التعريف بكل منها منهجاً وطريقة وترتيباً ومادة ، كما تم البحث في شواهد كل منها على نحو موجز ، وكانت الوقفة لدى كتاب سيبويه أطول منها مع غيره ، لأنه الأساس الذي بنيت عليه واستمدت منه كتب النحو فيما بعد ، فهو الرأس وهو المنبع لذلك تم بيان اعتماده على القياس وعلى فكرة العامل ، كما بحث في ترتيبه الكلي . بعدئذ عرض البحث لكتاب المقتضب للمبرد ، ولاحظ ما فيه من ظواهر تنظيمية كان لها أثر في ترتيبه ، كما لاحظ ما فيه من نزعة نحو تجريد القواعد النحوية ، مع ظهور التأثيرات المنطقية والكلامية في مسأله وافتراضاته واتجاهه إلى مسائل التمرين .

ثم عرض البحث لأصول ابن السراج ، وهو كتاب تمت صناعته لإعادة صياغة كتاب سيبويه بأسلوب يتسم بالسهولة ، وكان عملاً جاداً في تهذيب النحو وتيسيره واختصار خلافاً ، كما أنه استطاع أن يصل إلى نظام سهل ميسر لترتيب موضوعاته ، وألحق البحث بكتاب الأصول كتاب « الموجز في النحو » لابن السراج أيضاً وهو كتاب رتب على

مثال الأصول ، و كان الغرض منه أن يتلقاه المتعلم المبتدئ ملخصاً مهذباً ، لذلك جمعت فيه الأساسيات ، واختصرت الشواهد . ثم جرى البحث في كتاب الجمل للزجاجي ، فتبين أنه وضع وفق ترتيب جديد روعيت فيه فكرة العامل ، فقدم باب الإعراب والفاعل والمفعول ، ويعتد ترتيب الجمل خطوة هامة ضمن المراحل التي مرَّ بها التأليف النحوي .

ثم تمّ الوقوف لدى كتاب الإيضاح العضدي مع تكميلته لأبي علي الفارسي ، ويعتد الإيضاح معلماً هاماً في تاريخ التأليف النحوي ، فهو قد اشتمل على بحوث النحو والصرف اشتمالا جامعاً مع إحكام التنظيم وابتكار الترتيب ، فإنه رتبته على نحو راعى فيه أثر العوامل ، فهناك المرفوعات فالمنصوبات فالجروورات ، مع تأييده لقواعده بالشواهد اللازمة . وأشار البحث في أثناء عرضه لكتاب الإيضاح لمسألة المذهب البغدادي الذي نسب بعضهم أبا علي إليه ، وتم إثبات أن الرجل بصري المذهب ، واتجه إلى حصر النحو العربي في مذهبين فقط هما البصري والكوفي ورفض ماعداهما .

وبعد الإيضاح تمّ البحث في كتاب اللع لابن جني ، وهو وليد كتاب الإيضاح للفارسي في ترتيبه ومادته ، ولكنه أشد إيجازاً واختصاراً ، وقد جمع مؤلفه فيه بين سهولة الجمل وترتيب الإيضاح ، مما جعل الشراح يقبلون على شرحه كما قبلوا على شرح الإيضاح . وكان ختام البحث في هذه الكتب الوقوف على ملحة الإعراب للحريري والتعريف به على نحو مجمل .

واتجه البحث في الفصل الثاني إلى الفصل ، ولم يكن بدءاً من التعريف بمؤلفه وبواعث تأليفه ، فالفصل لم يصنف تلبية لرغبة أحد وإنما ألفه الزمخشري كما يتضح من مقدمته له ليكون ردّاً على نحو ما على الشعوبية وعلى المنصرفين عن العربية ، كما ألفه تلبية لحاجة أولئك الذين يرغبون في تعلم العربية وإتقانها ، ورتبه على نحو لم يسبق إليه إذ كسره على أربعة أقسام : الأول للأسماء والثاني للأفعال والثالث للحروف والرابع للمشارك ، وجرى الحديث عن مادة الكتاب وإظهار أثر

الإيضاح في المفصل ، كما تمت الإشارة إلى أثر الثقافة المنطقية وبروزها فيه ، ، وعرض البحث لبعض آراء الزمخشري واجتهاداته ولطبيعة شواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وكلام العرب . ولما كان المفصل قد أصبح قبلة أنظار الشراح ، وتعددت شروحه ، ونشأت حوله حركة نحوية نشطة ، فقد اتجه البحث إلى ذكر شروحه المخطوطة والمفقودة ، وذكر أيضاً ما صنف حول شواهد وما كتب في نقده وتبّعه واستخراج المآخذ عليه . واختتم هذا الفصل بعرض ما دار بين الباحثين من المحدثين من جدل وخلاف حول المفصل ومكانته . وخلص البحث إلى أن المفصل غداً في مرحلة زمنية الكتاب المفضل لتعليم النحو ، ومثل قمة شائخة في هذا الاتجاه ، سواء من حيث مادته أم من حيث منهجه ، فقد تمسك بأصول البصريين وأخذ بطرائقهم مع سعة في الأفق ناتٍ به عن التعصب ، وجنبته مزلق الهوى .

وخصص الفصل الثالث لوصف شرح المفصل لابن يعيش ، وأظهر الوصف نزعه الشارح إلى الشمول والإحاطة ، كما أبرز طريقته في الشرح وأبان عن النسق الذي سار عليه ، وأنه كان يبدأ بالحلّة المنطقي وتفسير مصطلحات البحث ، ثم يقفّ ذلك بتفسير كلام الزمخشري وما يمرّ به من اللغة والشواهد . كما عرض البحث لزج النحو بعلم المعاني وأظهر استفادة الشارح من ثمرات هذا العلم الذي نشأ أساساً في كنف النحو ونما في ملاحظات سيبويه ، ثم انفصل عن النحو انفصلاً شكلياً لينمو ويتسع ، وليستفيد منه النحاة بعد ذلك . وعرض البحث لظاهرة الجدل النحوي ، وهي ظاهرة برزت - على اختلاف مفهوماتها في النحو ، وكان الأثر المنطقي بارزاً جداً في هذه الظاهرة ، وأظهر البحث ههنا استفادة الشارح من الإرث النحوي الجدلي العريق ، واتساعه في ذلك ومبالغته في استخدامه .

واتجه البحث بعدئذ لتبيين أثر ثقافة الشارح في شرحه ، فأظهر أثر الثقافة الدينية من قرآنية وحديثية وفقهية وكلامية ، وتمهل لبيان أثر الثقافة الكلامية على نحو خاص ، فكانت أهم مظاهر تأثيرها متجلية في

انتشار الجدل النحوي ، وفي دقة الصوغ وإحكامه . ثم أظهر البحث أثر الثقافة اللغوية والأدبية والتاريخية ، وتوقف ملياً عند أثر الثقافة المنطقية في النحو ، فبين أنها أثرت في صياغة الحدود وبرزت بسبب من ولع الشارح بها ، كذلك قادت هذه الثقافة إلى التعلق بالتعليل والبحث عن الأسباب ، وتعقب المسببات . وانتهى الكلام عن ثقافة المنطقية بالحديث عن أثرها في طريقته في التأليف .

وعقد الكلام بعد ذلك للبحث في مصادر ابن يعيش في شرحية ، وهي مصادر تم استنباطها من استقراء آثاره ، فذكرت المصادر النحوية واللغوية والأدبية والمنطقية وغيرها . وعقد الفصل الرابع للحديث عن كتابه ((شرح التصريف الملوكي)) فجرى الكلام عن نشأة الصرف مع النحو ، ثم استقلال الصرف بالتصنيف لدى بعض النحاة ، وذكر البحث أوليات ذلك ثم اتجه إلى التعريف بالمتن (التصريف الملوكي) وشروحه وتوقف طويلاً للتعريف على نحو مفصل بكتاب ((شرح التصريف الملوكي)) لابن يعيش وأبان عن طريقته ومصادره وشواهدده ، وتبين اعتماد الشارح كتب ابن جني وخاصة المنصف والخصائص وسر صناعة الإعراب ، مع اعتماده على مصادر آخر كشرح الثماني مثلاً . ثم تم عقد مقارنة بين مادة الصرف في شرح المفصل وبين مادة شرح الملوكي ، وظهرت غزارة مادة الصرف في شرح المفصل ، بينما كانت موجزة في شرح الملوكي . ولكن شرح الملوكي يظل على الرغم من إيجازه محتفظاً بفائدة التعليمية .

أما الباب الثالث فإنه خصص للبحث في أصول النحو لدى ابن يعيش ، وبدأ الباب بتحديد معنى الأصول ، وبين كيف أن أصول النحو استنبطت على غلط استنباط أصول الفقه ثم صيغت مجردة على يد ابن الأنباري .

وخصص الفصل الأول للحديث عن السماع ، فتم الحديث عن المفهوم أولاً ثم عن موقف ابن يعيش من السماع ، وأظهر البحث بالحجة والبرهان احترام ابن يعيش لمواد السماع وطرق الراوية . ثم تدرج

البحث إلى بيان مواقف الشارح من أدلة السماع، فكانت الوقفة الأولى مع القرآن الكريم ، وميز البحث بين القرآن وبين القراءات ، وتحدث عن مواقف بعض النحاة تجاه بعض القراءات وطعنهم فيها ، فاستعرضت مواقف لسيبويه والفراء والمبرد والأخفش والفارسي ، وأظهر البحث كيف أن هؤلاء النحاة أجروا مقاييس العربية على القراءات وحكموها فيها ، ولم يختلف موقف الزمخشري عن موقف أولئك النحاة . ثم وقف البحث وقفة مطوّلة مع ابن يعيش ومواقفه من القراءات ، فبين أنه كان أميل إلى الاعتدال من غيره وأرقّ لهجة تجاه القراءات والقراء . وخلص البحث إلى أن طعن الشارح أو غيره في قراءات معدودة إنما كان غيراً منه ومنهم على النص القرآني وتنزيهاً له ، وأن النحاة يصح أن يُنظر إليهم على نحو ما بأنهم من أجل خدمة الكتاب العزيز .

وعرض البحث للدليل الثاني من أدلة السماع ، وهو الحديث النبوي الشريف فبينَ قِدَم الاحتجاج بالحديث النبوي في اللغة والنحو معاً ، كما بينَ أن سيبويه الذي اتهم مراراً وتكراراً بأنه لم يحتج بالحديث ، إنما كان من المحتجين ، ولكن على قلة . وهنا بينت الأسباب التي حدثت بالنحاة إلى الابتعاد عن الإكثار من الاستشهاد بالحديث ، فهم ليسوا من المحدثين ، ورواة الحديث أحاط بهم من الملابس ما أخرجهم عن دائرة الذين يحتجّ بهم حسب أصول النحاة ، فابتعاد النحاة عنهم كان يمثل انسجاماً مع أصولهم الصارمة التي أخذوا بها . وتعرض البحث لقضية إثارة مسألة الاحتجاج بالحديث على نحو نظري وبين أدلة الداعين إلى الاحتجاج كما بين أدلة المانعين ، وتم تتبّع ذبول هذه المسألة حتى عصرنا هذا ، بعدئذ تمّ استعراض ما احتج به الزمخشري وابن يعيش من الأحاديث ، وتبين موضع الاحتجاج في كل منها ، وتبين أن معظم مواضع الاحتجاج إنما كانت لغوية قبل أن تكون نحوية ، ولكن ورود هذه الأحاديث عند الماتن والشارح تدل على أنهما كان يأخذان بمبدأ الاحتجاج بالحديث على نحو تطبيقي واع .

ثم اتجه البحث إلى الدليل الثالث من أدلة السماع وهو الشعر،

فبين اهتمام النحاة به وبروايته ، وإفرادهم شواهدهم بالتصنيف ، كما ذكر أصولهم وشروطهم التي وضعوها للاستشهاد بالشعر ، وعرض لموقف ابن يعيش ، فوجده منسجماً تمام الانسجام مع مواقف متقدمي النحاة ، وتبين أن ما ذكره من أبيات لا تنطبق عليها قواعد الاحتجاج إنما أتى بها للتمثيل أو لبيان أمر آخر لا علاقة له باستنباط القواعد وتقريرها ، كما تقرر أن الشعر الفصيح لدى الشارح منزلة عن الغلط - حسب تعبيره - وهذا الشعر الفصيح فقط هو الذي يصلح لأن يكون المرجع لا استنباط القواعد والاحتجاج لها . وتطرق البحث إلى ذكر بعض مواقف للشارح من الشعر المولد والمحدث ومن الضرائر الشعرية ومن الشواذ .

وخصص الفصل الثاني من الأصول للاستدلال الذهني فكانت هناك وقفة مع القياس ، فجرى الحديث عن مفهومه ونشأته ، كما تم استعراض بعض صورته عند المتقدمين كابن أبي إسحاق والخليل وسيبويه ومن تلاهم . ثم عرض البحث لعناصر القياس على نحو نظري ، ثم توقف لدى ابن يعيش فعرض لصور القياس لديه وأشكاله ، فتحدث عن قياس النظير على نظيره لعلة جامعة ، وعن قياس صيغ المفردات بعضها على بعض ، وعن القياس الذي يتجه إلى التوجيه والتخريج ، وعن قياس الشيء على ما يساويه ، وقياس الشيء على عكسه ، وحمله على نقيضه ، وتبين اتساع الشارح في القياس مع احترامه العميق للسمع ، لما ينجم من أصول مذهبه البصري .

وعرض البحث للعلة النحوية ، فاستعرض بداياتها وتطورها على نحو موجز ، وبين الاتجاه القصدي للخليل بن أحمد إلى العلل وطلبها واختزاعها ، ثم ذكر شيئاً من علل الخليل وسيبويه ، وعرض لتقسيم العلل عند الزجاجي إلى علل تعليمية وقياسية وجدلية نظرية ، كما تحدث عن تطور العلة في القرن الرابع على يد الفارسي وابن جني ، وتبين أن العلة أضحت بحثاً محورياً أساسياً ، وانتقل هذا الاهتمام للخالفين ، فلا

عجب أن يجعل ابن يعيش من التعليل عنصراً أساسياً قائماً في صلب منهجه ، وقد صرح بذلك في مقدمة كل من كتابيه .

وتطرق البحث في العلل عند ابن يعيش على نحو من التفصيل ، فجرى الحديث عن العلل الصوتية ، وهي علل تجنح إلى الاحتجاج بثقل الحال أو خفتها وهي من أكثر العلل دورانا في الصرف والنحو ، وضربت الأمثلة التي تبين تمكن الشارح من الإتيان بهذه العلل ، وقدرته على البرهان على صحتها ، كما تم تبين كيفية اجتماع العلل القياسية والعلل الصوتية أحيانا في موضع واحد .

وعرض البحث لقضية الحسن والقبح في إطار التعليل ، فبين مفهومها العام ثم مفهومها في النحو ، وتم وضع اليد على استعمالها عند النحاة منذ سيبويه ، ولكن الاستحسان والاستقبح لم يكونا يقرنان بالتعليل ، أما المتأخرون من حذاق النحاة وشرائحهم الكبار فكانوا يقرنون كل حكم بالقبح أو الحسن بما يرونه علة لهذا القبح أو ذاك الحسن . والتعليل لدى ابن يعيش يبدأ عادة في مطلع كل بحث ولا ينتهي إلا بنهايته ، ويشتمل البحث غالبا على أنواع العلل اللازمة من صوتية وقياسية وعقلية .

وذكر في نهاية البحث هجوم ابن حزم الأندلسي ومن بعده ابن مضاء القرطبي على العلل والتعليل ، وقد اتضح في البحث أن دعوتهما إلى إلغاء العلل لم تجد صدى لها لدى الشارح ولا لدى غيره ممن عرفناهم من النحاة ، لذلك لم يوقف عندها مطولا ، وتم ههنا عرض لمواقف بعض معاصرينا من التعليل ، ثم استعرض البحث أنواع العلل التي استخدمها الشارح مع التمثيل لكل نوع بما يوضحه .

ثم عقد الكلام عن العامل النحوي ، وفكرة العامل النحوي من الأصول الأساسية التي قام عليها بناء النحو العربي ، لذلك عرض البحث لظهور فكرة العامل مبكرة لدى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، ولتطورها لدى خالفه ، ولتجليها لدى الخليل وسيبويه ، ولنموها لدى النحاة ، وعرض البحث فكرته التي اتجهت إلى أن فكرة

العامل هي ثرة عقيدة التوحيد ، انسربت على نحو ما إلى المجال اللغوي ، وذلك في إطار تأثير العلوم والأفكار بعضها في بعض ، وتم التمييز في البحث بين العوامل المعنوية والعوامل اللفظية، كما تمت مناقشة فكرة ابن جني حول العامل ، وعرضت أيضاً مهاجمة ابن مضاء القرطبي لفكرة العامل، وأظهر البحث أنها كانت مجرد صرخة ، لم تؤثر ولم تأت بنتيجة لأنها لا تمتلك مقومات التأثير ، فهي تريد أن تهدم ، وليس لديها القدرة على البناء .

وقد تبين أن ابن يعش اتخذ من العامل نظريةً بنى عليها وفسر بها كثيراً مما واجهه من قضايا ، وفي هذه المرحلة من البحث تم استعراض جميع العوامل والكشف عنها لدى الشارح ، فالعوامل لديه معنوية ولفظية ، فالمعنوية هي الابتداء ومضارعة المضارع للاسم . ورفض الشارح سائر العوامل التي قال بها الكوفيون .

أما العوامل اللفظية فهي الأفعال والأفعال الناقصة وما يشبه الأفعال كاسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل والمصدر والمضاف وغيرها، وقد تم استعراض ظهور هذه العوامل في شرحي ابن يعش بالاستعانة بتصنيف الإمام عبد القاهر الجرجاني لهذه العوامل.

أما الأصل الأخير الذي كان الوقوف عنده وقوفاً عابراً فهو الإجماع ، وقد تم توضيح مفهومه لدى الأصوليين لأن مورده منهم، ثم تبين مدلوله لدى النحاة وذكر أنه يقع في الأحكام الأساسية ، وأنه من الصعب الوقوع على الإجماع في العلل والأحكام الجزئية الاجتهادية ، لأن باب الاجتهاد في العلل مفتوح على مصراعيه . وقد سمع صدى للإجماع لدى الشارح بما يذكره من اتفاق النحاة على بعض الأحكام ، أو بما يذكره من أن أكثر أصحابه ذهبوا إلى كذا ، فهذا ضرب من الإجماع الجزئي . ولم يقع البحث على رأي نظري للشارح في قضية الإجماع ، وإنما لمح أثره في أثناء ترجيحاته ومناقشاته .

وعُقد الباب الرابع بعنوان ابن يعش والمذاهب النحوية ، وتم كسره على ثلاثة فصول : في الفصل الأول جرى الحديث عن المذاهب

النحوية في القرنين السادس والسابع الهجريين ، فاتجه البحث إلى بيان مفهوم المذهب أولاً ، ثم جرى الكلام عن المذهبين البصري والكوفي ، مع بيان الخلاف المنهجي الأساسي بين المذهبين ، ونفى البحث بالدليل وجود مذهب ثالث . ثم بين أن النحو الكوفي لم يتح له من النمو والتطور ما أتيح للمذهب البصري ، فلذلك كان كبار نحاة العرب من أصحاب المذهب البصري ، وفعلاً فإننا نكاد لا نقع على نحوى كوفي كبير بعد الفراء . ثم تم استعراض مذاهب أربعة من كبار النحاة في القرنين السادس والسابع ، وقد كانوا جميعاً على الرغم مما بينهم من خلافات ، ينتمون إلى مذهب واحد هو المذهب البصري ، على الرغم من أخذهم ببعض آراء الكوفيين في مسائل محدودة .

أما الفصل الثاني فقد خصص لعرض المذهبين كما تجلّيا لدى الشارح ، فاتجه البحث إلى بيان المذهب البصري من خلال تجليه لدى ابن يعيش ، وكانت الإشارة قد سبقت إلى أن الماتن والشارح معاً يعدّ كل واحدٍ منهما نفسه بصرياً بصريح العبارة . وقد تجلّت أهم ظاهرة مذهبية لدى الشارح في تأييده لسيبويه على نحو يكاد يكون مطرداً ، كما كان يؤيد البصريين الآخرين وإن خالفهم في آراء جزئية ، وهنا تم الوقوف عند نماذج من مسائل الخلاف بين المذهبين وتجلّى فيها موقف الشارح في تأييده للبصريين على نحو مطّرد ، كما أظهر البحث أن الشارح كان يكتفي بالاطلاع على آراء الكوفيين من كتب البصريين .

وفي القسم الثاني من هذا الفصل جرى الحديث عن المذهب الكوفي لدى الشارح وأثبت البحث أن هذا المذهب لم يبرز لدى الشارح إلا في نطاق نقض الشارح لآراء أئمة الكوفيين والردّ عليهم غالباً ، مع أن ابن يعيش أخذ ببعض آراء الكوفيين ، واستشهد نادراً بكلام لبعض أئمتهم . كما تبين أن ابن يعيش في كثير من مسائل الخلاف يتبنى رأي ابن الأنباري كمال الدين ويستعمل عباراته نفسها ، سواء في تعبيره عن رأي الكوفيين أم في ردّه عليهم . ومواقفه تجاه أئمة الكوفيين وآرائهم الفردية لا تختلف عن موقفه تجاه المذهب كله على نحو عام . وقد توجه

البحث ههنا إلى نقد الشارح لا عتماده كتب البصريين فقط ، ولعدم تحققة من آراء الكوفيين في كتبهم ، وتم إثبات ذلك بالدليل .

وفي الفصل الثالث اتجه البحث إلى شخصية ابن يعيش النحوية وكسر هذا الفصل على ثلاثة مباحث : أما المبحث الأول فقد خصص للحديث عن آراء الشارح وترجيحاته ، وبما أن الشارح سبق بتراث نحوي عريق ، اشتمل على عشرات الشروح والمتون فلم يكن أمامه إلا الاجتهاد الجزئي في المسائل الجزئية والآراء الفرعية ، وفي هذا المجال برزت شخصيته الجدلية ، في ترجيح رأي على رأي ، أو تفضيل أحدهما على الآخر ، أو في استقباح وجه واستحسان آخر ، وكل هذا بالدليل والتعليل ، وأنبت ترجيحاته عن شخصية نحوي مجتهد في الرأي ، ولكن ضمن أصول مذهبه ، لا يخرج عنها قيد أنملة ، وعلى الرغم من أن الشارح خالف سيبويه من مواضع محدودة محصورة إلا أنه لم يخرج فيها عن مذهبه ، كما أنه ناقش كبار النحاة مناقشة الند للند ، وقوى بعض آرائهم وضعف بعضها ، كل هذه الأمور جعلت البحث يخلص إلى أن ابن يعيش نحوي له رأيه واجتهاده وله وجهة نظره في إطار مذهبه .

أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد عرض لمواقف ابن يعيش من الزمخشري ، وتتبعها ، وقدرت مخالفات الشارح للماتن في نحو أربعين موضعاً ، وكان الغرض من هذا القسم تبين أن ابن يعيش لم يكن مولعاً بالخلاف على الزمخشري كما اتهمته دائرة المعارف الإسلامية ، وإنما كان على نحو عام موافقاً للزمخشري ، منافحاً عن آرائه إلا في مواضع اقتضى الأمر أن يخالفه فيها . وهذه المخالفة لم تكن عن هوى ، وإنما كان الشارح حريصاً على ذكر أسبابها وعللها بالتفصيل غالباً ، وأنبت مواقف هذه ومناقشاته عن شخصية نحوية لها استقلاليتها ، فهي لم تستسلم للمتن بما فيه ، بل كانت توفي كل موضع حقه ، وكان الشارح يحلّ الماتن ، فلم تتخذ مخالفاته طابع التهجم والتجريح ، بل بقيت في إطار آداب المناقشة والبحث المعروفة عند علمائنا .

أما المبحث الثالث والأخير فقد خصص للكلام عن ابن يعيش

والنحاة الخالفين ، وظهر في هذا القسم أن تأثيره في غيره لا يمكن أن يدرس على نحو دقيق ، لأن الآثار النحوية التي وصلتنا مما ألف بعده محدودة جداً ، ومع ذلك فإنه تبين أن كبار النحاة من معاصريه والمتأخرين بعدهم قد قرؤوا كتبه ، ومنهم من ناقش آراءه واحتج بكلامه ونقل عنه ، منهم مَنْ أكثر ومنهم مَنْ أقل ، وعلى الحالين فالدلالة واحدة ، وهي تتجلى في أن آثار الشارح كان لها أثرها فيمن بعده ، وأنها كانت مرجعاً لهم ، وأن آراءه كانت موضوعاً لمناقشاتهم ، بل إن منهم من اعتمدها اعتماداً يكاد يكون كلياً . فالشارح كانت له منزلته العلمية في حياته وبين معاصريه ، وكان له أثره في خالفه ، مما يدل وينبئ عن شخصية نحوية ممتازة ، لها شأنها في عصور زحرت بعشرات النحاة ومئات المؤلفات النحوية .

ومن خلال هذه الدراسة تجلّى لنا : أن النحو العربي بعد أن انشطر إلى مذهبين بصريّ وكوفيّ كاد يعود إلى التوحيد بعدئذ في مذهب واحد يعتمد المذهب البصريّ غالباً ، وأن المجتهدين من النحاة كانوا مجتهدين في كنف أصول هذا المذهب .

وأن ثقافة النحاة الجامعة أثرت تأثيراً كبيراً في بحثهم النحوي ، فتأثر النحو بطرائق المنطق والكلام والأصول ومصطلحاتها تأثراً عميقاً ، وأن الإقبال على التأليف في النحو وغيره من العلوم في القرنين السادس والسابع إنما كان موقفاً حضارياً ، فرضته الظروف الاجتماعية والسياسية ، بل إنه كان ضرباً من الجهاد كما عبّر بعضهم عن ذلك .

وأن الشارح كان ثمرة هذه البيئة ، فأحاط بثقافتها ، وتصدر لتدريس النحو والتأليف فيه ، بعد أن حذق اللغة والنحو والمنطق والأدب وغيرها من مستلزمات الثقافة العربية ، وأنه اتجه اتجاهاً موسوعياً في شرحه فعمد إلى جمع العلل والآراء وعرضها بأسلوب جدي وقد أبان البحث أن ما جاء به الشارح لم يخرج في حدوده الفكرية عما جاء به الفارسي وابن جني والسيراfi ، ولكنه زاد على هؤلاء أنه أكثر من استعمال مصطلحات المنطق ، وتطبيق مبدأ السببية في تتبعه للعلل .

ومن هنا كان لنا أن نزعّم أن آثار الشارح تمثل تنويجاً لجهود البصريين المتعاقبة ، وأنه بعمله هذا قدّم موسوعةً شاملةً لعلمهم وآرائهم وعللهم ، عليها مسحةٌ من شخصيته ، ولمسة من أسلوبه ، ومن أبرز ملامح هذه الشخصية أنه لم يبق أسيراً لمتن الفصل ، ولم يقيّد نفسه في إطاره ، ولم يجعل شرحه تفسيراً لعباراته فقط ، وتتبعاً نسقياً لجملة ، وإنما كان ينطلق من الفكرة الأساسية ليستوعبها على نحو شامل ، فيخرج من حدود المتن الضيقة إلى آفاق الموسوعية الرحبة . ومن هنا نبیح لأنفسنا أن نزعّم أننا جلونا بهذا البحث وجه علم كبير من أعلام نحائنا المتأخرين ، وذلك يبرز مواقفهم ، وأنماط اجتهداتهم ، وتبيان خصائصهم . وفوق كل ذي علم عليم .



ملحق

الشعراء الذين احتج ابن يعيش بشعرهم أو استأنس به مع قوافيهم في شرح المفصل

- ١ - الجاهليون .
- ٢ - الإسلاميون (المخضرمون - وشعراء صدر الإسلام ، والأمويون) .
- ٣ - شعراء لم نستطع تحديد زمانهم .
- ٤ - الأعراب .
- ٥ - الشعراء المولدون .
- ٦ الأبيات التي لم نقع لها على قائل .

١ - الجاهليون مع قوافيهم :

- أحيحة بن الحلاج الأوسي : ماليا ، عاديا ٥ : ٧٧ .
- الأخزم بن قارب الطائي : المغنم ٤ : ٥٩ .
- الأخنس بن شهاب التغلبي : سارب ٨ : ٥٨ .
- الأشعر الرقبان الجعفي : مضر ٢ : ١١٥ - ٨ : ٢٣ ، ١٣٩ .
- ابن الإطنابة الخزرجي (وتنسب لقطري) : أو تستريحي ٤ : ٧٤ عليا ،
كميا ٨ : ٥٦ .
- أعشى باهلة "عامر بن الحارث" الزفر ١ : ٤٥ ، ٦٢ - سخر ٤ : ٩٠ .
- الأعشى "ميمون بن قيس" من بكر :
- كذابه ٦ : ٤٤ - الخطوب ٣ : ١١٥ - بها ٥ : ٩٥ - ٩ : ٦ ، ٤١
- غيراتها ٥ : ١٧ - الحمد ١ : ٦ - بسواد ٣ : ٦٧ - وللمولود ٤ :
- ٧٨ - أرنادها ٥ : ١٦ الكبار ١ : ٣ - الحجارة ٣ : ١٩ ، ٢٢ -
- عارا ٤ : ٤٥ - ٩ : ٨٤ اغترارا ٧ : ١٠٧ - الإصارا ٩ : ١٤٤ -
- لا يدري ٢ : ٦٥ "ونسب للمسيب" - الضامر ٥ : ١٠١ - ٦ : ٨٣
- اللامصا ٩ : ١٥٣ - القوارصا ١٠ : ٣٧ . والشرعا ٣ : ١٣ -
- لسوائكا ٢ : ٤٤ ، ٨٤ - يارجل ١ : ١٢٩ - خيل ٣ : ٨٣ - البطل
- ٥ : ٦٤ - والقتل ٨ : ٤٣ - أشغلي ٤ : ٣٣ - أكفال ٥ : ٦٧ -
- الأهوال ٣ : ١٧ - بنعال ٣ : ١٣٧ الخواتم ١٠ : ٢٩ - سائم ٣ - :
- ٦٥ - صيما ١٠ : ٩٣ ، بسلم ٢ : ٧٤ ، من الدم ٧ : ١٥١ عصم
- ٩ : ٧٠ وعاجن ١ : ١٤ - ٦ : ٧ .
- الأعلم الهذلي "حبيب بن عبد الله الهذلي" طوال ٥ : ٤٩ ، ١٠٤ .
- أفنون التغلبي "صريم بن معشر" : بالبلد ٤ : ١٨ .
- الأفوه الأودي "صلاءة بن عمرو بن مالك بن عوف" سادوا ٨ : ٨ .
- امرؤ القيس بن حجر الكندي :
- مطلوب ٤ : ١١٤ - أفر ١ : ١٠ - النمر ٩ : ٢٨ ، أنفسا ٩ : ٨ ،
- مدفعا ٩ : ٧ ، ٩٤ عالي ١ : ٤٧ ، ٩ : ٣٤ - أمشالي ١ : ٧٩ ، ٨

- ٥٧: بنبال ٦ : ١٤ - الخالي ٧ : ١٥٣ - بأمثل ١ : ٦٤ - من علي ٤ :
 ٨٩ - محلل ٦ : ٩١ - إسحل ٦ : ٩٢ ، ٧ : ١٤٤ - تنفل ٦ :
 ١١٢ - يفعل ٧ : ٤٣ - مكلل ٩ : ٨٩ . فحومل ٢ : ١٢٨ ، ٤ :
 ١٥ ، ٩ : ٣٣ ، ٧٨ ، ٨٩ - ١٠ : ٢١ - ولا واغل ١ : ٤٨ -
 حدام ٨ : ٧٩ .
- أمية بن أبي الصلت الثقفي "من هوازن" والجمد ١ : ٣٧ ، ١٢٠ - ٤ :
 ٣٦ - ذائقها ٢ : ٢١ - يعدل ٣ : ٨٧ ، ٧ : ٧ - ألما ، اللهم ٢ :
 ١٦ .
- أوس بن حجر التميمي : بوجود ٥ : ٥٢ - نضر ٥ : ٨٣ ، ٩ : ١٣٤ -
 منشور^(١) ٥ : ٥ . تلمع^(٢) ٢ : ٤٥ . وتعملا ٥ : ١١٤ - مسهم ٢ :
 ٦١ ، ٦ : ١٠٤ .
- أوس بن غلفاء الهجيمي التميمي : والغلام ٥ : ٩٧ .
 - بشر بن أبي خازم الأسدي : الفرار ٤ : ٥٠ .
 - أجموح الظفري (من هذيل) السود ، محدود ١ : ٩٥ - رود ٤ : ٢٩ .
 - أجميح الأسدي : منقذ بن الطماح "وأكرم ٢ : ١٣٣ .
 - جنوب أخت عمرو (من هذيل) : أسكوب ٦ : ١٢٣ - الثمالة ٨ : ٧٥ .
 - حاتم الطائي : تكرما ٢ : ٥٤ .
 - الحارث بن حلزة اليشكري : الكفلاء ٣ : ٣٧ .
 - الحارث بن ظالم المري : الرقابا ٦ : ٨٩ .
 - الحارث بن كلدة الثقفي : أصابوا ٦ : ٨٩ .
 - ابن حبناء "بلعاء بن قيس الكناني" : فانفلقا ١ : ٨ .
 - جحدر بن ضبيعة البكري "أبو مكنف" أتمت ٤ : ٩٥ ، ٩٦ .

(١) وانظر الإيضاح الشعري ١٥٩ وجمهرة اللغة ٣ : ٥١٠ .

(٢) لم يذكره هارون إلا في شرح المفصل ، ونسبه الفارسي في الحجة ٢ : ٣٧ لأوس . ولم أجده في ديوانه .

- الحصين بن الحمام المري : الدما ٤ : ١٥٣ - ٥ : ٨٤ ، ٨٥ .
- حُطَّاط بن يعفر التميمي : مخلدا ٨ : ٧٨ .
- الحُطَّم القيسي : حُطَّم ، زَيْمٌ ١ : ٦٢ "ونسب أيضاً للحكم النهشلي ولرشيد بن رميض وللأخنس بن شهاب التغلبي" .
- أبو حنبل الطائي "جارية بن مرّ" : الرباع ٤ : ٦٠ .
- خِدَاش بن زهير العامري : وأمنعُ ٢ : ١٣٣ .
- أبو دؤاد الإيادي . مكذوبُ ٢ : ٨٤ .
- دريد بن الصمة القشيري "من هوازن" صبر ٨ : ١٠١ ، ١٠٤ .
- ذو الإصبع العدواني :
- والعرضي ١ : ٦٨ - فتخزوني ٨ : ٥٣ - ٩ : ١٠٤ - فكيدوني ١ : ٣٠ من أبيين ٥ : ١٣ .
- ذو جَدَنَ الحُميري : الآمنينا ^(٣) ٢ : ٩ ، ٥ : ١٢١ .
- ذو الحرق الطهوي :
- اليتقصعُ ١ : ٢٥ ، ٣ : ١٤٣ - اليجدغُ ٣ : ١٤٤ .
- الربيع بن ضُبُع الفزاري : نفراً ٧ : ١٠٥ .
- زَبَان بن سيار الفزازي : بالمطال ٦ : ١٢٩ .
- زهير بن أبي سلمى المزني :
- الدماءُ ٨ : ٣٦ - يذكرُ ٢ : ٢٠ - في الذعر ٤ : ٢٦ ، ٥٠ ، ٥٢ - دهر ٤ : ٩٣ ، ٨ : ١١ صدقاً ١ : ٦١ - نلتقي ٧ : ٩٠ - ملكُ ٢ : ٢٢ - يلو ٤ : ٥٦ - جاهلُ ٩ : ٤ - التكلم ٤ : ١٣٥ - وجرهم ٨ : ٣٣ ، ٩ : ٩٣ - لم يتثلّم ١٠ : ١٠٣ - غاديا ٨ : ٩٦ .
- زيد بن عمرو بن نفيل القرشي : ضُرّ ٤ : ٧٦ .
- سعد بن مالك بن ضبيعة البكري : فاستراحوا ٢ : ١٠ ، ١٠٥ - ٤ : ٣٦ - ٥ : ٧٢ .

(٣) قال ابن يعيش . مردود لا يعرف قاتله .

- سُلمى بن ربيعة : خلّتي ٩ : ٥ ، ٤١ .
- السليك بن السلكة السعدي التميمي : مشيبُ ١٠ : ٧٨ .
- الشنفرى الأزدي : جيّالُ ٥ : ٣١ .
- أبو الصلت الثقفي : أبوالا^(٤) ٨ : ١٠٤ .
- ضُمرة بن ضمرة النهشلي التميمي : وأنعما ٥ : ٨٤ - بالميسم ٨ : ٣١ .
- طرفة بن العبد البكري :
- ريح ٦ : ٥٢ - طبّاخ ٦ : ٩٣ - مُخلدي ٢ : ٧ - ٤ : ٢٨ - ٧ : ٥٢
- _ دَد ٤ : ١٠٢ - وازدد ٧ : ٤٦ - المسرد ٧ : ٨١ ، الإبر ١٠ :
- ٣٧ - وشقر ٥ : ٦٠ - واصفري ١٠ : ١١٩ - الفرس ١ : ١٥ - ٦
- : ١٠٧ - ٩ : ٢٤ - من بعض ١ : ١١٨ - قدمة ٤ : ٩٢ .
- طفيل الغنوي (بن عوف) من قيس : ومرحب ٢ : ٢٩ - يعتب ٩ : ٧٦
- مكحول ١٠ : ١٨ - حاديها ١ : ٤٢ .
- طفيل بن يزيد الحارثي : تراكها ، أوراكيها ٤ : ٥ .
- عامان بن كعب التميمي (أوعاهان) النعيم ٤ : ٦٢ .
- عامر بن الطفيل العامري : جعفر ٦ : ١٠٧ .
- عبد قيس بن خفاف البرجمي التميمي : بأسودا ٥ : ٧٧ .
- عبد يغوث الحارثي : شماليا ٥ : ٥٠ .
- عبّيد بن الأبرص الأسدي : بفرصاد ٨ : ١٤٧ - الحلال ، الشمال ٩ :
- ١٧ ، وحيننا ٢ : ٧٢ .
- عتي بن مالك العقيلي : وراء ٤ : ٨٧ .
- عدي بن الرعلاء : الأحياء ١٠ : ٦٩ .
- عديّ بن زيد العبادي من زيد مناة : ما عواقبها ٣ : ١٥٢ - خفير ٤ :
- ١٠ - الأعناق ٥ : ٧٤ - الساقى ٩ : ١٠ - ومينا ١ : ١١٠ .
- عروة بن الورد العبسي "من قيس" : أثير ٢ : ٩٥ - ٣ : ١٦ ، ١٩ - ٤

(٤) ونسب لأمية وللنابعة الجعدي .

٢٨ :

- علقمة بن عبدة التميمي : معكوم ١ : ٢٨ - مشكوم ٤ : ١٨ ، ٨ :
- ١٥٣ - مسموم ٥ : ١٢٨ - حوم ٥ : ١٥٢ .
- عمرو بن الإطنابة - ابن الإطنابة .
- عمرو بن عبد الجنّ : مريما ٥ : ٤٧ .
- عمرو بن قميلة من قيس بن ثعلبة : أعمامها ١ : ١٢٦ - واغتدين ٤ :
- ١١ .
- عمرو بن كلثوم التغلبي : رضينا ٦ : ٧٨ - الجاهلينا ٨ : ١١٥ - ١٠ :
- ٩٤ - المخجرينا ١٠ : ٩٤ - صفونا ١٠ : ٩٤ .
- عمرو بن ملقط الطائي : واعية ٣ : ٨٨ - الداوية ١٠ : ١٩ .
- عمرو بن يربوع الحنظلي التميمي : ما أغاما ٨ : ٣٤ - ٩ : ١٠١ .
- عنزة بن شداد العبسي : المأكّل ٧ : ١٠٦ - الديلم ٢ : ١١٥ - الأسحم
- ٣ : ٥٥ - ٦ : ٢٤ - لم تحرم ٤ : ١٢ - أقدم ٤ : ٧٧ - بتوءم ٨ :
- ٢١ - بعد توهم ٨ : ١٥٣ - طمطم ٩ : ٤٩ - تكرمي ٩ : ٥٦ .
- ابن عنقاء الفزاري "أسيد بن عنقاء ، قيس بن بجرة" الأباطيل ٤ : ٦٣ .
- عوف بن الخرج : بداد ٤ : ٥٤ .
- عياض بن درة الطائي : المياثق ٥ : ١٢٢ .
- الفند الزماني "شهل بن شيبان" من بكر وائل من ربيعة . ملائ ٢ : ٦٧ .
- قرآن الأسدي "فرار" : المقانب ١ : ١٣١ .
- قيس بن الخطيم الأوسي : فنضارب ٤ : ٩٧ - ٧ : ٤٧ .
- قيس بن زهير العبسي : يضيغ ٧ : ١٠٠ .
- أبو كبير الهذلي "عامر بن الحليس" : الأخيل ٤ : ٦١ - بهيضل ٥ :
- ١١٩ ، ٨ : ٣١ المحمل ٩ : ٥٠ - العيل ١٠ : ٣١ .
- لجيم بن صعب : حدام^(٥) ٤ : ٦٤ .

(٥) وينسب إلى ديسم بن طارق .

- مالك بن زغبة الباهلي : ليمنعا ٦ : ٦٤ .
- مبشر بن هذيل الفزاري : علائته ٥ : ١٥٦ .
- المتلمس "جرير بن عبد المسيح من بني ضبيعة" حماد ٤ : ٥٥ - ابنما ٩ :
- ١٣٣ - لصمما ٣ : ١٢٨ - ألقاها ^(٦) ٨ : ١٩ .
- المثقب العبدى "عائذ بن محسن بن ثعلبة" : للمنشد ٢ : ٩٤ - الحزين ٤ :
- ٣٩ . يتغني ٩ : ١٣٨ .
- أبو المثلث الهذلي : تستيئ ٤ : ١١٩ .
- المسيب بن غلس "زهير بن علس" من بكر وائل . مظلّم ٩ : ٩٤ .
- المعطل الهذلي : المباين ٢ : ٨٥ ، ٨ : ٤٨ - متماين ٤ : ٤٠ .
- المنخل اليشكري : قفيا - صديا ٣ : ٣٣ .
- منصور بن مسجاح : والسُدس ٥ : ٤٦ .
- المهلهل عدي بن ربيعة التغلبي : مدير ٤ : ١٤٧ - والأحلام ٢ : ٢٢ -
- بدم ١ : ٤٦ .
- النابغة الذبياني :
- الكواكب ٢ : ١٢ ، ١٠٧ - بعصائب ١ : ٦٨ - القبة ، الكعبة ،
- الأذبة ٥ : ٤٣ - أحد ، الجلد ٢ : ٨٠ ، ٨ : ١٢ ، ١٠ : ٤٥ ، ٤٦ ،
- الجلد ٨ : ١٢٩ - وحيد ٦ : ١٦ - متسرد ٥ : ١٠٣ - المتأود ٥ :
- ١١١ درّه ٩ : ٤ - طائرا ، حرائرا ٢ : ٥٤ - فجار ١ : ٣٨ ، ٤ :
- ٥٣ - الغلائل ٥ : ٢٢ - وأنعما ١٠ : ٥٦ والسلام ٤ : ٦٤ - لأقوام
- ٢ : ١٠ ، ٢٤ ، ١٠٥ ، ٣ : ٦٨ ، ٤ : ٣٦ ، ٥ : ١٠٤ .
- أم ناشرة من بكر وائل : آشرة ٢ : ٨١ .
- هجرس بن كليب بن ربيعة التغلبي : ووالدي ، بارد ٨ : ١١٧ - جساس
- ٨ : ١١٧ - الذحول ، التبول ، الأصيل ٨ : ١١٧ ، ١١٨ .

(٦) ونسب إلى أبي مروان أو مروان النحوي .

- يزيد بن الخداق : الرؤوسا ٦ : ١١٥ .

٢ - الشعراء الإسلاميون (المخضرمون والأمويون) مع قوافيهم :

- ابن أحر عمرو بن أحر الباهلي "مخضرم" : ذهباً ٤ : ٤٧ - وكلوُم^(٧) ٦ : ٧٢ .

- الأخطل غياث بن غوث التغلبي "أموي" وطلباء ٣ : ١١٥ - برداد ٧ : ١٥٢ - الظفر ١ : ١٢٣ - الدهر ٢ : ٢٤ - نهشلا ١ : ١٠٤ - دليلا ١ : ٢١ - يقومها ١٠ : ٩٠ ، ٩٧ - ولا محروم ٣ : ١٤٦ ، ٧ : ٨٧ - عظيم^(٨) ٧ : ٢٤ - حانا ٥ : ١٥٣ .

- الأخوص الرياحي : غرائبها^(٩) ٢ : ٥٢ ، ٥ : ٦٨ ، ٧ : ٥٧ ، ٨ : ٦٧ ، ٦٩ .

- أبو الأسود الدؤلي (مخضرم) وقد فعل ١ : ٧٦ - وما فضل ٧ : ١٥٤ - التعليم ٢ : ١٥ - بليانها ٣ : ١٠٧ .

- الأعلم بن جرادة السعدي (أدرك الإسلام) شنآنا ٩ : ١١٠ .

- الأعور بن براء الكلبي (أموي) : كمره - خزره ٦ : ٢٤ .

- الأقيشر الأسدي "المغيرة بن عبد الله" (أموي) : المنزر ١ : ٤٨ .

- امرأة في عهد عمر : جوانبه ٩ : ٢٣ .

- امرؤ القيس بن عابس الكندي (مخضرم) : اليد ١ : ٢١ .

- أمية بن أبي عائذ الهذلي (أموي) : لحاص ٤ : ١١٥ .

- أنس بن العباس السلمي (مخضرم) : الراقع ٢ : ١٠١ ، ١١٣ - ٩ : ١٣٨ .

(٧) هذا البيت للبيد في ديوانه ١٢٥ ق ١٥ ب ١٩ ونسبه ابن يعيش إلى ابن أحر .

(٨) ويروى هذا البيت السابق البربري وللطرماح وللمتوكل الليثي .

(٩) ونسب في كتاب سيبويه ١ : ٨٣ للفرزدق وانظر الخزانة ٢ : ١٤٠ - ٣ : ٥٠٧ - ٦٣٣ .

- ابن الأيهم "عمر الأيهم التغلبي" (أموي) : الرقاب ٢ : ٨٠ .
- البعيث المجاشعي "خداش بن بشر" (أموي) : المطامع ١ : ١٣ - مقانع ٣ : ٥١ ، ٥ : ٥٥ .
- توبة بن الحمير العامري (أموي) : صريرها^(١٠) ٧ : ١٣٤ ، ٩ : ١٢ .
- جبار بن جزء الغطفاني (مخضرم) : مشعل^(١١) ٢ : ٤٦ ، ٣ : ٢٠ - المغل ، الإبل ٦ : ٧٣ .
- جران العود عامر بن الحارث بن كلدة (أموي) : أنيس ، العيس ٢ : ٨٠ ، ١١٧ ، ٣ : ٢٧ .
- جرير البجلي (مخضرم) : سخاح ١٠ : ١٠٠ ، ١٠٣ - يا أقرغ - تصرع^(١٢) ٨ : ١٥٨ .
- جرير بن عطية الخطفي اليربوعي التميمي (أموي) :
وتعذيب : ٨١ - المصابا ٣ : ١١٠ ، ١٣٥ - ولا كلابا ٩ : ١٢٨ -
تولجا ٦ : ٣ ، ١٠ : ٣٨ - راح ٨ : ١٢٣ - القدر ٢ : ٣٠ - مزورا ٢ : ١١٤ - الخضر ١ : ١٢١ سيار ٦ : ٩٦ - القناعيس ١ : ٣٥ -
تعريسي ٥ : ١٥٧ - بالعيس ٨ : ٨٧ - أشكل ٨ : ١٨ - نواصله ٤ : ٣٥ -
نزول ٦ : ٤٦ - لا قتالا ١ : ٦٥ - الأوعالا ١ : ٤٦ -
عليلا ١٠ : ٦٠ - الخليل ، فيل ١ : ٣٧ - الخيام ٤ : ١٥ ، ٩ : ٣٣ :
٧٨ - حرام ٨ : ٨ ، ٩ : ١٠٣ - الإماما ١ : ٥٤ - إماما ٢ : ١٢٨ -
١٣٨ : ٥ - اليتيم ٥ : ٩٦ - الأيام ٣ : ١٢٦ ، ١٣٣ ، ٤ : ٣٦ -
٩ : ١٢٨ ، ١٢٩ - سوامي ٩ : ٨ - وحرمانا ٣ : ٥١ -
وإيانا ٣ : ٧٥ - قتلانا ٥ : ٩ - كانا ٧ : ١٤٠ .
- جميل بن مَعْمَر العُدري (أموي) : يجزغ ٤ : ٢٧ ، ٤٣ - جل ٩ : ١٩ -

(١٠) نسبه ابن يعيش لرجل من الضباب . ووجدته في الإيضاح العضدي ٨٦ وأسرار العريسة :

١٠٦ والتعليقات والنوادر للهجري .

(١١) ونسب للشماع .

(١٢) ونسب لعمر بن خازم المعجلي .

- جلله ٢٨٠٣ ، ٧٩ - ٨ : ٥٢ - النجوة ٥ : ٣٦ .
- جندل بن المثنى الطهوي التميمي (أموي) : عزل ٥ : ٧٤ .
- الحارث بن خالد المخزومي (أموي) : المواكب ٧ : ١٣٤ .
- الحارث بن هشام المخزومي (مخضرم) : مفسد ٢ : ٥٤ .
- أبو جزابة "قتل مع ابن الأشعث نحو عام ٨٢" (أموي) : أعصرا ١٠ : ١١٦ .
- حسان بن ثابت الأنصاري (مخضرم) : رماذ ٤ : ٩ - الجماخير ٢ : ١٥ ، ١٠٢ - المطاع^(١٣) ١ : ١٣١ . دما ٥ : ١٠ - مصرما ٧ : ١٢٧ - قوام ٧ : ١٢٠ ، ١٢٦ - إيانا ٤ : ١٢ - هوة ٩ : ٨٤ .
- الحطيئة جروول بن أوس العبسي (مخضرم) : المشاء ٨ : ١٤١ - والبعث ١ : ١٠ ، ٧٠ - ٥ : ٧٨ - ولا شجر ٥ : ١١٦ - حضاجر ١ : ٣٧ ، ٦٤ - تامر ٦ : ١٣ - الكاسي ٦ : ١٥ - لكاع ٤ : ٥٧ - وكيف ٦ : ٧٢ - مهلهل ٢ : ٦ - الطول ٣ : ٤٩ - فيعجمه ٧ : ٤٠ ، ٥٥ .
- بسي ٢ : ٨٥ .
- حكيم بن الأعور بن عياش الكلبي (أموي) : وأسودينا ٥ : ٦٠ .
- حميد الأرقط (أموي) : المساكين ٧ : ١٠٤ .
- حميد بن ثور الهلالي (مخضرم) : فتغيب ٤ : ١٤١ - مهوب ١٠ : ٧٩ - يروذها ٧ : ١٦٢ - وقابله ٤ : ٥٥ - لم تكلمي^(١٤) ٣ : ٣٩ ، ٤١ .
- حميد بن حريث بن بحدل (أموي) : السناما ٣ : ٩٣ ، ٩ : ٨٤ .
- أبو حية النميري (أموي) : يزيل ١ : ١٠٣ - مأم ١٠ : ١٤ - تخوفيني ٢ : ١٠٥ .

(١٣) ونسب لقيس بن ذريح .

(١٤) لم يذكره هارون وروده إلا في شرح المفصل ، والبيت في ديوان حميد ١٣٣ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٦٨ وكتاب الزهرة ٢٦٧ .

- حيّ بن وائل (أموي) : بأصحاب ٥ : ١٣٣ .
- أبو خراش خويلد بن مرة (مخضرم) من بعض ٣ : ١١٧ - يئتم ١٠ : ٧٢ .
- خُفاف بن نَدبة السلمي (مخضرم) : الإغدير ٣ : ١٤٠ .
- الخنساء بنت عمرو السلمية (مخضرمة) : وإدبار ١ : ١١٥ - الدار ١٠ : ٨٩ لا فالها^(١٥) : ١ : ١٢٢ .
- ذُكين بن رجاء الفقيمي (أموي) : عال ٤ : ٨٩ ملينه ١٠ - ١٢ .
- ابن الدمينه : وحيد ٨ : ١١٩ .
- أبو ذؤيب الهذلي (مخضرم) : اكتأبها ٥ : ٤ - خريج ٤ : ٥١ - عموج ٦ : ١٣٩ - السوخ ٢ : ٨٦ - ٨ : ٩١ - مذبوخ ١٠ : ١٢٤ - صحيح ٣ : ٢٩ ، ٩ : ٣١ - ومضرح^(١٦) ٤ : ٧ - غيارها ٢ : ٤١ - انكسارها^(١٧) ٥ : ٨ . لا يضيرها ٨ : ١٥٨ أعراس^(١٨) ٤ : ١٢٣ ، ٥ : ٣٥ - ١٠ : ٢٣ - هجاس ٦ : ٣٢ - لا يتلغ ١ : ٤١ - تبغ ٣ : ٥٨ ، ٥٩ - سلفع ٤ : ٣٤ ، ٩٩ - شغلي ٨ : ١٤٦ ، الإكام ، التسجام ٤ : ٧ - الحميري ١ : ٣١ .
- الذلفاء (مخضرم) : حجاج ٧ : ٢٧ .
- ذو الرمة غيلان بن عقبة
- تشب ٤ : ٩٧ ، ٧ : ٤٧ ، نُغب ١٠ : ٣٦ - الفراريج ١ : ١٠٣ ، ٢ : ١٠٨ - ٣ : ٧٧ ، ٤ : ١٣٢ - أسجج ٤ : ٦٢ ، عاهد ٢ : ٧ - الجلاميد ١٠ : ٢٥ - ولانزُر ١ : ١٦ - ٢ : ١٩ ، الخطر ٥ : ٧٦ - الجاذر ٢ : ٦٤ - الحرائر ٢ : ٣١ - القمرا ١ : ١٢١ - الجراشع ٢ : ٨٧ - رواجع ٥ : ١٧ - ٦ : ٣٣ - البلاقع ٤ : ٣١ ، ٧١ ، ٦ :

(١٥) قال هارون : وليس في ديوانها .

(١٦) لم يذكر هارون وروده إلا في ابن يعيش وقال : ليس في أشعار الهذليين .

(١٧) انظر التعليق السابق .

(١٨) وسب لمالك بن خويلد .

٣٣ - ٩ : ٣٠ ، ١٥٦ - المكلف ٤ : ١٠٢ - يترق ٤ : ٨٦ -
يخرق ٣ : ١٤ - المفاصل ٥ : ٢٨ - معال - شمال ٤ : ٨٩ - هينوم
٣ : ١٣٧ - الروم ٥ : ١٥٤ - ١٠ : ١١٩ ليا ٢ : ١٠٣ ،
التقاضيا ٤ : ٣٦ - ٦ : ٤٥ - خاليا - بيا (١ : ٢١ / والبيت هنا ملفق
من بيتين) .

- راشد بن عبد الله السلمي (مخضرم) : لمحدود^(١٩) ٨ : ١٤٦ .

- رؤية بن العجاج التميمي (أموي) :

أعماؤه ٢ : ١١٨ - ههاؤه ٤ : ٦٨ - جدبا ، خضبا ٩ : ٦٩ ،
شهرته ، رقبه ٣ : ١٣٠ - ٧ : ٥٧ ، ٨ : ٢٣ - الحضب ١ : ١١٢ -
السياب ٢ : ١٨ - الموت ٧ : ١٥٥ - مشتي - الدشت ١ : ٩٩ -
وعاج ٤ : ٨٣ - والبرود ، فريد ١ : ١١٢ - الجارود^(٢٠) ٢ : ٥ -
شكير^(٢١) ٧ : ١٠٣ - سطرا ١ : ٩ ، ٢ : ٣ ، ٣ : ٧ - نزارا ،
أبرارا ١ : ١١٧ - شطيرا ، أطيرا ٧ : ١٧ - ضمحر ، بالنكر ٦ :
١٣٨ - حمز ، حمز ٦ : ٩ - التهيش ، العشوش ٥ : ١٦ ، ١٩ -
الفضفاض ، إباح ٦ : ٩٣ ، ٧ : ١٤٧ - بعطه ٥ : ٧٣ - ازدهاف :
١٠ : ٤٩ ، صديقها ٥ : ٤٩ - الخرق ١٠ : ٤١ - الحق ، الطرق
١٠ : ١٠٣ ، عن عبد الملك^(٢٢) ٢ : ٣ - سمة ١ : ٢٤ - قتمه ٨ :
١٠٥ - دائما ، صائما ٧ : ١٤ - ١٢٢ - وأينما ٢ : ١٢ - العين
١٠ : ٩٥ - المده ، تألهي ١ : ٣ - فلاده ٤ : ٨١ .

- الراعي النميري :

يا جمل ٢ : ١١١ ، ١١٣ - تبديلا ٢ : ١٠٤ - أفلا ٦ : ٤٤ -

(١٩) ونسب للجموح الظفري .

(٢٠) ونسب للحرماري .

(٢١) ونسب للعجاج .

(٢٢) ونسب لأبي نخيلة .

فَحِيلًا ١٠ : ٤ - وِياقِلِ^(٢٣) ٣ : ١٤ ، وَمِمْهَا ٦ : ٢٩ - وَمَتَالِيَا ٥ : ٧٦ .

- رُبِيعَةُ بْنُ مَقْرُومٍ الضَّبِّي (مَخْضَرَم) : انْزَلْ ٤ : ٢٧ .
- ابْنُ الزُّبَيْرِ (عَبْدُ اللَّهِ) (مَخْضَرَم) : وَرَمَحَا ٢ : ٥٠ - عَجَافٌ ٩ : ٣٦ .
- أَبُو زَيْدٍ الطَّائِي (مَخْضَرَم) . عَنَاءٌ ٦ : ٣٠ ، ١٠ : ٥٧ - بَقَاءٌ ٩ : ٢٩ ، ٣٢ - شَدِيدٌ ٢ : ١٢ - مِيسِرًا ١ : ١١٤ ، مَا أَسْعُ ٤ : ٤٩ .
- زِيَادُ الْأَعْجَمِ (أُمَوِي) : أَضْرَبُهُ ٩ : ٧٠ ، ٧١ ، أَوْ تَسْتَقِيمَا ٥ : ١٥ .
- زِيَادُ بْنُ حَمَلٍ الْمَرَارِ بْنِ مَنَقَدٍ (أُمَوِي) : هَضُمُ ٦ : ٤١ .
- زِيَادُ بْنُ مَنَقَدٍ الْعَدَوِيُّ "الْمَرَارِ الْعَدَوِيُّ" (أُمَوِي) : هُمُ ٧ : ٢٦ - نُقْمُ ٧ : ١٣٩ .

- زِيَادُ بْنُ زَيْدٍ الْعَدْرِيُّ (أُمَوِي) : تَرْتَبُ ٦ : ١١٧ .
- زَيْدُ الْخَيْلِ بْنِ مَهْلَهْلِ الطَّائِي (مَخْضَرَم) : فَدِيدُ ٦ : ٧٣ - الْمَكْيَسُ ٦ : ٥٠ ، ٥٥ - رِضًا ٩ : ٧٦ .
- زَيْدُ بْنُ عَتَاهِيَةَ التَّمِيمِيِّ (مَخْضَرَم) : الْآحَرَيْنِ - الْأَمْرَيْنِ ٥ : ٥ .
- سَاعِدَةُ بْنُ جَوْيَةَ الْهَذَلِيِّ (مَخْضَرَم) : تَشَعَّبُ ٧ : ٣٨ - وَمَوْحَدُ ٨ : ٥٧ - لَمْ يَنْمُ ٦ : ٧٢ ، ٧٣ .
- سَالِمُ بْنُ دَارَةَ "سَالِمُ بْنُ مَسَافِعِ الْغَطَفَانِيِّ" (مَخْضَرَم) : أَنْتَا ، جَعَتَا^(٢٤) ١ : ١٢٧ ، ١٣٠ .

- سَحِيمُ بْنُ عَبْدِ بَنِي الْحَسْحَاسِ^(٢٥) (مَخْضَرَم) : لَابَسُ ١ : ١١٩ - سَبَأُ جَدِيدًا يَمَانِيَا ١ : ١٢٤ - نَاهِيَا ٢ : ١١٥ - ٧ : ٨٤ ، ١٤٨ - ٨ : ٢٤ ، ٩٣ ، ١٣٨ - وَرَائِيَا ٤ : ١٣٠ .
- أَبُو سَدْرَةَ الْأَسَدِيِّ = سَحِيمُ بْنُ الْأَعْرَفِ (إِسْلَامِي) : حَازَرَهُ ١ : ١٢٢ .

(٢٣) لم يذكر هارون وروده إلا في ابن يعيث وهو في الإيضاح الشعري ٤٤ ، ٥٧٠ ، ٥٧٢ .

(٢٤) ونسب للأخوص .

(٢٥) سماه ابن يعيث : العبدِي . شرح المفصل ١ : ١٢٤ .

- سراقَة البارقي (أموي) : بالترهات ٩ : ١١٠ .
- سعد بن ناشب المازني (أموي) : العواقب ١٠ : ٣٩ .
- سليم بن سلام الحنفي (إسلامي) : عقيل ، قتيل ٤ : ٦٠ .
- سُماعة بن أشول النعامي من بني أسد بن خزيمَة (أموي) : سكوب ٧ : ١١٧ ، ٩ : ٦٢ - عاشر ١ : ٣٦ .
- سنان الطائي (أموي) : طويت ٣ : ١٤٧ .
- سوار بن المضرب السعدي التميمي (أموي) : راضيا ١ : ٨٠ .
- سويد بن أبي كاهل اليشكري : بأجدع ^(٢٦) لم يُطع ٤ : ١١ .
- سويد بن الصامت الجشمي (مخضرم) : الفرواح ٥ : ٧٠ .
- الشماخ بن ضرار الغطفاني (مخضرم) : يئرب ١ : ١١٣ - الجيد ٥ : ٦٦ - سبالها ٢ : ٦٣ - الوتين ، باليمين ٢ : ٣١ - الظنون ٣ : ١٠١ .
- سرا ، ما اشتهى ٩ : ٧٦ .
- صخر الغي الهذلي (أموي) : والنادي ٤ : ٣٣ .
- أبو صخر الهذلي (أموي) : القطر ٢ : ٦٧ - عصر ٨ : ٣٥ - علم ٦ : ٧٦ .
- الصمة بن عبد الله القشيري (أموي) : بعقل ٥ : ١٢٦ .
- ضائب بن الحارث (مخضرم) : لغريب ١ : ٩٣ - ٨ : ٦٨ .
- الطيرماح بن حكيم الطائي : شيام ٩ : ٦٣ .
- أبو الطمّحان الفيّفي "حنظلة بن الشرقي من بني القين من قضاة" (مخضرم) : نائلي ٥ : ٣٢ .
- عامر بن الأكوع (مخضرم) : ما اهتدينا - ولا صلينا ^(٢٧) ٣ : ١١٨ .
- عباس بن مرداس السلمي (مخضرم) : مجمع ١ : ٦٨ - كميل ٤ : ١٣٠ .

(٢٦) ذكره ابن يعيش على أنه لامرأة من العرب ، ووضعها هارون في العين المفتوحة .

(٢٧) ونسب لابن رواحة ولكعب بن مالك .

- عبد بني الحسحاس = انظر سحيم .
- عبد الرحمن بن حسان الأنصاري (أموي) : الإسحل ١٠ : ٨٤ .
- عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاصي (أموي) : مكاني ٤ : ١٤٧ .
- عبد الله بن الحارث السهمي (مخضرم) : فيطفوني ١ : ١٢٣ .
- أم عبد الله بن الحارث = هند (إسلامية) : جذبته ، كعبه ٥ ، بيته - محبته ١ : ٣٢ .
- عبد الله بن الحجاج (أموي) : وقع ٥ : ١٤ ، ٢١ ، ١٣٤ .
- عبد الله بن عبد الأعلى القرشي (إسلامي) : قبلكما ٢ : ١١ .
- عبد الله بن محمد (عنمة) الضبي (مخضرم) : مكروب ٧ : ١٦ .
- عبد الله بن مسلم الهذلي (إسلامي) : رجبا (رجب) ٣ : ٤٤ ، ٤٥ -
خربا ، طربا ٩ : ١٠ .
- عبد الله بن همام السلولي (أموي) : واشجع ٩ : ٧ - للتلاقي ٤ : ١٠٥ -
٧ : ٤٥ .
- عبدة بن الطبيب التميمي (مخضرم) : تهدما ٣ : ٦٥ ، ٨ : ٥٥ .
- العجاج بن رؤبة التميمي (أموي) : تردت ٥ : ١٤٠ - أبلجا ١ : ٨ -
تنخنخوا ٤ : ٨٤ . تمعددا ، أجلدا ٩ : ١٥١ - عمر ٩ : ٣٣ - كسر
١٠ : ٢٥ - أبؤسا : ٣ : ١٢٢ ، ٧ : ١١٩ - أقعسا ٤ : ٧٨ ، ٥ :
١١٩ - تكردسا ٩ : ١٤٠ ، وخضا ١ : ١١٩ - وفا ٦ : ٩٨ يعلمنا ،
معما (٢٨) ٩ : ٤٢ ، فمه ، اسطمه (٢٩) ١٠ : ٣٣ - ألنهجن ١ : ٦٤ -
قنصري ١ : ١٢٣ - دوازي ٣ : ١٣٩ - والسمي ٥ : ٤٤ ، ١٠ :
٣٠ ، - تيقوري ١٠ : ٣٨ .
- العجير السلولي (أموي) : أصنع ١ : ٧٧ ، ٣ : ١١٦ ، ٧ : ١٠٠ .

(٢٨) ونسب لغير العجاج .

(٢٩) ونسب للعناني .

- عديّ بن الرقاع العاملي (أموي) : جار^(٣٠) ٦ : ٣٧ .
- العدّيل بن الفرّخ العجلي من بكر بن وائل (أموي) : الأدهم - المناسم ٣ : ٧٠ .
- العرجي "عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان" : عمرو ١ : ٦ .
- عروة بن حزام (أموي) : ماء ٩ : ٤٧ - أسل ، أجل ، أمل ٩ : ٤٧ .
- أبو عطاء السّندي "أفلح أو مرزوق بن يسار مولى بني أسد بن خزيمّة" (أموي) :
- الرعد ١ : ٣٦ - السمر ٢ : ٦٧ .
- عقية بن هيرة الأسدي (أموي) : ولا الحديد ٢ : ١٠٩ - ٤ : ٩ .
- علي بن أبي طالب : ذميم ٤ : ٤٤ .
- عمر بن أبي ربيعة المخزومي (أموي) : والتراب ١ : ١٢١ - موجودا ٤ : ٧٧ - يذكر ٢ : ٢٢ وأنور ١٠ : ١١ - تتقنا ٩ : ١٢١ - يدوم ٤ : ٤٣ - ٧ : ١١٦ - ٨ : ١٣٢ - ١٠ : ٧٦ أمينا^(٣١) ٤ : ٣٤ - يلتقيان ٩ : ٩١ .
- عمر بن لجأ التميمي (أموي) : تبددوا ٣ : ٢٤ .
- عمران بن حطّان من بكر وائل (أموي) : بدار ٣ : ١٣٦ .
- عمرو بن الأهم التميمي (مخضرم) : وناديه ٢ : ١٨ .
- عمرو بن حمّة الدوسي (مخضرم) : أربع ٦ : ٢٣ .
- عمرو بن شأس الأسدي (مخضرم) : بالهزل ٥ : ٢٩ .
- عمرو بن العاص القرشيّ (مخضرم) : ابن هاشم ٢ : ٣٧ ، ٧ : ٥٨ - حسن ٣ : ١٢٠ .
- عمرو بن معديكرب الزبيدي المذحجي (مخضرم) : مراد ٢ : ٢٦ - وجيع ٢ : ٨٠ - هجوع ٦ : ٧٣ - فلّني ٣ : ٩١ .

(٣٠) ونسب لأبي دؤواد .

(٣١) ونسب للمجنون .

- الفرزدق "همام بن غالب التميمي" (أموي) :
- أطيبُ ٢ : ٦٠ - أقاربُه ٣ : ٨٩ - يضربُ ٨ : ١٣٤ - رابي ١ : ٥٤ -
 سلَّتِ ٢ : ٦٧ - الأبعادِ ١ : ٩٩ ، ٩ : ١٣٢ - غرلةُ خالدٍ ١٠ :
 ١٥٥ - تقلدِ ٧ : ٤٧ - والخمرُ ١ : ٣٢ ، ٨ : ٧٠ - المشافرُ ٨ :
 ٨١ ، ٨٢ - منحجرُ ٤ : ١٥٧ - عمارُ ١ : ٢٧ - الأبصارُ ٥ : ٥٦ -
 مجاشعُ ٨ : ١٨ ، ٦٢ - أومجلفُ ١ : ٣١ ، ١٠ : ١٠٣ - المشعفُ ٤ :
 ١٥٥ - يتخطفُ ٥ : ٩٠ - الصاريفُ ٥ : ١١١ - خيالُها ٨ :
 ١٠٢ - علُ ٤ : ٨٩ - مثلي ٢ : ٩٥ ، ٨ : ٥٦ - الفصيل^(٣٢) ١ : ٣٥ -
 فيفعمُ ١ : ٢١ - يتسم^(٣٣) ٢ : ٥٣ - وهاشمُ ١ : ٧٨ - حاتمُ ٣ :
 ٦٩ - الخضارمُ ١٠ : ٢٨ - فأتاني ٤ : ١٤ - النبينُ ٥ : ١٤ -
 مواليا- ١ : ٦٤ .
- قروة بن مُسيك المرادي (مخضرم) آخرينا ٥ : ١٢ ، ٨ : ٥ ، ١١٣ ،
 ١٢٩ ، ١٣٨ .
- الفضل بن عبد الرحمن القرشي (إسلامي) : جالبُ ٢ : ٢٥ .
- أبو محمد الفقعسي (إسلامي) : أحبًا ٤ : ٨٣ .
- القتال الكلابي "عبد الله بن المضرحي" من ربيعة (إسلامي) : لا يعللُ ٣ :
 ٥٢ .
- القحيف العقيلي (أموي) : رضاها ١ : ١٢٠ .
- القطامي عُمر بن شُييم التغلبي (أموي) التجارب ٥ : ١٢٨ - الكِفَارُ ٥ :
 ٥٥ - الرتاعا ١ : ٢٠ - اتباعا ١ : ١١١ - قَبْلُ ٨ : ٤١ .
- قَطْرِي بن الفجاءة المازني (أموي) أو تسريحي^(٣٤) ٤ : ٧٤ ، حكيمُ ٦ :
 ١١٥ - وأمامي ٨ : ٤٠ .
- قَعْنَب بن ضمرة من غطفان (أموي) : ضَنِنُوا ٣ : ١٢ - زكنوا ٨ :

(٣٢) نسبه صاحب اللسان للفرزدق أو جرير وهو للفرزدق.

(٣٣) ينسب للحزين الكنايني .

(٣٤) ونسب لابن الإطابة .

. ١١٢

- القلاخ بن حزن السعدي (إسلامي) : غاق ٤ : ٨٥ - تلق ٩ : ١٤٥ .
- القناني أبو خالد (أموي) : جانبُه ٣ : ٦٢ ، السوابق ٥ : ٣٦ ، مباركا ١ : ٢٤ .

- قيس بن ذريح الكناني (أموي) : أقدر ٣ : ١١٢ .
- ابن قيس الرقيات (أموي) : شعواء ، العذراء ٩ : ٣٦ ، ٣٧ - أطيبها ١ : ٨ - الطلحات ١ : ٤٧ .

- كثير بن عبد الله النهشلي (مخضرم) : عفانا ٧ : ١٣١ .
- كثير عزة من الأزدي (أموي) : فشلت ٣ : ٦٨ ، فادهامت ١٠ : ١٢ - بخالده ٩ : ١٩ - القصائر ، البحائر ٦ : ٣٧ - والقمر ١ : ٦١ - والسمر ١ : ٦١ ، ٣ : ١٣٤ ، ٥ : ١٣٥ ، ٧ : ١٤٣ - نهل ٦ : ٣٩ - طلل ٢ : ٥٠ - بخيل ٨ : ٥٥ - الرقال ٣ : ٢٥ - غريها ١ : ٨ - مستقيم ١ : ١٧ - مستديم ٢ : ٦٢ ، ٦٤ ، حزين ٩ : ١١٣ - هويّا ٨ : ١٣١ .

- كعب بن جُعيل التغلبي (أموي) : مرفدا ٢ : ١١٤ - قمل ٩ : ١٠ .
- كعب بن زهير المزني (مخضرم) : مذعورا ٨ : ١٣٤ .
- كعب الغنوي (إسلامي) : وكتيب ٣ : ١٣٦ .
- كعب بن مالك الأنصاري الأزدي (مخضرم) : وزر ٢ : ٧٩ - الدئل ١ : ٣٠ .

- الكميت بن زيد الأسدي (أموي) : مشعب ٢ : ٧٩ - ناصر ٢ : ٩٣ - عشارا ١ : ٦٢ - تتدخل ٧ : ١٥٩ - فل ٤ : ٧٢ - واكتحالها ٥ : ٢٧ - والأصل ٤ : ٥١ - ولا أحلام ٥ : ٣٤ - حِمامي ٨ : ١٥١ - والحاليينا ١ : ٣٤ - واحدينا ٦ : ٣٢ .

- لبيد بن ربيعة العامري من هوازن (مخضرم) : وأشرب ٥ : ٤ ، الأعزاب ٥ : ٢٥ - الممتاح ، الكلاح ٤ : ٥٩ - مضير ٨ : ٩٩ - بلاقع ٦ : ٤ - ملمعة ٢ : ٩٨ - الدخال ٢ : ٦٢ ، ٤ : ٥٥ ، ٦ : ٨٥ - حي

- هل ٤ : ٤٢ ، ٤٥ - والأيل ١٠ : ١٥ - ندام ٦ : ٦٢ -
 وكلوم^(٣٥) ٦ : ٧٢ - وإمامها ٢ : ٤٤ ، ١٢٩ - ختامها ٨ : ٩٢ -
 وجونا ٢ : ٤٤ ، ٨٣ .
 - ليلي الأخيلية "من هوازن" (إسلامية) : بلال ، قال ٤ : ٦١ .
 - مؤرج السلمي "أموي" : المزدار ١٠ : ٤٨ .
 - المنخل الهذلي "مالك بن عمرو" (مخضرم) : محجوز ١٠ : ١٣٥ - الرياط
 ٢ : ١١٨ النياط ٨ : ٥٣ - سباط ٤ : ٦٠ - كفاه ٧ : ٤٣ .
 - متمم بن نويرة : ودعا ٥ : ١٠٥ .
 - مجنون ليلي "قيس العامري" من هوازن (أموي) : دقيق ٨ : ٧٩ ، ٩ :
 ٤٨ ، ١٠ : ٨ - ليا ٦ : ٥١ .
 - المخبل السعدي ربيعة بن مالك (مخضرم) : وجلید^(٣٦) ٤ : ١٠٥ .
 - المرار الأسدي بن سعيد الفقعسي (أموي) : المخلص ٨ : ١٣١ ، ١٣٤ -
 متعيس ٢ : ١٢٠ .
 - المرار بن منقلد التميمي زياد بن منقلد (أموي) : المقبل ٦ : ٦١ .
 - مسكين الدرامي من تميم (أموي) : مخلد ٢ : ١٠٥ - نفاف ٣ : ٧٩ .
 - مسلم بن معبد الوالي الأسدي (أموي) : دواء ٧ : ١٧ - ٨ : ٤٣ - ٩ :
 ١٥ .
 - مضر بن ربعي الأسدي (أموي) : المصادر ١٠ : ٤٢ وفي ٨ : ١١٨
 مصادره - شكيرها ٧ : ١٠٣ - ٩ : ٥ ، ٤٢ .
 - معاذ بن مسلم الهراء (إسلامي) : امتداحيكا ٤ : ٨٣ .
 - المعلوط بن بدّل القريعي من تميم (إسلامي) : يزيد ٨ : ١٣٠ .
 - معن بن أوس المزني (مخضرم) أول ٤ : ٨٧ - ٦ : ٩٨ .
 - المغيرة بن حنّاء التميمي (أموي) : فاستريحا ٧ : ٥٥ .

(٣٥) نسبه ابن يعيش إلى ابن أحر .

(٣٦) وسب للمعلوط بن قريع ولسويد بن حذاق .

- مقاس العائدي مُسهر بن النعمان القرشي (مخضرم) : أشهبُ ٧ : ٩٨ .
- ابن مقبل تميم بن أبيّ من هوازن (مخضرم) : راميحُ ١ : ٦٤ ، الأمشالُ ٧ : ١٢٠ - ملمومُ ١ : ٨٧ - والنعم ١٠ : ١٤ .
- أبو المقدام الراجزُ بيّس بن صهيب الجرّمي (أموي) : اللهاءُ ٦ : ٤٢ .
- المنصور ابو جعفر : رويذُ ، صيدُ عبيدُ ٩ : ١٣٠ .
- منظور بن سحيم الفقعسي الأسدي (مخضرم) : ما كفانيا ٣ : ١٤٨ .
- منظور بن مرثد الأسدي (إسلامي) : القورُ ، مكفورُ ٥ : ٢٢ - الحيزُ ٤ : ١١٤ ، ١٠ : ١٩ - الفلكُ ، سكّ ٤ : ١٣٨ ، ٩ : ٩١ - عيهلُ ٩ : ٦٨ - المنحلُ ، الطولُ ، لي حلّ ٩ : ٨٢ - المدخلُ والمرحلُ ٩ : ٨٢ .
- أبو المهوش الأسدي حوط بن رباب (مخضرم) : الحمُرُ ٤ : ٦٣ .
- ابن ميادة الرّماح بن أبرد الغطفاني (أموي) : جُلديّا ٤ : ٣٣ - حيّا ٧ : ٩٦ - هيّا ٧ : ١١٥ .
- ميسون بنت بَخلد الكلبية (أموية) : الشفوفُ ٧ : ٢٥ .
- النابغة الجعدي من هوازن (مخضرم) : فتصوبوا ٥ : ١٠٥ - لأثأرا - نهلُ ٨ : ٩٢ .
- النجاشي الحارثي قيس بن المذحجي (مخضرم) : فضلُ ٩ : ١٤٢ .
- أبو النجم العجلي الفضل بن قدامة (أموي) :
- فسيحًا ، نَسْرِيحًا ٧ : ٢٦ - لم أصنعُ ٢ : ٣٠ ، ٦ : ٩٠ - نرسلُهُ ٨ : ٧٩ - وينهلُهُ ٨ : ٩٢ - عن فلٍ ١ : ٤٨ ، ٥ : ١١٩ - وأشملُ ٥ : ٤١ ، ٨ : ٣٦ - ٩ : ٩٢ - القرنفلُ ، السَّيْلُ ١٠ : ٣١ - المستعجلُ ، جندلُ ١٠ : ٢٦ - واهًا - وفاها ، أباهًا ٤ : ٧٢ .
- نُصيب بن رباح (أموي) : ولا بكرٍ ٢ : ٩٤ - ما ندرِي ٨ : ٣٥ ، ٩ : ٩١ - بنائقه : ٧ : ١٥٧ ، ١٦٢ .
- النمر بن نولب العُكلي (مخضرم) : سعدٍ ، جلدٍ ١ : ٣٨ - جرجارها ٥ : ٨٠ - يعدمًا ٨ : ١٠٢ .
- هدبة بن خشرم العذري ، من قضاة : للفقيرُ ٢ : ٣٧ .

- ابن هرمة إبراهيم بن هرمة القرشي (أموي) :
النجبا ٤ : ٤٩ - ولاهاد ٤ : ٨٠ - أعواد ٨ : ١٥٠ .
- هشام أخوذي الرمة (أموي) : مبدول ٣ : ١١٦ .
- أبو الهندي عبد المؤمن بن عبد القدوس من بني يربوع (أموي) : العجم ٥ : ١٢٧ .
- هوثر الحارثي : عقيم ٣ : ١٢٨ - ١٠ : ١٩ ، اللسان : صرع والدر ١ : ١٤ .
- وذاك بن ثيل من تميم (إسلامي) : سفوان ٤ : ٤١ .
- الوليد بن يزيد (أموي) : الصحاري ٥ : ٥٨ .
- يزيد بن الحكم الثقفي (من هوازن) (أموي) : جدال ٦ : ٢٩ .
- يزيد بن الطثيرة القشيري (أموي) : فرعا ٨ : ٣٨ .
- يزيد بن مفرغ الحميري (أموي) : الحمار ٣ : ١٥ .
٣ - شعراء احتج بهم ابن يعيش ومن قبله من النحاة ولم نستطع تحديد
زمنهم في حدود ما رجعنا إليه من المصادر وهم :
- الأخيل الطائي أبو المقدام : قال عنه الآمدي في المؤلف ٣ : الشاعر
المشهور : التفّي ، الطوي ، الصفي ٥ : ٢٢ .
- الأزرق العنبري من تميم : قال البغداددي : لم أقف على ترجمته ولا على
أصل شعره هذا ش^(٣٧) ١٣٤ : شُملا ٥ : ٣٤ ، ٤١ .
- الأسدي : تحلب ١ : ٢٨ ولم نعرف من هو ، والبيت من شواهد سيبويه
ونسب في معاهد التنصيص ١ : ١١٥ إلى تأبط شرأ ، وليس في ديوانه .
- الأسود بن شعوب : هشام - تهام ٧ : ١٣٣ ويبدو لي أنه جاهلي . انظر
شرح أبيات المغني ٥ : ٢٢٣ . ونسب لبجير القشيري ولأبي بكر بن
الأسود .
- ابن جذل الطعان الكناني : الهوالك ٥ : ٥٦ ، ذكره المبرد في الكامل

(٣٧) ش = شرح شواهد الشالفة

- ٦٤٢ والشاهد أنشده أبو عمرو .
- خطاب المجاشعي التميمي : يؤثفين ٨ : ٤٢ .
- دلم أبو زغيب العيشمي : ليلاه ٥ : ٧٣ قال البغدادي : هذا الرجز لم أقف على قائله وذكر اسم الراجز في اللسان فقط (عكل ، درخم ، كر) .
- رويشد الطائي : الصوت ٥ : ٩٥ ونسب البيت إلى عمرو بن معد يكرب .
- سؤر الذئب : الجحفت ٢ : ١١٨ ، ٤ : ٦٧ / ٥ : ٦٩ ، ٨ : ١٠٥ ، ٩ : ٨٠ ، ٨١ ، ١٠ : ٤٥ . ذكره البغدادي في ش ١٩٨ ، ٢٠٢ ولم يذكر عنه شيئاً .
- سعد بن قرط بن عبد القيس : نار ٦ : ٧٥ . وذكر في العققة والبررة باسم معبد بن قرط . نواذر المخطوطات ٢ : ٢٦٤ . وانظر حماسة أبي تمام ٢ : ٤٥٩ تح العسيلان – والخزانة ١١ : ٨٦ ط هارون .
- السفاح الربوعي : الرباغ ١٠ : ٤٠ وانظر الخزانة ١٠ : ٢٩٠ ط هارون .
- ضب بن نعره : الجعدين – مناتين ٥ : ٢٧ احتج به سيبويه ، وله بيت في اللسان "نن" .
- عبد الله بن يعرب : الحميم ٤ : ٨٨ "الفرات" الخزانة ١ : ٤٢٩ ، ٤٣٠ ط هارون وانظر معجم الشعراء ٤٨٠ . ونسب ليزيد بن الصّعق .
- العذافر الكندي : دقيقا ، سويقا ٩ : ١٢٤ وذكر أبياته أبو زيد وانظر ش ٢٢٦ .
- عمرو بن جابر الحنفي : حريض ١ : ٥٤ وهو من شواهد سيبويه .
- عمرو بن حسان بن مرة : تمام ٤ : ١٠٣ معجم الشعراء ٥٣ ، ٥٤ .
- غيلان بن شجاع النهشلي : ومشرف ٧ : ١٣٨ وشرح أبيات المغني ٦ : ١١٨ والزاهر .
- أبو الغمر الكلابي : وغاربه ٧ : ١٢٩ ، ١٥٢ . وذكر البغدادي أنه رأى هذا البيت في حاشية الصحاح لابن بري منسوباً لعبد الرحمن بن حسان .

- الخزانة ٤ : ٣٦٠ ط هارون.
- غنية الكلاية : العصا ١ : ١٥ — أعرابية ذكرها الجاحظ في البيان والتبيين ٣ : ٤٩ .
- أبو الغول الطهوي : الفصيل ٥ : ١٠٩ — ظنوني ، الزبون ٥ : ٥٥ علاها ، حقواها ٣ : ٣٤ .
- قال البغدادي : لم أقف على كونه جاهلياً أو إسلامياً ، شرح أبيات مغني اللبيب ٦ : ٢١٨ .
- غيلان بن حريث الربيعي : جريره ، حنجوره ٢ : ١٢٧ . من علا ٤ : ٧٣ ، ٨٩ — عيطلا ، علا ٤ : ٨٠ . احتج به سيويه . قال البغدادي : لم أقف له على ترجمة ش ١٦٣ .
- قريط بن أنيف العنبري : إحسانا ٦ : ١٠٢ من شعراء الحماسة .
- قطيب بن سنان الهجيمي : المذكور ٥ : ١٢ ذكرها أبو زيد في النوادر ١٦٢ .
- المتمرس الصحاري بن عبد الرحمن العبسي : هجاج ٤ : ٥٦ .
- المخلب الهلالي : نجيب ١ : ٦٨ ، ٣ : ٦٩ قال البغدادي : وهذا الشاعر لم أقف على نسبه ولا على شيء من أثره . الخزانة ٢ : ٣٩٩ . ونسب الشاهد إلى العجير .
- المسيب بن زيد مناة : سُينا ، شَجينا ٦ : ٢٢ . ذكره صاحب اللسان (شجا) .
- معاوية الأسدي : بكير ٤ : ٢٧ . وانظر شرح أبيات المغني ٦ : ٣٠٤ ، ٣٠٧ .
- معروف بن عبد الرحمن : أثُربا ١٠ : ١١ ، ٧٩ ، من شواهد سيويه . ونسبت القصيدة أيضاً إلى حميد بن ثور .
- نافع بن سَعْد الطائي : أنْ أتقدما ٨ : ٨٧ وهو من شعراء الحماسة ١١٦٢ وانظر اللسان لعل .
- ٤ — وهناك طائفة من الأعراب الذين احتج بهم الشارح مع تأخر زمانهم

وذلك لصفاء سلائقهم وهم :

- أبو ثروان العكلي : العلة ٤ : ٨٧ .
- محمد بن مسلمة : عليّ كريم ٨ : ٦٣ ، ٩ : ٢٥ ، ١٠ : ٤٢ والبيت ليس له وإنما من روايته .
- أبو مَهْدِيّة : المآزما ، اللهازما ٥ : ٣٨ وهو من أعراب الكسائي .
- شرح أبيات المغني ٣ : ٣٥٦ .
- يحيى بن المبارك اليزيدي : الوليد ٦ : ٩٢ . معجم الشعراء ٤٨٧ مولى عدى الرباب .

٥ - أما الشعراء المولّدون الذين ذكر ابن يعيش شعراً لهم على سبيل الاستئناس فهم :

- البحري : روايبها ١ : ٧ .
- أبو تمام : الإجماع ٦ : ٥٤ .
- الحيص بيص : بالتعظيم ، العظيم ، بالتحريم ١ : ٥ .
- ربيعة الرقي : مُسالم ١ : ٤٤ .
- ابن الرومي : متحرز ، توجز ، مُستوفز ١ : ١٨ .
- أبو العتاهية : ذروه ١ : ٥٣ - ٣ : ٣٨ .
- أبو العلاء المعري : سائح ٦ : ٤١ . وأنشد أبو العلاء فرّ - شرّاً ٢ : ٩ .
- المهلبي : لَواجِدٌ ، واحدٌ ١ : ٤١ ونسب للخالدي . انظر مَنْ غاب عنه المطرب ٨٧ ط الملوحي .
- المتنبي : رسيسا ٢ : ١٦ - سقم ١٠ : ٤٤ .

٦ - ويبقى لدينا الأبيات التي لم نعثر لها على قائل وإنما وجدنا بعضها في كتب النحو الأخرى :

- إتلائها ٤ : ١٠١ - ٨ : ٣٥ وهذا مما احتجّ به سيويه ١ : ١٣٤ وغيره .
- غائب ٨ : ٦٥ لم يأت به للاحتجاج النحوي .
- صاحبة ٣ : ٣ لم أعثر عليه إلا في المقرّب ١ : ٢١١ .
- رقائبها ٧ : ٢٩ احتجّ به النحاة قبله ، المقتضب ٤ : ١٩٩ والمنصف ١ :

- ١٣٠ ، وغيرهما .
- فيجيبُ ٢ : ٢٠ احتجّ به ابن الشجري ١ : ١٢٩ والإنصاف ٣٤٨ .
- الرغابُ ٥ : ٥٨ ؟ .
- شبّوا ، الحبُّ ٨ : ٩٤ انظره في المقتضب ٢ : ٨١ والأمالى الشجرية ١ : ٣٥٧ .
- إلّا معذّبًا ٨ : ٧٥ نسب البغدادى روايته إلى المازنى . شرح أبيات المغنى ٢ : ١١٦ ، ١١٧ .
- عجبًا ١ : ٨ نسب الشارح إنشاده إلى الأصمعي .
- ذهابًا ١ : ٩٧ - ٨ : ١٤٢ ، ١٤٣ . قال الشنقيطي : لم أعثر على قائله . وقد احتجّ به الزمخشري في المفصل .
- مطبّوبه ١٠ : ٨٠ انظر المقتضب ١ : ١٠١ والمنصف ١ : ٢٨٦ ن ٣ : ٤٧ .
- عجب ٣ : ٧٨ ، ٧٩ من شواهد سيبويه ١ : ٣٩٢ .
- اللزب ٥ : ١٨ من شواهد سيبويه ٢ : ١٧٨ .
- الكلاب ٩ : ٤٧ من شواهد الجمل ١٩٥ .
- الكليب ٥ : ١٧ ، ١٠ : ٥٦ . وجدته في كتاب التكملة للفارسي ١٤٩ غير منسوب .
- مُلكذب ٨ : ٣٥ - ٩ : ١٠٠ ، ١١٦ . انظر الخصائص ١ : ٣١١ ، ٢٧٥ : ٣ .
- إِرْزَبًا - حبًا ١ : ٢٨ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٦٢ .
- أَرَبًا ١ : ٣٦ - ٩ : ١٣٠ انظر الخصائص ١٤٨ والمنصف ١ : ٢٨١ .
- أبة - الرقبة ٢ : ١٢ ؟ .
- مَغْضَبَه ، أبة ٨ : ١١٩ وجدته في الإبدال لابن السكيت ٨٨ والإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢ : ٥٦٩ ورجع أبو عبيد البكري في فصل المقال ٢١٨ نسبته للأغلب العجلي ، وانظر الأمالى ٢ : ٦٨ .
- صاحبي - الركائب ١ : ٤٤ . انظر المنصف ٣ : ١٣٤ والإنصاف ٣١٦

- الأوطب ٥ : ٧٥ من شواهد سيويه ٢ : ٢٠٠ وغيره .
- الأساة ٧ : ٥ مجالس ثعلب ١٠٩ والإنصاف ٣٨٥ .
- شئتُ ٣ : ٣٧ العضديات ٦٤ والخصائص ١ : ٣٤٦ وجمهرة اللغة ٣ : ٤٨٤ .
- فاشترتُ ٧ : ٧٠ رواه عن ابن الأعرابي . وانظر الدرر ٢ : ٢٢٢ .
- أتيثا ٤ : ٣٢ من شواهد سيويه ١ : ٣٣٧ والخصائص ١ : ٢٧٩ .
- نبت ٤ : ١٢١ ؟ .
- يهياتي ٤ : ٣٠ (اللسان : هتا) .
- زفرائها ٥ : ٢٩ . الخصائص ١ : ٣١٦ .
- بزمغوتها ٩ : ١٥٨ . النصف ٣ : ٢٢ .
- آل أعوج ١ : ٣٤ ؟ .
- الساج - الساج ٧ : ١٣٩ ، ١٤١ والخصائص ٢ : ١١٥ وغيره .
- وصفيح ٤ : ٣٩ وهو في شرح الأبيات المشككة الإعراب "إيضاح الشعر" ٢٠ للفارسي ، ونسبه لامرأة من بني قريظ .
- سبوح ٥ : ٣٠ وهو في المحتسب ١ : ٥٨ والخصائص ٣ : ١٨٤ والنصف ١ : ٣٤٣ .
- فراح ٥ : ٢٦ ؟ .
- وسودها ١ : ٧ "اللسان : حمر" .
- يقودها ٧ : ٩٦ . سيويه ١ : ٢٤ والمحتسب ٢ : ١١٦ .
- بُعدا ٤ : ٣٤ "اللسان : أمن . ورواه صاحب اللسان نقلا عن الزجاج" .
- ورذا ٤ : ٤٤ وهو في المذكر والمؤنث لابن الأنباري غير منسوب ٧٣٠ .
- مجهودا ٨ : ٦٤ ، ٨٧ والبيت في الخصائص ١ : ٣١٦ ، ٢ : ٢٨٣ ومجالس ثعلب ١٥٥ .
- السيدا ٥ : ١٢ والبيت في الإيضاح الشعري للفارسي ١٨٣ وتذكرة النحاة لأبي حيان ٣٧٨ .

- كالوارد ٦ : ٦١ من شواهد سيبويه ١ : ٩٧ - ٢ : ٦٣ .
- المنادى ٨ : ١١٤ . اللسان "جعل" .
- الحسد ٩ : ١١٨ سيبويه ٢ : ٦٧ .
- أولادها - أعضاؤها ٥ : ١٠٣ . والرجز ورد في الحيوان ٣ : ٨٩ و ٦ :
- ٥٠٦ . تعتاؤها - حصاؤها .
- أسودا ٣ : ١٤ ، ٤ : ٨٢ وهو في الخصائص ٣ : ٣٠ والمتصف ١ :
- ١٢٦ و ١٣٥ .
- حَقْدًا - مَطْرَدًا ٣ : ٤٥ والإنصاف ٤٥٣ .
- ما توسدا - اليدا ٤ : ١٥٢ وقد ورد في رسالة الملائكة ١٦٥ والخزانة ٣ :
- ٣٥٥ .
- والأجر ٨ : ١٣٩ وورد في اللسان (كفي) وانظر الخزانة ٤ : ١٦٠ .
- ويصُرُ ٢ : ١٨ ؟ .
- المسيرُ ٨ : ٩١ الخصائص ١ : ٣٤٨ .
- الحَبَاتِرُ ١ : ٩٦ ؟ .
- يثيرها ٧ : ١٠٤ ورد في التكملة لأبي علي ٢١٦ وانظر اللسان "فجر" .
- لمغرورُ ٥ : ٩٣ وهو في الخصائص ٢ : ٤١٤ وانظر الدرر ٢ : ٢٢٥ .
- فأنظُرُ ١٠ : ١٠٦ وورد في المحتسب ١ : ٢٥٩ والخزانة ١ : ٥٨ و ٣ :
- ٤٧٧ ، ٥٤٠ .
- والفخارُ ٢ : ٥١ ، ٥٢ وسيبويه ١ : ١٥١ .
- الصَّوَارُ ٥ : ٤٢ (اللسان : صور) .
- الفجرُ ٥ : ٤٦ ؟ .
- الغادرُ ٣ : ١٣٠ . الأمالي الشجرية ١ : ٣٠٨ ، ٣٢٣ .
- يا عامرُ ، ناصرُ ٥ : ١٠١ . الأمالي الشجرية ٢ : ١٦٠ وإعراب الحديث
- للعكبري ٥١٤ .
- جعفر ١ : ٤٠ "اللسان : جعفر" .
- أثرا ٤ : ١١٠ "الخزانة ٣ : ١٩٥" .

- طاهر ٥ : ١٠٠ "اللسان : حيض".
- نارو ٥ : ٩٣ "العيني ٤ : ٥٥٨".
- جار ٢ : ٢٤ ، ٤٠ - ٨ : ١٢٠ سيويه ١ : ٣٢٠.
- بالجار ٧ : ٨ - المختسب ٢ : ٤٢ : اللسان : صلف".
- الأوبر ٥ : ٧١ وهو في المقتضب ٤ : ٤٨ ومجالس ثعلب ٦٢٤ والخصائص ٣ : ٥٨ .
- وذكر ٩ : ٨٨ . الأماي الشجرية ٢ : ٢٣٣ .
- الصنر ٥ : ٣٨ وانظر الصحاح : قَمَطَر وكذلك اللسان .
- أقصر ٥ : ٩٣ ؟ .
- مؤزر ٨ : ٥٢ ؟ .
- الخوزري ٦ : ١٢٥ "المخصص ١٤ : ٢٦" .
- تيرا ٥ : ٢٢ في اللسان "تور" عن ابن الأعرابي .
- الظهر ٤ : ٤٦ ، ٤٧ "أمثال الميداني ١ : ٣٠٦" .
- إبر ٩ : ٦٩ ؟ .
- الجمر ٩ : ٧٠ ، ٧١ ؟ .
- الخزبار ٤ : ١٢٢ وفي سيويه ٢ : ٣٥ .
- هموسا ٩ : ١٥٤ "اللسان : هرس" .
- مرميس ٦ : ١١٥ . المنصف ١ : ١٣ .
- عدس ٤ : ٢٤ ، ٧٩ . المختسب ٤ : ٩٤ واللسان : عدس .
- الأبارصا ٩ : ٢٣ . المنصف ٢ : ٢٣٢ والحيوان ٤ : ٣٠٠ .
- بعصي ٤ : ١١٥ . اللسان : حيض .
- تقضي ١ : ٢٥ - ٩ : ٣٣ سيويه ٢ : ٣٠٠ .
- وغيظا ٣ : ١٣٦ . انظر الخزانة ٢ : ٤٧٠ .
- مولع ٦ : ٦٣ والإنصاف ٢٣٣ .
- يلمع ٩ : ٤٨ "المقاييس والجمل واللسان : لمع" .
- متابع ١ : ٥٣ - ٥ : ٣٨ ، ٦ : ٣ ، ١٠ : ٤٠ ، ٤٤ - سيويه ٢ :

- ٨١ والمقتضب ٢ : ٢٧٠ والمنصف ٣ : ١٣٩ .
- دَعْدَعَا ٤ : ٣٤ - تهذيب الأزهرى ١ : ٩٣ .
- لَأَسْمَعَا ٧ : ٢٩٠ الإنصاف ٥٩٣ .
- مَن دَعَا ٧ : ٦٠ ، ٩ : ٢٤ ذكر ابن يعيش أنه من نوادر أبي زيد .
- بَلَقَعَ ٧ : ١٩ - ٩ : ١٦ الخزانة ٣ : ٥٨٥ .
- نَاعَى ٣ : ١٣ والخصائص ٣ : ٣١ (اللسان : ذا) .
- أَرْبَاعِهَا ٤ : ٥١ . سيبويه ٢ : ٣٦ .
- عَارَفُ ١ : ١١٨ و سيبويه ١ : ١٦١ ، ١٧٥ .
- لَمَسْتَطَفٍ ١ : ٦٤ والمقتضب ٣ : ٣٤٦ .
- المَدُورُوفِ ١٠ : ٨٠ والخصائص ١ : ٢٦١ والمنصف ١ : ٢٨٥ واللسان : دوف .
- خَضَفُ ٤ : ٥٨ الكامل ١٣١١ والأساس "خضف" .
- رَوَاهِقُهُ ٢ : ١٢٥ . و سيبويه ١ : ٩٦ .
- الْمَذَلَّقُ ٦ : ٩٢ ميداني ٢ : ٢٧ .
- سَلَقَ ١٠ : ١٣ ؟ .
- بَيَاقُ ٢ : ١١ الإنصاف ٧٥ والمساعد ٤ : ١٦٩ .
- الطَّرِيقُ ١ : ١٢٩ والجَمَلُ ١٦٥ .
- وَلَا تَشْتَاقُ ٩ : ٣٠ والمقتضب ٣ : ١٨١ .
- مَحْمَقُهُ - مَعْلَقُهُ ٤ : ١٤٣ وانظر إصلاح المنطق ١٨٩ والمنصف ٢ : ١٣٠ .
- حَقُّ ٥ : ٥٣ - المقتضب ٢ : ٢٥٨ - الكامل ٧٦٢ واللسان : ختم .
- شِمَالُكَ ٨ : ٤٠ وجدته غير منسوب في أسرار العربية ٢٥٤ .
- دُونُكَ - يَحْمَدُونُكَ ١ : ١١٧ والرجز في أمالي القالي ٢ : ٢٤٤ والمنصف ٢ : ٢٣٢ ، والمقاييس واللسان والتاج "ميح" .
- هَوَاكَ ٣ : ٩٧ سيبويه ١ : ٩ والخصائص ١ : ٨٩
- وَجَنْدَلُ ١ : ١٢٢ سيبويه ١ : ١٥٨ والمقتضب ٣ : ٢٢ .

- أوائله ٦ : ٣١ سيويه ٢ : ٣٣ والمقتضب ١ : ٣٥ .
- والعمل ٧ : ٦٣ سيويه ١ : ١٧ والمقتضب ٢ : ٣٢١ ، ٤٣١ والخصائص ٣ : ٢٤٧ .
- المال ٣ : ٢٤ والبيت في الإيضاح الشعري ٤٠٤ والمعاني الكبير ٤٩٧ وصدره في عيون الأخبار ١ : ٢٣٩ .
- يفعلوا ، يتحولوا ١ : ٣٦ سيويه ١ : ٤٤٦ والمختضب ٢ : ٧٦ .
- مسؤول ٨ : ٣٢ ؟ .
- مرّحلا ٥ : ١٠٤ ؟ .
- الرجلّة ٥ : ٩٨ والمذكر والمؤنث للمبرد ٨٤ وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٤٤ .
- الصحاح واللسان والتاج " رجل " .
- أولاً ٥ : ١٢٠ الخصائص ١ : ٢٠٩ ، ٢ : ٣١ ، ١٧٠ - المختضب ١ : ١٨٨ .
- من عقل ٩ : ١٠٢ .
- السلاسل ٤ : ٨٥ ، اللسان : جوه .
- طائل ٥ : ٩٨ وفي الحيوان ٢ : ٢٨٥ واللسان : برذن .
- صقيل ٧ : ١٤٧ والإنصاف ١٥٤ .
- في العمل : مر ذكره في اللام المضمومة " والعمل " وهو في سيويه .
- ابن جمال ٧ : ١٤٣ وانظر الكامل ٤٦٧ والإنصاف ١٢٩ .
- نعم وبالفعل ٥ : ٤٦ ؟ .
- ولاعكل ٥ : ٤٧ ؟ .
- بالرمال ٥ : ١٠٨ وهو في الخصائص ٢ : ١٥٣ والمنصف ٢ : ٥٩ وديوان المذليين ٢ : ١٧٦ .
- ثم هل ٤ : ٣٢ ؟ .
- هل هل ٤ : ٣٢ ؟ .
- الجبل ٨ : ١٣٥ " اللسان : حمض " .

- الأجل ٦ : ٥٩ ، ٦٤ سيبويه ١ : ٩٩ ، المنصف ٢ : ٧١ .
- الججل - الرجل ٩ : ٧١ مجالس ثعلب ١١٨ والمنصف ١ : ١٦١ .
- فضاله - تهاله ٤ : ٧٢ . النوادر ١٣ والمقتضب ٣ : ١٦٨ والحماسة ١٦٢ ، ٢٤٠ ، بشرح المرزوقي واللسان : هول .
- التلى ١٠ : ١٠٨ سيبويه ٢ : ٥٦ .
- آهاها ٥ : ٧٣ . اللسان : بلا .
- كل ، مستعجل ، فل ، ينكل ٤ : ٧٢ اللسان : ويه .
- لاوكل ٦ : ١١٩ ؟ .
- حمل ، الجبل ٩ : ٨٠ ؟ .
- طام - خال ٩ : ٣٤ ؟ .
- علقم ٣ : ٩٦ نقله البغدادي في شرح أبيات المغني ٦ : ٣١٧ عن تذكرة
الفارسي وقال الشنقيطي : لم أعثر على قائله . الدرر ١ : ٣٧ - ٢ : ٢١٦ .
- بهيمها ٩ : ١٣٠ - ١٠ : ١٢ اللسان : شعل .
- كريم ٨ : ٦٣ - ٩ : ٢٥ - ١٠ : ٤٢ أنشده محمد بن مسلمة وهو في
مجالس ثعلب ١١٣ والخصائص ١ : ٣١٥ و ٢ : ١٩٥ .
- الحكام ٣ : ١٣٢ أنشده الكوفيون وانظر الخصائص ٣ : ١٣٢
والمختص ١ : ٤٥ .
- ويكرما ٩ : ٨٩ ؟ .
- الطخم ١٠ : ٢٧ . اللسان : ظرف ، طخم .
- يندم ٤ : ٨ . السبع الطوال ٤٥ والخزانة ٣ : ٦٣١ واللسان : مهه .
- والتكرم ٦ : ١١ سيبويه ٢ : ٧٠ والإنصاف ٣٥٠ والجمل ٢٥٤
واللسان : قرش .
- يد الكريم ٥ : ٨٤ - ١٠ : ٥٦ نسبة الجوهري (يدي) لبعض بني أسد
وانظر الحماسة ١٩٣ واللسان : يدي .
- سنام ٤ : ٢٥ . المقتضب ٤ : ١٣٢ .

- خَضَمَ ٤ : ٧٩ انظر المقاييس والصحاح واللسان بـخـج ورفد . والخزانة ٣ : ١٠٣ .

- ديمومُ ٦ : ١٢٢ وسيبويه ٢ : ٣٢٥ والمخصص ١٠ ، ١١٦ .
- الطعيمُ ١٠ : ٣٥ ، ١٤٤ والنوادر ١٣٤ والمقتضب ١ : ٢١٧ .
- سُمِّه ١ : ٢٤ - النوادر ١٦٦ والمقتضب ١ : ٢٢٩ .
- خَضَمًا - قِيمًا ١ : ٣٠ ، ٦٠ ، الخصائص ٣ : ٢١٩ .
- طاسِمًا ٦ : ٢٩ وسيبويه ٢ : ٣١ والجُمْل ٢٨٦ والمخصص ١٧ : ٤٩ .
- هَلَمَّه ٤ : ٤٢ وسيبويه ٢ : ٢٧٩ والخصائص ٣ : ٣٦ .
- اسلمي ٦ : ١٣٥ / يادار سلمى في حماطان اسلمي / ؟ .
- البراجم ٣ : ١٩ .
- غَنَمٌ - فَقَمٌ - وَلَمْ ٨ : ١١١ وإصلاح المنطق ٤٥١ والخصائص ٣ : ٢٢ .
- وإيانا ٣ : ٧٥ ؟ الدرر ١ : ٤٠ .
- سودانا ٥ : ٦٣ - ٩ : ١٤٧ سيبويه ٢ : ١٢ والمنصف ١ : ٣٦ - ٣ : ٧ .

- السمانا ٩ : ١٤١ (ضابط نحوي - المنصف ١ : ٩٨) .
- حقان ٨ : ٨٢ . سيبويه ١ : ٢٨١ ، ٢٨٣ والمحتسب ١ : ٩ والمنصف ٣ : ١٢٨ والإنصاف ١٩٧ وغيرها .
- مني ٣ : ١٢٥ الحجّة لابن خالوية ٢٠٣ والخزانة ٢ : ٤٤٩ .
- ديوانا ، فلانا ، العينانا ، ظبياننا ٣ : ١٢٩ - ٤ : ٦٧ ، ١٤٣ . النوادر : ١٥

- الجَنَّةُ - وأمهَنَه ١ : ٤٤ . انظر الخصائص ٢ : ٧٣ .
- بِلْدَنَةٌ - أَنَّهُ ٣ : ٩٤ . الخزانة ٢ : ٣٨٩ .
- أَمَكْنَةٌ - هَنَةٌ - فَمَه ٣ : ١٣٨ - ٤ : ٦ - ٩ : ٨١ - ١٠ : ٤٢ ، ٤٣ .
- المنصف ٢ : ١٥٦ ، والمحتسب ١ : ٢٧٧ .
- البطن - خُشِنَ ١ : ٨٢ . المخصص ١٤ : ١٨ .
- قَطَنِي - بَطَنِي ٢ : ١٣١ ، ٣ : ١٢٥ ، مجالس ثعلب ١٨٩ ، والخصائص

- ١ : ٣٢ ، والمخصص ١٤ : ٦٢ .
- اللذين - المملحين ٣ : ١٥٣ ؟ الدرر ١ : ٦٢ .
- الجبن ٦ : ١٢٠ ؟ .
- سخن ١٠ : ٣٥ والمقتضب ١ : ٢١٨ " اللسان : خنجر" .
- حسن - عن ٨ : ٣٢ . والنوادر ١٠٣ - الخزانة ٣ : ٣٢٣ .
- ذات الحرين ٥ : ٥ : ؟
- غايتها ١ : ٣ ، ٣ : ١٢٩ . الإنصاف ١٨ وغيره .
- الطوى ٦ : ٣٩ وهو في الحجة للفارسي ٣ : ٢٠٩ .
- ذُلُوا - غَدُوا ٥ : ٨ - المقتضب ٣ : ٢٣٨ - ٤ : ١٥٣ والمنصف ١ : ٦٤ ، ٢ : ١٤٩ .
- ليه - سرياليه ٧ : ٤٤ ؟ .
- للمطى ٢ : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ٤ : ١٢٣ . سيويه ١ : ٢٥٤ والمقتضب ٤ : ٣٦٢ .
- مزدري ١٠ : ٥٢ .
- وإن بكرتم بكرة ٨ : ٧٨ ؟ .

* مراجع البحث *

منسوبة على الحروف

١ - المراجع المطبوعة :

- آداب الشافعي ومناقبه : عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ) تح : عبد الغني عبد الخالق - دار الكتب العلمية - بيروت . ب ت .
- الإبانة عن معاني القراءات : مكّي القيسي (ت ٤٣٧ هـ) تح د . محيي الدين رمضان - دار المأمون للتراث - دمشق ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- الإبدال : ابن السكيت «يعقوب» (ت ٢٤٤ هـ) تح د . حسين محمد شرف مراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف - القاهرة - مجمع اللغة العربية ١٩٧٨ م .
- الإبدال : أبو الطيب اللغوي «عبد الواحد» (ت ٣٥١ هـ) تح . عز الدين التنوخي (ت ١٩٦٦) . دمشق - المجمع العلمي العربي . ١٩٦٠ م .
- إبراز المعاني من حرز الأمان : أبو شامة ، عبد الرحمن بن إسماعيل (ت ٦٦٥ هـ) القاهرة - ١٣٤٩ هـ .
- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف د . محيي الدين توفيق إبراهيم . جامعة الموصل .
- ابن تيمية : محمد أبو زهرة (ت ١٣٩٤ هـ) دار الفكر العربي - القاهرة ط ١٩٥٨ / ٢ .
- ابن تيمية : د . محمد يوسف موسى - المؤسسة المصرية - أعلام العرب رقم ١٩٦٢ / ٥ .
- ابن جني النحوي : د . فاضل صالح السامرائي - بغداد ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ابن سناء الملك ومشكلة العقم والابتكار في الشعر العربي : د . عبد العزيز الأهواني - مكتبة الأنجلو - القاهرة ١٩٦٢ .
- ابن عساكر في ذكرى مرور تسعمائة عام على ولادته : وزارة التعليم العالي - دمشق ١٩٧٩ .

- ابن عصفور والتصريف : د. فخر الدين قباوة - دار الأصمعي - حلب - ١٩٧١ .
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديشي - مكتبة النهضة - بغداد ١٩٦٥ .
- أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية - د. فاضل صالح السامرائي - بغداد ١٩٧٥ .
- أبو حامد الغزالي في الذكرى المئوية لميلاده - المجلس الأعلى للفنون والآداب - دمشق ١٩٦١ .
- أبو الحسن بن الطراوة وأثره في النحو : د. محمد إبراهيم البنا / ط. تونس - ١٩٨٠ .
- أبو حنيفة / محمد أبو زهرة (ت ١٣٩٤ هـ) دار الفكر العربي ط ٣ - ١٩٦٠ .
- أبو حيان النحوي : د. خديجة الحديشي - مكتبة النهضة - بغداد ١٩٦٦ .
- أبو زكريا الفراء ومذاهبه في النحو واللغة : د. أحمد مكّي الأنصاري - المجلس الأعلى / القاهرة ١٩٦٢ .
- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو : رشيد عبد الرحمن العبيدي - بغداد ١٩٦٩ .
- أبو علي الفارسي : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي - مكتبة نهضة مصر - القاهرة ١٣٧٧ هـ .
- أبو اليمن تاج الدين زيد بن الحسن الكندي (ت ٦١٣) : د. سامي مكّي العاني وهلال ناجي / مطبعة المعارف - بغداد ١٩٧٧ .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : الشيخ أحمد الدميّطي (ت ١١١٧ هـ) المطبعة العامرة ١٢٨٥ هـ .
- الإتيقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) - المطبعة الأزهرية - القاهرة ١٣١٨ هـ .
- أثر القراءات في الأصوات في النحو العربي : د. عبد الصبور شاهين -

- مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٨٧ م .
- الإحكام في أصول الأحكام : سيف الدين الآمدي (ت ٦٣١ هـ) دار الكتب الخديوية القاهرة ١٩١٤ .
- الإحكام في أصول الأحكام : ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٧ هـ) تح محمد أحمد عبد العزيز - مكتبة عاطف - القاهرة ١٩٧٨ .
- إحياء النحو : إبراهيم مصطفى (ت ١٩٦٢ م) : لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٥٩ .
- أخبار النحويين البصريين : أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) تح : كرنكو - بيروت ١٩٣٩ .
- الأخلاق عند الغزالي : د. زكي مبارك (ت ١٩٥٢ م) القاهرة - ب ت .
- أدب الدول المتتابعة : د. عمر موسى باشا - دار الفكر الحديث - لبنان ١٩٦٧ .
- الأدب في العصر الأيوبي : د. محمد زغلول سلام - دار المعارف بمصر ١٩٦٧ .
- إدغام القراء: أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) تح محمد علي عبد الكريم الرديني دمشق ١٩٨٦ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) تح د. مصطفى أحمد النحاس - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٨٩ م .
- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب "معجم الأدباء" : ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) نشره د. أحمد فريد الرفاعي (ت ١٩٥٦ م) - القاهرة ب ت .
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول : محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٧ هـ .
- أساس البلاغة : الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) تح عبد الرحيم محمود - القاهرة ١٩٥٣ م .
- أسرار العربية: ابن الأنباري كمال الدين (ت ٥٧٧ هـ) تح الشيخ محمد بهجة البيطار (ت ١٩٧٦ م) ط. المجمع العلمي العربي بدمشق ١٩٥٧ م .

- الأسلوبية والأسلوب : د. عبد السلام المسدي - الدار العربية للكتاب ١٩٨٢م.
- الإشارات والتنبيهات : ابن سينا (ت ٤٢٨هـ) بشرح نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ) تح د. سليمان دنيا - دار المعارف بمصر ١٩٦٠.
- الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) مجموعة من المحققين ط مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥ - ١٩٨٦ م.
- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب : عباس محمود العقاد (ت ١٩٦٤م) دار المعارف بمصر ١٩٦٣.
- الاشتقاق : ابن دريد (ت ٣٢١هـ) تح عبد السلام هارون (ت ١٩٨٨م) مؤسسة الخانجي - القاهرة ١٩٥٨م.
- الإصابة في تمييز الصحابة : ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) ط مصر . مصورة .
- إصلاح غلط المحدثين : الإمام الخطّابي (ت ٣٨٨هـ) تح د. حاتم صالح الضامن نشره في مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد ٣٥ .
- الأصمعيات : اختارها الأصمعي (ت ٢١٦هـ) تح أحمد محمد شاكر (ت ١٩٥٨م) وعبد السلام هارون (ت ١٩٨٨م) دار المعارف بمصر ١٩٥٥م.
- الأصول : د. تمام حسان - دار الثقافة - الدار البيضاء ١٩٨١م.
- أصول التفكير النحوي : د. علي أبو المكارم - الجامعة الليبية ١٩٧٣ .
- الأصول في النحو : ابن السراج (ت ٣١٦هـ) تح عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٥م.
- أصول النحو العربي : د. محمد خير حلواني (ت) الناشر الأطلسي - الدار البيضاء ١٩٨٣.
- إعراب الحديث النبوي : أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تح عبد الاله نبهان - ط ٢ - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٦ .
- الأعرايات : خليل مردم بك (ت ١٩٥٩م) ط . المجمع العلمي العربي ١٩٦٦م.

- الأعلام : خير الدين الزركلي (ت ١٩٧٦م) دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٩.
- إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء: محمد راغب الطباخ (ت ١٣٧٠هـ) ط حلب ١٣٤٢هـ.
- إغاثة الأمة بكشف الغمة : المقرئ أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ) نشره د. محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال ط ٢ - القاهرة ١٩٥٧م .
- الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ) دار الكتب المصرية .
- الإغراب في جدل الإغراب : ابن الأنباري ، كمال الدين (ت ٥٧٧هـ) تح الأستاذ سعيد الأفغاني . الجامعة السورية ١٩٥٧ .
- الاقتراح في أصول النحو : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تح د. أحمد محمد قاسم ط ١ - القاهرة ١٩٧٦ .
- اقتضاء الصراط المستقيم : ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) تح محمد حامد الفقي - دار المعرفة - بيروت . ب ت .
- إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين "فيه بحث بعنوان : فخر الدين الرازي" بقلم جورج قناتلي - دار المعارف بمصر ١٩٦٢م .
- الأم : الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) ط كتاب الشعب - مصر ١٩٦٨م .
- أمالي ابن الشجري : ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) دار المعرفة - بيروت - مصورة عن طبعة الهند ١٣٤٩هـ .
- الأمالي : أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ) دار الكتب المصرية .
- أمالي الزجاجي : أبو القاسم الزجاجي عبد الرحمن (ت ٣٣٧هـ) تح عبد السلام هارون (ت ١٩٨٨م) المؤسسة العربية - القاهرة ١٣٨٢هـ .
- الإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ) د. عجيل هاشم النشمي - دار القرآن الكريم - الكويت ١٩٨٠م .
- الإمتاع والمؤانسة : أبو حيان التوحيد (ت ٤٠٠هـ تقريباً) تح أحمد أمين (ت ١٩٥٤م) وأحمد الزين . لجنة التأليف والترجمة - القاهرة ١٩٥٣م .
- الأمثال : أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٣٢٤هـ) تح د. عبد المجيد

- قطامش. جامعة الملك عبد العزيز ١٩٨٠م.
- الأمثال : أبو عكرمة الضبي (ت ٢٥٠ هـ) تح د. رمضان عبد التواب - ط
- مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م.
- الأمثال : أبو فيد مؤرج بن عمرو السدوسي (ت ١٩٥ هـ) تح د. رمضان عبد التواب . مصر . وزارة الثقافة ١٩٧١ .
- أمثال الحديث : الحسن بن عبد الرحمن الرافهري (ت ٣٦٠ هـ) تح أمة الكريم القرشية حيدر آباد - باكستان ١٩٦٨م.
- إملاء ما من به الرحمن : أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) المطبعة الميمنية بمصر ١٣٢١هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي علي بن يوسف (ت ٦٤٦ هـ) تح محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٥٠ .
- الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل : القاضي مجير الدين الحنبلي (ت ٩٢٨ هـ). دار الجليل - بيروت ١٩٧٣م.
- الأنساب : السمعاني (ت ٥٦٢ هـ) نشرة مصورة عن نشرة مرجليوت لمصور الأنساب مكتبة المثنى - بغداد ١٩٧٠م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف : ابن الانباري كمال الدين (ت ٥٧٧ هـ) تح محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣م) - المكتبة التجارية - مصر - ط ٤ ١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) تح محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣م).
- إيضاح الشعر للفارسي = شرح الأبيات المشككة الإعراب.
- الإيضاح العضدي : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تح د. حسن شاذلي فرهود مصر ١٩٦٩م.
- الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) تح د. مازن المبارك دار العروبة - القاهرة ١٩٥٩م.
- إيضاح الوقف والابتدا في كتاب الله : أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار

- الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) تح د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان - ط -
مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١ م.
- البحر المحيط "تفسير أبي حيان" أبو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ).
الرياض. ب ت .
- البداية والنهاية : ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) - مكتبة المعارف - بيروت .
ب ت .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : محمد بن علي الشوكاني (ت-
١٢٥٠ هـ) مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٨ هـ .
- برنامج ابن جابر الوادي آشي : محمد بن جابر الوادي آشي (ت ٧٤٩ هـ):
تح د. محمد الحبيب الهيلة - تونس ١٩٨١ م.
- البرهان في علوم القرآن : الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) تح محمد أبو الفضل
إبراهيم (ت) ط ٢ دار المعرفة بيروت ١٩٧٢ م.
- البصائر والذخائر : أبو حيان التوحيدي (ت ٤٠٠ هـ تقريباً) تح د. ابراهيم
الكيلاني دمشق - مكتبة أطلس ١٩٦٤ م.
- البغداديات = انظر المسائل المشكلة .
- بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)
تح محمد أبو الفضل ابراهيم - القاهرة ١٩٦٤ م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة : مجد الدين الفيروز أبادي (ت ٨١٧ هـ) تح
محمد المصري وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٢ م.
- بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني : محمد زاهد
الكوثري (ت ١٣٧١ هـ) نشرها راتب حاكمي - حمص ١٩٦٩ م.
- البيان في غريب إعراب القرآن : ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) تح د. طه عبد
الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا - وزارة الثقافة بمصر ١٩٦٩ م.
- البيان والبيان : الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) تح عبد السلام هارون . ط الخانجي
القاهرة ط ٣ ١٩٦٨ .
- تأويل مختلف الحديث : ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) صححه وضبطه محمد زهري

- النجار ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٦٦م.
- تاج التراجم في طبقات الحنفية : ابن قطلوبغا (ت٨٧٩هـ) مكتبة المثنى ببغداد ١٩٦٢م.
- تاج العروس من جواهر القاموس : السيد محمد المرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) ط . الكويت .
- تاج اللغة وصحاح العربية : الجوهري (ت٤٠٠ تقريباً) تح أحمد عبد الغفور عطار.
- تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمن (ت١٩٥٦ /) ترجمة د. عبد الحليم النجار وآخرين دار المعارف بمصر ١٩٧٤ وما بعدها ...
- تاريخ بغداد : الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) نشرة محمد أمين الخانجي - مصورة .
- تاريخ التشريع الإسلامي : الشيخ محمد الخضري بك (ت١٩٢٧) ط ٧ - المكتبة التجارية - القاهرة ١٩٦٠م.
- تاريخ دولة آل سلجوق : عماد الدين الإصبهاني (ت٥٩٧هـ) اختصار الفتح بن علي البُنْدَارِي الإصبهاني (ت٦٤٣هـ) دار الآفاق الجديدة - بيروت - ط ٢ ١٩٧٨.
- تاريخ العرب العام : سيدو (ت١٨٧٥م) ترجمة عادل زعير (ت١٩٥٧م) البابي الحلبي - القاهرة ١٩٦٩ .
- تاريخ القرآن : أبو عبد الله الزنجاني (ت ١٣٦٠ هـ) بيروت - مؤسسة الأعلمي ط ٣ / ١٩٦٩م.
- تاريخ القرآن : د. عبد الصبور شاهين - دار القلم ١٩٦٦م .
- التبصرة في القراءات : مكّي القيسي (ت٤٣٧هـ) تح د. محيي الدين رمضان - منشورات معهد المخطوطات العربية بالكويت ١٩٨٥م.
- التبصرة والتذكرة : عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (توفي في القرن الرابع) تح د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين - جامعة أم القرى - دار الفكر بدمشق ١٩٨٢م.

- التبيين عن مذاهب النحويين : أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تح د. عبد الرحمن العثيمين - دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٨٦م.
- تبين كذب المفترى : ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) دار الكتاب - بيروت ١٩٧١م.
- تمة المختصر في أخبار البشر - ابن الوردي (ت ٧٤٩هـ) - استانبول ١٢٨٦هـ . مصورة .
- تحصيل عين الذهب - الأعلام الشتري (ت ٤٧٦هـ) بذييل كتاب سيبويه ط. بولاق ١٣١٧هـ .
- تذكرة النحاة : أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تح د. عفيف عبد الرحمن - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٦م.
- التراث والتجديد : د. حسن حنفي - بيروت ١٩٨١م.
- تراجم رجال القرنين السادس والسابع المعروف بالذيل على الروضتين : أبو شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ) بتصحيح عزة العطار الحسيني - دار الجيل - بيروت ١٩٧٤م.
- ترويح القلوب في ذكر الملوك بني أيوب : المرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) تح د. صلاح الدين المنجد - - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) تح د. محمد كامل بركات وزارة الثقافة - القاهرة ١٩٦٨م.
- التصريف الملوكي : ابن جني (ت ٣٩٢هـ) تصحيح محمد سعيد النعسان - تعليق أحمد الخانجي ومحيي الدين الجراح - ط ٢ ١٩٧٠م.
- التصوف الإسلامي وأثره في الأدب والأخلاق : د. زكي مبارك (ت ١٩٥٢م) ط ٢ - مصر ١٩٥٤م.
- تطور الدرس النحوي : د. حسن عون - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٠م.
- التعريفات : علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ) المطبعة الحميدية بمصر ١٣٢١هـ.

- التعليقات والنوادر أبو هارون بن زكريا الهَجَرِي (توفي في القرن الثالث) -
تح د. حمود عبد الأمير الحمادي - دار الرشيد - بغداد ١٩٨٠ م.
- تفسير ابن الجوزي (ت ٥٧١ هـ) = زاد المسير .
- تفسير أرجوزة أبي نواس : ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) تح الشيخ محمد بهجة الأثري . مجمع اللغة العربية . دمشق .
- تفسير القرطبي (ت ٦٧١ هـ) = الجامع لأحكام القرآن .
- التفسير الكبير : فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) المطبعة البهية بمصر ب ت .
- التفكير فريضة إسلامية : عباس محمود العقاد (ت ١٩٦٤ م) ط ١ - دار القلم . ب ت .
- التقريب لحدة المنطق : ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٧ هـ) تح د. إحسان عباس .
- تقويم الفكر النحوي : د. علي أبو المكارم - دار الثقافة - بيروت ب ت .
- التكملة "وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي" أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تح د. حسن شاذلي فرهود - عمادة شؤون المكتبات - الرياض ١٩٨١ م.
- تكملة المعاجم العربية : دوزي (ت ١٨٨٣ م) ترجم منه إلى العربية إلى نهاية حرف الزاي - ترجمة د. محمد سليم النعيمي (ت) بغداد ١٩٧٨ - ١٩٨٢ م.
- التكملة لوفيات النقلة : زكي الدين عبد العظيم المنذري (ت ٦٥٦ هـ) تح د. بشار عواد معروف - مؤسسة الرسالة ط ٢ ، ١٩٨١ م.
- تلبس إبليس = نقد العلم والعلماء .
- تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية : مصطفى عبد الرازق (ت ١٩٤٦ م) القاهرة ١٩٤٤ .
- تيسير العربية بين القديم والحديث : د. عبد الكريم خليفة - مجمع اللغة الأردني ١٩٨٦ م.

- التيسير في القراءات : أبو عمرو الداني (تـ ٤٤٤ هـ) عني بتصحيحه
أوتوبرتزل - استانبول مطبعة الدولة ١٩٣٠ - جمعية المستشرقين الألمان.
- تيسير الوصول إلى جامع الأصول : ابن الديبع الشيباني (تـ ٩٤٤ هـ) عُني
به محمد حامد الفقي - المطبعة السلفية بمصر ١٣٤٦ هـ .
- الجامع لأحكام القرآن : القرطبي محمد بن أحمد (تـ ٦٧١ هـ) مصورة عن
طبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٦٦ م.
- جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني (تـ ١٩٤٤ م) ط ٧ -
صيدا ١٩٥٣ .
- الجامع الصغير = مختصر شرح الجامع الصغير .
- الجمل في النحو : أبو القاسم الزجاجي (تـ ٣٣٧ هـ) تح ابن أبي شنب
(تـ ١٣٤٧ هـ) ط ٢ - باريس ١٩٥٧ م.
- جهرة اللغة : ابن دريد (تـ ٣٢١ هـ) ط دائرة المعارف العثمانية - حيدر
آباد - مصورة.
- الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي (تـ ٧٤٩ هـ) :
تح د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل - المكتبة العربية - حلب
١٩٧٣ م.
- الجيم : أبو عمرو الشيباني (توفي نحو ٢١٠ هـ) تح إبراهيم الأبياري
ومراجعة محمد خلف الله أحمد - - مجمع اللغة العربية - القاهرة
١٩٧٤ م.
- حاشية الشهاب الحفاجي على تفسير البيضاوي = عناية القاضي .
- حاشية العطار على شرح مقولات السجاعي : حسن العطار (تـ ١٨٣٤
م) المطبعة الشرفية - القاهرة ١٣٠٦ هـ .
- حاشية على شرح بانث سعاد : عبد القادر البغدادي (تـ ١٠٩٣ هـ) تح
نظيف محرم خواجه - دار فرانز شتاينر بفيسبادن.
- الحجة في القراءات : ابن خالويه (تـ ٣٧٠ هـ) تح د. عبد العال سالم مكرم
دار الشروق بيروت ١٩٧١ م.

- الحجة للقراء السبعة : أبو علي الفارسي (تـ ٣٧٧ هـ) تح بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي - دار المأمون للتراث - دمشق ١٩٨٤ م.
- الحديث النبوي في النحو العربي : د. محمود فجال - نادي أبها الأدبي - أبها ١٩٨٤ .
- الحروب الصليبية - ارنست باركر - ترجمة د. السيد الباز العريني - دار النهضة بيروت ١٩٦٧ م.
- الحروب الصليبية وأثرها في الأدب العربي : محمد سيد كيلاني - مصر ١٩٤٩ م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة - جلال الدين السيوطي (تـ ٩١١ هـ) : تح محمد أبو الفضل ابراهيم (تـ) ط ١ ١٩٦٧ م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ابن السيد البطليوسي (تـ ٥٢١ هـ) تح سعيد عبد الكريم سعودي - وزارة الثقافة - بغداد ١٩٨٠ م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل : ابن السيد البطليوسي (تـ ٥٢١ هـ) تح د. مصطفى إمام ط ١ - مصر ١٩٧٩ م.
- الحماسة : أبو تمام (تـ ٢٣١ هـ) تح د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان - جامعة محمد بن سعود ١٩٨١ م.
- الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية : د. أحمد أحمد بدوي - مكتبة النهضة - القاهرة .
- الحيدة : عبد العزيز الكناني (تـ ٢٤٠ هـ) تح د. جميل صليبا (تـ ١٩٧٦ م).
- ط المجمع العلمي العربي بدمشق ١٩٦٤ م.
- الحيوان : الجاحظ (تـ ٢٥٥ هـ) تح عبد السلام هارون (تـ ١٩٨٨ م) ط البابي الحلبي ١٩٤٥ م.
- خريدة القصر : عماد الدين الإصبهاني (تـ ٥٩٧ هـ) قسم شعراء الشام - تح د. شكري فيصل (تـ ١٩٨٥) المجمع العلمي العربي بدمشق ما بين ١٩٥٥ و ١٩٦٨ م.
- خزنة الأدب : عبد القادر البغدادي (تـ ١٠٩٣ هـ) ط بولاق .

- خزانة الأدب : عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) تح عبد السلام هارون.
- الخصائص : ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) تح محمد علي التجار (ت) دار الكتب المصرية ١٩٥٢م.
- خطط الشام : محمد كرد علي (ت ١٩٥٣م) - بيروت ١٩٦٩م.
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين : د. محمد خير حلواني (ت) دار القلم حلب ١٩٧٤م.
- دائرة المعارف الإسلامية : (طبعة كتاب الشعب بمصر) إعداد وتحرير إبراهيم زكي خورشيد وأحمد الشنتناوي ود. عبد الحميد يونس ١٩٦٨م وما بعدها .
- دراسات في العربية وتاريخها : محمد الخضر حسين (ت ١٩٥٨م) - دمشق ١٩٦٠م.
- دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم : د. مصطفى جواد (ت ١٩٦٩م) - بغداد ١٩٦٨م.
- دراسات في اللغة والنحو العربي : حسن عون - معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٦٩م.
- الدر المصون في علوم المكنون : السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) تح د. أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق ١٩٨٦م.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) دار الفكر . بيروت ١٩٨٣م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع : أحمد الشنقيطي (ت ١٣٣١ هـ) دار المعرفة بيروت ب ت .
- الدرّة الفاخرة في الأمثال السائرة : حمزة الاصفهاني (ت ٣٥١ هـ) تح عبد المجيد قطامش - دار المعارف بمصر ١٩٧١م.
- الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين : د. أحمد مكّي الأنصاري دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

- دقائق التصريف : القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (توفي في القرن الرابع الهجري) تح د. أحمد ناجي القيسي ود. حسين تورال ود. حاتم صالح الضامن ط. الجمع العلمي العراقي ١٩٨٧م.
- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) د. تح د. محمد رضوان الداية ود. فايز الداية - دار قتيبة - دمشق ١٩٨٣م.
- ديوان ابن الدمينه (ت نحو ١٨٠ هـ) صنعة ثعلب (ت ٢٩١ هـ) ومحمد بن حبيب (ت ٢٤٥ هـ) تح أحمد راتب النفاخ ت ١٩٩٢ - دار العروبة - القاهرة ١٣٧٩ هـ.
- ديوان أبي بن مقبل : (ت بعد ٢٣١ هـ) تح د. عزة حسن - وزارة الثقافة - دمشق ١٩٦٢.
- ديوان ابن الرومي : علي بن العباس الرومي (ت ٢٨٣ هـ) تح د. حسين نصار - القاهرة - الهيئة العامة ١٩٧٣ - ١٩٨١ م.
- ديوان أبي تمام (ت ٢٣١ هـ) بشرح التبريزي (ت ٥٠٢ هـ) تح محمد عبده عزام - دار المعارف بمصر ١٩٦٤م.
- ديوان أبي نواس (ت ١٩٨ هـ) تح أحمد عبد المجيد الغزالي - مطبعة مصر - القاهرة ١٩٥٣م.
- ديوان الأدب : إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠ هـ) تح د. أحمد مختار عمر ومراجعة د. إبراهيم أنيس (ت) الجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨م.
- ديوان الأعشى (ت ٧ هـ) شرح وتعليق د. محمد محمد حسين - مكتبة الآداب بالجماميز - مصر . ب ت .
- ديوان امرئ القيس (ت ٨٠ ق هـ) تح محمد أبو الفضل إبراهيم (ت) دار المعارف بمصر ١٩٥٨م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت (ت ٥ هـ) تح د. عبد الحفيظ السطلي - المطبعة التعاونية دمشق ١٩٧٤م.
- ديوان أوس بن حجر (ت ٢ ق هـ) تح د. محمد يوسف نجم - دار صادر -

- بيروت ١٩٦٠م.
- ديوان جبران العود النميري (ت ٩) دار الكتب المصرية ١٩٣١م.
 - ديوان جرير (ت ١١٠هـ) : شرحه محمد بن حبيب (ت ٢٤٥هـ) تح د. نعمان محمد أمين طه - دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
 - ديوان جميل بثينة (ت ٨٢هـ) جمع وتحقيق وشرح د. حسن نصار - مكتبة مصر القاهرة ١٩٦٧م.
 - ديوان حسان بن ثابت (ت ٥٤هـ) شرحه عبد الرحمن البرقوقي (ت ١٩٤٤م) - دار الأدندلس - بيروت ١٩٦٦م.
 - ديوان ذي الرمة (ت ١١٧هـ) : شرحه أحمد بن حاتم الباهلي (ت ٢٣١هـ). تح د. عبد القدوس أبو صالح - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٢م.
 - ديوان الراعي النميري (ت ٩٠هـ) : جمعه وحققه راينهت فايرت - نشر فيسبادن - بيروت ١٩٨٠م.
 - ديوان زهير بن أبي سلمى (ت ١٣ق.هـ) شرحه أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) الدار القومية - القاهرة ١٩٦٤م.
 - ديوان سُحيم (نحو ٤٠هـ) تح عبد العزيز الميمني (ت ١٩٧٨م) دار الكتب المصرية ١٩٥٠م.
 - ديوان الصّمة بن عبد الله (ت نحو ٩٥هـ) : جمعه وحققه د. عبد العزيز محمد الفيصل / النادي الأدبي - الرياض ١٩٨١م.
 - ديوان الطفيل الغنوي (ت نحو ١٣ق.هـ) : تح محمد عبد القادر أحمد - دار الكتاب الجديد - بيروت ١٩٦٨م.
 - ديوان عبيد بن الأبرص (ت نحو ٢٥ق.هـ) : تح د. حسين نصار - ط البايي الحلبي بمصر ١٩٥٧م.
 - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات (ت نحو ٨٥هـ) : تح د. محمد يوسف نجم - دار صادر بيروت ١٩٥٨م.
 - ديوان العجاج (ت ٩٠هـ) : بشرح الأصمعي عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦هـ) تح د. عبد الحفيظ السطلي - المطبعة التعاونية - دمشق

١٩٧١ م.

- ديوان علقمة الفحل (ت نحو ٢٠ ق.هـ) شرحه الأعلام الشنتمري (ت٤٧٦هـ)
- (هـ) تح لطفی الصقال (ت) ودرية الخطيب - وراجعہ د. فخر الدين قباوة - دار الكتاب العربي - حلب ١٩٦٩ م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة (ت٩٣هـ) تح محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٩٧٣م) المكتبة التجارية - القاهرة ١٩٦٥ م.
- ديوان عنزة بن شداد (ت نحو ٢٢ ق.هـ) : شرح وتحقيق عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي وإبراهيم الأبياري - المكتبة التجارية - القاهرة - ب ت.
- ديوان الفرزدق (ت١١٠هـ) : دار صادر بيروت ١٩٦٦ م .
- ديوان كثير عزة (ت١٠٥هـ) : تح د. إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت ١٩٧١ م.
- ديوان كعب بن زهير (ت٢٦هـ) صنعة السكري (ت٢٧٥هـ) - الدار القومية - القاهرة ١٩٦٥ م.
- ديوان لبید (ت٤١هـ) (شرح الديوان للطوسي) : تح د. إحسان عباس الكويت ١٩٨٤ م.
- ديوان المتنبي (ت ٣٥٤هـ) : شرحه عبد الرحمن البرقوقوي (ت١٩٤٤م) المكتبة التجارية - القاهرة - ب ت .
- ديوان مجنون ليلى (ت٦٨هـ) : جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج (ت) مكتبة مصر - القاهرة ب ت .
- ديوان النابغة الذبياني (ت نحو ١٨ ق.هـ) : شرحه ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) تح د. شكري فيصل (ت١٩٨٥م) - دار الفكر - دمشق ١٩٦٨ م.
- ديوان النابغة الذبياني : تح محمد أبو الفضل إبراهيم (ت) دار المعارف بمصر ١٩٧٧ م.
- ديوان الهذليين : الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٥ م.
- الرازي مفسراً : د. محسن عبد الحميد - دار الحرية - بغداد ١٩٧٤ م.

- رحلة ابن جبير : ابن جبير (ت ٦١٤هـ) دار التحرير - القاهرة ١٩٦٨م.
- الرد على المنطقيين : ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) قدم له السيد سليمان الندوي - بمباي ١٩٤٩ .
- الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) تح د. شوقي ضيف - لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ١٩٤٧م .
- الرسالة : الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) تح وشرح أحمد محمد شاكر (ت ١٩٥٨م) ط ١ القاهرة ١٩٤٠م.
- رسالة الغفران : أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) تح د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطي) دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
- رسالة الملائكة : أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) تح لجنة من العلماء - تقديم محمد سليم الجندي (ت ١٩٥٥م) بيروت ب ت .
- الرماني النحوي (ت ٣٨٤هـ) : د. مازن المبارك ط. جامعة دمشق ١٩٦٣م.
- الروضتين في أخبار الدولتين : أبو شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ) - مطبعة وادي النيل بالقاهرة ١٢٨٧ ط مصورة في دار الجيل - بيروت ١٩٧٤م.
- زاد المسير في علم التفسير : ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) - المكتب الإسلامي دمشق ١٩٦٤م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس : أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) : تح د. حاتم صالح الضامن - وزارة الثقافة - بغداد ١٩٧٩م.
- الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) : حياته وآثاره ومذهبه النحوي : د. مازن المبارك - دمشق ١٩٦٠م.
- الزمخشري لغوياً ومفسراً (ت ٥٣٨هـ) : مرتضى آية الله زاده الشيرازي - دار الثقافة - القاهرة ١٩٧٧م.
- الزينة في الكلمات الإسلامية العربية : أبو حاتم الرازي أحمد بن حمدان

- (ت ٣٢٢هـ) تح حسين بن فيض الله الهمداني - القاهرة ١٩٥٧م.
- السبعة : ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) : تح. شوقي ضيف - دار المعارف بمصر ١٩٧٢م.
- سر صناعة الإعراب : ابن جني (ت ٣٩٢هـ) تح د. حسن هندراوي - دار القلم - دمشق ١٩٨٥.
- سفر السعادة وسفير الإفادة : علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ) تح د. محمد أحمد الدالي - ط. مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٣م.
- سنن ابن ماجه (ت ٢٧٥هـ) تح محمد فؤاد عبد الباقي (ت) دار إحياء التراث العربي ١٩٧٥ .
- سنن أبي داود (ت ٢٧٥هـ) : إعداد وتعليق عزة عبيد الدعاس وعادل السيد - دار الحديث - حمص ١٩٧٤م.
- سنن الترمذي (ت ٢٧٩هـ) : بعناية عزة عبيد الدعاس - حمص .
- سيويه امام النحاة (ت ١٨٠هـ تقريباً) : علي النجدي ناصف (ت) مطبعة لجنة البيان العربي - القاهرة ١٩٥٣م.
- سير أعلام النبلاء : الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ج ٢٣ تح د. بشار عواد معروف ومحيي هلال السرحان - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٥م.
- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي : د. محمود فجال نادي أبها الأدبي - أبها ١٩٨٦م.
- السيرا في النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه : د. عبد المنعم فائر - دار الفكر دمشق ١٩٨٣م.
- السيوطي النحوي (ت ٩١١هـ) : د. عدنان محمد سلمان - بغداد ١٩٧٦م.
- شذرات الذهب : عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) : دار المسيرة - بيروت ١٩٧٩م.
- شرح أبنة سيويه : ابن الدهان النحوي (ت ٥٦٩هـ) تح د. حسن شاذلي فرهود - دار العلوم للطباعة - الرياض ١٩٨٧م.

- شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى إيضاح الشعر : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تح د. حسن هندأوي - دار القلم - دمشق ١٩٨٧م.
- شرح أبيات مغني اللبيب : عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) تح عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق - دار المأمون للتراث - دمشق ١٩٨١م.
- شرح أشعار الهذليين : أبو سعيد السكري (ت ٢٧٥هـ) تح عبد الستار أحمد فراج (ت) وراجعته محمود محمد شاكر - دار العروبة - القاهرة . ب ت .
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تح د. صاحب أبو جناح - وزارة الأوقاف - بغداد ١٩٨٠م.
- شرح جمل الزجاجي : ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تح د. علي محسن عيسى مال الله - عالم الكتب - بيروت ١٩٨٥م.
- شرح حماسة أبي تمام : المرزوقي (ت ٤٢١هـ) نشره أحمد أمين (ت ١٩٥٤م) وعبد السلام هارون (ت ١٩٨٨م) لجنة التأليف ط ٢ ١٩٦٧م.
- شرح الرضي على الكافية : الرضي الاسترابادي (ت ٦٨٨هـ) تح د. حسن يوسف عمر - جامعة قاريونس - ليبيا ١٩٨٧م.
- شرح شافية ابن الحاجب : الرضي الاسترابادي (ت ٦٨٨هـ) تح محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣م) - القاهرة ب ت .
- شرح الشواهد الكبرى (المقاصد النحوية) : العيني (ت ٨٥٥هـ) بهامش خزانة الأدب ط . بولاق ١٣٤٧هـ.
- شرح القصائد التسع الشهورات : أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) تح أحمد خطاب - وزارة الإعلام - بغداد ١٩٧٣م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) تح عبد السلام هارون (ت ١٩٨٨م) - دار المعارف بمصر ١٩٦٣م.
- شرح الكافية الشافية . ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) تح د. عبد المنعم أحمد

- هريدي -- جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي - دار المأمون للتراث
في دمشق ١٩٨٢م.
- شرح اللمع : ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ) د. فائز فارس - الكويت
١٩٨٤م.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : أبو أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ)
تح عبد العزيز أحمد ط. البابي الحلبي - القاهرة ١٩٦٣م. والكتاب نفسه
بتحقيق د. محمد يوسف (ت ١٩٧٨م) ومراجعة الأستاذ أحمد راتب
النفاح - ط. مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨١م ج ١ فقط.
- شرح المفصل : ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) دار الطباعة المنيرية - مصر ب ت .
- شرح المفصليات : أبو القاسم محمد بن القاسم بن بشار الأنباري
(ت ٣٢٨هـ) تح كارلوس يعقوب لايل - مصورة في مكتبة المثنى عن طبعة
الآباء اليسوعيين ببيروت ١٩٢٠م.
- شرح مُلحة الإعراب : الحريري أبو القاسم (ت ٥١٦هـ) المطبعة الميمنية
بمصر ١٣١٨هـ
- شرح الملوكي في التصريف : ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) تح د. فخر الدين
قباوة حلب ١٩٧٣م.
- شرح المواقف : السيد الشريف الجرجاني علي بن محمد (ت ٨١٤هـ) ومعه
حاشية عبد الحكيم السالكوتي (ت ١٠٦٧هـ) وحسن جلبي (ت) دار
الطباعة العامرة .
- شرح الهاشميات : محمد محمود الرافعي - شركة التمدن بمصر ب ت .
- الشروط وعلوم الصكوك : أبو نصر السمرقندي (ت ٥٥٠هـ) تح محمد
جاسم الحديثي - وزارة الثقافة : بغداد ١٩٨٧ .
- الشعر والشعراء : ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) دار الثقافة - لبنان ١٩٦٤م.
- شعر ابن أحرر الباهلي (ت نحو ٦٥هـ) : تح د. حسين عطوان ط. مجمع
اللغة العربية بدمشق ب ت .
- شعر ابن مفرغ الحميري (ت ٦٩هـ) : جمع وتقديم د. داود سلوم - بغداد

١٩٦٨م.

- شعر ابن ميادة (ت ١٤٩ هـ) : جمع وتحقيق د. حنا جميل حداد - راجعه الأستاذ قدري الحكيم - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٢م.

- شعر أبي حية النميري (ت ١٦٠ هـ) : تح د. يحيى الجبوري - وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٥م.

- شعر الأخطل (ت ٩٠ هـ) : صنعة السكري (ت ٢٧٥ هـ) تح د. فخر الدين قباوة - دار الآفاق - بيروت ١٩٧٩م.

- شعر البعيث المجاشعي (ت ١٣٤ هـ) : تح د. ناصر رشيد محمد حسين - مجلة كلية الآداب - جامعة البصرة - العدد ١٤ سنة ١٩٧٩م.

- شعر الحارث بن خالد المخزومي (ت ٨٥ هـ) : تح د. يحيى الجبوري - مكتبة الأندلس بغداد ١٩٧٢م.

- شعر ربيعة الرقي (ت ١٩٨ هـ) : صنعة زكي ذاكر العاني - وزارة الثقافة - دمشق ١٩٨٠.

- شعر زهير بن أبي سلمى (ت ١٣ ق. هـ) صنعة الأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) تح د. فخر الدين قباوة - المكتبة العربية - حلب ١٩٧٠م.

- شعر عبد الله بن الزُّبَيري (ت ١٥ هـ تقريباً) : تح د. يحيى الجبوري - مؤسسة الرسالة دمشق - بيروت ١٩٨١م.

- شعر الكميت بن زيد (ت ١٢٦ هـ) جمع وتقديم د. داود سلوم - مكتبة الأندلس - بغداد ١٩٦٩م.

- شعر المخبل السعدي (مخضرم؟) : تح د. حاتم صالح الضامن - مجلة المورد م ٢ - ١٤.

- شعر نصيب بن رباح (ت ١٠٨ هـ) جمع وتقديم د. داود سلوم - بغداد ١٩٦٨م.

- شعراء أمويون : د. نوري حمودي القيسي - بغداد ١٩٧٦ - ١٩٨٢م.

- الشفاء : ابن سينا (ت ٤٢٨ هـ) :

المنطق : المدخل : تح الأب قنواتي ومحمد الخضري وفؤاد الأهواني المطبعة

- الأميرية - القاهرة ١٩٥٣ م.
- المنطق : القياس : تح سعيد زايد - الهيئة العامة - القاهرة ١٩٦٤ م.
- الشوارد في اللغة : الصاغانى (ت ٦٥٠ هـ) تح د. عدنان عبد الرحمن الدوري - انجم العلمى العراقى ١٩٨٣ م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) تحقيق د. طه محسن - وزارة الأوقاف - بغداد ١٩٨٥ م.
- وأيضاً طبعة محمد فؤاد عبد الباقي - دار العروبة - القاهرة ١٩٥٧ م.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه : د. خالد عبد الكريم جمعة - دار العروبة - الكويت ١٩٨٠ م.
- الصاحبى فى فقه اللغة : ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) تح السيد أحمد صقر (ت) القاهرة ١٩٧٧ م.
- الصحاح = تاج اللغة .
- صحيح البخارى : محمد بن إسماعيل البخارى (ت ٢٥٦ هـ) المطبعة الميمنية - بمصر ١٣٠٩ هـ.
- صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ) دار الطباعة العامرة ١٣٢٩ هـ. استانبول.
- ضرائر الشعر : ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) تح السيد إبراهيم محمد ط ١ - دار الأندلس ١٩٨٠ م.
- الضرائر : محمود شكري الألوسى (ت ١٣٤٢ هـ) : دار البيان بغداد ودار صعب بيروت / ب ت .
- طبقات الأصوليين = الفتح المبين .
- طبقات الشافعية : ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١ هـ) صححه وعلق عليه الدكتور الحافظ عبد العليم خان - حيدر آباد - الدكن ١٩٧٩ م.
- طبقات الشافعية : عبد الرحيم الإسنى (ت ٧٧٢ هـ) تح عبد الله الجبورى - وزارة الأوقاف - بغداد ١٣٩١ .
- طبقات الشافعية الكبرى : تاج الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ) المطبعة الحسينية

- بالقاهرة ١٣٢٤هـ.
- طبقات فحول الشعراء : محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ) تح محمود شاكر - مطبعة المدني - القاهرة ١٩٧٣.
 - طبقات المفسرين : محمد بن علي الداودي (ت ٩٤٥هـ) تح محمد علي عمر - القاهرة ١٩٧٢.
 - طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) تح محمد أبو الفضل إبراهيم (ت) دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.
 - ظهر الإسلام : أحمد أمين (ت ١٩٥٤م) القاهرة ١٩٦٢م.
 - عبث الوليد : أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) تح نادييه علي الدولة - الشركة المتحدة دمشق ب ت .
 - العبر في خبر من غبر : الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تح د. صلاح الدين المنجد - الكويت ١٩٦٦م.
 - عجائب المقدور في أخبار تيمور . ابن عربشاة (ت ٨٥٤هـ) القاهرة ١٣٠٥هـ .
 - العربية : دراسات في اللغة واللهجات والأساليب - يوهان فك نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار (ت ١٩٦٤م) مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٥١م.
 - عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي : شهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) مصر ١٢٨٣هـ .
 - غاية المرام في علم الكلام : سيف الدين الآمدي (ت ٦٣١هـ) تح د. حسن محمود عبد اللطيف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ١٩٧١م.
 - غاية النهاية في طبقات القراء : ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) نشره برجستراسر (ت ١٩٣٣م) مكتبة الخانجي بمصر ١٩٣٢م.
 - غريب الحديث : أبو سليمان الخطابي حمد بن محمد (ت ٣٨٨هـ) تح عبد الكريم العزباوي - جامعة أم القرى ١٩٨٢م.

- الغفران : د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) دار المعارف بمصر ١٩٦٢م.
- غيث النفع في القراءات السبع : علي النوري السفاقسي (ت) المطبعة العثمانية ١٣٠٤هـ بهامش شرح ابن القاصح على الشاطبية .
- الفائق في غريب الحديث : الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تح محمد أبو الفضل ابراهيم (ت) وعلي محمد البجاوي - البابي الحلبي - القاهرة ١٩٧١م.
- الفاخر : المفضل بن سلمة (ت٢٩١هـ) تح عبد العليم الطحاوي - ومراجعة محمد علي النجار - وزارة الثقافة - مصر ١٩٦٠م.
- الفارابي في حدوده ورسومه : د. جعفر آل ياسين - عالم الكتب - بيروت ١٩٨٥م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : ابن حجر (ت٨٥٢هـ) ط بولاق - مصر ١٣٠٠هـ .
- فتح القدير : محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٥هـ) ط. مصر.
- الفتح القُسي في الفتح القُدسي : العماد الإصبهاني (ت٥٩٧هـ) تح محمد محمود صبح / الدار القومية - القاهرة ١٩٦٥م.
- الفتح المبين في طبقات الأصوليين : عبد الله مصطفى المراغي ط ٢ - بيروت ١٩٧٤م.
- فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ) : محمد صالح الزركان - دار الفكر - دمشق ١٩٦٣م.
- فُرحة الأديب : الأسود الغنْدُجاني (كان حيا ٤٣٠هـ) تح د. محمد علي سلطاني داز قتيبة - دمشق ١٩٨١م.
- فصل المقال في شرح الأمثال : أبو عبيد البكري (ت٤٨٧هـ) تح د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين - دار الأمانة ومؤسسة الرسالة ١٩٧١م.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل : ابن حزم (ت٤٥٦هـ) دار المعرفة - لبنان ١٩٧٥م. وهي مصورة عن طبعة الخانجي بمصر سنة ١٣٢١هـ .

- الفصول الخمسون : ابن معط (ت ٦٢٨هـ) تح د. محمود محمد الطناحي - مصر ١٩٧٧م.
- فقه اللغة في الكتب العربية : د. عبده الراجحي - دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٩م.
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر : مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٥م.
- الفكر العربي : محمد أركون - ترجمة د. عادل العوا - الجزائر ١٩٨٢م.
- فنون الأفتان في عجائب علوم القرآن : ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) تح د. رشيد عبد الرحمن العبيدي - بغداد ١٩٨٨م.
- فهارس كتاب الأصول في النحو : صنعة الدكتور محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٦م.
- فهارس كتاب سيويه : صنعة محمد عبد الخالق عزيمة (ت) مطبعة السعادة مصر ١٩٧٥م.
- فهرس شواهد سيويه : صنعة أحمد راتب النفاخ (ت ١٩٩٢ م) - دار الإرشاد والأمانة - بيروت ١٩٧٠م.
- فهرس شواهد المفصل : صنعة عبد الإله نبهان - مجمع اللغة العربية بدمشق - المجلد ٦١ ، ٦٢ .
- الفهرست : ابن النديم (توفي في آخر القرن الرابع) تح رضا تجدد - طهران ١٩٧١م.
- فهرسة ابن خير الإشيلي (ت ٥٧٥هـ) تح فرنستكه قداره زيددين وخليان ربارة طرفوه، مؤسسة الخانجي بالقاهرة (١٩٦٣م) عن الأصل المطبوع بسر قسطة ١٨٩٣م.
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية «النحو» وضعته السيدة أسماء الحمصي ط. مجمع اللغة العربية بدمشق.
- فهرس المخطوطات العربية في المتحف البريطاني .
- فوات الوفيات : ابن شاکر الکتبي (ت ٧٦٤هـ) تح د. إحسان عباس - دار

- صادر - بيروت ١٩٧٤م.
- فواتح الرحوت بشرح مسلم الثبوت : عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري (ت١٢٢٥هـ) ط بولاق ١٣٢٢هـ .
- في أصول النحو : سعيد الأفغاني - الجامعة السورية - دمشق ١٩٥٧م.
- قصائد نادرة من كتاب منتهى الطلب . تح د. حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٣ .
- قصة الحضارة . ول ديورانت (ت) (ترجمة محمد بدران ج ٧ - جامعة الدول العربية - القاهرة ١٩٦٨م.
- القوافي : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ) تح أحمد راتب النفاخ دار (ت ١٩٩٢ م) دار الأمانة - بيروت ١٩٧٤م.
- القياس في النحو د. منى الياس - دار الفكر - دمشق ١٩٨٥م.
- الكافية في النحو : ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) استانبول ١٣١٧هـ .
- الكامل : أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ) تح د. محمد أحمد السدالي . مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٦ .
- الكتاب : سيبويه (ت١٨٠هـ) طبعة بولاق ١٣١٧هـ - ط مصورة وايضاً طبعة السلام هارون - القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٧٧م.
- كشف الأسرار عن أصول البزدوي (ت٤٨٢هـ) : عبد العزيز البخاري (ت٧٣٠هـ) ط. القسطنطينية ١٣٠٧هـ .
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس : إسماعيل الجراحي (ت١١٦٢هـ) وصححه أحمد القلاشي مكتبة التراث الإسلامي - حلب ب ت .
- كشف الظنون : مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) مكتبة المثني - بغداد . ب ت .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : مكّي القيسي (ت٤٣٧هـ) تح د. محيي الدين رمضان - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م.
- الكلام والفلسفة : د. عادل العوا - مطبعة جامعة دمشق ط ٢ ١٩٦٤م.

- الكليات : أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) بعناية د. عدنان درويش
ومحمد المصري - وزارة الثقافة - دمشق ١٩٨١م.
- الكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية : عبد
الرحيم بن الحسن الإسنوي (ت ٧٧٢هـ) تح د. عبد الرزاق السعدي
وراجعه الدكتور عبد الستار أبو غده الكويت ١٩٨٤م.
- اللامات : أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) تح د. مازن المبارك - ط مجمع
اللغة العربية بدمشق ١٩٦٩م.
- لسان العرب : ابن منظور (ت ٧١١هـ) دار صادر - بيروت .
- اللغة : ج فندريس : تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص -
مكتبة الأنجلو / القاهرة ١٩٥٠م.
- اللغة العربية وعلومها : عمر رضا كحالة (ت ١٩٨٧م) - المطبعة التعاونية
دمشق ١٩٧١م .
- اللغة والنحو بين القديم والحديث : عباس حسن - دار المعارف بمصر
١٩٦٦م.
- لمع الأدلة في أصول النحو : ابن الأنباري : (ت ٥٧٧هـ) تح سعيد الأفغاني
- مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م.
- اللمع في النحو : ابن جني (ت ٣٩٢هـ) تح الهادي كشريدة - أبسالا
١٩٧٦م.
- ليس في كلام العرب : ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) بتصحيح أحمد الشنقيطي
(ت ١٣٣١هـ) . القاهرة ١٣٢٧هـ .
- المؤلف والمختلف : الآمدي (ت ٣٧٠هـ) تح عبد الستار فراج (ت)
القاهرة ١٩٦١م.
- ما بنته العرب على فعال : الصاغاني (ت ٦٥٠هـ) تح د. عزة حسن ط.
مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٤م.
- مباحث في علوم القرآن : د. صبحي الصالح (ت) دار العلم للملايين -
بيروت ١٩٦٥ .

- المباحث المشرقية : فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) مكتبة الأسد - طهران ١٩٦٦م.
- مبادئ الفلسفة القديمة : أبو نصر الفارابي (ت ٣٣٩هـ) المكتبة السلفية القاهرة ١٩١٠م.
- المبرد حياته وآثاره : أحمد حسنين القرني ود. عبد الحفيظ فرغلي علي - الهيئة المصرية العامة ١٩٧١م.
- المبسوط في القراءات : ابن مهران (ت ٣٨١هـ) تح سبيع حمزة حاكمي ط. مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٦م.
- مجاز القرآن : أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ) تح د. فؤاد سزكين ط ٢ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨١م.
- المجازات النبوية : الشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ) تح مروان العطية ود. محمد رضوان الداية ط. المستشارية الثقافية الإيرانية - دمشق ١٩٨٧م.
- مجالس ثعلب : أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) شرح وتح عبد السلام محمد هارون (ت ١٩٨٨م) دار المعارف بمصر ١٩٥٦م.
- مجالس العلماء : أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) تح عبد السلام هارون (ت ١٩٨٨م). الكويت
- المجلة : لجنة من العلماء - ط الجواب - قسطنطينية ١٢٩٨هـ .
- مجمع الأمثال : الميداني (ت ٥١٨هـ) تح محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣هـ) تح علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي المجلس الأعلى - القاهرة ١٣٨٦هـ .
- المحرر الوجيز : ابن عطية (ت نحو ٥٤٢هـ) تح الرحالي فاروق وآخرين - الدوحة ١٩٧٧م.
- محك النظر في المنطق : أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) ط ١ - مصر ب ت.
- المحمدون من الشعراء : القفطي (ت ٦٤٦هـ) تح رياض عبد الحميد مراد ط. مجمع اللغة العربية - دمشق .
- المحيط بالتكليف : القاضي عبد الجبار الهمداني (ت ٤١٥هـ) تح السيد

- عزمي ومراجعة د. أحمد فؤاد الاهواني (ت ١٩٧٠م) - المؤسسة المصرية العامة ١٩٦٥م.
- مختصر تهذيب الألفاظ : ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) - وقف على طبعه الأب لويس شيخو اليسوعي - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٨٩٥م.
- مختصر شرح الجامع الصغير : محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ) والجامع الصغير للسيوطي (ت ٩١١هـ) طبع بعناية مصطفى محمد عمارة - دار حياء الكتب العربية ١٩٥٤م.
- المختصر في أخبار البشر : أبو الفداء (ت ٧٣٢هـ) - دار المعرفة - بيروت ب ت .
- مختصر في شواذ القرآن : ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) نشره ج برجستراسر (ت ١٩٣٣م) المطبعة الرحمانية - مصر ١٩٣٤م.
- المخصص : ابن سيده الأندلسي (ت ٤٥٨هـ) - دار الفكر بيروت ١٩٧٨م.
- المدارس النحوية : د. شوقي ضيف - دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.
- مدرسة البصرة النحوية : د. عبد الرحمن السيد - توزيع دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.
- المدرسة البغدادية: د. محمود حسني محمود - الشركة المتحدة - بيروت .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو واللغة : د. مهدي المخزومي ط ٢ مصر ١٩٥٨م.
- مرآة الجنان : الياضي عبد الله بن أسعد (ت ٧٦٨هـ) مصورة في مؤسسة الأعلمي عن طبعة حيدر آباد .
- مراتب النحويين : أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) تح محمد أبو الفضل ابراهيم (ت) ١٩٥٥م.
- المرشد إلى أحاديث سنن الترمذي : صدقي البيك - مراجعة عزة عبيد الدعاس - مطبعة الفجر - حمص ١٩٦٩م.
- المزهر في علوم اللغة - السيوطي (ت ٩١١هـ) تح محمد أحمد جاد المولى

وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم ط. البايي الحلبي .
ب ت .

- المسائل البصريات : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تح د. محمد الشاطر
أحمد محمد أحمد - مطبعة المدني - القاهرة ١٩٨٥م.

- المسائل البغداديات = المسائل المشكلة.

- المسائل الحلييات أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تح د. حسن هنداي -
دار القلم دمشق ١٩٨٧م.

- مسائل خلافية في النحو : أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تح د. محمد خير
حلواني (ت) حلب ب . ت .

- المسائل العسكرية : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تح إسماعيل أحمد
عميرة ومراجعة د. نهاد الموسى - الجامعة الأردنية ١٩٨١م. وأيضاً
المسائل العسكرية بتحقيق علي جابر المنصوري - بغداد ١٩٨٢م.

- المسائل العضديات : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تح شيخ الراشد -
وزارة الثقافة - دمشق .

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات / أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تح
صلاح الدين عبد الله السنكاوي - وزارة الأوقاف - بغداد ١٩٨٣م.

- المسائل المنثورة : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تح مصطفى الحديري -
مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٦م.

- المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) تح د.
محمد كامل بركات - جامعة الملك عبد العزيز - دار الفكر - دمشق
١٩٨٠م.

- المستدرك : الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) - ط حيدر اباد .

- المستدرك على معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة (ت ١٩٨٧م) بيروت -
مؤسسة الرسالة ١٩٨٥م.

- المستصفى في أصول الفقه : أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) بولاق
١٣٢٢هـ.

- المستقصي في أمثال العربية : الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٧م.
- المسند : الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) - القاهرة ١٣١٣هـ .
- مشكل إعراب القرآن : مكّي القيسي (ت ٤٣٧هـ) تح ياسين محمد السواس ط. مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م.
- المصاحف : ابن أبي دواود السجستاني (ت ٣١٦هـ) نشره آرثر جفري (ت) المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٦م.
- مصادر الشعر الجاهلي : د. ناصر الدين الأسد - دار المعارف بمصر ١٩٦٢م.
- المصطلح النحوي : نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : عوض محمد القوزي عمادة شؤون المكتبات - الرياض ١٩٨١م.
- معاني الحروف : الرماني علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ) تح د. عبد الفتاح إسماعيل شلي القاهرة ب ت .
- معاني القرآن الكريم : أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) تح محمد علي الصابوني/جامعة أم القرى ١٩٨٨ "
- معاني القرآن : الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) د. فائز فارس ط ٢ - الكويت ١٩٨١م.
- معاني القرآن : أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ) تح أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار - دار الكتب والهيئة العامة - القاهرة ١٩٥٥ - ١٩٧٢م.
- معجم البلدان : ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) دار صادر - بيروت ١٩٧٧م.
- معجم الخطأ والصواب في اللغة : د. إميل يعقوب - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٨٣م.
- معجم الشعراء : المرزباني (ت ٣٨٤هـ) تح عبد الستار فراج (ت) القاهرة ١٩٦٠م.
- معجم شواهد العربية : عبد السلام محمد هارون (ت ١٩٨٨م) ط. القاهرة

- ١٩٧٢ م.
- المعجم الفلسفي : د. جميل صليبا (ت ١٩٧٦ م) دار الكتاب اللبناني ط ١ - ١٩٧١ م.
 - معجم القراءات القرآنية : د. أحمد مختار عمر ود. عبد العال سالم مكرم. جامعة الكويت ١٩٨٥ م.
 - معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة (ت ١٩٨٧ م) دار الترقى - دمشق ١٩٥٨ م. ومعه المستدرك للمؤلف نفسه - مؤسسة الرسالة ١٩٨٥ م.
 - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث : ونسبك "أرندجان فنسبك" (ت ١٩٣٩ م).
 - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن : محمد فؤاد عبد الباقي (ت) طبعة كتاب الشعب بمصر.
 - معيار العلم في المنطق : أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) - مصر ١٣٢٩ هـ .
 - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ) تح د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - ومراجعة سعيد الأفغاني - دار الفكر - دمشق ١٩٦٤ م.
 - مفتاح السعادة : طاش كبرى زادة (ت ٩٦٨ هـ) تح كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور دار الكتب الحديثة - القاهرة ١٩٦٨ م.
 - مفرج الكروب في أخبار بني أيوب : ابن واصل الحموي محمد بن سالم (ت ٦٩٧ هـ) تح د. حسنين محمد ربيع ود. سعيد عبد الفتاح عاشور - ج (٣) بلا تاريخ و ج (٤) سنة ١٩٧٣ م و ج (٥) سنة ١٩٧٧ م - الهيئة المصرية العامة - القاهرة .
 - المفصل في علم العربية : الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) - دار الجيل - بيروت ب ت وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل لبدر الدين النعساني.
 - المفضليات : المفضل الضبي (ت ١٧٨ هـ) تح أحمد محمد شاكر (ت ١٩٥٨ م) وعبد السلام هارون (ت ١٩٨٨ م) دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م .
 - مقاصد الفلاسفة : أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) تح د. سليمان دنيا -

- دار المعارف بمصر ١٩٦١ .
- المقاصد النحوية = شرح الشواهد الكبرى .
- مقامات الزمخشري : الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) المطبعة العباسية - القاهرة ١٣١٢ هـ .
- المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) تح د . كاظم بجر المرجان / وزارة الثقافة - بغداد ١٩٨٢ م .
- المقتضب : أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) تح محمد عبد الخالق عضية (ت) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة .
- مقدمة ابن خلدون : ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) المطبعة الخيرية - القاهرة ١٣٢٢ هـ .
- مقدمة في النحو : خلف الأحمر (ت ١٨٠ هـ تقريبا) تح عز الدين التنوخي (ت ١٩٦٦ م) .
- المقرب : ابن عصفور علي بن مؤمن (ت ٦٦٩ هـ) تح أحمد عبد الستار الجوّاري (ت ١٩٨٨ م) وعبد الله الجبوري وزارة الأوقاف - بغداد ١٩٧١ .
- مُلحة الإعراب: الحريري أبو القاسم (ت ٥١٦ هـ) بمطبعة حسن أحمد الطوخي ١٢٩٦ هـ .
- الملل والنحل : الشهرستاني محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨ هـ) صححه وعلق عليه الشيخ أحمد فهمي محمد - مكتبة الحسين التجارية - القاهرة ١٩٤٨ م .
- المتع في التصريف : ابن عصفور الاشيلي (ت ٦٦٩ هـ) تح د . فخر الدين قباوة حلب ١٩٦٨ م .
- مناهج البحث عند مفكري الاسلام : د. علي سامي النشار (ت) دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٤ م .
- مناهل العرفان في علوم القرآن : محمد عبد العظيم الزرقاني (ت) الجامعة الازهرية - القاهرة ١٩٤٣ م .

- من تاريخ النحو النحو : سعيد الأفغاني - دار الفكر - بيروت ب ت .
- المنتظم في تاريخ الملوك والامم : ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)
- ط . دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٥٨ هـ .
- مُنجد المقرئين ومرشد الطالبين : محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣ هـ) !
- نشره حسام الدين القدسي - القاهرة ١٣٨٩ هـ .
- المنصف شرح تصريف المازني : ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)
- تح إبراهيم مصطفى (ت ١٩٦٢ م) وعبد الله أمين ط . البابي الحلبي
- ١٩٥٤ م .
- منطق أرسطو : حققه وقدم له الدكتور عبد الرحمن بدوي - دار القلم -
- بيروت ١٩٨٠ م .
- المنطق الصوري والرياضي : د. عبد الرحمن بدوي - مكتبة النهضة المصرية
- القاهرة ط (٣) ١٩٦٨ م .
- المنطق : نظرية البحث جون ديوي (ت ١٩٥٢ م) ترجمة د . زكي نجيب
- محمود ط (٢) - دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م .
- منهج الزمخشري في تفسير القرآن : مصطفى الصاوي الجويني - دار
- المعارف بمصر ١٩٥٩ م .
- المواقف في علم الكلام : عبد الرحمن بن أحمد الإيجي عضد الدين (ت ٧٥٦ هـ)
- (عالم الكتب - بيروت ب ت .
- الموجز في قواعد اللغة العربية : سعيد الأفغاني - دار الفكر - دمشق
- ١٩٦٨ م .
- الموجز في النحو : ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) تح مصطفى الشويبي وبن
- سالم دامرجي مؤسسة بدران - بيروت ١٩٦٥ م .
- الموشح : المرزباني محمد بن عمران (ت ٣٨٤ هـ) تح علي محمد البجاوي
- دار نهضة مصر ١٩٦٥ م .
- الموطأ : مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ) : تح محمد فؤاد عبد الباقي - كتاب
- الشعب - القاهرة ب ت .

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : د. خديجة الحديثي
دار الرشيد - بغداد ١٩٨١ م .
- نشج التحصيل في شرح كتاب التسهيل : محمد بن محمد بن أبي بكر
المرباط الدلّائي (ت ١٠٩٨ هـ) تح مصطفى الصادق العربي - ليبيا -
بنغازي ب ت .
- النجوم الزاهرة : ابن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ) دار الكتب المصرية -
ط. مصورة .
- النحاة والحديث النبوي : د. حسن موسى الشاعر - وزارة الثقافة -
الأردن ١٩٨٠ م .
- النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها - د. مازن المبارك / المكتبة
الحديثة - دمشق ١٩٦٥ م .
- النحو العربي والدرس الحديث : د. عبده الراحجي - دار النهضة العربية
- بيروت .
- النزعات المادية في الفلسفة الإسلامية - حسين مروة (ت ١٩٨٧ م) دار
الفارابي - بيروت ١٩٨٠ م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) تح د. إبراهيم
السامرائي ط (٢) - مكتبة الأندلس - بغداد ١٩٧٠ م .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : محمد الطنطاوي (ت)
مطبعة السعادة - القاهرة - ط (٢) ١٩٦٩ م .
- النشر في القراءات العشر : ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) تح محمد أحمد
دهمان (ت ١٩٨٨) دمشق ١٣٤٥ هـ .
- نشوار المحاضرة : القاضي أبو الحسن الترخي (ت ٣٨٤ هـ) تح عبود
الشالجي دار صادر - بيروت ١٩٧١ - ١٩٧٣ .
- نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة : د.
مصطفى جطل - جامعة حلب ١٤٠٢ هـ .
- نظرات في اللغة عند ابن حزم : سعيد الأفغاني - دار الفكر - دمشق .

- نظرات في اللغة والنحو : طه الراوي (ت ١٩٤٦ م) - المكتبة الأهلية - بيروت ١٩٦٢ م .
- نظرية التكليف (آراء القاضي عبد الجبار الكلامية) د. عبد الكريم العثمان (ت ١٩٧٢ م) . مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٧١ م .
- النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط : د . إبراهيم علي طرخان - القاهرة ١٩٨٦ م .
- نفح الطيب : المقرئ (ت ١٠٤١ هـ) تح د . إحسان عباس دار صادر - بيروت ١٩٦٨ م .
- نقائص جرير والأخطل : أبو تمام الطائي (ت ٢٣١ هـ) - المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٢٢ م .
- نقد العلم والعلماء " تلبس إبليس " : ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) بعناية محمد أمين الخانجي ومحمد منير الدمشقي - القاهرة ١٣٤٠ هـ .
- نقض المنطق : ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) تح محمد بن عبد الرزاق حمزة وسليمان بن عبد الرحمن الصنيع - الشركة المتحدة - دمشق ١٩٥١ م طبعة مصورة .
- نُكَّت الهيمان في نُكَّت العميان : الصلاح الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) تح أحمد زكي (ت ١٩٣٤ م) - المطبعة الجمالية ١٩١١ .
- نهاية الأرب في فنون الأدب : شهاب الدين أحمد النويري (ت ٧٣٣ هـ) نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب .
- النهاية في غريب الحديث والأثر : ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) المطبعة الخيرية بمصر ١٣٢٢ هـ .
- نواذر أبي زيد : أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) دار الكتاب العربي - بيروت وهي مصورة عن طبعة ١٨٩٤ م .
- النواذر السلطانية والخاصة اليوسفية : بهاء الدين بن شداد (ت ٦٣٢ هـ) تح د . جمال الدين الشيال ط (١) - مصر ١٩٦٤ م .
- نواذر المخطوطات : حققها عبد السلام هارون (ت ١٩٨٨ م) ط (٢) -

البابي الحلبي ١٩٧٢ م .

- نواذر المخطوطات العربية في تركيا : د . رمضان ششن .

دار الكتاب الجديد - بيروت ١٩٨٠ م .

- نور القبس المختصر من المقتبس : المرزباني (ت ٣٨٤ هـ) واختصره أبو
الحاسن يوسف ابن أحمد الحافظ اليغموري (٦٧٣ هـ) تح رودلف زهايم

- فيسبادن ١٩٦٤ م .

- نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار : محمد بن علي الشوكاني (ت
١٢٥٥ هـ) ط . بولاق ١٢٩٧ هـ .

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)
دار المعرفة - بيروت . ب ت .

- الهوامل والشوامل : أبو حيان التوحيدي (ت ٤٠٠ هـ) نشره أحمد أمين
(ت ١٩٥٤) والسيد أحمد صقر () لجنة التأليف - القاهرة ١٩٥١ م .

- الوسيط في الأمثال : منسوب إلى الواحدي (ت ٤٦٨) تح د . عفيف محمد
عبد الرحمن - الكويت - دار الكتب الثقافية ١٩٧٥ وانظر مقالاً نقدياً
هاماً لهذا الكتاب في مجلة معهد المخطوطات ، المجلد ٢٩ ج ٢ للدكتور
محمد أحمد الدالي .

- يتيمة الدهر : أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ) .

تح محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣ م) . ط : القاهرة .

٢ - الدوريات :

- حوليات الجامعة التونسية : العدد ١٨ - ١٩٨٠ :

خواطر هيكلية في كتاب سيبويه وكتب من جاء بعده من النحاة للأستاذ
هانيس غروتسفلد تعريب عبد الجبار بن غريبة .

- مجلة آداب المستنصرية : السنة الثانية ١٣٧٩ هـ - ١٩٧٧ م :

مناهج واتجاهات الدراسات النحوية واللغوية في القرن السابع والثامن
الهجري د . هادي النهر .

- مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي : جامعة أم القرى - العدد الخامس

- : نقد كتاب المدارس النحوية د . محمد إبراهيم البنا .
- مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة : شعر البعيث الجاشعي . تح د . ناصر رشيد محمد حسين – العدد ١٤ سنة ١٩٧٩ م .
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق :
- تحية لابن سينا د . شاكر الفحام – مجلد ٥٦ – الجزء الأول .
- فهرس شواهد المفصل عبد الاله نيهان المجلد ٦١ ج ٣ – ٤ – المجلد ٦٢ ج ١ .
- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني :
- نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيويه – جزار تروبو العدد (١) سنة ١٩٧٨ م .
- حول كتاب سيويه – د . حنا جميل حداد – العدد ٢١ – ٢٢ – ١٩٨٣ م .
- ألنا مدارس نحوية د . إبراهيم السامرائي – العدد ٢١ – ٢٢ – ١٩٨٣ م .
- مجلة معهد المخطوطات العربية :
- علم الدين الأندلسي بين شراح المفصل د . عبد الباقي الخزرجي المجلد (٣٢) ج ١ .
- مجلة المورد :
- بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام – محمد خير حلواني مجلد (٩) العدد ١ – ١٩٨٠ م .
- شعر المخبّل السعدي : تح د . حاتم صالح الضامن المجلد ٢ العدد ١
- ٣ – المخطوطات والرسائل الجامعية والمحاضرات :
- أ – المخطوطات :
- الإدغام الكبير : أبو عمرو (ت ١٥٤ هـ) نسخة مصورة لدى الأستاذ أحمد راتب النفاخ
- ديوان الزمخشري : الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) مصورة عن مخطوط الظاهرية.

- مقاليد العلوم في الحدود والرسوم – جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) .
مصورة عن مخطوطة المتحف البريطاني .
ب – الرسائل الجامعية :

- البغداديات ” المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ”
أبو علي الفارسي (ت ٧٧ هـ) تح رفاه طرقي .
رسالة ماجستير – جامعة دمشق ١٩٨٢ .
– شرح المسائل المشكلة في المقتضب : سعيد بن سعيد الفارقي . ٣٩١ هـ)
تح سمي أحمد المعلوم – رسالة ماجستير بجامعة دمشق .
– شعر تميم في العصر الجاهلي : د. صلاح كزارة .
رسالة دكتوراه بجامعة إيرلانجن بألمانيا ١٩٨٢ م .
– المسائل العضديات : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تح شيخ الراشد
رسالة ماجستير بجامعة دمشق ١٩٨٢ م .
– منهج الرضي الاسترادي في شرح الكافية : محمد التكريتي
رسالة ماجستير بجامعة دمشق ١٩٨٣ م .
– نشأة النحو في الأندلس حتى نهاية القرن السابع الهجري مع تحقيق كتاب
الواضح في النحو للزبيدي : د. منى الياس .
رسالة دكتوراه بجامعة عين شمس بالقاهرة ١٩٧٣ م .
٤ – المحاضرات :
– محاضرات الدكتور عبد الرحمن حاج صالح في اللسانيات في دبلوم
الدراسات العليا بجامعة دمشق ١٩٧٥ م .
– محاضرات الأستاذ أحمد راتب النفاخ في دبلوم الدراسات العليا بجامعة
دمشق ١٩٧٨ – ١٩٧٩ م .

المحتوى

٧	المقدمة أ - د
١٣	الباب الأول
	عصر ابن يعيش وسيرته
١٥	الفصل الأول :
	عصر ابن يعيش
	لمحة سياسية - لمحة اجتماعية اقتصادية - لمحة عن العقائد والمذاهب - لمحة
	عن الفكر والأدب - لمحة عن المنطق والفلسفة - لمحة عن النشاط النحويّ
	- مكانة حلب .
٣٩	الفصل الثاني :
	سيرة ابن يعيش :
	حياته - أخلاقه وعقيدته - شيوخه - تلامذته - ثقافته - مؤلفاته .
٦٣	الباب الثاني
	من سيبويه إلى ابن يعيش
٦٥	الفصل الأول : كتب تعليم العربية قبل المفصل
	سيبويه - مابعد سيبويه : المقتضب ، الأصول ، الموجز ، الجمل - الإيضاح
	العضدي - اللمع - ملححة الإعراب - ٤٨ .
١٠١	الفصل الثاني :
	المفصل للزمخشري
	الزمخشري - المفصل - ترتيبه - مادته - شواهد - شروحه - مناقشات حو
	المفصل في آثار المحدثين .
١٥٧	الفصل الثالث :
	وصف الشرح ومواده
	وصف عام - طريقة ابن يعيش في شرحه - العناية بالحدّ - تفسير
	المصطلحات - تفسير كلام الزمخشري - شرح اللغة وذكر اللغات -
	شرح الشواهد الشعرية - مزج النحو بعلم المعاني - الجدل النحويّ -

أثر ثقافة ابن يعيش في شرحه :
أثر الثقافة الدينية - أثر الثقافة اللغوية - أثر الثقافة الأدبية والتاريخية - أثر
الثقافة المنطقية - مصادر الشرح .

٢٥٧ الفصل الرابع :

شرح التصريف الملوكي
تمهيد - التعريف بمؤلف التصريف الملوكي وبالتصريف الملوكي وشروحه -
شرح الملوكي لابن يعيش ومادته - مواد الاستشهاد في شرح الملوكي -
مصادر الشرح - مقارنة موجزة بين مادة الصرف في شرح المفصل
ومثيلتها في شرح الملوكي .

٢٩٩ الباب الثالث

أصول النحو عند ابن يعيش
المفهوم العام لأصول النحو
٣٠٦ الفصل الأول : السماع
موقفه من السماع عامة - القرآن الكريم - الحديث الشريف - الشعر -
كلام العرب وأمثالهم .

٤٥٥ الفصل الثاني :

الاستدلال الذهني
القياس - العلة - العامل - الإجماع

٥٨٥ الباب الرابع

ابن يعيش والمذاهب النحوية
٥٨٧ الفصل الأول : المذاهب النحوية في القرنين السادس والسابع
٦١٨ الفصل الثاني :

المذاهب النحوية لدى ابن يعيش

١ - المذهب البصريّ

٢ - المذهب الكوفي

٦٨٤ الفصل الثالث : شخصية ابن يعيش النحوية

- ١ - آراؤه وترجيحاته
٢ - مواقفه من الزمخشري
٣ - ابن يعيش والنحاة الخالفون
٧٦٢ خاتمة :
٧٧٥ ملحق : الشعراء الذين احتجّ ابن يعيش بشعرهم في شرح المفصل أو استأنس به مع قوافيهم
٨٠٨ مراجع البحث .

نبحان ، د. عبد الإله ، ابن يعيش النحوي،

٥٥٣. ٦٤٣ هـ، دراسة ،

الطبعة الأولى ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ،

١٥٦ ص ، ١٧٥ × ٢٥ سم

*

منشورات اتحاد الكتاب العرب

١٩٩٧